

2623
/ 5111

﴿ فهرست احياء الموات ﴾

﴿ فهرست الجزء السابع من كتاب مفتاح الكرامة ﴾

صفحة	محتوى
٢٦	حق التصحر ينقل بشهر البيع ويورث
٢٧	لو اعمل المحجر البهارة
٢٨	(السادس) اقطاع الامام
٢٩	ليس له اقطاع ما لا يميز بينه وبين غيره
٣٠	حكم اقطاع المولى
٣١	للامام ان يصي
٣١	لا يميز قرض ما حله الامام
٣٣	(الثاني) من المشتركات للمنفعة
٣٣	قائمة الطرق المستترقة والجلبوس
٣٣	لو قام بهل حقه
٣٤	جواز البيع والشراعى الاماكن المنسية
٣٥	لو قام بوجهه ببق
٣٦	لو حصل شئق او ضرر على المارة منع
٣٦	ليس للشيطان اقطاع ذلك الخ
٣٦	يميز التظليل في القسم لانياء دكه
٣٦	لو سبق اثنان فاقترعه
٣٦	احكم المتيق الى المسجد
٣٩	لو سبق اثنان اقرع
٣٩	احكم الاختصاص في الربط والمساجد
٤١	(الثالث) من المشتركات للمادن
٤١	احكم للمادن النافرة
٤٥	احكم للمادن الباطنة
٥٠	(الرابع) من المشتركات للمياه
٥٠	اقسام المياه صبه
٥٠	(الاول) الموزون في آنية ونحوها
٥٠	(الثاني) الغير
٥٥	(الثالث) مياه البون والنيث ولا يورث
٥٦	(الرابع) مياه الامهار الكبار
٥٦	(الخامس) مياه الامهار الصغار
٦٢	(السادس) الجاري من نهر ملوك
٢٦	(المقصد الثالث) في احياء الموات
٢٦	مضى الموات من الارض
٣	المشتركت أربعة (الاول) الاراضي
٣	الارض الموات تلك بالاحياء
٤	المواد بالموت وانه للامام
٤	المسلم يملك بالاحياء باذن الامام دون الكفار
٦	اسباب الاختصاص ستة (الاول) البهارة
٦	لا يملك المصور وان افردت البهارة
٧	حكم البهارة الجارية ومصور دار الحرب
٨	حكم موات دار الحرب
٩	كل ارض لم يجر عليها ملك مسلم للامام
٩	حكم الارض الجارية عليها ملك مسلم
١١	الارض التي لا مالك لها مسين للامام
١٢	حكم احيائها في زمن النبوة
١٣	احياء ما يقرب العاصم من الموات
١٣	(الثاني) من اسباب الاختصاص اليد
١٤	لا يصح احياء ما عليه يد مسلم
١٤	(الثالث) حرم البهارة
١٦	عدم جواز احياء المرافق وتعداد جلة منها
١٦	حد الطريق
١٨	حرم الشرب
١٩	حرم بئر المطن
٢٠	حرم التاضح والحين
٢١	حرم الحائط والدار
٢٢	لا حريم في الاملاك
٢٢	ذلك التصرف وان تضرر صاحبه
٢٣	لا يصح احياء ما يبرز الى الاخصان
٢٣	(الرابع) ان لا يكون شتر القيادة
٢٤	(الخامس) من اسباب الاختصاص التصحر
٢٥	التصحر لا يثبت ملكا بل اختصاصا

1987

صحيحة	صحيحة
١٠٤ لو استأجر داراً بجزء الميراث	٦٤ (الساج) النهر للملك المأوى من ماء مملوك
١٠٦ لو قال ان خلفه اليوم فقدمه	٦٦ المرجع في الاحياء الى الرف
١٠٨ لو قال ان خلفه روميا فقدمه لثلاثة فقدم	٦٨ لا يشترط في الاحياء المهرث
١٠٨ لو عين اجرة على قدر واقص على غيره	٦٩ احياء الارض المستأجرة
١١١ لو اجره كل شهر بدينه	٦٩ نصب الحية ليس باحياء
١١٣ لو استأجره لثقل صبرة مجبوة كل فيز بدينه	٧٠ لا يحترق الاجرة الى اذن الامام
١١٣ لو استأجره شهرا بكذا وما زاد بعد	٧٠ احياء لمعادن
١١٤ الاجرة تلك بالمقد	٧١ (كتاب الاجارة)
١١٤ لو شرط الاجل اعتبر التمين	٧١ مائة الاجارة
١١٤ يجب تسليم الاجرة مع شرط التحصيل أو الاملاقي	٧٣ عقد الاجارة وشروطه
١١٦ لا يجب تسليم الاجرة لا بعد العمل	٧٥ لا تبطل الاجارة بالبيع
١١٨ لو قبض العين المستأجرة ومنعت المدة استمر الاجر	٧٦ لا تبطل الاجارة بالعدو
١٢١ لو بذل العين فلم ينفذه المستأجر	٧٧ حكم موت أحدهم أو سجنهما
١٢٠ لو شرط عيب في الاجرة	٨٠ حكم موت المؤجر الموقوف عليه
١٢٣ المؤجر افسخ ان أطاس المستأجر	٨١ لا يتعلق بالامارة خيار لهاس
١٢٢ إيجار العين وكثرة استأجر	٨١ يصح اشتراط اخير في الاجارة
١٢١ إيجار المملوك للارضاع	٨٢ ما تصح اعادته تصح اجارته
١٢٣ كفاية مسمى العمل واشد من ان يمين مع الاختلاف	٨٣ اجارة الشارع واليمين المستأجرة
١٢٣ لو مرض الاجير أو مات	٨٦ اشتراط دفع احياء
١٢٥ لو اختلف العمل باختلاف الاعمال	٨٧ بيع العين المستأجرة
١٢٥ الاستيجار بالخمر والبار والاسبار واليمن	٨٩ لو وجدها المستأجر ممية
١٢٩ الاستيجار لعل العين	٩١ لو تلفت العين المستأجرة
١٢٩ الاستيجار لبناء	٩٣ لو ظهر استعانة العين المستأجرة
١٢٩ الاستيجار لتطين	٩٤ تصح اعادة العاقل مع الوصف والتمين لاني القيمة
١٢٩ الاستيجار للسخ	٩٤ ما يشترط في حابة الحام
١٢٩ الاستيجار مع الصنف	٩٥ على المستأجر عطف المداية ومقتبها
١٢٩ الاستيجار لتعار امارة	٩٥ حكم حقة الاخير
١٣٠ يعمل تسليم القرن دراقا	٩٥ اعادة السعي مدة يعلم لهه بها
١٣٠ الاستيجار على تسليم المداية	١٠٠ لو أجره وده ثم اعتقه
	١٠٢ يشترط معلومة اموض في الاجارة
	١٠٤ ما جاز كونه ثم حار كونه عتق

صحيحة	صحيحة
٢١٨ استيجار الهابة بالانها ومع الملك	١٩٥ الاستيجار على تعليم القته
٢١٨ (استيجار الارض)	١٩٧ الاستيجار على الختان والمداواة
٢١٨ وجوب سركة الارض وتعين المنفعة	١٩٧ الاستيجار على المجامعة والكحل
٢٢١ لو شرط الاكتصار على زرع معين	١٩٩ جواز اشتراط الاجرة على البناء
٢٢٢ استيجار الارض ذات الماء وفيها	١٩٩ لو جعل له على البرء
٢٢٣ استيجار مالا ينحسر عنه الماء وما ينحسر	١٩٩ اشتراط اللوا على الطيب
٢٢٥ الارض التي تقضي الماده بنزها	٢٠٠ الاستيجار لزمي
٢٢٦ لو اتفق الفرق او الحرق	٢٠٢ الاستيجار للزروع وحصاده الخ
٢٢٦ لو تعلو الزرع لفرق او غيره	٢٠٣ الاستيجار لاستيفاء اقتصاص
٢٢٨ لزوم تعيين المدة في اجارة الارض	٢٠٣ الاستيجار للدلالة على الطريق والبلدة
٢٢٩ حكم اتصال المدة بالقد وعدمه	٢٠٣ الاستيجار على الكيل والوزن والمد
٢٢٩ اقتضاء المدة قبل الحصاد	٢٠٤ الاستيجار على ملازمة التريم والدلالة على بيع
٢٣٠ هل ذلك منه من زرع مايتى بهد المدة	ثياب وشرائها والسمره والاستخدام
٢٣٢ لو زرع مايتى بهد المدة بلا اذن	٢٠٤ (استيجار القواب)
٢٣٢ لو استأجر مئة زرع لا يكل فيها	٢٠٤ اشتراط سركة الراب
٢٣٥ لو استأجرها لفرس سنة	٢٠٥ فيما يربك عليه من سرج ونحوه
٢٣٨ الاستيجار للسكنى	٢٠٦ اشتراط وصف المالك
٢٤١ الاستيجار الى العشاء أو الى الليل	٢٠٧ اشتراط تعيين راكبي المجل
٢٤٢ الاستيجار الى النهار	٢٠٧ اشتراط تعيين الهابة
٢٤٢ معنى الليل والنهار في الاجاره	٢٠٧ الكلام في تعيين السير
٢٤٢ ادا تمت الاجرة	٢٠٨ الكلام في الزاد
٢٤٣ لانجب الحيط على الحياط	٢٠٩ ما يجب على المؤجر
٢٤٤ الاستيجار للعشاء والرضاع	٢١٠ اجرة الليل والحافظ
٢٤٥ هل يجب الحيط على التامخ الخ	٢١١ لو استأجر لغبه
٢٤٥ لو اجره العين ثم فصب	٢١٣ الاستيجار ثوبا
٢٤٥ لو خربت الدار المستأجره	٢١٣ الاستيجار قعدل
٢٤٦ وجوب تسليم المفتاح لا القفل	٢١٤ الاستيجار الى مكة او الحج
٢٤٦ لوضاع المفتاح	٢١٥ الاستيجار لحل ماشاء باطل
٢٤٦ وجوب تسليم المستأجر قرقا والخيار مع العلم	٢١٥ حكم ظروف المصول
٢٤٧ لو نهى عن الامتلاء	٢١٦ الاستيجار للعرث
٢٤٧ حكم التقية عند انقضاء المدة	٢١٧ الاستيجار للطين
٢٤٨ لو استأجر أرضا للزراع ولها شرب	٢١٧ الاستيجار للاستقاء

صحيحة	صحيحة
٢٧٩ لو سأل جرحا لحل فخير فزاد	٢٤٩ لو زرع اشترى من المين
٢٧٩ الاستيجار قصاص	٢٥٠ الظرف ورثا والمطلوع المستأجر
٢٨٠ ﴿ مسائل النزاع ﴾	٢٥٠ حكم التوب المستأجر
٢٨٠ لو اخطأ في أصل الاجارة	٢٥١ ﴿ في الضمان ﴾
٢٨٣ لو اخطأ في قدر الاجرة	٢٥١ المين المستأجر لا تضمن الا تبدا وتقرط
٢٨٤ لو اخطأ في المدة	٢٥٢ لو اشترط الضمان في عقد الاجارة
٢٨٧ لو قال اجرتكما ستة دينار فحل بل استجرى	٢٥٣ فما تضمن به الدية مع التعدي
سنة لحفظها دينار	٢٥٥ لو ربط الدابة مدة الاكتراع
٢٨٧ لو اخطأ في القدر المستأجر	٢٥٦ يد لا يجير يد امانة على التوب والهداية
٢٨٨ لو اخطأ في رد المين المستأجر	٢٥٩ لو تعدى بالمين فغصب
٢٨٨ لو اخطأ في التعدي	٢٥٩ لو شرط زرع نوع فزرع غيره
٢٨٨ لو ادعى المين ثم حرمه علاله اشح	٢٦٠ لو حلك بالمانة الاشق
٢٨٨ لو ادعى اياك لم يد او مع له	٢٦١ لو شرط حل قطن فحل بوزنه حديدا
٢٨٨ لو ادعى مرض العبد	٢٦٢ لو شرط قدرا فإن الحل ازيد
٢٨٨ لو اخطأ في وقت الهلاك والولاية	٢٦٣ ضمان المانع والحال والملاح والطبيب الخ
٢٩٠ لو قال امرتك فله باء لى فيه	٢٦٧ لو زاد المالك مولا او عرسا او قص
٢٩٣ لو غصب العبد فاقطع الجير	٢٦٨ لو قال ان كان يكفي فبما قاطعه الخ
٢٩٤ لو اخطأ في المبلغ القدر	٢٦٩ لو قل اقطعه فبقي رجل عائف
٢٩٤ لو قال اجرتك كل شهر بدينار فحل مل سنة	٢٦٩ لا يبرأ الا يجير حتى يعلم المين الخ
دينار	٢٧١ لو قنت المين بعد العمل
٢٩٦ لو دعى اجرة مدة ماله واكره انك تميز	٢٧١ لو حبس المين لاستيقاء الاجرة
٢٩٧ ﴿ المقصد الثاني في المزمعة ﴾	٢٧١ لو دعى التوب لتغير ماله انما به
٢٩٩ عقد المزمعة	٢٧٢ الشروط السابعة لارمه
٣٠٠ المزمعة عقد لارم	٢٧٢ ما يسوغ لمستأجر الهداية
٣٠١ ما يعتبر في عقد المزمعة	٢٧٣ للمعلم التأخير ويضمن
٣٠١ حكم الشروط في العقد	٢٧٣ حكم التلب بختان او قطع السله
٣٠٣ لو عقد بثلث الاجارة	٢٧٣ ضمان الزاوي فساخه
٣٠٣ اجارة الارض امام م	٢٧٤ لو دفع الى غيره شيئا يعمل به
٣٠٣ اشترط شي مع اجرة في ذرة	٢٧٧ لو اجر معه كره فزاد
٣٠٧ يستبرئ المزارعة تعين لمدة	٢٧٨ ضمان المماهى
٣٠٧ جواز المزارعة اكثر من م	٢٧٨ ما يصح اشتراطه من الاجرة والضمان
٣٠٧ لو شرط مدة لا يدرك فيها الربح	٢٧٩ لو قسم احدا م

صحيفة	صحيفة
٣٤٧ ضابط منطلق المساقات	٣٠٩ لو ظن كفاية المدة قصرت
٣٤٨ المساقات على ما يقصد ودقها وزهره	٣١٢ لو شرط في العقد تأخير الزرع من المدة
٣٤٩ المساقات على البقل والبطيخ ونحوه	٣١٣ لا يشترط اتصال المدة بالعقد
٣٤٩ لا تصح المساقات على مثل الصنفاص	٣١٣ يشترط إمكان الانتفاع بالأرض في الزرع
٣٤٩ يشترط ملوكة الأشجار	٣١٤ لو زارها أو أجزأها ولا ماء لها
٣٥٠ يشترط بقاء عمل ترواده الثمرة	٣١٥ لو انقطع الماء في الأثناء
٣٥٢ يشترط حصول الثمرة بمقتضى العمل	٣١٧ يشترط في الحصة العلم بقدرها والشيء
٣٥٣ تصح المساقة على الببل والسقي	٣٢٠ يجوز التنازل في الحصة والساوي
٣٥٤ يشترط تقدير المدة بزمان معلوم	٣٢٠ لو شرط أحدهما شيئا مضاعفا إلى الحصة
٣٥٥ لا تقدير للمدة كثرة	٣٢٠ إطلاق المزاومة يقتضي التخيير في المزرعة
٣٥٥ قدر المدة كقدر حصول الثمرة غالبا	٣٢٢ يبين المزرعة بالتعيين
٣٥٥ لو خرجت المدة قبل الثمرة فلا شيء للعامل	٣٢٣ لو شرط تعيين متاخرين في الضرد
٣٥٥ هل يجوز تقدير المدة بالثمرة	٣٢٤ لو شارك المزارع غيره أو زارعه
٣٥٦ لو مات العامل قبل المدة	٣٢٦ خراج الأرض وموتها على المالك إلا مع الشرط
٣٥٨ على العامل القيام بالمشروط عليه لا غير	٣٣٠ لو كان من أحدهما الأرض ومن الآخر
٣٥٨ ما يجب على العامل مع الإطلاق	الباقى الخ
٣٥٩ ما يجب على صاحب الأصل	٣٣٠ لو كان البذر من ثالث الخ
٣٦٠ لو شرط أحدهما شيئا بقرم الآخر	٣٣١ المزاومة القاسية
٣٦١ لو شرط أن يسلم منه غلام المالك	٣٣٢ الإطلاق يقتضي كون البذر على العامل
٣٦٣ إجرة الأجراء المستأجر بهم	٣٣٣ الحب الثابت في العام الثاني
٣٦٤ اشتراط الاستيفاء في جميع السبل	٣٣٣ جواز الحرص على العامل
٣٦٤ أحكم البذر	٣٣٨ حواز الاختلاف في الحصة في أنواع الزرع
٣٧٢ ذلك العامل المحصنه بالتفويض	٣٣٨ لو كان في الأرض شجر ورياض
٣٧٣ يجب الزكاة على من بلغ نصيبه نقدا	٣٣٩ الاختلاف في المدة أو قدر الحصة
٣٧٤ لو فسد عقد المساقات	٣٤١ دعوى العامل بالعارية والمالك المحصنه
٣٧٥ لو ظهر اشتقاق الأصول	٣٤٣ لو قال خصيئتها
٣٧٧ لو حرب العامل	٣٤٣ ﴿ المقصد الثالث في المساقات ﴾
٣٨١ العامل أمين قبل قوله	عقد المساقات
٣٨٢ لو ثبت الحياة	٣٤٤ المساقات عند لزوم
٣٨٣ مسائل النزاع	٣٤٥ الاستيفاء على السبل بصفه المأصل
٣٨٥ الخراج على المالك إلا مع الشرط	٣٤٧ لا تبطل المساقات بموت أحدهما
٣٨٥ ليس للعامل مساقة غيره	

صحيحة	صحيحة
٤٣١ لو غارب العامل غيره	٣٨٦ القارضة بالمال
٤٣٦ لو شرط المريض للعامل زائدا عن اجرة المثل	٣٨٧ المساقاة على الشجر والمزارعة على أرض
٤٣٧ حكم فساد القراض	٣٨٨ احكام الشروط
٤٣٩ شرائط راس المال اربعة	٣٨٨ (قصد الزاع في الشركة)
٤٣٩ (الاول) ان يكون قدما	٣٨٨ باعية الشركة
٤٤١ (الثاني) ان يكون مبيلا دينيا	٣٩١ عمل الشركة وسيبها
٤٤٥ (الثالث) ان يكون معلوما	٣٩٢ شركة العنان والابدان
٤٤٦ (الرابع) ان يكون في يد العامل	٣٩٣ شركة المقايضة والوجوه
٤٤٧ شرائط العمل	٣٩٥ شروط المتقدين والصينه
٤٤٨ لو شرط ما تنضيق التجارة بسببه	٣٩٦ ما يحصل به اشترك المال
٤٤٩ لو شرط الاحل لم يدم	٣٩٩ لا يجوز للشريك التصرف بخلافه شريكه
٤٤٩ لو شرط شراء اصل يشتركان في ثمنه	٤٠١ الشركة عند جائز
٤٤٩ شرائط الربح اربعة	٤٠١ تفسخ الشركة بالجنون والموت
٤٤٩ (الأول) اختصاصه بالمتقدين	٤٠١ لا يصح التأجيل في الشركة
٤٥١ (الثاني) كونه مشتركا	٤٠١ قبل الربح والخسران باليه
٤٥٥ (الثالث) كونه مذكورا	٤٠٢ شرط انعاقوت مع تساوي المالكين وبالعكس
٤٥٤ (الرابع) تقديره بنزبه	٤٠٢ الشريك أمين لا يضمن الا بقصد الخ
٤٥٦ تصرف العامل مشروط بالبيعة الا مع الاذن	٤٠٢ يقبل قول الشريك في التصرف عدم الحيان
٤٦٢ فيما للعامل ان يسله	٤٠٨ يقبل قوله في قصد ما اشتراه
٤٦٤ لو اختلفا في الرد والارس	٤٠٨ بقية مسائل النزاع
٤٦٤ في شراء من يحن على المالك	٤١٥ ما تكون فيه الشركة بضاعة
٤٦٨ شراء مذكور التقي وزوجة المالك	٤١٥ لو دفع اليه دابة والحاصل بينهما
٤٦٩ شراء زوج المالك	٤١٦ لو دفع دابة الى سقاء والاخر اذ به على الشركة
٤٧٠ شراء من له عليه مال	٤١٨ لو كان من واحد دكان وآخر دمي ومن ثلث
٤٧٠ لو اشترى الوكيل اب الموكل	يحل وراح حل
٤٧٠ البعد المأذون في شراء اوفى التجار	٤٢٠ لو حار له ولغيره
٤٧١ شراء العامل من يحن عليه	٤٢١ اختار الحيان الى به التفت
٤٧٤ سعر العمل وشراؤه مر ادن	٤٢٣ (قصد الخامس في القراض)
٤٧٦ اجرة القتل وأمة عامل	٤٢٣ عقد القراض
٤٧٧ ليس للعامل مئونة من ارض ولا لاهل	٤٢٥ الشروط الواجب توافرها في القراض
٤٨١ لو اذن له المالك في شراء امة يراها	٤٢٦ لو شرط تأجيله
٤٨١ ليس لاحدهما تأجيل لأمة الا	٤٣٠ شرائط المتقدين

صفحة	صفحة
٥٣٩ شرائط الوكيل	٤٨٢ حل له خلع مال المضاربة بآله
٥٤٢ ما يستحب في الوكيل	٤٨٢ ليس له شراء خرا وخنزير
٥٤٢ صحة توكيل الفاسق والكافر والعبد	٤٨٢ حل له ان يأخذ من اخر مضاربة
٥٤٤ بقية شرائط الوكيل	٤٨٣ لو ضاربه وشرط البضاعة
٥٤٧ لو وكل اثنين	٤٨٣ لو قارض اثنان واحدا
٥٤٨ جواز وكالة الواحد من متخاصمين ومتناقدين	٤٨٨ لو كان العامل اثنين
٥٥٠ جواز التوكيل في استيفاء القصاص من نفسه	٤٨٥ لو اخذ ما يميز عن العمل فيه
٥٥١ لو وكله في بيع وشراء عبد	٤٨٥ لو اشترى بالدين شيئا
٥٥١ الطلاق والحق لا يطل الوكالة	٤٨٦ فاعمال المحصنة لا الأجرة
٥٥١ المتق والبيع يطل الأذن	٤٨٧ المحصنة تملك بالتأخير
٥٥١ شرائط متعلق الوكالة ثلاثة	٤٨٩ لو اتفق المالك او اجنبي
٥٥١ (الاول) كونه مملوكا لوكلا	٤٨٩ المحصنة تورث
٥٥٥ (الثاني) كونه قابلا لقباه	٤٩٠ لبيع وقاية لرأس المال
٥٦٢ (ثالث) كونه مملوكا نوعا ما	٥٠٠ لا يجبر المستع على القصة
٥٦٨ ما يقتضيه اطلاق الأذن في البيع	٥٠٠ لا يصح ان يشتري المالك من العامل الخ
٥٧١ ما يقتضيه اطلاق الأذن في الشراء	٥٠١ القراض عقد جائز
٥٧٢ ما يقتضيه التوكيل في البيع	٥٠٢ يفسخ القراض بالموت والجنون
٥٧٥ ما يقتضيه التوكيل في الشراء	٥٠٣ احكام فسخ القراض
٥٧٥ لو وكله في الترويج	٥٠٧ لو مات المالك
٥٧٥ حل لوكيل الرد بالبيع	٥٠٨ لو مات العامل
٥٧٨ ليس لوكيل تجاوز اذن الموكل	٥١٠ تلف مال المضاربة قبل الشراء
٥٨٥ ليس التوكيل في المحصنة ذاتي الأقرار	٥١١ لو اشترى للمضاربة خلف الثمن قبل تقديمه
٥٨٥ التوكيل في الصلح عن الغم بخبر	٥١٣ لو اشترى بالثمن عشرين فاتا او احدها
٥٨٦ ليس لوكيل في المحصنة ان يشهد لموكله	٥١٣ حكم المضاربة الفاسدة
٥٨٧ لو وكل اثنين في المحصنة	٥١٣ العامل أمين
٥٨٨ صحة احكام التوكيل في المحصنة	٥١٣ مسائل الفراع
٥٨٨ الاذن في تثبيت حق	٥٢٢ (المقصد السادس في الوكالة)
٥٨٨ من وكل في شيء لم يملك تبيته	٥٢٢ عقد الوكالة
٥٨٨ لو قال اذن حتى من ملان أو اذني على ملان	٥٢٥ يجوز تأخر القبول مع علم الرد
٥٨٩ حل يدخل المأدون بما اذن له فيه	٥٢٦ يشترط التجيز
٥٨٩ احكام مخالفة الوكيل	٥٢٧ لو عقت على شرط حل يسوغ التصرف منه
٦٠٠ الوكيل أمين	٥٣٠ شرائط الموكل

صحة	صحة
٦١٤ لو عزل الوكيل ولا يعلم	٦٠١ لا يلزم الوكيل تسليم من المبيع قبل طلبه
٦١٨ بقية مبيعات الوكالة	٦٠٣ احكام ضمان الوكيل
٦٢٣ صورة المنزل	٦٠٩ حل لبايع مطالبة الوكيل بالثمن
٦٢٤ فيما ثبت به الوكالة	٦١٢ لو كلف عند جائز
٦٣١ مسائل الفروع	٦١٢ ما يتعلق به الوكالة

﴿ تمت فهرست ﴾

صوم صوم

الدين

هو الجزء السابع

من

كتاب

مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة

وهو يتضمن (أحياء الموات) و (الاجارة)

و (المزارعة) و (المساقاة) و (الشركة)

و (القراض) و (الوكالة) تصنيف الفقيه

للشهر العلامة الفاضل التحرر المحقق

للدقق للتبليغ للشيخ الاوحد مولانا

السيد محمد الجواد ابن محمد بن محمد

الحسيني السامي الشراقي المجاور

بالتجف الاشراف المفروني

حيا وميتا قدس راقه

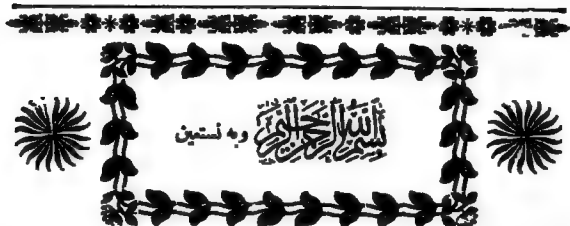
مره الشرف

آمين

(وفي أصل كل صفحة منه ما يخصها من المتن المذكور)

طبع بمطبعة النوري بالقاهرة بمصر اصاحبه ' عبد الحق الاصاري سنة ١٣٣٥ هـ

﴿ المقصد الثالث ﴾ في احياء الموات (من)



الحمد لله كما هو الله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه اجمعين محمد وآله الطاهرين المعصومين ورضي الله عن علاننا ومشافقنا اجمعين وعن روايتنا المحدثين الراشدين (وبعد) فهذا ما برز من كتب مفتاح الكرامة على قواعد العلامة أعلى الله سبحانه مقامه تصنيف البديع الاذلل محمد الجواد الحسيني الحسني العالمي صامه الله سبحانه بلفظه الجلي والمحيي بمحمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم

﴿ المقصد الثالث في احياء الموات ﴾

هذا المقصد من توابج النصب لان له تنبها في الحق به وبالشبهة والموات كسحب وغراب الارض التي لا مالك لها ولا ينتمى بها احد كما في الصحاح والمصباح واقتصر في القاموس على الاول وفي (النهاية) انها الارض التي لم تزرع ولم تعم ولا جرى عليها ملك احد وفي (المصباح) ايضا انها التي لم يجر عليها احياء قلن كان معنى قوله في القاموس لا مالك لها انها لم تملك اصلا لم يكن كمالهم مخالفة وذلك يقتضي بأن الارض لا تكون مواتا اذا علم انها كانت مملوكة وان اندس رسمها وباد اهلها وهو معنى قوله في المذهب لم يجر عليه ملك احد وقوله في المبسوط الذي لم يجر عليه ملك مسلم فامل وقال سيفي (التذكرة) هي الارض الحرة المأهولة التي ياد اهلها واندرس رسمها انتهى وعلمه لوقيت آثار الأنهار والسواقي أو المروز لم تسكن مواتا وفي (التراجم والتأليف) رباع الشرائع والتحرير والهدوس والعمدة والمساكن والزوجة والكفاية (ان الموت هو ما لا ينتمى به لطله اما لاستيغاره او لاقطاع الماء عنه أو لاستيلاء الماء عليه الى آخر ما قلناه وهو مأخوذ من الدفلا لا يعرف ما اعتبر في التذكرة كتب القعة بل النبايط هذه العطف وذهاب الملاك بحيث لا يعرف احد منهم وان بقيت رسوم العارة وآثار الأنهار بل في صحبة الكلي. تخرج بدم اعتبار ذهاب الملاك كما يأتي والرف بقبضي بذلك (وعساك تقول) ان بعض اذ كر من المروز وآثار الأنهار لو وقع ابتداء كان نصيرا وكافيا في ثبوت الاولوية لمن يريد الاحياء. يمكن هنا كذلك فلا يصح احياء هذه كما لا يصح احياء تلك وان صدق عليها انها موات مرة فذا الوجه في التفرقة بينهما في الحكم (لانا قول) انها انما افاقت (١) ذلك في تلك المكان وجود الشرطين وهو بقاء الين وقصد المارة وما متنيان ها على ان التحجير عرقا مخصوصا بابتداء الاحياء فلا يكون بقاء الرسوم نصيرا عرقا على ان الظاهر من الحق وغيره ان التحجير منصوص حيث

(١) اي الاولوية والنسب من احياء غير المحجر لها (منه قدس سره)

المشتركات اربعة ينظمها اربعة فصول (الاول) الاراضي والميت منها يملك بالاحياء (متن)

يبينون كيفية ويصرحون في رجوع الاحياء الى العرف والمادة ولعل مستندهم في التحجير وكيفية الى الاجماع اذ لا ذكر له اصلا في الاخبار وكيف كان خال الموات كمال الاحياء لعدم وجود نص في بيان مناعها وقد قال في التذكرة واما الاحياء فان الشرع ورد به مطلقا ولم يبين له معنى يختص به ومن عادة الشرع في ذلك رد الناس الى المهود عدم المتعارف بينهم كالقبض والحرز والنظر كثيرة فبكون المراد به في نظر الشارع ما يد احية في العرف وذلك يختلف باختلاف ما قصد عمارته من الموات انتهى وبمثل ذلك صرح في البسوط والسرائر والتحرير والندوس وغيرها وبمثل ذلك قول في المرات

﴿ قوله ﴾ (المشتركات اربعة تنظمها اربعة فصول) قد طغمت عبارات جملة منهم ابن المشركت اربعة وهي الاراضي والمعادن والمناقع والمياه وفي (جامع المقاصد) لا تلك ان بحث الماء استطرادي لعدم صدق رسم الموات عليها ونحوه الحواشي قال في (الحواشي) لكنها تنزه الارض وما يخرج من اجزائها باعتبار الاشتراك والاختصاص (قلت) بل هي اقرب الى صدق اسم الموات حايا من المناقع كالساجد والخرق فان البئر والقناة اذا استولى عليها الحراب والمطلة كانا اشبه شي بالارض الحراب حيث لا يتنفع بها فيها يراد منها ووجه كونها مشتركت انه لا كان الاحياء عبارة عن اخراجها عن الموات وكانت متساوية النسبة الى كل من يصلح للاخراج بالقوة او الفضل صدق الاشتراك وفي (حواشي الشهيد) ان حكمه بان الاراضي من المشتركة فيه ما فيه لانه ان اراد المليات فكل مختص بما احياه وان اراد الميتة فهي للامام عليه السلام وعلى الوجهين لا تعد من المشتركة وتسمى الشيعة بقوله في آخر المقصد ولا يفتقر الاحياء الى اذن الامام فان المراد به الاحياء المبرود الذي سبق ذكره مرارا اضي ما يقترب عليه الامر (والجواب) ان المراد الاراضي الميتة في حال غيبته أو حال عدم بدله يده فهذه المشتركة ولا يفتقر في احيائها الى اذنه والا لامتنع الاحياء في حال النية غلما كمال النسبة بغير اذنه والخمس فانها في يد الكافر والمخالف على وجه الملك حال النية ولا يجوز انزعاضه منه فبها أولى واما في حال المضور وسط اليد فلا بد من اذنه كما تنقسم ثم انفساني ان الكافر الحربي اذا احيا في بلاد الكفر ملك فبها احياه وتملك من دون اذنه ﴿ قوله ﴾ (الاول الاراضي) في الحواشي المنسوبة الى الشهيد ان جمع الارض على الاراضي غلط (قلت) في الصحاح والقاموس انه جمع على غير القياس وقال في (المصباح) قال أبو زيد سمعت العرب تقول في جمع الارض والاراضي والاروض مثال فلوس وجمع فل قال في أرض وراضي واهل واحالي وليل وليالي على غير قياس ﴿ قوله ﴾ (والميت منها يملك بالاحياء) باجماع الامة اذا خلت عن الموانع كما في المذهب البارع وباجماع المسلمين كما في التصحيح وعليه عامة فقهاء الامصار وان اختلفوا في شروطه والاخبار به كثيرة من طريق الخاصة والامة كما في التذكرة ولان الحاجة تدعو الى ذلك وتشتد الضرورة اليه لان الانسان ليس كالبهايم بل هو مدني بالطبع لا بد له من مسكن يأوي اليه وموضع يختص به فلم يشترع لهم المخرج العظيم بل تكليف ما لا يطاق فهذه الاجماعيات انها بالاحياء يملك في الحجة وقد صرحت عبارات اصحابنا واجمعاتهم واخبارهم بانها يملك بالاحياء اذا كان باذن الامام كما نسجم ﴿ قوله ﴾ ٦ -

وفني بالميت ما خلا من الاختصاص ولا يتنفع به اما لسلطه لاقطاع المائنه أو لاستيلاء المائنه عليه أو لاستيجماله أو لغير ذلك وهو للامام خاصة لا يملكه أحد وإن احياه ما لم يأذن له الامم فيملكه ان كان مسلما بالاحياء والا فلا (مقن)

﴿ ونفى بالميت ما خلا من الاختصاص ولا يتنفع به اما لسلطه لاقطاع المائنه أو لاستيلاء المائنه عليه أو لاستيجماله أو لغير ذلك ﴾ وفي (الشرائع والتذكرة والتحرير والمردود) انه لا يتنفع به لسلطه اما لاقطاع المائنه الى آخره وهو اجود بما في الكتاب وبما في السنة من قوله لسلطه أو لاستيجماله الى آخره (اما الاول) فقدم المائل تاما (وأما الثاني) فلأن هذه الثلاثة من افراد السلطة واحترز بما خلى من الاختصاص مما كان مختصا لكونه حرما أو نحوه كما يأتي ﴿ قوله ﴾ (وهو للامام خاصة لا يملكه الاخذ وإن احياه ما لم يأذن له الامام) اما ان الميت للامام عليه السلام قد فُتحت به عاراتهم في الباب وغيره وحكى عليه الاجماع في الخلاف والنية وجامع المقاصد والمسالك وظاهر المبسوط والتذكرة والتتبع والكفاية وصرح في صحيح الكاظمي المروي في الكافي والتهذيب مضافا الى الاخبار المستفيضة وفيها الصحيح والقوي الدالة على أنه من الاضلال واما ان اذنه شرط في ملك المهي في (الخلاف) الاجماع عليه وهو ظاهر التذكرة قال اذنه شرط في ملك المهي عندنا وفي (المسالك) لا شبهة في اشتراط اذنه في احياء الموات فلا يملك بدونه اتفاقا وفي (جامع المقاصد) لا يجوز لاحد احياء الموات الا بأذن الاماماته اجماعي وفي (التتبع) الاجماع على انها يملك اذا كان الاحياء بأذن الامام عليه السلام وفي (الروضة) الاجماع على افتقار الاحياء الى اذنه اذا كان حاضرا انتهى وعليه نزل مما قد بقيه الاجامعات واطلاق اكثر العبارات ويستسمع الاخبار قاطنا ظاهرة في الاذن في الاحياء للمسلمين بل للناس كافة وعلكم لما به في الحضور والنية والصباح مستفيضة الا أنهم خصوها بمحال النية ﴿ قوله ﴾ (فيملكه ان كان مسلما بالاحياء والا فلا) لا بين ان اذنه شرط في الاحياء بين انه يشترط في يملك المهي كونه مسلما فواحياء الكافر لم يملك وإن كان الاحياء بأذن الامام عليه السلام وبذلك صرح في الشرائع في اول كلامه والتذكرة وجامع المقاصد بل ظاهر الاخيرين الاجماع على ذلك قال في (التذكرة) لا يملكها الكافر بالاحياء ولا يأذن له الامام فان اذن له الامام فاحياها لم يملك عند علمائنا وقال في (جامع المقاصد) فواحياء الكافر لم يملك عند علمائنا وإن كان الاحياء بأذن الامام وقال ان الذي يهتم من الاخبار وكلام الاصحاب ان الامام لا يأذن له انتهى وفي (المسالك) انه لا نزاع في اختصاص جواز الاحياء حال الحضور بالمسلم (قلت) الخلاف موجود في صريح الخلاف وفي المبسوط والسرائر وجامع الشرائع والتحرير وظاهر المهذب والتلخيص والامامة قال في (المبسوط) الموات عندنا للامام لا يملكها احد بالاحياء الا أن يأذن له الامام فاما الذي يملك اذا احياها في بلاد الاسلام الا أن يأذن له الامام انتهى وبعبارة في السرائر بل انما نسب الخلاف في الخلاف الى الشافعي قال انه قال لا يجوز للامام أن يأذن له فان اذن له فيه فاحياها لم يملك فظهر صاحب جامع المقاصد في اجماعه الى ما في الذكرى وإلى ما في المردود حيث قال فواحياءه الذي بأذن الامام في يملكه نظر من ترم اختصاص ذلك بالمسلمين والنظر في الحقيقة في صحة اذن الامام له في الاحياء فملكه اذ لو اذن كذلك لم يكن بد من القول بملكه واليه ذهب الشيخ نجم الدين انتهى قد جعل

اذن الامام لقمي على تسعين اذن في الاحياء قط واذن له في احيائه لما وتلكها بالاحياء ونزل قول الحق ولو قيل يملك الى آخره كما ستسمه على هذا الاخير لان كل من الضروريات حدثا لانه معصوم لا يأذن له في ذلك الا ان يكون بما يصح له ذلك فيكون قاطلا بان الاذن له في الاحياء قط لا يقتضي بالملك وكأنه لم يسلط للخلاف والميسوط والمذهب والجامع والتحرير والا لا قصر ذلك على الحق مع تنزيل كلامه على البعيد فليس لك ان تقول انه لحظها ونزلها على ما نزل عليه كلام الحق على ان كلام الخلاف في نسبة الخلاف الى الشافعي بآي ذلك ولعل نظره في التذكرة الى الشرائع حيث قال واذنه شرط فقي اذن ملكه المهي اذا كان مسلما ولا يملكه الكافر ولو قيل يملك مع اذن الامام كان حسنا اذ قضيت انه لا قائل به وكلهما لم يسلط الميسوط والخلاف والسرائر وانما لحظ الاختيار كقولہ صلى الله عليه وآله وسلم مواتان الارض لله ولرسوله ثم هي لكم متى ايها المسلمون وقول امير المؤمنين عليه السلام في صحيح الكاظمي من احب ارضا من المسلمين فليصبرها وليؤد خراجها الى الامام (امام المسلمين خ ل) ولم يسلط الصالح المستبضة عن الشراء من ارض اليهود والنصارى قال ليس بهأس الى ان قال وايضا قوم احبوا شيئا من الارض او عرووه فهم احق به وبحره الصبيحان الآخران مع زيادتي احدهما فهي لهم والصالح من احب ارضا مواتا فهي له والصحيح عن شراء الارضين من اهل الذمة قال لا بأس بان يشتري منهم اذا عروها واحبوا فهي لهم الا ان تقول انه يحمل هذه الاخبار على حال النية (واحب من ذلك) ما في المسالك حيث جبل النزاع في حال النية قال وأما في حال غيبه فيملك من احياء مطلقا وقيل يخص جواز الاحياء بالمسلم وقال كما حكينا عنه اتفاقا انه لا نزاع في اختصاص جواز الاحياء حال الظهور بالمسلم وقال بعد ذلك اذا كان الامام حاضرا فلا شبهة في اشتراط اذنه ومن اذن له في الاحياء ملك لكن هل اذنه يخص بالمسلم أم يجوز له الاذن للمسلم والكافر قولان انتهى وانه قد عرفت ان النزاع في ملك الكافر اما هو حال الظهور ولم نجد لهم نزاعا في ذلك حال النية بل من تعرض لذلك كلفني في النافع وكذا الشرائع والمصنف في التحرير وكذا التذكرة والشيد في حواشيه في باب الحس والسنة والحق الثاني قلوا انه يملك كما يملك الحر والمغزير وكان ان الخائف والكافر يملكان في زمان النية حكم عليهم السلام من التنيمة ولا يجوز اقتراعه من يد من هو في يده الا برضام حكمهم من الحس عنمن لا يرى اخراجه وحق باقي اصناف المستحقين شبهة اعتقاد حل ذلك وكذا ما يأخذه الكافر والخائف من بطون الاودية والالام وروس الجبال لا يجوز اقتراعه منهما عندما فالارض المارت اولى ومن ثم لا يجوز اقتراع ارض الخراج من الخائف والكافر ولا يجوز اخذ الخراج والمناصفة باسرة سلطان الجور وهذه الامور متفق عليها كما في جامع المقاصد وقد بينا ذلك في باب البيع وقلنا انه يصح بيع ارض الخراج باعتبار ما ملك فيها وان كان البائع كافرا وجنبا فنجري بسوالت الباب على غلوايرها في حال النية كقولهم من احب ارضا ميتة فهي له وقصر التخصيص عليه حال ظهوره ثم انما حكمه من القولين حال الحضور من ان اذنه يخص بالمسلم أم يأذن للكافر غير صحيح (هذا الشيخ) ومن واقعه يقولون يأذن للكافر ويملك وهذا المصنف في التذكرة والحق الثاني ظاهرهما الاجماع على انه لا يملك وان اذن له ولعل صاحب المسالك اخذ ذلك من قوله في جامع المقاصد والحق ان الامام لو اذن له في الاحياء فملك قطعا بحصول الملك له وانما البحث في ان الامام هل يصل ذلك ام لا يعني الاذن في الاحياء

واسباب الاختصاص ستة (الاول) العبرة فلا يملك معمور بل هو للمالك وان اندوست
العبرة قائما ملك لمين أو للمسلمين (من)

لملك وهذا غير الاذن في الاحياء مطلقا فيرتب عليه التملك على ان هذا اول من ذكره الشهيد ونزل
عليه عبارة الشرائع كما عرفت والقوم لا يعرفونه على أنه اعترف في جامع المقاصد بأنه تنزيل وان عبارة
الشرائع مطلقه وان قلت ان هذا النزاع المذكور في المسالك يرجع بالآخرة الى ان الكافر يملك بالاحياء
حال المصنوع ام لا فن قال ان الامام يأذن قل يملك ومن قال بعدم قال بعدم (قلنا) على تقدير
التسليم فلا معنى لثبته النزاع من اختصاصه بالمسلم كما تقدم مع أنه قال في الروضة وفي ملك الكافر مع
الاذن اذا لم يكن غائبا قولان ولا اشكال فيه لو حصل وانما الاشكال في جواز اذنه له نظرا الى ان
الكافر هل له ذلك ام لا انتهى فكيف يجتمع قوله في الروضة فيه قولان مع ثبته النزاع فيه في المسالك
بل كيف يجتمع القولان مع عدم الاشكال فيه لو حصل مع ان النزاع واقع فيه على تقدير حصوله كما
عرفت الا ان يريد الاذن الذي ذكره في المروس فإنه لا اشكال فيه لو حصل وقد اتقينا في الكفاية
صاحب المسالك في بعض ذلك وشيخنا صاحب الرياض حكى ما في المسالك والروضة ولم يوضح لديه
الحال حيث لم يتبعه الاقوال (واعراض) صاحب التتبع على عبارة النافع في المقام بأن فيها مناقضة (غير
صحيح) واغرب منه ما اجاب به عنه قليلا من اراد مرة الحال ﴿ قوله ﴾ « واسباب
الاختصاص ستة » لا ذكر ان الميت ما خلا من الاختصاص وأنه يملك بالاحياء اراد ان يبين اسباب
الاختصاص التي تمنع عن الاحياء لجعلها ستة وقد جعل انما هذه في الشرائع والظاهر والتذكرة والتحرير
والارشاد والمروس واللمعة والمسالك والروضة والكفاية والمفاتيح من شروط الاحياء على اختلافهم في
عددها فرقيت في المروس الى خمسة وفي الشرائع والتذكرة الى خمسة وفي التحرير واللمعة الى
ستة فهي للاختصاص اسباب وللاحياء موانع فاتفقوا شرط لان كل مانع عنه شرط ﴿ قوله ﴾ -
﴿ الاول العبرة فلا يملك معمور ﴾ المعمور في بلاد الاسلام عبارة عن المهي سواء كانت بستان
وحجارة كالقار والقرية والمين والبئر أو زرع أو غرس أو حوض الاشجار وقطع الاشجار
وقطع المياه وبالجملة ما كان خارجا عن الموات بحيث تدخل فيه الارض المفتوحة عنوة اذا كانت
محبة قبل الفتح فالارض التي اسلم عليها أهلها ملوكة لاربابها الميتين المحصنين ولا حقهم الى يوم
اتيامة اندوست آكلوها أو بقيت وكذلك الارض التي صولح أهلها على ان تكون الارض لم وأما
الارض المفتوحة عنوة فالحالية قبل الفتح فهي ملك لجميع المسلمين فن اذن له الامام بان يبي أو يغرس
فيها وان يكون عليه خراجا اخضع بملكيتها فيملك رقبته اصابة أو تبعا على الخلاف فاذا زالت آثاره
زال ملكه وعادت كما كانت ملكا لجميع المسلمين كما اذا ماتت كانت للمسلمين أيضا ولا يكون مواتها
هذا للامام فليحفظ (فتحفظ ل) هنا فإنه ينبغي فيما ستسمع عن الشهيد والمحقق الثاني وهذا السبب
قد عدوا افتقاره من الشروط فبعضهم عبر عنه بان لا يكون عليه يد مسلم وآخرون بأن لا يكون
ملكاً لمسلم كما ستعرف ذلك ويانه ﴿ قوله ﴾ « بل هو ملك » وان اندوست العبرة قائما ملك لمين
أو للمسلمين ﴿ سناه ان لا يملك المعمور وان اندوست عبارة لان الارض المعمورة بتزويل المعمور
على الارض المعمورة اولاً لان العبرة ملك لمين كما في الارضين الاولىين أعنى من اسلم عليها أهلها ومن

الا أن تكون عمارة جاهلية ولم يظهر أنها دخلت في يد المسلمين بطريق القتيبة فإنه يصح
تملكها بالاحياء ولا فرق في ذلك بين الفارين الا أن مسود دار الحرب يملك بما يملك به
سائر أموالهم (متن)

وصلوا عليها أو للمسلمين كما في الأرض المفتوحة عنوة كما عرفت وقال في (جامع المقاصد) كون الملك
المعين من واحد وجماعة مخصوصين ظاهر وكونه للمسلمين يتحقق في المفتوحة عنوة أما غير ما قلنا مع موت
مالكها المعين تكون حقاً لورثته ومع عدمه لا تنتقل إلى المسلمين بل إلى الامام كما صرح به الشيخ في
المبسوط والمصنف في التحرير والتذكرة انتهى وقد اعترضه قبله الشهيد في حواشيه قل بشكل بأنه
ينبغي أن يكون للامام لأنه وارث من لا وارث له وقد صرح به في التحرير والمبسوط انتهى وأنت
(قد عرفت) أن غرض المصنف هنا أن المسود مع بقاء صاحبه والعلم به لا يصح إحياؤه ولا يملك
وإن اندرس ومات لأن مالكه المسلمون أو الأشخاص المعينون والذي حكاه عن المبسوط والتحرير
أما هو فيما إذا جرى عليها ملك مسلم ثم اقترض أو جيل وهذا مذهب كره المصنف قريباً بقوله وما جرى
عليها ملك مسلم فهي له وبموت لورثته وإن لم يكن لها مالك معين فهي للامام وبذلك ظنعت عباراتهم
من المبسوط إلى الكفاية وظاهر التذكرة الإجماع سلماً أن القرض يان حال المسود مطلقاً سواء بقي
صاحبه أو قد لکن المالك هنا معين وهو الامام ولم يقل المصنف أنه للمسلمين (ثم إن قوله في جامع
المقاصد كون الملك معين أو جماعة مخصوصين ظاهر فيه أنه لا يتم في المفتوحة عنوة بعد اغتراس البهارة
أعني البنيان والفرس لأنها تخرج بذلك عن ملك مالكها كما تقدمت ثم يتم في الأرضين الآخرين لأن
الأرض المفتوحة عنوة الحياة لا تملك إلا بإيجاد الآثار فيها ثم يملك مواتها بالاباء فإذا ماتت بعد
ذلك (قريبه) الخلاف في أنها تبقى على ملك الهبي الأول أولاً كما يأتي انشاء الله تعالى
﴿ قوله ﴾ (الا أن تكون عمارة جاهلية ولم يظهر أنها دخلت في ايدي المسلمين طريق القتيبة
فإنه يصح تملكها بالاحياء) هذه أرض كانت مسودة في جاهلية قريبة من الاسلام ثم أنها خربت
ولم تلم كيفية الاستيلاء عليها ودخلوها تحت أيديهم إذ الأصل حينئذ عدمه لا حقايق رجع المسلمين
والأصل عدم الصلح والقتال والاختذ بالسيف فيملكها الهبي لمسود من لمحي أرضاً تكون كل كلز أو
موات بلاد الاسلام (وقد يجاب) بأن الركز بما يخاف منه ولا كذلك الأرض ولبن المرات من المعلوم
عدم المالك له ولا كذلك هذه فإنها لمكان البهارة يحصل أن تكون لكل من له البهارة أو لم ورثه
عنه فليحظ ذلك (واما) إذا علم دخولها في أيديهم طريق التذكرة كانت ملكاً جامعاً ١١ من والاستثناء
منقطع فكانه قال لا يملك مسود في حال من الأحوال الا في هذه الحال خلاصة (١) ملا هذه المنازل
مفروضة فيما إذا اقترض المالك فلا يناسب ما تقدم وما يأتي وعلى ما ذكرناه أنه يمكن بدلاً فأصل
﴿ قوله ﴾ (ولا فرق في ذلك بين الفارين الا أن مسود دار الحرب يملك بما يملك به سائر
أموالهم) قل في المبسوط العامر في بلاد الاسلام ملك لاهله لا يجوز التصرف فيه الا ماذن صاحبه
وقال ان مراقبه في مناه ومثل ذلك قال في عامر بلاد الشرك ثم قال لا فرق بينهما أكثر من أن
العامر في بلاد الاسلام لا يملك بالقرى والعامر في بلاد الشرك يملك بالقرى والغلبة وذلك عبرة

ومواتها التي لا يذب للمسلمون عنها قاتها تملك بالاحياء للمسلمين والكفار بخلاف موات الاسلام فان الكافر لا يملكها بالاحياء ولو استولى طائفة (متن)

السرائر وشئ ما في الشرائع وفي (التحرير) انه لا فرق بين البلدين في المأوى والناس الا ان بلاد الشرك تملك بالهجر وبلاد الاسلام لا تملك بذلك وهو كذلك ايضاً فيا حاوله من ان عامر البلدان للامام (وقد عرفت) ان غرض المصنف في هذه المسائل كما هو الظاهر من غيره ان المعمور مع بقاء مالكه والعلم به لا يصلح احياءه وان اندوس ومات ولا تعرض في كلامه لما اذا اقترض المالك حتى تكون للامام او لم يعرف مع وجوده حتى يكون مالا مجهول المالك ولا يفرق في ذلك بين المفتوحة فتوة وغيرها مما أسلم أهلها أو وصلوا فما اعترض به الشيد والمحقق الثاني على عبارة المصنف غير متوجه قال في (الحواشي) ان أراد بالمعمور الارض المفتوحة فتوة فسلم وان أراد غيرها فلاولى انه للامام مع عدم الوارث وقال في (جامع المقاصد) لا ريب ان المعمور في دار الحرب تأتي فيه الاقسام الاربع (الاول) ان يكون معموراً في الحال (الثاني) أن يجري عليه اثر العبرة ثم يحرق ومالكه موجود (الثالث) ان يكون كذلك ويقتض المالك ووارثه (الرابع) ان يكون كذلك ولا يعرف المالك فان اراد بالمعمور المعمور في الحال دخلت الاقسام الثلاثة الباقية في احكام الموات وان اراد ما جرت عليه العبرة شمل القسمين الاخيرين فيخرجان من حكم الموات وقال ان الارض في الثالث والرابع للامام لا يجوز لاحد التصرف فيها الا باذنه عند علمائنا (وقد عرفت) ان المراد ما جرت عليه العبرة وكان المالك موجوداً مسلماً (ولعلم) انه قال في المسالك ان معمور بلاد الشرك يجوز التصرف فيه في الجلسه وقال ما في الشرائع من انه لا يجوز التصرف في معمور دار الاسلام مع قولها بعدم الفرق بين المعمورين غير تام والظاهر ان كلامه غير تام لمكان استثنائه ملكه بالهجر وبعبارة المبسوط كعبارة الشرائع ﴿ قوله ﴾ (ومواتها التي لا يذب المسلمون عنها قاتها تملك بالاحياء للمسلمين والكفار بخلاف موات الاسلام فان الكافر لا يملكها بالاحياء) موات دار الحرب على قسمين موات لا يذب الكفار المسلمين عنه ولا يمنعونهم عنه والاخر عكسه ويأتي بيان حال الاستيلاء عليه فلاولى يملكه المسلم بالاحياء اذا كان باذن الامام فاقيد مراد قائله بما يدل عليه الاجماع الظاهر من التذكرة وأما الكافر فحضية كلام المصنف انه يملكه بالاحياء من دون اذن الامام لان قضية قوله بخلاف موات الاسلام فان الكافر لا يملكها بالاحياء ان موات الكفر يملكه الكافر بدون اذن وظاهر كلام الخلاف والمبسوط ان الكافر لا يملكه الا باذنه قال في (الخلاف) الارضون المأوى في بلاد الشرك التي لم يجر عليها ملك احد للامام خاصة لا يملكها احد بالاحياء الا ان يأذن له ثم ادعى اجماع القرعة واخبارهم ونحوه ما في المبسوط حيث حكم فيه بان الموات للامام سواء ذب عنه الكفار ام لا وحي عن مخالفين انه يملكه بالاحياء المسلم والكافر وهو ظاهر كلام التحرير ايضاً وقضية اطلاق كلام التذكرة قال وان لم تكن مسورة اي ارض بلاد الكفر فهي للامام لا يجوز لاحد التصرف فيها الا باذنه عند علمائنا فيصل على موات من يملكه المأوى وأما من لم يملكه المأوى فان احياءه بقر الملك قطعاً والا لمسا ملك الكفار ما لمسلكتهم منهم بالاخذ قهراً وفي (المدروس) ان ما لم يذبوا عنه كبرات الاسلام قطعاً وهذا يجري مجرى اجماع وبذلك صرح في موضع من المبسوط ﴿ قوله ﴾ (ولو استولى طائفة

من المسلمين على بعض موتهم بقي اختصاصهم بها من دون الاحياء نظر ينشأ من انتفاء أثر الاستيلاء فيما ليس بملوك وكل أرض لم يمر عليها ملك مسلم فهي للامام وما جرى عليها ملك مسلم فهي له وبمده لورثته (مقن)

من المسلمين على بعض موتهم بقي اختصاصهم بها من دون الاحياء نظر ينشأ من انتفاء أثر الاستيلاء فيما ليس بملوك ﴿ هذا هو القسم الآخر من الموات وهو الذي يغيب الكفار عنه المسلمين فإذا استولى عليه طائفة من المسلمين بالقبلة والتمرد كان بادن الامام فهي أرض مشحونة ضوة ومواتها عندنا للامام وإن كان بغير اذنه فهو للامام أيضا اجابا منا لانه خفية من غزا بغير اذنه فالتنظر ليس في محله وجزم في التحرير بدم الملك والاولوية وقال في (الميسوط) اما الموات الذي قالوا عنه فصدنا انه للامام انتهى وتعليقهم بأنه خفية من غزا بغير اذنه ليس في محله لان الموات على كل حال للامام عليه السلام والشافعية ذكروا فيه ثلاثة وجوه ذكرها في التذكرة (الاول) انه ينفذ اختصاصا كلخذه من التحجير لان الاستيلاء يبلغ منه (الثاني) انهم يملكونه بالاستيلاء كالمسور لانهم حيث منوا به فكانهم ملكوه على انه يجوز أن يملك بالاستيلاء ما لم يكن مملوكا كالقاراي والقنوان (الثالث) انه لا ينفذ الملك ولا التحجير لانه لم يوجد عمل يظهر في الموات فكل هذا هو كوت دار الاسلام من احياء ملكه والاولان ضميان لان المدار في حصول الملك والاختصاص على حصول الارض في الموات وهو متف بها وهو معنى قوله لا تفتاء أثر الاستيلاء فيما ليس بملوك ولان الاستيلاء سبب في تلك المباحات المقولة والارضين المسورة والامران متنيان هنا وقال في (الهروس) موات الشرك كموات الاسلام كما في التحرير وغيره الموات بالاستيلاء وان ذهب عنه الكفار بل ولا تحصل به الاولوية وربما احتل الملك أو الاولوية ﴿ قوله ﴾ (وكل أرض لم يمر عليها ملك مسلم فهي للامام) كما طغنت بذلك حياتهم بخلاف من أحد وفي (التذكرة) الاجماع عليه وهذا اذا كانت الأرض في بلاد الاسلام كما في التحرير وغيره لان أراضي بلاد الكفر اذا جرى عليها ملك الكافر فهي له وان كان بالاحياء ولا تكون للامام عليه السلام بل تتبجح بالما باعتبار جريان احكام المسلمين عليها من كونها مشوة أو صلحا أو صلحا عليها طوطا ولا فرق في هذه الارض بين أن تكون مواتا وان تكون قابضة لا تفتاء فيما رايها ﴿ قوله ﴾ (وما جرى عليها ملك مسلم فهي له وبمده لورثته) كشرح ذلك في الميسوط والمذهب والسرائر في باب الزكوة والشرائع والجامع والتحرير والعمدة والهروس وجامع المقاصد وقد فرضت المسئلة في هذه كلها فيما اذا جرى ملكه عليها وهي مسورة ثم خربت هذا الشرائط والكتاب قنن ظاهرهما ذلك وهو ظاهر اذ لو كانت باقية على الحياة والعمارة كانت ملكا له ولورثته وان ترك الانتفاع بها أصلا بلا اشكال (وفي المسالك والمقاصد) الاجماع عليه (وفي الفتاوى) انه لا خلاف فيه وقد اخبر في الميسوط وما ذكر بعده ان حكم هذا الموات حكم العاص لا يجوز احياءه ولا التصرف فيه الا باذن رايه وأنه باق على ملكهم تصريحنا في بعضها بجميع ذلك وظهور في البعض الآخر في (الميسوط والمذهب) انها في حكم العاص وفي الجامع (الحلاف خ ل) انها لا تملك وفي (التحرير والعمدة) انها لا تخرج بأحياء الغير عن ملك الاول وبالثلاثة صرح في السرائر وفي (جامع المقاصد) انه لا يجوز احياءها مطلقا ولا تملك بالاحياء فهي كاللحقة بالثراء والظاهر اتفاق السكاة على ان المحمي الثاني لا يملكها وبه صرح في النهاية وبيد الشرائع والثام والكتاب والتحرير والارشاد والختان

وجامع المقاصد وهو الظاهر من السرائر في موضحين وفي (المسالك) نسبة هذا الى الاكثر (قلت) لم نجد الخلاف نحن من أحد قبل المصنف في التذكرة فانه حمل عن مالك ان الهبي الثاني يملك وقال لا بأس بهذا القول عندني وحكاه عنه في بعض كتابه في المسالك واختاره هو في موضحين منه والروضة وفي (الكفاية) انه اقرب وفي (المقانيح) انه اوضح بالجمع بين الاخبار وقد تشعبه عبارة الوسيلة ومن التريب انه قال في جامع المقاصد انه المشهور وله ايراد في الرواية فأمثل وذهب في القروس الى انه يجب عليه احد الامرين اما الاذن لغيره او الانتفاع قلوامتن فلهما ك الاذن ولما كان طعنا على المأذون فان تملك الحاكم فانه جواز الاحياء مع الامتناع من الامرين وعليه طعنها وقد حكى هذا القول عنه في المسالك والكفاية على غير وجهه فقد تحصل ان القائلين بقائها على مالك الملك على انهاء (الاول) انه لا يجوز احيائها ولا التصرف فيها أصلا الا باذن الملك كما هو صريح جامع المقاصد وظاهر البسيط والمذهب وغيرهما (الثاني) خيرة القروس (الثالث) ان يجوز احيائها لكن الهبي الثاني لا يملكها كما هو خيرة النهاية وما ذكر بعدها ماعدا جامع المقاصد وهو اي الجواز وان لم يصرح به في النهاية وبعض ما ذكر لكنه معلوم من كلامهم قلنا وقد انكر في السرائر قوله في النهاية ان ليس لملك انتزاعها من يد الهبي الثاني مادام وانها فيها لان الانسان مسلط على ماله فلا يصير عليه فيه ولا فرق على الثالث بين ما يدخل في ملكه بالاحياء أو غيره من الاسباب الملكية اذا صار مواتا وحمل البحث في المسئلة ما اذا ملكها بالاحياء ثم تركها حتى يجهت مواتا وما اذا ملكها بالشراء او شبهه قلنا لا يملك بالاحياء عند جميع أهل العلم كما حكاه في التذكرة عن ابن عبد البراء وقد حكى الجماعة حكاية عنها ساكنين عليه بل استظهره بعضهم الا صاحب الكفاية وصاحب المقانيح (اما الاول) فانه قال ان الاجماع المذكور غير ثابت واما صاحب المقانيح فانه قال ان الظاهر من الاخبار انها للامام ثم للحبي ثانياً مسلطاً الا انهم قلوا الاجماع على انه ان كان ملكها بغير الاحياء ثم خربت وكان صاحبها معروفاً لم يزل ملكه عنها انشى قد جعل ناقل الحكاية كالناقل والا فالتناقل له واحد بل هو ناقل حكاية عن ابن البراء قد تساهل كما تساهل الجماعة في حكاية عن التذكرة واطلاق مقتد الاجماع وكلام من حكم بأن الملك بالشراء ونحوه يقتضي عدم الزوال يشمل ما اذا علم استناد ملك البائع بالاحياء أو بالشراء من الامام ولعل قصره على الاخبار أجود لا عرفت ولا يأتي فيها اذا احيها حال النية وخربت هذا عام الكلام في تحرير حمل البحث في نقل الاقوال فيه ونحوها وان كان بعضهم ذكرها في الارض الذي اغرض أهلها وأحيها انسان في حال النية ثم خربت وأحيها آخر كآبني في الكتب وغيره (حجة التذكرة) رواه واقفا عموم صحيحتي (صحيحة خ ل) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ايما قوم أحوا شيئاً من الارض وعمرها فهم أحق بها وهي لم وعموم حسنة زلزلة من أحبي مواتا فهو له ولما لها حسنة زلزلة ومحمد وأبي بصير وفرض ل ويكبر وجران والعمري ونحوهم صحيحة مكية بن وهب قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ايما رجل أتى خربة بآخرة فاستخرجها وكرى آثارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت ايضاً لرجل قبله فشاب عنها وتركها وأخرها ثم جاء به يطلبها فان الارض لله عز وجل ولن عمرها وحسنة الكتابي اوصيحت على الاصح به عن أبي جعفر عليه السلام قال وجدنا في كتاب علي عليه السلام ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والمالقة للفقير أنا وأعداء ل يبقى الذين أورثنا الله الارض ونحن المفقون والارض كلها لنا فمن أحيا أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤد

وان لم يكن لها مالك معين فهي للامام ولا يجوز احيائها الا باذنه (من)

خراجها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل منها وان تركها واخرها فآخذها رجل من المسلمين من بعده فصرها واحياها فهو احق بها من الذي تركها قليد فخراجها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل حتى يظهر القائم من اهل بيتي بالسيف فيجربها ويضمها ويخرجهم منها كما حواه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها الا ما كان في ايدي شيئا فانه يقاتلهم عليها ويترك الارض في ايديهم وقتلها على طوله لئلا ياتي بالسيف ويتركه به وان اصل هذه الارض مباح فاذا تركها حتى عادت الى ما كانت عليه صارت مباحة كما لو اخذها من دجلة ثم رده اليها وان المنة في تلكها الاحياء والمارة فاذا زالت المنة زال الحول وهو الملك فاذا احيها الثاني فقد اوجد سبب الملك له والصوموت مائة الفول ويمكن حمل الصحيح على صريح الحسن بانه احق بها من الذي تركها لكنه لا يملكها وعليه ان يؤدي طمها للاول لكان اتفاق الكلمة قبل التذكرة على عدم الملك على الظاهر ولما كان الادلة الاخرى كالاصل بمعنى الاستصحاب مستند بالصوموت لانه قد عرفت انها صالحة للاستدلال على عدم القول وموتها باتواطء القطعية وهو ان الملك اذا ثبت دام حتى يقوم الدليل القاطع على زواله لان الظاهر من جماعة منهم كالصنف والمحقق كاستدراكه انه اذن له الامام في الاحياء والمالك وان الثاني احيها من دون اذن من المالك والامام وحديث فيمكن ان يقال انما يحصل هذه الاخبار على حال النبوة أو حال عدم انبساط يده فيكون الحاصل ان اذا اذن له الامام فاحيى مائة الى يوم القيام بقيت الحيوة وزالت مادام المهي مبروا هو وورثته وان كان الاحياء بدون اذنه لعدم انبساط يده أو عينه ثم خربت وجا الاخر واحياها لمات في الاقوال والاحتمالات المذكورة وذلك خص ذلك في الشرائع والكتاب والتحرير في حال النبوة بل خصوا ذلك في الارض التي باد اهلها فخرت كما استمدع من أدلة الاصحاب وصحيفة (ومن اداة الاصحاب صحيحة غل) سليمان بن خالد على الصحيح انه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يأتي الارض للحرية فيستخرجها ويحري ابناءها ويسمرها ويذرعا فاذا عليه قل الصدقة قلت فان كان يعرف صاحبها قل قليد اليه حقه والمراد بالحق الارض وطبقها وربما استدلل فانها ارض يعرف مالكا فلا تملك بالاحياء كالمالك بالشراء وان اسباب الملك مضمومة وليس بها الحرب وان املك جميع أو اورد أو نحوها لا يخرج من الملك غلرا به فكذا ما عدا الاستواء في الملك على ان مطلق الملك لا بد وان ينهي الى الاحياء ويقول صلى الله عليه وآله وسلم ليس لرجل ظلم حق وقد فسر هشام بن عروة العرق الظلم ان يأتي الرجل الارض الميتة لغيره فيغرس فيها وربما جعل صحيح سليمان على ما اذا كان قد ملكها بنهر الاحياء جميعا بين الادلة ولا شاهد عليه وربما جمع بمحمل خبري الكاظمي وابن وهب على ما اذا لم يعرف صاحبها وخبر سليمان على ما اذا عرف وأنت خير بان خبر سليمان صريح في ذلك كما ان خبر ابن وهب قد يقال انه نص في ذلك ايضا وكيف كان فالمرجع لما عليه الاصحاب من انه يجوز احيائها قني لكنه لا يملكها لا عرفت بل الاوفق بالصواب قول الحق الثاني وتضميل الشهيد قري جملًا ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان لم يكن لها مالك معين فهي للامام ﴾ أي فان لم يكن مالك معين للارض الميتة التي كان قد احيها مالكا التي قد جعل الاذن أو باد فهي للامام اجماعا كما في ظاهر السرائر في باب الزكاة والتذكرة وجامع المقاصد وصريح الماتنج فيها اذا باد وكذا

فان يادروا آحياء يبرأذنه لم يملكها فان كان غائبا كان أحق بها مادام قائما بملوتها فان تركها فبادت آكلوها فأحياء غيره كان الثاني أحق وللإمام بعد ظهوره رفع يده (متن)

المخلاف فيها اذا جعل قلنا أذن في آحيائها ملكا قلنا ماتت صار حكما كالسابقة لان مالكا حينئذ معروف وأما اذا كانت حية فهي مال مجهول المالك كما في المسالك والكفاية لكن ضابطه لا ينطبق عليه **قوله** ﴿ فان يادروا آحياء يبرأذنه لم يملكها ﴾ كما في المبسوط وغيره كثير من الموت المتقدم **قوله** ﴿ ولو كان غائبا كان أحق بها مادام قائما بملوتها فان تركها فبادت آكلوها فأحياءا غيره كان الثاني أحق وللإمام بعد ظهوره رفع يده ﴾ كما صرح بذلك كاه في التحرير وبمثله خبر في الشرائع والتذكرة في موضع منها والكفاية من دون تفاوت الا انه قيل فيها أي الثلاثة ملكا الثاني وقال في موضع آخر من التذكرة ولو كان غائبا كان أحق بها ولا يملكها فقد صرح بما هو الظاهر من بقية هذه الكتب وهو ان المهدي الاول والثاني لا يملكان بل لها أخية بقرينة قولهم وللإمام رفع يده بعد ظهوره وصاحب المسالك فسر عبارة الشرائع بأنها لا يملكان ملكا تاما قال ولو ملكها ملكا تاما لم يكن للإمام رفع يدهما (والحاصل) ان للإمام رفع يد المهدي عنها سواء وجدها في يد الاول أو الثاني وظاهر الدروس التأمل في أصل الحكم قال وفي غيبة الإمام يكون المهدي أحق بها مادام قائما بملوتها فان تركها فبادت آكلوها فغيره آحياءا على قول قلنا قلنا حضر الإمام فاداراه وإزالة يده ولله يذهب الى التفصيل الذي سلف له وقد قلنا في هذه الأرض الذي جرى عليها ملك المسلم انما له ولورثته من بعده مادامت عامره واخلفوا فيها اذا خربت وأحياءا غيره في انه هل يملكها الثاني أم لا كما قدم مفصلا وظاهرهم ان الملك تلم على ظاهر جماعة ان ذلك في حضور الإمام فان كان الاول قد أسحق وملك باذن الإمام كما استظهرناه فيما سلف وان المهدي الثاني لم يكن آحياءه باذن من الإمام ولا من المالك فالتأملون بأنه يملك حينئذ بملك تاما يسألون عن الفرق ويتوهم المهدي في حال الغيبة حيث قلنا انه لا يملك أولان ملكه منزول بل كان المهدي في الغيبة أولى بكون ملكه تاما لا يقدح على الاستحسان وان كان المهدي الاول في تلك ملك المالك التام من دون استحقاق من الإمام فبالاول أيضا أن يملك من أسحق في حال الغيبة الملك التام (وبالجملة) هذا الموت في الأصل للإمام فان كان آحياءه حال ظهوره فلا بد من اذنه لملكه المهدي وتخصيه انه اذا خرب لا يملك الآخر اذا آحياء لان الفروض ان الاول ملكه باذن الإمام والآخر لم يبرأذنه وان كان آحياءه حال غيبته قضية قولهم انه ملك الإمام ان لا يملكه أحدا خصوصا الثاني (والحاصل) انه لو كان الموت سببا في التملك بالآحياء فهو قائم في الموضعين وان كان المانع حتى الإمام عليه السلام فهو موجود في الموضعين ثم انه قد يظهر من كلام هؤلاء ان هذا التفصيل يخص بالأرض التي اقترض أهلها أو جعلوا خربت دون غيرها من الموت والتصوص دالة على ان الجميع للإمام وعلى ان من آحياء مينة في غير حق مسلم فهي له ولهم يقولون ان السبب في التملك زمن الحضور مركب من امرين الموت واذن الإمام (١) قلنا وجدا ملك ولا يزول بالخراب وخلاف الجدوة الذي واثق فيه مالكا منزل على حال الغيبة كما صرح به في موضعين آخرين منها كما عرفت

(١) اما الاول فلاخبار والاجماع واما الثاني فلاجماع وان خالف ظواهر الاخبار فاقسم بان ذلك كله (منه عن الله تعالى منه)

وما هو قرب الحاضر من الموات يصح احياءه اذا لم يكن مرصفا للحاضر ولا حراما (الثاني) اليد (من)

والا فهو شاذ فادر واما السبب فيه حال التنية فهو الموت ودليل التفصيل المذكور فيه عموم الاخبار السابقة وخصوص صحيحة ابي خالد الكاظمي وليس في الرواية ظهور في حال التطور كما توهم ذلك صاحب المسالك لقوله عليه السلام فيها حتى يظهر القائم وقد سمعنا آقا وضهم منها ان القائم عليه السلام يتركها في ايديهم اذا قاموا بالمخالطة وقد قدم يانه في باب البيع والتخصيص بالارض التي اقترض اهلها له لا وجه له فان قرب المحكم في الاخبار والقنارى على المهي في اقراره وانزالها ليس نصرا للمحكم بل من ترتب يده على يده كوارثه ملحق به لمكان الاشتراك في التخصيص وهو انصرف في ملك التبر وهو الامام (ويبقى الكلام) على المشتري من المتهب ونحوها فان ظاهرهم هنا عدم خروجها عن ملكها ويمكن قصر ذلك على المشتري فبجمل رتبة الارض في مقابلة بذل الثمن دون المتهب فيلحق بالوارث بل يمكن قصره على المشتري من الامام في حال حضوره ومن الجائز في غيابه لعل هذا الجود لانه قد عرفت حال الاجماع المحكي في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (وما هو قرب الحاضر من الموات يصح احياءه اذا لم يكن مرصفا للحاضر ولا حراما) كافي الشرائع والتذكرة والتحرير والمسالك والكنة واجمع المقاصد وفي الاختيار هذا كالتسديد لانه سيأتي ان من اسباب الاختصاص المانة من الاحياء كون الموات حراما للحاضر فان المرقق وهو ما يرتقى به من جلة الحرم (قلت) قد ذكر ذلك في الكتب الثلاثة على نحو ما ذكر في الكتاب من كونه بعد المسئلة المتقدمة وقد نبها بذلك على خلاف ابي حنيفة وغيره لانه قد استبعد من الادلة السابقة عدم الفرق في احياء الموات بين القريب من الحاضر والبعيد عنه اذا كان صالحا للاحياء لانه موات لم يتعلق به مصلحة الحاضر فجاز احياءه كالبعيد ولان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصل للال ابن المارث الموثق الصحيح وهو يعلم انه قريب من حارة المدينة (وقال أبو حنيفة والبايث) لا يجوز احياءه اي القريب لانه في مظنة تعلق المصلحة فانه يحتمل ان يحتاج الى فتح باب في حائل الى ثمانية فيجعله طريقا أو مغرب حائلة فيضع آلات البناء عليه فلم يجوز تقويت ذلك عليه وليس بشيء لانه يقتضي بتقديم الموهوم على المعلوم لانه يستلزم ان يمنع من ترم الحاجة من حوفي الضرورة والحاجة والاتصال بين القريب والبعيد أما هو العرف فيس لاهل القرية النعم من الموضع البعيد الذي لا يطرقونه الا نادرا لعلب والمرضى ولا النعم مما لا يضرهم مما يطرقونه وان قرب (وحده) أبو حنيفة البعيد بأنه الذي اذا وقف الرجل في أدناه وصاح بأعلا صوته لم يسمع الصني اليه (وحده) الايث بثلة وهذا التحديد مختص بما قرب من المصير والقرية ولا يجوز ان يكون حائل لكل ما قرب من حاضر لانه يقتضي الى ان من أحس ارضا في موات حرم لحياء شيء من ذلك الموات على غيره عالم يخرج عن ذلك الحد (واما الحرم) فقد عرّفه الشهيد بأنه الموضع القريب من موضع مسور يتوقف تمام اقتناع ذلك المسور عليه ولا يدثير مالك الصوم عليه فاهرا (والمرقق) كسجد ومقد وميز من جلة الحرم كما صرح به جماعة فيكون عطف الحرم عليه من عطف العلم على الخاص وربما قيل ان الحرم مختص وان المرقق علم وله عرقا غير تام ﴿ قوله ﴾ (الثاني اليد) يعني من أسباب الاختصاص اليد التي هي من موانع الاحياء فيكون اقتناؤها من شرائطها كما صنع جماعة كما عرفت فياسلف وكما ستعرف وعلى كل حال لا يشترط في الحكم لما العلم بالسبب الموجب لما يل يكتفي علم

فكل أرض عليها يد مسلم لا يصح احيائها لتبخر التصرف (الثالث) حریم الهابة (متن)

العلم بكونها ليست عن سبب ملك ولو علم اثبات اليد بغير سبب ملك ولا موجب أولوية فلا عبوة بها
 كما اذا استندت الى مجرد تطلب على الأرض أو سبب اصطلاح أهل القرية على قسمة بعض المباحات
 الأصلية كما يتفق كثيراً كما صرح بذلك كله في المسالك والكتابة وكذا الروضة والرياض وقد نبه
 في الهدوس وجامع المقاصد وترك الباقي لهذا التقييد لوضوحه لأنه من الضروريات أن اليد المتنبلة
 ونحوها لا عبوة بها وإنما قالوا يكفي في هذا الشرط أو السبب عدم العلم بكونها ليست عن سبب ملك
 لأنهم لو اشترطوا العلم بالسبب لاستثنى عن هذا الشرط لأن أسباب الاختصاص ترجع الى باقي
 الشرائط فثابتة هذا الشرط مع الاشتباه منه يظهر الحال في عدم ذكر اليد في الشرائط كما صنع
 جماعة مستدين الى أن اليدان لم ترجع الى أحد هذه الأمور فلا معنى لها لأن القاعدة تظهر مع الاشتباه
 كما عرفت والضاغط (الضاغط خ ل) في هذا الشرط مجرد ثبوت يد محترمة وإن لم يعلم وجود سبب الملك
 وهو أي الشرط مبني على ما سبق من عدم بطلان الملك بالموت مطلقاً أي في زمن النية والمضور سواء
 كان الملك بالشر أو بالحياء كما في الروضة لكن في المواضع أن المراد باليد اليد المصاحبة للأحياه أو
 الهابة ولو بالتلقي ممن قبل ذلك أو أرض أسلم عليها أهلها طوعاً لا مطلق اليد وقتل في (التذكرة) في هذا
 الشرط أنها لو اندرست الهابة لم يميز احيائها لأنها ملك لمن على خلاف تقدم فجعل الحال في هذا
 الشرط مع الاندساس مبني على الخلاف السابق ونحوه مطلق الهدوس (ويلزم) أن يفي بالتحريم والهدوس
 التمييز عن هذا الشرط بأن لا يكون مملوكاً لمسلم الى آخره وقد جمع بينهما في القصة والروضة كالكتاب
 لأن الهابة في عبارة الكتاب عبارة عن أن لا تكون مملوكة لمسلم فيترك بينهما بالأولوية كالتمحيص اذ لا ملك
 هنا ﴿قوله﴾ «فكل أرض عليها يد مسلم لا يصح احيائها لتبخر التصرف» كما في الشرائع والتذكرة
 وجامع المقاصد والمسالك والروضة وكذا الارشاد والقصة والكتابة والمفاتيح مع جعل امتثالها شرطاً في
 تلك الاحياء في الجميع هذا جامع المقاصد وقد عبر عن هذا الشرط في التحريم والهدوس بأن لا يكون
 مملوكاً لمسلم كما عرفت ولم يذكر هذا الشرط بمنتهى فيما عدا ما ذكر وفي حكم المسلم المسلم كما في الارشاد
 والهدوس والمسالك والمفاتيح والكتابة حيث قيل فيما لمسلم أو مسلم وهو متى قوله في الروضة يد محترمة
 ﴿قوله﴾ «(الثالث) حریم الهابة» هذا هو السبب الثالث من أسباب الاختصاص المانعة من
 احياء الموات وقد عده شرطاً في تلك الاحياء في الشرائع والتأخر والذكرة والتحريم والارشاد
 والقصة والهدوس وسائر ما تأخر وهو متى مافي المبسوط والمذهب والجامع من أنه في حكم العامر وفي
 (جامع المقاصد) الاجماع عليه وفي (المسالك) والمفاتيح وكذا الرياض والكتابة لا خلاف فيه وقال في
 (التذكرة) لا تملك خلافاً بين طاه الامصار ان كل ما يتعلق بمصالح العامر كالطريق والشرب ومسيل ماء
 العامر ومطرح قامت ومضى زبانه وآلاته أو بمصالح القرية ككنائنها وسمعى ما يثنيها ومعتلها ومسيل مياهها
 لا يصح لاحد احيائها ولا يملك بالاحياء وكذا حریم الابواب والاهوار والمخاطب والسيور وكل مملوك
 لا يجرز احياء ما يتعلق لمصالحه قوله عليه السلام من أسعى ميتة في غير حق مسلم فهي له اذ مفهومة ان
 ما يتعلق به حق مسلم لا يملك بالاحياء ولأننا لو جازنا احياءه أبطل الملك في العامر على أهلها وهذا مما
 لا خلاف فيه انتهى والتبر وإن لم نجد في اخبارنا لكنه قد استدل به أصحابنا ومبني الاستدلال

على ان الكلمة متقة على انه حق مسلم والكلام في انه يجوز احياءه أم لا فليس ذلك من قول ابن النان
 والتأمل انما هو في كونه حق مسلم وأما الكبرى فسلمة وأشار بالخير الى لزوم الضرر (وقد يستدل عليه
 بالاصل واختصاص النصوص العامة على تلك الارض بالاحياء بنظر هذه الاراضي لكن التبادر وقد
 يقضي كلامهم في هذا الشرط ان أهل البلدان الكبار والمدن المقسة نزوا فيها دفعة واحدة وان القرية
 الصغيرة لا يتصور اتساعها وذلك غير معلوم الوقوع ولا الحكم بل الحكم الواقع في الوقوع على خلاف
 ذلك يأتي الرجل فيحي ما يقرب من القرية ويحصلون الحرم من دراهم وعلم جراً والمصلحة قال في المختار قيل
 الحرم القرى ما حولها الى آخره والتوجيه بانه انما يمنع المهي من القدر الذي تتوقف عليه الحاجة وتتدفق
 به وأما ما زاد على ذلك فيجوز احياءه لا يجسد لانه يقضي بان يكون بين الحقة والحقة في
 البلدان الكبار مقدار مرعى الماشية ومعتل اهلها وهو قد يبلغ القرض أو يزيد عنه والواقع خلافه فلا
 بد ان يقال ان الاحياء بالبناء قد يكون مبنياً على المنع والاعتصار كما في القرى الصغار التي ليس لها الا
 اراض يسيرة فلا يمتنع بها الا اهلها الذين نزوا بها دفعة فهو لا حرم قريبهم مرعى ماشيتهم وهو موقوف
 يكون مبنياً من أول الامر على خلاف ذلك كما في المدن الكبار يأتي الرجل فيجعل الحرم المتعلق
 بالاحتطاب والاحتشاش ومرعى المواشي وهو ذلك من دراهم ويحصل ما عدا ذلك كطرح القمامة وملقى
 التراب بين ذلك لاهم وقت الاحياء ما قصدوا تلك الحرم ولا كذلك أهل القرى الصغار اذ
 الحرم الذي تتوقف عليه الحاجة ملوك عدداً كما صرح به في المبسوط والمهذب والوسيلة والسرائر
 وجامع الشرائع والشرائع والتحرير والايضاح في آخر كلامه في مسحة حرم الشرب وفي (المسالك
 والكناية) انه الاشهر لكن ظاهر جملة انه غير ملوك وانما هو حق من الحقوق بل كاد يكون مرعىهم
 خصوصاً المبسوط في عدة مواضع غير ما ذكرنا بل يظهر من الايضاح في أول كلامه في مسحة الشرب
 ان ذلك من المسحات بل قد يظهر ذلك أيضاً من الحواشي (وقد يستدل على الاول باطلاق الاخبار
 الواردة بموت الشفة بين الطريق المشترك كما به عليه في المسالك واستدل عليه في التذكرة بأنه مسكن
 استحقه بالاحياء فكذلك كالمهي وان معنى الملك موجود فيه لانه يدخل مع العمود في بيته وليس لغيره
 احياءه ولا التصرف فيه بنظر اذن المهي والاولى الاحتجاج عليه بما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن
 أحمد عن البرزطي عن محمد بن أحمد بن عبد الله والظاهر انه ابن مهران بن خنبة الثقة فيكون الحديث
 صحيحاً قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الضيقة ويكون له حدود تبلغ حدودها عشرين
 ميلاً وأقل وأكثر يأبه الرجل فيقول له اعطني من مراعي ضيقتك واضطيك كذا وكذا درهماً فقال
 اذا كانت الضيقة له فلا بأس ومنه صحيفة ادريس بن يزيد ان كان متحطاً مع ابن زياد والا فهو
 مجبول (وقد استدل) من العامة على الثاني حيث ذهب اليه بان الملك يحصل بالاحياء ولم يوجد فيها
 احياء (وأجاب) عنه في التذكرة بمنع القدمين لانه لا يتروا في تحقق الاحياء مباشرة كل جزء من
 المحكوم باحياءه ألا ترى ان حصة الدار تلك بناء الدار وان لم يوجد في نفس الرصة احياء فالاحياء
 تارة يكون بمجرده مموراً وأخرى بمجده به للعمود وتظهر فائدة القومين في بيع الحرم مفرداً فيجوز على
 الاول دون الثاني وكيف كان فذلك في الحرم ليس نحو سائر الاملاك لان كثيراً من لوزم الملك
 متنبه فيه ولا تارة يوجد وتارة يذهب كما أوضحنا ذلك في الطريق المرفوع في باب الصالح مع انه
 أقرب الى سائر الاملاك من مرعى الماشية والمعتل والمعتل وهو ذلك من الحرم في الباب

فإذا قرر الصلح لاربابه لم يصح احياء ما حواه من الموات من مجتمع النادي ومرتكض الخيل ومناخ الابل ومطرح القمامة وملقى التراب ومرعى الماشية وما يمد من حدود مراعهم وكذا سائر القرى للمسلمين والطريق والشرب وحريم البئر والعين ويجوز احياء ما قرب من العامر مما لا يتعلق به مصلحته وحد الطريق لمن ابتكر ما يحتاج اليه في الارض للباحة خمس اذرع وقيل سبع فيتباعد للقابل ذلك (مقن)

﴿قوله﴾ «فإذا قرر البلد بالصلح لاربابه لم يصح احياء ما حواه من الموات من مجتمع النادي ومرتكض الخيل ومناخ الابل ومطرح القمامة وملقى التراب ومرعى الماشية وما يمد من حدود مراعهم وكذا سائر القرى للمسلمين» ذكر أولاً عدم صحة احياء حريم البلد المقرر بالصلح لانه اذا ثبت الحكم هنا ثبت بالاولى في قرى المسلمين والمراد بمجتمع النادي مجتمع القوم قال في (الصناعات) الندي على قبيل مجلس القوم ومتحدثهم وكذلك الدوة والنادي والمتدي فان قرقوا فليس بندي فكل هذا اذا اضيف اليه مجتمع اريد بالنادي نفس القوم وما يمد من المرافق المحتطب والحشش القان جرت العادة بالوصول اليها وملب الصيانت ومطرح الزباد والدار ﴿قوله﴾ «والطريق والشرب وحريم البئر والعين» أي من حريم العامر وحدود مراقه الطريق اليه وشربه وحريم بئره وعينه ﴿قوله﴾ «ويجوز احياء ما قرب من العامر مما لا يتعلق به مصلحته» قد تقدم الكلام فيه في آخر الكلام في السبب الاول ﴿قوله﴾ «وحده الطريق لمن ابتكر ما يحتاج اليه في الارض للباحة خمس اذرع وقيل سبع فيتباعد للقابل ذلك» أي حده الطريق الثالث لمن ابتكر شيئاً يحتاج الى الطريق من سكن ونحوه في أرض مباحة خمس أو سبع فيجب على من يأتي بهذا المبتكر يداخيا ما حوله ان يتباعد عنه هذا المقدار وان لم يكن حصل استطراف فيكون تقدير الطريق اما هو بالنسبة الى الذي أتى به المبتكر وتأخر احياءه عن احيائه وقد عبر المصنف وغيره بالقابل ومثلاً بحارة الشرائع وقد تطلبان ان هذا حد طريق خلص وهو طريق المبتكر في الاملاك ونحوها وفي (جامع المقاصد) انه غير مراد قطاً من عبارة الكتاب لانه يصدد بيان حد الطريق مطلقاً ولا يستقيم معنى فيتباعد المقابل ذلك الا بتكلف كثير وقل في (المساكن) ان في الارشاد حد الطريق المبتكر فجعل الابتكار صفة للطريق لا لشيء يحتاج الى الطريق وليس بجيد اذ لا يشترط في الطريق ان يكون مبتكراً بل لو كان هناك طريق في أرض منسوبة فلي من يريد احياء ما حوله استثناء ذلك التقدير انتهى (قلت) اذا أراد احياء ما حول الطريق في الارض المنسوبة كان مبتكراً بل يصح احياءه وتغييره والتوصيف المذكور انما هو في النافع والنجرة لا في الارشاد اذ الموجود فيه في نسخ كثيرة صحيحة حد الطريق في المبتكر وقد شرح في الرياض حيلة النافع قل المراد بالطريق المبتكر الملك المحدث كاني نسختين منه والطريق يذكر في لغة نجد وبزنت في لغة الحجاز وهذا فيما اذا لم يتفق المبتكر والمقابل على اقل من التصابين في الطريق المخلص المنصهر والآجل كما هو المشاهد في بعض الاقضية والقول بالحس خيرة الشرائع والنافع والارشاد والمقتصر وفي (كشف الرموز والمذهب البارع والفتاوى) ان روايته اصح طريقاً وفي (الحواشي والارشاد) نجه الى الاكثر وفي (الايضاح) الى كثير والمضي به من

عرفت وما حكى في المختلف والمردوس عن احمد وانما قال في الاول قيل وقال في الثاني انه ضعيف
والقول بالسبع خيرة الشيخ في النهاية والقاضي والتي فيها حكى عنها والسرائر وجامع الشرائع
والنذكرة والتحرير والبصرة والمختلف والايضاح والمردوس والمحواشي وجامع المقاصد والمسالك
والرياض وحكام الشهيد في حواشيه عن الميسوط وقد نسب الى الشيخ واتباعه في التتبع والكفاية
ولم اجده في المذهب ولوسية ولا ترجيح في المحواشي والتتبع (حجة الخس) ما رواه في الهذيب في
الموثق عن الباقر عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا تشاح قوم قال بعضهم سبع أذرع وقال
بعضهم أربع أذرع قال أبو عبد الله عليه السلام طرخس أذرع ولا يخفى ما في منعه وما استدلل عليه بإساقه
البراهمة مقتضيا بالسومات الدالة على جواز تلك الموات بالاحياء من غير الحس بالاجماع وبقي الباقي وبقي
إساق البراهمة ان الأصل برامة المحمي من وجوب اجتناب احياء ما زاد على الحس والمستدل بالأصل صاحب
المسالك وقد سبى القلم في الرياض بيان مناه وفي الاستدلال بالسومات (١) ومستند السبع رواية مسند
عن أبي عبد الله عليه السلام قال الطريق اذا تشاح عليه أهله فله سبع أذرع ومثله رواية السكوني
القي حكى الاجماع على العمل بروايته الشيخ في العدة وليس في الطريق من يتأمل فيه غيره ورواه
العامه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا انه قال اذا تشاح في الطريق فاجلوه سبع أذرع فذه
الاخبار متضدة بالشبهة الملوحة وحمل من لا يعمل الا بالقطعات مع موافقة الاعتبار لان الضرورة
تدعو غالباً الى السبع فلا ينبغي في المسكة تهديدها بالحس ولم يذكر في الخلاف ولا في كونه قول للامة
في المسكة وقد عرفت ان الشهيد رضى القول الاول بالضعف وله لعدم اتفاق من خبره وقوة أدلة السبع
في نظره وقد قال في (جامع المقاصد) وقد ينزل خبر الباقر على ما اذا لم تدع الحاجة الى أزيد من الحس
ان لم يزد من ذلك أحداث قول ثالث قد نزل على العمل على السبع وقد مال الى الشهيد الثاني فجعل
الطريق للأمالك الحس وقوا على السبع جداً بين الاخبار وزاد قتال وقد يفرض احتياج بعضها الى أريد
من السبع كالطريق القوي يمر عليه الحاج بالكنايس ونحوها فيجب مراعاة قدر الحاجة بالنسبة الى الزائد
على المقدار اما التقصان منه فلا وفيه من البعد في الكفاية ومال الى صاحب الفتاوى (وفيه) انما لم تدع
الحاجة ولم يتشاحا فانه يجوز جعله أقص من الحس في المنصر والقول الثالث انما يجبي فيها
اذا تشاحا وان لم تدع الحاجة أودعت الحاجة وان لم يتشاحا في غير المنصر الى الأزيد وهذا انما
يرد به ما في جامع المقاصد وأما ما في المسالك ففيه مع ما يترجمه على إطلاقه من أحداث القول الثالث لانه
قد استمر الخلاف على القولين وكأنه مما لا ريب فيه انه لا شاهد على هذا الجمع هذا وفي (المسالك) لو زادوها
على السبع واستغرقت صار الجميع طريقاً فلا يجوز أحداث ما يمنع المارة في الزائد (قلت) الظاهر الجواز
كما هو نص المردوس وفي (الموثق) عن أبي عبد الله عليه السلام قلته الطريق الواسع هل يؤخذ منه
شيء اذا لم يضرب الطريق قال لا ولا يمكن حمله على ما اذا كان سبباً ولا نزول حرمتها باستصحابها

(١) لانه قال المراد إساق البراهمة ذمة المانع للآخر عن الزائد عن المنع فيجوز له دفعه عنه
وهو كما ترى سهو قاض على ان أصل البراهمة انما يتسك به في دفع الوجوب لا في دفع التحريم وانما
ذلك أصل الإباحة وقال في بيان الاستدلال بالسومات انها دالة على جواز تلك الموات بالاحياء
خرج منها الزائد على السبع فيما لا يحتاج اليه بالاجماع وبقي الباقي وهو أغش من الاول (معني الله عنه)

وحریم الشرب مقدار مطرح ترابه والمجاز على طرفه ولو كان النهر في ملك التبر قد اصاب
الحریم قضی له مع یمنه على اشكال (مق)

واقطاع المروء علیها لانه يتوقف عوده ثم لو استلقت وأدى ذلك الى الاعراض عنها بالكلية أمكن
جواز احياء الاول خصوصا اذا كانت اثنانة أخص وأسهل ولا فرق بين الطريق العام وما يختص
به أهل قرية في ذلك كله ثم لو انحصر أهل الطريق فتمتقوا على اختصاره أو تضييقه أمكن الجواز
والوجه المثل لانه لا يثبتك عن مرور غيرهم عليه ولو نادر كما نص على ذلك كله في الفروس ولا يتأني
ما تقدم لان هذا مفروض بعد تقريره واستطرافه فأمثل وقد قال أيضا في الفروس انه لو جعل
المحيط الطريق أقل من سبع ظلام الزاهم بالسبح والمزوم انما هو صاحب الاحياء ثانيا
ولو تساوى الزمان انتهى وهذا في الطريق التبر التخصر فلا تنافي بين كلاميه ولا ينافي
المخار والتقييد بالارض المباحة لتخرج الاملاك الممورة لانها متارفة اذ ليس جعل موضع
حرما فادار او غيرها أولى من جعله حرما للآخرى فكل من الملاك التصرف في ملكه كيف شاء
لان من الممكن شروعه في الاحياء دفعة لم يكن لاحد على الآخر حریم ﴿ قوله ﴾ (وحریم
الشرب مقدار مطرح ترابه والمجاز على طرفه) كما في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والفروس
وجامع المقاصد والمساك والكفاية وهو معنى ما في المبسوط والمذهب وجامع الشرائع وقد روى الكافي
فيما رفته ان حریم النهر حافظه وما يليها ووجهه بأنه يحتاج الى تنقية ليجري فيه الماء فيحتاج الى
اخراج ترابه فيحتاج الى موضع يوضع فيه التراب ويحتاج الى المشي على حافته للاختناج به ولاصلاحه
اما فوق التراب للزروع أو بدونه على قدر ما يحتاج اليه الحال عادة والشرب بكسراه الخ من الماء
والمراد به هنا التبر والقناة ونحوها مما يجري فيه الماء ﴿ قوله ﴾ (ولو كان التبر في ملك التبر
قضی له مع یمنه على اشكال) أي قضی لصاحب التبر على اشكال أيضا وتردد عند المصنف في
التذكرة والتحرير وعند المحقق في الشرائع والخراساني في الكفاية قال في (الشرائع) قضی له به لانه
يدعي ما يشهد به الظاهر وفيه تردد ومثله ما في التذكرة من دون تفاوت فينبغي ان تكون عبارة الكتاب
كذلك فيكون الضمير في له فيها راجعا الى صاحب التبر وقد ارجعه في جامع المقاصد الى التبر الذي هو
صاحب الملك وبين المنين فرق لانه على ما فسرناها به يكونون ماثلين الى أنه لصاحب النهر وعلى ما
في جامع المقاصد يكون المصنف في الكتاب ماثلا الى أنه لصاحب الملك وقد قراء هو والشيد في
حواشيه وفي (المساك) انه لا يخلو من قوة (قد احتج عليه) في المساك بأن يدملك الارض على ملكه
الذي من جعله موضع الحریم وهو مانع من اثباته ومن ثم لم يثبت الحریم للانلاك المتجاورة (واحتج)
في جامع المقاصد بأن ثبوت الحریم لنهر موقوف على التقدم في الاحياء أو المقارنة وكلاهما غير معلوم
واحتج أيضا في جامع المقاصد بأن سبب استحقاق الحریم غير معلوم ولا يد لصاحب النهر الا على
التبر وانما اليد لصاحب الارض وهو اقوى من اقتضاء النهر الحریم على بعض الحالات فلا يترك المعلوم
بالمحصل وهو الذي عناء في المساك (واستدل عليه) في الايضاح والحواشي بأنه قد تناقض
الحق والملك والملك أقوى (١) وزاد في الاول أن الاصل عدم استحقاق حق في ملك لتبر ماله

(١) وهذا يقتضي بأن الحریم غير مملوك (منه)

وحریم بئر للمطن أربون ذراعا (متن)

فكلام مالك الملك يوافق الاصل فهو المنكر وقال في توجيه الوجه الآخر أن الحرم لازم للمهي لا يفتك منه غالبا وثبوت الموزم يستلزم ثبوت الملازم فمالك الارض يختلف الظاهر قال فلاشكل ينشأ من تفسير المسمى (قلت) ان قلنا بان الحرم مملوك كانت يد صاحب البئر عليه فيقدم قوله لان كان ذابدا كما في الايضاح وان قلنا انه حق فكذلك لتوقف غاية ملكه فظهر على تقيده نزاهه واخراج به والمشي على حافته فيساوي الملك ويتم ثبوت اليد لصاحب الارض على الحرم في اكثر الحالات ولله ذلك ميل اليه في الشرائع والتذكرة والتحرير وهو قوي جداً فاسأل حول قوله **﴿وحریم بئر المطن أربون ذراعا﴾** عند طائفا كما في التذكرة وعليه عمل الاصحاب كما في التفتيح وهو المشهور كما في المختف والتفتيح ايضا وجامع المقاصد والمسالك والكناية والمناجيب والرياض وفي (الشرائع) انه أشهر وفي (الخلاف) الاجماع على ان حريم البئر أربون ذراعا فينبأه اخلاقه وقال في (الفتاوى) روى اصحابنا أن حدا ما بين بئر المطن الى بئر المطن أربون ذراعا وما بين بئر التاضع ستون وما بين بئر العين الى بئر العين في الارض الصلبة خمس مائة ذراع وفي الرخوة الف ذراع وعلى هذا لو اراد غيره حذر بئر الى جانب بئر ييسوق منها الماء لم يكن له ذلك بلا خلاف ولا يميزه الحذر الا أن يكون بينهما الحد الذي ذكرناه انتهى وبه أي الحكم صرح في النهاية والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتام والتذكرة والتحرير والارشاد والبحر والمدروس والقصة والتفتيح وجامع المقاصد والروضة وحكي في المسالك عن بعضهم جل حريم البئر ما يحتاج اليه وكأنه مال اليه فيه وفي (المناجيب) انه أظهر ونسبه في الكفاية الى ابي علي والحكي عنه في المختف انه قال ولو كان قرب السكن الذي يريد للمافر حذر البئر فيه برعادية محضه قبل الاسلام وماؤها مانع (١) يمكن شربه بالنزع فتدري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال حريم البئر اذا كانت حفر في الجاهلية خمسون ذراعا وان كانت حفر في اول الاسلام فحر بها خمس وعشرين ذراعا وستسم ما حكي في المختف عنه في بئر التاضع وما حكاه في المسالك عن بعضهم على طوله قائما «حوظ» مذهب الشافعي بهام كلامه وليس لاحد منا والباحث على هذا القول الجمع بين الاخبار في (الصحيح) ان حريم البئر البادية أربون ذراعا حولها وفي رواية اخرى خمسون ذراعا الا أن تكون الى عطن أو طريق فتكون اقل من ذلك الى خمس وعشرين ذراعا وستسم خبر السكوني ومرسل التقي (وفيه) انه لا شاهد عليه من نص ولا العادة على ان الجمع فرع التكافؤ وهو مستف هتا من وجوه ولم يترض لهذا البئر في القننة والبسوط والمهندب والمراسم والوسية لكن في البسوط والمهندب ماله تقع تام في المقام كما قسمه (سمعت خ ل) قريبا ودليل ما عليه الاصحاب لمغير الذي في طريقه سهل والسكوني فيكون قويا على رأي من ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين بئر المطن الى بئر المطن أربون ذراعا وما بين بئر التاضع الى بئر التاضع ستون ذراعا وما بين العين الى العين خمسمائة ذراع وحكي عن قرب الاستاد انه روى مثل ذلك الا انه زيد فيها وحریم البئر المحدث خمسة وعشرون وقد سمعت ما في الفتية من نسبة ذلك الى رواية اصحابنا وارسل في الفتية انه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله ان

والتاضع ستون والعين الف في الرخوة وخمسة في الصلبة (متن)

البئر حريما اربعون ذراعا لا يجوز الى جنبها بئر اخرى لمطن أو قن **قوله** ﴿والتاضع ستون﴾ عند طائفة كما في التذكرة وعليه عمل الاصحاب كما في التصحيح وقد سمت ما في التنية وهو المشهور قلبي المختلف والكتب الستة المذكورة وفي (الشرائع) أنه اشهر به صرح في التنية وما ذكر بعدها وقد سمت ما في البيرين وفي (المبسوط) قد روي أصحابنا ان حد البئر التاضع اربعون ذراعا وروي ستون وروي أن حد اثنائة الف ذراع في الرخوة وفي الخربة خمس مائة ذراع وقول النبي صلى الله وآله البئر اربعون ذراعا يوافق ما قلناه فاذا حفر بئرا في مولى ملكا فاذا أراد غيره أن يحفر بجنبها بئرا ليسرق (١) ما هلم يكن له ذلك ومنع منه بلا خلاف ونحوه ما في المذهب من دون تفاوت الاقوله وروي ستون فانه ليس في المذهب وحكي في المختف عن أبي علي أنه قال لو كان البلاد مما لا يسقى الماء فيها الا بالتاضع كان حريم بئر التاضع قدر عمتها من التاضع وقد جاء في الحديث من رسول الله صلى الله عليه وآله أن حريم بئر التاضع ستون وقد يحتمل ذلك قدر عمق الابار في تلك البلاد التي حكم بذلك فيما قال لا بأس بقول ابن الجنييد وتأويله وقد سمعت ما حكي في المسالك من بعضهم وما في الكفاية والمناجيع وعرفت الحال فيه والحريم لهذا البئر وبئر المطن من جميع الجوانب كما هو صريح الاجماع وظاهر آخرين وقائده الحريم فيهما منع الغير من احياء ذلك المقدار مطلقا حتى الزرع والشجر لان الفرض منه الانتفاع بالبئر فيما ابدله وما يحتاج اليه لكن ظاهر بعض النصوص والتاوي ان ذلك انما هو لمنع من حفر بئر اخرى كما هو الثاني في العين والاظهر ما قلناه ثم أن ذلك في الموات لا في الاملاك لان الملاك في الاملاك مسطرون على اموالهم كما يأتي في كلام المصنف ووفق في السرائر بين البيرين بان تلك يستحق منها باليد ولا يحتاج الى التاضع لانه قل ما يؤخذ منها وهذه يؤخذ منها ماء كبير يحتاج اليه للزرع فيسقى عليها بالتاضع **قوله** ﴿والعين الف في الرخوة وخمس مائة في الصلبة﴾ باجماع الفرة واخبارهم كما في الخلاف وعند طائفة كما في التذكرة وعليه عمل الاصحاب كالتي التصحيح وحكي عليه الطابق الاصحاب في جامع المقاصد ونسبه في المسالك تارة الى اخلاق الاصحاب واخرى الى الاشهر وفي (الشرائع) أيضا أنه اشهر وهو المشهور كما في المختف وما ذكر بعده فيا قدم وقد سمت ما في التنية صرح في التنية وما ذكر بعده أيضا مع زيادة المبسوط والمذهب (حجة الاصحاب) بعد الاجماع والاخبار المرسلة في الخلاف وان التحديد اضبط واقتوى في رفع النزاع ما رواه المشايخ الثلاثة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يكون بين البيرين اذا كانت ارضاً صلبة خمسة اذراع وان كانت ارضاً رخوة قال ذراع عو عليه يؤول المطلق ما دل على الفصل بالحسم بان يقيد بما اذا كانت عليه وحده الاسكافي بما يقتضي منه الضرر وقد استبعد في المختف واستظهر في المسالك واستقر به في الكفاية واضمه في المقاتيح جما من ما دل على نفي الضرر على جواز الاحياء من غير تحديد لنصف اخبار المشهور ولشهادة الصحيح الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى السائر عن محمد بن الحسين قال كتبت الى ابي

(١) كذا في النسخ اعني بئر المبهة وكذا في نسختي في المبسوط ايضا وندم في الشرح الذي قبل هذا فظهر هذه البارة من التنية وفيها هذه الكلمة بالواد وكذا في نسختي من التنية ولكن في نسخة من هذا الكتاب كانت بالراء والذي أفقه أن الصواب في البيرين يسوق بالواو والراء تصحيف (محسن).

وحريم الحائط في المباح مقدار مطرح ترابه لو استعمله ولدوا مطرح ترابها ومصب الميزاب والتلج والمر في صوب الباب هذا في الموات (متن)

محمد عليه السلام رجل كانت له قاعة في قرية فاواد رجل ان يحفر قاعة اخرى الى قرية اخرى فيكون بينهما في البعد حتى لا يضر بالاعرى في ارض اذا كانت صلبة أو رخوة فوقع عليه السلام على حسب ان لا يضر احدهما بالاعرى ان شاء الله تعالى ونحوه ما في التهذيب والتهيه عن محمد بن علي ابن محبوب قال كتب رجل الى النبي عليه السلام في رجل الحديث يادني فالتوت في الاقنانه فقال ما قصته ذيل خبر المشهور سمع انه اذا ورد في البعير دون القاتين كان فيه يشرب ذكرا ابو علي ومن واقعه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رجل احفر قاعة واتى ذلك سنة ثم ان رجلا احفر الى جانبها قاعة قضى ان يفسى الماء بموانب البركة هذه ولية هذه فان كانت الاخيرة اخفت ماء الاولى عورت الاخيرة وان كانت الاولى اخفت ماء الاخيرة لم يكن لصاحب الاخيرة على الاولى (وفي) ما مر من ان اخبار المشهور أقوى من غيره فكيف يمرض ضها بالكلية ويستند الى غيرها واعراض الاصحاب عن الصحيح المروي في الكافي الى صدر الضعيف مرضين أيضا عن ذيله في القبة فخطما بوجه الصحيح ويوجب عدم الالتفات الى ذيل الضعيف والمراد بالبرهان العين بل هي مدودة في باب المياه من اقسام البرسلنا لكن القرينة هنا موجودة على ان الشبهة نجبر الدلالة كما نجبر السند وكان صاحب التتبع لم يظفر الا بخبر ابن محبوب فطن فيه بأنه مشتمل على كتابة رجل مجهول قل وكل من الكتابة ووجه الراوي موجب القصف وقد عرفت ان خبر الكليني خال عن جهة الكاتب وقد قرر في محله ان جهالة لا تضر بعد نقل الثقة كتابته والتوفيق وقائمة الحرم هذا المنع من احداث عين اخرى ولا يمنع من سائر الانتفاعات ثم يستثنى لما قدر ما يحتاج اليه الانتفاع بها مرقا بخلاف حريم البر كما قد عرفت آقا وقد نص على ذلك كله جماعة من المتأخرين وكله موافق للاخبار وبهذه يستفاد من الاخبار ﴿ قوله ﴾ (وحريم الحائط في المباح مقدار مطرح ترابه لو استعمله) عندنا كما في التذكرة وبه صرح في الشرائع والتحرير والارشاد واللمعة وجامع المقاصد والمساك والروضة والكفاية والمناجيع فبعض غير كالكتاب وبعض غير مطرح الآية من حجر وتراب وغيرها ومن خص التراب نظر الى ان الحائط يكون منه غالبا وكيف كان فالوجه فيه ان المصلحة تمت اليه عند سقوطه والحائط اسم مشترك بين الجدار والبستان وكلاهما مراد في كلامهم وظاهر القروس ان لا حريم لحائط لانه لم يذكره وانما ذكر ان لصاحب الدار ان يمنع من يحفر بقرب حائطه في المباح بترأ أو نهرا يضران بحائطه أو داره ﴿ قوله ﴾ (ولدار مطرح ترابها ومصب الميزاب والتلج والمر في صوب الباب) قد صرح في القروس وجميع ما تقدم بآيات حريم الدار هذا الشرائع والمساك والكفاية والمناجيع فان ظاهرها التردد حيث نسب ذلك فيها الى التميل بل زيد في الثلاثة الاخيرة ان بعضهم منع من اثبات حريم الدار ولم نجد ذلك لاحد من اصحابنا وانما هو ليس بالشافية ح ان في المساك والكفاية ان القول بأن لها حريما هو المشهور بين الاصحاب بل كثير منهم لم يذكر فيه خلافا لان ذلك مما يحتاج اليه الدار عادة ووجه التميل ان كل قينة أنه لا دليل على ذلك بل قل الناس في سائر البلدان يدل على خلاف ذلك اذ يعد اتفاقهم على الاحياء دفعة قاذوا

ولا حريم في الاملاك لتعارضها ولكل واحد ان يتصرف في ملكه كيف شاء ولو تضرر صاحبه فلا ضمان ولو جعل ملكه يت حدادا وقصارا او حمام على خلاف العادة فلا منع (متن)

أراد انسان أن يبيع بجنبها لم يلزمه أن يمد من بناها ثم له منع ما يضر الحيطان كحفر بئر قربها (وفيه) أنه لا دلالة في فعل الناس على أنه وغيره قد جزموا فيها يأتي بالاستيعة ولا ينبغي أن اثبت للمعاط باحد منيهم بما أن يرتاب في ثبوته لحداد وحيث يفيض الى حرمها حرم حائلها ويكتفي في صوب الباب بما يمكن فيه التصرف في حوائجها فليس له منع المجبي عن كل الجهة التي في صوب الباب وان اقتري في الاول في السلوك الى الزورار (وقال المحقق الثاني) والشهد الثاني وغيرهما ينبغي تنبيه بما اذا لم يحصل ضرر كثير عادة كاستخدامه افراط طول الطريق ونحوه وفي التقدير هنا ينصاب الطريق نظر من التسمية ومن قوم اختصاص التقدير بالطريق العام وقد تقدم الكلام في ذلك ﴿قوله﴾ ﴿ولا حريم في الاملاك لتعارضها ولكل واحد أن يتصرف في ملكه كيف شاء ولو تضرر صاحبه فلا ضمان ولو جعل ملكه يت حدادا أو قصارا أو حمام على خلاف العادة فلا منع﴾ كما في المبسوط والمذهب والتنية والسرائر والذكرة والتحرير والبروس وجامع المقاصد والمساك ونحوه ما في الشرائع والروضة والمناجيع والسكنا يتوفي الاخير انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي (المبسوط والتنية والسرائر) انه لا خلاف في انه لا يمنع من جميع ذلك وقد عدم المنع في الذكرة بما اذا احتاط واحكم الجدوان بحيث يليق بما قصده قال فلو ضل ما ينطبق على القن أن يؤدي الى خلل في حيطان جاره فاطهر الوجهين عند الشافعية الجواز كما اذا سكان ينفق الشيء في داره دقا عنيقا فينتج من الحيطان أو حبس الماء في ملكه بحيث تنتشر منه التدواة الى حيطان جاره ثم قال والانوى ان لا ياب الاملاك التصرف في املاكهم كيف شاءوا وتزد في جامع المقاصد في المنع وفي الضمان اذا ضل وكان ينطبق على غلة ذلك ووقع خلل في حيطان جاره وقال في (الكفاية) يشكل جواز ذلك بما اذا تضرر الجار تضرراً قاطعاً أي كما اذا حفر في ملكه يلوغ ويهدم بها بئر الجار وكما لو أهدم حائوته في صف الطالين حائوت حداد او جعل داره مطبقة للآجر أو مدبقة (ونحن) نقول لا معنى لتأمل والاشكال بعد اطباق الاصحاب عليه تحميلاً وتقال والاصل والخبر المسؤول عليه بين المسلمين وهو الناس مسلطون على اموالهم بل هو متواتر وأخبار الاضرار على ضعف بعضها وعدم مكلفتها لهذه الادة تحمل على ما اذا كان لا غرض له الا الاضرار بل فيها كغير سره ايما ان ذلك سلبا لكن التعارض بينها وبين الخبر المشهور تعارض السوم والمقصود من وجهه والوجه غير المشهور لاختصاصه بالاصل والاجماع وبأنه قد يستلزم ذلك ضرار على المالك اشد ضرار من ضرر الجار او ما ويا واكل والضرر لا يزال بالضرر سلبا ترجيح اخبار الاضرار لكن يجب العمل به على عمومها ولا وجه لتخصيصها بما اذا كان قاطعاً وتصيل الكلام في ذلك ان يقال ان كان غرضه الاضرار بذلك من دون ان يتقرب عليه جلب قنم او دفع ضرر سواء قل ضرر الجار او كثر فلا ريب في انه يمنع كادل عليه خبر سرية بن جندب قولاً وقيلاً حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم انك رجل مضار وأمر بقله فقله والزمي بها اليه وعليه ينو الضمان فيها اذا اجمع نورا في ملكه مع غلب الاضرار بمجره زيادة على حاجته او من دون حاجة (وأما) اذا كان له قنم او دفع ضرر وعلى جاره ضرر يسيراً بما ترتبطاً وعليه يتوارفم

ولو غرس في لرض احياءا ما يبرز اخصانه أو عروقه الى المباح لم يكن تسيره احياءه
ولقنارس منه وان كان في مبدأ الترس (الراج) أن لا يكون مشعرا للعبادة كمره ومنى
وجمع وان كان يسيرا لا ينعم المتعبدين (متن)

الجدار على سطح الجار ونحوه وأما اذا كان ضرر الجار كثيرا يمكن تحمله عادة فانه جائز على كراهية شديدة
وعليه بترك كراهية الولاية من قبل الجائر لدفع ضرر يسير يصيبه ان تركا وبض ما نحن فيه من هذا
التبيل (وأما) اذا كان ضرر الجار كثيرا لا يحصل عادة لدفع يصيبه فانه لا يجوز له ذلك وعليه بترك
حرمة الاحتكار في مثال ذلك على المشهور وعليه بترك جماعة كالصنف في التحرير والتبديل في العمة
الضمان فيها اذا أصبح نارا بقدر حاجته مع غلة التبدي الى التبر (وأما) اذا كان ضرره كثيرا لا يحصل
عادة وضرر جاره كذلك فانه يجوز له دفع ضرره وان ضرر جاره او اخوه المسلم وعليه بترك جواز
الولاية من قبل الجائر اذا خاف الضرر على نفسه أو ماله الذي يضر به قالوا فانه يجوز له ان يتولى
و ياضر مظالم الظالم جبا (جبا خ ل) فيرقتل وقالوا اذا خاف على اخيه المسلم ضررا في نفسه
او عرضه جاز له ان يتولى لجأه ولا كذلك اذا خاف الضرر على ماله أو اذا خاف على مال
نفسه الذي يضر به فانه يجوز له كما تقدم (والحاصل) ان أخبار الأضرار نسل بها فيما يد اضرار
معتدا به عرفا والحال انه لا ضرر بذلك على المضرل ان الضرر لا يزال بالضرر (وقول) ان دفع الضرر
عن نفسه الذي بها يبعد الله سبحانه ويتقرب لها رضوانه واجب ان عظم وجاز ان خف
﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو غرس في لرض احياءا ما يبرز اخصانه أو عروقه الى المباح لم يكن تسيره احياءه
ولقنارس منه وان كان في مبدأ الترس ﴾ كما في المبسوط والمذهب والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع
المقاصد والمسالك والروضة والكناية والمختار بل قد يظهر من المبسوط والمذهب انه لا خلاف فيه لثبوت
الأولية لقنارس بقتضى العادة ولو كان سريل العروق و بروز الاخصان بعد حين كما سيأتي الاخبار
منها حريم التخل طول سعتها ومنها في رجل له غلة في حائط الآخر قضى رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم ان لكل غلة من أولئك من الأرض مبلغ جريدة من جرائدها حين يهداها وإطلاق هذا الخبر
والفتاوى يتناول ما اذا كان المنع في مبدأ الترس وبه صرح في الروضة ومثله ما لو باع البستان
واستوى شجرة فانه ينبغي منى اخصانها في الهوى والمدخل اليها والمخرج منها وهو صريح خبر السكوني
وبه عمل الأصحاب من دون خلاف وينبغي ان لا يكون المخرج والمدخل الا لصلحتها محلا بالأصل
ومتقضى العرف واستلزامه على المدخل والمخرج بعد الخبر بان ذلك مقتضى العرف يقتضي بالتدعي
الى استثناء البيت في بيع الفلاد ونساق الكلام في باب البيع ﴿ قوله ﴾ ﴿ الراج أن لا يكون
مشعرا للعبادة كمره ومنى وجمع ﴾ عدم جواز احياء هذه المواضع كلها او الكثير منها كأنه من ضروريات
الدين وان لم يذكر ذلك اكثر المتقدمين ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان كان يسيرا لا ينعم المتعبدين ﴾ كما
في التحرير والدروس والحواشي وجامع المقاصد والروضة وهو قضية الحلاق الباقين من المتأخرين وفي
(المسالك والكناية) انه المشهور وروسه تارة اخرى في المسالك بانه الأشهر ولا يرجع في التذكرة
والمختار (حجة الكتاب) وما وافقه ان الشرع دل على اختصاصها بولنا للعبادة كاتعرض لملكها فتويت
للك المصلحة كالمشترائع وغيرها وهذا الترجع يقتضي بالمنع من احياء الكثير منها الذي يهدي احياءه

(المجلس) التحجير وهو نصب المروز أو التحريط بمحاط أو بحفر ساقية محيطة أو ادارة تراب حول الارض او احجار (متن)

الى الصيق على التاسكين ويحتاج اليه غالبا وأما ماعدا فلا يدل على المنع فيه أصلاً واستدل في
 المدوس - في المنع سد الباب مزاحمة التاسكين وأن حقوق المطلق كافة متعلقة به ولا بأس به مع اضافة
 الاستفا الى الاصل وأن المشربة صادقة على المجموع المؤلف من الاجزاء والتي هي عن الكل ليس
 من حيث كونه كلاً بل من حيث اشتراكه على المعنى الشائع وهو الاختصاص وهو شامل في كل جزء
 وإن المزد من أخبار الباب ماعدا هذه الاماكن الشريفة وبها وجه في الشرائع بما عرفت قال لو
 حرم فيها لا يضر ولا يؤدي الى شيئا مما يحتاج اليه المتبدون كالسير لم يمنع متأنهين وينبغي تيممه
 بانه ليس - وكذا ولا موقوف وبذلك يشارك المساجد ونحوها مما هو موقوف على مصالح خاصة وفي
 (حواشي تبيد) انه الموقوف وفق حقه اليد في المسالك والكتابة مع انه قال في الروضة انه نادر وفي
 (جامع المذهب) انه ضعيف وعلى هذا القول لو عمد بعض الحاج فوقف به من غير اذنه قد قيل انه
 لا يجوز فله عن التصرف في ملك التبر لان الفرض ان ملكه وهو مفسد لقيادة التي هي عبارة عن
 الكون من ضرورياته المكان وهو خيرة الحواشي وبها قيل بالجواز جمعاً بين حقي انسان في أوقات
 الوقوف وان كان في غيرها وبها فصل بضيق المكان فيجوز وست فلا وثائق الملك مطلقاً بأي هذين
 الوجهين وقد ذكرهما الشهيد في الحواشي ثم يتوجان اذا قلنا انه ملك في غير أوقات التسك أو مع السعة
 لا مطلقاً وما كما ترى الآن ان قول انه ملك ملكاً مراعياً بعدم الاضرار فيكون التفضيل نرجحاً فأمل
 ﴿قوله﴾ (المجلس التحجير) مما صرح فيه ان عدم التحجير شرطي لملك بالاحياء وانه مانع
 منه أو سبب في الاختصاص المبسوط والمذهب والوسيلة بينهما والنتية والسران وجامع الشرائع
 والشرائع والتافع والتذكرة والتحرير والارشاد والتبصرة والقيمة والحواشي وجامع المقاصد والمسالك
 والروضة والكتابة والمفاتيح من دون خلاف ولا تأمل ويأتي عند ذكر خلاف ابن نما ظهور دعوى
 الاجماع من التذكرة وظاهر المدروس ان عدمه ليس شرطاً في التملك بالاحياء لانه لم يعمد في الترائط
 كما سفسح وليس له أي التحجير في أخباره ذكر ولهم أخذوه من لغوي ما دل على الاولوية في السابق
 الى مكان من المسجد أو السوق أو من الحبر النبوي العامي الذي تدأبه أصحابنا واستدلوا به من
 أحبي ميتة في غير حق مسلم فهي له ولا ريب في حصول الحق بالتحريط ونصب المروز أو بما رواه
 سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحاط حائطاً على أرض فهي له وله اليه
 استدراك يخفى انه يبيد الملك كما يأتي وقد قالوا كما سفسح ان التحجير ان ينصب عليها المروز أو يحوطها
 بحيط وفي (الرياض) ان الظاهر اتفاقهم على أصل التحجير وان جماعهم ادعوا الاجماع عليه صريحاً
 وقد نسب قبل ذلك دعواه الى المسالك ونحن لم نجد التصريح بالاجماع لا من المسالك ولا غيرها الا
 المفاتيح بم هو يحصل معلوم وظاهر التذكرة كما عرفت وفي (معجم البرهان) كانه اجماعي ﴿قوله﴾
 (وهو نصب المروز والتحريط بمحاط أو بحفر ساقية أو ادارة تراب حول الارض أو احجار) ونحوه
 مافي المبسوط قال التحجير أن يؤثر فيها أثر لم يبلغ به حد الاحياء مثل أن ينصب في المروز أو يحوط
 عليها حائطاً وما أشبه ذلك من أكل الاحياء واحصر في جامع الشرائع على التعليل بالمحاط وفي (الترائع

يُفيد اختصاصا واولوية (مقن)

(ج-۴-۱۔ سابع۔ مفتاح الکرامہ)

فان نقله الى غيره صار الحق به (متن)

التحجير عند الخالف غير الاحياء وان الاحياء غير التحجير وشيئا أبو جعفر عنه ان التحجير مثل الاحياء (قلت) يحصل أن يكون اراد انه مثله في الحكم أو الموضوع فأمل وقد ذكر قبل ذلك في السرائر عند قل كلام الشيخ والامة والتعريض بالتعريض في المذهب وانه بخط عشوة حيث عرف الاحياء بتعاريف هامة ذكرها الشيخ في المبسوط فقلن انما لنا وقال ان الشيخ انما أرجعه الى العرف ما يعلى أيضا عدم التفرق بين الاحياء والتحجير فعدم التعرض لما في المبسوط والمذهب والسرائر وتوضيح لكلام ابن نما مع ان ما حكيه عنه من ان التحجير احياء هو الذي سمعت من كلامهم لانه لعدم الظن بذلك أو لان الشيخ لا يقول بذلك وقبة الارض بالاحياء وانما يملك التصرف فيها لاولى أن يكون التحجير كذلك لكن هذه العبارة ليست خاصة بل واقع عليها جماعة في الارض المفتوحة فلو وليست على ظاهرها كما يفتاه في باب البيع قال الشيخ ان كان قاتلا بان الاحياء فييد ملكا للارض كان التحجير عنده كذلك وان كان يقول انه انما يملك تصرفه من غرس وبها ونحوها لم تكن التحجير بكل أقسامه عنده مثل الاحياء اذ ليس في بعض التحجير تصرف يملك أو يباع فأمل وقال في (الفروس) انه يمكن حمل كلام ابن نما على ارض ليس فيها استيحاء ولا ماء غالب ونسبها للنبوت غالبا فان ذلك يعد احياء ونصوصا عند من لا يشعرون الحرث ولا ازرع والنفس لهما انتفاع وهو معلول الملك فلا يكون ميبا له كالسكنى ولما لم في هذا كله العرف لعدم نص الشرع واقعة على ذلك انتهى ونحوه ما في المحاشي مثل تلك الارض بأرض الشام وهذا التأويل جيد بالنسبة الى كلام ابن نما حيث لم يذكرها كلامه برتة والا فان كان كلامه في تفسير التحجير ككلام المبسوط والمذهب والسرائر قاطبا ويل يمد (١) والرجوع الى العرف فيها لا يقتضي بان الاحياء فييد الملك دون التحجير اذ الشيخ واتباعه أن يقولوا انهما غيران عرقا وانهما لا يبيدان ما كانا أو انهما ما يبيدان الملك لكن التارك ان التحجير اذا أخر غيره السلطان كما عرفت فبا تقدم ويأتي في جامع المقاصد ان القاتل بان التحجير احياء لا يقول بان المرجع في الاحياء الى العرف كما يأتي في التتمة ودليل اقادة الملك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الخبر العامي من أحاط حافلا على ارض فهي له أو الاجماع الظاهر من المبسوط على ان الاحياء مثل التحجير حكما أو موضوعا حيث ذكر ذلك في مقابلة العامة ان قلنا انه يقول ان الاحياء يملك فليحفظ ذلك وليأمل في كلامهم في المقام فكانه غير محدد والذي يقتضي به النظر وملاحظة العرف انه اذا كان العرف يحكم بالاحياء فيما نسبها للنبوت غالبا بمجرد وضع الرز عليها أو انصب أو الشوك فلاولى أن يكفي عرقا في غيرها مما يراد زرعه سوق الماء اليه ان لم يكن فيه شجر يحتاج الى عسده والا فلا بد منه من عسده الشجر بل قد قول ان العرف يحكم بالاحياء بكل ما فيه تأثير وشروع في الاحياء فيكون عسده الشجر وحده وسوق الماء وحده وان احتاجت اليهما في الزرع وكذلك حفر البئر والتعريف بل بورخ التيل والتعريف ان لم يتم اجماع على خلافه نعم التحجير الذي يدل على ارادة الاحياء كوضع انصب والشوك في مثل الارض التي تحتاج الى عسده الشجر أو سوق الماء او قطعها بعد احياء عرقا فليحفظ ذلك ويأتي في آخر الباب تمام الكلام ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان نقله الى غيره صار الحق به ﴾

(١) ذلك أن قول انه جار في كلام المبسوط وموافقه وان فسر التحجير بما تقدم (من نفس سره)

وكذا لو ملت فوارثه أحق به فإن باع لم يصح بيعه على اشكال وبذلك به التصرف وله منع من يروم احيائه فإن تمرد فأحيها لم يملك ثم المحصر ان أهل الملة أجبره الأمام على الأحياء والتخلي عنها فإن امتنع (متن)

قل في (جامع المقاصد) اما يكون ذلك بالصلح والمبة وكذا الحكم في كل ما يفيد أولوية واختصاصا وهو مقوض بالثمة ولخيار فلاقتصار على الصلح كما في القروس والمواشي والروضة اصح **قوله** - (وكذا لو ملت فوارثه أحق به) كأنه عما لا ريب فيه كإثبات الحقوق **قوله** - (فإن باع لم يصح بيعه على اشكال) أسسه عدم الصحة كما في جامع الشرائع والتحجير والإيضاح والمواشي وجامع المقاصد والروضة والتذكرة في أول كلامه لأنه لم يملك وإنما ملك ان يملك وقسمت مافي المبسوط والمذهب والسرائر واحتل في التذكرة الصحة لأن الأرض المفتوحة خوة تباح بمجرد الأولوية تبالاكارولا نسق يقابل بالتحجير المأوضة عليه (١) **قوله** - (ويعلمك به التصرف) هذا عما لا ريب فيه أصلا على كل حال وبه صرحت عباراتهم ويدل عليه النقل مباشرة والأصل بمنية **قوله** - (فإن منع من يروم احيائه) كما في المبسوط والمذهب والسرائر والتذكرة والمسالك والروضة وهو قضية كلام غيرها كما ستعرف وفي (مجمع البرهان) كأنه مما لا خلاف فيه ويدل عليه النقل مباشرة **قوله** - (فإن تمرد وأحياء لم يملك) كإثبات الوسيعة والسرائر والأرصاد والمسالك والمراد أنه تمرد قبل الإعمال وقبل مخاطبة السلطان به حتى يقرية ما ساقى قوله ينطبق عليه ما في المبسوط والمذهب والتذكرة فإن باع غيره قبل أن يخرجها السلطان من يده فأحيها لم يملك وما في التحجير والقروس فإن احتذر باطل أهل مدة يزول فيها ولو أحيها آخر في مدة الإمهال لم يملك بملك بعدها وهو ظاهر كل من جعل عدمه شرطا والوجه فيه أن عدم التحجير شرط في الملك بالأحياء وبسبب في الاختصاص ويحيى على جهة في القروس الشرط وجود ما يخرجها عن الموات أنه يملك لو تمرد لأن عدم التحجير ليس شرطا عنده وكأنه يرق بين الأحياء في مدة إمهال الحاكم فلا يملك وبين تمرد في غيرها فيملك ستمه الآن من كلامه تأمل واختار في جامع التراجيح أنه يملك ويكون قد أساء (قلت) فيكون عنده كالمخل في يوم غيره إذا استمرى ولا ترجيح في التذكرة في موضع آخر وهو ما إذا كان المحصر عذرا في التأخير لأنه قلتم أقول لتمامه يملك ولا يملك والتفصيل بما إذا انضم إلى المحصر اقتطاع السلطان فلا يملك ولا (أولا خ ل) نضم فيملك حجة الجماعة قوله فصل الله عليهم وألهم أحسن حتى غير حق مسلم فيه **قوله** - (ثم المحصر ان أهل الملة أجبره الأمام على الأحياء والتخلي عنها) كما في المبسوط والمذهب والوسيلة والسرائر والتذكرة والتحجير والأرصاد والقروس والمسالك والروضة ومجمع البرهان لأن تسليمها فيصح لأن عمارتها منتهى لدار الإسلام فإن ذكر عذرا في التأخير إله السلطان بتقدير السفر فإن طلب التأخير من غير عذر إله مدققة يستند فيها للملة بحسب ما يراه السلطان كما صرح بذلك جماعة من هؤلاء وهذا إذا ثبتت آثار التحجير والأحداث مواتا كما كانت كما في التذكرة وجامع المقاصد ولا فرق بين السلطان وغيره من حكم الشرع كما صرح به جماعة **قوله** - (فإن امتنع أخرجا

(١) وفي المواشي أنه تجوز الصلوة فيه غير إذن المحصر قلت لو كان مملوكا لكان كذلك (منه منته)

أخرجها السلطان من يده فان باذر اليها من احيائها لم يصح ما لم يرفع الامام يده أو يأذن في الاحياء (السادس) اقطاع الامام وهو متبع في الموات فلا يجوز احياءه وإن كان مواتاً غالباً من التحجير كما أقطع النبي صلى الله عليه وآله بلال بن الحارث العتيق فلما ولي عمر قال له ما أقطعت لتحببه فأقطعه الناس وأقطع أرضاً بحضر موت وأقطع الزبير حضرة فرسه فأجرى فرسه حتى قام فرساً بسوطه (متن)

السلطان من يده ﴿ كما في المبسوط والمهذب والشرائع والتذكرة والتحرير والمسالك وهو قضية كلام الباحثين ولو لم يرفع امرها الى السلطان ولا خليفه بشيء طالت المدة فقد قل في التذكرة تبطل خيراً من التعليل وقيل لا تبطل ما لم يرفع الامر الى السلطان ويطلبه بالتوكيد ولعل ذلك اذا ثبت الآثار لما تقدم ﴿ قوله ﴾ ﴿ فلو باذر اليها من احيائها لم يصح ما لم يرفع الامام يده أو يأذن في الاحياء ﴾ يريد انه لو باذر اليها من احيائها بعد اهلاكها ومخالطة الامام له بأحد الامرين وقبل رفعه يده عنها وقبل اذنه للناس في حصارها لم يصح احياءه ولا يملك به كما لو احيائها قبل طلب الامام منه احد الامرين وبه يفرق بينه وبين ما تقدم وكأن الطريق في المستثنين متحد الاصل ما احتملناه من كلام القروى آثاراً وما في الكتاب صرح في الشرائع والمسالك وقد سمعت مافي المبسوط والمهذب والتذكرة وما في التحرير والقروى والوجه في ذلك هو ما تقدم من انه احيى ما هو ببق في حق غيره هذا وقد قال في (المحاشي) قاعدة قال ضياء الدين اذا استولى على شجرة مباحة لا يملكها الا بقطعها وبدونه يكون أولى ما دام مستولياً عليها فان قاربها كان لغيره قطعها وقال في (القروى) لو نصب بيت شراوية أو خشبة فليس احياء بل يزيد اولوية (قلت) قد يتأمل في ذلك اذا عند الشجر ونسبت الارض ﴿ قوله ﴾ ﴿ السادس اقطاع الامام ﴾ قد صرح بان عدمه شرط أو انه سبب في الاختصاص أو أنه مانع في المبسوط والمهذب والوسيلة وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والقروى واللمعة وجامع المقاصد والمسالك والروضة وجمع البرهان والكفاية والمناجيب وفي (المبسوط) انه لا خلاف في جواز ذلك للسلطان ﴿ قوله ﴾ ﴿ وهو متبع في الموات فلا يجوز احياءه وإن كان مواتاً غالباً من التحجير ﴾ لان الموات ملك الامام عليه السلام فيجوز له أن يضل به ما يشاء من اقطاع وغيره فاذا اقطعه وجب اتباع اقطاعه بمعنى ان المقطع يصير أولى من غير مافي الاحياء كما يصير المحجر أولى من غيره فيما يحصره ولا يزاوجه الغير ولا يصح رفع هذا الاختصاص بالاحياء والاقطاع وحده كاف في حصول الاولوية والاختصاص وإن لم يحصل تحجير ﴿ قوله ﴾ ﴿ كما أقطع النبي صلى الله عليه وآله بلال بن الحارث العتيق فلما ولي عمر قال ما أقطعت لتحببه فأقطعه الناس وأقطع أرضاً بحضر موت وأقطع الزبير حضرة فرسه فأجرى فرسه حتى قام فرساً بسوطه ﴾ العتيق واد بظاهر المدينة والحضر بالحاء المهملة المضمومة والضماد المسجوت وهو عدوه واما رعى بسوطه طلباً للزيادة وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقطعوا الزبير من (من غل) بسوطه وقال في (التذكرة) قد أقطع النبي صلى الله عليه وآله بلال بن الحارث العتيق أرضاً بحضر موت وقال في (القاموس) حضرموت بضم الميم بفتح الهمزة هذا حضرموت بني ثعلبة الاول على التفتح وتحريك الثاني اعراباً بالايضرفونان شئت أضفت الاول الى الثاني فقلت هذا حضرموت اعربت حضراً

وهو يفيد الاختصاص وليس للأمام القطع ما لا يجوز احيائه كالمصادق الظاهرة على اشكال (متن)

وخففت موتا وهو واد دون الجين ارسل الله فيه سبلا على اناس من أهل القبيل اقتوا من طير الهاميل فهلكوا فسي خسرو موت حين ماتوا فيه وفيه بشر يقال لها بشر يرهوت تردعها هام الكفار ﴿ قوله ﴾ (وهو يفيد الاختصاص) كما مر صريح الوسية والشرائع والتذكرة والتحرير والدروس وجامع المقاصد والمساك والروضة وهو قضية كلام الباقرين وتدل في (المبسوط) صراحة على خلاف أي بين المسلمين ثم ان قام بهلوته والافكا سبق في التحجير ﴿ قوله ﴾ (وليس للأمام القطع ما لا يجوز احيائه كالمصادق الظاهرة على اشكال) وعلى ترددها في الشرائع وتدل في (الايضاح) منشأ الاشكال من وجود (الاول) اختلاف الاصحاب هنا قتال بعضهم انما يملكه للأمام عليه السلام وهو اختيار الفقيه وسار فاذا كانت له قد ان يقتلها وقال آخرون المسلمون فيها مشتركون ولا يجوز منع بعضهم من حقها وقال ابن ادريس المادني التي في ملكه قد اقتلها وغيرها لا « ولا خلاف » (الثاني) قوله تعالى خلق لكم انما في الكسل الى الكسل بالاستحقاق فالاصل في الباحات الاشتراك الا ان يقوم نص وليس هنا ومن أن الاستحقاق بحسب المصلحة والاحتياج فهو منوط بنظر الامام عليه السلام فجازه التخصيص وانحصر على الوجه الثاني من الايضاح في جامع المقاصد والمساك كما اقتصر الشهيد في الحواشي على الوجه الاول وعليه في المصنف عدم جواز احياءها وصحبرها واقتلها فيما يأتي قال في (الحواشي) منشأ هل هي للامام أم لا قبل الاول في الاقتطاع وعلى الثاني هل هي بحكم الموات أو لا فان قلنا بالاول كانت له ايضا والا فلا وكيف كان فقد قوى الجواز المصنف في التذكرة فيما يأتي (١) اذا لم يتضرر بها المسلمون والشهد في الحواشي واختير عدمه في المبسوط والمذهب والسرائر وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والايضاح والكتاب فيما يأتي والدروس والمصنف وجامع المقاصد والمساك والروضة وهو ظاهر الوسية والارشاد بل قد يظهر أو يلوح من المبسوط والسرائر في الخلاف عن ذلك فان فيها ليس قسما ان يقطع مشارع الا، بلا خلاف وكذلك المادني الظاهره وقد صرح بان الناس فيها شرح في المبسوط والمذهب والوسية والسرائر وجامع الشرائع والمصنف في موضعين منها وجامع المقاصد والمساك والكتاب فيما يأتي وهو ظاهر الشرائع والتذكرة وفيه من البعد في الكتابة وسية (الدروس) لجهالة المتأخرين وفي (جامع المقاصد) انه المشهور بين المتأخرين وفي (الكتابة) انه المشهور وفي (المساك والكتابة والمناجيع) انه مذهب الاكثر ولعل مستخدم عموم خلق لكم ما في الارض جميعا وان فيه زيادة مشتهرة بالتوقف في الاخذ منها على اذنه عليه السلام اذا كان ظاهرا وانه لا دليل على الاختصاص وفي (التحرير) المادني التي في ملكه له وضربا للمسلمين وقد استحسنه في خمس الروضة وهو الذي حكاه في الايضاح عن السرائر والقي وجعل فيها هو ما سمعته وحكي في

(١) لعل صواب البارة هكذا . قد قوى المصنف الجواز فيما يأتي وفي التذكرة . قال في حضرنا الآن نسختان هي في احدها هكذا . قد قوى الحواشي المصنف في التذكرة فيما يأتي . وفي الاخرى هكذا . قد قوى الجواز والمصنف في التذكرة فيما يأتي . وكلاهما خطأ (مصححه)

وفي حكم الاصلح الحي وهو منع الامام الناس من رمي كلاء ما حاه في الارض للمباحة
ليختص به ذنهم (ماتن)

في الكفاية اختصاصها بالامام عن الشيخين ولم يحدد ذلك في النهاية وقد سمحت ما في المبسوط نعم هو
خبرة القصة والمراسم وقال في (الكفاية) انه قول الكليني وشيخه علي بن ابراهيم (قال) وقال المحقق
في المنبر بعد نقل ذلك عن الشيخين فان كانا يريدان ما يكون في الارض المختصة به امكان امانا
يكون في ارض لا يختص بالامام عليه السلام فلو جبه اما لا يختص به لاجل اموال مباحة تستحق
بالسبق اليها والاخراج لها والشيخان يطالبان بدليل ما اخطاه (قلت) ونحن نقال به دليل ما فصله
ما لا يفياد لا يلزم من اختصاصه بالارض اختصاصه بما فيها وقال في (جامع المقاصد) وزعم بعض المتأخرين
ان المادنان في ملكه لا خلاف في انها له قال وليس كما زعم (قلت) وهو كذلك وقال في (المروس)
قال بعض علماءنا يختص المادنان بالامام عليه السلام سواء كانت ظاهرة أو باطنة فخرق الاصابة منها على
اذنه في حضوره لا مع غيبته وقيل باختصاصه في الارض المملوكة له والاول باق خوام بان موات
الارض للامام فانه يلزم من ملكها ملك ما فيها والمتأخرون على ان المادنان قانس شرع اما لاصالة
الايحة واما لعنهم في ان الموات للامام واما لاعتراضهم به وتخصيص المادنان بالخروج عن ملكه
والكل ضعيف انتهى ولعل مستند الشيخين وسلا ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره عن اسحق بن
عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الاقبال قال هي القرى التي غرت الى ان قال والمادنان
منها (وقد يقال لا يتصور الاقطاع في المادنان الظاهرة ولن قلنا انها له عليه السلام لان الاقطاع اذا
كان بمنزلة التصبير ولا يتصور الاحياء فيها فلا يتصور التصبير وهو الظاهر من المروس) وعساك قول
ان الاقطاع قد يتصور في المجالس الخمسة عند جماعة فلم لا يمكن هنا (لا قال قول) الاقطاع فيها للاتفاق
في الجلبوس وذلك لا يتصور في المادنان اذ لا يراد منها الا التملك فينتفي **قوله** « وفي حكم
الاقطاع الحسى وهو منع الامام الناس من رمي كلاء ما حاه في الارض المباحة ليختص به ذنهم »
قد جبل في التذكرة والتحرير والمروس عدم الحسى شرطا في الاحياء الملك ومثله جسه في حكم
الاقطاع ومن ذكره مستقلا وبين احكامه انقاد كلامه ذلك وقد عرفه المصنف بما سمعت وبمناه ما
في التذكرة هو ان يصح بقية من الموات لمواش بينها وبين سائر الناس من الرعي فيها وكلاهما غير
الحسى القوي والرفي وانما اراد بهما بيان المراد منه في كلام الفقهاء والتعريف الموافق فقه والعرف
ما في المبسوط قال وهو ان يصح قلمه من الارض للمواشي رعى فيها وقد روى اصحابنا والامة عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا حى الا لله ورسوله والظاهر ان الخبر عامي لانه ليس موجودا
في الجوامع العظام من كتبنا ولكنهم اخذوه مسلما وفي (التذكرة) وغيرها انه صلى الله عليه وآله وسلم
تصد منع العامة من الحسى وذلك لان الرزيم من العرب كان اذا اتهم لمأخصبا وانى بكلب على جبل
أو على تشر ان لم يكن به جبل ثم استوى الكلب ووقف له من كل ناحية من يسع صوته بالعوي
فحيث انتهى صوته حاه من كل ناحية لنفسه ويرعى مع العامة فيساوئ حتى رسول الله صلى الله عليه وآله من ذلك
لا فيه من التضييق على الناس وقد به المصنف بقوله وهو منع الامام على خلاف الشافعي حيث منع على
غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحسى لنفسه واختلف كلامه على قولين اذا حى قلسين لان الائمة

كما حي النبي صلى الله عليه وآله التتبع وللإمام أن يحمي نفسه ولنم المدقة والضوال
وليس لتغيره ذلك ولا يجوز قض ما حاه الإمام ولا تغييره (متن)

ملوات الله عليهم بقرعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندنا وهو من ضروريات مذهبنا ونهوه ما في
السرائر وجامع الشرائع والتحرير والتدريس حيث قيل فيها ولإمام الأصل ذلك عندنا
وكيف كل فتروية الخي تامة باجماع المسلمين وتستمع إجماعهم على بعض الخصوصيات
﴿ قوله ﴾ (كما حي النبي صلى الله عليه وآله وسلم القبح) كما ذكر ذلك الخاصة والله متوقد روى
في الكافي والتهذيب سند ضعيف بجماعة عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن يوم الكلاء والرمي
قال لا بأس قد حي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القبح لجيل المسلمين وهذا الجبر يستقيم منه
والتمة التقي لأن الجواب غير مطابق للسؤال والقبح باليون موضع قريب من المدينة كل يستقيم فيه
الأمم ومنه أول جملة جئت في الإسلام في المدينة في تقيع الحضات بالمعجمين وفي (المواشي) أنه يكر
التون ﴿ قوله ﴾ (وللإمام أن يحمي نفسه) لأن الموات ملك لهومن ملك أرضه حايها بلا خلاف
كما في الخلاف والتتبع وروى العامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حي إلا الله ورسوله ولا حياة المسلمين
وفي (المبسوط) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمي نفسه ولعامة المسلمين بلا خلاف وفي (التذكرة)
لكنه لم يحم نفسه وإنما حي القبح لآل الصدقة وتم الجز به وغيل المعادين وغرض المصنف هنا
بيان أن الإمام كائن حي الله عليه وآله وسلم وإن له ونبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمي نفسه
ولتغيره وما ذكر فيه أنه أنه أن يحمي نفسه المبسوط والتتبع والسرائر وجامع الشرائع والتحرير
لكن في المبسوط والسرائر حتى بيان ما يحى له لم يذكر الخي نفسه وإنما ذكر الآية ولم يذكره
في الوسيلة أصلا وظاهره المصر في الآية ولعله لأنه لم يحمه صلى الله عليه وآله وآله والا فالمصوم قوله
وفيه حجة على أنما ملك ولما أن يضل في ملكه ما يشاء ﴿ قوله ﴾ (ولم الصدقة والضوال)
والحل المدة لسبيل الله ونعم الجزية كما في المبسوط والوسيلة والتتبع والسرائر وجامع الشرائع والتذكرة
وغيرها وزاد في التذكرة مواشى الضماء ﴿ قوله ﴾ (وليس لتغيره ذلك) ليس لتغير النبي صلى الله
عليه وآله والإمام عليه السلام وهو المراد من العبارة من إحدائهم أن يحمي نفسه ولعامة المسلمين
بلا خلاف كما في المبسوط وإجماعا كما في التحرير ولا يجوز تغييره الخي إجماعا كما في المسالك وهو كذلك
لأن عبارات من تعرض له قد طعت بذلك وهو من العامة إجماع كما في التذكرة وأن خالف التنافي
في أحد قوله لأن عمر بن الخطاب قد حي موصيا وولي عليه حتى وأمره أن يدخل رب السرعة وروب
التتبع ونهله أن يدخل فيه نعم ابن عثان وابن عوف وهل تولاه في التواشي فيه وجهان عند العامة
والوجه المنع إلا بإذنه كما في التذكرة ومنه يعلم حال الفقهاء في زمن الفقيه ولم يذكر المصنف قدر المعنى وقد
قدر في المبسوط والوسيلة والسرائر وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير بلا يعود بضرر على المسلمين
ولا يضيق مراعيهم ولعل من ترك تركه لظهور أن المصوم لا يحمي إلا الأقل الذي لا يبين ضرره على
المسلمين ﴿ قوله ﴾ (ولا يجوز قض ما حاه الإمام ولا تغييره) أي احتياط من دون إذن من
ولا زوال مصلحة وهو ما لا ريب فيه وإنما الخلاف فيها إذا زالت المصلحة كما يأتي لكنه قال في
المبسوط والخلاف فأما ما حاه رسول الله صلى الله عليه وآله فانه لا يجوز للإمام إقامته مقامه تقضه وحله لأن

ومن أحياء مته شيئا لم يملكه ما دام الحي مستمرا فان كان الحي لمصلحة فزالت
فالواجب جواز الأحياء (متن)

فه حجة يجب اتباعه فيه وما يشبهه الامام القائم مقامه لا يجوز لاحد تغييره وإن غيره هو أو من بعده
من الائمة أو اذن واحد منهم لتغيره في احياء ميت قاحياه فانه يملكه وله اليه أشار المحقق في الشرائع
بقوله وقيل ما يحويه النبي خاصة لا يجوز قضة لان حياه كائنات انتهى وعلى رده نبه في
المردوس بقوله ولا فرق بين ما حياه النبي صلى الله عليه وآله والامام لان حياهما نص اد لا يحكم الامام
بالاجتهاد عندنا والقتض هو الاجمال من رأس والتغيير قد يكون قبض وقد يكون لكل
﴿ قوله ﴾ (ومن احيى شيئا لم يملكه ما دام الحي مستمرا) كما هو صريح جماعة وقضية
كلام الباحثين وهو مما لا يب فيه ايضاً عندنا وعند العامة ﴿ قوله ﴾ (فان كان لمصلحة فزالت
فالوجه جواز الأحياء) وجواز قضاة كما جزم به في الشرائع والتذكرة والتحرير والموسم والمسالك
وفي (المردوس) انه القرب وفي (جامع المقاصد) ان القول بعدم ضعف ولا ترجيح في الايضاح وفي
(المسالك) انه في حي الامام موضع وقاق وفي حي النبي صلى الله عليه وآله وجوان احدهما انه كذلك
للاشتراك في القضي والآخر المنع مطلقا لان حياه انما كان لمصلحة مقطوعة فكان كائنات لا يجوز
تغييره انتهى وقد سمعت ما في الميسر من ان ما يحويه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة لا يجوز
قضاة وما في الشرائع من نبيه الى القليل وهذا القول لم نجد لاحد من طائفتنا غير الشيخ في ظاهر الميسر
وانما هو قول العامة قالوا لانه نص فلا يقضى بحال ومنهم من قال ان بقيت الحاجة لم يتغير وان زالت
فوجان أحدهما وبه قال ابو حنيفة الجواز لزوال الله واظهرها عند الشافعي لعدم لان التغيير انما يكون
بالاجتهاد ونحن قطع ان ما فيه مصلحة فلا يرفع القطع بالظن وينتفي الكلام في هذا الذي يجوز
له الأحياء والقتض والتغيير قد فرض في (المردوس) وجامع المقاصد وظاهر التحرير في غير الروايات من
احاد الناس وقد فرض في التذكرة في نفسه تارة بمعنى أن الامام يقضى ما حياه اذا زالت المصلحة
وهو الذي ذكره في المسالك اولا وتارة في الامام الثاني واخرى في احاد الناس وهو الذي ذكره في
المسالك اخيرا وفي احتياج خروجه عن الحي حيث يكون الحي احاد الناس الى حكم الحاكم نظر
من تسمية السبب لانه شرع لمصلحة ومقتضاها اذا زالت الله زال المول فيرجع الى اصله من
الاجتهاد ومن ان التغيير انما يكون بالاجتهاد ولا يجوز تغيير ما فعله الامام عليه السلام بالاجتهاد وهو كما ترى
يمنع ذلك على الحاكم ايضا وان الحي لا يثبت بمجرد المصلحة بل يحكم الامام فلا يزول الا به لا بمتاع
مناطية الاحكام بالعالم بل بالوصف وهو كما ترى ايضا وانه قد تبين تلك الحاجة كالسجد والتقرب
فلا يتغير الابتناء ولا ترجيح في (المردوس) والايضاح وربما قيل انما يجوز الأحياء باذن الامام واذا
اذن زال فلا حاصل لهذا الفرح (وليس) بانه فرض انه اذن عليه السلام مطلقا فيكون شمول الاطلاق
الاطلاق لهذا الفرد فرع زوال الحي وضمه فرع عدمه وهل للامام الثاني ازالة ما حياه السابق لمصلحة
زايدة مع بقاء مصلحة الحي لها وجوان من انها انما تميت لجنة مستترة فهي كالسجد ومن زوال
الملك في المسجد بخلاف الحي فانه تابع لمصلحة وقد يكون غيرها أصح منها ﴿ قوله ﴾

﴿الفصل الثاني للنافع﴾ وهي الطرق والمساجد والوقوف المعلقة كالمدارس والربط والمشاهد وفائدة الطرق الاستطراق والجلوس غير المضرب بالمرارة فإذا قام بطل حقه وإن كان بنية البود قبل استيفاء غرضه فليس له دفع السابق إلى مكانه (متن)

﴿الفصل الثاني للنافع﴾

﴿ وهي الطرق والمساجد والوقوف المعلقة كالمدارس والربط والمشاهد ﴾ قال في التذكرة كل رقية أرض فاما أن تكون مملوكة ومناقصا تدفع الرقية فقالها الاضلاع بها دون غيره الاياته بالاجماع واما أن لا تكون مملوكة فاما أن تكون محبوسة على المحرق العامة كالشوارع والمساجد والربط أو تكون منكمكة عن الحقوق الخاصة والعامة وهي الموات ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفائدة الطرق الاستطراق والجلوس غير المضرب بالمرارة ﴾ فائدة الطرق والمراد منها والمنافع الأصلية المقصودة منها الاستطراق والتردد فيها بالاجاب والبود كما في الشرائع والتذكرة والتحرير والدروس وغيرها والمقصود الآخر منه بالآخره الوقوف لأنه من موانع التردد لأن الماشي قد يحتاج إلى الوقوف لكلام أو انتشار رفيق فهو من موضوعات الطريق وعليه ينو ضيق الواقف على الماشي فيها إذا تفرقوا فغير مضرب بالمرارة ومما وثقوا أن دم الماشي حذر لأنه باشر تلف نفسه لا تفريط من الواقف مستبدن إلى ما ذكر من أن الوقوف من موضوعات الطريق لأن الماشي قد يحتاج إلى الوقوف وقالوا فيها إذا تفرق الماشي بالدماء الغير المضرب بالمرارة أن ينزل الماشي على القاعد لأنه يحلوه مفرط لوضع الطريق للشيء وقالوا أنه لو تلف القاعد أو شيء منه كان الضمان على الناظر أو أنه حدى فليس الجلوس عندهم في باب الديات من موضوعات الطريق والله قيل في الإرشاد وغيره لا يجوز إلا الاستطراق إلا بالافوت منه منغته فلو جلس غير مضرب إلى آخره ويجوز الجلوس إذا لم يضر بالمرارة إلى غير ذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ والجلوس غير المضرب بالمرارة ﴾ فإن قام بطل حقه وإن كان بنية البود قبل استيفاء غرضه فليس له دفع السابق إلى مكانه ﴿ أما جواز الجلوس الغير المضرب بالمرارة فليس عليه في جميع الامصار كما في التذكرة وجامع المقاصد والمسالك والروضة والكفاية ونحوه ما في المبسوط ومنسجم كلامه وقضية اطلاق الاجماع والفناوى كما هو صريح جماعة أنه لا فرق في الجلوس بين كونه للاستراحة أو للعبادة أو لتبرها ولا يتقدر الا بدم الأضرار والتضييق على المارة سواء أذن الامام أم لا لابل هذا كله منصوص عليه في مقدمات التذكرة (وقضية) ذلك أيضاً أن الحكم كانت للمسلمين ولاهل السنة وقد نص عليه في التذكرة وجامع المقاصد والروضة والكفاية ولا تنص إلى المنافع من قوله قبل لا يجوز الاعتناء بالطريق بغير الاستطراق الا ما لا يضر به كالوقوف والجلوس للاستراحة والعامة ونحوها إذا لم يتضيق على المارة إلى أن قل (وقيل) بالمنع من ذلك مطلقاً والاول أشهر انتهى لأن هذا القول لم يجبه لاحد من الخاصة والعامة وأما أنه إن قام بطل حقه وإن كان بنية البود إذا لم يكن له فيه رجل قد تواقفت عليه فتوى المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والإرشاد والدروس والعبادة وجامع المقاصد والمسالك والروضة وجمع البرهان والكفاية واختير في المبسوط والتذكرة والتحرير والإرشاد والدروس وكذا الكفاية والكتاب فيما يأتي بناء حقه مع بناء وجهه ويأتي بيان وجهه ولا ترجيح في المسالك والمنافع وكذا جامع المقاصد وأطلق في الكتب الباقية بطلان حقه بحيث يتناول صورة بناء حقه بل في بعضها

ولو جلس للبيع والشراء في الاماكن للمسعة فالاقرب الجواز العادة (متن)

التصریح بذلك لاختصاص ذلك بالمسجد وحكى الشیخ عن المصنف في التحرير في كتاب الصلوة انه لا تحصل الاولیة بالرحل في المسجد ولم یجده في التحرير وقد جمع أي الشیخ بین الکلايين بحمل الاول على قدم رجليه من غير استقرار عليه وكلامه هنا على الاستقرار ثم الخروج بعد ذلك والاولى حمله على ما اذا بث رجليه ولم يأت هولاء من وصل الى مكان فهو أحق وقال في (التذكرة) لو قام عنه بنية الود اليه في ذلك النهار وكان له فيه بساط أو متاع أو شبه لم يكن لاحد ازالته وكان صاحب البساط والمتاع أولى الى القيل لقول الصادق عليه السلام (قال أمير المؤمنين عليه السلام) سوق المسلمين كسجدهم فمن سبق الى مكان فهو أحق به الى القيل وكان لا يأخذ على بيوت السوق كرى قال في (جامع المقاصد) أراد أي في التذكرة توجيه الرواية بان هذا لا يثبت في غير السوق المباح وما جرى مجراه من الاسواق المرفوعة والمأذون فيها عاما وظاهر الرواية الاستحقاق مطلقا من غير قيد يقام متاع بعد الفارقة وصدقه بل ليس بالفارقة فيها ذكر والذي فهم من مفهوم كلام التذكرة ان بقاء المتاع في القيل لا يبيد أولوية وهو مشكل خصوصا اذا جلس في القيل للبيع والشراء والظاهر ان الغلبة دليل القول ببقاء حقه مع بقاء رجليه وبأنه أنه قد جل في السوق بمنزلة المسجد والطريق على هذا الوجه بمنزلة السوق وقد ثبت حكم الرجل في المسجد فيكون هنا كذلك ثم ان قضية الاطلاقات من الطرفين انه لا فرق بين قيامه بنية العود قبل استيقاظه غرضه أو بعده فالتأمل بقاء حقه مع بقاء رجليه لا يفرق بين أن يكون قد استوفى غرضه أم لا وكذلك التأمل بعدم بقاء حقه لعدم رجليه أو مطلقا لا يفرق كذلك وقد سرح المصنف هنا بعدم بقاء حقه قيامه بنية العود وان كان قبل استيقاظه غرضه وانه لو سبقه أحد حينئذ الى ذلك المكان ليس له دفعه عنه وهو خيرة التحرير وظاهر الشرائع حيث قال فيها وقيل كان أحق بمكانه اذ في نية الى القيل ما كتابه اشارة بضعه ثبوت الاشتراك في الجملة وزوال ما يقتضي بقاء الاولوية مع الشك في كون غيره موجبا للاستحقاق وكان قال به أي بطلان حقه أو مال اليه في المساك ولا ترجيح في الكفاية وقد سمعت ما في التذكرة ويأتي الكلام فيما اذا فرق لافنية العود مع بقاء رجليه وان الظاهر سقوط حقه اذ الرجل لا يدخل له في الاستحقاق بمجرد كافي بقاءه في المسجد وحيث يجوز له التظليل كما في التذكرة والبروس والمساك والروضة والكفاية والكتاب فيما يأتي وفي (البسوط والتذكرة والبروس) انه ليس له بنية دكة وزاد في البروس ولا تمثيف قال في (البسوط) اذا سبق الى موضع كان أحق به من غيره لان ذلك جرت عادة أهل الامصار فملكون ذلك ولا ينكره احد غير انه لا يجوز أنت بيني دكة ولا ينصب مستندا ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو جلس للبيع والشراء في الاماكن المسعة فالاقرب الجواز ﴾ ونحوه ما في الشرائع قال ولو جلس قبيح والشراء فالوجه المنع الا في المواضع المسعة كالرحاب نظرا الى العادة ومثله ما في التحرير غير انه قال احصل المنع مكلن قوله في الشرائع الوجه المنع ونحوه ما في الارشاد قل ولو كان أي الجلوس قبيح والشراء في الرحاب فكذلك وانت خير بان الرحاب المسعة التي ليست طريقا لا ريب في جواز الجلوس فيها للبيع والشراء كما ان الزائد على النصاب في الطريق اذا جلس فيه أي الزائد لا ريب في جوازه لانه ليس بطريق فلا معنى لقولهم الاقرب والوجه واحتل فلا بد ان يراد

فلن قام ورجله باق فهو أحق بأن يذوقه بنية المودة فالأرب بطلان حقه وإن استغفر بغيره
 بالأمكان والرحاب في هذه العبارات ما كانت من الطريق مع عدم الأضرار بالمارة كصرحت بذلك
 بنية العبارات كعبارة التذكرة والإيضاح والدروس واللمعة والمحاشي وجامع المقاصد والروضة فيكون
 المراد باللمعة في البارة والشرائع والرحاب في عبارة الإرشاد غير الصارة بالمارة وذلك لانتفاء التصديق
 بأن الطريق حيث تنفتح لمرور والجلوس لأن العادة مستمرة بذلك قالوا وليس لهم تخصيص بمره بموضع
 جلوسه إذا كان له عنه مندوحة لثبوت الاشتراك على هذا الوجه فوجه احتمال عدم حيثن هو أنه غير
 المنفعة المرادة من الطريق وهو ضعيف جدا لأن المحكم في ذلك العادة والعرف وهو مطرد في ذلك
 والمفروض انتفاء الضرر فلا مانع مضاف إلى إجماع التذكرة الذي قد قل على جواز الجلوس للعامة
 كما سمعته آخفا وقد استند في الروضة إلى الحياك الناس على الجلوس لبيع والشراء حيث لا ضرر على المارة
 فما في المسالك والكفاية وكذا الفتاوى من أهم استظفوا في جواز الجلوس لبيع والشراء فمنهم
 مطلقا لأنه امتناع بالبيعة في غير ما أعدت له فكان كالاتصاف بالوقوف الخاصة في غير ما عينت له
 من الجهة وإن الأشهر كما في الأول والمشهور كما في الثاني التفصيل وهو المنع من ذلك في الطريق
 المسلك الذي لا يؤمن تأذي المارة به غالبا وجوازه في الرحاب الخاصة في خلاف بحيث يؤمن تأذي
 المارة به لا وجه (له ظ) لأن هذا التفصيل على هذا النحو ما ألم به أحد فضلا عن أن يكون
 مشهورا كما تقدم بيانه والذي أوقفهم في هذا الوم عبارة الشرائع وهي لا تكاد توجه لأن قوله قالوجه
 المنع أن أراد به أنه يمنع فيها إذا جلس في الطريق في نصابه ونظر بالمارة فلوجب التصطع بالمنع مثلا
 واجماعا ويحيى في المستثنى أصني الرحاب تلك الوجه (الأول) نصاب الطريق من دون ضرر (والثاني) مازاد
 على النصاب (الثالث) الرحاب في غير الطريق وإن أراد به أنه يمنع إذا جلس في نصاب الطريق وإن لم
 يضر فقد سمعت الاجماع على الجواز وإن الناس يطبقون على ذلك أتما احتمل المنع احتيالا في التحريم
 والإيضاح وجامع المقاصد واليه أشار المصنف بقوله الأقرب وقد دوسه في جامع المقاصد والضعف وحيث لا المراد
 بالمستثنى الرحاب الأخرى وإن أراد أن الوجه أنه يمنع فيها إذا جلس في الزائدها نصاب فلا وجه له أصلا في
 المستثنى منه والمستثنى لأنه لا خلاف في الجواز فيما ﴿ قوله ﴾ (فلن قام ورجله باق فهو أحق به)
 كما صرح به في الشرائع والتحريم والإرشاد والدروس وغيرها وقد سمعت ما في التذكرة وهو قضية
 إطلاق المبسوط وقد عرفت وجه الاستدلال عليه بالخبر ﴿ قوله ﴾ (فلن رفعه بنية المودة فالأرب
 بطلان حقه وإن استغفر بغيره معامليه) كما في الشرائع والتحريم والإيضاح وجامع المقاصد والروضة
 وهو قضية إطلاق كلام الإرشاد وكذا المبسوط وقال في (الدروس) قلله جماعة ويحمل بناء حقه لأن
 أظهر المقاصد أن يعرف مكانه ليقصده الماملون ثم لو طالت المفارقة زال حقه لأن الأضرار استند إليه
 انتهى (قلت) أما الزوال مع طول المدة ففي (المسالك) أنه لا اشكال في زوال حقه وعلى هذا الاحتمال
 فتقدر المفارقة بزمن ينقطع فيه عت الأبن التوا سامته تحصل (لتحصيل خل) القائمة المفارقة منه
 كما قدره بذلك الجويني وعليه فلا يبطل حقه بأن يرجع في الليل إلى بيته وليس لتغيره مزاحته في اليوم
 الثاني وكذلك الأسواق التي تقام في كل أسبوع أو في كل شهر إذا أخذ فيها مقعدا كان أحق به في
 الثوبة الثانية وإن تحقت بينهما أيلم كما حكى ذلك كله في التذكرة عن الجويني وقال أنه ليس بشيء
 (قلت) لانتفاء الملك والاولوية قد زالت بقيامه وورث متاعه وقضوه بغيره معامليه (فيه) أن الضرر

ولو تناق على المارة أو استضر به بمضغ منع من الجلوس وليس لسلطان اتطاع ذلك ولا احيائه ولا تحميمه وله ان يظل على نفسه بما لا ضرر فيه من بارية وثوب وليس له بناء دكة ولو استبقى اثنتان فالاقرب القرعة (وأما المسجد) فمن سبق الى مكان فهو أحق به فإذا قام بطل حقه وان قام لتجديد طهارة أو ازالة نجاسة أو قوى السوء الا أن يكون راحه باقيا فيه (متن)

لا يزال بالضرر والضرر المنفي اتاخر غير المستحق والضرر مستحق لانه منسوب الى فعله حيث تفرق موصا الناس فيه شرع وعرضه للحول غيره فيه من مستحقه (وبوجه آخر) وهو ان الضرر المنفي هو الذي لم يدل الدليل على عدم احتباره وهنا قد دل الدليل على عدم احتباره لان منعة الطريق مشتركة بين المسلمين والسابق احق فزواجه ضرر غير مستحق والضرر لا يزال بالضرر والرواية لا تدل على شيء بخصوصه فتدبر بمقتضى غيرها من الادة ومع ذلك كله قول الجويني قوي في التوبة اذ لا الثانية ﴿ قوله ﴾ (ولو تناق على المارة واستضر به بمضغ منع من الجلوس) كما هو صريح التذكرة وهو المفهوم من كلام الباقر بل العقل يدل عليه ﴿ قوله ﴾ (وليس لسلطان اتطاع ذلك ولا احيائه ولا تحميمه) اما أنه ليس له اتطاع ذلك فقد صرح به في الخلاف والبسوط والمذهب والفتنة والسرائر والشرائع والتحرير والدروس والمسالك وفي (الاخير والكفاية) انه المشهور لكنه اتما نسب الخلاف في الاخير الى بعض العامة فلا يناسبه نسبة الى المشهور لان ذلك لا يجوز تحاكمه فلا يجوز تحميمه ولا ما هو في معنى التحميم وقال في (التذكرة) في خاتمة شروطه شروط الاحياء ان لسلطان أن يتعلم الجلوس في المواضع الماسة في الشوارع وقاعدة ذلك الارتفاق بحيث اذا قام لم يكن لغيره الجلوس فيه وفي (جامع المقاصد) انه لا ريب ان جواز ذلك محتمل وان لم يغل منه ومما ذكره يعلم انه ليس لاحد تحميمه و احيائه وبصرح في الشرائع والتحرير ﴿ قوله ﴾ (وله ان يظل على نفسه بما لا ضرر فيه من بارية وثوب وليس له بناء دكة) قد تقدم الكلام في ذلك كله ﴿ قوله ﴾ (ولو استبقى اثنتان فالاقرب القرعة) كما هو خيرة البسوط والتذكرة والارشاد والايضاح والمحاشي وجامع المقاصد وبه صرحوا في منه كالمسجد لان الحق الآن دائر بينهما لانحصار الاولوية فيها ولا يمكن الجمع بينهما ولا منبها لانه باطل فلو اقبول لاحدهما فيقرع لان القرعة لكل أمر مشكل واحتل في التذكرة لبعض العامة التمسك الى الامام بحسب المصلحة من احوية ونحوها واحتل في المحاشي تقديم الاحرج لان القرعة ليعين المجهول عندنا اذا كان متيناً في نفس الامر وليس كذلك هنا وليس بشيء قطعاً لانه قد طلعت كلمات الاصحاب من غير تكثير الا من الشيد الثاني في بعض القامات بجزئياتها في كل أمر مشكل وان لم يكن ميباً في نفس الامر وعموم الحديث يدل على ذلك ﴿ قوله ﴾ (وأما المسجد فمن سبق الى مكان فهو أحق به) مادام فيه اجناساً محتملاً بل كاد يكون ضرورياً يا وفي (البسوط) انه لا خلاف فيه وفي (المسالك وجمع البرهان) لا اشكال فيه وقضية المطلق المنظم كما هو صريح جملة انه لا فرق بين كون جلوسه لهلولة أو لبيادة غيرها من قراءة قرآن أو تدريس علم أو اداء ونحو ذلك وفي معنى المسجد المشهد كما صرح به جماعة ﴿ قوله ﴾ (وان قام بطل حقه وان قام لتجديد طهارة أو ازالة نجاسة أو قوى السوء الا أن يكون راحه باقيا فيه) لا خلاف في زوال حقه مع مفارقه فيه عدم

البرد وعدم بقاء رجليه وفي (المسالك والكتاتيب وجمع البرهان) أنه لا اشكال فيه كما أنه لا خلاف في بقاء حقه مع بقاء رجليه مع نية البرد وقصر الزمان وقال في (المبسوط) فمن سبق الى مكان في المسجد كان أحق به مان قام وترك رجليه فيه فغته بأق وان حول رجليه منه انقطع حقه منه ولا خلاف فيه وفيه نص لنا من الأئمة عليهم السلام انتهى ونحوه ما في التراثين قال هو قائم مقارفاً بطل حقه ولو عاد وان قام فأوليا للبرد فإن كان رجليه باقياً فيه فهو أحق به والا كان مع غيره سواء فكلامه ككلام المبسوط إلا أنه لم يذكر فيه نية البرد وجبر به بطل رجليه وعرض بالمبسوط بقوله هو قائم مقارفاً الى آخره وبطل جارة التراثين جارة التحرير والارشاد والردوس واللمعة والزوجة إلا ان في جارة التحرير والروضة التصريح بما تضمنه الاطلاق الباقين من عدم الفرق بين كون قيامه لضرورة كسجدة طهارة أو إزالة نجاسة أو لتبرعاً كالكتاب والردوس وفي (جامع المقاصد) أنه المشهور ولكن لا تصريح بنية البرد فيها اذا بقي رجليه في الارشاد والردوس كما سمعت عن المبسوط في (الارشاد) وهو قائم برجليه فيه فهو أولى عند البرد والا فلا وفي (الردوس) فإذا قارنه بطل حقه إلا أن يكون رجليه باقياً فهذه الببارات الثلاث تقضي ببقاء حقه بقاء رجليه نوى البرد إلا طال الزمان لم قصر رجليه مع علم بقاءه كذلك في الامرين ويأتي بيان الحال في ذلك مفصلاً ولم يفرق في جميع الببارات المذكورة بين طول الزمان وقصره وحكي في المسالك عن انه كرى قيد بقاء حقه مع بقاء رجليه بأن لا يطول زمان المارقة والا بطل حقه وبقي عنه البأس خصوصاً مع حضور الجماعة واستزمام تجنب موضعه وجود فرجه في الصف فنهى عن ذلك قال بل استثنى بعضهم ذلك مسألاً (١) وحكم بسقوط حقه عند ولا بأس به انتهى ونحن نقول قد علمت ان الخلاف متني مع بقاء حقه مع بقاء رجليه من دون قيد في المبسوط والظاهر نية بين المسلمين وان الشهرة معلومة وصحيفة على ذلك وذلك بغير النص المرسل في المبسوط كما عرفت والخبر اذا قام احدكم من مجلسه في المسجد فهو أحق به اذا عاد اليه والخبر الآخر سوق المسلمين كسجدهم فمن سبق الى مكان فهو أحق به الى الليل بل اطلاقها يشمل صورة ما اذا لم يكن هناك رجل مع مواقة الاحتبار فلا يحسن الخروج عن ذلك كله والقول باطلال حقه لمكان طول الزمان فضلاً من قصره ووجود الفرقة التي قد نهى عنها نهي كراهية اذا مدت واختار المصلين لا مع وجود حق لا آخر فيها ثم اذا احتاج المصلون اليه صلى الى ان يأتي صلاه ويكون مدحياًه أحق به بل يجب اخلاؤه له ولو في أثناء الصلوة المصلية والمطوية ل يجوز الجلوس فيه بشرط عدم التصرف في الرجل فإذا جاء قائم عثم قال في المسالك ثم على تقدير سقوط حقه يجوز رفع رجليه اذا استلم مثل موضعه التصرف فيه وتوقف نسوة الصف عليه وبضمت الزايف الى أن يوصله الى صاحبه جماً بين الملقين مع احتمال عدم الضمان للاذن فيه شرعاً انتهى وفي الاحتمال نظر اذا جاز التصرف في مال الغير لا يرفع الضمان اذا لم يزد عن اكل المضر طامم الغير فلا صل في التصرف في مال الغير من دون اذنه الضمان إلا ان يملكه المال الى اطلاقه كما اذا مال عليه المير المختل قتل هذا وقال في (التراثين) وقيل ان قائم لتحديد طهارة أو ازالة نجاسة وما اشبه لم يطل حقه يعني مع عدم بقاء رجليه ولم نجد لاحد مثاً ممن تقدمه ثم هو المصنف في التذكرة والشافعي في أحد قوليه وقد استغنى في التذكرة الى الرواية السابقة سوق المسلمين كسجدهم (وفي)

ان الرواية متروكة الظاهر لأنها تناول من قارق لا بنية العود ولا متاع له فتحمل على ما اذا لم يشارك
أو اذا بقي رحله فالخصص لها مع عدم الضرورة خصص لها منها ومن التريب أنه نسب في المسالك
وتيمه حسب الكتابة الى المحقق في الشرائع خلاف ما هو موجود فيها قال في (المسالك) وان كان
قيامه لضرورة كتجديد طاره فني بطلان حقه وجبان أحدهما وهو الذي قطع بالمصنف عدم البطلان
لمكان الضرورة وقد سمعت ما في الشرائع في نسخ متعددة وشبه قوله وان لم يكن رحله باقياً فان كان
قيامه لتغير ضرورة سقط حقه مطلقاً في المشهور وقرروا فيه وبين مقاعد الاسواق بان فرض الماملة
يختلف باختلاف المقاعد والصلوة في بقاع المسجد لا تختلف وفيه نظر يمنع عدم اختلاف بقاع المسجد
في القضية لان ثواب الصلوة في الصف الاول اكثر وقد يألف الانسان بتمكن من المسجد يتضرر بغواتها
كضرره بغوات الماملين انتهى (وفيه نظر من وجوه) اخبرها ان كلامه هذا يقتضي بل هو صريح أو
كالصريح بأن المشهور يفرقون ويقولون ان المارق مقعده من السوق من دون رحل لتغير ضرورة أحق
به من غيره مع انك قد علمت ان الفتاوى قد تباينت على سقوط حقه وان قول الجويني ليس بشيء
وهذا الفرق انما يأتي على مذهب (وثانياً) ان هذا الفرق ما الم به احد من اصحابنا أصلاً فكيف ينسب الى
المشهور وانما ذكره في التذكرة دفعا لقياس المسجد على السوق لو قلنا بمقتضى بعض الشافعية قوله اراد
الجويني ثم انه في المسالك ما زاد في المارق مقعده لسبق من دون رحل لتغير ضرورة على قوله سيء
بطلان حقه وجبان ولم ينسب عدم البطلان الى المشهور تأمل (وثالثاً) ان الظاهر ان كثرة الثواب لا يند
في الرف مرجحاً وقال في (المسالك) أيضاً ظاهر الاصحاب عدم الفرق أي فيها اذا لم يكن رحله
باقياً بين من يألف بقعة يقرأ عليه القرآن ويحلم به الله ونحو ذلك وغيره لمسوم قوله سواء المالك فيه
والباد وفرق بعضهم فاقبب أولوية المذكورين كقواعد الاسواق خصوصاً في الجوامع الكبار لان له
غرضاً في ذلك الموضع ليألفه الناس انتهى وفيه نظر من وجوب (الاول) ان هذا الفرق ليس لاحد
من اصحابنا بعد ملاحظة كتبهم من المقنع الى المسالك وانما هو لبعض الشافعية (الثاني) ان قضية كلامه
ان الامر في مقاعد الاسواق مسلم عندنا وقد عرفت الحال فيه ثم ظاهر الاصحاب كاقبال لمكان
الاطلاق وفيه شهادة على ما قلناه ومناقضة لنسبه الى بعضهم من الفرق على مذاقه لانه اذا رأى أحداً
خالفنا وترددني حكمه بالاقون على خلافه ولا (١) ينسب ذلك الحكم الى الاصحاب بل نسبه الى المشهور
أو الاكثر وهذا ظاهر الاصحاب انه لا فرق في المنزلة بين ان يطأ قبل الشروع في الصلاة ويهدم وفرق في
الدروس في فرع ذكره بين المارق في انشاءها اضطراراً وغيره تحكم بأولوية الاول الا ان يجهل كما تساويا
للاول محتجاً بأنها صلوة واحدة فلا يمنع من انماها (وفيه نظر) لان حقه تابع لاستقراره والمفروض
انه لا رحل وانماها لا يتوقف على مكان الشروع وعدم بقاء اوليته لا يستلزم المنع من انماها ولله
نظر الى ان مشي الصلي حينئذ منوط بالرخصة للضرورة ففي السور يراعى الاقرب لا المشي الى الأبعد
اذ لا رخصة فيه اختياراً فتبقي أوليته مع عدمها وان لم يتوقف انماها على مكان الشروع وأولى منه ما لو
ضل الثاني للانعام فهو وغيره سواء الامع بقاء رحله والمراد بالرحل المتاع من امتته وقضية اطلاقهم
انه لا فرق فيه بين الكبير والصغير كالسبعة والقرية اذا أتى به بنفسه أو خادمه أو ولده أو وكيله واستقر

ولو استبق اثان ولم يمكن الاجتماع اقرع ولا فرق بين ان يتاد جلوس موضع منه لقراءة القرآن أو لتدريس العلم أولا (واما للمدارس والربط) فن سكن يتا ممن له السكن لم يميز لزماجة

عليه كما هو الظاهر من مطاوي كتابهم وهو الذي فيه الشيد عند تأويل كلام التحرير كاتخذم والذي فيه منه المحقق الثاني انه اذا أتى به بنفسه استحقه وصوله ولا يحتاج الى استقراء (هذا) وقد عرفت ان حارة المبسوط والارشاد والبرهان تفتي يتامحه يتامحه وان لم ينو البود ولهم يستندون الى الملاقاة النص وان بقية البارات على انه لا بد من نية البود لان الجلوس فيبد اولوه فاذا قارق بنية رفع الاولوه سقط حقه منها والرحل لا مدخل له في الاستحقاق بمجرد وقطر العائنة على الثاني اذا كان رده صغيرا كسبة لا تشغل من المسجد مقدار صلاة أو جلوسه للتدريس أو نحو ذلك ولم تظهر منه نية البود فانه يجوز رده على الثاني لانه لم يظهر من نية البود التي هي شرط الاستحقاق واما على الاول وهو عدم الاشتراط فانه لا يجوز رده وان كان صغيرا لانه يدل على بقاء حقه بمقدار الحاجة لانه لم يتبر فيه نية البود أما لو كان كبيرا فانه يظهر منه نية البود باقرية فلا يجوز رده على التذبرين قنايدة القولين اما تظهر في الصغير ويحتل عدم سقوط حقه مطلقا أي صغيرا كان أو كبيرا على الثاني لان بقاء الرجل مطلقا علامة على التنية فلا ثمة للاختلاف الا مع التصريح والبود ويحصل السقوط مطلقا لان المدار على العلم بالنية ولا علم بها مع بقاءها لاحتمال التنية والتسبان فلا بد من أن يقول مع بقاء الرجل ثاب البود اذ الشرط في منع التبر في كلام الاصحاب نية البود وبرج الى العلم بها وليس الشرط في جلوس غيره فيه العلم بسمها حتى يشكل المال فيها اذا جمل المال فامل وعلى تقدير بقاء الحق لبقائه أو بقاء رده فلو ارضع مزيج فلا شبهة في أنه وهل يصير اولي منه بعد ذلك بمحصل لسقوما حق الاول بالمقارعة وعدمه الذي عنه فلا يترتب عليه حق ويتفرع على ذلك صحة صلوة الثاني وعدمها وفي (جامع المقاصد والكفاية) ان الثاني هو الوجه وان الاول بيد وقال في (جامع المقاصد) ولم أجد به تصريح (قلت) قد صرح الاصحاب ببقاء حقه مع بقاء رده أما مع نية البود أو بدونها ومثناه كما قدمنا انه لو ارضع مزيج كان له دفعه ومنه وما تقدم في باب الصلح من انه ذكر في التذكرة وفيها أن الثاني يصير اولي فمعة عما ذكره هنا وفي (الروضة والكفاية) ان الوجهين آتيان في رفع كل اولوية (قلت) قد تقدم أن المشهور ان حق اولوية التحجير لا تسقط بطلب غيره ولا يملك المتطلب الاحياء (وليل) أنه ليس في الباب الا الجبران الذي قد ذكرنا ما أتينا والنس المرسل في المبسوط والاصحاب جروا بالخبرين على اقواء قيديهما (لاح ل) عرفت ﴿ قوله ﴾ (لو استبق اثان ولم يمكن الاجتماع اقرع) كافي في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والارضاء وجامع المقاصد والمسالك وجميع البرهان والكفاية وقد تقدم الكلام في مثله أتينا وقد قرب الفرقة هناك وجزم بها عنا ولا نجد فرقا بين القامين ﴿ قوله ﴾ (ولا فرق بين أن يتاد جلوس موضع منه لقراءة القرآن أو لتدريس العلم أولا) قد تقدم الكلام في ذلك ﴿ قوله ﴾ (واما للمدارس والربط) وفي حكمها المقتات كافي في التذكرة وغيرها والربط يضم الياء الموحدة جمع ربط ككتاب وكتب ﴿ قوله ﴾ (فن سكن يتا ممن له السكن لم يميز لزماجة) كافي في الشرائع والتحرير والارشاد والبرهان والعهدة وجامع المقاصد والمسالك والروضة وجميع البرهان والكفاية وقال في (المقاصد) قالوا وبصرح في التذكرة

وان طال زمانه ما لم يشترط الوافد مدة معينة فيلزم بالخروج عند اقتضائها ولو شرط على الساكن التشاغل بالعلم أو قراءة القرآن أو تدرسه فاعلم أخرج وله أن يمنع من المشاركة في السكنى ما دام على الصفة فإن فارق لمنزله أو غيره بطل اختصاصه (متن)

في الربط واحتدل في الدروس في المدرسه ودار القرآن لا زواج اذا تم غرضه قال في (التحرير) لو مال الاستيطان وصار كمالك الذي يظل به اثر الاشتراك في الزواج اشكل واحتدل جواز زواجه في جامع المقاصد وقضيه اطلاق جماعة كاهن صريح آخرين كالصنف في الكتاب كما نسجم أنه لا يزوج لان يشترط الوقوف مدة معينة والمراد بمن له السكنى في كلامهم ان يكون متصفا بالوصف المتبر في الاستحقاق اما في اصله بان يكون مشتتلا بالعلم في المدرسه أو بحسب الشرط بان تكون موقوفة على قليل مخصوص أو نوع من العلم أو المذهب ويتصف الساكن به ﴿ قوله ﴾ (وان طال زمانه ما لم يشترط الوافد مدة معينة فيلزم بالخروج عند اقتضائها) كما في الشرائع والذ كرت الارشاد والتحرير والمدرس ويجمع البرهان والمساك وفي الاخير أنه يلزم الخروج بعده بلا فاصل وان لم يضمن به ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط على الساكن التشاغل بالعلم أو قراءة القرآن أو تدرسه فاعلم أخرج) كما في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والمساك ويجمع البرهان واحتدل في الدروس والاولى ان يقال أنه يلزم الخروج بلا فصل وان لم يضمن كما قدم والمراد انه من له السكنى لكنه تشغل عن التشاغل بالعلم احيانا والا كان تكراراً ﴿ قوله ﴾ (وله ان يمنع من المشاركة في السكنى ما دام على الصفة) كما في الشرائع والتذكرة والتحرير والتقييد مراد من عبارة الارشاد والمدرس والمعو جامع المقاصد والمساك والروضة لا فيمن الضرر والامور المكروهة اذا كان المسكن الذي أقام به مدد الواحد فلو اهدى ما فوقه لم يكن له منع الزائد الى ان يزيد عن النصاب المشروط كما في الروضة وغيرها ﴿ قوله ﴾ (فان فارق لمنزله أو غيره بطل اختصاصه) هنا امران خروج ومفارقة أما الخروج فلا يطل حقه كما اذا خرج لشراء ما كحل أو ملبس أو قضاء حاجة أو زيارة مؤمن ولا يلزم تخليف أحد مكانه ولا إبقاء رحله لانه قد لا يجد غيره وقد لا يأمن على متاعه كما في التذكرة ويجمع البرهان والكتايب والظاهر انه لا فرق حينئذ بين قصر المدة وطولها الا ان يخرج من المتاد لكن بعض ما يأتي من احتمالات الجملة وأقوالهم بخلافه وأما المفارقة بمعنى انه يخرج منه خروجاً يسمى به مفارقة فان كانت لسفوف قد قرب في الشرائع سقوط حقه وبه جزم في الارشاد وقد نسب في الروضة الى الاكثر وفي (التذكرة) انه لو طرد لمنزله اياماً قليلة فهو احق اذا عاد وفي (جامع المقاصد) انه لو قصر الزمان جداً كما لو خرج لنرض لا يملك من مثله عادة ولا يخرج في السادة عن كونه ساكناً في بناء حقه فهو موافق للتذكرة وقد قراء في الروضة واستحسنه في المساك ومال اليق جمع البرهان ومثله بمن يخرج من النجف لاخذ الزكوة من القرى أو لزيارة الحسين عليه السلام ويقى اياماً قلائل لزيارة وبين بروح (بني خ ل) الى أهله في القرى ويقى عسدم اياماً واستشكل في التحرير في بناء حقه حيث يفرق لمنزله ونحوه ما في الكتايب وفي (تطبيق الارشاد) فيما اذا لم يبق رحله وقصر الزمان وجهان والفهم من عبارة اللمة انه لا يسقط حق المفارق لمنزله مطلقاً وقال في (المدرس) لو طرد ساكن المدرسة والرباط فيه أوجه زوال حقه كالسجد وقبائه مطلقاً لانه باستيلائه جرى مجرى الملك وقبائه ان قصرت المدة دون ما اذا طالت لئلا يضرب المستحقين وقبائه ان خرج لفرضه

وحل يصير أولى ببقاء رحله اشكال ﴿الفصل الثالث﴾ المادن وهي تسنان ظاهرة وباعنة اما الظاهرة فهي التي لا تقتصر في الوصلة اليها الى مؤنة كاللح والنفط والكبريت والقطر والمؤميا والكحل والبرام والياقوت فبذة للامام يختص بها عند بعض علمائنا والاقرب اشتراك المسلمين فيها (متن)

كطلب مأونة مهمة وان حالت المدقوقاؤه ان يقي رحله وخادمه والاقرب تفويض ذلك الى ما يراه الناظر صلاحا (واضحه) في المسالك والروضة بانتمشك الجوع الى رأي الناظر مع اطلاق النظر اذ ليس له اخراج المستحق اقتراحا فراه فرع الاستحقاق وعندهم ثم لو فرض اليه الامر مطلقا فلا اشكال (قلت) مراده في القروس ان الناظر ان كان يرى ان ترك المنزل في هذه المدة بهذه المأونة لا يبد تمثيلا مانفا لترض الزاقت ابقاء له وحفظه عليه وان كان يرى انه خارج عن عرفه مانفا لترضه وان الاولى اسكان غيره أسكن غيره واسقط حقه وان كانت المأونة لتبرع في (الكفاية) ان الاشهر أنه يطل حقه مطلقا أي سواء كان رحله باقيا ام لا وسواء طال زمان المأونة ام قصر وبذلك كله صرح في المسالك والروضة وجمع البرهان وهو في بطلان حقه الفهم بالاولوية من عبارة الشرائع والتذكيرة والتعريف والارشاد وقد سمعت وجوه القروس ﴿قوله﴾ ﴿وحل يصير أولى ببقاء رحله اشكال﴾ قال في (الايضاح) الاشكال في المدرسة من انه موضوع بحق فلا يزال ومن اتها لم نضع المدرسة لوضع الرجل في بل كون الرجل فيه تابع لكونه فيه فاذا زال المتبرع عادة لم يبق أثر لتابع وقد حكى عن ذلك في جامع المقاصد قال ومن أن المدرسة للسكنى لا لوضع الرجل وانما جاز وضعه تبعا للسكنى وقد زالت فيقول التام (ثم قال) وفيه نظر لان المتنازع فيه هو زوال السكنى بالخروج مع بقاء الرجل ومن خرج عن بيت مع بقاء رحله فيه لترض لا يخرج عن كونه ساكنا فيه عادة انتهى وكأنه لم يلاحظ الاخر في قوله في الايضاح لم يبق أثر لتابع لحكي عنه خلاف الواقع وخلاف المراد لانه لم يقل اذا زالت زال التابع بل قال زال اثر التام لم يخرج عن محل النزاع ولله نظر الى قوله من انه موضوع بحق فلا يزال ولله نظر الى ما زاده الشهيد من قوله فكان به اول واختير في الحواشي وجامع المقاصد وتعليق الارشاد بقاء حقه ان لم تمل المدة بحيث يؤدي الى التخليل ولا ترجيح في الايضاح وقد سمعت ما في القروس والاطلاق بعض المبارات

﴿الفصل الثالث للمادن﴾

قد تقدم الكلام في بيان معنى المدن في باب الصلوة في مطلب الثالث فيما يميز السجود عليه من كلام القرين والفتا. وان المجتمع من الجيم أنه ما استخرج من الارض مما كانت أصله واشتدل على خصوصية ينتم الانتماع بها ﴿قوله﴾ ﴿وهي تسنان ظاهرة وبلغة أما الظاهرة فهي لا تقتصر في الوصلة اليها الى مؤنة كاللح والنفط والكبريت والقطر والمؤميا والكحل والبرام والياقوت فبذة للامام يختص بها عند بعض علمائنا والاقرب اشتراك المسلمين فيها﴾ وقد تقدم الكلام في ذلك سببا عند الكلام على الاطلاق وزاد جماعة حجازا الرعي وطين التسل وغيره ما قاله في (الحواشي) المؤميا هو ما يضطر من صخر من ارض خضعت قوته القلب قيل بمازجة لم ادي وقيل خالصا (قلت)

فحينئذ لا تملك بالاحياء ولا يختص بها المحرر ولا يجوز اقتطاعها ولا يختص المقطع بها
والسابق الى موضع (متن)

يأتينا به الاكراد من جبل الكرد (١) ويقولون أنهم اسود يتقاطر من الصخر ويحصدونه ثم في الرض
والكسر ونحو ذلك وتفسير الظاهرة بما ذكر قد طغت به عبارتهم من دون خلاف ولا تأمل كما
طغت عبارتهم بأن الباطنة هي التي لا تظهر الا بالسل والموتة والمراد بالسل والموتة ما يد كنفك
عرقاً كما تنسج ﴿ قوله ﴾ ﴿ فحينئذ لا تملك بالاحياء ولا يختص بها المحرر ولا يجوز اقتطاعها ولا
يختص المقطع بها ﴾ هذا قد تقدم فيه الكلام أيضاً في ذلك المقام ومرادهم حين اذ كان الاقرب
اشراك المسلمين فيها لا تملك بالاحياء ولا يختص المحرر بها لئلا يطل حق البايعين لان الناس فيها
شرع وقد تقدم أنه لا يتصور احيائها لان الاحياء فيها حيازة من الظاهرها بالسل والمقروض أنها
ظاهرة وإذا لم يتصور احيائها لم يتصور تصويرها لأنه شروع في الاحياء فلا يتصور اقتطاعها لأنه بمنزلة
التصوير لأنه لا يكون الا في الموات فلا حاصل لقوله لا تملك بالاحياء ولا يختص بها المحرر لكن
حاتين الكلمتين قد وقتا في المبسوط والمذهب والسرائر والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد
والدروس واللمعة والمسالك والروضة ومجمع البرهان والكفاية والمبسوط والسرائر والايضاح لا خلاف في أنها لا
تملك وقد صرح بأنه لا يختص لما اقتطع وأنه لا يجوز اقتطاعها في المبسوط والمذهب والسرائر والتحرير
والدروس واللمعة والروضة وغيرها وقد تقدم ان المصنف في التذكرة والشديد في الحواشي جواز اقتطاع
المعدن وقد عرفت من تردد وقد يكون أرادوا بقوله لا تملك بالاحياء أنها لا تملك للمعدن بالاحياء
الارض التي هي فيها دفناً لئلا يكون ان تملكها مستقيم لملكها وهذا ظاهر فيها اذا كانت ظاهرة غير مستورة
بغير تراب يسير قبل احيائها واما اذا كانت مستورة بخود ذلك قبل احيائها قد صرحوا كما يأتي بأنه
بملكها بالاحياء فيما لم يد احياء عرقاً أو أرادوا أنها لا تملك بالاحياء فيما اذا كان المعدن الظاهر
في الارض الموات التي لم نعي مستوراً بشيء قليل جداً محتاجاً الى عمل قليل لان هذا وحده من
دولت احياء الارض مع لا يد عندم احياء عرقاً وليس مرادهم بالظاهر بما يحتاج الى عمل وموته
أصلاً كما قد يفهم من مجمع البرهان لأنه قد صرح في جامع المقاصد والروضة بأن ما كان مستوراً بتراب
يسير يد ظاهراً ولا يملك الا بالمجازة كما سيأتي ثم قد يكون السمي والعمل في تحصيله بسهولة وتب
كل الجواهر الموجودة في ظاهر الارض بحيث لا يتوقف الشروع فيها على حفر شيء من الارض خارج
منها كما هو صريح التذكرة وغيرها ويأتي تحرر هذه المباحث وفي (جامع المقاصد) ان في العبارة مناقشة
أخرى وهي ان قبح عدم تملكها بالاحياء على اشراك المسلمين لا يستقيم لان الاشراك غير مانع من
التملك بالاحياء كالمحرر بغير احيائها من نهر مباح انتهى وهو غريب لأنه ما ملك الله الاشراك
بالاحياء لأنه ظاهر واما ملكه بعبادته في البئر الذي ملكه بالاحياء حيث أنه بلغ حدة الوصول الى
النهر المباح كما سيصرح به وهو غيره عند قوله السادس الجاري من نهر مملوك على سيحرف بثلث قريبا
عند شرح قوله ولو كان الى جنب للطلحة أرض موات كما تنسج ﴿ قوله ﴾ (والسابق الى موضع

(١) والظاهر ان اسمه بران (منه نفس سره)

منه لا يزج قبل قضاء وطره (كافي البحر وقضية الخلافة أنه لا فرق بين طول الزمان وقصره

وبين ما إذا أخذ قدر حاجته أو زاد عليها كما صرح بذلك في جامع المقاصد والروضة والكفاية
والأخير صرح في المبسوط والبحر والذكرة والدروس قالوا إذا أقام لأخذ الزيادة من حاجته لا يمنع وإن
له ذلك وهو الظاهر من كلام المسالك بل هو صريح الوجه فيجوز ما إذا لم يصدق أنه مستقيم فإنه يزج إذا منع غيره
على الظاهر كافي جامع المقاصد وفي كلام التذكرة تجميع البرهان تنبيهه عليه كما نسسم وفي (جامع الشرائع والايضاح)
أنه لو أقام لأخذ الزيادة من حاجته ومنع وهو ظاهر السرائر والمبسوط في أول كلامه قال من سبق أخذ قدر حاجته
والصرف وهو الظاهر أيضا من الترائع والارشاد والمنة والمناجيب حيث قالوا من سبق أخذ قدر
حاجته وقد نسب هذا في التذكرة إلى أكثر اصحابنا قال ولم يبينوا لنا حاجة يومه أو سنة قالوا في
الرجوع في ذلك إلى العرف فيأخذ ما تنضية العادة لا مثاله ولو اراد الزيادة على ما يقتضيه حق سبق
قالوا فبأن له ذلك رفعا لم حاجة مطلقا وقوله عليه السلام من سبق إلى ما لا يسق إليه مسلم فوافق
ويحتل أن لا يمكن وزججه عنه لأن محرمه عليه كالتصوير المانع للغير والفرق بينه وبين مقاعد الاسواق
شدة الحاجات (الحاجة خل) إلى غل المادن بخلاف مقاعد الاسواق انتهى ولعل الأولى ان وجه
الاحتمال بان يمكن غيره عليه فيد اولية في الجملة ولعل مرادهم بقوله أخذ حاجته وقدره أنه يأخذ
ما شاء وان زاد مما يحتاج إليه لأنه منته وحاشه فيحصر الخلاف في الجامع والايضاح ويغني أن تلحق
عبارة التذكرة لأن فيها مواقع غاير (وفي مجمع البرهان) ولعل الامر راجع إلى العادة بحيث لا يقال أنه
صار اول وان الاخذ منه ظلم وكيف كان فالسابق يقدم اجماعا كافي الايضاح هذا ولو تطلب اللاحق
على السابق واخذ من الممكن الذي يأخذ منه ثم وهل يملك وجهان أحدهما أنه لا يملك كما لو ازال
التصوير وليس هذا باقل منه كافي مجمع البرهان (قلت) بل يغني الجزم بعدم ملكه إذا كان المحدث
بقدر حاجة السابق ودونها لانه في الواقع السابق لانه يقال له أنه حازه عرقا فأقل كما يغني الجزم بملكه
إذا زاد من مطلوبها كما هو الشأن بسبق إلى الفترات الأعظم من ممكن ضيق لا يسع الا واحدا فثبت عليه
اللاحق وإنما يتأتى الوجهان فيما إذا كان بقدر حاجة أحدهما ونصف حاجه الآخر قدبر هذا وظاهر الفتاوى
أنه لا سق في المادن ففني والمسلم ﴿ قوله ﴾ « فإن تسابق اثنان اقترح مع تنذر الجم ويحتل
القسمه وتقديم الاحوج) وفي الخلاف والمبسوط والسرائر قال تسابق اثنان اقترح بينهما الامم عليه السلام
ويجب تقيده بمثل ما في جامع الشرائع قال فن حاق اقترح اذ استأه أنه إذا لم يمكن الجمع بينهما الاخذ في زمان
واحد من ممكن واحد اقترح وهو المراد من تنذر الجم في عبارة الكتاب والتحرير والتذكرة قوله في الثلاثة
بعد ذلك ويحتل القسمه وقيل بالقسمه فيبين ان يكون المراد بتنذر الجم الجمع في الاخذ بل ذلك هو
المراد من قوله في الترائع فإن تسابق اثنان وامكن ان يأخذ كل منهما بنيت فلا بحث والا اقترح وقيل
يقسم وهو حسن واما قوله في الارشاد اقترح مع تنذر الاجتماع فيحتل الاجتماع على القسمه ويحتل
الاجتماع على الاخذ وكلاهما لانه لم يذكر احتمال القسمه والقرعة في هذه عبارات المطلقة يحتل أن
تكون لتقديم أحدهما في الاخذ إذا زاد المحدث عن حاجتها أو لتقديم في الاستحقاق إذا لم يف
بمجانبتها ويحتل لرادتها ما يأتي تفصيل ذلك وقرى في الايضاح القسمه وفي (الدروس والمنة)

ولو كان الى جنب الملحمة ارض موات خفر فيها ثرا وساق للماء اليها فصار ملحاً صيح (منه)

وان تضرعت القصة اقرع قد جعل القرعة بعد تضرع القصة وهو بخلاف ما في الكتاب والشرائع والتذكرة والتحرير ووراده انه ان امكن القصة بينهما وجب قصة الماحصل لقاويلهما في سبب الاستحقاق وامكان الجمع بينهما فيه بالقصة وان لم يمكن الجمع بينهما للاخذ من ممكن واحد باعتبار عدم امكان قصة المكان فان تضرعت القصة اقرع ويجب قيده بما اذا لم يزد المدن من مطلوبهما وان كثرت لانه اذا زاد لامتنى لقصة لعدم اختصاصهما به وأما تضرع القصة فهو اما قلة المطالب كما قيل ولا يرى وجهاً او لعدم قبوله لقصة كقطعة من القايوت والذى ينبغي تخصيصه في الباب انه اذا اتسع بمطوبهما وزاد من حاجتهما ولم يمكن أخذهما دفعة لضيق المكان القلبي بالتعاقب المانع من الاشتراك وبيت القرعة وان امكنت قصة الماحصل وقائدها أي القرعة حيث تقديم من اخبرته في اخذ حليته كما لو زد على القران الاعظم من شرعة ضيقة لانهم الا واحداً وان لم يقع بمطوبهما ولم يف بحاجتهما فان امكنت قصة الماحصل وبيت لما عرفت والا فالقرعة لاستراثها في الاولوية وعدم امكان الاشتراك والقصة واستحقاق التجميع فأشكل المستحق فيمن بالقرعة فمن اخبرته اخذ الجميع (١) وهذا غير حاصل جامع المقاصد مع انه بظاهره لاحاصل لا تخبره قال فحصل انه مع السمة بمطوبهما المربح الى القرعة في التقديم (التقديم خ ل) ومع عدمه بالقصة فان تشابها في التقديم اقرع وقد قال ان هذا هو التحقيق هنا وقد سمعت انه في الشرائع استحسنت القول بالقصة وحكته في التذكرة عن بعض علمائنا قال انه قال ان الحاكم ينصب من يقسم بينهما لكننا لم نجد هذا القائل بعد فضل التبع من الحقنة الى الخلف وانما هو احد وجوه الشافعية وأما تقديم الاحوج فهو الوجه الثالث للشافعية قالوا ان الامام يجهل ويقدم من يراه احوج وأحق لان سبب الاستحقاق للملحة ومن كان سببه اقوى استحق التقديم وهو ضعيف جداً لان الحق لجميع الناس من محتاج وغيره وعند الازدحام يتنازع هناك عن سائر الناس بالاولوية بالسبق والاحوية لا أثر لها ويأتي للمصنف فيما اذا سبق اثنان للاقتراع من ماء البيوت والآبار انه يقرع بينهما ولم يذكر احتمالي القصة وتقديم الاحوج مع انه ان كانت حاجة المحتاج هناك الخوف على نفس محترمة قدم قطعا كما ان الماء اذا كان قليلا لا يسمعها كان القول بالقصة قويا جدا هذا ولو ان احدهما قهر الآخر وأخذ مطلوبه ثم قطعا ثم ان كان المدن واسما ملك بالاخذ لانه لم يملك ما استحقه الآخر والا فان لم يقبل القصة لم يملك اسلا الا بالقرعة لانه في الواقع ملك لاحدهما وهو الذي تفرجه القرعة وان كان قبلها لم يملك ما يقتضي القصة استحقاتها وبجارية جامع المقاصد قاصرة عن اداء تمام هذا المعنى كبرائي المسالك والروضة فان فيها لو تطلب احدهما على الآخر ثم يملك بخلاف تطلبه على اولوية التصدير والماء الذي لا يفي بغرضها والفرق ان الملك مع الزيادة لا يفتق بخلاف ما لو لم يزد ومن التريب قوله في الكفاية ان المشهور انه اذا تطلب احدهما على الآخر ثم يملك وفيه اشكال انتهى ﴿ قوله ﴾ (ولو كان الى جنب الملحمة ارض موات خفر فيها ثرا وساق

(١) وينبغي التأمل في عدم امكان القصة والاشتراك (منه قدس سره)

ملكها ولم يكن لتبهره المشاركة ولو أقطع الامام هذه الارض جاز (واما الباطنة) وهي التي لا تظهر بالسل كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والبلور والقيرو زوج قليل انها للامام أيضا خاصة والا قرب عدم الاختصاص فان كانت ظاهرة لم تملك بالاحياء أيضا (متن)

الله اليها فصار ملكا صحيح ملكها ولم يكن لتبهره المشاركة ولو أقطع الامام هذه الارض جاز (واما انه يصح ملكها أي البئر وان للامام اقطاعها فقد صرح به في المبسوط والمذهب والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والكفاية والمساك وفي الاخير ان الاخير لا خلاف فيه واما انه ليس لتبهره مشاركته فقد صرح به في جامع المقاصد وهو قضية كلام الباقرين نصريحهم بملكه له واختصاصه به والوجه ان ذلك احياء للارض بحفر البئر واما الملحة فانها على حكمها وهذا ما اشرنا اليه فيما عارضنا به الحق الثاني وقد صرح في المبسوط وغيره ان المصير لما يختص بها أيضا ﴿ قوله ﴾ (واما الباطنة فهي التي تظهر بالسل) بمعنى انه لا يوصل اليها الا بعد المصلحة والموتة كما ظنحت بملك جوارهم فاحتاجة الى العمل اليسير لان كانت مستورة فهو القرب القليل من المادن الظاهرة اذا كانت في أرض موات غير عمارة لان احياءها وحدها يكشف نحو هذا القرب عنها لا يبد احياء عمارة كما تقدم ويأتي بخلاف المستورة كذلك في الارض الموات اذا احياءا لحد قاته بملكها يكشف ذلك عنها وان لم يكن انظارها كذلك بحيث يد احياء والتارق التجية في هذا لا يملك بالاحياء دون الاولى كما تستمع ﴿ قوله ﴾ (كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والبلور والقيرو زوج) والياقوت وسائر الجواهر المشتهرة في طبقات الارض كحجارة البرلم وغيرها مما يكون في بطون الارض والجيال واما الموجودة في ظاهر الارض بحيث لا يتوقف الشروع فيها على خرس شي من الارض خروج عنها فمعدودة من المادن الظاهرة بقول مطلق تملك بالملازمة وكذا لو ظهرت الجواهر الباطنة كقطعة ذهب أو حجر غير زوج بالسل ونحوه فانها من الظواهر أيضا كما صرح به جماعة ﴿ قوله ﴾ (قيل انها للامام خاصة والا قرب عدم الاختصاص) وقد تقدم الكلام في ذلك وقال في (الايضاح) وانما قال في الظاهرة انها مشتركة وقال هنا بعدم الاختصاص لان هذه ملحة بالموات فمن أمشي شيئا منها فهو أحق به وقال في (جامع المقاصد) انه لا تفاوت بين البليتين الا التثنية وفي استئذ ما قاله في الايضاح من هذا اللفظ نظر فان الاشتراك في الاول لا يراد به الا عدم الاختصاص فان أرادوا الاشتراك الحقيقي فلفظ البطلان لان الناس في المادن الظاهرة سواء (قلت) قد جبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل المادن الظاهرة بالاشتراك وكذلك الامام عليه السلام وفي الموات بالاختصاص أي الاولوية والاختصاص في التبوي التمس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ (وقال الكظم عليه السلام) ان المسلمين شركاء في الماء والنار والكلأ لكن كلام الايضاح على ظاهره لا يتكاد فيه الا أن يكون أراد ان المادن الباطنة كالموات لا يمتنع فيها الاشتراك حقيقة ولا مجازاً فلا يصح أن يقال فيها الا قرب الاشتراك لانها ليست كالمادن الظاهرة والفترات الاعظم لكل احد أن يتناول منها وأما تصور الاشتراك فيها بمعنى ان لكل أحد ابن يحبسها ويملكها ملكا حقيقيا وليس كالموات وهذا لا يقال فيه بالاشتراك حقيقة ولا مجازاً الا على يد شديد ومجاز بهد واما المادن الظاهرة والفترات الاعظم فالاشتراك فيها مجاز قريب مستبر ﴿ قوله ﴾ (فان كانت ظاهرة لم تملك بالاحياء أيضا) قد عرفت الظاهرة

وان لم تكن ظاهرة فغرها انسان واظهرها احياءا فان كانت في ملكه ملكها وكذا في الموات ولو لم يبلغ بالمخفر الى التثليل فهو تصيير (منق)

وما هو معدود منها وملحق بها وهو ثلاثة أقسام والمراد هنا المستورة بخرب تراب يسير وقد قسم أنها اذا احياءا وحدها لا يملك بكثرة منها لان ذلك لا يبد احياءا وكان حاصل كلامه ان المadden الباطنة لانه ان كانت ظاهرة شرعا واصطلاحا لم يملك ﴿ قوله ﴾ (وان لم تكن ظاهرة فغرها انسان احياءا فان كانت في ملكه ملكها وكذا في الموات) مما صرح فيه بان الباطنة يملك بالاحياء والعمل بلوغ اليها المبسوط والمذهب والسرائر والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والبروس والمعتوجام المقاصد والمساك والروضة وبمع البرهان والمقتايح وظاهر المبسوط والمذهب والتذكرة والسرائر في موضعين من الاخير الاجماع على ذلك فلا معنى لقوله في الكتابة انه المشهور فان كان نظره الى من قال انها للامام (فيه) انه قد اتقت كلة الفريقين على انها يملك بالاحياء لكن القائلين بانها للامام يقولون بتوقف ذلك على ادنه حال حضوره لافتيه ولا خلاف في ذلك الامن الثاني في أحد قوله حيث قال ان المadden لا يملك بحال ثم عد الى البارة قال في (جامع المقاصد) قد يفهم من قوله اذا كانت في ملكه ملكها انه يملك مالي ملكه بالاحياء وليس كذلك بل هو مملوك لكونه من اجزاء ارضه ولهذا لو اراد احد المخفر من خارج ارضه لم يكن له الاخذ بما كان داخل في ارضه لانه من اجزاء الارض المملوكة انما يأخذ ما يخرج صرح به في التذكرة قال لكن يمكن ان تقل البارة على معنى صحيح وهو ان من احبى مدنا في ارض ملكه على حسب ما يقتضيه الحال وان خرج بعضه عن ارضه الى موات فليس لاحد حيث ان يخرج في الموات بحيث يأخذ بما استغته الاول وان لم يكن في ارضه قوله يملك بالاحياء فيبد ذلك لانه يملك احياءا ويستحق حريه وان لم يكن في ملكه قال واستشكل في التحرير (قلت) ويجزم في التذكرة بدمه ولا يخفى عليك الفرق بين ملكه بالاحياء وبين انه ملك ان يملك بالاحياء فكل الاول ان يقول كما يأتي انه يملك المكلان وحريه بمعنى انه له أن يمنع غيره ويملك احياءا فيصح قوله ان كانت في ملكه ملكها لان كلامه ايضا في جامع المقاصد مفروض فيها اذا اراد الآخر الاخذ بما في حريم الاول وبه يشارك كلام المصنف والجماعة فيما يأتي في قوله ولو خرف فليح المadden فانه مفروض في ان الآخر خرف فيها خرج عن الحريم والمرق كما ستسمع قال في (التذكرة) لو ظهر في ملكه مصلدن بحيث يفرج النيل عن ارضه فخر انسان من خارج ارضه كلن له ان يأخذ ما يخرج عن ارضه لانه لا يملك بل يملك ما هو من اجزاء ارضه وليس لاحد ان يأخذ ما كان داخل في ارضه من اجزاء الارض انتهى ونحو ذلك ما في المسالك وموضع آخر من التذكرة بل في موضع آخر من التحرير وسنسمه ومراده بقوله (في التذكرة) يخرج النيل عن ارضه خروج بعضه بقرينة ما بهد (وقال في التحرير) ولو ظهر في ملكه مصلدن بحيث يخرج عن ارضه فخر انسان من خارج ارضه قلن له الاخذ بما خرج عن ارضه اشكال وانت خير بانه لا حاجة الى فهم ذلك اذ اقصى ما هناك الظهور وهو لا يضر مع وضوح الحكم ولعل الفرض من التنصيص على ذلك يا نال المadden ليس كالكثير لا يملك وان كان في ملكه لان الكثير مودع في الارض ليس جزءا منها بخلاف المadden كما ذكر ذلك في التذكرة او يكون الفرض بيان ان الاحياء في المadden الباطنة لا يتصور اذا كانت في ملك النير وان لم يعلم بها النير وانما يتصور ملكها واحداها في غير ملك النير ﴿ قوله ﴾ (ولو لم يبلغ بالمخفر التثليل فهو تصيير

لا احياء وصير حيث لا يملكها ولا يملكها فان اعمل اجبر على اتمام السمل أو اترك وينظره السلطان الى زوال عنده ثم يلزمه أحد الامرين ويجوز للإمام اقطاعها قبل التصجير والاحياء ولا يتصرف ملك المحمي على عمل التليل بل الحفر التي حواليه وتليق بحريمه يملكها ايضا ولو احس أرضاً ميتة فظهر فيها معدن ملكه تباعها (متن)

لأحياء وصير حيث لا يملكها ولا يملكها فان اعمل اجبر على اتمام السمل أو اترك وينظره السلطان الى زوال عنده ثم يلزمه أحد الامرين ويجوز للإمام اقطاعها قبل التصجير والاحياء) قد صرح بذلك كله في البسوط والمهذب متفرقا والشرائح والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمسالك وغيرها ولم يذكر في الدرر انظار السلطان الى زوال عنده وله تقدم ذكره في التصجير كما تقدم لنا بيان حالها اذا اهل هناك ولو اضطرر بالأصاغر فطلب الامهال الى اليسار فقد احتل في جامع المقاصد عدم اجاهه وهو كذلك لانه لم يمد الامد يستلزم التلويل فينضي الى التحليل والظاهر أنه لا خلاف في أنه اذا لم يبلغ بالحفر التليل يكون تحجيراً وليس بأحياء لكن قال في السرائر هذا عند الحقائق اما عندنا فلا فرق بين التصجير والاحياء ذكر ذلك في باب الجزية وقد استقصى ذلك قبل ذلك من كلام البسوط كما تقدم ياه وحيث تحجير يكون أحق به وبمراقبته على قدر الحاجة في السمل عليه كما في البرز وبصرح في التذكرة وغيرها واما أنه للإمام اقطاع هذا النوع من الموات فله بمناء ولسمو ولايته ولو قلنا أنه يملكه قائل بالجواز وفي (التذكرة) من الشافعي أنه لا يقطعه الا بقدر ما يتمكن التصرف من السمل عليه والاخذ منه لان الزائد عليه يضيع على الناس قال وقال طائفة للإمام ان يقطعه الزائد (قلت) هو ظاهر البسوط او صريحه وظاهر الحقائق الباقين لكنه اختار في التحرير لمذهب الشافعي ﴿ قوله ﴾ (ولا يتصرف ملك المحمي على عمل التليل بل الحفر التي حواليه وتليق بحريمه يملكها ايضا) في البسوط والمهذب أنه اذا احس المعدن فهو أحق به وبمراقبته التي لا يد منها على حسب الحاجة اليان كان يخرج ما يخرج منه بالايدي وان كان يخرج بالاممال فكما ذكرناه في الموات وقد ذكرنا ما في الموات ان السدار على الحاجة بما يتوقف عليه الدواب والفلولاب والمستق وهو ذلك وقال في (التذكرة) كما يملكه يملك ما حواليه بما يليق بحريمه وهو قدر ما يقف الاعوان والدواب وواقعه على ذلك صاحب المسالك وفي (الدرر والروضة والكناية) من ملك مدناً ملك حريمه وهو منتهى عروقه ومطرح نراه وطريقه وما يتوقف عليه عمله ان عمله عنده وفي (جامع المقاصد) له يريد ينتهي عروقه اذا كانت غير مبنية اما مع البلد فهو غير ظاهر لانه من المملوك ان المعدن اذا طال كثيراً لا يملك جميعه بالاحياء من بعض اطرافه (قلت) وهو كذلك كما يأتي في كلام المصنف وغيره وكيف كان فللإمداد في ذلك على الرف لانه الحكم في ذلك والمراد بالحفر التي حواليه ما يريد ان يحفرها فهي الحفر باقوة لا باقتل ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو احس أرضاً ميتة فظهر فيها معدن ملكه تباعها ﴾ كما في البسوط والسرائر والمهذب والشرائح والتذكرة والتحرير والارشاد والدرر وجامع المقاصد والمسالك والروضة وجمع البرهان الا أنه قد خلت الثلاثة الأولى والدرر وغيره عن ذكر التبعية وهو في عمله كما تضي به قواعد الباب وتليهم الآتي وفي الأولين أنه لا خلاف فيه وظاهر الأول بل والثاني فيه بين المسلمين وفي (الكناية) أنه المشهور وليس في عمله لاه لم يقل فيه خلاف عن أحد من المصنفين والاملاء جزء من اجزائها ويخلق

ظاهراً كان أو باطناً بخلاف ما لو كان ظاهراً قبل احيائها ولو حفر فبلغ المدين لم يكن له منع غيره من الحفر من ناحية اخرى فاذا وصل الى ذلك العرق لم يكن له منه لاه يملك للمكان الذي حفره وحريره ولو حفر كافر ارضا فوصل الى مدين ثم فتحها المسلمون ففي صيرورته غنية أو للمسلمين اشكال (مقن)

منها وكذا لو اشترى ارضا وفيه مدين فانه لا يملك الميراث والمذهب والسرار والباسع والتذكرة والتحرير والمسالك بخلاف الكفر الذي من دفن الاسلام فانه لاه وان كان وكذا من دفن الحاطية ملكه كما صرح بذلك في الميسوط والمذهب والسرار والتذكرة والمسالك ولا فرق بين أن يعلم به حين احيائها وعدمه كما هو الظاهر من اطلاق التتوي وصريح المسالك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ظاهره كلف أو باطناً بخلاف ما لو كان ظاهراً قبل احيائها ﴾ كما صرح بذلك كله في التذكرة والتحرير والندوس وجامع المقاصد والروضة والمراد بالظاهر الاول ما لا يحتاج في انظاره الى عمل مستد به حيث ينداحيا كاتقدم بيانه وباتاني ما لم يكن مستورا كأن يكون ظاهراً منكشفاً ولا يكون لاهيا الارض دخل في ظهوره ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو حفر فبلغ المدين لم يكن له منع غيره من الحفر من ناحية اخرى فاذا وصل الى ذلك العرق لم يكن له منه لاه يملك المكان الذي حفره وحريره ﴾ كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد ومما انه لو جاء غيره ونهلوز ما يتيق بحريمه ومقدار حاجته وحفر لم يكن له منه من الحفر واذا وصل الى العرق والحال انه خارج عن الموضع الذي هو ملكه وحريره لم يكن له منه من أي العرق وقد حل المصنف الحكمين في الثلاثة بأنه يملك المكان الذي حفره وحريره أي ولا يملك العرق الذي في الارض بذلك وهو كذلك صالح لكل من الحكمين وقد قال بعد ذلك في التحرير بلاضافة اما اذا وصل الاول الى العرق قبل الثاني الاخذته من جهة اخرى الوجه المثل قلن الاول يملك حريم المدين والظاهر انه يريد أن أخذ الثاني ممنوع منه اذا كان موضع الاخذ حريماً للاول والا لم يطابق الدليل العمري وبما حرمته يعرف الفرق بينه وبين ما تقدم من كلام التذكرة والتحرير وجامع المقاصد عند نصح قوله قلن كانت في ملكه ملكها كما ينه عليه هناك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو حفر كافر ارضا فوصل الى مدين ثم فتحها المسلمون ففي صيرورته غنية أو للمسلمين اشكال ﴾ ينشأ من أن الاحياء يقتضي ملك المدين فيكون غنيته لاه ليس من جنس الارض لانه يد غيرها ويغالبها في الماهية ولانه في حكم المتقول لو هو متقول بالقوة القريبه وهو الذي قواه في الايضاح واستظهره في جامع المقاصد وهو ايضا خيرة الميسوط والمذهب والتذكرة والتحرير مستدين جميعا الا انه يعلم ان من انظره حل قصد التملك ام لا فلا يدري انه كان ملكه يضمن ام لا فيكون على اصل الا باحقه يجرى بحريم من حفر بئراً في البادية ثم ارسل بها وهو خفيف جدا لانه قد عرفت الوجه في ذلك مضاعفاً الى ان القرائن في بئر البادية دل على انها اراد دفع حاجة حاضره اذ لا يقصد احداثها بل بئر في البادية بخلاف ما عني فيه فان القرائن فيه دلالة على قصد التملك لان التملك الذي لا يكون الا بملك بحسب الغالب كاف في حصول الملك ولا يشترط العلم بنية التملك وان شرطها عملاً بالظاهر والا لكان الحافر لمدين الى أن يملكه لا يختص به لعدم العلم بكونه نوى التملك فلا يمنع من اراد الاخذ وهو باطل والوجه الآخر

ومن ملك مديناً فعمل فيه غيره فالحاصل للمالك ولا اجرة لتأصيل ولو اباحه كان
الخارج له ولو قال له اعمل ذلك نصف الخارج بطل الجبلة عوض اجارة وجملة فالحاصل
للمالك وعليه الاجرة (متن)

من الاشكال انه اما جزء من الارض التي لا تقبل او مشابه لما في ذلك وهو ضيف جداً لما عرفت
ولذلك اتفقت كلمة المتعرض لهذا النزاع على خلافه وان اخذوا في المأخذ **قوله** (ومن ملك مديناً فصل فيه غيره فالحاصل للمالك ولا اجرة فتأصيل) كما هو واضح لانه ماد وقد نص عليه في
الميسر وغيره والمراد ان غيره عمل فيه باستخراج الجوهر منه بعد ملك المالك **قوله** (ولو اباحه كان الخارج له) يريد انه لو اباحه المالك صح قصره ولا يملك الا الخارج ولا يخرج ذلك من
ملك المالك ما دامت اليدين باقية **قوله** (ولو قال اعمل ذلك نصف الخارج بطلت الجبلة عوض اجارة وجملة فالحاصل للمالك وعليه لاجرة) كما في الميسر والتذكرة وكذا جامع المقامد اما بطلان
الاجارة مظاهر ليس محل تأمل لاحد للجبلة واما الجبلة فقد احتل في القروس والمواشي صحتها
على ان الجبلة التي لا تمنع من تمام الرض غير مائة من الصصة (ولتصرف في جامع المقامد) بانه قد
يدل ان هذه مائة من التسليم ذلاً يعلم تلقى المائة لعدم وقوف المفترع عند تمام المائة عليه فلا
يكون الا في بطل الرض في مقامه معلوماً متيناً بحيث اذا تحقق اتيان به استحق وزنه من جهته
صحة الرض اذ لا يبين قدر الخارج بيمين بخلاف من رد عبدي قد قصه والمطابق لهذا أن يقال من
أخرج كذا وكذا له صفة انتهى وهو تفصيل تلخيص ما أجاب به في المواشي عن هذا الاحتمال
(وأجاب) أيضاً بقرينة آخر وهو ان صحة الجبلة في الايمان مترتبة على ملك الجبال تلك اليدين والشرط
مقدم على المشروط ولزم ملك الجبال حين قبل الجبلة وهذا الملك متأخر انتهى وهو غريب لان
المفروض ان الجبال ملك للمسلمين بالاحياء ثم انه قد تقدم لنا في باب الجبلة ان المانع من جملة الرض
لا يقول انه يعمل اصل القدر وانما يعمل المسمى قد جعل له جلاً مجهولاً صحت الجبلة وكانت له
اجرة المثل لان ثمرتها تحصيل المصنة عوض فيصح من رد عبدي أو ثوبي لله مال أو شيء أو ارضيه
أو اطيعه والثاني ان العادة مطردة في اعمال كثيرة مجهولة بجزء منها مجهول وتضيق ذلك في باب الجبلة
ولو قال اعمل فما اخرجت هو لك ولغسلك قد قل في الميسر لا يصح لانه عبة مجهول والمجهول لا
يصح ملكه مطلقاً ما يخرج طصاحب المسلم الا ان يستأف له عبة بعد الانخراج ويقتضيه اياد ولا
اجرة فالحاصل لانه عمل لنفسه ويحرم ذلك مجرى أن يهب انسان زوجه وهو مجهول فينبه الموهوب من
موضع الى موضع آخر يريد به يفتيته ثم يبين ان الجبلة كانت فاسدة فلا يكون للموهوب له شيء من
النزاع ولا له اجرة المثل لانه انما عمل لنفسه وعلى انه مالكة انتهى وقد وافقه على ذلك كله القاضي في
المذهب وقد حكى في التذكرة عن الشيخ والشافعي عنهما انه لو قال انه ليس كالتراض التاسلان لكان فيه عمل
في ذلك لا لنفسه ولا لم يعلم له المتبرع ودداه الى اجرة المثل وقد حكى في جامع المقامد عن التذكرة
حكايته عن الشيخ ساكناً منه وظاهر اختياره وقد حكى ذلك في القروس عن الشيخ وقال يشكل
الحكم بان لا اجرة فالحاصل مع جهالة الحاكم ولله مال الى انه يجب له الاجرة لان عمله في الواقع وقم
للمالك وهو غير مستبد ولا متبرع وقال في (التحرير) يكون ذلك الجبلة لاخراج والتلك وان

﴿ الفصل الرابع في المياه ﴾ وأقسامها سبعة (الاول) الحرز في الآتية أو الحوض أو المصنع وهو مملوك لمن أحرزه وإن أخذ من المباح وصنع فيه (الثاني) البئر أن حفر في ملك أو مباح فملك لنفسه ما يخرج منها كالخبر (متن)

فإن الرجوع في العين مع بقائها ولا أجره له ولو قال له المالك استخرجه لي ولم يشترط لأجره فملكه حكم ما لو قال له اغسل ثوبي فغسله

﴿ الفصل الرابع في المياه ﴾

﴿ قوله ﴾ ﴿ وأقسامها سبعة ﴾ وقد جعلنا في التذكرة والتحرير ثلاثة الحرز وماء الأنهار وماء الآبار ثم قسم كلّا من الأخيرين إلى أقسام ولكل وجه وقد نتج البسوط على منوال آخر تبعه عليه في السرائر وكيف كان فالأصل في الماء الإباحة عقلاً مباشرة وحكماً كاسمي الإباحة والبرام موقلاً من إجماع ونص من عامي كقوله صلى الله عليه وآله وسلم الناس شركاء في ثلاث النار والماء والكلاء وخلفي كقول الكاظم عليه السلام إن المسلمين شركاء في الماء والنار والكلاء ولعل المراد بالنار الحطب أو أنه لا يجوز لصاحب النار والمصباح منع الناس من أن يشعلوا من ناره بل يجب عليه تمكينهم من ذلك وقد يمرض له الملك بأمر ثلاثة الأحرار والاستنباط من بئر أو عين والابرا من غير مباح وإن كان في الأخيرين خلاف كما شمس أثناء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ﴿ الاول الحرز في الآتية أو الحوض أو المصنع وهو مملوك لمن أحرزه وإن أخذه من المباح وصنع فيه ﴾ لما أنه مملوك لمن أحرزه فإجماع العلماء كما في التحرير وبالإجماع كإني التذكرة والمسالك والمآخذ و (جامع المقاصد) أنا لا خلاف في حكم هذا القسم وفي (الكفاية) أنه لا خلاف في اختصاصه بالزبلون له أنواع التصرفات فيه كبيع وهبة ونحوها ولا يجوز لأحد الأخذ بالإباحة ونحو ذلك إجماع آخر في المسالك وهو كذلك بل هو ضروري وفي (التذكرة) لا خلاف في جواز بيعه وكان غرضه بأن الوعاء الرد على بعض الشافعية حيث قال من أخذ من المياه العامة شيئاً في إياه لا يملكه بل يكون أولى به من غيره والمسلون على خلافه وإن عضده عموم البيوي ويمكن أن يكون رضاء فملك بناء على أن المباح يبقى على أصل الإباحة للاستصحاب ولتنبه على أن المباح لا يحتاج في ملكه إلى أية أذنية عين أحرزه عند بعضهم ولا فرق في ذلك بين المسلمين وغيرهم علا بسوم البيوي وروايات الفتاوى وبه صرح في التذكرة ولا يجب عليه بهذا التناول من حاجته من هذا الماء الحرز إلا بخلاف كإني المبسوط واختلف وجامع الشرائع وليس كالفاضل من ماء البئر والمعين فإن فيه خلافاً كما سنعلم وكان الأولى أن يقول في ماء أو حوض أو آتية وحياض لأن الآتية تجمع ماء والأنسب القسائي في الأفراد أو الجمية ﴿ قوله ﴾ ﴿ الثاني البئر أن حفر في ملك أو مباح فملك لنفسه ما يخرج منها كالخبر ﴾ أما أنه إذا حفرها في مباح ولم يخصص بها ويكون تحجيراً ضد صرح به في المبسوط وجامع الشرائع والتحرير وجامع المقاصد وبه صرح في العين والنهر في القروس وقد عبر بأنه إذا حفرها في ملك أو مباح فملك في الشرائع والتذكرة والتحرير فيجوز أن يكون قولها فملك قسداً للمباح قطعاً كما هو صريح المبسوط والسراي قال في البئر ضرب بئره في ملكه وضرب بئره في الموات لئلا يملكها وضرب بئره في الموات لا لئلا يملكها فإيجازه في ملكه

فاذا بلغ للماء ملكه (مذك)

فانما هو قتل ملكه الى ملكه لانه ملك الحبل قبل الخمر انتهى وهو الظاهر من غير ما هو قد فهم في المسالك من عبارة الشرائع انه قيد لما قال انه ينضم من قيد التملك الاحتياج اليه في ملكه وفي المباح لبله عقلا ثم قال ان الاظهر ان ما يخرج من المملوك من الماء مملوك تبعا له كما تملك الثمرة الخارجة منه وربما قيل بعدم ملكه انتهى ولا ريب ان قوله اختص بها جواب عنها ومعنى اختصاصه بها فيها اذا حفرها في ملكه ولم يبلغ الماء انه يختص بها ان احدا غلب عليها ونعم حفرها لم يملك ما حاولا كذلك لو حفرها غاصب في ملكه ابتداء فانه يملك او يكون أولى به فليأمل ﴿ قوله ﴾ (فاذا بلغ الماء ملكه) كما في المبسوط والمذهب والوسيلة وجامع الشرائع والشرائع والكتيب في البيوع والتذكرة والتحرير والارشاد والمردود واللمعة وجامع المقاصد والمسالك والروضة ومجمع اليرمان وغيرها وهو مذهبنا وكفي السرائر والتذكرة ومذهب الاصحاب كما في المسالك والكتابة والاصح عند الشيخ والاصحاب كما في جامع المقاصد وهو المشهور كما في المختار ذكروا ذلك في البيع والباب لانه تعالى ملكه فاشبه الثمرة والجن ولانه سئل ظاهر كسائر المحدثين وعلى ذلك استمرت طريقة المسلمين في الاصدار والامصار ولا يخالف الا الثاني في أحد قوله لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم الناس شركاء في ثلاثة الخبز والماء والكلاء وبأن من استأجر دارا كان له الانتفاع بها وبها ولو كان مملوكا فذلك لم يكن له التصرف فيه الا أن يأذن له المالك والمخير على تقدير صحته وعدم ضرر ترك ظاهره ووراد على الماء المباح الذي لم يمرض له وجه مطلق انه عامي من ذلك المنع ولعل الأولى بصاحب هذا القول ان يستدل بأن الماء يهدد أكله فأقول ليس ماؤه موجودا بتمامه حتى يتملك ويضمم فحرر القول في ذلك والبشر يدخل في اجارة العمار فيما ثم انه قال في المبسوط وكل موضع قلنا فيه انه يملك البئر فانه احق بتمامها بقدر حاجته لشرب وشرب ماشيته وسقي زوجه فاذا فضل بعد ذلك شيء وجب بخله بلا عرض لمن احتاج اليه لشربه وشرب ماشيته الى أن قال أما لشيء زوجه فلا يجب عليه لكنه يستحب (واستدل على ذلك) بما رواه ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الناس شركاء في ثلاث الخبز (وبما رواه جابر) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان يبيع فضل الماء قال فاذا ثبت انه يلزم البئله فانه لا يلزم بخله أكله من البكرة والخلو والحبل لان ذلك يبيى ويفارق الماء لانه ينضم ومنه ما في الخلاف مع زيادة الاحتياج بخبر أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من منع فضل الماء لينبع به الكلاء منه الله فضل ربه وسراجه ان الماشية ترضى بقرب الماء فاذا منع من الماء قد منع من الكلاء وقد حكى ذلك في الخلف من أبي علي (وقال في النونية) اذا كانت البئر في البادية فليقل بخل الفاضل لتبيرة نفسه وباشيته فخص ذلك في بئر الموات لا بئر داره وقد عرفت حال خبر ابن عباس وسال خبري جابر وأبي هريرة وقد أطلق المتأخرون عنه ومن أبي المكارم على خلافهم كاهو صريح أبي سعيد والمصنف والشيخين والمحقق الثاني وغيرهم وهو الظاهر من القاضي وابن ادموس وغيرهم وقد نقلت هذه الاخبار على كراهية المتن واستحباب البئله في الجائع والشرائع والتذكرة والتحرير والمختف والمردود وجامع المقاصد والمسالك والكتابة (اذا عرفت هذا) فحرر القول في بطن الارض وما عليها ان الارض اذا كانت مملوكة ملك وجهها الظاهر ولو كان قمر بئر وأما الباطن وما علا على ملكه فالظاهر انه مملوك لا محرم ومسوق له والاكثرين

ولا يخل لتيره الاخذ منه الا باذنه ويجوز يسه كيلا ووزنا ولا يجوز يسه اجمع لتضر
تسليمه والبئر المادية اذا طمت وذهب ماؤها فاستخرجها انسان ملكها (من)

على ان الحرم ملكك كما تقدم (وان قلت) انه غير ملكك كمن له فيه الاقية والاولوية قلنا كشفه ملكه
وكذا اذا بنى فوقه وسقى الاولوية ان له ان يمنع غيره من المغرحت داره ليعمل ذلك سردابا أو
يستخرج الماء منه ﴿ قوله ﴾ (ولا يخل لتيره الاخذ الا باذنه) كافي البسوط وغيره وهو مما
لا ريب فيه خذنا ﴿ قوله ﴾ (ويجوز يسه كيلا ووزنا ولا يجوز يسه اجمع لتضر تسليمه) كما
صرح بذلك كله في البسوط والسرائر والشرائع والتذكرة والتعريب وغيرها وفي (المسالك) انه الاشهر
ووجهه تسليمه انه يمنع شيئا فثبتا فيخطط للميع ولا يمكن التجهيز ولا منع الاختلاط وقال في
(الردوس) يباع كيلا ووزنا ومشاهدة اذا كلفت محصورا أما ماء البئر والين فلا الا اذا اريد على
الدوام فالاقرب الصحة سواء كان مفردا أو تاجيا للارض وكأنه مال اليه في المسالك ونفى عنه اليد في
الكيفية واستدل عليه (بصحة) سيد الامرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون
له الشرب مع قوم في قاعة فيها شرابه فيستقي بعضهم من شرابه أبيع شرابه قال نعم ان شاء الله يورق
وان شاء بكل حقة (ومنه رواية بسيد) ابن يسار وفي حصة الكاهلي يبيعه بما شاء هذا بما ليس فيه شيء
والصبر في يسه راجع الى شرابه وفي (موتقة) اسماعيل بن الفضل اذا كان الماء له فليزرع به ما شاء
ويبيعه بما أحب وقد يقال ان دلالة في هذه الاخبار على جواز يسه اجمع لاختلاف ان يكون المراد
انه يسه شرابه كيلا أو وزنا والله استدل بها في التذكرة على جواز يسه الماء المملوك التبر المزروع وصرح
فيها بل ذلك مما حكيناه هنا وفي (موتقة) أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع النصف والاربعة الى ان قال والنصف ان يكون له الشرب فيستقي
منه قال لا يبيعه امره اخاك وجارك وفي (موتقة) عبد الرحمن البصري عن أبي عبد الله عليه السلام نهى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحاقه الى ان قال والنصف شرب الماء ليس لك اذا استتبت
منه ان يبيعه جارك فلهه وينبغي حمل هاتين على الاستصحاب مما بين الاشارة قد حمل في الاستصار
التذكرة وغيرهما النبي في موتقة أبي بصير على الكراهية (والاربعة) جمع وبهم وهو جدول او ساقية تجري
الى النخل او الزرع (والنصف) جمع نفقة وهو الماء الذي والمراد به من ماء الصلح عليه فيبني
ان يجوز في البروس مجاوزه لانه اوسع دائرة من الميع (وقضية) قد يردم حرم جوار يسه بمجيئه واجبه
انه يجوز بيعه بفضه ولا بد من ان يكون هذا البض مقدرا بكل اوزن او بدارل اسبح مثلا في عرض
ذراع او نحو ذلك والظاهر ان الذين التي لا تجري كالبر كائن في ارضه ولا تذكرة وغيرها وما
في (التذكرة) لا يباع من الماء امره اسلمة من كان جارا كالنساء لم يردم الا لا يمكن بهما ان يردم من يردم
وقوله وان لم يكن جارا كالبئر التي لا يجرها الجواز كالجوار من صيرة قد سئلوا ما استدل الله لمصلحة الماء الموجب
لاختلاط الماء فان ما عمن اسمن متار له اعم من ذلك الماء اذا سلبه بالمدما اعرف قد سئل ما سئل
باع صلبا من صيرة ثم سب عليها صيرة اخرى قبل ان يعلم والحق بينهما واضح بالمال بالمددني البئر
وعنه في الصيرة وسب الرق اند بين الماتين ولا كذلك السيرين ﴿ قوله ﴾ (ولا يجر المادية اذا طمت
وذهب ماؤها فاستخرجها انسان ملكها) لانها قد ماتت فادى المادية الماتية وهي نسوة الى عاد

ولو خرها في المباح لا تشك بل للافتتاح فهو الحق به مدة مقله عليها وليل يجب بذل
القاضل من مائها عن قدر حاجته وفيه نظر (متن)

والعرب يسمون القديم اليه ﴿ قوله ﴾ (ولو خرها في المباح لا تشك بل للافتتاح فهو الحق به مدة
مقامه) كما في البسوا والسرور والشرائع والتذكروا الفروس والعه وجامع القاصد والمسالك
ولروضه لانه لا يقص عن التصدير وقد قصد بالخراخذ الماله فيكون الحق كامل واما انه لا يملكها
فلازم لم قصد الملك والمحمي اتما يملك بالاحياء اذا قصد الملك فاذا تركها حل فغيره الافتتاحها فلو عاد
الاول بعد الامراض فالقرب انه يساوي غيره كما في التحرير والفروس وغيرها ﴿ قوله ﴾
(وقيل يجب بذل القاضل من مائها عن قدر حاجته وفيه نظر) وقد حي هذا القول في الشرائع ايضا
ونسب في الايضاح وجامع القاصد والمسالك وغيرها الى الشيخ ولله لانه يقره القول به بالاولى يقول
فهل يعرض له املا (وقل) في موضع آخر من التذكرة هو حر البئر ولم قصد التملك ولا غيره فالقوى
اختصاصه به لانه قصد بالخراخذ الماله فيكون الحق وهذا ليس له منه المحتاج من القاضل عن لاي عرب
المثية ولا الزرع انتهى وهو يوافق ما نسبوه الى الشيخ ويحيى فيه نظر الكتاب لكن الفروض
في كلام التذكرة انه خل من قصد التملك وغيره (وفي كلام الشيخ) انه قصد عدم التملك ولا يفتي
ما في كلام التذكرة من المتأخرة ويوجه نظر الكتاب فيما نسب الى الشيخ من وجوب بذل القاضل حيث
نرى عدم التملك ان تلك المباحات ان لم يمتنع الى نية فقد ملك هذا الماله فلا يجب عليه بذل قاضه
كأثر الاموال وان احتاج الى نية فهو كالتصوير فيد الاوليه وكيف كان فلا دليل على وجوب بذل
اثره وبذلك وجه في الايضاح وجامع القاصد والوجه الاول له غير متجه لان الملك التبري
خاص بالارث وكذا الثاني لانه اذا احتاج الملك الى نية ملكه من القدر المحتاج اليه لانه لا بد وان
ينويه واثره مرضه عن فلا حبر ولا تصير بعد أخذه القدر المحتاج اليه بل به ايضا اذا كان زائما
على حاجه كسيرا (وقال في التذكرة) ايضا بعد ما حكاه عنها ثلاث آراءه. اصحها يعتبر القصد
الى الاحياء في تحقق الملك للمحمي (الوجه) ان قول ان كل القيل الذي فيه ملاحه لا يمل فيها العادة
منه الا تشك كبناء المدار واتخاذ البستان ملك به وان لم يوجد منه قصد التملك (وان كان) بما فيه
التملك وغير التملك كحفر البئر في الموات وزراعة قطة من الموات احتيا على ماء السيل انتر تحقق
الملك الى تحقق قصد قل قصد اداء الملك والا فاشكال فيشأ من ان المباحات على تملك بتمرها اليه
ام لا وما لا يكتفي به التملك كقسوة موضع التزول وتبرته المجاورة لا يملكه الملك وان سدد هذا كسب
الحبله في طرق الصيد فانه يملك في الصيد واغلاق الباب اذا دخل اسبه. ر على قصد التملك
يملك الملك وبدونه وجان ويوصل الصيد في ارضه التي سقاها لا يقصد الصيد لا يفتي التملك وان
انتهى (ولا يفتي) ما حوت به السقاة لا يوافق ما عتونه لكن الامر سهل وسه كلام التذكرة ما اذا
بنى البناء الذي لا يملك الا تشك لم يقصد ماله به وليس كذلك (وقال به) حاج التماسد) بعد قل
حاتين البارئين من التذكرة اننا شككنا الذي ذكره يتلقى الجزم الذي تقدم وقد عرفت ان الاشكال انما هو في
الملك الذي تقدم انما هو قسوة الاختصاص من دون جزم الان قول ان تميز الاختصاص يدل على
عدم الملك هذا وقال (في جامع القاصد) الذي يقتضيه النظر عدم اشتراط نية في تلك المباحات

فاذا قارق فن سبق فهو احق بالانحاع ولا يختص بها احد ولو خفها جماعة ملكوها على
نسبة المخرج (متن)

للاصل ولسوم قولهم عليهم السلام من أحى أرضاً ميتة فهي له واشترط النية يحتاج الى تخصيص
والأحياء في كل شيء بحسبه فحضر البئر الى أن يبلغ الماء أحياه وليس في الباب ما يدل على الاشتراط
كما يعتد به وخاية ما يدل عليه ما ذكره أن عدم التملك يخرج للأحياء عن كونه سبباً للملك اذ الملك
المتقهر هو الارث كما صرح به (في التذكرة) فإنه قال في جده كلام له أن الانسان لا يملك ما لم
يملك الا في الميراث فلي هذا ان نوى التملك بالأحياء ملك وكذا ينبغي اذا لم يوشى بمختلف الملو
نوى العلم فلا يملك حيث يشاء فيستور التوكيل في حيلة المباحات وأحياه الموات (تم قال) والاصح في
مسألة الكتاب عدم الملك وعدم وجوب بذل الفاضل (وقال في التذكرة) في مثله ان قلنا أنه غير مملوك
فلا يقرب الحرب دفعا لمصلحة الغير وقد تقدم في باب القطة ان جماعة قالوا بأنها تدخل في ملك المتعبد
الغريب فبقران كانت دعواها ونوقه وبدونه ان كانت دونه وقد استدلنا هناك بالأخبار والاجابات على
أنه لا بد من النية في تملكها كاشترط المباحات ﴿ قوله ﴾ ﴿ فاذا قارق فن سبق فهو احق بالانحاع
ولا يختص بها ﴾ قد صرح بأنه احق بالانحاع بها في المبسوط والسرائر والتذكرة والشرائع والتحرير وقد
سمعت في السابق ما في التحرير ايضا والمردود وغيرهما وزيد في التلافة لا اوله انه كالمعادن الظاهرة (قلت)
فلا يربح حينئذ بل قضاء وطره طال الزمان أو قصر أخذ قدر حاجته أو زاد ما لم يصدق عليه انه
مقيم فإنه يربح ذا من غيره (وله) الى ذلك اشار بقوله ولا يختص بها وقد نلت بقية عبارات من
ذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو خفها جماعة ملكوها على نسبة المخرج ﴾ كما في التحرير وجامع الشرائع
ويجب تقييده بما اذا اشتركوا في جميع المخرج بحيث يكون كل جزء من المخرج لهم واجبه عليهم لانه
يكون اشتركا لهم حيث على نسبة المخرج وكذا اذا اخص كل منهم بجزء من المخرج لاجتماع الجميع
مطابقا للعمل ولم يكن سر العمل ليعظم ازيد من سر عمل البعض الآخر اذ نسب العمل والمخرج
حيث مستويه في الجميع وان تفاوت السر فالاشتراك على نسبة العمل لان خرج احدهم ولو كان الربع
وعمله في المخرج الخمس لزيادة السر في نوبته لم يكن له في سبب الاحياء الا الخمس ولا يبرز أن يعطى
الربع لان ذلك ظلم كما ذكر ذلك كله في جامع المقاصد وهو معنى ما في المردود في التهر والبيرو الساقية
من انهم يملكونها على نسبة علمهم لاجل نسبة خرجهم الا أن يكون المخرج قابلا للعمل وبذلك
جبر في الرخصة في البين وقد نسب في الفاتح في التهر انه يملك على نسبة العمل الى الأكثر (قلت)
قد صرح بذلك في ذلك المردود كما سمعت وفي جامع المقاصد والمسالك وقيد في الآخرين
قوله في الكتاب الملك في التنازع المشترك بحسب الاشتراك في العمل والمخرج وقوله في الشرائع
في التهر على قدر النصف على عمله بما اذا تساوى العمل والمخرج وقال والا فالعبرة بالعمل وفي (المواشي)
عن املاء المصنف انه قال ان كلامه في الكتاب في التنازع يختص بما اذا اشتركوا في المخرج كله أما لو خسر
بعض شيئا والآخر بضاً آخر ملك كل واحد قدر عمله لا خرجه اذا لم يكن لصورة الأرض بل
لتفاوت سر الاجرة وهو تقييد جيد جداً وعبرة التحرير في التهر بكثرة الشرائع (وقال في التذكرة)
في التهر انهم يملكونها على قدر عملهم وتقديرهم والامر في ذلك ظاهر وهذه التقييدات لبيان الحكم

وإذا خرب برآ في ملكه لم يكن له منع جلوه من حفر الحق في ملكه وإن كان يسري الماء إليها والماء في الفئات المشتركة بحسب الاشتراك في العمل أو الحرج (الثالث) مياه البيوت والبيوت والآبار في الأرض المباحة لا تملك شرعاً لا يختص بها أحد فمن أنزع منها شيئاً في إناؤه وشبهه ملكه وقدم السابق مع تفرد الجهم أن اتفاقاً افرع (منه)

[illegible]

(الرابع) مياه الالهار والكيار كالقنرات وحبلة والناس فيها شرع (الغلس) الالهار الصغار غير الملوكة التي يزعم الناس فيها وقشاحون في ملها أو مسيل يقتلح فيه اهل الارض الشاربة منه ولا يني بستي ما عليه دفعة فانه يئده بالاول وهو الذي يلي فوخته (متن)

وجامع المقاصد ولعل الاصح عدم الصحة ﴿قوله﴾ (الرابع) مياه الالهار الكبار كالقنرات وحبلة والناس فيها شرع ﴿كما في المبسوط والمذهب والسرائر وغيرها قال في (المبسوط) ان ماء البحر والبر الكبير مثل حبلة والقنرات ويجوزون وسنجلر واليون التابعة في موات السهل والجبل مباح لكل أحد أن يستعمل منه ما أراد كيف شاء بلا خلاف ظهير ابن عباس المتقدم وفيه أيضا ذكره بعده وغيره ان هذا الماء لو دخل الى املاك الناس واجتمع فيها لم يملكوه كما لو نزل مطر واجتمع في ملكهم أو تلجج فكت في ملكهم أو فرخ طائر في بستانهم أو نوحل ضي في أرضهم أو وقت سمكة في سائرهم لم يملكوه وكان ذلك لمن حاربه بلا خلاف انتهى ما في المبسوط وقولنا لكن لا يحمل لنهر المالك الفخول الى الملك بشير اذن ملكه فرفض أم وملكه وفي حكم هذه الالهار واليون كل ينزحادي ﴿قوله﴾ (الخامس) الالهار الصغار غير الملوكة يزعم الناس فيها وقشاحون في ملها أو مسيل يقتلح فيه اهل الارض الشاربة منه ولا يني لشي ما عليه دفعة اذا اجتمعت الاملاك متعددة على ماء واحد ولم يكن يملوكا بل كل مباح ولم يف الجميع في وقت واحد ولم يقتلوا على التقدم والتأخر بل قتلوا في ذلك فالحكم ما استمسع واما اذا كلف ملكا لم فانه يقسم على قدر نصيبهم اما بقسمة الماء أو الميازة ﴿قوله﴾ (ثانيه) يئده بالاول وهو الذي يلي فوخته ﴿كما في الشرائع والتابع والتذكرة والتحرير وهو معنى ما في المبسوط والسرائر من انه يئده بالاقرب فالاقرب وقوله في التنية ومن قرب الى الوادي احق بالماء المجتمع فيه من بعد عنه وفي (الفروس) انه يئده بالاول فان جبل فبمن يلي فوخته وهو معنى قوله في جامع المقاصد يئده بالاول اذا سبق بالاحياء أو جبل لللال فيكون المراد بالاول عندهما الاول احياء ومسته انه اما يقسم الذي يلي فوخته النهر اذا كان سابقا في الاحياء أو اشتبه التقدم أما لو علم للتقدم في الاحياء يئده به أولا وان كان أبعد الجميع لان حق السابق بالاحياء سابق على الماء وقد اختاره في المسالك واستوجه في الكفاية ونقل في الاول واطلاق النصوص بتقديم الاقرب منزل على ذلك بل الاظهر تزويد على حالة الاشياء وقال في الثاني ان النصوص العامة على تقديم الذي يلي فوخته النهر لا عموم له بحيث تشمل هذا القسم (وفيه) ان اخبار الباب وهي أربعة تضمنت أن يجلس الأعلى على الاسفل وان الأعلى يشرب قبل الاسفل وهذا الاطلاق يرجع الى السوم اذا لم يظهر له فرد شائم ولما تأمل به شيئا صاحب الرياض وصاحب المفاتيح لكن الشيخ في المبسوط والمصنف في التذكرة والتحرير والكتاب فيها يأتي والمحقق الثاني وغيرهم صرحوا بأنه اذا أحيا انسان أرض ميتة على هذا الوادي لم يشارك السابقين وأما تردد فيه المحقق في الشرائع ولعله لما عرفت من عموم الرواية ومن سبق الاستسقاء ولعله تردد في أنه هل يصلح لهذا التأخر مع ضيق الماء الاحياء من دون اذن السابقين لاحتمال استنباط الحال على طول الزمان خصوصا اذا كان احياء في رأس النهر كما يأتي ان شاء الله تعالى وقد صرح في التحرير والتذكرة والكتاب فيها يأتي بأنه لو سبق انسان الى مسيل ماء أو نهر غير مملوك قاضي في اسفله موات ثم احيا آخر موات فوخته ثم احيا ثالث فوقها كان الاول وهو الاسفل

ويجس على من دونه حتى يقبض سقيه لزج الى الشراك ولشجر الى القدم ولتنخل الى الساق

السقي أولا ثم الثاني ثم الثالث وقد قدم لنا هو ذلك فكانت المسئلة اجماعية ممن تعرض لها بخصوص
الاجماع الاطلاق فلا معنى لتأمل وذلك لضيق النجج ﴿ قوله ﴾ (ويجس على من
دونه حتى يقبض سقيه لزج الى الشراك ولشجر الى القدم ولتنخل الى الساق) هذا رواه اصحابنا
كما في المبسوط والسرائر وظاهر السرائر العمل به وقد نسب اليها صاحب الرامض ونسب الى المبسوط في
جامع المقاصد والتشريح وبه اتفق في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والدروس وجامع المقاصد
والمدالك وفي (التذكرة وجامع المقاصد والمسالك والكتابه والفاتيح) انه المشهور وفي (الرامض) نسبته الى
الاكثر ويغني التأمل في الشهرة قبل التذكرة لان الشيخ في النهاية ظاهر الخلاف كما نسجم وهو صريح
المحقق في النافع واما الشيخ في المبسوط فانه بعد ان ذكر اخبار العلماء فقال على السقي الى الجدر وعلى
السقي الا الكمين قال وروى اصحابنا ان الأهل يجس الى الساق لتنخل ولشجر الى القدم ولزج
الى الشراك لكذا ثبت هذا قالا قرب يسقي ويجس الماء من دونه فإذا بلغ الماء الكمين ارسله الى
جادر وهكذا فلم يظهر العمل بما حكاه من اصحابنا نعم هو ظاهر السرائر وقال في (النهاية) فنفى رسول
الله صلى الله عليه وآله في سبيل وادي سمرود ان يجس الأهل على الذي هو اسفل منه لتنخل
الى الكعب ولزج الى الشراك ثم يرسل الماء الى من هو دونه ثم كذلك يسلم من هو دونه وهو من
خبر غياث بن ابراهيم وبه اتفق في النافع وقال في (النتية) فنفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الاقرب الى الرادي يجس الماء لتنخل الى أن يبلغ في أرضه الى أول الساق وإلى الزج الى أن يبلغ
الشراك ويظهر من التذكرة والتحرير حيث استدلل فيها بالأخبار العامة والخاصة على ما في المتن أنه
لا اختلاف بين القولين كما يظهر ذلك أيضا من المسالك والكتابه والفاتيح الا بالترص لشجر وعلمه
حيث استدلل في المسالك للشهور بخبر غياث ثم قل لا يعني ضعف السند وعدم تعرضه لشجر غير
التنخل ونحوه مالي الكتابة والفاتيح وعلمنا منهم جميعا اما مبني على انه اذا بلغ الكعب اضيق القدم بلغ
أول الساق كما سمعت من عبارة النية وقد يكون المراد منها المعنى الثاني أو على ان الكعب هو المفصل
بين القدم وعظم الساق وبراد بالساق بيده لا الزائد قولهم الى الساق كتابة عن منهي الكعب
(ويشقي الكلام) في الفرق بين تحديد الشجر الى القدم وبين تحديد التنخل الى الكعب أو الى الساق
لتقارب التحديد بين على التقديرين في النخل قاربا كاديفضي بالاتحاد واحتمال ان يراد بالساق خبر بيده
يقضي بالجملة والاختلاف ولله لافك ترك ذكر الشجر في الخبر والنافع فيكون حال التنخل ظاهرا
وما في التذكرة والتحرير من الاستدلال بما رواه العامة مبني على ان الرجوع الى الجدر في قوله صلى الله
عليه وآله لا يزيل اسق ثم اجس الماء حتى يرجع الى الجدر كتابة عن بلوغ الماء الى الكمين في الاخبار
العامة والخاصة أو الكعب في بعض اخبار الخاصة لانه اذا بلغها بلغ اصل الجدر (وقد قال) لا مجال
للاحتمال الثاني لان الكعب عندنا هنا هو قبة القدم (لانا قول) قد يكون المراد بالكمين في خصوص
القيام في اخبار الطرفين الظانين الثاني في جميع القدم واصل الساق لانه يكفي التقدير برجل واحد
فالثانية باختيار انهما اثنان في الرجل الواحدة ولا كذلك الحال في آية الوضوء (وفيه) مع ما فيه انه قد شي
الشراكان والمدان في مرسل القبة فلم يكن في ثنية الكمين دلالة على ذلك وكيف كان فلا تعرض

ولو قامت أرض الأعلى ممتلئة في السور والمهبط سقى كلا على حدة ولو تساوى اثنان في القرب من الرأس قسم بينهما فان تمدد اقرع فان لم يفضل عن احدهما سقى من اخرجه اقرعه بقدر حقه ثم تركه لآخر وليس له السقي بجميع الماء لساوات الآخر له في الاستحقاق

عليه الاجماع في (المسالك) وبه صرح الجماعة لانه لاحق لثاني والثالث مع الاول لسبقه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كانت الارض ممتلئة في السور والمهبط سقى كلا على حدة ﴾ كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمسالك واستحسنه في الكفاية لانها مستوية ما زاد في التفضيل من الحد السابع شرعا فيخرج من المنصوص فوجب افراد كل واحد بالسقي بما هو طريقه وصولا الى متابعة النص بحسب الامكن (وقال في المسالك) ان اطلاق النص والتوى يبقى الزرع هذا المقدار محمول على التاليفي ارض المحراز من استوائها وامكنت سقى جميعها كذلك لو كانت كلها متعده لم يقف فيها الماء كذلك سقيت بما تقتضيه العادة وسقط اخبار القدر الشرعي لشدة وليستجته في الكفاية (قلت) هذا الحل جيد بالنسبة الى اصل مورد الخبر لا بالنسبة الى المتقين والزوات وهم عراقيون بل ينبغي الحل على ان التاليفي سقى سبعا و بالتواضع تساوى سطوح ارضه في المحراز وغيره كما هو المشاهد او قول ان الحال في الاختلاف في السور والمهبط كالحال فيها اذا اشتملت الارض على نخل وشجر وزرع أو على اثنين منها فانه لا بد ان يزداد احدهما عن القدر المولف له وكذلك لو كان البستان مغلطا في السور والمهبط ولا يمكن سقى كل على حده طينال لانه حتما تمدد وله كذلك تركه في القروض وغيره ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو تساوى اثنان في القرب من الرأس قسم بينهما فان تمدد اقرع ﴾ كذا في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والقروض والمسالك غير انه جعل في الاخيرين المايمة بد تمدد القسم وقيل القرعة قال في (القروض) قسم بينهما فان ضاق بها على ذلك فان تاسرا اقرع بينهما (وبوجه واضح خ) ولعل من ترك المايمة تنظر الى انها لا يجبر عليها والمراد بقوله فان تمدد اقرع انه اذا تمددت القسمة بينهما اقرع لان الحق لها ولا اولوية في التضم والقروض انه لا يمكن الجمع ولا بد من أن يفرض انهما تساويا في الاحياء أيضا او جعل الحال كما تقدم وتساويهما في القرب يكون بان يكونا متعاضدين من بين النهر وتضاهيه ويستبر في القرب من الماء القرب بمجر منها أي الارض وان حل فوائست احدهما على جانب النهر وضاعت الاخرى وامتدت الى خارج فيها مقسواين لصديق قرب الملك ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان لم يفضل عن احدهما سقى من اخرجه القرعة بقدر حقه ثم تركه لآخر وليس له السقي بجميع الماء لساواة الآخر له في الاستحقاق ﴾ كما صرح بجميع ذلك في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وكذا القروض والمسالك وسواء ان القرعة اذا اخرجت احدهما قدم في السقي وليس ان يمتي مقدار حاجته لانه يحدد زرع الآخر كله أو بعضه بل ينظر (ينظر خل) الى مقدار زمان السقي لها ومقدار زمان صبر الزرعين وعدم تعلق التصاد اليهما والقروض ان زمان الثاني قاصر عن زمان الاول لان المقروض ان الفاضل عن سقي الاول غير كاف في سقي الثاني فمقدار ما قصر به الزمان الثاني يوزع على كل من المالك الاول والثاني فيسقي الاول بمقدار حقه وهو ما يبقى بعد انقطاع حصته من التوزيع لا بمقدار حاجته ثم يرسله الى الثاني (مثله) لو كان زمان سقي الاول اعني الذي اخرجته القرعة سبعة ايام والآخر مثله والباقي ثمانية ايام فشكل منهما اربعة ايام ولو قلنا في ذلك بان كان زمان سقي

والقرعة تنهيد التخصيم بخلاف الاعلى مع الاسفل ولو كانت ارض احدهما اكثر قسم على قدرها لان الزائد مساوي في القرب ولو احيى انسان ارضا على هذا التمهيد لم يشارك السابقين بل يقسم له ما يفضل من كتابهم (متن)

الاول ستة ايام والاخر اربعة ايام مجموع المدة التي لا يبقى الترواح بعد ثمانية ايام فلالول ثلاثة ايام ثمانية ايام والاخر خمسة ايام فاذا اقتضت ثلاثة ايام الثانية ارسل الماء الاول وهو من اخرجته القرعة الى الثاني مساواتهما في اصل الاستحقاق كما قل في جامع المقاصد (ومن قول) قد لا يكون السقي مقدرا بالترواح فالامر بالجامع ان يقال انه يستقي بقدر حقه أي نصف المقدر على حسب المسق من نخل وشجر وزرع فيسقي النخل الى أن يبلغ نصف الساق وهو الى ظهر التسم والشجر الى أن يبلغ نصف ظهر القدم وهو الى التراك والزرع الى صف التراك وهو اصول الاصابع قريبا ويرسله الى الآخر فيأخذ نصفه لا غير قليل ذلك ويتأمل فيه لان ذلك لابد لمن زمان ويصعب التقدير بذلك مع التفاوت في التصيب ثم عد الى العبارة قوله في كتيبه الثلاثة وقول الشيبني الهروس فان لم يفضل عن أحدهما غير محتاج اليه بل المحتاج اليه هنا ان لا يفضل عن اخرجته القرعة ثم ان ملحق عدم الفضل ليس شرطا في الحكم المذكور بل الشرط ان لا يفضل بقدر حاجة الآخر والمراد بقوة ليس له السقي بجميع الماء ان ليس له السقي بقدر حاجته بحيث يصير الضرر في جانب الآخر وقد ترك ذلك في الهروس (ومما ذكره) انه اذا فضل من اخرجته القرعة اذا قضى حاجة ما يقضي به حاجة الآخر فلا يثبت وزنه المصنف لظهوره ﴿قوله﴾ ﴿والقرعة تنهيد التخصيم بخلاف الاعلى مع الاسفل﴾ كما ذكر ذلك أيضا في التذكرة والتحرير وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أي قاتلة قرعة حينئذ وقد حكنا (حكمت خ ل) باستوائهما في السقي وجوابه ان قائلها تنهيد أحدهما على الآخر ولولاها لم يثبت ذلك لعدم الاولوية لان الحكم في المساوين في القرب خلاف حكم الاعلى مع الاسفل لانه يستوفي حاجته وان أنقص ذلك الى تلف زرع الاسفل لانه لا حق لما قل مع العالي الا بعد قضاء حاجته وأما المساوين فالحق لكل منها على طريق الاشتراك والتساوي ﴿قوله﴾

﴿ولو كانت ارض احدهما اكثر قسم على قدرها لان الزائد مساوي في القرب﴾ أي فيستحق جزأ من الماء ككلو كان هذا الزائد لشخص ثالث لان المدار في الاستحقاق على القرب وهو ثابت في الزائد وبالحكم صرح في التذكرة والتحرير والهروس وجامع المقاصد ﴿قوله﴾ ﴿ولو احيى انسان ارضا على هذا التمهيد لم يشارك السابقين بل يقسم له ما يفضل من كتابهم﴾ تالفي المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وعليه قوله لم يفضل من كتابهم شيء بان احتاج الاول الى السقي متدبراغ المتأخر رجع الحق اليه وهكذا ولا شيء لهذا القبي أحيا أخيرا سواء كان ما احياه اقرب الى الثمر ام أبعد وزدد الحق في الترائم في الحكم المذكور ولله لانه يفضل مشاركتها سبقين يعني استحقاقه نوبة بعد نوبتهم وان احتاج السابق قبل أخذه النوبة لان انهر مباح بالاصل وانما استحقه من سبق بسبب الاحياء وقد شاركهم المتأخر كما شارك من قبله السابق عليه وهذا الاحتمال قوي لعدم ظهور الفرق بينه وبين من قبله بالنسبة الى من قبله واستقرار الملك قبله له لا يبعد ان كان هو

وان كان الاحياء في رأس النهر وليس لهم منه من الاحياء ولو سبق اتساق الى الاحياء في اسفله ثم احيا آخر فوه ثم ثالث فوق الثاني قدم الاسفل في السقي لتقدمه في الاحياء ثم الثاني ثم الثالث (متن)

المستند فيبني أن يشارك (١) (قوى انت قلنا ان الاعلى يجب عليه الارسال لمن بعده بسد سقيه وان احتاج مرة اخرى وهو وجه في المسئلة اما اذا قلنا بأنه اولى من اللاحق مطلقا ولا حق لللاحق الا مع استثناء فلا يظهر لهذا الاحتمال وجه لانه مع خفاء السابطين لا اشكال في استحقاته ومع حاجتهم يقدمون عليه ويبني التأمل في معنى استقرار الملك انت كان مستندم في عدم المشاركة اليه خل (وفي التذكرة) قل للخلاف فيها لو احتاج الاعلى بعد استثناء حقه الى السقي مرة اخرى هل يمكن ام لا ثم قوى عدم التمكن وأنه يجب عليه الارسال (قوله) على عليه وآله في الخبر العامي ثم يرسل الماء الى الاسفل حتى تنهي الاراضي (وقول) الصادق عليه السلام في خبر غياث ثم يرسل الماء الى اسفل من ذلك (وفي خبر حقه) ثم يرسح الماء الى الاسفل الذي يليه كذلك حتى تنضي الحوائط ويقي الماء (قلت) الموافق لقواعد الباب ولا مر من اجماع التذكرة أنه يمكن من السقي مرة أخرى والاخبار بمحوه على ما اذا اقتضت حاجة الاول بالكلية وقد تقدم للشرائع وغيرها أنه لاشق الثاني والثالث مع الاول ويأتي ما لم تقع في المقام وقد احلنا فيما سلف وجها آخر لتعدد في الشرائع ﴿ قوله ﴾ (وان كان الاحياء في رأس النهر) اي لم يشارك الذي احياه اخيرا من سببه وان قلت ما احياه اقرب الى رأس النهر كما تقدم التثنية عليه ﴿ قوله ﴾ (وليس لهم منه من الاحياء) كما في التذكرة والحرير وجعل المقصد لان حتمهم في النهر لا في الموات وقد قلنا سلوات الله عليهم من احياه أرضا ميتة فهي له قال في (التذكرة) لو أراد انسان احياء أرض ميتة وسقيا من هذا النهر التي للملك قلن لم يكن فيه تصديق قدامه وان كان فيه قضيت منع من السقي منه لان الاولين احياه اراضيه استحقوا مراكبتها وهذا من اعظم مراكبتها ولاهم اسبق الى النهر منه فان احياه شيئا لم يكن له السقي الا بعد استثناء الاولين عنه وان كان اقرب الى فوهة النهر وهل لارباب الاملاك منه من الاحياء قال بعض العامة لهم منه لتلا يصير ذلك ذرية الى منهم من حتم لانه اقرب فر بما حال الزمان وجعل الخال وقال (بضم) ليس لهم منه لانت حتمهم في النهر لا في الموات (قلت) وليسوا كاصحاب القرب المرفوع اذا اراد أحد من اهله فتح حباب احل من بابه قلن لهم المنع حذرا من الشبهة لان القرب حتى لارباب القرب والموات لاشق لاحد فيها بل الناس فيها شرع وعلى ما احتراه آغا لا مجال لقول بالتم فيما اذا كان ما احياه اهد من جميع اراضيهم والملك فرضه القائل بالتم فيما اذا كان اقرب من جميعا أو بعضها ولا يخفى ان النظر في كلام التذكرة أولا الى السقي وثانيا الى الاحياء ﴿ قوله ﴾ (ولو سبق انسان الى الاحياء في أسفله ثم احياه آخر فوه ثم ثالث فوق الثاني قدم الاسفل في السقي لتقدمه في الاحياء ثم الثاني ثم الثالث) كما (١) في بعض النسخ وهذا الاحتمال يقرى ان قلنا الى قوله في عدم المشاركة اليه في بعض النسخ كما هنالك بدون وضع علامة على قوله يقرى الى قوله في عدم المشاركة اليه نسخا بل من الاول والمطون انها نسخة بدل عنها فذلك وضعا عليها علامتها (مصححه)

(السادس) الجاري من نهر مملوك ينزع من المباح بأن يحفر انسان نهرا في مباح يصل بنهر كبير مباح فلم يصل الحفر الى الماء لا يملكه وانما هو تحجير وشروع في الاحياء فاذا وصل قدم ملك بالاحياء سواء اجري فيه الماء ولا لان الاحياء هو التيجه للانتفاع فان كان لجماعة فهو بينهم على قدر عملهم او التثقة عليه ويملكون الماء الجاري فيه على وأي فان وسهم او تراضوا والاقسم على قدر الانصباء (متن)

في التذكرة والتحرير بل هو ذلك ما سبق وهنا وما تقدمه يرشد الى ما تقدم لتاني شرح قوله ما بيده بالاول ﴿ قوله ﴾ (السادس) الجاري من نهر مملوك ينزع من المباح بأن يحفر انسان نهرا في مباح يصل بنهر كبير مباح فلم يصل الحفر الى الماء لا يملكه وانما هو تحجير وشروع في الاحياء فاذا وصل قدم ملك بالاحياء سواء اجري فيه الماء أولا لان الاحياء التيجه للانتفاع قد صرح في المبسوط وسائر ما تأخر عنه مما تعرض فيه لهذا الفرع انه اذا لم يصل الحفر الى الماء يكون تحجيراً واذا وصل ملك النهر أي الخفيرة من غير خلاف بل في المسالك والكفاية انه لا خلاف في ملكية النهر بالحفر وقد صرح في التذكرة والتحرير وجامع المقاعد والمسالك وغيرها بأنه لا فرق بين أن يكون اجري فيه الماء أولا لان حصول المنفعة بالتخل غير شرط في الاحياء وانما المعتبر من التيجه للانتفاع ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان كان لجماعة فهو بينهم على قدر عملهم او التثقة عليه ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك عند الكلام على ما اذا حفر البئر لجماعة ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويملكون الماء الجاري فيه على رأي ﴾ لا أحد خلافا في ذلك الا من الشيخ في المبسوط فانه قال فلا اذا جرى فيه لم يملكوه لكنه اولى بذلك لان يدم عليه قال في (التذكرة) وهو قول الناصية ولم يظهر من المذهب والنتية والسرائر وفاق ولا خلاف وعلمه التحرير التأمل والباقون كالحق ومن تأخر عنه مطبقون على أنهم يملكون الا ما يحكم من أي على حيث اشترط في ملك النهر وماتته وجود ما يصلح له سدده وقسمه كما تقدم بيانه وقد أشار الى الحكم المذكور هنا في الارشاد بقوله وما يقبض النهر المملوك لصاحبه (حجة المأخوذ) ان المأخوذ قد اقتضه ذلك حصل شي مباح فملكه كالتبكية لا تصرفه بقصد قبض ولا تقرض آخر فلا ياتي قولهم بعدم ملك الماء بمجرد دخوله في ملك الانسان وقد يستدل عليه بخبر اسماعيل ابن الفضل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ربح الكلاء اذا كان سيما فبعد الرجل الى مائه فيسوقه الى الارض فيسقيه الحشيش وهو الذي حزر النهر ولها الماء يزرع بماءه فقال اذا كان الماء طموزع بماءه وليتصدق بما أحب (وفي التقيي) وليجه بما أحب قتيلاً وفي (صحيحه) سعيد الاخرج وفيها جواز بيع الشرب من القنة قلياً من وجوز في الفروس الموض من هذا النهر والتسل وتطير الثياب عملاً بشاهد الحل الامع النبي ويأتي للصف في الكتاب وغيره انه يجوز لكل أحد الشرب من الماء المملوك في السابقة والوضو والتسل وغسل الثوب ما لم تمل الكراهية ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان وسهم او تراضوا والاقسم على قدر انصباهم ﴾ يرد انه اذا وسع الشركة هذا الماء الجاري من النهر المملوك فلا كلام وكذلك اذا كان لا يكتفي ولكن تراضوا على السقي به على أي حال كان أو تراضوا بقسمته قسم بينهم بالمباينة وان تشاوروا قسم بالاجزاء بوضع خشبة كما تسع وليس للأعلى هنا جس الماء على الأسفل كما تقدم فيما اذا لم يكن الماء مملوكا لكن ذلك قد يجبي على مذهب الشيخ في المبسوط

فيجعل خشية صلبه ذات ثقب متساوية على قدر حقولهم في مصمم الماء ثم يخرج من كل ثقب سائيه مفردة لكل واحد ولو كان لاحدم نصفه والاخر ثلثه وثلث سلسه يحصل لصاحب الثمنف ثلاث ثقب تصب في سائيه ولصاحب الثلث ثمتان ثقبان في اخرى ولصاحب السلس ثقبو تصح المايات وليست لازمه واما حصل نصيب انسان في سائيه سنى به ما شاء سواء كان لشرب (من)

[illegible]

من هذا النهر أولا وكذا البحث في المولاب له أن يفتي بصفيه ماشاء ولكل واحد أن يتصرف في ساقته المختصة به بما شاء من اجراء غير هذا الماء أو عمل رعى أو دولاب أو عبارة أو غير ذلك وليس له ذلك في المشترك ولو فاض ماء هذا النهر الى ملك انسان فهو مباح كالطائر يشش في ملك انسان (السابع) النهر المملوك الجاري من ماء مملوك بأن يشترك جماعة في استنباط عين واجرائها فهو ملك لهم على حسب الشفعة والعمل

من هذا النهر أولا وكذا البحث في المولاب له أن يفتي بصفيه ماشاء ولكل واحد أن يتصرف في ساقته المختصة به بما شاء من اجراء غير هذا الماء أو عمل رعى أو دولاب أو عبارة أو غير ذلك وليس له ذلك في المشترك ﴿ كما نص على ذلك كله في التذكرة والتحرير والضمير في قوله سواء كان له يعود الى ما أى سواء كان ماشاء سقى من هذه الساقية له شرب من هذا النهر أولا ولا يجوز أن يعود الى انسان لانه يفسد المعنى وإنما كان له ذلك لانه خالص ملكه يصنع به ماشاء فكل لما دخل في ساقته كالمزاد من اصله وزاد في التذكرة والتحرير ان له ان يسقيه من يفتي به وحكي في التذكرة عن أكثر الشافعية انه قال انه ليس له أن يفتي بمائه المختص به ارضا ليس لها دسم شرب من هذا الماء لانه ذلك على ان لما سقى من هذا الماء فرما جعل سقيا دليلا على استحقاقه لذلك فيغضد الشركاء وليس بشيء بخلاف ما لو كان النهر مباحا وامكنت القسمة بين أر باب المزارع من الجانبين للتساوي في الاحتقاق فانه ليس لاحد من يفتي به غير ملكه استحقاق الشرب من هذا النهر بدون رضا الجانبين حتماً من حصول الكثرة بمرور الايام قال في (جامع المصاعد) ولم أقف على نصريح به (قلت) لعل التليل بالحذر غير متجه بل الاولى التليل بأن الاولى إنما كانت لهذه الارض قليلاً وما انه ليس له ذلك في المشترك فلانه يستلزم التصرف في ملك التريك وقال في (البروس) ليس لاحد من حل جسر ولا قطرة الا باذن الباقيين اذا كان الحرم مشتركاً ولو اخص بالحرم من الجانبين وكان المشب غير ضار بالنهر ولا بأهل لم يمنع منهما (واعرضه في جامع المصاعد) بأن هو ماء النهر يملك بالاحياء كما يملك الحرم فاذا كان النهر مشركاً كان الهواء كذلك فلا يكتفى بالاخصاص بالحريم في جواز حمل المسر والقطرة ثم لو اخص بالحريم والهواء كان قل المجرى الى ملك الشركاء بقدر ملك واستثنى الهواء جاز حينئذ والعبارة خشية تعدد على طرق النهر يجرى الماء فيها ﴿ قوله ﴾ (ولو فاض ماء هذا النهر الى ملك انسان فهو مباح كالطائر يشش في ملك انسان) كما في التذكرة والتحرير في الحكم والتليل وأشار بهذه النهر الى النهر المملوك المستخرج من المباح وكأبه يفتي به عن العين المستخرجة واقناة وخرقه انه انما يملك الماء الذي في النهر وما يفيض منه في ملكه وما يتبقى به وأما اذا فاض كثيراً بحيث طغى وجرى الى ملك الغير فانه غير مملوك لصاحب النهر ولا لتفسير الذي فاض الى ملكه فتأنيبه بالنسبة الى النهر كالطائر اذا عشت في ملكه فانه لا يملكه لان الانسان لا يملك ما لم يملكه كما تقدم بيانه وقال في (جامع المصاعد) هنا المثال غير مطابق لان الطائر لا يملك بمجرد ما ذكر بخلاف ماء النهر المغسورة فانه يملك كما سبق ثم على قول الشيخ بعدم ملكه يطابق المثال انتهى فأتمل فيه لانه مطابق عند التأمل ﴿ قوله ﴾ (السابع) النهر المملوك الجاري من ماء مملوك بأن يشترك جماعة في استنباط عين واجرائها فهو ملك لهم على حسب الشفعة والعمل) الفرق بينه وبين النهر

ويحوز لكل احد الشرب من الماء الملوئ في الساقية والوضوء والنسل وغسل الثوب علم يعلم كراهية المالك ولا يحرم على صاحبه النع ولا يجب عليه بذل القامل ولا يحرم عليه البيع لكن يكره ولو احتاج النهر الى خرا او اصلاحا وسد ببق فهو طيبهم على حسب ملكهم فيشترك الكل الى ان يصلوا الى الادنى من اوله ثم لاشيء عليه ويشترك الباقيون الى ان يصلوا الى الثاني وهكذا ويحتل التشريك (متن)

الذي قلناه ان هذا يجري من مملوك وذلك يجري من مباح وقد قدم ان المدار على العمل فلم يتحقق
 الفقة كأن كان عمل بضمهم الخمس وافق عليه الرعي فلا اعتبار بالنع ولو قاربت المصيب في التهر
 واللين كأن كان لاحدهما نصف البين وربع النهر فالمدار على الاجرة والتوب في الحشبة ﴿ قوله ﴾
 ﴿ ويحوز لكل واحد الشرب من الماء الملوئ في الساقية والوضوء والنسل وغسل الثوب ما لم تعلم
 الكراهية ﴾ كما في التحرير وجامع المقاصد وقد سمعت انه جرز ذلك في الفروس في النهر الجاري من
 المباح حملا بتجاه الحال الامع الهني ولا كذلك المهر في الآتية فانه لا يجوز ذلك منه الامع العلم
 بالرضا وفي (تحرير) انه لو اراد سقي الماشية الكثيرة من النهر الملوئ لم يجوز مع هذه الماء وانه لو توجه
 على المالك ضرر الشرب ونحوه انما يحرم وفي (المواشي) انه يشد الحكم الى البئر والكر وغير ذلك وانه
 لا بأس بالماشية القليلة دون الترة ولعلم ان المراد بقوله ما لم تعلم الكراهية ان ذلك اذا بقي شاهد الحال
 وأما اذا طوى عليه أي شاهد الحال ما يزيه أو لم يكن من أول الامر شاهد حال فيكن في العام
 التلك كما نبينا على ذلك في باب مكان المصل ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا يحرم على صاحبه النع ولا يجب
 عليه بذل القامل ولا يحرم البيع ولكن يكره ﴾ الوجه في انه لا يحرم عليه البيع والنع ولا يجب عليه
 بذل القامل ظاهر لا يخفى وقد تقدم ذلك في منه وأما الكراهية فقد نص عليها جماعة كما تقدم منهم
 القاضي وقد نسب القول بها في الفروس الى المحقق ولم نجده مخرج بذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو
 احتاج النهر الى خرا أو اصلاح أو سد ببق فهو على حسب ملكهم فيشترك الكل الى أن يصلوا الى
 الأدنى من أوله ثم لاشيء عليه ويشترك الباقيون الى أن يصلوا الى الثاني وهكذا ويحتل التشريك ﴾
 الأولى خذ الذكرة والتحرير والاصباح والفروس وجامع المقاصد لا ذكرك له فيها وراه أرض
 والنعقة والموتة فتعني ما تملكه فيختص الباقيون بموتة ما بقي على حسب استحاقهم على ادخلك
 ليس من ضروريات ملكه ووجه الاختال أن ما يملكه وإن لم يكن لوكاله الا أنه من ضروريات
 ما تملكه بملكه وهو خيرة المواشي (وفي) انه لا ضرورة به اليه اذا اراد الآخر السقي انه
 لاحقه هذه الموضع لانهما اراد الاستحقاق في الباقيين ثم قد صرح في الذكرة والتحرير بجامع الماسد
 انه لو كان الماء في جرم راجح المامل الى ضرورة من سبب في ذكرك الصنف على
 انهم يتوزعون في الحجة والاصح انهم يكتسبون ملكه بملكهم كما في (الروس) باب
 انهم لا يحدون الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح
 انهم لا يحدون الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح
 انهم لا يحدون الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح (او لا يحدون) الى اصلاح

﴿تمه﴾ المرجع في الاحياء الى العرف قاصد السكني يحصل احياءه بالتعويط ولو بمخشب أو قصب والسقف (متن)

لا استبعاد في أن يخلق حق الشريك ملك شريكه من الماء لاستوائهما في الاحياء ثم ينتهي استحقاله أيضاً بانتهاء ملكه فيخلق بالاول احكام ملكه حيثنظر (وفيه نظر) لان احدم لا يخلق حقه بملك الآخر وإن امتزج حقه بملكه (قلت) لا كان في صرف الماء دفع ضرره عن الاول وغيره لانه بدون لا يجري الماء من النهر الى ملكه ولا ملك غيره فيكون المراد انهم اذا أرادوا دفع الضرر عنهم كانت الميزة موزعة عليهم ولا تصرف على التذكرة وغيرها للوجوب بالحق الذي أراد (ثم قال) هنا سؤال آخر وهو انما اذا لم يكن لاحد الشريكين اجبار شريكه في القنطرة ونحوها على العبارة فلا معنى للوجوب المذكور في هذا المبحث ويمكن الجواب بان هنا فوائد (احدها) أنه بآدم بالترك وإن لم يجبر فلهي عن اضاعة المال وقد ينظر فيه بأن ذلك لو كان واجباً لجاز الاجبار الا أن يقال انه لا يجبر على كل واجب (الثانية) أنه اذا تحقق الوجوب كان لحاكم التسلط على احياءه على واحد من أمور متعددة أما الاملاح أو البهائم أو الاجارة أو القصة ان امكنت الى آخر الامور المتعددة فكل من اجبار في الجملة ومتعلق واحد غير معين من متعدد وكل واحد لا يجبر عليه بخصوصه وإن اجبر على واحد غير معين وهذا في قوة قاعدة ثلاثة (والجواب) ان غرضهم هنا يلفت ان ما يخلق باصلاح النهر قبل الوصول الى الاول لا يختص به الاول وما يخلق بتمضيقة الماء لا يختص به الاخر فذا تلتزموا حكم عليهم الحاكم بذلك ولا تعرض لهم في الباب الى الوجوب والاجبار اذا امتروا أو احدم وقد ذكروا ذلك في باب الصلح واليتيم ويكسر منبت الماء ويثق النهر بما كسر شطه ليلتقي الماء كالي القاموس وغيره ﴿ قوله ﴾ ﴿تمت المرجع في الاحياء الى العرف﴾ هنا ما لم تحت به جوارتهم من المبسوط الى الرضا من غير خلاف لعدم نص على ذلك من الشرع ولا ائمة كما قدم يانه ولي (السرائر) انه الحق اليقين والقي يتضمينه أصل المذهب وما حكم من اين نأمن ان التحجير احياء لا يقضي بالغلط كما فيه صاحب جامع القاصد لان الشيخ في المبسوط وابن اديس في السرائر يقولان بان التحجير احياء وقد عرفت انها صرحا بان المرجع في الاحياء الى العرف فليحظ ذلك وليأمل فيه ﴿ قوله ﴾ ﴿قاصد السكني يحصل احياءه بالتعويط ولو بمخشب أو قصب وسقف وسقف خل والسقف خل﴾ كما صرح بذلك في المبسوط والمذهب وجامع الشرائع والفتاوى والتذكرة والتحرير والارشاد والمروءة واللمعة وجامع القاصد والمساكن والروضة وجمع البرهان في الاخير لعل حصول الاحياء في المذكورات بتل المذكورات لا أدون مثل الحائط في المسكن فانه تحجير لا احياء بالاجماع وانما للمعنى في الملك هو الاحياء بالاجماع والنص وذلك لم يحصل عادة الا بالمذكورات انتهى (قلت) قد حكى في التذكرة عن بعض الشافعية الاكتفاء بالتعويط وعدم اشتراط السقف وقد نفي اليأس عنه فيها وقال به أبو مال اليه في المسالك واكتفى في التذكرة في الاحياء لشرح بما يكفي لذلك (في الملك خل) نوع آخر كما لو حوط بقعة بقصد السكني مع ان التعويط احياء لحظيرة النعم لان قصد لا اعتبار به فانه لو أرادها حظيرة لقم فبناها ثم قسها ميتاً فانه يملكها وإن كان هذا الفصل لا يصل فتم منه وقال على الله عليه وآله وسلم من أحاط حائلاً على أرض فهي له ولا بد من شغل التعويط لاجزاء الحار كما هو ظاهر الاكثر وصريح بعض

والخطيرة يكفيه المائط ولا يشترط تعليق قلاب والزراعة بالتحجير بساقية أو مسناة
أو مرز وسوق الماء (متن)

(أما السقف) فيكفي في بعضها كفي التذكرة والتحرير وجامع الماص والمساك ولم يشترط أحد منا تعليق
الابواب كما اشترطه أكثر الشافعية (السراير) يمدن قال ما سمعت آتفا من أن الرجوع في الاحياء
الى الرف وأما الملق القين قال ولا تنفذ الى قول الحافنين فان لهم ترميات وتسهات فلا يظن ظان
اذا وقف عليها أن يقتدها قول أصحابنا وأما ما ورد بها خبر وقال به مصنف أصحابنا وأما أورد
شيخنا أبو جعفر ذلك بعد أن حقق ما يقتضيه ملهنا ووجه ما عدا الحاف في ذلك أن الأرض تهيى
لدار والخطيرة والزراعة قايما لدار عديم بأن يحرق عليها بمائط ويسقف عليها وأما عندنا فلو خص
عليها خصا أو حصرها أو سوطا بغير العين والأجر والحبس ملك ثم ذكر ترميهم أي الحافنين لاحياء
الخطيرة واحياء الزراعة بما ذكره المصنف في الكتاب وقائلا في المبسوط وغيره كما سنعلم ثم قال لا
يثوم من يقف عليها في المبسوط أنها مائة أصحابنا فان هذا الكتاب أعنى المبسوط قد ذكر فيه مذهبنا
ومذهب الحافنين ولم يميز أحد المذنبين من الآخر تمييزا جليا وأما بحقه وببره من أطلق على المذنبين
وسمى قول أصحابنا وحصل خلافهم والا فالقاري فيه يخط خطا مشرا انتهى وقد عرض في ذلك
بالتقصير في المذهب فان أحاط به غيره لم يعرف هذه المذكورات بترميات المبسوط وصريح السراير
أي أن التحجير احياء حيث قال أو حصرها وقد عرفت أن نظر الاصحاب في ذلك كله الى الرف
لا الى قول العامة وترمياتهم وأن الرف لا يحكم بالاحياء بدون ما ذكره في الدار والخطيرة والزراعة
والنرس اذ الاصل عدم احياء وعدم التملك والقطوع به أنه احياء في هذه المذكورات إنما هو بهذه
الامور المذكورة ﴿ قوله ﴾ (والخطيرة يكفيه المائط) كافي المبسوط وجمع ما ذكر به في
المسئلة المقدمة ومناه أن قاعد الخطيرة يكفيه المائط في صدق الاحياء ليلكم والخطيرة تكون قنم
ونحوه وتجبف التمار ولحم الحطب والحشيش وشبه ذلك ﴿ قوله ﴾ (ولا يشترط تعليق
الابواب) بلا خلاف أجده في المستبين اذ التوم بين مصرح بعبه وبين ما كتبه عنه ظاهر عدم
لانه لا محالة لنزق السكنى عليه وفي (التذكرة والمساك) وكذا الكفاية الاجماع على عدم اشتراط
التسقيف في الخطيرة ﴿ قوله ﴾ (والزراعة بالتحجير بساقية أو مسناة أو مرز وسوق الماء) ﴿
كافي الشرائع والتذكرة والتحرير وكذا المبسوط والمذهب والارشاد (كافي المبسوط والمذهب
وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد خ ل) مع ترك لفظ التحجير في بعضها وتبديله
بالترتيب ونحوه وترك لفظ الساقية في الشرائع وغيره وزاد في التذكرة تسوية الأرض بلم المغراني
فيها ولزاة الارتماع من المرتع وحراثتها وتلين ترابها فان لم ييسر ذلك الابعاء يساق اليها فلا بد
من تسوية الأرض للزراعة (وقال في جامع المقاصد) لم أجدها هذا الشرط في كلام غيره من الاصحاب
ثم هو في كلام الشافعية (قلت) لانه لا بد منه عرفا بل وعقلا لعدم قابليتها للزراعة وسيرورتها مزراعتا
دون ذلك كما هو المشاهد في بعض الامصار والاطلاق الاصحاب لله مبني على التائب وفي (الردوس)
انها تخرج من الموات في الزرع ضد الاشجار والنباتة لاقتناع وسوق الماء واجتاد البتة أو السبع
وقطع المياه التالفة وظاهر القصة انه لا يستحق احياء الأرض للزراعة اذا كانت مشتهة على

ولا يشترط الحرث ولا لزوع لانه ارتفاع كالسكى والفرس به وسوق الماء اليه (متن)

شجر والماء مستول عليها الا بضد استجارها وقطع الماء عنها ونصب حائط وشبه حولها وسوق ما يحتاج اليه من الماء اليها وذكر سوق الماء بعد ذكر قطعه لجواز كون الماء الذي يحتاج الى قطعه غير مناسب لبقيا ولم يبين للمالكين مقدار ما يتبرقي الاحياء ولم يكن هناك شجراً ولا ماء غالب وزاد في المسالك على ما في الكتاب انها ان امتادت النيث كفى مع جمع الثواب حوالها لتمييز المهي عن غيره (قلت) ولهذا قيد في التذكرة وبغيرها سوق الماء اليها بما اذا احتاجت اليه (قال في المسالك) وهذا ان لم تكن مستأجرة بنهر الشجر والا اعتبر بضد شجرها (قلت) وكذا اذا كان الماء غالباً عليها اعتبر قطعه هنا وقد قال في جامع المقاصد ان كلام الاصحاب في اشتراط سوق الماء يقتضى علم الاكتفاء بالبيع ونحوه ما في الكفاية من ان ظاهر كلامهم انه لا بد من سقيه بالنقل (قلت) الاصحاب المتقدمون على الحق الثاني ومن تعرض له الشيخ والقاضي وابنا سيد والمصنف والشيد في (جامع الشرائع) مانعه وربط الماء عليها بساقية يجرها من نهر أو قناة أو بئر أو قلبي موضع من التذكرة واذا احتاجت في السقي الى النهر وجب تسييرها من عين أو نهر أو غيرها قلنا حياً فان حفره الطريق ولم يبق الا اجراؤه فيه كفى ولم يشترط اجراء الماء ولا سقي الارض وان لم يضر قطافية وجبان وبالمجلة السقي نفسه غير محتاج اليه في تحقق الاحياء وانما الحاجة الى تزيينها يمكن السقي منه انتهى وقال في (المبسوط) ان يجمع حولها الثواب وهو الذي يسمى مرعاً وأن يربط الماء لها ما بساقية يجرها فيه ليسوق الماء فيها أو بقناة يجرها أو بئر أو عين يستنبطها ولا خلاف ان هذه شرط في الاحياء لزراعة وحقية السبرات والموضع الآخر من التذكرة نحو عبارة الكتاب وكيف كان فكلامهم في الباب لا يخلو عن اضطراب والذي سبل الامعان ذلك يان تحصيل الفرق لم لا اختلاف في كلامهم في ان احياء النهر يشترط بايصال المجر الى النهر الكبير وان لم يجر فيه الماء وقال في (جامع المقاصد) في قول المصنف التسيير بساقية ساحة الا أن يقصد بالتسيير سناه القنوي والا قلن وجود ما ذكر احياء موجب لملكه فكيف يد تصحيراً (قلت) ضرب الساقية حولها من دون اجراء ما فيه لفتي تصحير شرعي صرف كنصب القصب وضرب المسات والمراز ﴿قوله﴾ (ولا يشترط الحرث ولا لزوع لانه ارتفاع كالسكى) كما في المبسوط والمذهب والشرائع والتذكرة والتحرير والمردوس وغيرها وصرح في بعضها أيضاً بعدم اشتراط المانط والسناة والمرزبل في التذكرة انه لا حاجة الى التحريط اجمالاً وفي (المردوس) ثم يشترط ان يبين المدبرز وتبته ﴿قوله﴾ (والفرس وسوق الماء اليه) أي وقاصد الفرس يحصل احياء به أي الفرس وسوق الماء كفي بالمبسوط والمذهب والشرائع والتحرير مع التقيد في الثلاثة الاول بما اذا ثبت وزيد في الشرائع والتحرير فقتض بضد استجارها لفا كانت مستأجرة وقطع المياه عنها اذا كانت غالية عليها وتبينها وهو الذي اشار اليه للصف بقوله ولو كانت مستأجرة بضد شجرها أو قطع المياه التابعة عنها وحياتها لعمارة قد احياءها ولعل مني تيمناً بعبارة سوق الماء اليها وادارة (أو ادارة غيل) الثواب حولها أو هو مطلق تسيير وقد ذكر هذا الزيادة في التذكرة في فرع ذكره اخيراً ونبه عليها في رد الوص في احياء ما لزوع وقد اعترض به جامع المصنف ان ذلك يقتضى انه يمكن من احياءه في التراب، حرها وقال لهم اسد - والمز ذلك - قال وليس قطع الماء بالغ من حر نهر يت

ولو كانت مستأجرة من عند شجرها أو قطع المياه التالية وهي بالعملة قد احياءها ولو نزل منزلا
فمنصب فيه خيمة أو بيت شعر لم يكن احياء وكذا لو احاط بشوك وشبهه (متن)

يشلط ماء على بقعة خصومة ويستولي عليها اذا ارسل من غير توقف على حرم ان ذلك لا يد
احياء من دون ادارة التراب والاحتياج انه لا بد من التمييز المحي مدفوع باستيجاب الماء اذا ارسل
عليه بل يقتضى كلامهم انه لو ارسل الماء على ارض لم يكن احياء ما لم يد التراب حولها وهو اظهر في
المتابعة لحصول الاحياء بقطع المياه التالية انتهى (قلت) كلام الاكثر في الترس قد غلب على من اشتراط
ادارة التراب كما سمعت ومنهم وهذه الزيادة ذكرت في الشرائع في الترس وقد فهم منها في الماء
ان احيائها للترس بهذه الامور وقد جزم هو في فرع ذكره قبل ذلك مستمسك انه لا يحتاج الى ادارة
التراب مع الزرع وسوق الماء لحصول التمييز بالزرع ثم الاكثر احتجوا في لزوم ادارة التراب وما
(ثم غلب) ذكره من التضمن انما هو مقتضى كلامهم في الزرع لاني الترس الان قول ان غرضه
ان ما ذكره في الزرع يخالف ما ذكره في الترس ولك أن تقول ان معنى تمييزها لعمارة هو ادارة
التراب وسوق الماء فلا تعرض أصلاً واقتصر في جامع الشرائع في الاحياء للترس على غرضه فيها
والذي استقر عليه رآه في التذكرة هو قوله في آخر كلامه الوجه انه لا بد من أحد الأمرين اما
الملاط أو الترس وفي (جامع المقاصد) انه قوي لانتفاء اسم البستان مع انتفاء كل من الأمرين ثم قال
ان الترس داخل في الانتفاع فلا يترتب عليه (وأنت خير) انه لا يلزم من انتفاء اسم البستان
انتفاء اسم الاحياء وفي (المروسي) يشترط فيه أحد الثلاثة وأدائها للملاط والمرز والمساء (وقد يقال)
الاكتفاء بالمرز بيد وقد سمعت ما هو ظاهر اللفظ آتياً وفي (المسالك) ان الأقوى علم اعتبار الترس
مطلقاً وعدم الاكتفاء بكل واحد من عند الشجر وقطع المياه وسوقها على تقدير الحاجة اليها أجمع
بان كانت مستأجرة والماء غالب عليها بل لا بد من الجمع بين قطع الشجر ورفع الماء وان وجد احدهما
خاصة اكتفى بزواله وان خلت عنها واحتاجت الماء فلا بد من تهيئة الشيء ولو خلت عن الجميع
احتجروا في احيائها التصوير عليها بمحيط ونحوه وفي الاكتفاء بترسا مع ثبات الترس وجه انتهى وقد
نقح من البلد في الكتابة هذا كلام الاصحاب والامر في ذلك سهل ذو المدار على الرف وقد وقع
لبعضهم خلل في النقل وقل في (جامع المقاصد) فرع اذا زرع الارض وساق الماء اليها قد تحقق
الاحياء وان لم يصب التراب حوالها لان المطلوب من جمعه تمييز المحي وقد حصل (قلت) اذ ارعها قد
احياء ولو تأخر سوق الماء اليها الى وقت حاجتها اليه وقد لا تحتاجه كما اذا كانت هورا وقد سمعت
ما تقدم له في جمع التراب ﴿ قوله ﴾ (ولو كانت مستأجرة قصد شجرها أو قطع المياه التالية
وهي بالعملة قد احياء) قد تقدم الكلام في ذلك مستوى ﴿ قوله ﴾ (ولو نزل منزلاً فمَنْصِبٌ
فيه خيمة أو بيت شعر لم يكن احياء وكذا لو احاط بشوك وشبهه) قدم روح فذلك في المحبة وبيت
الشجر في البحر والروسي والمخفي جامع المقاصد داراً الى الرفرة قدم الزاوية الى ركة يـ
أولى به الى ان يرسل عنه وكذا ما حرمه ما يحتاج الى الارتداد ولا يلزم في الراسي الذي يدرج
فيه مواسيه الا أن يصل وإذا ارتحل طل الاختصاص وان بقيت آثاره انما يطال المحي كما ذكره ذلك

ولا يفتر في الاحياء الى اخذ الامم ولا الاسلام الا في ارض المسلمين واحياء الموات بلوغ نيلها (متن)

كله في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ولا يفتر في الاحياء الى اخذ الامم عليه السلام﴾ وقد اشترنا الى هذه العبارة في أول الباب وقلنا انها غلاة للاجماعات والتاوى وحملنا على حال النية وعلى الكافر الحربي اذا احس في بلاد الكفر وبيننا الملل في ذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ولا الاسلام الا في ارض المسلمين﴾ قد بينا في أول الباب ايضاً ان الكافر يملك بالاحياء اذا احس في بلاد الكفر وهو اجماعي على الظاهر اذا لم يلقه الدعوة واتهم اخفقوا فيها اذا احس في بلاد الاسلام باخذ الامم عليه السلام وقد حررتنا بحمد الله سبحانه في الكلام مع اسياغ تام ﴿ قوله ﴾ ﴿واحياء الموات بلوغ نيلها﴾ هذا ايضاً قد قدم الكلام فيه والحمد لله أولاً وآخراً والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين ورضي الله عن طائفتنا اجمعين وقد تم في يوم الخميس الثالث والعشرين من شهر رجب المرجب المكرم في سنة ألف ومائتين وثلاث وعشرين في المشد القروي على مشرفة افضل الصلوة والسلام وكان ذلك مع تشويش واضطراب من اهل نجد حيث جئوا الجنود يقدمهم رئيسهم مسعود قتل اهل المشدين وتغريب القباب لكنهم في هذه السنة رجوا خاتمين وفي السنة السادسة عشرة قبل ذلك آتوا مشد المسلمين عليه السلام وقتلوا كثيراً من اهلهم ونهبوا وفسدوا ما فعلوا ونال الله سبحانه ان يكفينا شرم ويقطع أثرهم وقد أخذوا الحرميين الشريفين والحج متعل من سكتين ويظهروا بلفظ الله وبركة آكل الله عز وجل على الله عليهم اجمعين في المحل الذي بهذه كتاب الاجرة والحمد لله كما هو امله وسلوته على خير خلقه محمد وآله الطاهرين المصومين عليهم السلام

﴿ كتاب الاجارة ﴾ وتوايها وفيه مقاصد (الاول) في الاجارة وفيه فصول (الاول)
في الماهية وهي عقد ثمره نقل النافع بموض معلوم مع بقاء الملك على اصله (مثن)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين ورضي الله عن
عالماتنا وشايعتنا وروايتنا المحسنين (وبعد) فهذا ما يرز من كتاب مفتاح الكرامة سهل الله تعالى يمتوكره
وبركة خير خلقه انما على يد مصنفه السيد الاكل محمد الجواد الحسيني الحسيني السامي عالمنا الشريفة فليقلبه
﴿ كتاب الاجارة وتوايها وفيه مقاصد « الاول » الاجارة ﴾

قال في (المسالك) الاجارة من الاقنات المتقنة شرعا عن موضوعا لتة لانها في الشرع عبارة عن نقل
المنفعة خاصة بموض لازم ماهيتها أو العقد المنفذ ذلك وهي في اللغة اسم للاجرة وهي كرى الاجير
لا مصدر أجري بظلال باقي العقود فانه يبرحه بصدر النقل أو بسم المصدر فلا يتغير عن موضوعه الا
بشروط زائدة وتغيير سؤل انتهى (قلت) فذلك في المسالك في الزمن انه شرعا وثيقة بين المزمين
وقال أيضا ان أخذ الرهن الشرعي من المجلس السب مع أنهم قالوا ان الرهن اما مصدر أو اسم للشيء
الرهن وقد يتا في باب الرهن ان مرادهم بقوله في المطلات في مقام التعاريف هو شرعا كذا وفي
الشرح كذا وان حقيقة المكتسبة واصلاح القهاء وان المراد بالشرعي الموقوف على الشرع في الجملة
ومقابل القوي فلا يقدح في حده اذله على شيء من القهومات القنوة لم يقدح فيه عدم اذله على
شيء من المعاني الشرعية وان غرضهم في تحديدها تمييز بعضها عن بعض لترقب العلم بثبوت أحكامها
المتعلقة عليه وليحصل كلامهم عند الاطلاق على ذلك وذلك يختلف من حيث الاستثناء عن الشروط
والحاجة اليها فربما احتاجوا في بعضها الى واحد من الشروط وفي بعض آخر الى أكثر لمكان كثرة
الاشتراف في الصفات وقها فان البيع يشارك الاجارة في النقل ويشارك الهبة في نقل العين وهكذا
سئس في تعريف الاجارة ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفيه فصول الاول في الماهية وهي عقد ثمره نقل النافع
بموض معلوم مع بقاء الملك على أصله ﴾ الترض من ذكرهم العقد والتبليك اخراج ساطقتها قاهما
لأحتاج الى عقد وليس فيها تبليك ولا نقل وانما هي ااحة المنفعة فلا يشترط فيها توقيت الموقوفين
المنفعة واستوضح ذلك في دخول الحمامات والمنازل للاقتبال وقد أروضا الحال في ذلك في باب
البيع وهو من متردات هذا الكتاب ويخرج بالعقد الانتقال بالارث قال السيد القند جنس والباقي
خاصة بميزة فبالنقل يخرج البارية واذا في المتافع يخرج نحو البيع والصلح والعرض يخرج
الوصية بالمنفعة وربما خرجت السكنى والعسرى والمطعم يخرج نحو اصدق المتافع وقوله مع بقاء الملك
يخرج مالا يصح الانتفاع به الا مع ذهاب عينه ويخرج به أيضا الماوضة على العين ومنضها المبة ان
جزؤه وربما قيل يخرج به البيع فانه نقل النافع تبعا للاميان ويشكل بأن العرض فيه بانسبة الى

المافع غير معلوم وهذا التصرف مقبوض في طرده بالصلح على المافع (ويجيب) بأن الصلح لرفع الاجارة
أو بأن قوله ثمرته مشعر بانحصار القدر بما ثمرته ذلك وتظاهر ان الصلح ليس منحصراً فيه ولو قال بصيغة
خاصة لم يخرج ويتكفل في حكمه بالانبيير المطلق فانه لا انتقال للمافع (ويجيب) بالنعم بل هو مأك في
ذمت مفعلة معلقة والمافع شامة لما انتهى ونحو ذلك ما في جامع المقاصد والروضة والرياض وفسر في
الاخيرين قوله وبالمعلوم اصدقا المفعلة بأنه ليس في مقابلته عوض معلوم وانما هو البضغ وانت خير
مأن ذلك صعب منهم جيداً لان هذا الترجيح يرجع الى بيان الوجه في قيد المفعلة بكونها معلومة مع
انه في الروضة لم يشرح لبيانها في عبارة القصة وذلك لان المقروض في الحضانة المفعلة مقبوضاتها كالمبيع
واموض لبرهانه كالقول وكلامهم على العكس ولا يكاد يستقيم اذ من المعلوم انه لا بد من كون الصداق
معلوماً حينئذ كان أو مفعلة وما قاله من البضغ في الدائم غير معلوم لانه مفعلة غير معلومة فاضافة الصداق
الى المفعلة لا فائدة فيه فيصح ان قول خرج بالمعومة في عبارة الصلح البضغ في الدائم لان الزوج يملك
منة غير معلومة بموض معلوم وان كان حيناً وبالمعلوم هبة المفعلة المعومة المقترنة بالقرينة بلقط ملكك
كان يقول ملكك مفعلة هذه لانه قرينة الى الله تعالى فان عليك يعلق بالمقبوض على هذا قاله يملكها
بموض غير معلوم وليس في التصرف كون الموض مفعلة قاله يقتضي في طرده بالصلح على المفعلة بموض معلوم
والوصية بالمضغ في مقابلته مقبوض وزاد في التقيح انه ضاع بالمعلة اذا كانت بالمعلة كقوله من رد عدي فله
حدث شهراً مثلاً ولا يخفى ما فيه مما عرفت في كلام الشيب والجماعة (قلت) قوله وثمرته تأتي على ذلك
كله كآية عليه الشيد وحيث لا يحتاج منه الى غيره اذ منته لا ثمرة له غيرها لان الحدود قيود يراد
بها المصير بمعنى الجمع والنم واليه أشار في التذكرة بمطابقة في قوله عند يقتضي عليك المفعلة خاصة
بموض لازم في حقيقتها ويخرج بقوله في التذكرة لازم في حقيقتها الوصية بالمفعلة على عوض بل والصلح
على المفعلة بموض على انها ترميزات لمظلة يراد منها مجرد التمييز والتذكير ولذلك ترك وصف المفعلة
بالمعومة في الكتاب واكثر التعاريف بل قد ترك ترميزها اي الاجارة في الميسوط والكلبي والشرايع
والارشاد وعرفت في الوصية وجامع الترائع بأنها عند على مفعلة بموض وهو أخصر تماريها وفي
(جامع المقاصد) بعد أن قضى بما سمعت قال وربما دفع ذلك بقوله ثمرته لان شيئاً من العقود المذكورة
ليس ثمرته هذا قال وفيه نظر لان ذلك وان لم يكن ثمرة القدر الذي هو نفس الماهية فانه ثمرة بعض
أنواعه وهو عند فيحقق القبض ولو قال عند شرعي موضوع لقل المفعلة الى آخره لسم من هذا (وفيه)
انه يصح ان يحتل على هذا الدع الحاصل من الوصية فلا يسلم من ذلك وكيف كان فلا أرى فرقا بين
ما في الكتاب وبين قوله في الترائع الاول في القدر وثمرته تملك المفعلة الى آخره حتى يسلم ما في
الترائع بما يرد على ما في الكتاب كآفته في المسالك (١) واعترض أيضاً في جامع المقاصد
على جمل الاجارة هي القدر بأنه يتكفل اجرته في الايجاب فانه لا يراد به القدر ثم قال ولو جعلت
الاجارة عبارة من تملك الماهية مدة معينة عوض معلوم لسم من هذا قلت لا ريب ان المراد
في الايجاب في اجرته متى آتت به المالك الا ان في منك وقد عرفت في باب البيع انهم اصطلاحاً
(١) انه قد ذكر في المسالك (١) في باب ما يرد كادرد ولما اطلقوا على ان مفهوم القدر في
كلامهم حديثاً في باب ما يرد في المسالك (١) من انهم اصطلاحاً في سنن الايمان قرائن
من ذلك (مهملات سر)

ولا بد فيه من الايجاب والقبول الصادرين من الكمال الجائز التصرف فلا تستند اجارة المجهنون ولا الصبي غير المميز ولا المميز وان اذن له الولي على اشكال ولا يجاب اجرتك أو أكثر تركك

على نسبة هذه المملكات بالقرود وحفا منه بناء على ما مضى به في باب البيع انه القتل لا القصد لانه الموافق لتعاريف البيع وما يشتق منه وهو منه غريب على انه لا يندفع بما قال انه يعلم به منه فاقبل ثم عد الى كلام الشهيد قوله يخرج الملوقة على العين ونفسها الملية ان جوزه فيه اذ لا يجوز له ان قتل العين من حين القصد يقتضي ملك المنة المملوكة للقتل فيستعملها بسبب آخر والقرود مختلفة من الشارع ولم يثبت شرعية عقد على عين ومنفعة كان قوله قبل ذلك يخرج مالا يصح الانتفاع به الا مع ذهاب عنه (فيه) ان ذلك لا يمد عقداً وان المتأخر لا يملك في امثال ذلك وانما الاذن يمد جواز الانتفاع وبالاتلاف يصير مملوكا بنفسه لامتنت فهو يملك الوفاق لا استرازا ﴿قوله﴾ «ولا بد فيه من الايجاب والقبول الصادرين من الكمال الجائز التصرف» هذا القيد جائز وشروع واجماع المسلمين كما في المذهب البارع ولا خلاف فيه بين علماء الاصناف في جميع الاصناف الا ما يمكن من عبد الرحمن الاسم انه قال لا يجوز لان ذلك غرر وهو غلط والعلم بالموان ضروري والفرد لا يملك له مع الحاجة الشديدة وهي تحليل امور الناس أسرها فانه ليس لكل أحد دار ولا خادم ولا كل الناس ملوكون لكل الصنائع كما في التذكرة وهو لازم باجماع المسلمين أيضا وقد قل عليها جماعة مستفيضة كما تستقيم فيستتر في جميع ما يشترط في مثله من العقود اللازمة مثل التخيير والرية اذا يمكن منها بدون مشقة والماضوية ووقوع القبول على المورد وتقديم الايجاب على المشور وان كان الاقرب عندنا عدم اشتراطه في غير ذلك الى غير ذلك والادلة على ذلك مستوفى في باب البيع واخترت بالمجاز التصرف من مثل المجلس وان لم يصرح به في المحررات والصبي والمجهنون يميز منهما بالكمال ﴿قوله﴾ «علا تتخذ اجارة المجهنون ولا الصبي غير المميز» بلا خلاف كما تقدم منه في باب البيع وغيره ﴿قوله﴾ «ولا المميز وان اذن له الولي على اشكال» كما في التبرير أيضا والشرائع ولا ترجيح في المواضع والكفاية واستظهر في مجمع البرهان الجواز والامتناد اذا اذن له لانها برهانه باذنه وقبول وصيته بالمعروف وهو صبي جبار وقد اقبل ذلك الاداة والبراهين في باب البيع واستند الكلام فيه وقد يميز بالعلم منها في التذكرة وفي (الاصحاح المسالك والريضة) انه الاقوى روي (جامع المقاصد) انه الاصح ﴿قوله﴾ «والايجاب اجرتك أو أكثر تركك» يقال اجرتي داره ومملوكه يوزعها اجماعاً فهو مؤجر وذلك سحر ولا يقال مؤجر ولا أجر أم المواهر هو من قوتك أجر الاجير مؤجرة كما يقال فانه مملوكه واما الاجر فهو قاعل من قوتك أجره يأجره اذا اعطاه اجرة أو قوتك أجره يأجره اذا ما وأجير له وقوله تعالى على ان تأجرني ثلثي حج فسرهم بعضهم بالمعنى الاول قال تطيني من تزييني انك ربي التزم هذه المدة ومضمم بالثاني لانه يقل تصير اجيري واذا استأجرت عاملا لعل كانت اجير بالمعنى الاول لانه تعطي الاجرة وهو اجير بالمعنى الثاني لانه يصير اجيراً لك واجره الله لانه في اجرة ابي اعطاه اجرة واما ان الاجاب اجرتك أو اكرتتك قد صرح به في التذكرة والتبرير والارشاد وللمعة وجامع المقاصد والمسالك والريضة وظاهرها المعنى في ذلك وقد اقتصر في الشرائع على اجرتك مع انه يجوز باجرتك وتردد في ملك كما تستمع وسيأتي ان جماعة يذكرون في الاجاب ملكتك

والتبول كل لفظ يدل على الرضا ولا يكفي في الإيجاب ملكتك الا ان يقول سكنى هذه
الدار شهرا مثلا بكذا ولا يتخذ بلفظ المارة ولا البيع سواء نوى به الاجارة او قال بملك
سكنائها سنة لانه موضوع الملك الايمان (متن)

فأما واستظهر في جميع البرهان والكتابة الاكتفاء بما دل على التراضي من الجانين وقد يظهر ذلك
من المراسم حيث قل يتخذ بالإيجاب والقبول والحق ما عليه المظن لان صيغ العقود متفقة من الشارع
كما قدم بيانه في البيع ﴿ قوله ﴾ « والقبول كل لفظ يدل على الرضا » كافي للتضييع وجامع المقاصد
والمساك وهو قضية كل من تعرض للإيجاب ولم يتعرض له أي القبول كالشرائع والقصة والروضة
كما هو الشأن في الصلح والرمح والسكافة والحراقة والغلمان وقد يكونون أحاطوا على البيع لآنها في سنة
ومنه يعلم حال جارة الملك وما واقعته وفي (التذكرة) فيقول قبلت واستأجرت واستكرت (قلت)
ينبغي ان يزيد أكثر وتلك ورضيت وظهر التحرير والإرشاد والروض المحصر في قبلت حيث قال
والقبول هو قبلت أن يقول قبلت ﴿ قوله ﴾ « ولا يكفي في الإيجاب ملكتك الا ان يقول
سكنى هذه الدار شهرا مثلا بكذا » كافي للشرائح والتذكرة والتحرير والإرشاد وجامع المقاصد والروض
والمساك وجميع البرهان وهو معنى باقي لقصة والروضة أو ملكتك مضمها سنة وذلك لان التملك
ينبغي قل ما ملق به فإذا ورد على الأعيان أفاد قل ملكها وليس ذلك مورد الاجارة فإذا اراد استئجاره
في الاجارة ملقه بالمتاع لينقلها الى المستأجر بخلاف ما هو بلفظ الإيجار والا كذا فإنه لا يصح نقله
الا بالعين ولو أوردتها على المنفعة لم يصح كما هو ظاهر ووجه صرح جماعة ﴿ قوله ﴾ « ولا يتخذ
بلفظ المارة » كافي في التذكرة وجامع المقاصد والمساك وهو الظاهر من الارشاد واستشكل في التحرير
وجوزه في الشرائع وواقعته عليه صاحب الروض وصاحب مجمع البرهان اذا ضم اليه شيئا يدل على الاجارة
وهو الذي فهم في الروض من جارة الارشاد وهو مراده في الشرائع لانه عليه تحقق القصد الى المنفعة
ومنه ان وجه الصحة في جميع اللفاظ واحد وهو قصد قل المنفعة مع صلاحية القفظ في الجملة (وفسره)
في المساك بان الامارة لا كانت لا تقتضي ملك المستبرئين وأما قيد تليطه على المنفعة وملكه
لاستيفائها كان الخلافا بمنزلة تملك المنفعة فصح اتمامها منكم الاجارة كما يصح ذلك بلفظ الملك (ورده)
بان المارة إنما تقتضي اقامة المنفعة لامتلاكها والروض لا يدخل في ماهيتها بخلاف التملك فإنه يجامع
الروض والتعريض في مثل ذلك خروج من مقتضى العقود اللازمة انتهى وكلامها كما ترى والحق انهم
لان العقود متفقة من الشارع فلا يتخذ عند بلفظ آخر ليس من جهة معنى أنه ليس بينهما اشتراك
معنوي كلكت ولا يجهز قريبا كما في متنتك واسلمتك في البيع بل قد كان الاستاذ الشريف رحمه
الله تعالى لا يجهز شي من العقود بشي من الجازات كما تقدم بيان ذلك في باب البيع محمدا
﴿ قوله ﴾ « ولا البيع سواء نوى به الاجارة او قال بملك سكنائها سنة لانه موضوع الملك
الايمان » فيقال بملك منفعة هذه الدار شهرا بكذا لم يصح عندنا كما في التذكرة وظاهر الاجماع
وقد جزم به أي بعدم الصحة في الارشاد وجامع المقاصد وفي (التحرير) انه الاقرب وفي (المساك
والروضة) انه أصح وتورد في الشرائع وله ليس في محله مع تميزه بلفظ المارة ولا ترجيح في الصحة
ولا مانع من الصحة به كافي مجمع البرهان وقد عرفت الحال وأنه ليس في المسئلة اشكال كما اتمنا خلاف

وهو لازم من الطرفين ولا تبطل بالبيع (متن)

في عدم الصحة لقول مالك الدار شهرا ﴿ قوله ﴾ (وهو لازم من الطرفين) بخلاف اجده في كتب الاصحاب من المتفق الى الرضا بل هي من مصرح فيه بذلك بمجملته مستقاة كالكتاب ومن مصرح فيه بذلك في مساوي الباب وقد حكى عليه الاجماع في جامع المقاصد والمساك ومع البرهان وظاهر الكتابة وقد تقي عنه الخلاف في موضع آخر من مجمع البرهان لسوم الامر بقوة والصحيح وانظر عن أبي الحسن موسى عليه السلام والصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم من الرجل البيت او السنية سنة أو أكثر أو أقل قال كراه لازم الى الوقت الذي يتكلمه ومنه غيره مما ذكرناه بأدنى تفاوت وقال أبو الحسن علي بن محمد السكري فيما كتبه لبيدي فيما رواه في القتيبة في رجل دفعه الى رجل وسلمه سنة بأجرة معلومة لينقله ثم جاء رجل آخر فقتل لم ينك مني سنة بزيادة هل له الخيار في ذلك وهل يجوز له ان يفسخ ماوافق عليه الاول يجب عليه الرقة الاول ما لم عرض لا يعرض اوصف ﴿ قوله ﴾ (ولا تبطل بالبيع) كما في النهاية والبسوط والكتاني والوسيلة والنتبه والسرار والجامع والشرائع والتافع والتذكرة والتحرير والارشاد واللمعة وجامع المقاصد والمساك والروضة ومع البرهان والكتانية والمنايع والملاحم يتناول البيع على غير المستأجر ويستوفى المصرح بذلك والحق والتأمل وكيف كان فالبيع على غير المستأجر لا خلاف فيه ولا اشتباه في (النتية) وظاهر البسوط والتذكرة لا جاع عليه في (الرياض) لا خلاف فيه ولا اشكال في (المنايع) (التافع) انه لا اشتباه فيه انما الاشتباه في البطان اذا بيع على المستأجر (قلت) هذا ايضا لا خلاف فيه الا من المصنف في الارشاد فانه قرب البطان على اشكال وانما احل بعضهم بطان الاجارة احيالا والاكثر من صرحوا بعدم البطان كما يأتي بيانه عند تعرض المصنف له والاصل في ذلك بعد الاجماع الاصل وان لا منافاة لان البيع ينقل بالعين وان تبينها المنافع حيث يمكن والاجارة تتعلق بالمنافع وان كان هناك منافاة فلي بغير بطان البيع لا الاجارة كما استوفى عند تعرض المصنف للاخبار المستفيضة وقد عقد له في الزواني بما لكه ترك فيه حصة الحسين بن نعم وهي اصح اخبار الباب وقد رواها الشيخ في وثوق التهذيب عن أبي الحسن موسى عليه السلام الى قوله قال قال أبو جعفر عليه السلام لا يفتى البيع الاجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على ان الذي يشتريه لا يملك ما اشتراه حتى تنتضي السكنى على ما شرط وكذا الاجارة ويدل عليه أيضا مكتبة يونس الى الرضا عليه السلام قال كتبت الى الرضا عليه السلام اسأله عن رجل قبل من رجل أرضا او غير ذلك سنين مائة ثم ان القبل اراد بيع ارضه التي قبلها قبل قضاء السنين المائة هل القبل ان يبيعه من البيع قبل القضاء اجبه الذي قبلها من ابيه وما يلزم القبل له فكتب له ان يبيع اذا اشق على المشتري ان القبل من السنين ما له ومكتبة احمد بن اسحق الرازي وقد سماها في الرياض بالصحة وفيها سهل ومكتبة ابراهيم بن محمد الهمداني ومكتبة أبي همام (١) وليس في الروايات الثلاث الشرط المذكور فيما قبلها اذ ظاهرها توقف جواز البيع على الشرط المذكور وبه اتفق محمد بن الحسن بن الوليد حكاه عنه شيخ القتيبة ولعل الوجه فيه وجوب الاخبار بما يشبه البيع الموجود حال المبيع أو استتباعه على اختلاف

(١) في الخلاصة في الكنى ابو همام له مسائل اسمه اسمايل بن علم ووفقه في الاسماء

ولا العذر اذا امكن الانتفاع ولا يموت احدهما على رأي (متن) -

القولين فيكون الشرع للارشاد أو لفكره لانه لا يكون اساء اخاه المؤمن ولا يلحقه في غيره او يكون
الكراهية بمعنى الارشاد ووجه شبهه باليب في ذلك واضح لمكان تميز النية المستوفاة بقصد الاجارة
قال في (النية) فعل المشتري ان كان حائلاً بالاجارة الامساك من انصرف حتى تقتضي ملتها وان لم
يكر حالاً بذلك - زلة الحيار في الرد باليب بدليل الاجماع انتهى وقد عرفت ان ذلك ليس بميب
حقيقي اذ هو قصان الحقة أو زيادتها وهو متف هنا وانما القانت منة اليه وهو يجري مجرى اليب
في افساد على النسخ من دون ارش ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى عند تعرض المصنف له
﴿ قوله ﴾ (ولا العذر اذا امكن الانتفاع) كافي لظلال وماترعه الاما لم يترش فيه لهوني
(النية) لاجماع عليه لكن في الخلاف والميسر والنية والسرائر الخلق اما لا تبطل بالعذر وفي
(الشرائع) وغيرها مما تأخر قيد بما اذا امكن الانتفاع ولم ينف الخلاف الامن المصنف في الخلف
حيث قوى فيما اذا استأجر كذا فغرق به ونحو ذلك بطلان الاجارة ويأتي قل كلامه بتمامه ومن
أي حينة واسحابه على انه خالف اصحابه فثبت النسخ لسفر لكنتي دون للكزي وم أثبتوه
لما للسدر ثم قرب جماعة جواز النسخ لكل منها اذا لم ينف الخلاف كالتج المانع من قطع الطريق
او عرض مانع شرعي يخوف الطريق لحريم السفر كما يأتي ان شاء الله تعالى عند شرح قوله ولو
حدث مع المستأجر وقد قسمنا السفر هناك الى ثلاثة اقسام فلا بد من الوقوف على ذلك والاصل في
المسح بعد الاجماع الاصل وعموم وجوب الرقة بالسقوط ومن امتنع امكان الانتفاع خراب بعض المسكن
ولا عبارة بالسكن الانتفاع بنيرانهين كقولنا استأجر ارضا للزراعة فترقت وامكن الانتفاع بها غيرها كصيد
السك كما يأتي المصنف وغيره ويأتي هناك ان شاء الله تعالى تمام الكلام ﴿ قوله ﴾ (ولا يموت احدهما على
رأي) وهو خيرة كافي ابي الصلاح والسرائر والشرائع والتافع وكشف الرموز والتحرير والارشاد والخلف
والايضاح والقواعد الشيد والقصة والمتصر والتصح وايضاح التافع وجامع المقامد والمسالك والروضة
والروضة وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح والرياض وحكام في السرائر عن الاكثرين المحصلين وعن
علم الهدى واستعرف ما وجدته من كلامه وفي المسالك عليه المتأخرون اجمع (قلت) لكن يلتزم الاسب
كما في الشرائع والتافع وايضاح التافع وينسخ ان ظاهر الحق الرد في موضعين والاخرى كافي التحرير
والتصح ويوضح من التذكرو الامسح كما في الايضاح وجامع المقامد وقال في (الارشاد) كالكتاب على
رأي فلا يجرى به في شيء من هذه وقد نفي الخلاف في السرائر في باب الاجارة عن بطلانها يموت
المستأجر كما سنسم ثم يجرى به في كشف الرموز والخلف والقصة والمتصر من ان المصنف في التذكرة
في موضع منها قال يقول الشيخ او مال اليه كما تنسخ مضاعف الى عدم جزئه به في بقية كتبه ولا يرجع لشيد
في غاية المراد والمواضي كما اننا بالباس لم يرجع في المذهب لكن القالب منه فيه عدم الترجيع كما
انه لم يشيد الثاني في الروض لظاهر التوقف حيث لم يرجع هؤلاء المتأخرون المتقدمون عليه فخرجهم
بمن المتقدمين الا انني ومن المتأخرين الا كاشف الرموز وان شئت قلت وابو البباس (وكيف كان)
قد اصحح على ذلك في السرائر انه الذي تقتضيه اصول المذهب والاخذ القاهره تعالى وسما قال قل
ان النية حق من حقوق المستأجر على المؤجر فلا تبطل بموته بل يرثه وارثه لمسلم آيات الارث والسلم

قوله قلل افروا بالقرود وهذا عند يجب الوقت به وايضا يحتاج الى دليل ولن نجده فان ادعى احد اجماعا فقد يتنا ان اصحابنا يختلفون واستند الى ان السيد والتي غلطان ولله اراد باصول المذهب الاستصحاب واصل العلم واصل امانة التصرف للتأثير واصل برأه ذمة من وجوب الاجتناب والى هذه الاصول او بعضها اشار الحق بقوله في كتابه انه اشبه ابي باصول المذهب كما ذكره حوفي ضابط له وما زيد على ذلك في كشف الرموز والمختطف والايضاح والمذهب والتشريح فهذه اجماع الجماعة الذين هم اول من خالفوا مع ملقي اولها من المصادرة ووجع اول من استعمل بها منها وخالفه لها كما ستعرف وما كانت هذه الادلة تنفي على الشيعين ومن واقفها كما ستعرف وهم الذين اسروا واصلوا وفرعوا فما تعرضوا عنها مع ظهورها لكل من ملوس القن ادنى عارسة الا لاخبار اوسيرة او اجماع كما ادعاه الشيخ او غيره كما ستسمع كيف لا والتمتة والنهاية متون اخبار ثم لو كانت اذقتن خالف غامضه قلنا ربما خالفها منها ولذلك تراهم ملبرموا الى الوا بالاشير والاقوى كما عرفت ثم زاد الشيعي في غاية المراد الاستدلال بصحيح على بن يقطين المتقدم آنفا قل ستلت (ابا الحسن عليه السلام) عن الرجل يتكلم في الرجل اليث او السفينة سه او اكثر او قل قال الكراء لازم الى الوقت الذي تنكلى اليه ولخيار في اخذ الكراء لربها ان شاء أخذ وان شاء ترك (وبما رواه) محمد ابن سهل من ابيه عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل المديث وهو مثل الاول بدون تفاوت قال والزمم أمم في الحياة والمات بالقصة اليها قلمع ترك الاستعمال في الاول ومثلها صحيحة على بن يقطين الآخر وصحيحة أبي بصير وهي كلها ظاهرة والمراد منها ان المستأجر يحاول قص الكراء لان التالب في السفينة ان لا تستعمل في جميع السنة في اول قص الكراء بقدر تعطلها (فاجابه عليه السلام) بأنه لازم للتأجير والمخار لمؤجر قلل ظهورها في الاحياء لا يكاد ينكر ولهذا لم يسلفوا بها فيها اذا كان المجر موقرة عليه ومات كما يأتي ثم ان الذي ينبغي أن يراد بالكراء الاول الاجارة قلني (الذكر) الكراء وان اشهر في الاجارة لك في الاصل مصدر تكريت ويراد بالكراء الثاني الاجارة فيخرج المجر من الاضطراب و زاد في جميع البرهان الاستدلال بالصحيح الى ابراهيم بن محمد الهذلي قال كتبت الى أبي الحسن عليه السلام وسألت عن امرأة اجرت فيها عشر سنين على ان تحل الاجارة في كل سنة عند اقتضاها ولا يقدم لها شيء من الاجارة ما لم يقض الوقت فماتت قبل ثلاث سنين او بعد ما حل يجب على ورثتها انقاذ الاجارة الى الوقت لم تكون الاجارة متضمنة بموت المرأة فكتب عليه السلام ان كان لها وقت مسمى لم يبلغ فماتت فموتها تلك الاجارة فان لم يبلغ ذلك الوقت وماتت منه أو نصفه أو شيئا منه فيحل ورثتها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت ان شاء الله تعالى قال في (جميع البرهان) وهي صريحة الملقوب ولا يضر عدم صحة سندها لانها مؤيدة (قلت) الرواية صحيحة كما ستعرف قال وبيان دلالتها على الملقوب انها تحمل على عدم إمكان موت المؤجر سر بموت المستأجر بالايجاع المركب (قلت) الاقوال أربعة ذكرها في التذكرة كما ستسمع فلا اجماع مركب وكأنه فهم من قوله عليه السلام فموتها تلك الاجارة فانهم يرون عند اجرتها او يكون لهم ما كان لها (وقد يقال) انه لا لم يقل على ورثتها انقاذ الاجارة كما في السؤال ولم يقل الاجارة متضمنة وقال لهم تلك الاجارة اراد ان لهم تلك الاجارة التي مضى وقتها ثم يته به ان كان للماضي الثلث او غيره اصلي ورثتها بقدر ما مضى فيكون ان في من اصحاب الرأي ويرث الجواب عن السؤال بطريقه على التالب والتالب في المكاتب حملها على التقي والرواية كملت تكون ظاهرة في

ذلك والا لكن الجواب كله واحد وهو لما اتخذ الاجاره أو ان الاجارة منتفعة فمدوله من ذلك
والاخذ في بيان الواضحات واستعمال الاجارة بمعنى الاجرة والتزامه تقدير مضافاتية بالتحقيق وقول
انه لو ادان امرتك الاجاره وهي عشر سنين لورثتها ان شأوا قضاوا وان شأوا تركوا فكانت دليلا
على هذين الاحتمالين للتقدمين ولله من العلم أن القائلين بالبطالان يقولون ان لورثة اجارة ذلك
ففي البطلان توفقه على الاجارة كما يأتي في مثله قريبا فليست ذلك جيدا (سلما) لكننا نقول انه محال
لا يدل على احد التوفين سلما لكن اكثر هؤلاء اعرضوا عنه وعن الصالح الآخر فيها اذا كان
الموثر موقوفا عليه كما يأتي قريبا وليست اجماعية حتى يقال خرجنا عن الحقائق هذه الاخبار للاجماع
ومن ابي علي انه قال لو مات المستأجر قام وارثه مقامه ولم يصل اليه الماني والصديق والرواسي
في ذلك شيء واما انقول يطلونها بموت احد المتعاقدين فهو خيرة المتعة والنهاية والخلاف والميسر
في موضعين منها والمراسم والمذهب والوسيلة والتنبيه ويجمع الشرائع وهو ظاهر التذكرة في السرائر
في موضع آخر كما ستعلم كلاهما وهو المحكي في كشف الرموز عن البشري وحكمه القاضي في المذهب
عن السيد كانه في التفتيح قال في (المذهب) تنسخ الاجارة بالموت ولا فرق في ذلك بين ان يكون
الميت هو المستأجر او الموثر وعمل الاكثر من اصحابنا على ان موت المستأجر هو الذي يضمن الاموت
الموثر وكان شيخنا المرتضى يساوي بينهما في ذلك وظاهره على صريحه انه كلف يساوي بين موت
الموثر والمستأجر في البطلان وقيل في (التفتيح) قتل القاضي من المرتضى انه ساوى بينهما والظاهر أن
المراد في البطلان ويقتضي قسبة القول بالصحة مطلقا الى المرتضى كما قلنا من ادريس منظور فيه انتهى
وما حكاه في السرائر عن السيد في المسائل المتضمنة في سنة المأثمين منها (ففي) انه ليس فيها الا قوله
في بحث السرى واما ورث الورثة هذه المماخ كما يرون منافع الاجاره وهو يدل على أن موت المستأجر
لا يطلها ويمكن تأويله نعم وما قال في المختلف أن السيد لم يصرح بما قلناه عنه ابن ادريس واحتجته في
غاية المراد بان نظره أي ابن ادريس الى أن كل من لم يطل بموت المستأجر لم يطل بموت الموثر والقول الرابع لم
يقبل به احد (وفيه) انه قال في التذكرة ما نصه وقال بعض علما تطل بموت الموثر خاصة دون
المستأجر وعكس آخرون وقال في (السرائر) في سنة ما اذا استأجر امرأة فوضع ولده فمات واحد
من الثلاثة انها تطل بموت الاب لانه المستأجر ولا خلاف ان موت المستأجر يطل الاجارة فاذا كان
بين المسكين تلازم كما ذكره قبل ذلك في باب الزاوعة كان الخلاف متنيا (متنا) (ل) ايضا عن
بطلانها بموت الموثر ما حكاه هناك عن الاكثر من المصنفين غير صحيح (وكيف كل) قد استدل في
الخلاف على بطلانها بموت الموثر والمستأجر باجماع الفرقة واختارهم وقال ان قول بعض اصحابنا ان
موت المستأجر يطلها لاموت الموثر شاذ لا يمول عليه وقال في (الخلاف) ايضا فيها اذا استأجر
امرأة فوضع ولده ان عموم الاخبار التي وردت في ان الاجارة تطل بالموت تتناول هذا الموضع
انتهى وقال في (التنبيه) تنسخ بموت احد المتعاقدين بدليل الاجماع المعنى ذكره لان من خالف
من اصحابنا لا يرويه (١) بخلافه في دلائل الاجماع وقال في (الميسر) الموت ينسخ الاجارة سواء كان
الميت الموثر أو المستأجر عند اصحابنا والظاهر عدم ان موت المستأجر يطلها بموت الموثر لا يطلها

وفيه خلاف وفي موضع آخر منه اذا مات المستأجر قام ولزته مقامه عند قهره ومثله ففسخ الاجارة انتهى ولا تنافي بين الظاهر والاطهر لان معناه ان الظاهر عظم مطلقا بموت كل منها والاطهر عظم مطلقا بموت المستأجر ومع ذلك قال ان الاظهر فيه خلاف ثم ياتي قوله الاظهر ملحق للخلاف والثنية من انه شاذ لا يرويه به ولا يمول عليه ويشهد لمثله في الشرائع ان مطلقا بموت كل واحد منها هو المشهور ويشهد له في البسوط ما في المذهب من أن عليه عمل لاكثر ومات في السرائر من في الخلاف فيه لكن يفتى أنه ظاهر السيد في التصرية أن موت المستأجر لا يبطئ وان المفيد وسائر القبيح هو أقدم من القاضي والشيخ لها بطل بموت كل واحد منها كالقبح والوجدان يشهدان له في الخلاف ولهم بعد صدق واليهما والراوندی نسأ ولا إشارة في ذلك والاطهر في جارة البسوط ان مراده بالاطهر عدم الاظهر عند العامة كما هو مآداه وبذلك يرفع الاشكال عن القوم في جاراته (وكيف كان) فالاجماع يحكي على بطلانها بموت كل منهما في الخلاف والثنية وظاهر البسوط وكذا السرائر ان جرينا على ما ادعاه من التلازم وقد احتضنت هذه الاجامات بشبهة الشرائع وقاهاك به ناقلنا هنا عمتا وقد ادعى الشيخ في موضعين من الخلاف ورود الاخبار في ذلك مصرحة به فارة وطامة أخرى ولا فرق بين ما يحكيه وبين ما يرويه أقصا ما هناك ان ما حكمه مرسل قد احتضد بالاجامات والنجير بشبهة الشرائع الى هي بين المتضمنين سطوة ونم ما قل في التذكرة والشيخ استدلل بالاجماع القرعة وأخبارهم ولا شك في عدالة وقبول روايته مستندة لقبول مرسله هذا كله مضاعفا الى ما لم يمتد من خبر ابراهيم الحسائي وهو ابن محمد الحسائي وهو وأولاده كانوا وكلاء الناحية وقد وثقه الامام عليه السلام وروى عنه القاتن ومحمدا طويلا ويؤيد ذلك ان الفتنة والنهاية والوسيلة والمراسم شون أخبار على ان ابن ادریس على أصله غير مخالف وأقصى ما قل الحق انما شبه بأصول المذهب ولا شبهة في ذلك قلله غير مخالف على أنه في مستند استنصار للرضة كأنه معروف وهو أي التردد ظاهره في باب الوقت قلنا ما في الرياض من أن الاجامات متارضة فالاجماع الخلاف والثنية مدعى على البطالان يلمز ملقا واجماع البسوط على عدمه كذلك واختصاص البطالان بموت المستأجر ثم هي متعة على البطالان بموته (ففيه) انك قد سمعت معاذ الاجامات جميعا بباراتها برضا فكذا نساخطها وعول على النقل على اننا ما وجدنا من قل جميع ما حكمه بعد فضل التتبع ثم اننا لا نلتفت الى النقل مع البيان مضاعفا الى ما هو الاظهر من جارة البسوط ثم انه قال ان هذه الاجامات مطروحة بما هو اقوى منها وحد بعض ما ذكرناه في حجة المأخرين واحتمل أن يكون من أدلتهم خبر ابراهيم بن محمد وقد عرفت ان هذه الادلة لا تنفي على اولئك الاجامات والمطرف شي: قرعة في السرائر واستدل الشيخ على صحة ما اختره في مسائل خلافه بأشياء نرغب عن ذكرها لتبيرا على ما قلنا انتهى مع ان هذا الكلام أخذ بالثبوت والمطراف وما كنا نوتران يقع من مثله ثم انه وقع هو فيها هو اعظم وهو قد سمعت (١) والقى أشار اليه في السرائر من كلام الخلاف انه رغب عن ذكره هو الذي جرى المأخرين على

(١) من التناقض بين قوله وبين قوله من دون تقدم عهد والشيخ انما استدلل بدليل ضعيف قد ذكره جماعة من علماء العامة منهم جميع أصحاب الرأي وجماعة من أصحابنا غير مبائنين هذه المبائنة في الانكار (منه عن الفتنة)

الا ان يكون المؤجر موقوفاً عليه فيموت قبل انتهاء المدة فالقرب البطلان في الباقي
فيرجع على ودة المؤجر ياتي الاجرة (من)

الحاققة وهو قوله وايضاً فان المكتوي دخل على أن يستوفي المدة من ملك المكري فكيف يستوفي
من ملك الوارث وقد زال ملك المكري انتهى ومنه ما في التنية وغرضه ان المتافع تحدث وتجدد
على ملك الوارث لان المدة اما يملكها المؤجر تبعاً لهين باختيارها تامة لما لا يملكها منها فاذا مات
المؤجر تنتقل اليه والمدة الى الوارث هذا هو الاصل وقد دلت عليه الاخبار والاجماع في المقام وقد يخرج
عنه لاجماع آخره كما تقدم من جواز بيعها ونحوه هذا بالنسبة الى المؤجر وأما بالنسبة الى المستأجر فاطمأنا
انه هل يملك المدة الى مدة الاجارة وانها اما يملكها من صلاحته لذلك في الثاني تبطل بموته وهذان
وان كانا ضيقين لكنه اما أخذ الاول في الخلاف مؤيماً ونظره الى الاجماع والاخبار كما هو عادته فيه
ولا ترجيح لاحد القولين بمرواة السامع وخالفهم لاهم يختلفون في ذلك كاختلافنا في الثاني واحد وما في
واسحق وابو ثور والسيدي وابن المنذر انها لا تبطل بموت احد منها والثوري وأصحاب الرأي والشيخ
انها تبطل بموت كل منهما ﴿ قوله ﴾ (الا ان يكون المؤجر موقوفاً عليه فيموت قبل انتهاء المدة
فالقرب البطلان في الباقي فيرجع على ودة المؤجر ياتي الاجرة) هذا الاستثناء ذكره هنا الحق في
الشرائع قال اذا احر البطن الاول الوقت مدة ثم اترضوا في اثباتها فان قلنا الموت يبطل الاجارة
فلا كلام وان لم يمت قبل تبطل هنا فيه تردوا وظهروا البطلان لا كما قد تبيانا ان هذه المدة ليست للمؤجرين
فيكون لا على الثاني اخبار بين الاجارة وبين الفسخ ويرجع المستأجر على تركه الاولين بما قابل المختلف
انهم وقد قرب هذا البطلان في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد ووقف الكتاب وحزم به في وقف
الخلاف والمبسوط والتذكرة والتحرير والارشاد والمرويس والمدة وجامع المقاصد والروضة (١) والكتابة
وابارة المدة والمدة والمساك والروضة (٢) والاصل في ذلك ان أهل البطن الثاني يتقون من الواقف
لا من الموقوف عليهم لان الواقف قد جعل الوقت على من بعده بالامانة وان تأخر ملك من بعده
عن ملكه فلا يكون له التصرف في المدة الا زمان الاستحقاق لها ولهذا لا يملك اتلافها مطلقاً بخلاف
ملك المطلق وقد أوضحت الفرق بين المالك والموقوف عليه في باب الوقت فليست لكن اطلاق الاخبار
الصحيحة بل وخبر لمدني التي استدلو بها على عدم البطلان بموت أحدهما يتناول ذلك الا أن يدعى
أنه نادر وقد عرفت الحال فيها وكان شيخنا صاحب الرياض متردد حديث قال عند جماعة (وجه) احتمال
عدم البطلان أنه مالك لما حقيقة فلا تبطل الاجارة المحكوم بصحتها وهو ضيف وعلى تقدير البطلان
بمضى عدم اجارة البطن الثاني كما في الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك وغيرها ان
كانوا قد قبضوا الاخرة وجب أهل البطن الثاني على ودة المؤجر بما قابل الباقي مع الدفع كما مرص بحق
وقف الميسر والتذكرة والتحرير والمصنف وجامع المقاصد والروضة (٣) والكتابة به مرص جماعة في الباب
(١) في نسخة والروض والروضة فاسقطا لفظ الروض لانه لم يكتب فيه الوقت وإنما كتب فيه
البطارة والعلوة فسط ولله كان جمله اسم كتاب آخر غرض من الصاغة نظير اجمع (٢) في نسختين
والروضة والروضة فاسقطا لفظ الروض لا عرفت (٣) في نسختين والروض والروضة وقد عرفت
الحال (مصححه)

ولا يتعلق به خيار المجلس ولو شرطاً خياراً لهما أو لأحدهما أو لاجنبي صح سواء كانت معينة كان يستأجر هذا البعد أو في القيمة كالبثاء مطلقاً ﴿التصل الثاني﴾ في أوكلتها وهي ثلاثة أهل وهي العين التي تملكت الاجلوة بها كالحمار والذابة والارض وغيرها والبوض والنفقة

وفي (التذكرة والحواشي وجامع المقاصد والمساكن والروضة) ان المؤجر لو كان ظاهراً وأجرها بنظره لمصلحة البطون لم يطل بموته وبه صرح بعض هؤلاء في باب الوقف لكن الصعوبة حيث ليست من حيث انه موقوف عليه بل من حيث انه ظاهر وفي (الايضاح) ان الاقوى البطون مطلقاً لان استحقاق النظر كاستحقاق الثام ويأتي لجامع المقاصد في مستقلاً اذا أجز العولي ومات انه ان أجز ظاهر الوقف ثم مات فلا يبعد أن لا تنسخ الاجارة ان بقي البطل الاول ثبوت ولايته عليه اما بالنسبة الى البطل الثاني اذا كان مومه قبل وجوده واستحقاقه فلا انتهى وهو تفصيل يختلف كلامه هنا وكلام غيره في المقام ونعم الكلام في باب الوقف قليل ولا يستحق أيضاً جماعة الموصى به بنفسها مدة فيوجرها كذلك ومثله ما لو شرط على المستأجر استيفاء النفقة بنفسه ﴿قوله﴾ (ولا يتعلق به خيار المجلس) كما صرح به هنا في الشرائع وغيرها وقد تقدم الكلام في ذلك مسبقاً في خيار المجلس وقد قلنا هناك الاجماع على انه لا يثب في غير البيع عن التيقن والتذكرونا ظاهر تطبيق الارشاد والمساكن وبهم البرهان وحكي الشيدمن المبسوط انه جواز اشتراطه وقال أي الشيد انه ان أراد به مع تعيين المدة فسلم ولا فشكل وفي (جامع المقاصد) ان يقول انه اذا سلم جواز اشتراطه فلا وجب لا اشتراط تعيين المدة لانه يستلزم لا يكون خيار المجلس بل خيار شرط نعم في جواز اشتراطه ترد من حيث انه على خلاف الاصل لجبلة مدته فيقتصر فيه على مورد النص ولا من توافيق البيع فلا يكون ثبوته موجبا لجبلة شيء من الرضخين بخلافه اذا لم يثبت الا بالاشتراط كان اشتراط المجهول يحمل البوض (قلت) هنا هو الذي أرادنا انشودنا حاشية ان خيار المجلس يختلف بزيادة والتمسان ولا يتحد ذلك في البيع لثبوته فيه بالنص فاذا اشترط فلا بد من ضيقه بمقدور لا يثنى ما في الترجمة الثاني في جارية جامع المقاصد لانه يرجع بالآخرة الى الاول ﴿قوله﴾ (ولو شرطاً خياراً لهما أو لأحدهما صح سواء كانت معينة كان يستأجر هذا البعد أو في القيمة كالبثاء مطلقاً) ونحو ذلك ما في الشرائع وقد أراد بيان ان عند الاجارة قبل خيار الشرط سواء كانت معينة أو مطلقاً كما اذا استأجره لبناء غير مقيد ببناء شخص مخصوص وبه قوله سواء كانت معينة على خلاف بعض العامة حيث جواز خيار الشرط في المطلق لا معينة وقد تقدم لنا في خيار الشرط انه يجري في العقود اللازمة ما عدا التكاثر والوقف وان القدس الادبيلي استظهر من التذكرة الاجماع عليه وقد استبنا الكلام فيه في الباب بما لم يوجد في كتب وهل يدخله خيار التيقن قد تقدم لنا في باب انه صرح في شرح الارشاد الفخر والتصحح وايضاح الثام انه يعم سائر المعروضات وانه قد يظهر من التذكرة قولنا ينبغي النظر الى القليل فان كان هو الاجماع لم يعم والاعم هو مبسوط قال ابو العباس انه لا يدخل في الصلح والحق انه يعم كثير السبب والاربع ولا يعمان توافيق المعروضات لكن لنا تفصيل في خيار التيقن وفي الصلح تقدم محرراً وستسمع كلامهم ان شاء الله تعالى فيما اذا ظهر في البين عيب أو ظهرت على خلاف الوصف

﴿التصل الثاني في أوكلتها﴾

(وهي ثلاثة أهل وهو العين التي تملكت الاجلوة بها كالحمار والذابة والارض وغيرها والبوض والنفقة) قد جعل

(المطلب الاول) الحل كل حين تصح اعارتها تصح اجارها (مقن)

الاركان في التذكرة أربعة المتعاقدين والصيغة والاجرة والمضعة وترك الحل وترك هنا المتعاقدين والصيغة وقال في (الحراشي) ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ولما كانت اما تقوم بهذه الثلاثة اطلق عليها أركانا مجازاً وفي (جامع المقاصد) ان المعروف ان الركن ما كان داخلياً في الماهية وسليم ان الاجارة على ما مر بها من كونها عقداً لا تكون هذه الامور داخلة في مفهومها وان أراد بالركن ما ما يستند توقف الماهية عليه مجازاً فالمتعاقدان ايضاً كذلك (قلت) قد حكى عن الابي والمتعاقدان ركن للشيء جابه الاقوى ورد عليها بأن المعروف في المعاملات ان الركن ما يقوم به الشيء وقد قال المصنف في باب البيع ان أركانه ثلاثة الصيغة والمتعاقدان والرضان وقد جعلها هناك في جامع المقاصد اركاناً لا اركاناً للبيع والأمر في ذلك سهل ﴿ قوله ﴾

(المطلب الاول الحل كل حين تصح اعارتها تصح اجارها) بلا خلاف كما في المبسوط والسرائر وبلا خلاف من يمتد به كما في التنية واجاماً كما في التنية ايضاً وظاهر الخلاف أو صريحه الاجماع وفي (قصة الراودي) كل ما يتباح بمقتضى الدارة يجوز أن يتباح بمقتضى الاجارة بلا خلاف ولائقة في كلامه لا يقتضي بقصر الحكم عليها وقد صرح بالحكم في الشرائع والافق والتذكرة والتحرير والادشاد وغيرهما وفي (جامع المقاصد) ان هذا اكثرى اذ الشاة تصح اعارتها للحطب ولا تصح اجارها وفيه في التحقيق عبارة الدافع قال كل حين تصح اعارتها مع بقاء عينه تصح اجارته ونحوه ما في المسالك في قييد عبارة الشرائع من قوله تصح اعارته بحسب الأصل أي القاعدة وفي (مجمع اليرقان والكمالية) قال تصح اعارته من الامكان للاكتناع به بالمضعة التي لا تكون عيناً تصح اجارته وفي (اللمعة) كل ما يصح الاكتناع به مع بقاء عينه تصح اعارته واجارته وفرض الجميع اخراج المنفعة فانه يجوز اعارته مع أن المقصود منها وهو العين لا تبنى عينه ولا تصح اجارها كذلك (ومن قول) ان قام اجاع على علم صنعها اجارها للحطب كما حكاه مولانا المقدس الاردبيلي عن التذكرة وغيرها فذلك لكن الظاهر عدم حتمه لكان اما لاقات هذه الاجاعات المستفيضة والمتأخر وقد تقيس التذكرة فآياته قد ذكر في عدة مواضع انه لا يجوز استئجار الشاة للحطب من دون حكاية اجاع صريح ولا ظاهر وكذلك غير التذكرة وقد حاولنا النظر مراراً في نستخين من التذكرة وفي غيرها فلم نجد ما ذكر ولله نظر الى قوله في التحرير اما لا يمكن استنباط المضعة منه الا بآثاره كالطعام والشمق فانه لا تصح عقداً الاجارة فيه بل الظاهر انه ما أراد الا هذه لكنه قل بعد ذلك بقسم مسائل أو عشرين جواز استئجار القنم والابل والبقر ليأخذ لبنها ويسترضها لسخاله اشكال وقد روى أصحابنا جواز أخذ النعم بالضرية مدة من الزمان انتهى فكيف يدعي الاجاع عليه وهو يستشكل فيه (وقد استدلل) في التذكرة على جواز اعارة الشاة للحطب بصحبة عبد الله بن سان وحصة الحلبي في الاول انه سأل الصادق عليه السلام عن رجل دفع الى رجل غنمه بسن ودرهم معلوم لكل شاة كذا وكذا في كل شهر قال لا بأس بالقرام قاما السن فلا أحب ذلك الا أن تكون حراً بلا بأس ونحوه الحسن قال في (التذكرة) واذا جاز ذلك مع العوض فيهونه أولى وأنت خير بان جواز ذلك مع العوض دائر بين البيع والاجارة والاول ممنوع اجاماً فحين الثاني وأما الصلح فلا تعرض له في الخبرين ان اجزأه في مثل ذلك الا أن تقول ان هذه مواضع على حدة لكنه قد صرح في المبسوط

واجارته المشاع جائزة كالتقسوم وكذا اجارة العين المستأجرة ان لم يشترط المالك التخصيص

وغيره يجوز استارة الشاة للقطب وقطلا طيمعتك الاجاعات المستنيغة من التأخيرين وقد قالوا هنا
كما تصح اجارته تصح اجارته فيكون من باب الاجارة وليس عنه مما يخل عنه مضافا الى تقارب
الباين في مصنفات بعضهم وقد استوت الطريقة على ذلك في الشامات والبراق والسم وهذا الفصل
يستأجر للضراب والقصد الماء والشر لا رضاع الرضوخذا البئر للاستقاء والكتائب للكتابة ومنه المباد
الى غير ذلك مما فيه انتفاع بلقيته المنة واليمن كاستجار الحمام والاستجار للصبي (الا أن تقول) ان
هذه ما دعت اليها الضرورة والحاجة (فتقول) ان هذه دلت عليها الاخبار واسلقات الاجاعات وقد تدمر
الضرورة اليها وبأن المصنف وغيره يجوز استجارها اذا دعت اليها الحاجة قريبة الرضوخ (وليل) ان هذه
القاعدة قد قطبها الشيخ وابن ادریس أما الشيخ فقد منع في المبسوط والخلاف اجارة حائط مزريق
كغفر اليه والفرج والتم منه لأن المثل قبيح فاجرته قبيحة وهذه الحق لا يفي في الطرية ومراد الشيخ
من القاعدة الخلاف في النفي والاجبات بمعنى ان كل ما لا تصح اجارته لا تصح اجارته واما ابن ادریس
فانه صح اجارة الغرار والثاني وقوى آخر كلامه عدم صحة اجارتها وفي المستبين كلام المصنف
في الخلف يأتي ان شاء الله تعالى بان الحال فيه ﴿ قوله ﴾ « واجارة المشاع جائزة كالتقسوم »
كما في المبسوط والخلاف والسرائر والشرائح والنافع والذكرة والحرير والادشاد والقمعة والمساك
والروضة والروض (١) وبمع البرهان وفي الذكرة الاجماع عليه سواء اجره من شريكه أو من الاجنبي
انتهى ولا فرق حدا كما في الروضة بين أن يأجره من شريكه وغيره وفي (المساك) انه موضع وقاق
وخالف بعض العامة فنع من اجارته لغير الشريك قلت هو أحد قولي أبي حنيفة (دليلا) على ذلك بعد
الاجماع عموم اداة الاجارة ولا مانع الا الشركة والاتساع ولا تصلح ان تسمى باسم المضافة الى
الاصل لا انه لا يملك العين المشتركة الا باذن الشريك واذا لم يأذن يرض أمره فلا حكم كما اذا تنازع
الشريكان واذا لم يكن المستأجر حائضا ثبت له الخيار ﴿ قوله ﴾ « وكذا اجارة العين المستأجرة
ان لم يشترط المالك التخصيص » كاسرح بذلك كله في جامع المقاصد وغيره وهو معنى ما في النية
والسرائر والشرائح والنافع والارشاد والحق والمساك والروضة وغيره اقل في (النية) اذا ملك المستأجر
التصرف بالقد جاره أن يملكه لغيره على حسب ما يقتضيه عليه من زيادة أو نقصان (الهم) الا أن
يكون استأجره المالك على أن يكون هو الساكن والهداية على أن يكون هو الراكب فانه لا يجوز وخلال
هذه اجارة ذلك لغيره على حال بدليل الاجماع ونحوه من دون تفاوت اصلا ما في السرائر من دون
دعوى الاجماع وفي (الشرائح) وما ذكر بعدها المستأجر ان يجوز الا أن يشترط عليه استيفاء المنة
بفسه وفي (الارتداد أيضا والروض) انه ان يركب مثله الا مع التخصيص والملاحة يشاؤل ما كان
بالاجارة وبدونها وفي (المبسوط) ان يركب مثله أو دونه وفي (الحرير) يجوز ايجار العين المستأجرة
سواء رضى المالك أم لا بشرطين أحدهما أن يجوز لملكه أو دونه الثاني تمديد القدر عن شرط التخصيص

(١) كذا في نسختين وقد مر له نظير وعرفت ان الروض لم يكتب فيه زيادة على الصلوة والتصحيح
محتمل (مصححه)

وقد به على تفسير التخصيص فيه وفي غيره بأن لا يركب الهابة غيره وان يستوفي المنفعة بنفسه ويستقيم ما
فيهما يؤول عليه (وكيف كان) قد حكى الاجماع على جواز ايجار العين للمستأجرة في ظاهر الفتنى أو
صرحها وقد سمعت عبارتها وصرح المذكور قالوا استأجر داراً أو ذاباً أو غيرها من الاعيان التي
يصح استئجارها جاز له ان يؤجرها من غيره عند طائفة اجمع وفي (جمع البرهان والكفاية) ان
الظاهر عدم الخلاف في جواز ايجار الدار التي استؤجرت اذا لم يشترط استيفاء المنفعة بنفسه ولا ارى
وجهاً للاختصاص على ذكر الدار الا ما استقيم مما سلكه في الزاكن وقد حكيت الاجامات على
الجواز اذا اجر بمنزل ما استأجر جنساً وقدراً أو باقل وعلى الجواز فيها اذا اجر بزيادة اذا احدث في
العين عملاً وان لم يتأثر الزيادة كما ستبينها مفصلة ان شاء الله تعالى مضافاً الى الاصل وأنه قد ملك
المنفعة والطلاق التخصيص المستبقة في باب كراهية اجارة الارض باكثر مما استؤجرت به ويدل
عليه في الارض صريحاً صحيحاً محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام قال سأك من رجل استأجر
ارضاً بالفرد ثم اجر بعضها بما في حرم ثم قال له صاحب الارض الذي اجاره اذا دخلت بك فيها بما
استأجرت فستحق جميعاً كان فيها من فضل كان بيني وبينك قال لا بأس ويدل عليه صريحاً في الهابة
صحيحاً على بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سأك من رجل استأجر دابة فطاعها غيره
فستقت بما عليه قال ان كان اشترط أن لا يركبها غيره فهو ضمن لما وان لم يسم فليس عليه وقد دلت أيضاً
على عدم الصحة اذا اشترط المالك عليه التخصيص وقد حكى عليه الاجماع في صريح الفتنى والتشريع نعم
اذا شرط المستأجر الاول على الثاني استيفاء للمنفعة بنفسه صحيح وهو ما يرد على العبارة ونحوها لان استيفاءها
بنفسه أهم من استيفائها لنفسه كالمسحوق جماعة على انه ظاهر الا أن ينهه عن نفس الاجارة من الغير
بالشرط فلا يصح كالأول وان استوفى هو المنفعة وقد يذهب عن العبارة ونحوها بأن هذا الشرط غير صحيح
الا أن يصرف الى أمر آخر كأن يؤجره المستأجر الاول ويشترط عليه في متن العقد ان يسيره له تلك
المدة أو نحو ذلك وبغني الفتنى لامود (الاول) انهم قيدوا الجواز بعدم التخصيص وقد قالوا ان
الاجارة اذا كانت لركوب فلا بد من تعيين الزاكن إما بالمشاهدة أو بالاصناف الزافعة
لجهة التامة مقام المشاهدة فمع تعيين كون للمستأجر هو الزاكن يكون ذلك تخصيصاً فكيف يقولون
يجوز له أن يركب غيره وأن يؤجره الامع التخصيص الآن قول انهم أرادوا بالتخصيص التخصيص
على ان لا يركب غيره في الزاكن حيث تخصيصان واحداً لا يتلقى الآخر التخصيص الحاصل
من المشاهدة والاصناف يقتضي مجواز اركاب من كان مثله أو دونه كما صرح به الراوندي
في فقه وهو قضية كلام غيره كما يأتي ان شاء الله تعالى والتخصيص الحاصل من الاشتراط هو ان
لا يركب غيره وان كان مثله أو دونه كما هو الظاهر من الصيغة المقدمة فان ظاهرها التخصيص
على أن لا يركبها غيره لكنها ظاهرة في عدم التفصيل بين الاقل والمساوي والاخف خلافة لما يظهر
من المبسوط والتحرير والارشاد من التقيد بمثله وبالجملة فافية للتخصيص الاول الآن قول ان الاقل
خارج بالعقل والاميلو والصيغة جارية على ما هو المتعارف يستأجر الانسان نفسه وما هو مثله من
مستوى الخلفة ولا دلالة فيها حيث على عدم اشتراط المشاهدة والوصف نعم ان قلنا ان الاقل غير
خارج كان مقتضاها جواز اركاب وعدم الضمان الامع التبيين والشرط لم يكن ترك الاستئصال ثم
انهم يستدلون في اشتراط المشاهدة والوصف الى الجبهة والفرق والى اختلاف الناس بكثرة الحركات

وشدها وقتها وكثرة السكنات لكنه من البعد مرة الثاني بوصف بل ولمشاهدة وكأنهم أرادوا
 المبالغة في تأمل ثم ان المصنف والمحقق الثاني ذكرا مثل ذلك في المسكن فقد قال فيما يأتي من الكتب
 ومجوز مع عدم الشرط ان يؤجر له أو أقل ضرراً وقال المحقق الثاني في شرحه أي يؤجر لركوب منه
 مثلاً وسكنى منه أو يؤجر لمل العسل الذي استؤجر لاجله وكذا لقال ضرراً لان المنفعة تصير
 ملكاً له بالاجارة والتاس مسلطون على أموالهم فقد شرط في المسكن أيضاً الاجارة له أو أقل ضرراً
 مع الاطلاق وعدم التخصيص مع ان الظاهر عدمه لانه لو استأجرها ليقتضى سكنها جاز له أن يسكن
 من هو أكثر منه ضرراً بكثرة البقال والضيوف والقبول وغيرها الا القصار والمحداد كما في الوسقة
 وغيرها لانه مالك المنفعة أنه أن يضل بها ما يشاء كما قاله الشهيد في غاية المراد وكما يأتي وبأنه في الاحكام
 نعم ليس له أن يهاوز المتعارف فلا يسكن التواب في مسكن الناس ونحو ذلك مما ليس بمتعارف ولا
 قول كما قال الشهيد أنه يجوز له أن يضل بها كل ما يضل به (والحاصل) لهم جواز في الزاكن والسكن
 على المتعارف من أنه يتأجر لنفسه ولن كان منه ولا كذلك الأرض فإنه اذا استأجرها لزرع
 الحنطة فليس له أن يزعم مساوياً وما دونها في الضرر على الاصح عند جملة لائس متعارفاً يأتي
 التيه على ذلك في مباحث الأرض فليحظ هناك (الامر الثاني) أنه اذا لم يشترط المالك التخصيص
 وجاز للمستأجر أن يؤجر هل يتوقف تسليم العين على اذن المالك فيضمن لو سلمها يتراذن أم لا (الاول)
 خيرة النهاية والسرائر والكتب فيما يأتي وبما مع المقاصد حكاية في المواشي من ابن شرف وعن ابن
 الجيند اذا سلمها الى غير امين لان تسليم شخص على مال غيره يبرأ اذن المالك تصديقك بموجب الفضل
 ولا يلزم من استحقاقه المنفعة الا اذنه في التسليم جواز تسليمه للغير (والثاني) خيرة المختصين غاية المراد للمواشي
 والمساكن ومعهم البرهان والفتاوى والرياض وكذا في وضوء الكفاية وهو قضية كلام الشرائع وحكايه المواشي
 عن ابن سليلان وهو خبره أي على اذنه سلمها الى امين وقد نقل في البدعي الكتابية أنه أي قولاً في على (قلت) يدل عليه
 صحيح الصغار الواردة في رجل دفع الى قصار أو يلقصره فدفه الى آخر فضاع فوفقه عليه السلام هو ضامن
 له الا أن يكون ثقة مأموماً ان شاء الله تعالى لكن قد يدعى أنها ظاهرة في الاجير المين فأمل وهذا
 القول هو الصحيح سواء اجره لامين أم لغيره لكنه يجب عليه اعلام المالك ليحفظ ماله لاستثنائه
 للاصل وصحيح المعار والصحيح المختص الصحيح في ذلك وحله كما في جامع المقاصد على ما اذا كان
 هناك اذن او على تسليم لا يخرج به عن كونه في يد المستأجر نجس شديد لادامي له الا انفسك
 بمسوم محرم التصرف في مال المسلم من دون اذنه (وفيه) ان الصحيح هو التخصيص ثم ان هذا المسموم
 معاوض بمسوم الناس مسلطون على أموالهم والمنفعة مال للتاجر بل قد تدعي وجود الاذن لان القبض
 من ضروريات الاجارة فلهن وقد حكمت بجوازها والاذني الشيء اذني فوازمه وان لم يميز التسليم
 لم تصح الاجارة لان اجارة لا يقدر على تسليمه غير صحيح (وما عداه بجا) عن الاول بأنه ليس من
 فواتم الاجارة القبض لا يمكن استيفاء ذلك بجعل المؤجر وكلا في الاستيفاء واستيفاء المنفعة والين في
 يده كأن يسكنه في الدار أو يحمل متاعه على الهامة وهي في يده (قبي) أنه حل لملاقات التناهي
 والاجاصات على افراد تاعده لا كما في الاقار من الناس كالجواب من الثاني بان المراد من التسليم
 حصول المنفعة والحصول متصور مع كون المين في يد المستأجر الاول وشبه الجواب عنه أيضاً بجعل
 مالك المنفعة كالتفولي به فاعذر على التسليم الاذن الموقوف حصوله لان التفولي غير مطلق بتسليم ولا

ولا بد من مشاهدتها وصفها بما يرفع الجهالة ان أمكن فيها ذلك والا وجبت للشاهدة (متن)

يتوقع منه ذلك وإنما المطلب بالإبقاء والتسليم المالك اذا اجاز غالى القضيلى كمال الوكيل في ايتاح
الصيغة شرط وما نحن فيه ليس كذلك وقد اشبه ذلك على كثير في باب القضيلى سلفاً ذلك كقولك
الصحيح يأتي على ذلك كله ثم ان جل المور وكلا في الاستيفاء لم يتضح لما حله ثم يتصور ذلك
على جهة الماربه والا حجة طيناً (الامر الثالث) انه لا فرق في جواز ايجار المستأجر البين بين ان تكون
الاجارة الثانية اكثر من الاولى لم لا خلافاً للاكثر فتسوا من اجارة المسكن والمكان والايجار باكثر
الا ان يورع بشر جنس الاجاره او يحدث فيه حدثاً كما يأتي ان شاء الله تعالى (الامر الرابع) هل يجوز
المستأجر الثاني أن يستأجرها في غير ما استأجرها له المستأجر الاول اذا كلف مساوي الذي بينهم في
غوى كلامهم في عدة مقامات انه لا يميزه ذلك و يأتي للمصنف انه يميزه مع عدم الشرط ان
يؤجر لثمة وقد صرحه الشارح بثل العمل الذي استأجرها لاجله قل وكذا الاقل ضرراً وبهم منهم
في مقادير أخر جواز ذلك ولم أجدهم تصرحاً بأحد الامرين الا للمصنف في التذكرة فانه قال في
مسئلة ما اذا سلمه البين المستأجر الى مكان مدين مدة الاجارة ولم يستأجرها لثمة الاجارة وان كان
مسلوماً كحرف الطريق أو عدم الرقيق لانه متضمن من الضر عليها لبد آخر ومن استأجرها في البلد
ذلك المدة انتهى واذا جاز ذلك للمستأجر الاول جاز الثاني وقد يحمل ذلك على ما اذا كان أقل ضرراً
ثم اني وجدت في التذكرة في آخر الباب قولي المنع فيما اذا كان المدول المادي في السهولة والأمن
أو كان أقل ضرراً لجواز أن يكون للوزير غرض في تعيين المدة وقضيه أنه لا يميز المدول الامم
العلم بعدم العرض ويكتفي في المم الاحتمال وفي (مجمع البرهان) الجواز ما لم يعلم المنع ثم اني وجدته في التذكرة
في المبسوط قل في المسئلة قولي ثم قولي المنع مطلقاً وأنه يضمن بالحقاقه وهو خيرة التحرير يأتي بيان
ذلك كله عند تعرض المصنف له **حرف قوله** (ولا بد من مشاهدتها او وصفها بما يرفع الجهالة) ا
أمكن فيها ذلك والا وجبت المشاهدة أي لا بد في البين المستأجرة من العلم بها لان الاحارة عند
مداومة مبني على المناهية والمغالبة فلا يصح مع التردد فيجب مشاهدة البين المستأجرة التي هي متعلق المسئلة
أو وصفها بما يرفع الجهالة وقد صرح بأنه لا بد من أحد الامرين في المبسوط والفقهاء الروافدي واكثر
ما تأخر عنها وقد قال المصنف هنا وفي التحرير انه اذا يتبر الوصف ان أمكن والا وجبت المشاهدة
(واعترضه في جامع المقاصد) بأنه ان كل المراد وصفها بصفات السلم فانه قضى بان كلاً لا يميز السلم فيه
فيجب مشاهدته مع ان التاثير لا يميز السلم فيه وتصح اجارته مع الوصف الوافي بصفاته الشخصية كما
سيأتي للصف (وان قلت) أن المراد بالوصف امم من الوصف الوافي بصفات السلم فما يعلم فيه ويكون
موضه القيمة ومن الوصف بالصفات الخاصة بالشخص المدين اذا لم يمكن السلم فيه ولا يكون موضه
القيمة (قلنا) يشكك بان كل شيء يمكن وصفه بما يرفع الجهالة اما ما يمكن فيه السلم فظاهر واما غيره
فلا نه انما يوصف فيه الشخص ولا ريب أن الموجد الشخص يمكن تتبع جميع صفاته واستقصائها
وان كثرت (والجواب) ان المراد الثاني وان علم امكان الوصف قد يكون لعدم معرفة الوزير بالوصف
وان كان قد رآها وشاهدها وقد يكون لعدم رؤيته لها بالكلية وقد يكون لعدم امكان ضبطها لان
المصنف يمنع الكلية فانه في التذكرة لم يكتف في اجارة الارض لزارعه بالوصف عنها بأنها تختلف

فان باعها المالك صح فان لم يكن المشتري عالما بتغير عين فسخ البيع وامضاءه مجازا مسلوب
المنفعة الى آخر اللعة ولو كان هو المستأجر فالأقرب الجواز ويصح عليه الاجرة والثلث (متن)

فيضا سلب يصحب حره على البقر واستعملها وبضها دخو سهل وبضها فيه حجاره تعلق بها
السكة ومثل هذا الاختلاف انما يبرف بالمشاهدة للبرس الحخير وان اضربه الحق الثاني والشيد الثاني
كما يأتي ان شاء الله تعالى في خصوص الارض والاقلجرة العالية النفية يدرك المشاهدين بالاندرك
بالوصف وان أسهب فيه وأحب ولا يبرغ بذلك الجملة التي تناوت لاجلها القيمة لمساكنه في ذلك
على مقتده ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان باعها المالك صح ﴾ أي البيع ولا يقع باطلا كالحكياه فيا تقدم من
تقدم عن النوبة وما تأخر عنها الى الرض وقتنا عليه الاجامات المستفيضة والاخبار المتضاربة وقد
اسبتنا الكلام في محرراً ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان لم يكن المشتري عالماً بتغير عين فسخ البيع وامضاءه
بجاء مسلوب ﴾ (مسلوبه غل) المتأخر الى آخر اللعة ﴿ كالي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والروضة
والمسالك والمنتيج والريض وهو منى ماني الميسوط والوسية والنية وإيضاح التام قال في (النية)
فعل المشتري ان كان عالماً بالاجارة الاساك من التصرف حتى تقضي مدتها وان لم يكن عالماً
بذلك جاز له الخيار في الرد بالبيع بدليل الاجماع انتهى وهو عبارة الميسوط ووجه انه يجب أو كالمجب
ان النية المسترة بعد الاجارة قوت على المشتري وهو ضرر لان لخالق التدقيق على ماهر المالك
من وحوب التسليم والانتفاع وقد قاته ذلك وقد جعل له الشارع الخيار لينقص من هذا الضرر فان
فسخ فذاك وان اختار الامضاء لم يكن له الامضاء مجازا لامع الارض لانه انما يثبت مع السلب الحقيقي
وهو قصان الحلقة أو زيادتها وهما متينان هذا وانما القاتل مضمرة العين واستحقاق تسليها والاسلط عليها
فاطلاق القول بأنه عيب ليس بجيد لاسيما مع الحكم بفسخ الارض كما تقدم ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كان
هو المستأجر فالأقرب الجواز ويصح عليه الاجرة والثلث ﴾ أي لو كان المشتري عين المؤجرة هو
المستأجر لما قاله صحيح اجماعا كما في التذكرة والايضاح وهو منى قوله في جامع المقاصد قاله صحيح
لا محالة ووجه انه عقد بيع صادق ملكا فصح كغيره لان الملك في الرقة خالص له وعند الاجارة
انما ورد على المضمرة فلا يمنع من بيع الرقة والتسليم غير متقدم وهل تنسخ الاجارة أم لا وجهاً
وقد اخبر بقائها في جامع الشرائع والتذكرة والتحرير والايضاح وترى الارشاد فقهر والمعتوا الحواشي
وحام المقاصد وتطبيق الارتداد والمسالك والروضة وجمع البرهان والمنتيج والريض وهو ظاهر غاية
المراد وايضاح التام وهو الحكمي عن القطب وهو ظاهر اطلاق النوبة وما تأخر عنها بما لم يصرح فيه
بالعلان أو العلم وقد ذكرنا ذلك فيما سلف بل ظهر التذكرة الاجماع عليه حيث قال الحق حديثاً
لا تبطل وهو اصح وبهي الشافية انتهى ولم نجد خلافاً الا المصنف في الارتداد قال فالأقرب بطلان
الاجارة على اشكال وحكمه والله في شره أي الارتداد عن الشيخ ولم يحكمه غيره عنه ولا وجدناه في
كتبه الثلاثة بعد فضل التثمين ومعنى قوله الأقرب البطلان على اشكال ان الاقرية غير
خالية من الاشكال يعني ان الرجوع ضعيف في الجملة (وصاك قول) ان الاطلاقات لا تقاويل
ما نحن فيه لانهم يذكرون حكم المشتري اذا كان عالماً أو جاهلاً وذلك يقضي بالتخصيص بالاجنبي
(لانا قول) من الامراء الغير البادرة أن يستأجر وكل المستأجر من غير علم منه ويشترى هواً وبالعكس

أو يكون له وكيلان وقد عتدا له التقديرون ولا شهود المشتري منهما بالملك (حجة المشهور) الاصل والاستصحاب مع عدم الدليل على كون البيع مطلقا للاجارة فان ذلك يحتاج الى دليل ولا دليل الا تامة المنفعة ملك المهن وهي مطلقا بمنوعة لانه اذا ملك المانع اولا بقصد الاجارة ملكا مستقرا فلهما لا يتصل بالملوك من ملك الرقية وان كانت المانع تبعا لولا ملكها السابق كما انه اذا ملك ثمرة غير مؤبده ثم اشترى الشجرة ولا تنافي بين ذلك المنفعة بقصد وملك الرقية مسلوقة المنفعة بقصد آخر كما يملك الثمرة بقصد ثم يملك الاصول (وحجة الارشاد) وهو الوجه الثاني فشا في انه اذا ملك الرقية حدثت المانع على ملكه تامة الرقية واذا كانت المانع ملوكة لم يقع عقد الاجارة عليها كما انه لو كان مالكا لرقية في الابتداء لم يصح منه استبعاد المانع كما أن الملك لا يمنع ابتداء التكاح منع استتاعه فانه كما لا يجوز أن يخرج امته كذلك لو اشترى زوجته افسخ التكاح (وفي) ما عرفت من ان ذلك المهن انما يخص ملك المانع تبعا اذا لم يلق ملكها بسبب آخر لا مطلقا وبهذا المانع لا ينافي بملكها بالقد السابق واما افساخ التكاح فلان جوازها انما يكون مع الملك أو القصد ويتبع استباحا فظاهر قوله من وجب الاصل أزواجهن او ما ملكت اياهن والتفصيل قطع لشركة والايجاع منقد على حكم التكاح بخلاف ما نحن فيه ولولا ذلك لقلنا في مثل ذلك وايضا فان المؤجر ليس يملك المنفعة يوم باع فلا يصير المشتري والسيد مالك لمنفعة بمنع الامة والزوج لا يملكها وانما يجوز له الاستتاع بالبيع ولهذا لو ملكت بالشبهة يكون المهر فسد لا الزوج فاذا باع تمت المانع الملوكة له لرقية وملكها الزوج بالشراء فانفسخ التكاح وايضا ملك الرقية في التكاح اقوى فيطلب ملك المنفعة ان كان هناك ملك فان سيد الامة اذا زوجها لا يجب عليه تسليمها وملك المنفعة في الاجارة اقوى فانه يجب على المؤجر التسليم كامل (وايضا) لو كان هناك منافاة وان التهمة لا تنكح لوجب بطلان البيع لعدم حصول تامة لان الاصل بقاء الاجارة والاصل عدم بطلانها وخروج المانع من كتم العلم لتتابع البيع لان عقد البيع لا وجد صادف عينا مسلوقة المانع والاصل عدم خروجا من عقد الاجارة لتتابع البيع فكان باطلا على تقدير عدم الاضطرار فبطلان جيدا ولا قام الايجاع على صحته علما ان لا منافاة وان التامة مطلقا بمنوعة وتظهر ثمة الخلاف في استحقاق المؤجر الاجرة لباقي المدة فيستحقها على المشهور لاهل القول النادر بل ليس به قائل غير متأمل ثم عد الى البارة قوله فالاقرب للمواز فيه فظهر ظاهر اذ لا معنى للمواز هنا وكان حقه ان يقول فالاقرب بقاء الاجارة او عدم بطلانها لانه محل النزاع بل ربما أوجعت البارة ان الاقرب جواز البيع وبقي هناك شي. وهو انه اذا باع المؤجر المهن في مدة الاجارة ورضي المشتري ثم تبين بطلان عقد الاجارة فنقض مدة الاجارة من حين الشراء للمشتري فانقسم من ان عقد البيع يخصني استحقاق المشتري الرقية والمنفعة جميعا ولو كانت الاجارة صحيحة تمت من استحقاق المنفعة ولا مانع اذا كانت باطلة الا ان تقول ان المشتري انما اشترى المهن مسلوقة المنفعة الى آخر المدة نظرا الى استحقاقها بالاجارة ومثل ما لو وجد المشتري بالمهن عينا ففسخ الاجارة بذلك السبب كما يأتي في كلام المصنف فضة بقية المدة المشتري لا عرفت وهو ظاهر التذكرة ويحمل هنا قويا جدا انها لباقي لانه لم يملك المشتري منافع تلك المدة وانما اشترىها مسلوقة المنفعة تلك المدة والاصل بقاء ذلك بعد الفسخ والتبعية امتعت بسبب الاجارة فستصحب وهو خيرة التحرير والمواش وجامع المقاصد وقد قول ان الزوجين ينيان على ان ارد باليب يرفع القصد من أصله أو من حبه (فان قلنا) بالاول فهي للمشتري لان الاجارة تكون

ولو وجدها المستأجر معيبة بسبب لم يلزمه فسخ وان استوفى بعض الثمن (متن)

كان لم تكن وان كان من حيث قيامه لانه لم يوجد عند الرد ما يوجب الحق فاستقرى ﴿ قوله ﴾
 (ولو وجدها المستأجر معيبة بسبب لم يلزمه فسخ) يريد أنه وجدها معيبة بسبب سابق على العقد
 لم يلزم به فسخ كما صرح به في المبسوط وغيره في الباب وباب المزارعة من غير خلاف بل قد
 يظهر من الفتية الإجماع عليه بالأولية وقد فرضها كذلك في التذكرة قال هذا لا يلزم فيه خلافاً
 اذا كان السبب سابقاً يوجب قصاً كتفاوت به الاجرة وحكى عن ابن الملق في الخلاف فيه أيضاً
 وقد مثله بما اذا استأجر عبداً لخدمة فرض أو جن أو جدم أو دابة أو كروب فمررت بمحيط تتأخر
 به عن القافة أو جراً فغار ماؤها أو تدير بحيث يمنع الشرب منه أو دلوا فقتلهم بعض بئتها أو انكسر
 بعض جملوها أو لوعج بعض قوائمها أو تدير الظفر في المشي أو كانت جرحاً أو عضواً أو تقودوا
 واشبه ذلك من النقائص التي توتّر بها الثمن أو بعضها أو كراثة التذكرة معلما فيها اذا تعهد
 السبب بعد العقد وهو لا يطابق عنوانها وكذلك المال في أمته ابن الملق ثم ان قيدها ذلك بما اذا
 كان مقصداً للثمن لا وجه له لان الاطلاق انما ينزل على الصحيح والصبر على السبب ضرر سواء
 قصص الثمن أم لا كما اذا كانت الغاية أو المبالاة بل المستأجر ولا سبيل الى التخلص منه الا
 الخيار وهو ظاهر اطلاق الشرائع والارشاد بل هو صريحها لمكان انت القولية واطلاق التحرير
 والامانة والروضة والمساك ومعهم البرهان وهو صريح جامع المقاصد الا أن يقال انما أرادوا عمل
 الاجماع وليلزم انه ليس له المطالبة بالاجمال كما نص عليه في المبسوط والتحرير وهو ظاهر لان المقروض
 انما غير مطقة لمكان القابلة ﴿ قوله ﴾ (وان استوفى بعض الثمن) كما هو صريح جامع المقاصد
 والمساك والروضة وهو قضية بعض أمته المصنف وابن الملق في مقتضى اجابتهما وهو ظاهر اطلاق
 الشرائع والنافع والارشاد والتحرير والامانة ومعهم البرهان بل والمبسوط والسرار وغيرهم ومنهم من كلام
 التذكرة بالأولية كما يأتي لان الصبر على السبب ضرر فلا يسقط بالتصرف كالتين ولقد ليس
 وعدم التكليف بالضرر جهلاً بل قول كلّي التذكرة وجامع المقاصد والمساك والروضة والرياض
 ان المقرض عليه في الحقيقة انما هو الثمن وان جرى العقد على العين لمكان كمال الارتباط بها (١)
 والتصرف في الثمن انما هو في المستوفى منها دون ما بقي فما لم يستوفه منها لا يتحقق فيه التصرف
 فلا يكون التصرف مستقلاً لجواره كما في المبيع بل أثبت له في التذكرة الخيار في الفسخ كذلك فيما
 اذا تعهد بها سبب بعد العقد لين مذكروا قال لان النافع في الزمان السجل غير مقبوضون كانت
 النار مقبوضة فيكون السبب قديماً بالقبة اليها قال وقياس هذا معنى قضيه أن لا يسقط على التصرف
 في النافع المستحقة الا انه سلب عليه الحاجة فاذا حدث السبب قد وجد قبل قبض الباقي من المقرض
 عليه ثبت له الفسخ فيما بقي منها انتهى وقضية هذا ان يثبت له الفسخ وان كان عطلاً وله تربي ولا
 لاقتضى بصرف المصلحة وظاهر اطلاقهم انه ليس على المقرض ولو قانسقوط خياره بالتصرف فالظاهر
 انه لا ريب في استحقاق الارش وقد كنا انما الموضع انه لا قائل به وانما الكلام فيما اذا قلناهم سقوط

(١) لان العقد على العين انما كان يستوفى الثمن منها لانها تامة لما في المالية فيلزم من قص العين
 قص ماله الثمن فيسبب العين في قرة عيب الثمن فسخ وان استوفى بعضها (نه قدس سره)

ولو لم ينسخ ثم جيع العوض ولو كانت العين مطلقاً موصوفة لم ينسخ القدوعى للزجر الابدال

واختار عدم النسخ كما يأتي ﴿ قوله ﴾ (ولو لم ينسخ لزمه جميع العوض) كما هو صريح الشرائع والتذكرة والتحرير في ههنا موضع منها (منها غل) والارشاد والكتاب أيضاً فيما يأتي ويجمع البرهان وهو ظاهر المبسوط فيها اذا استأجر داراً لانه رضى به ناقصاً فثبته ما لورضى بالمبيع ميباً كما في التذكرة ومما انه تصرف فيها له باختياره والقدر كما جرى على المجموع وهو باق برده لم يفت منه شيء الا وصف أو جز لا ينقض عليه الاجرة ولا دليل على أن له الرضا والالتزام بالارض كما في المبيع (المبيع غل) الا التماس وهو باطل وقال في (جامع المقاصد) على عبارة الكتاب ينبغي أن يكون هذا حيث لا يكون السبب متضمناً لفرضان العين قائم مع ذهاب بعض العين يجب التقييد قطعا مع الخيار (قلت) ذهاب بعض العين يكون على طورين أحدهما مالا قسط له من الثمن كيد البند مثلاً وهو العارية والاقاب ما عند جماعة في البيع انما هو الخيار بين النسخ والامضاء بالجميع فكذلك هنا والثاني ماله قسط من الثمن كانهما بعض يوت الفار وخرق بعض الارض قائم في الاجارة عنده وعند المصنف فيما يأتي من الكتاب والتحرير ككتاب أحد البدين في البيع وهذا هو الذي أرادها فيها لاستدركه على العبارة وهو باطلاً صريحاً جيد ولكن المسئلة ليست في الاجارة اجماعية قطعية كما قال اذ ظاهر المبسوط عدم التقييد وغيره متأمل في ذلك كالاردبيلى والكشافى وقد سمت اطلاق الكتب المذكورة هنا من دون تعرض لتقييد ولا أرض ودليلهم يقتضي بأن ذلك في غير ماله قسط من الاجرة فاضراعه في جامع المقاصد له في غير محله وقضية كلامه هنا أن السبب اذا لم يكن نقصان في العين واختار البقاء مع الارض انه لا يجاب اليه وانه ينبغي ان يترجمه جميع العوض وقد تردد فيه قل ذلك من دون قاصرة يتد بها والردود صريح القصة قال ولو ظهر عيب قد النسخ وفي الارض نظر وجعل منشأه في الروضة من أن القدر جرى على المجموع وهو باق فأما النسخ والرضا بالجميع ومن كون الجزء الثالث أو الوصف مقصوداً للاستأجر ولم يحصل وهو يستلزم قصص الثمنه التي هي أحد الوضوئين فلا يكون الآخر مستحقاً بكامله فيجوز بالارض وقال في (جامع المقاصد) بعد ان تردد فيه كما عرفت انه يأتي ان شاء الله تعالى ان لا الاصح وجوب الارض (قلت) وهو يتلاني مفهوم كلامه السابق كما عرفت وما أتى له فيما يأتي انه قال ان لا استبعد ثبوت الارض كثيراً وقد استوجبه في المسالك واستحسن في الروضة ولا ترجيح في الكتابة (الا أن قول) انه في جامع المقاصد يفرق بين التقييد والارض لكن مفهوم كلامه يقتضي بأنه يلزمه جميع العوض وان لم يكن تقييداً ويأتي لهم في مباحث الارض للجزء بالارض فيها اذا تصرف الزرع قل الله بحث لا يمكن الزرع وطريق معرفته ان ينظر الى اجرة مثل العين سليمة ومعية ويرجع من المسمى بثل نسبة الميه الى الصبيحة (ويلم) انه وقع في الشرائع والارشاد لانه قد النسخ والرضا بالسبب من دون قصصان ولو كان السبب مما تقوت به بعض المفعة والسكوت عنه الدلول عليه بأن الرصيلة هو ما اذا كان السبب لا يفوت به شيء لا ما اذا كان يفوت به الجميع لان ذلك يطل القد ﴿ قوله ﴾ (ولو كانت العين مطلقاً موصوفة لم ينسخ القدوعى للزجر الابدال) أي لو كانت الاجارة على عين في القصة موصوفة بصفات السلم فله عيناً معينة لم ينسخ القد وكان على المؤجر الابدال كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمسالك لان القد لم يخلق بينها وانما تعلق بأمر

ولو تمزقه الفسخ فان رد المستأجر العين لميب بعد البيع فالمنفعة للبائع ولو تفتت العين قبل القبض أو قتب القبض بطلت مع التمين والابطال في الباقي (متن)

عليه فاشبه المسلم فيه اذا سلم على غير المصة ﴿ قوله ﴾ (ولو تمزقه الفسخ) قال في التذكرة ان عجز المؤجر من ابدائها أو امتنع منه ولم يمكن ايجاره عليه ففسخ المستأجر الفسخ أيضاً لتمر استيفاء منفعة كما هي وهي التي جرت عليها المارضة وقد صرح بذلك كله أيضاً في المسالك وما سألان بالليل على الخيار عند الامتناع وان كان الاول يحتاج الى دليل أيضاً ولله العقل وانه ثبت ذلك فيها اذا تمزق المسلم فيه تأمل وقد ترك في جامع المقاصد ذكر صورة الامتناع وذكر انه ثبت له الخيار والفسخ فيها اذا تمزق الابدال على خلاف المالبوفيا اذا عجز المؤجر لميب من الاسباب وهو مطالب بالليل على الثاني أيضاً ولله لكان الضرر قد يبر قليل على ذلك ﴿ قوله ﴾ (فان رد المستأجر العين لميب بعد البيع فالمنفعة للبائع) قد تقدم الكلام في هذا في آخر الكلام على قوله ولو كان هو المستأجر فالاقرب الجواز الى آخره وقد ذكر في جامع المقاصد هنا فرما قال فرع لو باع العين واشتري منفعتها مدة لم يصح على ما سبق في البيع انتهى وكأنه لم يلحظ التذكرة في المقام فان فيقول باع عيناً واشتري لنفسه منفعتها شيئاً أو ستة صح البيع والاستثناء عندنا وظاهرها الاجماع على ذلك وقد تقدم لنا في باب شروط البيع قتل الاجامات على ذلك بل بينها هناك على ما وقع له هنا وكلامه هناك يقتضي بفسخ هذا الشرط بل هو كالصرح فيه وقضية محمد بن سليمان العملي مع ابي حنيفة وابن شيبة وابن أبي سريوة وقد حكيناها في باب شروط البيع ﴿ قوله ﴾ (ولو تفتت العين قبل القبض أو قتب القبض بطلت مع التمين والابطال في الباقي) كما صرح بجميع ذلك في المبسوط والشرائع والتذكرة وجامع المقاصد والمسالك والكفاية وهو صريح في من بقي في البعض وقضية كلامه في بعض ما تنسجم لان انصاف القدر فيها اذا تفتت العين قبل القبض صريح الجامع والكتاب فيها يأتي أيضاً وقضية كلام النهاية والفتنة والمذهب والكنز والكنز والنية والسرائر وغيرها بل قضية الخلاق كلام التحرير في موضعته وان كلت كلامه هنا غير محدد وقضية كلام العدة بالاولوية لانه حكم به فيها اذا تفتت بعد القبض (وكيف كان) قد قال في التذكرة لو تفتت العين قبل القبض انفسخ العقد بلا خلاف لعله انتهى ووجهه ان العين المبيعة أحد الموضين وقد تمزق تسليمها وهي قبل القبض من ضمان المؤجر وكأن ذلك لا خلاف فيه ولذلك يأخذونه مسلماً قالوا قلت أحد الموضين قبل القبض بطل كالمبيع ولا فرق في ذلك بين البعد والقرار اذا تهمت كذلك كما في المبسوط وحكي فيه من بعضهم الفرق بين البعد اذا تلف لا يمكن الانتفاع به على وجه ولا كذلك القرار لان بعض العين فيها باق ويتنفع به بالمرءة (وبالمرءة ظ) وقال الصحيح الاول لان هذا ما اكثرت المرءة وانما اكثرت القرار وهي قد تهمت وهو خيرة الخلاف والمذهب والكنز والكتاب مما يأتي وجامع المقاصد والمسالك لانه قد صرح في الاخير بنهائه لا عبرة بإمكان الانتفاع بغير المعين كما لو استأجر أرضاً لزراعة فموت وأمكن الانتفاع بها بغيرها قالوا فن ذلك كتبت العين كما تقدم وسنفسح ما قيد به بآرائي الشرائع والكتاب بل قد يقال ان ذلك ظاهر الفتنة والنهاية والرسم والوسيلة حيث قيل فيها وان انهم سقطت الاجرة الا أن يسهل الى حال المارة (ويمكن أن يقال) متى قولهم سقطت الاجرة أنه يمكن سقوطها لكان الخيار كما في الفتنة

وقال في (التحرير والتذكرة) وان بقي فيها فنع غير ما استأجرها له مثل أن يخضع مرة الفار موضع
حطب فيها أو نصب خيمة أو صيد السمك فالأقرب ثبوت الخيار للمستأجر بين الفسخ والاضاع
الجميع ولا يبطل الاجارة من دون فسخ (قلت) قضية ذلك أنه لو استأجر دابة لركوب فماتت بحيث
لم تصلح للادور واللسن ان الاجارة لا تبطل (وصاك تقول) ان ذلك قضية الفسخ والسرار وجامع الشرائع
واشرائع والنافع والارشاد والمصلحة وجمع البرهان والمناهيح والكفاية فيها اذا استأجر داراً فانهضت
فانهم قلوا ان للمستأجر الخيار الا أن يبيده صاحبه فان اطلاقهم هذا يقضي ثبوت الخيار مطلقاً ولو
خرج المسكن بالانهدام عن امكان الانتفاع به بل هو قضية اطلاق القضية والنهاية والمراسم والوسيلة
بأنه بل المقدم بل في القضية والسرار مثل انهدام المسكن على وجه يمنع من استبقاء المنفعة فيملك
المستأجر الفسخ وقد قيد في جامع المقاصد والمساك والروضة عبارة الكتاب والشرائع والمصلحة بما سمعته
قال فيها يأتي من الكتاب ولو انهضت الفار أو غرقت الارض أو اقطع ما لها في الامتداد فلهما المستأجر
الفسخ ونحوه ما في الشرائع والمصلحة فانها قيدت البارات الثلاث بما اذا أمكن ازالة المنع أو بقي
أسل الانتفاع فلو اعتبنا ما انقضت الاجارة لتضرر المستأجر عليه وقد نهى على القيد الاول الشديد في
الحوشي وقلت اعترض في الرضى على اطلاق عبارة التامع بأنه مخالف لما ذكره من أن فسخ الهن
يبطل للاجارة (لانا تقول) هذا القيد الاول مثاليه في جميع البارات من المنفعة الى المنافع حيث
يقولون الا أن يبيده المالك حتى يبيده المالك الا أن يبيده صاحبه حتى يعود الى حال يصح
الانتفاع به ونحو ذلك كقول في التامع وله الزام المالك بالاعادة وبالجهة ان الفرض
في كلامهم قلنا ان ذلك حيث يمكن ازالة المنع وانما خلت عن ذلك عبارة المصلحة فتبيدها في الروضة
به في محله ولا كذلك عبارة الكتاب والشرائع قلنا في الشرائع من غير قاصد الا أن يبيده
المالك وفي الكتاب فان باذر اعاده وانقضت أن لاشهادة في هذه الاطلاقات على ما في التذكرة وتحرير
لان التبادر منها عدم اسكان الاعادة على الفور من دون ان يفوت شيء بقرينة ذكر صيد السمك
ويأتي في الكتاب وغيره أن ذلك يطالب (وليل) ان التامع من قولها في جامع المقاصد والمساك أو بقي
أسل الانتفاع انه من باب اضافة الصفة الى الموصوف أي الانتفاع الاصل وهو السكنى بقرينة
ما حكيتاه ههنا أتقنا قوله في الروضة ظاهري موافقه التحرير والتذكرة قال وانما غير مع انهدام المسكن
اذا أمكن الانتفاع به وان قل أو أمكن ازالة المنع وقد يزيل على ما في المساك وقد علم من ذلك ان
ثبوت انقضاء حين الانهدام وامكان ازالة المنع اجماعي كما قد يظهر ذلك من النية وأنه لا مجال لقول
بالاطلاق حينئذ وان ظاهر القضية والنهاية والمراسم والوسيلة والنافع وجامع الشرائع والارشاد والروضة
سقوط الخيار اذا اعاده المالك ولهم استدلوا في ذلك الى الاصل وانتهى الضرر لمكان الاعادة (وفي)
أن الخيار قد ثبت بنقض الانهدام اجماعاً فيستحب وهو خيرة الكتاب فيها يأتي والايضاح والكنز
والحواشي وجامع المقاصد والمساك والروضة وظاهر السرائر والنافع والجميع وتزود في الشرائع والكفاية
وذلك فيها اذا باذر ولم يفوت شيء من النفع أما لو فوت شيء من النفع فانه يجهي خيار بنقض الصفة
وهل له الزام المالك بذلك اذا لم يفسخ أم لا (الاول) خيرة للمراسم والنافع والاصح عدم كما هو
خيرة الارشاد وجمع البرهان وبذلك يعلم حال ما في الرضى من اعترافه على اطلاق عبارة التامع
لانه قد ظن ذلك أن الاطلاق مقيد ثم انه قد استوجبه في الزمهم وعدم ثبوت الخيار أصلاً وتام الكلام

ويرجع من الاجرة بما قابل المتخلف وكذا لو ظهر استحقاقها واستقر الضمان على المؤجر مع
جمل المستأجر وفي الزائد من أجره لثقل اشكال (متن)

عند تعرض المصنف ان شاء الله تعالى واتما استغرقت فيها الكلام لكن بعض الاعلام حرره الملك
العلم ثم عد الى البارة فقيده بالطلان فيها وفي غيرها بالعين والتشخيص فنتبه على انها لو كانت
الاجارة في السنة فلم يحيا فخطت فلا جارة باقية كما تقدم ولكنه تركه بها يأتي ولا بد من قيد قوله
أو عقب القيد بكونه بغير قاسم جبرية قوله ولا يطل في الباقي اذ مناه لم يكن التلف قبل القبض أو
حقه بلا فصل بل بعد مضي زمان ذهب فيه بعض المنة بطلت الاجارة في الباقي من مدة الاجارة
أو من المنة وقد عرفت المصرح به في (المسوط) لا خلاف في أن القيد فيما بقي يطل وفيها معنى
لا يطل عندنا وأما اذا تلفت بعد القبض فلا قاسم قد عرفت المصرح بطلان الاجارة وقسوط الاجارة
وفي (التمهيد) انه قول عامة الفقهاء الاثني عشر ولا يخفى ما في البارة من وضع الظاهر موضع الضمير والجري
على نحو قوله ولا أرض أقل اقلها وسبب هذه المصنف في أوائل المطلب الثالث ﴿ قوله ﴾
﴿ ويرجع من الاجرة بما قابل المتخلف ﴾ مناه بها حيث تبطل في الباقي يقسط المسمى على جميع المدة
ويثبت الماضي ما قابل منها وهو ظاهر ان كانت مساوية الاجزاء لانه يكون على المستأجر من الاجرة
المساوية بقدر ما مضى من الزمان قل كان نصفه نصف الاجرة وهكذا ولا فرق بين كون المنة مقدرة
بزمان أم لا وان لا تكن مقسومة كأن كانت ابرة الشتاء غير ابرة الصيف مثلا فطريق التقييد كما
يأتي ان تقوم ابرة مثل جميع المدة ثم تقوم الاجزاء السابقة على التلف وتقسب الى المصروع ويؤخذ
من المسمى بقية النسبة كالمصرح بذلك في السرائر وغيرها وهذا كله اذا كان التلف بأية مساوية
أما اذا كان من المالك أو اجنبي فانه يرجع باجرة مئة المثل كما هو مضمي الوارد ﴿ قوله ﴾
﴿ وكذا لو ظهر استحقاقها ﴾ يريد انه كما تبطل الاجارة بثلث العين مع التمين قبل القبض وبهذه
كذلك يبين بطلانها بظهور العين مستحقة كذلك قد شبه البطلان بالبطلان وان كان أحدهما ماضيا
والآخر من أصله ويحفظ يرجع المالك على من شاء منها باجرة المثل ان كان قد قبضها المستأجر
ولاسيما اذا مضت مدة يمكن فيها استيفاء المنة أو بعضها ثم تلفت وان كان لم يقبضها أي المستأجر لم
يلزمه شيء وان كان قد بطلها ولم يأخذها حتى انقضت المدة كما يأتي وان ذلك كله عند تعرض
المصنف له ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويستقر الضمان على المؤجر مع جمل المستأجر ﴾ أي يستقر ضمان قيمة العين
المستأجرة المفروضة عليها في يد المستأجر الباطل بكونها مستحقة لانه مفروض وان باشر التلف بمعنى
انه كان تحت يده لنصف المباشرة بالثبوت ولان ملا يضمن بصحبه لا يضمن بقاسمه فيرجع على
المؤجر بقينها ان رجع عليه المالك بما دفعه صرح في جامع المقاصد بل هو بما لا يفيئ الرب في وان
لم يرضوا له وجبارة التحرير هنا غير محرومة ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفي الزائد من اجرة المثل اشكال ﴾
أي في رجوع المستأجر بما زاد من اجرة المثل عن المسمى الذي اقره المالك حيث يكون هناك
زيادة وعدم ورجوع به اشكال اقره الرجوع كما في التحرير وهو الاقوى كما في المحرشي والاصح كما
في جامع المقاصد لانه مفروض لانه انما أقدم على سلات لمن غير غرم كما اذا اشترى عينا منصوبا بها خلا
بالنصب ثم تلفت في يده فرجع عليه المالك بقينها يوم التلف وكانت تزيد عما اشتراها به فان لم يفي

وتصح اجابة المستقر مع الوصف والتميز لاني اللمة ويفتقر الحما إلى مشاهدة البيوت
والقدو والملة والاتون ومطر ح الرامد وموضع الزيل ومصرف مائه (مقن)

رجوعه بأزائد اختلافا شديدا حتى من التيق الواحد كالمحقق الثاني وقد رجعت هناك الرجوع حيث
يكون الضامن جهة النسب لا بما يتعلق بالصيغة والمتاخرين ونحو ذلك وقد اشرنا هناك الى ما هنا
واسبقنا الكلام فيه في باب المكاسب محررا وقد احاله في الايضاح على ذلك المقام وقد استشكل
فيه في الرجوع في بيع الفضول وحكم به في شرح الارشاد ووجه عدم الرجوع انه دخل على ضائه
بالاجرة المبذولة في مقابلة مجموع المضمه فيغرم اجرة المثل ويرجع للمسي (وقه) ان ذلك لا ينافي غروده
في الزائد لانه اذا دخل على استحقاله من غير غرم ﴿ قوله ﴾ (وتصح اجابة المستقر مع
الوصف والتميز لاني اللمة) لما صحت اجابة المقار فلا خلاف فيها بين أهل العلم كما في التذكرة وبين
الملاء كما في التحرير ولا خلاف فيها كما في السرائر وحكي عن ابن المنذر في التذكرة انه قال اجمع كل
من يحفظ عنه من أهل العلم على أن استئجار المنزل والقيام جائزه (قلت) ولا خلاف في صحتها مع
المشاهدة وقد تركه المصنف لانه صرح به سابقا في اول البحث وسيأتي له التصحيح عليه في اواخر
مباحث الارض واما صحتها مع الوصف فقد فصل في المصنف فقال ان كل موصوفة بالصفات الخاصة
الواقعة بصفتها الشخصية مع ومن ثم قال لاني اللمة لان الموصوف بصفتها السلم يكون تليا ولا انتفاع
في ان لا يوصف الشيء بصفتها السلم لانه لا يزوجه ويصر عليه ويوصف الشخص بصفتها
المبذورة لان الموجود المقتضى يمكن تتبع جميع صفاته واستقصائها وان كثرت وقد وافق في ذلك
الحق في الشرائع ووافها الحق الثاني وقد استند في الشرائع الى لزوم التفرق وقال في (المسالك) فيه
فظهر فان الوصف الواقع للجهة كيف يجامع التفرق نعم لو طال بسر تحصيل الموصوف لاختلاف
المقاررات في الخواص والادواف اختلافا كثيرا يسر منه الوقوف على ما يمكن (قلت) قال في
الشرائع ولا تصح اجابة المقار الا مع التميز بالمشاهدة أو بالإشارة الى موضع بين موصوفين بارفع
الجهة ولا تصح اجابته في اللمة لا يضمن من التفرق فجعل وصفه الرافع للجهة حال تشخيصه وتبينه
وجعل وصفه في اللمة متضمنا لتفرق لاختلاف المقاررات في الخواص والادواف فلا مجال لتعريف كلامه
على غرضه على ان السر المذكور يقضي بعدم استيفاء الادواف فيرجع الى التفرق ومن التريب
قال في المسالك انه واقعه على هذا التفصيل في التحرير وأطلق في الترامد والتذكرة مع ان الامر
بالعكس بالنسبة الى الترامد والتحرير وأما التذكرة فانه بعد ان قال انما تصح اجابته مع مشاهدتها
فانها لا تصير ملزمة الا بذلك ولا يجوز الاطلاق فيها ولا الوصف به قال الشافعي وقال ابو ثور اذا
ضبط بالصفة اجرة وعندي لا بأس بذلك اذا أمكن الضبط بالوصف والا فلا بد من المشاهدة لان
التفرق يختلف بصرها وكبرها وطولها وانخفاضها (وكيف كان) فما اطلق فيه لاكتفاء الوصف بالبسوط
والارشاد والروض والروضة وجمع البرهان والمناجيع وكأنه قال به أو قال به في المسالك (قلت) في (اللمة)
لا بد من كونها ملزمة وهو يشمل السلم بالوصف ونحوه ملقي التنية وغيرها لانه يعني الوصف الواقع
للجهة التي الجلة اذ المدار على دفع التفرق وهو يرتفع به ﴿ قوله ﴾ (يفتقر الحما الى مشاهدة البيوت
والقدو والملة والاتون ومطر ح الرامد وموضع الزيل ومصرف مائه) قال في المبسوط لا يصح العقد

أو وصف ذلك كله ويجب على المسأجر طلب النهاية وستيقا فإن أهل ضمن ولو استأجر
أجيرا كينفذه في حوائجه فنفقته على المسأجر إلا أن يشترط على الاجير (متن)

الاهدان يشاهد سبعة اشياء بعد السبعة المذكورة هنا غير انه غير موضع التزل بموضع الحطب ومثله
عاني التذكرة والتحرير غير انه في التذكرة غير موضع الحطب والتحرير موضع القماش وهو ما على وجه الارض
من فئات الاشياء وزاد به الذي يجمع للآتون من السرجين ونحوه قال في التذكرة وعلى هذا قياس سائر
المساكن لجهة بما يختلف الفرض يعني انه ذكرنا بشرط لصحاحه تدريجاً بالنور وقضية الاشتراط
انه متى اخل بشيء من ذلك لم تصح الاجارة لجهة به صرح في التذكرة ويجمع المقاصد (ويلي) انه
قال في التذكرة يجوز استئجار الحظم ولا تتركه اجارته عند طائفة أجمع وهو قول عامة أهل
العلم خلافاً لاحد قائله كرهه لان الثبوت تبوأ فيه وليس بشيء لا يمكن التحرز ﴿ قوله ﴾
﴿ أو وصف ذلك كله ﴾ أي يقتصر الى مشاهدة ذلك أو وصفه كله بالصفات الخاصة الوافية
بصفاته الشخصية وإن كثرت بناء على ما قسم وقد خلت عن ذلك عبارات البسوط والتذكرة
والتحرير ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويجب على المسأجر طلب النهاية وستيقا فإن أهل ضمن ﴾ كافي
الشرائع والارشاد والروض وذلك كله ظاهر النهاية والسرائر فإن فيها معنى استئجار دابة فزما
في حفظها أو عطفاً أو ستيقا فليكت أو طابت كان ضاملاً ولا يحدث فيها من السبب وقد
نسب في جامع المقاصد الى جمع وفي (المساكن والكتابة) الى جماعة ويراد من ذلك يجب بذله
على المسأجر من ماله وإن لم يشترطه المؤجر عليه اذا لم يكن حاضراً من دين أن يرجع به عليه ولا نجد
لم دليل على ذلك مع مخالفته لاحول المقصود كما ستعرف وذلك ربه في الروضة بالاضف الا أن
يكون هناك خبر لم نلقه به لان كان الحكم مذكوراً في ظاهر النهاية وقد أخذ مسلماً صاحب السرائر
وقد يكون مرادها انه يجب على المسأجر حفظها وعطفاً وستيقا أم من أن يكون من ماله أو مال
المؤجر وانه ضمن لو أهل كلزمن والمستودع وذلك مما لا خلاف فيه وفي (جامع المقاصد) لا كلام
في وجوبها والضم بالاهمال جهنا المعنى (وقد قول) ان لنا كلاماً في الضمان فيها اذا شرط على
المؤجر أن يكون معها ولم يف بالشرط أو كانت العادة قاضية بذلك مع كون المسأجر ليس من شأنه
أن يباشر كما أشار اليه في جمع البرهان وكيف كان قد اختير القول بوجوبها على المالك في التذكرة
والتحرير والمختف واللمعة والحواشي والتبصير وايضاح التامع ويجمع المقاصد والمساكن والروضه
ومجم البرهان والكتابة وهو الذي مال اليه في الكتاب أو قل به حيث قل ولوقيل بوجوب الطف على
المالك والفتحة على الاجير كان وجها وهو الظاهر من أبي علي والفتنر في الايضاح بعضهم ذكر ذلك
في خصوص التامع وبعضهم ذكره فيها اذا أجز البعد ولنفذ بعضهم فيها اذا هرب الجمل وأبقى الجمل
في يد المسأجر (وحجهم) ان موته البعد أو النهاية تامة لذلك والاصل عدم وجوبها على غير المالك
والا بل براءة فته من وجوب ذلك فيجب عليه الاتفاق مع غية المالك باذن الحاكم وبرح بما اتفق
ولنجد اشهد فان تضرر فكا قدم في المرتين والمستودع ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو استأجر أجيراً لينفذه
في حوائجه فنفقته على المسأجر إلا أن يشترط على الاجير ﴾ كافي النهاية والشرائع والارشاد والروض
وظاهر الحواشي وفي (اللمعة) انه المشهور وقد تبينا كلام الاصحاب من المنع الى الرضا فلم نجد من

قال به قبل الشئ غير من ذكرنا بل قد صرح حوفي غاية المراد في مسئلة ما اذا أبرجده ثم أمته
ان عقد الاجارة لا يوجب الثقة على المستأجر وعلى ذلك فيها به في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد
وايضاح المتاع حيث قالوا لا تجب الثقة على المستأجر الا مع الشرط وظاهر الاخير انه يجمع عليه فدعوى
الشبهة لهما لم تصادف محلهما وما قيل فيه ان الثقة على الاجير السراة والتذكرة والحفظ والايضاح
وجامع المقاصد والمساكن والروضة وجمع البرهان والمقتضيه وفي (التحرير) فيه قرة وفي (الكفاية) انه
أقرب ويخرج من التذكرة الاجماع عليه قال اذا استأجره بطعامه وكسوته وقته وغير ذلك صح اجماعا
ووصفا كما يصف في السلم وان لم يشترط طعامه ولا كسوته فقتة وكسوته على نفسه وكذلك الظفر
(قال ابن المنذر) ولا أعلم خلافا في ذلك انتهى (حجلا كثيرا) ان الاجارة مساواة تقتضي وجوب الوضوء
دون مساوئها والاوجب دخوله في الماواة وهو باطل لجهة الثقة الموجبة لغيره الا أن قول أنها
اذا وجبت ابتداء بأصل الشرع من دون شرط يكفي فيها عادة أمثاله ثم لو وجبت بالشرط وجب
بيان قدرها ووصفها فنقول ان سلمنا ذلك فالكلام في البليل على وجوبها ابتداء وليس الا الخبر
ومعترف حاله ثم لو كان هناك عادة مستمرة بالثقة وتقدرها أو قرينة صريحة في ذلك أو شرطت
كذلك على المستأجر لزم وعلى بعض ذلك نصل الرواية (وصاك قول) ان المستأجر لا استوعب
وقته عمل الاجير لم يبق له زمان يكتسب به قفته فكانت على المستأجر وان لم تشترط (وليه) ان
استحقاق المأظف لا يمنع من وجوب قفته في ماله الذي من جله الاجرة كما هو واضح (١) حجة الشيخ
ومن واقعه ما روى في الكافي والتهذيب في الصحيح الى سليمان بن سالم المجهول الذي لم يذكره عليه
الرجال قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل استأجر رجلا بقتة ودرهم مائة على ان يسهل في
ارض فلما ان قدم اقبل رجل من اصحابه يدعو الى منزله الشهر والشهرين فيصيب عنده ما ينتبه من
قتة المستأجر فخطر الى ما كان يفتق عليه في الشهر اذا هو لم يدعه فكافي به الذي يدعو فن مال من
تلك المكافاة أمن مال الاجير ام من مال المستأجر قال ان كان في مصلحة المستأجر فهو من ماله والا
فهو على الاجير ومن رجل استأجر رجلا بقتة مائة ولم يفسر شيئا على أن يسهل الى أرض أخرى فما
كان من موته الاجير من غسل الثياب أو الحمام فلي من قال على المستأجر وفي الاستئلال به على
ضف سنده وثقة عامله به مع وروحه في الكتابين الذين هما نصب العين فطر من وجوده (الاول) انه
صرح في ان الثقة داخلة في الاجرة على سبيل الشرطية والجزئية فيكون قول الراوي مائة مائة صفة لهما
حذف من الاول دلالة الثاني عليه على نحو قوله ونحن بما عندنا وقت بما عندك واضر. برشد الى ذلك
وصفا في معناه بذلك فلا دلالة فيه حينئذ على ما ارادوا فان آيت من ذلك قلنا كونها مجمة مجهولة مما
لا يقول به أحد كما أن جبل عرض ما أكل من مال من دعاه على المستأجر ان كان الذي دعاه اذقت
عليه في معاملة المستأجر والا فمن مال الاجير مستغرب تصور او حكمه وكلها هي من اصحاب المستأجر
فالصير المبرور راجع اليه (وقد يقال) أن المراد ان اقامته ذلك الشهر الذي دعى فيه كانت لمصلحة
المستأجر فليأمل (الثاني) ان الثقة ان كانت واجبة على المستأجر بأصل الشرع أو بالشرط أو بالذكر في

(١) ومه يعلم حال ما يقال ان الثقة بقاء الاجير ليسترو المستأجر منه منافعه فلا يجب عليه بذل
المال ليحصل حق غيره (مه قدس سره)

فان تشاحا في قدره فله أقل مطوم مثله وملبوسه (متن)

متن القد على أن تكون هي الاجرة كانت لازمة لقمته سواء اكل الاجير من ماله أو غيره فله أن
يقل بها ما يشاء فلا سنى لسؤال عن كونها من مالها ولا التفصيل في الجواب بما عرفت فتأمل ثم
ان المكلفي اما يتبرع من ماله لامل غيره ولله قلقك كله استدلل لهم في الايضاح بسيرة قسوس قسح
حله (الثالث) أن غسل القلب واجرة الحلم اذا كانتا داخليين في التمتع بحسب العادة أو الشرط لا سنى
السؤال منهما كما اتجا اذا لم تتركوا داخليين لا سنى له ايضا فتأمل ثم أن دخولها في التمتع غير مطوم
ولذا تراهم يترددون في وجوبها على الزوج ونحوه فانهم عليه ثقة غيره وانما يدخلوها كالمسكن والكوة
لان الظاهر أنهم يريدون بها محتاج الاسلام غالبا (الرابع) انه لم ينضج لنا سنى قول سليمان ولم يفسر
شيئا قلغير الذي فحاحه سندا ومتناوضا وانما كيف يارض به أصول الذهب والقواما قطبيه
هذا وانما فهمهم في المقام بل ومن علم الاسلام كرامة عن ابن المنذر أنهم مسلمون على جواز الاستئجار
للاضافي حوائجه على الاجال وانما ينصرف عرقا الى ماهر المتعارف المتصور له واللاتي بمحلة من حوائج
المستاجر ولعل دليلهم صوم أمة الاجارة والروايات المشرة بذلك أو قولها دالة باطلها على جواز
ايجاره قسه بأن تكون جميع منافعه للمستاجر كقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر المفضل من
أجر نفسه قد حذر على نفسه الرزق ومثله قوله عليه السلام في رواية عمار وقول أبي جعفر عليه السلام
في رواية عبد الله بن محمد الى غير ذلك كرواية محمد بن سنان لكن كلامهم في مقامات أخر من انه
لا بد من العلم وتعيينهم في اشتراط التبيين يقضي بخلاف ذلك ألا ترى أنهم لم يكتبوا بالرف في
سيرة الطعام والتمتع فيها اذا استأجره بتمتع وطعامه مالم يمين في (الكتاب والتذكرة) لاجوز الاستئجار
بتمتع وطعامه مالم يمين في (التذكرة) لو استأجر اجيرا بطعامه وكونه فان قدرنا ذلك وعلمه صح
القد وان لم يتدداه بل وقولا لاجوز السلم بارطال من الجيز لعدم جواز السلم فيه عندنا فلا يجوز
الاجارة الى غير ذلك ولعل الذي دعاه الى ذلك ان الاخبار لما دلت على جواز ايجاره نفسه لبعضي
في حوائجه اكنى في ذلك بالرف ولا كذلك ما جلاه جزأه لا بد من تعيينه قولنا واحدا فيما نجد
وأما ما اذا جسد شرعا فكذلك على الاصح لانه مقصود كما يأتي وقال في (التذكرة) لا تضرجهاته
كشرط أساسات الميطان وعروق الشجر في البيع وليس بشيء لان البارة لا أثر لها اذا شرط عسوب
من المبيع والاجرة وأساسات الحائط ليست مقصودة بالأصل والقات وان قصدت لاسر ما بطل البيع
وقد حرره الكلام في ذلك في باب البيع وفرقا بين الشرط قليط ذلك كله وانما نراه لا خلاف بين
علماء الاسلام في عدم الفرق في ذلك بين الذكر والاني حرا كان أو مملوكا وأنه يجرم عليه في الانثى
جميع ما كان حراما عليه قبل الاجارة وقد استثنى المصنف فيما يأتي والمحقق الثاني جواز انتظار الامة باذن
المولى وعليه استمرت طريقة الناس في هذه الاحصار لكن الثابت في الدليل ان ليس ذلك بتلك
ولا تحليل الا أن تقول ان الاذن في ذلك تحليل أو هو من قبيل النظر لمن يريد الشراء فانه على
الظاهر وقتي فلا بد لمن يريد التكاح قليط ذلك أيضا ﴿ قوله ﴾ « فان تشاحا في
قدره فله أقل مطوم مثله وملبوسه » أي حيث قول بوجوبها على المستاجر اجدها فان تشاحا في
قدر الواجب اقتصر على بدل أقل مطوم مثله وملبوسه تمسكا بأصل البراءة في عدم وجوب ما زاد

ولو قيل بوجوب التلف على المالك والتفقة على الاجير كان وجها فيقتضى ان شرطه على المستأجر لزيم بشرط العلم بالقدر والوصف فان استثنى الاجير لمرض أو بطام قسمه لم يسقط حقه ولو احتاج الى الفداء لمرض لم يلزم المستأجر ولو أحب الاجير ان يستفضل بعض طامه منع ان كان قدوة كفايته ويغشى الضعف عن العمل أو اللبن منه (متن)

وأما جفه فيرجع فيه الى العادة في جنس المطعم والملبوس كما في جامع المقاصد وله هو المراد من قوله في المسالك والروضة يكفي القيام بمادة أمثاله وقد يكون اراد أنه يرجع الى الرف والعادة سيغى القدر والجنس كما في نفقات الزوجات والمريضات ولا يقتصر في القدر على الأقل وله الاولى ولا سيما اذا لم يحد المدة فأمل ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو قيل بوجوب التلف على المالك والتفقة على الاجير كان وجها ﴾ هذا ما أشرنا اليه آتيا في المستثنى ﴿ قوله ﴾ ﴿ فيقتضى ان شرطه على المستأجر لزيم بشرط العلم بالقدر والوصف ﴾ أي حين اذ كان الوجه وجوب التلف والتفقة على المؤجر ان شرط ذلك على المستأجر لزيم حلا بالشرط لكن بشرط العلم بالقدر والوصف لتلقي الجاهة وهو الذي صرح به في جامع المقاصد والمسالك والروضة وهو الموافق لما حرره في باب اليوم (١) وقد سمعت مالي التذكرة ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان استثنى الاجير لمرض أو بطام نفسه لم يسقط حقه ﴾ كما في التذكرة وجامع المقاصد لانه حوض التفقة فلا يسقط بالتفنى عنه من دون عقد كما اذا كان حقه دوام ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو احتاج الى الفداء لمرض لم يلزم المستأجر ﴾ كما في التذكرة وجامع المقاصد لانه لم يشترط الاطعام الاصحاء فيلزمه ما شرط له وفي (جامع المقاصد) أنه لا عمل لهذا على القول بان التفقة انما تجب مع الشرط لان الواجب هو ما شرطه دون غيره قطعاً غالباً كان أو نادراً فكانه مستدرك نعم على القول بوجوب التفقة يقتضى العقد وان لم يشترط ذكره وجه لانه قد يورم كونه من جهة التفقة بالاضافة الى المريض (قلت) هو تفريم في كلام المصنف على القول بانما تجب مع الشرط ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو أحب الاجير ان يستفضل بعض طامه منع ان كان قدر كفايته ويغشى الضعف عن العمل واللبن منه ﴾ بالياء الموحدة ومثناه أنه يغشى الله اللبن وقد صرح بذلك كله في التذكرة وكذا جامع المقاصد لانه يحصل على المستأجر ضرر بتفويت بعض ماله من منفعة فيمنع منه كما يمنع الجمال اذا امتنع من حلف الجمال أما لو دفع اليه قدر الواجب ولم يكن في تفضيله لبضه ضرر جاز لانه حق له لا ضرر فيه على المستأجر فأشبهه الغرام ولا معنى للاعراض على البارة بأن الطام اذا كان قدر كفايته كان تأخير بضه يؤثر الضعف عن العمل فيكون قوله ويغشى الضعف مستدركا لان المراد قدر الكفاية عادة وحينئذ قد لا يؤثر ترك بضه ضعفا في بعض الاحوال وقد حكى الشهيد عن فخر الاسلام ان اللبن بالياء المضافة من تحت معنى الضعف والشبر في منه يعود الى الاستفصال المفهوم من المقام فيكون حذف تفسير على الضعف فيكون المراد بالضعف اللبن والفتور عن العمل لا بمعنى الجزع فلا يكون مستدركا كما في جامع المقاصد لان الضعف يعني منه وقال الشهيد الموجود في التذكرة وفي كتبهم اللبن بالياء الموحدة

(١) من أن المجهول اذا كان مقصوداً بالبيع لا يصح بيعه وان ضم الى معلوم ويجوز مع الانضمام الى معلوم اذا كان تابها غير مقصود وذلك يختلف باختلاف الاحوال والقصود (منه على الله عنه)

ولو اجر الولي الصبي مدة يلم بلوغه فيها أولا لكن اتفق لزمت الاجرة الى وقت البلوغ ثم يخرج الصبي في الفسخ والامضاء (متن)

وان في نسخة مقروطة المصنف تحت الابن اذا كانت موضعه قال وهذا هو الاصح متى وتلا أما النقل قال ذكرناه وأما المعنى فلان الابن لم يزد زيادة عما اقلده الضف فيها في قوة التزامهين أما الابن فانه ينبغي مسج زائدة (قلت) قد عرفت بالتوجيه الصبي ذكرناه ان المعنى صحيح وانه امد زيادة الا أن قول لا قائمة في ذكر الضف حيث طوأما النقل ونسبنا الى كتبهم فلم نجد في غيرنا ذكر (١) بمفضل التبع في المقام وفي مسج استنجاار الامراء للارضاع كما ذكرناه في الحاشيا وقد افترض ذلك في جامع المقام بأن البارة حيث لا تقطع عن نصف لان الابن مسطوف على الصل فيصير التقدير بحض الضف عن العمل وعن الابن وفيه ما لا يخفى (قلت) هذا نظيره ووضعوه على حد قوله وعلمنا بتاويها بارحاً وقوله «وزحين الحواجب والسيوات» ولعل ان هذا الفرع جار على الاشتراط وعنده «(فرع)» ذكره في التذكرة وهو اعلم به من قلنا كان على مائة نفسه وقد سلمه له كان من ضائه والا فلا **قوله** «ولو اجر الولي الصبي مدة يلم بلوغه فيها أولا لكن اتفق لزمت الاجرة الى وقت البلوغ ثم يخرج الصبي في الفسخ والامضاء» يريدانه لو كان عمره عشرا وأجره عشرا فانه يمل في الزائد بعد البلوغ بمعنى انه لا يكون لازما بل يتوقف على ايجارة الصبي وعندها وهو متى قوله ثم يخرج بناء على جواز عقد الفضولي وكذا لو اجره مدة لا يثبت انه يبلغ قبل مضيا كما لو كان عمره عشرا واجرهم سنتين ثم اتفق انه يبلغ بالا حلام قبل مضى السنتين فانه يمل ويخير فيها بعد البلوغ لان العلم والجهل لا مدخل لهما في ثبوت الولاية وعندها لانها انما تكون قبل الكمال فيكون قود تصرف الولي مقصوراً على ذلك الزمان دون ما سواه وذلك كمنيرة المبسو لا وهو الذي استقر عليه رأي في آخر كلامنا في التذكرة والتحرير وقواعد الشيدناخي والشافعي جميعا يروا انه لو ورد في الشرع في الفسخ والتخير فيها اذا اتفق البلوغ في المدة التي لا يثبت فيها البلوغ لا ذكر ولاه كان وليا حين تصرف المصلحة فلم كان لزوجيه ثم بلغ ولان الاجارة عقد لازم يثبت الولاية لم تبطل بالبلوغ وبالمعنى مطلقا جزم في الخلاف والسرائر وقواه في المبسو في أول كلامه ثم حذر منه قال في (الخلاف) لو اجر الولي الصبي اوشيتا من ماله صحت الاجارة بلا خلاف فان بلغ الصبي قبل اخذها المدة كان له ما بقي ولم يكن للصبي فسخه وأبلغ من ذلك ما في الارشاد والروض من انها تبطل بالبلوغ فانه يحصل انها تبطل من رأس لان الزيادة تبطل قط ولعل الوجه فيه وجود المصلحة لانه سأتى في المصنف في الكتاب في الشرط الرابع من شروط المنفعة انه لو استأجر عبدا مدة يلم موته قبل اخذها ان الاجارة تبطل من أصلها لجهل بزمان الاجارة فيكون المراد من عبارة الارشاد انه يصح لولي اجارة الصبي بحيث لا يكون زمان البلوغ بالسبب داخلا في المدة تبطل الاجارة لهما (ولعل) ان الحال في الرشد كالحال في البلوغ لانه أحد الشرطين في

(١) كان قلت له أراد أنهم ذكروا ذلك فيما اذا استأجر امرأة للارضاع قلت قد تبينا سبلات الفن وعرضنا في المسئلة على طولها في كلامهم لمكان تكثيرهم لقروها فلم نجد أحداً تعرضها اذا أرادت ان تستغل غير من ذكرنا ثم أشار الى ذلك في التذكرة والتحرير بقوله وعلى الرخصة أن تأكل ما يكثر به الابن ولستأجر ما ليها به (منه قدس سره)

ولو مات الولي او انتقلت الولاية الى غيره لم تبطل به ولو اجر عبده ثم احقه في الاتماء لم تبطل الاجارة ويجب على السيد اداء المنافع باقية للمدة والاقرب منه وجوه على مولاه باجرة

ذوال الولاية وقوله في الكتاب لم يمت الاجرة الى وقت البلوغ معناه أنها صحت الاجارة كما هي في الميسر والشرايع والتحرير ولزم الاجرة ان لم يفسخ المستأجر لانه من المعلوم ان المستأجر يغير حيث ينسخ والامضاء بقدر نصيبه لمكان تبعض الصقة عليه بناء على انه لا يشترط الجلب في خيار تبعض الصقة كما ذكره في مع قفيز من الصبرة وكذلك الحال فيما اذا أجر ماله كما صرح به في الخلاف والميسر وغيرها لان الوجه فيها واحد وحكم المجهول بعد الاقامة مطلقا حكم الصبي ولا فرق في الولي بين كونه ابا أو جدا أو وصيا أو حاكما أو أمينة كما هو ظاهر وبه صرح الجماعة والحكم في المسئلة مبني على عدم اشتراط الميز في الحال وهو خلاف خبره في الكتب ولعل احتمال الارشاد مبني على ذلك ولعل ذلك كله مبني على ما اذا لم تكن اجارة العقل او ماله بعد بلوغه لمصلحة قائما حيث تقدم كما قالوا في اجارة ناظر الوقت ﴿ قوله ﴾ (ولو مات الولي او انتقلت الولاية الى غيره لم تبطل) كما في التذكرة وجامع المقاصد ومعناه انه لو مات الولي في اثناء المدة فان الاجارة لا تبطل لان تصرف الولي بمنزلة تصرف المالك لانه نائب عنه وقوله بمنزلة فله والولي الثاني انما تمت ولايته فيما لم يتصرف فيه الاول وهذا القدر قد تصرف فيه الاول ولا أقل من أن يكون كالوكيل لو أجر مدة ثم عزل فان اجارته لا تنسخ بل الوصي اقوى من الوكيل لان وصايته لا تبطل وبإغواء الوصي وجوبه ثم ان الوكيل انما يتولى ما تدخله النيابة والوصي يتولى ذلك وغيره فان له أن يحرر من غير الميز ويأمر افعال المخرج عنه وجامع المقاصد في المقام فيما اذا اجر ناظر الوقت تفصيل غريب وهو ان اجارته لا تنسخ اذا مات وبقي البطن الاول وانما تنسخ بالقسبة الى البطن الثاني اذا كان موته قبل وجوده واستحقاقه وقد نهينا عليه فيما سلف وقتنا أنه مخالف لما اختاره هو وغيره هناك ﴿ قوله ﴾ (ولو اجر عبده ثم استه في الاتماء لم تبطل الاجارة) كل في الميسر والشرايع والمنافع والتذكرة والتحرير والارشاد وقواعد الشيد وافية المراد وجامع المقاصد والمساك وغيرها كما ستعرف وفي (التذكرة) نسبة الى علاننا مؤذنا بعمري الاجماع وهو كذلك على الظاهر اذ لم نجد أحدا من اصحابنا مخالف أو تأمل في ذلك الا ما حكاه صاحب ايفاض النافع بقوله وربما قيل يطلونها فيضمنها السيد للمستأجر (قلت) وهو لبعض النافعية لا غير وقد عرفت فيما تقدم انهم أطلقوا على عدم بطلانها بالبيع الا أن يكون قد باعها على المستأجر فان بعضهم استشكل فيه أو خالف والدليل على ذلك جميع ما تقدم ذكره سوى الاخبار هذا وفي (التذكرة) ان المتق يصح وينفذ قولاً واحداً ﴿ قوله ﴾ (ويجب على السيد أيضا المنافع باقية للمدة) كما هو صريح جامع المقاصد والمساك وقد نبه على ذلك في الميسر والشرايع والشرايع والتذكرة والتحرير وهو قضية كلام الباين لانه حق وجب عليه بمقدار الاجارة فهو كالقرب بالقسبة الى المنافع تلك المدة عملا بالاستصحاب ﴿ قوله ﴾ (والاقرب عدم رجوعه على مولاه باجرة) يريد ان الاقرب أن السيد لا يرجع على مولاه باجرة مثل عمله في تلك المدة لان منافع كانت مملوكة له زمن الاجارة كالقرب وقد استحقها المستأجر قبل المتق فلا وجه لرجوعه بها على مولاه لانه انما ازال الرق عنه سلوب المنافع تلك المدة وهو خيرة الميسر والشرايع والتذكرة والتحرير

ونفقته بعد المتق على المستأجر ان شرطت عليه والا فلي المتق لانه كالباقي على ملكه
حيث ملك عوض قومه (متن)

والارشاد وقواعد الشيد والمخلف والتضيح وجامع المقاصد والمسالك والروض وجمع اليرطان والمناجيع
وقد قيل به أو ميل اليه في الايضاح وغاية المراد وهو قول الشافعي في الجديد والقول الآخر له في
القديم وهو انه يرجع على مولاه باجرة مثل عمله وقد ذكره جماعة أحنافا وحكاه الشيخ في المبسوط
وابن ادريس قولنا وظاهرهما انه لا صوابا لكنا لم نجد به قائل ولا مستشكل فيه الا ما احتج به الشيد
في غايته المرام من هذا الاشكال في الارشاد الى عدم الرجوع والى كون التقم على مولاه وهو يبدل على
خاص بالاخير كما فيه والحمد لله (ووجهه) ان ازالة الرق تقتضي ملك اليد للمتع فذا سبق قتل المولى
لما قامت عليه فيرجع على المولى بموضها وهو اجرة المثل فكان كما لو اكرمه على عمل وقد رماه جماعة
بالضعف وهو كذلك لان المكرم متد واليد هنا لا يملك المتاع التي استمر ملك المستأجر عليها والرق
انما زال عنه بسلب المتاع تلك المدة فلا يرجع له على مولاه ولا على المستأجر ولا اكرام ولا تمتد
من أحد والسبب من عدم الجزم بالدم من المصنف وبطاعة على قد يلوح من الايضاح وغاية المراد
التوقف وما في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وغيرها من القلم بعدم الرجوع وهو الذي ينبغي
﴿ قوله ﴾ (ونفقته بعد المتق على المستأجر ان شرطت عليه) هذا مما لا خلاف فيه لانه يجب
الوفاء بالشرط ﴿ قوله ﴾ (والا فلي المتق لانه كالباقي على ملكه حيث ملك عوض قومه) هذا
قرنه الشيد في حواشيه ونسبه في التحرير الى بعض الجمهور ونفى عنه اليد وجزم فيه قيل ذلك
بانها على اليد واستشكل في كونها على المولى في الارشاد ولا ترجيح لوجهه في شرحه واختير في التذكرة
والحواشي وجامع المقاصد وايضاح المتاع والمسالك انها على يده المال وقد احتج الشيد في غايته المراد
والتمتداد والتمس الارذوي وغيرهم (وجه الاول) ما اشار اليه المصنف من ان المولى قد أخذ عوض
مناشه وبقي اليد مسلوب لثمنه فوجب نفقته على من له منفعة فكان كما بان على ملكه مضافا الى
الاستصحاب واليد مشغول باداء حق المستأجر ولا سبيل الى وجوبها على المستأجر الا بالشرط لعدم
إيجاب الاجارة الثقة عليه ولا شرط فانحصرت في اليد (وفي) انه لا يلزم من كونه كالباقي على ملكه
أن تثبت له جميع احكام المالك التي من جعلها الثقة ولا استصحاب مع تغير الموضوع والحصر ممنوع
لمكان يمت المال على انه قد يستفيد اليد الثقة في زمان غير زمان ختمه المستأجر اذ لا بد من أن
يبق له في غير القيل من النهار بقية يستريح فيها نظرا الى العادة فليكتسب فيها وهذا الاخير كما نرى
(وجه الثاني) ان الثقة هنا وجبت لكونه ملكا وبعد المتق لملكه فوجب على اليد لامكانها في غير
زمان ختمه المستأجر كما عرفت أو قولنا انه يسمى كل يوم في قدر الثقة ويصرف باقي اليوم للمستأجر
وبحسب ذلك الزمان على المستأجر يعني انه يحسب زمان السي لفقة من مدة الاجارة وهذا يرجع
بالاخرة الى انها على المستأجر ويبقى الاشكال فيها اذا احتوجب السي زمن الاجارة والاول من وجهي
الوجه الثاني فيمن السر والمخرج لا يفتي على ان الاصول تنفي ومن هذين الوجهين تعلم وجهي الاشكال
والارشاد وظاهر ايضاح المتاع والاجماع على انها لا تجب على المستأجر علم يبق الا كونها في يده المال وفي
(التذكرة) انه الذي يقتضيه مذهبنا انتهى ومع عدم يده المال والذكرة والصدقات فهي أحد الواجبات

﴿الطلب الثاني في العوض﴾ ويشترط ان يكون مال الاجارة معلوماً بالمشاهدة والوصف الراجع للجهة ثم ان كان ميكلاً أو موزوناً وجب معرفة مقداره بأحد هاتين في الاكتفاء بالمشاهدة نظر

الكيفية فان اندفعت الحاجة بوجود من يسه التفتالي أجل هو تمام مدة الاجارة وقبل البد قد اشترط صرفت اليه بقصد الرجوع عند الامكان كافي التخصيص (وقال فخر الاسلام) في شرح الارشاد ان الاشكال انما هو مع عدم قدرة المتق على تقته ولما مع قدرته عليها فانها لا تجب على المتق اجمالاً هي على المتق (وليل) انه قد صرح جماعة هنا بان عقد الاجارة لا يقضي وجوب التقه على المستاجر وقد استوفينا له الكلام في ذلك عند شرح مسئلة ما اذا استاجر أجييراً ليقتنه في حوائجه

﴿الطلب الثاني في العوض﴾

﴿قوله﴾ ويشترط أن يكون مال الاجارة معلوماً بالمشاهدة أو الوصف الراجع للجهة (يشترط كون مال الاجارة معلوماً بما صرح فيه في القصة وسائر ما تأخر عنها الماقل قال في (الذكرة) لانه عوض في عقد معاوضه فوجب أن يكون معلوماً كسكن المبيع ولا يعلم فيه خلافاً لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استاجر أجييراً فليطه أجره واللم يحصل بالمشاهدة والوصف الراجع للجهة انتهى وفي (الروضة) اذا كانت الاجارة بما يكتفي فيها المشاهدة كالقمار كفت فيها هنا وفي (الرياض) انها تكتفي قولاً واحداً والوصف قبلان وصف العين المشخصة بصفتها القائمة بها التي لا تنازع ولا ترفع الجاهة عنها الا بذكرها ووصف العين على وجه كلي كصفات المسلم فيه وكل منها منزلة للجهة كاتقتم بيان ذلك مع أشياء أخرى في العين المستجرة ﴿قوله﴾ ثم ان كان ميكلاً أو موزوناً وجب معرفة مقداره بأحدهما (قال في (كشف الرموز) على هذا انعقد حمل الاصطلاح واستدل عليه فيه بخبر أبي الربيع الشامي عن أبي جسد الله عليه السلام قال سئل عن أرض يريد رجل ان يثقلها فأبي شيء وجه القيلة أهل قال يثقل الأرض من ادباها بشيء معلوم الى أجل معلوم وليس بذلك المسألة من وضوح الدلالة لا استوف عند الكلام في عبارة النهاية وقد استدل عليه في المختف وغاية المراد والمذهب البارع والمساك بأنه ثبت من الشارع اعتبار الكيل والوزن في البيع وعدم الاكتفاء بالمشاهدة وكذا في الاجارة لأنواع طريق المستثن ومنع طيهم الأنواع وتفتيح المناطق في جمع البرهان وأما فتاوى الاصطلاح فستفسر قريباً ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ وفي الاكتفاء بالمشاهدة نظر (ونحوه ما في الارشاد والتحرير من الاستشكل في ذلك وما في غاية المراد والروضة من عدم الرجوع وما صرح فيه بان المشاهدة لا تكتفي السرائر وكشف الرموز والتذكرة والمختف والايضاح والمقتصر والتفتيح وجامع المقاصد والايضاح النافه والمساك والروضة والرياض وهو قضية كلام من أوجب معرفة مقداره بأحدهما كالمعلق في النافه والشيد في السنة وهو ظاهر المذهب البارع وفي (شرح الارشاد) فخر الاسلام انه أولى وفي (التذكرة) الاقوى عندنا التبع وفي (الرياض) نسيته الى النهاية والسراير وكافة المخبرين واستوف حال هذه الحكاية وأول من نسبها الى النهاية ابن ادريس وبقية الجماعة قال في (السراير) وقال شيباني في نهايته بما اختاره فانه قال الاجارة لا تنقسم الا بأجل معلوم ومال معلوم فمضى لم يذكر الاجل ولا المال كانت الاجارة بالطلقة وان ذكر الاجل ولم يذكر مال الاجارة لم تنقسم الاجارة وبقي ذكرها (ذكرها غل) كانت الاجارة صحيحة انتهى كلامها والظاهر انه استند

في دعوى مواظته له الى قوله ومال معلوم لكنه قد ذكر بعده ما فرعه عليه وذلك كالتمويه له وكان
الاولى أن ينسب أيضا الى المفيد وسلاسل في القيمة والمراسم لاحتداد الأجل معلوم بشيء معلوم
ولم يردده بتزيم النهاية على أنه قد يقال ان المراد بالمعلوم في الكتب الثلاثة ما أورده به في الفتية قال
ومن شرائط الصحة أن يكون المقود عليه من الجانبين معلوما فلو قال أجرة كذا احدى هاتين العاديتين
أو بمثل ما يوجب به فلان داره لم تصح (واعترض في الرياض) على الاكتفاء بالمشاهدة بأنه في الفتية
ادعى الاجماع على اشتراط الملوحة قال أي في الرياض والتبادر منها ما لم يكن فيه غرر وجملة بالكلية
وقد عرفت ما أورده في الفتية بالمطوية وكيف كان قد عرفت حججهم على ذلك أنفاً وفي (المختف)
الاجماع على ان الجلالة بسيطة للأجارة وقال أنها متحققة هنا اذ قد صدق في عرف الشرع ان الكيل
والموزون إنما تصح المطوطة عليها بعد علمها بالكيل والوزن ولم يكف الشارع بالمشاهدة بالبيع ولاعة
لذلك سوى الجلالة وهي مائة في الأجارة هنا وقيل الشيخ في المبسوط اذا باع شيئاً بشئ جزاف جاز
اذا كان معلوماً مشاهداً ولو لم يعلم وزنه الى أن قال ومال الأجارة يصلح أن يكون جزافاً في
الناس من قال لا يجوز والاول أصح وهو ظاهر جامع للشرائط واستحسن في الشرائط وأخبره في جمع البرهان
وفي (الكفاية) أنه أقربوني (حواشي الشيد) ان بهروليسنة وكأنه يلوح من الفخر الملبس وحسب جماعتهم
المرتضى كالمحقق الثاني والشيد الثاني والحراساني وصاحب الرياض والاصل في ذلك قوله في السرائر الاظهر
من المنع بـلاخلاف فيه الا من السيد المرتضى في التاصريات ان البيع اذا كان الجزافاً بطل وكلامهم
لخطأ أنه يعلم من جواز ذلك في الأجارة بالأولية وحججهم على ذلك اساقفة الصحة واتقاء معظم
القرن وما في الحواشي من أن به رواية حسنة ان ثبت كان هذا القول قولاً جدياً لكثير تميم الرائي
في مثله ثم أعترض بها ولو كانت ما حذر القوم عنها ولطفت عباراتهم بها واستعمل عليه في (جمع البرهان)
بالاصل ومحم أدلة الأجارة وله اراد بالاصل أصل عدم اشتراط ما زاد على المشاهدة لكنه أيضاً
هو معنى السوم كامة الصحة ولادليل الاثر المتني في البيع ولو صح كان دليلاً في البيع قط الا
أن يعلم ان السبب هو الثمر قط من حيث هو وأنه الموجب لفساد وان موجود فيما نحن فيه ولكن أن
لنا باثبات ذلك كله أن المراد بالثمر المتني غير واضح وكذا عليه قط ووجوده فيما نحن فيه لا تأمل
اتقاء في مشاهدة غير الكيل والموزون اتفاقاً فالظاهر أنه يكفي العلم بالمشاهدة في الكيل والموزون
والمسدود والمنذوع بالطريق الاولى (ونحن نقول) لاشبهة ولاخلاف بين علماء الاسلام في اشتراط عدم
الجلالة والثمر في العقود اللازمة كما ان الحبير الوارد في النعي عن بيع الثمر مسؤول به مثلي بالقبول
والشيخ إنما يدعي ارتفاع مطلبها بالمشاهدة في البيع والأجارة وهذه الدعوى يشهد الوجدان بمدى
ولا سيما عند التفت (١) ونفسح القدر على ان الجلالة والثمر منهي عنها على وجه السوم بحيث يشمل

(١) لان معنى الثمر لغة المظهر فعلى التهي عن بيع الثمر التهي عما يوجب التزاع والاختلاف
للمظهر والضرر ولا ريب أنه عند تلف البصرة المشاهدة يحصل ذلك على ان التهي في الخبر وسعد
الاجماع شامل لجميع أفراد الثمر والجلالة حتى التادر منهما لان قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من بيع الثمر انه قال لا تبع غراً أو في غرر أو بيع غرر وهو يذكره في سياق التهي فينبغي السوم
فيجب الاجتناب عن الجميع الا ما خرج بالدليل ولعل ذلك لا يصد غراً وجملة كالبناء في باب البيع

وكلاجاز أن يكون تمنا جاز أن يكون عوضا عينا كان أو منقضة ماثلت أو خالفت ولو استأجر دارا بملأها لم يصح للجملة (متن)

الاجارة والافراد التادرة ملنا لكن صحة الاجارة عند ارتفاع منظم الثمر في عمل النظر لانه حيث يتصل وجود الجملة والثمر وعنده بمعنى انه يتساج بذلك مرقوان لا يتساج وبهذا الشك يحصل الشك في تحقق شرط الصحة فيشك حيث في صحة الاجارة الا أن قول ان الشرط عند ارتفاع منظم الثمر والسموات خصمة بالاجماع على اشتراط المطوية فلا يقبه التمسك باصل الصحة ولا باصل عدم اشتراط ما زاد وكذلك الحال في المصدود وللخروج لان الحال فيها كالكليل والموزون (١) **قوله** ﴿وكلاجاز أن يكون تمنا جاز أن يكون عوضا عينا كان أو منقضة ماثلت أو خالفت﴾ كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد قال في (التذكرة) لما بينهما من التاسب حتى غلنا أيها واحد والمنفعة الماتة كمنفعة عبد بمنفعة دار ومنفعة أخرى والمخالفة كمنفعة عبد بمنفعة دار ومن أي حمية المتع إذا لم يخلف جنس المنفعة لان الجنس واحد فيخرج فيه التاء عنده وهذه نسبة في جنس يلزم فيه الربا وسواء انه إذا أجره عبده سنة مثلا بمنفعة عبد أي بأن يخط له عبده هذا الثوب كانت نسبة في جنس واحد وهذا المثال يوافق ما أراد وهو غلط من وجهه (الاول) ان الربا في الاحيان لاي المتافع اجماعا كما في جامع المقاصد وظاهر التذكرة قد أجره دارا بمنفعة دارين او حيا ذهبنا بذهب فلا ربا ولا يشترط التجنس في المجلس (الثاني) ان المتافع كلها جنس واحد فلا معنى لفتق (الثالث) ان تقدير المنفعة في الاجارة انما هو تقدير المنفعة وليس تأجيل فلا نسبة ولو كانت تأجيلا لم تجز في جنسين مختلفين لانه يكون كبيع الدين بالدين بل هو عند وعند الشافعي واحديع دين بدين (الرابع) ان المتع السبيح فيهما من وجه آخر وهو ان كلا منهما يملك في الحال جميع المتفاعلي المنفعة لكن استيفائها يتفرق دفعة ولا يقول انه لا يملك المنفعة بالعقد لانها مدونة على يملكها شيئا فشيئا فلا يملك المؤجر الاجرة لكنه له المطالبة بها كل يوم لانه لا يرد من المتافع في حكم الموجودات ولهذا صح ايراد التقدي عليها وجاز ان تكون الاجرة دينيا والا لكان ذلك في معنى بيع الدين بالدين وزد قوله ان الاجرة لا تملك في الحال لانها عوض المتافع وهي مدونة بما اذا شرط تسجيل الاجرة اذ الشرط لا يجهل المعلوم موجدا **قوله** ﴿ولو استأجر دارا بملأها لم يصح للجملة﴾ كما في التذكرة وجامع المقاصد وهو قضية كلام التحرير قال فيه ولو استأجر دارا بملأها جاز مع التمييز اذ قضية عدمه مع الجهل كما ان قضية كلام الكتاب ما هو صريح التحرير من صحة الاجارة مع العلم بالمهارة واستحسنه في جامع المقاصد ان لم يكن من قصدنا ان المسود داخل في الاجارة ولله لان المقود عليه العين ليستوفى منها المنفعة المدونة للملكة بالموجودات ولكن وجود العين فاذا كانت العين

والمناط متع والطريق واحد والمتع له القتل والاجماع ولا يضره تدرة المتافع لمجر ممول عليه متعلق باتبول وفي أخبارنا ما يشهد له (منه قدس سره) (١) هذا وقد يستدل للبسوط بان الاجارة مبنية على الثمر والملك قال الاصم أنها غير جائزة لا فيها من الثمر كما تقدم في أول الكتاب واذا كانت مبنية على الثمر حلت منه ما لا يملكه غيرها (منه قدس سره)

وكذا لو استأجر السلاخ بالجلد وكذا الزامي بالبن والصوف المتجدد والنسل والطمان
بالنخالة أما بصاع من الحنظل أو للرضعة بجزء من الرضع الرقيق فالأقرب الجواز وكذا
لو استأجر الحاصل بجزء من الزرع (متن)

غير موجودة فلا وجود للثمن حسا ولا تقديراً فأصل وسكن في المواضي عن المختلف أنه قال لو قيل
بالجواز وإن كانت العبرة بجملة كان وجبا ولم نجد ذلك في نسختين من المختلف وفي (التحرير) انه يجوز
أن يستأجرها بدوام ويشترط صرفها للعبادة وفي (التذكرة) أن الأقوى الجواز لو أجبره الدار بدوام معلومة
على أن يصرفها للعبادة ولعل وجه غير الأقوى أن العبادة والصرف إليها والسبل في صرفها بعبادات
والفرق بين البابين اختلاف المشروط وذلك غير قارق حكما ومنع في التذكرة والتحرير أيضا من
استئجار العاقبة بثلثها وفي التذكرة الأرض بغيرها ومثلها كما يأتي منه ﴿قوله﴾ ﴿وكذا
لو استأجر السلاخ بالجلد﴾ أي الذي سئل عنه بجملة ولا يملك خروجه سلبا أو ميبا وهو
خبرة التحرير والتذكرة وجامع المقاصد وفي (المبسوط) لذا استأجره ليسبق له مذكر على أن يكون له جده
فانه يجوز له لا مانع منه وفي ظاهر الخلاف الاجماع عليه وفي (المواضي) أنه قوي وفي (التحرير) أن فيه
نظرا وفي (الخلاف والمبسوط) انه لو استأجره نقل الميث على أن يكون له جده لم يجوز بلا خلاف (قلت)
وثبت له اجرة المثل وقضية كلام الميسوط انه لو استأجره لنقلها موضع صحيح أنه يصح لانه محل مقصود
سائق تدعو الحاجة اليه سلامة من التأذي بها واستظهره في جامع المقاصد ولعل الجزم أولى كالتصريح غيره
﴿قوله﴾ ﴿وكذا الزامي بالبن والصوف المتجدد أو النسل﴾ كما في التحرير وجامع المقاصد ترك
الوصف بالمتجدد في الاول ولعل الاولى تأخيرها عن النسل في العبادة واخرها عن الموجد لا ما إذا كان
البن معلوماً جازت والصرف على ظهره يتم بحري عندم بحري المعلوم ﴿قوله﴾ ﴿أو الطمان بالنخالة﴾ كما
في التذكرة وجامع المقاصد لعل بقدرها لانها تختلف قوة وكثرة باختلاف الطمن جودة وروادة ويجوز
ذلك في التحرير ولعله لا يلا بد من ضبط الطمن فتعبط بالنخالة ﴿قوله﴾ ﴿أما بصاع من الحنظل
أو الرضعة بجزء من الرضع الرقيق فالأقرب الجواز وكذا لو استأجر الحاصل بجزء من الزرع﴾ المراد
بالجزء ما كان ميبا كالسدس أو العشر وقد جزم في التحرير بالجواز في الثلاثة إذا كان شرط أنه
يستحق الصاع والجزء من الرضع والزرع في الحال وقال في (المبسوط) أن الأصح الصحة في مسقة
الصاع وبه جزم في السرائر ولم يتعرض فيهما (فيما غل) لتغيرها ولا ترجيح في التذكرة والابضاح
وفي (جامع المقاصد) أن المسقة محل بحث واشكل وفي (المواضي) أن الاولى الجواز فلا يلزم أن
يأخذ اجرة عن ملكه والبحث يبيح من وجوه (الاول) أن الشروط في عمل الاجير أن يقع في ملك
المستأجر خاصة وحده في الامنة وقع لها ما (الثاني) أنه يستلزم كون العوضين لواحد لان الاجرة ثبتت
للاجير في مقابلة السبل وبض السبل حق له لانه يملك بعض المنفعة التي يراد طمئنها وبض الرقيق
الذي يراد ارضاعه بالقد فيكون طمن حقه من المنفعة وارضاع حقه من الرقيق حقا له فيجزم له
العوضان (الثالث) أن الاجارة تقتضي وجوب السبل على الاجير ولا يجب على الانسان السبل في ملكه
وبض المستأجر عليه ذلك فلا تكون الاجارة فيه صحيحة قبطل في الباقي لاختلال الوضو وثبت
اجرة المثل (الراب) ما ذكره الشهيد من لزوم القدر لانه يلزم من الزيادة القيمة وبالعكس لان الجزء

ولو قال ان غطته اليوم فلك درهمان وان غطته غدا فدرهم احتمل اجرة الثلث والسمي (متم)

من المرتضئ انما جعله لخدمة في مقابلة رضاع المالك باجبه وقد ملكت الجزء فينبغي أن يخص اجرة المتخلف لتضمن الجعة فينتهي الجزء فتريد الجعة انتهى فأمل والسنة لا تغزو من غلط (الخامس) ما قاله في الايضاح من أن صحة الاجارة تستلزم استلزام الشيء لقيضه لان لزوم الاجارة بتمامها يستلزم لزوم الملك المستلزم لعدم وجوب العمل عليه فيما يخصه وذلك يستلزم لعدم لزوم ملك المؤجر المستلزم لعدم لزوم الاجارة بتمامها واللازم باطل فكذا المزوم (والتحقيق الشافعية) على البطلان بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن تقنين الطعان وفسروه باستبعاد الطعان على طعن الحسنة بقتل من دقيقتها ووجه القرب وجود المتعني وهو القدر واكتفاء المانع للاصل وان أحد الشريكين لو ساق صاحبه وشرط له زيادة في الثأر جاز وان كان عمله يقع في المشترك فليأمل في هذا وللملم يبيرون عن الوجوه الثلاثة المقدمة بأنه إنما وجب عليه العمل في ماله من باب المقدمة وعن الاخيرين بأنه لا استأجره بالشر مثلاً وملك الشر كان كأنه استأجره على طعن تسعة أمثال الحسنة مثلاً ولم يجهز وجب عليه من باب المقدمة طعنه واستوضحه فيما اذا ميزه لكن شيئا منها لا يتم في اليد على أن الغرض في كلامهم ان القدر انما وقع على الجعة بملك جزء منها فلا يبال بعدم أهون من الزمام هذا التحليل ومخالفة القواعد بإيجاب شيء لم يوجب هذا المقدمة انما تجب لتحصيل ما وجب عليك على ان ذلك غير تام في اليد فليأمل هنا ولو كان استأجرها بجزء من الرقيق بعد النظام واستأجر قاطن (طالع ذلك) الجزء منها بعد الصرام أو استأجر التساج لينسج ثوباً بنصفه أو الطعان والحصاد بجزء بعد الطعن والحصد قد جزم في التحرير بالجواز وفي السرائر بعدم وتأمل فيه صاحب جامع المقاصد ولم يرجع في التذكرة ووجه الجواز ما قد عرفت آنفاً ووجه عدمه انه قد أجل الاجارة بأجل مجهول والامكان لا تؤجل بالاجال المعلوم فكيف بالمجهول وان الاجارة غير مقدور عليها في الحال لانها غير حاصلة في الحال على الهيئة المشروطة وانما تحصل بصل الاجير من بعد فهي اذا غير مقدورة وان الغرض لا بد ان يدخل في ملك الاجير في زمن ملك المستأجر المتضمنة ليشقق المأوضة وعنه الوجوه قد تنفي بأنه استأجره بجزء من الرقيق مثلاً وأنه لا يستحقه ولا يملك منه شيئا الا بعد النظام وهو يذهب البطلان فلا وجه للجواز ولا تأمل فيه وان كان المراد انه يملك عليه الآن جزءاً منه بعد النظام ولا يملك قبل النظام وقيل الحصاد وقيل الطعن شيئا من البسود والزرع والحسنة فهذا أيضاً يذهب البطلان لا ذكر من الوجوه الثلاثة وان كان قد يترجم بآدم الجواز وأنه لا مانع منه اذا لا يتجه الا باقول باستلزام ذلك انه يملك من الحسنة الآن شيئا مثلاً فيرجع الى الغرض الذي هو عنوان المسئلة ﴿قوله﴾ ﴿ولو قال ان غطته اليوم فلك درهمان وان غطته غدا فدرهم احتمل اجرة الثلث والسمي﴾ وكذا لا يرجع في التذكرة في أول كلام وغاية المراد والمناهي واحتمل لزوم اجرة الثلث والبطلان خيرة السرائر والمخطف والايضاح وشرح الارشاد لوجهه والمواشي وجامع المقاصد والمساك والروضه وما الى ذلك قال به في التحرير قد يلوح الاجماع من شرح الارشاد لغيره لان المستأجر عليه واحد فيمين وذلك غرضه بطل الاجارة كالتيه شتين قدأ أو سبعة أو الى ألبين ولا ضهان كما توجه في جمع البرهان لان ما لا يضمن بمصحيه لا يضمن بفاسده واحتمل السمي وصحة القدر بطرفه فيمنهرة الخلاف والشرائط قد أن تردد فيها

والذكر في آخر كلامه في المسئلة المنصورة والتصحیح ومع البرهان والكفاية وكذا اللة وفي (التحرير)
 أنه لا يخطر من قوته في (الارشاد) يصح القد على اشكال وقد استندوا في الصلة الى أن كلا التلین معلوم
 واجرة معلومة والواقع لا يخطر فيها وإن الأصل الجواز وانهم قيل الواجب الخير وإن الاجارة تفصل
 من الضرر ما لا يحمله البيع كما تضمنت به جاراتهم واستدل عليهما في الخلاف بقولهم عليهم السلام المؤمنون
 عند شروطهم وقال ان في أخياره ما يجري مثل هذه المسئلة بينها منصومة وهي أن يستأجر منه دابة
 على أن يوافي به يوما بينه على أجرة مئة فان لم يواف به ذلك كان اجرها أقل من ذلك وهذا جائز
 وهذه مثله بينها سواء (ورده في المختف) بالفرق بين صورة النزاع وصورة الفصل لأن في صورة الفصل
 أوجب عليه أن يوافي في يوم بينه وشروط ان لم يفل أن يتقص من أجرته شيئا وفي صورة النزاع لم
 يوجب عليه شيئا مينا فطلعت الجملة اليه بخلاف الاول (وفي) ان هذا الفرق ان تم لا يجدي على انه
 غير تام لأن قوله ان خلط خذا ذلك نصف درهم في معنى ان لم يخلط اليوم يتقص من أجرته نصفها
 غاية الامر انه غير مصرح به لكنه متبادر معلوم فيكون قد أوجب عليه في صورة التزام أن يخلطه
 في هذا اليوم وشروط ان لم يفل أن يتقص من أجرته شيئا وكذلك الثقل في الزوي في الفرز
 والقاسي في الفرز الواحد وإن ادريس ما أنكر ذلك عليه بل رد قوله في أخبارا ما يجري مثل هذه
 المسئلة بينها بأنه قياس لو كانت المسئلة المنصورة مجعاً عليها فكيف وذلك خبر من أخبار الأسناد
 واستوضع ذلك في تمييز من الصورة المنصورة قالوا ولو استأجره ليحمل له متاعا الى مكان في وقت
 معين بأجرة مئة فان لم يفل قص من أجرته وقد فرغ الحق والتعداد وغيرها هذا المثال وما بعده
 على الصورة المنصورة وحكي في التذكرة كلام الخلاف ساكتا وفي (غاية المراد) أنها متواتقان في طريق
 الحكم واستدل في جميع البرهان على ما نحن فيه بصحبة أبي حنيفة من أبي جعفر عليه السلام قال سأله
 عن الرجل يكتري الهابة فيقول أكثرتها منك الى مكان كذا وكذا فان جاوزته فكنا وكذا وزيادة
 ومضى ذلك قال لا بأس به كله قال والحلافة واضحة وقال وقريب منها رواية منصور بن يونس وهو
 ثقة عند (جش) قلت وهما من أمة تقوم على المسئلة المنصورة كما سنفسح فلا يكون بينهما فرق (وقد
 يستدل عليه) بقوله عز وجل «إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي» حاشي على أن تأجري ثمانين حجج فان
 أعت عشر آفن عندك « كما جاءت الاخبار في تفسيرها ويرشد اليه جواب موسى عليه السلام ذلك
 يعني و ينك ايما الاجلين قضيت فلا عدون على أي لا تمتد على طلب الزيادة وفي (الخبر) أنه قضى
 أوأها وأبها وأبهما عشر سنين فليأمل جيدا وقال في (البسوط) تصح فيها فان خاطفه في اليوم
 الاول كان له درهمان وإن خاطفه في التند كان له أجرة المثل وهي ما بين درهمين والدرهم لا يتقص
 من الدرهم الذي سقى ولا تمنع الدرهمين وهو قول أبي حنيفة وقد وجهه أبو حنيفة بأن ذلك يجري
 مجرى القدين لأن خيالة الثاني غير خيالة الاول ولو اقتصر على الاول كان جائزا وفساد الثاني لا يفسد
 واحتج على فساد الثاني بأنه موجب السعد الاول لأن موجه ان يجب في الثاني أجرة المثل وقد
 منوا عليه تعدد القند (قلت) لا أدري أيها أضف القول أم دله أما أضف القول فلان القند
 ان صح ثم المسمى وإن بطل لله أجرة المثل ويكون وجود المسمى كعدمه وأما الدليل فهو كما ترى
 ولعل الشيخ يستدل الى انه مثل قوله أجرته كل شهر درهم كما يأتي وقال في (السرائر) لو قلنا هذه
 جاعة كان قويا وقد واقفه عليه المصنف في التذكرة والشيدان في الحواشي وغاية المراد

وكذا ان خطه روميا فخرمان وقاريا فدرم ولو استأجر محل متاع الى مكان في وقت معلوم فان قصر عنه قص من اجرة شيئا ميتا صحيح (متن)

والسالك والمحق الثاني والكشافاني (وردني المخطوط) بان الجلالة يشترط فيها تعيين الجبل ايضا (وفي) ان الجلالة مثلها الجلالة في العمل والجبل الذي لا يمنع تسليمه فيصح من ردعيني من موضع كذا فدرم ومن موضع كذا فدرمان بل الاولى في رده ان يقال ان كان ذلك بصيغة الاجارة فلا معنى لاحتمال الجلالة وان كان بدون صيغة مع جلالة وصح سعة في الاجارة من غير اشكال في شيء لكن ظاهر كلامهم فرض المسئلة فاما كان ذلك بالصيغة ﴿ قوله ﴾ (وكذا ان خطه روميا فخرمان وقاريا فدرم) يعرف معنا عما قبله لان من قال بالعلان في السابق قال به هنا ومن قال بالصيغة هناك قال بها هنا ومن تأمل تأمل لكته في المبسوط جزم هنا بالصيغة قاله صحيح لا مانع منه ويجزم ايضا هنا بالصيغة في الشرائع والكنفاية من دون سبق تردد وصرح بها في اللغة وفي (التحرير) انه صحيح على اشكال أو حقيقة واقفي فيه أصابه وقال بصيغة الاجارة على التقديرين وعمل من قصصه السابق ولم يوضح لنا الوجه في فرق المبسوط والشرائع والتحرير والكنفاية بين المتأخرين لانها كما عرفت من واحد وليس أحد منها أقرب الى المتخصص من الآخر وقد نشر عبارة الكتاب أيضا بأن بينهما فرقا ولهم يستندون في الفرق الى أنه مثل قوله ابرك كل شهر بدرم لكن القائل بالصيغة فاما هنا الشهر الاول انما هو ابن الجند والشيخ في ظاهر المبسوط واما فرق أبي حنيفة فوجه على أصله لانه يقول هنا أنه قد عقدت وغيره فيها والمغرد عليه في الاجارة لا يملك عنده بالمقد وانما يملك تمام العمل كما تقدم يانه واذا عمل تبين فلا يردهي انه ملكه فخر من كما لو قال يملك أحد هذين البيدين ولا كذلك المثال الاول لان موجب العقد الاول فساد الثاني وجوب اجرة المثل كما تقدم يانه ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجره محل متاع الى مكان في وقت معلوم فان قصر عنه قص من اجرة شيئا ميتا صحيح) كما هو خيرة أبي علي فيها حكمي والتهابة والمخلاف والشرائع والتامم والتذكرة والتحرير والارشاد واللغة والمواشي والمذهب البارع والتفتيح وايضاح التامم ومجمع البرهان والكنفاية والمفتاح وهو المحكي عن القاضي وهو الذي عليه الفتوى كما في ايضاح التامم والمشهور كما فيه ايضا والمذهب البارع ومجمع البرهان وقاية المرام فيها حكمي عنها وطرياض ومنصب الاكثر كما في جامع المقاصد والسالك والروضة ومجمع البرهان أيضا والاشهر كما في الكفاية وقد استدلل عليه جماعة بالاصل ومعلوم أنه جواز الاجارة وحرمان جواز الشرط ولا وجه للاستدلال بالاصل مع حرمان الاجارة لانها بمعنى ولا ينبغي أن يستدل هنا بغيره من الاصول بل بالاصل في ذلك ما رواه المشايخ الثلاثة في (الكافي) محمد بن هـ (التهذيب) أحمد بن محمد بن اسماعيل عن (القي) يزوج عن محمد الحلبي (١) قال كنت قاعدا عند قاض من قضاة المدينة وعنده ابو جعفر عليه السلام جالس (١) السند في (الكافي) هكذا محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن محمد بن اسماعيل عن منصور بن يونس عن محمد الحلبي (وفي التهذيب) هكذا احمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل الخ (وفي القية) ودوى منصور بن يونس عن محمد الحلبي . ومنصور بن يونس هو يزوج كما صرح به في مشيخة القية وسيصرح به الشارح قريبا (عسن)

فأما وجلان قال أحدهما اني تكلمت ابل هذا الرجل ليحمل لي مائة الى بعض المادين واشترطت عليه ان يدخلني المسجد يوم كذا وكذا لانها سوق وأخوف ان يموتني فان احبست عن ذلك سقطت من الكرى لكل يوم احبسه كذا وكذا وانه جسي من ذلك اليوم كذا وكذا قال القاضي هذا شرط فاسد وقد كره ما قام الرجل أقبل الي أبو جعفر عليه السلام وقال شرط هذا جائز ما لم يحل بجميع كراهي صريحة في المطوب وقد سمعت بالصحة في التذكرة وجامع المقاصد وله لانه لم يثبت عندنا وقف بزوج الذي هو منصور بن يونس لان التجاشي قال انه ثقة ولم يره بالوقف فيكون اماميا عنده وانه من مشايخ محمد بن اسماعيل بن بزيع ووثقنا هذا وقدا كثر ابن ابي عمير الرواية عنه ووصفه في كل الدين صاحب الصادق عليه السلام سلنا انه موقوف فمعه انه في نفسه حجة قد انفرد بالشرايات واعتضد بما يظهر من صحيح ابي حمزة وقد سمعته أقامه في طريقها محمد بن مسلم وبما يظهر من إضاح النافع من الإجماع والسومين وبما ورد في تفسير قوله تعالى اني اريد ان انكحك الآية وإن ذلك كله مما يخرج به عن القواعد والاصول واهلشي وأروته جعلها على الجاهل كما صنع جماعة اما البند فظاهر ولما ألوهن قلنا مع انه حينئذ لاسي قوله عليه السلام ما لم يحل بجميع كراه اذ قضيت ان هذا الشرط لا يصح في الجاهل وليس كذلك وقد روي المشايخ الثلاثة الصحيح من محمد بن مسلم خبرا ليس من المستح في شيء قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول اني كنت عند قاض من قضاء المدينة فأما وجلان قال أحدهما اني اكثرت من هذا دابة ليلتي عليها من كذا وكذا فلم يفتني الموضع قال القاضي لصاحب الفاه بهت الى الموضع قال لا قد اميت دابتي فلم تبلغ قال القاضي ليس لك كرى ان لم تبلغ الى الموضع الذي اكثرت دابتك اليه قال فدعوتها الي فقلت لذيها كثرى ليس لك يا عبد الله ان تلعب بكرى دابة الرجل كله قلت للآخر يا عبد الله ليس لك ان تأخذ كرى دابتك كله ولكن انظر قدر ما بقي من الموضع وتدمر ما بقيه فاصطلمنا عليه وهذا برواية التقي لانه كان فيه اتم ووضح وكلف فيه في الآخرين زيادة وتقصان وهو خير واحد وقد جله في الكفاية خبرين صحيحين واحتمل انه أراد باحدهما صحيح ابي حمزة لان كل رواء من محمد بن مسلم بينهما تارة الاصطلاح (ومن التريب) ان في التقيح وجامع المقاصد والمالك وكذا الروضة أن مستنده خبرا محدوا لم يجل وقد ذكرنا ما في ادة المستح في المذكور والخط والمذهب البارع واغرب من ذلك أنهم استلوا به على تمام المستح وهو عدم الصحة وثبت اجرة المثل فيها اذا احل الشرط بجميع الاجرة ومع ذلك تركوا صحيحة ابي حمزة هذا وهي (التذكرة والتحرير) ان الاقرب تمسب الحكم والتدعي فيما في غير هذه الصورة بما يناسبها حتى في البطلان فيها اذا احل الشرط وأول من خالف في المستح ابن ادريس في السرائر قال بل الشرط وصح النقد وأوجب الاجرة بتمامها على التدبيرين وهو متجه على اصليه من انه غير احاد وقد ظن انه شرط خارج لا يستلزم التخيير ولا يصير جزءا من المقدور عليه وعنده أن ثلاث الشرط لا يستلزم ثلاث المقدور وهو مذهب جماعة للاصل والسومات وخبر عائشة كما قدم بيانه وبيان بطلانه في محلهوم من مطالب الفرق بين هذه وبين مستح الخيالة اليوم وقدنا حيث أنها من واد واحد وتصل احدهما الى الاخرى وقد سلم ذلك الشيخ على الظاهر من كلامه وقد أبطل مستح الخيالة بالترجيح انها تحمل الى التخيير لم تكن الاجارة مينة وهذا استند الى ظاهر لفظ الشرط مع انه في مستح الخيالة سلم ان الثاني شرط (ورده) بانه

ولو أحاط الشرط بجميع الاجرة لم تصح وتثبت له أجرة التلث (متن)

شرط ينفى الى الغير فكلامه غير متاسق وقد أغرب حيث قال أنه لم يذكره أحد الا الشيخ في النهاية مع أنه قد ذكره في الخلاف في أثناء مسئلة الحياطة لاني مسئلة على حدة وذكره أبو علي والقاضي نعم لم يذكره في القسمة والامتياز والتمتع والمراسم والميسر والكسبي وقف الزاويدي والوسيلة والنفقة وأجلبها ما في ما نحن فيه المصنف في المختف وولاه في شرح الارشاد والمحقق الثاني في تليقه على الارشاد وجامع المقاصد والشيد الثاني في كتابه لان المستأجر عليه واحد غير معين وذلك قرر كاليعم بشئين على تقديرين وهو جيد لولا ما تقدم من ورود النص الصحيح أو الموثق المتشدد بما عرفت مع علم قوله قنأويل والتزويل على الجسلة على ان الشبه به ليس وقائيا بل اختلاف فيعواق وان الاجارة تحمل من الجهاة مالا يصح البيع ﴿ قوله ﴾ (ولو أحاط الشرط بجميع الاجرة لم تصح وتثبت له أجرة التلث) كما صرح به في النهاية وجميع ما ذكر منها وقد حكيت عليه الشبهة المتقدمة على اختلاف عباراتها وما في ايضاح النافع من ان عليه التوى محكي عليه أيضا والنص صريح فيه بل له مما تسالم عليه المصوم وفي (جمع البرهان) له مما لا خلاف فيه وفي (الرياض) لا خلاف فيه الا ان أبي علي فأوجب المعاملة ومن الشيد في القسمة خفي الاجرة بالكلية (قلت) انما جزم بنفيا بالكلية في حواشي الكتاب ولم يجزم به في القسمة وإنما قال فيه نظر وكأنه مال اليه في المسالك وقد حسكاه في الكفاية عن المسالك وكأنه لم يلحظ القسمة ككلامه في الروضة لم يلحظ الحواشي والامالاق فيها لم يذكره المصنف في غير هذا الكتاب (وكيف كان) قال شيد يقول بصحة الاجارة على تقدير اشتراط سقوط الاجرة مع الاخلال بالمعين بان يكون الترض لهذا الشرط ياناً لتقيض الاجارة مؤكداً لصحتها مفسحاً بقتضاها لانه اذا لم يذكر هذا الشرط واقتصر على القسم الاول كانت الاجارة صحيحة واقتضت عدم استحقاقه شيئاً لو غفلت عنه فاذا ذكر هذا الشرط قد صرح بقتضاها فلا ينافيها ولا يجرى الى فسادها فيكون مورد الاجارة هو القسم الاول وهو النقل في الزمن والمين والشرط خارج عن موردها لان موردها كلا القسمين فليقتض بئس المسى ان جاء به في المين ولا شيء له في غيره للاخلال بقتضاها (وفيه) ان ظاهر الرواية وكلام الاصحاب ان مورد الاجارة كلا القسمين ولعلك حكم هو والجامعة بصحتها مع ذكر الاجرة فيها وثبوتها وان قلت جسد في القسم الثاني لوجود المتعني وهو الاجارة المعنية المشبهة على الاجرة المعنية وان تعددت واختلفت لغة وكثرة بحكمها يطلأها على تقدير اشتراط عدم الاجرة في القسم الثاني قال في (الروضة) وتيمه شيئاً صاحب الريض ولو فرض كون مورد الاجارة هو القسم الاول خاصة لكان الحكم باليطلان على تقدير فرض أجرة مع قله في غيره أولى لانه خلاف قضية الاجارة بخلاف ما قلقت به فكان أولى بثبوت أجرة التلث (وفيه) ان الشيد يقول انه اذا ذكرت الاجرة في القسم الثاني ايضاً كان موردها كلا القسمين لوجود المتعني كما عرفت ولا يكون هذا خلاف قضية الاجارة بعد ذكره في عقد ولا يعمل ان يكون موردها القسم الاول الا اذا لم يذكر الاجرة في الثاني (١)

(١) فذكرها فيها قرينة على انها موردها وتركها في الثاني قرينة على أن موردها الاول كما يأتي في كلامها ثم أن قولها ان ذلك خلاف قضية الاجارة لاسي ما أصلاً لانه انما يكون خلاف قضيتها لو لم يذكر أصلاً وأما مع ذكره يكون حال قيمة الشروط فالشرط في عقد البيع ان لم يذكر يكون ادخاله خلاف قضية عقد البيع وان ذكر دخل (معقدس سره)

ولو أجره كل شهر بدم ولم يبين (متن)

فالفرض حينئذ الأول به ممنوعان وقد استشرا ذلك بقولهما وجعل القسمين مثلهما على تقدير ذكر الاجرة والأول خاصة على تقدير عدمه مع كونه خلاف الظاهر موجب لاختلاف الفرض بخير دليل (قلت) قد عرفت أن ظاهر الرواية أن مورد الاجارة كلا القسمين على كلا التقديرين فما فرضه في الروضة وما ذكره الشهيد خلاف ظاهر الرواية موجب لاختلاف الفرض وقال في (الروضة) ويمكن الفرق أي بين ذكر الاجارة في القسمين وعدم ذكرها في القسم الثاني يكون تعيين الاجرة على التقديرين قرينة جعلها مورد الاجارة حيث أتى بلائها وهو الاجرة فيها واستقلها في التقدير الآخر قرينة عدم جعله موردا للاجارة من حيث نفي اللزوم يسمى الاجرة المال على نفي اللزوم يسمى الاجارة فتعريفه على شرط قضية السعد أول من جعله أجنيا فحسبنا فقد بطل من الإيهاب والقبول انتهى (قلت) قد عرفت أنه خلاف الظاهر من الرواية وكلام الاصحاب والفروض أنه استأجره بمقد قال له أجرتك دأبي لأجل ذلك منطلق إلى موضع كذا بشرة درهم إن يملكك ياء يوم الخميس وإن يملكك يوم الجمعة فلا أجره لي فيمد دخوله في عقد الاجارة كيف يكون ترك الاجرة قرينة على عدم جعله موردا للاجارة فاقصد عدمه أما قضاء من أنه يلزم منه أن يكون استأجره على أن يسل له علا ذا أجره بلا أجره بشرط عدم الاجرة في عقد الاجارة ولا التفات منهم إلى التختل المذكور أمالاه لا يخل حقا أو لأن النظر إلى ما هوام والقوى منه وإن له أهلية ذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو أجره كل شهر بدم ولم يبين ﴾ أي قالوا قرب البطلان والفروض في صريح المتن والسرار وجمع البهتان أنه في المثال لم يذكر أول مدة الاجارة ولا آخرها وهو قضية إطلاق النهاية والشرائع والكتاب والارشاد والتحرير وغيرها والفروض في صريح عبارة الميسر والنية والمخطف في آخر كلامه والايضاح وشرح الارشاد لقصر الاسلام وقاية المراد وجامع المقاصد والمسالك أنه من أول المدة اما لانها باللفظ او لتبر ذلك ولم يبين آخرها وجمع في التذكرة بين الامرين قال لو قال أجرتك هذه المدة كل شهر بدم وعلق وقال من الآن بطل قضية البطلان في المخطف إلى ابن اديس مع فرضه في المخطف المستحقا اذا عين المبدء في غير محلها لانه إنما يقول به فيما اذا لم يبين الأول والآخر كما عرفت وقال بعده فاما ان قال أجرتك المدة من هذا الوقت شهرا بكذا وما زاد بحسابه فانه يلزمه المسمى وما زاد فغيره مماثل انتهى وهو في معنى أجرتك كل شيء بكذا من الآن وما وردناه على المخطف وادخل كل من لم يحج على منواله كالتعريف في غاية المراد والمحقق الثاني وغيرهما مثل ذلك واغربهم من باقي المخطف والايضاح وخاية المراد من قولهم احتج الشيخان بأن التقدير أجرتك هذا الشهر بدم وكذا كل شهر بعده دائما وانما الشهر الأول معين مع أنه قال في (المقنة) ونحو استأجر سكنا أو غيره كل شهر بدينا رساله ولم يذكر أول مدة الاجارة وآخرها كان عليه أجره شهر متد قبض وتسلم ماقرره من الاجرة وليس عليه فيما سكن بعد الشهر أكثر من اجرة المثل وفي (النهاية) الملق واختار خيرة المقنة فكيف يصح انها يقولان أجرتك هذا الشهر إلى آخره وإن صح ذلك في عبارة النهاية فما كان ليصح في عبارة المقنة إذ لم يقل فيها اذا كان المبدء معلوما يصح في الجميع كما هو ظاهر الخلاف وصريح التنبيه وأبي علي ثم إن لفظ كل في كلايهما يقتضي التعدد فكيف ينزل على شهر (وقد يقال) أنه اذا لم

ينزل كلام المتن على ذلك كلن خاليا من التحصيل وقد يكون نظرم جيبا الى صدر الصحيحة والوجه في التزويل ان الاطلاق ينزل على الاتصال يأتي لنا وان ذلك في أول الشرط السادس ويأتي للاصحاب في تعيين المتن بالزمان وفي الاجير المشترك انه يصح ان يستأجره لفياقة يوما من الايام وشهرا من الشهور وكذلك النهاية ولم يلتزموا بتزويل ذلك على الاتصال كما يأتي محررا وعلى هذا فلا حاجة الى تنزيل عبارة من أطلق لكنا تنزل كلامهم فيها يأتي على الفرق بين ايجار المار و ايجار الانسان والنهاية ونحن نحكي ما تحصل حدثنا في المقام (فنقول) ان ظاهر الكتاب والتحرير والارشاد انه لم يبين مجموع المدة اما بان يكون حين المبدأ قط أو لم يبين شيئا كما هو صريح الفكرة وقد اختارني الارسل بطلان كما فهمه السيد وغيره من عبارة الارشاد وهو خيرة الخطف والايضاح وشرح الارشاد فقرر الاسلام وجانب المقاصد والمساك وان عين المبدأ ولكن لابد من صرف عبارة الكتاب عن ظاهرها وحملها على ما اذا لم يبين شيئا وان حملت على إطلاقها لم يبق فرق بينها في أحد فرديها وبين المسئلة الثالثة وهي ما اذا أجره المار بدم فان زاد فيها (وكيف كذا) لم يبين ان ذلك مقتضى لجملة القضية فقرر ولا يلزم من مقابلة جزء معلوم من المدة بجزء معلوم من الرض كون الرضين مطويعين وقد سمعت كلام ابن ادریس وتقصي له لكن يرد عليه انه سيأتي له انه اذا أجره المار شهرا وأطلق يعني لم يقل من هذا الوقت ان العقد صحيح وانه ينزل الاطلاق على الاتصال وهذا يأتي في نفسه ها وقد سمعت كلام المتن وخيرتها وتنزيل حياتها وسمعت إطلاق النهاية ومواضعها لها وفي (الترائم) أطلق كالتأية واختار خيرتها وهو يوافق ما يأتي له في الشرط السادس من ان الاطلاق ينزل على الاتصال وقد لا يحتاج الى التزويل المذكور كما اشترنا اليه واختارني المبسوط خيرة النهاية اذا كان المبدء معلوما وفي (الخلاف والتنية) اذا قال أجرتك هذه المار كل شهر بكنا كانت الاجارة صحيحة قل في (التنية) والمنع يحتاج الى دليل وان لم يبين آخر المدة لان الأصل الجواز ولا حاجة بنا الى تنزيل ما في الخلاف على اني النهاية وعن أبي علي انه قل لا بأس أن يستأجر المار كل شهر بكنا وكل يوم بكنا ولا يذ كر نهاية الاجارة ومستان ذلك اذا ذكر مبدء الاجارة وطيه يمكن تنزيل عبارة الخلاف ويذكر ان قضية عبارة المتن كما تقدم ويمكن أن تنزل عبارة النهاية والشرائح على ما اذا لم يبين شيئا ويكونان قائلين انه اذا عين المبدء صح في الجميع وهو بعيد جدا بل يكون خاليا من التحصيل الا أن ينزل على ما يأتي لم في تقدير المضة بالزمان ويرد على الخلاف والمبسوط انه سيأتي فيما انه لو قال أجرتك شهرا وأطلق ولم يقل من الآن انه يطل لجملة القضية ان الاطلاق لا ينزل على الاتصال وكلامه في الكتابين حائل والنهاية على كل تقدير منزل على ان الاطلاق ينزل على الاتصال ويستدل على ذلك بصحبة أبي حمزة لان الظاهر انه الثاني من أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يكتري الدابة فيقول اكرهيتها منك الى مكان كذا وكذا فان جاوزته فلك كذا وكذا وسعى ذلك قتال لا بأس به كله الى غير ذلك من الأدلة على صحة الحياة في اليوم والتد وسعة المدة والفردين وسعة حمل المناع الى مكان معين لان الجميع من واحد والظاهر ان المتقدمين ومن والام فقلوا عن الصحيحة والا ذكر مضمونها في المتن والمضة والنهاية أو استدل بها أحد منهم على بطل هذه المسائل مع انها ومن من سنخ واحد لمن أجاد النظر ونحن لا نمنع على التقي أن يقول انها مخففات موضوعة وحكا بل قد يقال ان نظر الشيخين في المتن والنهاية الى صدر الصحيحة هو الذي فهم منها المصنف في

أو استأجره لنقل الصبرة المجهولة وإن كانت مشاهدة كل قفيز بدوم أو استأجر عدة شهر بدوم فإن زاد فيحسابه فالأقرب البطلان إلا الأخير فإن التزائد باطل (متن)

المختلف وله والشبهة لك قالوا إن الشهر الأول حين تقتضي التزادة حينئذ من كلامهم وعلى تقدير كون الجميع من سنخ واحد لا يقدح في ذلك فله المقاتل بذلك في مسئلة مع كثرته في تلك المسائل وذلك خيرة جمع البرهان وقد نفي عنه البطل في الكفاية وقد سمعت مافي التذكرة والتحرير في مسئلة حل المتاع من أن الأقرب التصدي إلى غيرها مما يناسبها (وصاك تقول) فرق بين مورد الصحة وبين استئجار الحمار كل شهر بدوم فإنه لا يعلم متى تنقضي الاجارة ومتى يصح فسخها (لأننا نقول) يستحق الاجرة لكل شهر بال دخول فيه فإذا انقضى الشهر الأول جاز له الفسخ ما لم يدخل في الثاني فإنه إذا دخل فيه لا يستحق الفسخ الا عند تمامه كما في التنية فكان الحال في ذلك كالحال فيما اذا وصل مكثري الحابة إلى المكان المين فإنه يزمه أجرته وله الرجوع وعدم التجاوز فإذا دخل فيما زاد عليه زمه أجرته فأمل جيدا ولا ترجع لاحد من الأقوال في غاية المراد والمقتضيات ولا تجد دليلا صالحا لما هو صريح المتن ﴿قوله﴾ ﴿أو استأجره لنقل الصبرة المجهولة وإن كانت مشاهدة كل قفيز بدوم﴾ أي فالأقرب البطلان كما في الايضاح وجامع المقاصد لمكان الحياة والمشاهدة لا تفي الحياة والفرق وقال في (المبسوط) إذا قال استأجرتك لحل هذه الصبرة لنحل عشرة أفقره كل قفيز بدوم ومازنا فيحسابه فإنه جائز ويصير كأنه قال استأجرتك لنحل هذه الصبرة كل قفيز بدوم ومثل ذلك جائز في اليوم وهو إذا قال اشتريت منك هذه الصبرة كل قفيز بدوم أو اشتكتا كذلك ويقارب إذا قال أجرتك هذه الحمار كل شهر بدوم عند من قال لا يميز لأن جملة المدة بمجوعة القدر وليس كذلك هنا لأن الجملة معلومة بالمشاهدة انتهى (١) ﴿قوله﴾ ﴿أو استأجر عدة شهر بدوم فإن زاد فيحسابه فالأقرب البطلان إلا الأخير فإن التزائد باطل﴾ يعني إذا قال له أجرتك الحمار شهرا مثلا من الآن فإن زدته من الشهر فيحسابه فإن الأقرب عند المصنف صحة الاجارة في الشهر وبطلانها في الزيادة وطعن فيما أجرة المثل وهو خيرة السرائر والتذكرة أما الصحة في الشهر فلأن كلامه الوضحين وهو الشهر والفرق معلوم وأما البطلان في الزيادة فلاشكها على الجملة والتعليق واختير البطلان في الأمرين مما في الايضاح وجامع المقاصد لأن فساد الشرط يستلزم فساد العقد كما نهر في محله ولأن الوضحين هما ما اقتضاها مجموع العقد والشرط من حله وقال في (التذكرة) إذا لم يبين الشهر الأول بالاتصال بطل في الجميع وقد عرفت أن ذلك صريح السرار وأما إطلاق العبارة أن حل على تعيين الشهر الأول بالاتصال ونحوه كانت هذه عين الأولى كما أنه عليه الشيد في غاية المراد لأنه يرجع بالآخرة إلى قوله أجرتك من الآن كل شهر بدوم وإن لم يحمل على تعيين الأولى كانت كناية القصة ويبقى الكلام في كلام التذكرة أيضا فإنه قال في المسئلة الأولى أن أطلق أو عين المبدء ملل وهنا فصل فلا تكون من سنخ واحد عنده ولله لمكان التعليق في هذه دون تلك وبه يفرق بينهما وأنت تعلم أن الظاهر أن التعليق بالمعنى المضمر غير مراد هنا فأمل ثم عد إلى العبارة فإن (١) المشهور بطلان بيع الصبرة كذلك سواء كانت معلومة القدر أو بمجوعة نعم الصحة كذلك يختاره في المبسوط والملاط (منه قدس سره)

وملك المؤجر الاجرة بنفس العقد فان شرط الاجل لزم وشترط فيه السلم سواء تعدد أو אחד وسواء كانت معينة أو مطلقة ويجب تسليمها مع شرط التحجيل (متن)

قول المصنف الا الاخير فان مقتضاه صحة الاخير ومن المعلوم أن مراده صحة ما عدا الشرط فكل من حقه أن يقول الا الاخير كالشهر صحيح والزائد باطل والامر سؤل ﴿قوله﴾ ﴿وملك المؤجر الاجرة بنفس العقد﴾ باجماع الفرة واختيارهم كما في الخلاف والاجماع ظاهر التنية والتذكرة ولا أجد فيه خلافا بعد التبع من مقتضى الى الرضا وإنما وجدنا الخلاف من أبي حنيفة ومالك وغيرهما قلوا لا يملكها بنفس العقد وإنما يملكها شيئا فشيئا لأنها في مقابلة المتعة وهي مدفوعة فالحق أن لا المطالبة لحقة لظنه. وآخرون أن له المطالبة يوما فيوما مع أنهم قلوا لو شرط التحجيل ملكا في الحال ومن المعلوم ان الشرط لا يصير المدوم في حكم الموجود ولكنا لم نجد الاخبار الصريحة في ذلك وإنما يستاد من مطالعها والقواعد قضى به لان صحة المصلحة قضى بانتقال كل من الرخصين الى الآخر وقائمة هذا الملك مع عدم وجوب تسليمها الا بعد السلم أو تسليم العين كما يأتي تبية الياء وهو ملك منزول لا يستجر الا بعد أن يستوفي المستأجر المنافع كما يأتي ﴿قوله﴾ ﴿فان شرط الاجل لزم﴾ اجماعا كما في التنية والتذكرة وبلا خلاف كما في المبسوط وقال في موضع آخر من التذكرة لا نعلم فيه خلافا وفي آخر قال عند طائفة (الرياض) انه لا خلاف فيه وهو كذلك والاصل في ذلك حوم الخبر وإنما خالف الشافعي فيما اذا وردت على عين موصوفة في القيمة فانه منع من كون الاجرة حينئذ موزجة لان الاجارة عنده سلم في المعنى فيجب قبض الاجرة كما يجب في السلم وفي ظاهر التذكرة الاجماع على عدم انعقادها سلما ولا اجارة لو استاجر بلفظ السلم كأن قال استلمت اليك هذا القدر في دابة تحملي الى موضع كذا فعند اذ حل الاجل وقد تغير العقد فلا خيار بتد يوم العقد وأما في الجاهل فوجان ولعل اعتبار يوم الجبل أولى ﴿قوله﴾ ﴿ويشترط السلم سواء تعدد أو אחד وسواء كانت معينة أو مطلقة﴾ هذا كله أيضا مما لا خلاف فيه ومقتضى ظاهر التذكرة الاجماع عليه ولا حاجة بنا الى حكاية عبارات فيه وسنأه اذا شرط المستأجر تأجيل الاجرة لسلم كانت أو لعين الى أجل بحيث لا يطلب به قبله اشترط كون الاجل معلوما مصورا عن احتمال الزيادة والتقصان كتنه من الآجال سواء تعدد الاجل بان يجعلها نمورا فيقسطها ويجعل لكل أجل قسما أو אחד الاجل كشهر مثلا وسواء كانت الاجارة معينة أو واردة على عين معينة شخصية أو مطلقة واردة على عين في القيمة هي أمر كلي وظاهر جامع المقاصد والمسالك والرياض الاجماع على ذلك كله ولا يخالف الا الشافعي كما عرفت والاصل في ذلك حوم الخبر ﴿قوله﴾ ﴿ويجب تسليمها مع شرط التحجيل﴾ كما في المبسوط والمذهب والسرائر والشرائح والناصح والتحرير وفي (التذكرة) لا نسلم في ذلك خلافا (قلت) ولا تعيد في شيء من هذه باشرط تسليم العين أو تسليم السلم ونماه بل في السرائر وغيرها انه يلزمه ذلك في الحال وقد يظهر من السرائر الاجماع عليه حيث قال وفيه خلاف من المخالفين ونحوه ما في المبسوط وقد يكون هذا القيد مراد في كلامهم لانه قد قيد في جامع المقاصد والمسالك عبارة الكتاب والشرائح بما اذا سلم العين ونحوه ما في التفتيح وفي (المبسوط والمسالك) ان قائمة الشرط مجرد التأكيد والا فالطلاق العقد يقتضيه نعم لو شرط التحجيل بمدة مضبوطة فدخل به تسلط المؤجر على الفسخ انتهى ولعل المراد

اوطلاق (من)

باشترط التسجيل في الكتب والمبسوط وما وافقها اشترط القرض قبل العمل والتسليم وهذا موضع وفق
 حلا بسوم الظهور لكن الشهيدين وجعته عن تأخر عنها لم ينهوا عنه ذلك في باب البيع ويرشد الى
 أنهم لم يريدوا هنا ذلك أنهم جعلوه أي اشترط التسجيل واطلاق العقد من سنخ واحد وجعلوا حكمها
 واحدا الا أن يلزموا ذلك أيضا عند اطلاق العقد وبأي الكلام فيه (وكيف كان) يجب العمل بالشرط
 على ما علم أنه أرادته المتأخران ﴿ قوله ﴾ (أو اطلاق) أي يجب تسليمها مع الاطلاق كما في
 المبسوط وجميع ما ذكره آتفا مع زيادة التصريح بذلك هنا في القصة والمراسم والكفائي والنهاية
 والوسيلة بل قال في الاخيرين ان المؤثر أن يطالب بها في الحال وظاهر السرائر الاجماع عليه وقد
 سمعت عبارة وقال في (المخلاف) اذا اطلق عند الاجارة ولم يشترط تسجيل الاجرة ولا تأجيلها فانه يلزمه
 الاجرة عاجلا وقال ما لك انما يلزمه أن يسلم اليه الاجرة شيئا فشيئا (دليلا) اجماع الفرة وأخبارهم ولكن
 قد قال في التذكرة وان اطلق كانت مسجلة واستحق استيفائها اذا سلم العين الى المستأجر عند طلائها
 وفي (الرياض) انه لا خلاف فيه وقال في موضع آخر من المبسوط انما يستحق الاجرة اذا سلم العين
 ومنها وأوضح منها عبارة الفتنة وبذلك قيد عبارة الكتاب في جامع المقاصد وقال في (المساكن) في
 بيان التسجيل مع الاطلاق في عبارة الشرائع أنه في أول أوقات وجوب دفعها وهو تمام العمل وتسليم
 العين المؤجرة انتهى ولا يخفى أنه ان تم اجماع المخلاف والسرائر وما يظهر منهما وعما ذكرهما كانوا
 مطبقين على وجوب تقديم الاجرة وان تم اجماع التذكرة ونزلت بقية المبارات عليه وقتا ان ذلك منهم
 في مقابلة العامة المتأخرين بها لا يلزمه عاجلا كانوا مطبقين على وجوب تقديم تسليم العين (ومن قول)
 لم لا يكون أنه يجوز لكل منها منع الآخر من تسليم ما في يده حتى يسلم حقه فيجبرون ما كانا قاطعي
 المتأخرين من أنها يجبرون على التسليم ما اذا كان كل منها باذلا ما عنده ولم يخالف هنا الا الشيخ
 وأبو الكلام والقاضي هذا في ما اذا وقتت الاجارة على عين وما اذا وقتت على محل فكلهم لهلف
 معه وهو انه لا يجب عليه تسليم الاجرة الا بعد اكتمال العمل لكن في بعض افراده كما اذا كانت الاجارة
 على صلوة أو زيارة أو حج أو نحو ذلك وفي الاخبار ما يدل على ذلك الا أن نهرمي حادة على تسليم
 الاجرة قبل كما يأتي لان كمال مثل هذا العمل تسليم قبل تسليم الاجرة فأمل جيدا فانه دقيق وما اذا
 كانت على خيالة ثوبه ونحوه قد قول ان لكل منها أن يتعمق فليخاطب بعد اكتمال الخيالة أن يتعمق من
 من تسليم الثوب ككفي المتأخرين ونحوه ما قرره المصنف وهذا الذي ذكرنا أنه ينهم من عبارة المتأخرين
 وجهة من عبارات المتقدمين وهو انه يجب تسليم العين قبل تسليم الاجرة هو الذي فيه المتأخرون
 عنهم كالرولى الاردبيلي والمراساني وشيخنا في الرياض وقد أمال في بيانه والاستدلال عليه وهو
 الموافق للاعتبار والتبادر من كلامهم من عدة مواضع من المبارات ومن جسم بين العين والعمل
 وجعلها من سنخ واحد عدا القصة فانه قال فيها يجب تسليمها تسليم العين وان كانت على محل
 فبعدة فاتها كادت تكون ظاهرة في الاقتران في العين كالمعرضين في البيع وانه لا فرق بين الاجارة
 الواقعة على العين والبيع في ذلك ويمكن تنزيل عبارات المتقدمين والمتأخرين عليه بأدنى ملاحظة
 ولا يفتقد الى ما في الرياض وغيره (وكيف كان) فالامر في المسئلة لا يخلو عن شك واشتباه فليست جيدا

وان وقت الاجارة على عمل ملك العامل الاجرة بالعقد ايضا لكن لا يجب تسليمها الا بعد العمل وهل يشترط تسليمه الاقرب ذلك (متن)

﴿ قوله ﴾ (وان وقت على عمل ملك العامل الاجرة بالعقد) هذا مما لا أشكل ولا نزاع فيه وقد قدم الكلام فيه ﴿ قوله ﴾ (لكن لا يجب تسليمها الا بعد العمل) كأنه مما لا خلاف فيه كما في مجمع البرهان وفي موضع آخر منه انما جاع (اجاعي خ ل) وهو كذلك لان كتب الاصحاب بين مصرح فيه بذلك كالكتاب والتتبع وجامع المقاصد والروضة والمسالك وبين ما هو قضية ذلك الجارية بحري التصريح كما ستعرف ولعل الفرق بينه وبين العين ان الواجب على المؤجر في الثاني انما هو تسليمها وقد حصل وليس عليه أن يتنعم بها يستعملها وامضاء الزمان لانها غير مقدورين له ولا كذلك العمل فانه مقدور له فليسلم ثم يأخذ حقه فامل ولهم يستندون الى الاصل مع ما في بعض الاخبار من الاشمار بذلك ففي (الصحيح) في الجمل والاجير قال لا يجب عرقه حتى تعطيه اجرة ونحوه غيره مع احتمال الضرر على المستاجر بتسجيل الدفع لاحتمال عدم امكان استيفاء المنفعة بالموت ونحوه الا أن تكون عادة قضى بالتسجيل كما قيد بذلك جماعة من المتأخرين فيجب كاشتراطه لاقادها حيثخذ على الضرر وفي (المواشي) أن المخول وجوب تسليم الاجرة في الحج وان لم يسط الاجرة وتقدر الحج الا بها كان له الفسخ واما دفع الحج يجوز حبس الاجرة الى بعد العمل انتهى وقد حكى في مجمع البرهان قولاً بأنه لا يجوز قومي تسليم الاجرة للاجير في البادات الا مع اذن الموصي صريحا أو غوى الا أن يكون العمل موقوفا عليه كالحج فلو امتنع كان للاجير فسخه بل هو يفسخ بنفسه ﴿ قوله ﴾ (وهل يشترط تسليمه الاقرب ذلك) كما في الفقرة والايضاح والتتبع وجامع المقاصد والمسالك وحكى في الايضاح والتتبع وجامع المقاصد عن الميسر ولهم انما لحظوا ما حكاه عنه آقا والموجود من كلامه في المسئلة ما قسمه (وليسلم) أنه قد فرض موضع النزاع في المسئلة في التصحيح وجامع المقاصد في وجوب تسليم الاجرة وبه فسر الجارية في جامع المقاصد قال هل يشترط تسليم ذلك العمل الى المستاجر في وجوب تسليم الاجرة الاقرب ذلك واستدل عليه بأنه معاوضة فيجب التقاضي ووقع عليه أنه يميز فامل المجلس وأنت خير بأنه غير متجه لا باختيار المليل ولا التفرع ولا بالنسبة الى غير الاقرب (اما الاول) فلان سئله انه يجب على الحياطة مثلا اذا تم العمل أن يدفعه الى المالك اذا طله ولا يجب على المالك دفع الاجرة قبل أن يسلم الثوب (وحاصله) أنه يجب دفع الثوب أولا عند الطلب وكونه معاوضة يقضي بأنها يتقاضان ولا يجب على أحدهما التسليم قبل الآخر فلا معنى لاستدلال بأنها معاوضة (وأما الثاني) أعني التفرع فلان ذلك يقضي بأنه لا يجوز له حبس (وأما الثالث) فلان بائدا أن غير الاقرب أنه يجب على المالك دفع الاجرة اذا تم العمل ولا يتوقف على تسليمه وقضية المعاوضة انه يتقاضان على انه لم يقل أحد هنا قبل مولانا الاردبيلي في ظاهره بوجوب دفع الاجرة قبل أن يقبضه الثوب بل يتقاضان أو يجب تسليم الثوب قبل وقد فرضت المسئلة وهل النزاع في المسالك ومجمع البرهان والرياض في انه هل يتوقف استحقاق العامل المطالبة بالاجرة وجوازها له على تسليم الثوب أم يجوز له المطالبة بالاجرة اذا تم العمل وان لم يسلمه الثوب بل يتقاضان ويتقاضان اذا تم العمل ولا تلازم بين الفرضين لانه يجوز لكل واحد منها المطالبة ولا يجب عليه التسليم الا بالتسليم (والحاصل) ان الفرق واضح جدا ومتسعم دليل هذا

القرض وما يضرع عليه قلقداد والمحقق الثاني لم يترسخا لقرض الثاني قسبة الخلاف اليها أو الوقت
 في غير محلها كما في الرضا كان ما استدل على ماوجه كذلك لانه استدل على استحقاق المطالبة
 بانه وجوب التسليم وأومن منه ما استدل به في المسالك كذلك (وكيف كان) فليل القول بتوقف
 استحقاق المطالبة على التسليم أنه ماؤضة فلا يستحق تسليم العوض أخى الاجرة والمطالبة بها الا
 بتسليم العوض وهو كما ترى غير وجوبه على ان لم يجهد القائل به وفي (السرائر والشرائع والارشاد
 والروض وجمع البرهان) أنه لا يشترط في استحقاق الاجرة والمطالبة بها تسليم العمل لانه ملك الاجرة
 بالقد فيستحق المطالبة بها ولا مانع الا اكمل العمل لمكان الاجماع وظهور الاخبار على أنه لا يجب
 تسليم العوض الا بعد اكمله وقد حصل والاصل عدم مانع غيره مضافا الى اطلاق الصحيح المتقدم
 وغيره السالم مما يصلح المنازعة اذ لا دليل على الكلفة التي ذكرت في دليلهم بل الدليل على خلافها
 كتابا وستة خرج منها ما قبل العمل بالاجماع وبقي الباقي ويأتي في الفصل الرابع في ضمان تمام الكلام
 في ذلك مسبقا وهذا الذي استدلتنا به هو الدليل لهذا القول لا ما استدلت به في السرائر والشرائع
 والايضاح من أنه ملكها بالقد فيجب تسليمها له ولا ما في جامع المقاصد والمسالك من أنه اذا
 عمل قائما يعمل في ملك المستأجر أو مملوحي مجراء فيكون ذلك كافيا عن التسليم ولله نصف هذين
 الدليلين خالف من تأخر عن المحقق (وسامل) هذا القول أنها يجرى على ذلك ولكل منها المجلس
 وهو كذلك لأنها ماؤضة وقائمة القول الاول على القرض الاول أنه يجرى العامل على التسليم وليس له
 حبه ولو حبه كان غاصبا ولو تلف كان ضامنا ولا اجرة له وعلى الثاني لا يضمن لكنه لا اجرة له لان
 العمل تلف قبل القبض ويحتمل أنه يضمنه كما قيل في العبد المضمون اذا أتى ثم رده فانصبت فانه قد
 قيل بأنه له حبه وأنه يضمنه وان كان حينئذ غير غاصب ويستصح تحقيق المال وقال في (المبسوط) في
 أثناء كلامه أنه في مسقة تلف ان كان العمل في ملك الصانع لا يستحق الاجرة حتى يعلم وان كان في ملك
 المستأجر استحق الاجرة بنفس العمل وفي (جامع المقاصد) أنه ليس بشي لانه لا يستحق التسليم الا ان يصير
 في يد المستأجر ولا ترجيح في التحرير والمحراني هذا والاصل في هذا النزاع كلام المبسوط الذي
 سمعته وهو قوله ان كان العمل في ملك الصانع لا يستحق الاجرة حتى يسلم الى آخره فابن ادريس
 أخذ الاستحقاق على ظاهره فرده بقوله ويستحق الاجير الاجرة في الحال ولا يفتى على الاعمال والقراخ
 بل باطلاق القدر يستحق الاجرة على المستأجر ونحوه ما في الشرائع حيث قال ويستحق الاجير الاجرة
 بنفس القدر سواء كان في ملكه أم ملك المستأجر ومنهم من فرق ولا يتوقف تسليم أحدهما على الآخر
 انتهى وهو منها صحيح مع قوله في المبسوط في أول الباب أنه يلزم القدر ويستحق المؤجر الاجرة
 على المستأجر ويستحق المستأجر المنة على المؤجر بل لو لحظ تمام كلامه في مسقطنا لما أعز غير مراد
 به ظاهره لكن المحقق أروده بما قاله أخيرا أخى قوله لا يتوقف الى آخره فنهت أنه ان أراد التسليم فلا
 نيله والمصنف في كنه الاربعة وولفه صرعا كلام الشيخ عن ظاهره وجعل معنى قوله لا يستحق
 الاجرة حتى يسلم أنه لا يجب على المستأجر دفع الاجرة حتى يسلمه الحياط التوب وواقعها على ذلك
 القداد والكركي وهذا له منيان (الاول) وهو المتبادر منه أنه يجب على الحياط أولا دفع التوب
 اذا طلبه المالك ثم يجب عليه دفع الاجرة (والثاني) أنها يتباينان بمعنى أن أحدهما لا يستحق على الآخر
 التسليم حتى يسلم وهذا هو المراد بقريئة الاستدلال عليه بانها ماؤضة وقريئة قريح الشيد عليه جواز المجلس

فان استوفى المستأجر المنافع استقر الأجر فان سلت العين التي وقتت الاجارة عليها ومضت المدة وهي مقبوضة استقر الأجر وان لم يقتض (متن)

وسقط الاجرة لانهما وانفرد لا تأتي الا على تقدير التفاض ويشهد له كلامه من أن المتبادر الاول قول الشيد وانما يظهر كلامه وبقرينة رد الحق في الشرائع ثم جاء الشيد الثاني فوجد كلام الحق ان يستحق الاجرة بنفس المقدسواء كان في ملكه ام لا قال قد تقدم للمصنف أن الاجير يملك الاجرة بنفسه عند قماره واستحقاقها استحقاق المطالب بها بالعدل وكان له لم يلحظ كلام الشيخ ولا المصنف ولا الحق الكريه ولهذا ما نسب الترق الى الشيخ ولا نسب الى احد مواضع الحق وتبين على ذلك من تأخر عنه (فان قلت) الامر سهل فانه اذا استحق المطالب استحق التسليم وبالعكس (قلت) يستحق المطالب بان يقول له سلني حتى اسلك ولا يستحق بالتسليم فافترقا كما بيناه هذا وقيل الشيد في الحواشي ان قول المصنف الاقرب ذلك مبني على أن الصفة تلتحق بالعين وقد تقدم ذكره في القس بانه على ان المنافع تد أموالا ولهذا يصح جعلها عوضا وسعوا وكان ان الميع يجب حتى يتقاضا ما ويسقط الثمن بطل قبل قبضه فكذلك المنفعة وتظهر الفائدة في جواز حبس الثوب وفي سقوط الاجرة بطله فلي مقرر به المصنف له حجه وان اياه ظاهر كلامه ولو تخمسقلت الاجرة على قوله رحمه الله تعالى انتهى واعترض في (جامع المقاصد) بانه لا حاجة الى البناء الذي ذكره لان الحواشي على المنافع أمر متفق عليه ولا بد في الموهين من التفاض كاليمين وأما عد المنافع أموالا قلبي يقتضي علمه فيها هو انه لا وجود لها وأما امر (١) موجود بالثمن والصلحية ثم قوله ان ظاهر كلام المصنف بأي ذلك غير حيد لان قوله الاقرب صريح في ذلك وليس مقابل الاقرب يتنافى لان غرضه الرد على الشيخ فقال بل الاقرب قول الشيخ لما ذكره غير واضح انتهى ملخصا في بعضه (قلت) الاعتراض الاول له في محله ولا كذلك الثاني فانه قد عرفت للمال فيه بما لا يزيد عليه ﴿ قوله ﴾ (فان استوفى المستأجر المنافع استقر الأجر) لانه حينئذ يستحق وصول العوض اليه فيستقر ملك المؤجر على عوض الاجارة سواء كانت الاجارة واردة على عين لاجل منافعتها كدرا أو دابة أو على عمل يباشره الاجير بنفسه أو بغيره فان كان خدمتها كان كمنافع الهابة وان كان في شيء كان استيفاء بمبلغه قط أو به وبسلبه على ما تقدم ﴿ قوله ﴾ (فان سلت العين التي وقتت الاجارة عليها ومضت المدة وهي مقبوضة استقر الأجر وان لم يقتض) ومنه ما في التذكرة والكفاية وقد عرفت فيها المدة باللام وسماه ان المؤجر اذا سلم العين المؤجرة كالدرا مثلا الى المستأجر ومضت المدة المبينة بالزمان لاستيفاء المنفعة المبينة به أي الزمان فيها وهي مقبوضة استقر الأجر وان لم يسكنها فيوافق ما في البسيط والمذهب والسرائر وجامع المقاصد لانه قد ذكر فيها كلما اجارة الدرا والمدة معرفة بل ما في المتن بل والنهاية والمراسم والمفهوم من مفهوم عبارة الرواية وما رواه في المتن ويستتبعه ان شاء الله تعالى قال في (الفتنة) واذا سلم صاحب الملك ما يستؤجر منه الى المستأجر ثبتت الاجرة سكن أم لم يسكن انتهى والظاهر ان مراده انه ان مضت مدة الاجارة وهو مقبوض لان اجارة السكن لا بد ان تتم في مدة معينة وقال في (النهاية) ومتى مكته من التصرف واتسع منه لم يقطعه مال الاجارة انتهى اذ الظاهر انه أراد ما في

القصة كما هو عاده فيكون مراده من التمكين والامتناع انه سلمه المار ولم يسكن ونحوها عبارة الراسم
 التي هي مختصر القصة ويأتي لما بين وجه آخر وقد قسم المدة في عبارة الكتاب بحيث تشمل القصة
 المينة بالزمان كقصة المار كما عرفت أو بالسبل كركوب العالة الى مكان مسين والاكثر كما
 ستعرف انما تفرضوا لهذا لان القصة اذا عرفت بالزمان فالامر فيها ظاهر ولهذا كل من
 تفرض له كما عرفت واذا عرفت بالسبل فلا بد من وقوعها في زمان وذلك الزمان هو مدتها
 وحيطه فيصير المراد بالمدة ما تبين شرطا للاستيفاء إما بالتمين أو ما في حكمه كما اذا عرفت
 القصة بالسبل جوافق أي عبارة الكتاب حيث ما في الميسر والمذهب والسرائر أيضا والمخلاف
 والتحرير لأنها قد ذكرت فيها كلها ل عبارة العالة والمدة متكررة وتوافق العبارات الأخر التي وقعت
 المدة فيها متكررة كالقصة والشرائح والتافع والتذكرة والارشاد والقصة والروضة والارض وما يأتي
 في عبارة الكتاب من قوله وان كانت على عمل قال في (الثنية) لو استأجر دابة ليركبها الى مكان يستعملها اليه
 فاسمها مدة يمكن السير فيها ولم يسل استقرت الاجرة عليه بدليل الاجماع انتهى وقال في (الشرائح)
 واذا سلم المستأجر وضعت مدة يمكن فيها استيفاء القصة لزممت الاجرة وفيه تفصيل انتهى وتوسع
 المراد من التفصيل ونحوه ما ذكره بعده واحتج ببعض المدة عما لو كانت متاخره عن وقت التسليم
 بالاشتراط في القصد فاما لا تستقر حيث وعما لو تسلمها بعض المدة فقط ولا فرق في استمرار الاجرة
 بذلك بين الامتناع وعدمه هذا ودليل الحكم في المستأجر وان شئت قلت على التقديرين عمومات
 اخبار الباب والاجامات المأخوذة بزعمها بمجرد القصد غير أنهم لم يجروا على المستأجر تسليما به الا بعد
 تسلم العين أو السبل ان قلنا بذلك فيما أو بعد التناقص على ما تقدم من اختلاف العبارات والاختلاف
 في فهم مراعات لمصلحة ودفع الضرر عنه وقد أقدمت على الضرر بترك الامتناع والمؤثر غير
 مقصر وفي الخبر القريب من الموثق قل سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر من رجل ارضا
 فقال أجرتها بكذا ان رزقها اولى أرضها أصليتك ذلك ثم يزعم الرجل قال فيه له ان يأخذ ان شاء
 ترك وان شاء لم يترك حكما برواية القتيبي لكونها أوضح فيقال وهذا هو الذي أوردته في المتن ويدل
 على خصوص الثانية اجماع الثنية بل يدل على الاولى أيضا لان كانتا في هذا الحكم من سنخ واحد
 عند الأكثر بل بالاولوية وفي (المذهب الرابع) وايضاح (الثاني) أمان عليها وكانت مقيدة بمدة معينة
 لزممت الاجرة انتم لم لم يتمتع وان كانت على عمل كالقصة تصل المتاع لزممت في المدة أجرة المثل
 والاجرة على السبل بالية قال في الاول هذا أنسب ما سمعته في سني التفصيل الذي أشار اليه في
 الشرائع وقال انه وجده مكتوبا على نسخة قرئت على المصنف وهو كما ترى مع اعراض الاصطلاح عنه
 (وكيف كان) فلا فرق بين ان يكون خلف المستأجر لغيره أو لغيره عنده قال في (التذكرة) لو تخطت طرف
 في الطريق أو لمع وجدان الرقة استقرت الاجرة عليه وان كان مدفوعا من جهة انه لو خرج والمحال
 هذه كان متديبا ضاملا لاداء وانما استقرت الاجرة عليه لظف منافع المدة على انه متمكن من السفر عليها
 الى بلد آخر ومن استعملها في البلد تلك المدة انتهى ولا فرق في ذلك أيضا بين كون الاجرة واردة
 على العين أو في القصة كما في التذكرة وجامع المقاصد والمسالك ولا فرق أيضا بين كون الاجرة
 صحيحة أو فاسدة كما في جامع المقاصد والمسالك لانه قبض العين في الفاسدة على ان المنافع مضروبة
 عليه لان ما يضمن بصحيحة يضمن بفاسده وقد قلت في يده فوجب عليه عرضها وهو أجرة المثل

وان كانت على عمل فسلم المقود عليه كالقابة يركبها الى الميعن قبضها ومضت مدة يمكن
دكوبها فيها استقرت عليه الاجرة وان كانت الاجارة فاسدة يجب اجرة المثل فيها (متن)

أجرة المثل وفي (التذكرة والتحرير) احتل أن لا شيء عليه لأنه عقد فاسد على منافع لم يستوفها وان
يكون عليه أجرة المثل من دون ترجيح وفي (جامع المقاصد) ان ذلك كله لا يكون الا في الاعيان
المملوكة كالقابة اذا أجرةها ليركبها الى الميعن أو يمين مثلا وكالميد اذا أجرةه لعمل القلاني أو لخدمة
زمانا مينا أما الاموال التي تصدر عن المر تلامي فيها ذلك لأنها لا تدخل تحت اليد ولا تضمن الا
الا بالاستيفاء لا بالموت وهو ذلك مافي مجمع البرهان وهو خيرة فصب الشرائع والتحرير وجامع
المقاصد وتطبيق الارشاد والمساك والروضة والرياض لكن قوى في جامع المقاصد في يأتي لزوم الاجرة
للمستأجر اذا بذل المرفه ولم يفسده كما تنقسم والمولى الاردبيلي قوى الاستمرار في باب النصب
وفي (التذكرة) ان لا تقرب به أيضا استمرار الاجرة وبه جزم في المساك وهو قضية إطلاق الميسر
والسائر والشرائع والتحرير والارشاد فيا اذا استأجره قطع ضرره ففست المدة التي يمكنه فيها ايقاع
ذلك لم يظلم فأنهم لو ان الاجرة تستقر على المستأجر اذا لم يزل الألم وأما اذا زال غيب العقد
فانها تسقط الاجرة لانه ممنوع من شرعا ولم يفرقوا بين المرواليد وامل ذلك منهم بناء على ان المراد
به دم دخولها تحت اليد وعدم ضمانها بالقوات انما هو فيا اذا كانت اليد يد عدوان بحيث يصدق اسم
الضمان لا فيا اذا دخلها التاروع تحت يد المستأجر وصارت مالا من أمواله على ان مثل ذلك لا يمس
ضمانا وقد استوفيا الكلام في باب النصب بما لا مترد عليه وأما تفصيل الشرائع قد سمعت ماحكيته
في مساء عن المذهب البارع واحتل في المساك أن يكون الفرق بين المية تستردون الماطة
أو بين المية بوقت دون التطفة بالقمة بمجدة عن الزمان تستغرقى الاولى دون الثانية لان جميع الازمة
صالحة لما أو بين العبد والمروقد تقدم في باب النصب الوجه في أن منافع المرو لا تضمن بالموت
(وسامه) ان المرو لا يمكن داخل تحت اليد لم يتصور دخول منافع أيضا وان كانت مملوكة لكونها
مدونة فلا يتصور دخولها تحت اليد استقلاللا ولا تدخل تبعا لكونه هو غير داخل فامنع دخولها
بالكلية فامنع كون ذهابها منه (وفيه) لو تم في غير العدوان لاستمع استنثار المرو لانه اذا استؤجر كانت
منافه داتة تحت اليد استقلاللا الا أن تقول أنه يملكها ولا تدخل تحت يدها وانما يملكها في ذمته لكن
يجب على هذا ان الاجير الحارس لو عمل لتسير المستأجر عملا أن لا يثبت له عليه شيء (وليس) أنه لا
فرق في العين بين أن يكون قد استأجرها لعمل كخياطة ونحوها كأن اجرة عبد ليخيط له ثوبه وبين
أن يكون قد استأجرها لتيره كأن استأجره لخدمة لركوب أو يمين كما هو صريح جماعة وقضية
إطلاق آخرين وهو القبي اقتضاء الفرق بين السل والعين في أنه لا يجب تسليم الاجرة في السل
الا بدفعها ويجب في العين تسليمها من ان العمل مقدور له فليس ثم ياخذ وهنا العمل مقدور
للمستأجر فليست السل في الخياطة وقد سلمه له مالكه والمفروض انه مطيع فدخل تحت أداة
المستعين فلتعط فليأمل في قوله ﴿﴾ (وان كانت على عمل فسلم المقود عليه كالقابة يركبها
الى الميعن قبضها ومضت مدة يمكن دكوبها فيها استقرت عليه الاجرة وان كانت الاجارة
فاسدة يجب اجرة المثل) قد تقدم الكلام فيه آخا مستوفى لاسر اقتضاه في المقام ﴿﴾ قوله ﴿﴾

ولو بذل العين فلم يأخذها المستأجر حتى انقضت المدة استقر الاجر عليه وان كانت
الاجارة صحيحة والا فلا ولو شرط ابتداء العمل في وقت ومضت مدة يمكن فيها العمل
خالية منه فطلبه للمالك فلم يدفع العين صار غاصبا فقل عمل بعد ذلك لم يستحق اجرة (من)

﴿ ولو بذل العين فلم يأخذها المستأجر حتى انقضت المدة استقر الاجر عليه ان كانت الاجارة صحيحة الا فلا ﴾
قال صرح بذلك كله في التذكرة جامع المقاصد والمساك والروضات قد سمعت مالي النهاية والمراسم والوسيلة
من انه متى مكنته من التصرف فاستمتع به لم يسقط استعمال الاجارة وهذا هو الوجه الآخر الذي وردنا به
فيا سلفنا وهذا صريح في حكم القسمة كصرح به الشهيد الثاني وقد جزم في التحرير بملك الثاني وزود
في الاول بالوجه في عدم ثبوت شي عليه في الثاني ظاهر لانه لم ينفش شي من المنافع لانه لم يأخذ العين
ولا هي مال قد بذله من وجب عليه فله حتى يكون لله متوقفا وجه الاول في التذكرة وهو استقرار
الاجر اذا كانت الاجارة صحيحة كانت توارث على عين مبيعة لانه على عمل بان المنافع تملك باختياره
في مدة الاجارة في الاول وفي مدة يمكن فيها العمل في الثاني وهو غير مستقر بل قد يثبوت في غير هذه
الصورة وهي ما اذا كانت في وجه غير مانع منها الا أن يكون أراد ما تقدم لثاني نحوه من ان السموات
تفني بخرم الاجرة بمجرد العقد ترك العمل بها لم تكن مصلحتا ودفع ضرره وقد أقدم هنا على الضرر
بترك الاحتجاج باختياره ويمكن الاستدلال عليه بالخبر المتقدم وقد اضطرب كلام جامع المقاصد في
المقام فوجهه بوجه آخر وهو انه لما استحق المنافع بالتقديس التوارث على العين أو الله وقد بذل المؤجر
مشارك الاجارة وجب على المستأجر قبوله على حد ما لو بذل دية الحال وعلى وجهه فلم يأخذ حتى
تلف فانه من صاحب الدين وقال انه واضح وقال ما حاصله انما الاشكال فيها لو كانت الاجارة على
عمل الحر فبذل نفسه للمستأجر فسله أو لم يسلمه لكنه خلى بينه وبين العمل مدة يمكن فيها استيقانه
من حيث ان منافع الحر لا تدخل تحت اليد ومن استحقاقه لما مدة فبذله فيكون ثلثها منه وقال هنا
قوي لكن رد عليه ان الدين انما يمين قبض صاحبه فاذا امتنع منه فلا بد من قبض الحاكم فان تمرد
فبذله المدينون وعلى بين الدين وبيته تلف كان من ضمانه فله ان لا يكون تلف المنافع من المستأجر
بمجرد بذل الحر نفسه حيث لا يقبل المستأجر ولا بمجرد بذل العين المؤجرة حيث لا يقبلها الاجر
بمجرد المالك ثم ان شخصت المنفعة بالزمان جرى مجرى الحق الثمين للشخص الذي اذا بذل لا يملك
قائى تلف فان تلفه منه ولا يتوقف على الرجوع الى الحاكم وأنت خير بانه لو استند الى ما استندنا اليه
لم يمتنع الى جعل المنافع من قبيل الدين المبدول ويقول انه واضح ثم يرد عليه الابرار المذكور ثم ان
استشكل في منافع المحتال وجهه لان المفروض في أصل المسئلة ان المستأجر لم يسلم الحر فلا وجه
قولنا ينشأ من أن مانع الحر لا تدخل تحت اليد وعلى ما فرض في كلامه من قوله قسله أو لم يسلمه
لا وجه له أيضا بالنسبة الى ما اذا لم يسلمه ثم انه كيف قوى الوجه الثاني مع قوله أولا فانتع كوت
ذهابا من غير الحر هذا وقال في (التذكرة) واذا قلنا بعدم الاستقرار فلا يبرهن أن يرض الامر الى الحاكم
ليجبره على الاستيلاء ولو كان السل في القيمة فبذل نفسه له فلا فرق فيما ذكر ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ﴾
شرط ابتداء العمل في وقت ومضت مدة يمكن فيها العمل خالية منه فطلبه للمالك فلم يدفع العين صار
غاصبا فان عمل بعد ذلك لم يستحق اجرة ﴿ هذا القدر لم أجده الا في الوسيلة على احتمال حيث علمن

ولو ظهر عيب في الاجرة للمينة تغير المؤجر في التسخع والارش وفي المضمونة له العوض
فان تمدد فالتسخع أو الرضا بالارش (متن)

بطلات الاجارة ما اذا اشترط في عقدنا تسليم ما وقع عليه عقدنا بعد ايام من وقت العقد فان كلامه
هذا محصل ثلاثة مان (أحدها) قد وافق ما في الكتاب ومناه ان الاجارة لو كانت على عمل
كخياطة ثوب ونساجة غزل ونجارة خشب وشروط ابتداء العمل في مدقة مينة حقيقة أو حكماً كما اذا قل
أول ابتداء الخياطة اليوم المين بحيث لا يتوالت فيه بعده والمراد هنا الثاني وسلم اليه المين ومضت مدة
يمكن فيها العمل خالية عنه وطلب المالك المين على بدفها اليه صار عابداً لانه ليس له حبس المين حيث
لا قضاء المدة حتى جرت الاجارة عليها لتعدد المستطير عليه فان عمل بعد ذلك لم يستحق اجرة لانه
خاصب متبرع به ويضئ ان تلف منه يعلم حال ما اذا كانت المدة مينة حقيقة بخلاف ما لو لم يبين
زمانها باحد الامرين وان نزل الاطلاق على اتصال زمانها بزمان العقد فانه حيث لو أخرها لم تبطل لبقاء
صلاحية الزمان لما بخلاف ما اذا تبين زمانها فان فواته يقضي انقضاءها بل قد تقول انه لا اجرة له
وان لم يطلبه المالك لمكان انقضاء الاجارة يعني للمدة بل لا يحتاج الى مضي تمام المدة بل يكفي
مضي جزء من أولها وكذا اذا لم يمر فيها عقد شرعي وطلبه ولم يرده ضمن ولا اجرة بين المدة أولم
يبين والتضمير في قوله وطلبه المالك حقه ان يرجع الى المين لكن ذكره ولا يصلح عوده الى العمل
ولهذا ين على المراد وهو التوب مثلاً ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ظهر عيب في الاجرة للمينة تغير المؤجر
في التسخع والارش ﴾ هذا مما لا أجد فيه خلافاً وبه صرح في الشرائع والتحرير والارشاد والقمة وجامع
المقاصد وتعليق الارشاد والمساك والروضة والروض وبمع البرهان والكفاية وهو مراد الخلاف
والميسوط والمذهب والفتية والسرائر وان اقتصر فيها على انه بطل التسخع كما يظهر من التشبيه بالبيع في
الجميع (والوجه فيه) ان الاطلاق يقتضي التسليم وتميينها في متن العقد مانع من البطل ولولا ما يظهر من
الوقف وعدم الخلاف لا يمكن القول بأنه ليس له الا التسخع لانه لا يخالف القاعدة والحكم بالارش في
البيع لدليل وقد يستند في ذلك الى ترك ذكره في الحصة المتأخرة لكن التشبيه فيها يتأني فأمثل
ويبقى الكلام فيها اذا حدث العيب في الاجرة المينة ولعلم لا يفرقون بين المحدث والتطهر كما هو
كذلك في البيع عند المشهور ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفي المضمونة له العوض فان تمدد فالتسخع أو الرضا
بالارش ﴾ كما في الكتب المذكورة في المبتهعاً الحصة المتأخرة وما عدا الشرائع والتحرير والارشاد
فان فيها أي الثلاثة انه يتخير أيضاً بين التسخع والابدال وقد يتناوله اطلاق الحصة الاخيرة ووجه ان
الطلاق يبين تعيين المالك وقبض المستحق كما هو الشأن في الاخماس والزكوات فيكون له التسخع وله
الابدال بالصحيح لانه قضية العقد وفيه على تقدير تسليم التشبيهان الاصل والاستصحاب قضيتان يقابلهما
وعدم تعيينه بتعيين المالك مع كونهما على أن قضية المين ان لا يكون له البطل بل أما التسخع أو الارش سم
ان تمدد ولو بخرات بعض المانع المطلق بقراً بالتأخير يكون له التسخع والرضا بالميب فيطالب بالارش لتعيين
المدفع عوضاً بتمدد غير موقال في (القمة) لوم عدم أي التبيين مطالب بالبطل وقيل له التسخع وهو قريب ان
تمدد الابدال انتهى ولا يكاد يكون لماضي يحصل ولم يرضى لما في الروض ويقتضي الكلام فيها اذا امتنع
من الابدال وقد تقدم لتذكره والمساك في ما اذا امتنع من ابدال المين ان له التسخع والمالباهم هناك

والمؤجر القسح ان اقل للستأجر ويجوز ان يؤجر العين بأكثر مما استأجرها به وان لم يحدث شيئا مقوما او كان المجلس واحداً على رأي (مفتي)

بالدليل فيجوز مثله هنا ﴿ قوله ﴾ (والمؤجر القسح ان اقل للستأجر) كما سبقت الخلاف والمبسوط والمذهب والفتية والسرائر والشرائع والتحرير وجميع المقاصد لان من وجد عين ماله فهو أحق بها مع مراعات التفصيل السابق في القسح وهنا اذا كانت الاجارة ديناً تقزى لا لتنازع منزلة الاموال وقد ذكرها المصنف في باب المجلس وقد استوفينا الكلام هناك فيها وفي جميع فروضها وقنا ان ذلك اما يكون اذا لم يضمن شيء من المدة والا ضرب مع الثمن بقط ماضى وان التصحير ان كان في البادية قل المجلس ونطه الى مأمن بأجرة مقدمة على الثمن الى غير ذلك من الفروع وتأملنا في دخول ذلك تحت السوم اذ في الظاهر فيوجد متاع وجل حقه بمنتهى عليه السلام لا يخاصه الثمن الا ان لم نجد في ذلك مخالفاً في البابين بل رأينا مصرحين بذلك جازين من دون تأمل

﴿ قوله ﴾ (ويجوز ان يؤجر العين بأكثر مما استأجرها به وان لم يحدث شيئا مقوما او كان المجلس واحداً على رأي) اختلف كلام الاصحاب في المسئلة حتى من الفتية الواحد له في المزارعة ملحق بخلاف مذهب في الاجارة وقد وقع في كلامهم في قتل الاخبار والمذاهب خلل واختلاف عظيم كما ستعرف ان شاء الله تعالى وله يمكن رده بالقصة الى الفتوى كما سترى في مزارعة الخصة والمراسم تكن اجارة الارض بأكثر مما استأجرها الا ان يكون قد أحدث فيها حداً او يفتقر ثمنه وهو الذي يضمن من بعض وجوه الاستيفار وهو خيرة مزارعة الشرائع والقائم وكشف الرموز والتفصيل والمساك وايضاح النافع وفي الاخير ان عليه الفتوى وبما صرح فيه بجواز اجارة الارض بأكثر مما استأجرها به الختم من دون تصريح بالكراهية وفي مزارعة النهاية في خصوص الارض ايضاً انه اذا استأجرها بالنصف والراجح جاز ان يؤجرها بأكثر من ذلك وعلى ذلك حمل في الاستيفار وفي واحد من وجوه أربعة الاخبار الفاتحة على حواز إيجار الارض بالاكثر لكن ابن ادریس قال ان هذه الاجارة باطلة لان شرط الاجارة ان تكون مضبوطة في ذمة المستأجر والثالث والاربع غير مضمون اذ ربما لم يخرج من الارض شيء وهذا غرض عظيم (قلت) خبر الملبى ومروقة اسحق ظاهري (ظاهران ظ) في جوازه كما يأتي وقد حكى عن الكامل ما حكاه عن النهاية وبما صرح فيه بجواز إيجار العين ارضا كانت أو غيرها بالاكثر مع تصادم المجلس وعدم احداث حدث السرائر وجامع الشرائع والتذكرة والخلف والايضاح وشرح الارشاد الفخر والحواشي واللمعة والتفصيل والروضة وجمع البرهان والمقتبص والرياض وحكمه المصنف عن والده والشهد عن سعيد الدين وقد نسب الى أكثر طائفتا في التذكرة والمقدم على المصنف ابن ادریس وسببه قال الشهرة على الاطلاق محل تأمل بل على خصوص الارض كذلك كما ستعرف وقال في (الرياض) ان الاشهر بين المتأخرين انه مكروه ثم قال بل له عليه حاشيته وحكى عن التذكرة انه نسب الكراهية الى الأكثر واستترف الخائف من المتأخرين ولا تعرض في التذكرة في المسئلة للكراهية والمصرح بها هنا ابن ادریس وسببه صاحب الجامع والمصنف في المختص وولده والمحقق الثاني وبعض من تأخر ولا مصرح بها قبل المصنف في التذكرة على الاطلاق سوى ابن ادریس ولا امنع القول بالكراهية هنا بل هو الذي ينبغي لمكان الخلاف سوى دواية

لكن يجب الثبوت في النقل فيحكمي ما وجد لا ما ينبغي ثم انه في الرياض جل عنوان المسئلة في
 الارض ثم صب الاقوال والشبهات والاجامات في الارض وغيرها عليه ثم انه في آخر كلامه قال ان
 ظاهر الفرقين عدم الفرق في الكراهة والتحریم بين الارض وغيرها ثم قال الظاهر انه ليس ذلك
 بل جامع فامل اذ الظاهر تماثل الظاهرين ومتعرف للمال (وأما المائون) فظاهر المقنع التمس من
 اجارة المائون والاجير والمزارع لا أكثر مما استأجر من دون استقاء لانه روى ما دل على ذلك ومنع في
 المقنعة من اجارة المزارع والمائون لا أكثر الا اذا حدث فيها حدثا ولم يقيد المحدث بكونه مما يقابل
 التفاوت ومنع في النهاية من اجارة المزارع والمسكن بالاستقاء المذكور من دون قيد المحدث أيضا
 فما حكاه عنها في المختف غير صحيح من وجوه وما حكاه في التذكرة عن الشيخ من أنه منع في
 المسكن والمخان والاجير بزيادة الا أن يؤجر بنهر الجنس أو يحدث ما يقابل التفاوت غير صحيح أيضا
 من وجوه ولم يبرز ذلك في الشرائع في المسكن والمخان والاجير الا أن يؤجر بنهر جنس
 الاجرة أو يحدث ما يقابل التفاوت وقد استرجع في الرياض عملا بظاهر المتبعة مع أنه ليس فيها لفظ
 المخان واستعمل في غاية المراد في البيت والمخان والاجير لعدم دلالة الروايات على المنع في غيرها وقال
 انه ظاهر مذهب المحقق واستعرف ان في الروايات المنع في السفينة والرحى والارض والمزارع الا ان يريد بالبيت
 المزارع ويقول ان تلك الاخبار ضعيفة واسترجع في الكفاية في البيت والمائون والاجير وقد نسب في المسالك
 والمقابع ما في الشرائع الى أكثر الاصحاب وأنت قد عرفت المتعرض لذلك ودخول الثلاثة في قول من
 منع فيها وفي غيرها أمر آخر غير ما نحن فيه اذ ظاهر الشرائع وامتعض فيه ثلاثة الجواز في غيرها هنا
 والمائون في المزارع انه كان كل المزارع والمائون في البيت ارضا كانت أو غيرها الا أن يؤجر بنهر الجنس
 لو يحدث ما يصلح به للسيدان في الانتصار والفتنة مدعى الاول الاجماع على ذلك كله المستثنى منه
 والمستثنى بطريقه والثاني الاجماع على المنع الا اذا حدث فيه ما يصلح به وواقعا على ذلك المصنف
 في الارشاد منكرا لمحدث وقد حكى ذلك في الايضاح عن الشيخين والمرقضى وسلاطه والصدوق
 في المقنع وأبي الصلاح وابن البراج في المذهب ومنه ما في المختف والمواشي مع زيادة أبي القاسم
 في الاخير وحكاه في جامع المقاصد عن الشيخين واكثر الاصحاب وهو المحكي عن أبي علي لكن
 حكى ان أبا علي وصف المحدث بكونه نافعا للاستأجر وانه أجاز بالاكثر اذا أضاف اليه شيئا من ملكه
 تكون الزيادة عرضا عنه اذا كانت الاجرة مما يقع فيها الروايات هنا ما حكاه وأما ما وجدناه قد منع
 في المراسم من اجارة ما استأجره لا أكثر الا أن يكون قد أحدث فيه مصلحة وفي (الكافي) الا أن
 يكون أحدث فيه شيئا وفي (الوسيلة) الا أن يكون أحدث حدثا يزيد بسببه الاجرة وفي (التحرير)
 ان لم يحدث فيها حدثا في جواز اجارتها بأكثر مما استأجرها من الجنس قولان أقربهما المنع ولو أجزاها
 بنهر الجنس جاز وقال في (المخلاف) اذا أراد ان يؤجرها بعد القبض فإنه يجوز اذا أحدث فيها حدثا
 بأن يؤجرها بأقل أو أكثر منه أو منه من المؤجر أو غيره دليلا لاجماع الفرة واخبارهم وهو يدل
 بضمومه على المنع من دون أحداث حدث ومنع في النهاية من إيجار الارض بأكثر مما استأجرها به
 ان كان قد استأجرها بالدرهم الا أن يحدث فيها حدثا أو يؤجرها بنهر المزارع وهو المحكي عن الكل
 فان تم ما حكى في المختف والايضاح والمواشي وجامع المقاصد كانت الشهرة معلومة ومتروقة وان
 لحظت ما زدناه من كلام الوسيلة والفتنة على تقدير صحة ما نقلوه كان الاجماع معلوما ومقبولا في ثلاثة

مواضع هنا ما وجدته من كلام الأصحاب بمدح ماودة النظر مراراً في كتبهم وما حكى في الخلف
 والتذكرة والإيضاح وغاية المراد بجامع المقاصد منسج الجمل (وكيف كان) لا لاجرة بالمساوي والاقبل
 بما لا خلاف فيها فيه كما في مجمع البرهان وفي (التحقيق) الإجماع على الجواز في المساوي جناً وقدراً
 وفي (الاقتصاد والمخالف والفتية وشرح الارشاد فخر والتبصير والروضة) الإجماع على الجواز مع
 أحداث الحديث على اختلافهم في توصيته وتكثيره وفي (اللمعة) أنه لا بحث فيه وفي (الاقتصاد)
 الإجماع على الجواز مع اختلاف الجلس وفي (السرائر) في المخالف من الجواز مع اختلافه من دون
 كراهية ولا تحريم (حجة المبرزين) لاجرة الدين بأكثر مما استأجرها بأرضاً كانت أو غيرها الأصل
 وحرم الأمر بقوة بالقرود وقد احتج عليه في (التذكرة والخلف والإيضاح وجامع المقاصد) وغيرها
 حجة أبي المتزحيد بن المثنى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يستأجر الأرض ثم يزوجها
 بأكثر مما استأجرها قال لا بأس إن هذا ليس كالمأثورة ولا كالأجير إن فضل المأثورة والأجير حرام (قلت)
 ومثلاً حجة أبي الربيع الشامي على الأصح فيه وفي خلافه بن جرير لكن يدل فيه المأثورة باليت ومثلاً
 رواية إبراهيم (١) بن المثنى واستدل عليه شيخنا في (الرياض) بحجة إسحق بن عمار أو موثقة عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قبلت أرضاً فذهب أفضة فلا تجلبها بأكثر مما قبلتها وإن قبلتها بالصف
 والثلث فلا تنقلبها بأكثر مما قبلتها به لأن الذهب والفضة مضروبان ومنه خبر الحلبي وليس في
 أخبار البلب على كثرتها ما يدل على جواز إيجار غير الأرض بأكثر مما استأجرها من دون
 أحداث حدث فإني الكفاية من قوله اختلف الأصحاب في جواز إجارة الأرض وغيرها
 من الأعيان إلى أن قال ذهب جماعة إلى الجواز نظراً إلى أخبار دلت على الجواز غير صحيح
 بالقصة إلى غير الأرض كقولهم في جامع المقاصد إن رواية الحلبي وإبي بصير موقوفان على
 الكراهية بما بين الأخبار إذ الأول أن يقول بن الأفة على أنه لم يقل رواية الحلبي على وجهها
 كما استشرق والاحتمار فيها بأنه إذا ثبت في الأرض ثبت في غيرها لعدم الفرق (برده) أن
 الفارق جماعة كبرون كما قدم ومنه قوله في مجمع البرهان ما رأيت خبراً دالاً على جواز إجارة
 بالأكثر من دون أحداث وكأنه نقل عن الأخبار الثلاثة التي تقدم ذكرها بل يظهر منه أنه ما نقل
 بها في أول شروعه في المسئلة (وكيف كان) قد يقال على أفة الجواز المذكورة بأن الأصل والعوم
 يخصان بإجماع الاقتصاد والفتية بل واختلف وبالأخبار المستفيضة وأما حجة أبي المتزحيد كان
 نحو ما دلت على خصوص الأرض ولا دلالة فيها على غيرها وقد عرفت وجود القول بالفضل على
 أنها معارضة في خصوص الأرض بنهر الماشي ومثل الفتية حيث شرط الجوار فيها بالأحداث
 كحضر النهر والافتاق والتبريم والنصف فيها منجر بمثل الأكثر كما عرفت ومعارضة في الأرض أيضاً
 بالمجرى الذين استدل بها في الرياض حيث نهى فيها عن التثليل بزيادة إذا كان قبلها بأحد القدين
 وجوز فيها ما إذا كان بغيرها وقد احتج عن ذلك في الرياض بأحمال أن يكون المراد النهي عن
 المزارعة أي لا تستأجر بها قترارح بأكثر مما لا يشترط كون المزارعة بمحطة مشاعة من الحاصل فلا
 يجوز بالقدنين وما في مناهها قال ولو لم تعمل على ذلك لكأنك من الشواذ لعدم القائل بالهرق بين
 القدين وغيرها فحجوز الزيادة في الثاني دون الأول وانت قد عرفت القائل بذلك وأنه الشيخ في النهاية

والاستبصار والقاضي في الكل على انه لا يرق في ذلك بين المزرعة بالكل والاكثر والماوي فلا
 معنى لتصرفك على الاكثر ولعل التثؤود اول من هذا التجشم الشديد والتثؤيل البعيد سلطان
 هنا اول كاحرر في محله لكن الاخبار التي بهذا المكلف كيف تحصل دليلا ويارض
 بها الادة التي بذلك الماتة ولو كانت من ادة الالب ما اخطأ الاصطبل بل ربما استدل بها على
 خلاف ما أراد هذا وكثيراً ما يستدل القدماء الكرامة في التحريم فهي في القيمة والمراسم في الارض
 بمناه حتى توافق خواصها في غيرها خصوصاً المراسم حيث أطلق المنع في العين في باب الاجارة
 بحيث تشمل الارض وباب الاجارة فيما تأخر عن المزارعة بل قد يقال ان من منع في المأثور
 والدار والسكن واليت منع في غيرها عند التأمل ولهذا جعل المصنف في المخطف ووجه في الايضاح
 ولجامعة مذهب الصدوق والثخين والسيد وسلا وأبي الصلاح والقاضي في المذهب وأبي علي مذهباً
 واحداً وهو انه اذا استأجر شيئاً أو عتاً على اختلافهم في التفسير لم يجر ان يؤجره بأكثر مما استأجر به
 الآن يحدث فيه حديثاً اذا اتفق المجلس مع انك قد طلت ان الجميع لم يصرحوا بذلك فلو أنهم
 فهو منهم ذلك لا جاز لهم ذلك فيناه على ذلك يكون أول من أحدث القول بالمواز ابن ادریس
 وهو منته على اصله وذلك مما يشهد بصحة اجماع الاتصار والفتنة والخلاف وبشارة جامع المقاصد
 وبشارة المسالك وما يوهن نسبة المواز الى الاكثر في التذكرة ويوهن قوله في التصحيح ان عليه الفتوى
 على انك قد صرفت ان التأخرين غير مطبقين على المواز على ان ابن ادریس قد رجع الى القول
 بالمنع على الظاهر منه في مسند التقييل كما ستعرف وما يدل على المنع حصة المظلي عن أبي عبد الله
 عليه السلام في الرجل يستأجر اقدار ثم يؤجرها بأكثر مما استأجرها قال لا يصلح ذلك الا أن
 يحدث فيها شيئاً وقد رواها في جامع المقاصد على غير وجهها فاقبل المدار بالعين وموتقة أبي بصير قال
 قال أبو عبد الله عليه السلام اني لا أكره ان استأجر رخصاً وحدها ثم أؤجرها بأكثر مما استأجرتها به الا
 أن يحدث فيها شيئاً أو يفرغ فيها غرامة وثمة حصة سليمان بن خالد أبا ابراهيم أو صحبته عن أبي
 عبد الله عليه السلام عن غير الماشي الطويل عن أبي عبد الله عليه السلام سأله ا يصلح له ذلك قال نعم اذا
 حفر لهم نهراً أو حمل لم شيئاً بينهم بذلك ونحوه جواباً عليه السلام في سؤاله الثاني وموتقة اسحق
 ابن حمار ينفذ بن كلوب عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان أباه كان يقول لا بأس بان يستأجر
 الرجل المار والارض أو السفينة ثم يؤجرها بأكثر مما استأجرها به اذا أصلح فيها شيئاً وحصة المظلي
 ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لو ان رجلاً استأجر داراً بشرة دوايم وسكن بيتاً وأجرها
 بشرة دوايم لم يكن به بأس ولا يؤجرها بأكثر مما استأجرها الا أن يحدث شيئاً مضافاً الى الاخبار
 المرسلة في الخلاف فانها صريحة والارسال مجبر على الاكثر وان أراد بها هذه فذلك ولى اخبار
 المأثور والسكن واليت بل قد يستدل على ذلك أو يستشهد أو يستأنس بالأخبار الواردة في المنع من
 التقييل بالقل من دون حمل فقط لا وأنها من القوى الادة لانها على الظاهر من نسخ مستلثا كما هو
 صريح بعض وظاهر آخرين وقد عقد له في الرأى بما سرد فيه ستة أخبار وما رواه في التذكرة
 عن أبي حمزة في التقييل المذكور سهو لحاقه الوجود في الاصول وغيرها من كتب الاستدلال الا
 السرائر كما تستمع قلاسي للاقتصاد في دليل المانعين على الروايتين الاوليين ولا لحصر القليل فهما كما وقع
 لجامعة وحمل هذه الاخبار على كثرتها وتوافقها وفيها الصحيح والمعتبر وما تشدها واعتقادها بالاجامات

الثلاثة ولا أقل من أن تنيد شجرة مضافا إلى شجرتي جامع القاصد والسالك على التقية يرد ما في الانحصار
من أن ذلك من مفرقات الامامية لكنه قد قل في الخلاف والتذكرة ويورد هذا الخلاف بين العامة
أيضا وأقرب من ذلك الانحصار في الاستدلال على ذكر بعضها والطين فيه بنصف السد والطين فيها
جيبا بنصف الدلالة فإن في الصحيح أو الحسن لا يصلح ونحوه خبر الماشي وفي الموثق والحسن أو
الصحيح أن لا أكره وفي الموثق الآخر لا بأس إذا أصلح فيها شيئا وغايته وجود البأس إذا لم يصلح
وكل ذلك ليس نصا في التحريم بل هو ظاهر في الكراهية بمعنى المرفوف (وفيها ولا) إن حست المظلي
بإبراهيم أو صحبته قد خلت عن ذلك كله وإنما فيها لا يؤجرها بأكثر مما استأجره (وقائيا) بأن التصريح
بالتحريم في حصة أبي المزا وغير أبي الربيع الثاني وخبر إبراهيم والثاني أو انتهى في صحبة محمد بن
مسلم الوردي في الثقليل حيث قال أحدهما طيبها السلام لا إلا أن يكون عمل فيه شيئا فنيا بأن عدم
الصلوح هنا وإن الكراهية والبأس بمعنى التحريم وتبين هذه الأخبار احتمال الكراهية بمعنى المعارف
(وقائيا) أن نظرا أبواب الصرف بالمثل وغير المثل والروا والسفويع الطعام بالمطامير وباب الرجل يقرض
الدرهم ويأخذ أجود منها وباب القرض الذي يجر قضا وباب الترو والمجازة والشئ الميم فوجدنا
الكثير من أخبارها أو الأكثر روي في موضع التحريم بلا صلح وفي بعض المواضع ما ذكره وفي موضع
المجازة يعني البأس حيث يكون ذلك عند عدم الشرط ونحوه حراما سلتا لكن المستصحب صريحة أو
ظاهرة في التحريم وأخبار الخلاف صريحة في قطعا ولا أقل من أن تنيد الاجامات الثلاثة وقاضي
القدماء شجرة تغير منها مضافا إلى الشجرة المتفرقة جامع القاصد وقد اضرف في الرياض بوجود
الشجرة القديمة قطعا كله مع الاضواء عا في المختص الايضاح وغيره من نسبة ذلك إلى القدماء كما سمعت
ولو لحظنا مع ما ذكرناه كان إجماع القدماء محصلا كما نبهنا عليه آقا وان لحظت الشبهات المحكيات في
الثقليل كما تستقيم زاد الأمر قوة وانضاحا والمائل انه لا ينبغي لفتية المتأقن في هذه الأخبار لامن
جبة السد ولا الدلالة أما كل في ذلك كل ما يغير السد ويؤيد الدلالة وأهم ليكتفون في غيرها
بأقل من ذلك في المخرج من الأصل والقاعدة نعم لك أن تقول أنها موارضة بخبر أبي المزا وخبر
أبي الربيع وخبر إبراهيم بن الحسن وخبر المظلي وموتقة استحق وقد سمعنا جميعا (ويجب) بأنات
فرقا بين الأرض وغيرها وعلمنا بهذه الأخبار كلنا أن قول بالجواز والكراهية فيها والمرومة
في غيرها وليس ذلك بالبيد وإن لم تفرق كما هو الأقوى والاصح قلنا أن خبر المظلي وموتقة
استحق قد تارض صدورها وصحها وفرق النهاية والاستبصار والكمال شاذ وكلفه خبر أبي المزا
وخبر أبي الربيع وخبر إبراهيم قد تارض صدورها وصحها وقد استظهرنا من كلام المختف وكثير
ما تأخر عنه أن العامل بجزءا مرض عن صدورها كما تقدم على أنها كلها موارضة بخبر الماشي ومسلم
التقية والنفث من خبره أو قول أن هذه الأخبار مطلقة بعض في صدورها وبعض في أصحها وأخبارنا
واجاماتنا مقيدة لها ومن المعلوم أن الاجبر بما لا يمل فيه علا يزيد في اجبرته كما أن الثالب سيف
المناوت والسكن والمزار ذلك للاستأجر ولا سيما إذا قلت المدة جدا ولهذا لم تنيد في هذه الأخبار
ولا كذلك للأرض فإن الثالب فيها الأحداث لانه استأجرها لذلك فأمل على أن الأخبار التي
هذه حلما مع موارضة تلك الأخبار بل وأخبار مسكة الثقليل وأكثرها صحيح صريح لما أن نرض
فيها بالكعبة أو نعمل بعضها وتترك الآخر ولا حرج في ذلك ولا ضرر هذا إذا أدت الجمع بين

وكذا لو سكن البض وأجر الباقي بالمثل أو الزائد (متن)

الآخبار وجرى بها على الأصول المقررة وقيل ما حكوه من الإجماعات والشهادات وما حكوه
 المتأخرون من المتقدمين وإن أعرضت عن ذلك كله لما تراء من خلافه في جميع ما حكوه وأعرضت
 من أخبار المنع لعدم وضوح سندها ودلائلها وقيل لم تكن أمرا حكاهما حكوه أنه لا شهرة تضدها
 وتقيم أودعها سنداً ودلالة كلف القول بالجواز متبها لا سيما مع وجود شهرة التذكرة لكنه
 إنما يعم في غير الثلاثة أصناف المأثورة والأجور والمسكن والبيت وإن قبلت شهرة المساك قلت بالمنع
 فيها خاصة وإن أعرضت عنها لاعتراض من أصح الأخبار عاقل الجواز في الجميع لكن يبقى التأمل في شهرة
 التذكرة ويبيح الكلام في أمور أخرى (الاول) أنه قد قل في التذكرة من الشيخ أنه قال أنه لا يميز أن
 يوزع المسكن ولا الخبز ولا الأجر بزيادة مما استأجره الآن بوجره بغير الجنس أو يحدث ما يتأهل بالتفاوت
 وله أراد ما يتأهل في الجملة لا المساواة لا كما لم نجد ذلك في النهاية والخلاف والمبسوط وما زاد الأخبار
 ما يصدق عليه السبل والمحدث وهل يتناول الحديث كسب الحمار وتقليها وحملها الظاهر ذلك وحكي
 عن العامة ألقاها على المسمى (الثاني) أن اختصاص المنع بالجنس لا أثر له في الأخبار وله ذلك
 تركه الأكثر ثم نص عليه السيدان مستدلين أن الروا لا يخل مع الاختلاف (ومن التريب)
 ما في المختف والإيضاح وغاية المراد وجامع المقاصد وغيره من نسبة ذلك إلى القدماء قال في (الإيضاح)
 وقال الشيخان والمرضى وسائر الصدوق في المنع وأبو الصلاح وابن البراج في المنع بالمنع مع
 اتحاد الجنس ومنه ابن الجبجد صفى الربوي ونحوه ما في المختف وقال في (جامع المقاصد) وقال الشيخان
 وأكثر الأصحاب بالمنع مع اتحاد الجنس وجعل في المختف والإيضاح وغاية المراد وجامع المقاصد أول
 أدلتهم على ذلك أنه روى ونحوه ما في المسالك وذلك يقضي أنهم يخصصون المنع بالجنس وقد عرفت
 أنه لم يصرح بذلك إلا السيدان فلا معنى لتسجبه إلى الجميع وأعجب منه قوله ما في الإيضاح استحج
 الشيخ بأنه روى والشيخ لم يستجبه في الخلاف إلا بإجماع الفرقة وأخبارهم ولم يتعرض لذكر الجنس فيه
 ولا فروا ولا في النهاية ولم يتعرض لأصل المسألة في المبسوط والحكم عديم جميعا على الظاهر ما عدا
 السيدين تصدي وإن تم ما نسب إليهم وما كان ليكون قلعهم فهو ذلك من لفظ الأكثر في الأخبار
 وفيه نظر أو دققوا النظر في وجه ورود الأخبار متضادة بالمنع من ذلك مع أن الناس مسلطون على
 أموالهم وإن قضية الأصل بما يلهي الجواز مضافا إلى قوله عز وجل ليس عليكم جناح أن يبتغوا
 فضلا من ربكم وإن كانت الحياة تدمر إلى ذلك ناه على ما في الانتصار فلم يجدوا وجها لذلك إلا أنه روى
 إذا الأصل عدم كونه محض تبذير وهذا هو الذي صدأ كثر المتأخرين من القول بذلك قال في (المختف)
 في رده أن الروا إنما يكون في بيع أحد الثلثين بالآخر مع شرط الزيادة والكيل والوزن وقيل
 الصادق عليه السلام في حصة الملهي لو أن رجلا استأجر داراً بمشرة درهم وسكن بيتاً منها وأجر
 بيتاً منها بمشرة درهم لم يكن به بأس ولا يؤجر بها إلا أن يحدث فيها شئنا وإذا ثبت الروا في
 الثاني ثبت في الأول انتهى (وفيه) أنهم لهم يقولون أنه في الثاني يكون عوض المشرة بشرين
 مثلا وفي الأول إنما عوض على البيت بمشرة على أنك قد عرفت أنني غنية عن ذلك لأن المظلم لم
 يستندوا إلى ذلك ﴿قوله﴾ (كذا ولو سكن البض وأجر الباقي بالمثل أو الزائد) كما في السرائر

وكذا لو قبل مملأ بشيء، وقبله لتغيره بأقل (متن)

وجامع الشرائع والتذكرة وجامع المقاصد والمساك ومعجم البرهان وسننه انه لو استأجر داراً مثلاً بمشرة
دراهم وسكن بها منه فإنه يصح أن يؤجر الباقى بمشرة دراهم وبشرى درهما والمخالف الشيخ في
النهاية وكذا ابن حزم في الرسالة لم يميزوا اجزأه الباقي بالمثل ولا بالزائد وواقفها على عدم الموازي
الزائد صريحاً وفي المثل مضموناً الحق في الشرائع والمصنف في التحرير والارشاد والمنع في الزائد هو
قضية كلام الصدوق والقاضي فيها حكمي حتى وفي (المساك) نسبته الى الاكثر وليس للشيخ ومن واقفه
يستندون الى قوله عليه السلام في حصة ابي المرثا وفيها فضل لما توفيت واليت حرام والى غير ذلك
من الاخبار ويجوز الصدوق والقاضي فيها حكمي حتى اجزأه أي الباقي بثل مال الاجارة ولعلها
يستندان في ذلك الى حصة المكي المتقدمة آنفاً وفي (الشرائع والتحرير والارشاد) أنه يجوز اجارته
بأكثر الاجرة بأكثر مال الاجارة فظاهر المساك وأصرحه نسبته الى الاكثر أيضاً وقضية أنه يجوز
أن يؤجره بقسمة دراهم في المثل وأنه لا يجوز بمشرة كما عرفت وظاهر أن الحق الثاني والقدس
الاردي لم يسلط النهاية (ويلزم) أن من احتد في هذه المسائل على الروايات ينبغي أن لا يجوز بالمثل
أو الزائد وأما من احتد على الاخبار فيجب في كلامه وجهاً فليسلط ذلك ﴿قوله﴾ ﴿وكذا
لو قبل مملأ بشيء، وقبله لتغيره بأقل﴾ أي يجوز ذلك ويكون الفضل له كما هو خيرة جامع الشرائع
والتذكرة والمخفف واللمعة وجامع المقاصد والمساك والروضة والكفاية لاساقا الموازي وقال في (التذكرة)
يدل عليه ما رواه أبو حمزة في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال سأله عن الرجل يتقبل العمل فلا
يسل منه ويدفعه الى آخر فيخرج فيه ثل لا بأس وهذا الخبر هكذا رواه في السرائر عن التهذيب
لكنه ليس له في التهذيب عين ولا أثر وظاهر أنه سهو وخطأ والامر فيه صعب لثلاثة الاختلاف
في الحكم والخبر الذي رواه أبو حمزة هو ما رواه في التهذيب ومعجم البرهان والروايات جميعاً في الصحيح
عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن الرجل يتقبل بالعمل فلا يسل فيه ويدفعه
الى آخر فيخرج فيه ثل لا ولمط الأيسر سألني الثلاثة وروى في (الكافي والروايات) في الصحيح عن محمد
ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن الرجل يتقبل بالعمل فلا يسل فيه ويدفعه الى آخر
فيخرج فيه ثل لا الا أن يكون قد حصل فيه شيئاً وروى في (التهذيب والسرائر ومعجم البرهان والروايات)
عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال سأله عن الرجل الخياط يتقبل العمل فيقطعه ويسلعه
من يخطه ويستغل قال لا بأس قد حصل فيه وقد روى هذا الخبر في المخفف وغاية المرام عن أبي حمزة
عن الباقر عليه السلام قال سأله عن الرجل يتقبل العمل الحديث من دون ذكر الخياط ولا ريب أن هذا
سهل والامر فيه سهل لعدم الاختلاف في الحكم ولا فرق عند المجريين كما هو ظاهر عبارة الكتاب
بين أن يكون المتقبل عمل فيه شيئاً أم لا وبين كون مال القبائلين من جنس واحد أو من جنسين وقال
في (النهاية) والمصانع اذا قبل مملأ بشيء معلوم جاز له أن يقبله لتغيره بأكثر من ذلك اذا كان قد
أحدث فيه حدثاً ومراعاة بالأكثر الاقل (وحاصله) أنه لا أن يقبله بالأقل مما قبله ويستغل لنفسه
الباقى وقد أحاط في السرائر في بيان هذه البارة وتأولها بمجل من زائده أو لبعض وروح الثاني
وسكن في التذكرة عن الشيخ أنه قال لا يجوز ذلك مع اتحاد الجنس فيها الا أن يسل فيه شيئاً وهذا

واستيفاء المنفعة أو البعض مع فساد القدر يوجب أجره المثل سواء زادت عن المسمى أو قصت عنه (متن)

لم يذكره الشيخ ولا قلته هو عنه في المصنف ولا ابن ادریس ولا الشهيد في غاية المراد (وكيف كان) قلته خيرة النهاية والسرائر في ظاهرها لتأمل والتحرير والارشاد والشرائح وفيها انه اشهر وفي (المساك والكتايب) انه المشهور وقد قيد التمس في الشرائع والارشاد والتحرير بما اذا لم يحدث فيه حداً وزاد في الاخير او مختلف الجنس وفي (الروضة) الاجماع على الجزاء اذا أحدث فيه حداً وفي (اللمعة) انه حينئذ لا يثبت وقاهر أخبار الباب وقاوى الاكثر كما هو صريح بعضهم انه يكفي ملحق الحدث قل أو كثر ولولا ان تكون هذه من سنخ ما تقدم ماصح ففي الشرائع أن يقول انه اشهر لان المصريح بذلك قبله انما هو الشيخ في النهاية وقد خلت عن ذلك كتب المتقدمين عليه وجهتهم على ذلك صحيحة أبي حمزة في القل الصحيح وصحيحة محمد الروية في الكافي وبقية أخبار الباب وهي اربعة تدل عليه بالمفهوم وقد اعتضدت بما في الشرائع من نسبة الى الاشير وكذا ما في المساك والكتايب ولا ترجيح في غاية المراد والمنايع ولعل رجوع ابن ادریس الى القول بالتمتع هنا لكثرة أخبار المسخة وصحتها وقد أورد هو خمسة منها وهذا كله اذا لم يشترط عليه العمل بنفسه والافتراجه في التمس كل في غاية المراد ولا اشكال كما في الروضة (وليسلم) ان ظاهر أخبار الباب وكلام الاصحاب بل صريح بعضها ان المسخة مفروضة في العمل الملحق باليمن فلا يدخل فيه ما اذا استأجره على صلوة أو صيام ونحو ذلك والظاهر انهما من سنخ المسخة فيجوز فيها القولان ﴿ قوله ﴾ واستيفاء المنفعة أو البعض مع فساد القدر يوجب أجره المثل سواء زادت عن المسمى أو قصت عنه (هذه قاعدة جبرتها في الشرائع والارشاد والكتايب بان كل موضع يطل فيه عقد الاجارة يجب فيه أجره المثل مع استيفاء المنفعة أو بعضها سواء زادت عن المسمى أو قصت عنه ونحو ذلك ما في النافع وهو قضية كلام المبسوط وغيره في عدة مواضع ولم يتأمل فيه احد سوى صاحب المنايع حيث نسبها الى القيل ولله لان الشهيد استثنى منها صورتين أو لمكان اخلاصهم المتناول الجاهل والعالم كما يأتي ويانه وقد برهن عليها في جامع المقاصد والمساك ونجم البرهان والرياض بان البطلان يقتضي الرجوع كل عوض الى مالكة واذا استوفيت المنفعة امتنع ردّها ف يرجع الى بدلها وهو أجره المثل ويانه ان معنى بطلان المعاملات عدم ترتب أثرها فلا بد من ارجاع المنفعة الى مالكة وهو متفق وعدم التزام المستوفى لها بشئ. فظن ظاهر فلا بد له من عوض وللم يتبين وجب الرجوع الى العرف وهو قاض بأجره المثل فكانت هذه القاعدة مستفادة من القواعد المسئلة وقد قيدها الشهيد في حواشيه بما اذا لم يكن الفساد اشتراطاً لعدم الاجرة في القدر لعدم ذكره في دخول العامل على ذلك وقيدناه ما لا نا اقدس الادريلي بما اذا كانا جاهلين (قلت) أما قيد الشهيد فقد استحسن في المساك وكذا صاحب الرياض في الشق الاول وفي (جامع المقاصد) انه صحيح في العمل اما مثل سكنى الدار التي يتوفى المستأجر بنفسه فان اشتراط عدم العوض انما كان في القدر القاسد الذي لا أثر لاقضت من القرضي فموجب أجره المثل ومثله ما لو باعه على ان لا يمن له ولو اشترط في القدر عدم الاجرة على العمل فعمل فلا شيء له لثبوته بعمل (قلت) بل قد يدعى ان ذلك مراد الشهيد لقوله في دخول العامل على ذلك واستحسن صاحب

المساك لكلام الشيد يشقيه غير جيد كما ان كلام الحق الثاني يشقيه غير جيد (لما الاول) فلان كلام الشيدين اتما يتم ان تم فيها اذا اشترط عدم الاجرة في متن القصد لا فيها اذا لم يذكرها أما الاول فلانه يرجع في مثل سكنى الفار الى العارية وان عبر عنها بنظر الاجارة لان التصريح بعدم الاجرة أقوى من الظهور المستفاد من لفظ الاجارة والنص مقدم على الظاهر معافا الى اعتضاده باصل البراءة وان العارية لا تقصر في قسط وانه يكتفى فيها بما حل على التبرع بالمشقة ولكن قضية ذلك أن يكون قوله هناك بلائمن هاتلين مامر قد ير لان الظاهر عدم غاية هذا لان الظاهر انما اذا أجره داره بلا اجرة قائما اراد قتل منضمها اليه على سبيل التزيم بطريق الاجارة وكذلك اذا باع بلائمن وليس ذلك من العارية والمبايع في شيء. والمفروض انها جاهلان بفساد القصد ثبتت في الاجارة اجرة المثل وفي البيع القبية ثم ان ذلك اذا لم يعلم منه انه قصد الحية والحذقة حتى ثبت له اجرة المثل لان كان المسمى قليلا كان قال لا أجرك بهذا المسمى وانما أجرك من دين اجرة وهذا مما يريد على الشيدين وقد يكون أراد الشيد لو قلنا يتناول كلامه أي الفار لذلك أنه ان شرط لعدم الاجرة في متن القصد يكون قد غره فلا اجرة عليه قطبائل (وأما الثاني) وهو ما اذا لم يذكرها في القصد فلان عدم ذكرها لا يدل على التبرع بالمشقة اذ قد يكون تسيان أو لجهل واعتقاده قرأ وانه مسلم أنه مع الاطلاق ينصرف الى العرف ثم ان الشيد الثاني اعترض على الحق الثاني في قوله ولو اشترط في القصد عدم الاجرة على السمل فلا شيء له تبرعه بانه قد لا يكون متبرعا كالموثر امره المستأجر فانه حيث لا يفتق التبرع الا مع عمل الاجير من غير سؤال والا فينبغي من علم ذكر الاجرة ثبوت اجرة المثل كما هو شأن الأمر لغيره مسلم من غير عقد (قلت) لانه أشار الى الملال والسمار والفسال ونحو ذلك وأنت خير بانه كلام الحق الثاني فيها اذا اشترط لا فيها اذا لم يذكر ولا يخفى أنه اذا قال لغيره أجرك نفسي لا حمل لك اليوم من دون أجره. فاما أن يكون مائلا رشيدا غير خادع أو خادعا أرسنيا لا رأي له فان كان الاول فان كان فرضه اجمال منضم اليه على أي وجه كان متبرعا سواء سألته المستأجر أن يعمل أولا لانه لا يفتق بهذا القصد الا وقد أراد المجاز وان كان من غره قتل منضم اليه على سبيل الاجارة واردة القزوم اذ المفروض انها جاهلان ثبت له اجرة المثل بلا ريب وان كان الثاني ثبت له اجرة المثل لا المسمى كما تقدم منه. وان خلا من هذين كان غير مائل لا يجوز سلكه ومنه وما قبله يعلم حال اطلاق كلام الحق الثاني بل يعلم وجه تقييد القصد بالاردييل بصورة جهلها قال (فجمع البرهان والرياض) ما حاصله أنه مع العلم بصير العالم منها كالتبرع فيصير المؤجر كالمعلم والمستأجر اذا سلم الاجرة مع علمه بفساد القصد كالأواب والاجرة مجوزة الرجوع فيها ما دامت بين الباينة والمفوض اليه غير ذي ربح الا أن يكون العامل أو المؤجر قد علم انه حيث يكون له اجرة المثل فيصير حيث لا يملك (قلت) اذا فسد القصد في صورة ذكر المسمى كما انصبت به القاعدة وكان منشأ الفساد غير عدم السمل أو البخل أو الرشيد والاختيار أو عدم الملك على بعض الوجوه وقد علمنا فسادا كانت مائة وأخذ المسمى وكذلك الحال اذا علم بفساد القصد بالتصاد واستمر رضاها فانه ترجع الى المعاطاة أيضا ثم اذا كان الفساد انما جاء من عدم ذكر الاجرة أو اشتراط عدمها صار المؤجر كالمعلم والمستأجر اذا دفع اليه الاجرة كالأواب واذا اختص المؤثر بالجهل كان له اجرة المثل كما اذا شاركه المستأجر فيه وان اختص المستأجر به كان له الرجوع بالاجرة ولو كانت العين

قائلة أو كان المدفوع اليه ربحاً لأنها ليست حقة وفي (جمع البرهان) أنه ينهم من كلامهم الضمان مع الجبل واليه اشار بقوله في الرياض واليمين مضمومة في يد المستأجر مطلقاً كأنسب الى المفهوم من كلات الاصحاب قالوا له لموم الخبر ضمان مأخذته اليد وروايتشكل فيه في صورة جعله بالنسبة لاثارة التكليف بالعلم وارتفاعه مع الجبل وهو كما ترى فان التفت في اليد من جهة الاسباب لا تختلف فيه صورة العلم والجبل حين وجود السبب والتكليف برد البذل ليس حين الجبل بل بعد العلم بالسبب (ونحن نقول) ليس في كلات الاصحاب في الباب ما ينهم منه الضمان مع الجبل وقد سمعنا في صدر المسئلة وفي (التذكرة وجامع المقاصد) اذا كانت الاجارة قاسدة لم يضمن المستأجر العين اذا تلفت بتغير قريط لأنها عند لا يقتضي صحبه الضمان فلا يقتضيه قاسده وحكم كل عند قاسد حكم صحبه في وجوب الضمان وعدمه فما وجب الضمان في صحبه وجب في قاسده وما لم يجب في صحبه لا يجب في قاسده انتهى ونحوه ما يأتي في الكتاب وقد طنعت عباراتهم بهذه القاعدة وقد ادعى الاجماع حلياً وهي معروفة بينهم من غير تكبر وقد قال في جمع البرهان بعد أربع قوائم ان الشرط القاسد يطل العقول والاضمان لا يقد تروعه من ان لا يضمن بصحبه لا يضمن قاسده ومثل ذلك قال في (الرياض) قبل ذلك بتقدير اربع قوائم تقريباً وطالبه بنوا الضمان في البيع القاسد والصلح وعدمه في الاجارة القاسدة والوكالة والمضاربة والارابة ولعل الوجه في عدم الضمان في هذه العقود القاسدة وتأصيل هذه القاعدة ان الاذن الضمني في التصرف بقى أما فيما عدا الاجارة فظاهر وما في الاجارة قاله انما فسد فيها بالنسبة الى احكامها اللازمة لقصد الصحيح كوجوب العمل ونحوه ولم يفسد بالنسبة الى الاذن ويجوز التصرف وثبوت أجرة المثل والجهة لقد اشارة الصحيح اثار الاذن في التصرف ويجوز وجوب العمل واستحقاق المسمى فساداً اذا فسد انما هو بالنسبة الى الآخرين لان هذا هو الذي طنا بضاده وعدم ترتبه على العقد القاسد لا بالنسبة الى مطلق الامر لعدم العلم بان فساد العقد يتناول ذلك ومرجه الى أن العقد لم يطل بالكلية والى هذا اشار في المسالك بقوله (قل قلت) أي قائمة في تسمية هذا عقداً قاسداً مع ثبوت هذه الاحكام واقامته مقام العارية وأراد بالاحكام ما ذكره الحق من ثبوت أجرة المثل حيث تبطل الاجارة وهو يقضي بجواز التصرف (قلت) فساداً بالنسبة الى الاجارة بمعنى عدم ترتب احكامها اللازمة كوجوب العمل لاسقاط الارائهي (قلت) له أخذ ذلك (قلت هذا مفهوم خل) من مواضع آخر مثل بطلان الوكالة بالتلفيق وقضاء الاذن ولزوم أجرة المثل في المضاربة الباطلة لكن المشهور في الشركة الباطلة انما تبطل من اصلاً بمعنى بطلان الاذن لان التقديرات اشارة عن الاذن ونرى بآخر يوضح الفرق بين الاجارة القاسدة والبيع القاسد وهو أن هذا الرجل يريد أن يجر داره مثلاً باجرة أو أذن في التصرف فيها طناً ذلك من حاله ولكنه أخطأ الطريق كما إذا أراد أن يقول زائرته أهلاً وسهلاً أدخل فقال أهلاً وسهلاً أخرج فلاذن ويجوز ان التصرف معلومان كإرادته القبول للمعلوم لكنا طنا ان قصده ليس مقصوداً على الاجرة المينة لانه من المعلوم ان أجرة المثل لو زادت عن الاجرة للمينة رضي بها فلفظها أو خطاه وفساد عقده انما أثر بالنسبة الى الآخرين فلا تصرف بالاذن كما عرفت ويجب الرجوع الى ما يحكم به الفرق وهو أجرة المثل فيصح لنا ان نقول انما اذن المؤجر ليقفل اليه اجرة وهي حاصلة على تقدير الفساد وعدمه ولا كذلك الحال في الاذن الضمني في البيع القاسد اذ ليس لك أن تقول انما طنا من حاله انما اذن في البيع ليقفل اليه ثمن وهو حاصل على التقديرين كما هو

ويكره استعمال الاجير قبل ان يقطع على الاجرة وان يضمن مع اقصاء التهمة (متن)

ظاهر لانا علمنا من حاله انه يريد ان يبيع داره ويأذن في التصرف فيها ليحصل له الثمن المعلوم لغيره ويختل البيع الى المشتري ولم يحصل شيء منها فلاحظنا الاعلى هذا التحولا كذلك الاجارة كما عرفت فاذا كان الاذن حاصل في التصرف لم يدخل تحت عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخلت لانه اما هو في اخذ اليد من غير اذن كما تقدم الكلام فيه مسبقا فلاحظنا اذا كان جاهلين وكذا اذا كان المؤجر عالما بالفساد فانه لا ضمان من وجهين للاذن ولوجوهه حيث ان المارية عند بعضهم كما عرفت وفي صورة العكس يكون للمؤجر ضمانا ظاهرا غاصبا على احتمال وهو الذي استظهره في مجمع البرهان فليأمل جيدا لانه لا يوافق ما تقدم **قوله** « (ويكره استعمال الاجير قبل ان يقطع على الاجرة) » كما في الشرائع وجامع الشرائع وغيرها وفي (مجمع البرهان) ان الظاهر عدم الخلاف في ذلك وانه لم يظهر له قائل بالتحريم وفي (الناظر والعمدة والروضة والرياض) انه يستحب ذلك وهو على الظاهر معنى ما في النهاية والسرائر من انه ينبغي ان لا يستاجر الانسان احدا الا بعد ان يقطع على أجرته فان لم يفعل ترك الاحتياط وفي (الرياض) ان الامر به في المستعجل على الاستعجاب بلا خلاف (قلت) في الاستعجاب نظر اذ ليس هناك الاخير ان احدهما صحيح والاخر غير صحيح وقد اشتهر على المباشرة في التهيؤ والتزير وليس فيها امر لكنه تبع بذلك الروضة لان الاستعجاب في الارشادات اما يكون ان قتا به اذا كان هناك امر محافظة على استئثار الامر ووجوهه بالآخرة الى الآخرة يقتضي بان كل المعاملات مستحبات لئلا يرد ذلك وقد حرره ذلك في محله ووضحناه في باب القصاص في رواية مسند بن سعد عن ابي عبد الله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعمل أسييرا حتى يسله مأجره وهي محوطة على المباشرة مودة لعدم القتال بالتحريم فيأجلد وفي صحيفة سليمان بن جعفر الجعفري أن مولانا الرضا عليه السلام ضرب فلانا فغضب غضبا شديدا حيث استأثروا برجل في عمل وما عجزوا له أجرته فقال له سليمان جئت فذاك لم تدخل على نفسك قتال عليه السلام فغضبهم من مثل هذا غير مرة حتى تدل على جواز ضرب القلام بعد المخالفة والنصب لذلك وحسن الاجتناب عما يقع وان لم يكن مستعجا والوجه في ذلك ما قاله عليه السلام لسليمان اطمأنن احد يصل لك شيئا من غير مقاطعة ثم زدته ذلك الشيء ثلاثة اشخاص على أجرته الا ظن المك قد قصته أجرته (قلت) بان ظن ذلك واضعده خلعهم ونازع وتارت فتة ونم ما قال في الكفاية ان الكراهية مذكورة **قوله** « (وان يضمن مع اقصاء التهمة) » كما في الشرائع والتحريم والمواشي والسنن وجامع المقاصد والمساك والروضة والكتابة وهو معنى قوله في النهاية لا ينبغي لاحد أن يضمن صانعا شيئا الا يتهمه اثمى وغير الصانع منه كما يسلط المطلق غيرها (وقال الصادق عليه السلام) في خبر داود بن سرحان في رجل حمل متاعا على رأسه فاصاب انسانا فأتى وأكسر منه هو ضامن وهو صحيح في بعض طرق التتبع والتهذيب وقال أيضا عليه السلام في صحيفة أبي بصير في الحال يكسر الذي يحمل أو يهرقه ان كان مأمونا طيس عليه شيء وان كان غير مأمونا فهو ضامن ونحوه ما في خبره ايضا فكهما أي خبر أبي بصير لاعامل بهما وقد حل التفصيل فيها على التفريط وعدمه صاحب المسالك وكشف القاتم ولا ثالث لها فيها اجد ظنا منها ان خبر داود غير صحيح فلا يارض الاصول وقد عرفت انه

صحيح مستند بإجماع الاعتقاد وقوى المسلم كما يثاب في باب الديت وقال أيضا عليه السلام في خبره
أيضا لا يضمن الصانع ولا القصار ولا المالك إلا أن يكونوا متهمين وقال أيضا عليه السلام في خبر
بكر بن حبيب لا يضمن القصار إلا ما جنت يده فإن أهنت أسلحته ونحوه خبره الآخر في الجبائلي
ذهبت بزم القصار وفي توقيع التقي عليه السلام في مكاتبة الصغار في الثوب الذي ضاع هو ضامن إلا
أن يكون ثقة مأمونا وقد قل من عمل به جدأ ومنه خبر محمد بن علي بن محبوب وفي خبر حذيفة ابن
منصور الوارد في المجال الذي ضاع من حل قل فيه عليه السلام يهدونه (قلت) لا قل لا يهدونه
ومنه خبر الحاج بن خالد الوارد في الملاح الذي قص من الطعام وفي (جامع المقاصد) أن عبارة
المصنف أولت بوجين (الأول) أن يشهد شاهدان على تفرقه فانه يكره تضيئه اذا لم يكن متها
(الثاني) لو نكل عن البين ونهينا بالتكول كره تضيئه مع عدم التهمة كذا قيل وقال ويثني
أن قول اذا لم يقض بالتكول يكره تضيئه بالبين المردودة وهذا اذا قلنا بعدم التضيئه
الا بالتفريط أما على ما يراه كثير من الاصحاب من تضيئهم الا مع ثبوت ما يتضيئ الدم فظاهر
لان الاجير اذا لم يكن متها يكره تضيئه اذا لم تم البينة بما يسقط الضمان وربما فسر ذلك
بكرامية اشتراط الضمان وليس شيء فساد حيث أنهى ونحن قولنا مستان (الأول) ان اصحاب
الصائم يضمنون ما يظف فلهم والحال ملحق بهم لا عرفت من الاخبار (والثانية) ما يظف بشير
فلهم بشير تفریط والضمان في الأولى محل وفاق ولو كان حاذقا متها بالاغتال والمساهة والتفريط أم لا
بل الظاهر أن لا مجال هنا لاحتمال الكرامة لحلو الاخبار عنه عدا مهمل التقي ولانه عندم ضامن
على كل حال وأما الثانية فيها خلاف وللشهور عدم الضمان الا أن تقوم البينة بتفريقه كما يأتي بيان
ذلك كله ان شاء الله تعالى وما نسب الى الكثير في جامع المقاصد بما للحواشي فله لم يصادف محله
والظاهر ان من تعرض فكرامية في مستننا إنما أرادها في المسئلة الثانية بل كاد يكون ذلك صريح
الحواشي وجامع المقاصد والمسالمة والروضة بل هو صريحها لانه لا يحتاج في الأولى الى الشهادة الشاهدين
على تفريقه لكنه في المسالك في التفسير ابراهم خطأ مسئلة الأولى وهو خطأ بل لعل الاصل في
هذا التفرع كلام الشيخ في النهاية وملاحقة ما قبله تعالى أنه فرضه فيها اذا تف بغيره وهو الذي
دلت عليه الاخبار التي تقدم ذكرها (اذا فسر هذا) فدل ما في جامع المقاصد قوله يثني أن قول
الى أكثره غير صحيح لان المستأجر لا يمكنه الحلف الا اذا كان حالا بالسبب الذي وجب الضمان ومع
فرضه لا يكره تضيئه لاختصاص الكرامة بعدم تهمة فكيف يثني ضامه وكذلك الحال فيها اذا قام
شاهدا بالتفريط فانه لا يمكنه الحلف الا مع العلم ومنه يعلم حال الوجه الثاني الذي حكا في جامع
المقاصد فانه لا يصح له تعليله حتى يحصل من التكول أو عدمه الا مع تهمة (ويلي) ان التأول بالوجين
لشهود في الحواشي وبيق الكلام في تصوير الوجه الأول فانه قد ذكره الشهودان في الحواشي والمسالك
والروضة والمحقق الثاني فانه يصير حاصلا على ما هو صريح النهاية والشرائع واقعة حيث قيل فيها
ويكره أن يضمن الا مع التهمة على نحو ما في النهاية وقد سمعت عبارة وعلى مفهوم عبارة الكتاب
أنه يكره أن يضمنه اذا قامت البينة على تفريقه الا مع التهمة بتخصيصه وتفرقه على وجه وجب
الضمان وهو كما ترى متفق على ظاهره فلا بد من حل التهمة والتفريط الثاني على العلم فيها والدون
وان ذلك له شأن بمعنى أنه أهمها لياخذها السارق لما لان كان رفيقه أو صديقه أو نحو ذلك ولكن

﴿ للطلب الثالث ﴿ في النعمة وشروطها ثمانية ﴾ (الاول) ان تكون مباحة فلو استأجر يتا ليرز فيه خرا او دكانا لييه فيه (مقن)

قول لا تنقض لان المراد اذا قامت اليته على تخريله فلا يغلو اما أن يحصل لك ظن بته وتخريله أو لا فان حصل وضعت فلا كراهية وان لم يحصل كره فأمل (وقد يقال) ان الظاهر من كلامهم ان المراد يكره أن يحاول تضييت بالية ونحوها اذا ثبت اليقين بتخريله اذا كان مأمورا بخبرته ومن البعيد تفسير كلام القائل بعدم الضميمة وهم المتعرضون لهذا الفرع وتخريله على كلام القائلين بالتصميم كالنفيد والسيد كما استوجه بعض المشين ﴿ قوله ﴾ ﴿ الطلب الثالث في المنفعة وشروطها ثمانية الاول ان تكون مباحة فلو استأجر يتا ليرز فيه خرا أو دكانا لييه فيه ﴾ هذا قد اسبقنا الكلام فيه محررا في باب المكسب بالتم يوجد في كتاب والحر مؤلف سماه قالوا تأييد الضمير ونشر الى ذلك هنا على سبيل الاجال قتل عبارة الكتاب هنا عبارة الخلاف والميسر والكتفي والمذهب والفتية وجامع الشرائع والشرائع والتافع والتذكرة والحرر والارشاد وجامع المقاصد والمسالكة وجمع البرهان والكتايبه والرياض وفي (الخلاف والفتية) الاجماع على ذلك أي عدم الصحة وزاد في الاول أخبارهم بل الاجماع على ذلك هو الظاهر من اجماع كشف الحق بقرينة مقابلة بقول أبي حنيفة ورواهم انه اذا صرح في عقد الاجارة أنها لك وهو صريح جامع المقاصد وما ذكر بسند وظاهر جميع ما ذكره بل كاد يكون صريح الشرائع والتذكرة بل هو صريحها في آخر كلايهما وفي (جمع البرهان) نسبته الى ظاهر الاصحاب ولا شك في دلالة الآية الكريمة والمستقل عليه مضافا الى خبر جابر او ما رواه عن الاول قوي مستبر لان الظاهر ان جابرا هو المكثوف المدح وان عبد الله هو ابن سنان وان جسد المؤمن ثمة سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يؤجر يتا يباع فيه الحر قال حرام أجره ومحرّم الاجر مستقيم لتحريم القدر وطلانه لان الظاهر وجع التحريم والهي الى العين يعني عدم صلاحيتها للانتفاع والافتقار اذ من المعلوم ان الفرض أن هذا الانتفاع غير محل فلا يصلح للاجرة ولا يتخلل من مالكة مضافا الى فهم الاصحاب حيث عبروا بعدم الصحة وعدم الاستعداد والاستقراء الموجب لذلك ولو على سبيل المنة لتلبذ كحرمة الاجرة في بيان بطلان المعاملة بل الخبر يدل على أكثر من ذلك وهو اجارته لا انتفاع بل من يعلم أنه يبيع فيه فأمل وقال في (الشرائع) يورثا قيل يحرم اجارة البيت وانقاد الاجارة لا مكان الانتفاع وفي غير المحرم واوردوه عليه بان ذلك لم يتناوله القدر ومناه ان المفروض اجارة هذه المنفعة فلا يجوز التصدي لو صحت الاجارة وهذا القول لم يعمد لاحد منا ولا يحكماء غيره وقد حكماء في الخلاف عن أبي حنيفة والثاني قال القدر صحيح ويصل فيه غير ذلك من الاعمال المباحة دون ما تنجزه وحكي نحوه الشهيد عن ابن التوج قال انه قال اذا باع حيث يحرم كالنفد صحيح ولا تغفل عما تقدم لجماعة من انه اذا استأجر دابة لم يكن مبيعا جاز له أن يستلمها في غيره اذا كلف منه أو اسهل ويمكن الفرق بينها بان هناك من قبيل الداعي والبايع وما قد اشترط ذلك عليه وفرق بين الشرط والبايع فأمل وأما لو أجره ممن يسل ذلك وهو لا يسل بذلك فلا منع ولا بطلان لكنه يجب عليه التمس حين العلم من باب التمس من المتكر ان وجدت الشرائط ومع ذلك يستحق الاجرة وان لم يستلمها المستأجر حتى مضت المدة وأما لو أجره ممن يعلم أنه يسل ذلك فقد قطع

واجبرا ليحل اليه مسكرا سواء كان مسلما او كافرا واجابة لقتله او كلبا لصيده هو وان سنا
ليكتب كفرا او غنا او استأجر الكافر مسلما للخدمة (مقن)

القدس الاردني وشيئا في الرياض بالتح هنا لاستلزام الجواز الاعانة على الامم المحرم كتابا وسنة
ولتخصيص الصوص المجوزة على تقدير سلامتها من اللعن بالبيع خاصة ولا وجه لخدمة غير القياس
المحرم (قلت) هو جيد ان قصد الاعانة وان لم يشترطها والا فالحال على الجواز والصحة كما هو المشهور
الاصل المستند من السموات وأخبار الباب وأخبار البيوع والمناط متفق على الاولوية عريضة وتدخلها
في باب المكسب من صنع واحد وقد تقدم في وجوب تعيين مقدار الاجرة عن الخلف وغاية المراد
والهذب البارح والمسالك ان الطريق متحد وينحرف ذلك قالوا في مسئلة ان الاجرة كالتفن مساغا
الى استمرار البيرة على بيع الحطام والمشارب فكفار والصحة في تبر رمضان مع العلم بانهم يأكلون
وعلى يسم بآتين النب والتخل مع العلم الهادي يحمل بضه خرا وعلى ساحة الملك بما يملون
سرفه في انظم والاسر والبطر والباطل وقوية الجند على ان اقد ندمي عدم حصول العلم اليقيني الا نادرا
بل على تقدير حصوله لا يكون باثما على التحريم في غير النساء والاعراض وان وجب العلم من
المنكر مع ترائفه ونم ما قال في مكسب جامع المقاصد من انه لو تم هذا القول لمسا أكثر
مسألة الناس وقام الكلام في باب المكسب فلا بد من الرجوع اليه ﴿ قوله ﴾ -
﴿ أو أجيرا ليحل اليه مسكرا ﴾ أي لم تصح الاجارة كما في الخلاف والميسر والهذب والشرائع
والنذرة والتحرير وجامع المقاصد وجمع البرهان وكذا المسالك وقد قال في الاول دليله
ما قلناه في الاول يريد اجماع الفرقة واختارهم ولا أبعد ذلك في أخبارنا فهي أخبار مرسلة
يجبرها العمل ويضد هذا الاجماع والتقدلان الظاهر انه ذكر ذلك في السند أو قبله ولا ريب انه
يجوز استنجاه ريقه او لثته ﴿ قوله ﴾ - ﴿ سواء كانت مسلما أو كافرا ﴾ كما هو قضية إطلاق
الفتاوى واجماع الخلاف وأخباره والنسج في المسلم ظاهر وأما اذا كانت لكافر فلا ان المسلم لا
يجوز أن يكون أجيرا لكافر عد المصنف وجماعة وجهه الحرام لتبر الاراقة والتخليل ومع ذلك فغير
الكافر إنما تكون محترمة اذا لم يتظاهر بها بين المسلمين فان أظهرها فلا حرمة لها ﴿ قوله ﴾ -
﴿ أو جارية لقتله ﴾ كما في النذرة ووجهه ظاهر وهو المستند من فخرى أخبار الباب وهي كثيرة (١)
﴿ قوله ﴾ - ﴿ أو كلبا لصيده هو ﴾ لتحريم غايته ﴿ قوله ﴾ - ﴿ أو كاتبا ليكتبه كفرا أو غنا ﴾
الوجه فيها ظاهر وبالأول صرح في النذرة ومثله ما فيه مظالم العباد وكذا استنجا آلات الهوى والقبول
ونحو ذلك من المحرمات ولو كتب الفناء الجارية لتفني به في الاراس او كان يحق جاز عند من يجوز
﴿ قوله ﴾ - ﴿ أو استأجر الكافر مسلما ﴾ كما سبقنا الكلام فيه في باب البيوع وقد ملأ هناك الى الجوز
سواء كانت في القمة او على حين لكان اجماع الخلاف والاخبار الواردة في اجارة امير المؤمنين عليه
السلام نفسه التريفة واجارة سيدة النساء عليها السلام نفسها الطاهرة عليها السلام ونزلا ثاوى
الاصحاب على العبد المسلم واحتلوا تغزيل اجار قصيد الوصيين وسيدة النساء عليهما السلام على الحاطات

(١) والمراد ما لم يكن محترما وفي الاراس أعني التكاح دون غيره بشرطه ان يجوز له (منه قدس سره)

او مصحفا فنظر فيه لم يصح (الثاني) ان تكون مملوكة لم بالقيمة كمالك الدين او بالاستقلال
كالمستأجر فلا تصح اجارة التناصب ولو عقد الفضولي وقف على الاجارة (مقن)

لانه حينئذ لا لزوم ملا مانع ولا ريب في كراهية اجارته فانه لا يخدمه كان الظاهر كراهية اجارة
الفاطمي فانه نعمة غير الفاطمي واستوفينا الكلام في المسألة (١) ﴿ قوله ﴾ (او مصحفا فنظر
فيه لم يصح) قد قالوا في باب الرهن أن حكم المصحف حكمك البند المسلم في الارتهان ويجوزوه اذا لم
يكن تحت يد كافر والمحق هاهنا انتم كاهن خيرة جامع المقاصد لما قاله عليه السلام ان يشترط عليه ان يكون في يد
المسلم ﴿ قوله ﴾ (اذا في أن تكون النعمة مملوكة اما بالقيمة كمالك الدين او بالاستقلال كالمستأجر)
ونحو ذلك مافي الشرائع والتحرير ولا رشاد والروض وجمع البهتان والكفاية والمفاتيح وفي (الناصح) أن
تكون مملوكة لمحرر أو لمن يؤجر عنه فيشمل الحر والوكيل والرعي والحاكم ولعل المراد بالملك في
كلامهم السلطان ويجوز ان تصرف ليدخل في موار الأربعة والمال الموقوف على القول بهم ملكه الا
أن قول انه مالك للنعمة والوجه في الجميع ظاهر وسنبي ملك النعمة بالقيمة كمالك الدين انه ملك النعمة
لكنها تابعة لملك الدين والمراد بملكها بالاستقلال انه يملكها وحدها من دون الدين كالمستأجر والموصى
له بجمعتها ﴿ قوله ﴾ (فلا تصح اجارة التناصب لانه غير ملك ولا مأذون لكن تقع موقوفة على
الاجارة كيه) ﴿ قوله ﴾ (ولو عقد الفضولي توقف على الاجارة) وفي صرح في التحرير وما
بهذا هذا الاخيرين وقد استحسن في الشرائع وقيل القول بالطلاق وله أشار الى من قال بطلانه
في اربع ميكن ها أولى لما كان ورد الخبر في البيع دون الاجارة وم الشيوخ في الخلاف والمبسوط وصلا
وابن رهرة وابن ادهس وأشار الى ماني التنية والسرائر من قولها في المقام لا يجوز ان يؤجر
مالا يملك انصرف فيه لعدم ملك أو اذن وقد تأمل في صحة المولى الاوديبي لعدم الجليل عليه
خير رواية مروية وهو في الشراء وبيع لا ترجيح في الكفاية وكذا جلع المقاصد (وهو قول) انه غير مخالف
للاصل بل هو عقد مدور من عدة في عدة في بيع وغيره وقد ثبت في الصحيح بالادلة القاهرة ثبتت
في البيع بالاولوية مع وضوح أداه أيضا من حرورية والموتى وكل من قال به في البيع قال به في
غيره ولا تزل فاعلم كما في كح الروضة والتنع يقتضي به وعلم الكلام في عدة وفي هذا شيء وهو
انه احتل في جامع المقاصد سلطان عقد الفضولي هنا ووجهه بفتح انصرف في مال الغير بغير اذنه
وب طر من وجوه (الاول) ان سميت ان عقد الفضولي حرام في بيع أو تكليف ولم يقل به أحد الا
ما حكاه ابن أبي المجد اليوسفي الآتي من شيخه المحدث الثاني ان اجراء امانة على مال الغير وان أمره
موكل اليه لا يند تصرفا محرما وبد صحيح هو وغيره ببيع التناصب اذا كان المشتري جاهلا مع انه لم
يملكه في المالك بل هو بمسبب صحته ان كان مالبا والظاهر أنهم استندوا الى ان الحرم استيلاءه
لألفظه والا لما صح لال النهي عن الماسة يقتضي التناصب وصحوا بيع المجهور عليه قلبي اذا وفي
غيره بالمال وبيع الزامن من دن اذن المرتين اذا فكه والأخبار والاجامات في تكليف البند من
دن اذن السيد سلومة (قال قلت) كما صحوا هذه العقود قالوا انه لا يجوز للزامن والمجهور عليه

(١) كذا في نسختين ولس الصواب في المسألة هناك او في تلك المسألة (مصحح)

ولو شرط للمالك للبشارة لم يكن له أن يؤجر وإن فعل وسلم العين حيث ضمن ويجوز مع عدم الشرط أن يؤجر لثله أو أقل ضررًا سواء كان قبل القبض أو بعده وسواء كان للمستأجر هو المؤجر أو غيره ويضمن العين بالتسليم (الثالث) أن تكون مقومة فلو استأجر قاعة لثمن (متن)

التصرف من دون الاذن بيع ولا وقف ولا حق (قلت) لعل مرادهم مع التصرف الضلي أو مرادهم من دون اذن أو ما يقوم مقامها وهو الاجارة وإن تأخر العلم بها (فإن قلت) قد عدوا اجراء صينة البيع في زمن الحيار تصرفًا وإن كان البيع قاسدا (قلنا) مرادهم هناك انه كشف عن الرضا وإن لم يكن تصرفا حقيقة اد المدعى في ذلك على ذلك وتام الكلام في بيع الفضولي وكيف كان فهذا الشرط غير بقية الشروط إذا كان شرط الزوم ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط للبشارة لم يكن له أن يؤجر) فإن فعل وسلم العين حيث ضمن ويجوز مع عدم الشرط أن يؤجر لثله أو أقل ضررًا سواء كان قبل القبض أو بعده وسواء كان المستأجر هو المؤجر أو غيره ويضمن العين بثلثه ﴿ هذا كله الا قوله سواء كان المستأجر هو المؤجر أو غيره قد تنجم الكلام فيه عند قوله وكذا اجارة العين المستأجرة ان لم يشترط التخصيص فلا بد من مراعاة تصرف حال ما قلته في جامع المقاصد هنا لأنه قل إذا استوفى المتاع بركاته فلا ضمان قطعا وقد قلنا هناك لم يرضح لنا وجهه وقل بمنزل قوله أنت يؤجر لثله أن يكون المراد في كواب منه مثلا أو يؤجر لثل السمل والاحمال الثاني تبين كلام الاصحاب فيه ولحظنا ما تضمنه الالة فيه وقلنا المتع فيه على المبسوط والتحرير وموضع من التذكرة وقل هنا في شرح قوله سواء كان قبل القبض أو بعده بخلاف البيع فإنه يحرم أو يكره وهو على الخلاف غير صحيح لان ذلك إنما هو في بعض أفراد المبيع وهو المكمل والموزن وقد قل الاجماع على الجواز في ميرها من دونها أي الكراهة والتحریم وأما قول المصنف سواء كان هو المؤجر أو غيره قد نيه على منع حض الشافعية من استئجار المؤجر لانه يملك المنفعة بالقيمة فلا يتصور ملكها بسبب آخر لانه اذا استأجر ثم اشترى العين يجب أن تفسخ الاجارة وقد عرفت الحال في ذلك وانه يصح الشراء بعد الاستئجار ﴿ قوله ﴾ (الثالث أن تكون مقومة) هذا الفرع من مفردات الكتاب والتذكرة وهو مما لا ريب فيه عدم لكنهم لم يذكروا له دواءا ومعنى كونها مقومة أن يكون لها قيمة عند أهل الرف سواء كان الثالب ذلك أو احيى ال ذلك في بعض الاحيان فكانت لها قيمة حيث كانت كما هو قضية اطلاق العبارة والتذكرة وقد قيدها في جامع المقاصد بالمالية فقال أن يكون لها قيمة غالبا وهو ينافي ما يأتي له من الضابط كما ستعرف ﴿ قوله ﴾ (لو استأجر قاعة لثمن) أي في الجواز نظر وفي (الايضاح) ان الاصح البطلان في القاعة الواحدة وهو قضية كلام التذكرة حيث منع من استئجار القاعة الواحدة من الزمان وقضية كلام التحرير بالاولوية حيث منع من استئجار الورد والريحين لثمن وقد صرح في التذكرة بان الاوراق لو كثرت حتى قصدت بالثمن ومع قوله بما جاز استئجارها وهو ظاهر الايضاح قال وانما قال المصنف قاعة لان العصة في الكثير أظهر لصحة استئجار الملك والريحين لثمن ومن الفاح ما هو أليط من كثير من الريحين أما القاعة الواحدة فلا قصد لثمن فيكون استئجارها كاستئجار الحبة من الحطة فعما غافلان لا إطلاق التحرير ولصريح جامع المقاصد حيث قال ان المانع ليس وحدة القاعة بل كون مثل هذه المنفعة لم يثبت لها قيمة عرفا بحيث تقابل

لو طامنا لتزين المجلس أو الدرام أو الدنانير (متن)

بال بخلاف الملك فليقتد يكون اختيار الشارح الفرق بينهما لا يخلو من شيء انتهى (قلت) قد جمل الدار في التذكرة والايضاح على صحة التزويج وقصد التزم معنى فرض الثمة فالنوع بينهما وبين المحقق الثاني يرمح الى موضوع فناقشة جامع المقاصد لهما لم تصادف محلهما وأخلق في المحاشي والمساك الجواز والصحة مع فرض الثمة وجعل الضابط في الأخير وجامع المقاصد ان الثمة التي يحسن مرقا مقابلها حال يجوز استتجار البين المتمثلة عليها دون غيرها وقد ترك قيد الثمة في هذا الضابط في جامع المقاصد وقد أخذها في تعريف التزوية كما عرفت والمصنف تردد من اهواء قصد هذه المتاع وعدم صحة تزويجها كما سمعت من التذكرة ومن أنها منافع قد يحتاج اليها فيصح تزويجها وسواء أذا لم يعلم أنها مقصودة مطلوبة قد احتاج اليها المستأجر لتقوية قلبه مثلا أو نحره فيحسن مرقا مقابلها بحال فتكون مقومة أو أنه استأجرها عبثا لا حاجة كالمظهر الحال فيها وفيه فلا تكون مقومة فصار الحاصل ان النظر ينشأ من التردد في كونها مقومة أم لا فليجبه قوله في جامع المقاصد ان التردد في كونها مقومة أم لا أولى مما قاله المصنف لأنه لو تم أي ما قاله المصنف وجب الجزم بعدم الصحة لا ما قاله عن وجه التذك والتردد في كونها مقومة أم لا وما هو الا ما ذكرناه في بيان معنى قول المصنف وقلت حكم الشيدان بالصحة على تقدير فرض الثمة وحكم المحقق وغيره كما سنسبع في الدرام والدنانير بذلك على تقدير فرض ذلك فليكن كلام المصنف أدق وأتم وقوله ولهذا لا تضمن منعها بالنصب في توجيه الترتيب الأول أردت به ان ظاهر الحال عدم الحاجة اليها والضمان في النصب معنى على ظاهر الحال ولو فرض أنه أوجب عليه الطيب ثم التنازع أو الفرجل كما يقع كثيراً فليست بذلك ونصبه فليست ضمن منعها عند المصنف ثم ان هذه التمة وقعت في التذكرة في انقام وفي (السرائر ولايضاح) في منه كما سنسبع وفي (جامع المقاصد والمساك) ان في هذا التليل نظراً لأن ضلها بالنصب فرع تزويجها وهو موضع النزاع (ونحن نقول) قد تقدم في باب النصب أن التناصب إنما يضمن أجرة البين التي لها ثمة وتستأجر تلك الثمة كما نص عليه في نصب البسوط وغيره على ظاهر التذكرة الاجماع عليه قالوا يخرج التزم والمز والاشهر حيث لا ثمة لما قلت والتنازع والدرام والدنانير ونحو ذلك حيث لا ثمة لها **قوله** **﴿** لو طامنا لتزين المجلس **﴾** أي في الجواز نظر وخبرة التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لعدم لان ذلك ليس بمعة مقصودة وفي (المحاشي) أن ظاهر الصحة مع فرض الثمة وظاهر أنهم لا يخالفونه في ذلك مع ذلك ويتصور حصول الثمة فيها إذا علم أنه يجر عليه فلان ويرى خواتمه وماتته فيستحي منه ويضجل اذا رأى خواتمه ليس عليه الا خبز الشعير والبصل فيستأجر خولاً أخيه بما فيه ليراه اذا مر عليه ثم يرد به اليه وتلك ثمة عظيمة عند أصحاب المروآت والبيوتات العالية كما سنسبع منه في الدرر والدنانير **﴿** قوله **﴿** (أو الدرام والدنانير) **﴾** أي في الجواز نظر ولا ترجيح إيصا في الايضاح والجواز خبرة الخلاف والبسوط وسقم عبارتها والشرائح والتذكرة والتحرير والارشاد والمحظف والمحاشي وجامع المقاصد والروض ومع البرهان وفي (السرائر) في أول كلامه والمساك أنه قوي وفي (مع البرهان) أنه لا تلاك في ذلك لو حصل منها نفع مقصود محال (قلت) لا ريب في حصول

والسمع لذلك والاشجار للوقوف في ظلها (متن)

ذلك لانها مما يزين بها النساء وتكمل ويدفع الرجل بها عن نفسه التقرظ احق كان لائمة
الماهرون عليهم السلام يفترضون أموالهم ويظهرونها ففاس مل يدغونها الى حال الصدقة نظرين
انها ركزة أموالهم وتظهر بذلك غنام ومن جهة غنما تنوعها في الاراس ونحوها ثم تنجم والفرس على
سكنها والوزن بها وقد يلوح من الشرائع التردد فيها قد يقوم بادهيه كما وقع ذلك لصاحب المسالك
هل حيث قال في الشرح ان تحقت لها منفعة حكيمة مع بقاء غيرها هو اما شاك في وجودها أو في
الاستد بها ولعل تبيت منها لم يكن مل غرضه أن الجواز حيث يتحقق لها منفعة كما متشا وكما قدمناه
آما من أنه قد تنصير للمصلحة الى ذلك والا فافا كان لينكر قبل الأئمة عليهم السلام وكما يحصل دفع
المرور والظار السا بالقرض يحصل بالاستتجار ونحو مالي الشرائع عبارة الخلف وكذا الخواشي حيث
قل مع فرض المنفعة وقال في (المخلاف) اذا استأجر دوايم أو دايروحين جهة الاتكاح بها كان على
ما شرط وصحت الاجارة وان لم يمين بطلت وكانت قرضا ونحوه مالي المبسوط وقلي (لسرائر)
سد قبل ذلك ولو قلنا أنه تصح الاجارة سواء من جهة الانشاع أو لم يمين كانت قويا ولا يكون
قرضا وأصل الى ان قل والذي يقرى في نفسي بعد هذا جميعها انها لا يميز اجارتهما لاجلها في الترق
لا منفعة فيها الا ادهاب أعيانها وأيضا فلا خلاف في انها لا يصح وقفها ولو صحت اجارتهما مع
وقفها ثم أنه قل في آخر الباب كلام لطلاب وقال انه غير واضح واستدل على ذلك بعدم صحة
وقفها وعدم ضمان منسبها بالنصب وقد اضطرر في الخلف مانع من اللزوم بين الوقف ولا حارة
من الوقف تصح اجارته ولا يصح وقفه والمانع من عدم الزام الناصب الاجرة (قلت) لا يرى مانعا
من صحة وقفها فزينة بعد فرض وجودها فيها وفي المخلاف في السرائر مستبطن من اجماع المبسوط
على المنع بها على أنه لا منفعة لها الا افعالها أو من قولهم لا يصح الوقف فيها لانفعة له الا بالانكاح
واقافه وقد استشكل في ذلك المصنف في الكتاب ووجهه وقال المحقق الثاني الى الجواز وهو الاصح
ثم ان المنع الثاني بالترجيح الذي ذكرناه في محله على ما تقدم لنا آما وقد عرفت ان مالا يستأجره لبا
لا يضمن الناصب أمره فكلانها في ذلك في غير محله وأما المنع الاول فقيه ان ابن ادريس
يقول أن العين من حيث هي لا مع قيد كونها موقوفة ولا مؤجرة لو صحت اجارتهما مع وقفها
وذلك لا ينافي قولنا العين اذا كانت موقوفة لا يصح وقفها وتصح جازتها وهذا لا ينافي قولنا كل عين
من حيث هي تصح اجارتهما مع وقفها لتأثير الموضوع اذ هو في الاول مقيد بشرط الوقف والثاني
بشرط لا يفي واستوضح ذلك في قولنا الجسم بشرط كونه ارض لا يقل اليابس ويقل التحرك وقولنا
الجسم من حيث هو يقل اليابس والحركة فانه لا منافاة بين القولين في تأمل والاولى قضى الملازمة
بالحر المولى عليه فانه تصح اجارته ولا يصح وقفه الا أن يقال أن مراده العين المملوكة وقضى ما
الولد تأمل قوله ﴿ (أو الشئ لذلك) اي تزين المجلس في جوارزه نظر في (التحرير) أن
الاقرب للمع وجوزته في المسالك وكذا المصنف في الذكرة والشديد في الخواشي مع فرض المنفعة فيه
والمحقق الثاني ان صح مناقبه بما قد عرفت الحال في مثله ﴿ قوله ﴾ (أو الاشجار للوقوف
في ظلها) اي في جوارزه نظر وجزم به في الذكرة والمسالك وكذا الشديد مع فرض المنفعة والمحقق

في الجواز نظر ينشأ من افتناء قصد هذه النافع ولهذا لا تضمن مقومتها بالنصب وكذا لو استأجر حائطا مزوتا فلتزده بالنظر اليه اما لو استأجر شجرة ليحفظ عليها الثياب او يسطها عليه ليستظل بها فالوجه الجواز (الراجح) اقرادها بالتقويم فالو استأجر الكرم لثمره او لتسلحها أو صوفها أو لبنها لم يتقدم لا يتضمن من بيع الاعيان قبل وجودها والاستكثار انما يتعلق بالمنافع (من)

اشي ان صح مقابل مال ﴿ قوله ﴾ في الجواز نظر ينشأ من افتناء قصد هذه المنافع ولهذا لا يصح مقومتها بالنصب ﴿ قد تقدم الكلام في باب ذلك ﴾ ﴿ قوله ﴾ وكذا لو استأجر حائطا مزوتا فلتزده بالنظر اليه اي يجزيه فيه النظر وقد جزم بالمنع من احارته ولجأه البناء المحكمي للخلاف والمبسوط ووجهه في خلاف بأنه حيث والمنع منه قبيح فاجرة قبيحة ويجوز ذلك في السرائر والتفتيح اذا كان الغرض التسلم كما يجوز اجارة كسب فيمنع جدي فتم منه واستتمه في المسالك وتورد فيه في السرائر ووجه المصنف في التحفظ كلام الشيخ لانه متعلق بغيره فلا يستلزم بالباطل ولا كذلك الكتاب لان المستأجر يصرف فيه بالقبح والتقليب بخلاف الحائط (وبه) انه قد يكون التزويق الى جهة ذلك المالك وفي داخل داره كما هو الحال فلا يكون كاستئصال التبر وما سبق من كلام الجماعة آت هنا وأحاديث جامع المقاصد على ما سبق في (مسالك) انه منه الشيخ وجعامة والذين تعرضوا من معرفت وقد قلنا ان قاعدة كذا تصح اطوره تصح اجارته مقومة على مذهب الشيخ لان ما عدا ما عدا من النفع من الاجارة اي القبح غير جار في الدارة ﴿ قوله ﴾ (اما لو استأجر شجرة ليحفظ عليها الثياب أو يسطها عليها ليستظل بها فالوجه الجواز) كالمبسوط والذكرة والتحرير وجامع المقاصد (المبسوط) انه لا خلاف في الجواز فيها ووجهه ان هذه النسخة مقومة مقصوده لقتلا والحاجة تدعو اليها وقاله (الايضاح) ان الاقوى البطان لان الاعتجار لا قصد لهذه الاغراض ولعلم حمل الشارع لما قيمة على التناصب والموجود عدة من نسخ الكتاب وفيها المرة الصحيحة وفيها الحاشية يحذف ويسطها عليها بالفضل المضارع فيها ولعل ما عداها من نسخة صاحب جامع المقاصد بسطها المختل للمصدر والمصل الماضي قال في بابها وتاويلها ﴿ قوله ﴾ (راجح اقرادها بالتقويم) هذا الشرط من متردات الكتاب وهو ايضا لا ريب فيه عدلا صاحب لكنهم لم يدكروا له تنوينا وله اكفى منه في الذكرة بذكر الثالث الذي قد جهل بها اولا وسنى اقرادها بالتقويم كون النسخة وحدها ذات قيمة من دون ضمنية عين ايها وهو مما لا بد من اعتباره لان مورد الاجارة انما هو النسخة التي ليست عين قول لم يكن القيمة وحدها قيمة لم تصح الاجارة لان القصد بها قتل المنافع بوض كما هو واضح لكنه ينبغي له ان شرط كونها مقومة بل قد استثنى الجماعة عنها ما بالتحريف واشتراط كون النسخة مملوكة لمصلحة لمورد على فليتها لان النسخة النسخة تدل على النسخة الثابتة قولك جاء غلام زيد يدل على ان زيد غلام ثم انه لم يضح لما خرج ماعرفه عليه كما شرف ﴿ قوله ﴾ (لو استأجر الكرم لثمره والثالث لتسلحها أو صوفها أو لبنها لم يتقدم لا يتضمن من بيع الاعيان قبل وجودها والاستكثار انما يتعلق بالمنافع) كما

ولو استأجر الفئر لا رضاع الولد مع الحضاة جاز والاعرب جوازه مع عسها (من)

ذكر ذلك كله في التذكرة وقال قيل ذلك في أول الباب ان الاخرى ان المقود عليه في الاجارة انما هو المتاع دون الاعيان ويزن في التعرير بعدم الاتقاد في استئجار الكرم للثرة واستشكل في استئجار النعم والابل والبقر لبنها وصوفها وشعرها ووبرها وقال قد روى أصحابنا جواز أخذ النعم بالصربية مدة من الزمان وسبق في الكتاب جواز استئجار الشاة لارضاع سنه وقد قدم لنا ترجيح استئجار الشاة للحلب لكان صحبة عبدالله بن سنان وحسنه الحلبي واطلاقات الفتاوى والاجازات المستقيمة على ان كل ما تصح اعطائه تصح اجارته فلما كانت المشاة غير قطعية وكان قائل فيها جبال وكان احد والثامي يذهب الى ان الاجارة بيع ونوع من ارادات قطع الشبهة من أصلها فاستدل على عدم الاتقاد بوجوب (الاول) انه بيع بلفظ الاجارة (والثاني) انه بيع الاعيان قبل وجودها أما الاول فانه تصير اليمين ولا يكون ذلك في الاجارة فلا يصدق بها لكونه بلفظ الاجارة ولا اجارة لكونه المثلقي عينا واه الثاني فلان المثلل ياتى بيع يقول ياتى بيع منعة لا بيع عين وعلى تقدير التسليم فهي هنا بيع لشيء قبل وجوده وهما اي احد والثامي لا يميزانه فلا يصدق قوله في جامع الماصد ان في التحليل ماقتنى (عسها) المنفعة الاجارة لا تتضمن عسها لكنها لا اشتملت على قل اليمين لم تعد لان لكل عقد حدا لا يتعداه (الثانية) ان قوله قبل وجودها غير محتاج اليه ولا ينبغي لانه يقتضي ان المتاع من العسمة هو مجموع الامرين مع ان الاول وحده كاف في المتع عندنا نعم فيه مناقشة من وجه آخر وهو ان ذلك لا يرتبط بالشرط المذكور وهو كون المنفعة مقومة باقرارها لانه ليس في الاثمة منعه استؤجر لها ولا قيمة لها بدون اليمين اذ المستأجر لا يجه هو الثمرة والتأجير وما هيئان قل الاول ان يقول فلا يصح استئجار النعم والتعريض واليمين والصوف على رأي ولا استئجار المتاع لال كل ونحو ذلك **قوله** **﴿**ولو استأجر الفئر لا رضاع الولد مع الحضاة جاز**﴾** اجماع اهل العلم على جواز استئجار الفئر كفي التذكرة وفيها ايضا الاجماع على جواز استئجارها لرضاع والحضاة معا والحضاة دون الرضاع وقد قال الله عز وجل فان أرضن لكم فآوهن أجورهن وقد استرضع الي على الله عليه وآله وسلم لولده ابراهيم عليه السلام بما استدل عليه به قد قدموا الحاجة اليه لكن ذلك لا يوجب الانحصار في الاستئجار لا مكان الصلح ونحوه **قوله** **﴿**والاقر بوجوازه مع عسها**﴾** أي الحضاة كما هو خيرة المبسوط والتذكرة والتعريض ولو شي والاصح وجامع المقاصد وهو معنى ما في الخلاف والسرائر والشرائع وجامع الشرائع وغيرها اذا آجرت المرأة نفسها للارضاع باذن الزوج صرح وسيفي الاولين نفي اختلافه من بل يستلزم على جواز الاجارة ومشروعيها بالآية الشرعية مصاعا الى ما سيأتي لهم ان شاء الله تعالى في مطايع احكام المرضعة والمرضع وموت أحدها الى غير ذلك ولا ية الكريمة نص أو كائن في ذلك لان المراد منها سقي اليمين قطعا كما في جامع المقاصد وقد اطلق الله سبحانه وتعالى اسم الاجر على ما يقابل ذلك فوجب أن يكون الاستئجار كذلك جائز ولا وجه لاحتمال المنع لانه مخالف للاصل كناه الاعيان ومع ذلك فهي مجبوة وغير موجودة اذ كم من أصل خرجنا عنه لنص والمتاع في كل الاجازات مدونة مجبوة وقد حاول في جامع المقاصد ما يأتي جل الاستئجار لرضاع والبيع موافقا لاصل قل ولو قيل ان المستأجر على هو العمل الذي لا يملك من اطلاق اليمين

المسألة (من)

وهو إيصال الجنب وتوحيث التوب في الصبح فتكون البنية تامة ولا تخرج الاجارة عن مقتضاها أمكن وقد أخذ من التذكرة قلبي الاستدلال على صحة العقد على الرضا مع دون الحضنة مع محاولة مراعاة الأصل ثم الذي يتبادر عند الاجارة بالاستدلال الاقرب من قبل المرأة والجن مستحق بالقيمة كالرهن بتأخير يستحق منها المالك والممار تستأجر فيها عرفه بجهز الاستقاء منها ذكر ذلك في موضعين منها وهو الذي حققه في المقام فقال ان الآية يفهم منها ذلك لأنها دلت على العمل وتناول الجنب ورد ذلك كله أنه قال في جامع المقاصد ان من العلم القلبي ان الركن الاعظم هو الجنب وهذا يعني الاجماع فكيف يكون المقصود الأصلي والركن الاعظم تأجيل الفتح وقد قرب في التحرير والكتاب فيما يأتي من تأويل الله تعالى ان المستأجر عليه نفس الجنب لا القتل والجن تابع وهو الذي قرب في الايضاح فيما يأتي في أول كلامه وهو الظاهر من كلام الباين وقد سمعت أنه ادعى العلم القلبي أنه الركن الاعظم ولشغل في الايضاح فيما يأتي ان المقصود عليه القتل لسأله ثم قال ولو قيل ان المقصود عليه كلاًهما كان حسناً وبذلك يجري الحواشي وقد استحسن في جامع المقاصد في (المسألة) أما سر دور دم جيباً خصوصاً المقتضى الثاني ان ذلك خلاف ما هو العلم القلبي لأنها اذا كانت مقصودين مسلمين الجنب هو الركن الاعظم لتمام العقد قولاً وبإذن الى أن يكون الجنب تأجيلاً لا مقصوداً من دون حله ووضعه في حجره على يد قليل القيمة جداً وكان كثيرة تأجيل ولا كذلك لو كان هو المقصود بالذات وكانت مقدمات وقد استدل المصنف بما يأتي والتحرير على أن المقصود عليه نفس الجنب باستحقاق الاجرة عليه باقراده دون الاعمال باقراده (واقرضني في جامع المقاصد) بالانسان استحقاق الاجرة بالجن باقراده مالم يصير المرضة في مدة السبي ولا يلزم من عدم استحقاق الاجرة بالامرود الباقية باقراده استحقاقها في مقابلة الجن وحده لم لا يجوز ان يكون في مقابلة الجميع انتهى فأمل فيه جيداً لان الاعتراض الثاني ساطع جداً لان المصنف ذهب الحكم على الآخرين معاً والاول كما ترى ويرد على التذكرة بالتظير بالثبوت منع فيها من استنباطها هذا وبقرة الخلاف بين الأقوال الثلاثة ظاهرة لا يخفى على أن هذا الاحتمال والخلاف والتأويل إنما تنشأ في الشافية والمقتصد من اصحابنا لا يبرهنه قال في (التذكرة) أن الاختلاف بين المختفين يعني من الشافية في صحة هذا العقد فما هو اذا قصر الاجارة على صرف الجن الى السبي وقطع عنه وضعه في الحجر ونحوه وهو انما يجبي على قول العامة المهورين قبل الاعيان بالاجارة وأما عندنا فيجب ان لا يختلف الحال بين ادخال ذلك وعدمه لان هذا القتل وحده غير مقصود من دون الجن بل المقصود تأجيله والجن انتهى وهو لا يكاد يأتى طبعاً بل به وسبالي له في بحث الآدمي ان الحضنة لا تدخل في الارضاخ اذا استأجرها له وبأن في الفصل الثالث في الاحكام ان الاقرب ان استنباط كل من الحضنة والرضا لا يستقيم الآخر لانها متضمنتان متباينتان غير متلازمين فلا تدخل أحدهما في الاخرى كما صرح بذلك في التذكرة وغيرها ﴿ قوله ﴾ ﴿ الحاجة ﴾ قد استدل بها أيضاً في التذكرة والايضاح وفي (جامع المقاصد) لا ينبغي أن يجعل دليلاً لان مطلق الحاجة لا يجوز ما لا يجوز نعمه نسباً أن يكون سر الشريعة للحكم (قلت) قد حصل الشبهة الحاجة كالشبهة دليلاً على شرعية الحكم ولم يقتصر على جعلها سر الشريعة قال الحاجة قد تقوم سبباً ميسراً للمحرّم ولو لها كالشبهة وقد كان عد في قاعدة الشبهة وقاعدة دفع الضرر ماله دليل سولها وماله دليل له سواء هو كم

وهل يندى الى الشاة لارضاع السخة الاخرى ذلك وكذا يجوز استئجار الفضل لضراب
على كراهية (متن)

من حكم كنت فيما لم يلح مع قلم الامة على خلافه قال الشيدقل الشين وانما بها وأبو الصلاح ان
الطيب يرى من العيان لو ابراه المريض أو وليه ليس الحلة اليه فانه لا يخاف من العلاج واداعى الطبيب
انه يضمن توقف فوجب أن يشرح الايراد (والثقة قد) انما يلح على قسرين ظاهرة وخفية (فالمأثرة)
مرجها الى حكم القتل بهذا مباشرة بان يحكم على الشارع بأنه يبيع التكليف بها لا بما صرح به ج
وضرر وشقة وقد قال ما قبل عليكم في الدين من حرج قال قل حاكم أما بواسطة وعد الشارع أو
مستقلا ببيع التكليف السادي فلا يحصل عادة وغالبا أغلب الناس اذا لا حيرة بالتأخر الا أن يرد
من الشارع التكليف بالمصالح لا يصل اليه الا بعد تنبيه عليها كالبيع والصوم في الصيغونات الواحد
لشرة ومحر ذلك (والحية) هي المسئلة والوسيلة الى جلب النفع الى النفس ودفع الضرر عنها في الدنيا
والآخرة وعنده لا يدرك العقل الا بهداليلان فيقطع اما كالأولى بل انشد (كلاول) هي التي تجوز
حالا يجوز وأي على خلاف الامة بعد استلواها كأكل الحية ولساقة القطة بالمر واخذ الفريخ بل
التبر والماء الحريق به وأكل مال الغير في الغصاة غير ذلك كاخذ البراءة للطبيب لكن عند عدم
الاختلاف بين الفقهاء في افرادهم فيقول انها بما لا يحكم العقل بها وليست من السرور والمخرج فلا تترك
لما لا يوافقهم بقول الله يحكم بها (لها غل) حكم جازما (والثانية) هي التي شرعتها الاحكام الشرعية
ومرجها الى حفظ عدة النفس العقل والدين والنفس والمال والنفس ونفس القرض والمسكة المأثرة
الى المكسب ولا يستلوا الارض لحفظ الوصل حوس الأولى أو من الثانية حتى يكون كالبيع والصلح والمأثرة
والدية والاحارة لغير ذلك الظاهر أنه من القسم الاول كخذ البراءة فأمل (١) قوله
(وهل يندى الى الشاة لارضاع السخة الاخرى ذلك) كافي في الايضاح لمطابقة وهو ان تم قائما
اذا كان لارضاع الطفل ولم يرض بالصلح ونحوه أولا يصلح بصفة ذلك ولما في السخة فيمكن البيع
وقوى في جامع المقصد لعدم وقد يظهر من التذكرة حيث ذكره حجة العامة ككلم وقد عرفت الحال
فما تقدم أنه من أنه يجوز استئجارها لغيرها مطلقا قوله (وكذا يجوز استئجارها
لضراب على كراهية) وليس محرما عند طائفة كافي التذكرة وجامع المقاصد وبيع نهاية الاحكام
وعنده كافي حسب السرور والشرائع وفي الاول أنه منزه أهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام
وانما في المسوط من انه لا أجر له لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب العمل هو
حكاية مذهب المذاهب فلا يؤمر بتم امتحاده انتهى وسند اجماع التذكرة على الامر من ما أمي
الكراهية وعدم التحريم وقد صرح بضم الكراهية ما وسامع (ي جامع غل) الشارع وجميع القاصد
وقال في (التذكرة) وينبغي أن يوقع القيد على العمل وقدرة بالمر والرتين وقال بعض العامة يوم القيد
على (التذكرة) أنه اذا قدر بعة تزيد على القتل لم يمكن استئجارها وان انقص فيها على مقدارها فلا
يصل العمل بها الا أن يكتفي خلالها لارتقاء ماشية كثيرة فان منتهى قدرها لا يمكن لا بعد لمرت
وقد أسبغت الكلام في ذلك في آخر المكتسب وباب النصب فليست أيها شاء من أراد الوقوف على

(١) لانه انما يتم اذا انصرف الامر في الاستئجار (مع قدس سره)

وفي جواز استحجار الجوز للاستقاء منها اشكال ويجوز استحجار الاطياب لشم وان قصت احيائها
بمخلاف الشم للاشغال والطعام للاكل واجابة الحام للث فيه واستعمال المذابح للاذ (من)

أطراف المستحجار **قوله** « (وفي جواز استحجار البئر للاستقاء منها اشكال) الاول الشم كافي
التذكرة وكذا الحواشي وفي (جامع المقاصد) انه الاقوى لانه قل هين وقل في (الايضاح) ان الاقوى
الجزاز كالحام لكان الضرورة وهو خيرة التذكرة في موضع آخر وما ذكره يمل وحسب الاشكال وقال في
(الحواشي) كما تنجم اجابته لكونه لا يقبل المناوذة اذا قصدت بالهات منقذ الا الارض والحام انتهى
قائل فيه ، وبهم ذلك صرح في جامع المقاصد قل فاذا استجرها مع شيء أكثر وشرط دخول الماء
مدة حار انتهى وهو ياتي ما جله ضابط في أوّل البيح من أن الشرط في صحة بيع التاج أن لا يكون
مقصوداً وفي (التذكرة) لو استجر الحار فيها بزماء جاز الاستقاء منها لقاعدة ودخل الماء بالتيمة
وقل لو استجر قنقن قصد موضع جريان الماء جاز وكل الماء تأمها يجوز الاتصاع به انتهى وقد
قدم في باب المكسب والبيح ما في المقام من جهة البيح وسبب التذكرة (١) **قوله** « (ويجوز
استحجار الاطياب لشم وان قصت احيائها) كافي جامع المقاصد اذ هي كالتوب اذا استجره
شم ما في قص منه من الاجزاء بالاستحقاق وقد سمعت ما في التحرير وغيره آتاه **قوله** «

(بمخلاف الشم للاشغال والطعام للاكل) ظاهر التحرير الاجماع على عدم جواز استحجارها
لذلك بان يرد المخلف وشرحه وعن الثالث وهذا هو الاقوى ينسب قريصا على هذا الشرط
قوله « (واجابة الحام للث فيه واستعمال الماء تابع) كافي جامع الشرائع وقد
سمعت ما في الايضاح للموهبي وجامع المقاصد ولا ترجيح هاتين الاخيرين ومن التريب ترك الحام
التمريض له قال (السيد في الحواشي) هذا جواب عن سؤال مقدّر تقريره انك منعت من استحجار
الشم للاستعمال لقابلية فتركك لكان استحجار الحام لاقتبال الحطب عين ماله (فاجاب) ان
الاستحجار ثالث والماء تابع للادن فيه مادة فان المادة مستمرة على اوراق الماء وهو يفضي بانه يملك الماء
وهو خلاف ما تقدم له وتنبه واضرب كلامه في التذكرة ففي موضع منها قل ان بعض الاماير تد
يقاومها عند لاحارة الحاجة والضرورة كاستحجار الحام المشتعل على استعمال الماء واتلافه قد اعترف
بان استحجاره فالدخول واوراق الماء وقال بهذا اثنين وتلكان قائمة كل الدفوع الى الحامي فمن الماء
ويطرح بحفظ الشيب واعادة السطل أو الدفوع أجرة الحام والسطل وأما الماء فانه غير مضبوط
حتى يقابل بالعرض ولم يتعرض لثبث أصلاً ونس قول يرد على ما في الكتاب (أولاً) انما ما تعدي
كيف يوقع عند الاجارة فانه اذا أجره الاول داخل كيف يصور اجارته لا آخر فتدبر وقد يمكن
تصوره كان يقول له أجرك هذا الحام أو هذا المكان لتتبع به مائة مثلاً بحيث لا يعم فترك من
الاتصاع به ايضاً كما اذا أحر الدابة لثقة وكذا اذا أجره الدابة لحد الركوب من دون أن يحصل

(١) وقدّم لنا في اب البيح ان ليس المصارف في التبعة على التبعة الحسية اذا كان التاج مقصوداً كالبناء
في الارض وعلى ما لا يخفى ولم يؤخذ سراً وانما المدار على عدم قصد الغات فاذا كان التاج الذي
لا يصح به ولا اجارته مقصوداً لا ولا ملحوظ بالخرصه به واجارته تأمها حياً وغيره مع
وانما خرج عن ذلك بيع الآتي (٥٠) خمس سره

(المسلم) امكان وجودها فواستأجر لرضا لزراعة ولما لها بطلت أما لو لم يبين الزرع
انصرف الى غيره من المنافع ولو كان نادرا (متن)

عليها شيئا أو شرط الموزر أن يعمل عليها ما شاء مما لا يضر بالمستأجر الى غير ذلك (وثانيا) ان يجب
حينئذ تقدير المدة ولم يذكرها المصنف والطريقة مستمرة على خلافها الآن تقول ان الذي استمرت
عليه الطريقة إنما هو في المخلات وهي لا يشترط فيها ذكر الاجل لكن ذلك لا يدفع الايراد عن
المصنف (وثالثا) ان الفرض الاقصى المطلوب بالثبات إنما هو الماء فكيف يفرض ثابها ولم يبين له
ذلك أم يباح وقد صرح بكل واحد جماعة كما مر (ويلزم) انه حيث لا يكون هناك صفة يكون
التحول واليث من باب مبيعات الاجارة واختلف المـ من باب مبيعات اليم كما هو الشأن فيها اذا
دفع لثابها ثابها الماء في طاعة فان الماء من باب مملكة البيع والطاعة من باب مملكة الاجارة
أو العارية كما صرحوا بذلك في ذلك **قوله** (المسلم) امكان وجودها فواستأجر أرضا
لزراعة ولما لها بطلت (كأن في التحرير ويجمع المقتصد والتذكرة في مواضع منها وكذلك اذا كان
فيها ماء لا ينصرف عنها اجماعا في التنية أو كانت الزراعة ممكنة لكن العادة غريبا لما اذا كان نادرا
والوجه في ذلك ظاهر ولو كانت تسمى بالامطر غالبا أو بالقرات أو بالنيل صحت اجارتها كما ذكر مجموع
ذلك في التذكرة والتحرير والارشاد والوجه في ذلك وان كان في اصطلاح الماء ممكنا ان يظهر فيه
المحصول لأنه يكتفي الثمن في حصة هذا القدر كالم في التاكة الى أوتها والا لبطلت أكثر العقود
فلابقت الى مثاقع القتال من ان السقي مسجوزته في الليل والماء الترويع لا يلزم حصوه ويتغير حصوه
لا يلزم حل يحصل في الوقت الذي يمكن الزراعة فيه لم لا فلا ريب ان احتياجا الى التنية لا يلزم حصه
الاجارة وكذا خضر الساقية القرية السعة المحصول **قوله** (أما لو لم يبين الزرع انصرف
الى غيره من المنافع ولو كان نادرا) أي لو لم يبين الزرع ولا ماء لها انصرف الى غيره ولو كان غير
قصد الزرع نادرا بالإضافة الى قصد الزراعة لا أن التنية قادرة غير مقصودة واليه أشار في التذكرة
بقوله ولو أجرها لا لزرع ولا تقوس بل الملق وكانت مما يتنفع بها في غيرها فانه يصح العقد ويقال في
موضع آخر منها فيها اذا لم يكن لها ماء ولا يطعم في سورة اليها انه لا يحتاج الى التصريح بذلك كأن
يقول أجرتك الأرض التي لا ماء لها لأنه يقوم علم المتعاقدين مقام التصريح به فيه وحكي عن بعض
الشافعية انه لا بد من الصرف باللفظ لان العادة في مثلها ان تصرف الى الزرع لانه أغلب وجوه
الاستعمالات بالأرض (والمحاصل) أن للأرض التي يتعد حصول الماء لها اربع حالات (الاولى)
أن يستأجرها على أن لا ماء لها مصرحا بذلك ولا ريب في الجزاء لأنه يتنفع بها في التناول والسكنى
ووضع الحطب ودر بط القواب وان كان المقصود الغالب استئجارها للزرع (الثانية) أن يكون المتعاقدان
عالمين بالمخال فان عليها يقوم مقام التصريح بعدم الماء وفيه (الثالثة) أن يستأجرها مصرحا بالمنافع
التي هي غير الزرع وهذه ثلاثا صحيحة وه الزرع على القول بان المنفعة لاصح (الرابعة) أن
يستأجرها مطلقا من غير تعيين المنافع ولا اشتراط لعدم الماء مع كونه غير عالم بها لما ان يكون
سوق الماء اليها ممكنا مرجوا أولا فلي الاول في صحة الاجارة وسكان وقرب في التذكرة الجواز ليس
كذلك لكن تغيير المستأجر ان كان سوق الماء اليها يحتاج الى زمان طويل على الثاني في صحة الاجارة

وكذا لو استأجر عبدا مدة يعلم موته قبل اقتضاها أو استأجر أمي للحفاظ أو أغرس لتسليم أو استأجر حيوانا لعمل لم يخلق له ويمنع حصوله كما لو استأجر الشاة للحرث أو للحمل أما لو استأجر ما يمكن منه وإن لم يخلق له جاز كالابل للحرث والبقير للحمل (السادس) القدرة على تسليمها فهو استأجر الآتي متفردا لم يصح (متن)

وجان أصحها عدم لان المنة المطلوبة عليها مدومة وهذا القسم خارج عن موضوع المسئلة وإنما متنا أن يكون المراد ان المنة لا تارة غير مقصودة ليوافق ما سبق للصف **﴿ قوله ﴾** (وكذا لو استأجر عبدا مدة يعلم موته قبل اقتضاها) أي قلن الاجارة تبطل للحمل بزمن الاجارة ويصرح في جامع المقاصد ومنه ما لو أجرة أرضا مدة يعلم موتها واقطاع الماء عنها فيها ويلزم على هذا أنه لو أجرة من يقطع بموته عادة كالطيرن بسهم أو رجمة مدومة يقطع بموته قبلها ان لا تصح اجارة على القول بطلانها بالموت وقد قال جماعة بحصة البيع والشرط فيها لو شرطا أجبلا يطلن موتها قبله كما لو شرطا تأخير القرن أو الاضلاع بالمسح الف سنة فأصل ولم يفرقوا بين ما سبق وغيره (وكيف كان) فلا صاحب المقتوا جواز الاجل المضبوط وهذا كذلك لكن ما ذكره هنا يوافق ما تقدم حكايته عن الارشاد من أن الولي اذا أحرر الصبي مدة يدخل فيها البلوغ السن بطلت الاجارة كما بينها عليه هناك لكن الجماعة هـ كـ ما قولن على الصحة لسكنهم من قاتل بأنه يغير الصبي وبين قاتل بضمها عليه وأنه ليس له ضمها ونصية اقول بالتخير هناك أن لا تبطل هنا وتوزع الاجارة فيرسم المستأجر بقسبة ما بقي من الموت كما لو أحرر صبي وصحة شريكه مدة معينة قد شرط أن يميز بضمها ويضغ في البعض الآخر مع ما عليه من الجهة قليلا وما يشبه ما هنا أنه لو أجرة الفصيل الذي لا يحمل ولا يصالح للحمل مدته يحصل فيها صلاحته لا قاتا لا تصح لمكان الجهة بدة الاضلاع **﴿ قوله ﴾** (أو استأجر أمي للحفاظ أو أغرس لتسليم) أو مقلوع اليد من الكتابة وذلك في الامم حيث يكون المخط موقوفة على وجود البصر وتكون الاجارة على العين لا في القيمة **﴿ قوله ﴾** (أو استأجر حيوانا لعمل لم يخلق له ويمنع حصوله) كما لو استأجر شاة للحرث أو لحل (الوجه في ظاهره ويصح في الحل فتح الماء وكسرهما مصدرا أو اسما **﴿ قوله ﴾** (أما لو استأجر ما يمكن منه وإن لم يخلق له جاز كالابل للحرث والبقير للحمل) كما في التذكرة لانها متضمنة مقصودة يمكن استيفائها من هذا الحيوان ولم يرد الشرع بتحريمها ولان مقتضى الملك جواز التصرف والاضلاع فيه في كل ما يمكن تحصيله منه وقد حكى في التذكرة ان في بعض البلدان يحرقون على الابل **﴿ قوله ﴾** (السادس) القدرة على تسليمها في التنية الاجاع على ان القدرة على التسليم شرط في صحة الاجارة وقال في (مجمع البرهان) لا شك في اشراط كون العين المتأجرة مقدورة القلم في الجملة والظاهر عدم الخلاف فيه ويدل عليه العقل والنقل انتهى وهذا الشرط وإن ترك ذكره في المبسوط والسرائر والشرائح وغيرها الا أنها ذكر فيها أنه لا يصح استئجار الآتي **﴿ قوله ﴾** (فأما استأجر الآتي متفردا لم يصح) قد أطلق في المبسوط والمذهب والتنية والسرائر والارشاد عدم صحة اجارة الآتي وفي (التنية) الاجاع على هذا الاطلاق وهو يتناول ما اذا كان متفردا أو متفردا وقد تظير دعوى الاجاع من الكتابة أو بينهم من البارة أنه لو استأجره متفردا صح هو خيرا لحواشي ومجمع البرهان والكتابة وكذا الامة وتزدد في الشرائع والتحرير والتذكرة وقد يظهر من الاخير المتع

كما هو خيرة جامع المقصد والمالك وكذا الروضة واستند الشهيد في الصحة الى ان حكم الاجارة لا ينقص من البيع قال بل هو في الاجارة اول لا اختلافا من التمر ما لا يمنعه (قلت) لكن مقدد الاجارات هناك على انه يصح بيع الآتي منضاً الى شيء أكثر وقد خلت أكثر البارات أيضاً من التقيد بكون الضميمة مما يصح بيعها منفردة بل صرح في نهاية الاحكام انه لا فرق بين أن تكون الضميمة كلية أو كثيرة وفي موقفة ساعة الا أن تشترى منه شيئاً وفي صحة وقائه الشخص أو مستبره ثوباً أو متاعاً وأجمعوا على انه اذا لم ينفذه كان الثمن في حقا الضميمة والشيد قال هنا يشترط كون الضميمة مما يصح المراده بالاجارة وهو بخلاف ما ذكره الاكثر هناك من وجوب ثم قال وفي جواز كونها مبيعاً نظراً وكذا المكسبي السح من حصول المني ومن ظهور ضمنية كل شيء الى جنسه ولة لبي (الروضة) على الجواز هل يعتبر في الضميمة امكان افرادها بالاجارة أم بالبيع أم يكفي كل واحد منهما في كل واحد منها أوجه من حصول المني في كل منها ومن ان الظاهر ضمنية كل شيء الى جنسه المصنف الثاني انتهى وواقعه على ذلك كله شيخنا صاحب الرياض (ونحن نقول) ان أراد قوله هل يعتبر في الضميمة الضميمة في البيع والاجارة لأن كان نظره الى كلام الشهيد يعني هل يعتبر في ضمنية الاجارة أن تكون باقية وان تكون ما يمكن افرادها بالاجارة وفي ضمنية البيع أن تكون مبيعاً وان تكون مما يمكن افرادها بالبيع والوجه في اشتراط افرادها بالاجارة والبيع ظاهر أم يكفي في ضمنية الاجارة أن تكون مبيعاً وبالعكس فيه نظر لان ضمنيته ان يقول اجرتك الآتي وبذلك الكتاب هكذا فيقول قبلت وهذا ان عقدان متتابعان ولا مدخل لبيع الكتاب في صحة اجارة الآتي وان أراد انه هل يشترط في الضميمة لصحة بيع الآتي امكان افرادها بالاجارة أم بالبيع فيه نظر من وجهه (الاول) انه لم يقل أحد انه يعتبر في صحة بيع الآتي ان تكون الضميمة مما يمكن افرادها بالاجارة حتى لو ضم الى بيع الآتي مبيع شاة أو قفاحة لم يصح لان اخبار بيع الآتي وهي أوجه نطقت بأنه لا يصح بيعها الا أن تشترى منه شيئاً الا أن تشترى منها منهم ثوباً أو متاعاً ومن المعلوم ان موضوع البيع أعم من موضوع الاجارة فهي شاة لا يمكن ارادته بالاجارة وما يمكن افرادها بالبيع ومنه يعلم حال الثالث هنا بالنسبة الى البيع (الثاني) ان ظاهر كلامه ان الاول أو الاختلاف ثلاثة مع أن الثاني غير متاخر لثالث عند اسان النظر لان من احتبر في ضمنية الاجارة امكان افرادها بالبيع صح بالاولوية ما يصح للاجارة لان ضمنية ذلك انه يصح أن يأجره الآتي والثالث لانها ما يصح افرادها بالبيع على ان أحداً لم يذكر ذلك غير الشهيد وهو انما ذكر احتمالين قسط وعلى ذلك اقتصر هو في المسالك الى غير ذلك مما يرد على ذلك وان أراد قوله هل يشترط في الضميمة بالنسبة الى خصوص الاجارة لم يرد عليه شيء الا أنه شديد الحافة لظاهر فهم رده عليه انه لم يذكر الوجه في اعتبار كونها مبيعاً لا يواظقه واحد من الوجين ولعل الوجه أن الاخبار انما يجوزت ضمنية البيع فالخلق ضمنية الاجارة قياساً وانه كان الاولى أن يقول وهل يكفي كل واحد منها فيها لانهما الا أن قوله انه استلزم أخيراً ذكر البيع وعلى لروادة التخصيص فجمع الالوجه في محله (والحاصل) ان هذا العبارة لا يكاد يضح لها ويضللها عن الاراد ثم أن الشهيد لم يرجع كونها مبيعاً وانما قال فيه نظر كما سمعت هنا ومن وافق الشهيد اشترط أن تكون الضميمة مقصورة بخرج بها من السنه (وكيف كان) فالاصح المصنف عند المس الجوز هنا فيقتصر فيه على مورد وهو البيع ومنع الاولوية مع مخالفة الاخبار لانه لا قدس في اجارته ولا كذلك مبيعاً فانه يستبعد صحة حقه فلا الأولية (ولم نقول)

ولو أجر السنة الثمانية (متن)

ان في موقة مائة اشارة الى التمدد حيث قال عليه السلام قلن لم يقدر على المد كل الذي قدته فبا
اشترى منه (وفي) نحن مختلف للاصل أيضا يحتاج الى الدليل لان التقسيط هو الاصل نعم لو كان المستأجر
يتمكن من قبضه جاز من غير ضريبة **قوله** «ولو أجره لسنة واحدة مع» كافي التفتيح والسرائر
وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحريم والارشاد والختف وجامع المقاصد والمسالك والروض وجمع
البرهان والكفاية والمفاتيح وهو الممكن عن القاضي وفي (المبسوط) أنه قوي قال ذلك في آخر كلامه وفي
(التذكرة) لا يشترط في مدة الاجارة ان يبل القدر بل فأسره المار أو الداهي وبغيرها مستحسن وما في
ستة ثلاث أو أجره شهر رجب وما في الحرم مع حد طائفا أجمع سو - كانت الاجارة وارودة على الاميان
أو على الموقوف كانه فعل من الخلاف والكافي وكذا المبسوط ويشهد لاجماع التذكرة قوله في السرائر بعد
قل كلام المبسوط من أنه لو أجره المار في شهر مستقبل بعد ما دخل حين القدر فإنه لا يجوز ما نصه
لم يذكر يني في المبسوط هل هو قولا أو قول غيره ولا يظن فان ان ذلك قول لاصحابنا انتهى
والخالف الشيخ في الخلاف قل اذا قال أجرتك المار شهرا ولم يقل من هذا الوقت واطلق فإنه لا
يجوز وكذا اذا أجره المار في شهر مستقبل بعد ما دخل فإنه لا يجوز ومثل ذلك قل في المبسوط
في أول كلامه من حون تفاوت وقد استدل عليه في الخلاف بان عقد الاجارة حكم شرعي ولا يثبت
الا بدلالة شرعية وليس على ثبوت ذلك دليل وابو الصلاح في الكافي استدل الى افتقار صحته الى
المسلم وليس بشي - (أما الاول) فلان الدليل موجود وهو عمومات أدلة جواز الاجارة لا مانع الا أن الأخير
والاصل عدم مانع (واما الثاني) فبالتمسك من وقف الصحة على التسليم مطلقا في وقت الاستحقاق
ومن قول بروحه وقد يستدل بالشهور بنسوى الاخبار الواردة في النسخة المعالة على الصحة مع اشتراط
الانفصال وهي مع كثرتها متصورة أو مستفظة بالشهرة والتمسك بها مستحجة واستدل في الخلف والمسالك
بان شرط الاتصال يقتضي عدمه لان كل واحد من الازمة التي تقتثل عليها مدة الاجارة مسترد عليه
وليس غير المدة الاول منها متصلا بالقدر ونس كان اتصال باقي الاجراء غير شرط فكنا اتصال الجميع
(وفي) أن الأجزاء التي لم تصل اتصلت بالمتصل فكانت متصلة على حسب الاسكال أولئك سراد
الشيخ بالاتصال عدم تخطل زمان لا يقاومه القدر لا مطلق فزمان وقد يستدل للشيخ والقوي بأن القدر
انشاء آت والآت آت على الاحكام والمثل يقتضي الاتصال الزماني (وفي) أنها على جلية درجة فهي
على حسب ما شرعت وجعلت وقد حكمي في (التفتيح) من الشيخ في الخلاف والمبسوط بطلان القدر فما
اذا أطلق كأن قال أجرتك المار شهرا قل في التفتيح وإنما يطال على تقدير عدم تعيين الشهر وإنما لم
يجن اذا لم يكن القدر متضمنا للاتصال قال في التفتيح وقال أي الشيخ في موضع آخر اذا أجره دارا
شهرا مستقبلا ولم يدخل بعد لم يصح قال أي في التفتيح وإنما لم يصح لاحتمال القدر الاتصال فيكون
قد شرط ما ياتي من القدر فيقبل فجاء التناقص في كلامه والقررد انتهى وهو كما ترى على انك
قد سمعت كلام الشيخ في الكتابين وأنه ذكر المسطين في موضع واحد لا في موضعين وأنه لم يستند
في الثانية الى أن القدر يقتضي الاحمال وإنما استندوا الى ما سمعت من أنه لا دليل على الصحة ومنه
ما وقع لصاحب المسالك من ان الشيخ احتج بان الاجارة تقتضي استحقاق التسليم وقد عرفت أنها

وكذا لو أجره ستة متصلة بالتقدم ثم أخرى لها وتيرد ولو استأجر الدابة ليركبها نصف الطريق
صح واحتجج الى النهاية ان قصد القراوح والا افتقر الى تعيين احد التصفين (متن)

حجة التي وقأنه لم يضر الخلاف والبسوط لكن حلا لخط الخلف فانه ذكر لكل منهما حجة على
حدة ولم يضر المصنف لا اذا أطلق كما اذا أجره الفارس شهراً ولم يقل من هذا الوقت وقد أطلق في
الطلاق والبسوط عدم الجواز لعدم الدليل على الصعقولان الاطلاق لا ينزل على الاتصال بالمقدمته
في العرف لك في الخلاف في ستة ما اذا أجره كل شهر بدم قل انه يصح في الجميع وفي (البسوط
والنهاية) انه يصح في الشهر الاول بدم ويثبت في الباقي أجرة المثل وذلك من فيها على اختلافها في
الحكم مبني على ان الاطلاق يقتضي الاتصال كما تقدم بانه وأطلق في السرائر وجامع الشرائع والتحرير
والارشاد والكتاب وجامع المقاصد والروض الحكم بالصحة وأنه ينزل على الاتصال بالتقدم انما الى ان
ذلك مقتضى العرف بحيث صار وشكاً عرفياً ولأن ترك التبيين دليل على ارادة ذلك لأنها قصدت
بدون ذلك والاتصال الصحة فيرمي التسك بالاصل ما أمكن خصوصاً مع المرجحات الاخرى واستناداً
الى السموات وقد يستدل لم أيضاً بضمي ما دل على الصحة في التمسك مع الاطلاق على كثرة
استناده بالثبوت طيناً لم جيداً لأنه بعد ادعاء حكم العرف بذلك لا حاجة الى الاستناد الى السموات
لكن رد على السرائر انه قال في ستة ما اذا أجره كل شهر بدم وأطلق ولم يذكر أول مدة الاجارة
ولا آخرها أنه يعطى في الجميع وما ذلك الا لان الاطلاق لا ينزل على الاتصال لأنه قال اذا عين أول
المدة صح في كل شهر وتزم فيها زاده أجرة المثل وقال في (الخلف) فانه حين في ان كان العرف في
الاطلاق يقتضي الاتصال صح ولا فلا وواقعه على ذلك صاحب المسالك والمفاتيح وكذا مولانا
الاردبيلي وفي (المسالك والكتابة) ان الاطلاق لا يقتضي اتصال المدة الا بالقرينة لانه أهم والعام
لا يدل على انحصار الا بالقرينة مع انه قال في المسالك في باب التمسك ان الاطلاق يقتضي الاتصال
هذا كلامهم في التمسك في الستة أعني ما اذا أطلق ولم يقل من هذا الوقت ويأتي لهم في تقدير السبل
بإيمان أنه يجوز ان يستأجر الدابة شهراً من غير تعيين ولا ينزل على الاتصال بالتقدم وأنه يجوز ان
يستأجره لخياطة شهراً وبما كذلك وتحرير الكلام وتفيحه عند قوله ولو استأجر لسبل قدر ما
بإيمان كخياطة يوم وقد تقدم عند قوله ولو أجره كل شهر بدم ما له قطع تام في المقام ﴿قوله﴾
﴿وكذا لو أجره ستة متصلة بالتقدم ثم أخرى له أو لتيره﴾ أي يصح بل الصحة بالاولوية خصوصاً
اذا كان العقد الثاني لتأجير الاول كما في جامع التفصيل ظهر التذكرة الاجماع عليه وبمجيء خلاف
الشيخ فيها ﴿قوله﴾ ﴿ولو استأجر الدابة ليركبها نصف الطريق صح واحتجج الى النهاية ان قصد
القراوح والا افتقر الى تعيين احد التصفين﴾ قال في (التذكرة) ولو قال أجرتك نصف الدابة الى موضع
كذا أو ليركبك الدابة ليركبها نصف الطريق صح ويقسمان بالزمان أو للساعة وهو معنى النهاية في
حارة الكتاب كأن يركب يوماً ويمشي يوماً أو يركب فرساً ويمشي فرساً ولا بد أيضاً من تعيين
عمل الركوب وعمل النزول أو زمانها ولا بد من ذكر ذلك كله في متن العقد كانه عليه المصنف بقوله
واحتجج الى المايات وهو الذي جزم به في جامع المقاصد يأتي في مباحث القواب أنه لا يشترط شيء
من ذلك وهو الذي اختلفوا عليه وحروقه فليحظ وقال في (التذكرة) ولو كان ذلك مائة مستمرة تقابل مضبوط

ولأن الشرعي كالحلي قال استأجر قطع خرس صحيح أو قطع يد صحيحة أو استأجر جنبا أو حائضا لكنك للسجد لم يصح ولو كانت السن وجهه أو اليد متاكدة صحت فإن زال الألم قبل القلم انقضت الاجارة (مقن)

نزل الإطلاق عليها وهذا من في التذكرة حل نصف الطريق على النصف الموزع أبدا وهو الذي يقصد به الأرواح وحصول الراحة كما تنبه لنصف الطريق مبدق آخر وهو النصف المتصل بالاجزاء فإن قصد فلا بد من تعيين نصف الذي يستأجر تركها هو الأول لم أني كما به عليه النصف فهو لا يفرق الى تعيين احد النصفين وحل يكفي تعيين أول النصف الى حيث ينتهي أم لا بد من تعيين آخره قال في (جامع المقاصد) وقد سبق لي اليه أنه لو بلغه جريا من هنا الى حيث ينتهي لم يصح لجأه لميج بل لا بد أن يبين آخره ويستفاد أن لا يصح هنا الا اذا عين الآخر وقال وقد يعمل ان قضيه الاكتفاء في الأرواح في التحين بالألام عدم اشتراط ذكر الآخر هنا وليس كذلك لأن تعيين النصف يكون بأمر من أي المأية والنصف ولا بد من ذكر الأول والآخر في كل منها وتخصيص الزمان والمساء انتهى وقد عرفت أنه لا يشترط ذلك في المأية (ولم) أن النصف يذكر القبول في ضم العين التأويب وهو إحقاقا اذا ركب هنا تارة وهذا أخرى وقد قل فبا يأتي ولو استأجر فحقه جاز ويرجع في التأويب الى العادة ويقسم بالسوية ان احتا والافضل ما شرطه وأن يستأجر ثوبا مضبوطة لما بالزمان فيعمل على زمان السير أو بالقراسخ انتهى وهما من صنع ما نحن فيه والقبلة هي التأويب مع شخص آخر قافرة وقد يفرق بينهما بشير ذلك والضمير في قسم راجع الى الطريق ورجوعه الى الآخرة خلاف التحقيق كما يأتي وبأنه ان شاء الله تعالى وقضية كلام التذكرة ان لا يفرق بين قوله أجرتك نصف المأية الى موضع كذا وبين قوله أجرتك المأية تركها نصف الطريق بعينه وأنه كما لو قال له أجرتك نصف الدار وينبغي التأمل فيه ﴿ قوله ﴾ (ولأن الشرعي كالحلي قال استأجر قطع خرس صحيح أو قطع يد صحيحة أو استأجر جنبا أو حائضا لكنك للسجد لم يصح) قد صرح بان الشرع يمنع من قلم الخرس الصحيح ، ان الاجارة عليه لا تصح أو تنسخ لو كان استأجره على قلمه حيث كان يؤد له ثم زال الألم في الميسر والمهدب والسرائر وجامع الشرائع والتذكرة والارشاد وجامع المقاصد والمساك وجمع البرهان بل في السرائر وغيرها ان القلم يمنع من وسم يعلم حال ما لو استأجره على قلم يد صحيحة في غير حد ولا تخصص وأما عدم صحة استئجار المنيب والملائق لكنك للسجد وفرقه وخدمته حاقه بلبنة ، بلخص قلان ذلك حرام عليها فقله قلم المانع شرعا ولو أجنب في الاثم أو حاضت وكانت الاجارة واقعة على العين كما هو الفرض في البيارة أيضا انقضت الاجارة لعدم القبل منها حيث ﴿ قوله ﴾ (ولو كانت السن وجهه أو اليد متاكدة صحت) كما في التذكرة وجامع المقاصد والمساك وقد شرط في التذكرة في قلع السن صعوبة الألم وقول أهل المرة ان قلمها منديل والا فلا وشرط في قلع اليد كون قلمها ناعسا ولا يخالف الثلث سه رواه على ذلك لي جامع المقاصد وقد جمع ذلك في المساك مع زيادة قوله ان المرجح الى ظن أهل الخبرة أو التجربة ﴿ قوله ﴾ (من زال الألم قبل القلم انقضت الاجارة) كما صرح به في الميسر وما ذكره بعده آقا ما حدا جامع المقاصد أنه سكت عنه لمكان ظهوره ولو لم يسكن الوجه لكن اتسع المتأجير

ولو استأجر منكحة الغير بدون اذنه فيما يتبع حقوق الزوج لم يصح ولو كان للرضاع فان منع بعض حقوقه بطل والا فلا ولو استأجرها الزوج او غيره بأذنه صح وان كان لا رضاع وله منها وهي في حباله (مقن)

من قلنا لم يجوز المستأجر عليه لكن اذا سلم الاجير نفسه وضعت مدة يمكن فيها قطع الفرس وجب على المستأجر دفع الاجرة الى الاجير لانه قد ملك الاجرة بالعقد واستقرت بالتكليف طول المدة كما قدم ويأتي كثيراً **قوله** (ولو استأجر منكحة الغير بدون اذنه فيما يتبع حقوق الزوج لم يصح) أي يقف على ايجازه ونفيه انه أي الاستئجار ان لم يتبع حقوقه يصح كاهن خيرة الترائع والتذكرة والمختلف وجميع المقاصد والمساكن والمناجع للاصل ولاها مالكة متفاهة التي لا تنافى للزوج بها قلنا لان الطالب في العادات في أصناف البعل والماملات عدم استرقاق الارقات بالاستئجار في الاء والسفر والاحرام ومن العلوم ان الزوج انما يستحق الاستئجار بها ولم يملك شيئاً من متافها كالزمان الموقوف بعده فيه يجوز لها اجارة نفسها فيه ان تمت توفت (توقفت غل) على اجارته قطعاً لكل المساك ولا يقع باطلا كاهن ظاهر البارة وله نفسه اذا اراد الاستئجار على خلاف الدلب في ذلك الزمان الذي تشخص للاجارة لوجوب تقديم حقه بل هي تنفسه فله وأطلق القول بالمنع من اجارة المرأة نفسها لغير الزوج بشير اذنه الشيخ في الخلاف ليس بوسيط وابن ادریس في السرائر والمصنف في الكتاب والتذكرة فيما يأتي في الامة للزوج واستشكل المصنف في التحرير ان لم يمتد من حقوقه والمنع هو المفهوم من كلام جاسع الشرائع استناداً الى انه لا دليل على الصحة وانما ملكها بالقدوم ز لما قلنا وقد عرفت الحلال في الامرين ولو فرض تقدم الاجبار على التكاثر فلا اعتراض للزوج قطعا كما في المسألة وبه قطع في التذكرة والتحرير والكتاب فيما يأتي لسبق حق المستأجر وقيل في (التذكرة والتحرير) ان له الاستئجار بها فيما فضل من وقت الارضاع وقيل في التذكرة انه ليس لولي الفضل منع الزوج من الوطء مع عدم تضرر الزوجه به ومنه انه لم يسبق حقه وقد وافقه على ذلك كله في جميع المقاصد فيما يأتي وأطلق المصنف فيما يأتي انه له وطئها وان لم يرض المستأجر ومنه في ذلك ما في التحرير **قوله** (ولو كل رضاع قلنا منع بعض حقوقه بطل والا فلا) قد قدمناه ولقد كن في حية عنه لانه ينهم بما قبله **قوله** (ولو استأجرها الزوج او غيره بأذنه صح) اذا استأجرها غير الزوج بأذنه للرضاع وغيره صحت الاجارة بلا خلاف كما في الخلاف والسرائر ومقتنا كما في المساك والمختلف وفي (جميع المقاصد) انه واضح لان المانع حقه وقد استطاع ولا فرق في ذلك بين ان تمنع شيئاً من حقوق الزوج وعدمه لانه قد رضي بذلك وأما اذا استأجرها الزوج لتعريض ارضاع ولنه كما اذا استأجرها لطبخ والكف ونحوهما من سائر الاعمال فالظاهر انه لا خلاف في جوازها كما هو ظاهر التذكرة الا من أبي حنيفة قلنا لا يجوز استئجارها للطبخ وما استبه لانه مستحق عليها في العادة قال في (التذكرة) وهو باطل عندنا وأما اذا استأجرها لارضاع ولنه فهو ما يأتي **قوله** (وان كان لا رضاع ولنه منها وهي في حباله) يعني انه يصح ان يستأجرها زوجها لارضاعها ولنه ما في حباله كما هو خيرة المرتضى فيما حكى عنه في السرائر وغيرها وابن ادریس وسنده في **قوله** (والله في التذكرة والتحرير والمختلف والله في الثاني في جميع المقاصد

ولو تفت البين للمستأجر قبل التجبض بطلت الاجارة وكذا بيده بلا فصل ولو تفتت في
الائتماء انقصت في الباقي قال تساوت اجزاء المدة عليه بقدر ما مضى والاقسط المسمى على
النسبة ودفع ما قبل الماضي ولو تهدمت النار أو غرقت الأرض أو انقطع ماؤها في الائتماء
فلمستأجر التسخ (متن)

وهو قسمة كلام من تقدم آما للأصل وقوله عز وجل قال أرضن لكم قال ومن أجورهم بالمعروف
ولا فرق بين أن يتعم شيئا من حقوق الزوج وعنده لأنه قد رضي بذلك والخالف الشيخ في الميسر
وأصحاب الرأي والشافعي وهو رواية عن أحمد كافي المذكورة قالوا لا يجوز قبل أن يستأجر زوجة
لأرضاع ولده بها لأنها أخذت منه حرمًا في مشابة الاستئجار وأكثر في مشابة التمكن والمبى فلا
يجزه عرض أكثر (وقوله أولاً) أن القليل عام يشمل ولده من غيرها (وإنما) أنه مقروض باستجارها لتغيره
من سائر الاحوال لكنه لا يرد على أصحاب الرأي لما عرفت (وكذا) أن التمكن والاستئجار غير
المعاصرة والأرضاع واستحقاق منفعة من حمة لا يمنع استحقاق منفعة سواها بهرض أكثر وقول في راجع
المقاصد أن مراد المصنف الرد على الشافعي لأنه هو الذي منع من استجارها لأرضاع ولده منها
وكلام الشيخ أم لكنه يضمن ولده وكأنه عول في ذلك على المختلف حيث قل بعض كلام الميسر
ولا شك قال فيه وإذا رزق الزبل من زوجته ولما لم يكن له أن يجبرها على أرضاعه ثم قال وإذا
طلعت المرأة بأرضاع الولد لم يجز الزوج على ذلك ثم قال ون تألفا عند الاجارة على أرضاع
الولد لم يصح لأنها أخذت منه ما أكثر مما إذا رزق الذي رزقه الله سبحانه وهو الذي طلعت بأرضاعه
كما هو ظاهر وما كان المصنف ليهمل الشيخ ويعرض للشافعي على إطلاقه خصوصية للشافعي لأن الخالف أيضا
غيره ﴿ قوله ﴾ (ولو تفت البين للمستأجر قبل التجبض بطلت الاجارة وكذا بيده بلا فصل ولو
تفتت في الائتماء انقصت في الباقي قال تساوت اجزاء المدة عليه بقدر ما مضى والاقسط المسمى
على النسبة ودفع ما قبل الماضي) هذا كله قد تقدم الكلام فيه سببا في المطلب الأول عند قوله
ولو تفتت البين قبل التجبض بطلت مع التبيين الى آخره وقد ترك قيد البين عا وقد بينا هناك املا بد
منه وما زاد هنا الا قوله بلا قسمة والاقصيه بين ما اذا تساوت أجزاء المدة أو اشتمت وقد بينا ذلك
﴿ قوله ﴾ (ولو تهدمت النار أو غرقت الأرض أو انقطع ماؤها في الائتماء لمستأجر التسخ)

كما في الفتية والسرار وجامع الشرائع والشرائع والألف ولاتحاد والملة وجمع البرهان والكفاية
والخاتيج ل هو ظاهر القسمة والنهاية والرسم والرمية حيث قيل فيها وإن تهدمت سقطت لاجرة
الا أن بيده الى حال الهابة بأن يكون متى سقطت الاجارة ان له اقلط على سقوطها اكمال الجار كما
أنشأ اليه في الفتية قوله أنها لا تنسخ الا بمصطلح يجب من قبل المستأجر نحر أن يلى فيك المؤجر
التسخ أو من قبل المؤجر مثل تهدم السكن أو غرقه على وجه يمنع من استيلاء المصطفيك المستأجر
التسخ ويسقط حمة الاجارة الى أن يبيد المالك السكن الى الحق الاول وقد قيد في جامع المقاصد
والمساك والروضة عبارة الكتاب والشرائع والملة بما اذا أمكن إزالة المنع أو في أصل الانتفاع قد
انقضا ما انقصت الاجارة لتلفه للمستأجر عليه (قلت) التقييد الاول مشار اليه في جميع البارات
من القسمة الى الخاتيج حيث يقولون الآن أن يبيده الى حال الهابة الآن يبيده المالك كان بادر المالك

فان يادر المالك الى الاعادة فلا يقرب بقائه الخيار (متن)

غير ذلك ثم خلت من ذلك عبارة المسألة فتبين ما به في محله (والحاصل) انه من المعلوم ان ذلك مراد في كلامهم وان ثبوت الخيار حين الانهزام وامكان ازالة للمنافع اجماعي كما قد يظهر ذلك من الفتية بل هو معلوم وشيئا في الرياض استوجب عدم ثبوت الخيار أصلا كما قد تقدم بيان ذلك كله في أثناء المسألة المكررة في الكتاب وهي ما اذا تلتفت العين المستأجرة وقد وقع في التذكرة والتحرير انه اذا انهضت النار وتقي فيما تقع غير ما استأجرها له من وضع المطبخ ومسيد المسك فلا يقرب ثبوت الخيار ولا تبطل من دون منفع فان كان المراد من هذه العبارة ان ذلك مع عدم امكان اعادة ما كما هو الظاهر بقرينة ذكر مسيد المسك كما يأتي في الكتاب قريبا كانت مخالفة للحكوايين ما اذا تلتفت العين المستأجرة وان كان المراد منها مع امكان الاعادة كانت موافقة لما هنا ولا خلاف والمراد يحصل الانقضاء لا انتفاع الاملي وقد أمكن الكلام هناك في ذلك وقيد الشبهة بالعبارة بما اذا لم يكن الانهزام واليقرب من جهة المستأجر وهو ظاهر لا يحتاج الى التفتيش عليه كما اذا كان الانتفاع في غير وقت الحاجة اليه **قوله** (فان يادر المالك الى الاعادة فلا يقرب بقائه الخيار) قد نطقت عبارات الاصحاب من المصلحة الى الكتاب بغيرين (الاول) انه اذا انهزم المسكن بحيث له الخيار الا أن يبنيه المالك أو نحو ذلك (الثاني) اذا انهزم المسكن سقطت الاجرة الا أن يبنيه وقد علمت ان الظاهر ان معنى سقوط الاجرة ثبوت الخيار فالجزم بمعنى الواحد وقضيه كلامهم انه اذا أعاد بسرعة أو تراخ سقط خياره من غير خلاف ولا تردد الا من الشرائع فانه تردد على الاطلاق أي من دون تقييد بأحدى السورتين قال كان له فسخ الاجارة الا أن يبنيه صاحبه وبمكته منه وفيه تردد وقد خص تردد في المسالك بما اذا أعاد بسرعة بحيث لا يفوت شيء من المنافع وإن قل قال والاي في الخيار بغير تردد (قلت) وهذا هو الذي حرره في الايضاح قل واعلم انه اما ان يفوت شيء من المنافع على المستأجر أولا قل كان الاول قد انتسخ قطعا وإن لم يفت فهي المسألة أي المسألة المفروضة في الكتاب لان النص على ان الانهزام سبب الخيار والشارع اذا خلق حكما بوضف لم يغير حصول الحكمة التي هو مظهرها بالمثل فمن لم يزل انتسخ ومن حيث أنه لم يفت شيء من المنافع التي وقع عليها العقد والاصح لا اول انتهى وقوله قطعا يجري مجرى الاجماع ليكون فهم من اطلاق الجملة ان ذلك اذا لم يفت شيء من المنافع وقوله وإن لم يفت فهي المسألة يقتضي بأنه فهم من المبادرة في البارة انها هي المسألة بحيث لا يفوت شيء من المنافع وهو الذي فهم منها جامع المقاصد واستوجبه لانه لو قلت شيء من المنافع جاء خيار تبعض الصقة قال والفاضل السبدي اختار التفصيل بأنه اذا لم يفت شيء من المنافع فلا خيار يعني سواء تراخى أم لا والا كان مستترا انتهى وفي (الروضة) قوى بقائه الخيار اذا أعاده بسرعة بحيث لا يفوت عليه شيء مستحب وهو خلاف صريح جامع المقاصد والمسالك وظاهر الايضاح وقد يلوح القول بقائه الخيار من السرائر والمنافع ويصح البرهان وفي (الكفاية) التردد كالشرائح ويجزم في المنافع بان المسالك وصرح الايضاح ان هناك نصا وهو قضية ذكره في المتن والى بقوله المراسم لكن لم نجد له لا أشار اليه أحد ولعل المتقدمين يستدلون الى الأصل وانتهاء الشرع بالاعادة وهو الموافق لقولهم بثبوت خيار العين والروية على التوكلان السوم في القود يرجع الى التوقيت أو هي تفسير ذلك بما تكلفوه في تنزيل ذلك على القواعد وقد

ولو شرط منقعة كالزرع فظفت وتغير غير ما كسب المال منها بمقتضى ما كالتلف يقتضيه فيها الاجارة ولو امكن الانتفاع بالعين فيها اكثر احواله على نفس تغير المستأجر ايضا في التسخن والامضه بالجلب ولو غرق بعض الارض بطلت الاجارة فيه وتغير في الباقي بين التسخن واما ما كالحصة ولو منعه المؤجر من التصرف في العين فالاغرب تخييره بين التسخن

بسطا الكلام فيه في القامين فاف في الرضى من انه ان ثبت الخيار بنفس الاستخدام من حيث هو اتجه العمل بالاستصحاب ولكنه غير معلوم اذ لا دليل الا في الضرر وقد زال او الاجماع وضفه أظهر لمكان الخلاف فيه فطر من وجوه (الاول) ان الاجماع معلوم ومقتول في ظاهر التنبه (الثاني) ان لم ان يقرروا اذا وان قلنا بثبوت الخيار بنفس الاستخدام نخرج جريان الاستصحاب لما ذكره في توجيه بخاري التبن والروية وفي (المراسم والثاقم) انه لو وام المالك بالامادة اذا لم يفسخ والاصح عدم ما كخبرة الارشاد ومع البرهان وقد تقدم الكلام في ذلك سببا عند الكلام في مسأله ما اذا تلفت العين قبل القبض ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط منقعة كالزرع فظفت وتغير غير ما كسب المال منها بعد التفرق في كاتفة تسخن فيها الاجارة) هذا قد تقدم لما الكلام فيه عند شرح قوله ولو تلفت العين قبل القبض وسكتنا انتفاع الاجارة لان المنفعة كاتفة عن الخلاف والمذهب والكلبي وجعل المقصد والمالك واحدا أن يكون ذلك مستقانا من التفرق عنها والمراسم والروية في أحد الرسخين فيها واستلزمنا الخلاف هناك في ذلك من التذكرة والتحرير وأسبنا الكلام في ذلك وقد حكينا ايضا عوارثها آتفا في المسأله السابقة والوجه فيها هنا ان المنفعة المقصود عليها قد تضر استيقناؤها من العين فانتفع القيد عليها ﴿ قوله ﴾ (ولو امكن الانتفاع بالعين فيها اكثر احواله على نفس تغير المستأجر ايضا في التسخن والامضه بالجلب) قد تقدم الكلام في هذا عند قوله ولو وجدها مبيعة بسبب لم يملكه فالتسخن الى أن قل ولو لم يفسخ ثمه جميع الرضى وقد حل الحق الثاني كلامه هنا على ما اذا عرض التلف والتقص قال أهملوا امكن الانتفاع بالعين بعد عرض تلف شيء منها فيها اكثر احواله ولكن على نفس تغير المستأجر ايضا بين التسخن والامضه انتهى والبراءة ظاهرة باطلانها فيما اذا حصل نقص في عين أو مضمع سابق أو عارض لاحق بعد القيد بلا قسمة أو بعد استيقناها من المنفعة سواء قصص المنفعة أم لا كما اذا كانت الممار أو الهدية لا تطبق بحال المستأجر وقد أسبنا الكلام فيما تقدم في هذه المباحث كلها وقد قال في جامع المقاصد على قول المصنف هناك انه لو لم يفسخ ثمه جميع الرضى انه ينبغي أن يكون هذا حيث لا يكون السبب متضمنا للمنفعة لتقصات العين فانه مع ذهاب بعض العين يجب التقييد قلنا مع الخيار وقد تأنسنا في ذلك على الخلاف وفي قوله وفيما فهم منه وتعلقنا هناك كلامه هنا بطلنا ذلك من اراده ﴿ قوله ﴾ (ولو غرق بعض الارض بطلت الاجارة فيه وتغير في الباقي بين التسخن واما ما كالحصة) لمكان تبعض الصفة ولا خيار للمؤجر لان التلف محسوب منه وقد تقدم الكلام فيه ايضا وانه كلف أحد البدين في البيع ونحوه مما لم يسط من الثمن وربما قيد ذلك بما اذا كان في فرق البعض على المستأجر ضرر اما اذا لم يكن لوجوده أثر الا أن الارض لا تكون حينئذ بتلك المكثف من الرغبة فيحتل عدم التسخن بل قصص الاجارة القائمة فذلك كما به عليه في مع البرهان ﴿ قوله ﴾ (ولو منعه المؤجر من التصرف في العين فالاغرب تخييره بين التسخن

فيطلب بالمسي وبين الامضاء فيطالب باجرة المثل (متن)

فيطلب بالمسي وبين الامضاء فيطالب باجرة المثل (كما هو خيرة الشرائع عند ابن تودد والتحرير
والايضاح وغاية المراد والتوضيح وايضاح النظم وجامع المقاصد والروض والروضة والكفاية والمحتاج
وكذا جمع البرهان وهو قضية كلام الارشاد أو صريحه وظاهر ولده في شرحه أو صريحه وقضية كلام
الملة وفي (المسالك) انه حسن ومرادهم ان ذلك كان قبل القبض كما صرح به في بعضها وقد يمكن اثباته
كلام من لم يصرح بذلك على الحلاله كما سنعلم تحريره وان جماعة كالشوكاني بان المتأجر يتخير اذا
منه المالك وان كان التمس بعد القبض ويشترط وجهه (وكيف كان) فلتفرق عدمه من الممكن الاطلاق
بين أن يكون قد استوفى المؤجر المتاع أو بعضها أم لا ولا بين ان تكون قد انقضت المدة أم لا لان
الرض لم يصل اليه فكان له الرجوع الى ماله والتمس في بيع الإبرهان ان التسليم وعدمه المع
شرط للاستحقاق بالاتفاق الا انه كما ترى يخالف التواعد ولا يضي بالتمس وله المطالبة بقيمة المدة
لا بما سقته وقد خصها المؤجر عدوا ما يجب عليه عوضا كلاجبي سواء تصرف فيها واستوفى متاعها
أم لم يتصرف فيبيع بالفاوت وهو زيادة أجرة المثل عن المسي ان كان وفصل في التذكرة فوافق
الكتاب وان ثبت لتسأجر الخيار فيا اذا استوفى المؤجر المتاع بأسرها وله يستدعي ان انه اذا استوفى
المدة فقد باشر اطلاق مال التصرف عدوا ما يمتنع عليه أمران احدهما نفذ تسليم البض والآخر
مباشرة اطلاق مال التصرف فيتمسك نظرا الى الامر الاول والمطالبة بالقضية أي اجرة المثل
نظرا الى الثاني ومن القاضي انه لو منع من المدة ثم سلم في الباقي فليس لتسأجر الامتناع من قبضها
بأجل المدة (وفيه) انه لا مانع من خيار تبعض الصنعة كما في تختلف واختبر في القيمة والثبابة والميسر
والمراسم والوسيلة والكافي على الظاهر من جوارته لان فيها سقطا والتابع انه لا خيار له بل ينسخ العقد
ويطالب بالمسي على اختلاف عباراتها في التصريح من ذلك وهو خيرة التذكرة والتحرير فيها اذا لم يسلمها
المؤجر حتى انقضت المدة ولم يرجع الشيك في الميسر في هذه مخصوصا بل قل فيها قولين ان له
الخيار والثاني انه ينسخ العقد فليأكل في كلامه اذ هي أولى بالتمس لكان انقضاء المدة واختياره
فيها ذكر من القيمة وغيرها يرشد الى انه قد ورد به خبر وقد احتج عليه في الميسر انه لا يجوز عليه
تلف قبل قبضه ومناه ان التمس يجري مجرى التلف في يده وكما لا يجب الا للمسي حاكم فكذلكها
وقال في (الاضاح) حجت الشيخ انه لا يقل وجوب عوض ما ألقه هو على غيره له لانه يلزم الجمع من
الرض والمعرض ومناه انه استحق الاجرة بالعقد حيث لم ينسخه المتأجر واستحق المنة التي
استوطاها اذا غرم قيمتها فيكون قد وجب على المتأجر الاجرة التي هي عوض ما ألقه واسترقه المؤجر
عليه وهو جمع بين الرضين لكما لم نجد الشيخ استلبيه المائلة وقد أجاب عنها في الايضاح انه
يجب عليه اي المؤجر قيمة له المسي ولهذا مثال في الشرع وهو انه اذا اجنى البائع فيبيع المبيع بعد
القبض ثم أطس المشتري مع بقاء امين والدين في ذمتها ثم الرجوع بالبائع والمشتري على المانع ارش
جناية يقطع منه ارش السبب ارش معاوضة قد ضمن المشتري لبائع ارش جنايته فيا أولى انه ي
(وصاحبه) ان المتع الجمع فيها بسبب واحد اما بسبب أكثر فلا كالأستأجر المؤجر البين المؤجرة وما نحن به
عما تعدد فيه السبب لانه انما استحق الاجرة بالعقد والمنة يرم قيمتها وحاصل المثل ان البائع الرجوع

ولو نصبه أجنبي قبل القبض تغير السأجرة أيضا في النسخ فيطالب المؤجر بالمسئ وفي الامضاء فيطالب الناصب بأجرة المثل (من)

بالعين وارش السبب الذي حصل من جنيته وهو جزء من الثمن المسئ والشئ في ارض الجناية الذي هو جزء من قيمة المبيع لا من الثمن فيسقط من ارض الجناية ارض السبب من كان القيمة أكثر من الثمن لأنه حينئذ يكون ارض الجناية أكثر من ارض السبب قد استحق اليافع ارض جناية منه وهو عرض الجزء الذي أنقذه الا انه بسبب آخر وهو كون السبب في يد المشتري منسوبة عليه وقد استدل في جامع المقاصد الشيخ بما استدل وضعه ولم يوضح لنا وجه الدليل ولا الجواب (وكيف كان) فكلام الشيخ منه على أنه لأنه قد قال في المبسوط ان الاجارة كالبيع في باب النسخ وقد ذهب في باب البيع فيه الى انه اذا تلف اليافع المبيع قبل قبضه أنه ينسخ العقد كما اذا تلف باسم مادي وهو خيرة الشرائع والتحرير والمرتبون كما قال الشهيد والشاميون على خلافه وأنه كالألف الاجنبي كما تقدم بيانه في باب الخيار في الكلام فيها اذا منه من التصرف بعض المدة ثم سلم العين الى السأجر قبل ان ينسخ في الماضي خاصة بمثل ذلك لان فوات المدة سبب الرجوع الى المسئ والفوت في هذه الصور يختص بالفترة الماضية فاستحق النسخ فيها وان انقضت تبييض الصقة على المؤجر لأنه ما غاب كذا قل في جامع المقاصد (وقت) قد قال المصنف في أواخر مباحث الارض فوسل المالك بعض المدة تخيير السأجر في النسخ في المبيع أو في قدر ما سكه فيسترد نصيبه من المسئ وفي امضاء المجمع يقره المسئ وله أجرة المثل على المالك قد جزم بأنه لا ينسخ في قدر ما سكه المالك ودعه على ذلك المحقق الثاني لأنه الذي مات ولا يقدح تبييض الصقة على المالك هنا لان ذلك منه فان نسخ فيه وجب التقيط فيسترد نصيب ما سكه المالك من المسئ وقضية اطلاق كلامه هذا أنه لا فرق في ذلك بين كون ذلك قبل القبض أم بعده كاسيأتي تحريره قريبا وفي الكلا في ما اذا أنقض المجمع فإنه يقره المسئ وله أجرة المثل على المالك لا كلام فيها اذا صارت للمسئ أو زادت عليه وما اذا قصت عنه فهي انحرر في مثله ان الاقرب انه لا يصح التزائد وهو حسن كما في جامع المقاصد كما أي في أواخر مباحث الارض ﴿قوله﴾ (ولو نصبه اجنبي قبل القبض تغير المسأجر أيضا في الصباح فيطالب المؤجر بالمسئ وفي الامضاء فيطالب الناصب بأجرة المثل) كما في الشرائع والتحرير والتذكرة والارتداد ولا يضاف وجامع المقاصد والمالك والارض والارض وتجميع البرهان هو قضية كلام الله بل والقصة والنهاية وان فيها ولو منه ظالم لم يسقط عنه مال الاجارة وكان له الرجوع على الظالم اذا سبق لم تسقط لم تبطل فأصل وقال في (الكفاية) قالوا وفي الرياض فسعه الى الاكثر وقال قبل ذلك انه لم يظهر له فيه خلاف والمخالف صريح جامع الشرائع وظاهر عبارة النسخ مخوم القب الخلاف وانها تبطل قال ولو منه الظالم بعد القبض لم تبطل وكان المالك على الظالم وعده البارة قد وجدت في خمسة كتب كما يأتي ولكننا لم نهم من مفهومها ذلك لأنها قد صرح فيها بعدم البطلان قبل القبض ولا كذلك النافع ودلهم ان العقد لا يبطل بالنصب لعدم تفرقة المدة لا يمكن الرجوع الى بطلان ومطالبة الناصب بقيتها الرجوع حينئذ بقيتها وهو أجرة المثل ويأخذ المالك من المسئ وهو المالك لقواعد وأنه قبل القبض مضون المدة على المؤجر كما هو قضية الماوضة في النسخ ومطالبة المؤجر

ولو ردت العين في الاعتماد استوفى للمستأجر النافع الباقية وطلب التناصب بأجرة مثل
للأضي وحل له التسخ فيه وسطالة المؤجر نظر (متن)

بالمس وحل له مع عدم التسخ مطالبة المؤجر بأجرة مثل وجعلت وصرح الإيضاح وظهر جامع
المقاصد والمساك أنه ليس له ذلك (وجه المطالبة) أنها مضروبة عليه ومضى الغنيان وجوب القيمة (وفيه)
أن مضى الغنيان هو ما اكتسبه المأذون وهو رد العوض ولادليل على أمر زائد كذا قيل وقد ألقوا
في باب البيع أنه إذا أفتى المبيع أجنبي أن المشتري يغير بين التسخ والإعفاء لا يجوز والبيع هو الأصل في
ذلك فمضى الغنيان ما أنه من مال المؤجر فخرج إلى أن ساء رد العوض لأنه (ولا يخ ل)
قد ورد في البيع أنه من مال بانه والاقتضاء الغنيان لم يقع في خبر لم وقع في صحيحه بدله من سائر
في كلام السائل لكنه ليس بالمس الذي ذكره في جامع المقاصد بل بمعنى ضمان القيمة في الأجزاء
وقد ألقوا الإجارة في باب التسخ والبيع والاقتضاء التواضع في هذه المسائل أن ليس له التسخ
وأما له مطالبة المؤجر والأجنبي والتناصب لكنهم أمرضوا عنه في البابين هذا (ولعل) أنه قلبي التحرير
أنه ليس له مطالبة ذلك بالاتفاق وإن كان متسكنا وقد يظهر من المصنف والكرخي في الفصل الثالث
أنه له ذلك وليس كذلك كما يأتي بهانه هناك وظهر أن هذا الظاهر ليس على القول ﴿ قوله ﴾
(ولو ردت العين في الاعتماد استوفى المستأجر النافع الباقية وطالب التناصب بأجرة مثل الماضي)
أي لو ردت العين المذكورة في أثناء هذه الإجارة فليس لأجل التسخ في الجيم كافي الإيضاح
والمساك والروضة وجامع المقاصد وظهر الأخير الإجماع عليه حيث قل قطعاً وقد يظهر من التحرير
المخالفة قال ولو ردت العين في أثناء ولم يكن قد فسخ كله استبقاء الباقي وكان الجواب ما مضى
كأنه لا يخلل عما قلنا من التذكرة أنه ظهر المخالفة لكنه في المؤجر (وكيف كان) قالوا فيها
ذكره أن المقود عليه هو المبرور ولم يحصل له بكاه وأنه قد ثبت له الجواب بالتصحيح فيستحب
ولم يذكره المصنف لظهوره واستناده من حكم المسألة السابقة واللاحقة والإعفاء واستبقاء باقي المدة
وسطالة التناصب بأجرة مثل ما قلنا في يده من النافع وصرح أيضاً في الإيضاح والمساك وظهر
جامع المقاصد الإجماع عليه ولم يرد في التذكرة على قوله ولو حصلت القدرة عليه قبل انقضاء المدة كان
له أن يستأجره بها وحل له إذا لم يفسخ مطالبة المؤجر حيث أخذ بأجرة مثل المدة الماضية فيه الوجوبان
السابقة ولحق عدم كما تقدم ﴿ قوله ﴾ (وحل له التسخ فيه وسطالة المؤجر نظر) وكما
لأرجيح في الإيضاح والمواشي وفي (جامع المقاصد) أن الأصح أنه ليس له ذلك ومضى الباري أنه
حل للمستأجر في المسألة المذكورة التسخ في الماضي خاصة وسطالة المؤجر بمسألة من المسألة ويتوفي
الباقي من المدة نظر ينشأ من أن فوات المدة وهو المبرور يقتضي الرجوع إلى العوض وهو الإجارة
المسجلة والفوات في هذه الصورة يختص بالمدة الماضية فتمسك التسخ فيها وانقض الحاصل بالتبويض
على المؤجر قد حصل في يده ويده يد ضمان فكان يشبه ما لو كان المؤجر هو القائم كما تقدم فأملوه
خبرة بتحرير كما سمت آفاً ونقضه عبارة التذكرة الاتفاقي المؤجر أنه يفسخ ومن أن ذلك مختص
ببعض المسئلة على المؤجر وهو على خلاف مقتضى العقد كما أن يفسخ في الجيم أو يفسخ العقد في
الجيم لم يرد أوفوا بالمقود فيستحب به في موضع النزاع إلى أن يثبت الخصم وهذا المعنى هو الذي

ولو كانت الاجارة على عمل مضمون كخياطة ثوب أو حمل شيء فغصب العبد انطباط أو ادابة الحاملة فليس تأجير مطالبة للمالك بموض للنصوب فان تمرد البذل تغير في القسغ والامضاء ولو كان النصب بمد القبض لم تبطل الاجارة (مثنى)

فيه في الحواشي وجامع المقاصد وقد دقق النظر في الايضاح فجعل النظر مئة بمسطين (الاولى) انه هل له القسغ في المضي واستيعاد الرقي من المنة كما فيه الشيد والركي وحل وجه النظر ماد كراه وهو الذي ستم الآت (والثانية) انه هل له مطالبة المؤجر بأجرة المثل عن المضي اذ لم يفسخ وجعل وجه النظر ما تقدم آت من انه مضمون ومعنى الضمان وسحب القية ومن ان معنى الضمان ما ورد الرض (وحاشا) به جعل معنى المطالبة في المارة مطالبة المؤجر بأجرة المثل على تقدير عدم القسغ وما جلا سماء مطالبة المؤجر بالمسي على تقدير المسخ فلتنظر حدها متعلق بمسقة واحدة وحده متعلق بمسطين فمعيه تقدير المارة هذه قبل للتأجير القسغ في المضي وحل له مطالبة المؤجر بأجرة المثل اذا لم يفسخ فيها نظر هذا وسيعرض المصنف اذا كان النصب بمد القبض قرياً ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كانت الاجارة على عمل مضمون كخياطة ثوب أو حمل شيء فغصب المد الحياط أو الفاقة الحاملة فليس تأجير مطالبة للمالك بموض للنصوب ﴾ كافي التحرير وجامع المقاصد لان التأجير عليه أمر كافي في القمة غير مخصوص بالنصوب فلا تنسخ الاجارة بنفسها وليس له خيار فسخها وقد خالف في التذكرة فأتى بهارة الكتاب في فرض المسقة وقال انه غير بين القسغ والرجوع على الناصب ونسب ما في الكتاب وما وجهه به الى عامة وقد قل قيل ذلك بمسقة أسطر مائة ولو كانت لاجارة في القمة فلي المؤجر الابدال ويمكن الجمع بين مراده بما حان انه اذا استأجر العين الملية الشخصية لئلا في القمة وغصب قبل القبض فانه غير بين القسغ والرجوع على الناصب ومثله ان يقول أجرتك عيدي هذا لي ان أخط لك به شيئاً أو أجرتك شيء على تحصيل خياطة لك بعدي هذا شيئاً والظاهر في مثل هذا القرض خيرة التذكرة ويكون مراده بالمارة التي ذكرها قيل ماذا كان التأجير دابة في القمة لئلا شخص أو في القمة وهذه اذا غصبت قبل القبض طالب بالبذل فلما ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان تمرد البذل تغير في القسغ والامضاء ﴾ كافي الكتاين المذكورين لانه قد تمرد الرض فبغير المستأجر بين القسغ فيأخذ المسمى وبين الامضاء فيصير ان يرد النصوب أو يوجد البذل وهذا اذا لم يتشخص الزمان فان تشخص بان عين أجرة نفسه أن تنسخ الاجارة بنفس المدة وليس هذا كما لو منه المؤجر من العين قبل القبض حتى اقتضت المدة فان خياره على القول به بقي بين القسغ يطالب بالمسي وبين الامضاء يطالب بأجرة المثل وقد قل انه يطالب هنا بأجرة مثل البذل فأمل ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كان النصب بمد القبض لم تبطل الاجارة ﴾ كافي الشرائع وجامع الشرائع والمفهوم والتذكروا التحرير والارتداد والقمة وجامع المقاصد والمسالك والروضة وجمع البرهان والكفاية وهذا معنى ما في القمة والنهاية وكذا الراسم من آت لم تسقط الاجارة وبالجملة لا خلاف في ذلك لاستقرار القد بالقبض وبرادة قمة المؤجر والظاهر عدم الفرق بين ما لو كان الناصب هو المؤجر أو غيره كافي جامع المقاصد والمسالك والروضة وهو قضية المطلق البارات لكنه قد صرح في التذكرة بأنه لو استأجر المارة سنة

وطالب المستأجر القاصب بأجرة المثل خاصة وإن كان في إبداء المدة ولو حدث خوف
منع المستأجر من الاستيفاء كالو استأجر للحج فتقطع السابجة فالأقرب تخيير كل من
المؤجر والمستأجر في الفسخ والامضاء (متن)

فكنا شهران ثم تركا سكنها المالك بقية السنة إن المستأجر يغير بين التسخيل بقي المدة والزام المالك
بأجرة المثل وقال في (جامع المقاصد) أي وأخر مبحث الأرض أنه لا فرق في ثبوت الخيار للمستأجر
بين كون سكنى المالك قبل القبض أو بعده وهو الظاهر من إطلاق عبارة الكتاب هناك وهو قوله ولو
سكن المالك بعض المدة إلى آخره وقد سمعنا آتيا وله لأن المانع لما كانت معدومة لا توجد الا على
التدريج فلا يمكن تسليمها دفعة كل من غصب من المالك لها غصبا قبل القبض بخلاف غصب الاجنبي
لأن الواجب على المالك تسليم العين وليس عليه أن لا ينصبها غاصب طمأنل جيدا وقد صرح
المراتب المقدمة صدم البطلان كالكتاب هذا التذكرة والمساك ومعهم البرهان والكفاية فان فيها التعبير
بعدم الفسخ وقد قال في المساك كل حقه أن يقول لم يكن له الفسخ بدل قوله لم يعمل لأن البطلان
متف قبل القبض وبه طيس موضع استدراك (قلت) هو متجه بقية إلى الاجنبي وأما بالقية إلى
المؤجر فقد عرفت أن البطلان به حيرة سنة كتب وقد قال هو في المساك وغيره أن الظاهر عدم
الفرق بينه وبين الاجنبي وإن الإطلاق يشاؤهما ﴿ قوله ﴾ (وطالب المستأجر القاصب بأجرة
المثل خاصة) كافي الكتب الأربعة عشر المقدمة على إغلامها في التعبير بكون المالك على القاصب
و الرجوع على القاصب والتخير بطله إنما وقع في كلام المصنف خاصة وقد أشار به إلى أنه ليس له
سوى ذلك حتى أنه ليس له مطالبة المؤجر بالأمرع كما صرح به المصنف والمحقق الثاني في الفصل
الثالث وأنه لو أخرج المالك في أثناء المدة ليس له الفسخ في الباقي وإنما يطالبه بأجرة المثل على
﴿ قوله ﴾ (وإن كان في إبداء المدة) أوفي خلافا لمصطلح القبض المتبر والقاصب في الموضعين
وه صرح في جامع المقاصد والمساك والروضة وهو قضية إطلاق المالكين ﴿ قوله ﴾ (ولو حدث
خوف منع المستأجر من الاستيفاء كالو استأجر للحج فتقطع السابجة فالأقرب تخيير كل من المؤجر
والمستأجر في الفسخ والامضاء) كافي التمرين ولا يصح وجامع المقاصد والروضة وكلها العامة لا قال
فيها لو لم العقد كالتلج المانع من قطع الباقي فالأقرب جواز الفسخ وهو يعطى الحكم بما حال لأن ما
ذكره في ما إذا عرض المانع الحسي لها ولمانع الشرعي عدمه كالحسي وقد قلنا أنه لو استأجر امرأة
لكنس المسجد غاضت والزمان سينتسخن للأجارة وأنه إذا استأجره قطع ضرره فسكن ألم أنه
مع المستأجر من القتل والمؤجر من بذله لكنها أي مسكة الحيز والفرس ليا من قيل ما نحن فيه
كما سنرف بل يحتمل قويا جاعا فما نحن فيه انتساح العقد تحويلا لتصرفه تلف العين ومنه يعلم منه
ضيف غير الأقرب وهو عدم ثبوت الخيار فوجه أنه لم يتصور تلا استيفاء المانع وإن حكم الاجارة
سلام والمخوف مقتول فلا يضره وأنه لا مانع من جهة المؤجر واليمين والمنع من قبل المستأجر وهو لا
يتضمن البطلان الا بدليل وكل ذلك ليس بشي لأن المؤجر أيضا ممنوع شرعا من التثريب وهو يترفع
تلف لأن المخوف المختون يجب الاحتراز منه عن النفس والمال قلنا كافي جامع المقاصد وكل من
حصل له ظن بخوف وجب اجتنابه إجماعا كافي الايضاح وقضية القليل أن المدارق المسخ على خوف

ولو استأجر داراً لمسكني فحدث خوف طام بجمع من الإقامة بذلك البلد في تغيير المستأجر فقد

المؤجر والمستأجر بقطع ساحة أو غيره وقال في (جامع المقاصد) لو كان الخوف خاصاً بالمستأجر دون
الغاية في ثبوت الحكم المذكور لاشكال ينشأ من وجود المانع الشرعي ومن قيل عدم تأثيره ما لا يمنع من
طرف المؤجر وقد قال المصنف في التحرير ولا يفسخ بالظن هو أكرى جملة الحج ثم بدأ لها أو مرض
لم يكن له فسح الاجارة وفي (المواشي) المقسومة الى شيخنا الشهيد على التحرير تعيد ذلك بالمرض
الذي يمكن منه الخروج قال أما لو لم يمكن منه الخروج اسلاً لم يجر له اجارته لانه كان يشترط عليه
استيفاء المنة بنفسه فانه يقرى الفسخ هذا كلامه وحده في شيء لان في الفسخ أو الاضاح اضرار
بالمؤجر لمصلحة المستأجر الا أن يقال ان هذا لا يزيد على ما اذا استأجره قطع ضرره فسكن الله ولا
ريب ان ما ذكره محمل انتهى كلام جامع المقاصد (ومن قول) ان في كلام الشهيد وكلامه نظر آمن
وجوه (الاول) ان قيد الشهيد عبارة التحرير ليس بسديد لأنه قل في التحرير ولو كان الخوف مختصاً
بالمستأجر قرب عدوه من ذلك المكان أو خشي مرضاً أو ضاعت فقتة أو تلف طاعه لم يملك الفسخ
انتهى ومن المعلوم أنه مع تضييع الثقة وقرب العدو لا يمكن الخروج شرعاً لانه يحفظ غير جائز بالتفرقة
بين الامنة وم صرف ثم ان هذه العبارة ونحوها موجودة في الفتية والفتاوى والذكر والخلاف وفي الاول
وظاهر الاخيرين حيث قصر الخلاف فيما على أي حنية الاجماع عليه وبهية البارات كعبارة
المبسوط والسرائر ملقطة في أنها لا تبطل بالظن حاول ما ذكر وعجالة الشرائع والكتب وغيرها لا
تبطل لعدو اذا أمكن الاحتجاج أي بالبين كما تقدم حكاية ذلك كله في اول الباب وبالحجة لا خلاف ولا
تأمل لم في ذلك (الثاني وثالث) أنها لم يعمروا كلام الاصحاب وان تشبه ذلك في جامع المقاصد
بقطع الضرس ليس في محله لان الظن عدم على ثلاثة أقسام (عند) في نفس المؤجر أو نفس المستأجر
خاصة وعدم البطلان في ذلك محل وقت ودليله بعد الاجماع الاصل بمعنى المسمى (وعند) فيها ما قاله
شملها الخوف ومنها التلج ووجه الفسخ والاضاح فيها ظاهر كما مر في لاه يجرى بجرى تمدد
استيفاء المنة من المقود عليه فلف العين وهذا الظن يرجع بالآخر تعالى كونه عاماً فلو تميز (وعند)
في المقود عليه كما لو استأجر مديناً أو استأجره قطع ضرره فسكن الله أو استأجره لكن في المسجد
خاصة قلن الا لائق وسكون الام والميض عند شرعي في المقود عليه ذلك الفسخ أو يفسخ هو بنفسه
كما يظهر ذلك لمن آمن الظن في كلامهم ولفظ الفتاوى فأتضح الفرق واندمج الاشكال ولا يقدح في
ذلك قوله في الحفظ الاقرى منتهى أنه اذا استأجر جملة الحج بمرض أو ساحة لا يبيع البر في بيعه فيحتق
أو يسرق بره بطلان الاحارة وهو مع عدم فرقه بما ذكرنا شاذ فادركا تقدم ﴿ قوله ﴾ (ولو
استأجر داراً لمسكني فحدث خوف طام بجمع من الإقامة بذلك البلد في تغيير المستأجر نظر) قد يستظهر
ان الظن هنا خاص بالمستأجر فيبني الحزم بعدم التخيير والفسخ والاضاح ليس كذلك بل الظاهر
ان منشا النظر تردده بين ان ذلك هل يرجع الى المدي في المقود عليه لان الخوف المانع من الإقامة
في البلد يجرى بجرى تلف المدي أو غضبها فيتخير أو يفسخ القيد بنفسه أو هو خاص بالمستأجر فلا
خيار له والفرق بينه وبين ما قبله حيثق واضح وفي (الابحاح وجامع المقاصد) ان منشا وجهي النظر
يتم عامر وقد تقدم لادول ان الآخران من الخوف واجب وأنه ملك المانع ولم يتم استيفاؤها مثلاً

ولو أخرجه المالك في الائتماء لم يسقط عنه لجرة السالف ولو استأجره لغيره شيء بينه لم يصح لعدم الثقة بمصوله (الساج) امكان حصولها للمستأجر ولو أجز من وجب عليه الحج مع تمكنه نفسه للثبابة من غيره لم يقع (معن)

وقال ان الاسح التخيير وتقدم الثاني الاول وأنه لا مانع من جهة المؤجر والعين وقال في التخيير قوة وفي (الحواشي) ان منشأه من امكان الانتفاع ومن الضرر المانع وهو متى ما في الايضاح بل لعل الحج بمنى واحد ولا شيء منها بشي. وقرئ بينهما أي المستثنى في جامع المقاصد بان الضرر هنا خاص بالمستأجر وهناك يعم المؤجر باختيار العادة فانه يمكن حفظها بترك السفر بخلاف الضرر وأيضا عروض انطوف في الطريق أكثر بخلاف البلد فان عروضه فيه قادر وهو كما ترى وقرئ في الايضاح بان الاول زاد وحكى التشديد من القطب على الظاهر ان المصنف قال ان كان عروض الخوف قبل القبض فانسخ وان كان بعده فالاول عني أنه كالنصب أي فلا خيار له وقال في (جامع المقاصد) ان وجهه غير ظاهر لعدم تمكنه من البين في النصب بخلافه هنا (قلت) هو الصحيح المراد كان بينها عليه لانه اذا جرى الخوف العام يجري نصب البين جازمه أحكامها بالجملة لم أر من قبله ايراد المصنف من الشرحين والمحشين في المستثنى مع ما سمعوه هنا من حكاية القطب عنه وأعجب من ذلك أنه قل في جامع المقاصد قد يقال أنه لا حاجة الى كون الخوف عاما لقيام دليل في موضع اختصاص المستأجر بالخوف وهو بناء على ما سبق لم من الزم وعدم الفرق بين الاعذار الثلاثة ﴿قوله﴾ ﴿ولو أخرجه المالك في الائتماء لم يسقط عنه أجر السالف﴾ قلنا كما في جامع المقاصد لانه استوفاه على حكم الأجرة فثبت عرضه من المسمى في القصة قال في (جامع المقاصد) لم يذكر حكم الباقي اثبت فيه النسخ أم لا المبالغة بأجرة المثل عنه (قلت) بل يبين الثاني كما تقدم وأنه في وجه قوله خاصة لكننا ان كانت زائفة عليه فلا ريب أنها المستأجر وأنه ليس عليه المؤجر الا المسمى وان قصت عنه فهل يجب عليه دفع تمام المسمى كما اذا كان المخرج اجنبيا ولا يجب عليه سواها الا شبه الاول ﴿قوله﴾ ﴿ولو استأجره لغيره شيء بينه لم يصح لعدم الثقة بمصوله﴾ فلا تكون المصلحة مقدورا على تسليمها بحسب الغالب ﴿قوله﴾ ﴿الساج امكان حصولها للمستأجر﴾ هنا الشرط من متردات الكتاب وما فرعه عليه من الامور التي لا يصح الاستئجار عليها قد أدرج في غيره فيها لا قدرة عليه شرعا بل رآه عدم يجري مالا قدرة عليه حاسا كما قدم غير مرة ﴿قوله﴾ ﴿ولو أجز من وجب عليه الحج مع تمكنه نفسه للثبابة من غيره لم يقع﴾ المراد أنه اذا وجب عليه الحج في عام الاستقامة مع تمكنه منه لا تصح ثبابة من غيره ولا تقع مع ما قطعنا به على أنهم في باب الحج من غير خلاف من أحد وظاهر الايضاح الاجماع عليه لعمري عن ضده وعدم الامر به فكان وقوعه عنه متفرضا شرعا وقد دلت عليه الاخبار الصحيحة (سما) من الرجل الصرور يبيع عن الميت قال نعم اذا لم يجد الصرورة ما يبيع به عن نفسه فليس يجزي عنه حتى يبيع من ماله ونعمه غيره ولو لم يجب عليه حج أصلا أو وجب مطلقا أو في غير عام الاستقامة أو فيه ولم يتمكن منه سواء كان قبل الاستئجار أو بعده جاز ولا خلاف في جميع هذه الصور على الظاهر الا من ابن اديس فيمن استقر عليه حج فيظل الثبابة وهو ظاهر إطلاق عبارة الكتاب هنا وغيرها في باب الحج كقولهم ولا يذوب من وجب عليه الحج

وكذا لو أجر نفسه للصلوات الواجبة عليه قلنا لا تقع من المستأجر وهل تقع من الأجير
الآخرى المدم وصح الاستئجار للجهاد (تقن)

ولم يظهر لنا وجه والظاهر أن هذا الظاهر غير مراد وإن قلعت به عباراتهم فيحصر الخلاف في
ابن ادريس وتام الكلام في بابه ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكذا لو أجر نفسه للصلوة الواجبة عليه قلنا
لا تقع من المستأجر وهل تقع من الأجير الآخرى المدم ﴾ قد تقدم لنا في باب المكسب أنه تحرر
الأجرة على الواجب المني أصالة وبالمرض وعلى ما وجب كفاية لقائه وهو كل ما تلقى أولاً بالقات
بالدين واستندة في الأول إلى الإجماع المدم من تتبع كتابهم في أبواب الفتنة خصوصاً ما ذكره
في باب المكسب وهو ظاهر التحرير وجامع المقاصد في المقام قل في (التحرير) لا يجوز أخذ
الأجرة على صلوة الإنسان لنفسه بخلاف قول في (جامع المقاصد) لو أجر نفسه للصلوة الواجبة
على الأجير لم تصح الأجرة قطعاً وإلى عدم إمكان ترتب أحكام الأجرة عليه لأنه لا يمكن فيه
البراء والامتناع والتأجيل ولا يقدّر الأجير على التسليم ولا تسلط للمستأجر على الأجير في الجهاد ولا عدم
وإن المبرك المنقح لا يملك صفة ثانية ولا يستحق لأنه يشبه أن يكون من يلب نصيب المصل ومن
باب اجتماع الوضوء الواحد واستندة إلى مثل ذلك في الثاني أيضاً فلا يفتلن تحت حرمان المصلوات
وحيث كانت الأجرة باطلة فلا تقع الصلوة من المستأجر قطعاً كما في الإيضاح وكذا جامع المقاصد
والآخرى عند المنصف وولاه في الإيضاح والآخر عند الحق الثاني في جامع المقاصد أنها لا تقع
من المؤجر لأن أفضل الواحد لا تكون له غايتان متنافيتان إذ غاية الصلوة التقرب والاختلاس خاصة
وغاية العبادة في الفرض حصول الأجرة ولأنه لم يخلها من نفسه لوجوبها عليه بالأصالة بل لوجوبها
عليه بالأجرة لمكان أخذ الوضوء في مقابلتها فلا تكون هي التي في ذاته لأن التي في ذاته هي التولية
بالأصالة ووجه غير الآخرى أن ذلك علة وباعث في حصول الفاعلي إلى الصلوة للمابة لجميع ما يستبر
في صحتها فكلن كالمراد بالصلوة وغيرها ممن يطاع وكما في الاستئجار للصلوة من الميت والميت وغيرها
من البادات فله الفاعلي لا يتقبل الفعل (وأجاب في جامع المقاصد) بأن العلة متى قامت بالاختلاس
وكانت غاية اقتضت الفساد والامتناع والتأجيل هنا حصول الأجرة وهو معنى ما في الإيضاح وقال فيه أي
الإيضاح أن الإجماع فرق بين هذه الصورة والاستئجار عن الميت وقضية ذلك كما صرح به سيدي
جامع المقاصد أنه متى لحظ في الصلوة من الميت فعلها لحصول الأجرة كانت قسمة بل قضية الأول
أيضا أنها لا تنك من ذلك وذلك أخرجا بالإجماع وأنت خير بماه وإن توقف حصول الأجرة
على الصلوة لا يلزم من ذلك قصدتها عندنا بل يمكن أن قصد التقرب بالفعل لوجوبه عليه بالأجرة
وفيما نحن فيه قصد التقرب بالفعل لوجوبه عليه بالأصالة والأجرة ما يرضه لأن الأجرة صحيحة
وإن كلن يعلم أن الأجرة باطلة فلا يتصور منه إلا القربة إلا أن لا يوزي أصلاً فأقول
﴿ قوله ﴾ ﴿ ويصح الاستئجار للجهاد ﴾ المجاهد أن وجب على الأعيان بأن يدم المسلمين
والبياد بأفقه حدو لا يندفع إلا به يوم القيام في وجهه فلا يجوز الاستئجار عليه لأنه حينئذ فرض
عنه وكذا أن عنه الإمام عليه السلام وإن لم يجب على الأعيان ولم يمشه وكان فرض كفاية جاز
الاستئجار عليه كما قلعت به عباراتهم في باب الجهاد والمكسب والباب وقضية ما أسلفناه في

والحج والصلاة لمن لا يجب عليه ويقع من المستأجر لكن يشترط في الصلاة الموت وكذا الصيام (مقن)

باب المكاسب من ان ما يجب كفاية لقائه وهو ما تلقى أولاً وبالقوات بالاديين يجرم أخذ الاجرة عليه انه لا يجوز الاستئجار عليه حيث لكه خرج بالاجماع ما حكمه الشديد والمحقق الثاني كما خرج بالاجماع من فرض العين البيا من الأم فانه يجوز أخذ الاجرة عليه قطاع انه واجب عليها عينا قولهم ان قوله لا يبيح بدونه وان كان قد وثق في حله ان الواقع خلافه لكنهم قلوا ذلك كله ومنه الحكم الظالم المضطر اذا كان له مال وقام الكلام في باب المكاسب ﴿ قوله ﴾ (والمنع) يجوز الاستئجار لمع من الميت ويقع منه واجبا كان عليه أو قدما ويقع من الحي فان كان ندبا جاز اختياراً وان كان واجبا اشترط فيه علم التمكن وقد دلت على جميع ذلك الاخبار والاجامات ويأتي في باب ولو استأجره لمع اتهم دخلت فيه السرة المفردة ولو استأجره لسرة اتهم دخل لمع قوله صلى الله عليه وآله دخلت السرة في لمع هكذا وشبهك بين أصحابه ولو استأجره لمع الافراد لم تدخل السرة المفردة وبالعكس وتدخل صفات لمع فيه ﴿ قوله ﴾ (والصلاة) لمن لا يجب عليه ويقع من المستأجر لكن يشترط في الصلاة للموت وكذا الصيام ﴿ قد تقدم ثاني كتاب الصلاة انه يصح الاستئجار من الميت للصلاة والصيام سواء كانا واجبين عليه لقوات أولاً وقد أسبغنا الكلام في الاستئجار عليه وذكرنا في باب المكاسب انه يجوز الاستئجار على المستحبات والمكروهات والمباحات وانه لا مانع فيها من أخذ الاجرة عليها من جهة ذواتها الا أن يكون مما يستحب للانسان ان يجده لنفسه لانه مؤدق من نفسه وكذلك ما كان كذلك من المستحبات الكفائية كالذمان الاطعام أما ما يستحب التبرع به فغيره فلا اشكال في جواز الاستئجار عليه وكذلك الحال في المكروهات التي يكره فعلها للانسان نفسه قاتلاً لا يصح الاستئجار عليها ولعلنا قلنا كذلك وكذلك ما كان من المباحات عائداً لنفس الاجير كان يستأجره أن يخطب ثوب نفسه وقد قلنا هناك انه يستند من كلامهم في ذلك الباب انه يصح أن يستأجره لصلاة الليل عنه وتوافق الظهيرين وهو ذلك حيث يقولون ما يجب على الانسان فعله تحرم الاجرة عليه كتسليم الموتى وتكفينهم ودفنهم وحملهم الى المقابر والى القبر وخبر قبورهم والصلاة عليهم ثم لو أخذ الاجرة على المستحب منها جاز أو الاقرب جوازه ويستندون في ذلك الى عموم أدلة جواز الاجرة على مطلق الاعمال من غير وجود مانع من اجماع أو مناعة للاخلاص والى انه فعل مائع كالمع والصلاة من دون قيد بكونها من ميت كما وقع لبعض وكالمع وسائر العبادات كما وقع في جملة من العبادات وهو الذي مرص به الشديد في حواشي الكتاب في باب الوكالة وحكمه في الباب من ابن المتوج قال انه قال يجوز الاستئجار للصلاة المنوبة في الحيوة ويستحق المستأجر الثواب والاجير الاجرة وهو قضية قوله في وكلة الامة حيث منع من الوكالة في الصلاة الواجبة في حال الحيوة وهو يعطي جوازه في المنوبة قال في (الروضة) واحترز بالواجبة عن المنوبة فصيح الاستئجار فيها في الليلة كصلاة الطواف المنسوب وصلاة الزيارة وفي جواز الاستئجار في مطلق النوازل وجه لكه في جامع المقاصد في المقام قال لكن يشترط في الصلاة الموت وسكنا الصيام بالاجماع انتهى وهذا الاجماع استنباطي لا فاعلم من اشتراط الموت الا المصنف في التحرير

ولو استأجر ولي الميت عنه لصلوة القافة وجب على الاجير الايمان بها على ترتيبها في القوات (متن)

قاه المسترطه في الصلوة وقد سحت الحلاقهم وما صرح به الشهيد وما ينهم منه ومن الشهيد الثاني في تأمل في ذلك وبعد ذلك فالظاهر من حل الشارع في البادات ارادة اليهودية وهي ظاهرة في المباشرة ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجر ولي الميت عنه لصلوة القافة وجب على الاجير الايمان بها على ترتيبها في القوات) قال الشهيد قال عبد الله بن المراد بالولي من له القولاية حتى لو كلف ولها ا كبر وقتنا بوجوب القضاء عليه فان له الاستبصار سواء أوصى الميت أولا لان المقصود براءة ذمة الميت وهو يحصل بصل الولد وغيره ونافذ في ذلك القدر والحق ما قاله محمد بن الحسين انتهى (قلت) قد قدم لنا ان المراد بالولي في قولهم يقتضي الولي وهو ذلك ا كبر وقد اذكر في (الذكرى وكشف الكلباس) انه ملحق الاكثر به صرح جمهور علماءنا في باب المبرة في (صلوات القروس) ان ظاهر الروايات انه الاقرب محققا وهو أسوأ مشه ما في الذكرى وقال في (مصر القروس) انه ا كبر اولاده اذكر عند الشيخ وعند القيد هو فان قد فأكبر أمه اذكر فان قد قاله ثم قال وهو ظاهر القدماء والاخبار والمختار ونعم الكلام في ذلك في الفروع التي ذكرها في آخر مباحث المواقيت من كتب الصلوة وقد حكينا هناك ما حكاهنا عن السيد الشهيد الشهيد وغيره صوم القروس وحكيما عن علم الهدى وإبي علي والقاضي وإبي المكارم أنهم خبروا الولي بين القضاء وبين الصدقة عن كل ركعتين بعد فان لم يقدر من كل أربع بعد فان لم يقدر من صلاة النهار بعد ومن صلاة الليل بعد وقد ادعى عليه الاخيران الاجماع وانكر ذلك عليهم المصنف في المختف والشديد في الذكرى وقد وافق في الذكرى لحر الاسلام وقال انه ليس قولنا الاستبصار ولا جميع في الروضتين وكشف القام لاتها فقلت بحج ولستاه متعنة من ان المطلوب القضاء ويضرب عليه تبرع غيره وقدس على وجوبها على الولي في عدة كتب وعن شرح جل السيد القاضي الاجماع عليه وقد صرح جماعة بأنه لو أوصى بها سقطت من الولي ونعم الكلام في الموضع الذي اشرنا اليه أعنا وقال الشهيد قال ابن المتوج أن المستأجر على الصلوة لا يميز له التشاغل بشي الا لفروزة كالا كل والشرب والتوم والاشواحة وبالجملة كل ما يضطر اليه يباح له وما لا فلا والظاهر من البارة انه اختاره لاتها غير قية عن التلط وقال في موضع آخر من المحاشي ما نصه أن الاحلاق في كل الاجارات يقتضي التسجيل وانتهى المباشرة الى ذلك الفصل فان كان مجردا عن المدة خاصة فيه والا غير يته وبين غيره وسيفتد قيم التالي يته وبين عمل آخر في صورة المباشرة ومناه انه ان كان مجردا عن تعيين المدة خاصة لكنه اشترط فيه المباشرة بنفسه وجب عليه العمل بنفسه والا يكن مجردا عن المدة خاصة بان كان مجردا عنها ومن المباشرة غير يته وبين غيره وقد فرح على ذلك صحة الاجارة الثانية في صورة التجرد عن المدة مع تعيين المباشرة كما منع في الاجير الخاص واشتهد عليه بما ذكره في المصحح من عدم صحة الاجارة الثانية مع اتحاد زمان الايتاع نصا او حكا كما لو أطلق فيها أو عين في أحدهما بالسنة الأولى وأطلق في الاخرى وقال أبو العباس بن فهد في رسالة أرسلها الى أهل الجزائر قلعلم من صمحت كتابي من المومنين عامة ومن الموالى والقضاء خاصة بأن الانسان اذا اجل أن يعمل تكليفا على تكليفه ويقف عبادة عن غيره سواء

كان ذلك باختياره أو بإيجاب الشرع وسواء كان وكلاً أو وصياً أو ولاة فانه يجب عليه فيه أمور (الاول)
 التحصيل لانها واجبة على الفور نظر آخر لحظة واحدة عند امكان فعلها كان آتياً عامياً وقدح ذلك في
 عدائه وصار ضماناً لقال يعني ان كان وكلاً أو وصياً الى أن قال ولا يجوز ان كان ولاة أو وصياً أن
 يؤخر الاستمرار للصلاة والصوم والمليح اذا وجد العدل الامين ولا يجوز له اذا حصل له مصل يأخذ
 مع ماله تماماً أن يبدل عنه ويرغب الى من يأخذ سبعين بل يبالغ على التأخير في كل ان آن يبدل
 في ذلك في جهة النسق وفي عدد الظالمين وان كان المتعاطي قبيحاً قد عدله الشرع وحرم تقليده
 والصلاة خفية ويجب على الروساء ومثلخ القبائل عزه ويجب قبه لان في بقائه مشقة (قلت) اذا
 كان التأخير ليد من يأخذ لائل لكثرة عدد المصلين مع كون الكل مستدين لله لا بأس به نعم لو
 كان للارفاق بالاطل قال امر كما قال وهو مراده لانه صرح بذلك قبل ذلك مراراً قال ولا يضت الى
 الاحتال وان كان اذا أخرج ذلك عاجلاً صاروا ضياعاً جلياً وربما استاجوا الى السؤال أو الموت وان
 أخر الى القتل امكن أن يستنوا السكين والثلاث لان حاجة الميت أولى وقال اذا سلم لاحد صلاة ينبغي
 أن يؤرخ يوم يخرجها ولا يملك ثم ينظر عند ما يقول قد فرغت هل يمكن اداها في ذلك الزمان أم لا
 (قلت) اذا كان المصل علة لا حاجة الى ذلك وقتل في (المسالك) بعد قل ما حكاه عن الشهيد
 ويضرب على ذلك وجوب مبادرة أجبر الصلاة الى القضاء بحسب الامكان وعدم جوار اجارته نفسه
 تأييداً قبل الامام وقال وأما تخصيص الحبوب بصلوات مخصوصة وألم سببة فهو من المديقات الباردة
 والتمسكت الخامسة (ومن قول) لادليل على ما ذكره الشهيد وابن التورج كافي الروضة ومسالك فان
 قالوا هذا التحصيل مستند من أوامر الشرع في خصوص المبادات أ، مطلقاً قلنا على الفور عند الاطلاق
 (فيه) مع أنه قد اختلف اذا فرق بين ما أمر به الشارع لمحض السببية وبين ما أمر به لكان إيجاباً على
 نفسه والترض الأكس يفرغ القمين فانه ينهم من الاول التورية والمباشرة لتحقيق السببية ولا
 كذلك الثاني وان قال أنه يستند من الامر في قوله من وجب أولوا بالعقد (فيه) ان الامر لا يدل
 بمطلقه على الفور عندها ولا عند غيرهما من المحتقين وإنما هو للشيخ وبعض من تبعه وقد تأوله في
 باب المواقيت وقول في (المسالك) سنا لكن الامر بالشيء لا يقتضي التبعي عن ضده الخاص سنا لكن
 الهي في غير البداة لا يقتضي النساد (وفي) أنهم لم يلزم لم ينوا الامر في ذلك على الاحتضاء وعدمه
 بل على أنه لا زمان للاجاة الثانية لان كان الزمان مصروقاً للاجاة الاولى لان المتأخر الاول ملك
 صاحبه فيه فكان عاجزاً عن صرهما في ذلك الزمان فكان ممنوعاً منه شرعاً كالحائض اذا استنجرت
 لكس المسح على ان عدم الاحتضاء على تقدير تسليمه إنما يجعل القدر ضوئياً ولا يمكنه الاتيان
 بالصلاة الثاني اذ لا يقدر أن يتوجها واجبة لانه لا يعلم الاجاة وأيضاً على تقدير تسليمه الاحتضاء مالم ي
 في المامة يقتضي النساد كما حرر في محله وأنهم وإن اختلفوا فيه في الاصول فهم مطبقون عليه في أبواب
 التتة وإن قال أنه يستند من الاجماع لم نجد ذلك لاحد غيرهما نعم يستند من الاجماع المحلل بمس
 ان له المطالبة في الحال وجوز القتل لا أنه مبني على التحصيل بمعنى أنه يجب المبادرة في ذلك في الواقع
 والحياة والرحن والصلح (فان قلت) كما يستند وجوب تسجيل الثمن والثمن في المبيع للاجماع لمحكى
 النية والسرأر والاخبار فكذا هنا (قلت) المستند من الاجاميين إنما هو كون الثمن سالماً كما هو قسبه
 اطلاق البيع لانه لا كان يقع سناً ونسيئة فالبدول عنها قضى بأنه حال وشرع له الشارع خيار التأخير

فإن استأجر أجبرين كل واحد من ستة جاز لكن بشرط الترتيب بينهما (متن)

المختص بالبيع وأما وجوب دفع الثمن والمثلن على الفور فأما قول به إذا طلب كل منها وصول حقه إليه وبذلك يقول حنا فأما إذا ألقا القصد وطلب منه المثل وجب عليه الفور إليه ولا سيما إذا دفع له الأجرة وأما إذا لم يطلب أو شرط له صلوات مخصوصة ويلزم عليه فلا يجب عليه التحصيل الذي ذكره وكذا إذا لم يشترط وأما أجره أو استأجره على المتعارف بين الناس للمدة بأنه صاحب اشتغال كثيرة وأنه لا يتحرك كلها فذلك فيختص بالوجوب بالمتعارف من صلوات مخصوصة أو أرواد مشاركة وبالمدة يكون القصد حيث منبأ على المساحة والمواساة وإيصال الأمر إلى اختيار الأجير بحيث لا يند مقصراً ولا متهاوناً فكأنه قال له صل متى أردت بحيث لا تمنعها متهاوناً كما هو الشأن فيها إذا استأجره على غيابة ثوب أو كتابة كتاب ومنه يعرف الفرق بينه وبين المبيع فساد ما في المسالك فليأمل جيداً لأن ذلك أن تقول لا نسلم صحة الأجرة حيث لا نلزم الوصي والوكيل مخاطبان بالفورية والتحصيل إلا أن لا يجهل أحداً يصلي الأكلتلك أو يكون هذا المصلي ذا منزلة عالية في العلم والعلم فليأمل وأما وجوب الاثنين ما على ترتيبها في القوت طرحت معاقبة فعل الأجير في ذمة المستأجر عنه كما شرف ﴿ قوله ﴾ (فإن استأجر أجبرين كل واحد من ستة جاز لكن بشرط الترتيب بينهما) أما حراز استعجار أجبرين لصلوة ميت فلا شبهة فيه كما في جامع المقاصد ولا كان مافي القصة مرتباً اشترط لصحة فعلها الترتيب ولا يشترط ذلك لصحة الأجرة وإن كانت قد توجهت العبارة قال الشهيد والرتيب أن يصلي هذا يوماً وهذا يوماً وهذا شيئاً وهذا شيئاً (قلت) وإن يصلي هذا يوماً وهذا حصراً والمتمم أن يصلي أحدهما فرضاً والآخر الفرض الذي بعده وهكذا لكننا نقول إذا قد قلنا كلام الأصحاب في أواخر مباحث المواقيت من الفتنة إلى المدرك وغيرها من تأخر عنها سبغ القضاء من الميت والقاضي والمقتضى عنه حر وجد ذكر وأتى وما يقتضيه واسترقيا الكلام في المستحضر وفروها وأطرافها وقد غلط في ذلك باب الصلوة والصيام والوصايا والمواقيت وغيرها وما وجدنا أحداً تعرض لفريق المذكور مع كونه شرطاً لصحة الفعل على القول به مع أهميته تعرضوا لموضوع آخر لا تضمن بالبال إلا بعد التنبيه عليها ولو كان هذا الترتيب شرطاً لذكره أحد منهم لكن ظهر انحصار وقده والشبه والمحقق في أنه ما لا تأمل فيه حيث ذكره جازمين به ولم يأتوا بلفظ أقرب أو أقوى أو أولى أو نحو ذلك ولهم يستدلون إلى قولهم جيداً لأنهم قل تترتب الفرائض اليومية أداءاً وقضاءاً وقد حكى على ترتيبها في القضاء الإجماع صريحاً أو ظاهراً من عشرة كتب وإن مقدمه بإطلاقه يقال ما نحن فيه وإن قوله عليه السلام فليقتضها كما قاله (وفي) إن المتأخر من الفرائض والاجاعات إنما هو قضاء الميت من نفسه إذا قام به فلا دلالة فيما على ما نحن فيه سلمنا لكنهم قد أطلقوا إلا ما قل على أنه إذا نسي الترتيب وجب به أنه يسقط وهذا الميت الذي قد أوصى بالقضاء لا نعلم أنه قاله ذلك لأن الأصل في المسلم أن لا يخل بوجوب وقد قال في الذكرى اشتهر بين متأخري الأصحاب قولاً وصلاً الاحتياط بقضاء صلوة يميل اشتغالاً على خلل بل جميع العبادات الموهوم فيها ذلك إلى أن قال ربما تداركوا ما لا مدخل لروى صحته وبطلانه في الحيوة وبالوصية بعد المثل إلى أن قال إن إجماع عصرنا ومن رآه عليه قائم لا يزالون يوصون بقضاء العبادات مع فعلهم إياها ولو علمنا أنه قائم فلا نعلم أنه عالم

فان اوقعا دفعة فان علم كل واحد منهما بقدر الآخر وجب على كل واحد منهما قضاء نصف سنة وان جهلا فكذلك (متن)

بالسابق ومنه يعلم الحال في الاستتال بالخبر على انه ظاهر أو صريح في المني وفي (كشف القام) انه ضيف ستاً ودلالة ووجه عدم وضوح ذلك عدم صراحته في وجوب الترتيب مع كثرة الخارج منه وعلى تقدير التسليم فنصرون بصور تالم بالسابق (وكأن تقول) ان الطابق المظلم على سقوط الترتيب في صورة النسيان والجهل انما هو لمكان السر والمخرج لا عسر حنا ولا حرج (لكننا قد قلنا) ان القاضي لو نسي وعلى الصبر قبل الظهر انها تصح ويسلي الظهر بعدها ولا تظن ان أحداً يظن وان قولك انك اذا سلمت تناول الترابي والاجامات والخبر لما نحن فيه بترك القول بالترتيب فيها اذا حلنا الترات وانما عالم بالسابق وهو كثير لان الصلوة الصحيحة في الوام أقل قليل ولا ريب ان الترتيب أحوط لقولي والاجير وأثبت بالاصول (وليل) ان هذا الترتيب يحصل بالترتيب بين الاجيرين ولكن لا بد مع ذلك من اتيان كل منهما بنام اليوم أو اليومين أو الثلاثة أو اربعاً الآخر بما قطع عليه من ظهر أو عصر أو غير ذلك **قوله** (فان اوقعا دفعة فان علم كل واحد منهما بقدر الآخر وجب على كل واحد منهما قضاء نصف سنة وان جهلا فكذلك) المراد باقائها دفعة اقرارها في نية كل صلاة كما صرح به الشهيد في حواشي وواقعه عليه في جامع المقاصد واقرارها في نية كل صلاة يفتق باقرارها في صلاة الظهر مثلاً بان يتوابعها ما و باقرارها فيها وفي صلاة العصر بان يتوابعها في صلاة الظهر وذلك العصر في آن واحد وبالجملة ان مخالفة الترتيب المذكور تحصل بأمر (الاول) أن يسبق أحدهما الآخر فالسابق بصلوته هو المختبر فله والمختبر السابق بالنية كأن يتوابع زيد الظهر مشلاً ثم يتوابع عمرو الظهر أيضاً قبل ان تمام زيد لها أو بعده وهكذا (الثاني) أن يبدأ زيد بالظهر مشلاً ثم يبدأ عمرو قبل ان تمام بالظهر مثلاً فصلاة عمرو باطلا ولو بدأ عمرو بالصبر بعد الانتهاء كانتا صحيحتين (الثالث) أن يبدأ زيد بالظهر ويبدأ عمرو بالصبر مشترئين في انية (الرابع) أن يتوابع نية الظهر والاخير انما المراد ان من العبارة وقد يوم اخذها بالآخر وكلام جامع المقاصد منصب على ذلك وقد حكم المصنف بأنه يجب على كل منهما قضاء نصف سنة سواء علم كل منهما بقدر الآخر ام لا لان الاثنين لا يمكن وقوعهما معاً لان الترتيب شرط وكل من فعلهما صالح لاسقاط مالي القيمة فلا معنى لاطلاقها معاً فلا بد من اعتبار أحدهما ولا أولوية في أحدهما على الآخر فحكم بالتصنيف جماعاً وقد فهم من قوله وان جهلا فكذلك أن هناك تفاوتاً في الحكم وليس كذلك والعبارة الميعة أن يقال فان اوقعا دفعة وجب على كل منهما قضاء نصف سنة سواء علم كل منهما بقدر الآخر أم لا وقال في جامع المقاصد هنا اشكالات (الاول) أن الضلعين اذا وقعا دفعة فاحوال أربعة اجزئها ما وهو معلوم البطلان اذ الاجزاء انما هو فصل واحد فلا يتصل اجزاء الضلعين مع ان الاجزاء مطابقة الفصل للامر واجزاء أحدهما بينه ترجيح لا مرجح ولا يمت أيضاً باطل لان ماليتين في حد ذاته لا يوجد له فكيف يوصف بالاجزاء لم يقم الا بطلانها (الثاني) انما ذكره يقتضي اجزاء فصل أحدهما تارة وفصل الآخر تارة أخرى وهو قول بمجرد التثني (الثالث) انها اذا كان كل منهما عالماً بالآخر غل ابقاع انية لا يكون أحدهما جازماً بان فعله هو الواجب والميزم بالنية حيث يمكن شرط (وفيه)

وفي شأن الولي اشكل (متن)

اشكل آخر وهو انه اذا كان ما بين كانا منهي عن الاقتران في الصلوة والهي في العبادة يقتضي الفساد (الراب) انها اذا كانا جاعلين يجب الحكم بصحة فعلهما والا يقدح فوات الترتيب لانه شرط مع العلم لا سقط الا أن يقال أن عدم العلم بالترتيب إنما يقتضي سقوطه مع جهل المكلف بعدمون القاضي عن غيره ويشكل بأن القاضي عن غيره ولو لم يصل العصر قبل الظهر صحت وصل الظهر كالصلي عن نفسه لأن يقال أن اشترط الترتيب في عقد الاجارة اقتضى عدم الصحة من دونه وبالجملة فالمحكم في ذلك مشكل وليس له الاوجه واحد وهو أن الاتيان بالواجب مرتين جائز لانه منتهى ما تكلموا عند الله عز وجل يقع فرض المكلف والآخر قل لحفظ سقط الاشكالات كلها الا أن ثبوت هذا الجواز يحتاج الى دليل انتهى (ومن قول) لا يجوز الاتيان بالواجب من العبادة مرتين الا في مواضع خاصة لقيام المليل عليها وعلى تقدير الجواز في سقوط جميع الاشكالات اشكالات (أما الاول) فلا مناص فيه من ترجيح احدها لاهيته أو القول بالقشبي لأن أقصى ما حشدك ان الواجب قد أتى به مرتين وكلاهما صالح لا سقط ما في القيمة فتقول لك بأنها سقط أفضل زيد أم عرو ولا تميز فإن قلت سقط نصفه بطل هذا لاهيته ونصفه بطل هذا لاهيته فهو الذي فرت من مثله وإن قصدت بذلك الجمع بين المقتين الا ان قول انه لا يلزم المليل لمكان الجسم كما هو الشأن في نظائره وهو مراد المصنف من الظاهر لكنه لم يتدفع به الاشكال ثم انها قد يكونان متساويين فلا كل عند الله عز وجل الى غير ذلك مما يمكن ان يقال في معنى قوله اكلها عند الله تعالى يتم فرض المكلف والآخر قل وفي مرادها اذا لو كانت صلوة احدها كلها اكل كيف تكفي عن صلوة الآخر فشدبر (وأما الثاني) فإن كان مراد المصنف بالتصنيف عليها المجمع بين المقتين كما استظهرناه فلا ايراد به أصلا والا فلا يتدفع بكون الواجب يجوز الاتيان به مرتين لانه لا مناص عن أحد أمرين اما القشبي أو السقوط بخبر سين (وأما الثالث) فإن الواجب الذي يجوز فيه مرتين ويؤدى به الوجوب هو الذي لم يطرأ احتمال بطلانه أو كونه خلافاً لذلك بما اذا ثبت ان أحد الصلوتين أو نصفه فلا أو بطلان المقتين إجماع التية لا يكون أحدهما جازماً بأن فيه الواجب والآخر قتل والجزم بما يمكن بأن يتأخره ويقتضيه والفروض انها حلالان والجزم بما شرط حيث يمكن وليس مانع فيه من بطلان المقدمة ثم يتدفع بذلك الاشكال الآخر بل لا يتدفع به الا أن يفرض أنها اقترنة في جميع صلواتها في كل صلوة مضمرة وإن كل واحد منهما نوى الظاهر الذي نواها الآخر لاغيرها وإنما هي صورة واحدة وهي الرابطة مع التأمل في نسبة الوجوب منها حيث ومن صور الاقتران الصورة الثالثة ولم يبين لنا حلالها ولا يفرض لما في جميع ما ذكر قدبر وقد أشار بقوله الأفت يقال ان اشترط الترتيب في عقد الاجارة الى آخره الى أن الترتيب مأخوذ شرعاً في صحة فعل الاجيرين قلنا ورد عند الاجارة ورد على شرط شرعي سابق على القدر لأن ما في القيمة مرتب بقضائه كذلك ولم يأت من اشترائه في عقد الاجارة حتى لو أدخل به كان القتل صحيحاً بل لأجل به حلالاً ولا يتدفع بما ذكر قدبر ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفي شأن الولي اشكل ﴾ اتجه الضمان كما في الإيضاح وهو الأقوى كما في المحرشي وبجانب المقاسد لضعف المباشر بالترتيب وهو واضح فيما إذا علم وجباً بالحلال لانه شرط لعدم الاطعام وقضية القواعد فيما

ويجوز الاستعجار الزلزلة من المي وليت وفي جواز الاستعجار على الاحتطاب والاحتشاش
او الالتقاط نظريتنا من وقوع ذلك للمؤجر او المستأجر (الثامن) ان تكون معلومة
والاجارة لما ان تكون في القصة او على العين والبين ان لم يكن لها سوى قاتعة واحدة
كفى الاطلاق والاوجب يلها وعلى كل حال

اذا جهلوا جميعا قوة السبب وضف الماشرة وأما اذا ظنا أو ظنوا جميعا فلا يرجع وإن علم أحدهما
اختص بهم الرجوع ووجه العلم أنها مباشران وأنه إنما استأجرهما قتل الصحيح ولم يرقده والعلم
مقدورهما فالترتيب بينهما لأن ترك المقدور ينسب إلى القادر (والجواب) ان مثل هذا الجمل لا يعد مقدورا
معرفة والا لم يثبت خيار الفسخي المباحل بالأجارة أو العيب أو نحو ذلك إلا أن قول ان الطريق ليس
منصرا إلى الاقرون فكانت القدرة حاصلة فأنسل ﴿ قوله ﴾ ويجوز الاستعجار لزيارة
من المي وليت ﴿ كما في جامع المقاصد وهو قضية اطلاق التذكرة وظاهر اطلاقها واخلق الكتاب
أنه لا فرق بين الواجبة والمندوبة وربما اشترط في الوجبة السجدة وله حيث يسقط أصل التسل كما هو
الثاني في غيرها من المنفوعات ووجه قيل أن التلويح تناول فعل التأخذ وفعل غيره جواز الاستعجار والا
ملا وتقي عنه البأس في جامع المقاصد والمراد بالزيارة المصود مع التبة عند بي أو امام أو ولي أو
مكن شريف فتستحب زيارته ولا يدخل السلام وصلوة الزيارة بها والمراد بالمصود الاشراف على
الضريح واليه ينصرف اطلاق الزيارة كما في التذكرة قال أما لو استأجره من بعد فلا يجب الاشراف
على الضريح المقدس والدليل على ذلك أنه فعل يقبل النيابة والدليل على جبره اليه بالاختيار واستمرار
السيرة حتى صار ضروريا ﴿ قوله ﴾ وفي جواز الاستعجار على الاحتطاب والاحتشاش او
الالتقاط نظريتنا من وقوع ذلك للمؤجر أو المستأجر ﴿ مناه من امكان دخول النيابة في ذلك فيقع
للمستأجر وعنده فيقع للمؤجر ويرجع الى أن تلك المباحات هل يحتاج الى نية أم لا بل يكفي مجرد
الاخذ وقد قدم له مثل ذلك من علم الترجيح في باب القصة وقد قدم لابي موضعين من باب القصة
ان تلك المباحات يتوقف على النية لما استأض من التصريح المروية بما حكى في قصص الايواء
والامالي وتفسير مولانا الامام السكري عليه السلام والكافي حيث تضمنت تبريرهم بما " لا
لجاعة كثيرين في تصرفهم فيها وجدود في جوف السمكة بعد الشراء مع اشتغالها على العز ويجوز
استأجرها الشربة ويضعها الاجماع الظاهر من المختصوكذا التذكرة مع قوله على الله عليه واله ولم
اكمل أمرى ماؤى ولا قاتل بالصل علما الى غير ذلك مما تقدم بانه وقوله في مواضع من جامع المقاصد
ان ذلك لا يعد حيازة فالظاهر مكانة كما تقدم بانه وحفظه فحواز التوكيل والاستعجار واضح وعلى
القول بهم التوقف على النية فالظاهر ان القاتل به لا يقول به وان نوى السهم كالارث لانه يرد
كلامهم في عدة مواضع وعليه فيصور جواز الاستعجار والتوكيل وان لم يقل بانه يشترط في تلك
المباحات النية فلم يتم ما قلناه المصنف ووجهه والشهد من ان الحكم المذكور مبني على النية المسطوره تمام
الكلام في باب القصة ﴿ قوله ﴾ (الثامن) ان تكون معلومة والاجارة لما أن تكون في القصة
أو على العين والبين ان لم يكن لها سوى قاتعة واحدة كفى الاطلاق والاوجب يلها وعلى كل حال

لا بد من العلم بقدر الثقة والامعان يسر ضبطها لكن تكثر الجوى بثلاثة وعمل غيرها عليها (متن)

لا بد من العلم بقدر الثقة والامعان يسر ضبطها لكن تكثر الجوى بثلاثة وعمل غيرها عليها في العلم بالثقة لا خلاف في اشتراطها فاما اجد بمنى العلم عندنا الى العامة الذين اكتفوا في البيع بالمشاهدة واهلها ها وأوجبوا العلم بقدر الثقة وقد صرح بالاشتراط كون الثقة معلومة وكونها مقدرة بالزمان أو المصل وانه يجب أن تكون معلومة وانه محتاج الى تعيينها على اختلافهم في التعبير عن ذلك في الجسوط والثنية والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتلفع والتذكرة والتحرير والارشاد وسائر ما تأخر عنها الى الرياض وهو المستند من مجموع كلام الكافي والوسيلة وغيرها وفي (الرياض) قبي الخلاف عن ذلك أي اشتراط تقديرها بالمدة أو المصل وفي (الثنية) الاجماع عليه بل الحكم في المسئلة على قلبي وفي (التفصيح) لا خلاف في صحة تقديرها بالمصل المدين خاصة من غير زمان والزمان المدين خاصة من دون تقدير بالمصل وهذا وان كان مسوقا لاسر أكثر لكنه قائم فيما نحن فيه والقرص من قوله في العبارة والاجارة اما ان تكون في المدة الى آخره بل ان يشترط في الاجارة بمدة أمور العلم بالدين وقدر المدة وبيان حال تصدق الثقة وأعدادها فلا يصح ان تقول لغيرك أحد هلين كالا يصح أن يقول منك أحد هلين كما تقدم بل اما أن يلزم الدين في المدة كما يلزمها بالمصل وأما أن يوزن بينا خصومة شخصية ثم ان لم يكن بين الامتعة واحدة كفي الاطلاق في حل الاجارة عليها وان كان لها منع وجب بان الثقة المطلوبة منها الاجارة ولو لم يمين وألحق قد احتل في التذكرة التعيم وقال أنه أقوى وله أراد أنه أقوى من احتمال البطالين وعليه أي القول بالتعيم يلزمه احتمال ما يأمر به السائر وعلى كل حال من حالي أعاد الثقة وتعددها لا بد من العلم قد ما وتقدرها ما يقين (الاول للزمان وذلك فيما لا يمكن صفة الا به كالسكنى والارضاع) (والثاني) المصل وذلك في المدة التي يمكن ضبطها وقد قالوا ان هذه ضبط أيضا بالزمان فيمكن تقديرها ما بها كان وقد حل ذلك في التذكرة فاعية وضابطه وذلك كاستتجار الآدمي والمداية فانه يمكن استتجارها بالزمان كحياة شهر وركوب شهر والمصل كحياة هذا القرب وكونها الى موضع معين وقد طمعت عباراتهم بسلام كالجسوط والثنية والسرائر والشرائع والتذكرة والارشاد والكتاب فيما يأتي والمدة والمالك والروضة والرمض وقد سمت ما فيه وما في الثنية من لاجماع وقبي الخلاف وانصر في الفقه الزاوي وجامع الشرائع وغيره على التقدير بالمدة المصل ومنه لا يد خلافا وغيره ما في التفصيح من في الخلاف عن ذلك كما سمت ويجعل في التحرير ضابطا يجوز بها ما كان له محل كالميراث وما يقتض بالزمان ما ليس له محل كالميراث والارض ويقتض الاول باستتجار النظر للاوضاع فانه محل لا ينضبط بالالزمان كما تقدم وبأي وكذلك استتجاره لتكجيل ويقتض ضابط التذكرة المستند من كلام الأكثر استتجار النسل لضرب فانه قد تقدم أنه يرفع العقد على المصل ويقدره بالمدة والميراث اذا كان لضرب دابة واحدة وقد احتملنا امكان تقديره بالمدة اذا كان فائتية وفي تقدير الثقة بهما خلاف يأتي بانه ان شاء الله تعالى وبأي هناك هيون الله تعالى وله في تمام الكلام (اذا عرفت هذا) عند الى تمام الكلام في بيان العبارة ولا كل ضبط الاحيان كلها متسرأ أو متفردا لمكان كونها واقتارها فضلا

(الاول) الآدي ووصح استجاره خاصا وهو الذي يستاجر مستقيمة فلا يجوز له العمل
لتبخره فيها الا باذنه (متن)

عن ذكر ما يستجر فيها وكل ما تم به البلوى وتسمى المطلوبة الى الابتلاء بإيجاره واستجاره ثلاثة الآدي
والعواب والارض القصر المصنف على ذكرها ليكون ضبط اجريا يجرى القانون لصبط غيرها بالرمال
غيرها عليها ويعلل منها ﴿ قوله ﴾ (الاول الآدي ويصح استجاره خاصا وهو الذي
يستاجر مدة معينة) اما جواز استجار الآدي فلا خلاف فيه بين العلماء كما في التذكرة وقد دل عليه
الكتاب وأخبار الباب وغيرها كما قدم واما جواره خاصا قد صرح به في الانتصار والميسر وجميع ما
تأخر عنه الى الرياض وتسلسل حكاية الاجابات عليه وقد تبه على الحكم في النهاية بقوله وس استاجر
غيره الى آخره لكنه لم يسمه باسم وإنما خلاصته القنع والقتة والمراسم والتمتة الراوذي وكمن حكم
عنت به البلوى ترك في هذه المختصرات وقد رسم هذا الاجر الخاص بالخاص والمختص في الانتصار
والميسر والسرائر وجميع ما تأخر عنها الى الرياض ووسم في الوسية والنية وجامع الشرائع بالمعتمد
ووسم أيضا في الانتصار وفي الميسر والسرائر بالمفرد ووجه تسميته بذلك ان مقتضى المحسوسة
منصورة في شخص معين بحيث لا يجوز له العمل لتبخره على ذلك الوجه وفي (المساك) ان في اطلاق
المحسوس عليه ضربا من المماز ولو سمي مقيدا كان أولى لانه في مقابلة المشترك لا في مقابلة العلم
والمراد بالمشترك هنا المطلق انتهى ولا يخفى ان الخاص أوفق بالعرف بل وأنسب في المعنى وقد عرف
يتم ما في الكتاب أوحيته في الانتصار والميسر والنية والسرائر والشرائع والتذكرة والتحرير والمختص
وشرح النحر والتقيح وإيضاح التافع وجمع البرهان وغيرها لكنه زيد في التذكرة وجامع المقاصد قولها
ليعمل نفسه (قلت) لا بد من ارادة ذلك في عبارة الجمع لا ستعرف على انه يعلم من قولهم في المشترك
هو الذي يستاجر لعمل مجرد عن المشاركة وقد أوضحه في جامع المقاصد بما حاصله انه هو الذي
يستاجر لعمل نفسه سلقا مدة معينة أو لعمل معين مع تعيين أول زمانه وواقعة على ذلك الشيئات في
كتابه والحراسي والكتفاني وصاحب الرياض وقد حاول في الروضة بيان ان الشئ الثاني مستأمن
المدة المية في كلام الاصحاب بقوله هو الذي يستاجر لعمل نفسه مدة معينة حقيقة أو حكما كما اذا
استؤجر لعمل معين أول زمانه اليوم المين بحيث لا يتوأتى فيه بعده وقد قصرت عبارة الوسية عن
المعنى الثاني أعني الحكمي قال المفرد هو المحسوس بالعمل الواحد ويصح بشرطين تعيين الاجل ان كان
العمل مجعولا وتعيين العمل ان كان معلوما ولو قال وتعيين العمل وأول المدة لو كان معلوما لكان قد أتى
على الورد (ولعلم) ان مثل العمل المين المساقدة المية كأن يستأجره لحل مساقدة هذا الى مساقدة معينة وأول
الزمان خاصا ﴿ قوله ﴾ (فلا يجوز له العمل لتبخره الا باذنه) اما انه لا يجوز له العمل لتبخره قد
صرح به في الميسر والسرائر والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتقيح وإيضاح التافع وجامع
المقاصد والمساك والروض وجمع البرهان والكتايب والرياض وعليه به في النهاية وهو قضية كلام الانتصار
والوسية والنية والتافع والهمة والروضة بل هو صريح بعض هذه قال في (الانتصار) يختص المستأجر
بمقتضى تلك المدة ولا يصح لتبخره استجاره فيها وخالف باقي الفقهاء في ذلك وهو معنى لا يجوز له العمل
لتبخره ويظهر منه انه اجماع ما وفي (النية) يختص عمل في المدة بمن استأجره يدل على ذلك الاجماع

فان عمل من دون الاذن فلا يقرب تغيير المستأجر بين التسخير والمطالبة بأجرة المثل أو
المسي الثاني له أو المستأجره (متن)

المضي ذكره وفي (جمع البرهان) كان عدم جواز عمله فغيره مما لا خلاف فيه وفي (الرياض) المزمع في
الخلاف والاصل فيه بعد الاجماع انه ملك متاعه المملوكة في تلك المدة فلا يجوز له صرف مفت
المملوكة لتغير المضيقة وصرف زمانه المصيق المستأجر به في فعل آخر لتغير يما به والمع الشرعي كالمع
المسي كما ظنعت بهذا المعنى جلاهم ولكن ذلك يقتض على جملة منهم قولهم ان ما منع المولى ملك
استقلاله والا لساوى السيد وقد اختلفوا فيما سلف وطاقتهم الاسلام في شرح لارتداد مخالفة هؤلاء
لا ذكره هارما سيأتي من انه غير من أخذ المسي وأجرة المثل ولو كان غير ملك لما لم انما ملكا
عليه في ذمة لم يكن له ذلك بل كل المسي للاجير وليس عدم الجواز فيمنع به مبنيا على مستند
لانه كان الواجب حينئذ تقرير المليل هكذا انه وجب عليه العمل للمستأجر فلا يجوز صرفه الى غيره
لان الامر بالتشي يقتضي النهي عن ضمه للمالك ولان التاكيد بالاختصاص والتاكيد بعدمه أماتوا ما
على عدم جواز عمله فغيره وقال مولانا الاردملي يمكن فهم عدم الجواز من صحة اسحق بن عمار قال
سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يستأجر الرجل بأجر معلوم فيمنع في ضيقه بغيره رجل آخر
دوام ويقول اشترى بها كذا وكذا وما رحمت بي وبك قال اذا أذن له المسي استأجره فليس به
مأس قال قلنا تدل بغيرها على البأس بدون الاذن فيمكن حله على التحريم مع كونه أجيورا خاساوة
في (الرياض) به نظر لاجعية الاجير فيه من المالك وأهمية البأس (قلت) الاجيرها خاص بالمالك
والا فلا معنى لاستدعائه على انه يقتضي بالكرامية في العلم ولا قائل بها وقد استفاد هو وغيره في أبواب
الزنا وغيره التحريم من وجود البأس كما تقدم بانه فيما سلف من هذا الباب ثم انه في جمع البرهان به
على ما عتقه به وأما انه له ذلك اذا أذن له فغيره واضح ولله لذلك لم يتعرض جماعة ككثيرين له
(ولعل) ان المنوع منه انما هو العمل الذي ينافي العمل الذي استأجر عليه كما يتبادر أعنا وصرح بالجملة
المأخوذون لا مطلقا فيجوز للتعاقد التلميع والتلميع مع الحياة والتقدم ونحوه مما لا ينافي وجهه فلا معنى
لاحتيال المم في المسالك ولا لقوله في الروضة فيه وجبان من التصرف في حق المهر وتبادة الحال اذا
لاحق المهر وأما حقه العمل وقد حصل من دون أن يدخل فيه خلل ويجوز له العمل بالليل اذا لم يرد
لى ضعف في العمل المستأجر عليه بلا خلاف لانه المراد الوقت الذي جرت عادته به كالمهارة
﴿قوله﴾ (فان عمل من دون الاذن فلا يقرب تغيير المستأجر بين التسخير والمطالبة بأجرة المثل
أو المسي الثاني له أو المستأجره) قال في (جامع المقاصد) أي فان عمل الاجير للمالك لمير المستأجر في
المدة التي عبت للعمل كلها فلا يقرب تغيير المستأجر بين التسخير والمطالبة بأجرة المثل ذلك العمل أو
المسي ان سعى له شيئا بأجرة أو جاعة للمؤجر والمستأجر ووجه القرب انما بالقسبة الى التسخير طرقات
ما وقع عليه عقد المعاوضة أنفي الاجارة فيرجع الى ماله وأما بالقسبة الى المطالبة بأجرة المثل فلاها قيمة
العمل المستحق له بعد الاجارة وقد أختلف عليه فاستحق بطله وأما بالقسبة الى المسي الثاني فلا يقد
يجري على المسنة المملوكة له وكان فضليا بالقسبة اليه وكان له الاجارة وأخذ المسي متى طالب بأحد
الامرين في مطالبة المؤجر لاه المباشر لا خلاف لانه المملوكة وكذا المستأجر الثاني لاه المستوفى لها

ومشتركا وهو الذي يستأجر لعل مجرد من الباشرة او المدة (من)

انتهى وفيه نظر من وجهين (الاول) ان كلام المصنف ليس نصا ولا صريحا في ما ذكره من أن المراد
فسخ عقد قسه بل هو محتمل احتمالا ظاهرا ان المراد بالفسخ هو فسخ العقد الثاني فيطالب المؤجر أو
المستأجر بأجرة المثل وما من جهة الرد على المقيد سواء الا ان الثاني باللائم وله ابلغ (وكيف
كان) فحريه المقام أن ية له أنه إنما يجوز له فسخ عقد قسه أو العقد الثاني إذا لم يسله الاجير قسه ولم
يسل له عملا أصلا إذا سلمه قسه أو عمل له أو عيده ثم أجر قسه أو عيده فليس للمستأجر الاول إلا أجرة المثل
بما بقي وليس له فسخ عقد قسه ولا العقد الثاني سواء كان المستأجر الثاني استوفى المدة أو لم يستوفها
كما يحل المطالبه السابق بل كاد يكون صريحا في ذلك وفي (المواضي) المنسوبة الى الشهيد أنه له
حيث فسخ عقد قسه قال إذا فسخ عقد قسه قلن كان ذلك قبل أن يسلم الاجير له شيئا فلا شيء
عليه وان كان منه تبعت الاجارة وزيه من المسمى بالنسبة لكن يحمي - ها في صحة الاجارة الثانية
وسكان يلتفتان الى من باع ملك غيره ثم ملكه وأجاز قلن قتا بصحتها ولا بحث والاصل الى أجرة
المثل كما إذا لم يكن هناك عقد وتبعت على ذلك الشهيد الثاني في كتابه وصاحب الرض وهو خلاف
ما تقدم لها وإكافة الاصحاب من أن غصب المؤجر والاجيرى بعد القبض لا يسقط المستأجر على
الفسخ (وكيف كان) والمستأجر الاول ان فسخ عقد قسه حيث يجوز له كما هو الغرض في جامع المقاصد
لأنه فرض المسقة بما قبل القبض وأنه عمل الثاني تمام المدة فلا شيء له الا المطالبة بالمسمى ان كان
دعه له وان لم يسبح عقد قسه وفي على الاجارة تغيير في فسخ العقد الطارئ وإجازته وهذا هو
الذي أراد المصنف ووجه تغييره ان المدة مملوكة له وعليها سلطان له سراحة الاصلح له والتمتع من
المصرف لا يجري يجري الخلف فلما قد عليها فضولي قد فسخته رجع الى أجرة المثل عن المدة القائمة
لما ذكره هو وان أجازت له المسمى قلن تقل قبض الاجير له فطالب بالمستأجر خاصة لا الاجير
لأنه حيث بمنزلة المصولي فطالب بالتمتع وهذا هو الظن الثاني وهو ما يريد على المصنف أيضا الا أن
قولا ان اجارته لا تزال الضمان التام بالمعدون السابق فم ان كانت الاجازة بعد القبض وكانت
الاجرة مبنية فطالب بها من هي في يده وان كانت مطلقة فان أجاز القبض أيضا فطالب
الاجير والا المستأجر ولا يرق في ذلك من أن يكون قد عمل الاجير عدغير المستأجر الاول وهو
المستأجر الثاني كل المدة أو بعضها وهو المستأجر الاول ما إذا عمل الاجير الثاني بمضى المدة المفسخ
بالقبض اليها خاصة وسكان قدما فيما اذا رد التاصب اليهن في أثناء المدقوعين من قول المصنف الاقرب
حيث أراد الرد الى اخيدوا الشيخ وسلاروا أي الصلاح وان حمز قوله في التام حيث قالوا بالاتفاق
كما إذا ألتف البائع المبيع الى اقضى ان المسقة مفروضة فيما اد كان ذلك قبل قبض المستأجر اليهن
لو كان المستأجر عبدا أو حرا لم يسله قسه وما ذكره في المال فيها إذا عمل بماله وان عمل بغيره وكان العمل
مناهجة في العادة غير مد عدم فسخ عقده بين مطالبة من شاء منها بأجرة المثل والا فلا شيء له
سواء عمل له أو لم يعمل ولوحاز تبيينا من المباحات بنية التملك ملكه وكان حكم الرمان المصروف في ذلك ما ذكره
﴿ قوله ﴾ (ومشتركا وهو الذي يستأجر لعل مجرد من الباشرة أو المدة) هذا هو الاجير
المشترك وكل من تعرض له كاشره ساء مشتركا لا الشهيد في المدة فانه ساء مطلقا وفي (الروضة)

أه أول من نسبته مشركاً لأنه في مقابلة المتيد وهو الحاس (وليه) أنه قد روي في التلميح بسند صحيح عن أبي الجوزاء أنه ابن عبد الله عن الحسن بن عمار عن عمرو بن (أبي خ) خالد عن زيد عن أبيه عليهم السلام أنه كان يقول كل حامل مشرك إذا أقعد فهو ضامن فسأله ما المشرك قال الذي يسل لي ولك ولما ومثلاً الثلاثة وإن كانوا من رجال الزينة الآن فيهم مدحاً بل ربما وثق منه وساء أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً في خبر ضعيف بالمشارك قل نظر الأصحاب إلى الخبر لكنني لم أجد أحداً ذكر الخبر والأشار إليه وقال في (الروضة) سمي حلقاً لعدم أنصار مفتي شخص معين فمن جازله أن يسل بنفسه أو بغيره مع أنه عد من أنسائه العمل المجرد من المدة مع تعيين المباشرة فأمل وليس مناد أن مضت مشركة بالمثل ومن المتأخر شخص آخر لم يناد به بمجوزة العمل لغيره لأن مضته غير محصورة في شخص معين وقل في (جامع المقاصد) في تفسير العبارة هو الذي يستأجر لسل مجرد عن المباشرة مع تشخيص المدة كما يدل عليه ظاهر قوله أو المدة بل أن يسأجره عطية القرب وبين أول الزمان أو يستأجره للعبادة وبين وله لو قل تحصل عطية القرب لكل أوصح وله أراد بالعبادة وبين التشخيص حقيقة بأن بين الأول والآخر أرواد تقدير العمل بالزمان وهو كونه في يومين وإن لم يكوّن ميتين فيكون فرضه أن النسبة حين التعرّف على المباشرة إما أن تمين بالعمل المخصص مع تشخيص المدة من دون تطبيق كعبادة هذا القرب وبين أول الزمان وأما أن تمين بالزمان فقط بمعنى عدم تشخيص العمل كعبادة يومين وأما من قريب تحقيق ذلك ونحوه قال في (جامع المقاصد) في تمام تفسير العبارة أو الذي يستأجر لسل مجرد عن المدة مع التعيد بالمباشرة مثل أن يستأجره أن يسل عنه نفسه من غير تعيين مدة يكون العمل مطلقاً إما أن عدم تشخيص الزمان (قال) ويظهر من العبارة أن المشرك مسمى آخر وهو الذي يستأجر لسل مجرداً عن المباشرة والمدة معاً (قلت) وهذا لا بد فيها من تشخيص العمل لأن المدة فيها حاية عن التقدير بالزمان فلا بد من تقديرها بأحداهما وقد وافقه على تشبيهه للأقسام الثلاثة الشيخ عني في كفاية والمعامل الحراساني وفي (الاقتصاد والنية والتذكرة والختل) المشرك هو الذي يستأجر على عمل في الدمة ظاهر الأولين الإجماع عليه وفي (المسوط والوسيلة والسرائر والشرائع والتحرير) أنه الذي يستأجر على عمل مجرد عن المدة وفي (الاحتجاج) هو الذي يستأجر لسل مطلق معين أو لزمان مطلق مضبوط مجرد عن المباشرة وأرواد الأول المجرد عن المدة والمباشرة لكن قوله مطلق يد في ذلك لأنه لا بد من تشخيص العمل كما تقدم وأما الذي فاعلمته أنه أراد ما قال أجرتك صبي لحصل الحياطة في ضربة برص الشهور مثلاً أو غير ذلك لأن هذا الزمان مطلق ومضبوط لك لس واحد من الأقسام الثلاثة المتقدمة الأولى الاحتمال الثاني في اليومين في عبارة جامع المقاصد كقدم ويأتي تحقيق الحار وفي (عمم البرهان) أنه الذي يسل عملاً معلوماً في زمن معين كلي كيوم أما مع تعيين عشرة أو سبعمائة فإنه يجب عليه ذلك العمل بنفسه أو بغيره أي زمان أراد (قل) مثله أن يقول له أجرتك صبي على عطية نفسي أو بغيري يوماً فأمل ولعل المصنف ومن تأخر عنه لم يظفروا بالخبر على ما طرأ لحوا ما احتج به الحاس من التعيد فصح لم أن يسموا للمشرك إلى الأقسام الثلاثة لأنه بايه بالاجتهادات الثلاثة إذ أقسم الأول من المشرك بإيصال الحاس بالنسبة إلى المباشرة والثاني بالنسبة إلى المدفوع الثالث بالنسبة إليها فيجوز للأول إتيان عقد خاص ومطلق ولثاني إتيان المطلق قطاً وأما الحاس فيجوز

وتملك المفعة بنفس اقتصد كما تملك الاجرة به فاذا استؤجر لعمل قدر اما بالزمان كخياطة يوم او بعمل العمل كأن يستأجره لخياطة ثوب معين (متن)

المنع والجواز لا يمكن التأخير حتى يمضي زمان الاجارة الثانية ثم ليس له أن يؤخر نفسه مدة حياته مع تعيين المباشرة ويحمل أنهم دفعوا النظر ولخطوا الخبر فزاد ان ما ضمنه جاز في الاختبارات الثلاثة ولعل السيدين ومن وافقهما على ترميزه بأنه هو الذي يستأجر على عمل في المدة لخطوا الخطير لانه أظهر في هذا التعريف مع ملاحظة شمال المنع في القسم الثاني في كلام المتأخرين بالنسبة الى إيقاع العقد الخاص كما عرفت ولعل الشيخ في السوسط ومن وافقه لخطوا الخبر وأن تشخيص المدة وتعيينها يقتضي بكونه مقيدا غير مطوق لا يصح له أن يسئل فيها لي ولك وذلك وحكم الاول من الاختبارات الثلاثة بالنسبة الى طلب المسأجر العمل منه أنه يجب عليه تحصيله في تلك المدة بنفسه أو بتفويضه فلو لم يفعل كان له فسخ عقد نفسه فلو لم يفسخ طالبه بآجرة المثل عنه في تلك المدة وليس له فسخ عقد غيره ان كان قد أصر نفسه وليس له مطالبة المسأجر الثاني بآجرة المثل وحكم الثاني وجوب العمل بنفسه متى طالبه فان لم يفعل قد فسخ عقد نفسه والرضا بالعمل متى ما حله وليس له المطالبة بآجرة المثل لاحد ولا يفسخ عقده ان كان عقد وحكم الثالث وجوب تحصيل العمل مطلقا متى طالبه وله فسخ عقد نفسه بالتأخير الكثير والرضا بالعمل فأصل في الاول (ولاشكافية تفسير آخر) للخاص والمشارك قال الخاص المنفرد هو الذي عين عليه العمل ووضعه ولم يشاركه في رأيه والمشارك هو الذي شاركه في الرأي وقال له اعمل في أي موضع شئت ﴿قوله﴾ (وذلك المفعة بنفس العقد كما يملك الاجرة به) (الحقيق طارفاً والثاني واحد على أن المسأجر يملك المفعة بنفس العقد وقد طغنت بذلك عباراتهم في معاصري كآلتهم من غير خلاف أصلا وحكي في الخلاف على ذلك إجماع الفرة وأخبارهم وحكي فيهموني التذكرة للخلاف عن أبي حنيفة حيث قال أنه لا يملك المسأجر بالعقد لأنه سدونة كالآجرة والفرقة فبحث على ملك المؤجر وملك المسأجر شيئا قتيلا لكن أخبارا ليست مصرحة بذلك وإن كان يستفاد منها ذلك كصحية اسحق بن حمار ونحوهما واما أنه يملك الاجرة أيضا بنفس العقد فقد حكيت عليه أيضا الاجامات وطغنت به البيارات وعقدت له الفتاوى وقد خالف أيضا في ذلك أبو حنيفة كما تقدم يثبت ذلك كله وقد أعاده هنا تيمنا لما بهدته ﴿قوله﴾ (فاذا استؤجر لعمل قدر اما بالزمان كخياطة يوم او بعمل العمل كأن يستأجره لخياطة ثوب معين) قد تقدم ان لمرة قدر المفعة خدم طريقتين (أحدهما) التقدير بالعمل وإن ذلك في كل منتهى يمكن تقديرها به وقد أشار هنا الى آخرين (الاول) ان مرة العمل وتقديره تكون بتشخيص على تبيينه وظاهرهم نجما أنه لا يحتاج بعد ذلك الى شيء آخر وسأبي لهام قد يخالف ذلك (والثاني) الى ما سلفه ضابطا في التذكرة كما تقدم من أنه يصح فيها تقدير بالعمل قط أن يقدر بالزمان قط حيث قال قدر اما بالزمان وقد تقدم ان ذلك يستفاد من كلام المصنف وقد قضوا عليهم باستظهار العمل والامر في ذلك سهل (والثاني) التقدير بالزمان وقد أشار في معاصري كلامه الى ان بعض المتأخر لا يمكن تقديرها الا بالزمان وحي أعمال وغير أعمال فن الأعمال الارضاع قال وفي الارضاع تعيين الصبي وعمل الارضاع ومدته ومنها الكمل قال ويقدر بالمدة خاصة ومن غير الأعمال الارض والدار قال ويجب تعيين المدة في اجارة

الأرض وقد تقدم قل القلوي والاجامات على ذلك كله في الكلام في شيء وهو أنهم مثلاً تقدير
السبل بالزمان بما إذا استجره الخياطة يوماً أو شهراً وقد وقع ذلك في المبسوط والمذهب وقه القرآن
قراوندي والسرائر والذكورة والتحرير والارشاد والمواشي وجامع المقاصد والمساك والروضة
والروض والرياض وغيرها بل قل في الروض من دون أن يبين اليوم وقال في (جامع المقاصد)
لا يشترط كون اليوم ميثا لشيء في نفسه بخلاف التوب فإنه يختلف باختلاف الأمور التي سيذكرها
المصنف فلا بد من تعيينه في (المبسوط والمذهب وقه القرآن قراوندي والسرائر) تبين العلم بالمدة
والجمل بالسبل بما إذا قل له استأجرتك شهراً أو يوماً لثني أو تحيط قالوا فمقدمة معلومة والسبل مجهول
قالوا في حكمه ما إذا استجره ليخيط له ثوبه من دون ذكر مدة وقد صرحوا أيضاً بأنه يجوز أن يقول
أمرتك الحيازة كركوب يوماً أو شهراً كما تقدم فإنه في أول هذا الشرط وقصة ذلك أن يصح أن
يقول أجرة لك الحمار شهراً وإن لم يزل القدر على الاتصال وقد تقدم لما قل الخلاف في ذلك وإن ظاهر
خسة كتب البطلان منها التحرير والارشاد والروض أن لم يزل على الاتصال وإنه خيرة للخلاف
والمبسوط والخلف والتشريح والمساك والمقاييس فبعضها ظاهر في ذلك وبعضها صريح بحكمها فبعض ذلك
في الشرط السادس فيها إذا أجره الحمار شهراً وأطلق وفيها ذكر قيل ذلك ولكن قد يظهر من الفتنة
والنهاية والخلاف والتبيين والشرائع أن القدر صحيح وهو صريح القاضي والسرائر كما بينا على ذلك
فيها إذا أجره كل شهر بدم قليل فكلهم هنا أما حصول من ذلك لمكان السموات وأرب
الاجارة فصل ما لا يحصل غيرها من الموهلة وأما في على الفرق بين القطار وبين الآدمي والذابة لكن
ظاهر جماعة وصريح آخرين أنها من واحد واحد قال في (الفتنة) كان كل سكناء احتيج مع ما تقدم
من الشروط إلى تعيين المدة وإن كان دابة افتقر إلى ذلك أيضاً بدليل إجماع القاطنة وأما أن يزل
على التبيين لما بالتشخيص والتسمية أو بالتزويل على الاتصال لكنه يأباه كلام الجماعة جميعاً وقد سمت
ما في جامع المقاصد والروض بل قال في جامع المقاصد أيضاً وقد يقال إن الأيام تختلف اختلافاً بينا
سلول الزمان وقصره فيقتضي التبيين على أن في بعض البلاد لا يستوفي النهار كله في السبل في زمن
شدة الحر وطول الزمان وفي (سواشي شيخنا الشيد) انكسر على خياطة اليوم من جهة الاختلاف في
الصناع وهو اشكال آخر انتهى لكنه قد مثل في الأربعة الأولى أعني المبسوط والكتايب التي بعده
ما إذا كان السبل معلوماً والمدة معلومة بما إذا قل له استأجرتك اليوم لتخيط قميصي هذا إذ قد يسلط
أن اليوم فيها مثلاً به العلم بالمدة وجعل السبل متصل بالقدر قليلاً في السنة وفي الجمع بين كلامهم وقد
قال في (الذكورة) في أواسط الباب لا بد فيها قيد بالمدة من تعيين ابتدائها أو انتهائها بخلاف وقرع
عليه أنه إذا قل أجرة لك شهراً وقصد الإطلاق على معنى من السنين أو شهراً من الشهور لم
يكف تعيين القدر قال بل لا بد من تعيين المدة ويمكن من تعيين للشمس وبالعكس بخلاف (مقال)
فإن لم يقصد الإطلاق المذكور حل على ما يصل بالقدر انتهى وهذا يحكم على من يظهر متعدهم
الاشتراط على من أطلق لكن الظاهر أن ذلك في القطار فيكون فرق بينه وبين الآدمي والذابة لأن
المداريهما على السبل هيئته تارة بتشخيصه وتارة بالزمان وإن كان غير معين ولا كذلك القطار فإن
مناقبه لا قوام لما لا بالزمان فالزمان جزء فيها فلا بد من تعيينه لكن لم نجد كلاماً صريحاً في ذلك
ولعل ما أفتوه لا يكتفي في ذلك وقد سمت ما في الفتنة وغيرها لكن لا مناص عن ذلك مع موازنة

ويصح هذان في القيمة وميتا فلذا عينه بالحل وجب تعيين التوب وطوله ونوع التفصيل ونوع الخياطة ولو جمع بين الزمان والحل بطل لله ر (متن)

الاجزاء داخل ﴿ قوله ﴾ (ويصح هذان في القيمة وميتا) أي يصح تعيين العمل بالزمان وتعيينه بعمل العمل سواء كان العمل في القيمة أو ميتا بتعيين الاجزاء ﴿ قوله ﴾ (وإذا عينه بالحل وجب تعيين الثوب وطوله ونوع التفصيل ونوع الخياطة) كافي في التذكرة وجامع المقاصد لا اختلاف العمل والاجرة بذلك اختلافاً بين تعيين الثوب يشق بالمشاهدة والوصف ليرف غلظه من دقة قبل خياطته أو تصبب وكذلك الطول والعرض ولا ينبغي أن يذكر العرض ويشق نوع التفصيل بالقباء والتمهين وهو ذلك ونوع الخياطة بالرومية والحارسية وغير ذلك قال في (التذكرة) لا أن تترك المادة نوع فيحصل المطلق عليه رواقه في جامع المقاصد على ذلك وهو كذلك وقد ذكر في التذكرة هنا فرما ذكره في جامع المقاصد هنا وقد تركناه لأن المصنف سيخبر به ﴿ قوله ﴾ (ولو جمع بين الزمان والحل بطل للفرق) أخير البطلان فيها إذا جمع بين الزمان والعمل في التذكرة وشرح الارتداد والقيمة والتفصيل وجامع المقاصد والمساك والروض والروضة والارشاد لكن قد قيد ذلك في ما عدا الاخير بما إذا قصد التطبيق بين العمل والزمان بحيث لا يزيد ولا ينقص بأن يقتضى بإبدائه وبزهي بانتهاءه وظهر بخياطة هذا الثوب في هذا اليوم وركوب هذه الدابة الى موضع كذا في يومين وهو معنى ما في البسوط والمذهب وقته القرآن والسرائر من توجيه البطلان في المثال بأنه ربما يخطئ الثوب قبل مضي النهار فيبقى بعض المدة بلا عمل وربما لا يفرغ منه يوم ويحتاج الى مدة أخرى ويحصل العمل بلامدة وقد عتروا ذلك بما إذا كانت المدة معلومة والعمل معلوماً وقالوا ان ذلك لا يصح وإن القيد يطل حينئذ وهو معنى قوله في الوصية ولا يصح تعيين الاجل والعمل مما كان عيناً بطل والوجه في البطلان على هذا التقدير مع أنه حيث لا حاجة بهما إليه ظهر لانه يكون قد استأجره على ما لا قدرة له عليه فكانت صحة الاجارة منقضية الى بطلانها لانه اذا لم ينطبق العمل على المدة استحق حصول المستأجر عليه فيجب أن تفسخ الاجارة فلم يتضح لنا وجه تردده في الشرائع ونحوه في الصحة في التحرر والحواشي فضلاً عن الحكم بها في المختلف فيها حكاه عنه جماعة ولم أجده فيها حديثاً من نسخه وهي متددة وفيها الصحيح المحفوظ بنظر الشيخ مسندين الى ان الفرض انما يتعلق (تعلق خل) بذهاب المدة وذكر الانطباق للبيان اذ لا ثمرة مهمة في تطبيقه على الزمان والفراغ أمر ممكن لا غرر فيه فلي هذا ان فرع قبل آخر الزمان ملك الاجرة لحصول الفرض وهو التجهيل ولا يجب شيء آخر وان انقضى الزمان فليست أجر التسخ فان فسخ قبل حصول شيء من العمل فلا شيء له وان فسخ بعد شيء فاجرة مثل ما عمل وان اختار الامضاء الزمه بالعمل خارج المدة وليس للاجبر النسخ هنا ما ذكره في التحرير ولعل القلم أثبت المختلف مكن التحرير سهواً في حواشي الشهيد وتبعه المحقق الثاني (وفيه) انه خارج عن محل النزاع اذ المفروض ان القيد انما وقع على التطبيق لا العمل قطع والمدة ذكرت للبيان في التحجيل كما قضى به الترجيح والتليل وحاصله انه أراد الطريقة المطلقة بما يمكن وقوع العمل فيها وذلك بما لا يرب فيه وقد دلت عليه موقفة محمد الحلبي قال كنت قاعداً عند قاض من قضاة المدينة وعنده أبو جعفر عليه السلام جالس قائم رجلان فقال أحدهما أي

ويعين في تعليم القرآن السود او الزمان وفي الارضاع تعيين الصبي (متن)

تكررت الى هذا الرجل ليعمل مثلاً الى بعض المادون واشترطت عليه أن يدخلني يوم كذا وكذا
 لاجاسوق وانفوخ أن يغوثي الى أن قل فقام الرجل أقبل الى أبو جعفر عليه السلام وتل شرط هذا
 جائز الحديث وقد تقدم قل به من الباقر عليه السلام ثم عد الى تخرج التحريم لعل الوجه في ان
 المستأجر الضم ان الاجير لم يف بالشرط وفي ان الاجير لم يملك الضم ان رضي المستأجر بالبقاء
 عليه ان الاخلال بالشرط جاء من قبله فلا يكون ذلك وسية الى ثبوت الخيار له كالتمسك المسلم فيه في
 وقته فان المسلم الى له يملك فسخ العقد وفي أنه اذا انظر اللفظ انه بالس لاجيره كالمسلم اذا صبر
 عند فقد المسلم فيه الى حين وجوده فانه ليس له أكثر من المسلم فيه وفي ان للاجير أجرة مثل ما عمل
 اذا فسخ المستأجر انه اذا فسخ العقد سقط للمسي ووجب الى أجرة المثل (وفي) انها لو زادت على المسي
 ربما جعل الاجير التواني في العمل وسية الى أخذ الزائد فينبغي أن يكون له أقل الامرين بما يخصه
 من المسي ان كان أهم العمل على تقدير التقصير ومن أجرة مثل ذلك العمل طائل الاصح أنه له أجرة
 المثل مطلقاً كما هو مقتضى القواعد (وليس) انقل في الشرائع ولو قدر بالعدة والعمل قيل يعمل لان
 استيفاء العمل في المدة قد لا يتفق وفيه تردد ومراعاة الاشكالية الى ما في البسوط وغيره من ان استيفاء
 العمل في المدة المبنية على وجه التقاطع بحيث يتحتم ما قد لا يتفق غالباً لا ما قد يشعر به العمل من كون
 المدة طرقة فعمل بحيث يستوفى فيها فان هذا جهته متناً بكثر المدة كما تقدم ولعله مرد في حل الاطلاق
 على التطبيق أو في امكان حصوله وعدمه أو في صفة اشتراطه على تقدير حصوله لان كان لا يتفق الا نادراً
 والظاهر أنه غير ماقى الشرع يرقتل جيداً ﴿ قوله ﴾ (ويعين في تعليم القرآن السود) هنا
 بما لا خلاف فيه فيكون الاستنباط قدراً بالعمل وسيأتي في المصنف أنه يقدره بالعمل فيعدد السور والمراد
 بتعدادها تعيينها فان التبيين لا يد من لاستماع الصفة مع التردد ولا ريب أنه مع التبيين لا حاجة الى
 التعداد ﴿ قوله ﴾ (أو بالزمان) كما في التذكرة وجامع المقاصد وقد نب في الايضاح الى
 إطلاق الاصحاب ولعله أراد أن الاصحاب أطلقوا القول بجهز الاستنباط على تعليم القرآن حيث
 لا يجب وذلك يقتضي بأنه لا بد من التبيين وهو يكون بالزمان أو العمل لان كل ما يتبين بالعمل يتبين
 بالزمان اما قدر من نحو استنباط العمل فأمثل وسنشكل المصنف في تقديره بالزمان من تفاوت
 السور في سبوت الحفظ وقد استمرود الملح من الاكتفاء بالزمان في التذكرة أيضاً ومن أن طريق التبيين
 في الاجارة أحد الامرين كما بينه بخلق في جامع المقاصد ومن إطلاق الاصحاب كما بين بالوجه
 الثاني في الايضاح ولم يرجع ويرد على الشق الاول ان هذا التفاوت لا يعتبر لحصول التبيين المختبر
 وذلك انما هو حيث يبرز الاستنباط كما تقدم ويأتي ﴿ قوله ﴾ (وفي الارضاع تعيين الصبي)
 كما في البسوط والوسية والشرائع وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمسالك
 وجمع البرهان والمنايع لان الرضاع يختلف باختلاف الصبيان في الصغر والكبر والهمة والقناعة ودرجاته على
 بعض كما قيل كما يأتي وتعيينه يكون بمشاهدته وتمييزه عن غيره بل قال اكثر هؤلاء لا بد من مشاهدة
 الصبي واكتفى مولانا الارديلي بالموقف كراكب وهو قول لبعض العامة لا بأس به بل ظهر جماعة
 عدم اشتراط هذا الشرط حيث يتصرفون على ذكر المدة والصيغة مثل الصبي وان لم يذكروا الا صاحب

وعمل الارضاع اهو يتها فهو اسهل او يت الصبي فهو اوثق قولي في حفظه ومدته ولا تدخل المضائق فيه وهل يتناول القند العبن او الحل ووضع الثدي في فيه وقبضه العبن كالصبي في الصباغة ومطالبت في الفار الاقرب والاول لاستحقاق الاجرة باقراده دون الباقي باقرادها والرخصة سوغت تناول الاحيان وعلى للرضعة تناول ما يدر به لبنها من الماء كحل والمشروب فان سقط لبن التثيم لم تستحق أجرأولو دفعت الى خادمته فالاقرب ذلك أيضا (متن)

المالك ويضي ان يشترطوا تعيين المرضة لان المال يختلف باختلافها وقد استحب الشارع اختيار العاقلة المسلة الغنية الرخيصة لان الرضاع موثر في الطباع والاخلاق والصبر واللسان وهو أي الاشتراط خيرة مجمع البرهان وكذا المبسوط والسرائر والتذكرة والتحرير لانهم قالوا اذا ماتت بطلت الاجارة لكنهما لم يبداه من الشروط وقد ينظر ذلك من جامع الشرائع بل ومن الكتاب فيها اذا دفعت الى خادمته وقد ترك ذكر اشتراط الباقون بل ظاهري عدم اشتراطه وأظهرها عبارة الوسيعة وكذا التذكرة حيث جعل شروط الارضاع في الاول خمسة وفي الثاني أربعة ولم يبداه من جعلها تعيين المرضة فأمل وصريح قول المصنف فيها يأتي عدم الاشتراط حيث قال قلن مات المرتضع أو المرضة بطلت ان كانت مبينة ومنه قال في السرائر وهو خيرة جامع المقاصد والمالك وهو ظاهر الايضاح ﴿قوله﴾ وعمل الارضاع اهو يتها فهو اسهل او يت الصبي فهو اوثق قولي في حفظه ﴿اشترط هذا الشرط خيرة المبسوط والوسيلة والتذكرة وجامع المقاصد والمالك والمنايع لاختلاف محل الارضاع في السهولة والصعوبة والوثاقة في الحفظ كما اشار اليه المصنف وقد تردد فيه صاحب الشرائع مما ذكر ومن اصالة عدم الاشتراط وقد تركه الاكثر من تعرضهم للادل ويضي جريان الحكم في كل موضع يختلف فيه الفعل (المدخل ل) ﴿قوله﴾ بالمرحفا على محل الارضاع المطوف على المضاف اليه وقد قدم انه لا يمكن تقديره الا بالزمان كما في المبسوط وغيره وقد طنعت جوارنهم هنا باشتراط تعيين مدته كعبارة المبسوط والوسيلة والسرائر وغيرها فجاءة بدون لانه لو ضبط بالمدل لم نعلم قدرا يحصل له من العبن ولا القدر الذي يستوفيه في كل مرة وقد نرض له الامراض والاسباب المالية كما ذكر ذلك في التذكرة لكن ذلك يأتي في التقدير بالزمان فأمل ﴿قوله﴾ ولا تدخل المضانة فيه وهل يتناول القند العبن او الحل ووضع الثدي في فيه وقبضه العبن كالصبي في الصباغة وماء البئر في الفار الاقرب والاول لاستحقاق الاجرة باقراده دون الباقي باقرادها والرخصة جوزت تناول الاحيان قد تقدم الكلام في ذلك كله في الشرط الرابع مسينا محررا بل يوجب كتاب ﴿قوله﴾ وعلى المرضة تناول ما يدر به لبنها من الماء كحل والمشروب ﴿كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه مقدمة الواجب واجبة وانه من تمام التمكين في الرضاع ويجب عليها أيضا تناول ما يصلح عليه نص في التذكرة والتحرير لان في تركه اضرارا بالصبي ﴿قوله﴾ قلن سقط لبن التثيم لم تستحق أجرا ﴿كافي المذهب وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه غير المستأجر عليه لانه ليس بأرضاع فتكون متبرعة ومنه مالو اطمست ﴿قوله﴾ ولو دفعت الى خادمته فالاقرب ذلك أيضا ﴿كافي في المبسوط وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والايضاح وجامع المقاصد لكنه لم يخص الفرض بالمخادمة في الاول بل قال امرأة غيرها ووجه أن الاقرب عدم استحقاقها أجرأمر ما تقدم من

وقدم قولها لو اذنت لانها امينة وله ان يؤجر امته ومديرته وام وله للارضاع دون مكاتبته فان كان لاحد من ولد لم يجر له ان يؤجرها الا ان يفضل عن ولدها ولو كانت مزوجة اختصر المولى الى اذن الزوج فان تقدم الرضاع صح العقد والزوج وطبها وان لم يرض للسأجر (متن)

انه غير السأجر عليه لانه يختلف باختلاف الرضعات بحيث يطلق يحصل مطلقه على المباشرة لانه التبادر الى التهم والعرف جاز عليه فيعطى المسمى ليقطن القدر ولا تجب اجرة المثل لانها متبرعة ولعل هذا هو المراد من البارة كما فيه وله وفيه نظر ظاهر لانه على القول باشتراط التمين يتم باطلا كذا اطلق ولم يبين الرد الا ان قول ان التبادر يتم مقام التمين وينبغي الجزم بالاستحقاق على تقدير عدمه وقد يكون نزاع المصنف في هذا الفرع الى القول بالاشتراط وله الظاهرها من جامع الشرائع كما تقدم التنبيه عليه ﴿ قوله ﴾ (وقدم قولها لو اذنت لانها امينة على اشكال) وحكم بذلك في التحرير من دون التليل وله لانه لا يلزم من امانتها تقديم قولها خصوصا وانما تريد بذلك اثبات استحقاق الاجرة لها وفي (جامع المقاصد) يمكن ان يصح على ذلك بان ذلك ضلها وهي اعلم به وبسر الاشهاد عليه ليلا ونهارا فلم تقبل بيننا لادى ذلك الى عدم الرغبة في الارضاع قال وهو حسن قلت وهو كذلك ﴿ قوله ﴾ (وله ان يؤجر امته ومديرته وام وله للارضاع) بلا خلاف قلبي البسوط وقد نص عليه في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه مملوكة تلبس لواحدة منهن الاستماع واجارة نفسها من دون اذنه واراد بائنه ائنة والاقا لكل اماء ﴿ قوله ﴾ (دون مكاتبته) كافي التذكرة وجامع المقاصد والمواشي وموضع من التحرير غير قارئ بين الملققة والمشروطة تصرحا من السيد والكركي والمصنف في موضع من التذكرة واطلافا في موضع آخر لا قطع سلطه عنها بالكتابة مطلقة او مشروطة ولها ان يملك تزويجها ولا وطبها ولا اجارتها في غير الرضاع ولها ان تؤجر نفسها مطلقا من غير اذنه لانه نوع اكتساب ومثل المكاتبه ما احتق بعضها في انه ليس لمولاهما اجلوتها من دون اذنها وفي (البسوط وموضع من التحرير) ان ان يغير المشروطة دون الملققة وفيه نظر ظاهر نعم اذا حصرت المشروطة عادت قنة تأمل ﴿ قوله ﴾ (فان تلف لاحد من ولد لم يجر ان يؤجرها الا ان يفضل عن ولدها) كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لان السيد انما يملك ما قبل حاجة مملوكة وكذا القول في كل مرضة وانما خص المملوكة بالذكر لانها محكوم عليها من في مظلة عدم ملاحظتها من خصوصا اذا كان الولد مملوكا بخلاف الحرة بالنسبة الى ولدها لاكتفاء الشقة الجبلية خلاف ذلك نعم يجره له ذلك اعني اجارة امته وان لم يفضل عن ولدها اذا اقام له مرضة ترضه ﴿ قوله ﴾ (ولو كانت مزوجة اختصر المولى الى اذن الزوج) هذا بطلانه بخلاف ما سلفه من انه انما يقتصر الى اذن الزوج فيما يبيع حقوقه لاحقا ولا فرق بين الاماني ذلك والحرة وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى في الشرط السادس وقتنا هناك كلامه هنا ﴿ قوله ﴾ (فان تقدم الرضاع صح العقدان) لعدم منافاة الرضاع الزوجية فلا اعتراض بزوج قطعا كما في المسالك كما تقدم لما يان ذلك ﴿ قوله ﴾ (ولزوج وطبها وان لم يرض للسأجر) هنا ايضا قد تقدم لنا الكلام فيه وانه ان تقدم الرضاع ليس له وطبها الا وقت الفراغ منه حيث لا يضر

فان مات المرتضع اول المرضه بطلت الاجارة ان كانت مينة ولو كانت مضمونه فالأقرب
اخراج أجرة التل من تركها (مقن)

بالحق قوله ﴿ فان مات المرتضع أو المرضة بطلت الاجارة ان كانت مينة ﴾ كما في السرائر
والحواشي وجامع المقاصد والمساك بناء على أنه لا يشترط في المرضة التمين قيدا بطلان بموتها بما
اذا كانت مينة واختير في المبسوط والشرائح والتذكرة والتحرير بطلان بموت الرضيع أو المرضعة من
دون تقيدها بكونها مينة وظاهرهما أنها يشترط فيها التمين ويرشد اليه توجيهه في التذكرة بان
التمنة قد قامت بهلاك محلهما فاشبهت البينة المستأجرة اذا ماتت قائما بتضيغ الاجارة فكذلك هنا
واستظهر في المساك من الشرائح كونها مينة لكان قطعه بالحكم فأصل ومن القريب ما في الايضاح
في شرح البارة أنه وجه احتمال البطلان بموت المرضة باحتمال انصراف الاطلاق اليها والقرابة من
وجود وجهي أن المصنف جزم بالبطلان بموتها اذا كانت مينة وهو في محله فكيف احتمله احتمالا وجعل
وجهه انصراف الاطلاق اليها والفروض أنها مينة وقد عرفت فيما سلف ان القائل باشتراط التمين بقول
البطلان عند الاطلاق واقتال بالدم يقول بالصحة عند التمس والتاس بين قولين وكل من تعرض لهذا
الفرع جزم ببطلانها بموت المرتضع جزاء من دون أقوى وأقرب ونحو ذلك بل في المساك أنه لا اشكال
في ذلك فالاجماع من التعرضين يحصل لانه قد تقدم من هؤلاء المذكورين هنا ومن غيرهم ومن جملة
الاطلاق على اشتراط تمين العبي لا اختلاف الصبيان في الصغر والكبر والتهمة والقتاعة ودر بين عليه
دون غيره ونقضه ذلك ببطلانها بموته وقد جزم في الايضاح احتمالا مع أنه اما احتمال عدم البطلان
بموتها بعض الشافعية فعملوا بموته كوت الراكب وجهه في التذكرة كتف الثوب لان ابن قد يدر
على أحد المؤدين دون الآخر فينظر اقامة غيره مقامه ونحو ما في الايضاح أيضا وهو كما ترى
والاصل فيه ما ذكرناه ولا فرق في ذلك بين وبين الراكب اذا عين كذلك لا به مختلف أيضا
اختلافا كثيرا وأما در البين على البعض دون البعض فلي تقدير تسليمه اذ المشاهد غالبا خلاه يجب
على المستأجر أن يأتي لها بمن تعرضه لا أن يقول انها أرادت بذلك التنية على أنه لا بد فيه من
التمين قليلا ثم وقد قال ابن ادريس في المقام كالشيخ في المبسوط انها تبطل بموت المستأجر الى ان
قل ولا خلاف في ان موت المستأجر يبطل الاجارة وقد خالفه فيما سلف له قبله كما قدم الكلام في
ذلك منفصلا (وكيف كان) بحيث تبطل بموت أحد يرجع بحصة الباقي ان كان في الاتمام والا فالجميع
﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كانت مضمونة فالأقرب اخراج أجرة التل من تركها ﴾ كما في الايضاح وجامع
المقاصد والمساك لانها كثيرا من الاجارات المضمونة بالمقفلان الارضاع في ذمتها بموت المدين فيقتل
الى مالها اذا قامت ذمتها فتخرج أجرة التل لا في من اللغة من أصل تركها لانها قيمة الواجب في
القيمة فيدفع الى وليه ويحتمل أنه أراد بغير الأقرب أنه يجب على وليها الاستئجار للارضاع من تركها
لان الواجب في ذمتها هو الارضاع ولم يشترط الا لا تضغف الاجارة ولا معنى للصبر الى أن يوجد
مرضعة في هذا الفرض وهو جيد جدا كما جزم به فيما يأتي قريبا فيما اذا مرض الاجير وكانت مضمونة
نعم ان تعرضه ذلك تمين الاول وان تعرضه بالكلية انضخت ولا فرق بين الموت والمرض المستوجب
الدية وقد يكون أراد المصنف ان أجرة التل تخرج من تركها ليستأجر به عنه لا لتعفى الى وليه لكنه

ويكفي في السمل مسياه ولو اختلف فالاقرب وجوب اشتراط الجوده وعدمها ولو مرض الاجير فان كانت مضمومة لم تبطل والزم بالاستتجار للسمل وان كانت مبيته بطلت (متن)

ليس حينئذ هناك شيء آخر غير الاقرب وقال في (جامع المقاصد) ويحتمل اقتضاح الاجارة كما اختاره ابن ادريس فانه حكم بالطلاق بموت المرضة والمرضع والاب المستأجر ونحوهما في الايضاح وقد عرفت انه اما حكم في السرائر بالطلاق بموت المرضة اذا كانت مبيته وكأها لم يلحظ تمام كلامه فانه قال بعد ذلك بلا قاصرة لان الصبي اذا مات بطلت لاجارة وكذلك المرأة اذا كانت الاجارة مبيته بنفسها انتهى وهنا نسا خلاف الاقرب الى البسوط وما ذكره في المسئلة التي قبلها ﴿ قوله ﴾ (ويكفي في السمل مسياه وان اختلف فالاقرب اشتراط الجوده وعدمها) ذكره كان السمل بما لا يختلف الاغراض باختلافه جودة وروادة وأدأماً وتوايما كل في تحصيل البراءة منه أقل مراتب ماصدق عليه الاسم وهو مسياه لغة كلفرب والا كل أو عرفاً كالاحتشاش والاحتطاب أو شرماً كالصلوة والطواف وان كانت الاغراض تختلف باختلافه جودة كان تركه مفضياً الى الجاهة وغرراً مفضياً في الشريعة فيجب الاشتراط ويحتل الدم فيزول الاطلاق على ما يقع عليه الاسم وقال في (الايضاح) التحقيق ان هذه المسئلة راجعة الى الاختلاف بالاشتداد والضعف في سببه ولان الناس قد اختلفوا على ثلاثة أقوال (الاول) انه اختلاف بالترفع وهو التحقيق (الثاني) انه باعتبار اجتماع الامثال (الثالث) انه باعتبار اجتماع الاضداد فكل الاول يجب اشتراط الجوده وعدمها ولهذا اختاره المصنف وعلى الباقيين لا يشترط على الثاني يجب مسمى السمل وعلى الثالث لا يكون الضد كالبري في الترواب العادة والتسمير في المنطة فيحمل على الميبد (ثم قال) بالاصح عندي ما جرده المصنف أقرب انتهى وأراد بجمع الامثال اجتماع الاجزاء مثلاً السواد الكثير ذو أجزاء وهي أمثال ومرجعه الى اتحاد النوع وأراد بجمع الاضداد اجتماع الاشياء المختلفة في الماهية وليست متلازمة عادة كالنوى في الثمر بل المراد ان السواد الكثير يصف بمخالفة غيره فالماهية واحدة فلا خلاف في هذا يحمل على الميبد الحالي من الضد (ونحن نقول) ان الترفع في ذلك متحد ولكن لا كانت أفراده مختلفة جودة وروادة وكانت الاغراض تختلف باختلافها أوجبنا اشتراطها رضا للجهالة فكان في الاعمال كاشان في الاعيان المتحدة الماهية وأفرادها مختلفة في الجوده والروادة فكان النظر في كلامه من وجوبين وأما اذا كان العمل يختلف بالاداب والتواني كما اذا استأجره الى المكنن الغلامي فانه يحمل على الاوسط المتعاد لان الآداب فوق المتاد تادر والاعراض لا تختلف به غالباً كالترابي والفراني وليس ما كالسرعة والبطؤ ولهذا قالوا في باب التنصب فيها اذا غصب عبداً لمنافع انه يضمن أعلامها ما وسطاً أمراً كما تقدم بانه فأمل ﴿ قوله ﴾ (ولو مرض الاجير فن كانت مضمومة لم تبطل والزم بالاستتجار للسمل) قد جزم هنا بانه يزم بالاستتجار وجهه احتمالاً فيا اذا ماتت المرأة ولم يتضح لها الفرق بين الموت والمرض المنافع من السمل طول المدة لان الواجب في ذمة الارضاع والسمل ولم يتضح حتى يحجب الفسخ فوجب الاستتجار فيها والتاويل ما كان ويجب قيده بما اذا كان السمل مبيته بالملء كان يتأجره شهراً في ذمة لبيته مثلاً أما لو استأجره في ذمة لبيته له هذا البيت فانه ينتظر ولا يلزم بالاستتجار لان النعمة حينئذ مبيته بالسمل ﴿ قوله ﴾ (وان كانت

وكذا لومات ولو اختلف العمل باختلاف الايمان فالاقرب انه كالميتة مثل النسخ لاختلاف
الاعراض باختلاف الايمان (مقن)

ميتة بطلت) وجهه ظاهر اذا استوجب المرض وتبين زمان الاجارة كما قبحه بالاول في الميراثي وبه
وبالثاني في جامع المقاصد لانه اذا لم يستوجب المدة ومرض بعضها بطل فيه وتغير المستأجر وان لم
يتبين الزمان انظر ولا بطلان والظاهر ان الاول يقتضي عن الثاني ولذلك اقتصر عليه الشهيد
﴿ قوله ﴾ (ولو اختلف العمل باختلاف الايمان فالاقرب انه كالميتة مثل النسخ لاختلاف
الاعراض باختلاف الايمان) قال في جامع المقاصد أي لو اختلف العمل اختلافين باختلاف الايمان
وقد عين بالوصف فالاقرب عند المصنف ان الحكم فيه كالميتة وجهه القرب عدم حصول المستأجر
عليه الامن التامخ المبنى على بطل الاجارة بموته ويحمل الدم لانه العمل الموصوف في الدمة (واعلم) ان
البارة غير مستحقة وذلك لان الذي يمكن تنزيل البارة عليه هو انه اذا استأجره فكانت الموصوفة
بأوصاف لا تنطبق الاعلى كتابة كاتب مخصوص فاما كالميتة لعدم انطباق الوصف الاعلى فاذا مات
بطلت ويحمل الدم لتمامها في الدمة فهي أمر كلي في الواقع وان لم يكن له الا فرد واحد فلا تنسخ
بالموت لان الكلي في الدمة ينتخير المستأجر بين النسخ والصبر الى أن يوجد كاتب بذلك الوصف
والاول أقوى لان الكاتب وان لم يتبين بسمته (تسمية خل) الا ان أوصاف الكتابة مثلاً اقتضت
تنظيمه خصوصاً اذا لم يفصل الوصف في عمل ذلك الكاتب فان ظاهر الحال والتعارف ارادته
بالاطلاق اذ يبعد أن يستأجر لكتابة يتوقع لما حدث كاتب على مرور الأزمان وتراخي الاوقات
وهذا الحكم حسن الآن تنزيل البارة عليه لا يظنون شيء لان قوله لو اختلف العمل باختلاف الايمان
بمجردة لا يقتضي انفصال العمل الموصوف في فرد مخصوص وكذا دليله لا يرتبط بالمدى فان ذلك
لا ينتج كون هذا كالميتة تنسخ موت الكاتب الموجود بالأوصاف كما هو معلوم والحق ان البارة
غير حسنة انتهى كلامه برهته (وهي قول) انه رحمه الله تعالى ما لم يمتنى البارة اذ معناها أنه لما
كان العمل يختلف باختلاف الماملين بالمجردة والردامة والنفقة والبطون قرب عنه لف هذا العمل
لا يصح جله في الدمة مدة ميتة بحيث يحصله من شاء لما في ذلك من النور لمكان الاختلاف الكثير
اذ ربما يستأجره كاتباً بطيئاً في الكتابة يكتب له في اليوم كتابة غير جيدة مائتي بيت وهو يريد كاتباً
يكتب في اليوم كتابة جيدة خمس مائة بيت أو أكثر وفي ذلك حال النور وكذا الحال في الحياة
ونحوها فلا بد من تعيين الكاتب مثلاً دفعا لقرر سواء كان الكاتب هو المؤجر أو غيره مع
امكان تحصيل المنفعة المذكورة منه فاذا قال له أجرتك فمضى لا كتب لك مائتة شهراً جرى مجرى
أن يقول أجرتك فمضى لا كتب لك بنفسى فكانت كالميتة كما قال المصنف لانه ما عهد اليه دون
غيره مع طله باختلاف هذا العمل باختلاف الماملين الا وأراد العمل بنفسه وانما قيدنا كلامه بما اذا
كان التبيين بالمدة لانه اذا كان بالعمل كما لو استأجره على كتابة هذا الكتاب المبين الشخصي صح
وان لم يبين الصانع لان المنفعة اذا حلت بالعمل وجب ضبط جميع ما يختلف به العمل من المجردة
وعدد الأوراق وقدرها وعدد السطور في كل صفحة وقدر المثلثة ودقة القلم وظفها على الحقة والبطون
لان الاختلاف فيها المرجح لزيادة في العمل والقيمة غير قاطعة في ذلك اذ الترض تحصيل كتابة

ويجوز الاستنباط لحفر الآبار والآبار والعيون ويقتصر الى معرفة الارض بالمشاهدة وان
يقدر العمل بالمدة (مقن)

الكتاب المخصوص على الوصف المشروط وهو حاصل سواء أسرح أو أبداً اذ لا غرو في ذلك وانما ترك المصنف
التفصيل لمصلحة نظره في ذلك ما تقدم مراراً وإلى ذلك أشار بقوله في المبسوط لو استأجر رجلاً ليحصل له خياطة
خمسة أيام مد شهر لم يجز لان العمل يختلف باختلاف السائل من حدادته وبلادته فإذا قدر من غير أن
تكون العين مينة كل في ذلك تفاوت شديد ومن التريب أنه فهمي التحرير ان عدم الجواز من هذه
البارة إنما هو لمكان الفصل بالشرفاء قل كلام المبسوط هذا الى قوله لم يجز وترك التليل بالكلية
وسكت عليه مع أنه في المبسوط قوي جواز الفصل ثم عدم الجواز مذهب في الخلاف فلو ادعى هذه البارة
في المبسوط يان ان عدم الجواز لم يكن من أجل الفصل بل مما علقه (حمله على) به وقد عبر عن هذه
البارة اعم عبارة المبسوط في الترايع ولا تصح اجابة المقار في القامه لا يتضمن من القور بخلاف
استنباط انغلاق الخياطة والتساج لتساجه واذا استأجره مدة فلا بد من تعيين الصانع دقاً لقدر
التأني من تفاوتهم في الصنعة لكن بين كلام المصنف وكلام الشيخ والمحقق فرقا تطرأ ثمة عند الاخلاق
فمنعها أنها تبطل لانه لا بد من التمين وعنده أنها تصح لأنها تجري مجرى المينة ويعرشد الى ذلك
أنه أشار في التذكرة الى كلام المبسوط بقوله وان قال الزيت ذمتك عمل الخياطة كذا وما قالوا
الجواز للاصل وقل بعض الشافعية لا يصح لانه لم يبين عاملاً يخط فلا يرتفع الحاقة وليس بعيد لان
الخياطة مدة معلومة وأسر معلوم فصح المقد انتهى ومن دقق النظر فيها ذكرنا ولط كلام المسالك ظهر
له أنه لا وجه قصره تفاوت الصانع في الاعمال على اللغة والبطو ولا اعتراضه على اخلاق كلام
الشرائع وجزم الشرائع في عمله بما على ما تقدم من أنه مع التقدير بالمدة لا يحتاج الى غيرها ولعل عدم
جزم المصنف لا يأتي له بعد هذه في الاستنباط لحفر الآبار وغيرها من بعض المسائل من أنه لا بد مع
التقدير بالمدة من ذكر بعض ما يختلف الحال بذكره وعنده فتكّن هذه منها قبيل بدون التمين وهذا
هو المراد بتفسير الاقرب على ما فهمه وكلام الايضاح يخالف ما فهمه وما فهمه الحق الثاني قال ما
ذكره المصنف هو الصحيح فان الفرض لا يحصل من غير التامع فاشبه ما لو أسلم اليه في نوعه لم اليه
غيره ويحتمل عدمه لانه ثبت في ذمة النسخ مطلقاً والاصح الاول لتبين كل ما يختلف الاعراض به
وتخصيصاً بالتامع متبر (١) لاختلافهم في الجودة والصحة انتهى وقد يكون المصنف أراد ما يميز
الاقرب ما ذكره في التذكرة من وجه الصحة قوله غيرها في الايضاح أو هو قتيلاً - ﴿ قوله ﴾ -
﴿ ويجوز الاستنباط لحفر الآبار والآبار والعيون ﴾ كما نص عليه في المبسوط وهو قضية كلام الباين
كما ستسبع وقال في (التذكرة) يجوز الاستنباط لحفر الآبار والعيون والسواقي ولا نعلم فيه خلافاً
وقد ترك فيها ذكر العيون كالشيخ في المبسوط ولعلها لأنها عديم من أفراد البئر كما قدم في باب الطهارة
﴿ قوله ﴾ ﴿ فيقتصر الى معرفة الارض بالمشاهدة وان قدر العمل بالمدة ﴾ يريد أنه لا بد من
تقدير العمل أما بالمدة أو العمل فان قدر بالمدة كأن قال استأجرتك شهراً أو شهراً أو شهراً أو شهراً

(١) كذا في النسخ وحق البارة أن تكون مكناً لان تبين الى قوله متبر (مصحح)

ولو قدر بتعيين المحفور كالبئر وجبت معرفة دورها وعمقها وطول النهر وعمقه وعرضه ويجب
قل التراب المحفور (متن)

ذلك فإنه لا يحتاج الى معرفة قدر البئر ودورها وعمقها وطول النهر وعمقه وعرضه كما صرح بذلك في
التذكرة والتحرير وهو قضية كلام المبسوط وكذا السرائر ذكره في نوادر القضاء وقد احتل الاحتياج
الى ذلك في المسالك ولم يحمله غيره من الخاصة والعامة نعم لا يحد المصنف هنا من مشاهدة لارض
اتي يحضر فيها كما يجزم به المحقق الثاني وفي (التذكرة) انه أقرب وقال في (التحرير) فيه نظر وظاهر
المبسوط انه لا يشترط لانه تركه وهو خيرة بعض الشافعية لعدم الاختلاف وانه أشار المصنف بأن الوسيلة
ووجه اختياره ان الاغراض تختلف بذلك باختبار الاراضي في الصلاة والرخاوة فيحصل الاختلاف
بالسهولة والصعوبة وفيه نظر لانه اذا كان المدار على الزمان فلا تقتات لاختلاف الاحمال للاصل
والاحتياط وما ذكر من اختلاف الاراضي والاغراض مجري في كل عمل قدر بالزمان فتأمل وبذلك
ما سيأتي له ولغيره في مسئلة ضرب القبن وما بعدها من المسائل والمراد مشاهدة ظرها والباطن تابع
لعدم الاطلاع عليها وقد افترضه فيما يأتي في جامع المقاصد بان مشاهدة الظاهر لا يعرف منه حال
ما يصل اليه العمل والوصف اقرب وستعرف الحال ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو قدر بتعيين المحفور كالبئر وجب
معرفة دورها وعمقها وطول النهر وعمقه وعرضه ﴾ يريد أنه اذا قدر الفضل بالعمل فلا بد من اعتبار
العمق والسمة كما صرح به في المبسوط والسراير والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والشرائع والارشاد
والروض والمسالك والمناجيع وكذا المذهب ومجمع البرهان مخافة النور لان العمل يختلف فذلك وقد أمر
بالتأمل في الدليل مولانا المقدس الاردبيلي وفي نسخة الاول التصريح بأنه لا بد من مشاهدة الارض
لاختلافها بالسهولة والصعوبة قال في (التذكرة) ولا يمكن ضبط ذلك بالوصف وفي (جامع المقاصد) فيما يأتي
في الاستنباح ان دعوى كون الوصف لا يفي بحال الارض بحيث يحصل النور سه مدفوعة عن الوصف
العام بقى النور في (الشرائع) وما ذكر بعده انه لا بد من تعيين الارض وهو يشمل المشاهدة والوصف
الرافع للجهالة ويحتل أنهم أرادوا بالتعيين المشاهدة لانها أدخل في تحقق التبيين ويأتي المصنف انه
اذا استأجر المحدث وجب تعيين الارض بالمشاهدة والوصف فاكثي هناك بالوصف وفي (جامع المقاصد)
هناك انه لا يخلو من قوة وقد مال أو احتل في المسالك ان الوصف أنشط منها لا يمكن الملاحع مالك
الارض على الباطن بكثرة الممارسة والمشاهدة لا تنفذ الا مرة الظاهر وفي (جامع المقاصد) فيما يأتي ان
الوصف أقرب الى الكشف وليس كذلك قل أهل الخبرة بالارضين اذا شاهدوا الارض عرفوا صلابتها
ورخاوتها ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويجب قل التراب عن المحفور ﴾ كما في المبسوط والسراير ذكره في باب
القضاء والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد ومجمع البرهان لانه لا يمكنه المغز الا بذلك ضد تضمنه القدر
وقال في (جامع المقاصد) ثم ان قل الى أي موضع يكون لم يتعرض له المصنف ولا وجدت به تصريحاً
وللمهم اختلفوا على رد ذلك الى العرف وهو واضح وقال وهل يكفي القاء الى حافة النهر أو البئر أم
يجب ابعاده فيه احتمال انتهى (قلت) كلام التحرير فيه تنبيه على ان الواجب القاء على الحافة وهو الذي
يتنبهه الاصل قال ولو وقع من التراب الذي أخرجه منها لم يخلط اخرجها الا ان يقع بعد تسليمها
مخورة وله ذلك قال ولا وجدت تصريحاً وكأن في المسالك ما يخالف ذلك قل ولو وقع من التراب

ولو نهود تراب من جانبيه لم نجب ازالته كالتأبئة ولو وصل الى صخرة لم يلزم حرها فله
من الاجرة بنسبة ما حمل (مقن)

المرغوع شيء وجب على الاجير ازالته لاستناده الى تصديره في الوضع اذ يجب منه عن المنهود بحيث
لا يرجع اليه والمرجع في قدر البعد الى العرف انتهى فأمثل ولعل قوله في جامع المقاصد وهل يكني
القائه الى آخره بعد ان استوضح الرجوع الى العرف لا يخلو من مناقلة قليلاً ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو
نهود تراب من جانبيه لم نجب ازالته كالتأبئة ﴾ كما في المبسوط والسرائر ذكره في تواتر القضاء والشرائع
واتذكرة التحرير والارشاد وجامع المقاصد والروض والمساك ونجم البرهان لان الاجير قد استمل
ما وجب عليه ولم يتضمن عقد الاجارة اخراجه فيخرج على المالك اخراجه كما لو سقط فيها دابة أو حجر
وما أتبه ذلك طوامتج المالك من اخراجه كل التصدير من قبله كما لو لم يفتح باب الدار لبناء جدار
فيها ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو وصل الى صخرة لم يلزم حرها ﴾ قال في التذكرة وان انتهى الى موضع
صلب أو حجارة أو شجرة يمنع المحفر لم يلزمه حره لان ذلك يخالف ما شاهدته من الارض وانما اخبرنا
مشاهدة الارض لانها تختلف وإذا ظهر فيها ما يخالف المشاهدة كان له الخيار في القسح انتهى وبه فسر
البارة في جامع المقاصد واختاره على الظاهر من هنا وهو خيرة التحرير والمراد بالنم من المحفر في كلام
التذكرة المشقة والسر لا التمر وعدم الامكن وفي (المبسوط والمذهب والسرائر) اذا وصل الى حر
قان أمكن حره وتبني لزمه وان كان عليه فيه مشقة وان لم يمكن حره ولا تبه انفسخ العقد فيما بقي
انتهى وحل حكمه في التذكرة من بعض الشافعية وهو قسبة كلام الشرائع والمساك حيث جبر بالتفرد
وكذا جامع المقاصد حيث عبر في آخر المسئلة بالعجز (قال في الشرائع) ولو حر بعض ما توطن عليه ثم
تفرد حر الباقي اما لصوبة الارض أو مرض الاجير أو تسير ذلك قوم حره وما حره بها ويصح
عليه بنسبة من الاجرة ولم ينص على انه حينئذ ينفسخ العقد كلياً للمبسوط (وقال في التحرير) ولو كانت
الصخرة مما يمكن حرها أو تبهها مع المشقة قل الشيخ يجب عليه ذلك وعندي فيه نظر انتهى ولعل
مختار المصنف أشبه اذا لم يقطع عادة بأشغال تلك الارض على صخرة ولا وجب حرها ولا يجرى انفسخ
﴿ قوله ﴾ ﴿ فله من الاجرة بنسبة ما حمل ﴾ أي متى فسح الاجارة أو انفسخت بنسبتها فله ذلك
(الاول) على مختار المصنف في كتبه وولاه على الظاهر منه والمحقق الثاني (والثاني) على مختار المبسوط
والسرائر وكذا الشرائع والمساك وفي الاخير نسبته ان فله ذلك الى الشيخ والجماعة وسماه انه متى
فسح او انفسخ فله من الاجرة أي المسمى بمثل نسبة أجرة ما حمل الى اجرة مثل المجهوع لان التقبيل
اما يكون باختيار ذلك وقيمة المنافع أجرة امثالها فيقتضب أجرة مثل ما حمل الى أجرة مثل المجهوع بان
يقوم جميع العمل المستأجر عليه ويقوم ما حمل منفرداً وينسب الى المجهوع فيستحق الاجير من المسمى
بتلك النسبة قتي البارة حذف كثير فلم به ويحتمل ان يكون أراد ان فله من المسمى بنسبة ما حمل الى
المجهوع فأمثل ولو فرض تساوي أجرة الاجزاء فله من الاجرة على قدر ما حمل فلو استأجره على حر
برعقه وطوله وعرضه عشرة عشرة فخر بها رقه وطوله وعرضه خمسة خمسة فله من الاجرة لان ذلك
تمن القدر المشروط فم القساوي فله من الاجرة ومع الاختلاف بالحساب وانما كان ذلك فمنا لاف
مضروب المستأجر عليه بمضا في بض وهو الشرة في الابدان الثلاثة الف ومضروب النخلة في الابدان

وروي تسط عشر قنات على خمسة وخسين جزءاً في اصاب واحداً فهو للاولى والاثنين الثانية وهكذا (متن)

الثلاثة وهي الخمسة والثلاثة وخمسة وعشرون وهو ثمن الالف وطريق معرفته بالاعتبار انه لم يحفر من النصف الاسفل شيئاً ولا من نصف النصف الاعلى ولا من نصف نفسه وذلك سبعة اثمان
 ﴿ قوله ﴾ (وروي تسط عشر قنات على خمسة وخسين فما اصاب واحداً فهو للاولى والاثنين الثانية وهكذا) هذه الرواية رواها الشيخ في التذيب في باب الزيادات في اقساها ولا حكم من سئل ابن زياد عن معاوية بن حكيم عن أبي شبيب الحاملي عن الرقاعي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قبل رجلاً يحفره بئر عشر قنات يشتره دولم فخره قامة ثم حفر نال قسم عشرة على خمسة وخسين جزءاً فما اصاب واحداً فهو للقائمة الاولى والاثنين الثانية والثلاثة الثالثة على هذا الحساب الى الشرة وليس للشيخ الى سئل طريق وحاله معروف ومعاوية بن حكيم قد رسم المصنف في المنهى في الطهارة في السمايل والشيدان في القصص حديث بالصحة وقد يظهر من الاخبار وغيرها انه ليس ضلعياً وأبو شبيب صالح بن خالد ثقة وما زادوا على قولهم في الرقاعي وهو محمد بن ابراهيم انه من اصحاب الصادق عليه السلام فلم تكن قوية ولا مستبصرة وقد قال في الشرائع وفي المسئلة قول آخر مستند الى رواية مجهورة (قلت) اما القائل به فله فلم نجد به فضل الثعب من القنع اليه بل الى الرياض الا من سترف واما انها مجهورة فكذلك لان الشيخ ذكرها في النهاية في أبواب التوارد على - يسئل الرواية لا التمرى قال روي وما زاد في البسوط بعد ان ذكر الحكم كما حكاه عنه على قوله روي اصحاباً في مثل هذا مقدراً ذكرناه في النهاية (وقال في السرائر) ان الشيخ ضف هذا الخبر ولم يلتفت اليه وبطل رواية ولذلك اورد في ابواب التوارد في نهايته ولم يورده غيره من اصحابنا المتقدمين عليه لا المفيد ولا السيد ولا اساتذهم رحم الله تعالى جميعاً وانتهى قلت ولا اوردها أحد بعده قبله في السرائر نعم عمل بها بسطة في الجامع وقد ردت في جامع المقاصد والمسالك بأنها واقعة خاصة وحكم في حين فلا محوم لها (وفي) أن أحكام الاعيان وقضاياها التي لا محوم لها انما هي ما اذا كانت اصلاً مخالفة لقواعد المهدة كقولهم قضى أمير المؤمنين عليه السلام وسجن ونحو ذلك لان الافعال لا محوم لها وطرف من ذلك ما وقع في بيان ذلك لبعض الماصرين كشيوخنا صاحب القوانين من انها انما تكون فيما اذا صدر الحكم من دون تقدم سوال الى آخر ما قال وقد جعلنا في الايضاح على ما اذا استأجره لا سقته التراب واخرجه والخافر غيره وجعلنا الحق الثاني والشهد الثاني على ما اذا تاسبت القنات على هذا الوجه بحيث يكون نسب القائمة الاولى الى الثانية انها بقدر نصها في المشقة والاجرة وهكذا وانما قسط ذلك على خمسة وخسين نظراً الى ان تاسب القنات على هذا الوجه يقتضي جمع الاعداد الواقعة في الشرة فابلت قسطن على الاجرة ولا ريب أن الاعداد في الشرة (١) اذا جمعت بلفت ذلك وهو العاقل في مثل ذلك وطريق ما بطل ذلك أن تضرب عدداً قنات في نفسه فابلت زدت عليه عشرة وقصفت في المسئلة مضروب الشرة في نفسها مائة ويجز ذلك عشرة اذا نصبتها كل خمسة وخسين وذلك مجموع الاعداد التي نصبتها الشرة (ويلزم) أن ضرب العدد في نفسه يسى تجزيراً وترى ما كسرب الاربعين الاربعة وذلك العدد

(١) كواحد واثنين وثلاثة واربعة وخمسة وهكذا الى الشرة (منه قدس سره)

فان عمل به احتمل تمديه فتنقسم الحصة على خمسة عشر ولو استأجره لعمل العين (مقن)

المضروب يسمى جذراً وحاصل الضرب وهو ستة عشر يسمى مجذوراً ويظهر من الايضاح بل ومن السرائر انها لم يظهر بها الا في النهاية وقد يظهر من صاحب الكفاية انه لم يظهر بها أصلاً ﴿ قوله ﴾ (وان عمل به احتمل تمديه فتنقسم الحصة على خمسة عشر) احوال التمديد لمكان المشاركة في العدة والعدم لمكان الاكتصاف فيها خالف الاصل على مورد النص وعلى الجليلين المقسمين فلا ريب في التمديد وكيف كان فحيث يمتد إذا استأجره لغير خمس قامت غفر البيض ثم حين أو صر قسمة الاجرة على خمسة عشر لان مضروب الحصة في نفسها خمسة وعشرون فاذا زدت عليها جذرها وهو الحصة كان نصفها خمسة عشر وان استأجره لغير اربع قسمة على عشر ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجره لعل العين) ظاهر من تعرض لهذا الفرع انه لا ريب في جواز ذلك لانه فائدة مقصودة منه يباحه ويميز تقديرها بالزمان كما هو ظاهر ولعل المصنف لم يترس من ظهوره وان لا يشترط فيه شيء بعد تقديره به وتقديره به صرح في البسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وظاهر البسوط كما هو صريح التذكرة انه يحتفظ لم يحتج الى ذكر العدد موضع الضرب وما شاهدنا التالفاً وتقديره من الفاضل كما اشرنا اليه في مسحة حر الهير وفي (التحرير) انه لو قرنه بالزمان لم يحتج الى ذلك سوى موضع الضرب على اشكال وفي (جامع المقاصد) انه يجب تعيين موضع الضرب وفي تعيين الموضع الذي يضرب منه اشكال من وجود كثرة الاختلاف وعدمه وقال في التحرير ذكر اشكالا في موضع الضرب والظاهر أن المراد به المعنى الثاني والظاهر وجوب تعيينه كالارض المحفورة وانما يكون ذلك بالمشاهدة لعدم انقباض ذلك الصنف وقد صرح المصنف بذلك في التذكرة في مسحة حر الهير والهر ونحوها ولا يجب شيء سوى ذلك وجارة تحرير لا يخلو من موازنة حيث قال ولو قرنه بالزمان الى آخر ما قد سمعت فانه باختيار تفاوت الامكنة في القرب والبعد وموازنة الترض وما يقتضيه الاحتياج الى كثرة القل وعدمه يحقق الترض بالاحلال بالعين انتهى كلامه بتمامه وفيه مواضع لظلاله اشكل في وجوب تعيين الموضع الذي يضرب منه ثم استظهر من دون قادم عهد وجوب تعيينه وامتنع على ذلك ما ادعاه من أنه صريح التذكرة في مسحة حر الهير مع أنه لم يترس هناك لضرب العين الا ان يستد في ذلك الى التليل وتبيح اناط وحلا لفظ صريح كلامه فيها في المسحة فانه قد صرح بعدم الاحتياج الى موضع الضرب فضلا عن الموضع الذي يضرب منه الا أن قول اراد بما استنبه من ان ذكره خصوص اعتبار المشاهدة وعدم كفاية الصنف لا غير حيث يجب التمييز وهو كما ترى بخلاف ظاهر العبارة ثم ان الاولى بالمواخذة على مختاره جارة التذكرة الصريحة في عدم وجوب تعيين موضع الضرب الا ان تقول انه فهم منها موضع الضرب منه وجارة التحرير انما اشكل فيها اشكل هو فيه اولا على ما فهم والذي فهمناه منه بعد معاودة النظر في نستبين منه أن الاشكال انما هو في تعيين موضع الضرب لا الموضع الذي يضرب منه ثم ان ما بينه من وجهي الاشكال كما ترى ثم انه لم يذكر الصلاة والرخاوة في مناقشة التحرير التي هي الاصل في الاشكال عندنا لمكان احتياجها الى المشاهدة واردة ذلك من موازنة الترض

فان قدره بالعمل احتيج الى عدده وموضع ضربه وذكر قايه فان قدره بقالب معروف
والا احتيج الى تقدير الطول والرض والسلك ولا تكفي الحواله على قالب مشاهد غير
معروف ولو قدر البناء بالعمل وجب ذكر موضعه وطوله وعرضه وسمكه وآلة البناء من
ابن وطين أو حجير وجس فان سقط بعد البناء استحق الاجر أن لم يكن قصور في العمل
كالو بناء محولا ولو شرط ارتفاع الحائط عشر اذرع فسقط قبلها لزيادة العمل وجب
عليه الاعادة (متن)

وبابته بيده (١) ﴿ قوله ﴾ (فان قدره بعمل احتيج الى عدده وموضع ضربه وذكر قايه) ﴿
كافي المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وزيد في الاخيرين تعيين الموضع الذي يضرب منه
وهو كذلك وفي الاخير أن ذلك إنما يحصل بالمشاهدة والوجه في اشتراط ما ذكره المصنف ظاهر
﴿ قوله ﴾ (فان قدره بقالب معروف) أي فذلك كافي في التذكرة او لم يثبت كافي جامع المقاصد
او جاز كافي التحرير ﴿ قوله ﴾ (والا احتيج الى تقدير الطول والرض والسلك) كاهو الشأن
في المكيال فانه أن كان معروفا لم ينتج الى ذكر مقداره والا احتيج ﴿ قوله ﴾ (ولا تكفي
الحواله على قالب متعاهد غير معروف) كافي التذكرة وجامع المقاصد لا مكان فله فينبذ معرفة اضطر
كالو أسلم في طعام وشرط مكيالا عينه (وأنه التحرير) أن الاقرب الجواز وهو مذهب بعض الشافعية
وفي (التذكرة) أنه ليس شيء والمراد بكونه غير معروف انه غير معروف بأحد الطريقين للمشاهدة والتقدير
﴿ قوله ﴾ (ولو قدر البناء بالعمل ذكر موضعه وطوله وعرضه وسمكه وآلة البناء من ابن او طين
او حجير او جس) كافي المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد (قلت) اما وجوب معرفة الموضع
فلانه يختلف قرب الماء ومنه وسهولة التراب وصعوبته واما وجوب تعيين الاهداد والآلة فظاهر والوجه
في عدم ذكره زمان ما تقدم وما زاد في المبسوط على قوله ويقدر ذلك بالزمان ما تناسل الأيام ونحوه
التذكرة والتحرير بظاهر كلامهم انه اذا قدره ولا يتنيط ذكر شيء من الامور الثلاثة واحتل في جامع
المقاصد وجوب تعيين الحمل والآلة ﴿ قوله ﴾ (فان سقط بعد البناء استحق الاجر ان لم يكن
قصور في العمل كالو بناء محولا) كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمراد بالمحلول الذي لا يمكن
اجراء البارة فيه متداخلة وعضية البارة انه لو سقط قصور في العمل لم يستحق أجره وهو كذلك لم
لو بناء محولا ولم يسقط لم يستحق أجره وبالجملة انه حيث يختلف المستأجر عليه والمأجر به لا أجر له
وكل ما قص حينئذ من الاكالات فله لارثه كما نص على ذلك فيما يأتي في الاحكام في الكتاب والتذكرة
وجامع المقاصد وليس الحال في الاحمال كالحال في الاعيان فانه قد تهم انه لو أجره الفداء او الفار
فظهر فيها عيب سابق أو تجدد قان له الخيار في التمسك او الامساك بالجميع وليس له المطالبة بالارشاح
الاصح كما تقدم محرواً ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط ارتفاع الحائط عشر اذرع فسقط قبلها لزيادة العمل
وجب عليه الاعادة) ما وقع وأنعم ما وقع التقدير كافي التذكرة والتحرير ويجب عليه تعاطف الموضع

(١) الا ان قول المناقشة باعتبار فيه الاحتياج الى ذكر ما يضرب فيه وفيه أنه حينئذ لا يطرد

التعليل بكلمة الغل وعدمه (منه قدس سره)

ولو استأجره لتطيق السطح أو الحائط جاز وإن قدره بالمثل وتقدر النسخ بالعدة والمثل
فيقتصر في الثاني إلى عدد الورق والسطور والمواشي ودقة القلم فإن حرف وصف الخط
والا وجبت المشاهدة ويجوز تقدير الاجزاء بالجزء الفرع أو الاصل والمقاطعة على الاصل
ومنى عن الخط السير للعدة لا للكثير وليس له عادة غيره وقت النسخ ويجوز على
نسخ المصحف (متن)

ونبيه البناء لأن شغل ذلك الآلات منه وقد وقع على وجه غير مأدوم به ﴿ قوله ﴾ (وروى)
استأجره لتطيق السطح أو الحائط جاز وإن قدره بالمثل ﴿ كما في المواشي وجامع المقاصد وحزم في
التذكرة بأهأما يتدر بالزمان وقال لا يجوز على حمل سبب لأن الطين يختلف بالزمن والخن وأرض
السطح يختلف فيضها حال وبضها فذلك وكذا الحيطان لم يجر الا على مدة منه انتهى وحكى ذلك
في المواشي عن التحرير ولم اجده في نستين منه ونظره في الكتاب الى أن ذلك مصروط عرفه عادة
ولا يلتصق الى هنا تفاوت السير كقبي الماشية فيرجع فيه الى الفرق ووجب في جامع المقاصد
تعيين الحمل والآلة وهو في عمله في الحمل ﴿ قوله ﴾ (ويقتدر انسخ بالعدة والمثل) قال في التذكرة
يجوز استنباط النسخ ليكتب له شيئاً مباحاً لا نعلم فيه خلافاً ﴿ قوله ﴾ (فيقتصر في الثاني الى عدد
الورق والسطور والمواشي ودقة القلم) كقبي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد مع زيادة قدر الورق في
الاولين وظاهره في كتيبه الثلاثة أنه ان قدر بالزمان لا يحتاج الى هذه الامور وفي (جامع المقاصد) يمكن
أن يقال يجب التعرض لوصف الخط وقدر السطور والمواشي ﴿ قوله ﴾ (فان حرف وصف الخط
والا وجبت المشاهدة) أي بان كان وصف الخط معروفاً وضبطه بالوصف الزام للمعاينة ممكناً كقبي وصفه
بالحرارة محذوف والا وجبت المشاهدة لينظم القدر بذلك صرح في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد
وذلك بعد اشتراط ما ذكر ﴿ قوله ﴾ (ويجوز تقدير الاجزاء بالجزء الفرع والاصل والمقاطعة
على الاصل) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد فالتقدير بالاجزاء كان يقول لكل حزم من
الاصل أو الفرع درهم أو لكل ورقة كذا واما المقاطعة فكان يقاطعه على نسخ الاصل بجزء واحدة
وعلى التقدير بالاجزاء حمل يشترط العلم بما حين القدر أم يمكنها بهد احصا لان كما تقدم فيما اذا
بأهه استحقاقه من التركة وهو محصور الا انه غير معلوم القدر عد البيع وربما رجع هناك عدم
الصحة فالاجزاء كذلك لم تكن التركة ﴿ قوله ﴾ (ومنى عن الخط السير للعدة لا للكثير)
كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وفي الاخير ان المرحع في السير والكثير الى العادة وسيفي
(التحرير) أنه حيث لا ينفى لو كان الكلف من عند المستأجر كان عليه الارش ﴿ قوله ﴾ (وليس
له عادة غيره وقت النسخ) كما في الكتب الثلاثة لأن ذلك يوجب غلظه وفي (جامع المقاصد) أنه لو
كان من عاداته عدم الخطل بسببها لم يجوز أيضاً لان المأذنة سرقة لخطل انتهى وفي نظر ظاهر وفي (التذكرة)
ليس له الاشتغال بما يشغل سره ويوجب غلظه ولا لغيره عادة وتشغل سره وكذلك الاعمال التي
تتمتع الى حضور القلب ويجري بان عدم جواز عاداته غيره في الاعمال التي تتمتع الى حضور القلب صرح
في التحرير ﴿ قوله ﴾ (ويجوز على نسخ المصحف) قد تقدم الكلام في ذلك في باب المكاتب
وقد قلنا هناك الحكم بالمحاز من دون ذكر كراهية ولا شرط عن سبعة كتب وحسبنا من اجابة

وعلى تعليم القرآن الامع الوجوب فيقتد به السمل فيعدد السور أو بالزمان على اشكال ينشأ من تفاوت السور في سهولة الحفظ (مقن)

التدكرة وجامع المقاصد نسبة ذلك الى أكثر طائفتا وقلنا عن النهاية والتافع انه مكروه مع الترتب ومن (السراثر) الاجماع على انه مكروه مع وسلاط على بدونه واستظفرا ان الكراهة لا تخص المنترط بل تشملها وأنها تجري في تصحيف وان المدار على مايسى كتابة قرآن فلا كراهة في الحروز والتويدات علىاصح **قوله** ﴿وعلى تعليم القرآن الامع الوجوب﴾ قد حكينا في باب المكاسب ان جواز الاجرة على تعليم القرآن خيرة المظم وأنه مكروه عندهم وان الخلاف في الاول التخيخ في الاستبصار أو الصلاح في (لاستبصار) ان أخذ الاجرة حرلم مع الشرط ومكروه بدونه وأطلق التي تحريم الاجر على تعين القرآن وتعليم المعارف والتراثم وكيفية العبادات والقوى وخيرة الاستبصار وهو ظاهر موضع من التذكرة في الباب لكنه قد صرح بالكراهية في موضعين آخرين منه والخالف في الثاني جملة حيث أفتوا الكراهة مع الشرط وقضوا بدونه وفي (السراثر) الاجماع على ذلك قيا وثابا وظاهر الارشاد والكتاب ها عدم الكراهية أصلا ولعلم ان حكم الاجرة جار في الاجارة ونعام الكلام في الاحوال والاخبار وتصله في باب المكاسب وقد حكيا هناك عن ظاهر جملة ان المراد بالقرآن الذي يجوز اخذ الاجرة عليه ليس كله جماعة على انه هو ما زاد على الواجب عينا أو كفاية وآخرون على انه غيرما يحتاج اليه في الصلاة وبعض على انه لو تعين للتعليم لم يجره أخذ الاجرة والاجاز وبعض هؤلاء قد ذلك بما اذن تعليم الاحكم الواجبة عيا وظاهر الاكثر ان المراد به كله حيث أعطوا الكلمة بمرار أخذ الاجرة على تعليمه وجواز الاستبصار عليه وحررا هناك تحميرا شافيا وهو ان الواجب من قلم القرآن على قسمين عيني وكما في وان العيني على قسمين ماوجب على الاعين عينا وما وسب فغيرا وان الكفائي أربعة أقسام واحتلما انه باقسامه الأربعة متف بد لشهار الاسلام واقتضاه وفي الحمد والمدة وعلى قدره قلنا ان نعلم القرآن لمن وجب عليه التعلم عينا أو كفاية واجب كفاي واحتلما في وجوبه على الملم كفاية ان يكون وجوبه لتبره كمنظ المسير أو غيره حتى يكون كالصناعات الواجبة كفاية أو يكون لداته كالفنائة واقامة الحجج العلمية وتفضيل الموتى قلن كل الاول جاز أخذ الاجرة عليه وان تعين كما هو الشأن في الصناعات الواجبة كفاية توصلوا وان كلن الثاني أشكل الامر جداني اطلاق المظم حوار أخذ الاجرة عليه الا ان قال بان مرادهم اذلك في غير تعليم الواجب عينا وان الواجب انكفاي باقسامه متف او يقولون ان الواجب الكفائي على الملم بالنسبة الى الوجوب العيني على الملم أيضا متف فلا يجب الآن على احد كفاية ولا عينا تعلم شيء من القرآن قيام الناس بذلك في الامصار والامصار او يقال اننا لنا في حاجة الى تقسيم الواجب الكفائي الى القسمين المذكورين وان الاول يجوز أخذ الاجرة عليه دون الثاني بل المدار على وجوبه وحيث يسقط الوجوب بشروع الناس فيه او غلن القيام به يجوز أخذ الاجرة عليه سواء كان وجوبه على الملم عينا أو كفاية كما قدم وبأني قريبا وقد استبنا الكلام في ذلك واستوفينا اكل استيفاء وبذلك الجهد في توجيه كلام الاصحاب بحيث نعلم الكلمة فلا بد من مراجعة ذلك هناك **قوله** ﴿يفتد به السمل فيعدد السور﴾ قد قدم الكلام في ذلك وأنه ما لا خلاف فيه وان المراد من تردادها تسيها **قوله** ﴿او بالزمان على اشكال نشأ من تفاوت الصور في سهولة الحفظ﴾ هذا أيضا قد قدم الكلام في مستوفى وقد جزم المصنف به هناك

ولو قال عشر آيات ولم يبين السورة لم يصح ويكفي إطلاق الآيات منها وحده لاستقلال بالتلاوة ولا يكفي تسمية نطقه ولو استقل بتلاوة الآية ثم لقته غيرها حسي الأولى فهي وجوب إعادة التعليم نظر (من)

واستشكل هنا ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو قال عشر آيات ولم يبين السورة لم يصح ويكفي إطلاق الآيات منها ﴾ أي السورة المكية أما عدم صحة الاجارة في الأول فلأن الآيات تختلف في اللفظ والتعليم سهوة وصعوبة والصحة وجه لبعض الشافعية وأما أنه يكفي أن يقول له عشر آيات من سورة البقرة مثلا من دون تعيين الآيات فخطوب آيات السورة الواحدة وقوله صلى الله عليه وآله في تزويج سهل الساعدي ما نحفظ من القرآن قال سورة البقرة والتي تليها قال ثم فعلها عشرين آية وهي اسراءك (وفي رواية) أنهم يذكر ذلك صلى الله عليه وآله في مرض القدر إذ لم يوجد هناك إيجاب ولا يقول وإنما أرشده إلى أن يقرأ عليها يمر سبعين وإيجاب ويقول (وثانيا) أنه قد قطع الأصحاب بأن المرء يحمل من الجبلة ما لا يحده غيره ولهذا اكتفوا بالمشاهدة من احتجار كيه ووزنه وحده كما بين في عمله والتفاوت بين آيات السورة في السهولة والصعوبة والقصر والطول أمر واضح فيتحقق الفر فلا يصح الاستدلال بالتقارب فالاصح اشتراط تعيين الآيات والسور كما هو خيرة التذكرة وجامع المقاصد وهل يشترط تعيين القراءة أم لا قال في (التذكرة) أن الأولى وجوب تعيين قراءة أحد السجدة لأنها تختلف فلا بد من التبيين واحتجته في جامع المقاصد والمشهور السليم حتى أنه في نكاح جامع المقاصد اعترف بسلم مرة القتل بذلك وهنا حكماء عن التذكرة ولو تشاحا قدم بخباره ﴿ قوله ﴾ ﴿ وحده الاستقلال بالتلاوة ولا يكفي تبين نطقه ﴾ كما في التذكرة وجامع المقاصد ولم يختلف فيه اثنان في باب النكاح لعدم صدق اسم السليم من دون الاستقلال بالتلاوة ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو استقل بتلاوة الآية ثم لقته غيرها حسي الأولى فهي وجوب إعادة التعليم نظر ﴾ وقال في نكاح الكتاب في مثل هذه العبارة في اشكال وجزم في نكاح التحرير والحر وبهو وهو الذي قرأه في الايضاح في البابين وقره في الحواشي وفي (جامع المقاصد) في المقام أنه أولى من غير ذلك لأنه يبعد وقوع اسم السليم على ذلك وفي نكاحه أن الذي يقتضيه النظر اتمام اللفظ وإن كان هناك معنى معروف متحد وجب الحمل عليه وأن اضطرب اللفظ أو تعدد اشتراط وفي نكاح الروضة أن المرجح أن قدر المستقل به إلى اللفظ فلا يكفي الاستقلال بنحو الكلمة والكاتبين وبني صدق التعليم عرفا لا يقدح فيه التبيان انتهى وقرى في نكاح الميسوط عدم الوجوب على ما حكى إذا علمها آية تامة وقرب في التذكرة أولا اعتبار العادة في تسمية ذلك تليها ثم حكى عن بعض اصحابنا أنه أن تعلم آية ونسبها لم يجب تليها ثانيا وأن تعلم دون آية وجب (قلت) هذا هو الذي قرأه في الميسوط وقد حكى عن نكاح الميسوط وجها ثالثا وهو أن الزوجة التي اصدقها تعليم سورة لا تكون قاضية أقل من ثلاث آيات لأنها أقل ما يقع بها الاعجاز لقوله تعالى فأقرأ سورة من مثله وأقل سورة وجدت في القرآن ثلاث آيات سورة الكوثر فليحظ هنا وليتأمل فيه ولله يقتضي بأنه لا بد من استقلالها بالثلاث بجمعات (وليس) أن محل البحث إنما هو ما عدا دون الآية أما ما هو دون الآية فهي (جامع المقاصد) أنه لا ريب عندهم في أن الاستقلال بتلاوة ما دون الآية لا يبعد تليها وظاهره الاجماع على ذلك كما أن ظاهرهم على ما يلوح من جامع المقاصد أيضا الاجماع على أنه أن طله ثلاث آيات رثت ذمته ونطق

التعليم وأن نسي فيكون عمل الخلاف والاشكال فيها اذا علم آية واحدة لكن في كلامهم ما يخالف هذا الاجماع ان كان هناك اجماع وقال في (جامع المقاصد) ينبغي أن يكون عمل البحث ما اذا كان المقرد عليه آيت قد كان آية واحدة أو اثنين فينبغي الجزم بالاكتفاء بتليهما أو تليهما انتهى وفيه تأمل من وجهين وظاهر نكاح الايضاح أو صريحه أن عمل البحث ما اذا كان المقرد عليه السورة ولله لا تفاوت لأنه لعل المدار منه على المسير ولا يتحقق الاصحاح منه الا بالثلاث سورة كانت أو آيات تأمل والذي ينبغي أن يكون ذلك عاما لا اذا استجره على تعليم القرآن كله فصار كذا علم سورة نسي ما قبلها ولم يكن القرآن محفوظا عنده بجملة ولا اذا استجره على تعليم اسورة فصار ادائها بعضها نسي ما قبله وكذلك الآيتين اذا نسي الاولى لا قلته الثانية لان غرضهم في المقام وانما يتحقق به تسليم هذه المتنزهة اضي التعليم وابتدائها وادخلها تحت يد المستأجر أو الزوجة اذا جلت مبرها لما يمكن خفاء تسليم التعليم في بعض الأفراد وقد حده بالاستقلال بالثلاثة وأنه لا يكفي تتبع التعلق ووضع الاشتباه في امرين (احدهما) مقدار ما يد الاستقلال بثلاثة تليها أو الآية والاشكال ام لا بد من الثلاث قياتل فيه وليلفظ ما فهم (الثاني) مقدار مدة بقا ذلك الاستقلال حتى لا يقدح فيه تعقب اقتباس اما الاول قد عرفت أن عمل الخلاف فيه انما هو الآية الواحدة يمكن ان يكون نظر المصنف في الاشكال في البابين اليه وهو الذي استظهره في جامع المقاصد في باب النكاح وظاهر الايضاح في الباب كما هو ظاهر بعضهم ان نظر المصنف في الاشكال الى الثاني ولله لان الاستقلال اذا صار ملكة فلا تشكال فيه وانما الاشكال فيها اذا كان اذا استقل بالآية نسي الاولى على تحقق الاقباض به وسكان فمن تذكر وجبي الاشكال بالنسبة الى الامر من ومن الحفل أيضا انه ارادها ما وذلك على نحو ما عساه الشارحون لا على ما قلنا انه هو الذي ينبغي ان يكون كما هو المشاهد في الواقع مع كثرة التفاضل (فقول) نظره في جامع المقاصد الى ما استظهره من كلام الشيخ والمجاعة من أن كل ما يد الاستقلال بثلاثة تليها من آية واحدة أو ثلاث على الوجهين لا يضره عروض النسيان له بالانكفال الى غيره وأنه لا خلاف ولا اشكال في ذلك فيكون الاشكال في مقدار ما يد الاستقلال بثلاثة تليها أو اقباضا وتليها هو الآية الواحدة ام لا بد من الثلاث (وجه الاول) أن ايجاب تعليم مجموع الآيات يقتضي بايجاب تعليم الآية الواحدة فاذا اتى به قد اقتضى وسلم وبرأت ذمت وهو الذي قواه في البسوط كما عرفت (وجه الثاني) ان الاصحاح انما يقع ثلاث آيات وما يتربط على المجموع لا يتربط البعض (وفيه) أن كون الاصحاح لا يقع الا على الثلاث لا يستلزم قبي الاقباض عن تعليم ما دون والملازمة غير ظاهرة واحتمل ارادة ان ذلك لا يسى قرأه غلط صرف فينبغي ان يكون الوجه انه لم يحصل عنده ثلاث آيات مجتمعات لان القدر وقع على المجموع ولم يحصل وأما منشأ الاشكال بالنسبة الى الثاني فمن ان القيان الطاري بفرضه ملا يخل بالتعليم ومن ان ما لا يثبت له لا يد تليها وقال في (الايضاح) في منشأ النظر في عبارة الكتب هنا ينشأ من أنه لا يصدق تعلم السورة اي حفظها الا بفظ آياتها مجتمعة القوة للمحافظة لان السورة هي جملة الآيات وانما وقع القدر على المجموع ووجوب الاجزاء بالتبعية ومن انه قد تعلم هذه فيسقط عند تعليمها فاذا نسيها لا يجب إعادة التعليم لان الاجزاء لا تقتضي التكرار وجعل المنشأ في باب النكاح من أن السورة التركيبية للمجموع ولم تحصل ومن أن ايجاب تعليم المجموع يقتضي ايجاب تعليم الآية الواحدة كما تقدم وهو كلام جيد جدا يجري فيها اذا استجره على

ويجوز جله صدقا فلو استفادته من غيره كان لما اجر التعليم ويجوز الاستعجال على تعليم الخط والحساب والآداب وهل يجوز على تعليم الفقه الوجه المنع مع الوجوب والجواز لاسمه (متن)

القرآن كله وعلى الآيتين كما تقدم ثم قال في المقام ان التحقيق ان هذه المسألة تنحى على مستثنين (الاولى) ان التيسار هل هو مقدور ام لا فليس على الاول لانه ضد العلم والعلم مقدور وكلا كل واحد الضدين مقدور كان الآخر مقدورا وبس على الثاني لانه علم والعلم غير مقدور على الاول لا يجب الاعادة وعلى الثاني يقتضي على (المستثنات) وهي انه هل السورة عبارة عن مجموع الآيات مع المجيء الاجتماعية اولا منها فان كان الاول وجبت الاعادة وان كان الثاني لم يجب وظاهره في التكاح الجزم بالاول وهو كذلك عرفا (وكيف كان) فالمدار على العرف والذي يحكم به والمبادر عنه من التعليم اتقنين الى ان يصير للغرظ للتأخر عليه تائبا أو التدوير لقراءة في المصحف بحيث يقتل بنفسه بقراءة فيه سواء كان الاستعجال على القرآن كله او السورة او آيتين من سورة وهدون الامرين لا يكاد يصدق التعليم سرا فان عين العرف احدهما هناك والا وجب تهيبه وكأن كلامهم في الباب غير محرر طيلام فيه ﴿ قوله ﴾ (ويجوز جله صدقا لو استفادته من غيره كان لما اجر التعليم) اما جعل تعليم القرآن صدقا فما لا اجد فيه خلافا بل ياخذون جواز اصدقائها السورة في باب المهور مسلما مفروضا منه حيث يقولون ولو اصدقها تعلم سورة لم يجب تعين الحروف ويستون في ذلك الى خبر نزويج سهل الساعدي وقد استورد المصنف ذكره هنا واما انها اذا استفادته من غيره كان لما اجرة التعليم فلتسدر وصول التعليم اليها فيعدل الى قيمته لانها اقرب شيء اليه وذلك لان الوطى المحض لا يتلو من مهور ولا ريب ان مهر المثل اجد من اجرة المثل عن المسمى ولصير الى الاقرب اول مع تقدير المقود عليه كما هو لا تقوى فيها مهر مثل ذلك وقيل انه يجب لما مهر المثل لتسدر المسمى والاول اقوى لما عرفت وقد يقال انها لا مهر لها لانها هي التي تلبست بتسدر الاستيلاء واذا تسدر المقود عليها انسخ العقد كما اذا ماتت العدة وقررت العدة بحيث لا يمكن اعادةها او برئت العين من المرض حيث يستأجره لتكتمل فانه اذا وقع ذلك من اول الامر انسخ العقد كله ولا لير وان كل في الاثناء انسخ في الثاني ولا اجر فيه اي الباقي وعجاب بان الاضاح في هذه الامثلة لا يستدعي الا بطلان المأوضة بخلاف ما نحن فيه فانه يستلزم وجوب مهر المثل لا مشاع خلو الوطى المحض من مهر والاجرة اقرب من مهر المثل الى المسمى كما تقدم بانه وهذا معنى قول الشهيد ويمكن ان يقال ان المثل لما ارصد التبرع على زوج ضد استوفت وان قصد التبرع طيلة رجعت والظاهر ان مرادهم ان ذلك حيث يتبع من تعليمه او نحو ذلك كما اذا نكحت اتماما ومن البعيد ان يكون مرادهم ان لما اجرة التعليم على كل حال ﴿ قوله ﴾ (ويجوز الاستعجال على تعليم الخط والحساب والآداب) لانها منافع جامعة لجميع الشرائط وبمثل ان يكون اراد بالآداب علوم الادب او المستعجات لا تأخذ يتاقي باب المكاسب جواز الاستعجال عليها وعلى المكروهات واحتسنا ان الاصل فيها الجواز الا ما خرج بالدليل وانما لاجماع جامع المقاصد قلنا بجواز الاستعجال عن المهي في جميع التدويات واحتسنا ايضا ان لاصل العلم الا ما خرج بالدليل ﴿ قوله ﴾ (وهل يجوز على تعليم الفقه الوجه المنع مع الوجوب والجواز لاسمه) قد تقدم الكلام في المسألة

في باب المكسب مستوفى وهو من مفردات الكتاب ومن تشيرها الى ذلك على سبيل الاجال
 (فتقول) قد اطلق الاصحاب الكلمة بأنه يجوز اخذ الاجر على الصناعات بل في النهاية وغيرها كل صنة
 من الصناعات المباحة اذا ادى فيها الامانة لا بأس بأخذ الاجرة عليها واختروا الكلمة ايضا بحرم الاجر على
 الواجب الكفائي ومرفوه ثمة كافي باب الجهاد وغيره بأنه كل مهم ديني يتعلق فرض الشارع بمحصله متاولا
 يقصد من يتولاه والحقوا به الصناعات وعرفوه اخرى بأنه كل ما ينظم به امور النزع ولعل الفرض من
 الترفيعن قسيمة الى القسمين كما قدم فبعضهم ابقى اطلاق تحريم اخذ الاجر على الواجب والكفائي
 الا ما خرج بالليل من نص اوجاع وبعضهم خصص اطلاق التحريم بما عدا الصناعات وخصص
 الصناعات بما عدا الدينية وبعضهم قال أن الواجب الكفائي أن اريد به التمل على وجه اقرب كملوة
 الجنازة لم يميز اخذ الاجرة عليه وان لم يقصد على وجه القرية جز وخرج القطن ونحوه بالنص من
 الشارع نعم الواجب السني لا يجوز اخذ الاجرة عليه بحال وبعضهم على أن الواجب الكفائي انما يجوز
 اخذ الاجر عليه عند عدم وجوبه كما اذا كان في القطر من هو قائم به وأن وجب لا يجوز اخذ الاجرة
 عليه بحال للصناعات الواجبة كفاية قد وجد في كل قطر من يقوم بها فيجوز اخذ الاجر عليها ونحن
 قسمنا الواجب الكفائي الى قسمين واجب لذاته وواجب لغيره (قالوا) لا يجوز اخذ الاجرة عليه
 وهو كل ما يتعلق اولا وبالذات بالدين والرض من الآخره (والثاني) يجوز اخذ الاجرة عليه وأن
 تميز وهو ما يتعلق اولا وبالذات بالاموال والجلة ما كان الفرض الأهم منه هو الدينا بطلب نفع فيها
 او دعم ضرر وتلا حكا انه لا يختص الا بالجهاد وقد خرج عن ذلك ولكن الاجماع لمحكم من الشهيد
 على ذلك ونحوه في الاموال وتفصيلها وادلتها وانصرح باقتناين بها قد استوفينا في باب المكسب
 (وليلم) ان الحق في عرف انتهاء عبارة عن الملكة التي يقتدر بها على العلم اليقيني بالاحكام الشرعية
 الفرعية الظاهرية أو الواقعية من ادلتها التفصيلية لان الجهد قد يحصل له العلم بالحكم الواقعي أو من
 الملكة التي يقتدر بها على العلم اليقيني أو الظن بالاحكام الواقعية من ادلتها التفصيلية والاولى اول لان
 الحقيقة اولى من الجاهز في التعريف المشهور وهو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية
 ولا يارضه التجوز بالاحكام حيث ينصها العامل بالقطعات بالواقعية لانه يدعي انها هي المتبادرة
 الظاهرة ولا تارض عند العامل بالظن لانه يجري بسوء الاحكام على ظاهره لان التعريف المذكور
 وقع لمن لا يعمل الا بالقطعات لانه يقول المراد بالعلم اليقيني والاحكام لاحكام الواقعية ومن يعمل
 بالظن يقول المراد بالعلم اليقيني والاحكام الظاهرية بالواقعية (اما الاولى) فلاه يقطع بالحكم الظاهري
 ويظن بالحكم الواقعي (واما الثانية) فلاه قد يحصل له القطع بالحكم الواقعي والكلمة المشهورة وهي
 قوله ان ظنية الطريق لا تنافي عليه الحكم لا تنافي اصلا عند من لا يعمل الا بالقطعات ولا عند
 من يعمل بالظنات ويقول أن لله عز وجل في كل واقعة حكما واحداً وان المراد بالاحكام الواقعية
 ودليل الترفيعين على ذلك ان القطع فيها طريقه الظن بمنع اما على قول الفريق الاول فظاهر واما على
 قول الثاني فلاه لا يعلم الا الحكم الظاهري بالدليل الظني ولا يعلم الواقعي نعم تنافي على مذهب العامة التافين
 حكم الواقعي القائلين بان الحكم تابع لاراء المجهدين فكل ما ظه المجهدان حكم الله الواقعي فيستد
 حكم الله سبحانه بتعدد الاراء نعم لو اراد العامل بالظن القائل بان لله حكما واحدا بهذه الكلمة ان
 ظنية طريق الحكم الظاهري لا تنافي القطع بالحكم الظاهري وانما مأموره مدفوع فيه كانت تامة مرادته

وهل يجوز على تسليم الثقة الوجه للنفع مع الوجوب والجواز لا معه وعلى المختار والمداواة وقطع السلم والمجاعة على كراهة أجبره مع الشرط وعلى الكحل فيقدر بالمدة خامسة (متن)

كما إذا سمع من لفظ المصوم حكما ورد مورد الثقة وانشبه لما هو في حصول القطع بنير الواقعي مع أن طريقه قطعي عرنا (وبالجملة) أن أرادوا بالأحكام المتنى الام من الظاهرية ولوائمه صحت هذه النكاح على قول المصنف والمصنف وإن أرادوا خصوص الحكم لواقعي كما هو الظاهر عند الإطلاق لم يصح إلا على قول المصنف وهذا وقد قلنا في جامع المقاصد أن الثقة قد يراد به المسائل المدونة وقد يراد به التصديقات وقد يراد به الملكة (قلت) أما إرادة مسائل منه في شأن الثقة مع تبرئهم له في أصولهم وفروعهم بما سمعت جيدة جدا وأما إرادة التصديقات فكل من عرّفه بالسلم بالأحكام الشرعية إلى آخره أراد التصديق لأنه المتبادر ولأنه لا تصح إرادة خصوص التصور ولا مطلق الإدراك لأنه حينئذ يعم السلم والكفر فضلا عن المتردد والثقة ولحصول التصور لكل وكل من قال أنه التصديق أراد الملكة التي يقتدر بها على التصديق كما عرفت آتاهم صرحوا بذلك حيث أرادوا سؤال أن المجتهد لا يحميط بجميع الأحكام فتأقوا في الجواب أن المراد بالسلم الملكة التي يقتدر بها على التصديق والسلم والثقة في كلامهم بمعنى واحد (وكيف كان) فتأمل أن يقول يرد على جمع التفسير عدم صحة الاجابة على ذلك لكحل الحمل وعدم ضبط ما يراد تسليم ملكة كان أو غيرها لعدم ضبط الملكات ومقدار المسائل وكذلك سائر الصناعات فلا بد فيها من فيه من أن يتأخره فتدور فيرويه مله وان لم يسن من يعلم وما يعلم وهذا أيضا لا ينفرد من المجاعة لكنها جازت كافي الايضاح والحواشي لمكان الحاجة للاستتجار للعباد بمنين وقطعت ائالا نشترط مع التبيين بالمدة حيث أخر أو يتأخره لتعلم مسائل مضبوطة أن عين من يعلم وما يعلم وبالجملة أن عينه بالسلم ﴿ قوله ﴾ ويجوز الاستتجار على المختار والمداواة وقطع السلم والمجاعة على كراهية أجبره مع الشرط (لأنها منافع مقصودة متقومة بحقه والتبذير خاص بالأخير على الظاهر لأن المداواة ليست من الصناعات الدينية ثم قد تكون منها في بعض الأفراد فن اعتبر ذلك صحيح أن يكون قيدا في الجميع لأن كراهية الاكساب بالصنائع الدينية إنما هو مع الشرط على الظاهر كما صرح به أكثر الأصحاب في المجاعة لأن القيام من جهة من الاخبار فيأمل في ذلك جيدا وقد تقدم الكلام فيما في باب المكاسب مستثابا وفي أطرافها وفروعها ولها لا تقدر إلا بآثران لعدم ضبط المحجة والجروح وقد فهم ولا يبعد جواز التقدير بالسلم مع ضبط ذلك كله أو بعضه فأمثل وفي (جامع المقاصد) ينبغي أن يراد بذلك كله ما إذا لم يجب شيء منها وفرو كناية وقد عرفت الحال في ذلك آتاهما لا مزيد عليه ولا يخفى ما في قوله ويجوز الاستتجار مع قوله على كراهية أجبره مع الشرط لأنه قد يبيح الاستتجار بدون شرط الاجرة ﴿ قوله ﴾ (وعلى الكحل) أي يجوز الاستتجار على كحل العين لأنه حل سائح يمكن تسليمه وفيه منة مقصودة ﴿ قوله ﴾ (فيقدر بالمدة خامسة) كافي التذكرة لأن السلم غير مضبوط لأن قدره هو ولا ينضبط ويختلف بحسب الحاجة فلا يجوز تقديره بالسلم ونفى البدع تقديره به في جامع المقاصد تبعا للحواشي لا مكان ضبط الثوبات ولعل غرض المصنف أن التوبة تختلف لو ضبطه بالثوبات كأن يقول له عند

ويفتر الى تسين المرة في اليوم أو للرتين والكحل على المريض ويمحوز اشتراطه على
الاجير والاقرّب (مقن)

الصبح نوبه مره (١) وعند العصر نوبه مره كل نوبه خمسة اميال مثلاً اذا دوما احتاجت نوبة الصبح
في نظر الطبيب الى خمسة اميال ونوبة العصر الى اقل او اكثر على أن النوبة قد تحفظ في نظر الحكيم
بالقديم والتأخير وان لم يمين وقتها زادت الجاهة ولا كذلك الحال في المدة ولكن يرد على التصدير
بالمدة انه ان قدوها بمدة تزيد على الفعل لم يمكن استيعابها فيكون قد أخذ أجرة الزائد من الزمان
من دون حمل فيه ولا يمكن الاكسار فيها على مقداره لانه غير معلوم لانه ربما حال مرة وقصر أخرى
لكن قوله ويفتر الى أجرة يقضي بأنه أراد المدة الزائدة وحينئذ لا حاجة الى تسين المرة والرتين
فليتأمل واردة النظرية بان يكون اليوم واليومان طرقاً للكحل مع مخالفة لظاهر العبارة يقضي بوجوب
تشخيص العمل زيادة على تسين المرات ﴿ قوله ﴾ (ويفتر الى تسين المرة في اليوم أو للرتين)
اذا قدر بالزمان افتر الى يان قدر مايكفي في كل يوم اما مرة أو مرتين أو عشرين اذا كلف اليوم
بحيث يسعها والوجه في ذلك انه لا ريب انه لا يستعرب أجزاء اليوم بالكحل فلا بد من التسين الا
ان تكون هناك عادة مضبوطة مسروقة يظل علم الاطلاق ﴿ قوله ﴾ (والكحل على المريض)
لان العقد وقع على التمسك وليس الكحل جزءاً منه ولان الاميان لا تستحق بهذا الاجارة ويأتي في
الفصل الثالث في الاحكام تمام الكلام في الكحل والمهر والمحيوط والصنع والكش وقيل الاقوال وان
المرجع في الجميع الى العادة فان لم تكن أو اختلفت وحسب الاشتراط والتسین والا بطلت ﴿ قوله ﴾
(ويمحوز اشتراطه على الاجير) كما في التذكرة وجامع المقاصد لم تكن جريان العادة بذلك مع مشقة
تحصيله على المكحل بل قد يحسنه غالباً مكن كالصنع والجن والمهر والاقلام قد يخرج به عن
الاصل في الاجارة ووجهه في جامع المقاصد بعدم مناقاة الشرط للعقد ولا مخالفة فيه لكتاب بالنسبة
لان استحقاق العين حينئذ على جهة التبعة كما لو اشترط سكنى الدار مدة معينة في البيع وقد يقال عليه
انه مناف للعقد لان الاميان لا يملك مقد الاجارة اساق ولا تباعل قد يقال انه يرجع الى بيع الكحل
بلطف الشرط واجارته فليس بلطف الاجارة او يقال انه عقد على المنة وشرط فيه عقدا على البيع
فأصل ثم ن التشبيه غير موافق لما نحن فيه ان كان فاعل اشترط البائع لانه اذا شرط عليه سكنى
الدار المبيعة مدة أو سكنى غيرها فقد جعل المنة ثمتاً وذلك مما لا خلاف فيه الا نحن ند نم المثل
الموافق هو ما اذا باع الدار وشرط المشتري على البائع سكنى داره الاخرى مدة مثلاً حيث تكون
المدة متناهية لانما هذا ان صح واقع ما نحن فيه ونحن قلنا فيما سلف ان هذا الشرط اذا كان مقصوداً
باقات لا يصح مع صح اذا لم يقصد وجاء تباع وان بعد القرض الا أن يقال ان غرضه أن لاصل
في البيع أن يرد على الاميان دون المانع ثمتاً كانت أو مثناً فالاصل بمعنى الغالب ويستحسن تحرير ذلك
ومثل اشترط الكحل على الكمال اشترط الدواء على الطبيب من غير فرق فيما نجد في الحكم ولا في
الدليل والمصنف فرق بينهما فجزم هنا بالجواز وقربه هناك كما يأتي ووجهه ولقد يجرى ان العادة تكون
الكحل من الكمال ولا كذلك الدواء بالنسبة الى الطبيب انتهى فأمل ﴿ قوله ﴾ (والاقرّب)
(١) كذلك يستثنى ولا يبعد كون مره نسخة بل من نوبه وكذا قوله وعند العصر نوبه مره (مصححه)

جواز اشتراط الاجر على البناء ولو لم يحصل البرء في المدة استقر الاجر ولو برأ في الامتلاء
اتسخن القدر في الباقي فإن امتنع مع عدمه من الاكتحال استحق الاجير اجرة بمضي المدة
ولو جعل له من البرء صج جعالة لا اجارة ولو اشترط الفداء على الطيب فالاقرب
الجواز (مقن)

جواز اشتراط الاجير على البناء وفي الايضاح وجامع المقاصد انه الاصح وظاهر التذكرة أو مرعيها
انه لا يصح ووجه القرب والصحة انه شرط غير مخالف للكتاب ولا لسة فكان سائفا داخلا تحت
عموم قولهم عليهم السلام المؤمنون عند شروطهم ووجه عدم ان الاجارة انما ترد على المانع دون
الاميان ولا ضرورة ولا حاجة تدعو اليه ولا حاجة تشهد له كافي الكحل والطيب بل المتعارف
المتبادر في ذلك انه من عند المالك (وقل في جامع المقاصد) وجوابه ان أصل الاجارة ذلك كان أصل
البيع ان يرد على الاميان دون المانع لكن قد ثبت خلاف ذلك تبعا كشرط السكنى والرهن والتميزان
انتفى وأنت خير بان الأصل في ان الاجارة انما ترد على المانع بمعنى القاعدة كما ان الأصل في البيع
ان يرد على الاميان بمعنى القاعدة ان أراد الاميان المبيعة الواقعة شيئا وان أراد الاميان الواقعة شيئا
فهو بمعنى غالب لان الاصحاب يطلقون على جواز كون المانع اثما لا ممن تذبذبه من لاسره على ان
الشرط لا يقضي بمخالفة الأصل في الاجارة لان القدر لم يقع على الاميان وانما جاء به الشرط وقد
عرفت قريبا ان شرط السكنى ان كان من المشتري على البائع لا يصح لانه يكون مبيعا وشيئا وهذا
هو المناسب ان يكون جوابا ان صح اشتراط وان كان من البائع صح لانه يكون شيئا وهذا لا يناسب
ان يكون في الجواب لما عرفت واما اشتراط الرهن والكنيل وهو ذلك مما هو من مصالح المتقدين
ولا يدخل في شيء من الوضين فجاز في الموضين أممي الاجارة والبيع وان أويت الادخول مثل
ذلك في أحد الموضين وأما ما تم كالكسنى قلنا حالما كمال السكنى يصح اشتراطها من البائع ولا
يصح من المشتري (وكيف كان) فالاصح عدم الصحة ووجه ذكره في اثنا عشرة الكحل ظاهر لك
غير جيد ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو لم يحصل البرء في المدة استقر الاجر ﴾ اذا تمت المدة استحق الاجر
سواء برأت عنه أم لا لانه في مقابلة السل لا في مقابلة البرء كما هو واضح وصرح أيضا في التذكرة
وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو برئ في الامتلاء اتسخن القدر في الباقي ﴾ كما في التذكرة وجامع
المقاصد لتنفذ المقدور عليه وقد عرفت فيما سلف الفرق بين ما اذا أصدقها تعليم سورة فسلمها من
غيره ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو جعل له من البرء صج جعالة لا اجارة ﴾ لا يجوز تقدير الكحل بالبرء لانه
من الله سبحانه وتعالى شأنه وهو غير مقدور فكذلك غير مسلم الحصول وعلى تقدير الحصول فهو مجهول
الوقت والبل ويجوز ذلك على سبيل الجعالة كرد الآتي والصلاة لان السبب الى حصوله كاف في
استحقاق الجبل اذا حصل وان كان من فعل الله عز وجل لان ثمرتها تحصيل المنفعة بهوض وبالحسين
صرح في التذكرة وجامع المقاصد ولو امتنع من الاكتحال مع بقاء المرض استحق الاجرة بمضي المدة
ولو برئ حينئذ من غير كل أو تنذر لامن جهة المؤجر استحق الاجرة وفي التذكرة استحق أجره وقد
حكاه عنهما في جامع المقاصد كما عليه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو شرط الفداء على الطيب فالاقرب الجواز ﴾ كفى

ولو قدر الرعي بالمل افتقر الى تعيين الماشية قبل موتها وبمحمل عدمه لانها ليست للمقود عليها وانما يستوفي للمضعة بها (مقن)

الاصح وجامع المقاصد قد قدم الكلام في ذلك في مسئلة الكل ﴿ قوله ﴾ (ولو قدر الرعي بالمل افتقر الى تعيين الماشية قبل موتها) قل في (الذكورة) يجوز الاستعجار على الرعي وهو قول اهل العلم لا علم فيه خلافا وقد اختار المصنف هاهنا بقدر المل وهو الظاهر من كلام المبسوط والمهدب والتحرير وجامع المقاصد بل هو صريح الاخير وهو خلاف صريح التذكرة فتعالى الرعي لا ينضبط بنفسه ولا يمكن تقديره بالمل لانه لا يفسر وقضية التبيين بالمل انه يجب تعيين الجنس والقدر تشخيص الماشية وقضيتها كما هو الشأن فيها اذ احسن انشائها فتوضيحا للمل وبه صرح المصنف بقوله افتقر الى تعيين الماشية وفي الاصح انه لا يصح (قلت) وهو قضية كلام المبسوط والتحرير (قل في المبسوط) اذا استأجر راعيا لرعي له غنما بامانها جاز القدر ويشتر في تلك الغنم بامانها وان هلك لم يملكها وانفسخ القدر هذا ولا يخفى ان تقدير الرعي بالمل لا يكفي به تعيين الماشية اذ ليس هو كالتايب بل لا بد فيه ايضا اما من تعيين الارض التي يريد رعيها او من تقديره بالمله ايضا مع المل كما به عليه في الاصح كما يأتي اذ لا ينصور صحة الاجارة في التقدير بالمل الا باحد الامرين واهما لم ذكر ذلك مما لا ينبغي وفي (جامع المقاصد) ان تعيين القدر والجنس يكفي في صحة الاجارة ولا حاجة الى تعيين شخصها لزال الترتز والمجاعة بذلك وله يقول بالعرف بين الشياه مثلا والتايب لان الاخير في مقتا الاختلاف في سهولة خياطها ومشتتها (وفي) ان الاشياء تخفف ايضا باختيار صغرها وكبرها الا ان يلتزم مثل ذلك في التايب المتداوية (وكيف كان) فان كان مراده ان تعيين القدر والجنس يكفي عند تعيين المل بالمله وعند قضيته بالارض فيه اه حينئذ لا يحتاج الى تعيين القدر ويكفي الجنس بل لا يحتاج الى تعيين ايضا ويستبعد تحقيق المقام وكيف كان فاذا فيها وتخصها ملات بموتها اجماعا كما في الاصح وقطعا كما في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ (وبمحمل عدمه لانها ليست بمقود عليها وانما تستوي للمضعة بها) لما ذكرنا افتقر الى التبيين وانها اذا عرفت ملات الاجارة بموتها قل بمحمل عدم الافتقار الى التبيين فلا تبطل الاجارة بموتها ملوى عدم ملان الاحرة بموتها فلم به كما هو قضية المقام ثم انه به عليه بالتعليل لانه لا ينطق الا على ذلك وذلك لانها حيث لم يمينها تكون آفة يستوي بها المضعة كالقصد في النارة وهذا هو الذي احسنه في جامع المقاصد في توجيه البارة الا انه قال فيه تكاف وتصف وقال ان اتيانا البارة على ظاهرها من دون تقدير حذف كل المراد وبمحمل عدم الافتقار الى تعيين الماشية لكن التعليل لا يبط به لان عدم كونها مقودا عليها لا يكون دليل عدم الافتقار الى التبيين (قلت) يمكن ابقاها على ظاهرها ويربط بها التعليل اكل ارتباط لا نقد قلما انه لا يصور تقدير الرعي بالمل من دون احد الامرين تعيين الارض أو تقديره بمدة صح للمصنف ان يقول بمحمل عدم الافتقار الى التبيين على التقديرين لانه اذا قدر المل لرعي حلف هذه الارض لا يحتاج الى تعيين الماشية لان المقود على هذه الارض والماشية ليست مقود عليها وكذلك اذا قدر المل بالمله كأن يقول له اجرتك نفسي لان الرعي لك غنما مثلا شعرا فالمقود عليه هو المله ولا يحتاج الى ان يقول له اجرتك نفسي لان الرعي لك غنمك هذه المية التي عددها عشرون مثلا فيكون في هذا القرض مما تساوى فيه

وان تلف بعضها بطل فيه ولو وقعت لم يجب عليه رصها ولو قدره بالمدّة افترق اليه ذكر مجلس الميولان (مقن)

التقدير بالمدل والتقدير بالمدّة والوجه في ذلك انه حيث يقدره بالمدل كانت يقول اجرتك نفسي لان ارمي لك هذه المائة شاة اسرح غدوه ولورح مشية او ما غيا تعارف الرمي فيمن اطراف البلد فم اتياه بجميع هذه الشخصيات لا تصح لاجارة حتى بين المدّة ذلك لرفع التردد اذا عين المدّة استغنى من جميع ذلك ودفع الى التمين بالمدّة لثباتها لا لثمين هذا المدل بها فصار حاصل الامر انه اذا عين الرمي بالمدل لا بد من احد امرين اما تعيين الجنس والقدر والشخص والارض التي يريد رمي عليها فتبين الثلاثة الاول لصدق انه تمين بالمدل وتبين الارض لرفع التردد والمجهة وما تبين المدّة مع تعيين الثلاثة الاول (اما المدّة) فمبسط ورفع المجهة والتميز وتبين الثلاثة لصدق التمين بالمدل فاحتل للصف عدم الاحتياج الى تعيين المشية بل كفي تعيين الارض حيث يضبط بها المدل ويكفي تعيين المدّة حيث يضبط بها لكن يرد عليه في الثاني انه يخرج من التمين بالمدل ويرجع الى التمين بالمدّة وبى الاول انه تمين نوع من المدل فثابت وقد قل في الايضاح التقدير بالمدل في الرمي بان يستلزم الرمي مدة معينة او رمي على هذه الارض المشاهدة بدواه قبل ينظر الى تعيين الميولان التي يرماها ام لا قل شيئا ينظر وهو الاصح (وقال المبسوط) لا يجب التمين لا في العدد ولا في الشخص بل في ان يستقر به القدر الذي يرماه منه وسئل قوله بمثل عدم قول الشيخ في المبسوط وهو يشهد بما قلناه من انه لا بد في التقدير بالمدل من احد الامرين ولعل جعل قوله والله الاصح لانه بدون تمين ذلك يخرج من كونه تميّنا بالمدل كما تقدم وبى المبسوط بعد ما قلناه نحن معناه ما صه فاما اذا كان اطلق واستأمره ليرمي له فها مدة معلومة فانه يستقر به القدر الذي يرماه الواحد في العادة من العدد فاذا كانت العادة مائة استمره مائة انتهى فلم يوجب التمين في العدد ولا في الشخص مع التقدير بالمدّة وقد عرفت ان التقدير بها قد يكون بالمدل وقد يكون لتقديرها لثباتها وحدها وعلى التقديرين لم يوجب التمين وصحها نسبة اليه في الاصح ولم يوجبه ما اعترض به في جامع المقاصد على أن في كلاه في هذه المسئلة في جامع المقاصد مواضع فظهر لمن تدبرها ذكرناه في تحرير المقام ﴿ قوله ﴾ (وأن تلف بعضها بطل فيه) كما في المبسوط والسرائر والتذكرة والحرر وروايات المقاصد ذكرنا ذلك في صورة التمين كما هو المراد من العبارة وحيث يحتل أن يغير كل منها شخص الصفة عليه ويختل الدم لانهما اقدا على ذلك ويحتل أن يختص به المستأمر فامل وبى (المذهب) في مثله ما يدل على انه يصح أن يشترط المدّة عند قصان الاحرة أو طلائن الاجارة بموت البيض وأن يتقرر المؤثر انقضاء من الاجر بموت البيض فتلخص عبارة المذهب ﴿ قوله ﴾ (ولو وقعت لم يجب عليه رصها) كما في المبسوط والسرائر والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وفي الاخير انه موافق اتفاق ووجه ظاهر وهو أن القدر لم يتاوهما والترض أنها مية ﴿ قوله ﴾ (ولو قدره بالمدّة افترق الى ذكر جنس الميولان) كما في التذكرة والتحرير وساج المقاصد وهو الذي فهم من المبسوط كلابل والبر والتميم لان الاغراض تختلف باختلاف الرمي في السهولة والصعوبة وفي الكتب الثلاثة انه لا بد من ذكر العدد وبيان القتل وذكر الصغر والكبر وتفاوت الظاهر في القتل وبين الصغار والكبار

ولا تدخل الجواميس والبنياني في إطلاق الأيل والبقر لعدم تناولهما على أشكال وذكر
الكبير والصغر والعدد ويميز الاستكثار للزروع ولحصاده وسقيه وحفظه ودياسه وقته (متن)

كما يأتي البصفت حيث قال وذكر الكبير إلى آخره فهو مطوف على افتقر لكته وسط بينهما قوله ولا
يدخل إلى آخره وقد خالف في البسوط في الأمرين في المقدار تصرعها وفي الصغر والكبير ظهورا
أو تصرعها وقد سمعت كلامه وهو الموفق للاستدلال ولكلامهم في السبل التي قدور المدة قامهم لم
يزيدوا على ذكر بيان النوع كما إذا استأجره لغيره شهرا قاتم لم يتصرفوا لذكر بيان الحيط
مع التاموت الظاهر بين أرواده وكذا إذا استأجره للاحتساب والمحاكاة إلى غير ذلك مما تقدم
﴿ قوله ﴾ (ولا تدخل الجواميس والبنياني في إطلاق البقر والأيل لعدم تناولهما على أشكال
اشكال) في التذكرة والتحرير وجامع المقام أن الجواميس لا تدخل في البقر عرفا وفي الأول ولا يبر
أن البنياني تدخل في الأيل بل في الأخير أنه امر لا يكاد يدفع قلت والامر كذلك في الأمرين
واستشكل في دخول البنياني في التحرير ولا ترجيح في الإيضاح وظهور العبارة والإيضاح أن الاشكال
فيها ما لكته يحتمل أن نصف مستشكل في عدم المخول أو في عدم تناول فيصير المعنى على الثاني
لا يدخل حنان في حزين لعدم تناول المظن لها عرفا على اشكال في عدم تناول يكون متأملا في
استمرار العرف على عدم تناول وعدم استمراره ويصير على الثاني أنه جائز بعدم تناول عرفا شك
في عدم المخول وهو كما ترى لأن العرف إذا كان حاكما بعدم تناول لا يكون شك والاشكال وجه
وإن تناول البقر الجواميس والأيل البنياني لغة كما نص عليه القويون والفتاوى في باب الزكوة لأن العرف
مقدم من اللغة ولم يضح لنا كلام الإيضاح في بيان الاشكال قال ينشأ من تناقض الفعل والمجاز
قائه في العرف لا يستلزم فيها غالبا ومن تناقض المجاز العرفي القالب الذي لم يبلغ إلى حد الحقيقة
والحقيقة القوية التي كل استعمالها ولم تبلغ إلى حد المجاز العرفي انتهى والظاهر أنه أراد من تناقض الفعل
والمجاز أن لفظ البقر كان شاملا للجواميس بنص أهل اللغة ثم اختص بالبقر في العرف فكان مقولا
عرفا لكن يحتمل أن ذلك الاختصاص مجاز لانه لم يبلغ درجة الحقيقة فهو في هذا الشك شاك في كونه
حقيقة أو مجازا مشهورا وهو في الشك الثاني جائز بالثاني وقد يكون أراد أنه حل هو من باب تناقض
الفعل والمجاز المشهور أو من باب تناقض المجاز المشهور والحقيقة القوية وعلى كل حال فلا يخلو من
شيء لانه على هذا الاحتمال على ما فيه لا بد من التوقف على التدبيرين ولا يقضي واحد منهما بدخول
ولا خروج إذ لا بد للعمل على الحقيقة القوية حيث يارضها المجاز المشهور لو حيث يارض هو الفعل
وزرح المجاز عليه من قرينة لأن حل اللفظ على معناه الحقيقي مشروط بعدم قرينة المجاز كيرمي في
اسد يرمي مثلا فحل لفظ الاسد على القترس مشروط بعدم وجود قولنا يرمي لفظا ولما كانت قرينة
المجاز المشهور الثمرة ولا يمكن إزالتها من اللفظ فلا بد من نصب قرينة مع الحقيقة لإزالتها لا لانه
صار مجازا محتاجا إلى قرينة الإزالة إلى هي قرينة تعيين كما في قرينة تعيين للشرك فقامل
وإذا لم يكن هناك قرينة فالواجب التوقف ثم أنه من العلوم أن الأصوليين مختلفون في تقديم المجاز
المشهور على الحقيقة ﴿ قوله ﴾ (ويميز الاستكثار للزروع ولحصاده وسقيه ودياسه وقته) قال في
التذكرة يميز أن يستأجر لمصادره وقته ثمرة ولا نعلم فيه خلافا بين العلماء انتهى وقال ويميز تقدير

وعلى استيفاء التقصاص في النفس والأعضاء وعلى الدلالة على الطريق وعلى البذرة فيجب
تمييزها بالعمل ولا تكفي المدة وعلى الكيل والوزن والمدة فيتمين بالعمل أو المدة (متن)

الحصاد بالعمل والزمان أما العمل فإن يستأجره على حصاد زرع معين مشاهد أو موصوف يوصف برفع
الحبة ولما المدة فإن يستأجره الحصاد شهراً أو يوماً ولا يمين تمين جنس الزرع ونوعه ومكانه فإنه
يتفاوت بالطول والقصر والثخانة وعدمها ويحصل بذلك تفاوت الفرض لتسبب الراحة انتهى وواجه
على وجوب تمين الأمور الثلاثة في المدة في جامع المقاصد وثا فيه تأمل وإذا استأجره لزرع فإنه يقدّر
بالعمل فلا بد من بيان قدره وجنبه من حصة وتسمير ونحوها وأن يمينه بالزمان ففي (جامع المقاصد) إن
الظاهر أنه لا بد من تمين الجنس والظاهر عندنا عدم اشتراطه وأما الخطأ والقياس والتأمل فإن عينها
بالعمل فلا بد من ذكر القدر والشاهدة أو الوصف الرابع للقيمة وإن عين بالزمان لم يمتنع إلى ذكر القدر
ولا تمين الجنس وأوجب تمينه في جامع المقاصد إن تفاوت التسبب باختلافه قال ولا بد في التأمل من
أمر زائد وهو الجهل المتقول منه والمتقول إليه أو وصف ذلك وصفاً بزم الجاهل ﴿ قوله ﴾ (وعلى
استيفاء التقصاص في النفس والأعضاء) قل في التذكرة يجوز الاستبصار في استيفاء الحدود والتزوير
والتقصص في الأطراف ولا نعلم فيه خلافاً قل وأما استيفاء التقصاص في النفس فيجوز عند طائفة
الاستبصار فيه وبه قال مالك والثأفي ونحوه وقل أبو حنيفة لا يجوز لأن عدد الضرب مجهول وموضع
الضرب متدد (قلت) موضع الضرب معلوم ويحل البدل لا يضرب كميل عدد التزوات في الغشابة
والتجرات في التجارة وقد طمعت عباراتهم في باب التقصاص بجواز الاستبصار لتقصص سبب
النفس والأطراف حيث يخلو منها وقد اطلقت الكلمة في التذكرة وي جامع المقاصد أن الاجرة على
المتنص منه وفي (التحرير) أن فيه قوة وقولاً في باب التقصاص إذا كان الولي لا يستوفيه بنفسه لم يكن
هالك من يبيع استأجره الإمام من بيت المال ولو لم يكن فيه مال دفع المتنص منه الاجرة وقد
استدل عليه في الخلاف بأجماع الفروقة وأخبارهم وبه جزم المصنف في قصاص الكتاب والتحرير ولا رشاد
وكانت التام وقال الشهيد أنه المقول لأنها مودة التسليم الواجب على الجاني كاجرة الكيال الواجبة
على البائع وتقرى في للبسوط أنها من مال المستولي لأنه وكل فاجرت على موكله وأعطى الجاني التمكن
لا أفضل (وفيه) أناطه بأن القطع مستحق عليه دليل أنه لو ملكه منه ولم يقطع وقطع آخر لم يسقط
حق صاحب القصاص وينقل إلى الدية لخالف ما مثله به وهو ما إذا اشترى ثمرة على غشقة (وكتب
كن) قد جعلوا على الولي أو الجاني بد تدفيعات المال كإين ذلك في محله وعلى كل حال فيجوز
تقديره بالعمل يمين الجهل وبالمدة إذا كان كثيراً يقطع بزيادته على المرء وهو المراد بقوله في التحرير
يجوز أن قرنه بالمدة مع كثرته ﴿ قوله ﴾ (وعلى الدلالة على الطريق وعلى البذرة) كما في
التذكرة وي جامع المقاصد لأهمها من الأعمال المقصودة للحطه والبذرة بالمال المسببة للحارة ﴿ قوله ﴾
(ويجب تمييزها بالعمل ولا تكفي المدة) قد صرح في التذكرة بجواز تقدير البذرة بالمدة والعمل
وفي (جامع المقاصد) أنه لا مانع من تمييزها بالزمان فما ذكره المصنف هنا ضيف انتهى ﴿ قوله ﴾
(وعلى الكيل والوزن والمدة فيتمين بالعمل أو المدة) قال في التذكرة يجوز استبصار كيال ووزن وقد
يقدّر أما بالعمل أو بالزمان وحكمه عن العامة وقال لا مل في خلافاً انتهى ويصح بالعمل

وعلى ملازمة التريم اثنين بالمدة وعلى اللالة على بيع ثياب معينة وشرائها وعلى السسرة وعلى الاستئجار سواء كان الخادم رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً لكن يحرم عليه النظر الى الامة من دون اذن والى الحرة مطلقاً (الثاني الدواب) قالوا استأجر لركوب وجب معرفة الراكب بالمشاهدة (متن)

يجب تعيين الجنس والقدر والوصف وابرة الكيال والوزان على البائع اذا امره ذلك او بالبيع وليرة فاقد التين ووزانه على المشتري كما تقدم بيانه في باب البيع ﴿ قوله ﴾ (وعلى ملازمة التريم فبين بالمدة) اي ولا يصح تقديره بالسل لعدم قوله التمين وقد يلوح من اطلاق الذكرة جوازه وهو ممكن التصور وقال في (الذكرة) يجوز الاستئجار على المأكة واقامة البيت واثبات المبيع والملازمة وظاهره ان هذه كلها تعد بها وله لا ثمة لتقديرها بالزمان وفي (جامع المقاصد) انه لا يمد صحت (جوز غل) الاستئجار على الاستيقاء وان اختلف زمان الاستيقاء بالطول والقصر باختلاف حال التريم ﴿ قوله ﴾ (وعلى اللالة على بيع ثياب معينة وشرائها) كما في الذكرة وجامع المقاصد وقد حكى في الذكرة الخلاف في بيع اثياب معينة وغيرها عن ابي حنيفة لان ذلك يشترط عليه لانه قد لا يظهر ما راغب وحامه انه لا يتقدر بالعمل وانما يتقدر بالزمان ورده بانها لا تمكن من راغب وحكى فيها في شرطها الخلاف عن بعض النافعية لان ذلك لا يكون الا من واحد وقد لا يبيع فيقدر تحصيل العمل بحسب الظاهر ولا ندفة ماله في البيع غير معلومه ولا ظاهره قلت له غير بد وثله ما لو استأجره لبيع لرجل بينه هنا وفي (التحرير) يجوز استئجار لادلال على كلمة ترمع بها السلة من غير تعيب نظر وابرة اللالة على من يأمره ﴿ قوله ﴾ (وعلى السسرة) هي التوسط بين البائع والمشتري قال في (الذكرة) يجوز ان يستأجر سمساراً ليشترى له ثياباً وغيرها مبيعاً لانها منعه مباحه تجوز البياحه فيها ويجوز على مدة معلومة كأن يسأجره عشرة ايام ليشترى له شيئاً فان عين السل دون الزمان فيجوز له في كل الف درهم شيئاً معلوماً صح ايضاً ومثله ما في التحرير وقد تقدم في باب البيع في آخر المطلب الاول من الفصل الثاني في التسليم بسط الكلام في المسئلة وهو من مفردات الكتاب ﴿ قوله ﴾ (وعلى الاستئجار سواء كان الخادم رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً لكن يحرم عليه النظر الى الامة من دون اذن والى الحرة مطلقاً) اما جواز الاستئجار على الاستئجار عدم الفرق بين الخادم بين الذكر والانثى والمحرر والبدن قد تقدم لنا انه مما لا خلاف فيه بشرط ضبط ما وقعت عليه الاجارة اما بالعمل ان كان مما يضبط به أو بالزمان كالبيع والشهر واذا ضبط بالزمان في على العادة في الخدمة من امة لا لاله هذا وله منه عن التواقل ان كانت في وقت الخدمة وما جاز النظر الى الامة مع الاذن قد حكيناها فيما سبق عن المصنف هنا وعن المحقق الثاني في جامع المقاصد وقد ترك في غيرهما واحتسب انه تحليل أو من قبيل النظر لمن يريد الشراء ﴿ الثاني الدواب ﴾ ما في الدواب متعددة كالركوب والحمل والاستئجار وقد أجمع أهل العلم كافة على استئجار الدواب لركوب كما في الذكرة وقال في موضع آخر لاقصم فيه خلافاً ﴿ قوله ﴾ (قالوا استأجر دابة لركوب وجب معرفة الراكب بالمشاهدة) لا خلاف في ان معرفة الراكب شرط في اجارة الدواب لركوب الا من ماله فانه حوز الحلاق الراكب لان أجسام الناس متمايزة لانه أحد نوعي ما دقت المناظرة

وفي الاكتفاء بوصفه من الضخامة والتعاقب يعرف الوزن تخميناً نظرياً ويركبه المؤجر على ما شاء من سرج واكاف وزامله على ما يليق بالهابة فإن كان يركب (متن)

عليه فحسب معرفته كالبحر وطرق مرة الزاكن (المرة خل) ثلاثة وزن الزاكن ومشاهدته ووصفه وقد أجسوا كافي الإصاح على ابن المشاهدة فكفي (قلت) وبه صرح في المبسوط وغيره ﴿ قوله ﴾ (وفي الاكتفاء بوصفه في الضخامة والتعاقب يعرف الوزن تخميناً نظرياً) قد صرح في المبسوط وقه القرآن فرددي أنه لا يمكن العلم بالزاكن إلا بالمشاهدة لأنه لا يوازن وهو ظاهر الرتبة وقد ينظر ذلك من التحرير والارشاد والروض وجمع البرهان بل ومن الشرائع كما تستمع لأن الرجل قد يكون طويلاً خفيفاً وقصيراً أثيلاً ويختلف الرجال بكثرة الحركة وشفتها وقلتها وكثرة السكبات والوصف لا يسهل ذلك كله ولا يفيد فيكون غرراً (قل في المبسوط) فلا بد من المشاهدة ثم هو بالخيار إن شاء، أركبه هو أو أركب من وزنه قلت والمشاهدة وحدها قد لا تفيد جميع ذلك والتي يفيد ذلك كله مشاهدته مع ذكر أوصافه من كثرة الحركة وقلتها وكثرة السكبات أو ذكر أوصافه من الطول والقصر وسرعاته وسكاته بل والضخامة والسحابة وهذا قول ذكره في التذكرة ولعل هذا هو الوصف الثام الرابع لتمام مقام المشاهدة الذي اختاره بعد تمام الكلام في التذكرة وولاه في الإصاح وفي (جامع المقامات) الاكتفاء بالوصف لتمام ولم يصرح بالوزن وفي (المسالك) لا اكفاء وصفه بالضخامة والتعاقب والقصر والطول والحركة إذا أقدمت الوصف الثام (وقال في الشرائع) ولا بد من تعيين ما يحمل على الهابة إما بالمشاهدة وإما بتقديره بالكيل أو الوزن وما يرفع الجهالة ولا يمكن ذكر الحمل ولا زاكن غير معين انتهى وسماءه أنه لا بد من تعيين زاكن والتبادر أنه بالمشاهدة فأقبل والظاهر أنه أراد بما يحمل ما يشل الزاكن فأقبل (وكيف كان) فالظاهر أن نظر المصنف في وصفه الموجب لمرة وزنه تخميناً كالضخامة والسحابة والطول والقصر من أنه هل هو كالشاهدة أولاً والأصح لا اكفاء بذلك كما هو المتعارف بين الناس ولا يحتاج إلى ذكر الحركات والسكبات لأنها اختيارية ولهذا دعي في الإيضاح الإجماع على الاكتفاء بالمشاهدة ولكن المصنف أقصر على ذكر الصفة والتعاقب كما حمله من بعض التمامية في التذكرة ولعلها من دون ذكر الطول والقصر لا يعرف بها الوزن تخميناً فأقبل ﴿ قوله ﴾ (ويركبه المؤجر على ما شاء من سرج واكاف وزامله على ما يليق بالهابة) إذا تعين الزاكن بما عرفت وعينت الهابة بما سيأتي ولم يكن سهماً يركب عليه ويوطأ له على الهابة بأن كان مجرداً أركبه المؤجر على ما شاء ولم يحتاج إلى ذكر ما يركب عليه ويجب في نوتة الهابة ما جرت به العادة في مثلها فإن كانت فرساً وعلتها بالسرج والعمام وإن كانت حماراً فلا أكاف والبرذمة واكاف لخمار ككباب وغراب وكافه يردفه كفاً في العاموس والظاهر أن المراد بالزامله هنا نوع مما يوطأ به ولا فعي الذي يحمل عليها من الأيل وغيرها وإن كانت صبيراً فبالحدادة والقتب والزمام الذي يقد به البعير لأن ذلك مقتضى البرق مع الإطلاق إذا لم يشترط شيئاً بينه والأوجب اتباع الشرط وهو معنى قوله ما يليق بالهابة فإنه ينزل على ما إذا لم يشترط مراد منه أنه ينظر إلى ما يليق بالهابة ولا يلتفت إلى ما يليق بالزاكن ولو وصلت للامرين مما من سرج وغيره وجب التبيين ولعل الظاهر مراد من حال الزاكن ولو اتضحت العادة شيئاً حمل عليه ﴿ قوله ﴾ (فإن كان يركب

على رجل المستأجر وجب تميته فيجب ان يشاهد المؤجر الآلات فان شرط المصل وجب
تميته بالمشاهدة او الوزن وذكر الطول والرض والنطا وجسه أو عدمه فان عهد اتفاق
المصل كفى ذكر جنسها والوطاء وجسه أو عدمه ووصف المالحق ان شرط بما يرفع
الجهالة والوزن أو المشاهدة (مقن)

على رجل المستأجر وجب تميته فيجب ان يشاهد المؤجر الآلات (أراد بان ما ذلزم يكن الزاكن
مجردا كأن كان يريد ان يركب على رجل حمله أو فوق زامته أو سرج أو نحو ذلك قال وجب
تميين الرجل فيجب ان يشاهده ويشاهد ما كان نحوه من الآلات من الرجل والزامه والسرج لان
الطلاق لا حارة لا يتصبا حتى يؤول عليها ولا يفتى ما في البارة من بيان حكم الخاص بتفريع حكم العام
عليه وهو كاترى غير جيد والمبادر من البارة انه يجب ان يشاهد آلات الرجل لكن المعنى الاول
هو الذي ذكره في التذكرة ويناسب ما فرعه عليه وكيف كل فقرة الآلات من الرجل والزامه وغيرها
بشاهدتها دون وصفا في ظاهر المصنف هنا والشيخ في البسوط والطوسي في الوسيلة لكن المصنف
سرى في المصل لوصف مع ذكر الوزن فالرجل اولى وقال في (التذكرة) يجب ان يرف المؤجر
هذه الآلات على شاعدها كفى ولا حمل على الرف المرد بهم وان لم يكن لهم مبرد مط دلا بد
من ذكر وزن السرج والاكاف والزامه ووصفا وهو قول بعض الشافعية ولا يشترط أكثرهم وزن
السرج والاكاف فقه الصاوت يتبعها ولم في العمارة والمصل ثلاثة أوجه (الاول) تمين المشاهدة ولا
يكفي الوصف (الثاني) كفاية الوصف في البشادة لان كانت خفا وعنه في المراساة لان كانت
تقالا (الثالث) كفاية الوصف مع ذكر الوزن في الجمع (قوله) «فان شرط المصل وجب
تميته بالمشاهدة أو الوزن وذكر الطول والرض والنطا وجسه أو عدمه» اما وجوب تميين المصل ان شرطه
بالمشاهدة أو الوصف مع ذكر الوزن يعني ذكر الطول والرض والوزن فهو خير قال الشارح والذكرة وجامع المقاصد
والمساك وظاهر المصنف عدم الاكتفاء بالوصف واقتصر في التحرير والارتداد بجمع البرهان وغيرها
على ذكر اثنين واما وجوب بيان كونه مغطى او مكشوف فقد اعتق عليه هذه الكتب الستة كما اتفقت
عنا البسوط على وجوب ذكر وصف النطا وهو المراد بذكر حسه وفي (البسوط) انه الاولى والوجه
في الجمع ظاهر لاختلاف الحال في ذلك الا ان يكون في المصل وصفاه عرف مطرد مبرود فيحصل
الاطلاق عليه كما عليه المصنف بقوله ولو عهد اتفاق كفى ذكر جنسها اي لو اعيد اتفاق حسن من
احاس المصل كما مده كفى ذكر الجنس عن ذكر الوزن والطول والرض نظرا الى الله والتعارف
وه صرح في التذكرة وجامع المقاصد (قوله) «(والوطاء وجسه أو عدمه) كما في التذكرة وجامع
المقاصد والمساك اي يجب تعيين الوطاء بلورية او الصفة فرارا من التردد غير انه قال في التذكرة ينبغي
وهو تكسره على النطا وهو الذي يفرش في المصل ليحس عليه (قوله) «(ووصف
المالحق ان شرط بما يرفع الجهالة والوزن او المشاهدة) اذا استأجر لركوب ولم يشترط المالحق كاقربه
ولادوة والفره والسمه ونحو ذلك لم يستحق حملها لانه قد لا يكون لراكب شيء من ذلك وقد
يكون له بعضها أو كلها اذا لم يكن هناك ضابط وعادة فلا شيء ينصرف الاطلاق اليه لعدم الدلالة
عليه فان شرط المالحق أو كانت العادة تقتضيه وجب مرفقها اما بالمشاهدة أو الوصف لرافع جهالة

ولا بد من تعيين الراكين في المحل ولا بد من مشاهدة الدابة المركوبة او وصفها وذكر
جلسها كالابل ونوعها كالبناتي أو العراب أو الذكورة والانوثة فان لم يكن السير اليها
لم يذكر (مقن)

من الكبر والصغر المتضمن لذكر الوزن كما في التذكرة وجامع المقاصد وهو المراد قوله في الشرائع لا
يكفي ذكرها ما لم يبين قدرها وجنسها وكذا قوله في التحرير يجب معرفة المالك في (المبسوط) لا بد
من ذكر المالك والاولى أن يشاهدها وتظهر الوسيه أنه لا بد من مشاهدتها والوفى الوزن بمعنى
مع كسبت من التذكرة هنا فان أطلق مع اشتراط حمل بدون تعيينها بطل التذكرة ذلك مع خطأ الفقرة عن
زيادة الادوة وقتره من المادومات الزاد الذي فيها لا بد من بيان مقداره كما يأتي بإعلان شافعة تالي ولعل
الامر في الماء سهل فأمثل وواحد المالك مخلوق نص عليه المبسوط ﴿ قوله ﴾ (ولا بد من تعيين
الراكين في المحل) كائن عليه اي كافي التحرير وقد كان يعني متفوقا تماما حسب مرقا الراكين بالمشاهدة
﴿ قوله ﴾ (ولا بد من مشاهدة الدابة المركوبة) ومعناه ذكر جنسها كالابل ووصفها كالبناتي والعراب
والذكورة والانوثة) كاذر ذلك كله في المبسوط وهذه الارادتي والشرائع والتحرير والتذكرة وجامع المقاصد
والمساك مع احتمال عدم اشتراط الذكورة والانوثة في الثلاثة الاخيرة وهو قضية الاختصار في الارتفاع
والروض وجمع البرهان على المشاهدة أو الوصف لان الثابت بينها يكون الذكورة والافى والاشي الملب
سيرا لا يمكن حيله فلم يكن متبيرا في نظر الشرع ولا كذلك الاختلاف في الجنس والنوع لانه
امر ظاهر واضح يختلف فيه الاغراض وإذا كان في النوع ما يختلف شبه جردة وردادة وجب ذكره
وأن كانت مشاهدة كالحمل فان فيها القنوط وغيره وقد نص عليه في التذكرة والتحرير وهذا اذا اشار
الى عين شخصه قائبه وكذلك الحال اذا كانت الاجارة في القصة غير شارها الى عين شخصه قائه
ايضا لا بد من ذكر الجنس والنوع والوصف الذي يختلف به العادة في السير والركوب كما في التذكرة
وجامع المقاصد والمساك وهذا كله اذا كان الاستخبار للركوب ولا يشترط شيء من ذلك اذا كان
الغاية للمحل كما صرح بذلك في الشرائع والتذكرة والمساك وهو قضية غيرها الا أن يكون المحصول مما
تضمر كثرة الحركة كالزجاج والمعاكة فلا بد من معرفة حال الدابة كما في التذكرة ويعني أن يحدد
الاشتراط في الحل بما اذا كانت الاجارة واقعة على ما في القصة اما لو كانت على عين قائبه فلا بد من
رؤيتها أو وصفها كما يأتي بيان ذلك كله ﴿ قوله ﴾ (قاذ لم يكن السير اليها لم يذكر) اذا
استأجر الدابة للركوب الى مكة او الى مكان لا يكون امر السير به الى اختيارها فلا قائمة في ذكر
وقته وقدره بل لا وجه له وان كان الاختيارها وجب بيان قدره في كل يوم ووقته كما هو صريح مجموع
كلام التذكرة وجامع المقاصد وهو قضية كلام التحرير فيها والمبسوط في التقدير خاصة وصرح بالشرائع
والارتاد والروض وجمع البرهان في الوقت خاصة ولطابق كلام الشرائع وما ذكر سدها حيث لم
يضمحل فيها بالاختيار وعدمه وقيل فيها يجب تعيين وقت السير ليلا ونهارا محمول على الغالب من كون
الاختيار اليها او على أنه حيث لا يكون السير اليها تكون الاجارة باطله لان سرعة السير اذا كان لا
بد منها في صحة الاجارة وبدونها متى التردد ويقدر الشرط تكون باطله ومثله ما اذا استمر دابة الى
مكة فان تعيين اول الدابة ليس اليها وقد اشكل ذلك على المحقق الثاني والشيد الثاني وقد يقدم به

وكذا اذا كانت المتزل مروة فاذا اختل فيه أو في السير لئلا أو نهاراً حل على العرف وان لم تكن مروة وجب ذكرها واذا شرط حل الزاد وجب تقديره وليس له ابدال ما في بالاكل المتاد (مق)

لا بد أن يحصل للمالي القرضين علم اجمالي لا يختلف اختلافاً يستدعي بحث يقتضي بالقرع الموجب لقضاء خصوصاً الاخير وله ظاهر كما سنعلم كلامهم في الزاد ونحوه ولو فرض الاختلاف الكثير بحث يفتي العرف انه حقه وغرر لا تحمله الاجارة متنا من صحتها وحل ذلك يحمل منه في التذكرة من صحة الاحتياط في الشيء ليس له مثيل مضبوطة اذا كان حقاً لا يمكن ضبطه ﴿ قوله ﴾ «وكذا اذا كانت المتزل مروة» أي وكذا لا يذكر قدر السير اذا كانت المتزل مروة لان الاطلاق ينزل على الخلف كما في التذكرة والتحرير وسامع المقاصد وهو قضية كلام الميسر ولا فرق في ذلك بين كون السير دائماً في الليل او دائماً في النهار او في الصيف لئلا وفي الشتاء نهاراً ولو كان السير باختيار المؤجر (في التحرير) أن الاقرب انه لا يجب ذكر قدر السير بل يستحب ولا تتل عن قوله يستحب لانه ليس مما يترتب عليه ثواب ﴿ قوله ﴾ «فاذا اختل فيه او في السير لئلا او نهاراً حل على العرف» يريد انهما لو اختل في قدر السير او وقت حل على العرف لان الاطلاق ينزل على المتعارف فيرجع اليه عند الاختلاف وعنه نزل في الميسر اختلافها في الوقت ولم يذكر اختلافها في القدر وعكس في التذكرة ومثله ما اذا احتل في موضع المتزل فلما يقول دلس البلد وهذا يقول خارجاً فانها يرجع الى العرف كما في الميسر والسرار والتذكرة والتحرير واما اذا احتل في القدر فحاشا أو الرمي فقد قوى في الميسر انه لا يلزم احدها ابداً الاخر وبه يبرهن في التذكرة واحتمل فيها اذا اراد احدها انزل لغرض أو التجاوز عن الشرط او العادة لكن كون ذلك حذراً وأن يأمر الآخر بمراعاته (وليس) انه قد خلا كلام القدماء عن ذكر هذه الشروط بل ظهر الوسية والكلبي عدم اعتبارها (قل في الوسية) اذا استأجر لثوب من اربعة اتياء الرأكب والطريق والمنزل ولزكوب بالمحل أو الزامه او اقتصد بدروية ذلك وساقها وظاهره كما هو عادة المصر ولله لان الاجارة تحمل من الثمر ما لا يحصل البيع وهذه الشروط منية على قواعد البيع ﴿ قوله ﴾ «وان لم تكن مروة وجب ذكرها» أي أن لم تكن المتزل مروة وكانت المادة غنمه أو لم يكن اول اصلا لم يصح حتى يبيأ أو يتدوا ذلك بالزمان كما في التذكرة وكذا جامع المقاصد (وقال في التحرير) لو لم يكن للطريق مادل مروة بالاكل صحة القدر والرجوع الى العادة في غير تلك الطريق وهو قوي جداً ﴿ قوله ﴾ «واذا شرط حل الزاد وجب تقديره» كما في الشرائع والتذكرة وجامع المقاصد والمسالك وكذا الكفاية وهو قضية كلام الميسر والتحرير والتذكرة أيضاً في اثناء كلامه وتكتفي الرواية عن التقدير كما نص عليه في التذكرة والوجه فيه اختلاف الناس فيه فهم من يكثر الزاد ومنهم من يقتنع بالسير بلا حرف له ليرحم اليه به ﴿ قوله ﴾ «وليس له ابدال ما في بالاكل المتاد» كما في الشرائع والتحرير وجامع المقاصد والمسالك لان المتبادر من الزاد ما يقتضي الطريق بالاكل والعرف والعادة انه اذا قص بالاكل لا يبدل لانه لا يبقى جمع المسافة ولذلك قل أجبره عن أجرة المتاد (وقال في الميسر) ان أكله أو أكل بعضه كان له ابداله وكذا على الاقوى وفي (التحرير) انه ليس بردي وقد احتل في التذكرة

الامع الشرط وان ذهب بسرقة أو سقوط أو بأكل غير متادفه ابداله وان شرط عدم
الابدال مع الاكل ويجب على المؤجر كلما جرت العادة ان يوطي. فركوب به لراكب
من الحاجة والقتب والزمام والسرّج والجلّام والحلّزم أو البردعة وروغ الحمل وحطه
وشده على الجمل وروغ الاحمال وشدها وحطها والقائد والسائق ان شرط مصاحبه وان
أجره الدابة لينهب بها للسّائر جميع الاصل على الراكب (متن)

الأميرين ثم قل ولو قيل ليس له ابداله أي كان منعها قال وحل النزاع ما إذا كان يحمّد الطعام في
المارل المستقبلة بسر المارل الذي هو فيه اما إذا لم يحمّد أو وجده ضمن أعلى في الابدال لاحالة (قلت)
وحل ذلك انه في المبسوط والتحرير وحل النزاع أيضا ما إذا أراد ابداله بزيادة غيره لا شيء آخر
كما هو ظاهر كلام المبسوط وغيره لكن نظيره في المبسوط يقتضي بالاطلاق قل كما اذا اكترها حل
شيء معلوم ثم انه باه أو باع شيئاً منه في الطريق كان له ابداله انتهى فمثل ﴿ قوله ﴾ (الا
مع الشرط) أي شرط الادل فيجوز له الابدال ويصح لاعتراضه كما في الشرائع والتذكرة والتحرير
وحامع المقاصد والمساكن وفي الأخيرين انه لا اشكال ولا ريب في الصحة ووجوب الرواء بالشرط
قلت ولا يضر عدم طه بوقت فناء نزولاً على العادة التي لا تختلف غالباً اختلافاً يمتد به وقال في
(جامع المقاصد) ويعلم من ذلك انه لو شرط حمل زاد زائد على المتاد فليس لزائد حكم المتاد بل له
ابداله نظر الى العادة (قلت) له أراد انه يصير حيث كان لصلو المطلق (وفي) انه اذا أراد حمل الجميع
زاداً توسعة كان له حكمه ﴿ قوله ﴾ (وان ذهب بسرقة أو سقوط أو بأكل غير متادفه ابداله)
بلا خلاف كما في المبسوط والتذكرة وقد من طه في التحرير وحامع المقاصد والمساكن والخلاف المنفي
في المبسوط انما هو بين العامة لانه لم يترض له ما أحدها واما من طه في أصل المسئلة فتأويل
محتملة وتفاصيل متشبهة ولهم أرادوا بالاكل التبر للساد الضيافة التبر المتادة ﴿ قوله ﴾
(وان شرط عدم الادل مع الاكل) معناه انه له ابداله ان ذهب سرقة ونحوها وان شرط عدم
الادل لان المراد بالشرط انما هو على تقدير الاكل المتاد تقريباً لا لطلاق الشرط على العادة
المستمرة المصبوطة كما هو نصية كلام الباقين ﴿ قوله ﴾ (ويجب على المؤجر كل ما جرت العادة
ان يوطي. فركوب به لراكب من الحاجة والقتب والزمام والسرّج والجلّام والحلّزم أو البردعة وروغ الحمل
وحطه وشده على الجمل وروغ الاحمال وشدها وحطها والقائد والسائق ان شرط مصاحبه وان أجره الدابة
لينهب بها السّائر جميع الاصل على الراكب) حكم المصنف ما في التحرير بان هذه الاشياء التي
تترقب عليها نوبة المضاربة جرت العادة فوطئها فركوب يجب على المؤجر فراكب ان شرط الراكب مصاحبه
وحكم ما في الراكب ان أجره الدابة لينهب بها ولم يبين لما المال فيها اذا اطلق ولم يذكر شيئا من هذين
الامرين وينبغي ان يكون حكمه ان يطر الى العادة فان اقتضت شيئاً بخصوصه وكانت مضبوطة على الاطلاق
عليه ولو لم تقتض شيئاً ولم يشترط امرها بخصوصه نظراً الى الاجابة فان كانت في القصة بمعنى انه اوقع
العقد على التبليغ قال اميرك نفسي على ان اهلك الى موضع كذا وجبت هذه الاشياء على المؤجر
سواء ذكر الدابة ام لا عنها ام لا وكذا ان كانت في القصة على دابة موصوفة لانه بمنه وان كانت على
عين مخصوصة ولم يذكر تبليغا وجب التخليه بين السّائر وبيننا لكننا قلنا من الترقين بيننا وما اذا

وأجرة الدليل والمخلف على الراكب وعلى المؤجر أو كاتب المستأجر أما برضه أو بغيره
ان كان عاجزاً كالرأء والكبير والأغلا (مقن)

وقعت على حابة موصوفة وله لاتها في الثانية يجب ابدالها اذا تفتت قتها نوع من التبليغ ويأتي في
أواخر الفصل الثالث ماله فتم في المقام وله في التذكرة ضابط آخر وهو أنه أطلق القول بوجوب هذه
الاشياء على المؤجر ان كانت في السنة وعلمه ان كانت معينة قال وان ورد على حابة بيتها وجب
على المؤجر التخلي عنها وبين المستأجر ولا يجب ان يمينه في الركوب ولا الحمل ولم ينظر الى اشتراط
مصاحبه ولا الى القضاء العاقبة منها وله قيد ذلك بما اذا لم يكن أحد هذين وفي (المسالك)
ضابط آخر قال بوجوبها مع اشتراط المصاحبة أو قضاء العادة بها أو كانت الاجاره في السنة المأثورة كانت
مخصوصة بداية ميمته لينهب بها كيف شاء ولم قض العادة بذلك فجميع ذلك على الراكب ولم يبين
لنا حال ما اذا كانت مخصوصة ولم يكن اجراها لينهب بها كيف شاء وقد عرفت حكمه في (المبسوط)
يجب على المؤجر كل ما يحتاج اليه لتسكن من الركوب كالطعام وشده وحبه وشيل الحبل وحبه
ولم يفرق بين ما اذا كانت في السنة أو على حين ولا بين اشتراط المصاحبة وعدمه ونحوه ما في الشرائع
يلزم المؤجر ما يحتاج اليه في امكان الركوب من الرحل والقتب وفي وضع الحبل وشده وتوداد ظفيرة الخزام
انتهى ونحوها مالم في السنة والروضة يجب على المؤجر كل ما يتوقف عليه توفية المفضة ونحو ذلك مالم في
الارشاد وجمع البرهان والروض يلزم آلات الركوب من الرحل والقتب والحزام ووضع الحبل وشده
واعادة الراكب للركوب والتزول ولعل مراد المبسوط وما كان نحوه ان ذلك اذا قضت به العادة ولم يعلم
ان هنا حادثين (الاولى) عادة ما يحتاج اليه الراكب من المصاحبة ونحوها من الآلات التي يوطأ بها
هـ (والثانية) عادة ما يجب ان يكون من عند المؤجر من مقتضات الركوب والتحصيل وأسباب تيسرها
وايصال الحق من ركوب وتحصيل الى أهله وقد حكم المصنف هنا وفي التذكرة والتحرير والارشاد
ولم يفتق والكركي والتشيد الثاني والمولى الاردبيلي بان شد الحبل ورضه على المؤجر وحكي في المبسوط
في وضع الحبل وسجين من دون ترجيح وقد جزم في الكتب المذكورة هذا الشرائع فانه لم يترضه
بكون القائد والسائق على المؤجر وفي (المبسوط والسرائر والتحرير) ان السوق على الراكب قالوا نعم ان
استأجره لحل المتاع فعل المؤجر وقد قال قبل ذلك في التحرير بطريقين ان القائد والسائق على المؤجر
والجمع ممكن فأمل وانبار في قوة الراكب متعلق بقوله يجب أو بالمادة أو بيوطأ ولو قدمه قال يجب
لراكب لكن أوضح ﴿قوله﴾ (وأجرة الدليل والمخلف على الراكب) كما في جامع المقاصد
وبالثاني صرح في التذكرة والاملاق بقضي بأنه لا فرق بين ان يكون شرط مصاحبة المؤجر أم لا ولا
بين ان تكون وردت على العين أم السنة (اما الاول) فلان الدليل لا يتوقف عليه الركوب فلا يجب
على المؤجر (واما الثاني) فانه ليس بما يتوقف عليه تحصيل المتاع حتى يكون مقتضى هـ ﴿قوله﴾
﴿وعلى المؤجر اوكاتب المستأجر اما برضه أو بغيره﴾ الجمل ان كان عاجزاً كالرأء والكبير والأغلا كما
في المبسوط والسرائر والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد واليه أشير في الارشاد والروض وجمع البرهان
بقوله على المؤجر اعادة الراكب للركوب والتزول في المهمات المتكررة ومراهم في المهمات وان تكررت
كالمول ونحوه ومثل بروك البير قريب الحار والفرس والينل من تنز من الارض ليسل منه ركوب

ولو انتقل الى الطرفين تغير الحكم فيها وعلى للتأجير إيقاف الجمل للصلاة وقضائه الحاجة دون ما يمكن فعله عليه كصلاة النافلة والاكل والشرب ولو استأجر للعبه جاز ويرجع في التناوب الى العادة (من)

(وجه الاول) انه يجب عليه ايهال الحق الى أهله وهو المنفعة فلو وقف على أمر من اركاب ونحوه وجب ذلك الأمر وفيه تأمل (واما الثاني) فانه لم يوقف الايهال على ذلك لانه قادر قوي يتمكن فيستمتع وجوب ما لم يتوقف عليه الحق (وقال في جامع المقاصد) ان ذلك كله انما هو اذا كانت الاجارة في الامة أو شرط ذلك على المؤجر والا لم يجب (قلت) قضية إطلاق عبارات أنه لا فرق في ذلك بين كون الاجارة واحدة على معين أو في القيمة ولا بين ان يكون قد شرط ذلك أم لا أو شرط مصاحبه أم لا فخص به العادة أم لا (سئلنا) ان إطلاقهم لا يقتل ذلك كله لكن قضية كلام جامع المقاصد انه لو خصت العادة بذلك انه لا يجب ذلك الا ان يقول انه تركه لعل به ولعله أراد بما في القيمة انه استأجره لتبليغ أو على دابة في القيمة لانه في معنى التبليغ والتحليل المذكور ثم فيها اذا شرط عليه ذلك لكنه يقرر بخلاف ذلك فهو سوق لما اذا كانت الاجارة على التبليغ بمعنى لكنه لا يخلو عن تأمل من وجهين فيتأمل جيدا ﴿ قوله ﴾ (ولو انتقل الى الطرفين تغير الحكم فيها) كما في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وسماه انه لو انتقل المستأجر من القوة الى طرف السبزو أو بالعكس تغير الحكم فيها فحكم القوي ان لا يجب على المؤجر اركابه وتغييرها اذا صار ضعيفا يجب حيثش ان يركبه والعكس بالعكس ولا يصحى هذه العبارة ﴿ قوله ﴾ (وعلى المؤجر إيقاف الجمل للصلاة وقضائه الحاجة دون ما يمكن فعله عليه كصلاة النافلة والاكل والشرب) كما في الكتب الاربعة المقدمة والسرائر وفي (المبسوط والسرائر والتذكرة والتحرير) ما حمله انه اذا وقف للصلاة لا يجب عليه المبالغة في التخفيف وليس له الاطالة والتطويل وسئل (المبسوط والسرائر) انه يصلي صلاة المسافر يتم الافضل ويختصر الاذكار قال في (السرائر) لان حق الغير ملق به وفي (التحرير) انه لو كان في موضع التغيير جاز الأتمام واديس المؤجر منه مه وفي (التذكرة) ليس له التزول أول الوقت ليتال فضله ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجر للعبه جاز ويرجع في التناوب الى العادة) كما في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمسالك وظهر التذكرة الاجماع على جواز الاستئجار للعبه حيث قال معتدا قائ كانت العادة مضبوطة بزمان بان يركب برما ويقل يوما حل عليها وكذا ان كانت مضبوطة بالزمان بان يركب فرسخا ويقل فرسخا وقضية إطلاق الكتب المذكورة انه لا يشترط في صحة الاجارة تعيين من يبدأ بالركوب في متن القدر بل يقتضيان تشاحا افرح كغيره فالتحرير في ما نحن فيه التذكرة في مثل مسئلتنا واحتل فيها أن لا يصح كراهها لانه عند على يجوز ومنع الى التنازع وقال في (جامع المقاصد) وكذا المسالك أن القول بالقرعة بعيد لان محلها الامر المشكل ولا اشكال في عند الماوضة الموجب للعبه والنقض الى التنازع وقد تقدم في الشرط السادس انه لا بد من تعيين من يده بالركوب وعلى الركوب وعلى التزول وتخصيص الزمان فليرجع اليه (قلت) نظر الجملة الى ان ذلك لا يتقدح في الصحة لان اصل القدر صحيح وانما المبالغة في القيمة كما اذا اشترى طعاما من صبرة فان احدها يقبض قبل الآخر وأن تشاحا افرح ولا يمد ذلك جهة وكذا اذا استأجر داراً لسكنائها على

وتقسم بالسوية ان اتفقا والا فلي ما شرطاه (متن)

التأويل كما اذا علمنا ذلك من بينهما بل قال في التذكرة لو استأجر اثنان جلا بركانه فقه بل يفرل
احدهما ويركب الآخر صح ويكون كراهما طول الطريق والاستيفاء بينهما على ما يشقان عليه وأن
تشاقم بينهما لكل واحد منها فراسخ مطوية أو أوزمة معينة الى آخر ما قال قد صحح هذا القدر
مع ما فيه من الجبهة فانحن فيه اولى بالصحة وكيف كان) فان لم يكن في مستلثنا عادة مضبوطة بالزمان
أو بالفراسخ وجب تعيين تأويلهما على هو بالزمان المهيمن أو بالفراسخ لان بعض الاشخاص يقدر على
التأويل بالفراسخ ولا يقدر عليه بالزمان والابطل وان اتفقا على خلاف السادة وكان مضبوطة جاز كما
صرح بالحكمين في التذكرة وفيها والتقى بالضم التوبة وهما يتماثلان على الراحة اذا ركب هذا تارة
وهذا اخرى كما استأجرها ريلان ليتقيا او تعاقب المستأجر والمالك أو تعاقب مع الدابة كما اذا ابرها
ليركبها بعض الطريق ويتركها من دون ركوب ويهشي البعض الآخر ولا فرق في ذلك بين الجمل
وفيهر وهذه القبة هي الماهيات التي تقدم ياتها عند قوله ولو استأجر الدابة ليركبها نصف الطريق صح
واحتيج الى الماهيات أن قصد التراوح كما تقدم يانه سبنا ﴿قوله﴾ (وتقسم بالسوية ان اتفقا
والا فلي ما شرطاه) لا بين أنه يرجع في التأويل الى المادة فان كانت عادة المتأجرين التأويل بالزمان
حل الاطلاق على الزمان وان كان بالمسافة حل عليها اراد ان يبين انما كيف يقسم الزمان ان ضبطت به
وكيف يقسم المسافة ان ضبطت بها قال انهما يتساوىان الطريق بالسوية ان اتفقا في الاستحقاق وتساويا
في الاجرة فلذا يوم أو نصف يوم ولا آخر كذلك ان كانت المادة على الزمان ولهذا فرسخ ولا آخر
فرسخ ان كانت على المسافة وانما ان تفاوت في الاستحقاق والاجرة فلي ما شرطاه واتفقا عليه من
القسمه اطلاقا أن كانا دفعا كذلك مع ملاحظة المادة والجري على مقتضاها وهو التأويل بالزمان مثلا
ان كان المادة على القسمه و بالفراسخ ان كانت على القسمه بالمسافة وقد عرفت ان المصنف وفيه
في الكتاب وفيه لا يشترطون تعيين عمل الركوب وعمل الغزل ولا من يده بالركوب وعلى هذا
قابلية على مختار المصنف هنا خاليه من كل وصة ولها وجه آخر يأتي (وقال في جامع المقاصد) انها لا
تخلو من شيء ومنها بل الطريق يقسم بينهما في الركوب بالسوية أن استويا في الاستحقاق وان لم
يتويا فيه قسم بينهما على ما شرطاه بينهما وعينه لكل واحد منهما ثم قال لكن لا يستقيم ذلك لانه
لا بد من تعيين ركوب كل منها ونزوله اما بالتزليل على المادة المضبوطة او بالتعيين في النقد وحينئذ
فلا مجال لقسمه الا بمقتضى المفرد عليه (قلت) قد عرفت ان القسمه فيها ذكرناه على مقتضى المقود عليه ولا
يشترطون غير ذلك بل قد يقال ان المادة متساوية لا اراد ثم قال ويحتمل أن يكون مراده ان اطلاق
التأويل يقتضي المساواة الى ان يشترط غيره لكن قوله ويرجع في التأويل الى المادة يتأني ذلك مع
ان البارة لا تؤديه لان قولهم ان اتفقا أي استويا في الاستحقاق يتأني ذلك (قلت) انت اذا لحظت ما
ذكرناه عرفت انه لا مناقاة فيه لشيء من الباريين لانه يصير حاصلا ان اطلاق التأويل يقتضي بالمساواة
في الركوب على المادة المتددة من زمان أو مسافة ان تساوى في الاجرة الا أن يشترط مع المساواة في
الاجرة الاختلاف في الركوب بان يركب هنا ساعة وهنا ساعتين أو هنا فرسخا وهذا فرسخين
وهذا هو الوجه الآخر الذي اشرنا اليه آتقا لكن فيه ان تقدير الشرط بعد ان يحتاج الى تعميم شديد

وان يستأجر نوبا مضبوطة اما بالزمان فيحصل على زمان السير أو بالتراسخ وان استأجر
للعمل فان اختلف الترض باختلاف الهابة من سهولتها وسرعته وكثرة حركتها وجب
ذكره فان التاكيد والزجاج تفسره كثرة الحركة وبعض الطرق يصعب قطعه على بعض
العوالب والا فلا واما الاحمال فلا بد من معرفتها بالمشاهدة (متن)

(وقال في جامع المقاصد) ويمكن ان يريد وجوب الآخر اقل من اشتراط الهابة لكن فيه ان تقدير الشرط
بد ان يحتاج الى فهم شديد وقال في جامع المقاصد ويمكن ان يريد وجوب الاجرة طيبها بالسوية ان
اقتضى في الركوب والافضل ما شرطه من الركوب بينهما الا امتلاك المتبادر من الباردة ولم يجر للاجرة
ذكر انتهى ولا ينبغي ذكر هذا الاحتمال ﴿ قوله ﴾ (وان يستأجر نوبا مضبوطة اما بالزمان
فيحصل على زمان السير او بالتراسخ) يريد انه يميز أن يستأجر مع كونه وحده من المالك دابة ليركبها
في هذا الطريق خمس نوبات مثلا اي خمسة فراسخ أو خمسة اليام وبين ذلك باننا فرسخ الاول والثالث
وهكذالك اليام وهذا التاوب يكون اما مع المالك كأن يركب المالك يوما أو فرسخا ثم المستأجر يوما
أو فرسخا واما مع الهابة كأن يركبها المستأجر فرسخا ويترك ويمشي فرسخا كأنه عليه آثارا وعلى هذا
الاخير انصرف في المبسوط والتحرير في بيان هذه العقبة الخاصة وقد قصد بذلك الرد على الشافعي بل
وعلى الشيخ لان الشافعي صرح هنا في الترض الاول بعدم الجواز لتأخر حق المكثري وتعلق الاجارة
بالزمان المستقبل وهو لازم فشيخنا كاعرف ما تقدم وللشافعي في الترض الثاني وجوده وعلى هذا فالفرق
واضح بين هذه وبين العقبة بالمتى الآخر واحتل في جامع المقاصد الترض بان يراد بالاول ما اذا اكنى
بالعادة المضبوطة واطلق في التقدير يراد هنا التمين في نفس القدر وضبط التوب اما بالزمان او بالترسخ
ولما اشار بقوله فيحصل على زمان السير الى أن نزوله في الموكل يوما أو يومين لا يكون محسوبا من التزل
بين التوب لان المتبادر من ذلك التزل في خلال السفر والسير ﴿ قوله ﴾ (وان استأجر للعمل
فان اختلف الترض باختلاف الهابة من سهولتها وسرعته وكثرة حركتها وجب ذكره فان التاكيد
والزجاج تفسره كثرة الحركة وبعض الطرق يصعب قطعه على بعض العوالب والا فلا) كصرح بذلك
كله في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وعليه به في المبسوط وقد سمعت فيها تقدم قريبا ما حكيناه
عن الشرائع وغيرها من انه لو استأجرها للعمل لا يشترط فيها شيء مما يشترط للركوب والمراد انه لو
استأجر دابة في القمة ولم يختلف غرضه باختلافها ولم يكن الطريق مما يختلف فيه حال العوالب فيصعب
قطعه على بعض العوالب دون بعض لم يجب معرفتها من كونها فرسا أو ابلا أو غيرها ولا ذكرها واما
لان الترض حل للمناح كالمسكنه والشجر والابريس ولا يطلب حاملها ولا سهولتها ولا صعوبتها فلا
يختلف الترض بحال الحامل لكن قال في التذكرة غير مستبعد اشتراط معرفة الهابة كالمركوب لان
الافراض تختلف في تلقها بكيفية سير الهابة وسرعة وجلك وقوته وتختلفه عن القاطنة مع ضخمها وقد
استجوده في جامع المقاصد واما اذا اختلف الترض بالنسبة الى الحمل ككون المحمول زوجا أو غرضا
أو قاكبة أو نحو ذلك او كان حال العوالب في قطع ذلك الطريق مختلفا فلا بد من التمين ليرتفع التردد
واما قيدنا الهابة بكونها في القمة لانها اذا كانت معينة فلا بد من رؤيتها أو وصفها وصفا يرفع الجلبلة كقبي
التذكرة وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ (واما الاحمال فلا بد من معرفتها بالمشاهدة) كافي الشرائع

أو الوزن مع ذكر الجنس وذكر المكان المحصول اليه والطريق ولو استأجر الى مكة فليس له الازام بمرقة ومعنى بخلاف ما اذا استأجر للحج (مقن)

والذكر توثيقاً وتحريراً والارشاد وجامع المقاصد والمسالك والروض وجمع البرهان لاجها من اعلا طرق العلم كلفى التذكرة (قلت) لكنها قد لا تضر العلم بالقدر ولله ذلك قال في التذكرة ولو كان في ظرف وجب ان يتجمل باليد تخفيفاً لوزنه وواقفه على ذلك صاحب المسالك قال لا تكن الضابط التوصل الى ما يرفع الجهاة لم يكف مطلق المشاهدة بل لا بد منها من امتحانه باليد تخفيفاً لوزنه أن كان في ظرف لما في الاعيان من الاختلاف في القتل والحقة مع الصاوت ولعل الوجه في التثيد بكونه في ظرف في الكتابين لانه هو الذي يمكن ان يتجمل باليد فامل وحذا كله اذا كان حاضراً أو يأتي بان الحال فيها اذا لم يكن حاضراً ولم يتعرض في البسوط لذكر المشاهدة لكنه اشار الى اجبارها في آخر كلامه ﴿ قوله ﴾

﴿ أو الوزن مع ذكر الجنس ﴾ كما في البسوط والتحرير والتذكرة وجامع المقاصد والمسالك ولكنه خير فيها عدا البسوط بين ذلك وبين المشاهدة وخير في الشرائع والارشاد والروض وجمع البرهان بين المشاهدة والتقدير بالكيل والوزن من دون تعرض للجنس والظواهر انه لا بد منه للاختلاف الفاحش باختلافه فان القطن يضر من جهة امتناعه ودخول الرغ في فيه فبرادته في الهواء والحديد يجتمع على موضع من الحيوان فربما قهره وتحصل بعض الاجناس اصعب من بعض وكذا تجب زيادة الحفظ في البض كالزجاج ولوجه في البطائن مع الاخلال بالتقدير واضح لانه ان قال لتحمل طليان المنطة ما شئت وما دخل فيه ما يتجمل والعادة في ذلك تزيد وتنقص كما يأتي بيانه وأن قال ما تليق بطلائقة له ايضا فامل وحذا اذا لم يكن المحصول حاضراً ولعل الاختصار هنا على الوزن لا تقدم في محله من انه الاصل أو انه اخصر كما في التذكرة وذكر الوزن مع الجنس هو المبيوطة بالوصف بالقدر والجنس لكنه وقع في التذكرة انه ان لم يكن حاضراً فلا بد من تقديره بالكيل أو الوزن الى أن قال ولا بد من وصفه فيشترط معرفة القدر والجنس فليحظ ﴿ قوله ﴾ ﴿ وذكر المكان المحصول اليه والطريق ﴾ اما انه لا بد من ذكر المكان المحصول اليه ظا في محله من القدر والضرر واما الطريق فاما يجب ذكره عند تعدده واختلافه لا في عدم ذكره حيث من القدر ايضا أنت كانت الاغراض تختلف باختلافه ولو كانت العادة جارية مستمرة بسلك طريق معروف مأثوف فان الاطلاق يصرف اليه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو استأجره الى مكة فليس له الازام بمرقة ومعنى بخلاف ما اذا استأجره للحج ﴾ قال في التذكرة لو استأجر دابة ليركبها الى مكة لم يكن له الحج عليها بل اذا وصل الى حمران مكة نزل وقال بعض الشافعية أن له الحج عليها لانه عيارة عن الاستئجار للحج ولو استأجره للحج وركبها من مكة الى متى ثم الى مرط ثم الى المزدلفة ثم الى متى ثم الى مكة لطواف لان ذلك من تمام الحج وهل يركبها من مكة عائداً الى متى لزم الوجه أن له ذلك لانه من تمام الحج وتوايه وهو الذي استظهره في جامع المقاصد (قلت) وعلى تقدير تسليم ما قاله بعض الشافعية من انه عيارة عن الحج وانه يريد بذلك الحج قول الله تعالى ﴿ فمن حج أو اعتمر معك فله العترة بما ترك من نفسه ﴾ لا فعل بصرح القفظ واقتض قد حل على انه استأجره الى مكة التي هي اول افعال الحج والارادة لا تدفع صريح القفظ ولا سيما اذا لم تنافه (١)

(١) وصالح قول ان مكة حارت عيارة عن الحج مجازاً والقرينة حالية لا لا قول ان الناس يحتفظون في الخروج من مكة الى مكة فبعضهم يركب البعير وبعض غيره (منه قدس سره)

ولو شرط أن يحمل ما شاء بطل ولو شرط حمل مائة وطل من الخطة فالطرف غيره فان كان مروة والا وجب قيمته ولو قال مائة وطل دخل الطرف فيه (متن)

﴿ قوله ﴾ (ولو شرط أن يحمل ما شاء بطل) كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد فقرر وقال في الأخير لا يقال أن ذلك ينزل على العادة بحسب حال المائة لأن العادة في ذلك تزيد وتنقص وقال بعض الشافعية يصح ويكون قد رضي بأسوأ الأحوال وأضر الأجسام (وفيه) أنه لو صح هنا لصح في كل موضع فيه غرر فتزِيل على أضر الأحوال والأجسام وكذلك لطل إذا أجزعها له ليحل عليها طاقها كما قدم ولا يفتى أن هذا ليس كقوله أجزعك الأرض فتززع ما تشاء لأن المائة لا تطبق كل ما تحصل وللعيون حرمة ليست للأرض والضابط في النزول المتني في الشريعة ما كان على ثلاثة وجوه لا يخلو منها وقد نهجتم (أحدا) ما يفتى إلى التنازع (والثاني) ما كان على غير صفة ولا قسمة (والثالث) ما خالف ظاهره بطل المجهول فلا ولأن موجودان في تحصيل المائة ما تشاء ولا كذلك الأرض فليأتمل ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط حمل مائة وطل من الخطة فالطرف غيره فان كان مروة والا وجب قيمته) كما سرح ذلك في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد قل في الأول لو قال أجزعكما لتحل مائة وطل من الخطة فلا بد من مرقها أي الظروف بالروية أو بالوصف إلا أن تكون هناك غرر مماثلة مروة لمرور الطرف باستلما وجرت العادة عليها كمرار الصوف والشر حل مطلق القيد عليها ولم يجب ذكر الجنس لثمة التفاوت بينهما جدا ونحوه ما في التحرير وجامع المقاصد وهذا هو الذي أرادته المصنف بقوله مروة إذ مراده أنه إذا كان مروة مطردا في الطرف مرجح ولا يحتاج إلى قيمته والواجب تمييزه بالروية أو الوصف وقد يقال أنه لا يجب قيمته على كل حل لأن الاختلاف بين الخطة وظرفا كائنا ما كان يسير جدا وإنما يجب بيان الجنس إذا اشتد الاختلاف وتماحش كل خطة والمديد والأبريسم والقطن الأتري أنه لو كان حده من من ماش ومن من أرو وخلفها فانه يصح أن يستأجره على متريين من أحدهما من حين يان كل حل حده ويأتي في التذكرة ما يشهد لذلك كما سنسح ﴿ قوله ﴾ (ولو قال مائة وطل دخل الطرف فيه) كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وقال في الأول أنه أصبح وجعي الشافعية والوجه الثاني لهم أن الطرف مغاير لما لاه السابق إلى التهم وقال أن هذا يفرض على الاكتفاء بالتقدير وأعمال الجنس إما مطلقا أو إذا قال مائة مما شئت وقد وافقه على أن ذلك إنما يفرض على ذلك صاحب جامع المقاصد لكنه لم يرض أعمال الجنس سيف الكتاب والتحرير وقد ذكر هذا النزاع فيما غيرمين لذلك قللي إياه أنه لا حاجة بنا إلى بناء ذلك على ذلك لأن الذي يجب فيه ذكر الجنس هو ما كلف الاختلاف فيه شديدا كما تقدم آتفا وليس النظر هنا إلى جنس الرجل وإنما البحث والنظر إلى جنس الطرف بالنسبة إلى المظروف والاختلاف بينهما يسير جدا من أي جنس كانا كما نبهنا عليه آتفا والمفروض في المثال أن المظروف مفروض منه لامر من الأمور منها أن يقول من اجناس لا يختلف أو يكون هناك قرينة حال تدل على ذلك غاية الأمر أنه لم يبينه ولم يميزه حتى لا يكون الطرف خارجا عنه ولا لم يبين المائة والمال أن الطرف من لوازمها دخل فيها ويرشد إلى ذلك أنه قال في التذكرة أن الظروف أن دخلت في الوزن لم يجمع إلى ذكرها كأن يقول استأجرتك لحل مائة من الخطة بطرفها وصح القدر والوزن المذكور في التذكرة انتهى وقضية

ولو استأجر لعمرت وجب تعيين الأرض بالمشاهدة أو الوصف وتقدير العمل بتعيينها أو
بالمدة وتعيين البقران قدر العمل بالمدة (متن)

اعتبار ذكر المجلس مع ذكر الوزن أنه لا بد من معرفة قدر الحقة وحدها وقد اختلف وحده كما قاله
بعض الشافعية في تأمل ﴿ قوله ﴾ « وإن استأجره لعمرت وجب تعيين الأرض بالمشاهدة أو
الوصف وتقدير العمل بتعيينها أو بالمدة وبين البقران قدر العمل بالمدة » قال في المبسوط قلنا إن كان
لعمرت فلا بد من مشاهدة الثور أو ذكر ثوراً قويا من حاله وقصته وإن يذكر الأرض لأنها تكون
صلبه وتكون رخوه ولا بد من ذكر المدة وقصته أنه لا بد من ذكر المدة سواء قدر العمل بتعيين الأرض
أو بالمدة وأنه لا بد من ذكر الأرض ومشاهدة الثور أو وصفه (وفيه) أنه إذا قدر العمل بتعيين الأرض
لا حاجة إلى المدة لحرره في الشرائع قال إن كان لعمرت جرب معلوم فلا بد من مشاهدة الأرض أو
وصفها وإن كان لعمل مدة كفي تقدير المدة ويراد أنه أما أن يقدره بالعمل أو بالمدة فإن قدره بالعمل
فلا بد من معرفة الأرض بالمشاهدة أو الوصف ولوقته بالمعظم يعتبر معرفة الأرض قد خالف المبسوط
في الأمور الثلاثة التي قال في المبسوط أنه لا بد منها وسور المصنف كلام المبسوط في كتابه الثلاثة للكتاب
والذكر والتحرير بتحرير آخر وافقه عليه صاحب جامع المقاصد وصاحب المسالك وهو أنه يجب
ويشترط أن يعرف صاحب الثور إذا أجره لعمرت الأرض على كل حال وإن يعرف تقدير العمل
وتقديره أما تعيين الأرض كذه القطعة أو هذا البستان ولا يحتاج إلى تعيين الثور ونحوه إلا أن تكون
الاجارة واردة على عين وأما بالمدة لكنه لا بد في هذا التقدير من تعيين الثور مثلاً سواء كانت الاجارة
في ذلك واردة على عين أو في القيمة فصار الحاصل أنه لا بد في التقدير بالمدة من تعيين الأرض والثور
ولا بد في التقدير بالعمل من تعيين الأرض شرط وقد مثل في التذكرة تقدير بالمدة بما إذا قال استأجرتك
لتكرب لي هذه الأرض بالقر الغلاني يوماً أو شهراً وهو واقع ما فهمته من كبري والقي يوافق ما تقدم
له وتبينه أن مثل بما إذا قال لي استأجرتك لتكرب لي شهراً أو يوماً لانه مع التبيين بالمدة لا ينبغي
ذكر الأرض إلا على التطبيق أو الظرفية وهما غير مرادين بل لا يحتاج إلى ذكر شيء آخر كما سمعت هنا
عن الشرائع كما قدم فيها إذا استأجره لي لي شهراً أو بغيره يوماً وإن اشترط المصنف والمحقق الثاني
في بعض التقدير بالمدة في بعض المسائل معرفة بعض الأشياء ويأتي بعد هذه ما في جامع المقاصد في ما إذا
استأجر قطن نسبة مادعيه في الطعن إلى ظاهر الاصطحاب (وفي الارشاد وشروحه) أنه يجب أن
يشاهد الأرض التي يريد حرقها وهو يعطي أنه لا بد من معرفة الأرض سواء قدر العمل بالمدة أو بالأرض
وهو واقع ما هنا ولا يفرض في الارشاد كالشرائح لوجوب تعيين الدابة إذا عين بالمدة (وفي التذكرة
والتحرير وجامع المقاصد) أن كل موضع وقع المقد فيه على مدة فلا بد من تعيين الظاهر الذي يعمل
عليه لأن الترض يختلف باختلاف الدابة في القوة والضعف وإن وقع على عمل معين لم يحتاج إلى معرفتها
لأنه لا يختلف مع استحالة الحاجة انتهى وأنت إذا لحظت مسائل الكتاب السابقة واللاحقة وجدته
يلتزم هذه الضابطات ثم يشبه قوله في الكتاب فيما قدم ولو اختلف العمل باختلاف الأعيان فالأقرب
أنه كالمدينة مثل النسخ لاختلاف الأغراض باختلاف الأعيان (وكيف كان) فغلبة كلام المبسوط
وصريح الكتاب هنا والتحرير وجامع المقاصد والمسالك أنه يكفي في تعيين الأرض بالوصف وصريح

وان استأجر للطن وجب تعيين الحجر بالمشاهدة أو الوصف وتقدير العمل بالزمان أو بالطعام ولا بد من مشاهدة الدواب ان استأجر له لمعرفة الدلاء وتقدير العمل بالزمان أو على البركة مثلا (مقن)

التذكرة وظاهر الارشاد والكتاب فيما تقدم في الاستئجار لحجر البئر انه لا بد من المشاهدة وانه لا يمكن الوصف وقد أُلح في التذكرة في بيانه في القام وقد استوفينا الكلام في ذلك في الكلام على الاستئجار لحجر البئر وذكرنا هناك ما ذكره هنا وقد قرب في التذكرة عدم الافتقار الى مشاهدة السكة وانه يمكن فيها بالمادة وقال وكذا في قدر زوايا في الارض يرجع فيه الى العادة وقد واقفه على الامر من صاحب جامع المقاصد وصاحب المسالك ﴿قوله﴾ (وان استأجر للطن وجب مرة الحجر بالمشاهدة أو الوصف وتقدير العمل بالزمان أو الطعام) كما صرح بذلك كله في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وتفصيله انه يجب في استئجار الدابة لادارة الرحا مرة شيئين الحجر وتقدير العمل اما الحجر فيعرف اما بالمشاهدة أو بالصقة ان أمكن الضبط بها لان الحجر يختلف الحال بقله وخته تفاوته كثيرا والطن يختلف فيه فلا بد لصاحب الدابة من معرفته واما تقدير العمل فانه يكون بالزمان كأن يقول على ان تطن يوما أو يومين وفي (جامع المقاصد) ان ظاهره ان تعيين بالزمان كاف عن ذكر جنس المطن لان اثناء التمر بذلك (قلت) قضية التبيين بان لا يحتاج الى غيره حتى الدابة قلبي غيره كاتقدم غير مرة لكنه قال في التذكرة وواقفه صاحب جامع المقاصد انه لا بد من مرة الدابة ان قدر العمل بالزمان ولهذا لا خلاف الدواب في ذلك مرة وسرعة وظاهر الكتاب والتحرير انه لا حاجة الى ذلك ويكون تقدير العمل بالطعام كأن يقول على ان تطن قتيلا أو قتيلا وفي (التذكرة) والتحرير وجامع المقاصد انه يجب ان يذكر أيضا جنس المطن من حقة أو شير أو دخن أو نص أو قشور رمان وغير ذلك لان هذه الاشياء تختلف بالطن في السرعة والبطء والسهولة والصعوبة ولا تكن الباب مفتوحا لاستئجار الدواب لم يرض للاستئجار للطن على رضى الماء وحكه انه يقدر بالزمان أو بالعمل فيجب في الاخير ان يذكر الجنس ﴿قوله﴾ (ولا بد من مشاهدة الدواب ان استأجر له لمعرفة الدلاء وتقدير العمل بالزمان أو على البركة) كما صرح بذلك كله في التذكرة وجامع المقاصد والتحرير غير انه لم يذكر في الاخير مرة الدواب وزيد في الاولين مرة موضع البئر ومعها بالمشاهدة أو الوصف بل نفى عنه الرب في الثاني أن قدر العمل بنحو ملاء البركة واقتصر في البسوط والشرائع والارشاد والكفاية على انه لا بد من مشاهدة مؤجر الدابة الدواب وزاد في الاول انه لا بد من ذكر الدابة (وكيف كان) فالمراد انه يميز استئجار الدواب لادارة الدواب والاستقاء من البئر بالدواب كانت الاجارة على عين الدابة وجب تعيينها كما هو الشأن في نقله من الاستئجار لركوب والحمل وأن كانت في القيمة لم يجب بيان الدابة وسرعة جنسها وعلى التقديرين يجب على صاحب الدابة مرة الدواب والدواب ويجب عليه عنده في التذكرة مرة موضع البئر ومعها ويجب تقدير القيمة اما بالزمان كيم او بالمال كأن يقول لتسقي خمسين دوا من هذا البئر بهذا الملو او لتدبر هذا الثور خمسين دورة أو لتسلا هذه البركة لكنه يحتاج حينئذ الى مرة البركة ومعها وفي (جامع المقاصد) انه لا يجب فيه وقضية الدابة والتحرير انه لا يمكن وصف الدواب وهو خلاف صريح التذكرة وجامع المقاصد والملاء بالكسرام ما يأخذ الاثاء اذا

لا يستقي البستان لاختلاف العمل بقرب محله بالماء وعطشه ولو كان لستي الماشية قالا قرب
الجواز قرب الثغوات ولو استأجر للاستسقاء عليها وجب معرفة اذكة كالراوية أو القرية
بالمشاهدة أو الصفة وتقدير العمل بالزمان أو عدد المرات أو ملاء معين ويجوز استئجار
العابة بالآنها وبدونها ومع المالك وبدونه ﴿ ثالث الارض ﴾ ويجب وصفها أو مشاهدتها
وتعيين المنفعة للزرع أو النرس أو البناء (متن)

استلاء ويمرر منه على أنه مصدر ﴿ قوله ﴾ لا يستقي البستان لاختلاف العمل بقرب محله
بالماء وعطشه أي يقدر العمل أو المنفعة (والمنفعة خ ل) بلا جبركة لا يستقي البستان لأنه لا ينضب
ربه على وجه لا غرفيه كالموثة التحرير وجامع المقاصد والمساكن (وقال في التذكرة) فيه اشكال
ينشأ من أن متى يختلف بمحارة الهواء وبرودته وكيفية حال الأرض ومن ثمة الثغوات فيعوله الأخرى
لان الحال في الامر ينظر في بين وأن الاجارة تحمل من الفرد ما لا يحصل غيرها مع ان الحاجة قد
نفس الى ذلك فامل ﴿ قوله ﴾ (ولو كان يستقي الماشية قالا قرب الجواز بقرب الثغوات) كما
هو غير الايضاح قلت ولا سيما اذا ذكر نوع الحيوان وفي (جامع المقاصد) لا ريب أن التقدير غير ذلك
اولى وله ثغوات بمحارة الهواء وبرودته وقربها من الماء وعنده خصوصاً في الحيوان العظيم وخصوصاً
اذا كثر عدده ولم يذكره في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجر للاستسقاء عليها وجب معرفة الآكة
كالراوية والقرية بالمشاهدة او الصفة وتقدير العمل بالزمان او عدد المرات او ملاء معين) كاذر ذلك كله
في التذكرة وجامع المقاصد وكذا التحرير في التذكرة وجامع المقاصد لا بد من مشاهدة العابة لغايتها
في القوة والضعف وهو الذي ذكره في المبسوط لا غير قال قاته يذكر انه يخل او ياتوا حار وفي التذكرة
والتحرير وجامع المقاصد انه ان وصف القرية والراوية وجب معرفة الزمن ولا يجب ذلك مع المشاهدة
فيتأمل في موصل ما ذكره انه يجب تقدير العمل بثلاثة امور (الاول) الزمان كيوم او بصفة (الثاني)
عدد المرات فيحتاج حينئذ الى معرفة الموضع الذي يستقي منه والذي يذهب اليه المالكين السلوك الاختلاف
الكثير في ذلك نص على ذلك في التذكرة وجامع المقاصد (الثالث) ملاء شيء فيجب معرفة وتعيين وفي
التذكرة وجامع المقاصد انه يجب حينئذ معرفة ما يستقي منه ﴿ قوله ﴾ (ويجوز استئجار العابة بالآنها
وبدونها مع المالك وبدونها) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد في المسائل المتقدمة لأنه لا مانع من
ذلك بعد البيان (فرع) ذكر في التذكرة وجامع المقاصد انه لو استأجر العابة لبل تراب معروف
جاز لأنه معلوم في الرف ﴿ قوله ﴾ (ثالث الارض) لاختلاف الا من شذ في مستحق استئجار
الأرض كما في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (ويجب وصفها أو مشاهدتها) ظاهره الاتفاق على أنه لا بد من
معرفة الأرض والاتفاق على الاكتفاء بالمشاهدة كما يعرف ذلك من المقام وغيره كالاكتفاء لحزب البئر
وحرق الأرض ثم وقع المسحق الثاني والثريد الثاني في بعض المواضع ان الوصف للأرض اقرب في
الكثف وهو لا ينافي في الاكتفاء المذكور ولخفوا في الاكتفاء بالوصف وقد نص في التذكرة في غير
المقام على عدم الاكتفاء به وقال حالاً لا بد من معرفتها اما بالمشاهدة او بالوصف الراجح لهما ان امكن
والا تميت الرؤية لان المنفعة تختلف باختلافها ﴿ قوله ﴾ (وتعيين المنفعة للزرع أو النرس أو البناء)
كما في التحرير وجامع المقاصد حيث قال في الاول وجب تعيين احداهما وفي الاخير اما اذا لم يبين

فإن أجره ما يلتفت بهما شاء، فالقرب الجواز وتخير المستأجر في الثلاثة ولو قال للزيرع أو الترس
بطل لأنه لم يبين أحدهما ولو استأجر لهما صح واقتضى التخصيص وبمقتضى التخيير (متن)

قوله لا يجوز قلنا وله أراد فيما إذا أجره لأحدهما مع ما يأتي والاعتد قل في التذكرة عن الشافعي
قولين فيما إذا أجرهما وأطلق بأن لم يقل للزراعة ولا غيرها ومال إلى الصحة أو قال بها وله استند إلى
الاطلاقات أخبار اجارة الأرض على كثرتها بما وليس فيها إشارة إلى ذلك وإلى أن الشأن في ذلك
كالتن في ما لو استأجر دلوا أو ينأقاه لم يحتج إلى ذكر السكنى لأنها لا يستأجران إلا للسكنى ووضع
المناخ فيها وربما استأجرت لخلق ذلك كما لو استأجرت لتخذ مسجدا ولعل المهادين واقتضارين
ولطخ الزيل فإذا استأجر للسكنى لم يكن له شيء من هذه الاعتقادات قلنا جملته مطلقا في اجارة
الأرض مطلقا موجود في المأجر فيصرف إلى الزرع (لا يقال) أنه إذا أجر المأجر وأطلق نزل على أدنى
المجايات ضررا وهي السكنى ووضع المناخ (لا أقول) فليكن في اجارة الأرض منه حتى نزل على أدنى
المجايات ضررا وهي الزراعة ويصح العقد لما أي الزراعة فليكن في ذلك كـ ﴿ قوله ﴾ «فإن
أجرها ما يلتفت بهما شاء. فالقرب الجواز» كافي في التذكرة والتحرير والإيضاح ومزاولة المسالك
والكفاية وفي (جامع المقاصد) أنه قريب والأصل فيه الأصل المستند من إطلاق النصوص كما عرفت
آثما وأنه نص أو كالتص على عموم المناخ لأن في ذلك تسميا في الأفراد وقدموا على الرضا بالأضرار
وأنه كما لو أطلق له المزارعة وقد حكى الإجماع والشهرة على الصحة في المزارعة وقد حكى في الإيضاح
وجامع المقاصد فيما نحن فيه القول بوجوب التمين أو النص على التسمي حذرا من التردد (وقال في جامع
المقاصد) في الفرق بين هذه وبين ما إذا استأجر الهابة ليحصل ما شاء، فظهر انتهى ولعلها أشارا بقوله
وقيل بوجوب التمين إلى المصنف في مزارعة التذكرة فإنه قال فيما إذا استأجرها وأطلق بمقتضى قويا
وبجوب التمين لثبوت ضرر الأرض باختلاف جنس المزروعات ولم نجد له نصا ولا نسب إلا إليه
فيها وأما القول بوجوب النص على التسمي لم نجد به مصرحا وإن كان مستادا من كلماتهم وأما قوله
في جامع المقاصد وفي الفرق إلى آخره (فيه) أنه قد فرق هو فيما سبق وقد فرق أيضا في التذكرة بأن
في اجارة الهابة لاكثر الركب وليحصل ما شاء، أضرارا بها وهو غير جائز لأن للحيوان حرمة في نفسه
لم يجوز الإطلاق فيه بخلاف الأرض وقد تمرد بها تقدم على أن المدار على المرء بمعاينه الثلاثة فتدبر
﴿ قوله ﴾ «وتخير المستأجر في الثلاثة» أي الأمور الثلاثة الزرع والرس والتأمل لتمكن الإطلاق
واحتال التنزيل على أقل التبرجات ضيف كتحال البطلاق كما عرفت ﴿ قوله ﴾ «ولو قال
للزيرع أو الترس بطل لأنه لم يبين أحدهما» كافي في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد إذا قصد التفصيل
لا التخيير وهو معنى قوله لأنه لم يبين أحدهما وبإشارة أخرى إذا أجره لأحدهما معها لا ما إذا أجره
ليلتفت بهما شاء، نعم لأن الاجارة حينئذ لتقدر المشترك بينهما ﴿ قوله ﴾ «ولو استأجرها لهما صح
واقتضى التخصيص» هذا هو الأقوى كافي في الإيضاح وجامع المقاصد والتحرير على استحكال في الأخير لأن
الاجارة للامرين لا لأحدهما كالمواظف المبادرين اهتظ فلا بد من التشرية لأن مقتضى كون الاجارة
لها أن يكون المطلوب بالاجارة كل واحد فتدالحم يجب التخصيص وله أن يزرع للمبيع ولا يجوز فترس
المبيع لجواز الدول من الترس إلى الزرع دون العكس ﴿ قوله ﴾ «وبمقتضى التخيير» كما هو خيرة

ولو أبرها لزوع ماشاء مع ولو عين اقتصر عليه وعلى ما يساويه أو يقصر عنه في الضرر على اشكال (متن)

التذكرة لان استيفاء المتضمنين مما من جميع الارض غير ممكن فيكون ذلك موكولا الى اختياره فكاه قال فضلها ماشئت من الجنتين كما لو قال لزوعها ماشئت وقدم مع فليصح هذا اذ ليس اختلاف الجنتين الا باختلاف النوعين فانه ان يترسها كلها وان يزرعها جميعا وان يزرع بعضها ويترس بعضها واختير البطان في الخلاف والميسوط والفتية وفي (التحرير) انه قوي لا يملك بين مقدار المفروس والمزروع لكان الجيلة والنزول والضرر فكان كما لو قال يترك احد هذين البدين بالف والاخر يترك مائة وعليها كثر الشافية وقد يقال انه يريد منه فيما لو قل معاشئت ﴿ قوله ﴾ (ولو أبرها لزوع ماشاء مع) كما في الميسوط والتذكرة والتحرير فانه يزرع ما هو المانع ضررا واداء وما يتبعه وقد قدم لما انه يصح استثمارها ليتم بها بما شاء فهذا الاول (وصاك قول) انه كما وجبتين الراكب وجبتين المزروع فلا يصح الاطلاق او يقول انه لو استأجر دارا السكنى مطلقا لم يجز ان يسكنها من يضر بها كالعدد والقتل فلا يجوز ان يزرعها حتما هو اشروان اطلق (لانا نجيب) من (الاول) بانه لا يجوز اجارة العاية لاكثر الزكب ضررا لان المليون حرمة في نفسه فلا يجوز اطلاق ذلك فيه ولما في ذلك من الضرر كما تقدم ولا كذلك الارض فلا يصح ان يؤجرها لما يترك بالبناء المحبول ولا يترك عليها من يشاء والاطلاق في الارض صحيحان كما ستعرف ومن (الثاني) بان السكنى لا تقتضي ضررا أو ضررا يسيرا جذا فنسوة من سكن من يضر بها لان القدر لا يقتضي ولا يتناول فم لو قال تسكن فيها من تشاء كما هو المفروض فيها نحن فيه فلا يجوز لعدم الضرر ولا كذلك الزرع فانه يقتضي الضرر قطعا فاذا اطلق كان راضيا بأكبره والمرد بالاطلاق في كلامه ما اذا قال لزوعها تسالوى الارض والماء اذا قال تسكنها من تشاء وتختلفان فيما اذا قال تسكنها ولزوعها فيصح الثاني دون الاول ﴿ قوله ﴾ (ولو عين اقتصر عليه وعلى ما يساويه أو يقصره في الضرر على اشكال) الاشكال في الدول من المئين الى المساوي والاقل ضررا وقد قل في التذكرة ان القول بان له أن يزرع ما عينه ولمنزه كمنزه اودون ولا يبين ما عينه قول عامة أهل العلم الا داود وبقي الظاهر يعاقبهم فلو لا يجوز زرع غير ما عينه حتى لو وصف الحقة بانها حراء لم يجز ان يزرع البيضاء ونسب في الخلاف أيضا الى اني حنية والثافي وعامة القباء وفي الميسوط الى جميع الحاقين وفي (جامع المقاصد) أن جواز الدول هو المشهور بين عامة القباء وقال ايضا انه المشهور (قلت) وقد نص عليه الشيخ في الميسوط في أول كلامه والمصنف في التذكرة والتحرير ولا ثالث لها فيما أبعد بل ظاهر الميسوط أصرح به أن ماذره اولاً وآخره للمعاقين فانصهر الخلاف في التذكرة والتحرير لكنه في التذكرة بعد ان جزم بالاول حكى عن الشيخ الدم وفي عه اليأس فانصهر الخلاف في التحرير ويهدم جواز التمدد في الاجارة صرح جماعة في باب الزارعة والاصحاب مطبقون من الفتنة الى الرياض في باب المزارعة على انه لو عين له الزرع لا يجوز له التمدد الى الاقل ضررا او المساوي وقد اعترض في جامع المقاصد على ما احتج به في التذكرة لقول بالدول فيما نحن فيه وهو ان المقود عليه منفعة الارض ولهذا يستقر الوض بعض المدة اذا سلم الارض فلم يزرعها وان ذكر المئين انما كان لتقدير المنفعة فلم يبين بأكبره دارا يسكنها كان فان

ولو شرط الاكتصار على المين لم يميز التخطي الى الاقل (مقن)

يسكنها غير مولى المركوب والفرام في الثمن مقنود عليها قنينا والذي اقتضا ما تقدمها هو تعيين النصفة المقنودة بذلك المين وقد نعتت دون ما تقدمت به كما لا يبين المكيل والميزان في المكيل والموزون وقال في (جامع المقاصد) قوله المقنود عليه منصفة الارض ان اراد على وجه مخصوص لمحق وان اراد مطلقا فغير واضح واستقرار الاجرة بخفي الحق ليس لكون المقنود عليه النصفة مطلقا بل لكون المقنود عليه يمكن من استيفائه بذل المين له وتسلمه ايها فكان قابضا لحقه ولان النصفة قد تلت تحت يده فكانت محسوبة عليه انتهى وقوله ان ذكر المين انما كان لتقدير النصفة ليس بشي موكف يكون كذلك والفرض قد يتعلق بزعم المين ومثل ذلك آتني الاستحلال فكيف فيكون الاصل ممنوعا وقوله ان المقنود عليه لمنصفة المقنودة بذلك المين فهو كالمكيل (مردود) لان الاغراض تختلف في ذلك اختلافا بينا فلا يجوز الخروج عن مقتضى القنن واما المكيل والميزان فان القنن وان اتفق تعيينهما الا انه لا قطع به من تلق الفرض بهما وعدم التفاوت في التقدير بهما او غيرهما يوجب من الوجه الذي لما دخل في مقصود الاجارة ويتفاوت به مقاصد القنن حكما بخلاف ظاهر القنن والتين اذكر التقدير بهما حتى لو فرض وجود فرض صحيح في تعيينها حكما يلزم ذلك كما لو قطع بسلامة ميزان مخصوص من المين دون غيره فان تعيينه يقتضي تعيينه وسلم ان الاغراض تتفاوت بتفاوت المرومات وليس هذا بادون من تعيين الامنان انتهى وقد اطلق في غير ما قل اذ قد يقال انه رد جميع ما ذكر شي واحدا وهو ان الغالب المعروف المؤلف ان الفرض اقتصر في الاجارة لذلك تحصيل الاجرة خاصة وهي حاسمة على التقدير الثلاثة (فكلام) اهل العلم مني على الغالب المعروف وهو الذي لاراده المصنف بما ذكره من الافة وان قصرت عبارته في الايضاح عه لان كان امرا واضحا مفروضا فامل جيدا (ثم كلامه) يتم في المزارع لذلك اذا عين اذ ربما كان غرضه في الاكثر ضررا لا في الاقل من حيث فنه او الحاجة اليه وان حصل فلا ضرر ولا يتعلق غرضه بالانخاف وان اقتضت الارض ولا كذلك الموزن في الغالب ثم ان قضية كلامه في جامع المقاصد انه لو اجرها ففرض فليس له الزرع مع تسميته به فباي ويرشد الى ذلك ما حكمه في المبسوط من انه لو قال تزرعها طامعا وما يقوم مقامه فو تا كيد كما لو قال يترك هذا على ان اسلمه لك لكن يوهن ذلك المطابق عليه وفي خلافهم مع تدقيقنا قل به منا ومن القريب عدم التعرض لذلك في الايضاح والحقائق الشيخ في الخلاف والمبسوطي آخر كلامه قال انه هو الذي يقرى في نفسه وابن ادريس في السرائر وهو الذي استظهره الحق الذي وقال انه اوضح دليلا واقرى حجة واستدل عليه بان المتلف انما تقتل على حسب مقتضى القنن والفرض انه لم يقع الا على الوجه المين فلا يجوز تجاوز (وصاك تقول) ان قضية ذلك انه اذا استأجر الدابة ليركبها انه لا يجوز ان يركب من هو منه من مستري الحق لانهم يشترطون تعيين الراكب بالمشاهدة او لوصف ولا ان يمكن من هو منه اذا استأجر الدابة ليسكنها مع اهم لا يمتنعون في جواز ذلك (والجواب) ان المتعارفين الراكب والسائق انه يستأجر نفسه ولن هو منه وعليه حقا صحيحة على بن جعفر في من استأجر دابة ثم اجرها وليس المتعارف في من استأجر الارض ليرزعا حقة انه يزعم حقة وما كان مثلا كما تقدم بيانه في اوائل الباب هذا ويستند من البارة انه لو اراد زرع الاض لم يجر و به صرح في المبسوط وغيره وفي جامع المقاصد الاجماع عليه ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط الاكتصار على مين لا يميز

وكذا التخصيل لو أجراها لفراس في الزرع وليس له البناء وكذا لو استأجر للبناء لم يكن له
الفرس ولا الزرع وإذا استأجر للزرع ولها ماء دائم أو يعلم وجوده مادة وقت الحاجة صح
وان كان نادراً وان استأجرها بعد وجوده صح فلم بالاتساع والا فلا ولو أجراها على ان
لا ماء لها أو كان المستأجر طالباً بما لها صح وكان له الاتساع بالنزول فيها أو وضع رحله وجمع
حطبها وزرعها وجاء الماء وليس له البناء ولا الفرس (متن)

في التخصيل الى الاقل) كما في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد عملاً بمقتضى الشرط وظاهر
الاخير وكذا التذكرة الاجماع على ذلك وليس في المبسوط والتحرير فقط (قوله غل) الى الاقل لكنه مراد
جزئياً بل كلام المبسوط يدل عليه بالاولوية كما يبرهن مما تقدم ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكذا التخصيل لو
أجرها لفراس في الزرع وليس له البناء وكذا لو استأجر لبناء لم يكن له الفرس ولا الزرع ﴾ أي وكذا
التخصيل في جواز التخصيل الى الاقل ضرراً والمساوي دون الاخر لو استأجر الأرض لفراس في الزرع
لانه أقل ضرراً من الفرس وقد نص على ذلك في التحرير والتذكرة في اثنا كلام له وليس له البناء ولا
خلاف كما في المبسوط وأما انه اذا استأجرها لبناء فليس له الفرس ولا الزرع وقد وجهه في جامع المقاصد
دعماً لتناقض الواضح في البارة وله لم يرتفع بذلك بان ضرر البناء أشد من الفرس من وجه فان
البناء أحوم في الأرض وأكثر استيعاباً لوجعها والفرس أضر لاقتطاع حرقه واستيعابه قوة الأرض ونحوه
الزرع فلا يميزه المفعول عن البناء الى الفرس والزرع وظاهره استنباطه وهو كما ترى اذ لا ريب أنها أقل
ضرراً من البناء وقد صرح في التحرير بأنه يميز المفعول عن البناء الى الفرس فبالاولى أن يميز الى الزرع
﴿ قوله ﴾ ﴿ وإذا استأجر للزرع ولها ماء دائم أو يعلم وجوده وقت الحاجة صح ولو كان نادراً
فان كان مد وجوده صح فلم بالاتساع ولا فلا) كما نص على ذلك كله في المبسوط والتحرير والتذكرة
وجامع المقاصد وفي الاخيرين الاجماع على جواز اجارة الأرض ذات الماء الدائم من غير أوصين أو غير
ووجه ظاهر كالجواب في الاحكام الثلاثة الاخر والمراد بالملم الفلن الجاري يجري العلم عادة وحاصله السيل
على الظاهر ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو أجراها على أن لا ماء لها أو كان المستأجر طالباً بما لها صح وكان له الاتساع
بالنزول فيها أو وضع رحله وجمع حطبها وزرعها وجاء الماء وليس له البناء والفرس ﴾ قد صرح بالاولى وهي صحة
الاجارة وحواجزها اذا أجراها على أنها لا ماء لها في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وفي
الاخير نفى الريب عنه لان منفعة الأرض غير منحصرة في الزرع وان كان المقصود التاليف استنباطها
له لان اشتراط عدم الماء يعني كون المقصود الاصل من استئجارها هو الزرع فينتفع بها نحو الامور
المذكورة وهل له أن ينتفع فيها بالزرع كما هو صريح التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه لم ينف ذلك في
السند وانما قفي كونه المقصود الاصل ام لا كما هو ظاهر المبسوط في موضع وصريحه في آخر والمراد بقوله
في البارة ولو أجراها أن اجارته وعنده كلن خالياً عن التعرض لذكر الزرع كما في الكتب الاربعة المقدمة
وان كان البارة بلا حصة ماقبلها قد توم ان الاجارة للزرع وهو لا يتم الا على القول بان المنفعة للاثنتين
بالثنين وقد صرح بصحة الاجارة في الثانية وهي ما اذا علم المتأقدان أن لا ماء لها في التذكرة
والتحرير وجامع المقاصد وقد فهم ذلك من كلام المبسوط لان عليها يقوم مقام التصريح بنفي الماء
فحكها كالاولى ولما كانت المنفعة المطلوبة المقصودة مختصة بالمستأجر غالباً اقتصر المصنف هنا

ولو استأجر مالا ينصرف عنه الماء غالباً للزرع بطل ولو كان ينصرف وقت الحاجة وكانت الأرض معروقة أو كان للماء صافياً يمكن مشاهدتها صح والا فلا (متن)

على كون المستأجر مالاً بحالها كما اقتصر عليه في الشرائع فلا يقدح جل المؤجر بالحال وقد بقي من صور حالات الأرض التي يتدر حصول الماء الكافي لها صورتان (الاول) أن يستأجرها مصرحاً بالمنافع المخصوصة كالزول فيها ونحوه والحكم فيها كافي الاولين وله الزرع على القول بأن المنفعة لا تتمين بالتمين ويجوز إلى المساوي والأكل (والثانية) أن يستأجرها مطلقاً من غير تعيين للنافع ولا اشتراط لعدم الماء مع كونه غير عالم بحالها وقد تقدم الكلام في ذلك كله عند شرح قوله أما لو لم يبين الزرع انصرف إلى غيره وحاصله أنه لما أن يكون سوق الماء مرجحاً أم لا والطاهر عدم الصحة في الثاني وفي صحتها في الاول وجهان وقرب في التذكرة الصحة وأما أنه ليس للمستأجر البناء والنرس فقد صرح به في الصورة الاولى في الكتب الارسية وفي الثاني في جامع المقاصد وقام ككتاب وهو قضية كلام الثلاثة الآخر كما هو ظاهر وجهه في التذكرة بأن تقدير المدة يقتضي بظاهاه التضييق عند اقتضاها والنرس والبناء فتأيد بخلاف ما إذا استأجر لبناء والنرس كان التصريح بهما قد صرف الغلط عن ظاهره ﴿قوله﴾ (ولو استأجر مالا ينصرف عنه الماء غالباً بطل) كما في المبسوط وغيره مع التقيد في المبسوط يكون الاستنباط للزراعة لأن الغالب بمنزلة اليقين وقال في (جامع المقاصد) ينبغي أن يكون المراد من العبارة أنه لتأجير للزراعة أو مطلقاً ولم يشترط كونه مغسوراً بالماء ولا علم المستأجر بالحال والا لم ينم الحكم بالبطان (قلت) لا ريب في ارادة ذلك كما يأتي بانه ﴿قوله﴾ (ولو كان ينصرف وقت الحاجة وكانت الأرض معروقة أو كان الماء صافياً يمكن مشاهدتها صح والا فلا) قال في المبسوط وإن كان الماء ينصرف عنها قتيماً أو في الغالب جاز ولا ريب أن مراده ان الانصراف وقت الحاجة وإن الأرض كانت معروقة ولو مشاهدتها وفي (التذكرة) وإن كان يرجى زواله وقت الزراعة صح التقيد وما في العبارة من التيسير وقت الحاجة أدل ليشمل وقت الزراعة إن كان ذلك النوع لا يندفع في الماء ووقت ارادة المصداق بعد الزرع بحيث لا يفسد الزرع به ان أسكن الزرع في الماء كالارز وقد حكم المصنف هنا بصحة الاجارة مع الشرطين وعدمها مع عدمها وحكى في التذكرة عن بعض الشافعية صحة الاجارة وإن لم تكن الأرض معروقة ولم تحصل الرؤية لأن الماء من مصالح الزراعة من حيث أنه يقوي الأرض ويقطع العروق المفسدة فيها قلبي استأجر العرز والجوز بشرط ما تم في عه البأس والاصل في ذلك ان الشافعي نص على صحة العقد ان كان يرجى انحصار الماء عنها وقت الزراعة كافتراضه بوجوه (الاول) ان شرط الاجارة عند التمكن من الانتفاع عقيب العقد (والثاني) ان رؤية الأرض ليست حائجة عند العقد لأن الماء يحفظ سائر ما وأجابه أصحابه عن الاول بوجوه (الاول) ان مراده ما اذا كان الاستنباط للزراعة ما يمكن زراعته في الماء كالارز (الثاني) ان الماء فيها من مصالح العبارة والزراعة فكان اجاؤه فيها ضرباً من العبارة وأيضاً صرف الماء يتنوع موضع ينصب إليه أو حرر يمكن في الحال (وأجابوا) من الثاني بانه قد رأى الأرض قبل حصول الماء فيها أو كان الماء صافياً لا يمنع رؤية وجه الأرض ومنهم من قطع بالصحة وإن لم تحصل الرؤية لأن الماء من مصلحة الزراعة من حيث أنه يقوي الأرض

ولو استأجر مالا ينصرفه الماء للزراعة لم يميز لعدم الانتفاع فان علم المستأجر ورضي
جاز ان كانت الارض معلومة وكذا ان كان الماء قليلا يمكن منه بعض الزرع (متن)

ويقطع العروق المنتشرة وهذا هو الذي نفي عنه البأس في التذكرة كما عرفت وقد يقال ان مقتضى
قوله وان كان الماء ما فيها يمكن مشاهدتها انه يكتفى في صحة الاجارة بكونها في حال العقد ممكنة
للمشاهدة وليس كذلك ولو قال ولو كانت الارض مبرورة ولو بمشاهدتها بعد الفرق لصفا الماء ونحو
ذلك لكان أولى ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجر مالا ينصرفه الماء للزراعة لم يميز لعدم الانتفاع)
كافي المبسوط والشرائح والتذكرة والتحرير وجامع المقامد وقد تقدم والغرض انه غير عالم بقرينة
قوله فان علم الى آخره وكذا اذا كان قد ينصرف وقد لا ينصرف لان المزمع معلوم وزواجه مشكوك فيه
كافي المبسوط والتحرير وفي (جامع المقاصد) ان احادته لبناء ما بعده عليه فهو كالنتيج لما سبق
(قلت) قد يفرق بان الماء فيما سبق لا ينصرف غالبا وهنا لا ينصرف أصلا فأمل وقال انه لا حاجة
الى التقييد بالزراعة لان اطلاق احاطة المياه انما يقصد به غالبا الزرع فالاطلاق محمول على ارادة
الزرع على ان التقييد بذلك مضر لانه حينئذ انما تنشئ الصحة فيه اذا علم ورضي على القول بان ذكر
خصوص المنة لا يضيئ التمين والمصنف قد استشكله (فان قلت) قد ارتكبت مثل ذلك في
المسح الساقية (قلت) لما كانت المسح الساقية انما تخرج على بعض أقسامها على ذلك لم يكن بمن
بأنها عليه بخلاف ما هنا فان الاطلاق يصح معه الحكم ولو كان أحد أقسام المطلق انما تنشئ على
ذلك القول ومع التقييد لا يصح الا على ذلك القول فظهر الفرق انتهى وأراد بعض أقسام المسح
الساقية ما اذا استأجرها مصرحا بالمنافع المحصورة كالنزول فيها فانه القسم الثالث من أقسام المسح
الساقية (وفيه أولا) ان الاطلاق اذا كان محمولا على ارادة الزرع لانه الطالب المتبادر لم يكن فرق
بينه وبين التقييد لانه يجري حينئذ مجرى الحقيقة العرفية وحينئذ لا يتم له الفرق بينه وبين ما سبق كما
هو واضح وانما يتم لو لم يحصل الاطلاق على الطالب (وثانيا) ان قوله ان الصحة لا تنشئ الا على
ذلك القول غير صحيح لانها تنشئ أيضا على ما اذا حفر بئر أو نهر يجري فيه ذلك الماء الا ان
يفرض ذلك حيث لا يمكن ذلك على ان التقييد يكون الارض معلومة غير محتاج اليه على ما مشاهد عليه
﴿ قوله ﴾ (فان علم المستأجر ورضي جاز ان كانت الارض معلومة) يعني اذا علم المستأجر ان
الماء لا ينفد مرغها وقت الحاجة ورضي بذلك حاز اذا كان قد عرف الارض قال ذلك أو كانت
الماء قليلا لا يجمع رؤيتها حين العقد عازما على ان يتبع فلا يجري ينسب فيه عنها كما عرفت
﴿ قوله ﴾ (وكذا اذا كان الماء قليلا يمكن منه بعض الزرع) عرفه بان جواز الاجارة
لانه هو الذي يصدده واما انه يثبت له الحيلوفى بعض العصور والارض في بعض آخر فليس يصدده
والوجه في الجواز فيها اذا كان عالما بظاهر وأما اذا كان جاهلا فانه لا يتم أصل الزرع فلم يعدم الانتفاع
أصلا حتى تكون الاجارة باطلة غاية انه لا يفسخ لمكان العيب والرضا بلطمة ان كان المزرع بعض
الارض والذي يمكن منه بعض الزرع يشمل ما اذا زرع بعض الارض أو كلها مع القصة لصديق
المضنية حينئذ سواء قلنا بوجوب الارض حينئذ كما هو الاصح كما يأتي أم لا فكانت البارة في هذا
القسم غير قاصرة عن أقسامه وقد عرفت حال ما اذا كان الماء كثيرا وقد استأجرها للزراعة وانه على

ولو كان الماء ينحصر على التدرج لم يصح لهواة وقت الانتفاع الا أن يرضى المستأجر ولو امكن الزرع الا ان العادة قاضية بنزولها لم يميز اجارتها لانها كالنارفة (مقن)

تسعين باعتبار حله وبه ولا ثالث لها وقال في (جامع المقاصد) ان عارة الكتيب قاصرة عن اقسام المستحق ان مالا ينحصره الماء من الارضين وقت الحاجة اليه اذا استأجره فاما أن يكون ماؤه قليلا لا يمنع اصل الزرع فيمكن منه زرع شيء أو يكون كثيرا وينبغي وحيد فاما أن يعلم المستأجر بالمال في وقت الاجارة أولا فان كان الماء قليلا صحت الاجارة وان حول المستأجر بالمال كان له الصنوخ والرضا بالمعصاة ان كان المزروع بعض الارض وان كان جميعا مع القصة احتل وجوب الارض وان كان الماء كثيرا وعلم الحال ورضي صحت الاجارة وانضم تغير الزرع من اصطداد ونحوه ولو نذر انحصار الماء كان له الزرع لعدم المنع وان لم يعلم الحال فاما أن يكون قد صرح باستجاره لحوار الاصطداد أولا هي الاول فصح الاجارة ويستولي تلك الحصة ومع انحصار الماء فله بمنزلة لحوار ونحو يجري فيه او مطلقا كان له الزرع ان كان مسلويا تلك الحصة في الضرر لواقف على القول به وان لم يصح بذلك لم تصح الاجارة نظرا الى أن المصحة المقصودة متينة وما قوله يعلم بعبارة الكتاب قاصرة عن اقسام المستحق انتهى (ومن قول) قوله اذا استأجره فاما ان يكون ماؤه قليلا الى آخره ان أراد به أنه استأجره للزراعة لم يجز أن يزرع عليه قوله فاما أن يكون قد صرح باستجاره لحوار الاصطداد ولا قوله وان كان الماء كثيرا وعلم الحال صحت الاجارة وتنضم غير الزرع الى آخره الاعلى القول بان خصوص ذكر الحصة لا يقتضي التمين مع اعمال ذكر مرة الارض وكذلك اذا كان لا حلاق مازلا على الزراعة لمسكان العيلة والتبادر وان أراد أنه استأجره لتغير الزراعة لم يجز جميع ما صرح به كما اذا بقي الاطلاق على حاله مضافا الى أمور أخر كقولنا واذا لم يعلم بالحال الى آخره وغيره فكلما غير محدد فتدبر ﴿ قوله ﴾ (ولو كان الماء ينحصر على التدرج لم يصح لهواة وقت الانتفاع الا أن يرضى المستأجر) قضية مابينة فيها لا ينحصره الماء وما يأتي فيما يترق أنه استأجرها في المستحق للزراعة ساحلا بالماء عارضا بعض الارض من قبل أو وصفت قبل العقد (ودج) عدم الصحة حينئذ ظاهر لهواة وقت الانتفاع لانه اذا كان لا ينحصر أصلا كان الانتفاع سدوما والانتفاع هنا غير سدوم لكن وقته غير معلوم (واما وجه) الصحة اذا علم ورضي فلأن حله بالمال يرفع الحجة في الاجارة فيكون قد أقدم على حره أو نحو يجري فيه الماء فيكون كالتقديرات على تسليم الايق ونحوه أو يكون ذلك منه بنقرة استجارها لتغير الزرع في الصحة والنزاع ومع الجبلة بمعنى الاقدام عليها والرضا بها ما على أن الاجارة تحصل مثل هذه الجبلة كان أمكن الزرع هناك والا بما على سلطا أو استسلمتي غيره بناء على القول بعدم التمين بالتمين وهذا ان قلنا بعدم انقضاء الاجارة اذا اتفق المين كما تقدم ويأتي قريبا ومه يعلم حال ما في جامع المقاصد قال المحكم بالصحة مع رضا المستأجر اعم من ان يستأجرها مطلقا أو للزراعة بناء على القول بعدم التمين بالتمين (ودج) ان علمه بالحال بنقرة الاستجار لتغير الزرع في الصحة لا يلزم الجبلة في الاجارة نظرا الى المقصود لان الزرع على ذلك التقدير ليس هو المقصود الا على انتهى فامل فيه فانه يجرى مع ما فيه من ان استجارها للزرع بنقرة استجارها لتغيره ﴿ قوله ﴾ (ولو امكن الزرع الا أن العادة قاضية بنزولها لم يميز اجارتها لانها كالنارفة) ونحوه ما في التحرير ومثله أنه لو استأجر الارض

ولو ائق غرقه أو تنه بحرق أو غيره فلا ضمان على المؤجر ولا خيار للمستأجر إلا أن يضر
الزروع بسبب الترق أو اقطاع الماء أو قلعه بحيث لا يمكنه لزروع أو تهدد الارض فتغيير
في الامضاء في الجليم ويحتل بما بعد الارض (متن)

الزروع طارفا بها وبإمكان الزرع فيها جاعلا بأن المادة قاضية بقرها كانت لاجرتها غير صحيحة لأنها كالنارقة عرقا وأما إذا علم بذلك فلا مانع لأنه يكون قد أقدم على دفع الفرق عنها أو يكون ذلك من بمنزلة استئجارها لتبذر الزرع على نحو ما تقدم آنفاً وقال في (جامع المقاصد) ينبغي أن يكون هذا إذا استأجرها للزرع أو سقيا ولم يعلم الحال أما إذا علم نزلت على قصد باقي المانع ﴿قوله﴾ (ولو اتفق غرقه أو قطفه بحريق أو غيره فلا ضمان على المؤجر ولا خيار للمستأجر) أي لو اتفق على وجه الدعة لا قضاء البادئ هلاك الزرع في الأرض المستأجرة للزراعة بحريق أو جفافه من سيل أو جراد أو شدة حر أو برد أو كثرة مطر أو سيل سيل بحيث حصل الفرق للزرع دون الأرض لم يكن له الفسخ ولا حاشي من الأجرة وقد نص عليه في التذكرة وجامع المقاصد لأن المأجدة لحقت مال المستأجر لا منعة الأرض فكان كما لو استأجر دكانا لبيع الزيت فحرق المتاع فإن الأجرة لا تبطل في ذلك كما ﴿قوله﴾ (الا أن يندثر الزرع بسبب الفرق واقتطاع الماء أو قطفه بحيث لا يكفي الزرع أو تفسد الأرض فتغير في الامضاء بالبيع ويحصل بما بعد الأرض) لما حكم بعدم الضمان على المؤجر وعدم الجواز للمستأجر فيما إذا لحقت بالمأجدة زرع المستأجر فيها إذا استأجرها للزراعة استثنى ما إذا أضافت المأجدة مدة الأجرة منعة الأرض أما باطل منفسها أي الزيادة بالكلية أو إبطال بعضها ولما كان الأول حكما اقتضاه الاجابة والقصد وتغيره بين الفسخ والامضاء على القول بجواز التخلي من المئين إلى غير المئين ترك الترضي للاول تقدمه وظهوره وتعرض الثاني وقد يكون بنى الحكم في المستثنى والمستثنى من على أنه أطلق الصيغة في عقد الاجارة من دون تخصيص لها بالزراعة وحينئذ إذا تحللت الزراعة وبقي للأرض منعة مقصودة فتغير بين الفسخ والامضاء على تأمل لنا في ذلك وإن كان قد ذكر في التذكرة وجامع المقاصد قوله بغير في الامضاء إلى آخره جار على التقديرين كما تستمع وبأني تغيير وجه آخر (وكيف كان) قد ذكر هنا أن تفسد الزرع يكون بسبب الفرق أو اقتطاع الماء بالكلية أو فساد الأرض بإبطال قوة نباتها سبب الحرق ونحوه قوله أو يفسد مطوف على قوله أو يندثر ولو قال أو فساد الأرض بد قوله واقتطاع الماء لكان أوجزا وأبعد عن التقيد كان الواجب تأخير ذكره قاله وذكره أخيراً وحده لأنه لا يندثر فيه قطف جميع الزرع حتى ينظم مع الفرق واقتطاع الماء كما هو واضح ولكن الأمر سهل وقضية كلام التذكرة أنه لا فرق في اقتضاخ القديساد الأرض ونحوه واسترداد حصه ما بقي من السبي بين بقاء زمان يمكن الزرع فيه لو كانت الأرض سليمة بعده ولا بين سبق فساد الزرع على فساد الأرض وبالعكس لمكان فوات المنفعة في منقطع الاجارة ولا سيما العكس لأن أول الزرع غير مقصود لأنه لم يستأجرها لتفصيل مثلا ولم يعلم له الاخير وقضية المطلق الكتاب عدم الفرق في ثبوت التغيير القوي ذكره بين ما ذكر من بقاء الزمان وعنده وسبق فساد الأرض وعنده فيحمل تفسد الزرع على ما إذا تفسد زرعه أولاً أو تفسد بقاءه أو تعديده وحكي في التذكرة عن بعض الشافعية أنه قال أن الأرض إذا فسدت بمأجدة إبطت قوة الانبات بد فساد الزرع

فيه احتمالان الظاهر منهما أنه لا يتعد شيئا لأنه لو بقيت ملاحة الأرض وقوتها لم يكن السأجر فيها قائمة بعد فوات الزرع (والثاني) أنه يتعد لأن بقاء الأرض على حقها مطلوب وإذا خرجت عن أن يكون منتجا بها وجب أن يثبت الانقضاء ولم يفرق في التذكرة أيضا في ذلك أمضي انقضاء القصد بالفساد ونحوه بين أن يكون قد استأجرها للزراعة فبطلت منفعة الزراعة خاصة دون باقي المنافع أو استأجرها مطلقا فبطلت منفعة الزراعة وفي الأخير نظر ظاهر وجعل في التذكرة ما في الكتاب احتمالا قال بعد أن جزم بما ذكرناه ويحتمل أن يقال أما إن استأجر الأرض للزراعة أو يستأجرها مطلقا فإن استأجرها للزراعة فبطلت منفعة الزراعة خاصة دون باقي المنافع فإنه يثبت للسأجر الخيار بين الفسخ والامضاء بجميع الأجرة أو بعد حط الأرض من سورها له الانقضاء بغير الزرع وإن استأجرها مطلقا كان له الخيار أن يثبت لها منفعة مقصورة لحياتها وقص منها انتهى (وكيف كان) فالنتيجة المذكورة في الكتاب يكون عند قص المنفعة بقية الماء حيث لا يكتفى بالزرع ومع الإطلاق إذا تسقط لزراعة وفي غيرها ومع التخصيص على القول بالتعطل وهو أي التخيير بين الفسخ والامضاء بجميع الأجرة لأنه هو الذي وقع عليه القصد فإذا أمضاء وجب العمل بيمينه والمضى إنما قولي به مجموع المنفعة ولم تحصل الأجزاء في مقابلة الأجزاء وبإشارة أخرى أن الإجازة تقرير لقصد الأول على ما في من المنافع فصار الباقي هو الكل أو كالكامل ولعل هذا التقرير يناول توجيه الشق الأخير فليتم (ومع ذلك نقول) لو لم تكن الأجزاء في مقابلة الأجزاء لم يجب التقسيط مع الانقضاء (لأننا نقول) التقسيط إنما هو مع تطويل أصل المنفعة في بعض المدة لأمس قسماها في مجموع المدة أو مضاهيا مع الانقضاء على أنه مع الانقضاء جاء الضرورة إذا لا مندوحة عنه فأول واحتمل هنا وفي (التذكرة) أن له الامضاء بما بعد الأرض وفي (الإيضاح) أنه أصح وفي (جامع المقاصد) أنه أقرب لأن الأجرة في مقابلة جميع المنافع وهو يقتضي بطلان كل جزء منها في مقابلة كل منفعة منها وقد قالت بعضها فيجب أن يسقط قسمه ثم أنه لا ريب في زيادة الأجرة بزيادة المنافع وقسماتها بقسماتها وذلك يقتضي بكون إباحة المنفعة مقصورة بالأجرة قال في (جامع المقاصد) لا ريب في أن عدم اعتبار الأرض بيمينه حدا لأنه لو كانت نسبة أحوال المنفعة فمقابلة مجموع المسمى بما بقي كأنه يبيهي البطلان لكنهم فيها إذا ظهر في المنفعة عيب خبروه بين الفسخ والامضاء بالجميع ولم يقولوا بالتقسيم والأرض إلا إذا كان مقصدا في المنفعة لقسمان في السنين حتى يكون كلف أحد البدين في البيع ولهم يقولون إن ما نحن فيه من باب القصاص في العين وله كذلك ثم إن القول بالتعطل ينبغي أن يكون فيها إذا عين منفعة بينهما وكانت باقية فانه يجوز على القول به التعطل ولما إذا تلت المنفعة المقيمة طمس الاضاح القصد وإن أمكن الانتفاع بالعين في غير المية كما تقدم بيان ذلك كما ثم إن احتمال الأرض لا يأتي إلا في الشق الأول أمضي قص المنفعة بقية الماء وهذا الأرض كافي الإيضاح وجميع المقاصد اوتى معاوضة نسبة إلى المسمى كنسبة أجرة مثل ما نقص من المنفعة إلى مجموع أجرة المثل لمجموع المنفعة لأن الإيجاب أجرة مثل ما نقص ربما أحاط بالمسمى فيكون قد حصل للسأجر جميع المسمى مع امتناعه باقي المنافع وهو يبيهي البطلان وقال في (جامع المقاصد) وإلم أن التعزيم في قوله فينتخير إلى آخره غير مستقيم لأنه ذكر أشياء بعضها يقتضي انقضاء القصد كالتسليم الماء فكيف يفرع عليه ثبوت الخيار (قلت) قد عرفت توجيه العبارة بما يصحح التعزيم ثم إن المحقق في الشرائع والمصنف سي

قال فسبح ورجع الى اجرة الباقي واستقر ما استوفاه ووزع على المدين باعتبار القيمة وهي اجرة المثل للمدين لا باعتبار المدة فان تجدد بعد الزرع فله الفسخ ايضا ويحق الزرع الى الحصاد وعليه من المسمى بمحضته الى حين الفسخ واجرة المثل الى الحصاد لارض لها مثل ذلك الماء القليل ويجب تعيين المدة في اجارة الارض لاي منفعة كانت من زرع او غرس أو بناء أو سكنى أو غير ذلك (مقن)

الكتاب والتذكرة والبحرير والقدس الاردني وكذا الحق الذي قلنا جينا في باب المزارعة أنه لو اقطع لما في الاثاء فزرع الخار ان زلوع عليها أو استجرها للزراعة فحكوا بثبوت اخطار المستجر ان اقطع الماء في الاثاء بالكلية من دون تعرض للخطي كما يأتي بانه مبني وكأنه في جامع المقاصد لم يمين النظر في البارة ولا فيها مناقشات لا تندفع الا بما وجهناها به ومن لحظ ما شرحنا به من اوله الى آخره مترويا ولمط كلامه في شرحا عرف أنه لم يوجه النظر اليها بكمال العناية ﴿ قوله ﴾ (وان فسح رسم الى اجرة الباقي واستقر ما استوفاه ووزع على المدين باعتبار البع وهو اجرة المثل للمدين لا باعتبار المدة) كما به عليه في المبسوط ونص على ذلك كله في التذكرة وجامع المقاصد ومناه انه اخذ الفسخ في الاحوال الثلاثة رسم على المؤجر واجرة الباقي وهي حصة من المسمى واستقر عليه من المسمى ما قابل ما استوفاه فيوزع المسمى على قيمة المنفعة للمدين اعمى ما مضى وما بقي والمراد بقيمة المنفعة اجرة المثل لما باعتبار للمدين لمكان حصول الثبوت في بعض الاحوال فانه ربما كانت اجرة المثل لا معنى خمسين ولما بقي اربعين مثلا فوزع على اجرة المثل لمجموع المدة من حيث هي من غير اعتبار خصوص المدين ثم الجليل فنظر نسبة اجرة المثل لاحدى المدين الى مجموع اجرة المثل لها ويؤخذ ذلك النسبة من المسمى فلو كانت اجرة المثل لا معنى خسة اثناع مجموع اجرة المثل لها كان نصيب ما مضى من المسمى خسة اثناعه ﴿ قوله ﴾ (وان تجدد بعد الزرع فله الفسخ ايضا) أي ان تجدد الغيب في الارض بعد الزرع فله الماء بحيث لا يكفي للزرع فله الفسخ ولهذا تقدم حكمه عند استكناه ما اذا تفرق الزرع ففرق واقطاع الماء أو فقه من قوله ولو اتفق غرقه الى آخره لان غرقه وقته بهريق وقته فحقته وانما اعادة بيان أسرها آخر وهو وجوب ابقاء الزرع الى الحصاد بعد الفسخ لكن قوله ايضا يقتضي بعدم تقدم ذكره لان منعا أنه يشارك ما تقدم في ثبوت الفسخ فلا يكون مذكورا والامر سهل وانما قيدناه بقية الماء مع انه يكون باقطاعه ايضا في بعض المدة لان المصنف فرضها في ذلك حيث قال في آخر المسألة ان طليعة ارض لها مثل ذلك الماء القليل فأمل ﴿ قوله ﴾ (ويحق الزرع الى الحصاد وعليه من المسمى بمحضته الى وقت الفسخ واجرة المثل الى الحصاد لارض لها مثل ذلك الماء القليل) يريد أنه اذا فسح باليه وجب ابقاء الزرع الى الحصاد لانه زرع بحق وثبت الفسخ بحق فلا يجوز قلبه بل يجب ابقاؤه لان له أسداً يخطر وهو الحصاد فله من المسمى بمحضته الى حين الفسخ بالتوزيع على المدين كما سبق ويسترد حصة الباقي منه ويلزمه للابقاء من حين الفسخ الى الحصاد اجرة مثل تلك الارض ولها مثل ذلك الماء القليل ﴿ قوله ﴾ (ويجب تعيين المدة في اجارة الارض لاي منفعة كانت من زرع أو غرس أو ماء أو سكنى أو غير ذلك) قد تقدم لنا عند الكلام على استئجار الآدمي حيث قال المصنف هناك

وان كان لمرض برد او شبه على المؤجر التيقية وله المسمى من المدة واجرة المثل من الزائد والبالك منه من زرع ما يقي بمد المدة على اشكال (متن)

مع امكان غيره كما ذكر المصنف واما اذا أخر اختيارا حتى ضاق الوقت أو اكمل الميراد فزرع ثانيا فيكون كالنصيب في جواز التزامه بتفريخ الأرض من زرعه بنير ارض ولم المخرو وغير ذلك الا في شيء واحده هو أنه لا يؤمر بالقلم قبل اقتضاء المدة لان منتهى الأرض في الحال له ﴿ قوله ﴾ (وان كان لمرض برد او شبه على المؤجر التيقية وله المسمى من المدة واجرة المثل من الزائد) كلفه الكتب الاربعة المتقدمة لانه غير عاد ولا مقصر وقد خرج الشرط أعني المدة فكان ذلك عوض اجاقته تحقيقا للشرط وجما بين المقتين وذلك لان ما خرج من المدة وان لم يتناوله القدر الا انه يستتره حيث لا يكون منه قصير حذراً من تكليف ما لا يطاق وبه فارق ما اذا قصرو ويحتمل انه يجب على المالك الصبر الى الادراك بما ناله اذن في هذا النوع وهو أحد وجوه الثمانية ولم وجه آخر احسنه في المبسوط والصريح وهو أنه لا يقطع الزرع جهلاً لان الضرب هنا جاء من المستأجر لانه كان ينبغي ان يستظهر بزيادة المدة (وفيه) انه جرى على العادة وفي زيادة المدة زيادة اجرة لتحصيل شيء ينوم على خلاف العادة ومن هنا الباب ما اذا قل الميراد روس الزرع فثبت ثانيا وتأخر الادراك وهذا كله اذا كانت الزراعة معلقة وقد فرض ذلك في التذكرة في المين ويأتي المصنف في مثل هذا القرض في المزارعة ما يخالف ما هنا قال وذكر مدة يظن الادراك فيها فلم يحصل فلاقرب ان ذلك الازالة مع الأرض أو التيقية بالاجرة سواء كان سبب الزرع كالتفريط بالتأخير أو من قبل الحسابات ﴿ قوله ﴾ (والبالك منه من زرع ما يقي بمد المدة على اشكال) كافي التذكرة واختير في التحرير والايضاح وكذا جامع المقاصد انه ليس له منه (قال في التحرير) نعم له قله عددا لا قضاء وهو مقضية كلام الايضاح عند الجواب من حجة الشيخ وقال في (المبسوط) ان له منه لاحتياجه الى المطالبة بالقلم والزرع ثابت في ملكه ومثل ذلك يشق فيسأل له المثل في الحال حتى يخلص من ذلك فان زرع لم يكن له أن يطالب بالقلم في الحال لان له حق الانتفاع بالأرض في تلك المدة بالزراعة فان اقتضت المدة كان له أن يطالب بالقلم لان صاحب الأرض لم يأذن له في ذلك فهو في معنى القاصب انتهى (وحاصله) ان الزرع يستتر مشقة المطالبة بالقلم فكان له المثل لكن قضية ذلك ان له المطالبة بالقلم بعد الزرع لانه قد شغل الأرض بنير ما يستحقه قله متفق لان قضية قوله انه له حق الانتفاع الى آخره انه ليس له المثل من أول الامر (وقد جهاب) بان الشيخ لا يقول بانه شغل الأرض بنير ما يستحقه وانما شغلا بما هو حق له لكنه لا استتر مشقة المطالبة بالقلم كان له المثل فذلك لا غير فلما زرع حصلت المشقة فليظن الامد ويرشد الى ذلك ان المصنف سيصرح بذلك أي انه ان زرع لم يكن ذلك المطالبة بالقلم وظاهره ان ذلك جار على القولين كما يأتي ونسب اليه في جامع المقاصد انه احتج بان زرع له يستتر البقاء بمد المدة المتقضي لتصرفه في ملك المؤجر بما لا يتناوله القدر والاحتياج الى المطالبة بالتفريخ وبما اقتضى ذلك قصا في الأرض فيكون له منه وضعه بمنج الكبرى قاته ليس كمالا يتناوله القدر من التصرفات يجب المثل مما يستترها لانه قد ثبتت تبعا ولا يكون القدر متاولا لما فكيف يمنع منها وانت قد عرفت

ان الشيخ لم يفهم شي من ذلك ثم ان في الاستلال والجواب مواضع فنظر (١) ولله أخذ أصل الاستلال من الاضاح وهي في الجواب على ما سنسسه مما يحقته (كأني الاضاح) لانه لو لم يملك منطوقه اجابته فيكون قهر الغير على ما كنه فيملك منه فيكون من عدم الملك الملك (والجواب) المنع من الملازمة وقال في (جامع المقاصد) لا يتحقق أن يقال لا ينظر الحال اما أن يكون عند الاجابة لزوم مدة معينة بحيث يتبين زرع ما يبقى بعد المدة أولاً كان كل الاول فلا حاجة للمنع بعد استحقاقه بالقد وان كان الثاني فلا وجه لتجريد اختصاص القديما سواء (فتقول) لا ريب ان الاستكثار للزرع مطلقا يتناول المتنازع لكن تعيين المدة هل يقتضي اخراج ما لا ينهي عند انتهائها أم لا يجعل الاول لان مقتضى التبيين عدم الاستحقاق بعدها فلا يستحق زرع ما يبقى بعدها وفيه منع اذ دلالة التبيين على الاستحقاق وعدمه بالحسنى اللالات ولو سلم فالملازمة ممنوعة وبمثل التي لا تنتاقا مقتضى تخصيص فيجب التمسك بالسوم (فان قلت) تعيين المدة دليل على لزوم التفرغ بعدها (قلت) هو مشر بذلك ولو سلم فلا ينعى خصصا للسوم اذ يمكن أن يجمع بين الزرع الآن والتفرغ بعد المدة (فان قيل) اجراء لفظ الزرع على حقيقة من التقييد بالمدة يقتضي عدم اندراج ما يبقى بعدها ولا ينضم به من جهة كونه زرعاً اذا بلغ بعد المدة (قلت) لان أن يمنع كون الزرع حقيقة القاء البذر في الارض على وجه يبلغ الحصاد بل هو م من ذلك لان المعروف انه بعد القاء البذر في الارض للاستتبات والفترة والعرف تاحدان بذلك وهذا المعنى صادق في المتنازع فيه فان تم هذا صدم المنع أقوى وقد أطال في خبر طائل اذ لا ريب في أن الاستكثار للزرع مطلقا يتناول المتنازع وبه أفصحت كلمة القائلين بأنه ليس له منفعة وقد سمعت أنه قل في المبسوط ان زرع لم يكن له أن يطلب به فقل في الحال لان له الانتفاع بالارض في تلك الزاوية الى آخره كما أنه لا ريب في أن أهل العرف لا يرتابون في أنه اذا أجره أرض ثمانية اشهر أنه لا يريد زرع القوة التي لا يقتضي ادراكها بالستين أو أكثر فكان التبيين دليلاً عروفاً على عدم الاستحقاق بعدها فلا يستحق زرع ما يبقى بعدها وخصصا للسوم وقد نفى هو عن الدلالة أولاً ثم قل أنه مشر ثم نقل الى أنه يخصص كل في سؤال وكان يمكن جمع الجميع عند سؤال واحد وقد نهشم ما نهشم أخيراً من دعوى شهادة العرف والفترة والمفوض ادعى أن الزرع واحد الزرع وهو ما قام على سابق ومنه حسدت الزرع ونسبة البذر الملقى في الارض زرعاً ايما هو باختيار ما يؤول اليه ولهذا لو علم أهل العرف والفترة أنه انما استقره ليقصده أول مرة بهمه لا يسمونه زرعاً قطاً ويقول ما استقر للزرع وانما استقر للزعم والقصل كلهم واضح ويشهد على ما قلناه قوله عز وجل انتم تزعمونه ان نحن الزارعون اذ ليس مناه انتم تقرونه ان نحن المتقنون بل الظاهر ان مناه انتم تجعلونه زرعاً يصحدهم ان نحن المخلصون ثم أنه سينوف في جامع المقاصد عند شرح قوله ون أطلق احتدل الصحة مطلقاً بان نسبة ما لا يبلغ الحصاد والادراك زرعاً محالاً جازماً كراماً (والحاصل) أن قضاء العرف شيء وما تقتضيه القوانين شيء آخر فنلاحظ العرف لا يد له من أن يقول بالتمتع وفي (التذكرة) هل له المنع من زراعة المين اذا خاف الرق الأقرب العلم لانه استحق منفعة الارض في تلك المدة وبه نظر

(١) كقولنا ان الزرع قبله يستقر البقاء بعد المدة قبل اراحته يستقر البقاء شرعاً او البقاء عادة الى غير ذلك (من قدس سره)

فان زرع بغير اذنه لم يكن له المطالبة بازائه الا بعد المدة ولو استأجر مدة لزوع لا يمكن فيها فان شرط قبله بعد المدة لم وان اطلق احتمال الصحة مطلقا وقيد امكان الانتفاع (متن)

ظاهر الا أن يقول أنه قد قصد الفصل في المدة فأمل ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان زرع بغير اذنه لم يكن له المطالبة بازائه الا بعد المدة ﴾ فنيته ان ذلك جاز على القولين وهو على القول بعدم استحقاق المالك المنع ظاهر وانما الاشكال على قول الشيخ كما اشرنا اليه آخفا وقد سمت الجواب عنه وانما ليس كآوجه عليه الحق الثاني حتى يقضي منه السبب في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو استأجر مدة لزوع لا يمكن فيها فان شرط قبله بعد المدة لزم ﴾ وجها واحدا كما في جامع المقاصد وفيه أيضا أنه لا بحث في الصحة وبصرح في المبسوط والتذكرة والتحرير وفي (جامع المقاصد) أنه ينبغي تقييده بما اذا كان مثل ذلك مقصودا في المادة فلو استأجر لزوع يوما أو يومين فالذي يتناسب الباب يوافق أصول المذهب عدم الصحة (قلت) لان الاجارة إنما تصح على تقدير الاحتداد بالمتعة فكيف اذا غلب فيها بالكلية لمحيث لا لبراد بالزوع منه الحقبة أني القوي يبقى الى اوان حصاده بل يراد منه المعنى المجازي والقرينة اشتراط النقل ولهذا انتقت الكلمة على حكمه وقد قال في جامع المقاصد ان المصنف لم يذكر ما اذا شرط التبعة الى زمان أخره مع أنه ذكره بعد الكلام على الاطلاق ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان اطلق احتمال الصحة مطلقا ﴾ قال في المبسوط وان اطلق فلا اجارة صحيحة لانه يجوز ان يرزما لفصل وقصته انه لا بد من متعة وان الزرع مستمر في سناه المجازي ونحوه ماني التذكرة وجامع المقاصد ويستسم كلاهما وقال في (التحرير) وان اطلق فالوجه الجواز سواء امكنه الانتفاع بها في المدة بزوع ما يماوي المشروط في الضرر أو قصره أو لأعلى لشكل وظاهر الشق الثاني كظاهر الكتاب مع ملاحظة الاحتمال الثاني في الكتاب الصحة مع امكان الانتفاع وعدمه وبصر ذلك معنى الاطلاق وهو مشكل ولذلك استشكل في التحرير وفي (التذكرة) ان الأقوى الصحة لان التأقيت لحصول المنعود عليه في متعة تلك المدة الى ان قال في توجيهه ان الانتفاع بهذا الزرع في هذه المدة ممكن فصح القيد وهو يوافق المبسوط كما عرفت وفي (الايضاح وجامع المقاصد) ان الاصح الصحة ووجها في جامع المقاصد بحصول التضي وهو الايجاب والقبول من جائزي التصرف وانما المانع اذ ليس هو الا كون المدة غير كافية لادراك الزرع وهو غير صالح للانية لان أقصى ما يقال فيه لزوم التجوز بل فقط الزرع ولا محذور فيه لان المدلول الى المجاز مع القرينة متعين ووجها في الايضاح بما حاصله من أنه عند صدور من أهله في محله والمانع لا يصلح كالتبطلان القطع ليس يتبين لجواز الإبقاء بالاجرة تبرما أو ملما ومعلم حصول الانتفاع الى آخر لمة ليس بشرط في صحة الاجارة بل في انتفاء الخيار وليس بمحتمل فيه والالم تصح اجارة اصلا انتهى ونحوه ماني المواقفي وما حكمي عن كثرة التوائد في انتفاء المانع لكن ذلك لا يتم حيث يشترط القطع فلم يعم على تفسير الايضاح أن يكون الزرع في البارة حين اشتراط قبله مازا وحين الاطلاق حقيقة فلتزم التفرقة فقط الزرع في البارة فبراد به عند اشتراط النقل قصه ونحوه وبالجملة ما لا يبلغ الحصاد مجازا وعند الاطلاق حقيقة أي ما يبلغ الحصاد (ونحن نقول) لا بد من ارتكاب المجاز فيها والقرينة في الاول اشتراط النقل وفي الثاني اشتراط المدة أو ارتكاب الحقيقة فيها بناء على التخلي ﴿ قوله ﴾ ﴿ وقيد امكان الانتفاع ﴾ أي واحتلت الصحة ان كانت الارض في تلك المدة مما يتنعم بها في

فصل الاول احتل وجوب الابقاء بالاجرة (متن)

زرع ضرره كضرر الزرع المشروط أو دونه أن جوزنا التخلي مع التبين كأن يزرع شعيراً بأخذ نصيباً
 فيكون المراد بالزرع مثله المجازي أيضاً ليرافق صريح التذكير أو يراد أن جوزنا التخلي في زرع
 يمكن أن يقع الحصاد في تلك المدة كما هو ظاهر التحرير أو ضربه فيكون المراد بزرع مناهم المقتضى
 ولا بد من حمل البارة الأخيرة ذكاً به قال وإن أطلق احتل الصلة مطلقاً أي سواء تجوزنا بالزرع
 غاريد به الفصل أو أخيه على حقيقته وأريد بلوغ الحصاد بناء على التخلي واحتل الصلة مع بقاءه على
 حقيقته بناء على التخلي والافان قيتا الاحتجاج في قوله بإمكان الاحتجاج على ظاهره وهو المقطوع
 عليه لزوم الجواز مع عدم التزم أصلاً في الاحتمال الاول لعمى احتمال الصلة مطلقاً وهو باطل فكان
 ذلك قربة على أن المراد بالاحتجاج الاحتجاج بزعم أكثر من الزرع يمكن بلوغه في تلك المدة وإن كانت
 استفادة من العبارة بعيدة ويبقى الكلام في وجهي التذكرة فإن تشبهه بقصد التبرير يقتضي بأن المراد
 بالزرع مثله المجازي فيها وهو كما ترى قليل الفائدة أولاً فائدة فيه (ويكف كل) فالاصح الصلة
 اما على اقول بعدم التخلي فظاهر لانه حيث يشترط النقل يراد من الزرع المعنى المجازي وكذا حيث
 يطلق بقرينة ذكر المدة ولا حاجة بنا الى قيد الصلة بإمكان الاحتجاج وعلى القول بجزائه أي التخلي
 فكذلك تمسكاً بظاهر اللفظ في حالي الاتفاق والتقييد بمعنى أن يراد فيها حقيقة الزرع وهو ما يقع
 الحصاد بل لا نناول اللفظ كلا من الوجهين بمسوره لكن ارتككب المجازي للماتين اولى من تخصيصه
 بحالة التقييد وإرادة الحقيقة في حالة الاتفاق كما اختصاه كلام الاصناف ﴿ قوله ﴾ ﴿ فصل الاول
 احتل وجوب الابقاء بالاجرة ﴾ في الشرائع ١٢٠٠ اشبه وفي (لا يباح والمواشي) أنه الأصح في (التذكرة)
 أنه أظهر الوجوب كما سنسمس لمكان الجمع بين المقتين لأنه زرع وضع بحق وليس شديداً به ولا ظلالاً
 فلا يقطع قبل ادراكه حلاً بنوع قوله عليه السلام ليس لرق ظالم حق وقد قل في الايضاح قد اتفق
 الأصوليون على صحة دلالة المهور في هذا الحديث ولأن عدم وجوب الابقاء يستلزم عدم ملكية
 المستأجر مدة متقومة بطورة بالاجرة انتهى ولا تغفل عن دليله الاخير وهذا الاحتمال على القول
 الاول اعني القول بالصحة قد احتله الشيخ في المبسوط والمصنف في التذكرة حيث احتملا أن ذلك
 اجباره على القيل لا قضاء المدة التي تناوذا العقد وعدمه بمعنى أنه ليس له ذلك لان المادة في الزرع
 الاخذ وإن علم بذلك يقتضي رضاه بالتبعية وقال في (التذكرة) وعلى هذا أي الثاني فظاهر الوجوب أنه
 اجرة المثل للزيادة وجعل الوجه الثاني انه لا اجرة لذلك لانه آجر مدة لا يدرك فيها الزرع فكان
 ضميراً للزيادة على تلك المدة والتقصير منه حيث آجر أرض مدة لزرع لا يكتل فيها وفي (جامع
 المسند) أن عدم وجوب الابقاء قوي وفي (المسالك) أنه أقوى لأنه دخل على أن لاحق له بعد المدة
 لان منفعة المدة هي البقاء في مناجاة العرض فلا يستحق بالاجرة شيئاً أكثر ولا يرد ما إذا تخلف
 ادراك الزرع فتجاوز المدة قل التكيف بالازمة منض الى ضياع ماله ولم يدخل في حال العقد عليه
 وجوب الابقاء بالاجرة بخلاف ما إذا دخل حال العقد ماله بعدم الادراك فانه لا وجوب لوجوب الاقاء
 حيثنظروا ترجيح في المبسوط وحكي في الشرائع في باب المزاولة هذين الاحتمالين قولين وسكني ثالثاً
 وهو انه لا ازالة مع الارش ولم نجد ذلك لاحد منا على انه جل عنوان المسألة ما إذا استأجر أرضاً

مدة مئة لفرس فيما يلقى بعد المدة واستترف أن حكم الفرس في مثل هذا من حكم الزرع ظل كلامه غير محدد بدو ونظرة في ذلك إلى التفرقات لكنه فيه خلاف بعض ما ذكره قال إذا أكره أرضاً ستة لفرس ففرس في مدة السنة ثم خرجت السنة لم يكن للمكزي المطالبة بقطع الفرس إلا بشرط أن ينرم قيمته فإذا غرم قيمته أجبر على أخفها وصارت الأرض بما فيها له واستدل عليه بجهوم قوله عليه السلام ليس لفرق ظالم حق ومخير مائنة من فرس في رباع قوم ينير أذنهم لله القية (الفتح ل) وقال ومثل هذا رواه أصحابنا وعليه إجماعهم وحكى القول بجهوم المستأجر على القطع مع الأرض وأقول بالمعبر على القطع مع عدم الأرض وقال في (جامع المقاصد) وأعلم أن الحديث الشارح قال في الحديث السابق أن الأصوليين أجمعوا على حجية دلالة المجهوم من هذا الحديث وهذا قاسد من وجوه (الاول) أن البحث عن هذا الحديث ونحوه وظيفة القية دون الأصولي والإجماع الذي ادعاه لم يسم من أحد من الأصوليين ما يصدقه بعد التبع الكثير (الثاني) حجية مفهوم الصفة من المفهوم المخالف لم يستدل بالإجماع عليها في شيء أصلاً لأن دل دليل على حجية المفهوم بالحجة من جهة الدليل لا من جهة المفهوم (الثالث) أن حجية المخالف لم يثبت بدليل من إجماع ولا غيره فينبغي تأمل ذلك انتهى (ونحن نقول) الظاهر أن مراده بالأصوليين القتها الذين حلوا بالأصول وبمخرو عنها كالسيد والشيخ ومن تأخر عنها الذين هم غير الأخباريين الذين قصرُوا عليهم على متون الأخبار ولم ينصرفوا في مفهوماتها ومقتضياتها وم الذين صف لم الشيخ النهاية كما صرح بذلك في خطبة المبسوط وقد قالوا فيها إذا رجع في مارية الأرض بعد البناء والفرس والزرع أنه يجب بشرط دفع أرض ذلك وفي (المخلاف) أنا أجبنا على أنه لا قلعه مع الفهل وفي (مجمع البرهان) أنه المستور في الكتب فكانه لا خلاف فيه انتهى بل منع جماعة من إجابته بقطع الزرع قبل ادراكه وقد طغنت عباراتهم بذلك في باب العارية وباب الصلح حتى أنا في باب العارية حسلت إجماعهم على لزوم الأرض بل قد سمعت استدلال الشيخ بجهوم الخبر في مستحقاً كما فيه في المسالك من الشرائع كما تقدم وادعى الإجماع عليه وعلى خبر عائشة فكان صاحب الإيضاح مسبوقاً بذلك وقد استدلو بالخبر في باب العارية وباب النصب وغيرها قد سمعنا منهم جميعاً إلا من (ما قل خ ل) ممن لم يشرع لذلك المسائل ما يصدق هذا الإجماع فلم يبق الوجه الأول وجه أصلاً (وأما الوجه الثاني) ففيه أنهم قد قيدوا المطلق بجهوم الصفة في كفاية الظاهر فإذا لم يكن مفهوم الصفة حجة كيف يقيدون بها المطلق وحكى في حاشية الزبدة من المصنف في نهاية الأصول الإجماع على حجية مفهوم الصفة إذا كانت في مقامه مطلق كالحق رقة مؤمنة لا في مثل جاء العالم (وقد أجاب) عنه في القوانين بأن مفهوم الحق رقة مؤمنة عدم وجوب حق غير المؤمنة لا حرمة غير المؤمنة (وفي) أن النظر إلى الأجزاء وبرادة القصة وتظهر الثمرة فيها إذا أحتى الكافرة (سلنا) لكن ماذا يقول فيها إذا قل يميز حتى الرقة المؤمنة أو يميز حتى الرقة للمؤمنة (سلنا) لكنهم قد أطبقوا على أن المخصص التسل هو الاستثناء التسل والثابة والصفة والشرط وبطل البعض قد جعلوا التخصيص بالصفة كالاستثناء بالاقوال أن المخرج في قولنا أكرم الرجال العلماء هو غير العلماء ومنه أنهم غير مكرمين كما إذا قال أكرم العلماء لا للرجال كان المجلال غير مكرمين لأنهم مسكوت عنهم كما قال أبو حنيفة قال في (القوانين) المخرج في الاستثناء والثابة هو ما به أداتهما وفي الباقيات غير المذكور قد جعل المخرج بغير الاستثناء من منع المخرج بالاستثناء

ولو شرط التبقية الى وقت البلوغ فجهل القصد ولو استأجرها لقرس سنة صح وله أن يقرس قبل الاقضاء فان شرط القتل بعد المدة أو لم يشترط جاز القتل ولا الرش على أحدهما وبمقتضى مع عدم الشرط منع المالك من القتل لا الناس (مقن)

وهو اعتراف بحجية مفهوم الصفة فاندفع الوجه الثاني والثالث أيضاً ثم أنهم أطبقوا ان منصوص المدة حجة سواء كان مريماً أو ظاهراً كافي قولهم اكرم العالم وأمن الماهل وهو اعتراف بحجية مفهوم الصفة ﴿ قوله ﴾ ولو شرط التبقية الى وقت البلوغ فجهل القصد أي وبطل كافي البسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لان محل البلوغ يمثل الزيادة والتقصان فيتحقق بالشرط الجلبية في القصد لان الرضا هي اتماما كان مع الشرط المتعلق بمجهول مع اشتباه على الناقص فان تقدير المدة يقتضي التخل بصددها وشرط التبقية بخالفه وأنه لا يبقى لتقدير المدة حينئذ فائدة ووجه البطلان في البسوط بأنه عند الاجارة على أن يتخلف بالأرض مدة أخرى وذلك لا يجوز كما لا يجوز أن يستأجر المزارع ويشترط أن ينفع بدار أخرى فكيف انتهى وقد تقدم لنا انه لا مانع من ذلك واما المنتع أن يشترط بملكه رقة داره الأخرى واذا فسد القصد فذلك منه من الزراعة لكن لو زرع لم يقطع عماء الاذن لذلك من المالك بل يؤخذ من أجرة المثل لجميع المدة ولا يلفت الى ما سواه لخصها وي (البسوط) ان عليه أجرة المثل تلك المدة ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجرها لقرس سنة صح وله أن يقرس قبل الاقضاء) يجوز الاستئجار لقرس مدة معينة قلبي كانت أو كثيرة بلا خلاف بين العلماء كافي جامع المقاصد وقال في (التذكرة) يجوز الاستئجار لقرس أو البناء سنة وما زاد وما قص بلا خلاف فله بين العلماء وقد نبه المصنف بالحسين المذكورين على ان الاستئجار لقرس بخلاف الاستئجار للزرع (أما الاول) فإن استئجارها لقرس سنة بخلاف استئجارها للزرع مدة لا يدرى فيها فان في الثانية تأملاً وكلاماً كما تقدم لان للزرع مدة تنتظر ولا يكل دونها وهي المقصودة غالباً بخلاف القرس فإنه لا يبدى فلا تفاوت فيه المدة قصيرة كانت أو طويلة وإن كانت يضي في الطويلة جداً لكن ليس قيامه بجهة أحد معلوم عادة (وأما الثاني) فإنه اذا استأجرها للزرع مدة تكفيه ثم تراخى الى ان يقر منها ما لا يكفي فانه يمثل منه حينئذ من الزرع ولا كذلك القرس لما تقدم من ان تمتك أبداً ينتظر دون ان في ﴿ قوله ﴾ (فان شرط اقلع بعد المدة أو لم يشترط جاز القتل ولا ارض على أحدهما ويحصل مع عدم الشرط منع المالك من القتل لا الناس) هذه المسئلة قد ذكر أقسامها في البسوط بمحة وصلها في التذكرة تفصيلاً وافياً واستصره في جامع المقاصد ولمخصها لهما اما أن يشترط اقلع بعد السنة أو التبقية أو يكتفى بأن يسكتا معاً فان كان الاول صح القصد والشرط فيوسر المستأجر فاقطع بعد السنة وليس على المالك ارض القصد ولا يجب على المستأجر تقوية المهر ولا أورش فخصار الأرض لو كان لمكفناً الشرط ولا كلام ولا انتكح لاحد في ذلك واما استشكل في التحرير في مؤنة اقلع أي على انقاس أم المالك ولا ترجع أيضاً في التذكرة واما حكم فيها فتأشافية وجوب (أحدهما) أنه على المؤجر لانه اختياره (اختاره خ ل) وأصحهما انه على المستأجر لانه الذي شغل الأرض فغيرها (قلت) الظاهر أنها على الناس لانه إنما قضى الشرط بالاداءه على وجه لا يدخل عليه فيه ضرر فكان كالأذن في رد العارية حيث يحتاج الى مؤنة قاتها على المستبر

دون المير وكل أيضا كما لو استأجر داره لثوية فصليه فكيف واحتج الى قضي باب المير فان على
 المستأجر رده واصلاحه وليس الاذن في ذلك اذا في قضي الباب (وعليك قول) ان هذا من قبيل
 قضي الارض التي لا يضمنه (لا تقول) انه ليس به لانه يمكن وصول القصيل اليه بغير التقص
 كذبحه واخراج من أعلى المير وغير ذلك وان اقتضا على الاجارة بأجرة أو بجارة جاز لان الحق في
 ذلك اليها وان شرطا البقية بعد السنة لم يصح العقد والشرط لمكان الجاهة كما تقدم ولا تأمل لاحد
 منها في ذلك ولشأنية قول بالصحة لان لاطلاق يقتضي الاقضاء وعدم ملا يضر شرطهما كلاهما ممنوعان
 وان اطلقا صح العقد كما في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وظاهر الاخير الاجماع عليه وهذا
 القسم هو المراد من البارة وحينئذ قل اننا المستأجر القلق كان له ذلك بلا خلاف لانه ملكه فكان له
 أخذه وقد صرح في المبسوط والتحرير ان عليه لم الحفر وزاد في التذكرة ان عليه الارض أيضا ان
 قصت الارض واختار المصنف هنا مالا ارش عليه وفي (الاصح) انه أصبح وفي (جامع المقاصد)
 انه أقوى وسكنا في الاخير عن التحرير والموجود في تسخين مواقة المبسوط مستندين الى أن
 تحديد المدة في الاجارة يقتضي التفريغ بعدها ممكن مأذونا فيه بهذا الاختيار بخلاف ما لو قطع في أثناء
 المدة (قلت) قد توقف في منه في جامع المقاصد في باب العارية والتحديد بالمدة والاذن لا يقتضيان
 بالتفريغ مما اذا اذ الظاهر انه انما أذن له على وجه لا يدخل عليه فيه ضرر كاستأجر آتقا ويكتفي في ذلك
 الشك اذ الاصل في الجباية على مال الغير الثبات الا أن يعلم عدمه وشرط التمسك بأصل البررة
 أن لا يكون في مقام الاضرار بمسلم لان القتل والشرع قضيا يعني الاضرار (وليس لك) أن تقول
 ان الدال على اقتضاء الاذن التلازم الخارجي كما هو الشأن في مقدمة الواجب (لا تقول) شرطا
 ذلك القلم العقلي والبرقي واليه يؤول نظر المستدل ولا قطع هناك ولا غلا حرجا لانه يصح أن يتقاعلى
 اجارته بأجرة أو بجارة ولو كان من باب التلازم الخارجي لا يصح ذلك كما تقدم بان ذلك كله منفصلا في باب
 العارية بل لو لم يظهر من اتفاق الكلمة في البابين على انه لو اشترط القلم لم يجب عليه شيء ولكن القول
 بالوجوب قويا لا عرف تأمل جيدا وأما الاذن فان اختار القلم قبل مجير المستأجر عليه لو اتمم أم لا
 في المبسوط انه لا يجبر لان الاطلاق يقتضي التأيد لان التراس يراد تأييد على مقتضى
 العرف وانما بغير المال بين الامور الثلاثة الآتية وقضيه اختيار الكتاب والايصاح
 وجامع المقاصد ان لا قطع مما انه يجبره عليه لان استحقاق القلم يقتضيه لانه فرع عدم استحقاق
 الاجارة فيكون الاجارة ظاهرا وقد نسب ذلك في جامع المقاصد الى التحرير مع ان ظاهره التوقف
 والتردد لعدم الترجيح حيث اتصر على حكاية قول الشيخ كما قد يظهر التوقف من التذكرة وقد
 يدعى أنه يظهر منها الميل الى ما في الكتب أو القول به ووجهية السكتب الاصل وعدم حصول
 انتفاع المالك الا بالقطع ولا يجب على الانسان عرض على تحصيل الانتفاع بملكه وان تقدير المدة في
 العقد يقتضي التفريغ عند انقضائها كما لو استأجرها للزرع وان مدة استحقاق المدة قد انقضت فلا
 حق للفرس ووجه عدم الاجبار ووجه الاحتمال المذكور في البارة لان كما بمعنى واحد هو أنه فرس
 محترم لم يشترط قلبه في متن العقد وقد صدر بان مع دلائل مفهوم قوله عليه السلام ليس لفرق ظلم
 حق ويجوز أن يكون قاعدة التحديد بالمدة من احداث الفرس بعدها ورد جماعة بان الفرس بعد انقضاء
 مدة الاستحقاق ليس بمحترم وليس بحق وزاد في التذكرة أنه لو كان مستحقا للاجارة لم يجب الاجارة

فينبغي بين دفع قيمة التراس والبناء فيملكه مع أرضه وبين قلعهما مع تملك ارض القمص وبين
اقتلها بأجرة المثل (متن)

(وبه) أنه ربما كان مستحقاً للاقتناء بالأجرة لا مطلقاً قالوا وأما تعهد المدة فعلم أنه لإرادة تعيين
قصر المدة المستحقة بالتعيين اذ لا يتعين ذلك لا بالزمان وأما دلالة المصوم فصيحة (قلت) في دلالة
المفهوم الثالث بالقول ما يقوي ما في المبسوط مضافاً إلى أن الأصل في الجباية على مال التبرع العيان
كما تقدم وقد قالوا في التبرع اذا غرس وبني ووجع الواهب أنه يجب عليه قبول الأجرة وفي (الحلاف
والمبسوط والفتية والسرائر والتذكرة) أن تشييع اجبار المشتري على القتل اذا ارد عليه ما قص وقد اختلفوا
جيباً على أن المير لو وجع بعد البناء أو التراس أو الزرع فإنه يجب بشرط دفع ارض القمص وحكي
عليه الإجماع وطعت حيارتهم في باب الصلح من غير فرق بين ما اذا كانت المارية مطلقة غير
مقيدة بمدة أو موقته بأحد سمين كما تقدمت الإشارة إليه آخراً وقد قصر المالک بعدم اشتراط القاع ومنه
يرف الخلل فيما يقع كثيراً في هذه الأزمان وهو ما اذا أجبر البطن الأول وقام البطن الثاني قبل انقضاء المدة أو بعدها قبل
البناء أو التراس فبني أو غرس ثم مات البطن الأول وقام البطن الثاني قبل انقضاء المدة أو بعدها قبل
لاهل البطن الثاني قلع التراس ووض البناء من دون ارض ام لا يد من الارش وجان كما عرفت ادل
كان الموت بعد انقضاء المدة كانت المستحقة حين ما نحن فيه ولو كان قبلما كانت من فروعهما ﴿قوله﴾

﴿ فيخير بين دفع قيمة التراس والبناء فيملك مع أرضه وبين قلعهما مع ارض القمص وبين اقتلها بأجرة
المثل ﴾ هذا قرع على قوله ويحتل منع المالک من القتل وانه لا يجبر المستأجر عليه كما هو خيرة
المبسوط قال وان لم يرد المشتري قلها كان المكري بالخيار بين ثلاثة أشياء: بين أن يفرم له قيمته ويجبر
المكثري على أخذها فحصل له الارض بتراسها وبين أن يجبره على قلها بشرط أن يفرم له ارض ما
يقص القلع وبين أن يتركها ويطلب بالأجرة وصريح كلام المبسوط والحلاف أن المستأجر يجبر على
أخذ القيمة وقد سمعت آخراً أنه استدلى عليه في الحلاف بالإجماع بروايات أصحها وبمضمون الخبر
المشهور أو غير ما شئت من التي صلى الله عليه وآله وسلم وقد توقف فيه في التحرير والمواثني وحزم بأنه
لا بد من رضاه في التذكرة وجامع المقاصد وهو خيرة المحتلف والإيضاح والكتاب في باب المارية
وقمل فيه في الكتاب والدروس في باب الشفعة وفي (الإيضاح) في الباب المذكور أن التوقف على
ارضا أصح وأنه منسوب جبراً أصحاً ونسبه في جامع المقاصد إلى الأكثر وقواه وصاحب المسالك
وقد هناك أنه قضية كلام الشرائع والتذكرة والتحرير وقلنا أيضاً أن نجد له ذكراً في باب الشفعة في غير ما
ذكر وقد اختلف في المبسوط في الباب المذكور ما اختاره هنا ولله أراد في الحلاف بروايات أصحها ما
أوردناه في آخر باب النصب مما رواه ثقة الاسلام وموافي رجل أكثرى داراً وبها بستان فزرع في
البستان وغرس غلا واشجاراً وفواكه وغير ذلك ولم يتأمر صاحب الدار في ذلك قال عليه السلام
عليه الكرى ويقوم صاحب الدار الترس والزرع قيمة عطل ويطيها التراس وقد اختلفت الرواية من
هنا (ففي الكافي) وإن كان استأمره فله الكرى وله الترس والزرع بقله وبذهب به حيث شاء وفي
(الفتية والتهذيب) أن كان استأمره وإن لم يكن استأمره فله الكرى إلى آخره وقد ترك الرواية
الكتابين فالخبر برواية الفتيه والتهذيب دال على منسوب الشيخ في المقام والدارية والشفعة وبرواية

وان استأجر لسكنى وجب مشاهدة الدار أو وصفها بما يرفع الجاهل المضبط مدة المشقة والاجرة

الكلقي يوافق مذهب أبي علي في باب النصب من ان لصاحب الارض ان يرد ما خسره الزارع ويملك الزرع وهو خيرة أحد سقنا الى خير رافع بن خديج من النبي صلى الله عليه وآله من زرع في أرض قوم بنير اذهم فليس له من الزرع شيء وله ثقتة ومحوه خيره الآخر وقد قوى جماعة في ستة الصبغ مذهب أبي علي كالصنف في الخطف والمقنن والامداد والامداد وابن بنته (وأما الشقي الثاني) وهو القلم مع ارش انقص قد سمعت ما حكته آتقاً من الخلاف وما ذكرته بهد من ان للشقي اجار المشتري على القلم اذا رد عليه ما قص كذا سمعت ما حكته من الجاهل على وحوب الارض اذا رجع المير بعد الفرس والبنا (وكيف كان) فوجه واضح لان فيه جأ بين الحقين وطريق سرقة الارش هنا أن يقوم قائماً بالاجرة ومقلوما فالتفاوت بين القيمتين هو الارش وأما الاقبا باجرة المثل فظاهر كلام البسوط ان له ذلك وان لم يرض المستأجر وقد يظهر من التبرير ما يقتضيه (المرواني) انه مشكل وفي (التذكرة وجاع المقاصد) انه لا بد من رضاه ولم يرضوا لهذا الشقي في باب الشقة ولم يصكوا في التوقف على الرضاي لو اراد الاقبا بالاجرة في العارية من الشيخ خلافاً لما في الايضاح هناك الاجماع عليه لكن كلام المصنف هنا يشير بان هناك خلافاً حيث قال الاقرب توقف الاقبا بالاجرة على الرضاي (وكيف كان) فلا ريب هنا في توقف الاقبا على الرضاي اذ ليس هناك ما يدل على عدم اعتباره من دعوى اجماع أو أخبار أو غير ذلك الا أنه يلزم من قلته انصرف في أرض التبرير بنير اذنه وليس لك أن تقول ان تحديد المدة في متن العقد يقتضي الاذن في التبرير لا قد قلنا أنه انما اقتضاه على وجه لا ضرر فيه على المالك فلا دلالة فيه على الاذن مطلقاً الا أن تقول ان ذلك لا يقتضي وحوب الاقبا على المستأجر بالاجرة ان اختاره المالك اذنه أن يقلعه مع عدم ارش النقص فلا بد من الرضاي وقد استدلل عليه (١) في جامع المقاصد بان البقاء لو كان واجباً لكان وجوبه لكونه حالاً مستأجر فلا يمنع من اقله فكيف يمنع منه بدون التبرير وهو كما ترى لم يضح لنا وجهه ولا مناه فليست **قوله** ﴿ وان استأجر لسكنى وجب مشاهدة الدار أو وصفها بما يرفع الجاهل ﴾ قد قدم لنا في أوائل المطلب الاول عند قوله وتصح اجرة القار مع الوصف والتعيين لا في القيمة انهم اتفقوا على صحة اجرة الدار بالمشاهدة وانهم اختلفوا في صحتها مع الوصف وان الشيخ في البسوط وجهة الحق الاكتماء بالوصف وان المصنف والمحقق الاول والثاني فصلوا حالاً ان وصفت بالصعات الحاماة الرواية بصحتها الشخصية صحت وان وصفت صفات السلم لا تصح لانه لا يميز اجرة دار موصوفة بالقيمة وقد نال المصنف في أول المطلب المذكور لا بد من المشاهدة أو الوصف ان أمكن ولا وجبت المشاهدة ما عترضه في جامع المقاصد بان كل شيء يمكن وصفه بما يرفع الجاهل اما ما يمكن السلم فيه فظاهر وأما غيره فانه انما يوصف فيه الشخصي ولا ريب ان الموصود الشخصي يمكن تتبع جميع صفاته وان كثرت وقد أبجأه به أنه قد يكون لعدم سرقة المؤجر بالوصف أو لعدم رؤيتهما أو لعدم امكان ضبط سبب الاعيان بالأوصاف كما هو مختار المصنف في التذكرة كما قدم الكلام مسبقاً **قوله** ﴿ وضبط مدة المشقة والاجرة ﴾ قد تقدم الكلام مستوفى ان تقدير المشقة طريقين (الاول) الزمان

(١) أي اختيار رضا المستأجر (مع قدس سره)

ولو استأجر ستين باجرة مئة ولم يقدر لكل سنة قسطا صح ولو سكن المالك بعض المدة
تغير المستأجر في النسخ في الجميع أو في قدر ماسكنه فيسترد نصيبه من المسمى وفي امضاء
الجميع فيلزمه المسمى وله أجرة المثل على المالك فيما سكن (من)

وذلك فيما لا يمكن ضبطه الا به كالسكنى والارض (واعني) السهل كما عدم الكلام كذلك في انه
يشترط أن تكون الاجرة سطوة بالمشاهدة أو الوصف الزايف **قوله** «ولو استأجر ستين
باجرة مئة ولم يقدر لكل سنة قسطا صح» قال في (التذكرة) اذا كانت المدة أكثر من ستين لا
يجب فيها قسط الاجرة عند علمنا اجمعي وفي (المساك) نفي الخلاف عنه ولعلها استنادا ذلك من
اطلاقهم لاذلا للاحقة وبذلك جزم في الشرائع والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والروضة (١)
والمساك وجمع البرهان وفي (المبسوط) انه أقوى وهو أصح قولنا الثانية وقد به اصحابنا ذلك على
القول الثاني لم حيث اوجبوا قسط الاجرة في متن القدر على اجزاء المدة ان كانت ستين فصاعدا
حذراً من الاحتياج الى قسط الاجرة على المدة على تقدير غرق الانشاخ نفي البين وغير ذلك مما
يشق أو يغلط ويطلب الاجماع على عدم وجوب القسط في السنة الواحدة فما دون مع
ورود ما ذكره فيه وتظهر الثابتة فيما اذا قسط بان قال في متن القدر نصف الاجرة نصف
المدة ومشرها لمشرها فانه لو كان الثابت نصفاً يكون الساقط من الاجرة نصفاً وان كانت الثابت
أكثر نصفاً من الباقي أو أقل بخلاف ما اذا لم يقسط في متن القدر فان المسمى يقسط على جميع
المدة كما في المساك وكذا مجمع البرهان (ويلزم) ان عبارة الكتاب تعني انه لو قدر لكل سنة قسط
لم تصح وهو خلاف المراد قلنا ومنه ما فهم من عبارة التذكرة **قوله** «ولو سكن المالك
بعض المدة تغير المستأجر في النسخ في الجميع أو في قدر ماسكنه فيسترد نصيبه من المسمى وفي امضاء
الجميع فيلزمه المسمى وله أجرة المثل على المالك فيما سكن» قد قدم في الشرط السادس لمصنف انه
لو تمتع المؤجر من التصرف في البين فان الاقرب تغييره بين النسخ فيطالب بالمسمى وبين الامضاء
فيطالب بأجرة المثل وهو خيرة خمسة عشر كتاباً نصريحاً وظهوراً وفي سبعة كتب انه لا خيار له وان
القدر ينسخ وظاهر اطلاقهم انه لا فرق في كون ذلك قبل القبض أو بعده الآن بعضهم قيد ذلك بما
اذا كان ذلك قبل القبض وظاهرهم انه منه من البين تمام المدة سواء كان قد استوفى جميع ما فيها
أو بعضها اقتضت المدة أم لا واحتل هناك المحقق الثاني فيما اذا تمتع المؤجر من التصرف بعض المدة
ثم سلمه البين ان النسخ في الماضي خاصة احتمالا وقلنا له ان المصنف هنا جزم به وأنت واقفته عليه لان
قوات المصنف سبب الرجوع الى المسمى والقوات في هذه الصورة تخص بالمعنى الماضية فاستحق النسخ
فيها ولا يقدح تبقيص الصفة على المؤجر لانه عاد غاصب جاءه ذلك من قبله فان نسخ وجب القسط
على نحو ما سبق فيسترد نصيب ماسكنه المالك وقد قضت هذه البارة باطلاً في ان لا فرق في ثبوت الخيار
للمستأجر بين كون سكنى المالك قبل القبض أو بعده وبه صرح في موضعين من التذكرة (أحدهما)

(١) الذي وجدناه في نسختين الروض فأبدلناه بالروضة (مصححه)

وله أن يسكن المساوي أو الأقل ضرراً إلا مع التخصيص وضع فيه ما جرت عادة الساكن من الرجل والطعام دون القواب والسرجين والتخيل على السقف (متن)

قوله لو استأجر الفارسة فسكنها شهرًا ثم تركها وسكنها المالك بقية السنة إن المستأجر يتغير بين الفسخ في باقي السنة والامضاء وزام المالك بأجرة التل وهو أيضا صريح المحقق الثاني هنا وهو ظاهر إطلاقهم في البارة التي ذكرناها في صدر هذه المسئلة لكن ظاهر إطلاقهم في قولهم لو كان النصب بعد القبض لم تنسخ الاجارة لم تبطل الاجارة أي لم يسلط على الفسخ بخلاف ذلك الآن ينص هذا بنصب الاجنبي لانه قد ذكر ذلك في أثناء الكلام على أسكله لكن قد قال المحقق الثاني حك والشهيد الثاني في كتابه ان الظاهر عدم الفرق في ذلك بين ما لو كان الناصب هو المؤجر أو غيره وقد قلنا هناك كلام المصنف هنا في رد هاجع ان المحقق الثاني جزم بذلك هنا كما عرفت وقد قلنا لعل الوجه في ذلك ان المتأجر لما كانت مدفوعة لا يمكن تسليمها دفعة كان كل غصب من المالك المين غصباً قبل القبض وان كان بعده بخلاف الاجنبي فان الواجب على المؤجر تسليم العين الى المستأجر وقد حصل وليس عليه أن لا ينصب غلبه ذلك وليأمل فيه هذا وإذا أفضى الجميع لزوم المسئولة أجرة التل على المالك فيما سكن لانه عرض المنفعة المستنقة وإن زادت عن المسى ولو قصت عنه فهي (التحرير) ان الاقرب أنه لا يضمن الزائد وهو حسن كما في جامع المقاصد كما تقدم بانه في الشرط السادس ﴿ قوله ﴾ ﴿ وله أن يسكن المساوي أو الأقل ضرراً إلا مع التخصيص ﴾ يريد أنه لو استأجر الفارسة فسكن من دون تعيين الساكن ذلك مانع سكنها فله أن يسكن بنفسه ومن شاءه من عياله ومن يقيم وغيرهم ممن يساويه في الضرر أو يصط عنه فيه ولا يمنع من دخول زائر وضيف وغيرهما لانه لا يجب تعيين الساكنين ولا ذكر عددهم وصفهم من رجال ونساء وصبيان ولا علم في ذلك كله خلافاً كما في التذكرة ولا يجب ذكر السكنى وصحتها قال في (التذكرة) يجوز إطلاق القيد كن يستأجر الفار ولا يذكر انها فسكنى لانها لا تؤجر الا فسكنى فيستثنى عن ذكرها كطلاق لثن في يد معروف القيد قال ولا تقدر متضمناً الا بالسكنى لانها غير متضمنة كذا وجدته والظاهر انه أثبت السكنى بعد الزمان سهواً ونحو ذلك كله ما في التحرير وجامع المقاصد وأما مع التخصيص على التخصيص كأن يقول له فسكن أنت بنفسك لاخيرك فانه يصح الشرط قطعا وليس له اسكل غيره أصلاً ما عدا الضيف والزائر على الظاهر (وأما) اذا قال له تسكنها أنت بنفسك فظاهر البارة كما هو صريح جامع المقاصد ان الحكم كذلك وصرح في التذكرة فيما اذا استأجر حائز حقة أو نوع بينه حيث يجوز له التخلي الى المساوي أو الأقل ضرراً أنه يجوز التخلي في الاستئجار لسكاه الى المساوي والأقل ضرراً لأن المقود عليه فيها منفعة مقدرة وقد تميت أيضاً ولا يبين ما قدرت به كما لا يبين المكيال والميزان في المكيال والموزون كما اذا ثبت له حق في ذمة انسان كان له أن يترويه بنفسه أو بمن ينوب عنه فكذلك هنا بخلاف ما لو عين المبرام والمركوب لانت المبرام مستود عليها فيمت بالسند وفي مستحبنا (مستطاع ل) المقود عليه المنفعة دون المستأجر والمزبور ولهذا لو لم يسم في القيد كان جائزاً فليأمل جيداً ﴿ قوله ﴾ ﴿ وضع فيه ما جرت عادة الساكن من الرجل والطعام دون القواب والسرجين والتخيل على السقف ﴾ هذا كله لا نفهم فيه خلافاً كما في التذكرة وبذلك كله صرح في التحرير وجامع المقاصد وفيها انه لا يسكنها من يضر بها

وله ادارة الرعى في الموضع المتداقان لم يكن له التجديد ويجوز استئجار المزارع لمسل
مسجداً يصل فيه ﴿ الفصل الثالث في الاحكام ﴾ اذا استأجر الى الشتاء أو الى الليل فهو الى
غروب الشمس (متن)

كالتصار والمعاد قال في (التذكرة) وبالجملة لا يضع فيها شيء يضر بها الا مع الشرط قل به الشافعي
وأصحاب الرأي ولا يمل فيه خلافاً وقد قيد في جامع المقاصد الطعام بكونه لقرته وما جرت العادة به لان
النار يفسد أرضها ويحيطها ولا يجوز سبلها محرزاً لقدر الارضا المالك وهل يلحق لهجاجة والاوز بالذواب
وحين لمسل الاقرب الدمع علماً بحكم المادة ﴿ قوله ﴾ (وله ادارة الرعى في الموضع المتداق
قان لم يكن له التجديد) له ادارة الرعى شئبة كانت أو غير شئبة على حسب العادة لا بدونها
في الموضع المتداق لان جرت العادة بآبائها في تلك المزار لا في غيره وإن لم يجر فيها العادة فلا بد من
الاشتراط لانه مع كونه على خلاف العادة يحتاج الى تجديد شيء من البناء ﴿ قوله ﴾ (ويجوز
استئجار المزارع لمسل مسجداً) كافي بخلاف والميسر والشرايع والتذكرة والتحريم والارشاد وجامع
المقصد ولزوم والمسالك وجمع البرهان لان ذلك فرض مقصود محل مقوم وقد نسب الى الامامية
في كشف الحق وفي (التذكرة وجامع المقاصد والمسالك) انها لا يثبت لها حرمة المسجد فيكون المراد
انه يهدا فصلة فيكون المطلق الاسم عليها مجازاً باعتبار انه يثبت لها ما يقصد من المسجد وقد يقال
لادليل على اشتراط كون الاصل وقتاً قوياً وجلاً استأجر داراً مائة سنة لهيجها مسجداً فالظاهر ثبوت
الحرمة لها كما هو ظاهر إطلاق البلوات هنا واليه مال المولى الاردبيلى وقد أتى في التذكرة فيها حكايته
عنه بلفظ الاقرب لكن ظاهر كلامهم في باب الرقعة صرح كلامهم في باب الصلوة انه لا يبنى المسجد
من كون الاصل وقتاً بل الاجماع سلم على ذلك في باب الصلوة والمنعة لا تكون وقتاً فكان
كالمسجد الذي يضل الانسان في داره وحكى في الميسر بخلاف في ذلك وأراد بين العلة وله
أردأ حينة فانه قال لا يجوز لان فصل الصلوة لا يجوز استحقاقه بقدر اجارة بحال فلا يجوز الاجارة
لذلك وهو مخالف لان الصلوة اذا استأجر عليها لا يصح لانها لا تقبل التباة فلا ينعف بها المستأجر ولا
كذلك يستأجر البقرة لها الامور

﴿ الفصل الثالث في الاحكام ﴾

﴿ قوله ﴾ (اذا استأجر الى الشتاء أو الى الليل فهو الى غروب الشمس) كافي في التذكرة
والتحريم وجامع المقاصد (أما الاول) قلان الشتاء تسمى الشتاء الاخيرة وذلك يدل على ان الاول
هي المنزلة وهو في الرف كذلك كافي في التذكرة فاذا أخت المدة في الاجارة بالشاء حل الإطلاق
على أول الوقت كما اذا أخت بشركذا فانه يحصل على أول الشهر ومن أبي حنيفة وأبي ثوران الشاء
آخر النهار وآخر النهار العصف الاخير من الزوال فآخر المدة في امثال زوال الشمس وفي (التذكرة)
ان أهل الرف لا يرفون ذلك وهو كذلك فلا يتعلق به حكم وإن قال في القاموس الشاء أول الظلام
أو من المنزلة الى المنعة أو من زوال الشمس الى طلوع الفجر وله استند في الاخير الى ما استند اليه
أبو (١) وأبو نوح كما عرفت وهو ما رواه من أخى ذا اليمين عن أبي هريرة وان شئت

(١) يعني أبا حنيفة لعباس المواقف لواقع (نه قدس سره)

وكذا الشيء الا ان يتلوه الزوال ولو قال الى النهار فهو الى اوله ولو قال نهارا فهو من الغروب الى التروب ويلا الى طلوع القمر واذا نعت الاجرة المعينة في يد المستأجر فتماما للمؤجر ان كان منفصلا فان انقضت الاجارة في التربة اشكال (متن)

قلت أبو من أبي حريرة (وأما الثاني) فلاته يحمل على أوله فيكون الناية في الموضعين غروب الشمس ﴿ قوله ﴾ (وكذا الشيء) أي اذا أقيمت المدة بالشيء فهو الغروب أيضا كما في الكتب الثلاثة المقدمة عملا بالتعارف وستمس خلافة ﴿ قوله ﴾ (الا أن يتلوه الزوال) أي الا أن يكون التعارف ان لشيء زوال الشمس وفي (التحرير) ان احتمال الزوال ضعيف (قلت) قد قال الله تعالى بالشيء والابكار بكرة ومشيأ وعن القرب انه ما بين زوال الشمس الى غروبها وفي (مجم البحرين) ان المشهور انه آخر النهار وفي (القاموس) صلاتا الشيء الظهور والمصر والشيء آخر النهار وفي (الانبار) وتمام عرقه والاشعار ما يدل على ان الشيء آخر النهار وفي (الصالح) ان الشيء والشيء من حلة القرب الى التمة ومن البعد جدا احتمال أن يكون الاستثناء راجعا اليه وإلى الشاء كما عرفت والظاهر ان الشيء غير الشاء فلا يتم ما ذكره المصنف كما انه غير الشيء خلافا لصالح في الاخير وبعد ذلك كله فالمدار على ما تعارف عند المتأخرين واصطلاحا عليه ﴿ قوله ﴾ (واذا قال الى النهار فهو الى أوله) كما في التحرير وجامع المقاصد لاثبات الاتيان الى أوله يصدق منه الاتيان اليه ﴿ قوله ﴾ (ولو قال نهارا فهو من الغروب الى التروب ويلا الى طلوع القمر) في التذكرة والتحرير انه ان استأجره نهارا فهو الى غروب الشمس وان استأجره ليلة فهي ليلة فهي الى طلوع القمر وفي (التذكرة) الاجماع على الامرين مما ولم يذكر في الكتابين انه من الغروب فيجوز ان من طلوع الشمس وقد ذكر فيها الليلة دون الليل وفي (القاموس والمصباح ومجم البحرين) وغيرها هو ضياء ما بين طلوع القمر الى غروب الشمس وفي (القاموس) اومن طلوع الشمس الى غروبها وفي (المصباح ومجم البحرين) وربما نعت الناس طلعت النهار من وقت الاسفار الى الغروب وهو في عرف الناس من طلوع الشمس الى غروبها انتهى كلاهما هذا وقال في (التذكرة) لو استأجره يوما دخل الليل والنهار قلت لكن العرف لا يعرف ذلك وفي اخبار القاصير ما يدل على انه مرادف النهار ﴿ قوله ﴾ (واذا نعت الاجرة المعينة في يد المستأجر فتماما للمؤجر ان كان منفصلا) قد قدم انه ملك الاجرة بنفس القدسية كانت او في القصة فكذا كانت سينة كما اذا عيناها في متن الغد اومين المستأجر ما في ذمتي شيء وقبضه للمؤجر وكذا عنه فلوها المتفصل كالركب والتمن في يد المستأجر في الصودتين للمؤجر لانه تاج الملك ولا ريب ان المتصل كذلك اذ لم يكن فسق ومعه يقيم البين في الرجوع الى ملك المستأجر لانه جزء من المسمى حقيقة فيستعاقب في البعض دون البعض لان من ملك شيئا ملك أجزائه كما هو الشأن في أحد الموضعين في البيع اذا زاد زيادة متصلة وانفصل البيع فلهما تتبع الاصل فذلك قيد المصنف بما اذا كان منفصلا ولم يتأمل في ذلك أحد في المقام من تعرض له كونه والشيد والمحقق الثاني وذكر يد المستأجر لتعيين على وقت الحكم في موضع مظنة كونه أي المستأجر ﴿ قوله ﴾ (وان انقضت الاجارة في التربة اشكال) اقروا عدم التربة كما في الايضاح وكذا الحواشي وهو الاصح كما في جامع المقاصد لانه تمام حصل في ملكه لم يتخص

بمختلف المنفعة وظهور البطلان فانها تابعة فيها والاخرى عدم ايجاب الخيوط على الحياط (مقن)

به وليس سبب ملكه سبب ملك الاصل حتى يرد كونه اذ سبب ملك النماء انما هو ملك الاصل في وقت حصول النماء وهذا لم يزل للاصل والاستصحاب ثم لو كان سبب ملكه عقد الاجارة كانا سبب في ملك الاصل لزال بزواله كالاصل ومنه يظهر ضعف الوجه الثاني لاشكال من انه انما دخل في ملكه ببيعة الاصل وقد خرج الاصل عن ملكه فليكن النماء لشيخ الكبرى كما عرفت ثم لو دخل بما دخل به الاصل كان حقا واستوضح ذلك في تمام المبيع في زمن الجار اذا فسخ ذو الخيار العقد فان ظاهرا اجماع على انه لا يفتري من دون اشكال ولا خلاف قل في (الذكرة) واسترد الباقي لم يرد دون النماء عندنا ونسب الخلاف الى اقاويل العامة ولا ريب في فساد احوال ان التسخ يرفع العقد من أصله الى الباين كما تقدم في بيانه في محله **قوله** «بمختلف المنفعة وظهور البطلان فانها تابعة فيها» قد تقدم في البيع ان النماء المتصل المتجدد عند اشتري كالسمن ونحوه تابع للبيوع وانما حصل فسخ كان الباقي من غير خلاف ولا اشكال وكذلك الحال في بناء الاجرة هنا ولا خلاف فيه ولا اشكال من تعرض له كالصنف وولده السيد والركبي ووجه ما سمعنا انما واليه اشار بقوله بمختلف المنفعة أي الزيادة المنفعة المتجددة عند المؤجر فغير من النماء المتجدد بالزيادة المنفعة واساذا ظهر بطلان عند الاجارة لوجه من الوجوه فلا ريب في بقاء كل من العوضين على ملكه كالسمن والنماء له سواء كان متصلا أو منفصلا واليه اشار بقوله وظهور البطلان أي بمختلف ظهور البطلان فالضمير المفرد راجع الى زيادة مطلقا حصل فسخ ام لا كافي المنفعة منفعة كانت أو منفصة كما في ظهور البطلان فيه نوع من الاستصحاب والضمير الثاني فيهما يرد الى المنفعة مطلقا والى ظهور بطلان الاجارة مطلقا ايضا كل بحسب مكانه قل فان الزيادة في المنفعة مع التسخ ودونه وفي ظاهر البطلان في المنفعة والمنفعة تابعة للاجرة المئوية وفي (جامع المقاصد) ان الضمير في المفرد يرد الى المنفعة التي هي مئة لمخدر وهو النماء بتأويل الزيادة وفي المتن يرد الى المتصل في الاضاح والمعلق في ظهور البطلان فليأمل فيه **قوله** «والاخرى عدم وجوب الخيوط على الحياط» كما هو خيرة التذكرة في موضع منها والاضاح وجامع المقاصد والروضة وفي موضع آخر من التذكرة والمساك والروضة ان المرجح الى العرف والعامة فان اختلفت اولم يكن عادة فعل المستأجر وفي (المواشي وجمع البرهان) ان المرجح الى العادة قل انتقلت اولم يكن يجب الشرط والتبيين والابلية وفي (السرائر والشرائع والتحرير والارشاد) ان الخيوط والمداد على المؤجر لوقوف الحياط والكتابة عليهما فيجان من باب المقدمة وفي (اللمعة) ان المداد على المؤجر وفي (السرائر) ان الاعلام ايضا على المؤجر ولا يرد على الحياط والصاوين على النسل والاستناد الى جهة من باب المقدمة لوجه له اصلا لانه لا تلازم بين استجاره للحيطة وكون الخيوط عليه ولا دخل فيما نحن فيه لكن الحيطة متوقفة على الخيوط وسيشكل المصنف في ايجاب الجبر على التسخ والكش على الترخ والصبيغ على الصباغ ثم انه قرب هنا في الخيوط عدم الوجوب ظرا الى عدم استيراد المادة بكونها على الحياط بخلاف الجبر والصبيغ والكش ولهذا رجح ولقد فها يأتي ان هذه الثلاثة على الكتاب والصباغ والقلم وقد جزم المصنف فيما سلف ان الكحل والعواء على المريض وجزم بمجاز اشتراط الكحل على الكحل وقرب اشتراط العواء على الطيب وقد قلنا هناك انما لفرق بين الطيب والكحل والحق ان المرجح في الجمع الى المادة

واستجار كل من الحفانة والرضاع لا يستتبع الآخر فان ضمها فاقطع العين احتمل
النسخ لانه المقصود والتبسيط والخيار (من)

فان لم يكن او اخفست وجب التبيين كما هو متفق القواعد ﴿ قوله ﴾ (واستجار كل من الحفانة
والرضاع لا يستتبع الآخر) قد تقدم له في بحث الآدمي ان الحفانة لا تبطل في الارضاع اذا استأجرها
له وقدم له ايضا مثل ذلك في الشرط الرابع قال ولو استأجر النظر لارضاع ولله مع الحفانة جاز
والا ضرب جوازه مع عدما وقد قلنا هاك في بيان عدم دخولها في الارضاع وبالعكس انهما مضافان
متأثران مستقلان غير متلازمين ولله انما اعاده ليرتب عليه ما يند مع الرد على بعض الشافعية حيث
قال ان كلا منهما يستتبع الآخر لانها لا يتولاهما في العادة الا المرأة الواحدة وعلى بعض آخر منهم
حيث قال ان الارضاع يستتبع الحفانة دون العكس لان الاجارة انما تقع على المالم دون الاعيان
قالها تامة وكلاهما ليس بشيء وقال في (الايضاح) ان الحفانة هنا غير التي مرت وهي هنا عبارة عن
حفظ الصبي وتحمده بغسل رأسه وثيابه وغرفته وتطويده من التباسات وتكميله واضعاجه في
المهد وروطه وتحريكه في المهد ليأتم وجهه انتهى (قلت) الحفانة التي مرت هي ماسسة في القامرين
ولم يفسرها أحد بغير ذلك هناك ولله أراد الاشارة الى قوله في بحث الآدمي وحل فتاوى الفقهاء والجل
ووضع الذي في فيما لا آخره لان هذا الحل ووضع الذي ليس بحفانة لكنه لم يسمها هو ولا ابوه حفانة
فأصل لكنه هو رتب عليها أي الحل ووضع الذي ما يترتب على الحفانة كما سنعلم وقد توسع المصنف
في البارة بطلاق الاستجار على الحفانة والرضاع وانما هو لها ﴿ قوله ﴾ (وان ضمها فاقطع العين
احتمل النسخ لانه المقصود والتبسيط والخيار) الذي فيه الشيد في حواشيه لما عندنا من فسخه
والحق الثاني من الاحتمالات ثلاثة متفرقة على الاقول الثلاثة وبه صرح في التذكرة وهي اني ذكرها
في الايضاح في بحث الآدمي وقرعها على الاقوال الثلاثة كما هنا حرة لمرقة لكنه جعلها احتمالات لا اقوالا
وقد جعل هنا في الايضاح المذكور في البارة احتمالي قال في (التذكرة) اذا استأجر لها ما صريحها او
استأجر للارضاع وقلنا انه يستتبع الحفانة وبالعكس فاقطع العين وان قلنا المقصود بالقات العين والحفانة
تامة افسخ العقد عند اقطاع العين (قلت) هذا يرشد الى ان المراد بالنسخ في البارة الاضاح قل
وان قلنا المقصود بالقات الحفانة والعين تابع لم يطل العقد لكن المستأجر الخيار لان اقطاع العين ميب
وان قلنا ان المقصود عليه كلاهما لانها مقصودان ما افسخ العقد في الارضاع وسقط قطعه من
الاجرة ويخبر المستأجر في فسخه في الباقي لتبويض الصفقة وبذلك كله صرح ايضا في جامع المقاصد
وقول المصنف لانه المقصود يشهد بذلك بل بدون ذلك لا وجه له لكن الظاهر من البارة ان
الاحتمالات الثلاثة مترتبة على مختاره مع ان الذي يفرع على مختاره هنا انما هو اناني قط اعني التبسيط
وعلى مختاره فيما سلف انما هو الاول قط (وقال في الايضاح) وجه النسخ انه جل الرض في مقابلة
شيتين قد فأت أحدهما فقط قطه ولانها جميعا مقصودان ووجه الاحتمال الآخر ان الاجارة لا تقتول
الاعيان الا بالنية فالاعيان بمنزلة الصفات المكلفة للمقصود وقد عا ميب فيخير في النسخ والاضاح
بالجمع لان التاج لا يقا به جزء من الرض ولا قوى الاول انتهى قد جعل ذلك احتمالي بالنسخ فحكم
بالتبسيط والثاني الخيار وفي (جامع المقاصد) لاشك في ان الاول غلط لان المراد حصول النسخ في

وفي ايجاب المبر على الناسخ وكشف على للفتح والصنع على الصباغ اشكال ولو قدر المالك على التخلص لم يجبر عليه اذا كان النصب بعد الاقباض ولا على المبرة سواء قارن القدر الخراب كذا لا غنى لها أو تجدد بعد القدر نعم للمستأجر خيار القسطن (متن)

الجيم (وقال في التحرير) لو استأجرها لرضاع والمضاعة فقطع اللبن فلا قرب أنه يتغير بين النسخ والامضاء اما بالجيم أو بقدر المضاعة على اشكال ولم يفتح لنا ما اذا أراد بشد الاقرب بل لا يكاد يظهر له وجه لانه مراده بالا قرب أنه يتنسخ في الرضاع ويتغير في المضاعة بين فسحا لمكان تبضع الصقة والامضاء فيها يصح الاجرة أو بمصتها من الاجرة ولا يجزئ في ذلك احتمال الانقضاء في الجيم فيأتمل وحكي في جامع المقاصد من حواشي الشيد ان انقضاء الرضاع بالخيار بان يتلخص الصقة فلا يجهل احتمالاً برأسه ومتنقضى ذلك كونها احتماليين الانقضاء في الكل والانقضاء في البعض مع ثبوت الخيار وهو صحيح في نفسه الا أنه غير مراد من المبرة ثم انك قد عرفت أنه صرح فيها عدداً من نسخ الاحتمالات الثلاثة ﴿ قوله ﴾ (في ايجاب المبر على الناسخ والكشف على للفتح والصنع على الصباغ اشكال) قد تقدم أننا الكلام في ذلك بما هو منه ﴿ قوله ﴾ (ولو قدر المالك على التخلص لم يجبر عليه اذا كان النصب بعد الاقباض) يريد أنه لو أجره العين وأقره اياها تم فثبت من المستأجر طيس له مطالبة المؤجر بانقضاء من النصب وإن كان قادراً على ذلك لانه قد أدى ما أوجبه عليه عقد الاجارة وهو التسليم وقضية التقيد بكونه بعد الاقباض في عارة الكتاب وسامع المقاصد ان النصب لو كان قبله كان لذلك وليس كذلك كائن عليه في التحرير وهو ظاهر الارشاد أو صريحه بل هو صريحه حيث قرنه بالمبرة وظهر جامع المقاصد أو صريحه كالتسليم في نسخة البالوعة وهو قضية كلام الباين حيث يقتصرين على تغييره بين النسخ فيرجع بالنسخ والامضاء فيطالب الناصب بآجرة المثل عملاً بالاصل السالم عن المراض كاتقدم التقي على ذلك في الشرط السادس وقد قلنا هناك كلام المصنف حاولنا ترجيح في التذكرة ذكره في أثناء كلامه ولكن لا بد من التأمل في ذلك ﴿ قوله ﴾ (ولا على المبرة سواء قارن القدر الخراب كذا لا غنى لها أو تجدد بعد القدر نعم للمستأجر الخيار) يريد أنه لو أجره داراً قد احتاجت الى مرمة لخل حدث بعد القدر أو كان قبله مع حمل المستأجر به سواء قضت هذه المرمة بالاحتياج الى احدث عين جديدة أم لا كاصلاح ماثل قاته لا يجبر المالك على فعل ذلك نعم للمستأجر الخيار كما صرح بذلك كله في التذكرة وجامع المقاصد وهو قضية الملاق الارشاد والروض وجمع البرهان وهو صرح في المبسوط وكذا التحرير فيما اذا تجدد لخل بعد القدر وهو يقتضي بعدم اجارته على عارة السبق على القدر بالاولوية لان الانسان لا يجبر على عارة ملكه واصلاحه والاعمل راءة ذمة من وجوبه عليه للمستأجر لانه ثبت له انظار لوجود العيب عليه من قس البوض الذي هو الوجه في احتمال الوجوب الذي شرأه في التذكرة بقوله في اجبار المالك اشكال أقره العلم قل في موضع آخر من التحرير أنهم بعض المسكن وجب بناءه ونذا لو سقطت حبه وجب ابداله وهو يوافق ما يأتي لم في قريغ الدار والمش والبالوعة فاتهم بوجوبه على المالك مع أنه لا فرق بينها فيما تجدد من جهة الليل وهو وجوب التسليم الا أن يقال ان الخراب عيب ولا كذلك الاعتلاء فأمل وما ثبت الخيار له فهو اجمالي سواء تجدد

وعلى المالك تسليم المتاح دون القفل فان ضاع بغير قريط لم يضمن المستأجر وليس له المطالبة يده وعلى المالك تسليم المار فخرقة وكذا البالوعة والحش ومستمتع الحمام فان كانت مملوءة بغير (متن)

الميب بعد المقد أو كان قبله مل قضية دليلهم أنه ثبت له ذلك وان كان حالاً لكتا لم نجد به قاتلاً الا ما له يضم هنا من اطلاق العبارة وقد استوفينا الكلام في ذلك في أول الباب عند قوله ولو وجدنا المستأجر مية ميب لم يملك له النسخ وفي الزام المالك بالارش لو أمضى ورضي به وجهان وقد قدم لنا في أول الباب ان المشهور مل المعروف من غير خلاف ولا تأمل ليس له ذلك الا من صريح القصة فانه تردد في ذلك وقد استوجه الثبوت في المسالك والروضة واضطرب كلامه في ذلك في جامع المقاصد كما تقدم بانه عند الكلام على المسئلة المذكورة في أول الباب ﴿ قوله ﴾ (وعلى المالك تسليم المتاح) كافي البسوط والتذكرة والتحرير ولا رشاد والمسة وجامع المقاصد والروض والروضة وجمع البرهان لانه من جهة التسليم وكل الاكتفاء ممكن متوقفاً عليه لانه تابع لعلق الثبوت فكان تسليمه كالتسليم البيت وكالتقود والزام في اجارة البهائم ولا يذ في بين متاح الدار والبيوت التي فيها كنس عليه في التذكرة ولا كذلك مفتاح القفل حيث لا يجب تسليم القفل كما يأتي ﴿ قوله ﴾ (دون القفل) أي لا يجب عليه تسليم القفل كافي التذكرة وجامع المقاصد والروضة لان الاصل عدم دخول المقولات في المقد الوارد على القار الا بمادة أو تبية ﴿ قوله ﴾ (فان ضاع بغير قريط لم يضمن المستأجر) كافي التذكرة وجامع المقاصد والروض وجمع البرهان وهو قضية كلام التحرير قال ولو ضاعت بغير قريط وجب على المالك بدلها وفي (الارشاد) فلو ضاع فلاحض والظاهر ان مراده بغير قريط وذلك لانه أبين ﴿ قوله ﴾ (وليس له المطالبة يده) كافي جامع المقاصد وهو منى ما في الارشاد وشروحه أنه ليس على المؤجر ابداله لانه لا يجبر الانسان على اصلاح ملكه وعمارته كما تقدم في العبارة وحيث قد بيني للمستأجر أن يضمن مفتاحاً من عنده لكن لا من حيثاء ضامن مل من حيث انه يحتاج اليه ويجوز أن يملكه المؤجر لا من حيث أنه يجب عليه مل تبرعاً وارقتاً بالمأجر وفي (التذكرة والتحرير) أنه يجب على المسالك ابداله ولله ثبوت ايصال المنفعة اليه عليه كما تقدم في العبارة وفي لم يده ما لدم وجوبه عليه أو لصيانته واستدعاه فالظاهر ثبوت الخيار كافي التذكرة وجامع المقاصد فاشبه خراب شيء من المحيطان وذهاب شيء من الابواب ﴿ قوله ﴾ (وعلى المالك تسليم المار فخرقة) لظاهر أنه بما لا خلاف فيه بين المسلمين ليتحقق الاتقان الواجب بالاجارة وهو قضية كلام البسوط بالاولوية لانه أوجب تفريغ البالوعة والخلاء ﴿ قوله ﴾ (وكذا البالوعة والحش ومستمتع الحمام) كما صرح بذلك في التذكرة وجامع المقاصد وبالاولين صرح في البسوط والتحرير وكانه أيضاً بما لا خلاف فيه وبه يقتضي الاحتياط كما ذكر في المار وقد تقدم في باب البيع أنه يجب تسليم المبيع مفرغاً على المورد من غير خلاف ولعل الفصل لان حكماء عنده يخالف حكم الدار لانه حكم في ثلاثة أه بغير اذا كانت مملوءة ولا كذلك الدار فانه يجب عليه تفريغها على كل حال كما يأتي ومستمتع الحمام الموضع الذي تنصب فيه الصنعة ويسمى جية الحمام ﴿ قوله ﴾ (فان كانت مملوءة بغير) قضية الملائكة أنه أي المستأجر يجبر من أول الامر وقد أوجب عليه في البسوط والتحرير وجمع البرهان في أثناء كلام له والتذكرة

فإن تجديد الامتلاء في دوام الاجارة احتمل وجوبه على المستأجر لانه بضله وعلى المؤجر لتوقف الانتفاع عليه ولا يجب على المستأجر التقية عند انتهاء المدة بل التقية من الكناسات (من)

وجامع المقاصد التفرغ وحكم في الأخيرين بثبوت الخيار مع احكامه وهو قضية كلام الاولين وهو الصواب لان التفرغ إنما يجب بعد العقد والمفروض أنه قد بادى بعده الى قريظها وأنه لم يفت من النفع شيء والامتلاء ليس شيئاً كالخرباب في الدار وبه يحصل الفرق بين المستأجرين ثم لو كانت شيء من النفع بالتفرغ ثبت الخيار كما تقدم مثل ذلك مراراً ﴿ قوله ﴾ (فإن تجديد الامتلاء في دوام الاجارة احتمل وجوبه على المستأجر لانه بضله) هذا الاحتمل هو الذي جزم به في المبسوط والذكرة وكذا جامع المقاصد وظاهر المحاشي لان السنة غير قية عن التلط نسبته (١) الى القاضي في الجواهر ووجهه ان ذلك بضله فإذا أراد أن يكمل له الانتفاع بطريقها ﴿ قوله ﴾ (وعلى المؤجر لتوقف الانتفاع عليه) هذا الاحتمل قرره في التحرير على الظاهر لان ما عدا من نسخه وما اتفق غير قيتين عن التلط في خصوص المسئلة وفي (جامع المقاصد) أنه لا يفتي بصف دليله لانه ليس كل ما يترقب الانتفاع عليه بعد تسليم العين وتعيين المستأجر منها الممكن التام يجب على المؤجر ان دفعه بالتناسب كذلك مع أنه لا يجب على ان اصل البراءة بعد تسليم العين مفرقة ﴿ قوله ﴾ (ولا يجب على المستأجر التقية عند انتهاء المدة) عدم وجوب تقية البراءة والمثل وسبقتم الكلام على المستأجر عند انتهاء مدة اجارته خيرة التذكرة وجامع المقاصد عملاً بالأصل مع عدم المخرج عنه مع ان استعمالاً من لوازم الاجارة وضرورات استبقاء المنفعة وليس يريد الانتفاع بها في تمام الاجارة حتى توجب عليه ازيانها بل لو أراد أن يبيد الاجارة لا يبين على المؤجر ازيانها كما تقدم وظاهر إطلاق كلام المبسوط وجوب ذلك على المستأجر على تأمل في ذلك قل اذا استأجر داراً فاستلث بالبراءة امتلاء الخلاف المكي اصلاح ذلك لانه سبب من جهة فكان عليه ازيانها انتهى تأمل ﴿ قوله ﴾ (ل التقية من الكناسات) يريد أنه لا يجب عليه تقية المذكورات عند انتهاء المدة بل يجب عليه تقية البار من الكناسات عند انتهاء المدة على ما هو الظاهر من البراءة كما هو صريح التذكرة وقال في (التحرير) لو خرجت المدة وفي الدار زيل أو قامة وجب على المستأجر تفرغه على اشكال وفي (جامع المقاصد) لفظ فيه مجال وقد فسر بعض الشافعية الكساء بالقشور وما يستقام من الطعام ونحوه دون الثياب الذي يجمع بهبوب الرياح لانه حصل لا ضله (قلت) أصل البراءة سالم من معارض يقوى عليه وليس هالك الا أنه من ضله لكنه من ضرورات استبقاء المنفعة فكانت تقية الدار منها كقية البراءة والملا بل تزيد عليها لان انتفاع المالك أو المستأجر الثاني بالدار لا يتوقف على ازيانها الا ترى انها لو كانت موجودة حال العقد فان قضية كلامهم أنه لا يجب على المالك ازيانها لعدم توقف الانتفاع عليها فكان القول بعدم وجوبها على المستأجر قوياً جداً لكنه لم يقل به أحد منا ولا من العامة على كثرة آؤ ويلهم بل الناس بين مفرد وبين قائل بكونها على المستأجر ولعل الخلاف في مثل ذلك غير ضار وما ذكرنا من ان طرحها في الدار من ضرورات الاستبقاء يستلزم من كلام الجويني وان أنكره بعض الشافعية وأما

(١) خبر المبتدا (كذا بضله قدس سره)

ووماد الاتون كالكثاسة ولو استأجر ارضاً للزروع ولها شرب معلوم والمادة تقتضي التبعة دخل
ولو اضطربت المادة بان يستأجر صرة الارض منفردة وثارة منه احتمل التبعة وعدمها (مقن)

نتيجة المدار منها في دوام الاجارة فكانه لا خلاف في وجوبها على المستأجر من تعرض لها من
كالصنف في التذكرة ولحق الثاني ومن الماسة كالجويني وبعض الشافعية وأما كنس التلج
ففي (التذكرة وجامع المقاصد) ما حمله ان كنس التلج من الطلح من وظيفة المالك كالملة فان تركه
وحدث حيب ثبت له اخليل وبدوته اشكال واما تلج الرصة فان خف ولم يمنع الانضاع
فكانت الرب للملح يوجب الربح وان كنس فاشكل من حصول التسليم الواجب ومن توقف الانضاع
عليه ﴿ قوله ﴾ (ووماد الاتون كالكثاسة) اي يجب قله عند المصنف عند تمام الاجارة وهذا
حكمه في التذكرة عن الجويني وحكي من بعض الشافعية انه لا يجب وانه يخالف الكثاسة لان طرح
الرماد من ضرورات استيقا المضة ولا كذلك الكثاسة لان هذا البعض قد فسرهما بالقشور وما
يسقط من اللطام كما عرفت ووراده ان ليس ذلك من الضرورات وظاهره في التذكرة التردد في ذلك
كما هو صريح جامع المقاصد وقد جزم فيها أي التذكرة وجامع المقاصد بانه لا يجب على المالك ازالها
في دوام الاجارة وقال في الثاني هل يجب على المالك في ابتدائها لم أحد به تصريحاً ومقتضى النظر
الوجوب لتوقف الحكم من الانضاع الواجب عليه ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجر ارضاً للزروع ولها
شرب معلوم والمادة تقتضي التبعة دخل) كما في التذكرة وجامع المقاصد لان الظاهر ان استجارها
للزروع اعادته لتحويله على دخول شربها ولان الاطلاق يحمل على العادة والتعارف والمفروض ان كل من
يستأجرها يذكر الشرب معها ومثله انه جرت عادتهم بذلك ﴿ قوله ﴾ (ولو اضطربت العادة
بان تستأجر الارض مرة منفردة وثارة منه احتمل التبعة وعدمها) احتمال التبعة أقرب كما في التذكرة
واسمح كما في الايضاح لان الاجارة لزراعة كشرط الشرب (والاحتمال الثاني) لشافعي لانه يجب
الاكتسار على موجب المقتضى وانما يزداد عليه لمرف ملود (والثالث) ان القدر يحل من أسفه لان تناقض
المعينين يوجب جلاء القصد وهذا منه على مذهب لنا وفي (جامع المقاصد) التحقيق ان يقال اما ان
يكون هناك ماء أكثر يمكن شرب تلك الارض منه اولاً فان كان الاول فلا وجه لغيره أصلاً وان كان
الثاني لم يستقم قوله بان يستأجر مرة منفردة لان استجارها منفردة للزروع في هذا الفرض لا يتصور مع
توقف الزرع على الشرب فكيف يفرض وقوعه حتى لو وقع كان باطلاً ويمكن ان يريد المصنف
بالاحتمالين صحة الاجارة على تقدير التبعة وفسادها بدونها انتهى (قلت) هذا الاحتمال بعيد جداً
والظاهر ان مراد المصنف هنا وفي التذكرة واي حنية والشافعي اما تستأجر ثارة منفردة عن الشرب
ثم يملكه على الشرب بعد ذلك يصلح أو نحوه لان الشرب لا يصح استجاره منفرداً ولا منضاً لانه حين
وثارة يستأجرها مع الشرب بان يشترط في حقداريتها فلم يكن هناك عادة مستمرة فاذا استأجرها هذا
الرجل والحق ولم يشترط احتمال الامرين والاصح حينئذ عدم التبعة والمحول وقد يكون أراد باستجارها
منفردة للزروع انه يزعمها لا يحتاج الى الماء اصلاً ومن تعرض لهذا الفرع لم يقل ان الزرع متوقف على الشرب
كما قاله في جامع المقاصد ثم انه قد وقع في مزاورة الكتاب والشرائع والارشاد انه لو زرع عليها او
أجرها للزراعة ولا ماء لها مع علم المزارع لم يتغير ومع الجبلة له الصنع وقد قال هو في جامع المقاصد

ولو زرع اضر من المين فله انك المسى ولوش التقص (متن)

انه أي المصنف اراد عدم سلطان المزارعة والاجارة لزرع مع العلم بان الارض لاهلها وهو صحيح على القول بهماز التخلي الى غير المنفعة المشروطة مما يكون مساويا أو أقل ضررا الى آخر ما قال
 ﴿ قوله ﴾ (ولو زرع اضر من المين فله انك المسى وارش التقص) كافي التحرير لكه
 قال في المسمى وأجرة الزيادة وهو معنى ما في الكتاب كما ستعرف وقد حكى في المبسوط التخيير بين
 ذلك وبين أجرة المثل وقال انه أشبه بالصواب وهو خير من التذكرة وكذا الشرائع والتحرير والارتشاف في
 باب المزارعة قالوا لو زرع ما هو الاضر كان لكما أجرة المثل أو المسمى مع الارش والقى يقتضيه التدبر
 في لائحة الكتاب ثلاثة ن ذلك ما اذا استأجرها لزراعة أو زارع عليها وليست مسوقة لمرارة
 خاصة ل من مارس طر يقهم عرف أن نظرم الى مافي المبسوط وان هذه البارة خاصة بالاجارة فلا
 حاجة الى تجسم توجيهها انقبة الى المزارعة لان المسمى اذا كلف من المنفعة مثلا كيف يأخذ من
 الشئ ثم ان في عبارة الادشاد مساهة حيث قال تغير المالك في التمتع فيأخذ أجرة المثل أو الامضاء
 فيأخذ المسمى مع الارش لان تمدي العامل لا يقتضي جوازا نسخ وقال في (جامع المقاصد) فيها نحن فيه
 ان الاقوى وسحب أجرة المثل لا زرع لانه استوفى غير المقود عليه واحتل فيه ايضا ان يجب عليه
 المسمى وأجرة المثل لزيادة وقد عرفت انه عين مافي الكتاب قال في (التذكرة) في تذييل ذكره قولنا ان
 المالك يتخير بين أجرة القدر و بين المسمى مع ارش قصص الارض لسبق الفهم منه الى ما يقص من قيمة
 الارض وقتنا قارة بدل ما يقص من الارض انه يأخذ المسمى وأجرة المثل للزاد والمراد هو الثاني
 وقولنا قصص الارض يحصل على الاجارة الزائدة فيأخذ بدل المنفعة التي استوفاه فرق المستحق و بدل
 المنفعة الاخرى فيحصل الارض على الضرر الذي لحقها استوفاه من المنفعة وارش جزء من اجرة ما استوفاه
 وهو تفاوت ما بينهما و بين اجرة المنفعة المستحقة مثلا أجرة مثلا لخدمة خسون وقدره سبعون والمسمى
 ار بسد فيأخذ الاربعين وتفاوت ما بين الاجرتين وهو عشرون وانما حلتنا قصص الارض على ما قلناه
 لان رة الارض لا تتكاد تقص قيمتها بالزرع وان استخر ضررها والوجه في ذلك اننا المستأجر استحق
 منفعة الارض مقدرة فاستوفاه مع غيرها فوجب عليه الاجرة المدة وعرض الزيادة كمن استأجر دابة
 الى موضع فتجاهزه ومن استأجر دابة لحل خسين رملا لحمل عليها مائة وان شئت قلت وجب عليه
 المسمى وارش القصص الزائد على زراعة المنفعة (وفيه) ان ما نحن فيه بما لا يتغير فيه المستحق مما زاد
 وما استعمله من الامتعة مما يتميز والماسب لقص فيه التمثيل بما اذا استأجرها لحل القطن لحمل عليها
 بمقداره حديد او اذا استأجر دارا ليسكنها فاسكن فيها الخداد او مقاصد فهو ذلك مما حل في المستأجر
 ما لا يستحقه لانه انما يستحق زرع الحطة وقد زرع القدر وهو غيره فكان عليه أجرة المثل ولا تر
 لاستيفاء منفعة الارض المستحقة للمسمى لزرع الحطة في ضمن زرع القدر لانه لم يستحقها للمسمى الا
 على ذلك الوجه المخصوص الذي لم يكن فاشبه ما اذا استأجر أرضا مزرع فيها فقل اذ قضيه ان
 تزره أجرة المثل ويلزمه المسمى لانه هو الذي فرت منفعة الحطة على منة الان يقول ان منفعة
 الحطة دخلت في منفعة القدر من باب التلازم في المارج أو قول ببارة اخرى أنها دخلت فيها من
 جهة الجلس لامن جهة الصنف لانه اذا استوفى منفعة الارض قد استوفى جميع منافها فيأولم يكن عليه

والظرف على المستأجر وكذا الرشاء ودلو الاستئجار وفزع الثوب المستأجر لئلا ووقت القبول

الاجرة المثل ووجه القول بالتخيير انه زرع مالم يستحقه وموجه اجرة المثل كما تقدم وأنه شابه ما اذا استأجر دابة الى موضع فتجاوز به القريب الذي ذكر فكان قد استوفى المستحق وزيادة وموجه المسى وأجرة ملاذد تحبوه بينهما أو اتهم يقولون ان للزبير استحق أجرة القرة وقد قبض أجرة الحنطة والمستأجر استحق منفعة زراعة الحنطة وقد قامت عليه في ضمن منفعة القرة التي لم تمت على المالك فالزبير اما ان يأخذ ما يستحق ويرد ما أخذ واما ان يتقاسم ويأخذ الزيادة فأمل والقول باستحقاق اجرة المثل هو الاصح بالضوابط واحتمل أكثر الامر من اجرة المثل والمسى مع ارش التقصان والضرر أولى بحال النظم المناسب الا ان لاحظ ذلك الضرر والتقص في اجرة المثل فأمل وهذا كما اذا لم يعلم المالك الا بعد للمعاد واما اذا علم قبله وبعد الزرع فله قسمة ثم ان تمكن من زرع الحنطة زرعها والام بزرع وعليه الاجرة لجميع المدة لانهم لا يعرفون الموت على نفسه مقصود القدر ثم ان لم يمت مدة فأمر لها الارض فذلك وان مضت فالاستحقاق اجرة المثل أم قسما من المسى وزيادة للتقصان أم يتخير بينهما فيه ما سبق كذا قال في التذكرة وقال في (جامع المقاصد) ينبغي ان لا يتبرأ من الارض بل مضى مدة لثبات اجرة وعدمه وهو كذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ والظرف على المستأجر وكذا الرشاء ودلو الاستئجار ﴾ اما كون الظرف على المستأجر فقد قيده في التذكرة بما اذا وردت الاجلوة على عين الدابة قال وعلى المكري ان كانت في الامة لاثباتها اذا وردت على العين فليس عليه الا تسليم الدابة بالاكاف وما في مناه وان كانت في الامة قد انزمت القل عليه تهيئة اسبابه والمادة تؤيده وحكي عن المجتبي تخصيصا في اجارة القمة بين أن يلزم الفرض مطلقا ولا يتعرض الدابة فتكون الالات عليه وبين ان يتعرض لها بوصف لحبقتن قيم المادة قال في (التذكرة) بعد حكاية ذلك ومضى راجعا اتباع المادة فاضطربت فالأقوى اشتراط التقييد في صحة القدر وقال في (جامع المقاصد) ان اضطربت المادة انهم اجبار ورود الاجلوة على دابة معينة أو ألزمت النقل فوجب الالات على المكري في الاول وعلى المكري في الثاني (قلت) الظاهر أن مراده في التذكرة في اشتراط التقييد ما اذا استأجر الدابة في القمة ولم يتعرض الاوصافا وقد اضطربت المادة وهذا لم يتعرض له في جامع المقاصد والمال في الرشاء بالقصر وكسر اوله ودلو الاستئجار كالحال في الظروف من دون تعاوت والظاهر أن فرقهم بين وقوعها على العين وبين التزام النقل انما جاء من حاق القنط وذلك انما يتم مع اضطراب المعاد واما اذا استمرت على خلاف أحدعها تمت ويبنى بيان الفرق بين ما اذا وقع الاجارة على العين أو على دابة موصوفة في القمة قال لا نجد دافعا لفرقا الا ما تقدم في بحث الجواب من أن الدابة اذا كانت موصوفة يجب ابدالها اذا تلفت قنينا ثابتة النقل ﴿ قوله ﴾ ﴿ وبزح الثوب المستأجر لئلا ﴾ كما في المبسوط والتذكرة والشرير وجامع المقاصد بل لم يحك فيه احتمال ولا خلاف من الخاصة والعامة لمكان المادة والمراد به الثوب المستأجر لتجمل ولا ريب أنه لو ائخذ التزم فيه في بعض البلدان واضطرت المادة وحسب الحمل على ذلك وانما يلبس ثوب التجمل في أوقات التجمل كالجلود ولا يئخذ والخروج الى السوق ودخول الناس عليه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ووقت القبول ﴾ قد جزم به في المبسوط والشرير بأنه لا يجب نومه للمادة وهو الذي قرره في التذكرة للمادة أيضا قللدار عدمه على المادة

ويجوز الارتداء على اشكال دون الأثرار ﴿ الفصل الرابع في الضمان ﴾ الدين أمانة في يد
المستأجر لا يضمنها إلا بتد أو تعريض (مقن)

﴿ قوله ﴾ ﴿ ويجوز الارتداء به على اشكال ﴾ أي يجوز الارتداء بالترب الحيط المستأجر
فتجعل على اشكال ينشأ من انصراف القدر إلى الجبس المهود لانصراف القطن إلى الحقيقة البرقية
فلا يحصل الإطلاق على الارتداء من أنه ملك منافع وأنه أخف ضرراً من غيره مع صدق الجبس عليه
حقيقة (ملت) في صدق الجبس حقيقة على ما إذا ارتدى بالترب الحيط نظر ظهوره لا ترجيح في الإيضاح
والمواشي وبه (التذكرة) أن كل الارتداء أقل ضرراً من الجبس جز ولا فلاف (جامع المقاصد) أن
الاصح أن ليس كل شيء بحسبه فإن كل اللبوس غيباً لم يجوز الارتداء به إذا استأجر لبس إذا ارتداء
لا يد لبا بالقصة إلى هذا الترب بخلاف ما لو كان رداء انتهى وفيه نظر ظاهر وفي (المواشي) أن
الخلاف في الثياب الخفيفة أما المتأديلات واثياب التي لم تقص والبواشي والخفاف قاته يجوز الاعتراض بها
والارتداء بلا خلاف ﴿ قوله ﴾ ﴿ دون الأثرار ﴾ أي لا يجوز الأثرار بالترب الحيط كما في
المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وظاهر الأخير الإجماع عليه حيث قال قطعاً وهو ممن يسئل
بالنظر لأنه أشد ضرراً مع مخالفة لبس وكذا إذا استأجره فلا ارتداء لم يجوز الأثرار به لأن ضرر الأثرار
أكثر ولو استأجره للأثرار جاز التسليم هذا والصواب الاعتراض

﴿ الفصل الرابع في الضمان ﴾

﴿ قوله ﴾ ﴿ الدين أمانة في يد المستأجر لا يضمنها إلا بتد أو تعريض ﴾ لا نعلم في ذلك خلافاً كما
في التذكرة وبلا خلاف في ذلك كله إذا كان التلف في مدة الإجارة كما في التقيح ورجاءاً كلتيهما يباح
التأخر والظاهر قيد كلام التذكرة بذلك ولا خلاف بدون القيد موحود كما سنعلم وفي (الرياض)
الدين المستأجرة أمانة لا يضمنها المستأجر ولا ما يخص منها إلا مع تد أو تعريض بلا خلاف أجده بل
عليه الإجماع في التنية وهو المحجة (قلت) إجماع التنية والخلاف إنما حكا على الضمان مع التندي
ثم يلزمها أنها أمانة وإنما تضمن مع التعريض أيضاً وأنه يضمن ما قص منها (وكيف كان) فخطفت
حبارهم مما في الكذب غير قانونين بين كون التلف في المدة أو بعدها إذا لم يطلبها المالك لمكتف
الإطلاق بل في السرائر والتحرير والكتاب كما يأتي وجامع المقاصد وإيضاح النافع والمساك والخاتمة
انصرم بذلك لأنها في المدة مقبوضة إذن المالك بحق القاض وأما بعدها فاصل البراءة واستصحاب
عدم الضمان واستصحاب العلم بها بالسألت عن المارضى فاضيت بذلك والاستناد إلى اقتضاء المدة
يستلزم أنه غير مأذون في قضاها فحصر إمامة شرعية مصونة فيجب عليه رد ما يؤنة الرد فإذا لم يرد
فوراً حيث يمكنه الرد ضمن كما في المبسوط والتقيح وهو اللازم لا يبي على حيث أوجب عليه الرد
واللازم للقاضي حيث غير المؤجر به المدة بين أخذ قبية ما قصت وبين أخذ أجرة المثل فيا زاد
موهون بمنع وجوب الرد وإنما يجب عليه تمكيت منها والتخلي عنها فإنها كالمهر إذا أدى الزمان الدين
والردية وسائر الامانات فإذا فعل ما وجب عليه أو عزم عليه فلا قصير ولا تندي ولا تعريض
للإميين المتقدمين ثم لو جسا مع طلب المالك بعد اقتضاء المدة ضمن قطعاً كما في جامع المقاصد وبلا
خلاف كما في التذكرة وبجب قيد ذلك بما إذا كان الحبس لتبرطه كالمظهر وبه صرح في التذكرة

في اللدوق وسدحا اذا لم يمنها مع الطلب سواء كانت الاجارة صحيحة أو فاسدة ولو ضمنه المؤجر لم يصح فان شرطه في العقد فالأقرب بطلان العقد (من)

وقد سلم المحقق الثاني للشيخ أنها بعد انقضاء المدة غير مأذون في قبضها لكن لا يجب عليه ردها وقد يظهر ذلك من صاحب المسالك وصاحب الرضا وهو كالتاقتس فلا أقل ناه على ذلك من الرضا عليه وعين ذلك تكون امانة فائدة غير الامانتين وقد تقدم لنا في أول باب الودية ان الامانة المالكية هي ما حدثت في يد غير المالك باذنه أو بغير اذنه ولكنه علم بها أو أخبر عنها ولم يطلبها فكل هنا مأذون كما هو ظاهر السرائر أو صريحها وما في التفتيح من الاستناد الى أحبال الشبان غير صحيح وقد تردد المصنف في التفتيح في المسح كما هو ظاهره في التذكرة أو صريحه ولا وجه له هذا ما عرفت وقد تردد أيضا في مواضع أخرى من التحرير في وجوب الرد وألطف شيء ما في المعاني حيث جزم بعدم الضمان اذا تلت بعد المدة من غير تقييد فأصل في وجوب رد الدين الى المؤجر بعد المدة اذ التردد في ذلك مع الجزم بعدم الضمان كذلك مما لا يجتمعان ومن لحظ كلام التفتيح في التقص والارام في المقام عرف أنه غير متحقق بل ولا صحيح وقد نسمع جماعة في جعلهم صريح الشيخ أبي علي لكه سهل هذا وقد استفاضت الاخبار بعدم الضمان مع عدم التطهي وبه سه كما في موضعين من خبر أبي ولاد الوارد في البطل وكما في صحيح علي بن جعفر وكما في خبر الصيقل الوارد في المجلد اذا طلب وغيره الاخر الوارد فيها اذا جاوز الشرط وشهد له الجوريس على مستير عارية ضمان وصاحب العارية والودية مؤتمن وكذا الاخبار الواردة في عدم ضمان الاجير لا ينف في يده اذا كان أينما فأصل وكذلك الاجير اذا حلك صغيرا كان أو كبيرا حراً كان أو عبداً لبعض ما مر من التحليل ﴿قوله﴾ (في المدة) بعدها اذا لم يمنها مع الطلب (قد تقدم الكلام في هذه المسائل الثلاث سببا محررا) ﴿قوله﴾ (سواء كانت الاجارة صحيحة أو فاسدة) أي لا يضمنها في المدة ولا بعدها اذا تلت العين من غير تقييد سواء كانت الاجارة صحيحة كما هو ظاهر أو فاسدة لقاعدة المقررة كاستصحابها غير مرة وهي ان كل عقد لا يضمن بصحيحة لا يضمن بفاسده وبالعكس وبذلك صرح في التذكرة وجه مع المقام في المقام وهو ظاهر اطلاق الباقيين وقد تقدم عند قوله واستيقا للضمة أو بضما مع فساد العقد يوجب أجراً لكل بيان الوجه في هذه القاعدة بتوجيه (أحدها) ان الاجارة الفاسدة إنما تصد بالقسبة الى وجوب البطل واستحقاق المسمى لا بالقسبة الى الاذن في التصرف وجوازه واستبنا الكلام فيه ومرجه الى أن العقد لم يفسد بالكلية (والثاني) لما علمنا من حال المؤجر لرادة الاجرة على كل حال ولا كذلك الباطم وينا أنها جميع عليها وما وجدناها خلافا الا من مولانا المقدس الاردبيلي وشيخنا صاحب الرضا مع أنها واقعا الاصحاب في غير ذلك الموضع ﴿قوله﴾ (ولو ضمنه المؤجر لم يصح فان شرطه في العقد فالأقرب بطلان العقد) ومثلها عبارة التذكرة وأحسن منها عبارة التحرير قال لو شرط على المستاجر ضمان العين لم يصح وهل لبطل الاجارة فيه نظر وتسمع عبارة الشرائع وقد استظهر الشهيد من عبارة الكتاب أنه ضمنه بعد العقد وحلها في جامع المقاصد على أنه أراد تضمنه وقد قرب المصنف هنا فيما اذا شرطه في العقد بطلان العقد وفي (التذكرة والمسالك) أنه أقوى وفي (جامع المقاصد) أنه أصح وقد سمعت ما في التحرير ولا ترجيح في الحواشي وإسالة في الايضاح على البيع ولا ترجيح له فيعولا

فإذا تعدى بالمائة المسافة المسترطة أو حلقا لا يزيد ضمنها (متن)

يسمى قوله في الشرائع وفي اشتراط ضمانها من غير ذلك تردد أظهره المتع اذ ظاهره ان في جواز اشتراط ضمانها تردد أظهره المتع وهو كما ترى والذي فيه منه في المسالك أن في صحة العقد واشترط تردداً ومن السبب انضمام جميعاً كلام السيد في لا تنصارتن ظاهره لاجماع على صحة العقد واشترط لكه ذكره في أثناء الكلام له لا يجده الا من تقع كلامه في صحة ضمان الصانع ما يهلك تحت يدمعرة غرماً على أنه ذكره في غير محله وستسمه وقد فصلنا في باب البيع بين الشروط قابليتها فيها وضع متافاة تقتضي العقد والبلغة ما يورد عليه بقضه في الحق والافتنضيات العقد كثيرة لان المراد بتخلفه ما رتبته الشارع عليه وليس المراد ما لم يشرع الا لاجبه كاشتراط الوضوح وما وضع متافاة تقتضي العقد عدم الانتفاع بالمبيع أصلاً لا مدة وعدم ضمانه وعدم قبضه وعدم التصرف فيه بيع ونحوه الا أن يقوم دليل على صحة واشترط الرجوع عليه باليمن ان خصه صاحب واشترط منعه والولاة قبايع وما تقتضي تجهيل أحد الرضخين الى غير ذلك مما تقدم مشجاً وقد يدعى ان شرطاً ضمان العين في الاجارة هو وضع متافاة تقتضيها اذ من الواضحات ان مقتضى عقد الاجارة الانتفاع باليمن وكونها امانة غير مضونة والا أحسن أكثر الناس من الاستشعار بل كلهم في بعض الاقسام قيتامل جيداً في وضوح ذلك مع سمته من علم الهدى وقد اتفقت كلمة من عداه عن تعرض لهذا الفرع على بطلان هذا الشرط وقد سمعت مجازاتهم بل ظاهر جامع المقاصد الاجماع عليه قال ولو شرط الضمان مع التلف ولو بذرت قد فالشرط باطل قطاً وهذه الكلمة اذا صدقت ممن يميل بالظن كانت في معنى الاجماع لكن السيد المرتضى في الانتصار لما حكى قول الحسن بن حي ان من أصلى الاجرة لا ضمان عليه وان شرط الضمان رده بأنه يخالف الامامية لان عندنا ان شرط كل الضمان عليه بالشرط وظاهره الاجماع وقد قال في الرضا وفي جواز اشتراط الضمان حيث لم يثبت ماضل العقد لسموم الامر بالوعدة بالشرط أم عدم لمناقته بتخلفه يقصد قولان واثنى في أشهر والاول يظهر لسموم مع ضعف المعارض لشمع المناقاة على المطالبة بل هو حيث لم يكن هناك شرط وفي الخبر رجل استأجر سفينة من ملاح فحلقها طاماً واشترط عليه ان قص الطام فقلبه قال جائز (قلت) أنه ربما زاد الطام قل قتال يدهي الملاح انه زاد به شيئاً قلت لا قال لصاحب الطام الزيادة وعليه القصاص اذا كان قد اشترط عليه ذلك انتهى واول من مال الى ذلك المولى الاردبيلي واقتناه صاحب الكفاية على مادته واكتنفا لم يمتوا المسئلة بعنوان الرضا اذ لم يبعد القاتل المجرور وله عتاقها به لكنهما قالا ويمكن أن يقال فذكره على سبيل الاحتمال فكيف يمد قولاً ويقال أن غيره أشهر واحتمال انه على علم الهدى ما يكاد يقطع بعده لان من عند الانتصار ما وجدته والاحكامه واما الخبر فهو في غير ما نحن فيه لان كلامنا بين اصلى الاجرة لا بين أخذ الاجرة كالسلاح والمكاري والصانع فان المشهور كالي المسالك انهم يضمنون اذا ادعوا هلاك المتاع ادعى عليهم التفريط مع عدم اليقين بل في الانتصار الاجماع على ذلك وفي اخبار كثيرة ان الصانع يضمن مع التهمة فضلاً بالخبر وهو خبر موسى بن بكر من ادلة تلك المسئلة والظاهر انه منهم أيضاً لانه ما اشترط عليه الا وقد اتهمه وهذا كلام اجالي وقد تقدم لنا وبقي ان شاء الله تبارك وتعالى قريبا ان المشهور انهم يضمنون ذلك كما يضمنون ما يجنبه بأيديهم ﴿قوله﴾

﴿فإذا تعدى بالمائة المسافة المسترطة او حلقا لا يزيد ضمنها﴾ اجماعاً كما في التنية والسرائر والتذكرة

كلها قيمتها وقت المدون ويحتل اعلی القيم من وقت المدون الى وقت التلف وطيلة اجرة الزيادة

وفي (الخلاف) الاجماع والاخبار على الاول وقد صرح بالمكن في القصة والنهاية والمبسوط والنية والسرائر وغيرها وسائر ما تأخر من تعرض لها من غير اشكال ولا خلاف وقد زيد في سقد اجماعي النية والسرائر ما اذا تعدى ما اتفق عليه من المدة أو خالف المهود في السير أو في وقت أو في ضرب النهاية وقد صرح بالحكم الاول صحيح ابي ولاد فقلت رأيت لو علب البغل أو فحق أو ليس كان يلزمي قال نعم قيمة البغل يوم خالفته قلت قال أصاب البغل كسر أو دبر أو قرع قل عليك قيمة ما بين الصحيح والميب يوم رده ومثله خبر الحسن الصيقل وخبر الحلبي وخبر عمرو بن خالد (ويلزم) أنه يصنها حينئذ ولو تفتت بسبب آخر كما هو ظاهر كما تقدم ﴿ قوله ﴾ (كلها قيمتها) ومن قصتها اجماعا كما في النية والسرائر وبذلك صرح في القصة والنهاية وجامع الشرائع وجامع المقاعد وهو قضية المطلق البلقين وهو ظاهر اجماع الخلاف مما اذا تجاوز المسافة ولملك في صورة التجاوز افصح خبر ابي ولاد كما سمت وخبر عمرو بن خالد حيث قال قضت الثمن وفضل الثامني بن مادا لم يكن المالك معها فيضمن الجميع أو كان فيضمن النصف لأن السبب شذوذ احدهما بحق والآخر عدوان ويوزع على مجموع الفراسخ ويسقط المدون بالقسط أو يضمن الجميع فالاقول ثلاثة ولا ترجيح في المبسوط وفي قول المصنف ضمنها كلها ايها الى رد القولين الاولين وسببنا الاول المصنف في آخر هذا الفصل ويحتل الثاني ويعرف منه تصوير الاول وهما أوفق بالاصول ولا سيما الاول وعليه حروا في بابي القصاص والديات وقد عرفت الوجه فيه فكان الثاني فيه كما اذا جرعه زيد وعضه الاسد وسرنا قال الجراح انما يضمن النصف وكذا لو جرعه واحد عمداً وآخر باستيقاء قصاص أو حلاً فسرنا والوجه في الثاني ان التلف مستند الى الجهة طو ضمن بالاقول مثل الاكثر لم تساوي الزائد والنقص وهو محال فسقط ضمان المأدوم به وبقي الزائد لكن اصحابنا اعرضوا جميعاً عنه في القصاص والديات قالوا لو جرعه واحد جرعا واحداً وآخر مائة ومات فاضان بالسوية فكيف كان فترك الاستئصال في رواية الحلبي وروايي الصيقل مع غلبة كون المالك مع المستأجر دليل السوم (قال مولانا الصادق عليه السلام) في خبر الحلبي ان جار الشرط فهو ضامن هذا الحق الضمان ولم يفتصل وفي احد خبري يسقط أن علب الحمار فهو ضامن ونحوه الآخر وفي (التتحيح) نصيب جيد قال شرط الضمان بالمعريط الا انفراد عن المالك ولا يشترط ذلك في التمدي فهو تسمى وشارك المالك ضمن بقسطه ولو انفرد عن المالك اختص بالضمان وقال في التمريط لو تركها في مجة او مهلكة مع مواقة المالك فلا ضل ﴿ قوله ﴾ (وقت المدون) كما هو هنا خيرة الشرائع والجامع والتحرير والايضاح وغيرها ولهم نظرنا الى قوله عليه السلام يوم خالفته وهو مع عدم صراحته يظهر من قوله عليه السلام يوم رده خلاه ونعم الكلام في باب النصب والبيع وغيرها ﴿ قوله ﴾ (ويحتل اعلی القيم من وقت المدون الى التلف) كما هو هنا خيرة الخلاف والمبسوط والاقوال ما هي الاقوال ثمة والرجح واحد وقد فصل في الوسية ما تفصيلاً غريباً قال يضمن بالتمريط قيمة يوم التلف و بالندي أكثر قيمته من يوم التلف ﴿ قوله ﴾ (وعليه أجرة الزائد) اجماعاً كما في النية والسرائر وبه صرح في القصة والنهاية والخلاف والمبسوط والتحرير والارشاد والمختف والتتحيح وجامع المقاصد كذا التذكرة

ولا فرق في الضمان بعد ان تلف في الزيادة أو بعد ردها الى مالكها بسبب تميها وشبهه ضمن والا فلا ولا يستطع الضمان ردها الى المسافة ولو ربط الهابة مدة الانتفاع استقرت الاجرة فان تلفت فلا ضمان وان انهزم الاصطبل اذا لم يكن غنوكا (متن)

لانه استوفى منها منفعة زائدة على المستقة فيضمن قيمتها وهي اجرة المثل لها وذلك مع ضمان العين ايضا وخالف في الفتنة فقال كان عليه اجرة الزائد بحساب الاستأجرها وفي (الثنية) يزوم أجر الزائد على الشرط بدليل الاجماع ولله منها بناء على التالف من ان الاستأجر انما يكون غالبا باجرة المثل والظاهر ان على الشرط في الثنية صلة الزائد وأغرب القاضي في الهلب قال اذا تلفت الهابة بعد التجاوز كان ضمانا لها ولا اجرة عليه فيها زاد بعد المكن الذي عينه فتن تجاوز الهابة المكن الذي حده وصلت كان صاحبها نجيرا بين ان يأخذ منه اجرة المثل وبين ان يضمنه قصص ما قصص وهو في الادلى كقول ابي حنيفة وقد قال عليه السلام في رده في مثل هذا القضاء وشبهه نجس السماء ما بها وتتم الارض بركتها ويرده في الثانية أصل عدم التداخل لان سبب أخذ ارض القص للبناء بسبب الاجرة استيفاء المضة ومردم أن يأخذ المسمى للكل العين والارطال المينة ولجدة المثل لرائد وقال في (مجم البرهان) ما حاصله ان الاوقف بالمضوابط ان يأخذ للاصل والزيادة اجرة المثل لانه انه شرط المحسين وحدها والمائة غيرها وانما قد تكون اجرة رطل محبسة اضعاف اضعاف اجرة لمحسين وحدها ولستوضح ذلك في اجرة الحبة وحدها والمحنة كذلك قال قاته لاجرة لكل حبة حبة في التنازل ولجميع المحبوب اجرة كثيرة واحتمل حل كلامهم ونجرا في ولاد على التالف الاكثر (وفيه) أن القدر بدصته كيف يترك مقتضاه واجرة المثل يلحق فيها حيثما الاجماع **قوله** (ولا فرق في الضمان بين ان تلف في الزيادة أو بعد ردها الى المشتربة) كما هو قضية إطلاق الجملة ووجهه ظهر لان العدول لا يزول الا بالقسم الى المالك أو من يقوم مقامه ودها الى المسافة المشتربة والعدة المتدرة بالمحسين وملا مثلا ليس ردا الى المالك أو تأييده بقي الضمان لبقاء العدول **قوله** (ولو تلفت بعد ردها الى مالكها بسبب تميها وشبهه ضمن والا فلا) يريد انها اذا تلفت حيث تعدى بها او بالخل عليها بعد ردها الى مالكها لم يكن حدوث عيب حدث بها في يد المستأجر ضمن لاستناد التلف الى ما عدى به وفقه عدولها والا يكتفى بدها الى المالك بسبب ماله فلا ضمان لانه قد سلمها اليه وفي مضى القسح أو بسبب تميها الحاصل لها من زيادة المسافة أو من زيادة الخل **قوله** (ولا يستطع ردها الى المسافة) اجماعا كما في الخلاف والثنية والسرائر وبه صرح في البسوط وغيره لان العدول لم يزول بذلك ولما د المسافة المشتربة في الاجارة **قوله** (ولو ربط الهابة مدة الانتفاع استقرت الاجرة فان تلفت فلا ضمان وان هدم الاصطبل اذا لم يكن غنوكا) ومنه باقي التذكرة والتحرير ويأتمر المقاصد وقالت التمامية ان كان المهود في ذلك الوقت ان الهابة تحت السقف كبحج الجبل في اشتاء فلا ضمان وان كان المهود في ذلك الوقت لو خرج بها ان يكون في الطريق وجب الضمان لان التلف والخل هذه جبه من ربطها (وفيه) انه أمين مآدون ولم يتعد ولم يربط فلا موجب للضمان واتفاق عليها حين الرطامع الاذن فيه شرعا لا يوجب ولا موجب له غير ذلك وان لوصل في قوله وان انهزم الاصطبل والمسقة الاولى قد تقدم الكلام فيها واعادها ليرتب عليها ما مدعا

وكذا يد الاجير على الثوب الذي تراد خياطته أو صبته أو قصارته أو على الهابة لزامتها سواء كان مشتركا أو خاصا (متن)

﴿ قوله ﴾ وكذا يد الاجير على الثوب الذي يراد خياطته أو صبته أو قصارته أو على الهابة لزامتها سواء كان مشتركا أو خاصا (أي كان يد المستأجر على امين المؤجرة يد أمانة في الاجارة الصحيحة والنافعة فكذا يد الاجير كالحياط والصباغ والقصار ورائض الدابة وغير ذلك كالنكري والملاح والجل يد امانة خلا للميد وعلم الهدى والمحق في موضع من الشرع والشيخ في مدعين من النهاية كما سقم والمصنف في موضع من التذكرة أنه ذكر عبارة الشرائع كما سرف تأويلها وكذا المولى الاردبيلي والخراساني وصاحب الفتيح في بعض الاقسام وتسقم كلامهم والفتان محكي عن يونس بن عبد الرحمن قال في (القصة) القصار والحياط والصباغ. أعياهم من الصناع وصنونه تسلموه من المتاع الا ان يظهر هلاكه منهم ويشهر بما لا يمكن دقاعه أو تقوم لهم ينة هلك (ثم قال) والملاح والمكاري والجل ضامنون لثلاثة الا أن تقوم لهم ينة بأنه هلك من غير قريط ولا تصديف. وكأنه قال بهذا الاخير في التحرير (وقال في الاقتصار) الصناع كالقصار والحياط وما أشبهها ضامنون المتاع الذي يملك اليهم الا أن يظهر هلاكه ويشهر بما لا يمكن دمه أو تقوم ينة بذلك ثم ادعى عليه اجماعا وأنه من مفرداته وفي (المسالك) انه المشهور وليست هذه الدعوى في محلها ولعل السيد عني بالاجماع الميّد ويونس بن عبد الرحمن وكل من روى اخبار الفتان لكن صاحب المسالك لا تصح منه ولا تسقم ارادة ذلك منه وقد استدلل لهم المتأخرون بصحيفة الحلبي وحسنه النقال والصباغ إذا ادعى السرقة ولم يتم البينة فهو ضامن ويحكم عليهم السلام اليد ما أخفت حتى تودي وفي خبر أبي بصير المروي في الكتب الثلاثة بمدة طرق وفيها الصحيح ما يدل أيضا على اعتبار البينة وقد روى الفقيه عن الحلبي في الصحيح والكاظمي عنه أيضا في الحسن من أبي عبد الله عليه السلام ان المكاري لا يصدق الابينة حادثة ومثله خبر الشحام. مرسل الفقيه هذه الاخبار التي دلت على اضرار البينة في الصانع والمكاري ورواية السكوني ورواية يونس وما رواه ابن ادریس عن جامع الزيفلي نقل عن الفتان في الصانع وحسنه الحلبي نقل عن الملاح وقد دلت روايات كثيرة على ضمان الصانع مع التهمة كصحيفة احمد - صحيفة أبي بصير وروايت وحسنه الحلبي ورواية محمد بن علي بن محبوب وفي خبر خالد بن المهدي وحسنه بن عثمان عدم تضمين الملاح المأمون وعدم تضمين الملاح النير المتهم وقد حمل في المختلف الاخبار الدالة على الضمان وعلى اعتبار البينة على التصدي والتفريط وعلى ما اذا أخر المتاع عن الوقت المشترط كما في خبر الكاهلي كما سقمه وقد وافقه على الاول المحقق الثاني وعليهما صاحب المسالك وفي الاخير نوع قريط وهو يطره حل بيد تأباه اخبار البينة وأخبار الامانة والتبعية على انه قاسم وقد يحصل بعضها على ما اذا تفتت في يده بسببه وان لم يبد ولم يطره ونفي في جمع البرهان البعد عن حل التبعية لها في التهذيب على ما اذا كانا غير مأمونين وقال انه اجمع بحمل المطلق على التقيد لوجود التقيد في روايت كثيرة قال وحاصله يرجع الى أنه ان ظهر التلف لا يكونون ضامين والا ضمنوا قال ويشهر به خبر أبي بصير (قلت) له أراد خبره الذي تضمن أنه ان ادعى ان الثوب سرق من بين متاعه فليد أن يتم البينة وان سرق متاعه طيس عليه شيء. وقد قال به أوامال

إليه في الكفاية وحاصله يرجع إلى موافقة المفيد والسيد في بعض الأقسام وهذا الجدل يدفعه ما سنده
 في حل الاستبصار على أن يثبت وبين أخبار البيت عموماً وخصوصاً من وجه والاخبار من الجانبين كثيرة
 وبما الصحيح الآن قول إذا قامت اليقظة انتفتت التهمة وثبتت الإمامة (وفي) أن أقصى ما تقول البيت
 أنه سرق قطاً وذلك لا يدفع عنه التهمة إذ لم تكن بموافقة وتقريره وهكذا حل الشيخ في الاستبصار
 صحيح مروي بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الصباغ والتصار قال ليس بضمان
 على به إذا كان مأموماً يستحب لصاحبه أن لا يضمنه وإن كان ليس بواجب وهو خير في وضع من
 النهاية واستدل على الاستيجاب وجواز التضمن وإن كان مأموماً بقوله عليه السلام في خبر أبي بصير كان
 علي عليه السلام يضمن الصغار والصانع يخطأ على أموال الناس وكل أبو جعفر عليه السلام يتفضل عليه
 إذا كان مأموماً ونحوه خبر الحلبي من دون تفاوت في المعنى وأخبار البيت لا تناقضه وحمل صاحب
 المنايع أخبار الضمان على ضرورة التفریط أو على ما إذا لم يكن لم يثبت ومضى لا خبر أنهم إذا أقاموا
 البيت على هلاكه لا يضمنون ولا خسروا وإن كانوا مأموماً وهو أيضاً موافق للمفيد والسيد في بعض
 الأقسام وهو معارض بأخبار الإمامة وعدمها وقال وقيل يضمن مطلقاً وسواء وإن أقام البيت على هلاكه
 من دون تفریط وهذا ليس قول المفيد ولا قول الاستبصار لأنك قد عرفت أنه يقول بأخبار البيت
 وأنها لا تناقضه ثم ذكر حكم الملاح والمكسري وقال أنها لا يضمنان إلا عند علم البيت أو مع التفریط
 خلافاً للشيخ مع أن الشيخ إنما استند إلى الحسن الزوردي في الصانع والتصار ولم يتعرض للمكسري
 والملاح وصرح كلامه أن ليس مراده خلاف الشيخ في الخلاف فلا معنى لإبهامه أولاً أو لا كان أراد
 الشيخ والتصريح به ثانياً في غير محله وإن كان الحكم واحداً عندنا الآن أن يكون حمل باقيل على ما سنده
 من الشرائع مع ما في عبارته في المقام من الإيهام والتعقيد بلا ممانعة (وليس) أنه قد اضطرب كلام
 المحقق اضطراباً شديداً قال إذا قصد الصانع ضمن إلى أن قال أنه لو تفت في يد الصانع لا يبيعه من
 غير تفریط ولا تعدل يضمن على الأصح وقضية كلامه أن هناك قالاً بالضميد وإن قلنا عدم التفریط
 بالبيت أو الانتهاز وهو الذي فهمه في المسالك ويجزم به قال أما الضمان فهو تلف يتبركه من غير تفریط قيل
 أنه كذلك بل ادعى عليه المرتضى الإجماع والظاهر أنها مسائل متروكة إذ لم يقل به أحد منا ولا من العامة
 لأنك تعرف ما سمعنا أقوالهم بل لا أشد أسداً يقول به (وعساك تقول) لأنه أراد الشيخ في الاستبصار
 وكذا النهاية في موضعهما (قلت) جوز في الاستبصار تعميم المؤمن وما كان يقول بتضمين من أشهر
 وظهر هلاك المين عنه من دون تفریط بخلاف المؤمن فإن أحبال التفریط والحياة والمداغة قائم كما
 هو واضح سلتنا ولكن كيف يترك خلاف المفيد والسيد ويقتل المقرب الشاذ الذي جداً ويقول في
 مناقاة الأصح إلا أن قول أن مفهوم كلامه اختيار مذهب المفيد كما هو واضح لكل من لحظه ثم أنه
 قال في الشرائع بعد ذلك بمدة مسائل إذا ادعى الصانع أو الملاح أو المكسري هلاك المتاع وأنكر
 المالك كلفوا البيت ومع صدقها يلزمهم الضمان وقيل يقول قولهم مع اليقين وهو أشهر الروايتين وهذه
 العبارة حرة غرقة وقعت في التذكرة في فصل التنازع ويمكن تزيل الباريين على أن الفرض أنه ادعى
 الخلف في يده لا يبيعه ويكون غرضها بإشهر الروايتين التبريض بالمفيد والسيد وعلى الشرائع
 اختلاف اجتهد فلا ضرر فيه على الفقيه هنا وما اختاره المصنف في الكتاب هو خيرة النهاية في أول
 كلامه والخلاف والمبسوط والمراسم والكافي والمذهب والرسالة والسرائر وجامع الشرائع والتذكرة

والحرر والارشاد والمخطف والفتح وايضاح النافع وجامع المقاصد والروض والمساك بل هو ظاهر
 الشرائع في قوله أشهر الروايتين وصرح بها في الموضع الآخر لانه يجب تزجيده على ذلك فراداً من
 المعنى الكاذبة في أحد الاحتمالين وجماعاً بين المبرزين وهو ظاهر الفتية بغيرها الذي هو كالنطق
 وهو أشهر الروايتين كما في الشرائع وجامع المقاصد والأشهر كما في الكفاية وكذا الشرائع في الملاح وفي
 (جامع المقاصد) أنه هو المذهب الصحيح لأصحابنا وفي (السرائر) عليه الاكثرون المحصولون وهو الاظهر
 في المذهب وعليه العمل وفي (الخلاف) عليه اجماع الفرقة وأخبارهم وفي (الفتية) على ما فهمناه منها (وليطم)
 ان قول المحقق والمحقق الثاني أنه أشهر الروايتين لا بد وان يراد أنه أشهر في الفتوى والعمل والاقاخبار
 الينة وأخبار النية وقد روى بعضها بل أكثرها المحدثون الثلاثة في الكتب الاربعة وهي في العدد لا
 تقصر عن أخبار المشهور بل كانت تزيد عليها (وليطم) أنه لا فرق حتم بين الصانع وبين المكاري
 والملاح كما سمعته عن النعمة وغيرهما وصاحب المسالك قال أنها غير داخلين في اسم الصانع الذي
 وقع عليه الاجماع والشيخ سئل في ضابطها الى رواية ضيقة السند انتهى وقد تبين على ذلك صاحب
 المحتاج وهو كلام خال عن التخصيص من وجوه (الاول) ان الاجماع على ضيان الصانع انما هو فيما ظنه
 يده (والثاني) ان الشيخ لم يتعرض في الاستبصار للمكاري والملاح (وثالث) أنه استدل في تضمن
 الصانع الى الحسنة وهي غير ضيقة السند وهو غير المكاري عند صاحب المسالك (والرابع) ان ذلك فيما
 اذا ادعى الملاك الى غير ذلك وقد احتجوا عليه بالأصل وأتهم أمته وصحيفة سوية بن حمار وقد
 سمعنا آخراً (وقال الصادق عليه السلام) في خبر بكر بن حبيب ان أئمة قاستطعنوا ان لم تهمه فليس
 عليه شيء وقال أيضاً عليه السلام في خبره الآخر لا يضمن اقتصار الا ما جئت به وان أئمة
 أئمتهم وفي خبر يعقوب ابن تميم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع لقرم بالاجر
 وعليه ضيان ما لم يخال ادخلت نفسه بذلك انما كره من أجل اني أخشى أن يفرموه أكثر مما يصيب
 عليهم فاذا ثبت نفسه فلا بأس وفي (الصحيح) في الفتية والتهذيب عن رجل استأجر أجيراً فاقدمه على
 متاع فسرقة قال هو مؤتمن وفي (حسنه الكاهلي) اذا خاف أي الشرط وضاع التوب بعد هذا
 الوقت فهو ضامن ومضمونه يدل على عدم الضمان ومثله خبر موسى بن بكر حيث قال فيه عليه السلام
 عليه القضان ان كل اشترط ذلك وفي خبر حذيفة ما يدل على ذلك أيضاً (وروي في الوسائل) عن
 كتاب أهل الدين عن مولانا صاحب الزمان عليه السلام في حديثا حلت اليه أنه قال فيها أي الصرة ثلاثة
 دنائير حرام والله في تحريمها ان صاحب هذه الحجة وزن على حاكم من التزل متاوع من فسرق
 التزل فخنبر به المالك صاحب فكذلك واسترد منه بدل ذلك متاوع من غز لا أدق مما دفعه اليه
 وتخذ من ذلك ثوباً كل هذا من منه ومن أقوى ما يستدل به على ذلك أنهم أطلقوا على ان الناصب
 اذا ادعى التلف يقبل قوله بحيث كما تقدم يانه قيتاسل في ذلك جيداً هنا وقد تقدم في آخر المطالب
 الثاني في عشرة كتب ومنها الشرائع أنه يكره أن يضمن الصانع مع اعتناء التهمة وهي ما نحن فيه لا
 فيما اذا قد وقد اسبغ الكلام فيها هناك فان كان المراد بها أنه يكره أن يحاول تضمينه بتحصيل
 الينة عليه بتزجيده كما استدلنا هناك كانت نسبة في مذهب المشهور وكذا ان كان المراد أنه يكره
 به قيام الينة عليه بالتزجيده أن يضته اذا لم يحصل له ظن بتهمة أو اذا لم يكن متعياً بمطاعة السارق
 مثلاً وان أقيمتها على ظاهرها كانت ظاهرة في مذهب المتيد كما تقدم يانه وقد يدل ان الاخبار التي دلت

ولو تعدى بالعين قصصت ضمن وإن كانت لرضا شرط زرعها أو ما فزوع غيره (متن)

على الضمان قد انتقلت أشد اختلاف وتعارض كما عرفت تارة لا يرجع جسم على وجه برفع الخلاف بينها ضد كتمانونة نفسها إلا أن قول أنها قد اتفقت على قدر مشترك وهو تعيين المتهمة بقدي لم يتم بينة وأنتم لا تقولون به قلت في خبر بن مسكان أن هذا يستلطف ونحن نقول بتضيئه أن لم يخلص ثم إن المذهب والسيد وبقية الأصحاب يجمعون على الإعراض من أخبار التهمة والأمانة بالكفاية على سبيل الإلزام لا الاستحباب فلا تنهض على معارضة أخبار المشهور وأخبار اليقينة وإن صح أكثرها لا تقوى على معارضتها أيضا لا عضاها بإصل البرادة والقاعدة المجمع عليها من عدم تضيئه الأمين وأنه ليس عليه إلا البين والشبهات والاجاعات وشلوة السائل تلك إذا حائل بها الإختصاص والسيد ولما تالت لها إلا المقتضى رحمه الله تعالى على اضطراب في كلامه وكذا المصنف في موضع من التذكرة بعد مضي ثلاث مائة سنة تقريبا متفرعين بأن عدم الضمان أشير الراويين بل قد عرفت أنها ليسا بخالفين ولو انصبتنا عن ذلك كله كان لنا أن نقول ان هذا الاختلاف الشديد يقتضي بأنها خرجت من حج القليلان القائلين بالضمان فيها نحن فيه من العامة على اختلاف القول لم ين ابن أبي ليلى والثوري وأبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني والحسن بن حي والشعي واليث والأوزاعي ومالك والشافعي في أحد قوله واحد في رواية عنه ومضى هؤلاء في عصر الصادق عليه السلام وبعضهم في عصر الكاظم عليه السلام وبعض في عصر الرضا عليه السلام والآخر الزائدة في الضمان إنما هي عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام وما حكياه من هؤلاء قلناه من الانتصار والخلاف والتذكرة والأخبار الواردة عن الصادق عليه السلام كانت قديمة من ابن أبي ليلى لقبي حرة مضي التذكرة في أوائل عصر هؤلاء الصادق عليه السلام حكى ذلك عنه في التذكرة وحكى عنه في الخلاف وعن الشعي ومالك والشافعي في أحد قوله أن الأخير المنفرد في غير ملك المستأجر يضمن ما يفتك بأي شيء تلف وفي الأخبار ما يرشد إلى كونها خرجت بتقييد زيادة على اختلافها إذ فيها كان أمير المؤمنين عليه السلام يضمن القصار وكان أبي يتناول وكان أبو جعفر عليه السلام يفضل (وفيها أيضا علي بن الحسين خ) وفيها أيضا قل أمير المؤمنين صلوات الله عليه الأخير المشارك ضمن الامن سبع أو غرق أو لفس مكاره وهذا قول أبي يوسف والشافعي ومحمد الله بن الحسن وهو مذهب الثوري وغيره أنه لم يقيد القصر بكونه مكبرا أو هو في عصر الصادق عليه السلام قل خبرنا الزاردي عن الكاظم عليه السلام يحصلان على من أبي يوسف الذي هو في زمن الرشد قلني يتبادر لي من محمد بن الحسن بل من الشعي طعن منعه مذهب ابن أبي ليلى مع أنها كناية وهي محل التقييد ولما انفرد الزاردي عن الرضا عليه السلام جاهد بأن يحصل على التقييد لأن التقييد كانت في زمانه شديدا (ولعلم) أن مالكاً أحادي في روايته والشافعي في أحد قوله قالوا بقتل ابن أبي ليلى حكى ذلك عنهم في التذكرة والأوزاعي قل الأخير المشترك ضمن إذا لم يشترط له أنه لا ضمان عليه وقال الحسن بن حي من أخذ الأجرة فهو ضامن تبرا أو لم يبره وقال اليث الصناع وكلم ضامنون لا أقسموا بملك عندهم حكى ذلك عنهم في الانتصار ذلك كله يفتق قوله فيما من منفردا كما ويمكن أن يرد أنهم لم يقولوا إذا لم يكن له بينة أو يشتر وقد أشار المصنف قوله سواء كان مشتركا أو خاصا إلى اختلاف العامة في تضيئه المشترك والحسن على أقويل خطفة ﴿ قوله ﴾ (ولو

ولو سلك بالهابة الاشقي من الطريق المشترب ضمن وعليه المسمى والتفاوت بين الاجرتين ويجعل اجرة المثل وكذا لو شرط حل قطن فحل بوزنه حديدا (من)

تسمى بالبين فتمت ضمن وان كانت ارضا شرط وزعها نوعا فزوع غيره (اما انه يضمن البين وان كانت ارضا اذا تسمى فيها ولو بزعها نوعا آخر غير ما شرط قلانه لا تسمى صارت يده يدعدوان وضمان وقد حاول يوصل قوله وان كانت ارضا الرد على بعض الشافعية حيث ذهب الى انه لو شرط ذلك لم يصح الشرط لانه مخالف لتعني القدر وكان له أن يزوع ماشاء. محلا بمقتضى القدر انه يقتضي استيفاء المصة كغيرها اختار وهو غلط لان ذلك ليس من مقتضيات القدر وانما هو من مقتضيات اطلاقه والشرط يخصم للاطلاق كما صرح بذلك في التذكرة وجامع المقاصد وقد تقدم بيان مثل ذلك في باب الخيار قوله ﴿ ولو سلك بالهابة الاشقي من الطريق المشترب ضمن وعليه المسمى والتفاوت بين الاجرتين ويجعل اجرة المثل ﴾ اما ضامه فلا اشكال في كافي جامع المقاصد ليدوانه كما هو ظاهر وأما وجوب المسمى والتفاوت بين الاجرتين قلانه استوفى المصة المقر عليها وزيادة قلنا نقترض الوصول الى التاية وقطع هذه المسافة غاية ما في الباب ام شرط الاسهل فحل الاشقي وقد اشتركا في قطع المسافة وازاد هذا بالمشقة قال في مقابل المقرود عليه والتفاوت بين الاجرتين في مقابل زيادة المشقة من الطريق المشروط لان هذه الزيادة لم يزلها القدر فكلن كما تسمى على المسافة المشروطة أو عدل من حل خمسين الى حل مائة كما تقدم الكلام في مثله (وأما) احتمال اجرة المثل قلان الزيادة هنا غير متبصرة وليس المقرود عليه حراً من المستوفى بل هو غيره وبما ين له قطن المقرود عليه هو الاتصاف بالهابة في الطريق الخاص فهو عند على وجه مخصوص وقد تفتت المسمى انما هو في مقابل فيفوت بهواته فاذا استوفى غيره وجبت اجرة المثل وهذا هو الاصح كما في جامع المقاصد وقد تقدم بيان مثله بل قد عرفت ان بعضهم احتل وحررها بما اذا تميزت الزيادة كما اذا تسمى المسافة المشروطة وحل خبر أي ولادو كلام الاصحاب على التالف والظاهر ان المراد بالتفاوت بين الاجرتين التفاوت بين اجرة المثل لتنازع المقرود عليها واجر المثل لما استوفاه كافي جامع المقاصد وقد فهم السيد حميد الدين فيما حكى عنه ان المراد التفاوت بين الاجرة المسماة واجر المثل ونوقش بأنه ربما كان المسمى بقدر اجرة المثل للصبر فلا يكون هناك ذوات يلزم اعظم للوجوب وربما كان المسمى قليلا جدا (وقد يجب) بأنه بناء على التالف وعلى الاول فلا كانت اجرة المثل المقرود عليها عشرة وللمستوفاة خمسة عشر فالتفاوت خمسة يدفعها مع المسمى ويقي الكلام فيها اذا كان قد استأجره على الطريق المشروطة فاضاف اجرة المثل لكونه ديناً أو نحو ذلك ثم سلك الطريق الاشقي فانه لا يتأتى فيه الاحتمالان المذكوران وكذا اذا استأجر الهابة لبعضيها الى مكان معين اياما معلومة بتقدير معين ثم انه استعملها في بقية في حل آخر اجرة مثله تنقص عن المسمى اضمافا فاضد عنه فانه لا يتأتى في الاحتمالان سياتي الثاني ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو شرط حل قطن فحل بوزنه حديدا) أي وكذا يجبي الاحتمالان السابقان في كل صورة لا يتميز فيها المستحق مما زاد كالاجرة استأجر دابة ليعمل عليها فقلنا فحل ببقدره حديدا وكذا اذا استأجر دار ليسكنها فأسكنها حدا أو قصارا وأما اذا تميز فانه يجب المسمى واجر المثل والماء من حل متفرقة على الظاهر وفي (جامع الشرائع) انه هنا يضمن جمع قسمة وهو

ولو شرط قدوا فإن الحمل أزيد فإن كان المستأجر تولى الكيل من غير علم المؤجر ضمن الدابة والزائد والمسي وإن كان المؤجر فلا ضمان إلا في المسي وعلى المؤجر ودالزائد (متن)

قضية كلام غيره ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط قدوا فإن الحمل أزيد فإن كان المستأجر تولى الكيل من غير علم المؤجر ضمن الدابة والزائد والمسي) كلتي البسوط والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد غيران في الارشاد أنه ضمن نصف الدابة وفي الثاني أنه المشهور بين الفقهاء يريد قضاة العامة وفي الأخير أنه لامحت في ذلك (قلت) قد عرفت أن بعضهم احتل أن المؤجر يأخذ أجرة المثل لكل وقد احتل الشافعي احتالين آخرين وقد عرفت أنه في الارشاد احتل ضمن نصف الدابة للاصل وقد تقدم أنه احتل في مثله التوزيع ناقصة واحتل مولا المقدس الأردبيلي أنه يتسط على الزائد على ما علم أنه لو كان الحمل ذلك فقط لم يحصل بالزيادة الضرر ثم بالنسبة بمعنى ضمان الزائد والمسي أنه يجب عليه دعم أجرة مثل الزيادة والمسي المؤجر وفي (البسوط) أنه لو كان المستأجر وحده المؤجر جاعلا للحكم كذلك لأنه قد غره فضيف المباشر وهو قضية اطلاق عبارة الكتاب لأنها تعضي تضمين المستأجر إذا كان هو الكيال على كل حال الامع علم المؤجر بالحال وفي (التذكرة وجامع المقاصد) أن ذلك كذلك إذا دلس المستأجر عليه وأخبره بكيلها على خلاف ما هو في الأخير أنه إذا سكت ولم يخبر المؤجر بشي وحمل أي المؤجر ففي كونه غاراه بمجرد الكيل وتبيح ذلك للحمل احتمال (قلت) النظار أنه غار كما قد قدم له طامع التبر فلا كل ما كنه نم لو كنه المستأجر زائفا وذهب عن حمل وجه لا يبد توبة وجاء المؤجر وحده ثم ظهرت الزيادة فلا شي على المستأجر ولعل هذه الصورة تدخل في اطلاق العبارة طيناً وفي ما عدا ذلك ولو علم المؤجر بالحال فلا ضمان على المستأجر لتفريط المؤجر بحمل الزيادة مع علمه بها وهل له الاجرة لزمه في (التحرير) فيه نظر وكذا التذكرة حيث ذكر الاحتمالين من دون ترجيح وتظهر في جامع المقاصد أن الأجرة له منها تبرعه بمحمل ففتحاً أن يجب عليه ودعا (قلت) احتمالاً زوياً قروي لأنها إذا كانتا عالين كانت من ساطعة الاجارة لأنه لا يشترط فيها الحفظ كما هو الشأن في دخول الحمام وفي (التذكرة) أن قل أجل هذه الزيادة فالأقرب أن عليه الاجارة وفي (التحرير) فيه نظر واحتل في جامع المقاصد لزوم الاجارة مع علم المؤجر بالحال وأخبار المستأجر بالكيل كذا ولعله كذلك ادعتضاه طلب حله المجهوع فيكون حل الزيادة مأفوتاً فيه وهذا إذا كانت الزيادة لا يقع الحفظ في ثلثها وإن كلف يقع الحفظ في ثلثها كزيادة مقدار يبرر ذلك معفو عنه وحالته المسي كلتي البسوط وقضيه أنه لأجرة لها كما صرح بذلك في التحرير ولا مرق في الزيادة في الكيل بالقصة إلى الاحكام المذكورة بين أن تقع هذا أو عطلا لأن ضمان الاموال لا يمتنع فيه المد والحط والحط لا يقطعان ضمان ولا يصيران ما ليس بحق حقا كما ص عليه في الحواشي وجامع المقاصد وفي الأخير أنه لا حاجة إلى التصيد في عبارة الكتاب بعدم علم المؤجر إذا كان المستأجر هو المتولي للحمل (قلت) ولا بد من اتنبه به إذا كان المؤجر هو المتولي للحمل ولما كان الطالب أن المؤجر المتولي للحمل والتحمل مع قوله ولا مرق إلى آخره جرى بأقرب على التبادل هذا وإن تولى الحمل أجنبي بأمر من كلفه أو بأمر الآخر فهو كونه أحد هاتين الساهات أنه إن كان بأمر من فعل الزيادة فالتضامن على ما علم مع جعل الاجنبي لاعم علمه كذلك إذا كان بأمر الآخر إن قلنا أن مجرد الكيل والتبشع للحمل غرور ﴿ قوله ﴾ (ولو كان المؤجر فلا ضمان إلا في المسي

ولا فرق بين ان يتولى الوضع من تولى الكيل او غيره وان تولاه اجنبى من غير علمها فهو
متد عليها وضمن الصانع ما يجنيه وان كان حافظا كالتقصير عن التوب (متن)

وعلى المؤجر رد الزائد كما صرح بالمكن في البسوط والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد
ومنه انه ان كان المستولي فكيل هو المؤجر وقد تولى الحمل فلا ضمان على المستأجر ولا يجب عليه سوى
المسمى ويجب على المؤجر رد الزيادة الى بلد الاجرة سواء علم المستأجر بالحال أم لا وسواء وقعت الزيادة
من المؤجر عددا أو غلطا كما هو قضية اطلاق البقرة بل قضيت مع قوله فيما يأتي ولا فرق الى آخره عدم
ضمان المستأجر اذا تولى الحمل سواء علم بالحال أم لا وسواء أضره المؤجر بالحمل مع علمه أو جهله أم لا
مع انه اذا كان طالما بالحال وتولى الحمل نفسه من دون أن يأمره المؤجر ضمن قطعا كافي جامع
المقاصد وهو نفس التذكرة وقضية التحرير لانه لا علم كان من حقه أن لا يحملها عليه ايضا أجرة الزائد
كما هو نفس التحرير لكن قد يتأمل في قطع جامع المقاصد على بعض الوجهة نعم ان كان جاهلا فتدقري
في التذكرة انه لا ضمان عليه ولا أجرة وهو نفس استظهاره أما لانه مفروض وله جري في اطلاق
الحكمة على الغالب من أن المستأجر لا يتولى الحمل لكن قد يدفع قوله ولا فرق (ولعل) أنه حيث يجهد
الزيادة تكون مضمونة بالاولى ﴿قوله﴾ (ولا فرق بين ان يتولى الوضع من تولى الكيل او غيره)
هذا قد عرف الحمل فيه بما تقدم في الاطلاقين ﴿قوله﴾ (وان تولاه اجنبى من غير علمها
فهو متد عليها) يضمن الدابة لصاحبها الطام بالملك وعليه أجرة الزيادة للمؤجر وعليه رد الى الوضع
المقول منه ان عليه مالكة كما نص على ذلك في التذكرة وجامع المقاصد وكذا التحرير والارشاد وجامع
البرهان وهو نفس قوله في البسوط بارجع عبارة وأرسلها اذا اكدل اجنبى فالمحكم في ذلك مترتب على
ما قلناه فهو مع المكسري فيما يرجع اليه بمزجه الجمال وهو مع الجمال بمنزلة المكسري انتهى وهذا كله اذا
كان بدون اذنها أم لا طر كل إدها من دون علمها بالتدافعتك احتمالان لمولا (الاردبيلي) (أحدهما)
ان الحكم كذلك (الثاني) ان الضمان على الادن كان منها قلن كان منها ثلاثة حملات (أحدهما)
ان الحال في ذلك كما اذا كانا معا المتبرين (الثاني) أنه كاستياد صاحب الدابة لاسل (الثالث) أنه
كاستياد صاحب الحمل هذا وان تولاه أى الحمل أحد المتقدين وهو عالم فالحكم كانوا تولاه بنفسه وان
كان جاهلا كان أخبره الاجنبى كاذبا فهو كانوا تولاه الاجنبى والا قلن عددة الكيل والاعداد لحمل
غروا ضمن والا فلا ﴿قوله﴾ (ويضمن الصانع ما يجنيه وان كان حافظا كالتقصير عن التوب)
ضمان الصانع ما يجنيه عليه بيده وبضده مما صرح به في المتن والانتصار والرسم والنهاية والخلاف
والمبسوط والمذهب والفتية والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتبصرة
وسائر ما تأخر مما تعرض للسنة فيه وهو ظاهر المتن أو صريحه (الانتصار) الاجماع على ضمان
الصانع كالتقصير والحياط وما أشبههما لا جته أيديهم على المتاع بتد وغير تد وفي (جامع المقاصد
والمساك والمقاييس) الاجماع على ضمان الصانع ما يتلف بيده حادثا كان أو غير حادث مفرد أو غير
مفرد وفي (السرائر) نفي الخلاف بين أصابنا عن ضمان الصانع والملاحين والمكسرين بالتخفيف ما
نجيه أيديهم على السلع وفي (التتبع) نفي الخلاف عن ضمان الصانع وفي (الكفاية) أم لا يرفع به خلافة
وفي (الخلاف والفتية) الاجماع على ضمان المختار والمطعم واليطار ويدل على ضمان الصانع المتد

والجل يسقط الجمل من رأسه أو يتلف بقرته والجمل ضمن ما يتلف بقوده وسوقه وقطاع حبله الذي شد به حمله (متن)

صحية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلط التوب ليصنه قتل كل عامل أعطيه أجرا على أن يصلح قاصد هو ضامن، منه حسنة الحلبي أيضا وخبر اسماعيل بن أبي الصباح ولعل الصواب ميمما اسماعيل عن أبي الصباح ليكون اسماعيل بن عبد الحاق أو ابن الفضل وأبو الصباح الكنتاني. لكن الموجود في عامة النسخ ما قلناه وخبر السكوني ﴿ قوله ﴾ (والجل يسقط حمله من رأسه أو يتلف بقرته) فتلاوي باب القيليت ضمن حال الماع اذا كسره أو أصاب به غيره أو المذبح والمصدوم وقد حكاه ذلك ضامه الماع اذا كسره عن أربعة عشر كتابا أو أكثر وحكيما ما قاله ما في جامع المقاصد من أنه يدل عليه النص والاجماع وقد صرح في أكثرها بأنه يضمه في ماله وهو ظاهر الباين وحكيما ضامه في دية المصدوم من ثمانية كتب أو أكثر وقتنا لنظر الرخصة أنه محل وطق وحكيما عن كشف القدم أنه قال الموقوف الأصول أ، أما ضمن الماع مع التفرط أو كونه عارية مضمونه ونحو ذلك عن مالك وباعت لها على ذلك ظاهرا ضعف الخبر وأنه في ضمان الانسان متروك الظاهر كما هو الظاهر من كشف القدم مع أنه قد روي المشيخ الثلاثة بطرق عديدة وبها الصحيح في رواية التهذيب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حمل متاعا على رأسه فاصاب انسانا فمات وانكسر منه قال هو ضامن ومع ذلك اعتمادا وتغييرا بسل الاصحاب فخصص به الأصول مع اعتضاده أيضا بخبر زيد بن علي عن أبيه عليه السلام وقتنا ما لم نجد تاملا بصحيح أبي بصير الذي اشتغل على التفصيل في كسره الآباء بالأمانة وعدمها الا الشيخ في التهذيب جمع به بين غيره من الاخبار وما أنه متروك الظاهر في ضمان الانسان فإنه إنما يضمه في ماله اذا تعدد الصوم دون الائتلاف ولم يكن متقا غايها والا فهو متمتع عليه القصاص أو غلبي محض على عاقلة القصاص وجوابه أنه في الاقسام الثلاثة يصدق أنه ضامن عرفا في مقابلة قولنا ليس عليه شيء وهو بالنسبة الى الماتة لمكان الملازمة اذ يكفي اداها على ان القصاص الارديلي في ذلك كلاما حكيما هناك وتعلم الكلام في المسئلة في باب القيليت ﴿ قوله ﴾ (والجمل ضمن ما يتلف بقوده وسوقه وقطاع حبله الذي شد به حمله) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وفي الأخير ان دليل النص والاجماع ولله أراد بالنسبة الاخاء الثلاثة التي ملكت من كل أمير يسلط الاجرة على أن يصلح فيفسد هو ضامن كل عامل أعطيه أجرا كل من يسلط الاجر والا طيس في الباب خبر يدل على ذلك بخصوص لان الظاهر أنه أراد ان التلف سدد الى نفس القود والسوق لا في ما ينجزه القاية حال قوده وسوقها برأسها ويديها ورجليها فان الاخبار ولا جماعات بذلك متضاربة كما حكينا ذلك في باب القيليت وأما الاجماع فكما استنباطي بمعنى أنه استلم متاعا من لا يلزم بوضوح القليل وبجلاء من يعلم وان قل ويشد له ملاقات أكثر عبارات القدماء في (النباية) كل من أعطى غيره شيئا يصلحه فيفسده على أنه قد يدخل في اتياء الصانع من (في حال) عبارة الانتصار والقيمة والنهاية والمراسم ثم ان الجمال مكثري وقد سمت مالي السران من في الخلاف عن ضمان المكسر بن وقد فهم ضامه من عبارة النهاية ثم ان المناط متفق ولو قل وأقطع الجبل القمي يتد به حمله لكان اشمل لان الجبل لو لم يكن للمؤجر واتصل تلفت من الحن شيء باقطاعه ضامه على

والملاح يضمن ما يتلف من يده أو جذفه أو ما يبالغ به السفينة والطيب (مقن)

المؤجر وان كان مستأجر لان المؤجر لقل يجب عليه كل ما يبد من لوازمه فاذا تلف شيء سيئتمه
كقطع الجبل والظاهر ان قرا نهاية من فضاها كاتسار السفينة لا ضمان به ولو فرها أحد فالضمان
عليه نسا مستقيما واجامعا ملوما ﴿ قوله ﴾ (والملاح يضمن ما يتلف من يده أو جذفه أو ما
يبالغ به السفينة) نسا واجامعا كما في جامع المقاصد وبه صرح في التذكرة والتحرير وكذا النهاية بل
والانصار لكلان ذكره الاشياء مضافا الى الاطلاقات وقد سمت ما في السرائر من نفي لخلافه من
ضمان الملاحين ثم ان القاطع والمخلف بالمال وقال معا والمراد بما يبالغ به السفينة الاحبال
والاخشاب ونحو ذلك وفي (التحرير) أنه لا فرق في ضمان الملاح بين أن يكون قد تعدى أم لا ولا
بين أن يكون رب المال حاضرا أو غائبا كما يأتي في الكتاب ﴿ قوله ﴾ (والطبيب) أي يضمن
الطبيب اذا أتلف كما في التذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد ووصفه في التذكرة بالماهر وقال
في (التحرير والارشاد) وان كان حاذقا وفي الاخير وان احتاط ولجهت وقال في (التذكرة)
الطبيب الماهر اذا قلته عليه أو وصفه دواء حاليه به (قلت) لا ريب أنه اذا سقاه يده وعلم ترب
التلف عليه يقال عرفا أنه تلف بدواءه وكذلك اذا شرب بامرء وان لم ياتر ذلك يده وكذلك
اذا شرب بوصفه كما اذا قال له موشك كذا ودواءه الشافع له كذا كما هو المتعارف من احوال
الاطباء يشخص المرض ويصف له الدواء ولا ياتر شربه يده ولا يأمره ويؤمره به ثم لولا
الدواء اللاني فاقم للمرض الفتاني فلا ضمان وأما اذا قال مثل هذا المرض ضب تأمل كلي جمع البرهان
والكفاية (وليم) انا استوفينا في باب البليات الكلام في المستة اكل استقاء بل هو من ممرات
الكتاب وقد كتبنا ذلك قبل هذا وخلاصة انه ان كان قسرا ضمن اجامعا كما في (التشريح) وكذا اذا
فسر وان كان طارفا وقد استظهر في جمع البرهان انه لا خلاف فيه وهو كذلك وكذلك اذا كان عارفا
ومالج حيا أو مجنونا أو مملوكا بدون اذن الولي والمالك وظاهر ديات التشريح الاجماع على الضمان في
هذه الثلاثة أو بالتا حاقلا من دون اذنه واما الخلاف في العارف الماهر علما أو عملا اذا حاليه بأذنه
وتلف قابن ادريس على عدم الضمان وهو صريح التحرير ومفهوم عبارة المذهب وعبارة الكتاب قال
في الكتاب ولو ختن سبيا بخير اذن وليه أو قطع سلة انسان بخير اذنه أو من صبي بخير اذن وليه ضمن
وضمته كما هو صريح التحرير انه مع الاذن لا يضمن والضمان خيرة المفيد وسلا والشيخ والشيخ وابو
الصلاح والطوسي وابن زهرة والمحقق والآبي والمصنف ورواه والشيدان وابو العباس والمحقق
والمحقق الثاني والعليني وغيرهم وهو المقول عن الكسدي والطبرسي ونجيب الدين ولعل المولى
الاردبيلي والحراساني متأملان في الضمان في صورة الوحوب على الطبيب في اجارة الكتاب
(وابسلم) ان القيد يكون السلاح ماذنه قد خلت عنه عبارات القناء صريحا لكنه ظاهرهم كما في
غاية المراد وهو الذي فيه ابن ادريس منهم والمحقق ومن تأخره جسدوا النزاع بين ابن ادريس
والجمعة مع الاذن وقد قلنا ان الظاهر ان ابن ادريس حمل كلام المتقدمين على صورة عدم الاذن
وجعلهم مواظين له كما يتنا ذلك هناك وأوصناه وما حكم فيه بالضمان مع عدم القيد بالاذن ديات
القعة والنهاية والمراسم والوصية والفنية والتافع وكشف الرموز والبصرة واجارة التذكرة والتحرير

والكمال والبطار سواء كان مشتركا أو خاصا وسواء كان في ملكه أو ملك المستاجر وسواء كان رب المال حاضرا أو غائبا وسواء كان الحمل الساقط بالسوق أو القوداد أو غيره (متن)

والارشاد ولروض (١) وجامع المقامد في موضع من الاخير وما صرح فيه بالضمان مع الاذن ديت الترتيع والتحرير ولارشاد ولا يصاح والقسمة وغاية المراد والتتبع والمساك والروض (٢) والروضة والرياض واجارة جامع المقاصد في موضع آخر من الاخير وقوله في الحواشي وفي (المساك) أو الاخير وعليه الشيخ والاتباع حوفي (المقاصد) نعم المشهور (واحتج) بن ادريس الاصل انه اسقط الضمان بأذنه وأنه هل سائق فلا يستحب ضمانا (واحتج) بالاصحاب انه قد حصل التلف ولا يلزم دم امرئ مسلم وأما اذنه في العلاج لاقى الاللاف (واحتج) لهم بأجمعي الفتية وكنت النهاية وبقول أمير المؤمنين عليه السلام من تلجب أو تبطل فأخذ البراءة من وليه والافرو ضامن وأنه ضمن خذنا قطع حتم عقلا والمشهد بينهم انه يريد بأخذ البراءة من المريض أو الولي وقد قلنا هناك من أحد عشر كتابا أنه يريد بأخذ البراءة من المالك أو وليه وقد حكاه في غاية المراد عن الشيخين واتباعها وقلنا ما استدلووا به على ذلك من الاخبار والاجامات الظاهرة في ذلك وأسنا الكلام في ذلك وحكيها هناك عن المصنف ها أنه استشكل وكذا ولله في الايضاح كايأتي وقلنا أن المراد من الابراء أنه لا ثبت عليه ضمان وحق لو حصل الموجب وأنه لا اعتماد في ذلك لمكان الحاجة وأنه شرط بحجب الوفاة هو أن ما فيه كاشف الاثم وصاحب المساك من أدب المراد الابراء مع وجود سببه بخلاف العرف وهم الاصحاب وقام الكلام في باب ديت ﴿ قوله ﴾ (والكمال والبطار) قد قلنا في باب ديت ان البطار طيب القلوب غناه حال الطيب في جميع الاحكام وقد حكى هنا الاجماع في الخلاف والفتية على الضمان في المان والمسلم والبطار واجام المساك تناول ثلاثة على الظاهر وما نص فيه على الضمان في المان والمسلم المذهب والشرع والتذكرة والتحرير ولارشاد وجامع المقاصد وغيرها وقد سمعت ماروي عن أمير المؤمنين في المان وفي ديت المختصران عليها عمل الاصحاب وفي ديات تعليق الناص أن عليها العمل وفي ديات الاضغ والتحرير أنها متاسبة للمذهب وقال في ديات السرر أنها صحيحة لكنه حملها على أنعمط حيث قطع غير ما يريد منه وأراد بالصحة غير المتعارف عندها وفي (التحرير) لو لم يتجاوز عمل القتل مع حذقه في السنة فاتفق التلف فإنه لا يضمن وتفي عنه البهائم الكفائية (وفي) أنه كيف لا يضمن اذا كان النفس مقيدا الى خطه والكمال طيب البيرون وهو داخل في جنة الخلائق وفي الاشياء في كلامهم ثم ان المظن مقبح ﴿ قوله ﴾ (سواء كان مشتركا أو خاصا) وسواء كان في ملكه أو ملك المستاجر وسواء كان حاضرا أو غائبا وسواء كان الساقط بالسوق

(١) كذا في النسخ وقد ذكرنا في بعض الحواشي السابقة احتمال كونه سهواً من التساهل لكون روض الجنان الشهيد الثاني ليس فيه سوى البادات ثم قلنا ان لابي الفتح الرازي كتابا يسمى روض الجنان لقول الشارح في صلوة العبدین صفحة ١٨٥ وروض أبي الفتح وذكره أيضاً في غير ذلك الموضع وقول صاحب القاموس في مقدمة كتابه ونفا ذكر روض الجنان أو روح الجنان طرازي انتهى قلنا المراد ها (٢) كذا في النسخ وقد مر احتمال أن يراد به روض أبي الفتح لكن يافيه ذكره بين الروضة والمساك كما لا يخفى على من علم طريقة الشارح في سرد أسماء الكتب فليراجع (محسن الحسيني العاملي)

ولو اتلف الصانع الثوب بد ماله تغير المالك في تضمينه اياه فغير معمول ولا اجر عليه
وفي تضمينه اياه معمولاً ويدفع اليه أجرته ولو قصمت قيمة الثوب عن النزل فله قيمة
الثوب خاصة للاذن في النقص ولا اجر له وكذا لو وجب عليه ضمان المتاع المحمول تغير
صاحبه بين تضمينه اياه بقيته في الموضع الذي سلمه ولا اجر له وتضمينه في الموضع الذي
اقلده وسيله الاجرة الى ذلك المكان (مقن)

واقوداً آدياً وغيره) به بذلك على تفصيل العامة في ذلك فان بعضهم فرق بين المشترك والمفرد وجما
سهم فرق بين ان يسلم في ملك نفسه فيضمن وفي ملك المستأجر فلا يضمن ومنه ماله كان صاحب
المتاع حاضراً فانهم أجروه كالأجير الخاص في عدم الضمان ولا ريب في ضمان التالف بمجانة الاجر آدياً
كان أو غيره كالم جامع المقاصد فاذا سقط الزاكب أو المتاع بسوق الاجير أو قوده ضمن (قوله) -
(ولو اتلف الصانع الثوب بد ماله تغير المالك في تضمينه اياه فغير معمول ولا أجره عليه وفي تضمينه
ايه معمولاً ويدفع اليه أجره) كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد (اما الاول) فلان أجر السمل لا يستتر
الا بد تسليمه والفروض انه لم يسلمه فلم تستر عليه أجره (وأما الثاني) فلانه ملكه على تلك الصفة
فلك المطالبة بهوضه كذلك فوجبت عليه أجره السمل وهو المسمى (وقد يقال) على هذا انه قد قرر في
باب التمس وفي أوائل الباب أن الاحمال تجري مجرى الاميان ويأتي ايضاً تحقيقه قريباً فيقال حينئذ
انه لم يستتر ملك صاحب الثوب على السمل الا بتسليمه وتسليمه فيجري مجرى العين المبينة التي تلفت
قبل القبض فان تلفها يكون من مال البائع ولا عوض لما فكذلك هنا وله لهذا انقص في المبسوط على
الشق الاول ولم يذكر التخيير سلباً لكن هذا التخيير انما يتم على القول بأنه ملك الاجرة بمجرد العقد
وأما على ما ذهبه ابن ادريس والمحقق وغيرهما من الشيخ من انه لا يملكها الا بالتسليم فيصح ان يضمته
ايه معمولاً وغير معمول ولا أجر عليه في الحالين أما (الاول) فلانه ملك وهي على تلك الصفة
على ما اختاره المصنف هنا ولا يلزم من سقوط حق الاجير عن المتعة سقوط اعتبارها بالنسبة الى المالك
(وأما الثاني) فظاهر لانه لا اجر أصلاً قبل الا بد التسليم وانت اذا لحقت ما احتلها في مناقشة
الكتاب ظهر لك ان ما نسب الى السيد في الحواشي النسبة اليه غير سديد (قوله) - (ولو
قصمت قيمة الثوب عن النزل فله قيمة الثوب للاذن في النقص ولا أجره) يريد أنه لو نسج الثوب ثم
اتلفه وكانت قيمته ثوباً انقص من قيمته فزلا فله قيمة الثوب لاقية النزل لان النقص الحاصل بالنسج
غير مضمون لصدوره بالاذن وحيث لم يكن له أثر في زيادة القيمة فليس للمالك مطالبة الاجير شيء
عنه وليس للاجير مطالبة الاجرة لانه لم يسلم اليه العمل واما اذا كان له أثر في زيادة القيمة كان له
أن يطالبه بقيته فزلا ولا أجر له وان يطالبه بقيته منسوجاً ثوباً وعليه أجره النسج وفيه ما سمعت آخراً
وكذلك اذا ساءت قيمة الثوب بقيمة النزل (قوله) - (وكذا لو وجب عليه ضمان المتاع المحمول
تغير صاحبه بين تضمينه اياه بقيته في الموضع الذي سلمه ولا أجر له وتضمينه في الموضع الذي سلمه
وسيله الاجرة الى ذلك المكان) كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والوجه فيها ظاهر مما
قدم وظاهر اطلاق عبارات المصنف في الكتاب وغيره انه لا فرق بين ما اذا زادت القيمة بالقل وعلمه

ولو استأجره لحياكة عشرة افرع في عرض فراع قسبه زائداً في الطول والعرض فلا اجر له على الزيادة وعليه ضمان قص المنسوج فيها فانما كنهه زائداً في الطول خاصة لله المسمى (مقتضى)

(وجهه في جامع المقاصد) بان التضمن في موضع الافساد اثر استحقاق العمل المستأجر عليه اعني القتل ما اذا رضي بالمطالبة بموضع الافساد قد رضي بكونه قتاله فيجب عليه المسمى (وفي) انه اذا كان قد قد استأجره على القتل لموضع الافساد زمت الاجرة رضي ام لم يرض زدت قيمته أم قصت (وليل) انه لا يجري فيه ما احتلله هناك اذ لا تلف ولا اكلان هنا للجرة لان المالك قد وصل اليه ما شرطه عليه وهو ايصالها الى المكان المطلوب ولا يتأثر فيه ايضاً ما ذكرناه على قول الشيخ الا أن قول ان الموضع الذي أسدله فيه غير الموضع الذي استأجره لقتل اليه نعم برد شي آخر وهو انه لا وجه للتضمنية اياد في الموضع الذي سله فيه وهو فيه أمين أجبر غير مفرط ولا مند كما اذا استأجره ليحده من البصرة الى الكوفة واتقنه في الكوفة فكيف يضنه قيمته في البصرة بل لو كان خاصياً في المال غير مأذون في القتل الى موضع الافساد كانت عليه قيمته يوم التلف كما هو الاصح والمشهور ولا وفق بالاصول مع ان صريح الحق الثاني وظاهر المصنف في كنهه انه مأذون فيه مستأجر عليه والجواب في قوله في الموضع الذي سله مدة تضمنه لاقبته بل يصح تعلقه بها ايضاً لوضوح المراد ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجره لحياكة عشرة افرع في عرض فراع قسبه زائداً في الطول والعرض فلا اجر له من الزيادة وعليه ضمان قص المنسوج بها) كافي التحرير وجامع المقاصد وكذا المحاشي وهو صريح كلام التذكرة فلفظاً اذا لوحظ جميع كلامها في اقسام المسخ والوجه في المسكين ظاهر (اما الاول) وهو عدم استحقاقه اجر الزيادة فلفظاً لا يذنب به ل في جامع المقاصد انه لا يوجب فيه (واما الثاني) وهو ضمانه قص قيمة التزول بالقسج الواقع في الزيادة فلا نه تصرف في مال الغير بغير اذن فيكون ضمانه وتقصه وهذا المسكين للزيادة قطعاً (وليل) أن بعض ما عدا من نسخ الكتاب عطف في العرض باو وبضها بالوا وحكي هذا الاخير في المحاشي عن ثلاث نسخ وحكمه من التحرير والموجود فيها عندنا من نسخة قسبه زائداً فيها وهو في معنى السلف بالوا وحكي في جامع المقاصد اختلاف النسخ ايضاً وقال لا يخفى أن او احسن لان السلف بها يتناول ما اذا زاد في الطول أو العرض أو فيها لان ما زاد فيها قد زاد في أحدها قال فيكون هذا الشارة الى الاقسام وبياناً لحكم الزيادة وما يهتد تفصيل الاحكام الاقسام كلها فلا يكون في العبارة تكرار ولا خلل (قلت) وكذا قال الشهيد وهو كذلك لكن جعله الزائد فيها زائداً في أحدها خلاف المعروف وان كان الواقع كذلك والقراع مؤث سمعي وقد يذكر كافي الخامس ﴿ قوله ﴾ (فانما كنهه زائداً في الطول خاصة لله المسمى) كافي التحرير وكذا التذكرة وجامع المقاصد غير انه استحسن في الاخيرين غير ما ذهب اليه بعض الشافعية من انه لا يستحق شيئاً لانه الاصل ولا من الزيادة لانه في آخر الطاقة الاولى من التزول صار مخالفاً لامره فاذا بلغ طولاً مشيراً كان من حقه ان يسقطها لتعود الى الموضع الذي بدأ منه فاذا لم يزل وقع ذلك وما يهتد في غير الوضع المأمور به وهو الذي صححه في الايضاح ووجه خيرة الكتاب أنه قد أتى بالمستأجر عليه وزيادة وهو جيد حيث لم يلزم من ذلك مخالفة كالرد دفع اليه سداً لفسخ منه عسراً في طول فراع فزاد قال له المسمى ولا اجر للزيادة وهذا كله اذا لم يؤثر قصا في الشرب أو مخالفة شرط كالصفا فتعود بها الاطلاجرة وعليه الارش كذا

وان زاد فيها وفي الرض احتمل عدم الاجر للمخالفة والمسمى وكذلك لو قص فيها لكن هنا ان اوجبتا المسمى اسقط بنسبة التامس ولو قل ان كان يكفي قيصا فاقطعه قطعه فلم يكف ضمن ولو قل هل يكفي قيصا فقال نعم قال اقطعه فلم يكفه لم يضمن (متن)

في التذكرة والتحرير والمواشي وجامع المقاصد وبالاخير صرح في المختلف والمراد ارض قص الرتب عن قيمة المنزل ومثل ذلك كله يبيح في الرض (وقال القاضي في المذهب) ان المالك اذا خالف أمر المالك فسجأ كثر أو أقل خبر صاحبه بين أخذه ودفع الاجرة وبين أن يضمنه مثل غرضه ويدفع الرتب اليه وهو المحكي عن الشيباني فيها اذا زاد في أحدهما وقص في الآخر لان غرضه لم يسل له وقد رماه السيد بالضمت (قلت) لانه وجد عين ماله فلم يكن له المطالبة بوجهه ﴿ قوله ﴾ وان زاد فيها أولى الرض احتمل عدم الاجر للمخالفة والمسمى (كلفى التذكرة فيها من دون ترجيح قربي في التحرير لان له المسمى فيها على اشكال ونحوه ما في المواشي وفي (الايضاح وجامع المقاصد) ان الاصح انه لا أجر له لان الممول غير المأمور به فلا يكون مأذونا فيه ووجه ثبوت المسمى انه أقر بالمشروط وزيادة وله انما يستحق الاجرة بعدم الزيادة خاصة وهو محال أو بمجرد العمل وهو المطلوب أو بهما وهو محال أيضا (ومجيب) بانه جاز أن يستحق بالعمل بشرط عدم الزيادة وقد توقف المصنف فيها لو زاد في الرض وجزم بالمسمى فيها لو زاد في الطول لان زيادة الطول لاتأتي وجود الأمور به بخلاف الرض لان ما عرضه فزاد ورجح يخالف ما عرضه فزاد وان زيادة الرض داخلة في قص الرتب وزيادة الطول خارجة عن القطار ولهذا يمكن قطع زيادة الطول يبقى الرتب بماله بخلاف الرض ﴿ قوله ﴾ (وكلنا لو قص فيها لكن هنا ان اوجبتا اسقط بنسبة التامس) أي يحتمل عدم الاجر والمسمى لو قص في الطول والرض ما أوعى الافراد وليس موضع الاحمالين ما اذا دفع اليه غزلا لينسجه عشرا فجعل طول السدا من أول الامر تسعا ولا كلفك لو جعله من أول الامر عشرا كما امره المالك فتدفع منه تسعا ولم يرجع أيضا في التذكرة ثم احتمل انه ان جاء به ناقصا في الرض ان لا شيء له بخلاف ما لو جاء به ناقصا في الطول وقال في (التحرير) لو نسجه ناقصا في الطول فالأقرب انه يستحق بنسبة عمله من الاجرة ولو كان ناقصا في الرض فلا شك فيه أقوى وفي (الايضاح وجامع المقاصد) ان الاصح انه لا أجر له (قلت في) (التذكرة والتحرير) ان نسجه زائدا في أحدهما ناقصا في الآخر فلا شيء له من الزيادة وكان الحكم في التضمن ما ذكرنا وقد سمعت ما ذكره كما سمعت ما حكى عن الشيباني ولا يخفى انما لو اوجبتا هنا المسمى أسقطنا منه بنسبة التامس لانه لم يأت بالمستأجر عليه كاه فلا يستحق جميع المسمى وتعرف نسبة التامس في الرض أو الطول أو بهما بتكثير الرتب باختيار المستأجر عليه واختيار المسج ثم ينظر مقدار التعاوت فينسب الى المستأجر عليه وينسب من المسمى بذلك النسبة ﴿ قوله ﴾ (ولو قل ان كان يكفي قيصا فاقطعه قطعه فلم يكف ضمن ولو قل هل يكفي قيصا فقال نعم قال اقطعه فلم يكفه لم يضمن) كما صرح بالمحكين في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد في روضين من الاخير (ووجه) " فنهان في الاولى انه لم يأذن له في القطع الا بشرط كونه كائيا قيصا فنهان لم يكف كان عاديا لتصرفه بشير اذن ولا أثر لوجه كونه كائيا (ووجه) عدمه في الثانية انه ملأه باذن من المالك غير مشروط والقصر من المالك حيث أطلق الاذن اعتيادا على قول الحياط

ولو قال أقتله قيس رجل قتلته قيس امرأة احتل ضمان ما بينه صحيحا ومقطوما وما بين القطعين ولا يبره الاجير من العمل حتى يسلم البين كالتياط ان كان العمل في ملكه ولا يستحق الاجرة حتى يسلمه مفروغا (مثن)

فأقصى ما في الباب انه غش وكذب عليه وذلك لا يوجب الضمان وعن أبي ثور انه ضمن في المسئين لانه قد غره قساويا في الضمان (وأجاب) عنني التذكرة بان الضمان في الاولى ليس باعتبار غروره كما تقدم بل باعتبار عدم الاذن في قتله لان أدته في الاول مقيد بشرط كتابته فلا يكون مأذونا في غير ما وجد الشرط فيه (وفيه) ان ذلك جازي في الثانية مرة على انكم لا تكونون له في المسئين مفروغا لان الحياط إما غشلي أو غاش غير انه انضم الى الغرور وعدم الاذن وفي الثانية حصل الاذن على تغيير من المالك حيث أخذ الى قول الحياط فأيور يقول ان المفروغ يرجع على من غره وان أذن المالك انما صدر بسبب انه غره فهو في الواقع مقيد بشرط كتابته فلا اذن أيضا والتقصير المذكور جازي في كل مفروغ وليس هو باعظم من تقديم الناصب طعام المالك اليه وتسليمه اليه على خلافه بالضيق فانه قد صار في يده وتصرف فيه تصرف المالك مع انه يرجع عليه بماله أو يقينه كصرفه هناك كاذنه ها انما صدرا اضدادا على قول الحياط وقول الناصب وفله ولو انه غش وقرفي الموشين لوقف على حقيقة الحال فيأتمل ﴿ قوله ﴾ (ولو قال أقتله قيس رجل قتلته قيس امرأة احتل ضمان ما بينه صحيحا ومقطوما وما بين القطعين) وجه الاول انه عاد متدينا القلم والقلم المأذون فيه بإصله وما ضله مضنون لانه منهي عنه أو يقول انه غير مأذون فيه وفي (التحرير) انه اقوى وفي (الايضاح) انه الاصح فيلزمه ارش قتله الا أن تكون بض القلم صالحة للرجل والمرأة بنير تقاوت فلا يلزم ارش قتلها لانه مأذون فيه ولا أر قصد المرأة به ووجه الثاني ان القلم الملقى مأذون فيه وقد قبله هنا القيد فوجده قيد آخر فيضمن تقاوت ما بين القطعين وعلى القديريين لا اجرة له ﴿ قوله ﴾ (ولا يبره الاجير من العمل حتى يسلم البين كالتياط ان كان العمل في ملكه ولا يستحق الاجرة حتى يسلمه مفروغا) معناه انه لا يبره الاجير من العمل الواجب عليه بقدر الاجارة الذي صار ذلك حقا للمستأجر ولا يستحق تسليم الاجرة اليه حتى تسلم البين مفروغا من العمل على الوجه الذي جرى عليه العقد اذا عمل الاجير في ملك نفسه فحق قوله لا يستحق الاجرة لا يستحق تسليمه (وحاصله) ان الاجير اذا عمل في ملكه لا يبره الحق ولا يستحق تسليم الاجرة حتى يسلم البين ولو عر بذلك كانا خصر واضمح وقد جزم هنا بالامرين ولم يجزم بواحد منهما في التحرير وقد قرب في المطلب الثاني من الكتاب اشتراط تسليم العمل في وجوب تسليم الاجرة وهو خير مما في التذكرة وولله الحمد والمحقق الثاني والثيد الثاني وقد استفتا الكلام في ذلك هالك اكل اسياغ وبيننا هناك أن الشيخ قال ان كان العمل في ملك الصانع لا يستحق الاجرة حتى يسلم ونه فيهم ابن ادريس والمحقق وغيرنا انه لا يلزم حتى يسلم وان ملك توم وان مراده بقرينة قوله لا يلزم على المسأجر دفع الاجرة حتى يسلمه البين وينت عن الكرامة ذات وحق (أحدهما) انهما يتباينان (والثاني) انه يجب عليه تسليم البين والعمل قبل وغرغا بين استحقاق المطالبة واستحقاق التسليم لانه قد يستحق المطالبة ولا يستحق التسليم عليه الا بالقسمه وازلا الاشكال وبيننا الحال وحكيثا عن السرائر والشرائع والارشاد والروض ونعم البرهان

انه لا يشترط في استحقاق الاجرة والمطالبة بها تسليم العمل بل قد يظهر من القنص الاردبيلي القول
 او للميل الى انه يجب على المتأجر تسليم الاجرة وان لم يسلم العين قال نعم يجب على الاجير تسليم
 العين اذا طلبها المؤجر واستند في وجوب ذلك على المتأجر وان لم يسلم العين الى انه ملك الاجرة
 بالمقد فلا يجوز منه منها متى طلبها خرج ما قيل العمل بالاجاع هو بقي الباقي ولسندل عليه بقوله (الصادق
 عليه السلام) في حصة هشام في الحال والاجير لا ينجح حرقه حتى تسلمه اجرة وهو باطله يتناول ما اذا
 سلمه وما اذا لم يسلمه وهو استنباط جيد ويسوم او فرأ بالقود وأيده بوجوب اجرة القنات قبل
 الاستيقان (قلت) لوجه تخصيص القنات بالذكر بل الحكم جاري في سائر الاحياء فانه يجب على
 المتأجر دفع اجرتها اذا سلمت وان لم يستوف منفعتها على انه في الواقع غير نافع له والزمهم بما اذا
 استأجره ليس له في أرضه فانه استظهر منهم انه لا يحتاج الى تسليم الأرض في وجوب الاجرة على
 نحو تسليم القنات واكتفى بالسلم وان نصبت الأرض أو خربت الهلابة (قلت) ولا يقال ان خروج
 الاجير منها فخلية وتسليم لها لانه يطرده وان بقيت آلامه فيها وحله (وبوجه) ان الأرض لم تخرج من
 يد المالك فلا تضي ثم قال ان يد الاجير بمنزلة يد المتأجر لانه وكل وأذن وودعي له ثم انه منع
 عليهم كلية فلو لم انه لا يستحق لاجرة الا بعد التسليم وقال انه لا يعرف عليها دليلا خصوصا اذا كان
 الوض منتهى بعد ثبوت الملك (قلت) دليلهم على الكلية انها مساومة فلا يجب فيها دفع أحد الوضين
 من دون دفع الوض الآخر ودليل هذه حكم القدر بامسلة قاعدة قبح الترجيع بالمرجع بل
 والاجماع في تخصيص (١) وان خالف في البيع جماعة هذا قضية جزم المصنف بعدم براءه المتأجر لا
 بتسليم العين ان الحيلة تجري بحرى الايمان وانه لو استأجره على تطوير الثوب من النجاسة انه لا يزعم
 الحق الواجب عليه الا بتسليمه اثوب ولا دليل له على ذلك الاجرة بانها تجري بحرى الايمان كما لا شك
 كما فسح لامامة الحق الثاني من ان الحيلة التطوير قد قول بالاجرة على طريق المساومة فادام
 لا يتحقق تسليمه لم يتحقق معنى المساومة لانه لا يضي ولا يقضي بذلك في مثل تطوير الثوب لا ان يجد
 تحقق منها ما يظهره خاصة من دون توقف على تسليم قلائل اذ ان قول ان مراده مراد الشيد
 من دون تفاوت أصلا وكذلك جزئه بانه لا يستحق الاجرة حتى يسلمه مفروفا منه يقضي بانه
 لا يشكل سلمه عدم استحقاقه الاجرة بثلث العين قبل التسليم من غير تقييد مع انه يستشكل
 في ذلك بعد هذا بل ان كان مفاد هذه الكلمة ومفهومها انه يجب عليه تسليم
 العين والسلم قبل كان الا لازم انه لا يجوز له الحبس وان حبس كان طالما ضامنا وان كان
 مفادها انها يتقاضان كان للميس جازرا له وهذا هو الذي استظهرناه من المصنف فيما سلف ومن غيره
 لان كانت الاجارة مساومة والمنازع جارية بحرى الايمان على ان الظاهر ان الاول لا قائل به وان
 قضت به بعض مفومات كلامهم لكنه غير مراد قطعا وقد جزم المصنف فيما يأتي بانه لو حبس العين
 ليستوفي الاجرة ضمنها وقضيه انه لا يجوز له الحبس وهو اما مبني على الاحتمال الذي لا قائل به من وجوب
 تسليم العين قبل او على ان الصفة لا تلحق بالايمان والا فلو تلقت باليمن في البيع كان له حبسها حتى
 يقضى الاجرة كما ان قباض حبس المبيع حتى يقبض الثمن ويؤزم من عدم جواز الحبس وعدم الحاق
 الصفة باليمن ان لا تسقط الاجرة بثلث العين وان لا يغير المالك في تضمينه الثوب اذا اتفق مع المصنف

(١) كذا في مستنبر لول الصواب في مستنبا (مصححه)

فلو تفتت العين من غير تقييد بعد العمل لم يستحق أجره على اشكال ولو كان في ملك
المستأجر بريء بالعمل واستحق الاجرة ولو جسد الصانع العين حتى يستوفي الاجرة
ضمنها ولو اشبه على القصار فدفع الثوب الى غير مالكه كان ضمانا وعلى المدفوع اليه الرد مع طه

وبعضها كالتقدم بل يضمن نصيبه له مع المنفعة ويلزم أن يرد الاخير من الحق الواجب عليه بانظم العمل
ولا يجب عليه تسليم العين ولا جواب من ذلك الا بأن يلتزم بالخافيا بالايمان وأنه يجوز له المجلس مع
الضمان وكأنها متافيان لانه اذا جاز فلابد ان كان قوله فيما اذا أجر المستأجر الهابة المستأجرة ولم يحد
جواز المجلس مع الضمان الا في القاصب لعلنا اذا ابقى منه وغرم ثبت لئلا كان ثم ظفر به فانه يجوز له حبه
حتى يستوفي ما دونه من قيمته مع كونه مضموما عليه وله لا يشبه ما نحن فيه لمكان الاستصحاب ونحوه
وضمان المبيع جاء من أمر آخر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسيح تلقى قبضه فهو من مال بانه
لأن قول ان السبل يجري مجرى المبيع سلطا وقدره الحق الثاني الضمان مع جواز المجلس بان الاجير
يستحق جسد المنفعة بمتنفي الماوضة حتى يتسلم العوض وليس له في جسد العين بالنظر اليها حتى يسلم
جرى ان الماوضة الاعلى المنفعة لكن لمسلم يمكن جسد المنفعة بدون جسد العين وجب أن يجوز له جسد
العين والا لادى الى وجوب التسليم قبل التسليم وهو باطل لكونه خلافاً لتنفي الماوضة ولو كان جسد
العين ضرراً يجوز بمتنفي الماوضة جلت مضومته على الاجير هر با من حصول ضررين (وفيه) ن
الحاكم هو الذي أدخل الضررين على نفسه ضرر المجلس وضرر التلف بمخالفة ما وجب عليه وكيف
يصح في سنة راحة الشارع وحكمه ان هذا يتم الصيانة وهذا يلزم الضمان ثم استدلنا ايضا الى ان
حسبنا لمحض حتى الاجير ومصلحة فاسبها ان تكون مضومة عليه (وفيه) مع انه كما ترى ينقض كثير
ان ذلك لمكان صيانة المستأجر ومخالفة والى ان كونه أمياً مقصود على كونه أجيئاً وحيث فرغ من
العمل وجبنا لاخذ حقه فداقضى كونه أجيئاً وانتقل الى حالة أخرى فخرج من كونه أمياً وهو أيضاً
كأثر ويلزم على هذا أن يضمن العين مستأجرها اذا اقتضت المدة ولم يادر بالرد ﴿ قوله ﴾
﴿ فلو تلف من غير تقييد لم يستحق الاجرة على اشكال ﴾ أنقواه عدم الاستحقاق كما في الايضاح وهو
الظاهر كافي جامع المقاصد وناه المصنف في التذكرة والتشديد في الحواشي على ان الصفه تلحق بالايمان
ثم لا قال في الاول لانه لا يفي لحدوث الثاني وظهر جامع المقاصد عدم الرضا بهذا البناء حيث قال وربما
نق الى آخره مع انه في مسئلة جسد العين ما حشد الاعليه كما سمت وجعل منشأ الاشكال فيه وفي
(الايضاح) من حيث أنها معاوضة تنتفي حصول الوضين ما ولم يحصل أحدهما فلا يحصل الآخر
ومن حيث انه مستأجر على العمل وقد عمل فوجب الاجرة فلهذا تلف تلف العين من غير تقييد
كان تلفه من المالك وخصف بان المستأجر عليه وان كان السبل لكه قبل بالاجرة على طريق الماوضة
فادام لا يتحقق تسليمه لم يستحق مني الماوضة ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو جسد الصانع العين حتى يستوفي
الاجرة ضمنها ﴾ قد تقدم الكلام فيما قلنا وقد مر في التحرير أيضاً بضمانه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو اشبه
على القصار فدفع الثوب الى غير مالكه كان ضمانا ﴾ كافي التحرير وجامع المقاصد لانه دفع بغير حق
فيكون عدواناً فيكون ضماناً لكه غير ما نؤمن فتجيب تكليف الناقل ﴿ قوله ﴾ ﴿ وعلى المدفوع اليه
الرد مع طه ﴾ يعني انه يجب عليه الرد اذا علم بذلك وتركه في التحرير لظهوره ﴿ قوله ﴾

فان قص بطله ضمن ورجع على القصار ثم طالعه بحره فان هلك عند القصار احتمل الضمان لانه أمسكه بغير اذن مالكة بعدم طلبه وعدمه لعدم تمكنه من ردعه والشروط الساتية لازمة فلو شرط أن لا يسير عليها ليلا أو وقت القافلة أو لا يتأخر بها عن القافلة أو لا يحمل سيره في آخرها أو لا يسلك بها طرقا معينة يخالف ضمن وان تلفت لا بسبب قوات الشرط وللمستأجر ضرب الدابة بما جرت العادة به وتكسيحها بالبحام وحشها على السير ولا ضمان (متن)

(فان قص بطله ضمن ورجع على القصار) كلفى جامع المقاصد لا يمسكه له على امثله وذلك يقتضي تسلمه على التصرف الذي لا يشبه ضمان فكان غاراه وتلف في (التحرير) ان قلمه رده مع ارشده وتضمن القصار الارش اشكال وجزم في المذهب لعدم تضمن القصار ولله لعدم تحقق كونه غاراه عنه **قوله** (فان هلك عند القصار احتمل الضمان لانه أمسكه بغير اذن مالكة بعدم طلبه وعدمه لعدم تمكنه من رده) ونحوه مافي التحرير حيث اشكل ثم قرب الضمان وفي (جامع المقاصد) لا ريب انه اقوى لان يد المدون المتضمنة للضمان متحققة وعدم طله بالحال لا يكون عذرا فان منع الغير عن ماكه بغير حق موجب للضمان على كل حال محدا وبجلا ونسيانا بالنس والاجماع وعدم تمكنه من الرد ليس لما اثر في سقوط الضمان لان يد المدون موجبة له مع امكان الرد وبدونه فله لا وجه للاستناد اليه في الوجه الثاني **قوله** (والشروط الساتية لازمة) قال في جامع المقاصد المراد بها التي لاتنافي مقتضى القصد ولا تخالف الكلب والسنة وقد عرفت في أول هذا الفصل ان المراد من مقتضى القصد ما رتبته الشارع عليه وما ينافيه ما وضع مفاقته له الى آخر ما تقدم وقد ضبط هو في باب البيع ضابطا للشروط الصحيحة والقاسدة وجهها مادة الاشكال قال الشروط على اقسام (منها) ما انعقد الاجماع على حكمه من صفة أو فساد (ومنها) ما وضع فيه المانعة لمقتضى القصد (ومنها) ما ليس واحدا من النوعين فهو يحسب نظر القتيبة وقد قلنا هاهنا ان الاصل والاختيار واكملت مقتضى في نظر القتيبة جواز كل شرط الا ما علم عدم جوازه بالنقل والنقل ونعم الكلام في باب الشروط قائما ما سبناه هاهنا **قوله** (فلو شرط أن لا يسير عليها ليلا أو وقت القافلة أو لا يتأخر بها عن القافلة أو لا يحمل سيره في آخرها أو لا يسلك بها طرقا معينة يخالف ضمن وان تلفت لا بسبب قوات الشرط) لان يده من جن المعلقة يد عادية ضامنة ملائمتها بالحال بان تلفت بسبب قوات الشرط أولا بيبه كما هو واضح **قوله** (وللمستأجر ضرب الدابة بما جرت العادة وتكسيحها بالبحام وحشها على السير ولا ضمان) كلفى الخلاف والميسوط والتحرير والمساك وموضع من التذكرة وهو ظاهر الشرائع وفي (جامع المقاصد) انه لا يخلو عن قوة (وقال في التذكرة) في موضع آخر ضمان جناية الضرب سواء وفق العادة أم لا لان الاذن منوط بالسلامة (قلت) فيه انه له يرجع الى انه يضمن بقصد الاجارة لان الضرب المتباد كالركوب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفس بغير جابر وضربه فكان مما اقتضاء عقدا لاجارة وحاقا تابا للمستأجر وكبحت الدابة اذا جذبها بالبحام لكي تقف ولا تخبري وفهم عبارة الكتاب انه يضمن اذا تجاوز المتاد في الامور الثلاثة وهو صريح الخلاف والشرائع والتحرير والمساك والتذكرة وفي الاخير انه لا خلاف في ذلك وبالضمان بالضرب والسير بغير المتاد صرح في القتيوادي على الاجماع

والمعلم ضرب الصبيان للتأديب وضمن لو جنى بتأديه ولو خفق صبياً بغير إذن وليه أو قطع سلة انسان بغير إذنه أو من صبي بغير إذن وليه فسرت الجناية ضمن ولو أخذ البراءة ففي الضمان اشكال وضمن الراعي بتقصيره بأن يتام من السائلة أو ينقل عنها أو يتركها تتباعد عنه أو تتيب عن نظره أو يضربها بأسراف أو في غير موضع الضرب أو لا حلجة أو يسلك بها موضعاً تعرض فيه لللف (متن)

و بالضرب و تنكيح كذلك صرح في الميسم (وليل) ان الرايض اذا ضرب ضراً خارجاً عن عادة له من ضمن والاقل كما في الميسم والتذكرة ولا يضمن ان يخرج في الضرب عن عادة الركاب **قوله** ﴿ والمعلم ضرب احميين فتأديب وضمن لو جنى بتأديه ﴾ أما انه لا الضرب المتبادر ملاحت به كما في جامع المقاصد هو كذلك اذا كان الصبي ذا عقل وتميز كما انه عليه في التذكرة والتحرير ولو لم يضمن لانهم يأخفونه سلفاً في الباب وباب الديت وأما انه يضمن جانيه في ماله فظاهر الميسم الاجماع عليه حيث قال عندنا وقد نسب في حدود المسالك الى الاصحاب ان الاب والجدة لآب يضمن دية في ملأه لو أدياه وقال ان ظاهرهم لوقوع على ذلك وفي موضع آخر صرح بان الاجماع في الاول أن يضمن المعلم والوجه في ذلك مع انه يمكن التأديب من غير ضرباته أجبر ولا يجبر ضمن بجانيه وان لم يقصر كالتليب وأما اذا ضرب امرأته فتأديب فالت في (الميسم) انه يضمن بلا خلاف وعليه نص في التحرير وديت الارشاد والقديس وحدود المسالك وهو ظاهر اطلاق ديات الكتاب وتورد في حدود الترائم لانه تعزير سائق ونحوه ما في حدود الكتاب وكذا ما في اجابة جامع المقاصد حيث قال فنظر فيه مجال وقد قضى على الحق في المسالك بان ذلك وارد في تأديب الولد حيث يدور قطعاً فلا يمكن الفرق بان دليل تأديب الزوجة نص قوله تعالى فضرى هو (قلت) يمكن الفرق بان الضرب حقه لا يصلحها فكل كفرت لحد الفداء المستأجرة بالضرب المتبادر وأما الحاكم فاذا أقام الحد فلا ضمان عليه بلا خلاف كما في الميسم **قوله** ﴿ ولو خفق صبياً بغير إذن وليه أو قطع سلة انسان بغير إذنه أو من صبي بغير إذن وليه فسرت الجناية ضمن ﴾ كما صرح بذلك كله في التحرير وجامع المقاصد وكذا ديات الكتاب حيث صرح بالضمان في العطل والمجهون بغير إذن الولي وفي ظاهر ديات التصحيح الاجماع على الضمان في العطل والمجهون والمملوك بغير إذن الولي والملك والوجه في ذلك انه اذا لم يكن حاكماً اخذ من البائع أو الولي أو المالك كل ما ديانته قطعاً كافي جامع المقاصد وقد حكيت فيها سلف قريباً عن مفهوم هذه البراءة ومفهوم المذهب وصريح التحرير عدم الضمان مع الاذن وقد عرفت انه خيرة السرائر وان ظاهر الاصحاب على خلافه **قوله** ﴿ ولو أخذ البراءة من الولي في الضمان اشكال ﴾ ولا يرجع أيضاً في الايضاح وفي (جامع المقاصد) ان عدم الضمان أقوى وفي (المواشي) انه قوي كما قدمت الاشارة اليه قريباً وقد أسبقنا الكلام في ذلك في باب الديت وحكيها هناك عدم الضمان عن أحد عشر كتاباً منها المذهب والترائم واكثر متأخر عنها اذا أخذ البراءة من الولي والمريض **قوله** ﴿ وضمن الراعي بتقصيره بأن يتام من السائلة أو ينقل عنها أو يتركها تتباعد أو تتيب عن نظره أو يضربها بأسراف أو في غير موضع الضرب أو لا حلجة أو يسلك بها موضعاً تعرض فيه لللف ﴾ كما صرح بذلك كله في التحرير وقد أشار الى ذلك كله في

ولو دفع الى غيره شيئا ليعمل فيه عملا استحق الصانع اجرة مثل العمل ان كان العمل ذا اجرة
عادة والا فلا (مقن)

المبسوط بقوله وان لم تكن رعاها في ملك المالك ولا كن منها لا يضمن الا بعد عتده وأشار بذلك
الى أحد قولي الشافعي من أنه اذا قد الامران ضمن وان يصدف كلن عنده كالصانع وقال في (الخلاف)
اذا أطلق له الرعي حيث شاء فلا ضمان عليه في ما يلف الا ما كان هو السبب فيه وفي (المهذب والتذكرة
والتحرير) أيضا أنه لا يضمن الامع الخطي مع زيادة التريط في الاخير والامر في ذلك واضح وقال
في (المواشي) لو كانت الارض خربة والمساكن عالم بغير نهات لم يضمن وقد تقدم الكلام في حال
الاجرة اذا ظلت الماشية أو بعضها ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع لغيره شيئا ليعمل فيه عملا استحق
الصانع اجرة مثل العمل ان كان العمل ذا اجرة عادة والا فلا) لاصل في المستثنى قول الشيخ في
الخلاف اذا سلم الثوب الى غسال وقال له اغسله ولم يشترط الاجرة ولا عرض له بما فضلته الاجرة
وعنه قوله في المبسوط انه اذا أمره بسله كان عليه لاجرة وزاد في الخلاف أنه ان لم يأجره بسله
لم يكن له اجرة قاله عند على الامر وكون العمل ذا اجرة بقرينة التشليل وحكي عن أصحاب الشافعي
أنه ان كان مبروكا باخذ الاجرة على التسليم وجبت له الاجرة والا فلا ولم يرقضه قائل من اتهم
تحريره المقت في الشرائع قال اذا دفع سلمة الى غيره ليعمل فيها فلا ضمان كان من عاداته أن
يتأجر ذلك العمل كالتسليم والقصار له اجرة مثل عمله وان لم يكن له عادة وكان العمل مما له اجرة
فه المبالاة لانه أبصر بنية وان لم يكن مما له اجرة بالمادة لم يثبت الى مدعيها ومثلها من دونه تفاوت
أصلا عبارة التذكرة والتحرير وقضية كلامها في الكتب الثلاثة أنه لا يحتاج الى الامر كما سئله من
صريح التذكرة وجامع المقاصد أو ظاهرهما والتفصيل الاخير في كلامها يشير الى أن المراد من الاول ما
هو أمم مما له اجرة أو ليس له (قال الشهيد في المواشي) يلوح من كلام صاحب الشرائع ان العمل اذا
لم يكن له اجرة عادة ولكن المأمور ناسب نفسه للاجرة ثبوت الاجرة لانه جعل مناط وجوب الاجرة
أحد الامرين اما كون العامل متاددا للاستئجار وكون العمل ذا اجرة عادة فاخذه الشهيد الثاني والمولى
الخراساني ونسباه الى المقت على سبيل أنه مصرح به وقضية ذلك أنه لو قال للحداد اقم لي هذا
السكين وليس فتحها بما يتوقف عليه وليس صبا لي هو متميز لكل أحد أن يجب عليه أن يدفع له
اجرة مثل ذلك والفروض أن لا اجرة ولقايته انه غير متقوم الآن بقول ان الفروض أن لا اجرة له عرفا وقد
يكون متقوماً له اجرة وقفا لا يتبدع حوله فذلك لم يحفظه المقت الثاني من عبارة الشرائع والتذكرة والتحرير
وأي تحريره وعبارة الكتب انما اعتبر بها كون العمل ذا اجرة عادة سواء كان من عاداته ذلك أم لا وواضح على
ذلك صاحب جامع المقاصد قد خاف من عبارة الشرع على ما فهمه من الشرائع وعلى كل حال فلا يجب على
ماني الكتب وعلى ما فهمه من الشرائع في لزوم الاجرة عند كون العمل ذا اجرة وكون العامل متاددا
وقل في (جمع البرهان) انه مشهور واحتمل ان يكون مجما عليه (قلت) هو كذلك الا ان يلحظ لامر
وعنده في كلام الخلاف وهو سهل ولا ريب أيضا في عدمه عند عدمها واذا كان العمل مما له اجرة في
البادة ولكن العامل ليس من عاداته الاستئجار فقتضى القولين لزوم الاجرة أيضا وهو خيرة المقت
الثاني والشيد الثاني وهو ظاهر اطلاق الارشاد وسنسم كلامه ويأتي وجهه وأما في صورة العكس

فندد المحقق على ما فهمه وصاحب المسالك ان له الاجرة دون المصنفين وقد وافق فخر الاسلام المحقق في الجملة فيها اذا كان العمل في الاغلب لا يتوخذ عليه اجرة فالاقسام اربعة (وقال في الارشاد) ولو امره بعمل له اجرة في العادة ف عليه الاجرة والا فلا وهو يشمل بالطلاق ما اذا كان من عادة العامل الاستئجار أو لم يكن لكن قضيته انه لا بد من أمره فهو موافق للشيخ وفيه قائمة أخرى وهو أنه لا يشترط كون العمل في سلمه فيشمل ما اذا أمره ببيع له أو شراء شيء له ليربح فيه كما سيأتي عليه في باب المضاربة والوجه فيها اذا كان من عادته ذلك والعمل ذا اجرة أنه ان كان أمره كان العرف والعادة المستمرة مع الأمر بمنزلة قوله اعمل هذا ولك على الاجرة فهو اما من الجسالة أو من مساطلة الاجارة وان كان بدون أمر كان يختص العادة من باب المدطات في الاجارة مضاعفا الى ان العمل المحترم لا يعمل بغير عوض الا بأدلة ماله ولم يستحق وهذا هو دليل ما اذا كان ذا اجرة عادة ولم يكن من عادة قاطعه الاستئجار له لكن اصل البراءة كما استعرف بحكم ولله لذلك تأمل المولى الاردبيلي والخراساني واما ما لا اجرة له فانظر اتفاق كلهم على عدم لزوم الاجرة له اذا لم يكن من عادة قاطعه (ولم يجمع البرهان) انه ظاهر فيحتمل أن يكون المراد منه ما لم يكن مقوما عرفا فلو كان مقوما عرفا لزمت الاجرة بمجرد الأمر بقطعه وان جرت العادة بدم أخذ الاجرة عليه كاستيحاء المانع وقد سبق في الردية احتيل الاجرة (و يحتمل) ان يكون المراد منه ما لا اجرة له عادة وعرفا وان كان مقوما بحيث يبرز مقامه بالعرض وقد استحسنه في جامع المقاصد وقال ان البراءة لا تأباه وقضية كلام فخر الاسلام في شرح الارشاد ان المراد بما لا اجرة له لا يتوخذ عليه الاجرة غالبا وفي (التذكرة وجامع المقاصد) ان مثل ما نحن فيه ما اذا جلس بين يدي حلاق ليحلق له رأسه أو دلاكم ليدلكه فصل وكل من دفع الى غيره سلطة ليسل فيها ولم يجر بينهما ذكر اجرة ولا تعيينها وقضية هذا الكلام أو صريحه انه لا حاجة في ذلك الى الأمر كما يستلزمه حكم السنية ولولا تعلق حق من تعرض لهذا الفرض على لزوم الاجرة عند اجتماع الأمرين الا من قل عن لا نعرفه لان فخر الاسلام حكى في شرح الارشاد في المسألة قولين لكتمان حصول عدم الاجرة، مطلقا قويا ادله لا يقصر عن قوله اعطني مائة يدك وأطمنني طامك ودعني ديني ولم يقل ودعني عرضه عند جماعة ونحو ذلك مما لا ضيق فيه لانه ما يحتمل أن يكون موضوعه وبالاصل براءة ذمة من لزمه ولعل الذي دعاهم الى ذلك استمرار البيرة لكنها غير مستمرة فيها اذا لم يكن له عادة طلق الاصل في ذلك أنه من باب المدطات في الاجارة وهي كالمدطات في البيع فيلزمه حينئذ الاجرة المسماة لمثل ذلك العمل كما نهت على ذلك عبارة المصنفين والارشاد وجميع البرهان وكذلك المواسي والمسالك والكفاية والتأنيص حيث قالوا كان عليه لاجرة أي المسماة لمثل ذلك العمل كما هو الشأن في الماطة ولا يلزمه اجرة المثل كما أنصحت به عبارة الكتابين والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد ومن التريب أنه في المسالك في شرح عبارة الشرائع غير بالاجرة ولم يقل اجرة المثل كما في الشرائع وكذلك ما حكاه في المواسي والكفاية عن المحقق وأغرب منه أن المحقق الثاني لم يثبت له الا أن قول ان الثالب تواضعه فلا فرق بين الباريين أو قول ان المسمى لا يمتري ما ما قاله الاجارة حيث يضاف اجرة المثل اذا كانت بدون لفظ ذلك استدركه على الظاهر من كلام الشيخ فيصير حاصل كلامهم أنه حيث لا تذكر الاجرة ان اقتضاها كلام وان اخفطنا وقل له اعمله ولك عليه ما ضربته أنت على عملك فلا كلام ايضا وان لم يجر بينهما للاجرة ذكر كما هو المفروض في كلامهم وكان

المستأجر يعلم ان هذا الرجل الجليل يأخذ على عمله أكثر من أجرة المثل وان ساءى عمله عمل غيره فلا تفاوت فصل ثم تمازنا قائم لا يثبت للأجير الجليل الاجرة المثل والتقصير منه حيث لم يشترط ذلك عليه ويلزمون بمثل ذلك في البيع اذا كان كذلك ولعل نظر الشيخ الى أنه لا علم بذلك وأن اليه حكاه قال له أنا راض بما ضربه ويظهر ذلك في مثل السفينة والدار اذا كان المستأجر يعلم ان مالكها لا يبيع له الفخول الى السفينة والمبوء فيها الا بالاجرة المضاعفة على أجرة امثالها فان كلام الشيخ في مثل هذا القرض أوضح ولهم يؤثرون عليه لكن الظاهر منهم خلاف ذلك ومنه يتضح الحال في السفينة التي يبرئها الزوار الى سر من رأى زادها الله تعالى شرفا وصلواته على مشرفها فان ولاية الجور منوا الناس من العبور الا في سفن لهم مخصوصة وضربوا عليها الاجرة الزائدة جدا عند الشيخ وموافق ان العابر فيها من دون ذكر الاجرة يلتزم بما ضربه وان كان ظاهرا وعند الجماعة أنه لا يثبت له الا أجرة المثل وهذا كله على الظاهر من كلامهم لمكان الاختلاف في التفسير فليأتمل فيه ومثل ما نحن فيه ما اذا دخل سفينة باذنه وسار فيها الى الساحل ولم يجر فيها ذكر الاجرة كما نص عليه في التذكرة وهناك شي يناسب ذكره في المقام وهو أنه قد جرت عادة أصحاب الفنادق والحانات أن يوزعوا الخمر للتجار ويضربون على كل من اشترى منهم في كل مائة درهم درهما مثلا وقد اشتهر ذلك عنهم وعرفه المشتري والبايع منهم فكل يجب على المشتري اذا دخل واشترى من التجار أن يدفع لهم ذلك المقدار لطلبه بانهم لا يبيعون الفخول بمثل الشراء الا مع الزم على اداء ذلك المقدار فيكون من باب المعاطاة في الاجارة كدخول الحمام للاغتسال والسفينة للمبوء أم لا يجب ذلك وما يجب عليه أجرة مثل ذلك الفخول احتمالان بل يتبين الثاني لان من يشترط في المعاطاة جميع ما يشترط في البيع الا الصيغة كشيخنا صاحب الرياض والشيد الثاني يقول بأنها معطاة قاسمة لما في ذلك من جيل الداخل بقدر ملكه وأنه هل يشترى أولا ويجهل بمقدار ما يشترى الى غير ذلك فيرجع فيه عنده الى أجرة المثل في الراف المستقيم والمادة المستورة لا أجرة مثل هذا الرجل ولهذا أطلق الاصحاب في الباب كما سمعت القول بالرجوع الى أجرة المثل قالوا لزمه أجرة مثل ذلك السل وأجرة مثل تلك السفينة ولم يقولوا أجرة مثل عمل ذلك العامل ولا أجرة مثل ما ضرب صاحب السفينة على العابر فيها وهو الموافق للاختيار والضوابط لانه لو كان هذا العامل جليلا لا يعمل هذا العمل الا الذي يسهل غيره من دون تماوت بدمه الا يدينار وقد دفع اليه شيئا ليسل فيه ذلك السل فله قاله لا يلزمه الا أجرة مثل ذلك الذي وصل اليه لانه لم يصل اليه من جلالة قدر العامل شيئا ومثل ذلك ضرب الضارب قائم لم يصل اليه من زيادة ما ضربه ان حقا وان باطلا شي أصلا ويرشدا الى ذلك ان أهل الخبرة انما يقومون العمل في نفسه والمنفعة في نفسه ولا يعملون العامل ولا الضارب وكذلك الحال في التماسك لذلك والتلف له انما ضمن أجرة مثل ذلك السل والمنفعة في ذاتها ولا يلزم بشي آخر مع أنه يكلف ما شق الاحوال واعظم شاهد على ذلك انه لو أثر عمل العامل وضرب الضارب في منعة العين لأثر في نفسه اذ من المعلوم ان ما تكون منفعة أكثر تكون قيمته أكثر مع أنه لو أنفعا تلف لا يلزم الا بقيمتها عرقا مستمرا أو عادة مستقيمة واما من لا يشترط في المعاطاة شيئا الا الجزم ويقول انها اباحة محضه فيقول انها قاسمة لمكان التعلق اذ الاباحة والتملك لا يقلانه ل لا يقلان التوصيف على الاصح وانما يقلان الشرط ومع التدقيق لا حزم مع أنه يشترط جزوا فكانت باطلا عنه من هذه الجهة ثم

ولو أجز مملوكه أو استوجب بإذنه فاسد ضمن المولى في سببه (متن)

ان هذا التعليق ليس كإثر التالىق كما شرف بل قد يقال ان هذه الماملة ليست مقدا على الإباحة والتليك بل على التبة التي لا تقيد الإباحة ولا تليكا فله أن ينوي ولا يجب عليه أن يبطل لانه يصير حاصلا اذا نويت الشراء بدخولك أخذت منك أجرة دخولك المصاحبة في المائة دوم درهما ان اشترت فهو عقد على التبة وتليق على الشراء فهو فساد في فساد ومعنى كون ه ذا التعليق ليس كإثر التالىق انه اذا دخل ومك ساعة أو ساعين يامل البائع كان مكته مراعى مان لم يشتر كشف عدم الشراء عن أن تلك الساعة والساعين كانتا بما لا أجرة وان اشترى كشف ذلك عن أن أجرة الساعة الف دوم أو أكثر أو أقل على حسب ما يشترى وما هو الا كأن يقول له ابعت لك هذا الطعام فكن تكلمت في أثناء الاكل كانت قيمة كل قيمة ديناراً وان لم تكلم كانت بمائة ولم يبد منه في الشريعة وبه من الماملة لقضوابط ما لا يخفى وعلى كل حال للمدعي في هذه الاجازة الماملة على الشراء فكانت الاجرة المضروبة بما هي على المك في خانه بقدر لفظ قبلت وهذا بما لا يقرم وقد أجمعوا على ان من شرط التبعة أن تكون مقيمة فلا يجد القبيح لتصبح هذه الماملة وسما على ان المدعى بعد إيجاره حرره وبراءها لتجار يصيرون مالكين مناهه الا أن يشترط عليهم ه ذا الشرط المماسد الخالف قواعد الاجارة ففسد الاجارة سبه ان كانت مقد والا فلا لما لا مشروط في لماملة الا الحرم على ان هذا الذي يضربه على المشتري يأخذه منه وان اشترى خارج المان كما هو معروف عدمه على أنهم يقولون انه يعتقد انه حرام لانه بعد أخذه منه يأخذ في استرقاقه وعاقبة ابراءه دمه والذي يثبت على هذا الاطالاب انه قتل من بض أجله الاصحاب المعاصرين أنه يصحح هذه الماملة ويوجب على المشتري دفع ذلك لصاحب المان وقد اجتمعت هذه تلك مع القائل بأنه يجب دفع ذلك قتل له ما ذلك على ذلك قال بعد كلامه حاصله لادخل بعنوان الشراء لزمه أجرة مثل الصاب قتله قد سمحت لطلاق كلام الاصحاب وان المراد من أجرة مثل التبعة مرة وعادقسترة ثم تمسك بأشياء لا ينفى وقوعها ثم قتل له أنه قد تحرر ان كل ما يصح أخذ أجرة مثل عليه يصح الاستحجار عليه فين لا كيف عقد الصينة على ذلك فلم يجزوا بالان كان من اللطاة ويقع من العالم أن يقول ما لا يقتل ﴿ قوله ﴾ ولو أجز مملوكه أو استوجب بإذنه فاسد ضمن المولى في سببه ﴿ كما في الشرائع والتحرير والتختف ﴾ (وقال في النهاية) كان مولاة ضامة قدامك وهو خيرة الكلبي قد لا يجرز استحجار البند ولا الامه ولا المهور عليه لسه أو صغر الا باذن الولي وضمان ما يفسدونه عليه فم يقيد به بكونه في كسبه وهو خيرة الارشاد والروض وجمع البرهان (وقال في السرائر) لا يضمن المولى ارتش ما أفسده وهو خيرة جامع المقاصد قال ان كانت جنايته على نفس أو طرف كالوكان طابعا تمنع براءة السد والمولى فداؤه باقتل الآخرين من القيمة والاراش لكن هذا لا يقتيد باذن المولى وان كان جنايته على مال كالوكان قصاراً فخرق الثوب فانه لا شيء على المولى ان كانت بإذنه قال في (جامع التراح) فان أفسد شيئا استسعى فيه أو اتبع به بعد التمسك (وقال في المسالك) ان كانت جنايته على المال بغير غريب تلقى بكسبه وان كان بغير غريب تلقى بفسادته وقال لو رادت الجناية عن الكسب لم يلزم المولى ولا ترجيح في الخاتبة فكانت الاقوال في المسئلة خمسة وعشر الشيخ الى ما رواه في التهذيب في الحسن

ولا يضمن الملهامي الا مع الابداع والتفريط ويصح اسقاط الاجرة المينة بعد تحققها في القيمة

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل كان له غلام استأجره منه صانع أو غيره قال ان كان ضميم تبتاً أو أبق منه قوائمه ضامنون ولعل فطر المقت والمصنف الى ما رواه في لوسائل عن الشيخ في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل استأجر مملوكاً فيستركه مالا كثيراً قال ليس على مولاه شيء وليس لم أن يبيعه ولكنه يستحق أن عجز قلبه على مولاه شيء ولا على السيد وهذا الخبر لم يتعرض له في كس الاستدلال كالتفت وجامع المقاصد والمساك ومجمع البرهان والمخاتيج وأما تعرضوا للأول وكانهم لم يخفوا به وصاحب الوالي لم يذكره أيضاً في الباب فيمكن أن يتقيد به إطلاق الضمان في الأول فيقال أنهم ضامنون في كسبه والتظاهر ان الرجل استأجره من مولاه لا من نفسه بدون اذنه وان يستحق في ملك المولى لا صد المتق كما أفصح به ما بعده وحمل الأول كما في جامع المقاصد والمساك على ما اذا كان قد فرط باذن المولى بعد حدا على أنه ان تم ذلك في ضميم لا يكاد يتم في آقى وما في السرائر وجامع المقاصد من أنه ليس على المولى شيء وأنه تبع به بما افتق منه على أصل الأول دون الثاني مع ما فيه من الضرر على صاحب التوب اذ قد يستند التفريط حينئذ ولا يستحق بل يكون المالك جاهلاً بالسلطة أو بكونه عبداً الا أن يقال أنه قد قصر في البحث والقصص فليأمل ثم انه قد تقدم في باب الحبر ان السيد المأذون وكيل أو توكيل فيه يد مولاه ان كانت أصد بغير تفريط ظن نرد وأزوة وزوا أخرى كاذبة في جامع المقاصد ثم قد يقول أنه لو كان بتفريطه تعلق بلمته لولا إطلاق النص والتفريط الا أن يقول أنه مصرف الى المأذون الشافع ولا يرد الأباقي لان الصانع به انما هو لبقية مادفه المالك من الاجرة طيأمل (وكيف كان) لم يوضح التفرق بين جانيه على العس والظرف اذا كان طيأاً وبين جانيه على المال اذ المال في الجنايتين الى المال لان المفروض انه غير مأمون في جانيه على العس والظرف وحكم الخطأ وشبه السيد في السيد سواء في ان مولاه يغير بين ماله وبين دفعه الى الجاني عليه أو أولاده ليستقرقه فليأمل جيداً ﴿ قوله ﴾ (ولا يضمن الملهامي الا مع الابداع والتفريط) كافي الشرائع والتعريض والارشاد وجامع المقاصد والمساك والكتابة والمخاتيج وهو معنى قوله في السرائر لا ضمان عليه الا أن يستحفظه صاحبه أو يستأجره على حفاظا ويجب عليه ضمانها اذا فرط في الخطأ فاما اذا لم يستحفظه ايأما ولم يستأجرها على ذلك وضاعت فلا شيء عليه سواء فرط أم لم يفرط راعاها أم لم يراعها وقوله في التذكرة لا يضمن عقيد بذلك قطعا وأما عدم الضمان على تقدير الابداع وعدم التفريط فلا يمين كاذبه أمين كاذبه أمير المؤمنين عليه السلام في خبر غيات وعلى تقدير عدمه فقوله أيضاً عليه السلام في خبر اسحق بن عمار انما أخذ الجبل على الخمام ولم يأخذ على الثياب ونحوه قوله عليه السلام في خبر أبي البختري الرمي في قرب الاستراوة في الوسائل ولان الاصل براءة ذمته من حفظ مال الغير مع عدم التزامه به وان ظن صاحبه أنه يحفظه مالم يردعه عنه فيقبل ثم فرط فلو تزعموا وقال له احتفظا لم يقبل أو سكت لم يلتزم ثم لو قال له دعها ونحوه مما يدل على القبول كفى في تحقق الوديعة كما به على ذلك كله في المساك ومجمع البرهان والكتابة والوجه في الضمان مع التفريط أو التندي ظاهر والملهامي ليس أجيأ ولا مستأجراً مكن ذكرهم له هنا فالتسبة لانه مؤجر ﴿ قوله ﴾ (ويصح اسقاط الاجرة المينة بعد تحققها في القيمة) كافي المبسوط والسرائر

والمشقة الثابتة في القصة دون المشقة المبيعة ولو سلم لجبر العمل مشقة فذلك لم يضمنه وإن كان صغيرا أو عبدا ولو استأجر دابة لحمل قفيز فزاد فهو غاصب ضامن للجميع ولو سلم إلى المؤجر وقال أنه قفيز وكذب فثبت الغاية بالحمل ضمن النصف ويحتمل بالنسبة ولو استأجر للقصاص ثم عني سقط القصاص ولا اجرة (مقن)

والمذهب والشرائع والتحرير، المقتضيات المقاصد والمساك والروضة وفي الأولين أنه لا خلاف بين المراد بالاستقاط الإبراء منها سواء كان بلفظ الاستطاعة أو الإبراء أو ما شاكله من الالفاظ الثلاثة عليه والمراد بتحقيق الاجرة في القصة مطلقا بما وإن لم يستحق المطالبة بها ويتحقق ذلك بالنقد ولو كانت الاجرة عينا لم يصح نقل الإبراء منها بل لا يسقط ثم يصح من وجوب تسليمها في الحال من دون خروجها عن ملكه ﴿ قوله ﴾ (والمشقة الثابتة في القصة) كما إذا استأجره ليخطب أو يكتب أو يني لأن الثابت في القصة يميز الإبراء منه ولو وضحه تركه الأكثر لأنه منهم من قولهم إن التخطلا نقط كما ينبغي وإنما نص عليه في التحرير والقصة وجب المقاصد والمساك والروضة ﴿ قوله ﴾ (دون المشقة المبيعة) ملا خلاف كما في البسوط والسرائر وعليه نص في المذهب والشرائع والتحرير والمقتضيات المقاصد والمساك والروضة لأن المشقة إذا كانت متفقة بعين مخصوصة لا يسقط الإبراء منها لكنه يظل الإبراء من وجوب تسليمها في الحال ولا يخرج بذلك عن ملكه ﴿ قوله ﴾ (ولو سلم أجيرا ليعمل مشقة بذلك لم يضمنه وإن كان صغيرا أو عبدا) قال في (المساك) هذا الحكم موضح وفق منا ومن العامة وفي (المقتضيات) أنه إجماع من المسلمين وفي (التذكرة والكفاية) لا تعلم فيه خلافا وفي (جامع المقاصد) لا يثبت في عدم الضمان إذا كان التسليم على الوجه الشرعي وقد نص عليه في الخلاف والبسوط والشرائع والتحرير والارشاد وجمع البرهان وعبرنا وحكي في الأول في البند من: "ففي قولين نقل في الثاني في أصل المسألة وقال قوم أنه ضمن قدر يكتفي إجماع من المسلمين والروضة فيها ذكره أنه قبض العين لا استيفاء مشقة يستحقها منها ولا يمكن استيفاءها إلا بإثبات اليد لا فرق في ذلك بعد النقد وزوم التسليم بين كون ذلك برضا أو رضا وليه أو عهده واحتل في جمع البرهان رضا الذي والولي ثم استظهر عدم وقار الاملاق أنه لا فرق بين هلاكه في مدة الاجارة أو بعدد لانه لا يجب عليه رد العين حينئذ إلى مالكها على تقدير كونها مملوكة فإذا كان حرا كان أولى ثم لو جسد مع الطلب بعد اقتضاء المدة أو كان قد أخذه قهرا بغير حق ليعمل عنه قتله في الحالين لا يضمن المراتع ولا ثيابه وضمن البند مطلقا والحر إذا كان صغيرا أو كان التفسير كدفع الحيوة، فروع الملاحظ على الأولى لا يثبت ائمة كما قدم يات في باب النصب ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجر دابة لحمل قفيز فزاد فهو غاصب ضامن للجميع) المراد أنه أخذ الغاية وسلمها وحملها زائدا فإنه عادة في مثل هذه الحالة لا يضمن من عدمه لا ﴿ قوله ﴾ (ولو سلم إلى المؤجر وقال أنه قفيز وكذب فثبت الغاية بالحمل ضمن النصف ويحتمل بالنسبة) إذا ادسله المستأجر للمؤجر فصار صاحب يد على الغاية والحل ويه في بيعه بين الأولين الثاني لا يدين فيها المستأجر وقد قدم أنه لا أثر له وإنما ينال النصف فلتها بشيئين أحدهما عدوان وأما اعتباره بالنسبة فلا يثبت مستند إلى نقل الحل فيوزع وقد اختار المصنف في أول هذا الفصل أنه يضمنها كلها قيسها كما تقدم يات وكان الأولى بأن يعظم حاتين في سلك ظهور زيادة الكل ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجره مقاصص ثم عني سقط القصاص ولا اجرة)

فان اتص الاجير مع العلم ضمن ولا ممة يستقر الضمان على المستأجر ان تمكن من الاعلام ولا
فالشكل ﴿الفصل الخامس في التنازع﴾ لو اختلفا في أصل الاجارة فالقول قول منكرها
مع اليقين وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المنافع وانلاف الاجرة فان كان المدعي المالك لله
المطالبة بالتخلف من أجرة المثل وليس للمستأجر طلب القاضل من المسمى لو كان ولا ضمان في

لاريد في جواز الاستيجار قصاص والتوكيل فيه كالمسحوق به في يابه ولا سيما في الحاجز عنه والقي
لا يمتد كالرأه ونحوها لانه على المشهور لا يكون الا بالسبب ضربا على الرقية كما انه لا ريب في سقوطه
بالفوت أو على مال اذا قبل المهي عليه عند المشهور وأما سقوط الاجرة حينئذ طان المنع الشرعي كالنم
الغلي ممكن ما نحن فيه كما اذا استأجرها لكنفس المجد فاجلت نفسها لغدت ﴿قوله﴾ ﴿فان﴾
اتص الاجير مع العلم ضمن ولا ممة يستقر على المستأجر ان تمكن من الاعلام ﴿اما الضمان مع العلم﴾
فلا ممة عاد حاد واما كونه على المستأجر ان تمكن من اعلامه فلا هو السبب والمباشر ضعيف جدا
لانه قد فرغ لانه قد اوجب الفعل عليه فصار مطلوباً منه في كل آن ﴿قوله﴾ ﴿والا﴾
فالشكل ﴿اي وان لم يتمكن من الاعلام فاشكل اقواه انه يستقر ايضا على المستأجر كما في الايضاح
والمراشي وفي (جامع المقاصد) انه الاصح لا بالسبب والمباشر ضعيف وعدم تمكنه من الاعلام لا يثني
عنه كونه غار الا انه قد سلطه عليه باستجاره فلما عني بغيره قد فرغ فيكون ضامنا فيرجع عليه بالدية

﴿بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين﴾

الحمد لله كما هو امله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه اجمعين محمد وآله الطاهرين ورضي
المنسبحات عن علاننا ومشائنا اجمعين وعن روايات الامامين (وبعد) فلما لم يزد من كتاب مفتاح
الكرامة على قواعد الامام العلامة سهل الله سبحانه بتمهيد خير خلقه اتامه على يمينه الاقل الاذل
محمد الجواد الحسيني الحسيني السامي عاونه الله سبحانه بلفظه الجلي والحي (قال الامام العلامة) في باب الاجارة

﴿الفصل الخامس في التنازع﴾

﴿قوله﴾ ﴿ولو اختلفا في اصل الاجارة فالقول قول منكرها مع اليقين﴾ كالحديث بذلك عباراتهم
خصوصا المتأخرين كما تقدم بيانه في باب العارية من غير خلاف الا من المذهب وكذا الخلاف على
انها غير مخالفين فيما نحن فيه وما في الشرائع وكذا المبسوط من ان القول قول المالك مع يمينه
على التنازل وقد يكونان ارادا ما اراد القاضي قل اذا سكن دار غيره قال الساكن سكنت بغير أجرة
وقال المالك بل استأجرتها كان القول قول صاحبها مع يمينه وله للاصل الذي تقدم اثني عليه غير
مرة وهو ان الاصل في مال المسلم ان لا يخرج من يده الا بقره واما الخلاف قد قال فيه اذا زرع
ارض غيره قال الزارع امرقها وقال رب الارض اكريتكما حكم بالقرعة ثم قال بعد اسطرانه يقوى
في نفسه أن القول قول الزارع ثم ان كان النزاع قبل استيفاء شيء من المنافع رجح كل مال الى
صاحبه كما هو المقروض فيما نحن فيه وان كان بعد استيفاء البعض أو الجميع فهو ما يأتي ﴿قوله﴾
﴿فان وقع الاختلاف بعد استيفاء المنافع وانلاف الاجرة﴾ واستيفاء (نيل) الاجرة فان كان المدعي المالك
له المطالبة بالتخلف من أجرة المثل وليس للمستأجر طلب القاضل من المسمى لو كان ولا ضمان في

العين وان كان هو المستأجر لم يسقط ضمان العين ان انكر المالك الاذن في التصرف ولم يكن المستأجر المطالبة بالفاضل عن أجرة التل ان كان (مقن)

العين وان كان هو المستأجر لم يسقط ضمان العين ان انكر المالك الاذن في التصرف ولم يكن السبأجر المطالبة بالفاضل عن أجرة التل ان كان (الظاهر منه قرينة فرضه المستأجر بد استيفاء الاجرة والتصرف فيها انه أراد أن يبين احكاما دقيقة هي غير ماسكة له في المسح في باب العارية بل ليست موجودة في الكتب والا فلا دخل لاستيفاء الاجرة في تصوير المستأجر المدونة في الكتب بل الذي له دخل انما هو كون الاختلاف بد استيفاء المتأخر فينبغي ان يكون اراد ان المالك قال ان استوفى منافع العدة مثلا قد أجرتكما بمسمى مكتوب في دفترى واقبضتيه وتصرفت فيه قتال التثبت كان ذلك مقاوله قبل ان تنقضي مدة اجارتها تزيد فما اقتضت غصبها نصبا واستوفيت متافها فتنظرا الى أجرة مثلها فاذا هي مائة ونظرنا الى ما كتب في دفتره فاذا هو خمسون فلا حاجة لثبتيه تحليف التثبت على عدم الاستيفاء ولا الى تحليف المالك على عدم النصب لانه يتوقف له بثبوت اجرة التل له في ذلك فصح انك حينئذ اي حيث لا حلف أصلا ان يطالب بالتحلف ويماحه باعتباره بالنصب والعدوان والاجارة على فعل الحرام فيؤخذ بما اتفق وما لم يمتنع وان ظهر توجهه فلا امر بغيره بل على ذلك في التذكرة قال ولو ادعى المالك الاجارة والتثبت المصحب حلف التثبت على عدم الاجارة ولا يحلف المالك على عدم النصب لان أجرة التل للزم تحجب له باعتراؤه التثبت وحمل للشاهد الملاحه المحكم بأنه تحجب له أجرة التل بحيث يتناول مادا كانت أكثر من المسمى الذي يدعيه المالك وأنه لا حاجة الى حله وهو يوافق ما اردناه فيما قبله فصار الحاصل انه كان المالك يواخذ بقراره فحكم بان العين غير منصوبة عليه وان قلت وكانت قبضتها التا وان كان التثبت يتوقف بأنه غاصب ضامن لما كذلك يواخذ التثبت بقراره فيؤخذ من أجرة التل وان كان المالك يتقدمه لا يستحق الا المسمى الذي ادعاه وهذا منه في الكتاتين مبني على أن من أقره بشيء وانكر أنه له أن يسلم والقران يسلمه وله أن يمتنع ففسله الحاكم أو يقر في يده وأقصى ما قال هنا أن له المطالبة ثم قوله في التذكرة تحجبه بخلاف الصحيح المختار في باب الاقرار (وكيف كان) فكلام التذكرة فيه ما قبله وزاد كون الجميع خلاف ذلك أمر آخر ولا يتضح الحال فيلذا كان المسمى أكثر كان قال المالك أجرتكما به وقد قبضتنيها وتظنها قال ثم كان قبل أن تنقضي مدة اجارة زيد ثم اتى غصبها، لا يستحق عندي الا أجرة التل وهو خسران فاما مطالب بالزيادة فانه ليس له ذلك لانه قبضه له وسلمه على اتلافه على أنه في مقابلة النصه وأنه غير مشغور بغير ذلك وعلى هذا يضح قوله وليس للمستأجر طلب الفاضل من المسمى وانما يشكل على الفرض الاول فلا بد بناء عليه أى الفرض الاول من جل من يمتنع من ويكون تأكيذا للاول لكن قوله لو كان بين الاول فظهر الوجه في فرض المسح بد استيفاء الاجرة والوجه في انه ليس بالتثبت المطالبة بالفاضل من أجرة التل من المسمى ان كان هو الذي للاجارة أنه اذا حلف المالك لنفي الاجارة وجب له أجرة التل فلا يكون التثبت المطالبة بالزيادة وقد صرح بذلك في مزارعة البسوط وطارية الخلف ويمكن أن يكون المراد من عبارة الكتاب ان ليس بالتثبت المطالبة بالفاضل من المسمى من أجرة التل لكننا عدنا ذلك كالتحق الثاني من تفسيرها بذلك لانه فرضه ذكر لا يمكن تصوير الفراع

فيه الا على فرض نادر وهو نوم المالك أن أجرة المثل أكثر من المسمى على ان عدم مطالبة بالزائد من
أجرة المثل مما لا ريب فيه والفرض هو الثالب الوقوع ولا كذلك عدم مطالبة بالزائد من المسمى قد
اتضح الحال في البارة وانقضت عنها الاشتكالات ولهذا أبقاها المصنف على حالها ولم يأخذ بإصلاحها
مع اتفاق الجماعة على احتياجها الى الاصلاح كما سنعلم ولا حاجة بها الى ما ذكره من التأويلات التي
قال في شأنها جامع المقاصد لا ريب ان التزام غلط البارة وفسادها أسهل من هذه التأويلات المستهينة
ولم يعرض هو لتأويلها شيء وظاهره أنها لا تقبل التأويل واحتمل ان يكون المراد من البارة أنها
بما ان فرضه المالك الى أجرة المثل ان تم على بعده فأنتم السبب الى قوله في المطالبة بالتخفيف ولا يتم القسبة الى
قوله وليس المستأجر يطلب القاضل من المسمى لانه في ذلك لانه انما ثبت في ذلك عندنا خلاف أقل الامر من
المسمى وأجرة المثل (قال في جامع المقاصد) اعلم ان هذه البارة قد ذكر جمع انهم كانوا يمشون فيه عند
المصنف واتقوا على احتياجها الى الاصلاح وحيث لم يصلحها المصنف بمطاولها وتأويلات لعدم
امكان اجرائها على ظاهرها لان شيا من قوله فان كان المسمى المالك ان المراد به مالك العين وهو
المؤجر ولا ريب انه اذا كان كذلك لا يستقيم الممكن المذكوران (أحدهما) ان له المطالبة بالتخفيف
من أجرة المثل أي الزائد على المسمى منها فانه اذا كان هو المسمى للاجارة فهو بزعمه مستحق للمسمى لا
لاجرة المثل فكيف يستحق المطالبة بالزائد عليه من أجرة المثل (الثاني) أنه ليس للمستأجر طلب القاضل
من المسمى عن أجرة المثل لو كان هناك قاضل فانه حيث كان منكر الاجارة اذا دخل فيها وقد استوفى
النافع فوجب عليه أجرة المثل عنها لا المسمى فهو كل فيه زيادة من أجرة المثل كان له طلبها فكيف
يستقيم قبح استحقاقه طلب ذلك الزائد وكذا قوله على تقدير كون المسمى للاجارة هو المستأجر ولم
يكن المستأجر المطالبة بالقاضل من أجرة المثل ان كان لا يستقيم أيضاً على ظاهره لانه اذا كان المسمى
للاجارة هو المستوفى للنافع العين كان بزعمه ان الواجب عليه هو المسمى خاصة تكون له المطالبة بالقاضل
من أجرة المثل من المسمى قال وهذا يمكن تفريجه ولم يمكن اجراء ما قبله على ظاهره اوتكتب الجماعة
في تأويلات (أحدها) حل المسمى في قوله فان كان المسمى المالك على مدعي فساد القدر وان القول
قوله يمينه فان الممكن يمينان حينئذ (واضطره في جامع المقاصد) بان فيه مع اختلاف الظاهر وتقديم
مدعي الفساد مقابله وهو قوله وان كان هو المستأجر الى آخره لا يستقيم الا على ان المراد هنا كونه
مدعي أصل الاجارة وان الاختلاف فيه لانه مدعي الفساد وان الاختلاف في الصحة وفساد وذلك
لان العين غير مضونة لانه ما لا يضمن بصحيحة لا يضمن بفساده فلا يكون أقسام المسئلة متطابقة ولا
تكون المسئلة مستوفاة على واحد من التقديرين (الثاني) حل قوله فان كان المسمى المالك في المطالبة
بالمخلف من أجرة المثل على انه بعد بين المستأجر لفي الاجارة أو قبله اذا أكتب نفسه المسمى
فانه حينئذ يستحق أجرة المثل باقرار المستأجر وتصديقه اليه في طلب القاضل من أجرة المثل حينئذ
وحل قوله وليس المستأجر طلب القاضل الى آخره على ان المراد لو كان هو المسمى للاجارة والمالك
هو المنكر لما لانه حينئذ متفق باستحقاق المسمى في مائة النافع وهذا الحل منه قبيح من حيث ان
الاحكام المذكورة لا تكون متطابقة لان الاول حكم ما اذا أكتب نفسه ولم يذكر في أقسام كذاب
نفسه والثاني من أحكام قوله وان كان هو المستأجر فيكون قد بعه عليه بخلاف المسئلة مع ان التبادر
من قوله لو كان خلاف ذلك أي لو كان هناك قاضل ويكون حكم المسمى اذا لم يكذب نفسه فمأخوذ

ولو اختلفا في قدر الاجرة قال أبرئك سنة بدينار قال بل بنصفه فاقول قول المستأجر مع يمينه (من)

به على ان حمل ذلك على الكذب فنه نصف شديد واركتك لامر سيد واركتك مثل هذا يخرج عن كونه عريا (قلت) هذا حكم الشيد واعترضه بذلك قل في جامع المقاصد (الثالث) حمل المسالك في قوله فان كان المدعي المالك على ان المراد به مالك الاجرة وان المالك في قوله قد يعود الى المكر وهو مالك العين المؤجرة وان لم يرجع له ذكر فيستقيم حينئذ قوله في المطالبة بالمثل من اجرة المثل وقوله ليس المستأجر يطلب التخل الى آخره ويكون قوله ولا ضمان في العين أي في الاجرة التي فرضناها كاملة ويقل قوله وان كان هو المستأجر على انه يتبع الجرم وان المراد به المالك أي وان كان المدعي هو مالك المستأجر لم يسقط ضمان العين أي ضمان بين الاجرة بالتفاهة أن أكرم مالك الا ان من التصرف ميا وهذا أقبح من الاول وأشنع (قلت) هذا حكم الشيد والذي ذكره الجماعة المتأخرون عن المصنف في المسئلة ما حاصله ملخصا ان مدعي الاجرة ان كان هو المالك لم يثبت المستوفي وثبت (والمستوفي يثبت غل) عليه أقل الامرين من اجرة المثل وما ادعاء المالك وان كان المدعي هو المستوفي ثبت أكثر الامرين مما ادعاء ومن اجرة المثل وتام الكلام واستبقاء الاقوال وهي ستة في باب العارية وبقي له مزيد تحقيق في باب المزارعة ﴿ قوله ﴾ (ولو اختلفا في قدر لاجرة قال أبرئك سنة بدينار قال بل بنصفه فاقول قول المستأجر مع يمينه) قد خلاها كلامي المذكورة وهو خيرة السرائر على ما حكى والشرائح والنافع والتحرير واللمعة وايضاح الخاف والمساك والروضة وكذا التقيح وحامع المقاصد وهو معنى ما في الارشاد والروض وجمع البرهان والكتايب في القول قول منكر الزيادة وترك التبيين في بعضها لمكان العلم بأنه لا بد منه وفي (جمع البرهان) ان الوجه في ذلك واضح (قلت) لانهما اتفقا في مطلق الاجرة واختلفا في قدر الاجرة فالمؤجر يدعي الزيادة والمستأجر يسكرها وانه لو أخذ فيها اذا اختلفا في قدر الجبل في باب الجبال مسلما مفروفا منه وفي (التنية ومزارعة الخلاف) انه يحكم بينهما بالقرعة للاجتماع على ان كل امر مشتبهه القرعة وفي (مزارعة الجبوس) ان كل اختلاف قبل مضي المدة تحالفا وان كان بعد مضيها في يد المكرمي كان القول قول المكرمي كفي البيع فيجمل القول قول المشتري اذا كانت السلعة كاملة وقال انه هو الذي يتنبهه مذهبنا ثم قل ولو قلنا بالقرعة فنخرج اسمه خلف وحكم له به كان قويا فجعل مضي المدة واستبقاء المدة كلف السلعة وهو المحكي عن أبي علي (وقال في المذهب) انهما يتحالفا فان نكل أحدهما كان القول قول الآخر مع يمينه وان نكلا أو حقا جيبا انسخ العقد في المستقبل وكان القول قول المالك مع يمينه في الماضي فان لم يحلف كان له اجرة المثل ومرجه الى التحالف وان النكل كانا قد اقبل بالثوق وفي (جامع المقاصد) انه لا ريب في قوة التحالف وسنصح ما يوجب به وفي (المختلف) انه متجه وفي (جمع البرهان) انه يسد (قلت) للاصل ولما عرفت من اتفاقهما على العقد والعين والمدة واقطاع الدعوى بخلف النكر لان الاكثر داخل في الاقل بعد الارتفاع الاكثر يثبت الاقل ولانه متفق عليه ولان دعوى الزيادة كدعوى الاجرة وضابطة التحالف ان لا يتقاع على شيء ولا اشكال حينئذ حتى تفرغ الى القرعة على ان الظاهر مطابق المتأخرين على الامراض عن هذين القولين الا من عرفت ممن استوجبه التحالف أو قواه

ولو اختلف في المدة قال اجرتك سنة بدينار فقال بل سنتين بدينارين قال قول قول المالك مع
عنه ولو قال بل سنتين بدينار فهذا قد اختلف في قدر الموضع والمدة قالوا قرب التحالف (مقن)

قوله ﴿ولو اختلف في المدة قال اجرتك سنة بدينار فقال بل سنتين بدينارين قال قول قول المالك مع
عنه﴾ كافي التذكرة والتحرير والارشاد والروض ومجمع البهان وفي الاخير ان لوجهي ذلك
وانصح (قلت) لانها قد اتفقا على القدر واليمين والاجرة وانما اختلفا في زمان المدة ولا يقتضي ذلك
الاختلاف في الاجرة لانها لا اتفقا على ان الاجرة على السنة دينار لم يكن بينهما اختلاف فيها من حيث
هي هي انما الاختلاف في المدة وبسبب الاختلاف فيها لم اتم الاختلاف في زيادة الاجرة وهدمها وفي
(التنية ومزاومة الخلاف) انه يحكم بالقرعة وقال في (الميسوط) ها عين ماسمته اتقا حرقا لحرقا وفي
(جامع المقامد) انه لا ريب في قوة التحالف مستقدا الى انه لا اتفاق بينهما في الواقع في المستثنى لان
أحدهما يدعي في الاول وقوع القدر على البين بالاقل مدة كذا والاخر يدعي وقوع ذلك بالاكثر
ولا ريب ان المتقارن لاحد المتقابلين عين اتفاقا للمقابل الآخر فكيف يكون عين حتى يدعي الاتفاق
على وقوعه نعم هو منه ولعلنا ان القدر المشترك بينهما متفق على وقوعه فسد لانه من حيث هو غير
موجود في الخارج فالواقع انه هو لغيره لا المشترك ومنه يعرف الحال في المسئلة الثانية (وفي) على تقدير
التسليم ان موضع التحالف ما اذا رجحت الدعوى الى دعويين وما اذا لم تنقطع بحلف المتكبر والظاهر
ان الدعوى هنا واحدة وان حلف المتأجر يقطع ويرفع النزاع والحاصل وقد يمكن تصوير جعلها
دعويين بما اذا قال اجرتك لدار الملوحة وأوقعت المصينة بما فيقول المتأجر انما وقعت المصينة بخمس
حتى يكون القدر الذي تنصص بالموضع الذي يدعي المالك غير الذي يدعي المتأجر وأما اذا قال
كا هو المفروض اني استحق عليك مائة من ماف اجارة لدار فقال بل خمسين فانهما دعوى واحدة
على انما نجد هذا الفرق طارعا وان كانوا قد ذكروا منه في باب الجلالة الآن قول انه يحصل اتفاقهما
على سبب يشلق بالتحسين واختلافهما في حصول سبب المائة كما يأتي منه فها اذا اختلفا في المتأجر ثم
انا لنجد فرقا بين ما نحن فيه وبين ما اذا اختلفا في قدر الثمن في المبيع وكانت البين قائمة به وجميع
الاصحاب الا من شذ على ان القول قول المشتري الا ان يقول ان الباعث على ذلك هناك مفهوم
المخير ولذلك قول انه ايضا لنجد فرقا بينه وبين ما اذا اختلفا في قدر الجبل فان المصنف وغيره يذهبون
هاك الى التحالف بل قد ادعياها لك انما المشهور وان الاقوال لاخر ارجح عليه ما عدا قول ابن عاذا ادعى
عليه العامل انه جبل له المالك مائة وقال المالك انما جبلت لك خمسين فاذا حلف المالك على قتي المائة
لا تلت بذلك دعواه وخسونه ولا يثبت لهامل ايضا اجرة المثل بل لا بد من حلفه على قتي الحسين حتى يثبت
له اجرة المثل وكذلك الحال فيا نحن فيه فان حلف المتأجر على قتي الدينار لا يثبت قوله انه نصف دينار الذي
هو أقل من اجرة المثل مثلا ولا يثبت له اجرة المثل حتى يحلف على قتي نصف الدينار فلما ان قال بالتحالف
عينا ما يقدم قول المالك في الجلالة وقول المتأجر في الاجارة ﴿قوله﴾ ﴿ولو قال بل سنتين بدينار فهذا
قد اختلف في قدر الموضع والمدة قالوا قرب التحالف﴾ كافي التحرير وكذا جامع المقامد لانها يدعي عقدا
معها العقد الذي يدعيه الآخر والاخر ينكره وفي (السرائر) فيها حكمي انه يقدم قول المالك وقد احتل في التذكرة
للاحق على تعيين الدينار والاعلاف انما هو في قدر ما قوبل به من المدة لكن لا ترجيح في

فاذا تماعقا قبل مضي شيء من المد ففسخ العقدان ويرجع كل منهما في ماله فان رضي أحدهما بما حلف عليه الآخر أقر العقد وان كان بعد المدة أو شيء منها سقط المسمى ووجب أجره المثل ما لم تزد عما يدعيه المالك وتنقص عما يدعيه المستأجر (متن)

التذكرة كالأضاح وفي (المبسوط) ما تقدم حرقا لحرقه وحكي عنه في الإيضاح وجامع المقاصد أنه اختار القرعة وقد عرفت أنه إنما قل لو قيل بما كلن قويا ثم عد إلى العبارة بالاختلاف في المدة ظاهر وأما الاختلاف في الوض قل عرض السنة على قول أحدهما دينار وعلى قول الآخر نصف دينار وقد يقال إن الوض الذي جرى عليه العقد متعلقان عليه وهو الدينار وقد أقر المستأجر بأنه مستحق عليه وإنما الخلاف في زيادة المدة وعدمها فهو يدعي أنه في مقابلة سنتين وأنه يستحق السنة الزائدة والمالك ينفي ذلك ومنه يظهر وجه قول ابن ادريس طيأمل ﴿قوله﴾ «فاذا تماعقا قبل مضي شيء فسوخ العقدان ويرجع كل منهما في ماله» كافي في الميسر وجامع المقاصد وظاهر الثلاثة أنه يفسخ بالتعاقب ولا يحتاج إلى مسخ المتعاقبين أو أحدهما أو الحاكم كما احتج ذلك في الدروس في البيع وحل يفسخ إذا قلنا بالتعاقب من أصله أو من جهة الظاهر الثاني كما هو خيرة الدروس هاك لانهما تمعا على وجود عقد قائل وفي (التذكرة) هناك أنه يفسخ من أصله وتظهر القوة في البناء ويحصل تقديم المالك في الإحلاف وتقديم المستأجر والتساوي فيقرع أو يصير الحاكمي التقديم ويصح أن يحلف كل منهما فيما جاسه بين النبي ولا يثبت أو يثبت على النبي لكنه إن نكل أحدهما بعد هذه أنه أسفردة أصحلت على الآخر يمين الأثبات وإن نكلا فكحلفها أو يرمى الأمر لانهما تركا المحسومة ﴿قوله﴾ «وان رضي أحدهما بما حلف عليه الآخر أقر العقد» كافي في التحرير وجامع المقاصد وفي الأخير إن هذا إذا حلف فيما جاسه للنبي والأثبات ظاهر وإن اقتصر على نفي العقد الذي يدعي صاحبه فلا بد من تصديقه أو رد البين الأخرى عليه إن رضي بالرد تنهى فأمل حيدا ﴿قوله﴾ «وان كان بعد المدة أو شيء منها سقط المسمى ووجب أجره المثل ما لم تزد عما يدعيه المالك وتنقص عما يدعيه المستأجر» كذا ذكرنا مثل ذلك في باب الجدة لأن أجره المثل إذا زادت على ما يدعيه المالك لم نجب لأعترفه بعدم استحقاق الزيادة فيدفع إليه حيث المسمى وكذا إذا قصت عما يدعيه المستأجر لانه يعترف بوجوب ما زاد عليه فيجب دمه وقد يقال أنه نجب أجره المثل كانه ما كانت لأن التعاقب أسقط المسمى فكانت لم يسلم لكنا لم نجد من أحله إلا المولى الأردبيلي منه ويخرج على ما في الكتاب أنه إذا كانت أجره المثل لسنة الواحدة مائة وخمسين والمالك يدعي أن المسمى مائة والمستأجر أنه خمسون أن لا نجب البين على المستأجر لانه إذا حلف على نفي ما يدعيه المالك استحق المالك المائة فلما أخذها من دون حلف المستأجر ورده في جامع المقاصد بما حمله أن المستأجر بما رد البين على المالك فكل فردت عليه أو ردعا المالك من دون نكول قلن المستأجر يحلف بها خمسون وثابت الخمسون دون المسمى الذي يدعيه المالك (وفي) أن الظاهر أن مراد المخرج أنه بعد حلف المالك لا نجب البين على المستأجر ثم إن المخرج إنما قل لا نجب البين ولم يقل لا فائدة لها إلا أن تقول أنه يمتنع على أن المدعي إذا ردت عليه البين فكل سقطت دعواه في ذلك المجلس وغيره على المشهور فلا حاجة إلى الرد بل اختلوا فيها إذا لم ينكل المدعي عن البين للرودة ثم إن المكر بنفسا

ويجتمعل مع التحالف استحقاق المنافع سنة بالنسبة من الدينار (مقن)

فهل يفتخ اليه وترد عليه أم لا قولان ورده ايضا بانه ربما خالف اليقين قاصر بالواقع على تقدير معاليمته
 دعوى المالك فوجه اليقين عليه لبيان صدقه (قلت) بل الاولى على مذاقه أن يقال لعل المستأجر
 يرى أن يثبت لها خسون فإذا حلف أولا لني ما يدعيه المالك وعرض الحلف على المالك على نفي
 الخسرين فله بكل أو يخالف اليقين ويرى بأنها خسون كما ذكرنا مثله في باب الجعالة فليأمل جيدا
 ولو قصصت اجرة المثل مما يدعيه المستأجر كأن كانت ثلاثين ففرج أن لا يجب على المالك حلف لانه
 اذا حلف لني ما يدعيه المستأجر ثبت الخسون لا غير فلا قائمة لهذه اليقين ولو نكل أو رد اليقين أو
 أنظر فلا يجب هو ذلك فلا يظهر لما أثر أصلا وقد يقال ان القائمة انه لو دفع له المستأجر ذلك قبل
 التحالف لم يكن دفعه له على طريق الواخذة له أي المستأجر بظاهر اقراره وبهذا التحالف يتضح
 الزائد لكونه مستحقا بعد اقراره ولو اخذت كما ذكرنا مثله في باب الجعالة **قوله** (ويجتمعل
 مع التحالف استحقاق المنافع سنة بالنسبة من الدينار) وجهه في الاصح بأنها اتفاقا على استحقاق
 المستأجر منافع السنة لكن المالك يدعي الزيادة على النسبة من الدينار والقول قول الشكر مع اليقين
 فذلك حكما على المؤجر باستحقاق المستأجر المنافع سنة وعدم ذات الزيادة على نسبتها من الدينار وله ارادنا
 انما أوجبنا اليقين على المالك لان القول قوله في انكار السنة قائمة فإذا حلف بطل استحقاقها وثبتت
 السنة الاولى على أنها متفق عليها وانما أوجبنا اليقين على المستأجر لان المالك ادعى عليه دينارا في مقابلة
 السنة المتفق عليها وهو ينكر ذلك فإذا حلف سقطت عنه الزيادة من الدينار التي ادعاه المالك قد
 حصل من ذلك الاتفاق على استحقاق المستأجر منافع السنة والقاعدة اعني قاعدة ان القول قول المنكر
 قضت بان اجرة هذه السنة نصف دينار لان تساوت السكتان وذلك ان نفع الاتفاق على الاستحقاق
 لان المستأجر يقول انما استحقها منضمة الى الاخرى لا منفردة كما يدعيه المالك وقرق تأمين الافراد
 والاضمان وله بهذا التقرير لا يتم ما نلزمه في جامع المقاصد لانه ما وجه بهذا التوجيه وانما وجهه بان
 الذي اتفق بين المالك والسكتان بالدينار ولا ينافي ثبوت سنة بنصف دينار والذي اتفق بين المستأجر
 هو كون السنة دينار وذلك لا ينافي كونها نصف دينار وايضا قد تصادقا على وقوع الاجارة سنة
 وان أجرتها لا تقص من نصف دينار ويثبت ذلك اذ لا دليل على نفيه ثم قل وفيه نظر لانها لم تصادقا
 على ذلك لان دعوى المستأجر السكتين وان تضمن سنة الا انه قد اتفق بين المالك لاتقاء المدلول
 الباقي فينتهي بانتفاء المدلول التضني وكذا القول في دعوى المالك السنة دينار فانها قد اتفقت
 بين المستأجر فينتهي التضمين وهو كونها نصف دينار لاتقاء الباقي انتهى فليأمل جيدا وذلك
 أن نقول لاحاجة في هذا الاحتمال الى فرضه بعد التحالف بل انه يجوز لها كم أن يضل ذلك منها
 من أول الامر كما اذا جاء المستأجر أولا وادعى ان المالك أجره الفارستين لحلف المالك وقال انما
 أجرته سنة ولم يذكر الاجرة ثم اختلفا بعد ذلك في مقدار الاجرة لحلف المستأجر انما ليست دينارا
 فان هذا الاحتمال متين في صورة التفرق فيحتمل ان لها كم أن يفرق ذلك وان أبرزها ما وسعى
 استحقاق المنافع بالنسبة من الدينار أن اجرة السكتين اما أن تكون متساوية أولا فلي الاول تكون
 النسبة النصف لله نصف الدينار عن سنة وعلى الثاني لما ان تكون اجرة السنة الاولى أكثر أو أقل

ولو قال المالك أبرتكها ستة دينار قال بل استأجرتني لحفظها ستة دينار قدم قول المالك
في ثبوت الاجرة لان السكنى قد وجدت من المستأجر فيقتصر الى بينه تزيل عنه الضمان
ولو اخلف في القدر المستأجر قال قول المالك (متن)

فان كانت أكثر كما اذا كانت أبرتها دينارين والثانية ديناراً من السنة الاولى فلا المختار وان
كانت أقل والفرض بالمسكنة منها ثلث دينار ﴿ قوله ﴾ « ولو قال المالك أبرتكها ستة
دينار قال بل استأجرتني لحفظها ستة دينار قدم قول المالك في ثبوت أجرة (الاجرة غ ل) لان
السكنى قد وجدت من المستأجر فيقتصر الى بينه تزيل عنه الضمان (هذا خيرة التحرير وكذا جامع
المقاصد لانه اذا خلف المالك لغني ما يدعيه المستأجر اضنى استحقاقه للاجرة وثبت عليه أبرته في الجملة
لانه قد استوفى المنعم ولم تكن مجاة ولم يأت بقسط لها عنه فيحصل ان يكون ما ثبت عليه في الجملة
جرة المثل ويعتدل المسمى فاذا خلف المستأجر اضنى المسمى وتمتبت أجرة المثل لان الزيد على
المسمى فتكبر الاجرة كما في بعض النسخ جدي في محله (وقال في التذكرة) قدم قول المالك فيحفظ له لم يستأجره
ويحلف الساكن انه لم يستأجر المثل وتزعمه أجرة المثل وبه جزم أيضا في جميع المقاصد وموافقه
بالنوازل لان كلامها مدع ومدعى عليه لكسبه لا يسمي قوله في التذكرة قدم قول المالك ولو
كان المراد تقديمه في الاختلاف كما تقدم ويخرج على ما في الكتاب ان لاجرة الى خلف المستأجر اذا
زادت أجرة المثل من المسمى أو ساوته كما تقدم منه وقد يكون المراد عاقل الكتاب وفي التذكرة واحدا
من دون تفاوت أصلا ﴿ قوله ﴾ « ولو اخلف في القدر المستأجر ذ قول قول المالك ﴾ كما في
السرائر على ما حكى عنها واشترافه والمافع والتحرير والارشاد والقلم وجميع المقاصد والمالك والروضة
والروض (١) والكتابة واحتل في التذكرة اتخاف وتقدم قول المالك من دون ترجيح وفي (جامع
المقصد) انه لا يربى في قرة اتخاف لان كل واحد منها مدع ومنكر والمراد ان هذا لا اختلاف مد
اتفاقها على جريان الاجارة على شيء منه كأن قال أبرتك البيت دينار قال بل البيت وسائر المار
كما يعرف ذلك من امثلهم وقاعدتهم فان القول بعدم دل المؤجر لانه المنكر الزائد ومهم في جميع
البرهان من جولة الارشاد وهي كناية الكتاب انه قال له أبرتك المار قال بل الحمام واعترض
بان الظاهر حيث اتخاف (وفي) ان ما فيه يبرهن عنه بما اذا اخلف في تعيين المقود عليه في تعيين
المستأجر ولا ريب حينئذ في التحالف كما اذا اخلف في خمس الاجرة أو بعضها وكيف كلهم نجما أحدا
أصلا صرح بتعيين التحالف في الرض وغيره من عدة قول غير صحيح هذا (وقال في التذكرة) فيها
نحن فيه انها اذا ايدى ذكر الرض ولا تنزاعه كانت قد قبضه المالك واتقيا على براءة ذمة
المستأجر ثم ادعى انه استأجر المار بأسرها فقال المالك بل أبرتك هذا البيت فيها
خاصة فانه يقدم قول المالك قطلا ووده في جميع المقاصد بانه لا يجرد فرقا اذا وقع التصريح
وقع التصريح بالاجارة بين ان يذكر اموض وعنده لاجها مختلفان في سبب استحقاقه وان لم يذكره
فان ذكر المردم والاختلاف فيه في قرة الاختلاف في اللازم انتهى (وفي) انه بعد الاتفاق على براءة
ذمة المستأجر رجع الامر بالنسبة الى المار الى الاختلاف في أصل الاجارة ولا ريب في تقديم قول

(١) كذلك في النسخ ومما احتال أن يرد به روض أبي النوح (رازي) (ص ٢٨٩)

وكذا لو اختلفا في رد العين المستأجرة ولو اختلفا في التمدي فاقول قول المستأجر وكذا لو ادعى الصانع أو الملاح أو المكسري هلاك المتاع وأنكر المالك فاقول قولهم مع اليقين وكذا ان ادعى اباقي العبد من يده أو ان الهابة قتلت أو شردت وأنكر المالك ولا أجرة على المستأجر مع اليقين ولو ادعى ان العبد مرض في يده وجاء به صحيحا قدم قول المالك ولو جاء به مريضا قدم قوله ولو اختلفا في وقت الهلاك أو الأباقي أو المرض فاقول قول المستأجر لان الأصل عدم العمل ان قدر به وقتنا تلك بالصل والا فاشكال (متن)

منكرها ومنه ما لو سكتا عن الأجرة بالكلية وقل أحدهما اني استحق منفعة الدار لمساها قال المؤجر يل قسحق منفعة اليب وحده قلن المالك يحلف اني الزائد قطعا لعدم التصريح بما يقتضي التحايف لاحتمال انماهما على سبب يتعلق باليت بخصوصه واختلفا في حصول سبب آخر فاباقي كما تقدم منه في أول الفصل ﴿ قوله ﴾ - ﴿ وكذا لو اختلفا في رد العين المستأجرة ﴾ كافي الكتب المخدمة من دون خلاف ولا اشكال ولا احتمال للأصل وقبضه لمصلحة فلا حسان منه كما في الردية يقتضي قبول قوله لانه ليس بأمين محض ﴿ قوله ﴾ - ﴿ ولو اختلفا في التمدي فاقول قول المستأجر ﴾ كافي الشرائع والمخالف والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمروء (١) والمالك للأصل وقد ورد في عدة أخبار النبي من تضمنته وهو يقتضي بكونه أمينا من هذه الجهة فليس عليه الا اليقين ﴿ قوله ﴾ - ﴿ وكذا لو ادعى الصانع أو الملاح أو المكسري هلاك المتاع وأنكر المالك فاقول قولهم مع اليقين ﴾ قد تقدم الكلام فيه بالأمز يد عليه ﴿ قوله ﴾ - ﴿ وكذا ان ادعى اباقي العبد من يده أو ان الهابة قتلت أو شردت وأنكر المالك ﴾ أي القول قوله مع اليقين كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه أمين يمكن صدقه فقولم تعتبر بيمينه لان مقتضى تخليعه الجس وهذا اذا لم يأت بالعبد المدي الهابة فان أتى به أو جاء وادعى الأباقي أو نشره في جميع المدة أو بعضها لم تسع دعواه الا بالينة لانه يدهي خلاف الأصل والظاهر لانه يدهي عدم وصول المرض اليه مع انه ممكن منه ﴿ قوله ﴾ - ﴿ ولو أجرة على المستأجر مع اليقين ﴾ أي اذا حلف المستأجر اياه وقتها أو شردها حقيق القدر سابقا على العمل لان القول قوله في ذلك لانه أعلم وقت الهلاك لكونه حصل في يده فصار ذا يد به خالفت هذه قوله فيما بعد ولو اختلفا في وقت الهلاك ولان الأصل عدم العمل وهذا اذا كان تقدير منه العبد والباية بالصل وأما اذا كان التقدير بالزمان فانه يقدم قول المالك كما يأتي ﴿ قوله ﴾ - ﴿ ولو ادعى ان العبد مرض في يده وجاء به صحيحا قدم قول المالك وان جاء به مريضا قدم قوله ﴾ هذا التخصيص جزم به في التذكرة وجامع المقاصد وفي (التحرير) انه أقرب لأنه اذا جاء به صحيحا قدم ادعى ما يخالف الأصل عليه اليقينة وان جاء به مريضا قدم ما يخالف الأصل يقينا وكن القول قوله في مدة المرض لانه في يده فهو أعلم بذلك صرح بذلك في التذكرة وهذا ايضا اذا كان التقدير بالصل ﴿ قوله ﴾ - ﴿ ولو اختلفا في وقت الهلاك أو الأباقي أو المرض فاقول قول المستأجر لان الأصل عدم العمل ان قدر به وقتنا تلك بالصل والا فاشكال ﴾ قد صرح بان القول قول المستأجر في التذكرة

بالتحرير وجامع المقاصد وكذا الإيضاح والمحامي إذا اختل في وقت هلاك البعد أو إيقاعه أو مرضه
 حل هو قبل السبل أو بعده بعد اتحاقها على حصول ذلك مستدين إلى أن الأصل عدم السبل إذ
 المفروض تقدير المنفعة به ولهذا أفردته عن القابلة إذ ليس هناك ظاهر شرع حتى يمول عليه ولا أصل
 يستند إليه يستلزم السبل إلا أن الملاك حادث والأصل تأخره وعدم تقدمه والأصل بقاء البعد إلى أن
 يعلم هلاكه لكن ذلك كله لا يستلزم أنه حصل إذ ليس في ذلك دلالة على تحققه سواء لحظنا الاحتراز
 أم لم نلحظه (وهناك قول) أن أصل عدم حدوث المسقط لاستقرار الاجرة أصل متين يستلزم أنه حصل
 (لأننا نقول) المفروض أنها اتفاقا على حدوثه وإنما الخلاف في تقدمه فرجع إلى الأصلين الأولين أو نوجب
 إيداع من ذلك وهو أن سبب استقرار الاجرة أنها هو السبل والأصل عدمه فكان ههنا وأراد على
 ذلك الأصل وقاطعاً له ثم إن قدرت المنفعة بالزمان توجه ذلك كما يأتي مضاعفاً إلى أن المستأجر أصليين
 آخرين وهما أصل عدم استحقاق المؤجر الاجرة وأصل براءة فدية المستأجر منها وإن قلت هما أصل
 واحد فلي تقدير تسليم في واحد بلاغ وقد قيد ذلك في الكتاب والإيضاح وكذا جامع المقاصد
 بما إذا قلنا أن المؤجر يملك الاجرة بنفس السبل وبحصوله وإن ملكها غير متوقف على تسليمه إلى المستأجر
 (وإن قلنا) أنها إنما يملك بالسبل وتسلمه في تقديم قول المؤجر أو المستأجر اشكال وقد خلت عن
 ذلك عبارة التذكرة والتحرير بل خلى عنه كلام الذين يتسكون بأدنى احتمال وأوهم اشكال
 وهو في محله لأنه لا ممانعة في ذلك أصلاً على ما ذكره الشهيد والمحقق الذي في وجهي الاشكال وأما على
 ما ذكره فلهذه فائدة إلا أن احتمال تقديم قول المؤجر ضعيف جداً لا يصلح أن يكون مثلاً لاشكال
 (قال في الإيضاح) احتمال تقديم قول المستأجر لأن الأصل عدم السبل ولا ينعكز وجوب الفرض وتقديم
 قول المؤجر لأن المستأجر يبيع تقدم هلاكه على القبض والأصل عدمه انتهى (وفي) أن للمستأجر وإن
 ادعى بإخفاف الأصل من تقديم هلاكه مضاعفاً إلى ما تقدمه الأصلان المتقدمان والمؤجر يخالف
 لأصل عدم السبل ولأصل القبض والتسليم وأصل عدم استحقاقه الاجرة فكان احتمال تقديم قوله
 ضعيفاً جداً ثم فائدة توجه التبرين على المنكر منها إذا تحقق موجودة وهو كونه بحيث إذا أقر بخلاف
 ما يريد أن يملك عليه نعم وإن كان محل تأمل أيضاً وأما عدم الفائدة على ما ذكره الشهيد والمحقق
 الثاني في وجهي الاشكال فلهذه قد قال في جامع المقاصد وماما الشهيد مع زيادة إيضاح ينشأ من أن
 المستأجر يدفعه تقدم هلاكه بخلاف لأصل فيكون مدعياً وقلنا إنك إنما لم تحكم بقدمه لأنه يحاول
 إثبات استقرار ملك الاجرة والأصل عدمه وهذا المانع هنا متف فيكون يقول قول المالك يبيح ومن
 أن السبل وإن لم يثبت به استقرار الاجرة إلا أن له مدخل في ذلك فهو جزء السبب فيقتضيه المالك
 يحاول تبيح إثبات استحقاق الاجرة فلا يقدم قوله فيه ما بين وهذا الوجه أقرب انتهى ولا يخفى ما في
 قوله وهذا المانع هنا متف وله أراد أن المالك إنما يحاول أنه لم يملك وأنه محل ولا مانع من ذلك
 لأنه لا ضرر فيها على المستأجر لو أقربها من دون تسليم السبل وكلاهما ظاهر أو صريح في أن
 الاختلاف في مجرد السبل إذ لم يتربط القبض والتسليم إلا بالنسبة إلى ضما إلى السبل الذي هو
 مقدمة وهذا الاختلاف لا قائدة فيه أصلاً إذ لا يتجه توجه التبرين على المستأجر إذ لو أقر بالسبل من
 دون التسليم لم يلزمه شيء وجهه مقدمة لثبوت الاستقرار إذا ضم إليه بعد ذلك دعوى التسليم غير
 مفيدة لأن دعوى التسليم تتضمن دعوى السبل فلا يكون إثبات السبل مقدمة له فوجودها وعدمها على حد

وان قدر بالزمان قدم قول المالك فلو قال أمرتك بقطعه بقاء فقال بل فيما قدم قول المالك على رأي (متن)

سواء وقد نه على ذلك في جامع المقامد وقال في بيان عدم قاعدته انه لا توجه توجه اليين على واحد منهما لان قاعدة اليين اذا أقر المدعي عليه بما يحلف عليه نعم وهنا ليس كذلك (وله) مع ما في قوله بما يحلف عليه من خلاف المراد ان المؤجر اذا توجهت اليين عليه فأقر بان الهلاك قبل السمل والتبض نعم يمكن توجه الايضاح لا يصلح للاشكال لكنه قاعدة وتوجهه الشديد لا يصلح للاشكال ولا قاعدة فيه بالنسبة الى توجه اليين على المستأجر وانما قلنا انه لا يصلح للاشكال لمكان وجود الاصول المذكورة فلا بد أن يراد من قوله والا فاشكال انما قل أنه يحلف بالهمل في استئصال تقديم قول المستأجر بينه اشكال لانه لو أقر بخلاف ما يريد أن يحلف عليه لم يلزمه شيء وهو خلاف القاعدة المقررة فلم يصل الجامعة الى مراد المصنف وأما ما في غير ما قلناه ﴿قوله﴾ (ان قدر بالزمان قدم قول المالك) لان الاصل عدم قدم الهلاك والاصل عدم حدوث المسقط لاستقرار الاجرة لانه بعد ان سله البند وكل الاصل بقاءه الى أن يعلم هلاكه يكون قد تحقق سبب استقرار الاجرة فلا يخفى الا بتامع وحدوث الهلاك وتقدمه يثبتان بأصل عدمها وأما أصل عدم استحقاق الاجرة فلا يجدي بعد وجود التقضي لاستقرارها وهو تسليم اليين طول المدة لان كل الاصل بقاءه لانه يرجع الى ان الاصل عدم استحقاق لاجرة بعد استحقاقها ولا يأتي شيء مما ذكر هنا فيما اذا كلف التقدير بالهمل كما تقدم بيانه ﴿قوله﴾ (ولو قال أمرتك بقطعه بقاء فقال بل فيما قدم قول المالك على رأي) هو خيرة الخلاف والمبسوط والمذهب والسرار والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والمختار والايضاح والمحاشي والتمهة وجامع المقامد والمساك والروضة وفي (المحاشي) انه المشهور لان المالك منكر لما يدعي الحياط من الاذن في قطعه قيصاً وفي التصرف في ماله ولاه أحدث قصاً بالقطع ويدعي المسقط لقضاء ولانه يقدم قوله في أصل الاذن فكذلك في حقه لان مرجعه الى الاختلاف في الاذن على طريق مخصوص فكل كالودع اليمينات قال صاحبها أودعها وقال المدفع اليه وجبت له ان يقول قول المالك ولا سيما اذا كان مع المالك ظاهر حال يدل على صدقه كأن كان ممن لا يلبس الا الاقبية كالواختنا في حائط لاسدما عليه عند ارضه كالتقدم في الصلح ومثل ذلك ما اذا قل أمرتك بعبه أمر قال بل اسود بل لم يزل في المذهب الا به وقال في وكلة الخلاف والمبسوط القول قول الحياط لان صاحب الثوب مدع بذلك ارش القطع على الحياط عليه البيعة وعلى الحياط اليين (وقال في الخلاف) في باب الاجارة كنا قلنا فيما قدم ان القول قول الحياط لانه خاتم وان رب الثوب مدع عليه قلنا لم يأمر به فيزعم بذلك ضمان اثوب فكلان عليه البيعة قلنا قلها فعل الحياط اليين وهذا أيضاً قوي وكان قد جزم أولاً بان القول قول صاحب الثوب كما حكينا من وقضية كلامه ان الحياط يحلف لفي ارش القطع ليخرج عن ضمان اثوب فيزعم منه أن يحلف المالك لفي الاجرة لان الحياط يدعيه وقد نه على ذلك في التذكرة قال ومن قدم قول الحياط فلا بد وان يقول بالتعالم وحكي فيها عن الشافعي ان رب الثوب يدعي عليه الثرم وينفي الاجرة والحياط يدعي الاجرة وينفي الثرم فيبطلان قال وهو ليس بمجد لان الاختلاف وقع في الاذن لا في الاجرة والثرم فكل القول قول مكر الاذن ولان الحياط يتصرف بانه أحدث قصاً

في الثوب ويدي أنه مأذون فيه والاصل منه ولأنه يدعي أنه أتى بالسل الذي استأجر عليه انتهى
وقد جزم في وكالة التذكرة بأن القول قول الخياط وقد ساقه هناك لأمراً آخر وقد يناهز هناك فساد
وهذا كله يان لأن الخياط مدع وهو لا يعني كون المالك مدعياً واستلحق (جامع المقاصد) على أن
المالك ليس مدعياً بأنه لا يدعي الخياط شيء. لأن مجرد الأذن في القطع قيامه لا يوجب على الخياط
شيئاً ادلو لم يحدث الخياط حدثاً في الثوب لم يكن عليه بسبب الأذن ضمان غاية ما في الباب أنه لا
يستحق أجرة وإنما يتحقق التنازع باجبار التعلق قبضاً ودعوى الخياط الأذن فيه يعني عن نفسه التزم
ثم قال لا وجه هنا لتعاقب (ونحن نقول) أن الخياط إذا أتاه به مقطوعاً قيصاً مخيطاً ومطالبه بالأجرة
قاله أن يتصر على أنكار الأذن في قطعه قيصاً أو يقول له لا تستحق عندي أجرة بل الأجرة
التي دفعتها لك إن كان دفعها له يجب عليك ردّها وأما مطالب بها والأش صار مدعياً لقرم ثانياً
للأجرة كما قلنا الثاني وأنكر ذلك تخالف للبدية إلا أن يقال إنما غرضه يان ما صورده الأصحاب
قطط ولهذا وقع في بعض الباريات نسيته مدعياً كقولهم وادعي قطعه قيامه وادعي الخياط قيصاً كما في
الأشاد وغيره وكلام الأصحاب مبني على الأول وهو أن المالك لم يقابل دعوى الأرض وأنكر
استحقاق الأجرة وإنما يقابله بالنكار الأذن في قطعه قيصاً جامداً على ذلك كما فهم ذلك المقدس الأردبيلي
من عبارة الأشاد واستظهر التعاقب أن يقابل دعوى الأرض وأنكر استحقاق الأجرة ولهذا جزم في
التذكرة بأن من قدم قول الخياط لا بد وأن يقول بالتعاقب وما ذلك إلا لما ذكرناه من أنه يحتفظ بنفسه المالك
للدعوى يعني الأجرة منه هنا وقد يفهم من كلام الخلاف أنه ثمة بين الخياط إنما هو دفع التزم عن نفسه
وأنه لا يستحق بها أجرة لأنه فيما مدع فيكون القول قول المنكر ويحتفظ فيكون قول المصنف فيما يد
وعلى رأي قول الخياط فيسقط عنه التزم ولها أجرة مثله ليس إشارة إلى قول الشيخ في الخلاف وإنما هو إشارة
إلى أحد قولي الثاني وهو الظاهر عند أصحابه لأن الخياط يحلف على أنه أذن له في قطعه قيصاً أو ما
أذن له في قطعه قيامه وعلى التقديرين ثبت للأذن وهو يستتر بثبوت الأجرة فإذا امتنع بثبوت المسمى لانه
لا يثبت يمينه استحقاق أجرة الكل إلا أن تساوي المسمى أو تزيد عليه لا يفرقه ستم استحقاق الزائد
لكن الأصحاب لا يجزموا بكون الخياط مدعياً حيث لم يقابل المالك إلا بالنكار لم يوجبوا عليه اليقين
ابتداء سواء كانت ربح الأرض أو جلب الأجرة (ونحن نشي) وهو افتقار قد عرفت أن من قدم قول الخياط
قال بالتعاقب وقد قال في التذكرة أن المالك يحلف في الأجرة وليس مناه أنه يحلف أنك ما تستحق
عندي بل يحلف كما صرح به في التذكرة في مقابل آخر أيضاً ما ذهبت لك في قطعه قيصاً وقد
سمعت كيف يحلف الخياط فإذا تحالفاً تساقطاً فلا تجب على المالك أجرة ولا على الخياط أرض كما هو قضية
التعاقب وعليه نص الثاني لكن مولانا المقدس الأردبيلي يد أن استظهر التعاقب استظهر أنه لا أجرة
للخياط وأنه يلزم لأرض قصص الثوب عما كان ولله أوفق بما قاله الثاني وادق لأن التعاقب قضى أن لا
أذن في القطع فساداً كلها لم يتساقطاً وقد وجدنا الثوب مقطوعاً فيلزم كاطسه تماوت ما بين كونه صحيحاً
ومقطوعاً إلا أن تقول إذا أوجبتنا عليه التزم لم يكن ليمينه تأثير أصلاً لانه لو حلف المالك ونكل الخياط
سقطت الأجرة ويجب التزم فهو يجب مثل ذلك مع يمينه لم يكن فرق (قلنا قلت) إذا حلف الثاني يان
فانه يرجع إلى القيمة إن كانت تامة فانه يرجع إلى الأرض لأن كلنا ناقصاً أن تقول إن بين المتعري
هناك لم تقع على اسقاط القيمة ولا غرض هنا إلا اسقاط التزم (والحقيق) أن تعلق بقيمة التعاقب فان

فلو اراد الخياط فتحه لم يكن له ذلك ان كانت الخيوط من الثوب أو المالك ولا اجرة له وعليه الارش ولو كانت الخيوط للخياط فحق اخذها نظر اقربه ذلك (متن)

كان كاذره في التذكرة صح قول المقدس الاردبيلي وان كانت الكنية كما صورها وفرضها الاردبيلي انه كلام الشافعي ﴿ قوله ﴾ (فلو اراد الخياط فتحه لم يكن له ذلك ان كانت الخيوط من الثوب أو المالك ولا اجرة له) كافي الميسوط والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمسالك والروضة (أما الاول) وهو انه ليس للخياط فتحه فانه ليس له عين يمكن اقتزاعها اذ ليس هناك الا العمل وهو ليس مينا حقيقة يمكن اقتزاعها من مال الثبر وان جرى مجرى الاعيان فكان كما لو قل ملك غيره من موضع الى آخر عدواته فانه ليس له رده الا بمطالبة المالك وأما انه لا اجرة له فانه عمل معلوم يأخذ فيه المالك بل من المعلوم انه اذا وجب عليه الارش كما يأتي لا تكون له اجرة ﴿ قوله ﴾ (وعليه الارش) كافي الميسوط والمذهب وجمع البرهان والتذكرة وما ذكر بعدها آتقا وهو قضية كلام المذهب والسرائر والشرائع وان لم ينص عليه فيها لانه اذا حلف لني الاذن في القطع قياسا يجب على الخياط الارش وهل هو ما بين قيمته مقطوعا قياسا وغير مقطوع أو ما بين قيمته مقطوعا قياسا أو قيمته مقطوعا قياسا لا ترجع في الميسوط واختير في التذكرة والمخطف الثاني ودفعه عليه في كتابه الشهيد الثاني و ستوجه الاول المقتضى الثاني وهو الظاهر من جمع البرهان وكذا المذهب لان قطعه قياسا عدوانا لم ولم يضاوت القيس والقبض في بعض القطع أمكن أن لا يجب ارثه لكونه من جهة المأذون فيه اذ لا أثر تمسك القيس قطعه على تأمل فيه وقد تقدم مثله فيما اذا قل له اقطع قيس وجعل قطعه قيس امرأة وقد تقدم فيما اذا اكترى أرضا يزرعها حنفة فزرعها ذرة ان الاصح انه ثبت له اجرة المثل لا قنات ما بين الزرعين وقد احتل فيها اذا باع الوكيل بالثمن الفلشي انه يقرم جميع الثمن واحتل انه يحيط عنه ما يتقن اليه به لانه كالأذن فيه وفي شيء وهو ان ادانها انه يقرم قنات ما بين القطعين فهل يستحق ذلك اجرا أم لا احتمل ان الظاهر الاول فاصل اذ قد عدل الظاهر الثاني فاذا لم ينص بالقطع شيئا فانه ميتزلا يستحق شيء وكذلك الكلام في اقطع التي تصلح لها ﴿ قوله ﴾ (ولو كانت الخيوط للخياط فحق اخذها نظر اقربه ذلك) وبه جزمي الميسوط والتذكرة والتحرير وفي (الابيضاح وجامع المقاصد والمسالك) انه الاصح في (الروضة) انه الاقوى لانه يمين ماله وهي باقية فكانت كالصبيغ فيمكن من اخذها بوجه العلم انه قد ثبت يمين المالك آه وضعا غير اذن فلم يكن له اخذها لاستلزامه التصرف في مال الثبر عدواتا ولان الخياط يزعم انها لملك بناء على ان الخيوط من الخياط وأنه لا يستحق الا الاجرة وقد ظف المالك بانكاره فلم يكن له الاخذ (وفي الاول) انه وجب على المالك ذلك لان وقعه عدوانا ظاهرا لا يقتضي اسقاط ماله في التصرف بالقطع فان قص بذلك في ارش ثان (وفي الثاني) ان ذلك على تقدير بقاء الاجارة اما اذا انتفت شرعا وتعد على الاجير المرض فله الرجوع الى عين ماله لتعدد المعاوضة فليأخذ جيدا ولو اراد المالك تملكها بالقيمة فقد تقدم في باب التعصب ان المشهور انه لا يجب على التامص الاجابة بالاولى ان لا يجب ذلك على الخياط لكننا هناك قويتا لاجابة المالك وظل ان اجارته على الرضا بالتصرف والارش ان قص ماله ليس باولى من جبر التامص بالقيمة واجباره عليها مع دخول

ظروا قال المالك انا اشد في كل غيط غيطا حتى اذا سله عاد غيط المالك في مكانه لم يجب الاجابة وعلى رأي تقدم قول الغياط فيسقط عنه الترم وله اجرة مثله بعد اليقين لا المسمى ان زاد لانه لا ثبت بقوله ولو غصبت العين قافر بالملكية قبل في حقه دون المستأجر والمستأجر خاصة الناصب لاجل حقه في المنفعة (مقن)

الضرر عليها في ذلك فيشبه البعث (١) وكذلك الحال فيها هنا ﴿ قوله ﴾ ﴿ ظروا قال المالك انا اشد في كل غيط غيطا حتى اذا سله عاد غيط المالك في مكانه لم يجب الاجابة ﴾ كافي البسوط والذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك ولروضة ووجه واضح لاستلزامه التصرف في ملك الغير بنير موجب بتعني فلا تجب الاجابة اليه ولا يجوز الا باذن المالك ﴿ قوله ﴾ ﴿ وعلى رأي قول الغياط فيسقط عنه الترم وله اجرة مثله بعد اليقين لا المسمى ان زاد لانه لا ثبت بقوله ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك في صدر المسئلة ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو غصبت العين قافر المؤجر بالملكية لم قبل في حقه دون المستأجر والمستأجر خاصة الناصب لاجل حقه في المنفعة ﴾ مراده في المسئلة الاولى انه بعد ان عقد على العين عقد الاجارة غصبها غاصب من يد أحدها قافر المؤجر بانها ملك الناصب وانه كان غاصبا أو مستمرا أو مستودعا أو مرتبنا قلنا اقراره ينفذ في رقبته فيحكم بها بقوله دون منضها فانها قد ملكها المستأجر فلا ينفذ اقراره سيغى حتى التبرير كما هو واضح وبه صرح في التحرير وجامع المقاصد وفي الاخير انه المذهب عندنا والقاضي في قود الافراد قولان (أحدهما) عدم لثاقته بحق السابق (والثاني) التفوذ لانه مالك غير منهم بخلاف البائع قل اقراره انما هو على المشتري واخذوا في انه هل يطل حق المستأجر من المنفعة على أوجه سنهنا أظهر من ان يحتاج الى بيان كما في جامع المقاصد (وأما المسئلة الثانية) قد قلنا في جامع المقاصد انها مسئلة على حدة وليست من تمة المسئلة الاولى وان كانت العبارة ترم ذلك (قلت) عبارة التحرير صريحة في ذلك قال ولو أقر المالك بالرقبة ثبت في حقه ولم يثبت في حق المستأجر بل كان له خمسة الناصب لم ذكر هذه في الذكرة وحدها (وكيف كان) فان كانت من تمة الاولى كان الفرض بان انه لا يجب على المستأجر وضع يده عن العين لان صارت ملكا لغيره بل له أن يحصه ويرافه الى الحاكم ويقول له اقرره انما ينفذ في الرقبة لاني للمنعة وان كانت مسئلة على حدة يكون قد ترك العرض لخاصة المالك لظهوره وتعرض لخاصة المستأجر لان فيه خفاء في الجملة فين ان له ذلك لانه يستحق المنفعة له خاصة وسالته ليعترف بها ولان بعض الشافعية قال انه ليس له ذلك لانه ليس بملك ولا نائب عنه فاشبه المستودع والمستبر وهو غلط كما في الذكرة لان المستأجر يستحق على وجه الملكية حقا وقت عليه الماخرة في تلك العين بل يشبه ما اذا ادعى ملكا وقال اشترى من فلان وكان ملكا له الى ان اشترته فانه تسمع يته لتوسله بها الى اثبت الملك لنفسه فليكن الحكم في المنفعة كذلك ومثله المرتهن في الرهن وغريم القلس والميت في العين المنصورة والدين عند المبروك كما غريم الماطل والغائب اذا طالب بين أو دين للمدين كما في جامع المقاصد لانه مستحقون لذلك

(٢) هذه العبارة من قوله ليس باول الى هنا هكذا وجدناها في نسخين ولا يبعد وقوع خلل فيها فتراجع (مصححه)

ولو اختلغا في البطل للعقد فقول قول مدعي الصحة ولو قال أجرتك كل شهر بدوم من غير تعيين

بجازت المطالبة بهذا الاستعق **قوله** **﴿ولو اختلغا في البطل للعقد فقول قول مدعي الصحة﴾**
 (قال في جامع المقاصد) لاشك أنه إذا حصل الاتفاق على حصول جميع الأمور المتبرة في العقد من
 حصول الإيجاب والقبول من المكملين وجريانها على الوضوئين المتبرين ووقع الاختلاف في شرط
 مفسد مثلاً فقول قول مدعي الصحة يبيح لأن الأصل عدم ذلك الفساد والأصل في فعل السلم
 الصحة وأما أصل بقاء ذلك على مال ماله فمقطوع بالاتفاق على صدور العقد على الوجه المتبر
 وقال أما إذا حصل الاختلاف في حصول بعض الأمور المتبرة وعدمه فإن هذا الاستدلال لا يتش
 ها لأن الأصل عدم السبب التاتل ومن ذلك لو ادعى أنني اشتريت جدياً قتال بل بعتك حراً وقال
 في موضع آخر مثل ذلك قال إن قول السلم الأصل في العقود الصحة إنما يتسلك به بعد لتشكل أركانها فلو
 اختلغا في كون العقود عليه الحر أو البند خلف منك ووقع العقد البند وقد خالف ذلك في موضعين
 من باب البيع وموضع من باب الزهن قال فيها لو قال بعتك وأما صحى أنه يقدم مدعي الصحة يعني
 المشتري وقال إن تقديم قول البائع في غاية الضعف وقال فيما إذا قال بعتك بعد قتال بل بحر أنه يقدم
 قول مدعي الصحة وقد حكينا ذلك هناك عن عشرة كتب منها المبسوط (وقال في الكفاية) أنه المعروف
 بين الأصحاب مستدلين إلى أن الأصل في عقود السلمين ولعلم الصحة وإن الأصل عدم العقد
 المقاسد لانه منها أمكن حل فعل السلم على الصحة يجب الحل عليه والفروض أنها تصادقا على
 ذلك ولا كذلك لو قال أحدهما بعتك بكتاب قتال بعتي بدار فإن كليهما يمكن حلها على الصحة
 فلا بد من التحاق ويرد على المحقق أن الاختلاف في الشرط الفساد يرجع إلى الاختلاف في الثمن
 وهو أحد أركان العقد وقد طغنت عباراتهم بذلك في أبواب الفقه ملقطين غير مفصلين بهذا
 التفصيل إلا بعضهم في باب الضمان ولا بالتفصيل الذي يأتي بعد هذه وهو ما إذا اشتملت دعوى
 مدعي الصحة على زيادة كأن يقول له بعتك الدار بثلث مدين وشرطت عليك شرطاً غير معلوم فيقول
 بل متينها والحام بالثمن مينة لكن هذا التفصيل قد لا يتركه المققون لأنه موافق لقواعد ويأتي قوله
 والشيد الأمل فيه وعدم الجزم به في آخر مستقمن الباب وقد نسب هذا الإطلاق في الإيضاح إلى
 الأصحاب في باب البيع والباب وحكى الإيضاح على تقديم مدعي الصحة فيما إذا قال أجرتك كل شهر
 بدينار قال المستأجر أجرتي شهراً واحداً بدينار وهذا يعطل تفصيل المحقق الثاني بالكلية لأنه لم تسل في
 المثال أركان العقد ويأتي للصف وولله والشيد عدم الاتفاقات إليه في آخر مستقمن الباب وظاهر الإيضاح
 أيضاً موضع آخر الإجماع على تقديم مدعي الصحة ثم أنه يقال للمحقق الثاني إن أردت باستكمال الأركان
 استكمالاً من حيث أنها أركان من دون نظر إلى شرائطها فهو خلاف ما صرح به في أمته فيما مر ويأتي
 وإن أراد استكمالها مع ملاحظة شرائطها فلا مصداقاً أراد لأن جهة الشرط تقتضي جهة الثمن أو الثمن
 لم تسل أركان العقد والحاصل أن كلامه خال عن التفصيل فصار محل الوقف عند الجميع ما قال أحداً المكملين
 بعتك الدار بمائة دينار وشرطت عليك شرطاً قاسداً وقال الآخر بعتنيها بمائة دينار من دون شرط فانه يقدم
 مدعي الصحة بإخلاف من أحد وأما إذا قال له أجرتك كل شهر بدوم قتال بل أجرتي ستة قامة بدينار
 فيه خلاف لأن مدعي الصحة ادعى زيادة كاستسح **قوله** **﴿ولو قال أجرتك كل شهر بدوم**

قَالَ بِل سَنَةِ بَدْيَار فِي قَدِيمِ قَوْلِ الْمُسَاجِرِ نَظَرَ قَالِ قَدِمْنَا قَوْلَ الْمَالِكِ فَلَا تَقْوَى صَحَّةُ الْقَدِّ
فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ (مَتْن)

مَنْ غَيْرَ تَمَيُّنٍ هَذَا بِل سَنَةِ بَدْيَار فِي قَدِيمِ قَوْلِ الْمُسَاجِرِ نَظَرَ فِي الْإِيضَاحِ إِنْ قَدِيمِ قَوْلِ الْمُؤَجِّرِ
أَوَّلُ وَفِي (الْمَوَاضِي) أَنَّهُ أَقْوَى وَفِي (جَامِعِ الْقَوَاصِدِ) أَنَّهُ أَوْجَهُ لِأَنَّ الْمُسَاجِرَ وَإِنْ كَانَ مَدْعَاً لِقَصَّةٍ لَا
أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مَدْعٍ أَمْرًا زَائِدًا وَهُوَ اسْتِجَارَةُ سَنَةِ بَدْيَارِ وَالْمَالِكِ يَنْكَرُهُ فَلَا يَقْدُمُ قَوْلُهُ فِيهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ
عِنْدَهُ مَصَاقِقُ إِلَى مَا مَعَهُ مِنْ جَامِعِ الْقَوَاصِدِ إِنْ تَمَّ مِنْ أَنَّ الْأُمُورَ الْمُتَبَعَةَ فِي الْقَدِّ لَمْ يَتَّعَ الْإِضَاحُ عَلَيْهَا
فَلَمْ تَحْتَقِ سَبِيحٌ وَقَدِيمٌ مَدْعَى الصَّحَّةِ فَرَعَ ذَلِكَ كَمَا تَقْدِمُ يَأْنَهُ وَبِهِ قَدِيمِ قَوْلِ الْمُسَاجِرِ أَنَّهُ مَدْعٍ
لِقَصَّةٍ وَهِيَ مُوَافَقَةٌ لِلْأَصْلِ فَيَكُونُ هُوَ الْمُنْكَرُ وَقَضِيَّةُ الْإِضَاحِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ قَدِيمِ
قَوْلُهُ وَهُوَ الْمَوَافَقُ لِقَوَاعِدٍ أَيْضًا كَمَا تَقْدِمُ وَيَمْنَعُ كَوْنَهُ مَدْعَاً أَمْرًا زَائِدًا إِذَا فَرَضْنَا إِنْ سَرَفَ الْخَبِيرُ إِنَّمَا
عَشْرُ دَرَاهِمٍ أَوْ كَثُرَ وَسَقَمَ مَا يَأْتِي لِنُفْرِغَ الْأَسْلَامَ وَالشَّيْءَ الْتَّامِلُ فِي اشْتِرَاطِ عِلْمِ الزِّيَادَةِ لِقَصَّةٍ
بِأَصْلِ الصَّحَّةِ وَإِنْ قَالَا فِي الْإِيضَاحِ إِنْ الْقَرُوضُ فِي الْمُسْتَقْدَمِ أَنَّ الشَّهْرَ الْأَوَّلَ مَعِينٌ وَأَنَّهُ يَدْرُمُ قَدِمْنَا
قَوْلِ الْمُؤَجِّرِ فِيهِ وَحُكْمًا أَمَلُ عِلْمِ الزِّيَادَةِ فِيهَا عَدَاهُ كَمَا يَأْتِي لِلصَّفِّ وَيَأْتِي التَّامِلُ فِيهِ (قَالَ فِي الْإِيضَاحِ)
عَلَى الْبَحْثِ إِنَّمَا هُوَ فِيهَا إِذَا اتَّفَقَ عَلَى وَقُوعِ عَقْدٍ وَعَلَى تَوَالُفِ شَيْءٍ سَطْوًا وَلَوْ ضَمْنَا مِنْ زَمَانٍ أَوْ
غَيْرِهِ وَصَرَحَ أَنَّ الشَّهْرَ الْأَوَّلَ مَعِينٌ لَكِنْ كَلَامُ الْكُتُبِ سَطَّقَ وَقَدْ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ لَهُ وَلَوْلَهُ وَلَقَدْ شَيْدَ
حَرْثَ فِهْرًا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ لَوْ أَجْرَهُ كُلُّ شَهْرٍ يَدْرُمُ كُنْ عَلَيْهِ أَجْرُهُ شَهْرٌ مِثْلُ قِيْضٍ وَعَلَيْهِ فِيهَا
بَعْدَهُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ إِنَّمَا أَرَادَا أَنَّهُ قَالَ لَهُ أَجْرُكَ هَذَا الشَّهْرُ يَدْرُمُ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى هَذَا الْحَسَابِ وَحَلُّوا
كَلَامَهُمَا الْمَصْدَرُ بِكُلِّ عَلَى تَمَيُّنِ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ الْمُتَصَلِّ بِالْقَدِّ أَوْ لِنُفْرِغَ ذَلِكَ كَمَا تَقْدِمُ وَأَنَّهُ مَسْخَاكُهُ
فِي جَامِعِ الْقَوَاصِدِ لَمْ يَوَافِقِ الْإِيضَاحُ عَلَى أَنَّ عَلَى الْبَحْثِ ذَلِكَ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْهُ ﴿ قَوْلُهُ ﴾ (قَالَ)
قَدِمْنَا قَوْلَ الْمَالِكِ فَلَا تَقْوَى صَحَّةُ الْقَدِّ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ ﴿ هَا وَفِي الْإِيضَاحِ أَنَّهُ أَصَحُّ وَفِي (جَامِعِ
الْقَوَاصِدِ) أَنَّهُ ضَعِيفٌ جَدًّا وَلَا تَرْجِعُ فِي الْمَوَاضِي (قَالَ فِي الْإِيضَاحِ) هَذَا إِذَا كَانَ قَسْطُ الشَّهْرِ دَرَاهِمًا (قَالَ) وَإِذَا
كَانَ سَرَفَ الدَّارِ اثْنَيْ عَشَرَ دَرَاهِمًا وَجِلَّ وَبِهِ الْقُوَّةُ اتَّفَقَ عَلَى وَقُوعِ الْإِجَارَةِ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ يَدْرُمُ لَكِنْ
أَحَدُهُمَا يَدْعِي وَقُوعَهُ عَلَى وَجْهِ بَطْلٍ وَالْآخَرُ يَدْعِي وَقُوعَهُ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ فَكُلُّ الْقَوْلِ قَوْلُ الْآخَرِ
رَتْنِي الزِّيَادَةُ الَّتِي يَدْعِي لَا يَنْقُضِي الْبَطْلَانُ فِيهِ أَيْ فَكُلُّهُ الْمُتَضَعِي وَبُجُودًا وَالْمَالِكُ سَوْدًا وَلِلَّهِ
أَرَادَ بِوَقُوعِهِ عَلَى الْبَطْلِ أَنْ يَتَرَنَّ بِمَا ذَكَرَ مِنْهُ فَوَاجِزُهُ مِنَ الْقَدِّ أَوْ شَرَكًا فِيهِ وَكَلَامُهُ إِذَا كَانَ مَجْمُولًا
يُسَدُّ (وَقَالَ فِي الْإِيضَاحِ) وَبِحُكْمِ ضَمِّ الْبَطْلَانِ لِأَنَّهُ مَقْضَى قَوْلِ الْمَالِكِ وَقَدْ قَدِمْنَا كَمَا تَقْدِمُ وَقَدْ
عَرَفْتَ أَنَّهُ مَرُوضُ السَّنَةِ فِيهَا إِذَا تَقَطَّعَ وَقُوعُ الْقَدِّ وَعَلَى تَوَالُفِ شَيْءٍ مَعِينًا وَقَدْ يَظْهَرُ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ
الْبَيَانَةِ أَنَّهُ بِحُكْمِ صَحَّةِ الْقَدِّ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ مِنْ دُونِ بَيْنِ الْمُسَاجِرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ (قَالَ فِيهِ مَعَ الْقَوَاصِدِ)
أَنَّهُ مَعْلُومُ الْبَطْلَانِ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِصَحَّةِ الْقَدِّ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ بِنَاءً عَلَى قَدِيمِ قَوْلِ الْمَالِكِ بِمَجْرَدِهِ مِنْ دُونِ بَيْنِ
الْمُسَاجِرِ مَعْلُومُ الْبَطْلَانِ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ مَقْصُودُهُ مِنَ الْبَيَانَةِ أَنَّ الْأَقْوَى قَدِيمِ قَوْلِ الْمُسَاجِرِ فِي صَحَّةِ
الْقَدِّ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ فَيَصِيرُ مَعْنَى الْبَيَانَةِ أَمَّا إِذَا قَدِمْنَا قَوْلَ الْمَالِكِ فِي فُسَادِ الْقَدِّ قَاتِمًا فَتَدْرُسُ فِيهَا أَدْعَى
الْمُسَاجِرِ الصَّحَّةَ مَعَ أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى مَجْرَدِ الصَّحَّةِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِخْتِلَافُ فِي مَجْرَدِ الصَّحَّةِ وَقَوْلُ قَوْلِ
مَدْعَاهُ يَمِينُهُ قَطْلًا وَدَعْوَى الْمُسَاجِرِ قَدْ اشْتَلَتْ عَلَى أَمْرَيْنِ الصَّحَّةِ وَالْأَمْرَ الْآخَرَ الرَّئِدَ إِذَا حَلَفَ

وكذا الاشكال في تقديم قول المستأجر لو ادعى اجرة مدة معلومة او عوضا معيناً وانكر المالك التمين فيها والاقرى التقديم فيما لم يتضمن دعوى (تمن)

المالك وجب اتقاء ذلك بينه الا القدر الذي اقتضت دعواه على تعيين أجرته وتعيينه كثير يدرم اذا كان صرف الديار اثني عشر قان الاختلاف ليس الا في نفس صفة القدر الجاري عليه وفساده اذا لم يتضمن زيادة فيقدم قول المستأجر فيه بناء على تقديم قول مدعي الصحة اذا لم يدع أرازاها فيحلف المالك بالنسبة الى المجموع ويحلف المستأجر بالنسبة الى البعض أي ذلك الشهر فثبت الاجارة فيه وضفه في جامع المقاصد بأن المتنازع فيه عقد واحد فاذا حكم فساد مبيع المالك على عدم التمين فيه لمدة اتى فثبتي الاموال التي تضمنها وهي اجارة الشهر وما جرى هذا المجرى لا يمنع ان يحكم بفساد المأقبي ولا يفسد الشئ انتهى (وقد يقال) انه اذا فرض ان الشهر الاول معين وأنه في تقديره قال أبرئك هذا الشهر الذي هو الاول يدرمهم وكل شهر سده على هذا الحساب قد اتقت دعواها على حصول العقد على الشهر الاول وأنه يدرمهم لان كان صرف الديار اثني عشر درهما والاختلاف انما هو في مجرد صفة القدر الجاري فلا مانع من ان تحكم بصفة القدر فيه بحلف المالك على عدم التمين فيه لمدة من دون حاجة ليمين المستأجر كما هو ظاهر المصنف ووجهه كما تقدم وليس كذلك لان الغرض ان المالك ادعى اقتراءه بشرط مبطل فلا بد في اتقائه من بين المستأجر (وقال في جامع المقاصد) نبهت في العبارة عن أمور (الاول) ذكر الشهر الاول بخصوصه ووجه تخصيصه بالذكر ان دعوى المالك تضمني تعيين شهر وعدم تعيين ماسواه ويشكل بان كلا يقتضي التعدد وأقل مراتبه مرتان (قلت) لم يضحح لالمراد من هذا الكلام فان أراد أن كلا يقتضي التعدد فلا دليل على هذا التمين قد عرفت أنه جاء من الاتصال بالسعد أو من الغرض ولا يحسن ذكر البرتين هنا وقال (الثاني) أن قيده بقوله هنا قائده تخصيص هذا القدر بالصحة في الشهر الاول اذا حلفت المستأجر بناء على تقديم قوله بخلاف ما اذا اتقنا على وقوع الاجارة كل شهر يدرم فإنه لا يلزم الصحة في الشهر الاول والفرق انهما هناك قد اتقنا على تضمن القدر المفسد واحتقنا هنا في الصحة والفساد وقد كان تقديم قول مدعي الصحة هو الجاري على القوانين لكن نظفها لسواء أرازاها وفي الشهر الواحد اتى المانع فاجري على الأصل هذا ما فهمناه من كلامه لان السخنة لا تخلو عن غلط وقد قدم ان الناس فيما اذا قل أبرئك هذا الشهر يدرمهم على أقوال فبعض على الصحة مطلقا لان الأصل الجواز وآخرون على البطلان مطلقا وآخرون على الصحة اذا عين المبدع وآخرون على الصحة في الشهر الاول وإن لم يبين المبدع لانه يقول على الاتصال فيصح فيه واما ما زاد فيه اجرة المثل طرأ المراد بالقيده به ان المانع انما يمنع من الصحة في مثل مطلقا لم تكن لاجارة والشهر الاول هنا لا اجارة فيه ولا تقاها على تيمنه بحسب الغرض او بحسب الاتصال أولا لا تجرينا فيه على القوانين من تقديم قول مدعي الصحة كما قال في جامع المقاصد وقوله لا يلزم الصحة في الشهر الاول يريد به المصنف ومواقبه والا فبغاية قانون يلزمها فيه كما عرفت والامر في هذا سهل ﴿قوله﴾ (وكذا الاشكال في تقديم قول المستأجر لو ادعى اجرة معلومة او عوضا معيناً وانكر المالك التمين فيها والاقرى التقديم فيما لم يتضمن دعوى) يريد أنه لو ادعى المستأجر لدار اجرة

﴿ المقصد الثاني في المزارعة ﴾ وفيه فصلان (الاول) في اركانها وهي أربعة (الاول) العقد المزارعة مفاعلة من الزرع (مقن)

مسلمة كدثار مثلا أو عوضا مينا كثوب سين وانكر المالك ذلك أي التمين في الاجرة أو الوض
بحيث لم يزرع والجهة فقتا الاشكال كما في المواشي من انه يدعي استحقاق عتقة في ملك غيره
والمالك منكر ومن اتفقا على وقوع عقد الاجارة واختلافهما في الصحة فيقدم مدعيهما ووجه ما قواه
المصنف في الايضاح انه مع تضمن دعواه الزيادة تكون على خلاف الاصل ويكون الاصل
عدمها ويكون الآخر منكرًا فيلزم من تقديم قول المستأجر تقديم المروج وهو خلاف الاصل على
الراجح وهو باطل قالوا يحصل بتقديم سلطان الموم الاصل المتقدم وهو تقديم مدعي الصحة بمعنى "بارة" أنه
يقدم قول المستأجر بمعنى حيث لا تضمن دعواه على المؤجر أمرا غير الصحة فلو كان الدينار في المثال أقصى
من أجرة المثل كانت دعواه مستحقة على زيادة وهو انه مستأجر ما يساوي دينارين بدینار فيقدم قول المؤجر
ولو كان بقدر أجرة المثل أو أزيد منها كان الاختلاف اتفقا في الصحة والفساد فيقدم قول المستأجر والظاهر
انه لا حاجة الى ذكر البوض للمين في البارة وقد أورد طبعي جامع المقاصد امرين (الاول) ان
الاختلاف الذي لا يترتب عليه قاطنة أصلا ولا يكون فيه الاخصى بجمع مراوة البين وامنه اسم الله
الظيم الذي لا يحلف به لغير مصلحة لا يكاد يقع عن يقل ومع الثلاثة قللندور قائم (قلت) القاطنة
صحة العقد وعدمها ولا محذور اذ ليس هناك زيادة نعم ان كان ذلك بعد استبقاء المتعة ربما اتهم
ما ذكره ثم انه أراد ضرب قاطنة واعطاء قانون ولم يخصه امثال ثم قال (الثاني) ان تقديم قول مدعي
الصحة على ما يتناه حيث يتفقان على حصول اركان العقد ويتفقان في وقوع العقد فان التسكك لتفيه
بالاصل هو الحق لكون مدعي الصحة منكر ما اذا اختلف في شيء من اركان العقد فلا وجه لتقديم
حينئذ فلا يقدم مدعي الصحة هنا على حال من الاحوال لان الاختلاف وقع في ركن العقد وهو تعيين
الاجرة (قلت) قد عرفت ان المرووف عند الاصحاب وعند في موضعين خلاف ما ادعاه على ان
المصنف هنا ووجهه والشيد لم يلتصقا في المسئلة في ذلك كما ان ووجهه والشيد لم يجرما في المسئلة بما
قواه المصنف من التفصيل كما اشرنا الى ذلك آخرا (وقد تم كتاب الاجارة) ولله الحمد كما هو امله
والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين المصومين ورضي الله تعالى عن طهنا ومشائنا
اجمين ومن روايتنا الصائين ويظهر بطلان الله وتوقيفه وعونه كتاب المزارعة ان شاء الله تعالى

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ﴾

الحمد لله كما هو امله والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمد وآله المصومين الطاهرين ورضي الله
تعالى عن مشائنا وعلمائنا اجمعين ومن روايتنا الصالحين (وسد) فهذا ما يرمز من كتاب مفتاح الكرامة
على قواعد السلامة سهل الله سبحانه اتمامه تصنيف البعد الاقل الاقل محمد الجواد الحسني الحسيني
العالم بالله تعالى بطلنه وعونه وكرمه في الدنيا والآخرة

﴿ المقصد الثاني في المزارعة ﴾

﴿ وفيه فصلان الاول في اركانها وهي أربعة الاول العقد المزارعة مفاعلة من الزرع ﴾ قال في جامع المقاصد
لاشك أن المزارعة في أصل اللغة مفاعلة من الزرع وهذا المعنى يتحقق في المعنى الشرعي لان الماملة

وهي معاملة على الأرض بالزراعة بحصة من ثمنها (متن)

الذكورة يقارنها الزرع من المتاملين وإن كان مباشرة أحدها لأن الآخر يراه زارع (قلت) يريد أن الشأن في ذلك كالتأن في المضاربة لأنه لا كان القتل من أحدهما مع طلب الآخر صار كأنه زارع وضارب وقد تقدم لنا في أول باب الرهن وباب الاجارة ان مرادهم بقولهم وشرا كذا وفي الشرع كذا فإن حقيقة المتشربة واصطلاح الفقهاء وإن الراد بالشرعي الموقوف على الشرع في الجملة في مثابة القنوي فلا يقدح في حده أشبه على شيء من الضغومات القنوية نعم يقدح فيه علم انتحاله على شيء من المعاني الشرعية وإن فرضهم تميز بعضها عن بعض ليحل كلامهم عند الإطلاق على ذلك وربما استجروا في التمييز إلى شرط واحد أو إلى أكثر لكن كثرة الاشتراك في الصعات وقتها لأن البيع يشارك الاجارة والمبة والصلح ﴿قوله﴾ (وهو معاملة على الأرض بالزراعة بحصة من ثمنها) قد طغت بذلك عباراتهم قد عرفت بذلك في البسوط والوسيلة والشرائع والنافع والتذكرة والتحرير والامعة والتقيج وجامع لمصدر الكناية والمتاح وكذا السرائر والارتداد والمذهب البارع والروض (١) بزادني القصة إلى أجل معلوم وقد ترك التثيد بالزراعة في البسوط وأكثر ما ذكره وفي (التتبع) ينبغي ذكر معلومة الحصة واتاحتها وتبين المدة وعرفت في المذهب وقته الزاودي باستجار الأرض يحس ما يخرج منها وكأنها يذهبن إلى أنه نوع خاص من الاجارة لكن الظاهر بلاحقة كلامها بعد ذلك أن ذلك اصطلاح أو مساهة في البارة والمعروف من الاخبار والاصحاب أنه قد آثر مستقل برأيه بين المتاملين على أن تكون من أحدهما الأرض ومن الآخر اليد والعمل والعوامل لان الاتصال في المزاولة وقيد الاجل في القصة ينبغي توضيح لواقع أو تخصيص التعريف بالزراعة الصحيحة أو يكون استطراد ذكر بعض الشروط التي يحصل لها الكشف عن الحاجة وإن لم يكن ذكره من وظائف التعريف والاطمئنان من حيث هي مستتية عن قيدا الاجل إذ ليست في المشرقة معاملة على الأرض بحصة من حاصلها بدون اختيار الاجل ومنه يعلم حال ما في التفتيح فإن ما ذكره شروط في الصحة وليست داخل في الحاجة إذ قد عرفت أنهم إنما يذكرون بعض الشروط حيث يحتاجون إليها في التمييز وخرج بقولهم بحصة من حاصلها اجارة الأرض لزراعة إذ لا تصح بحصة من حاصلها وخرج بالمساهة على الأرض في كلام الأكثر حيث تركوا اقتيد بالزراعة المساهة فأنما بالذات على الاصول هنا بحسب الاصطلاح والاعتدال طقت في الاخبار على ما يشمل المساهات وربما اسقطت على ما يشملها واجارة الأرض كما ستسمع وهل تجري فيها المساهات الظاهر ذلك وهو الذي في أيدي الناس في هذه الازمان فلا يحتاج إلى توقيت المدة والمخبرة والمزاولة اسما لقد واحد كما في البسوط والمذهب وقته الزاودي والوسيلة والنية والسرائر والتحرير وغيرها اما مأخوذة من المير وهو الاكرا ومن المهار بكسر الحاء وهي الأرض الية أو من مساهة النبي صلى الله عليه وآله أهل خير وهي مشروعة وجائزة عندنا كما في البسوط والسرائر وبلا خلاف من الامامية كما فيه أيضا والخلاف وقته الزاودي والنية والتذكرة والمذهب البارع والتقيج ونجم البرهان والمسالك وعليه أكثر علماء الاسلام كما في الاخير والتذكرة ومنع منها الشافعي وبر حنيفة الا في مواضع مخصوصة وهي الأرض بين التخل اذا كان يارض الأرض أقل لزوية واقع بن خديج وقد قال زيد بن ثابت في رده أنا والله

(١) كذا في النسخة وقد عرفت الحال في بعض المواضع السابقة (مصححه)

ولابد فيها من إيجاب كقول زارحك أو عاملك أو زرع هذه الأرض على اشكال (متن)

أعلم بالحديث منه وقال أحد أنه ألون تارة وضروب أخرى وأخبارها متغايرة كما ستسمع في سقاوي الباب ﴿ قوله ﴾ (ولا بد فيها من إيجاب كقول زارحك أو عاملك) أو سلمتها اليك أو قبلتها وبالجملة كل لفظ يدل على تسليم الأرض للزراعة كما في التذكرة فصره قوله في الشرائع أو سلمتها اليك وما يجري مجراه وما في الكتب والارشاد والهمة وجامع المقاصد والمساك وشبهه وما أشبهه وهو الظاهر من كل من قال أنها عقد أو مصادقة ولم يبين إيجابه وفي (مجمع البرهان) الظاهر أنه لا خلاف في الجواز بكل لفظ يدل على الملقب مع كونه ماضيا وهو كذا لكن قد يظهر من التحرير قصر الإيجاب على زارحك وسلمك وزرع وله ليس مراد ﴿ قوله ﴾ (أو زرع هذه الأرض على اشكال) الجواز بلفظ الأمر خيرة الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد ومجمع البرهان والكتايب وفي (الروضة) المشهور وفي (كرياض) أنه ملحق لا أكثر وقد عرفت أن المصريح بذلك قبل الشهيد الثاني اثنتان ثلاث لما فيها أجد ومن الغريب أن المصنف جزم الجواز والاكتفاء بذلك في المسألة وظاهر الشرائع والتحرير والارشاد عدم الاكتفاء به هناك كما يأتي وعدم الجواز والصحة خيرة الإيضاح والهمة في ظاهرها أو صريحها وجامع المقاصد وتطبيق الارشاد والروض (١) والمساك والروضة والرياض (حجة الأولين) ما رواه ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح عن النظر بن سويد عن عبد الله بن سنان أنه قال في الرجل يزرع في أرض غيره فيقول تلك بقري وتلك فيلر وتلك الأرض قال لا هم شيئا من الحب والبقر ولكن يقول ازرع كذا وكذا ان شئت فصا وان شئت تناوتل في الاتيان هيمنة المضارع ما رواه الشيخ في الصحيح إلى خلف بن جرير عن أبي الربيع الثامي عن أبي عبد الله عليه السلام ولكن قول صاحب الأرض ازرع في أرضك وتلك منها كذا وكذا نصف أو تلك وقد روى الصدوق في التقيمية عن أبي الربيع وفي (القم) مرسلا عن الصادق عليه السلام وفي (جامع المقاصد والمساك) أن النظر بن سويد روى ذلك عن أبي عبد الله عليه السلام وليس كذلك وإنما الموجود في الوافي والوسائل والايضاح ومجمع البرهان ورواية عن عبد الله بن سنان الحديث المتقدم مضرا إلى في مجمع البرهان أنه تتبع السكالي والتهذيب فما وجد رواية النظر عن عبيد الله بن سنان (وقال في الايضاح) في توجيه الاستدلال هذه الاخبار إذا جاز القبول بهذه الصيغة فجوز الإيجاب بالأمر أولى (قلت) في الأولوية نظر على أنه لا دلالة فيها على أن هذا هو القديم أنه لا يصريح فيه بالقبول فيمكن أن يكون هذا من جهة القول القوي يكون بين المتأخرين ليقرر الأمر بينها ثم قال في تطبيق الارتدادات الجواز رواية لكننا لم نجد لها أوله أراد صحيحة يعقوب بن شبيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الرجل يعطي الرجل أرضه فيها الزمان والتخل والمأكلة فيقول استقم من هذا الماء وأمره ولك نصف ما خرج قال لا بأس ومثله سواء لا تخرف في هذا الخبر ويتم الاستدلال به بدم القول بالتخل وفيه مثل ما سبق من أنه لا يصريح فيها بالإيجاب فيمكن أن يكون من جهة أقوال المتأخرين لكنه ظاهره في التماثل أنها صريحة القلابة أو ظاهرها فيجب عليه أن كان أرادها القول بالجواز لمكان صحة الخبر (١) كذا في النسخة وقد عرفت في المحاشي السابقة أنه يحتمل إرادة روض أبي الفتح الرازي ويؤيده تكرار ذكر الروض هنا وفي الإجارة وغيرها ويبد السوي في جميع ذلك (مصحح)

أو سلمتها اليك للزوع وشبهه مدة كذا بحصة معلومة من حاصلها ومن قبول وهو كل لفظ أو فعل دل على الرضا وهو عقد لازم من الطرفين لا يبطل بالتقاييل لا يموت أحدهما (٥٠ تن)

وعمل الجماعة به فلم يكن مرفوضا (وحجة القول الآخر) ان الشارع لم يضع للائشاء الا صيغة الماضي فلا يخرج بهذا العقد اللازم عن نظائره بما هو قاصر الملاقاة مع اشتباهه على الفرد والمجاعة فيقتصر فيه على موضع اليقين وصحة إيجاب الرهن بهذا وثيقه للاجتماع وهو هنا مقنود كما هيئت ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو سلمتها اليك للزوع بحصة معلومة من حاصلها ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ومن قبول وهو كل لفظ أو فعل دل على الرضا ﴾ صحة القبول بالقبول ولزوم العقد به خيرة تطبيق الارتداد ومجم البرهان والكتابة لحصول الدلالة به على الرضا واختير في التذكرة والارشاد والبصرة جامع المقاصد والمساك والروضة والرياض انه لا بد من القبول القنطلي ولا يكفي القنطلي لانه لم يثبت كونه سببا ملزما عند الشارع لان العقود الملزمة لاتساع فيها يمثل ذلك ولم يذكر القبول في الشرائع والتحرير ولعل ظاهرهما الاكتفاء بالتقلي كقولني (وليسلم) ان المصنف في الكتاب في المساقاة ظاهره أو صريحه انه لا بد من القبول القنطلي ويظهر من القصة هناك الاكتفاء بالتقلي وهو ظاهر الارشاد حيث تركه بالكتابة وقد قال في التحرير هناك انه لا بد من القبول كما استحسن ذلك في باب المساقاة وقد تقدم لنا في باب الوديعة ان القبول القنطلي ليس بقبول وان العقود جارية عن الصيغة من الطرفين وان تسمية ما اشتغل على القبول القنطلي عقدا مسامحة وانما هو مسامحة لانه اذا جاز التصرف بهذا القبول القنطلي لم يكن عقدا لان ثمرة العقد جواز التصرف به لا به ولا قبله الى غير ذلك من الوجوه التي ذكرناها هناك فثبت ان لا بد هنا في لزوم العقد من اللفظ ﴿ قوله ﴾ ﴿ وهو عقد لازم من الطرفين ﴾ اجما كما في جامع المقاصد والمساك ومجم البرهان وفي (الكتابة) انه المعروف من مذهب الاصحاب وكان اجماع لان الاصل في العقود لزوم الا ما أخرجه الدليل للامر بالوقوع بالقعود وفي قوله تعالى أو فوا بالعقود وقوله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون عند شروطهم ﴿ قوله ﴾ ﴿ لا يبطل الا بالتقاييل لا يموت أحدهما ﴾ قد وقعت هذه العبارة في التذكرة والتحرير والارتداد وكذا الشرائع والبصرة وفي (اللفظ) وغيره انها لو تقايلا صح من دون حصر وفي (النتائج) لا تبطل الا بالتقاييل واقطاع الماء أو فساد الارض وقد وجه المحصر في جارة الكتاب صاحب جامع المقاصد بأنه في مقابلة قوله لا يموت أحدهما قال فلم يرد انها تبطل بغير ذلك كاقطاع الماء وفساد منعة الانبات في الارض (وقال في المساك) ان توجيهه أي المحصر في جارة الشرائع أن المراد من البطالان في قوله لا تبطل الا بالتقاييل البطالان المستند الى اختيار المتعاقدين لان ذلك هو الغنوم عند اطلاق العقد اللازم والمجانز بقربة التقاييل فانه امر اختياري وينبغي عليه عدم بطلانه بالموت بجملة جهة مستقلة حيث قل ولا تبطل يموت أحد المتعاقدين (وكيف كان) فالظاهر انه لا خلاف في البطالان بالتقاييل كقولي الرضا وفي (مجم البرهان والكتابة) كانه اجاعي (قلت) وأما استحباب اللفظة تشبهه بسموها وأما عدم بطلانها يموت أحدهما فقد قلنا في جامع المقاصد انما لا نعرف خلافا في ان المزارعة لا تبطل بموت أحد المتعاقدين وفي (الكتابة) انها لا تبطل به عند موتها بدعوى الاجماع أيضا ولعل دليله الاصل والاستصحاب وان ذلك مقتضى اللزوم وقد جزم المصنف هنا وفي المساقات بأنها لا تبطلان بالموت في الكتاب والتذكرة والتحرير والارشاد وبعدم

ولا بد في القصد من صدوره عن مكلف جائز التصرف ولو تضمن القصد شرطا سائنا لا يقتضي الجاهل لزم (مقن)

البطالان هنا جزم الشدين في السنة والارض (١) والروضة والقدس الاردبيلي وظاهر ايضا التاسع وجامع المقاصد الاجماع على انها لا تبطل بالموت في المساقاة حيث قال في الاول عليه الفتوى وفي الثاني لا تعرف فيه خلافا وبالحكم المذكور في المساقاة جزم ايضا في بيع البرهان والارض وجزء الحق في كتابه هنا بعدم البطلان بالموت وقال في باب المساقات فيها انه اشبه وفي (التكفاية) انه المشهور ولعل ذلك لمكان قول الشيخ في ليمسوط في المساقاة انها تبطل بالموت عندما لا تجارة . قد قال في الرياض ان قول الشيخ شاذ وقال ان القول بعدم البطلان اشهر وانها لا يجهضان فتدبر وقد أحال الحال في المساقات كلثب الرموز وابو العباس في كتابه والمفاضل المقداد على الاجابة وقد استوفينا الكلام فيها اكل استيعابه ويأتي في باب المساقاة ماله فنع في المقام (وكيف كان) فاذا مات المالك آتم العاسل ومن ملت العاسل قام وارثه مقامه ان شاء والا استأجر الحاكم من ماله أو على ما يخرج من حصة من يقوم به الا اذا اشترط على العاسل ان يعمل بنفسه ومات قبل الظهور تبطل بموته ولا كذلك ما اذا مات بعده لسبق ملكه وربما قيل بالبطلان بموته في هذه الصورة مطلقا ولو بعد ظهور التربة ويشكل بأنه قد ملك الحصة بظهورها الا أن يقال بأن ملكا متزولا فلا يستتر الاتهام السل فطلعت قبله اتنى ملكه لما على نحو ما قيل في المضاربة فليأتى بل بالمعنى كلام جامع المقاصد في ذلك فان فيه اجالا ونظام الكلام يأتي بلفظ الله وبركة آكل الله عمل الله عليهم عند تعرض المصنفه في الركن الثالث من أركان المساقات ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا بد في القصد من صدوره من مكلف جائز التصرف ﴾ هذا مما لا ريب فيه عندنا في كل العقود فلا يصح عند الصبي والمجنون والغيبه والمحجور عليه بالقلس وقد قدم الكلام في ان عبارة الصبي مائة وان كان ميمراً ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو تضمن القصد شرطا سائنا لا يقتضي الجاهل لزم ﴾ الشرط السائغ هو الذي لا يمنع منه الكتاب والسنة وهذا على قسمين قسم يقتضي جهالة نصيب كل واحد منهما مثل أن يشترط أحدهما بجهولا ويشترط قديرات مطومة من الحاصل فهذه سمة زائفة على القدر الذي امتاز به عقد المزاولة وهل يخرج بهذا الشرط ما يتاني مقصود المزاولة لأنه غير سائم بالنسبة الى هذا القصد احتالان ذكرهما في جامع المقاصد والظاهر ان ذلك يقع على نحو من قانه تارة يراد بالسائغ ما لا يتاني مقتضى العقد وأخرى مالا يتاني الم شروع والاول يحتاج الى قيد عدم الجاهلية وهو الخالف في كلامهم لان العاصي في غير السائغ بالنسبة الى العقود ما تافى مقتضاها والعاصي فيها تافى مقتضاها ما وضعت مناقته للأثر الذي جعل الشارع القصد مقتضيا له وقسم لا يقتضي ذلك كمثل رب الارض أو غلامه أو عمل العاسل في شيء آخر وقد أشير الى ذلك في المبسوط وغيره بيان ما يصح منها وما يفيد بل قد قسم في التحرير الشروط على نحو ما قلناه وقد جزم في جامع المقاصد هنا بان المراد بالسائغ الجائز وقال في مساقاة الكتاب بان أراد بالسائغ مطلق الجائز شرطا لم يحجب الى التقييد بقوله لم يتضمن جهالة لان التضمن للجهالة غير جائز وان أراد به غير الحرم في نفسه فله ان يقيد بعدم مناقته لقتضى القصد فانه جائز بالنظر الى نفسه لا الى القصد انفسه

(١) كذا وجدنا وقد عرفت الحال (مصححه)

ولو عقد بقط الاجرة لم تنقذ وان قصد الاجارة والزراعة ثم يجوز لاجرة الارض بكل ما يصلح أن يكون عوضا في الاجارة وان كان طعاما اذا لم يشترط أنه ما يخرج من الارض (متن)

(وحاصله) انه لا بد ان يراد بالمنازل أما الجائز باقصة الى هنا العقد أو للنازل في نفسه مع قطع النظر عن العقد (ومن قول) ليس المراد به الثاني ولا الاول مطلقا بل المراد بالسائق ما لا ينافي مقتضى العقد كما قدم أخى الأثر اقي جل الشارع العقد مقتضاه وهو استحقاق الحصة مثلا وهو ذلك وما اقتضى الجملة لا ينافي مقتضى العقد بهذا المعنى فلا بد من ذكره قليلا جيدا وقد اعترض بثل ذلك على مثل ذلك في باب البيع مع انه قد وقع ذلك للمحقق والمصنف والشديدن وابي الباس ﴿ قوله ﴾ (ولو عقد بلفظ الاجارة لم ينقذ وان قصد الاجارة والزراعة) يريد أنه اذا عقد المزارعة بلفظ الاجارة لم تصح سواء قصد حقيقة الاجارة أو قصد بلفظ المزارعة اما اذا قصد الاجارة ثلاث العوض مجهول وانه مشروط من عام الارض والعام مدموم ومع ذلك شروط من يمين قد لا يحصل وسه لا يجوز بل يجب أن يكون المشروط فيه العوض في موضع الصصة مما يتدرع عدم حصوله حتى يكون التائب صفة العقد وهذا أمضى عدم صحة الاجارة حيث قد هو معنى مالي الشرائع والتذكرة والتحرير (١) والكنية لو كان أي النصف والتك بلفظ الاجارة لم تصح لجهة العوض وهو الذي فيه صاحب العوض (٢) وصاحب مجمع البرهان من قوله في الارشاد ولو أجرة الحصة بكل ولا تأمل لاحد في ذلك وقد منه في التذكرة بما اذا قل أجرتك هذه الارض مدة معينة بثت ما يخرج منها (وقال في المسالك) في شرح كلام الشرائع لا اشكال في عدم وقوع المزارعة بلفظ الاجارة لاختلاف أحكامها فإن الاجارة تنضي عوضا معلوما ويكني في المزارعة الحصة المجهولة وقضية الاول كلامه هذا أنها لا تنقذ مزارعة وقضية آخره أنها لا تنقذ اجارة قليلا ذلك واما عدم انعقادها مزارعة اذا قصد بلفظ الاجارة للمزارعة فلان لكل عقد لفظا متقيا هو سبب شرعي توقيفي فلا يصح استنبطه في عقد آخر واقادته قائده وبأن في المصنف في المسألة في مثل المسئلة اشكال وبأن في ذلك في كلام جامع المقاصد خلل واضطراب (وقال في مجمع البرهان) لا مانع من وقوع المزارعة بلفظ الاجارة مع قصد الى المزارعة والقرينة والاثبات بجميع شرائطها فان غاية حكمه مجازاً ولا نفاذ فيه وقال أيضا ويقل عليه مثل مالي صحبه أبي المراء عن أبي عبد الله عليه السلام اما اجرة الارض بالطعام فلا تأخذ نصيب الثمن منه الا أنت تؤجرها بالرجوع وما في حصة الملهي عنه عليه السلام لا تقبل الارض بحصة مسلة ولكن بالنصف وغيرهما انتهى ﴿ قوله ﴾ (ثم يجوز اجارة الارض بكل ما يصلح ان يكون عوضا في الاجارة وان كان طعاما اذا لم يشترط أنه ما يخرج من الارض) هذا دفع لما قد يؤول من قوله ولو عقد الى آخره من عدم جواز الاجارة بالطعام وسنه ان العوض في الاجارة كما يصح أن يكون غير طعام كذا يصح أن يكون طعاما لانه لا ريب في أنه صالح لان يقابل بالمال لكن يشترط في صحة الاجارة أن لا يكون ذلك الطعام الذي هو الاجارة مشروطة كونه ما يخرج من الارض لانه لا يجوز اشتراط كونه ما يخرج منها كما في الخلاف والميسوط والسرائر والختف والتقيح وجامع المقاصد ولا يصح كما في ايضاح التامع

(١) الذي كان في النسخة والوزير فالظاهر انه تحريف التحرير (مصححه) (٢) كذا في النسخة

وقد مررت الحل (مصححه)

والكتاب في آخر الباب ويكون حراما كما في التذكرة والرياض ومما سلكه الشرائع وكذا المسالك
 وباطلا كما في التستر والكل بمعنى واحد وهو ظاهر أبي علي وفي (الكتابة) أنه لا يخرج من قوة وظاهر
 الخلاف الاجماع على عدم الجواز وهو ابي الاجماع ظاهر التصحيح حيث قال قلنا وفي (المسالك) أنه
 المشهور وفي (جمع البرهان والرياض) أنه مذهب الاكثر وفي (البصرة والخف والمقاييس والتأني) أنه
 مكروه على ما هو موجود في بعض نسخ الاخير حيث ان فيه يكره اجازتها بالمنفعة والشعير مما يخرج
 منها وهو ظاهره على ما في أكثر النسخ حيث ترك فيها قوله مما يخرج منها وهو ظاهر النهاية في أول
 الباب وظاهره في موضع آخر الجواز مطلقا وله أشاؤه بقوله في التحرير وقيل يكره لانه لم يخرج مائة
 في الثقل من الحق لا أجد أحدا أشار إليها قبله غيره (قال في النهاية) يكره أن يزارع بالمنفعة والشعير
 والقر والزيب وليس ذلك بمختلوقان زارع بشيء من ذلك فليجبه من غير ما يخرج من تلك الارض
 مما يزرعه في المستقبل بل يجعل ذلك في ذمة المزارع (وقال في الخف) بعد حكايته أن أراد قوله يكره
 أن يزارع إلى آخره المزارعة فهو ممنوع وإن قصد به الاجارة فهو حق وصاحب التصحيح فهم من جارة
 النهاية معنى آخر وهو أنه ليس ذلك أن يزارع العامل بأن يجعل له نقدا معلوما في ذمة ولا ينسب إلى حاصل
 الارض (قلت) هذا المعنى قد يظهر من الوسيلة وكيف كل قبارة النهاية غير جيدة بل هي سئى أردت وقد
 سكت كشاف الرموز وأبو الباس في كتابه على ما في التأني على القسطين ولا تنص إلى قوله في الرياض
 أنه ظهر من التنصيص أن لا يقلل ما في التأني وقد ذهب قلنا إلى المنع من ذلك كما عليه المظم وإلى المنع
 أيضا فيما إذا وقت الاجارة مطلقا أو على حصة من غيرها إذا كان قد زرعها حصة كاسترف فو قائل
 بالمنع في الصور الثلاثة وفي (المسالك) أن قوله لا يخرج من قوة والمشهور كما في المسالك والكذب في المقاييس
 أن الاجارة إذا وقت مطلقا أو على حصة من غيرها كانت مكروهة وفي (الخف) أنه أشهر وظاهر الخلاف
 أو صريحه الاجماع على ذلك وبالكراهة في الصورتين الاخيرتين صرح في التذكرة والتصحيح والرياض
 وقد سمعت اطلاق التأني وقال أبو علي من استأجر بحصة مضومة لم يستحب له أن يزرعها حصة (حجة
 القائلين بالمنع) فيما إذا اشترط كونه منها (مارواه) الشيخ في الصحيح عن أبي ردة قال سألت ابا عبد
 الله عليه السلام عن اجارة الارض المحدودة بالهراهم الملوثة قال لا بأس قال وسأله عن اجازتها بالطعام
 قال ان كان من طعامها فلا خير فيه ومنه الخبر المروي في الكافي والمذهب عن الفضل بن يسار عن
 أبي جعفر عليه السلام سؤالا وجوابا حرما غرقا والمناقشة في ذلك بضمف السند والملاقاة في مسانف
 محرزا لأخبار الأول بالثبوت الملوثة والمقولة والاجماع من الظاهر من الخلاف والتصحيح مع ان ابا
 ردة كان فصيا ملازما لابان بن قنبل وانه أخذ بالاطلاق ينصرف إلى هذا المدوح بهذا المدح
 وهو ميمون مولى بني فزارة وهو متحد على الظاهر مع بن رجا وما في الرياض وكذا الكتابة من أنها
 صحيحة إلى صفوان وإذا صحت إليه لا يضرها ضعف من بعده لكونه ممن اجتمعت الصحابة على
 تصحيح ما يصح عنه فخير جيد ولا تنج لانه نشأ من عدم الوصول إلى المراد من هذه الكلمة كما قدم
 التنبية عليه مرارا والخبر نكرة في سياق التثنية والذي لا خير فيه أصلا هو الحرام ولا تنص إلى ما في المسالك
 من أن عدم الخير لا يبلغ حد المنع كان المباح والمكروه لا يوصفان بالخير ولا يضره وإن يته وبين الشر
 واسطة كما هو مذهب بعض علماء الاصول لأنها حستان لا يطاق تعريف الحسن عليها وليا بشر
 مثلا وشرما وعرفا فيكون خيرا ويدل على ان المراد بالآخر في الحرام حسنة الوشا قال سألت الرضا

عليه السلام عن الرجل اشترى من رجل ارضا جريانا معلومة بما ذكر على ان يسلمه من الارض قال
حرام قال قلت له ما قول جعلني الله فداك ان اشترى الارض بكل سلوم حقة من غيرها قال لا بأس
قد صرح بالحرة في البيع في موضع في الخبر في الاجابة لان كل البيع والاجارة متحدين
فيما هو وجه المنع من عدم معلومية حصول البوض وكيته كالأرض أو زواتا لا من الارض غير
مضمون ولا تأت في القصة ولا هو معلوم المحصول ولا يجوز الاجارة به ولا البيع وفيه ايضا شهادة على
الجمع بين الاخبار كما منسوخ وفيه تقوية لسلامة الاخبار المتبررة المتضافرة المتضمنة لقسمي الظاهر في الحرمة
عن اجارة الارض بالطعام ففي صحيفة أبي المراء قال سألت يعقوب الاحمر أبا عبد الله عليه السلام وأنا
حاضر قال أصلحك الله أنه كان لي أخ متباعد وقد ترك في حجرتي ثيابا ولي أخ يلي ضيعة لنا وهو بيع
العصر من يصنع خرا أو يرواجر الارض بالطعام قاما ما يصيني فقد تزوجت فكيف أصنع نصيب اليتم
قال اما اجارة الارض بالطعام فلا تأخذ نصيب اليتم الا ان تزواجها بالربح والاطمئنان فان
حل على الكرامة في غاية اليد مضاعفا الى ثلث لظاهر النهي وقصته المنع مطلقا بحيث يشمل ما اذا
كان الطعام استؤجرت الارض به من غيرها ولكنه يجب تقيده بما اذا كان منها لا عرفت ولأنه لا
قال به على اطلاعه مع مراعاة الاحتياط ولا حتم ان لا يحصل منها شيء وان كانت الارض واسعة اذ
من المعلوم انه لا مانع من اجارة الارض بقدر معين من الحقة والشعير لا من جهة العقل ولا من جهة النقل
ولا ينبغي الخلاف ولا التأمل في ذلك أصلا فيحوز اجارتها بحقة معينة من غيرها وان كانت قد حوزت
حقة واما القاضي القائل بجرمة اجارتها بالحقة والشعير ولو كانا من غيرها فانه يشترط اتحاد الجنس
بينها وبين ما زرع فيها فلو أجرةا بشعير وزرعها حقة لم يكن حراما عند غلاة أيضا من تقيده عند
رواية اخبار أبي بصير الثلاثة وكلها موثقة عن أبي عبد الله عليه السلام لا تتوأجر الارض بالحقة ولا
بالشعير ولا بالشعير ولا بالارها ولا بالناق ولكن بالذهب والفضة لان الذهب والفضة مضمون وهذا
ليس بمضمون لكن في خبر منها قد ترك قوله ولكن بالذهب الى آخره منه صحيفة الحلبي عن أبي
عبد الله عليه السلام لا تتأجر الارض بالحقة ثم زرعها حقة وقد روى الصدوق في الفقيه مستدا
والمقع مرسل ورواه الشيخ مستدا (وعساك تقول) يمكن ان تقيده هذه الاخبار بما اشير اليه في هذه
صحيفة ان يكون المراد لا تتأجر الارض بالحقة منها أو من غيرها اذا كنت تريد أن زرعها حقة
كما هو مذهب القاضي كحرفته وذلك يمكن جريانه في خبر أبي بردة والتفصيل الذي منها الاصل في التقيد
الاول كان يقال ان المراد من قوله عليه السلام فيما أي الخبر ان كان من طعام أي من جنسها ولو كان
من غيرها به يحصل الجمع أيضا بين الاخبار والشاهد على هذا التقيد والجمع ما روى في الل في الحسن أو
القوي أو الضيف على اختلاف الاقوال في اسماعيل بن مرار وفي قول (١) يونس عن غيره واحد عن أبي
جبر وأبي عبد الله عليه السلام أنها مسألة ما لا يجوز أن يرواجر الارض بالطعام يرواجرها
بالذهب والفضة قالوا في ذلك ان الذي يخرج منها حقة وشعير ولا يجوز اجارة حقة بمئة شعير ولا شعير

(١) كذا في النسخة والظاهر وقوع خلل في العبارة والسند في الل هكذا حدثنا محمد بن الحسن
قل حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن حاتم عن اسماعيل بن مرار عن يونس بن عبد
الرحمن عن أبي جبر وأبي عبد الله عليهما السلام (مصححه)

(لما قول) يشهد على الجمع الاول مع مواضع الاختار والتواضع واحداً من الكثرات والاجامات غير النوا
 المتقدم آتاً كما عرفت وهو حسن كالصحيح وقد حار خبر المال في سنده بين أمور ثلاثة كما عرفت وما
 رد دليل المال لتليل النعم في موثق أبي صير المرويين في الجوامع الكبار الاثني عليها المدار بينهما
 ليسا بمضموعين دون التقدين فان ذلك انما يتجه في ما اذا كانت الاجرة من تلك الأرض لأنه يمكن
 أن لا يخرج منها شيء بخلاف التقدين الثابتين في السنة بمجرد العقد كما ان العلم من حصة أو شعير
 اذا لم يكن مشروطاً بكونه منها بل كان خارجاً عنها يكون بمجرد العقد مضموماً وهذا يقطع عليك القول
 بان خبر المال مستند بصحة المألي لان هذا التليل في الموثقين تليل النعم عن اجارة الأرض
 بالمعلم على الاطلاق وهو يقضي بان الاطلاق يراد به التقيد بذلك التقيد فيالاول أن يراد هذا التقيد
 بصحة المألي واعتراض على ما ظهر من بعض الاخبار واستدل به بعض الاصحاب في بيان الوجه في
 المشهور بان خروج ذلك القدر منها غير معلوم ودعا لا يخرج شيء أو يخرج غير ذلك الوصف ومن
 ثم لم يجز السلم في حصة من قراح معين لذلك بأنه يشكل فيها لو كانت لأرض اسمة لا تخفى عليك
 اقدر عادة فلا يتم الاطلاق النعم (وفي) ان الاخبار تنزل على الثالب ومن التدر استجار ارض الكوة
 بتقدير يخرج منها وذلك اشترطوا في السلف أن لا يكون من قرية معينة أو قراح معين كما ذكره
 المسند فلا ينبغي الاعتراضات على الامور الواضحات مع التصريح بها في الاخبار في شيء وهو
 ان المطلق والتقيد اذا كانا متعينين قد حكم الاجماع في العلم وغیرها انه لا يلزم الجمع بل يبقى المطلق
 على اطلاقه ومثله قولنا لا تمتح كتاباً كقولنا (١) قال في (المسالك) وبملاحظة ذلك يخرج على ذلك
 فساد كبير وقال ان التهي مطلق ولا متأداة بينه وبين تحريم شرطه من طاعها حتى يجمع بينهما بحمله
 عليه وفيه نظر من وجوه (الاول) ان التقيد فيما نحن فيه قد اشتمل على شرط ومفهومه يقضي بمحو
 اارة لأرض بجهة من غيرها فلا جاع المذكور ثم مقرر على ما اذا لم يكن هناك شرط (٢) ان
 الاجماع المذكور غير مسلم الا في خصوص المثال بل بعض متأخري متأخري الأصوليين كسلطان الحقيين
 معه أو أنه في خصوص المثال لكان مفهوم المصة ومولانا المقدس الاردبيل تأمل في قلبه في هذا
 الاجماع وفي على خلافه (وقد لقي القرائين) ان الحكم بوجوب السلم والمقيد لا يتم الا بغير ضما
 حاما وخامساً والظاهر ان اتفاقهم على ذلك مني على علم المشهور ولا على فرض ارادة الحياة من
 المالك لا بشرط فيمكن الجمع بينهما بحمل المطلق على التقيد (قلت) وقد حدثنا فقهاء في ابواب التمه
 لا يحتلون في ذلك ومن ذلك ما نحن فيه ان لم نشترط الشرط وما ورد في علم الهي عن بيع العلم
 قيل قاض مع ورود نص بتحريم بيع المكيل والنوزن كذلك حيث جمع الاكثر بينهما بحمل المطلق على
 المكيل والنوزن على التقيد أمضى العلم الذي هو المحطة خلسة أو هي والتشريع خاصة وكمن حكم
 خاتماً في أصولهم أولاً تراهم يقولون في أصولهم ان التهي في المعاملات لا يقتضي الفساد واختلقوا
 فيه في المبادلات مع أنهم في التمه أطبقوا على اقتضائه الفساد فيها الى غير ذلك وقد ظهر ما حذرنا في
 القم ان الاصحاب مطبقون على خلاف ما هو ظاهر التهاة والناقم أو صريحه وصريح البصرة من

(١) وغير المثال في العلم فيما لنا شرح بلا تمتح المكاتب الكافر حيث لا يقصد

الاستفراق وهو غير جيد كما بين في محله (منه قدس سره)

ويكره أن يشترط مع الحصة شيئا من ذهب أو فضة (متن)

الحكم بالكراهية فيها إذا شرط كونه منها وأنهم لا يختلفون في حرمة ذلك وإن اختلفوا لا دلالة فيها على الكراهية وإن المراد من قوله لا خير فيه أنه حرام كما ظهر أن لا خلاف في جواز إجارتها بطعام من غيرها ما يركب فيه وإن جماعة قالوا بالكراهية في ذلك وفيها إذا انعقد المجلس ولعلم استندوا إلى إطلاق الأخبار بالنهي عن مؤاخرتها بالطعام مطلقا لأن كل من حصل تناوله لما بين الصورتين وإن ضف لوجوده يدل على تمسدها بما إذا كانت منها لمكان المساعدة في إثبات الكراهية والاكتفاء في ذلك بالأحتمال وإن ضف إلى يكتفي فيها بالعلم بالصدور عن المصوم وإن علم أنه مقيد أو مسوق لتبديد ذلك وأكل شبه الخلاف من التضييق في الثاني ﴿ قوله ﴾ ويكره أن يشترط مع الحصة شيئا من ذهب أو فضة ﴿ كافي جامع الشرائع والتحرير وجامع المقاصد وقد حكى ذلك في المختف عن الشيخ ولعله فيه مما سمعته في المساقاة وفي (لوسية والشرائع والذكرة والمختف والكتب فيها يأتي والتحرير والارشاد والإيضاح واللمعة وجامع المقاصد والروض ومجمع البرهان والمساك والروضة والكتابة والمناجيع) أنه لو شرط شيئا يضمن من غير الحاصل صح وجاز في الآية الأخيرة أنه المشهور وحكى في هذا في الشرائع والذكرة والمختف والإيضاح عن بعض أصحابنا القول بالتمتع وقد اعترف جماعة منهم بهم معرفة المقاتل به ويأتي تمام الكلام عند تعرض المصنف له وفي (المختف والمراسم والنهاية والمذهب والسرائر والشرائع والتامم والتذكرة والتحرير والارشاد والبصرة واللمعة والمذهب البارع وإيضاح النافع وجامع المقاصد والروض والمساك والروضة ومجمع البرهان والرياض وكذا الكتابة والإيضاح) أنه يكره أن يشترط رب الأرض على المتيقن من ذهب أو فضة وفي (الكتابة) أنه المشهور وفي (جامع المقاصد والمساك وكذا الرياض) نفي العلم بالخلاف في ذلك (قلت) لا تصريح بالكراهية في الكافي وفي (المذهب) أن الأحوط تركه ويأتي تمام الكلام في هذا وفروعه في باب عند تعرض المصنف له (ومن اتهم فيهم جميعا إلا من شذت عرضوا لهذا الشرط في المساقاة مع أنه لم يرد بذلك خبر وإن الأقدمين لم يترضوا لذلك في الزاوية مع ورود خبر بذلك رواه المصنفون الثلاثة في الصحيح في الكافي والمذهب عن محمد بن سهل بن اليسع عن أبيه قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل يزرع له الحراث الزعفران ويضمن له أن يسقيه في كل سبب يزرع أرض يمسح عليه وزن كذا وكذا درهمها فرما قص وقرم وربما زاد واستفضل قال لا بأس به إذا تراضيا والظاهر حسن حال محمد لأن له كتاب ومسائل وروى عنه أحمد في الصحيح ولم يثن من كتاب نوادر المحكة وقد ذكر في جميع الطرق إلى أبيه قل حديث حسن أو قوي معتبر ظاهر الدلالة وإن تهم في الروضة من دعوى الشهرة كما هو الظاهر لأن كل مانع فيه وما حكي عنه عن الوسيلة وما ذكر بعدها من استخفاف واحد لأن الظاهر عدم الفرق بينهما وبين غيرها من الخطة والشجر وغيرها كانت الثمرات الأربع جارية لتسده أن كان فيه ضعف بل ولذلك أن كان فيها قصور وقد اعترف بذلك الحراسي والكشاف في وكذا صاحب الرياض مضاعفا إلى الأصل المستند من محرمات الأدلة بإيجاب الوفاء بالشرط والتعود ولا غرر ولا جرم ولا يس من أئمة الذي يشترط فيه أن يكون مشاعا فكان الأصل والسموات سائمين عن المعارض وقد يمتدح عن تعرض الأصحاب لهذا الفرع في المساقاة لمكان إطلاق العامة

التالي لتعيين المدة ولا بد من ضبطها بالشهور والاعوام (مق)

على إعلانه لكنه لا يصحح بالقبول المقتضى والنهاية والمراسم التي هي من أخبار والامر سهل هذا وقد قال الشهيد الثاني أنه حيث يصح يكون قراره مشروطاً بالسلامة كاستثناء أحوال معلومة من الثمرة في البيع وأنه لو تلف البعض سقط من الشرط بحسبه لأنه كالشريك وإن كانت حصته معينة واحتل أو لا يستطع شيء بذلك حصل بإطلاق الشرط إلا أن يكون هناك عرف وجب الصرف إلى الأول فيتم وبهم السقوط صرح في الكلبي كما يأتي وهو ظاهر الباقين وهو الأقوى كما يأتي في المساقاة (وهو قتل) لئلا توجه في كونه مشروطاً بالسلامة أنه لو لا ذلك لزم الضرر بذهاب مقبوع مع ما شرط فيكون أكل مال من دون عوض فيدخل تحت كل مال بالباطل وقد استغنينا في باب المساقاة انعقاد الإجماع على ذلك وقد يكون المراد بالسلامة الرفقة العادية بحيث لا يكون النقص شيئاً مستداً به عرفاً وعادة لكن يأتي جماعة في باب المساقاة أن قراره مشروط بغير تلف أو عدم الخروج ورفق بينهما وبين اشتراط السلامة الرفقة كما يأتي بحريه هناك فلا بد من إيراد السلامة في الجملة لئلا يفتقر عدم التلف والما لقيم يفتقر بغير الفرق بين الحب أو النقص أكثر من المصنوع أو دونه وأما الكراهية فظاهر انعقاد الإجماع عليها في المساقاة ولا فرق ولا فرق ولا فارق ولا فارق خال عنها إلا أن يفتقر من قوله عليه السلام لا بأس بانه كثيراً ما يستعمل في الكراهية وقد توجه بمجاوز كون الظاهر بقدر الشرط أو أقل فيكون عمله ضائعاً موجباً لفسد المني خلافاً لما فيه نظر ظاهر إذ لو كان الشرط أكثر من الحصص أو مثلاً أو أكثر من، حالاً يكون سفيماً والقدر بالمال إلا أن يفرض له قيم آخر يتبدل به فيقتل وتعلم الكلام يأتي في باب المساقاة يروى الله تعالى ولطفه وبركة خير خلقه محمداً وآله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الشرط لشمائل على المزارع (المالك خ ل) احتل قويا عدم سقوط شيء لأن الوض من قبل المامل قد حصل وقد قال به أو مال إليه في مساقاة جامع المقاصد وجمع البرهان واحتل الموازية وبين مكنه كانه يحتل كرهين لا شرطاً ومعهما وفي (مساقاة التذكرة والتحرير) يكره أن يشرط أحداهما لنفسه ذهاباً أو فسخاً ويحتل الفرق في ذلك بين المزارعة والمساقاة لمكان نفسه (١) شجر البستان كما يأتي إن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (الذي تعيين المدة ولا بد من ضبطها بالشهور والاعوام) كما في الشرائع والتحرير والذكر وغيرها مما تأخر عنها وهو معنى ما في الفتاوى والمراسم والكلبي والمبسوط والمذهب والوسيلة والفتاوى والسرائر ولا رشاد وجمع البرهان وغيرها من أنه لا بد من تعيين المدة (وقال الصادق عليه السلام) في خبر أبي الربيع الشامي تغلب الأرض من أربابها بشيء معلوم لي ستين سنة وفي (التذكرة) الإجماع على أنها لا يجوز مع جبة المدة وقتل في جميع البرهان في المساقاة أنه قد حكى الإجماع على البطان مع الخروج من المدة مطلقاً وهذا الإجماع حكاه في المسالك قال وأعلم أن الاتفاق على اشتراط تقديرها في الجملة أما تركها رأساً يبطل العقد قولاً واحداً فترك الترخيص للمدة هنا في النهاية والمخلاف والقيمة والروضة ليس بمدة فلهذا لا يلزم يكتفون بتعيين المدة أو يقولون إن الأمر في ذلك واضح وصريح المتأنيب والرياض إن هناك جماعة من مخرجين بعدم اشتراط تعيين المدة والاكتفاء بتعيين المدة

ولا يمكن تمييز المزروع عنها ويجوز على أكثر من عام واحد من غير حصر اذا ضبط القدر

ولم نجد لاحد ما ولا من العامة، انما ذكر ذلك في الشرائع والتذكرة وغيرها وجها واحتمالا ولم يقل أحد غيرها انه قول ﴿ قوله ﴾ (ولا يمكن تمييز المزروع عنها) هذا هو الاشبه كما في الشرائع والاقوى كما في التذكرة والاقرب كما في التحرير والمساك وكذا الرضا والمفتاح لان مقتضى العدد اللازم ضبط أجل لان ما خالف الاصل واحتل القدر والمجالة يجب الاكتفاء فيه على موضع اليقين فكان المجازي بالاجارة أولى وأبين لما قاما القرض ولا يرجع في الكفاية وعن أبي علي في المساقاة الاكتفاء في التقدير بحصول الثمن وفي (المساك) أنه لا يجوز من وجه وفي (مجمع البهتان والكفاية) أنه غير مبدل لفظ عادة في الجملة كالتراض ولا اصل وعمودت الالة والاول فيها أشبه بأصول المذهب وأدق بالاضابط الشرعية والتظهير التراض غير متجه لمكان سوازه وتزويدها ولان الوقت يحل به لانه ليس للربح وقت معلوم فربما لا يحصل في المدة المقدرة ويمكن أن يقال ان التأقيت بالزمن يشترط فيه العلم أو الظن بالأدرك فإذا تعرض للتقصود كان أولى تأمل وقد استعمل لابي علي في المختلف في المساقات بصحيفة يتقرب بن شيب وأصحاب عن الاستدلال بها بمراتب صنف وقد أوضحنا ذلك في باب المساقاة بالمعنى وقال في (الرياض) ما ملخصه اذا لم يبين المدة بطل خلافا لبعض متأخري الاصحاب اذا عين المزروع مدعيا على خلافه الوقت وجهه في الشرائع وغيرها وجاؤم يذكره قولا وفيه نوع اشار بالوقت كما ادعاه فان تم كان هو الحجة والا فلا اختاره من علم احوار ذكر المدة في تلك الصورة لا يجوز عن قوة انتهى وهو قاسد من وجهه وذلك لان هذا البض هو صاحب المساك خل فيه في باب المساقاة بعد قل كلام ابن الحنيد وقد سمعته انه لا يجوز من وجهه وقال بعده من دون قاصده واعلم ان الاتفاق على اشتراط قدرها في الجملة أما تركه رأسا فيطل القدر قولا واحدا انتهى وكلامه هذا في المساقاة وصاحب الرياض جعله في المزاورة والظاهر ان بينهما فرقا عديم لان ابا علي ما خالف في المزاورة في الصورة المذكورة وخالف فيها في المساقاة وما لجماعة الى قوله في المساقاة ولم يعل اليه أحد في المزاورة وانما جل في الشرائع وغيرها وجها كما عرفت ذلك كله لكن الظاهر عندنا عدم الفرق بينهما في ذلك ثم ان جهة وجها في الشرع في المزاورة كيف يشير بالرفاق الذي ادعاه في المساك في المساقاة ولم يذكر في المساقاة في الشرع في ذلك شيئا ثم ان قضية كلام الرضا ان صاحب المساك ادعى الاجماع على خلاف تلك الصورة وخالفه وليس كذلك وانما الاجماع الذي ادعاه انما هو فيما اذا ترك المدة رأسا لا يصريح ولا بإشارة ولا تنويج وهو قاسم لا يرب فيه لاحد والصورة المذكورة لم تترك المدة فيها رأسا بل أشير اليه وتبين عليها تعيين المزروع الذي من شأنه ان تكون مدة ادراكه نصف سنة مثلا فكيف يقول ان تم كان هو الحجة ويجعل الصورة المذكورة بخلافه ثم ان صاحب المساك لم يحكم بذلك وانما قال لا يجوز من وجهه وما كان صاحب المساك ليخالف الاجماع الذي هو حمله وقلم به من دون تقدم محدد بل من دون قاصد أصلا وبالجملة لا يرب في حصول التفرقة لصاحب الرياض وان قلت أنه أراد بعض المتأخرين مولانا الاردبيلي قلنا ما اراد في مجمع البهتان على حكاية باقي المساك وتبين البعد عنه ﴿ قوله ﴾ (ونحوه على أكثر من عام واحد من غير حصر اذا

ولو شرط مدة يدرك الزرع فيها قطعاً أو طامح ولو علم القصور فاشكال ولو ذكر مدة
يظن الادراك فيها فلم يحصل فالأقرب ان تلك الازمة مع الارش أو التبقية بالاجرة سواء
كان بسبب لزراع كالنخيل أو من قبل الله تعالى كشتير الا هو يتأخر المياه (متن)

ضبط القدر (كما في جامع المقاصد وهو قضية طلاق كلام الباين وبه صرح جماعة في باب لمساواة
ويدل عليه الاصل والسومات وقد روى الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال في
القبالة ان يأتي الرجل الارض الخربة فيبذلها من أهلها عشرين سنة طن كانت عامرة الحديث وروى
الحلبي أيضاً في الحسن كالصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قل لا بأس مدة الارض من أهلها
عشرين سنة وأقل من ذلك وأكثر وقد روى ذلك الحلبي أيضاً في الحسن كالصحيح في متن آخر
ولي خبر أبي الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل أي وجوه القبالات أحل قال يجزئ
الارض من أربابها بشي معلوم الى سنين مسجلة لحبث فيجزأ ان يساوي بين سنين والمصن وان
يدوت بينهما مع تعيين ما يخص كل واحدة ومن التريب عدم تعرض المظلم له مع ورود الاخبار به
﴿ قوله ﴾ (ولو شرطاً مدة يدرك الزرع بها قطعاً أو طامح) كما في جامع المقاصد
والمساك والكمالية والرياض وفي (المانع) نسب الى الخليل وليس في محله والله بالحق الى مجموع
ما ذكر والوجه في ذلك في صورة القطع ظاهر واما في صورة الظن فتعتمد المتضي وانما المنع
والظن ما لا الشرعيات ويأتي في المسألة ان لوطن في المدة حصول الظن مع القدر صرح به في
أربعة عشر كتاباً ﴿ قوله ﴾ (ولو علم القصور فاشكال) أقوا واصح عدم الصحة كما في
الايضاح وجامع المقاصد والمساك والرياض لأن الأصل النقص خلاف وضع القبة وتعمير
تعرض منها لأن العوض في الزرعة هو المصلحة من النماء ولا يصح في المدة النقصه يبقى القدر
بغير عوض حاصل عند انتهاء المدة ويأتي في المسألة المصنف الجزم بالاطلاق مع السلم بالقصور
والظن والقاسوي وقد حكى عنه هك من عشر كتب أو أكثر ومدة الصحة عموم أو فرد بالمقدور
يمكن التراضي على الاتفاق بعد ذلك وأنه زرع بحق فيجب ابقاء السوم لاية اول القدر الحلبي عن
العوض والتراضي على الاتفاق بعد ذلك وأنه زرع بحق فيجب ابقاء السوم لا يتناول القدر الحلبي
عن العوض والتراضي غير لازم فلا يعلق عليه شرط الملام وإنك أو هو شيء لكن قد يدل ان
الصحة ظاهره المطلق المقننة والمراسم والبسوط والكتفي والمقرب والرسبة والنية والسرائر والشرائع والنام
والذكورة والتحرير والارتداد وشروطه وانقيح وغير ما حيث قيل فيها لا بد من تعيين المدة نحو ذلك وهو اول
ما اذا كانت ناقصة عن الادراك أو زائدة أو ماضية بل لا نجد اشكالاً ولا خلافاً الا من عرفت
ذ هذا الاطلاق موعود في جميع الكتب النهائية والمخلاف والهمة والروضة الأن يبان ان التبادر
من المطلق المدة للزرع إنما هو غير الناقصة والله كذلك ويأتي في المسألة الكلام في الاجرة على
التقديرين ﴿ قوله ﴾ (لو ذكر مدة يظن الادراك فيها لم يحصل فالأقرب ان تلك الارز
مع الارش أو التبقية بالاجرة سواء كان بسبب الزرع كالنخيل أو من قبل الله سبحانه كخبر
الاهوية وتأخر المياه) أما ان تلك الازمة فهو خيرة الشرائع والتحرير والارتداد والمساك والروض
والمقننة ومجمع البرهان والهمة والروضة والكمالية والرياض ولا فرق في ذلك بين كون التأخير من

الزراع أو من الله سبحانه كما هو صريح السنة الأول وظاهر الحجة الأخيرة وظاهر الجميع ان ذلك بدون الارش بل هو صريح بعضها كالكسك ثم احصل في مجمع البرهان ثبوت الارش خصوصا اذا كان من الله سبحانه ولم يحكم بغيره ولا عدمه في الروضة وتوهم في الرياض فقل ان القائل بالازالة قائل بها مع الارش وان لم يصرح به ويستسح ان أدلهم قاضية بان ذلك بدون الارش وفي (التذكرة) ان الاقرب منه من الازالة وبه جزم في جامع الشرائع وفصل في جامع المقاصد في اول كلامه فقال ان كان التأخير بتفريط الزارع كان ذلك الازالة لانه عند الانتهاء كالتعاصب وان كان بغير تقصيره يجب الابقاء الى الادراك (قلت) وبهذا التفصيل جزم المصنف في الكتاب والتذكرة والتحرير والشيخ في السوط والمحقق الثاني في جامع المقاصد في باب الاجارة (١) كما تقدم بيانه مسبقا لكنه في جامع المقاصد بعد ذلك جعل الابقاء اذا كان التأخير بغير تقصير احتمالا وجزم وحبس الارش حيث اذا قلتم والمصنف هنا قرب ان له الازالة مطلقا مع الارش مطلقا ولم يراعه على الحكم الثاني أحد ما أبعد لا ما احتمل في مجمع البرهان وقد سمعت ما في جامع المقاصد ولا ترجيح في الازالة وعدمها في الاصحاح والماتبع وفي (الرياض) ان الاسوط الازالة مع الارش واسوط منه عدم الازالة مطلقا وهو لا يتم في ما اذا كان التقصير من الزارع وورثة مالك الارض صفارا والارض قالة للزراع فانها هنا تحرير كلام الاصحاب في الباب والظاهر انماهم على صحة التقيد في نفسه لمكان اجتماع الامور المتباعدة فيه وانما اختلفوا في غيره كما عرفت (ولا يقال) ان قاضية كلامهم السابق بطلان التقيد حيث يكون التأخير من الزارع لان ذلك فيما ذا علم التقصير حال التقيد والمحقق ما فصله في جامع المقاصد كما تقدم بيانه في باب الاجارة (وما عساه يقال) ان ذلك حكم الاجارة والمزارعة تخالفها في ذلك (لا تقول) اذا جرى هذا التفصيل في الاجارة فالاولى ان يجري في المزارعة لان البلوغ هو المقصود في المزارعة ولهذا لا يجوز على الاصحح المزارعة على مسدة لا يدرك فيها الزرع كما عرفت أما ما ويجوز ذلك على الاصحح في الاجارة فاذا جازت له الازالة في الاحارة حيث يكون معرطا وقد جوزوا بها الاستحسان لا يدرك فيها بالاولى أن تجوز في المزارعة التي لا يجوز فيها ذلك فليأكل به جيدا واذا وجب الابقاء فالاجرة في الاجارة التي قد يقصد فيها الادراك وقد لا يقصد ويكون الزرع منها مجزا حيث لا تقصير منه فالاولى أن يجزى في المزارعة التي لا يراد منها الادراك المحرط في اولها والحق والاختيار يقضي بان لا ينشئ تخصيص مال الزارع بقله من غير تقصير صدقته أصلا مع امكان عدمه من غير ضرر على المالك وقد وضع بحق فدخل تحت مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لفرق ظالم حق الذي ادعى الاجماع على العمل بضمومه الا أن أقول ان ذلك يقضي في صورته التأخير بعدم الفرقين ما اذا كان من قبل الله سبحانه أو من الزارع لانه من المعلوم انه في هذه الصورة لا يدرك في المدة المذكورة فان كان الوضع في ابتداء الحق فلا فرق وكذا اذا كان بغير حق فالتفصيل ملاحظة لغيره لا وجهه فليست بذلك جيدا وينبغي التفصيل نوع آخر وهو الفرق في التأخير بين ما اذا زرع وبين ما اذا لم يزرع

(١) مستندين في الاول الى انه كالتعاصب وفي الثاني الى ان ما خرج عن المسدة وان لم يتاوه التقيد لكنه يستلزمه حلفوا من تكليف ما لا يطاق واحتلوا وجوب الصبر على المالك بماذا وان له اقله مما (منه قدس سره)

يفرق بين ما اذا زرع وكلن التأخير من الله سبحانه وبين ما اذا لم يزرع والتأخير منه سبحانه (حجة الشرائع) ان المدة الى يستحق عليه فيها التبعة قد اقتضت والمالك مطلق على ملكه فضل فيه كيف شاء والزرع بعد المدة لاحق له بقيامه بدون رضا المالك فلم يخلع بين الحقين بقائه بالاجرة اذا رضي المالك (حجة التذكرة) ان لزوم امداً مينا غير دام اثبات وقد حصل في الارض بحق فلم يكن ذلك ظاهراً كما اذا استخرجها مدة لزوم فاقضت قبل ادراكه وهو تام في صورة عدم التصدير وكذلك الحال في النظر فامل جيداً لان قضيت انه وان لم يعلم الادراك وكان تصديره ان يوضع الزرع حينئذ يكون بحق وفيه تأمل (حجة الكتاب) ان المدة قد تضمنت ملاحق لزراع لكن لزوم كل بحق فلا يجوز تقييد مال الزارع بتغير عرض فوجب الارش جماً بين الحقين وهو لا يتم فيما اذا كان التأخير بالتصدير ومع دفعه أي التصدير يجمع بين الحقين بالابقاء والاجرة مع رضا الزارع فان لم يرض وجب الارش جماً بين الحقين فامل وطرق سرقة الارش ونقصه ان يقوم الزرع قائماً بالحرارة الى ان حصاده ومقلوما كما ذكره جماعة ويحتل ان يضاف الى الاول كونه مستحق القلع بالارض لان ذلك من جهة او صاغة اللازمة له الا انه لا يخلو من دور وفي (جامع المقاصد) انه ليس بذلك البعيد لان حاله التي هو عليها هي هذه ويأتي في آخر باب المساقاة تمام الكلام في الاش ولا وجه للارش اذا كان البذر كله من المالك اذا قلنا ان الزرع يجرى على ملكها وان القلوع مشترك بينهما وان كان الزارع يملك الحصة وان لم يستقل الحب كما هو مقتضى الجواب الشيخ وان ادريس والمصنف في المختار تركوا على كل واحد منهما وان لم يكن البذر منهما اذا بلغ نصيب كل واحد منهما نصيباً لان ذلك يقتضي يكون القاء على ملكها ويعد ان قال ان ذلك حين اقتاد الحب وبزونه حكمه بان عامل القرص يملك الربح بالظهور وبما المكلم يذكر ذلك كله ولا يوجب على زراع ذكره (وكيف كان) فحصة كلامهم هذا أي المكلم انهما يقتسمان القلوع على الشرط مع الارش ودفعه على اختلاف القولين والمردود اذا تساوت اجراؤه وبالجملة تصح قسمة الزرع اما قسمة اجراؤه او ارض وظاهر الجملة انه حيث تسرع له الازالة يتولاهما بنفسه وفي (جمع الرحان) ينبغي تكليف العامل بالازالة أولاً فان لم يعمل اعلم الحاكم فان لم يمكنه ان يضل نفسه وقال انما اذا كل الزمان قلا حدا لا تقبض الا بالقبض الكلام في امرين (الاول) هل انه يشتق المالك أجرة الارض مع القلع (ثاني) هل له مل أجرة أم لا. لس الاول في الاول التتميد وفي الثاني عدم ساقا (أما الاول) فان كان التأخير بصرط وسبب الاجرة عليه فذلك كما احتل في الروضة لانه قد ضيع عليه منفعة أرضه بتأخيره ان كان القلوع لاضع له ولو فرض ان له منفعة ماسة عن المتاد احتل وجوباً كذا الامر من الحصة وأجرة المتل والا تكن بتفريطه قاله ظاهر ان لا شيء له على الزارع لان قضية المزارعة قصر الحق على الحصة ولا تصديره في فواتها وأطلق في المسئلة قال واذا مضت المدة والزرع باق فعل العامل الاجرة لكن الظاهر انه اراد مع قاء الزرع لاضع ظاهراً (وأما الثاني) فان كان التأخير بتفريطه فواضح لانه عاد لا يستحق أجرة وان كان التأخير من جانب الله سبحانه فالمالك لم يفرط عليه الحصة التي هي قضية المزارعة وفي (جامع المقاصد) ان المسئلة من المجهات ولم تظهر فيها بكلام للاصحاب ولا لتعريف سوى ما حكيت وبما في محل النظر والتأمل وفي (المسالك) ان كلام الاصحاب في ذلك محذور (قلت) فلا حرره ولعل فيما ذكرناه بلاناً في مثل هذا النوع (ومن التريب) ما في المسالك قل انا اذا قلنا بوجوب ابقاء ففي وجوب

ولو اتفقا على التيقية بوض جاز ان كان معلوما ولو شرط في العقد تأخير من المدة ان بقي
بدها فالأقرب البطلان (مقن)

الاجرة قولان والقولان الثلاثة أولها في التذكرة وثانيها في القواعد وأنت قد سمعت عبارة التذكرة
وهي أحكيها في حجبها حرة لغرة ولا تعرض ذبا لذكر لاجرة مظاهره فيها ان لا أجرة وستسبح
ن مذهبه في الكتاب انه يبيع الزارع عليه بالاجرة اذا رضي به المالك أو بالعكس فوعكس النسبة
لكان أول وقد اتفقا في ذلك شيخنا صاحب الرياض لكنه قل ان مانسبه الى القواعد غير صحيح
لانه اختار فيه الازقة (وكيف كان) فالظاهر وجوب الاجرة اذا قلنا بوجوب لابقا. وكان التأخير
بتصير الزارع ثم عد الى العبارة فانه قد قل في جامع المقاصد ان التيقية بالاجرة يجب فيها ارضا
الزارع لان ايم اب عرض في ذمته ولم يقضه العقد لا يخل بدون رضاه وحينئذ فيكون
مستورا لانه سائي بهد ذلك ولا يكون ذكرا في حيز الأقرب صحيحا لانه منقطع «قلت» ظاهر
المباراة ان الزارع يبيع على الافة بالاجرة ذا رضي المالك بفك لانه يميز بين اقيم بالارض واقامه
بأجرة فيصح دخوله حينئذ في حيز الأقرب ولا استدراك ولعل وجهه حتى يكون مقولا ان اجاره
عليه احسان اليه بحظ ماله من التضييع والقهاب بالكلية اذا كان المقطوع لا ضعه أو عن تخصيصه
نقيضا فاحشا اذا كان له تقع في الجلة ولعل الارش لا يبيع ذلك وقد ذهب الشيخ الى أن المدير اذا
ديم قية الترس للمستبر أجبر المستبر على القبول حيث يبيعه أرضه لفرض ولم يبين المدة وقدم مثل
ذلك لجاعة في القاصب أو يكون المراد ان الأقرب انه لا يبيع المالك على الابقاء بالاجرة اذا بلغها
الزارع بل يغير بينه وبين الازقة الارش وبه أيضا يرتفع الاستدراك ويصح دخوله في حيز الاراب
ملتبس. ﴿ قوله ﴾ (ولو اتفقا على التيقية بوض جاز ان كان معلوما) اذا اتفقا على الاياه
أجرة كانت اجارة الارض حقيقة لا قضاء مدة المزارعة فلا بد من تعيين الموض ولا بد من ضبط
المدة الزائدة كالأجارة وبذلك صرح في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وقد ترك فيها جميعها
اشتراط تعيين الموض كما ترك المصنف اشتراط تعيين المدة ولعل التارك يهدي ظهور ما ترك وحقا.
اذا ذكر صدر وقد ذكرنا في جامع المقاصد ولا تنقل عما سسته آتقا عن التذكرة وفي (جمع البهراء)
ان لها التيقية الى مدة غير معينة أيضا حوض وغير عرض مثل أن يقول لكل يوم في كذا ونحو
ذلك لان الحق لها لا يدومها طبا أن يقللا ما أراد فيها لا تحريم فيه وهو كما ترى اذ لا كلام مع دوايم
الرضا فم يصح جباة ان قصداها ولا يصح لاجارة وثبت أجرة المثل ان قصداها وكذلك الحال اذا
أطلقا امرض الذي لا يمنع من التسليم ولا يضي الى التذرع فاما تصح حياة ويشين ذلك الدوض
وان قل لك عرض أو شي أو مال صح جباة أيضا وثبت أجرة المثل ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط في العقد
تأخير من المدة ان بقي بدها فالأقرب البطلان) كافي في التحرير ولا رشاد على القول باشتراط تقدير المدة كافي
الشرائح لا شهر المضبوطة كافي التذكرة لان المدة تكون - ينضمي المجموع وهي مجبولة فيطل العقد للاختلال
ولو قلنا ان الجلة غير مجبولة فلا ريب ان المدة المشروطة مجبولة اذ شرطت في. من العقد كانت عرضا واذا
تجمل الموض بطل العقد وربما احتل المصنف على هذا القول لان المدة الاملية مضبوطة والمشرطة بمنزلة التام
وجها لغير مضرة وقد تقدم غير مرة فمرر بذلك وان ذلك في التام التغير المقصود أصلا سواء كان

ولو ترك الزرع حتى انقضت المدة لزومه لجرة المثل ولو كان استأجرها لزمه المسمى ولا يشترط اتصال المدة بالعقد (الثالث) امكان الانتفاع بالارض في الزرع - (متن)

تاها حسا أو ذكر بها غير ملحوظ في انتظار أصلا وأما على القول بعدم اشتراط تقدير المدة والاكتمال بنسب المزرع قلا قرب الصحة ﴿ قوله ﴾ « ولو ترك الزرع حتى انقضت المدة لزمه أجره المثل ولو كان استأجرها لزمه المسمى » أمّا الثاني فقد تقدم الكلام في باب الاجلوة سبنا وبه صرح هنا في الشرائع والتحرير وجمع البرهان وأما الاول فقد صرح به في اشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والمساك والروض (١) والمفاتيح وجمع البرهان وفي الاخير انه ظاهر (قلت) هو كذلك فيها اذا تركه اختيارا لا بدونه لأنه حينئذ لا تخصيص منه والعقد انما انقضى لزوم الحصة خاصة ولم يوجد منه تخصيص يوجب الانتقال الى أجره المثل اني لم يتضا العقد نعم يتم ذلك في الاجارة لان المجرى لاحق له في منفعة العين وانما حقه الاجرة قدا كانت المنفعة اختياراً أو اضطراراً قائما كانت على مالكها وهو المستأجر ولا مقضي لقوات الاجرة على المؤجر لكن ظاهر الخلافه كما في المسالك عدم الفرق في المزاولة أيضا بين تركه اختياراً أو اضطراراً كان تسليمه بأنه فوت على المالك منضمنا قد يقضي بالفرق وفي عبارة الارشاد اشعار أو ظهور بذلك حيث قل ولو أهل ولم يقل ولو ترك فامل وهذا كله اذا مكته المالك أو لو منه منها حتى خرجت المدة فانه لا يستحق عليه شيئا كما في الذكرة وقبرها كما ان العامل حينئذ لا يستحق شيئا ﴿ قوله ﴾ « ولا يشترط اتصال المدة بالعقد » قد تقدم الكلام فيه سبنا في باب الاجارة وان لا خلاف هناك صريحا بالامن الخلاف وصرح به هنا في البسوط قال يجب اتصال المدة بالعقد ﴿ قوله ﴾ « انك امكان الانتفاع بالارض في الزرع » وجهها وفي التذكرة ركتا وقد جعل في الشرائع والمافع والارشاد والتبصرة وجامع المقاصد والمساك والروض وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح والرياض شرعا وهو مسمى قوله في التحرير وغيره يجب وفي (المدة والروضة) لا بد منه وقد نه عليه في البسوط وقد يلوح من الكفاية الاجماع عليه حيث قال قالوا من شرط صحة المزاولة على الارض أن يكون لها ماء متاديكيا لسي الزرع غالبا طو لم يكن لها ذلك طلت المزرعة وان رضي العامل وجعل ذلك ضائعا في المسك والروضة والرياض قالا الضابط ان كان الامر بزراعتها المقصود عادة قل لم يكن بلل وان رضي العامل فليأمل فيه فانه غير جيد ولم يد ذلك في الشروط المذكورة في الوسيلة والكافي والفنية قد يظهر منها الخلاف ولم يذكر أصلا في المتن والمراسم والبابية والسرائر وغيرها (وكيف كان) فظاهر انها تليق بالشرطية أنه شرط في صحة العقد فيل مع عدمه مطلقا أي سواء علم بعدم الانتفاع بها في الزراعة المقصودة منها أو في نوع منها أو جعل ذلك وسواء كان الانتفاع بها معلوما من أول الامر أو تجدد عدمه بعد وجوده أو كان نادرا كما هو قضية الركبة أيضا ويأتي لهم ما يخالف ذلك في الكتاب وغيره أنه شرط في لزوم العقد في سورة الجبل خاصة فهم عدمه وعدم العلم بعدمه بخير العامل ويلزم للعقد مع العلم بعدمه فهو مع العلم بعدمه ليس بشرط وفي (الارشاد) أنه شرط مع الحمل به حين العقد فيل مع عدمه حينئذ ويلزم مع العلم بعدمه وفيه وفي (الكتاب والشرائع) وغيرها أنه شرط في الاندلاء طو عدم في الائمة لم يطل العقد بل يشترط العامل

(١) كذا في النسخة وقد مر الكلام في مثله مرارا (مصححه)

بأن يكون لها ماء من نهر أو عين أو مصنع وكذا أن آجرها للزروع ولو زارعا أو آجرها له ولا ماء لها تخير المالك مع الجهالة لأمع العلم (متن)

وتردد في الصحة في التذكرة فيما إذا كان الانتفاع نادرا وهذا كله على ما يظهر من عباراتهم وقد يمكن تحشم التأويل كما سقم إن شاء الله تعالى هذا والوجه في اشتراط هذا الشرط ظاهر كما في جمع البرهان (قلت) لأن عدم امكان الانتفاع بها ينافي مقتضى عقدھا والمقصود منها لأن العقد بدون امكان الموضع يكون لغوا ولأن هذا العقد يخالف للأصل لمكان جهة الموضع وامكان عدم حصوله فيقتصر فيه على القطوع به من النص والاجماع وليس هو الا مع امكان الانتفاع على أن الاجماع من المتأخرين محصل على أنه شرط في الجملة وإنما اختلفت كلهم في محله كما عرفت فليأمل قارئ كلامهم في الباب لا يظهر من شوب الاضطراب ﴿ قوله ﴾ (بأن يكون لها ماء من نهر أو عين أو مصنع) كما في الشرائع أو غيث معاد كما في التحرير والتذكرة واللمعة وقد اشير الى ذلك بما يأتي من الكتاب والشرائع قولها وكذا واشتراط المزارعة وكانت في بلاد تشرب بالثب غالبا أو الزيادة كما في جامع المقاصد والمسالك والروضة فالمصري في المذكرات في الكتاب والشرائع ليس بذلك الحسن ﴿ قوله ﴾ (وكذا أن آجرها للزروع) كما تقدم الكلام في ذلك عند قوله ولو استأجر للزروع ولها ماء دائم أو يعلم وجوده عادة وقت الحاجة صح ﴿ قوله ﴾ (ولو زارعا أو آجرها له ولا ماء لها تخير المالك مع الجهل لأمع العلم) كما صرح بذلك كله في الشرائع والتذكرة وفي الارشاد والروض (١) أنها تبطل مع الجهل لأمع العلم (قال في الارشاد) ولو زارعا على مالاماء لها بطل الامع علمه وظاهر التحرير أو صريحه أنها تبطل حيث قال ولو لم يدر وصول الماء اليها لم تصح المزارعة وقال في موضع آخر من التذكرة ولو كانت الأرض لا ماء لها يتادعها لا من نهر ولا من مطر ولا غيرها لم تصح المزارعة لتعدد الانتفاع ولا استيجارها للمزارعة فإني المسالك من نسبة مواقة المصنف في كتبه لشرائع غير صحيح ولا تعرض لذلك في المختف والتبصرة وقد يراد بالبطان في كلام الارشاد عدم القزوم فيوافق الشرائع والكتاب فأمل وقد علمت أما أن ظاهر القائلين بأن امكان الانتفاع شرط في صحة المزارعة أو ركن فيها البطان مطلقا من رأس فإيا نحن فيه وهو الذي جسد في جامع المقاصد مقتضى النظر وقال في (المسالك) أنه يخالف القاعدة المتقدمة من أن من شرط صحة المزارعة امكان الانتفاع وقال إن اللزوم من هذه القاعدة بطلان المزارعة سواء علم هنا أم لم يعلم ونحوه ما في جمع البرهان (قلت) وقد تقدم في باب الاجارة للمصنف وغيره في الكتاب وغيره بطلان الاجارة للزروع مع عدم الماء وعدم العلم بحالها وهو يخالف ما هنا إلا أن تقول أنه رجوع لأن عدم الماء لا يستلزم عدم امكان الانتفاع أو أن امكان الانتفاع شرط للزوم فيها كما تقدمت الاشارة اليه وأنه في صورة السلم والجهل في التقدين مبني على القول بجهواز التحضي أو في صورة العلم خاصة وإن قول المصنف والمحقق لا مع العلم لا يريدان به أنه لم يثبت الجاريل أو إذا أنه يطل العقد فليأمل في ذلك كله ثم أنه لتشكل في التذكرة في جواز المزارعة فيما إذا لم يكن للأرض ماء يمكن زرعها به إلا نادرا فيمكن أن يكون المراد من قولهم لا ماء لها أن لا ماء لها غالبا لا أنه لا ماء أصلا فيكون المصنف هنا والمحقق رجعا أحوجبي الاشكال وهو الصحة

لكن في الاجرة ثبت للمسي ولو استأجره ولم يشترط الزرع لم يكن له القسغ وكذا لو اشترط
الزراعة وكانت في بلاد تشرب بالنيث غالباً ولو اقطع المائي الانتفاع بالزراع الخيل وان زرع او

مع الخيار في صورة الجبل قتيال وقد تكلف التامل الشيخ علي الميسي بما حكى عنه فجميع بيت
قلاهم يحصل هذا التخيير على ما اذا كان للارض ماء يمكن الزرع والسقي به لكنه غير متاد من جهة
الملك بل يحتاج منه الى تكلف باحرا ساقية ونحوه وحل التمس على ما اذا لم يكن لها ماء مطلقاً وله
هو الذي ذكرناه اخيراً (وفيه) انه عتاف لاطلاق كلامهم لانهم اقتصروا في الحكم بالجواز أي جواز
المزراعة على امكان السقي بالماء من غير تفصيل وفي التخيير على عدم الامكان ولم يثبت ان الاحتياج
الى كلمة يوجب التخيير كما لم يثبت ان اطلاقهم يقتضي كون الماء متاداً بلا كلمة كما ان الظاهر ان
إحداث الثبر والساقية ونحو ذلك لازم لملك سواء كان متاداً أم لا وقد يصحح بأنه سيأتي انه يجوز
المزراعة مطلقاً من غير تعيين وذلك يقتضي بأنه يجوز له أن يزرع ما لا يحتاج الى الماء فضم الماء لا
يستلزم عدم امكان الانتفاع الذي هو شرط في المسألة وله هو بس ما اشترط اليه في التأويل أولاً
وقال في (جامع المقاصد) ان قول المصنف لا مع العلم يريد به عدم بطلان المزارعة والاجارة للزراع
مع العلم وهو صحيح على القول بجواز التحلي وحيث فلا شيء لملك في المزارعة لعدم امكان الانتفاع
الذي حصول المسألة المشتقة متوقف عليه اما في الاجارة فيجب للمسي لسمعة الاجارة وعلى البطلان
فلا يجب شيء انتهى قوله فلا شيء لملك في المزارعة ان أراد ان ذلك على تقدير عدم التحلي ولم
يقط نحن لانه خلاف الظاهر ولم حيث ان لا تحب اجرة المثل في الاجارة ولا للمسي وان اراد
على تقدير جواز التحلي كما هو الظاهر فلا مانع من لزوم اجرة المثل كالسقي في الاجارة بل قد يقال
بأنهم المسألة فيما زرعه من المساوي أو الاقل ضرراً فامل هذا وفي قوله زراعها مساعدة غير حسنة لانه
لا معنى لمزارعة الارض والضبير في قوله فهو يد الى الزروع ﴿ قوله ﴾ (لكن في الاجرة يثبت
المسي) قد تقدم الكلام فيه آخراً ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجرها ولم يشترط الزرع لم يكن له
القسغ) كما في الشرائع والتذكرة والمساك لانه اذا استأجرها مطلقاً لا يقتضي ذلك انه يمكن زرعها
لانه نوع من الانتفاع ولا يشترط في استئجار شيء ان يمكن الانتفاع به في جميع الوجوه التي
يصلح له ١. يمكن الانتفاع به متى وما يمكن الانتفاع بالارض المذكور في وضع حبله ونزوله فيها
وجعلها مراعى لايه أو غنم أو نحو ذلك وفي (جامع المقاصد) انه يشكل بما اذا كان الطالب على الارض
أرادتها لزراعة فان المنفعة المطلوبة تغير حاسة (قلت) اذا كانت ثقلية بحيث يمد غيرها نادراً يحتاج
الى قربنة فكذلك والا فكل تأمل وحكمهم بعدم القسغ يقتضي بان ذلك مفروض في غير المستأجر
العالم بحالها لانه لا معنى لزوم جواز فسحه بل إنما تبطل اجارته أو تصح ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو
اشترط الزراعة وكانت في بلاد تشرب بالنيث غالباً) أي وكذا ليس له القسغ لو شرط الزراعة الى
آخره وهذا ذكره الحق أيضاً لانها لم يذكر في بيان امكان الانتفاع ما اذا كانت تنقي
بالنيث غالباً فاستدركا ذكره هنا كما ثبتنا على ذلك هناك فكل من ذكر ذلك هناك فهو موافق لما فكل
الاحسن ان يقول وتصح الاجارة لو شرط الزراعة لآخره ﴿ قوله ﴾ (ولو اقطع الماء في الامتاء
فلا زرع الخيار ان زرع أو استأجره) أي اذا اقطع الماء المأتم في أثناء مدة المزارعة فلا زرع

استأجر له وعليه اجرة ماسلف (متن)

مع الخيار ان كان القدر مزاولة فهو وجوب الى أصل الباب وبما في الكتاب صرح في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد واللمعة والروض (١) والروضة وكذا جامع المقاصد وقد يكون هذا في عبارة الكتاب والشرائع قريبا على قولها وكذا لو اشترط المزاولة الى آخره كما هو صريح التذكرة وعلى القديريين لا تفاوت في الحكم وقد وجه ذلك في الروضة بطرو السبب قال ولا يطل القديس في الحكم بصحة فيستصحب والتحرير يقدم بالخيار انتهى فأمل فيه وبناء في جامع المقاصد على جواز التخلي وكأنه متأمل في ذلك حيث قال هنا بناء على ان المزاولة على مثل هذه الأرض جائزة لا يمكن الانتفاع بها بشئ ذلك بناء على جواز التخلي ولاترجيح في الكفاية والمضايقة وقد مال صاحب الرضى الى السطون حيث رماه بالصف ثائرة وبانتظر أخرى (وقال في المقاييس) قيل يطل وقيل له الخيار قلت لم نجد قائلا بالطلان وله استنبطه في كلامهم فيما اذا زرع عليها ولا ما لها (وقال في مجمع البرهان) بمجيء البطلان ها على القول به فيما سلف قلنا وجود الماء على تقدير كونه شرطا شرط مادام الزرع محتاجا اليه بل يمكن ان يكون هنا أولى لعدم امتناع آخرها فأمل انتهى (قلت) الوجه في البطلان كما ذكر ظاهر وحل كلامهم على جواز التخلي الذي لا يقولون به بعيد جدا ولم يضح وجه عدم البطلان على غيره أي التخلي ولا فرق في ذلك بين المزاولة عليها واستئجارها للزراعة كما في الشرائع والتذكرة والتحرير لان عبارتها ك عبارة الكتاب وبه صرح في جامع المقاصد ومجمع البرهان وليس كذلك لانه قد قدم المصنف وغيره انه اذا تضرع الزرع لاقطاع الماء بالكلية ان الاجارة تنسخ بنفسها الا ان يحصل كلامه هناك على انه له الخيار لانه قابل لذلك لكنه في جامع المقاصد جزم هناك بالانقضاء ومال هنا أو قال بالخيار وقد بينا هناك على ما هنا ﴿ قوله ﴾ ﴿ وعليه اجرة ماسلف ﴾ كما في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد واللمعة والروض والروضة لكن الثلاثة الاول ظاهرة أو صريحة في ان ذلك فيما اذا استأجرها أو زارع عليها بل يمين الاول قولها فيها ويرجع بنا قابل المدة المختلفة لان ذلك لا يكون الا في الاجارة الا ان قول بان هذا وجهه ينصرف الى الاجارة وفي الارشاد وما ذكر بهه ان ذلك فيما زارع عليها لم يترس فيما لا اذا استأجرها ولا يرجع في الكفاية لانه ما زاد على قوله قال القاضي الفاضلان وقد صرح في التذكرة والارشاد واللمعة والروض (٢) بالروضة ومجمع البرهان بأن ذلك مما اذا فسخ هو المراد من كلام الشرائع والتذكرة وجهه في الروضة بانه انتفع بأرض الغير بمرض لم يسلم له وزواله باختياره المنسخ ثم قال ويشكل بان فسحه لعدم امكان الا كالمعمله الماضي مشروط بالحصول لا بالاجرة فاذا قامت بالاقطاع يفتني ان لا يلزمه شي آخر نعم لو كان قد استأجرها للمزاولة وجه ذلك وقد جزم في جامع المقاصد بالحسين أي الزوم في الاجارة وعدمه في المزاولة وقد سمعت ما في الشرائع والتذكرة والتحرير من انه يرجع بما قبل المدة المختلفة (قلت) لزوم ذلك أي اجرة ماسلف فيما اذا استأجرها هو الموافق لما تقدم في الاجارة وقد تأمل في لزوم اجرة ماسلف في المزاولة في مجمع البرهان واستظهر عدم التفرق بين المزاولة والاجارة في لزوم الاجرة وعدمها وقد خبط بعض المحققين على الروضة هنا خبطا ولا ينبغي انما اذا كان اقطاع الماء في

(١) كذا في النسخة وليس في الروض مزاولة كالمزراة (٢) كذا في النسخة ايضا (مصححه)

(الرابع) الحصة ويشترط فيها امران العلم بقدرها والشياع فلو اعمل ذكرها بطلت وكذا لو جهل قدرها او شرطاً جزأ غير مشاع بأن يشترط احدها التام بأجمعه (متن)

المراعاة بعد امكان لا تتاح بالزرع بالقصل ونحوه وكان البذر من المائل كان القول بوجوب الاجرة عليه قويا كما انه لو كان البذر من المالك في هذه الصورة وأخذ قصيلة لوجه لاحتمال وجوب الاجرة على العامل ويضيئ التامل فيها هذا هاتين صورتين واما اذا لم يفسخ قن حصل شيء فهو لها والا فلا شيء لاحدهما على الآخر قلندبر ﴿ قوله ﴾ (الرابع الحصة) ويشترط فيها امران العلم بقدرها والشياع ﴿ كما هو قضية كلام التباية والخلاف والمبدوء وغيرهما من كتب المتقدمين اذا لوط تمام كلامها وهو اي اشتراط الامرين صريح الوسيلة والفنية والسرائر والشرائع وبماجم الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتبصرة والتضيح وايضاح النافع ولزوم مجمع البرهان وغيرها بل لا أجد في ذلك خلافا ولا تأملا الا ما لله قد يلوح من عبارة النافع والممة ونحوها مما لم يذكر فيه التحين أصلا لاني الشريف ولا في سلك الشروط ولا أبطلها بدمه لان بعض ما حكينا منه اشتراط التحين لم يذكره في الشروط لكنه ذكره في الشريف وبعض أبطلها بدمه وماله قد يلوح من الفتنه والمراسم وغيرها مما قيل فيه ان المراعاة جائزة أو يجهز بالربع والثلث والنصف حيث لم يصرح فيها بأشراط الاشاعة فأمل (قال في النافع) وشروطها ثلاثة ان يكون التام مشاعا تساويا فيه أو قاضيا ومثله قال في الممة ولعل ترك التحين لظهور حاله لانه لا ريب في اشتراطه واما اشتراط الشياع ففي الفتنه والسرائر والتذكرة انه لا خلاف من أجاز المراعاة في بطلانها بدمه وقد ينطبق عليه اجماع الخلاف وأخباره وفي مجمع البرهان) لم دليله الاجماع وانه المهوم من الاخبار التي تحمل على فله على الله عليه وآله وسلم وعلم عليهم السلام وفي (الكفاية) انه المهود من علمهم عليهم الصلوة والسلام (وقال في الزمان) انه لا خلاف فيه بل عليه الاجماع في الفتنه وغيرها وهو المحبة انتهى وقد سمعت مالي الفتنه وغيرها وقد يستدل عليه بالاصل لان كانت المراعاة على خلاف الاصل لا فيما من جهة الوض فيقتصر فيها على المتيقن من الاجماع والاخبار في الحسن الذي هو كالصحيح لاحتمال لارض بمحة مساة ولكن بالنصف والثلث والربع والخمس ولا بأس به وقد جله في مجمع البرهان دليلا مستقلا وفي الصحيح وغيره لا بأس بالمراعاة بالثلث والربع والخمس ﴿ قوله ﴾ (قد اعمل ذكرها بطلت وكذا لوجه لا قدرها) كما هو قضية كلام مشرطي التحين وفي (التذكرة) الاجماع على بطلانها اذا لم يبين القدر لا فيه من الفر كما اذا شرط احدهما جزءا أو نصيبا أو شيئا أو بضاهه يدل على البطلان مع الاحمال بالاولوية العرفية ﴿ قوله ﴾ (أو شرطاً جزأ غير مشاع) بأن يشترط احدهما التام بأجمعه ﴿ أي بطلت لان المتقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صلوات الله عليهم انما ورد على الاشتراك في الحصة والامور الشرعية متقاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز التجاوز عنها ولا بشرط تساويهما فيه بل يجوز ان يكون لاحدهما أكثر على حسب ما يقتضيان عليه ولا نعلم في ذلك خلافا كالمصرح بذلك كله في التذكرة وهو قضية كلام مشرطي الشياع في الحصة وصريح الشرائع والارشاد ومجمع البرهان والكفاية والماتبع وغيرها ثم عد الى العبارة فان كل المراد بالتام بأجمعه ما زاد على البذر فلا مساعة في عد ذلك جزءا وان كانت المراد مجموع الحاصل بالزرعة كان هناك مساعة ﴿ قوله ﴾

أو يشترط أحدهما الحرف والآخر الأقل أو ما يزوع على الجداول والآخر في غيرها أو يشترط أحدهما قدراً معلوماً من الحاصل كمشرة أقدرة والباقي للآخر ولو شرط أن يكون الباقي بعد المشرة بينهما (معن)

﴿أو يشترط أحدهما الحرف والآخر الأقل وما يزوع على الجداول والآخر في غيرها﴾ فهذا باطل بخلاف ما في موهين من المبسوط وبخلاف بين العلماء كما في التذكرة وهو معنى ما في القنية والسرائر أنا لو سلمه على وزن معين أو على مكان مخصوص من الأرض أو ثمرة نخلات بينها بطل السند بخلاف بين من أجاز المزارعة والمساقاة وحمل الفرض قولها على مكان مخصوص والبطلان في الثاني صرح في المهذب والشرائع والتحرير والارشاد وشروحه وجامع المقاصد والمساك وغيرها (وقال في التحرير) لا فرق بين أن يكون منفرداً أو مع نصيبه (وقال في التذكرة) لو شرط أحدهما النصف وما يزوع على الجداول أو شرط مع نصيبه نوعاً من الزرع أو الأقل فيه عندي نظر لكن الموزعين من العامة اتفقوا على بطلانه (قلت) وهو قضية الأصل بل قد يدعى أنه يستفاد من الأخبار والظاهر أن المراد بالجداول الأجزاء كما يظهر من عبارة التذكرة قال أو يشترط أحدهما ما على الجداول والسواقي وقد يراد بها الأرواح من الأرض التي تحف بمجم القرب حولها وفي (الروضة) عبارة ينبغي التنبيه عليها قال المزارعة صحيحة وهي ما اجتمع فيه شرطان إلى آخره ومكرهه وهي القدر على كذا ما أو قنطرة من غيرها يخرج منها وقاسمه وهي ماسوى ما ذكرنا وإذا كانت المزارعة قاسمة لزم أجرة المثل وسقط المسى أن كان بالصف أو الثلث أو مثل ذلك ولزم أن كان بالامتنان والقفران انتهى وهو غير جيد لأن ما جملته مكرهاً ليس مزارعة وإنما هو أجرة وقوله في القاسمة يلزم بالامتنان والقفران غير صحيح لأنه إن كانت مزارعة قاسمة فلا يجب أجرة المثل وإن كانت أجرة وسأها مزارعة قاسمة فكما قل ﴿قوله﴾ (أو يشترط أحدهما قدراً معلوماً من الحاصل كمشرة أقدرة والباقي للآخر) أي بطلت كما في التذكرة والتتبع والروضة يتناولان إطلاق لفظ الشيء في المبسوط وقه الراوندي والمهذب حيث قيل فيها فالضرب الباطل هو أن يشترط لأحدهما شيئاً مبني ولم يجهل مشاعاً وفي الأولين نفي الخلاف من البطلان ويتناول نفي الخلاف بين مجوزي المزارعة المحكي في القنية والسرائر وقد سمعت عبارتهما وهو قضية كلام شترط الإشاعة والمصنف لم يستشكل فيه فكأنه عنده مما لا خلاف فيه ولا اشكال ﴿قوله﴾ (ولو شرط أن يكون الباقي بعد المشرة بينهما) أي بطل على اشكال ونحوه ما في التحرير حيث قال فيه نظر والمشهور البطلان كما في المساك والكتابة والأشهر كما في المنافع وبصرح في جامع الشرائع والشرائع والتذكرة والارشاد والإيضاح والتتبع وجامع المقاصد والمساك والروضة والروضة (١) وبمجم البرهان وهو ظاهر إطلاق المبسوط وقه الراوندي والمهذب والقنية والسرائر ونفي الخلاف في الأولين والآخرين كما سمعت آتياً يتناول ذلك وقد نسب إلي المنع في جامع المقاصد إلى الشيخ والقاضي وابن ادریس على البت الصريح أو الظاهر في التصريح لكننا لم نجده في شيء من كتبهم ولو كانوا مصرحين بذلك لصرح في المختلف قال من بعض أسبابنا أن يشترط أحدهما شيئاً من الحاصل والباقي يكون بينهما والوجه عندي الجواز وقد نص الشيخ وجماعة كابن البراء وابن ادریس (١) كذا في القسمة ويأتي منه كثيراً وقد عرفت الحال فيها مراراً (مصححه)

أو شرطاً اخراج البذر ولا باقي بينهما بطل على اشكال (من)

وغيرها على جواز اشتراط اخراج البذر أولاً انتهى فتراه كيف استند في هذا ولم يستند في ذلك (وكيف كان) فليجوز المصنف في الحذف ولا ثاني له فيما أجد إلا ما له يظهر من الكفاية حيث نفى عنه البعد والبطلان قد يدعى أنه قضية كلام الوصية والتافع والتبصرة واللمعة بل والكفاية بل واللمعة والمراسم وغيرها مما صرح به أو ظاهره اشتراط الاشتراك في التلح وهو البطلان ظاهر كما في مجمع البرهان (قلت) لأنها على خلاف الأصل فيقتصر فيها على اليقين والمتول المهور وإن ذلك مناف لوضع المزارعة لا يمكن أن لا يخرج من الأرض إلا ذلك القدر فيكون المصالح مختصاً بأحدهما وقد وضعت على الاشتراك في المصالح كأنما ما كان وقد يستدل عليه في جامع المقاصد بأن العقود بالتلقي فما لم ثبت شرعيته يجب التوقف في صحته وفيه ما يستلزم ولا فرق في ذلك بعد مخالفته وضع المزارعة بل واجاب الاصحاب بين كون الطالب أن يخرج منها ما يزيد على الشروط وعدمه وبوجه الجواز أعتقد فيجب التوقف به المؤمنون عند شروطهم ويرواه أن المصحة يتنون كونه عقد مزارعة بل هو من العقود المحترمة واستند في الكفاية إلى قوله سبحانه وتعالى إلا أن تكون تجارة من تراض (وفي) لأنه لا يستند منها إلا الجواز مع المراضة وذلك لا يستلزم التزوم مع قدها ولو بعدها فأصل مع أنه مختص بما مضى مع ما دل على انقضاء التجارة المضممة للعقد والمصلحة ﴿قوله﴾ (أو شرطاً اخراج البذر والباقي بينهما بطل على اشكال) ونحوه مافي التذكرة من عدم التبريج والمواز خيرة النهاية والمذهب والسرائر واستحسنه في التحرير بعد أن تأمل فيه وهو لازم للمختلف والكفاية وحكاه في المذهب البارع من البسوط ولم يحده فيه ولا حكمه عنه غيره والمشير البطلان كما في المسالك والكفاية والاشهر كما في المختار ونسب في الايضاح إلى كثير من الاصحاب وهو خيرة جامع الشرائع والايضاح والتصحيح وجامع المقاصد والمسالك والروضة والرياض وفي (التفصيح) أن عليه القدر وهو مما يتناوله اطلاق الشرائع وما ذكر بعدها آتياً بل هو مسوق له وتعليق منطبق عليه بل مما يستلزم واحدة (قال في الشرائع) ولو شرط احدهما قدراً من المصالح وما زاد عليه بينهما لم يصح لجواز أن لا يحصل الزيادة (وقال في المسالك) في شرحه لا فرق في ذلك بين كون القدر المشتراط هو البذر وغيره بل مما يتناوله اطلاق البسوط وفقه الراوندي والفنية والارشاد وشروحه فيكون داخل تحت مقتضى الخلاف في القه والفنية بل هو قضية كلام الوصية وما ذكر بعدها في المسح الساقطة وأدلتها هي ائمة المسح والمصلحة هي من سننها كما جعلها جماعة كذلك ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ الثلاثة في الصحيح عن السراة عن ابراهيم الكرخي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشاركك البذر فيكون من عني الأرض والبذر والغر ويكون على البذر والقيام والسقي والعلف في الزرع حتى يصير حنطة أو شعيراً وتكون القسمة فأخذ السلطان حقه وبقى ما بقي على أن للبلع فيه الثلث ولي الباقي قال لا بأس بذلك (قلت) قل عليه أن رد علي مما أخرجت الأرض من البذر وقسم الباقي قال إنما شاركك على أن البذر من عندك وعليه السقي والقيام وسقي قوله عليه السلام أنا شاركك إلى آخره أنه ليس لك كما هو واضح لأن كان وضع المزارعة على ذلك ولو كان له ذلك فلا أقل من أن يقول له لا بأس كما في المجلد الأول أو لا بأس إذا شرطت ذلك والنصف منجز بالثبوت متضمنة بنفي الخلاف المتكرر المتناول لذلك ومن

ويجوز التفاضل في الحصة والتساوي ولو شرط أحدهما شيئاً على الآخر يضمته له من غير
الحاصل مضافاً إلى الحصة صعب على رأي ﴿الفصل الثاني في الأحكام﴾ إطلاق المزاوعة يقتضي
تخيير العامل في ذرع أي نوع شاء (من)

الغريب اغتال الجميع الاستدلال به هذا المصنف في التذكرة وكيف كان فلا ينبغي التماس في البطالان
في المسألة وقد وقع في عبارة النهاية والمذهب ما ينبغي التنبه عليه فلا تكن كأن شرط المزارع أن يأخذ
بذره قبل الحصة تكن له ذلك وإن لم يكن شرط كأن البذر عليه على ما شرط انتهى وهو متافض أو
كالتفاضل ولعلها أراد أن كل البذر على مقتضى شرط المزاوعة ووضعها من الاشتراك في جميع الحاصل
﴿ قوله ﴾ ويجوز التفاضل في الحصة والتساوي ﴿ نصاً واجماعاً كالذي جامع المقاصد ولا يعلم فيه
خلافاً كما في التذكرة وفيه صرح في الشرائع والنافع والتحرير والعمدة والروضة وكذلك في الكفاية وهو قضية
كلام المقتدة والنهاية والمراسم والمخالف والميسر والكافي وقته الراوندي والمذهب والسرائر وغيرها مما
ذكر فيه جواز اشتراط الثلث والربع ﴾ ﴿ قوله ﴾ ولو شرط أحدهما على الآخر شيئاً يضمته له
من غير الحاصل مضافاً إلى الحصة صعب على رأي ﴿ هو خيرة الشرائع والتذكرة والابيضاح والعمدة وجامع
اقتصاد المسالك والروضة والكفاية والمخارج وفي الأربعة الأخيرة أنه المشهور وهو معنى ما في التحرير
والإرشاد والروضة ومجمع البرهان من أنه لو شرط أحدهما شيئاً من غير الحاصل جاز إذا المراد مع الحصة
وقد يكون ذلك معنى قوله في النهاية يكره أن يزارع الإنسان بالمنطقة والشهر وليس ذلك بمحظور
ما نزارع بشيء من ذلك فليجعله من غير ما يخرج من تلك الأرض ما يزرعه في المستقبل بل يحصل ذلك
في ذرة الراعي ولعله أراد المزاوعة الاجارة كما ستظهرنا في أوائل الباب وكما سمعته من الوسيعة فيما سلف ولله
إلى ما نحن فيه أشار في الكافي بقوله الثاني أن يحصل على مزارعه أو مساقاته أجراً معلوماً حيناً أو دوراً أو
مكلاً أو مدة متصلاً من مقدار غلها فيجب له ذلك متى وفي شرط العقد ملك التربة أو لمست
انتهى وقد تقدم عن الشهيد الثاني وبعض ما ذكره أنه ان قرار ذلك مشروط بالسلاطة (وقال في جامع
المقاصد) أن ذلك مكروه لتصریح الاصحاب (قلت) المصريح بذلك هو الشيخ في النهاية على
أحد الاحتمالين ولله نظر إلى قولهم يكره أن يشترط مع الحصة شيئاً من ذهب أو فضة لأن ظاهر جماعه
وصريح آخر بنسبها من منعه واحد قد ذكرناه في المسألة هناك واستوفنا الكلام في الأحكام والأقوال والفروع

﴿ الفصل الثاني في الأحكام ﴾

﴿ قوله ﴾ ﴿ إطلاق المزاوعة يقتضي تخيير العامل في ذرع أي نوع شاء ﴾ كما في التنية والسرائر
والشرائع والباغ والتذكرة والتحرير والإرشاد والتبصرة والروضة والمسالك والروضة ومجمع
البرهان والكفاية والمخارج والرياض والمحدثات والظاهر أنه هو معنى ما في المقتدة والمراسم من قولها
فيها أن شرط زراعتها ما شاء كان له ذلك ويثبت صريح الشيخ في البسوط في الاجارة وغيره وظاهر
التنية أو صريحها لاجماع عليه وفي (الكفاية والرياض) أنه الأشهر وزاد في الأخيرين عليه عامة من
تأخر وقال في (التذكرة) لو احتمل قويا وجوب التمييز لتفاوت ضرر الأرض باختلاف جنس المزروعات
وقال في (جامع المقاصد) أنه الأصح ولم يقل به أحداً قبله ولا بعده وقد صرح بأن التخيير للعامل في
التنية والسرائر والنافع والتذكرة وغيرها وهو ظاهر الشرائع والتحرير والإرشاد وغيرها بل هو صريحها

فظاهر جملة كما هو صريح آخر من منهم المصنف في المذكرة وغيره ان ذلك اذا كان البئر منه وزرع
الذائل (قال في المذكرة) اذا أطلق المالك المزرعة وزرع العامل ما شاء ان كان البئر منه وزرع المالك
ما شاء ان كان البئر منه والمرد بالاطلاق في كلامهم ترك العين سواء كان بما يدل على السوم وضما
أو بما يدل على القرد المنتشر وضما فان كل الاول فدلالة على زرع ما شاء ظاهرة سلفه مجم عليها
وان كل الثاني عند استلحق الثاني والثيد الثاني على ان الاطلاق يقتضي التخيير بين المطلق
يدل على الماهية من حيث هي وكل فرد من أفراد الزرع يصح أن يوجد المطلق في ضمنه ومنها
على ذلك جماعة وقولوا وأولى منه لومح الاذن فدلالة على كل فرد فرد ثم انه في جامع المقصد لم
يرتبه ورفق بين الاطلاق والتعصيم بين الاطلاق اما في تميز اقتصد المشترك بين الأفراد
ولا يقيم من الرضا باقدر المشترك الرضا ولا قد ضرر من غيره اد ليس في المقط اعتبار بذلك القرد ولا
دلالة على الاذن به والرضا بزيادة ضرره لان الرضا باقتصد المشترك اما يستلزم الرضا بعدد الضرر
المشترك بين الكل ولا شيء يدل على الرضا بإذنا فلا يماول المتوسط أو الاشد بخلاف العلم فانه دل
على الرضا بكل فرد ولا يمكن لفظ دلالة على الاصل ضررنا والمتوسط تطرق التردد في المسالك
بان المطلق لا كان هو الحال على الماهية بل قيد صحيح وجوده في ضمن القرد والمقي والمجموع وغيرها
على ما حقق مع ان لوازمها مختلفة وذلك حكوا بان الأمر بالمطلق كالضرب مثلا يوجب اثنائه بحرني
من سزاة كالضرب بالسوط والعصا ضمتا وقريا ومتوسطا حتى قيل ان الأمر به أمر بكل جزئي
أو اشد بكل حرني والمرد باقتصد المشترك على هذه التقديرات المعنى المصدري أو معنى الحقيقة المشتركة
بين لأراد لا تلك القوازم اللاحقة لما وهي في سبيل الزرع الصالح لكل فرد من أفراد المزرعة تلام
مشركة في هذا وان لم تشترك في الضرر وغيره انتهى (ومن قول) في كلامه ما نظر اما كلام
المالك فانه يتم اذا تساوت أرواد الماهية في التبادر والبلية كما حرد في مة وطعته به جازتهم في
باب الفقه فان ظلم فرد باختيار ذلك الوقت وتلك الأرض تبين وان تساوت فخير والا فلا مساواة
مصلحة المالك أو مصلحةها كما في إطلاق الركعة وسائر العقود أما الثاني فغيره (أولا) ان ليس المراد
بالسوم معناه المترد فبمضى انه يدل على كل فرد على وجه الاجتماع بل المراد منه هامه براد من
المطلق وهو القرد اختر على سبيل البلية والمثبة فينتج الاشتراك وبرادة القيمة في صورة الاطلاق
والمسوم بالانسان يواحد من أفراد الماهية أي وحد كل من المتبادر من هذه الاطلاقات في مثل هذه
الامور السوم بهذا المعنى هو من هذه الجهة ليس أوله من المطلق بل من حيث التصريح بما يشمل
الأفراد (ثانيا) انه يقيم من كلامه في جامع المقصد ان لا يميز التكليف بالأمر لكلي الامم البان اذ
لو أراد فردا ميبا يقيم الاجمال والتكليف بالكل وان لم يرد القرد العين ولا الاشتال بماي فرد كان
اتمس المطالب به من الشارع مثلا وشرا (و ٥٠) ان نصية كلامه أولا انه يتبين أقل الأفراد
ضررا حيث قال ان لا إطلاق لا يماول المتوسط والاشد لكن قوله لم يكن في المقط دلالة عليه
فطرق القرد يتابعه طيبا بل فيه لانه يمكن الجواب عنه (وراء) انه يميز فذلك أن يزرع في أرضه
الآخر بلا ريب فانه أن يطبقا لغيره ليزعها كذلك باجرة فضررها (وخاصا) انه في ظاهره وافق لاصحاب
في انه يميز الاطلاق في اجارة الأرض للزراعة ويخير المستأجر في زرع أي نوع شاء (وسادسا)
انه خرق للاجماع البسيط سلفا لكنه لا ريب في شذوذه (وسابعا) ان التبيين الذي أوجبه خرقا من

وتعين بالتعيين فإن زرع الأرض فلها ملك الخيل بين المسمى مع الأرض وبين أجره للكل (متن)

القرء حاصل على جميع الاحتمالات لان كلا من السوم والاطلاق مساوي الافراد في حكم التعيين من حيث دخول جميع الافراد فيها على البدلية والمثلية هوما في الاول واحلا في الثاني فكذلك المالك في مملاته وتسميته قادما على أضر الأروع وأما الاطلاق عند عدم تساوي الافراد بان كان الأضر اوسع أو العكس قلنا قلنا بتعين الزيج كما قدمنا كان متبنا وان قلنا بعدم تميزه وصرف الحكم الى الافراد جيباً مطلقاً وفي خصوص التمام لمسكن الاجماع المعلوم أو المقول في التنية لان الدليل يجري مجرى الرجحان الموجب لتعيين كان التعيين أيضاً حاصل على كل تقدير لم تقدم التعين للموجب قدّمه فنقرر ولعل التخيير في كلام الجماعة مبني على تساوي الافراد في المزارعة (ثم) قد يقال هناك غرر من وجه آخر لاهم متوا من قوله بترك هذا بما أردت وبما اطلقت فليس من قوله ازرع ما شئت كما نيه عليه في مجمع البرهان وقال قد يرق بالحق والاجماع (قلت) للروحاني ذلك ان المزارعة مبنية على القرء كالأجارة كما تقدم فحصلان من الحياة ما لا يملكه البيع (وليعل) أنه قال في الرضخ ان ظاهر التنية الاجماع عليه وهو المسبة وهو لا يتم الا عند من يقول ان كل غن للسجند حجة والا لمسبة الاجماع لا ظهوره ﴿قوله﴾ (وتعين بالتعيين) ولم يميز لمخالفة ذلك اجابا كما في التنية بخلاف كلي الرضخ وبصرح في الفتنة والمراسم والهاية والمذهب والوسيلة والتنية والسرار وجامع الشرائع والتافع والتذكرة والبصرة والارشاد والفتاوى وجامع المقاصد والروض والمساكن والروض وجميع البرهان وماثر من تأخر الى الرضخ اذ في الفتنة ذكر بعدا روعين لم يكن لغيره تغيير لم يميز تصدي لم يميز مخالفتها وبها كالكتاب وبها يعل ذلك بالمعوم كالناصح والبصرة والارشاد وظاهر اطلاق المظلم كما هو صريح جماعة انه لا يجوز تصدي لالى المساوي ولا الى الاقل وقد استشكل المصنف في جواز التصدي في اجارة الكتاب بما اذا استأجرها ازرع عشرين وجوز التصدي حال في التحرير خاصة كما حرره هناك ومنسج ما في الشرائع والتذكرة والتحرير والفتنة وبما احتك حارة المبسوط قد يتا ان عدم الجواز هناك أشبه بالاولى أن لا يجوز هنا لان التصدي في الاجارة الى الاخف نفع محض فذلك لان المدار على الاجرة وهي حاسنة بخلاف ما هنا فان المدار على المسبة وبما تفاوتت الأنواع باحتيازا كثرية الحاصل أوجهية أو تعلق غرض فذلك بكونها من النوع الممن فيا تختل فيوت نعم المالك وغرضه والتعيين في كلامهم يشمل الشخص كئنا الحب أو النصف كالمسقة المملانية أو النوع أو الجنس أو كون الأرض لا تزرع الا مسقة مثلا ﴿قوله﴾ (فان زرع الأرض فلها ملك الخيل بين المسمى مع الأرض وبين أجره المثل) كما في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والروض والكفاية وظاهر الشيد في القيمة التوقف حيث نسب الى القبل وخالف الحق الثاني فوجب أجره المثل وواقه الشيد الثاني في كتابه والمقدس الارديلي والكشاف وشيخنا صاحب الرضخ وجه التخيير ان مقدار المنفعة المقود عليها قد استمرى بزيادة في ضمن زرع الآخر فيتخير بين النسخ ذلك فيأخذ الاجرة لما زرع لوقوعه اجمع غير اذنه لانه غير المقود وبين أخذ المسمى في مقابلته مقدار المنفعة المينة مع أخذ الأرض في مقابلته الزائد المرجب فنقرر (وفي) أنه لا مسمى لا خنا المسمى لان الشرط هو نصف المسقة مثلا فكيف يأخذ من القدرة ولم يرضع لنا وجه التخيير كما لم يرضع لنا وجه تعيين اجرة المثل اذ المزارعة عقد لازم وتسمى العامل

ولو زرع الاخف تخير المالك بين الحصة مجانا وأجرة المثل ولو شرط نوعين متفاوتين في الصور اقرر الى تعيين كل منها (من)

لا يقتضي الفسخ حتى تكمن أجرة المثل أو يتخير فيها وبين المسمى بل الواجب أخذ مثل المسمى بأن يجرى بحسب التخمين ويأخذ لو كانت مزروعة حقة لكان نصيبا قضييا فيأخذ منه قضييا من حقه وان كان قد زرعها فترفع الارض ولعل المحقق والمصنف ومن وافقهم ارادوا ذلك من المسمى بأن يكونوا ارادوا أنه حقة مثل المسمى وعوضه وان ايت عن ذلك فلا يتعين أخذ أجرة المثل ويفسخ العقد المالك أو يفسخ بنفسه فأصل بل يحتمل أنه يجب لما ذكره الامرين من أجرة المثل ومثل المسمى وأما العامل له الحصة التي حصلت ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو زرع لاخف تخير المالك بين الحصة مجانا وأجرة المثل ﴾ هذا من متفاوت الكتب اذ في الشرائع والتذكرة والتحرير والقصة لو كان أقل ضرر حاز من الثمن ما في المالك حيث نسب ما في الكتاب الى كتب المصنف واختير في جامع المقاصد والمساك والروضة وجمع البرهان ثبوت اجرة المثل وظاهر الكفاية والمقتضيات الترتيب وقد عرفت وجه التخيير وما فيه كاهنات الوجه في أجرة المثل وما فيه وجه الجواز ان رضا المالك بزرع الآخر يقتضي الرضى بالاقل ضررا بطريق أوله (وفي) انه بما كان فرض المالك الانتفاع بالزرع لا مصلحة الارض فانه المقصود الثاني ولا شك ان الاغراض تختلف في انواع لزرع فربما كان فرضه في الاشد ضررا من جهة منه أو الحاجة اليه وان ضررت الارض به نعم يجرى ذلك في اجارة الارض لزرع نوع فان العدول الى زرع الاخف منه لان الفرض تحصيل الاجرة خاصة وهي خاصة مع تخفيف الضرر عن ارضه (وليس) انه قد وقع في الشرائع والتذكرة والتحرير والقصة انه ان عين لزراعهم جزاء السدي واه لو كان أقل ضررا جاز وحاشا ان البارئان متفينا للظاهر الا أن يقال ان زرع الاقل ليس تجاوزا ولا تعديا عند هؤلاء ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو شرط نوعين متفاوتين في الضرر اقرر الى تعيين كل منها ﴾ كما في الارشاد وجامع المقاصد والروض وجمع البرهان (وفي) الشرائع والتحرير والتذكرة) اعطى شرط الترس والزرع اقرر الى تعيين مقدار كل واحد لتفاوت ضررها قالوا وكذا لو استجر لزعين أو غرسين محتفي الضرر غير انه في الاخير لم يصرح بالمقدار لكنه مراد فيه وفي عبارة الكتب والارشاد وان كان كل في باب لان النوعين معينان في انفسها فلا بد أن يرد مقدارها وقد عبر عما في الشرائع والتذكرة والتحرير في الكفاية قوله قالوا وكان في غير محله وتعيين اعداء في البابين يكون بالكل أو الوزن وتعيين الارض مثل لزراع هذه القطعة حقة وهذه شعيرا وقد قصر في الرض (١) في تعبير عبارة الارشاد على الاخير ومنهم قولهم في البابين، متفاوتين في الضرر محتفي الضرر انهما لو لم يكونا كذلك لم يجب التبيين وتوفي عنه البدي في جامع المقاصد (وقال في مجمع البرهان) بوجه أيضا لان الفرض الاصلي هو الحصة وقوى في المساك الصحة مع الاطلاق وعدم التبيين في الاجارة وحل الاطلاق على جبل كل واحد منها في نصف الارض كاهنات الثاني في نظائره من انواع الشركة اذ الاصل فيها التخصيص لعدم التوزيع وتزيد المزارعة على الاجارة بأنها منية على الساحة حيث جبروا فيها الحصة الثبر المعلومة لاحتمال عدم حصول شيء أصلا والمحصل على تقدير

(١) كذا في النسخة ولعل الصواب الرض فراجع (مصححه)

وللمزارع ان يشارك غيره (من)

المحصل غير معلوم وقد احتسبه في مجمع البرهان وهناك وجه آخر ما أحسن اعتباره لكنه يهيد عن العبارة وهو أنه لو شرط نوعين على طريق البذل وجب التسعين إذا لم يكن ذلك على طريق التخيير بينهما **قوله** «وللمزارع أن يشارك غيره» كافي النهاية والمذهب والوسيلة والشرع والتألف والتدكرة والتحرير، الارشاد والتبصرة والقلمة وجامع المقاصد والروضة والمساك والروضة وجمع البرهان والمغنيج والكنافية قوله متى ما في التنية والسرائر إذا كان القدر مطلقاً جازاً أن يولي العمل لغيره وظاهر التنية الاجماع عليه وفي (الكنافية) أنه المشهور قلت لا نجد في ذلك خلافاً وبض ما خل عنه من كتبهم كجامع الشرائع فيهم من أنه يجوز للمالك أن يزارع عليها غيره فبالاولى ان يجوز له عند المشاركة والتفصيل الآتي لا أثر له فيها بعد الوجه فيه أنه قد ملك المنفعة فكأن له قتلها ونقل بعضها الى غيره وقد قالوا جميعاً في الكتب المذكورة عند المسألة أنه لا يتوقف على إذن المالك كما نسلم التصريح بذلك أيضاً في المزارعة عليها لأنه لاحق له في المنفعة وقضية اطلاقهم أنه يجوز له تسليم الأرض بدون إذنه كما رجسها في الاجارة لان الاذن في الشيء اذن في لوازمه مؤيداً بصحبة علي ابن جعفر وفي (جامع المقاصد والمساك والروضة وكذا مجمع البرهان) لا يجوز له تسليمها بدون إذنه (وقال في الكفاية) قلوا لا يجوز تسليمها الى آخره وليس في محله وحكي في المساك عن مبهم أنه شرط في مزارعة غيره ومشاركته كون البذر منه ليكون تملك الحصة منوطاً به (قال في المساك والروضة) وبه يفرق بينه وبين حامل المساقاة حيث لم يجوز له ان يسقي غيره (وقال في الروضة) وهذا يتم في مزارعة غيره لاني مشروكه (قلت) انظر عدم الفرق بين المشاركة والمزارعة في الجوار والسم لانه كما يجوز له على مصادقه حيث يكون البذر منه تملك جميع الحصة في المزارعة أو بعضها نظراً الى أنه يناط بالبذر كذلك يجوز له تملك بعض الحصة في المشاركة (فان قلت) المشاركة لا تكون عند الابد ظهور الزرع وصحة توريه فلا يحتاج الى ان تناط بالبذر والمزارعة تكون في الاجراء قلنا ان تناط يكون البذر منه (قلت) تسليم جوارز المشاركة بأنه ملك المنفعة فكأن له قتلها ونقل بعضها الى من شاء يقضي أنه لا فرق بين ان يكون في ابتداء المزارعة أو في أثنائها عند الظهور لان الملك للمنتفعة انما هو المقدر الواقع لا الظهور وهذا يحتاج الى بيان اتفق بين المحوا في المزارعة دون المساقات وما عرق به في الروضة بقوله ويمكن افرق بينهما بان عمل الاصول في المساقات مقصود بالذات كائناً ما لم يسلط عليه من لا يسلط عليه بخلاف الأرض في المزارعة فان الفرض فيها ليس الا الحصة فالكامل ان يقلب الى من شاء جيد لكنه امله بقوله لا يجوز له تسليم الأرض الا باذن مالكها ثم ان هذا القول لا يكاد يتم في صور المزارعة كما هو واضح جداً لمن تأمل هذا القول غير تام خصوصاً على مختار صاحب المساك في الأرض الحرسية لانه لا يصح عند المزارعة عليها الا ان يكون مالكها أو يجعل عليها بأن يتأجر من الآخر نصف عمله وعوامله بنصف البذر وإذا كان يبذرها تحت الأرض لم يخرج لايصح ان يكون اجرة بل ولا يصح الصلح عليه وقد تبع صاحب المساك على حكاية هذا القول المقدس الاردبيلي والكاشاني وصاحب الريلس وكان الاول بهم حكاية قوله على ما تقيمتا كتب الاصحاب من المنتهج الى المساك فلم نجد أحداً حكاه ولا نقل حكايته من الخاصة والعامة ولم يذكره في الروضة بنوان القول ثم ان بعضهم

وان يزارع غيره واذ لم يأذن المالك نعم لو شرط الاختصاص لم يحز المشاركة ولا المزارعة (متن)

حكمه في خصوص المزارعة وبمضمون فيها (وكيف كان) في جميع البرهان من عدم الادلة وتسلط الناس على أموالهم وتلك الحصاة والتفتة مع العمل وعدم ظهور مانع تقييد الجواز في المزارعة والمساواة إلا ان يكون إجماع في المساواة أو نحوه (قلت) اظاهر منهم في المساواة عدم افتد الاجماع لان المصرح بعدم الجواز قليل كما ستعرف ان شاء الله تعالى وليس لم عليه حجة واضحة كما ستعلم وفي (الذكرة وجامع اقتصاد المالك) ان المراد بالمشاركة ان يبيع بعض حصه له بشيء معلوم من ذهب أو فضة ونحوهما مستثنين في ذلك الى مقطوعة ساعة وقالا أنه لا بد من رعاية شرائط البيع من وجود الزرع وظهوره بحيث يمكن توريثه وشراؤه (وفيه) ان تسليمه السابق يقضي بجواز غير ذلك وان ظاهر الباريات كما في مجمع البرهان أهم من ذلك بل غير ذلك مع ما ستعلم من الخبر وهو جرمي منهم فما فهم منهم ان المراد من مشاركة غيره ان يسلم منه العمل المشترك بوضو وغير عوض بل هو صريح لوسية والتبصرة قل في الاول يجوز للعامل ان يأخذ شريكاً يسلم له وفي الثاني يجوز ان يزرع نفسه وبغيره وبالشركة ومنها ما في النافع له أن يزرع بنفسه وبغيره وإطلاق كلامهم كما في مجمع البرهان يقال ما اذا كان بوضو ودونه كما اذا كان وكلاً منهما بل يتناول ما اذا كان البوض حراً من حصته فيرجع حيثن الى المزارعة قليلاً ويقل ما اذا كان عمل الشريك على طريق الاجارة قليلاً وما الخبر الذي استند اليه فهو موثق في الكفاي والتهذيب كل في طريقة ليس مقطوع في (الكفاي والتهذيب) قال سأله عن المزارعة هل الرجل ينفذ في الأرض مائة جريب أو اقل أو أكثر طعاماً أو غيره فيأني رجل فيقول له خذ مني ثمن نصف هذا البذر الذي زرعته في الأرض فأنسفت ففتتك عليه واشركني فيه قال لا بأس (قلت) قل كان الذي يذوقه لم يشتره ثمن وانما هو شيء كان عنده قال فليقوم قيمة كما يباع يومئذ ثم يأخذ نصف الثمن ونصف العتقة ويشاركة (وقال في تهذيب) سأله ساعة عن الرجل يزارع يزرعه في الأرض مائة جريب من الطعام أو غيره ثم يأتيه رجل آخر فيقول خذ مني نصف بذكرك ونصف فتتكت في هذه الأرض واشاركك قل لا بأس بذلك ولا ينبغي ان هذا أحد أنواع المشاركة ولا تصرف على ذلك ثم ان الخبر مشتمل في ظاهره على ما لا يقولون به ﴿ قوله ﴾ (وان يزارع غيره وان لم يأذن المالك) كما صرح به في جميع الكتب المذكورة في مسئلة المشاركة وما النهاية والمنهذب والوسية وجامع الشرائع فإنه قد فهم منها ذلك (قال في النهاية) وان زارع لأرض على ان يكون المزارع يتولى زراعتها بنفسه لم يجوز لغيره اذ مفهومه أنه اذا لم يزارعه على ذلك وإطلاق جازه أن يعطيا لغيره وليس في المسألة وان لم يأذن المالك وقد سمعت جباري النية والسرائر قائماً قد تذكرنا انما سبقت لك ولما سألتها ما قد سمعت ان ظاهر النية الاجماع وقد قال في الكفاية المتصور وقد سمعت ما حكمه في المساواة عن مضمون وان لم نجد دليل المشاركة عليها هو دليل المزارعة عليها وقضية الملاحم هناك هو نصيبه هنا ومن لم يجوز التسليم هناك من دين اذن المالك لم يجوز هنا وقد يكون المراد من عبارة الكتاب وغيرها وان لم يأذن المالك في المشاركة والمزارعة والتسليم كما فهمه بعض المحققين ﴿ قوله ﴾ (ثم لو شرط الاختصاص لم يحز المشاركة ولا المزارعة) قال في (النية) وان شرط عليه العمل بنفسه وان يزرع شيئاً بينه لم يجوز له خالفة ذلك دليل إجماع العاقلة

وخراج الأرض وموئتها على المالك إلا أن يشترطه على العامل (متن)

ومنه ما في المحتاج والربح قالوا لو شرط عليه السبل بنفسه لم يجز له التصدي اتفاقا وبما في الفتية صرح في المذهب والسرائر والشرائع والنافع والتذكرة والتحرير والأشهاد واللمعة وجامع المقاصد والروض والمساك والروضة وجمع البرهان والكمالة ولا يرد أن ذلك يقتضي منع المالك من التصرف في ذلك لأن ذلك حيث لا يمارضه حق غيره كما هو الشأن في الراهن والمفلس والمؤخر ونحو ذلك ﴿ قوله ﴾ (وخراج الأرض وموئتها على المالك إلا أن يشترطه على العامل) كما في المذهب والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك والمحتاج وهو قضية كلام النهاية أو صريحها وقد ذكر في الكافي والفتية والسرائر والأشهاد والبصرة واللمعة والروضة وجمع البرهان والكمالة أن الخراج على المالك إلا أن يشترطه على الزارع ولم يتعرض فيها لذكر المونة واقتصر في الوسيعة على ذكر المونة ولمسه ادرج الخراج فيها وصرح في الفتية والنهاية والمراسم والمذهب في بلب المسألة بأن الخراج على صاحب السبل إلا أن يشترطه على المساق ومنه ما في الكافي في المرأة والمسألة ما وقد ذكر مثل ذلك في المسألة في الفتية والسرائر أيضا من دون ذكر المونة ويأتي في مسافة الكتاب والشرائع وجامع المقاصد والمساك والروضة وجمع البرهان أن الخراج على المالك إلا أن يشترطه على العامل أو طيعما وفي مسافة الإرشاد واللمعة أن الخراج على المالك إلا مع الشرط وفي مسافة الميسوط وجامع الشرائع والبصرة أن على المالك الخرج ولعلم أرادوا إلا مع الشرط ولعلم يتألمون في اشتراطه على العامل إذ قد لا يحصل شيء أصلا وقد لا يحصل من ذلك تمام ذلك القدر وهو ضرر عظيم وفر كبير إلا أن يكون ذلك مع علم كون حصة أكثر على تأمل أيضا لكنه يرد البصرة أنه لا فرق بين المرأة والمساقات وقد قل في المروءات الخراج على المالك إلا مع الشرط ثم لا شبهة في اشتراط كونه من المحاصل لا مثل هذا الفرد مستغر وقد استدل على عدم ضرر هذا الفرد في جمع البرهان بالنص والاجماع وقال أنه لا شبهة فيه وحيث شرط أو بضمه على العامل يجب أن يكون معلوم القدر كما صرح به في مساقات جامع المقاصد والمساك ووجه ظاهر وفي (النهاية) فإن شرط ذلك ينفي الخراج وكانت مقدرا مبينا وزاد سلطان على الأرض كانت هذه الزيادة على صاحب الأرض المزراع وبذلك صرح في المذهب والسرائر في مقام آخر والنافع والتذكرة والتحرير والمساك والروضة وبه صرح في الوسيعة في المونة لأن الشرط لم يشأه أي الزيادة وزاد في المسالك أنها غير ملزمة فلا يمكن اشتراطها (وقال في الكمالة) أن صحيحنا ما دون سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام ويقولون شيعنا أبي عبد الله عليه السلام قد لان على أن مثل هذه الحياة مستغرة غير ضارة في (الاولى) في الرجل يكون له الأرض عليها خراج معلوم وربما زاد وربما نقص فيقدمها إلى رجل على أن يكتفي بخراجها ويصلي ما في حرم في السنة قال لأبي ومنه الأخرى وغيرها وتسمع تمام الكلام في ذلك (وكيف كان) فالاجماع معلوم على أن خراج الأرض على مالكا وفي (جمع البرهان) أن الحكم معلوم وهو في معنى الاجماع وهو المستند من أخبار الباب ونحو المونة التي يتوقف عليها السبل ولا تتعلق بنفس العمل كاصلاح النهر والحائط وإقامة الدواليب وضابطها لا يتكرر كل سنة لأنها من متاع الأرض دون ما فيه صلاح الزرع وبقائه مما يتكرر كل سنة كالحرث والسقي وآلاتها وبنية النهر وحفظ الزرع وحصاده فإن ذلك كله على العامل

لأنه من جهة السبل كما فصله في السقاة كما يأتي محررا وبذلك صرح هنا في المسالك وكذا جامع
 المقاصد وعليه به في النهاية والمذهب والفتاوى والسرائر وغيرها ووجه كون الخراج والموتة كلا أو بعضا
 مع الاشتراط (عليه ط) ظاهر ويجمع عليه أيضا تحصيله والليل على أن زيادة السلطان على صاحب
 الأرض ملوأة الشيخ بسنده عن سيد الكندي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني أجرت قوما
 أرضا فزاد السلطان عليهم فقال اعطهم فضل ما بينهما قلت آلم أعظمهم ولم أرد عليهم قال أهم انما
 زادوا على أرضك والمير وإن كان ضعيفا لم يكن جهالة سيد وصف غيره إلا أنه قد انفجر به من
 عرفت من المتقدمين والمتأخرين وفيهم من لا يسأل إلا بالقطاعات ومع ذلك قد اشتغل على عقدة مسألة
 الحكم وقد توم الرازي انه يخالف فتاوى طاجية الإمام عليه السلام في الزيادة في الواقع على الأرض
 لأهل القوم والتخيل يقتضي أن ما يضرب على القوم والتخيل في هذه الأزمان يكون على أرباب القوم
 والتخيل لا على السكة المستأجرين ولا على مشغري ثمرة التخيل وفي (الرياض) لا يخالف فتاوى ولا
 جابر فيشكل الحكم به وهو في غير محلها بل ما عيان وما ناقش به صاحب الكفاية صاحب
 المسالك ويصدق به صاحب المذاق (فيه) أن المراد من بقي البأس في الميرين وغيرها انما هو بيان
 الحواز المعلق الذي لا يقره الزوم الذي هو المطلوب في الصحيح عن القوم يدهون أرضهم إلى رجل
 فيقولون كلها واذ خراسا قال لا بأس اذا شأوا أن يأخذوها أخفوها ثم لودت هذه الاخبار على بي
 البأس فيها وإن ذكرت في العقد اللازم كما هو الشأن في الحكم لزوم كثير من الشروط في العقود اللازمة
 ثم ما ذكرت (وصاك) قول أنه يكفي إطلاق في البأس المتناول لما وقع الشرط في عقد لازم ولا يمتنع
 (لأنه قول) لا ينفي الخروج من القواعد المطلوبة بمثل هذه الاطلاقات الموهمة المحيرة على الإباحة
 والمطالبة على المختار ولا في هذه الاخبار ما يدل على جواز كون الاجرة مجبرة في عقد الاجارة لا يدل
 على جواز اجارة الأرض بما عليها من الخراج قل أو كثر ولا يقول به متأحد وما استند به في الكفاية
 دل على جواز الشرط المجهول في عقد الاجارة منه في خبر ابراهيم بن ميسون قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن قرية لا بأس من أهل المدينة لا أعدي أصلها لم أهل غير أهلها في أيديهم وطعن خراج
 فاحتدى عليهم السلطان طلبوا إلى فاصولني على أن اكتبهم السلطان بما قل أو كثر فعزل لي سد
 ذلك فضل بعد ما قبض السلطان بما قبض قال لا بأس بذلك ما كان من فضل ومنه خبر أبي الربيع
 ومنه صحيح داود بن سرحان المتقدم آقا وهي ظاهرة في جهالة مال الاجارة إذ ليس لهذه الاحاد
 عمل على غير الاجارة فلا بد من تزويلها على ساطعها ويشهد ذلك خبر داود حيث جعل الجوار لها
 وقد ذكر جماعة منهم أبو الصلاح والفضلي وابن زهرقان خراج الأرض المتبقية على المستقبل (وقى ماضي)
 يجب اتية عليه لمحل الاختلاف فيه وميسر الحاجة اليه وهو أنه قال في المسالك انه مستفيد من حقيقة
 المزارعة ومن صحتها أن المقر عليه هو الأرض الملوكة وأنه لا تشترع المزارعة بين المملوكين إذ لم تكن
 الأرض ملكا لاحد كما في الأرض المملوكة ثم ذكر لصلة المزارعة على الأرض الخراجية وجوبها من
 الجبل وظاهره أنه لا بد من ملك رقبته وأول من فاقه في ذلك القديس الأردبيلي وبيته على ذلك
 القاض الخراساني والمحدث البحراني وشيخا صاحب الرياض فقالوا يكفي ملك المنفعة والاولوية المعاصرة
 في الأرض الخراجية من سلطان المير ومن الاحياء ان لم قل بكونه مفيدا لذلك مستندين إلى الاخبار
 الفاضلة على جواز قبيل الأرض الخراجية لزراعة كسحية المربي عن أبي عبد الله عليه السلام وقيل ما به

من مزارعة أهل الحراج بلرح والتك والتصف قال لا بأس وثلاثا صحيحة يعقوب بن شبيب وصحيفة
معوية بن عمار وغيرها (ومعقول) كلام الجميع غير محرم كاسترف وقصر حوا جميعا على كلمة واحدة ان
خراج الارض على المالك مؤثر على المالك هذا المحقق في الشرائع والتابع والكاشاني فلهما غير بالخاص
والمصنف في التحرير فانه في خصوص المسألة غير ثابتة بصاحب الارض وأخرى بالمالك لانه ذكرها
مرتين وكذا صاحب الوصية فانه لم يذكر المالك ولا صاحب وذلك يشهد لانه في المالك في الفينة
والسرائر اذا كانت المزارعة على أرض خراجية فخراجها على المالك وقد يلوح أو يظهر من المبسوط
في أول الباب ومن التقيح اشتراط ملك لأرض وما عبر فيه بالمالك في غير مسئلة خارج الارض
المذهب مكررا مرارا والكل في الفينة والسرائر والشرائع والتذكرة والكتاب والبحر في لا تاد وشرحه
لونه والايضاح واللمعة وغاية المراد والتقيح والمذهب البارح وايضاح النافع وجامع المقاصد والروض
والمناقب بل مجمع البهتان والكناية والرياض وان خالفت المسالك وقد يبرني بعض انه الكتب
بصاحب الارض وهذا أيضا يشهد لانه في المسالك وما عبر فيه برب الارض الفينة والملاحف المبسوط
لكم هم عبروا بذلك في المسألة أيضا فلا يرد قضا وما عبر فيه بصاحب الارض الهابة و الوصية
والنافع لكن في الاولين التعبير بذلك في المسألة أيضا ولم يبر في الاخير في المسألة الا بالمالك ولم
يظهر من المتن وقته الراوندي والمراسم وكشف الرموز والمختصر شي في ذلك فلهذا كتب الاصحاب
من المتن الى الرياض وليس فيها ما يظهر منه تحفة المسالك الا بالنافع خاصة وصرح جامع المقاصد
فيها يأتي في المسألة (اذا عرفت هذا) فظاهر المسالك والملاحف الذين ناقشوه ان ارض الحراج لا تكون
ملكاهم وهم ملوك ارض المنوحة فترة الحياة قبل الفتح اذا اذن الامام لاحد بان يني فيها أو
يفرس وان يكون عليه خراجها ملك رقبته اصابة أو تباعا على الخلاف فاذا زلت آثاره زال ملكه نعم
اذا ضي أو فرس من غير اذن الامام فانه لا يملكها عليه يترن كلام من قال انها لا تملك وكذلك
اذا ماتت وأحياءا محمي في زمن الفينة فانه يملكها وعليه خراجها لسلطان الجور اذا طاه ولا يتأنيه
قولهم لا يملك مسور بل هو مال الك وان اندرست الهابة فانها ملك لمين أو قسطين كما يشاء في باب
احياء الموات وان احياءا في زمن المنصور باذن الامام ملكها وعليه خراجها لانه ولي المسلمين وكذلك
موات الارض المنوحة فترة اذا احياء محمي في زمن المنصور باذنه ملكه لانه ملكه أي الامام وفي
زمن الفينة يملكه أيضا اذا احياء فاذا ضرب عليه السلطان خراجا وجب ادائه اليه لانه تام متناه
جورا وقهراً فخراج لا يمنع الملك والارض الخراجية لا يمتنع أن تكون مملوكة واذا باع أمام العدل أو
سلطان المدراء من أرض الحراج فتتوى المنة ونحوها وشرط عليه خراجها المتأد أو عشره مثلا
فانها مملوكة خراجية وان اسقطت خراجها بالكلية كانت ارض خراج مملوكة والامر في الارض التي
صولح أهلها على أن يكون الارض لهم وعليهم ما يصلحهم عليه الامام فظاهر كما أوضحنا ذلك كله في
باب البيع وبه احياء الموات وقد وردت الاخبار بشراء أرض الحراج وان عليه خراجا وانه
لا بأس به الا ان يستحي من عيب ذلك وهو باب واسع فلا يصح حينئذ الاستداف في رد ما في
المسالك الى الاخبار الفاتكة على جواز تقبيل الارض الخراجية للمزارعة اذا الاحتمال في رد الاستدلال
كأن في صورة واحدة ان لم تسلم جميع ما ذكرناه ثم ان الاصل في المزارعة وشروطها ما فعله
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خير كما طلعت به عباراتهم كما تستمع وهي ملك قسطين ولما

كانت المزارعة على خلاف الأصل وجب الاقتصار على المتيقن المجمع عليه وهي ما اذا كانت الأرض مملوكة للمسلمين أو المتبعة إن ادعت الاجماع على الصحة فيها اذا استأجرها وما شاك فيه يبقى تحت الأصل ثم ن الأرض الخراجية التغير المملوكة ان كان أخفها من هي في يده بخراجها فعداً كان أو مقاساً أي شرط عليه حصة من حاصلها فقد ملك مفتتاً لأن الخراج سواء كان قدما أو حصة امرأة أو في معنى الاجرة كما أقضت بذلك مزارعتهم ثم أن يزارع عليها لأنه مالك مفتتها وإن كان السلطان قد أسقط عنه الخراج وجعل خراجها له لم يصح له أن يزارع عليها مزارعة بل له ان يضرب عليها حكم المجرور خراجاً قدماً أو حصة من حاصلها فلا يحتاج الى عقد المزارعة ولا الى تعيين المدة ولا الى شيء من شرائط المزارعة وأحكامها ولك ان تقول انه يجب يضرب عليها السلطان حصته من حاصلها أو من أعطاه له وأسقط عنه خراجها تكون مزارعة ولا مانع من تسميتها بخارجة وحيث لا يذكر أن الشرائط تكون من باب المعاطات (وكيف كان) فهذا لا ينبغي له الاستبعاد بمصداقها وخراجها عند بعض اصحابنا الا اذا كان محتاجاً اليه أو كان غازیاً أو قرضياً بالحق أو ائماناً حاملاً لاهل الدين بل ظاهر الكفاية أنه لا يجوز له بدون ذلك وهو ظاهر اختيارنا قدس الادريسي بل لم يجوز ذلك الا للضطر وقتل عن السيد حميد الدين في شرحه على التامع أنه ما جعل الخراج للمطاعة بعد قرض السلطان أو نائبه (قلت) ولعلم ذلك يبرهن بما يأخذه وأيده في جميع البرهان بان المطاعة فرع الملك وانقض كيف تقع بدونها وهو كما ترى لوجه له أصلاً باقصة الى الماتر بل والعاقل اذلا ذلك أصلاً وأما استحباب تفرقه وسلاوة الاخوان فيه فكأنه لا ريب فيه (وكيف كان) فهذا القسم لمكان ما عرفت هو المحتاج الى الحل التي في المسالك فذا أراد الاشتراك مع العامل في الزرع والخروج من هذه الاشكالات والشبهات طريق صحت أن يشارة في البذل بحيث يتجرع على الوجه المقرر في باب اشركة ويجعلان باقي الاعمال بينهما على نسبة المال ولو اتفقا على زيادة عمل من أحدهما يتولى التبرع فلا يرجع له بالزيادة ولو أراد ارجل الحاصل مخطأ مع التساوي في البذل وبالعكس في عمل ما تقرر في الشركة من حوازل ذلك الى غير ذلك مما ذكره في المسالك ويمكن أن يكون هذا القسم اذا عامل عليه من أعطاه السلطان من باب المطاعة فيملك مفتتها بالتصرف فيها والمطاعة عليها تركه لا يخرج ذلك من تلك الشبهات والاشكالات (وفي شيء آخر) وهو أنه ورد في خبرين أحدهما موقوف والاخر صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله ظهر على خير وفيها اليهود فخرجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يملكون بها ويسرونها فيكون النصف الذي تضمنه صحيفة المملوك وغيرها مقاسمه وخارجاً من الصحيفة ان رسول الله صلى الله عليه وآله على وأهله على خير بالنصف أرضها ومملوك (لكن) قد ورد في صحيفة يقرب بن شبيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن المزارعة قال النصف ملك والأرض لصاحبها فما أخرج الله عز وجل منها من شيء قسم على الشرط وكذلك اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله أهل خير حين آتوه قاصام ايأماناً يسروها ولم يصف بما أنه جت ومثل صحبته الاخرى وذلك يقتضي بان أعطاه صلى الله عليه وآله خيراً لهم كان مزارعته لا مقاسمة وخارجة ويمكن أن يكون مزارعة وخارجة تحت شرط المصعة كما تقدم أمّا لكن يمدان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله قد عقد المزارعة مع كل واحد واحد من جميع أهل خير فتدبر ﴿ قوله ﴾

وتصح المزاولة اذا كان من أحدهما الأرض خاصة ومن الآخر البذر والعمل والعوامل وكذا اذا كان البذر لصاحب الأرض والعمل منه أو كان البذر منهما سواء اتفقا في المحصة أو اختلفا وسواء تساويا في البذر أو تفاوتوا في صحة كون البذور من ثلث نظر (متن)

﴿ وتصح المزاولة اذا قل من أحدهما الأرض خاصة ومن الآخر البذر والعمل والعوامل ﴾ عندنا كل في التذكرة وكذا جامع المقاصد وهذا هو الأصل في المزاولة كما في الروضة والأصل في المزاولة قصة خير كما في التذكرة وجامع المقاصد والمساك وفي الأولين أن ظهرها أن البذر من أهل خير (قلت) ولله لذلك قيل في الفتن والسرائر لو كان البذر من مالك الأرض والعمل والحفظ من المزارعين جاز وكيف كان فالمرح بما في الكتاب المذهب وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والارشاد والهمة وجامع المقاصد والمساك والروض والروضة وجمع البرهان وقد خلت الفتن والنهاية والمراسم والكافي والخلاف، لوسية وقه القرآن عن ذكر الاحتمالات الممكنة في الامور الاربية الأرض والبذر والعمل والعوامل مع ورود بعضها في الاخبار كما سمت وكما قسم وسنقسم ما في المقنع ﴿ قوله ﴾ (وكذا اذا كان البذر لصاحب لأرض أو العمل منه أو كان البذر منها) أشار الى ثلاث صور اخر غير الاولى (أحدها) أن يكون من مالك الأرض سها البذر ومن الآخر العمل والعوامل (الثانية) أن يكون من مالكها سها العمل ومن الآخر البذر والعوامل (الثالثة) أن يكون من مالك الأرض بعض البذور ومن الآخر البعض الآخر مع العمل أو العوامل أوهما (اما الاولى) ففي التذكرة وجامع المقاصد انها صحيحة عند كل من سوغها وقد نص على صحتها في الفتن والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتحرير والارشاد والهمة والمساك والروضة وجمع البرهان والكفاية (وأما الثانية) فظاهر المقنع اتفاقها لاه روى متروكيات سماعة الثلاثة وقد نص عليها في جامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والهمة والمساك والروضة وجمع البرهان والكفاية (وأما الثالثة) على اجمالها من دون تفصيل صورها ففي (جامع المقاصد) انها صحيحة عندنا قلت واذا جاز كون البذر من الطفل أو المالك جاز منها بالاولى وفي (المساك والروضة) تميز الاحتمالات الممكنة مع الاشتراك في الامور الاربية كلاً أو بعضاً فتي كان من أحدهما بعضها ولو جراً من الاربية ومن الآخر البقي مع ضبط ما على كل واحد منها صحت (قال في الروضة) وتشتب من الاركان الاربية صور كثيرة لاحصر لها ومراعاة ان ذلك اذا كانت بين اثنين لاغير كما صرح به في المساك وفي (الهمة) واحدة من الصور الممكنة جائز وفي (جمع البرهان والكفاية) انها كلها جائزة ولو كانت بين ثلاثة أو اربعة كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقد نص في الشرائع وغيرها في المقام انها لا تصح لحظ الاجارة ﴿ قوله ﴾ (سواء اتفقا في المحصة أو اختلفا وسواء تساويا في البذر أو تفاوتوا) قال في جامع المقاصد لا فرق في ذلك بين التساوي والتفاوت وهو معنى قوله في التذكرة لو تفاخلا في البذر وشرطاً متساوي في الزرع أو تساوي في البذر وشرطاً المتفاضل في المحصة جاز عندنا ونحوه قوله في التحرير ولو شرطاً المتفاضل لزوم الشرط سواء كان المتفاضل مالكاً أو عاملاً وكذا لو تفاخلا في البذر وتساويا في الحاصل أو تفاخلا فيه ﴿ قوله ﴾ (وفي صحة كون البذر من ثلث نظر) وكذا لا يربح في الايضاح وفي التحرير تصح على اشكال وظاهر التذكرة الردد أولاً وكأنه مال الى عدم الصحة في آخر كلامه على الظاهر كما هو خيرة جامع

وكذا لو كان البذر من ثلث والموال من رابع وكل مزارعة فاسدة فان الزرع لصاحب البذر وعليه اجرة الارض والتندان ولو كان البذر من المالك فليجبر اجرة العامل (متن)

المقصد والمساك كما ان الصحة خيرة جمع البرهان والكفاية والمصدق فحل الخلاف ما ذكره جلاله
 ثلثا وشروطا عليه بعض الاربية وهو يوافق ما في الكتاب وغيره فان من شرطه عليه البذر غير صاحب
 الارض يكون ثلثا ولا فرق في المشروط عليه البذر بين أن يكون له حصة من الماء أم لا كما هو قضية
 المصنف الا أن يدعي تبادل الاول (وجه الصحة) عموم أوفوا بالعقود وعموم ادة المزارعة وليست
 المصطلات بأسرها ولا عليه المصانة موقوفة على النص الخاص شرعا بل يكفي العموم ولهذا لا يبعد في
 شيء من المصطلات بخصوصه دليلا شرعيا ولو استأجر الى ذلك اشكل الامر فاعين المصنف عدم ورود
 التصوص في كل صنف صنف من المصانة ولهذا يصح كون الزوج لا موجبا مع وجوب الاحتياط في
 الزوج ويصح أن تكون الزوجة وكيفية في المصنف مع منع البعض الوكفة فيه بل من مضم
 وكفة المصانة به خصوصاً المصلحة التي غير ذلك مما قاله المقدس الاردبيلي (وجه) فمن المعلوم أن ليس
 المراد من عموم أوفوا بالعقود الاملاء بكل عقد اخترع طه بل العقود المتدرة المعروفة في ذلك
 الصرائق ضلها الفقهاء في كتبهم فاعلم من اجماع أو غيره قالت ادعى مدعى توقفه على شرط فتياه
 بالاصل وما لم يعلم كان أكثر المصائب قالين يصحبه كل ذلك قرينة على انه اذا كان
 متداولاً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وتداوله المصوم والاملاء وانما فيه لم تم شجرة عليه فضلا
 عن أن يكون معلوما فلا يكون دخل تحت عموم قوله سبحانه وتعالى أوفوا بالعقود وليس في اخبار
 الباب إطلاق يقول ذلك فضلا عن المصوم بل ليس في أخبار الباب الا ذكر الاثنين فيه شهادة على
 أنه هو المتداول في عصره صلى الله عليه وآله فلا يصح لك أن تقول ان عقد المزارعة كان في عصره
 صلى الله عليه وآله ودعوى اشتراط كونه بين اثنين تنفي بالاصل ولم يظهر من أخبار خبر أن المصانة
 مع أكثر من واحد كما في المسالك ولو دلت على ذلك ما توقف أحد في الصحة كما في مجمع البرهان
 من أنها محل على الاسم لان الظاهر أنهم كانوا كثيرين ليس في محله دعوى ولا دليلا فان قلنا أن
 الذي يظهر من أخبار خبر أنها بخارجة فلا كلام وان قلنا أنها مزارعة بخارجة فلا بد من أن
 يكون صلى الله عليه وآله وكل من يقصد مع واحد واحد منهم كما وكل من يحرص على كل واحد منهم
 ون كن ماله مسم صلى الله عليه وآله كل على سبيل المصانة فلا مراءض (كيف كان) ثم معاص
 المصنف على قوله في المسالك أنه لم يظهر ان المصانة مع أكثر من واحد قوله ان ذلك من أعجب
 المنجانب يقتضي انه لم يفهم ما راد في المسالك وما ذكرناه من الضابط في العقود والمصوم يعلم حال ما
 استشهد به في مجمع البرهان من الصحة كون المصانة موحيا بالادوات في المصانة في المصانة (وقد احتج في المسالك)
 بان القديس بائين موجب وقابل فدخل ما زاد يخرج القدر من وضعه ويحتاج في ثباته الى دليل
 ولله لا يصلح لان يجهل دليلا مستقلا برأيه ثم هو يفتي على ما ذكرناه من السابط طيبا بل وقد يقال
 ان خبر الايضاح الذي على احتمال ما يدل على عدم صحة كون البذر من ثلث ﴿ قوله ﴾
 ﴿ وكذا لو كان البذر من ثلث والموال من رابع ﴾ متناه وكذا في الصحة نظر والاصح عدم
 الصحة لما عرفت وهو خيرة جامع المقاصد والمسالك ولا ترجيح في الايضاح وصحته في التحرير على
 اشكل ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكل مزارعة فاسدة فان الزرع لصاحب البذر عليه اجرة الارض والتندان

والاطلاق يقتضي كون البذر على السائل (من)

ولو كان البذر من الماء عليه أجرة السائل) اما الشق الاول فمناه انه اذا كان البذر من السائل
والغدان من صاحب الأرض فإن الماء والزرع للسائل وعليه لصاحب الأرض أجرة الأرض والغدان
وذلك صريح في جامع المقاصد والتذكرة والتحرير والروضة والمسالك وجميع البرهان والمهنيح
والكتابة غير أنه لم يذكر الغدان فيها عدا الاول كما ان ظاهر الاخير انه اجماع ويحتل من البارة وغيرها
كون البذر من ثالث وهو معنى قوله في الشرائع كل موضع يحكم فيه بطلان المزارعة يجب لصاحب
الأرض أجرة المثل ودراده كما في الكتاب ان البذر من السائل وبثه مائي الارشاد وروض واليه أشار
بالطلاق قوله في التلخيص ثبت أجرة المثل في كل موضع تبطل فيه المزارعة ونحوه مائي لمذهب والفتية
والسرائر والروضة غير أنه قال في الاخير اذا كانت المزارعة فاسدة ثم أجرة المثل وسقط المسئ ان كان
بالنصف أو الثلث أو ربع ان كان بالانسان والفتن (وفي) ان الواجب في الاخير أيضاً أجرة المثل كما تقدم بيانه
(وكيف كان) فوجب ما قاله انه انتم بأرض غيره من غير اجارة ولا تبرع فوجب ان يلزمه عوض وهو أجرة
المثل والحاصل له لانه ما حكم وكذلك الحال في لزوم الاجرة لو استعمله لم يحصل له حاصل او حلاً
ومنه يعلم الوجه في الشق الثاني وبه صريح في التذكرة وما ذكر آنفاً بعدها وجامع المقاصد يتناوله اطلاق
الانتم وما ذكر بعده ولو كان الغناء منها فالحاصل بينهما ولكل منها على الآخر اجرة مثل ما يخصه من
الأرض وبقي الاحمال فان تساوى المقتان قاما وان اختلفا قاما فيها تساوي فيه ويصح صاحب
الفضل على صاحبه بالفضل وبه الصورة صريح في التذكرة وما ذكر بعدها ويمكن استثناء ما اذا
كان المثلان باسقاط المحصر كما تقدم في الاجارة تكون أرض المزارعة كالبارية قليل وليلظ باب
الاجارة في المسقة وما يأتي في طلبها في المسقة والمصارفة ولو كان البذر من ثالث فالحاصل له وعليه
أجرة مثل الأرض وفي الاحمال والآحاد (التيصرة) اذا حلت الزراعة ولم يزرع السائل ثبتت أجرة المثل
وهذه الاقسام الثلاثة قد ذكرها في المبسوط في بيان مذهب الشافعي الثالث بطلان المزارعة وان
الزروع لصاحب البذر والغدان كحطب وسداد التوراة يقران للحرث ولا يقال لواحد غدان وهو آلة
التوراة قاله في التاموس ﴿قوله﴾ (والاطلاق يقتضي كون البذر على السائل) لانه الامم الاغلب
والاطلاق يحصل عليه ولانه الاصل في المزارعة كما تقدم عن جماعة وقول أبي حنيفة عليه السلام لما
سئل عن المزارع الثقة منك والأرض لصاحبها رخص الاول بان المادة انما يجب حمل الاطلاق
عليها اذا كانت مستقرة مطردة لا تحرق ولم يثبت كون المتنازع فيه كذلك (وبجواب عن الثاني) بان
كون الاصل ذلك لا يقتضي بحمل الاطلاق عليه اذا لم يكن هناك عرف غالب وأجاب عن الحديث في
الايضاح بان الفرد المثل بالام لا يحدد المصوم (وقال في جامع المقاصد) ان هذا الجواب لا يجدي قضا
لان ذلك وقع تفسيراً للمزارعة المثل منها فوجب ان لا تقع على غيره والا لم يكن جواباً صحيحاً
فلا بد ان يجيب بان الخبر متروك الظاهر لان الثقة اذا كانت من صاحب الأرض كانت المزارعة
صحيحة اجماعاً قلت هو رواه في الايضاح عن المزارع لاجل المزارعة لجوابه على مختاره في الفرد
المثل في محله ولا يصح ان يكون السؤال عن حقيقة المزارع وما فيه بل عما يفعله لتصح مزارعته
فليست جيداً ويكون جوابه عليه السلام جارياً على التائب كانه على رواية المزارعة ارشاد الى مقصود

ويحتل البطان ولو تأثر من الحاصل حب فبیت في العام الثاني فهو لصاحب البذر ولو كان من مال المزارعة فهو لها ويجوز للمالك الحرص على الحاصل ولا يجب القبول فان قبل كان

التس غالبا لبيت في العقد ولم يكن يان الحكم المطلق العقد من غير تعيين على ان قد يقول ان التبعة ليست نصا في ارادة البذر ولا فرق عندنا في ذلك بين المزارع والمزارعة وان كان الثاني أوضح في الاستتلال في الحق **قوله** « (وإذا قبل البطان) هو الاصح كما في الايضاح وجازع المقاصد وهو معنى قوله في التذكرة يجب ان يمين البذر عن هو لانه يجوز ان يكون من المالك ومن العامل ومنها اشئى وجه ما اشار اليه في التذكرة من ان المزارعة صادقة على كل واحد منها ولا دلالة لهما على أحد افرادهما بخصوصه فيكون إطلاق لهما **قوله** « (ولو تأثر من الحاصل حب فبیت في العام الثاني فهو لصاحب البذر ولو كان من مال المزارعة فهو لها) قال في القلوس للحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه ولا كان البذر مما لا بد ان يسقط منه شيء ويتأثر منه فيقيم في غير محل الحرق والزرع كما هو متشاهد محسوس سواء حاملا لاه الثابت الباقي بعد الحاقب قصار المرد من الباردة انه لو تأثر من البذر حين نثره حب لم تقع على حقة الحرق لم يبيت في العام الاول وبیت في العام الثاني فهو للعامل صاحب البذر لانه عين ماله فكل ما كان له فله قصدا ولم يسلم امرائه عنه واسقاط حقه منه ثم اال الاعراض الملك والنزول هو كاعراض المسافر عن حله مع استيلاء الغير عليه من الاعراض عنه كما حرد في باب القضاء وغيره ولهذا لو ثبت نواة سقطت من اسنان في أرض مباحة أو أرض مملوكة ثم صارت نخلة ولم يستول عليها غيره في (التذكرة) ان النخلة تكون ملك صاحب المرأة قطعا وهو من في سنى الاجماع وقد تقدم في باب العارية عن التذكرة انه لو حرق الدليل نواة أو حوزة أو لوزة أو حبة ببيت في أرض غيره كان ذلك ملكا لصاحب النواة والجوزة والوزة ولحب لانتم به خلافا وبه صرح في البسوط وأكثروا متأخريه وقد أخذوه في باب العارية مسلما وغما يتراضون لحكمه وان فلك ايجاره على قلبه ونسوية الأرض ونحو ذلك كما تقدم في محله ولو كانت الثمار من مال المزارعة فهو لها وهذا المعنى الذي ذكرناه في تفسير العارية هو غير ما في التذكرة ومعنى ما في التحرير لانه كالكتاب (قل في التذكرة) اذا زارع رجلا في أرضه فزرعها فسقط من الحب شيء ونبت في ملك صاحب الأرض عاما آخر فهو لصاحب البذر عند طائفا وقد أشار بقوله عند طائفا الى ما ذكره في العارية والا لم أجد أحدا تعرض له في الباب غيره في كتبه الثلاثة وقد نزل الباردة في جامع المقاصد على أن المراد انه لو تأثر حب مما حصل لاحد المزارعين بعد القسمة وتجزئ كل واحدة من المصتين فهو لصاحب الحب وقل ان المراد بالبذر في الباردة الحب لان الحب بذر محوز التمييز عنه بكل من البارين قل ولو كان من مال المزارعة المشترك وذلك قبل القسمة فهو لها على نسبة الاستحقاق قال وربما استصعب تنزيل الباردة على ذلك فاحتل حل قوله فهو لصاحب البذر على ما اذا كانت قاسدة وما بعده على ما اذا كانت صحيحة ورد به تكلف شديد لمجرد الباردة حيث نزل القسم الاول على فساد المزارعة بتغير اثمار الباردة وما بعده على صحتها مع ان حقه ان يكون مستحقا واحدا وهو تكلف كما قال ولا بأس بتجزئ **قوله** « (ويجوز للمالك الحرص على الحاصل ولا يجب القبول فان قبل كان قسما استقرره مشروطا بالسلامة فان تلف بأقعة سماوية أو أرضية أو قس لم يكن

استقرام مشروطا بالسلامة فلو تلف بأفة مساوية أو ارضية او قصص لم يكن عليه شيء ولو زاد قابحة على اشكال (متن)

عليه شيء. ولو زاد قابحة على اشكال ﴿ قد تقدم الكلام في المسئلة في باب البيع وتشفه هنا بإسائه ونحريره ونهذيه فقول أنه يقع في مقامات (الاول) أنه لا فرق في هذا الموضع والتفصيل بين التخلل والزرع بل والشجر كما أفصحت به في التخلل أخبار خير وغيرها منها صحيحة محمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أن أباه عليه السلام حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى خيرا بالنصف أرضها ونظما لغيره وأخبار يقرب بن شبيب وكذا صاحب الواردة في غرض خير وغيرها وصحبة الكتاني وبه طفت عباراتهم في باب البيع وكما أفصحت به في الزرع ما روي في الكافي والتبذيب في الصحيح من ابن عيسى عن بعض أصحابه قال قلت لأبي الحسن عليه السلام إننا أكره فزارعهم فيجشون ويقولون قد حرزنا هذا الزرع بكنا وكذا قاطعونا ونحن نضمن لكم أن نطعمكم حنكنا على هذا الحرز قال وقد بلغ قلت نعم قال لا بأس بهذا قلت فانه يجي. بعد ذلك فيقول إن الحرز لم يجي. كما حرزت وقد تص قال ماذا زاد يرد عليكم قلت لا قال فكم ان تأخذوه بتمام الحرز كانه اذا زاد كان له كذلك اذا قصص كان عليهم وبه طقت عباراتهم في الباب والظاهر اعتماد الطريق في الخل والشجر لأن كان الماقتضا والمحكم في الشجر صرح في النهاية والمذهب وبجامع الشرائع وقد انقول لا تطلع بذلك لأن الرية صحت في التخلل دون غيره فليكن هذا أيضا من خواص الخل من بين الاستحار (الثاني) وقد قال المصنف في باب البيع يجوز أن يتقبل أحد الشريكين بحصة صاحبه من الثمن بشيء معلوم منها ونحوه. وفي بيع النهاية وبجامع الشرائع والتافع والتذكرة والتحرير ولارشاد وقصة والمناصب والكفاية وغيرها وقد تضمن كلامهم جواز الموضع من الطرفين وقد يلوح منهم أو يظهر كانه في الرضا عدم لزوم هذه الحاماة إلا ان قول ان الفرض يلزم دفع المضر لكن كلامهم في مساوي المباح مضطرب لانه في تذكرة تردد في لزوم البيع والعبارة الكتاب وما كان نحوها لادلالة فيها على المزوم فنيا ولا آيا وفي (التمهيد) واضح التافع والميسية) التصريح بأنها غير لازمة والشيد الثاني قال تارة: ولزم وأخرى عدمه وأوليه هذا كلامهم في باب البيع وأما كلامهم في الباب في (النهاية) من زارع أرضا على ثلث أو ربع وثلث الثلثة سار صاحب لأرض ان غرض عليه الثلثة ثمة كانت أو غيرها من زرع الزارع ما غرض أخذها وكان عليه حصة صاحب الأرض سواء قصص غرض أو زاد وكل له الباقي فان هلكت الثلثة بعد الموضع بأفة مساوية لم يكن عليه للمزارع شيء انتهى فقد تضمن ان الموضع المالك وان الزارع لا يجب عليه القبول وأنه ان قل لزوم سواء قصص الموضع أو زاد وان الموضع بعد البلوغ وان الثلثة ان هلكت بأفة مساوية لم يكن عليه شيء. وقد صرح بالأول والثاني في الشرائع والتافع والتذكرة والتحرير والقيمة وبجامع المقصد والروض والمساك والروضة والكفاية والمناصب وفي (المساك) أنه لا شبهة في ذلك وقد نسب في المذهب البارع الى الاصحاب مرتين وفي (الرياض) أنه لا خلاف فيه (قلت) وبه أفصحت أكثر الاخبار وصريح البصرة ومجمع البهوان كما هو ظاهر الارشاد أنه يجوز للموضع من الطرفين (قلت) المرسل قد تضمن غرض العامل (وأما الثالث) وهو أنه اذا قبل لزوم فقد صرح به في المذهب والوسيلة وبجامع المقصد والمذهب البارع ومجمع البهوان وهو ظاهر الكتاب والشرائع والتافع والتذكرة والقيمة وغيرها

وفي (التحرير) لو قيل صح وفي (الايضاح وشرح الارشاد) فنعرف ان الاصح انه اباحه ون الحرس لا يملك ولا يضمن ثم يملكه رأساً كابن ادریس ولم يقل بلزومه وقادته عنده اباحة اتصرف فلو زاد كل ذلك ان يرجع بالزيادة وان قص لم يكن على الزارع أن يدفع أكثر من حصته الأصلية فالرد بالصلح في قوله في الايضاح أولاً انه ليس يجب بل هو قبل صلح المراضات لا الصلح العربي كما وضعه في حاشيته فيندفع عنه تعجب المحقق الثاني لأن الصلح الصحيح لا يمتنع مع الاشكال كما قسم ولا فرق عند القائل بالزوم بين أن يزيد الحرس أو ينقص وبه أفصح صحيح يعقوب بن تميم من أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجلين يكون بينهما النخل فيقول أحدهما لصاحبه اختر ما أن تأخذ هذا النخل منك. وكذا مسمى وتطلي نصف هذا الكيل زاد أو نقص ولما أن لكه اما ذلك وأردت عليك قل لا بأس فذلك وقد صرح في المذهب والوسيلة والتحرير والمذهب البارع وجامع المقاصد والمساك والروضة وجميع البرهان والكفاية بأنه لو زاد كانت الزيادة للعامل وهو ظاهر اشرع واتمام وانذكرة والمه وغيرهما والمصنفها استشكل كما قسم وجه اشكاله وسقح كلامه بما ذا نقص (وأما الرابع) فهو ان انقص بعد البلوغ فهو المبرور في الظهور وصرح في المذهب وجميع البرهان وقد فسري المساك والكفاية والمخاتع والرياض باستدالم بل ونقل أبو العباس وإمامنا يجوز بعد صيرورته سبلاً وفي الاخبار أيضاً في النخل ادراك الثمرة وقد فسري في الكتب لاداة بظهورها وقد قرب أبو العباس اشتراط الادراك (وأما الخامس) برهان الله ان حلتك بأقمة سماوية طيس عليه شيء وان استقرره مشروط بالسلامة عند نسب الى الاصحاب في المذهب البارع وجامع المقاصد وفي (المساك والكفاية والمخاتع والرياض) انه المشهور وفي (جميع البرهان) انه المشهور كاد يكون اجاباً اذ لا تف غير ظاهر من التلخيص غير ما قل من ابن ادریس من منع هذه المسألة ويجزم بذلك بعدم الخلاف من ثمة ثمة (وقال في المساك) انه قد ذكره الشيخ في بعض كتيبه وتبعه عليه الباقرين بعدم النص (قلت) لم أجد أحد الاصرف قبله بعدم النص مع مساوئ (انظر ظاهري) جميع ما حضر بل ظاهر السائر وجود النص فيه كان وجوده في النهاية والوسيلة والمذهب يقضي بذلك وما صرح فيه بذلك كله المذهب والشرع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وجميع البرهان وفي (الوسيلة والاضواء والارشاد واللمعة والروضة) لاكتصار على ان الاستقرار مشروط بالسلامة من دون التعرض لأقمة سماوية أو أرضية وصرح في بيع الاربعة الاخيرة وهو خيرة بيع المرووس وتأمل فيه أيضاً في المساك ولورد عليه في جامع الفوائد المصنف ان كانت مضمونة لم يكن للاشتراط المذكور محصل والا لم يكن على نهيج الماوضات وفي (الرياض) انه لا نص فيه ولا قاعدة تقتضيه فان كان اجاباً والا فيه كلام وتردد فيه في بيع التذكرة وتعلق الارشاد وفي بيع الروضة والرياض ان وجهه غير واضح والنص خالعه وكل ذلك في غير محله بعد ظهور دعوى لاجماع من جماعة مع شهادة التمس ووجوده في الكتب التي هي متون أخبار وعلم انكل ذلك من مث المحقق والمصنف والشيد مع ظهور وجهه وهو انها مساعة مشروطة بقبض الرض ووصله الى يد صاحبه الجديد فاذا تلف لم يكن الشرط مروجاً فكان كالمبيع اذا تلف قبل قبضه ومن نصف وتأمل وجد السيرة على ذلك مستمرة بقول أحد الشريكين حسني لا تبلغ قنينة مثلاً فيقول شريكه على قبضتين مثلاً وليس الفرض الا أني ضامن قصبا من جهة خرصها التي تزعم قل لا من جهة آفة سماوية أو أرضية فان أوقها ذلك بقدر ثمت والا كانت مطلقة وظاهر الاخبار ومن تعرض لهذا الفرع ان الموضع مشروط كونه

منها مشتركا شاعرا بل هو صريح في الكتاب قال يشي. معلوم منها (وفي جامع المقاصد) ان العوض مأخوذ من المرض كما اشهرت به الرواية وصرح به في كلام الاصحاب قلت ولم نجد أحدا صرح بمجواز كونها من غيرها قبل الشيد مع أنه يرد عليه أنه لا معنى حيث لا اشتراط السلامة في قرار التباين حيث يكون لثمن في القصة لان المرض اذا قبض بمرض وحسب أن يكون مضمونا حيث فينتج وجه آخر وهو أن المثل للمرضي بمسحة مية في العين مشاعة صار شر يكتا واليه أشار اليهود بقولهم بهذا قامت السموات والأرض وبمناه أنه ما تم به البلوى ونسب إليه الضرورة وقد صرح في موضعين من جامع المقاصد ان هذه المعاملة ما تدعو إليها الضرورة وتعم بها البلوى فيكون ذلك منصوحا واليه نظر القدماء البارزين بمناهي الاحبار والا فلا معنى قيام السلب والأرض بذلك الا ذلك على الظاهر (ومسالك قول) أن ذلك من كلام اليهود (قلت) لو لم يكن مطابقا لواقع ما ذكره مولا الصديق عليه السلام نكرانه في ثلاثة مواضع وقد تقدم بدم اشتراط السلامة اذا كان القدر من غيرها لكنه لا يجرزه كما حرر في محله واما جبرها كونه مع أنه أولى بالمتمسك لخبر الباب وكتاوى الاصحاب وقد وجه ذلك في جامع المقاصد بأن المبيع في زس الحيار من ضمان البائع وان تلف في يد المشتري بخير تفرط اذا كان الحيار للمشتري وما هنا لا يزيد على ذلك فان أراد ماقلاه والامو كما ترى (ومن التريب) أنه في جامع المقاصد قال ان اشتراط كون المرض من المرض يتنافى صحة المعاوضة وليس في الخصوص ما يدل على المجواز هنا وكأنه لم يظهر بالمرسل في باب البيع لانه هناك ذكر غيره وما لم به ولا اشار إليه ثم انك قد سمعت كلامه آتاه وقد قال أيضا في باب البيع بان صحيحة يعقوب بن شعيب التي قد سمعنا قد تدل على ذلك اذا تحرر هذا قد عرفت المصريح بدم كون شيء عليه اذا تلف آتاه ساوية وأما اذا تلف بأية أرضية فهي (الشرائع والتذكيرة والتحرير والكتب وجامع المقاصد) وغيرها انه أيضا ليس عليه شيء والمراد انه تلفه منفلا لا يقتل تضيئه وأما اذا تلفه من ضمن فن المعاملة لا تتغير وطلب العوض كما في المذهب الرابع وجامع المقاصد والمساك والروضة ولرياض وفي الاخير دعوى الاجماع عليه ولله استعاطي ولا فليصرح به من عرفت على ان المحقق الثاني والشيد الثاني احتملا سقوط اقبالة باتلاف المتلف الضامن وهو جيد جداً كما يقتضيه ما وجهناه به وأما اذا لم تلف التلة كلها بل قصت بأية لا من جهة الخرص قد صرح في المذهب الرابع وجامع المقاصد والمساك والروضة وبجمع البرهان والكفاية وكماية انه يسقط منه بالنسبة وفي مع جامع المقاصد نسبة الى الاصحاب وفي (المساك) انه لا يتبدل وهو معنى قوله في الكتاب والتحرير وغيرها أو قص لم يكن عليه شيء اذ لا بد أن يكون مناه لم يكن عليه شيء في مقالة الثالث والا قاذ قص من جهة الخرص بحيث لا يطاق الحاصل فانه لا يسقط من اقبالة شيء كما في المذهب الرابع وجامع المقاصد والمساك والروضة وبجمع البرهان والكفاية والرياض وفي الاخير انه لا خلاف فيه وقد سمت عبارة التباينة ومثلها عبارة المذهب وهو صريح بالمرسل المتقدم وقد ذكر في بعض هذه في الباب وباب البيع ومن التريب قوله في باب بيع جامع المقاصد انه لو ملك بضعا يبنى بأية يجب القول بدم بقاء الصلح فلا يلزم ما بقي من العوض (وفي) ان سلامة الجميع شرط لصلح في الجميع وسلامة الاخرى شرط لصلح فيها وقال لو قصت الترة بشيء بل من جهة الخرص يجب على تقدير كون العوض منها ان لا يجب التمسك على التخلي مع أنهم وجوبه عليه ومع الزيادة يكونه الاباحة (وفي) مع عدم ظهور الملازمة عام الظهور انه اجتهاد في مقابلة المرسل

المعول به على أنه لا يوافق التوجيه السابق ومن التريب أنه قل ان مقتضى كلام المبروس ان ثبوت هذه الماوضة صلحا كانت او غيره مراضى بالسلامة وعليها مع أنه مقتضى كلام جميع من قال بصحة هذه القابلة فلا سنى قصره على المبروس (المقام الثالث) ان ظاهر الاخبار ان هذه الماوضة تادى باي لفظ اتفق واية جارية كانت وفي بيع الميسية والمساك ان ظهر الاصحاب ان يشترط في صحتها الوقوع بلفظ التخييل وان لها حكما خاصا زائدا على البيع والصلح لكون الثمن والمثلن واحدا وعدم ثبوت الزيادة او نقص وانها ساوئة خصوصة مستثناة من المدة والمزاينة وفي (الخلف) ان هذا نوع قليل واصلح وفي (المذهب البارع) أنه نوع من الصلح وفي بيع جامع المقاصد أنه الذي يقتضيه النظر وقل قبل ذلك أنه صلح بلفظ القابلة واه لا بد من صيغة عقد وقل في الباب لا بد من المصحب وقبول بلفظ التخييل أو الصلح أو ما أدى هذا المعنى واستشكل حرمي تعليق الارشاد في جبهه من الصلح وفي (بيع المساك) أنه لا دليل على جبهه من الصلح وفي (الروضة) أنه مشكل وفي (مزاولة المساك والكفاية) ان الاصحاب على أنه بلفظ الصلح والتخييل وكأنه استنباطي والا فلتتصرس ذلك من قد عرفت وفي (الروضة) أنها ساقطة مستقة وفي (المنهجي) وغيره أنه لا بد من عقد (قلت) قد اتفقا على أنه ليس بما غير أنه في بيع المذكورة تردد في جواز عقدها بلفظ البيع والظاهر الاتفاق من هؤلاء على أنه عقد وإنما خالفهم غير الاسلام فقال أنه ألبس كما عرفت وانطرح أنه ناقص فاعلم للاصحاب هو ما كان بلفظ اتفاقية مع ماسته من الميسية ولا تصح ال ما في المساك من أنه لا دليل على إيقاعه بلفظ التخييل أو اختصاصه به مع أنه واثق شيخني نسبة وقعه بلفظ القابلة الى الاصحاب في المساك وقال في (روضة) أنه ظاهر الشيد والجمعة (المقام الرابع) قد أنكر هذه الماوضة في السرور وقال ما حمله بها ان كانت بينافو مزاينة وان كانت صلحا مرض مضمون في الدمة فهو لازم سواء سلت الدمة أم لا وان كان يمرض من الثقة فهو باطل كاليوم وقال انه هو الذي قضيه الأصول وتشهد به الامة فلا يرجع عنه ماخيار الآحاد واثرت كروت في الكتب (قلت) اذا تكررت تواترت عنده على المتعارف المستفيض عنده متواتر فكيف يسبها اسنادا (وقال في التحرير) ان في قول ابن ادريس قوة هذا وما مراده في (مجمع البرهان والكفاية) أنه لا يحتاج الى قبول لفظي المقارن وسائر شرائط العقود اللازمة ولعله أراد الشروط المثقة بالصيغة والا فلا أعلن أنه مما يجوز جهالة الموضع ونحوها وفي (المذهب البارع) يجوز استعمال الحصاص من دون ان شريكه (قلت) هو مورد الاخبار وفي (مجمع البرهان) أنه لا تشترط عدالة وفي (الروضة) فائدة المحرص جوار تصرف البادل (قلت) والاكتساب كما تحتم ولا بد من كون الموضع سلوما كما هو ظاهر المصنف في باب البيع أو صريحه كما سمعت أقا ثم عد الى قوله فلو زاد قابلية على اشكال فقد قال في جامع المقاصد قبل بنشأ من رضا المالك للمصلحة بالقدور المخصوص وهو يقتضي البصة الزائدة ومن ان الجميع حتى له فلا يخلل الا بتأخر وانما رضي بذلك بناء على مدة المحرص وقد تبين عدما وليس شيء لاثق قد عرفت انه عند اجلائنا بمن نمرض لذلك واحتل حرمي في جامع المقاصد أن يكون النظر في الاشكال الى ان الربا يعم الماوضات فيشكل حينئذ الحلال مع الزيادة نظرا الى اشتمال الماوضة على الزيادة الموجبة لربوا لان المالك لما رضي بالمصلحة قد أباح الزيادة لكن على هذا يشكل أيضا مع النص فلا وجه للاقتصاص على زائد ثم قال والسبب ان الشارح المفاضل ولما المصنف اعترف بان هذا تخييل واصلح قال ويجوز مع المصلحة لان بنى عقدا المزاولة

واذا اختلف أنواع الزرع جاز الاختلاف في الحصة منها والتساوي ولو كان في الأرض شجر وبقيته يابض فساقه على الشجر وزاوعه على اليابض جاز وهل يجوز بقط المساقعة مع قصد الزرع والسقي اشكال ينشأ من احتياج المزاوعة الى السقي (متن)

على الجهة فنشأ الاشكال الذي ذكره المصنف من هذا ما دام يمكن باسطة لم يكن فيعانة ان لم يقل يقول الشيخ ملا يسرغ فانه اذا كان حله صحيحا فلا وجه للاشكال ولا حاجة الى كون الترتيب الماحة وأنت قد عرفت مراده بالصلح كما عرفت أنه لا وجه لهذا الاشكال بدورود النصوص الصحيحة المصرية بصحة هذه القابلة ولزومها كما يظهر ذلك لمن أسمن النظر فيها من غير تناوت بين المطابقة في الغرض ومعدنها ولا يحد في انفراد هذه القابلة بالجواز وان دخلنا الروا على القول بأنه يجمع الماوضات للضرورة فان ذلك مما تم به البرى ﴿ قوله ﴾ « واذا اختلفت أنواع الزروع جاز الاختلاف في الحصة منها والتساوي » اما الاختلاف فكان يقول ما زرع من حنطة في الربيع وما زرع من شعير فالتك وما زرع من اقل على الصف ولو قال في الثلاثة ن زرع بطل للجهة وكذا لو قال أزرعها حنطة وشعيراً ولي نصف أحدهما وثم لاخر ملا من قيد عبارة الكتاب في صورة الاختلاف بما اذا كانت الحصة معينة في كل واحد من الاوع ومثل التساوي ان يقول ما زرع من حنطة وشعير على النصف وفي الاخبار دلالة واضحة على الاخير وبه كله صرح في التذكرة والتحرير وهو قضية القواعد وكلام جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ « ولو كان في الأرض شجر وبقيته يابض فساق على الشجر وزاوعه على اليابض جاز » كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وبه صرح في مساقعة المبسوط والشعر، والكتاب وجامع المقاصد ولا فرق بين ان يكون الأرض التي بين تضاميف النخل قليلة أو كثيرة كما لا فرق بين ان يكون القند متحداً أو متعدداً وفي (المبسوط) ان التمدد أولى ولا فرق بين تقديم المزاوعة وتأخيرها كأن يقول ساقيتك على النخل وزاوعتك على الأرض أو بالعكس بالنصف فيقول قبلت في التمدد ولو قال عالطك على الأرض والنخل على النصف جاز وبه صرح في مساقعة المبسوط والكتاب وجامع المقاصد لان لفظ العامة يشملها ويجوز ان يقول زاوعتك على النصف وساقيتك على الثلث واما التمدد فوضع كان يحمل كلاماً متعدياً في عقد مستقل ولو زراعة على اليابض القليل أو الكثير وساء على النخل الذي فيه قل أو أكثر جاز سواء فعل ذلك حيلة على استحقاق الشجرة قبل وجودها أم لا (قل في التذكرة) اذا كان اليابض بين النخل كثيراً وكان النخل قليلاً جازت المزاوعة عدناً مع المساقعة وبدونها والشافي لما منع من المزاوعة لم يجبرها الا تامة للمساكات في العامة على الأرض المنتهية على شجر وبه يابض وتشترط اتحاد الصفة واتحاد العامل واحتر بعض الشافية في القند أن يكون مشتملاً على لفظ المساقعة والمزاوعة ما وتهديم المساقعة لتكون المزاوعة تامة ولم يحد أفرادها بقدر على حدة وكل هذا ساقط عندنا لا عبيرة به لجواز المزاوعة ملحقاً كما في التذكرة وكذا جامع المقاصد لكن عبارة الكتاب في المساقعة تعطي أنه لا بد من تقديم المساقعة على المزاوعة لمكان الحصر الظاهر من كلامه ﴿ قوله ﴾ « وهل يجوز بلقط المساقعة مع قصد الزرع والسقي اشكال ينشأ من احتياج المزاوعة الى السقي » أي والسقي مأخوذة في المساقعة فينبغي لا يتعمد قصد المزاوعة لفظ المساقعة من الجهة المذكورة لان ذلك مدلول اللفظ فيكون القند بالقية الى كل منها صحيحاً وهو كما ترى مع

ولو أجز الأرض بما يخرج منها لم يصح سواه عنه بالجزء المشاع أو المعين أو الجميع ويقدم قول منكر زيادة المدة مع بینه ونقول صاحب البذري قدر الحصة (مقن)

ما فيه من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه لكنه جزم بالبولز في آخر مساقاة الكتاب ومن أن المساقاة حقيقة مامة مخصصة وليس التي ملحوظ فيها وإنما هو ملحوظ بالنظر إلى الوضع القري كما أن المزاولة مامة مخصصة وقد وضع الشارع لكل منها لفظاً فلا تقع أحدهما عن الأخرى والاصح أنها لا يصح كافي الايضاح وجامع المقاصد به جزم في البسوط والتذكرة قال لوسايتك على الخل والأرض بالنصف لم يصح في الأرض وصح في النخل لأن أفرد به ذلك الأرض بالمزاولة مع عدة وقال في (التحرير) لوسايتك على الأرض والشجر بالنصف في الميزان اشكال من حيث أن المزاولة تستلزم الشيء وإن شربا المساقاة المسامة على أصل هاتين الأقرب الميزان مع إرادة الجزاء الشرعي انتهى تأمل وحل الاشكال والخلاف في الاكتفاء بلفظ المساقاة من المزاولة مع تعددها كما عرفت فيما إذا قصد المزاولة لفظ المساقاة كأن قال ساقيتك على هذه الأرض البيضاء بالنصف كما به في التحرير ولعل الميزان هنا أولى لأنها تصح بكل لفظ يدل على المزاولة فلا يكفي قطاً كافي جامع المقاصد ولو قال ساقيتك على الشجر ولم يذكر الأرض لم يجز قطاً كافي مساقاة جامع المقاصد وصرح في مساقاة الكتاب والتحرير ﴿ قوله ﴾ (ولو أجز الأرض بما يخرج منها لم يصح سواه عنه للجزء المشاع أو المعين أو الجميع) قد تقدم الكلام في ذلك في أوائل الباب وهو من معرديات الكتب ﴿ قوله ﴾ (ويقدم قول منكر زيادة المدة مع بینه) كلفها الشارع والتذكرة والتحرير والارتداد والمعدة والروض والمساك والروض (١) يجمع البرهان والكفاية (جامع المقاصد) وفي الأخير نارة أنه لا خلاف فيه وأخرى أنه إجماع وأخرى ليست إلا لأصحاب وقد عرفت المصريح به قبله وفي (جمع البرهان) أنه لا شك فيه لأن الأصل عدم زيادتها عما يعتق على فقدم قول منكر الزيادة ولأن مدعيها لو ترك ترك والبعد المائل عن الأصل إنما قل في أصل المدة وأصل الحصة كما يأتي أما في الدور المين فيها فلا قل أصلاً فيتي انكسر الزيادة بحاله لم يخرج به البعد عن الأصل لم يتم قوله في جامع المقاصد ولا الإجماع لا يمكن أن يقال أن اتفاقها على عقد تضمن تعيين مدة وحصة قد قل عن الاصطلاح المذكور وكل منهما مدع شيء ومنكر لما مدع الآخر وليس إذا ترك دعوى الزيادة مطعاً بترك قائم إذا ترك العمل عليه به نعم يجيء هذا إذا وقع الاختلاف عند انتهاء الأمر فيجب اتصاف وهو قول الشافعي في نظيره من المساقاة تنحى ولا يجزى أن المراد من قولهم في تفسير المديهي أنه إذا ترك ترك أنه إذا ترك نفس دعواه ترك لا إذا ترك شيئاً آخر خرجاً عن الدعوى من عمل ونحوه إذا العمل هنا خارج عن الدعوى وقد قرئ التحالف في مثله في باب الإجارة والثامني لم يلاحظ ما لحظ وإنما قاله على التباين قبل القبض والأصل ممنوع عندنا ولم قل به أحد من طائفتنا حتى أبو علي الذي خاف الأصل كآين في محله وفي (جمع البرهان) ينبغي أن لا يكون بما يكذبه العرف وهو في محله ﴿ قوله ﴾ (ونقول صاحب البذري قدر الحصة) كما في المذهب

(١) كذا في النسخة أمضى بترك لفظ الروض قبل المساك وبهذا ولعل أصلها للروضة وأما الروض فقد علم الحال فيه ما تقدم مراراً (مصححه)

ولو أقاما ينة احتمل تقديم ينة الآخر وقيل القرعة (متن)

والسائر والشرائع وجميع ما ذكر بعدها فيا قبلها مع زيادة الخلاف والمبسوط والفتاوى وغيرها في نظيرها من المسألة بل ظاهر التذكرة الاجماع على ذلك في المسألة وقد نسب ما نحن فيه في جامع المقاصد الى الاصحاب ثمرة ونفى عنه الخلاف أخرى وادعى عليه الاجماع أيضا (وقال في الكفاية) قالوا وقد سمعت ما في جامع المقاصد من الميل الى القول بالقرعة لولا الاجماع وعرفت حال ما استند اليه (حجة الاصحاب) على ما نحن فيه ان الصحة تمام ملكه والاصل بقاءه على ملكه حتى يستحق الانتقال شرعا فكان الحاصل في يد صاحب الزرع والزرع متزوع مدع عليه والاصل عدم خروج ما ادمعه من ملكه وعدم استحقاق الآخر وانه اذا ترك تركه بالقول قول صاحب البذر مع الجين فلا وجه لقوله في الكفاية أن فيه اشكال لا والله نزاع الى ما في جامع المقاصد وقد عرفت حله ويجب على المدعى الرد دليل أن يقبده أيضا بما اذا لم يكد به العرف ﴿ قوله ﴾ (ولو أقاما ينة احتمل تقديم ينة الآخر وقيل القرعة) لو اختلف المالك حيث يكون البذر منه والعامل في قدر الحصة قال المالك شرطت لك الثلث وقال العامل بل النصف وأقام كل واحد منهما ينة فتمت ينة العامل كافي المذهب والسائر والشرائع والتذكرة والتحرير والمختف والملة والمالك والروضة وجامع المقاصد وفي الاخير المذهب وهذا منهم مبني على المشهور عندهم من تقديم ينة المارح لانه قد عرفت ان غير صاحب البذر مدع وخارج فتكون اليانة ينة كما ان القول قول منكر الزيادة مع يمينه وقد فرضت المسئلة في السائر على نحو ما ذكرناه فلا ريب فيها ولا غبار عليها وقد قيل في غيرها ان اقول قول صاحب البذر مع يمينه اذا لم يكن هناك ينة وان مدعي زيادة غير صاحب البذر ما لا كان او مالكا فتكون اليانة ينة من لا بذر له فلا يتم لهم اطلاق تقديم ينة العامل بل بما اذا أقاما ينة بل ينبغي ان يقولوا كما في الكتب والملة فتمت ينة الآخر والامر سهل فوضح المراد ثم ان المسئلة في السائر مفروضة فيا اذا تزعا في الحصة ولم يرض لما اذا تنازعا في المدة وكلام غيرها قابل لتناول ما اذا تنازعا في المدة ايضا فتكون اليانة ينة العامل لا ان المالك يدعي تقليل المدة فيكون القول قوله واليانة ينة العامل لانه خارج ولم يرجع المصنف هنا والله في الايضاح والله لا وجه له بعد الجزم بان المدعي أحدهما وتقديم قوله في الزيادة مع يمينه نعم يشبه التوقف والمصير الى القرعة اذا قلنا ان كلا منهما مدع ومنكر وله لار كلا منهما داخل وذو يد لان التنازع هنا مع السل والبذر معا فكان الامر مشكلا قاما للتوقف أو انصير الى القرعة (١) وظاهر ما حكى فيه القول بالقرعة كالكتاب والشرائع والتذكرة والتحرير والمختف وغيرها أنه يقرع بين تقديم إحدى اليانين وحكمه في الايضاح من الشيخ (وفيه) ان الشيخ في الخلاف إنما اختار القرعة فيا اذا التفتل المكري والمكثري في قدر المنفعة أو قدر الاجرة وفيها اذا اختلف رب الارض والزارع قتال الزارع امرتيا وقال المالك اكرهكما قتله قال فيه ان الذي يليق بمنعنا أن نستعمل القرعة فنخرج اسمه خلف وحكمه به وجهه في المبسوط أسحوط في الثالث وقرويا في الاولين وسماه أن مرة المدعي والتكر مشبه في المقام فيجب المصير الى القرعة وقضية ما في البسوطان المالك لكان

(١) لو يكون تقديم قول صاحب البذر يمينه حيث لا ينة لان يده أقوى وان قالوا صاحب مدع ولا يلتفت الى ذلك عند تنازع اليانين لان الامر في اليانة على التبدل على الظن والقوة والضعف (متن قدس سره)

ولو ادعى العامل العارية والمالك الحصة أو الاجرة قدم قول المالك في عدم العارية وله الجرة
للمثل مع عين العامل ما لم يزد من المدعي (متن)

الاستيلاء بخبر في تقديم ايها شاء والاسوط له القرعة وهذا غير الاتراع في تقديم احدي اليكين لكن
في المبسوط في مثله في المساقاة حكم بالقرعة بين اليكين قال فن خرج اسمه قدمت يفته ولا يختلف قال
ولا يمكن استعماله لان استعماله يكون بالتوقف والقسمة والقرعة والوقف ولا قسمة لانه عقد صحت
القرعة وقد روي القول بالقرعة في السرث والتذكرة والمساك نصف (وقال في المختلف) انه غير جيد
وفي (جامع المقاصد) انه لا يجيء وقال بعض متأخري المتأخرين انه لا يعرف القائل بها وهو أي عدم
سركه الظاهر من جملة وقد عرفنا والله الحمد والانتظار ان الشيخ قول أن كلا منهما دخل وحكم ذلك
اذا تنازعت البيات القسمة ولم تمكن القسمة التجأ الى القرعة ولو كان أحدهما غلاماً والآسر غلاماً
فقال بتقديم بين الغلمان كما هو معتاده ومن البين أن يكونوا أشاروا باقتيل إلى ابن أبي حنبل
﴿ قوله ﴾ (ولو ادعى العامل العارية والمالك الحصة أو الاجرة قدم قول المالك في عدم العارية
وله أجرة المثل مع عين العامل ما لم يزد من المدعي) كما صرح بذلك كله ما في الارشاد وظاهر المراد
وجامع المقاصد والروض والمساك والكتابة لكنه في الارشاد لم يذكر ادعاء المالك الاجرة وإنما قصر
على ادعائه الحصة وقد صرح في الشرائع والتذكرة والتحرير بجميع ما في الكتاب الا قوله ما لم يزد من
المدعي وقد نسب الفخر ما في الكتب الثلاثة إلى الاصحاب وقضية ذلك انه له أجرة المثل سواء دامت
عن المدعي ام لم يزد وقوى الشيخ في المبسوط تقديم قول رب الارض في الاجارة دون العامل في العارية
واثبت له أجرة المثل ثم قال الاسوط ان القرعة هذا كلامهم في لقام ومثله ان القول قول صاحب
الارض في عدم الاعارة لانه منكرها فيقدم قوله في عدمها لا بما يدعيه وكذلك القول قول زارع في
عدم المزارعة والاجارة لانه منكرها ويحتج بحلف كل منهما على قبي ما يدعيه الآخر ويبقى على
الزارع انه انفع ارض غيره مع عدم ثبوت التبرع فيلزمه أجرة المثل فلك الزرع الى أوان أخذه
وذلك اذا لم يزد الاجرة عما يدعيه المالك من الحصة والاجرة المينة والا ثبت له ما يدعيه خاصة
لا عرفاه بأنه لا يستحق سواء عند المصنف في الكتاب ومن وافقه وقد عرفت قضية كلام الشرائع
والتذكرة والتحرير والفخر في شرح الارشاد وقد يقال في تأييد ذلك أنه اذا فرض بعد الحلف
سقوط الفسخ بين الملكية فكانتا كأنهما لم تكونا فتوجب أجرة المثل زلت ام قصت اذ التحاف
استطأ اثر اعتراف المالك فيلحق ذلك وليأمل وهذا اذا وقع النزاع بعد الزرع كما يقتضيه قولهم بعد
ذلك ولزارع بقية الزرع كما سنسم ان شاء الله تعالى فلو كان النزاع قبله وتحالفا انتفت العارية والاجارة
والمزارعة وقد ذكر المصنف هذه المسئلة بينهما في باب العارية قال اذا ادعى العارية والمالك الاجارة
احتل تصديق الراك بيمينه وتصديق المالك بيمينه فيحلف على قبي العارية ويثبت له لاكل من
أجرة المثل والمدعي ولم يرجع أحد القولين وقد يظهر من الثاني وقد اختير تقديم قول الراك بيمينه
في عارية الخلاف والمبسوط والتنية والقسمة ومجم ابرهان والكتابة وهو الذي يقوى في نفس الشيخ في
مزارعة الخلاف وهو قول أبي حنيفة مستندين إلى أنها اتقا على ان تلف النعام كلف على ملك
المستجير هذا يزعم انه ملكها بالاجارة وهذا يزعم بالاعارة والاصل براحة ذمت من وجوب الرض وقد

ولمزارع التبغية الى وقت الاخذ (مقن)

أطلقنا الكلام في رده وقلا أنه انما يصح التمسك بأصل البراءة من خصوص ما يدعي المالك لان مطلق الحق استيفاء النصفة (١) وقلا ان الاصل يقتضي عدم خروج ماله عن ملكه الا بقوله واستبعضنا عليه كلام الاصحاب وصحيح اسحق بن حمار الوارد فيمن استودع رجلا الف درهم فضاقت قال الرجل أنها ودية وقل لاخر أنها قرض وقلا ان هذا القول انما يتم اذا قدم المالك دعوى المالك بالقرعة أو بالسبق أو بجلوسه عن بين صاحبه أو لاله اذا ترك ترك قذا حلف المستعير على قبي الاجارة سقطت دعوى الاجرة ولاجارة خصوصا ان ادعى ان الاجرة وقعت على عين شخصية وان قدم المالك دعوى المستعير لا يكاد ينجح هذا القول واختير تقديم قول المالك في عدم العارية وثبوت ليرة المثل في عارية الشرائع والتحرير و اجارة المذهب واحتلتاه من عبارة اجارة الميسر والشرائع وأوردنا عليه ما اذا كان ما يدعي المالك أقل من اجرة المثل ويتعرف بنفي الزائد فينبغي أن يثبت له اقل الامرين وجعلنا هذا قولاً ثالثاً وقلا انه قد يظهر من عبارة الارشاد والكتاب وأوردنا عليه أنه لا بد من التمسك بما اذا ادعى المالك مسمى اجرة المثل فلا بد لتثنيه من وجه شرعي ولا يتنفع بالاحتلف المستعير على نهي الاجارة ولهذا اختير في عارية التذكرة والحنف والمالكي وجامع المقاصد والمساكن ولروضة انهما يتعاضدان وعليه نزل الشيد عبارة عارية الكتاب وجعلناه قولاً رابعاً وقلا ان من الحق القول بالتحالف كاصنف في المحتلف وغيره لا بد من تقيده بما اذا لم يزد اجرة المثل عن المسمى واعتبرنا عن الشرائع والتحرير بان الطالب في الاجرة ان تكون بمقدار اجرة اشمل فلا يفيضي الاعتراض طليها بما اذا كان ما يدعيه من الاجرة اقل واعتدنا عن ظاهر الكتاب والارشاد بان ذلك انما هو بما اذا تنع المالك ودعي بذلك (لكننا اوردنا على القول) بالتحالف وان كان ما يدعيه المالك من الاجرة ازيد من اجرة المثل أنه اذا قدم المالك دعوى المالك لا من الامور المتقدمة وحلف المستعير بلاسقى التحالف اصلاً ولا يجوز له ان اخذ شي من لاه ادعى الحصة او الاجرة بل لا يدعي غيرها وقسمت على ما بين ولا يجوز له اخذ شي منه بعد الميمين كما هو مقرر معروف عنهم من ان لا يجوز له اخذ الحق ولا عونه في الدنيا بعد الحلف بل حامل لا فرض له لا في الحصة او الاجرة وقد اتفقت بينه فلا حاجة له في تحليفه على نفي العارية كما نبه عليه مولانا المقدس الاردبيلي طيناً بل قال قول بالقرعة في تقديم حلف أحدهما كما سمعته عن الشيخ ليس بذلك البعيد وظاهر السرائر انه تعادم للمعويين يثبت له اجرة المثل من دون تحليف وقد فهم منها في المسالك مواقة الشرائع وليس بيبعد وان كان ظاهرها خلاف ذلك وقام الكلام في باب العارية وقد ذكرنا هناك الحال بما اذا انكس الاسم فادعى المالك الاعارة والمصرف الاجارة وبيننا أقسام ذلك وللمصنف في المسئلة في اجارة الكتاب عبارة اشبه فيها الحال على ثلاثة المصنف وقد أوضحنا فيها الحال وأزلنا بلفظ ذي الجلال عنها كل اشكال ومن التريب أنه حكى في الشرائع واتذكرة والتحرير وغيرها ما قولنا انقول بان القول قول صاحب الارض والقول بالقرعة مع ان الحق في الشرائع وغيره انما ذكرنا في باب العارية قولين القول بتقديم قول المصرف والقول بتقديم قول المالك ولم يذكرنا بالقرعة ﴿ قوله ﴾ (ولمزارع التبغية الى وقت الاخذ) لانه مأذون فيه

(١) كذا وجد ولعل الصواب لاستيفاء النصفة اوسع استيفاء النصفة او نحو ذلك فطرايم (مصححه)

أما لو قال نخصبها فانه يحلف ويأخذ الاجرة والارض ان عابت ولم الحفر ولا زلة الزرع
 • المقصد الثالث في المساقاة • وفيه فصلان (الاول) في أركانها وهي خمسة (الاول) القدر
 المساقاة مساقاة على أصول ثابتة بحصة من ثمرها (مقن)

كافي الشرائع والتذكرة ولا عتارف المالك انه زرع بحق كافي جامع المقاصد والمساك وجميع البرهان
 وهو المراد بما في التحرير والارشاد والروض من ان الزارع التيقية اذ سناه ان امره اليه ان شاء
 ابقاء الى ان يدركه وان شاء أخذ قصبلا وهو المراد من قولهم له التيقية الى وقت الاخذ لان كلاهما
 وقت أخذ وهو أول من قره في البسوط للزارع التيقية حتى يدركه ويستحصنواظر اتمهم لا يحتفظون
 في انه يلزمه أجرة الارض من حين زروعه الى حين أخذه سواء كان وقت الحصاد أو قبله (ومنه يعلم ان)
 المراد بأجرة المثل في قولهم له أجرة المثل الاجرة الى حين أخذه الا ان قول انه بعد التحايف زل
 ما كان من اخذ وقومه • فذلك وضع الزرع وازاك وأجرة المثل انما هي لما مضى من الحق الى ان يتقيا
 على امره من ازالة أو ابقاء لكنه خلاف ما عليه الاصحاب ﴿ قوله ﴾ (أما لو قال نخصبها فانه
 يحلف ويأخذ الاجرة والارض ان عابت ولم الحفر ولا زلة الزرع) كما صرح بذلك كل في الشرائع
 والتحرير ولا ريب وجامع المقاصد والروض والمساك وجميع البرهان والكتابة وصرح بان القول قول
 المالك مع به عنوان له أجرة المثل في البسوط وعارية التذكرة والتحرير ولتختف وجامع المقاصد وحكي
 عن السرار ثم لم نجد التصريح به فيها في البابين ولم يعلم انه لا بد من تقدير وحذف في عبارة الكتاب
 وقد استدلوا في ذلك الى انه المكره ان الاصل به • فانهم ارضه على ملكه وحكمه • وجما عتبارية
 ولا غيرها والآخر هو المسمى عليه البيعة ومع عليها يحلف المالك لثني العارية فيستتر استحقاقه منفع
 أرضه فيطالب بالاجرة مدة ما كانت في يده وبارش النقص ولم الحفر ولا زلة الزرع لكان لانه
 اتقى الاستحقاق الذي ادعاه الزارع بيمين المساك والنفات الشيخ في عارية الخلاف ولمسك في
 مزارعة التذكرة وعارية بها (قافي الخلاف) القول قول المتصرف لان المالك يدعي عليه عرضا والاصل
 براءة ذمته منه وزاد في عارية التذكرة ان الظاهر من اليد انها تجوز والتظاهر انه أراد ان الاصل
 في فعل المسلم الصحة وان لا ينقل واجب وان لا يضل حرم ما وقال في الباب حلف العادل وكان فذلك
 الاجرة والمطالبة بازلة الزرع وارش الارض ولم الحفر وفي (جامع المقاصد) انه سيقطعا وما استندا اليه
 من الاعلين فيانه انما يتسك بها اذا لم يلزم الاضرار بمسلم فأصل

• المقصد الثالث في المساقاة •

(وفي فصلان الاول في أركانها وهي خمسة الاول القدر المساقاة مساقاة على أصول ثابتة بحصة من ثمرها)
 قد طغنت عبارات الاصحاب من القننة الى الرضى بنظر المسألة وانما طغت عبارة قانع والانتصار
 لا فيروك من عقد وحكم خلق منه فذان الكتابان بل لم يتعرض لفرارضة ايضا أصلا في الانتصار وقد
 أشير اليها في صحيحه يقتوب بن شبيب حيث يقول ويقول أسق هذا من الماء وأمره ولك نصف
 مما خرج وفي صحيحه للملي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى خيبر بالنصف أرضها
 ونظما بالمساقاة ولهذا استدل عليها جماعة بالاخبار كالشيخ والرازي وأبي العباس وغيرهم وقد
 طغنت كتب أصحابنا بحكاية الاجماع على مشروعيتها وجوازها كالحلاف والجسوط وقه الرازي

وهي مفاعلة من السقي وسميت به لأن أكثر حاجة أهل الحجاز إليه لانهم يسقون من الآبار وهي عقد لازم من الطرفين (متن)

والنية والتدكرة والمذهب البارع وجامع المقاصد وغيرها وهو ظاهر جملة مضافا إلى الاجامعات التي تأتي في معادى الباب ل قد استعمل عليها جماعة بالكتاب كالزاوي وأبي العباس بل رواها العامة كما في التدكرة عن الباقر من آياته عليهم السلام بل اعاد حكى الخلاف عن أبي حنيفة وزر قال لا يجوز هذه المساقاة لأنها مفاعلة بجملة وقد طمحت عبارتهم بوجه تسميتها بالمساقاة بما ذكر المصنف ها من حاجة أهل الحجاز إلى السقي وإيه أقنعا وأكثرها مؤنة وتبنا وإيه أصرح العاقلها وأظهرها في أصل الشرعية وهو فضل الحجاز ومع ذلك كله تعلل صاحب الحقائق وقال ان ما ادعوه من لفظ المساقاة في هذه المساقاة وتسميتها بهذا الاسم لم يرد في خبر من الاحبار بالكلية وإنما هي شيء اصطلاحا عليه وتبعوا العامة في التسمية بهذا الاسم وكأنه أخذ ذلك ما صاحب الزاوي حيث لم يسمو بالمساقاة وبألت تحري ما الباعث على هذه المرامات ان هي الاثمة من زعمات الاخباريين وسوء ظن العلماء الاجلاء الاخبار القاتنين مقام الآله الاظهار صلوات الله عليهم وطهيم آء الليل وأطراف النهار مع مصر الناع في التنبه والاطلاع وسوء الظن بدعوى الامجاع وكلمه من مثل ذلك وأصله من ذلك وان هو من مثل ذلك وقد جعل المصنف ها ان أولها خسة وحل أركان المزاورة أمة ولم يصح غيره ولا هو في غيره مثل ذلك بل حل في الارتداد أولها أربعة العقد والمحل والمدة والمائة وحل شرائطها في التصرة ستة والأمر في ذلك سهل وقد عرفت بما عرفنا به في الشرائع والتدكرة والتحرير وغيرها وهو متى ما في الميسر والوسية وجه الزاوي والنية والسرائر وغيرها وعرفت في الناع بأنها مفاعلة على الأصول بمسقة من حاصلها وهي (النية) بمسقة من غيرها من دون ذكر التاتة أو التاتة في الكتابين مع عدم ذكر النقرة في الناع لمخرج الأصول المزاورة والمائة بالنية بمسقة غيرها من الأصول التي لا تأتي كالمصراوات والودي غير المبروس والمبروس الذي لم يستقل في الأرض والمناورة وربما قرئ الناجت بالون كما في الشيد فيخرج به الودي والمناورة (وكيف كان) فالتقيد بالتاتة متى على حل مسقة لشجر بمسقة لموضع البحث لاشرعة ومن تركها قل أنها شرط وذكره في التعريف عر لازم أو ميب لأن شرط الشيء خارج عنه وبالمسقة الاجارة انشقة بالأصول أنها لا مع بالمسقة والمرد بالثمة مسا للمعارف خخرج المساقاة على ما يقصد به ووجه نوره لكن المصنف يجوزها فكأنه أراد تعريف الجاري على رأي الأكثر أو أراد بالثمة التاتة وقد قال جماعة ان ذلك مناه شرط وقد عرفت في المروعة وغيرها مرادم من هذه الكلمة ﴿ قوله ﴾ (وهي مفاعلة من السقي وسميت به لأن أكثر حاجة أهل الحجاز إليه لانهم يسقون من الآبار) قد تقدم الكلام في ذلك ﴿ قوله ﴾ (وهي عقد لازم من الطرفين) اجامعا كما في جامع المقاصد والماتيج بلا خلاف كما في المساقاة ولا تعرف فيه خلافا كما في الكفاية وبه صرح في الميسر والوسية والنية والنية والسرائر وجامع الشرائع والناصح وكشف الرموز والتدكرة والتحرير والارتداد والتبصرة والنية والمذهب البارع والتقيح وايضاح (النام ظ) والروض والمساقاة والروضة ومعجم البرهان وهو قصبة كلام الباقرين في معادى الاحكام وسقى هذه قد صرح به بأنها لازمة من الطرفين وسما

ولا بد فيه من إيجاب دال على المقصود بقط المساقاة وما سواه نحو ما ملكك وصالحتك وأصل
في بستانى هذا أو سلمت إليك مدة كذا وقبول وهو القبط الدال على الرضا ولو قال استأجرتك
لتصل لي في هذا الحائط مدة كذا بنصف حاصله لم يصح على اشكال ينشأ من اشتراط
العلم في الاجرة اذا قصدت اما اذا تجوز بقطها عن غيرها فلا (متن)

بأنها لازمة من الاجارة ومساواة بها من الطرفين ومضاهيها لا يتحمل الموت لأنها عقد لازم ومساواة
من الطرفين وبالملة لا تلك ولا تعب في لزومها من الطرفين والوجه فيه ما تقدم في المزارة ﴿ قوله ﴾
(ولا بد فيه من إيجاب دال على المقصود بقط المساقاة وما سواه نحو ما ملكك وصالحتك وحصل لي
بستانى هذا أو سلمت إليك مدة كذا) ظاهر الشرائع والتحرير والارتداد واقعة والروضة حيث قيل
فيها ان الإيجاب حائثك أو ما ملكك أو سلمت إليك أو ما أنسيه أنه لا بد في الإيجاب من اماضوية
والروية كما هو المشهور بين المتأخرين في العقود اللازمة كما هو قضية كلام كل من قال أنه عقد على
ظاهر منه وكما هو صريح جميع المصنف والمصنفين والروضة وأنه لا يصح فيها الإيجاب بالامر كعبه
تعمل أو أصل في بستانى كما جوزه في التذكرة والكتاب وقد استظهر في جامع المقاصد أنه لا يكتفي بالامر
واستشكل في كفايته في المالك والروضة والمصنف استشكل في ذلك في المزارة ويجزم به ما وقد
اكتفى به عندك في شرائع والتحرير والارتداد حتى قل في الروضة أنه المشهور وقد عرفت ان ظاهر
هذه الثلاثة ما تقدم والله لا ذكره في المساقاة والروضة من وجود النص بذلك في المزارة وعدمه
في المساقاة وهو عدم الوجود على ظنهم في صحة يقرب بين شيب وقد قلنا ذلك أنه ليس له أنما
اليها المحقق الثاني في تعليق الناصح ولها كاصرة الثلاثة كصحة عبد الله بن سنان لم يخلص إلى البين
في الإيجاب كلام التذكرة وجميع البرهان وكما بهما قلنا كفي فيهما لاسرلكه متحمل أصل المولى الاردبيلي
والخراساني في كل عقد لازم وظاهر المدحوت براد القوم مثل ما تقدم في المزارة وهو لازم للإيجاب لاسم
يكتف به عندك وقد منع في التذكرة وجامع المقاصد من جريان المعاوضة عند وجود ذمة في جميع البرهان
وهو الحق لا حروفاً في باب البيع ﴿ قوله ﴾ (وقبل وهو القبط الدال على الرضا) كما هو خيرة
التذكرة وجامع المقاصد والمصنف والروضة وهو ظاهر التحرير حيث قل لا بد من قبل وكذا في جميع
من هو ظاهر كل من قل أنه عقد حاصل (وقال في الملة) القبول الرضا به وقد يظهر منها الاكتفاء
بالقبول الصلي كما يظهر ذلك مما ركز به ذكره بالكتابة كالشرائع والارتداد مع أنه صرح في الارتداد
في المزارة بأن القول قبلت وتطهره أنه لا بد من القسط من انحصاره في قلت وقد اكنى
المصنف في المزارة والمحقق الثاني في تعليق الارتداد بالقبول الصلي وهو خيرة القيس الاردبيلي
والمولى الخراساني وهو متجه على أصلهما وهو ظاهر التحرير هناك حيث لم يذكره وقد ذكره ما كما
سمعت مظهر الى اختلاف كلامهم في البين في الإيجاب والقبول والاصح أنه لا بد في القوم من
القبول الصلي ﴿ قوله ﴾ (ولو قل استأجرتك لتصل لي في هذه الحائط مدة كذا بنصف حاصله
لم تصح على اشكال ينشأ من اشتراط العلم في الاجرة اذا قصدت اما اذا تجوز بقطها عن غيرها فلا)
الذي فيه والله من البارة وبين اختاره لو عقد المساقاة بقط الاجارة قتال استأجرتك لتصل لي
هذا الحائط مدة كذا بنصف حاصله لم يصح على اشكال ينشأ من ان اشتراط العلم في الاجرة انما هو

إذا نصحت الاجارة قائما اذ تميز بفظها من غيرها ما لا يشترط فيه العلم فلا اشترط حينئذ له فيصح
ومن ان لفظ الاجارة صريح في موصفه لا في المساقاة فانما لم يحد قودا في موصفه كانت اجارة ماسدة
ولا تقع به المساقاة لان لكل عقد لفظ يخصه فلا يقع بلفظ عقد آخر وقفا على توقف الشارع وقد
اعترضها المحقق الثاني بأنه لا دلالة لعدم اشترط العلم مع التجوز بلفظ الاجارة في المساقاة على صحة
المساقاة بلفظ الاجارة (وفيه) انهما لم يوصلا عدم اشترط العلم ودليلا وانما يقولان ان عدم العلم بالاجارة
مانع من صحة الاجارة لان العلم بالاجارة فيها شرط وهذا المانع مقتود في المساقاة لان العلم بما فيها ليس
شرطا ولما كان كل من هذين القدين يشاه الآخر ولفظ كل منهما يحتل معنى لفظ الآخر صرح
المحقق باحدهما عن الآخر مع عموم قوله سبحانه وتعالى أو فوا بالقود فهذا هو القليل (قل لي جامع
المقاصد) والذي ذكره المصنف في التذكرة وغيره في بيان وجه الصحة ان كلا من هذين القدين
يشاه الآخر ولفظ كل منهما يحتل معنى لفظ الآخر ويؤيده عموم أو فوا (قلت) قد حرم في التذكرة
والتحريم في السنة بعدم الصحة ولم نجد أحدا ما غيره بمثلهم التزم تعرض للسنة غير التخييل
المسوط على احتمالية الموتى استأجره على ان له سهما من الثمرة في مقابلة عملته كل قبل حلق الثمرة
فالتقدم باطل وان كانت مخلوقة يدهو صلاحها نكاحا بشرط القطع صحيح وان استأجره بسهم غير مشاع
مما لم يصح لانه لائق وان كان شرط القطع لم يصح لانه لا يمكن أن يسلم اليه ما وقع عليه العدد الا
بقطع غيره وهذا يفسد العقد فان كانت من مستثناة بأن يراد السهم من الثمرة في كلامه الخبز المشاع
كنصها فلم يذكر وجه الصحة منه لانه أن يذكر في ياته ما ذكر في جامع المقاصد ثم قد ذكر
المصنف في الكتاب والتذكرة والتحرير والارشاد والمحقق في التشرع وغيره ممن تأخر عنها انه لو
عقد المزارعة بلفظ الاجارة لم تنفذ اجارة ولا زراعة جازمين من غير اشتكال ولا احتمال بل معنى
من تأخر في من ذلك الاشتكال كما تقدم وما نسب الى المصنف في التذكرة وغيره انما ذكره الناصية
(قال في التذكرة) لو استأجرتك لتهد غنلي بكذا من ثمارها أو نصف ثمارها لم يصح لان المساقاة
والاجارة سنين فلهذا لا يبرر باحدهما عن الآخر ولو قصد الاجارة بطل لجهاة العوض وناصفة
قولان جاريان في الاجارة بلفظ المساقاة أحدهما الصحة لما بين القدين من المشابهة وحال كل من
الغضين معنى الآخر وأظهرهما عدم النتم لان لفظ الاجارة صريح في غير المساقاة فان أمكن ففوده في
في موصفه فقد والا فهو احطارة قاسية والمخلاف بينهم واضح الى أن الاختبار باللفظ أو بالمعنى انتهى ما
التذكرة (وقال في جامع المقاصد) ويحتل أن يراد بالبيارة معنى آخر وهو أن يكون قوله ولو قال استأجرتك
مراد به الاجارة ويكون قوله اذا قصدت شرعا لحكم في ذلك بعدم الصحة على الاشكال (لا اشتكال
خل) وقوله ينشأ من اشترط العلم بالاجارة اعراض لبيان أحد وجهي الاشكال والوجه الآخر متروك
بيانه لتظهور وقوله وأما اذا تميز بلفظها عن غيرها فلا مساواة في الاشكال في الصحة اذا قصد بالاجارة
معناها قائما اذا قصد بلفظها التجوز عن غيرها فلا اشكال في عدم الصحة لان القود اللازمة لا يجازف
فيها حذفا فلا تقع بالكليات ولا بالمجازات قال وفي هذا الحبل فوائد (الاولى) السلامة من
طول البيارة بلا قاصرة (الثانية) السلامة من عدم حصول صورة الدليل فيها (الثالثة) أنه لا ربط بين
الحكم بعدم الصحة والليل المذكور على ذلك التقدير لانه يحتفظ دليل الصحة والربط وان لم يكن لازما
لكنه أحسن (الرابع) مستقاة زائفة وهو بيان حكم ما اذا قصد الاجارة الى أن قال وعلى كل حال

ولا تبطل بموت احد المتملكين (الثاني) متعلق القعد وهو الاشجار كالنخل وشجر الترواح والكرم وضابطه كل ما له أصل ثابت له ثمرة ينضج بها مع بقائه (مقن)

قالبارة لا تقطع من شيء (ونحن نقول) كيف يصح لخصف أن يجعل ما هو قطعي البطائن الذي لم يستشكل فيه أحد في الباب ولا باب الزارعة محلا للاشكل وما هو محل الاشكال كما سمعت من الشافعية لا اشكال فيه لأنهم استشكلوا في ارادة المساقاة من لفظ الاجارة لمكن المشابهة كما سمعت قالخصف أشار بالاشكال في المسألة الى ذلك ثم أنه لا يكاد يظهر لنا الوجه المتروك من وجوب الاشكال الذي ادعى ظهوره على ان صاحب البيت وما هو له وابن اخته أدعى بمراده وما ذكره من القواعد مضي على أصل قاعد وهو جعل ما هو قطعي البطائن جميع عليه عند الاصحاب محمل اشكال (وكيف كان) لا يصح عدم الصفة كما في الايضاح وجميع المقاصد وقد سمعت ما في التذكرة وانحرير وكذا البسوط كما سمعت كلامهم في مثله في الزرعة ﴿ قوله ﴾ (ولا تبطل بموت أحد المتملكين) كما في جمع الشرائع والشرائع والتامم وكشف الرموز والتذكرة والتحرير والارشاد والتلف والمذهب البارع والتفريق والروض والمساك وفي (الكفاية) انه المشهور وفي (ايضاح التامم) ان عليه الفتوى وفي (جامع المقاصد) لا تعرف فيه خلافا (قلت) الخلاف معروف عني عن الشيخ في البسوط (قال في البسوط) اذا مات أحدهما أو مائة اقتضت المساقاة كالاجارة عندنا وظاهره الاجماع والبطائن ظاهر المذهب أو صريحه (وقال في المذهب البارع والمقتصر) ان من قل بطلان القعد في الاجارة قال بطلانه هنا ومن لا فلا وقد حكينا في باب الاحارة القول بالبطائن من جم غفيرة وقد تقدم في باب الزرعة تمام الكلام فيما نحن فيه وقد اقتضت الكلمة على الظاهر انه لو كان قد اشترط على العامل أن يسجل نفسه على القعد بموته ﴿ قوله ﴾ (الثاني متعلق القعد وهو الاشجار كالنخل وشجر الترواح والكرم وضابطه كل ما له أصل ثابت له ثمرة ينضج بها مع بقائه) قد صرح بهذا القاض في الشرائع والتامم والتذكرة والتحرير والارشاد والتبصرة واللمعة والمذهب البارع والتفريق وجامع اقايد وروض والمساك والروضة وجمع البهتان والكفاية والرياض وكذا البسوط والسرائر وفي (النتية) الاجماع على النخل والكرم وغيرها من الشجر المثمر وفي (الرياض) انه لا خلاف في مقد هذا ضابط وهو كذلك (وقال في التذكرة) وكل ما لا أصل له ولا يسي تنحارعا لا تصح المساقاة عليه كالطبخ والانتا وقصب السكر والباذنجان والبقول التي لا تثبت في الارض ولا يجوز الامرة فلا تصح المساقاة عليه اجماعا وأما ما يشت في الارض ويجز مئة يد أدى فكل ذلك اذا لم يسم شرا وظاهر (١) لاجاع عليه أيضا مع ان الشيخ في الخلاف جواز المساقاة على البقل الذي يجز مئة يد أخرى وقد يظهر منه فيه دعوى لاجماع ويجوز صاحب جامع الشرائع المساقاة على الباذنجان ولعله لذلك قال ولعله في شرح الارشاد في مقد الضابط وابو الياس في المذهب والحراشي في الكفاية انه المتصور والمحاصل ان جوازها في مقد الضابط يجمع عليه قلنا لا خلاف فيه الا من الشافعي فاته منها في غير النخل والكرم لانهما زكواين وانما الكلام في حواظها في غير مقد الضابط و يأتي بانه انشاء

(١) كذا في النسخة وفي البارة قص ولعل صوابها حرم أو دونه من الخلاف أو نحو ذلك (راجع) (مصححه)

وفي المساقاة على ما لا ثمرة له لانه مصدوره كانتوت والحنا اشكال آخر يجلواز وكذا ما يقصد
زهره كالورد وشبهه (متن)

الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفي المساقاة على ما لا ثمرة له اذا قصد ورقه كانتوت والحنا اشكال
آخر بجلواز وكذا ما يقصد زهره كالورد وشبهه ﴾ ما قرره في الامر بن هو الاقرب كما في التذكرة
والتعريب وغاية المراد والمذهب المارح وايضا صاحب النافذ وجامع المقاصد والروض والكفاية وفي (لا يباح)
انه اصح وفي (الروضة) انه منه وفي (المسالك) انه لا يخلو من قوة وفي (مجمع البرهان) انه غير بعيد
وهو خيرة فخر الاسلام في خصوص الثوت والحنا (وقال في الخلاف) يجرز المساقاة فيما عدا الخل
والكرم من الاشجار والاجاع والاصل و بجلواز في الاشجار غير الكرم والخل صرح في النهاية والمذهب
وقد ظهر ذلك أو يلوح من الفتنة والمراسم وهو لازم ليعني بن سيد حيث حرزها في الباذنجان وقد
استدل عليه في التذكرة وجامع المقاصد بانه قد جاء في لفظ مضي الاخبار بان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من الثتل والشجر (قال في جامع المقاصد) وما من ادوات السموم
فهم المتنازع فيه فهو دال على جواز المساقاة على كل ما ناوله القسط ولادليل على اختصاص ذلك بالثمرة
وقد تبين على ذلك صاحب المسالك وقال وفي بعض الاخبار ما يقتضي دخوله (قلت) هذا الخبر بهذا
المتن يعمد في أخبارنا الموجودة في الكتب الاربعة وإنما رواه الشيخ في الخلاف عن تابع عن ابن عمر قال
عامل رسول الله صلى الله عليه وآله أهل خيبر الجبل إلا أن نقول أنه يضنه الأصل بمعنى السموم واجماع
الخلاف والفتوى به في ثمانية عشر كتاباً أو أكثر ما بين تصريح وميل وظهور وتلميح وفي عشرة بلاغ
والاولى الاستدلال عليه من جهة الاخبار بالنسبة للموسى اليها في موضعين من صحيحة يعقوب بن شعيب
وغيرها حيث قال عليه السلام قاطم ايها على أ ب سروها ولهم النصف مما أخرجت فان فيه ايماء الى
التم وهو أن يكون مما يخرج في كل سنة ويتكرر في كل عام ويمكن أخضعوها موجود في الثوت والحنا
والورد واليافور والياسمين النسيب لي ورده ويخرج مما لا يوجد في ذلك كالفصاف والورد وشجر الغلب
والسرو والياض والياسمين النسيب الى أعضاء ونحو ذلك كالصنوبر بالنسبة الى دنة لانه مع مراعاة
الاعتبار وسهولة الشريعة فان الحاجة قد تدعو الى ذلك قلتم بما تفسره الشريعة والظاهر ان أرض
خيبر على كثرتها لم تكن خالية عن مثل ذلك بل في جامع المقاصد أن وجود ذلك في خيبر كاديكون
مطلوماً واستدل في ذلك في مجمع البرهان الى غرض الخل فان ثمرها كورق الثوت لكونه لا يجد ثمراته
وعرفتم ان المساقاة جائزة اجماعاً في الاشجار التي لما تار ولم سلم ووجدوا في بيان خيبر أو علم علمها
فكيف ما نحن فيه مثلاً بل ادعى صاحب ايضاح التام ان ذلك ثمرها في الحقيقة سلباً لكنه لم يعلم كون
التريف مأخوذاً من دليل بحيث لا يجرز غيره اذ قد تقدم لما أنه قد يكون لكونه محل وثقل أو أكثر
يأثم أنه لا مصرح بالتمتع الا الشيخ في البسوط فانه قال تارة بالثمرة ليعن الشجر كانتوت له كوالخلاف
لا يجرز مساقاته بخلاف وتارة الشجر التي لا ثمرة له لا يجرز مساقاته والمحقق في الشرائع والمصنف في
الارتداد والشهد في الفقه والمقتصد مترددون ثم قد يعلى ذلك ظاهر كلام الوسيلة والمعية والتام
والثمرة وحسنهم على ذلك ان المساقاة على خلاف الأصل لأنها سامة على مجهول فيقتصر فيها على
موضع اليقين واذا تم ماد كونه من وجود التمة اندفع ذلك وفي (المسالك) أن المراد بالثوت المبحوث

والبقل والبطيخ والباذنجان وقصب السكر وشبهه ملحق بالزروع ولا تصح على مالاجرة له ولا قصد ورده كالمصفاة ولا بد أن يكون الاشجار معلومة ثابتة طو ساقاه على ودي غير مفروس لينرسه بطل (من)

عنه الذكر اما الاشجار المقصود منه الثمرة فجاءت المساقاة عليه اجماعا وقد أخذ من قوله في التذكرة تحوز المساقاة عليه عبدا والا علم يرق بينهما قبله في التذكرة الا الشيخ في الميسوط وفي (الروضة) انه لاشبهة فيه والمرت الذي له ثمر على قسمين فرصاد وغيره وغير القرضاد قطع ورده ايضا وقل ما يتبع بشره في اطراف الشمام بل لا يقصد الا مادرا نعم هو مقصود في المذن الكبار ﴿ قوله ﴾ (والبقل والطبيخ والباذنجان وقصب السكر وشبهه ملحق بالزروع) كافي المذهب الدارح وجامع المقاصد وقد سمعت أمما اجماع التذكرة على عدم صحتها في ذلك وفي الفتا (١) ويقول التي لا تثبت في الارض وسنرى لاحقا بالزروع انه كما لا يجوز المساقاة على الزروع بعد زرعها كذلك لا يجوز المساقاة عليها بعد زرعها واستأتمها نعم يجوز المرور عليها بان زرعها على الارض ليزرعها هذه او ضمنها بحصة منها كما يزاعه على المسقة ونحوها وقد سكت ما في الخلاف وما في جامع الشرائع ﴿ قوله ﴾ (ولا تصح على مالاجرة له ولا يقصد ورده كالمصفاة) قد سكت في الخلاف في الميسوط عن عدم حوزها فيها لاجرة له كخلاف وقد قال في القاموس المصنفات تنجر الخلاف وقد ذكر في موضع آخر منه أن الخلاف يخفف وان تشديده لمن صنف من المصنفات لكنه قد جوز في التذكرة المساقاة على الخلاف لاختصاصه اني قصد لكل سنة او سنتين ونص في التحرير على عدم الجواز فيه وفيما له ثمر غير مقصود كالصنوبر وفيه اثر صنوبر مما يطبخ ويقعد ويزعب ويقاسم فيه في اطراف الشمام وفي (جامع المقاصد) أن من الخلاف ما له ثمر يستخرج ماء كالورد على مسبق تصح المساقاة عليه وكلام الخلاف يسلط حوز المساقاة على الخلاف وغيره من الانتاج حيث صرح به بجوزها فيما عدا النخل والكرم من الانتاج. مرقا بالام مدحا الاجماع ونحوه في ذلك من دون دعوى الاجماع كلام المذهب بل كاد يكون أوسع منه حيث قل تصح في النخل والشجر كما كان أو غير كرم ونحوه كلام النهاية والنفوس الموصى اليها تقضي بجوزها في كل ما وجدت فيه ﴿ قوله ﴾ (ولا بد من أن يكون الاشجار معلومة بأروية ولوصف الزايع للحياتة) كافي جامع المقاصد وهو أحسن مما في الفتية والارشاد من قوله انه لا بد من أن تكون مشاهدة مرئية ونحوه ما في جمع اليرحان ومن قوله في التذكرة والتحرير لا بد من أن تكون مرئية مشاهدة وقت العقد أو قبله أو موصوفة بوصف يرضخ الحياة ونحوه على الروض وتركه الباقوت لظهوره لاجلها مساقاة لازمة بلا بد فيها من العلم بما يامل عليه على أنها عقد مشتمل على الفرد والجملة فلا تحفل غررا آخر وقد أمر بالتأمل في جمع اليرحان ولعله متأمل في أصل المسئلة أوبى اختصاره في الارتداد على ذكر الروية قط ﴿ قوله ﴾ (زاية طو ساقاه على ودي غير مفروس لينرسه بطل) كافي الميسوط والسرائر والشرائع وغيرها (وقال في التذكرة) بطل عندنا وصرح بجمع كلامه في خلاف في ذلك الا احد فذلك قبل في جامع المقاصد والمالك بلا خلاف الا من احد كافي الاول والا

(١) الذي كان في النسخة هكذا التفتت والذي مر في عبارة التذكرة الفتا وقصب السكر والباذنجان الخ (مصححه)

وان لا تكون الثمرة باردة فبطل الان يبقى للعامل عمل لتزاده الثمرة وان قل كالتأخير والسقي واصلاح الثمرة لاما لا يزيد كالجداد ونحوه (متن)

من بعض العامة كما في الثاني ويستحق كلام الاصحاب في ذلك فضلا ان شاء الله تعالى ومن التريب أنه قل في السكاية أنه المشهور وله قوله في جمع البرهان لولا قتل الاجاع في شرح الشرائع لكننا نقول بالجواز فيه تنجها والا قد ثبتا كتب الاصحاب فلم نجد فيه خلافا ولا أملا من أحد بل هم من تارك ذكره وبين مصرح فيه بعدم الصحة كالشيخ في الميوط والمحقق في الشرائع والمصنف في التحرير والارشاد، غيرهم وهو قضية كلام الباحثين وبه اصح تعريضهم حيث قالوا ثابتة وانما خلت عن ذلك عبارة اللفظ والصفة وقد قلنا انها قالا انها شرط فلا يناسب ذكرها في التعريف على ان يتبادر من الاصول سرها هو ما كان ثابتا من وجه ظاهر وهو أنه قد لا يمتنع في غرر فيقتصر على التيقن وان البرهان ليس من امحال المساقاة وليس لاحد الا اقتباس على المزاولة فيها اذا كانت البلز من صاحب الارض والصفة الموصى اليها انما هي في مورد الخبر وهي الاصول التي يتوقف عليها من جمع البحرين ان في ذلك خيرا حيث قال ومنه لو ساقاه على ودي غير مفروس قد سد ولم نجد ذلك ارامي اخبارا ولا قد أحد عن العامة ونحوه قوله في الحدائق لو ساقاه على ودي أو شجر غير ثابت صح لاختلاف نصا وجوى وهذا يمكن توجيهه لانه اضرب قبل ذلك بعدم وجود النص والودي كغني فيل الخل قبل ان يفسر كما في التذكرة والمساك وفي (المصباح والقاموس) انه مزار القليل وفي (جمع البحرين والميسر) والسر في وايضاح التامم انه مزار التخل وفي (المصباح) ان القليل ما يثبت مع التخل ويقطع منها حال التخل مزار التخل الواحدة فية وهي التي تقطع من الام او تقطع من الارض فخرس وهو ظاهر في ان اطلاق القضية عليها انما هو بعد التخل أو التخل **قوله** (وان لا تكون الثمرة باردة فبطل لا أن يبقى للعامل عمل لتزاده الثمرة وان قل كالتأخير والسقي واصلاح الثمرة لاما لا يزيد كالجداد ونحوه) صحة المساقاة قبل ظهور الثمرة هو الذي ورد به الشرع كما في الميسر وقد حكم على ذلك الاجماع في المانع والتحرير وشرح الارشاد فخر والمساك وكذا المذهب البارع وفي (السكاية) لاختلاف فيه وفي (جمع البرهان) لاشك فيه واما صحته اذا بقي للعامل عمل لتزاده الثمرة قد نسب الى الاصحاب في ايضاح اللفظ وقضية كلام فخر الاسلام انه جمع عليه لاختلاف فيه كما سندسح وفي (المذهب البارع) أنه المشهور وبه صرح في الميسر والوسيلة والشرائع والتفاهم والذكرة والتحرير والارشاد وشرحه لولده والجمرة والصفة والروض والمساك والروضة وجمع البرهان والسكاية بل في الخلاف ولعنة السرائر ونحوه والمذهب البارع وايضاح التامم وكذا جامع الشرائع أنها تصح اذا بقي للعامل عمل من دون قيد بكونه فيه زيادة في الثمرة وقضية ذلك كما هو صريح المذهب البارع وايضاح التامم انه يكفي في الصحة مجرد السبل ولو لم يكن فيه زيادة في الثمرة سواء كان حاددا وحفظا من قص وتقصوفي (الروض) الا كما في الزيادة المحكية وفي (ايضاح التامم) ان المانع من القص زيادة حكية وفي (جمع البرهان) كتابة الزيادة في الكيفية (مال في المذهب البارع) يكفي في الجواز فاحصل تنفخ به الثمرة ولو في ايمانها وحفظها قال فخر صارت وطبا تاما وهي منتقرة الى الجداد والقشيس والكيس في الظرف جازت المساقاة عليها وظاهر فخر الاسلام في شرح الارشاد التوقف في زيادة

الصحة حيث قل قولين في ذلك من دون ترجيح ويجزى بالصحة في الزيادة في الشرة وقد قيل
هو كإلزامه في التذكرة وصاحب جامع المقامد والشيد الثاني في المسالك والروضة وصاحب الرياض
الاجماع على عدم الصحة إذا لم يقلل فيها مستود وفي (الكتابة) أنه لا يعرف في ذلك خلافاً وفي
(مجمع البرهان) أنه لا خلاف فيه وأكثروا يقيدون السبل في كلام الخلاف وما وافقه بما في زيادة وتقصية
كلام الفخران المراد بالزيادة في كلام الاصحاب الزيادة في السنين لكن الخلاف كلامهم يشمل
الزيادة في الدين والصحة وبه صرح في التذكرة في أثناء كلامه وهو الذي فيه منهم مولانا المقدس
الاردبيلي على الظاهر من كلامه وقد فسرت الزيادة في البسوط والتذكرة وجامع المقامد صلاح الثمرة
وأنه يراد بالزيادة زيادة الثمرات ووقع اخصان الكرم وويل الاصلاح ووقع الاخصان بما يزيدان في
بعض الاحوال في الصحة وقد يقال ان زيادة في الصفة والكمية بما ذكرنا زيادة في عين الثمر لان
اصلاح الثمرة ووقع الاخصان عنها وحفظها الى ناهي ادراكها وكلها بلوغها زيادة في منها والذي حكاه
عن غير الاسلام هو قوله وان كانت الزيادة في الصفة كالقشيش ونحوه فلا خلاف فيل يصح وقيل لا
انتمى فكانت الصفة على قسمين منه قسم ينتمى الزيادة في الدين وهذا لا خلاف فيه عنده وقسم
لا ينتمى كالقشيش وفيه خلاف ولا ترجيح فيه عنده وفي (المسالك) بعد ان حكى الاجماع على
عدم الصحة عند عدم الزيادة وان اختلفت الى الحفظ قال بعد اسطر اذا كان السبل بحيث لولاه
لاختل حال الثمرة لكن لا يحصل به زيادة كحط من فساد الوحش ونحوه فتقتضى القاعدة عدم
الجواز حكاه متأمل في ذلك ولا وجه له مع دعواه لاجماع كما عرفت وقد تبعه في ذلك كله
صاحب الرياض وقد أخذ ذلك في المسالك من قوله في جامع المقامد ولو كان السبل بحيث لولاه
لاختل حال الثمرة لا أنه لا يحصل به زيادة ان أمكن تحقق هذا الفرض فهل تصح منه المسألة
ينبغي القول بالصحة لأنه حينئذ لم يتحقق تمامي بلوغ الثمرة فتمت الزيادة لان كل البلوغ ونهاية
الادراك زيادة فيها وهو كلام مدعيه شديد في محله لا يرد عليه مالم يمسك وفيه نهادة على ما حرمه
آقا وقد وقع في كلام بعض المتأخرين ان لما قولاً بعدم صحة المسألة اذا كان قد بقي عمل فيه
زائدة في الثمرة ولم ينفذ لنا وإنما ذكر جماعة ان في ذلك وجهين والقول بعدم انما هو أحد القولين
لشخصي وحديثي الروايتين من أحد وأقرب من ذلك ان صاحب المعانيق استأثر ان القول بالصحة
مشهور عندنا هذا فحرم كلام الاصحاب في المقام وقد نفرد من ذلك اتفاق الكلمة على صحة المسألة
اذا كان السبل زيادة في الثمرة قلنا من ظاهر شرح الارشاد فقصر الاسلام وایضاح تناقضه تحصيلاً لان
الشيخ في الخلاف ومن وافقه قالون بذلك وزيادة وسببهم بعد ذلك عموم الادة وظهور الارض
مع سواضة الاحتياط هو اتفاق الثمر فاذا جازت قبل ظهور الثمرة مع ما فيه من الضرر جازت بعد
ظهورها بالاولى لانها صارت مبرورة سلمة خالية عن الضرر ووجه التمسك بالثاني في أحد قوليهما أحد
في احادي الروايتين ان الثمرة اذا خرجت حصل المقصود ملك (١) فالتكثير وفيه انما يتم
حصول المقصود اذ الفروض حصول زيادة في السبل ووجه الخلاف وما وافقه ما ذكر فيه وفي
الفتية من الاصل وعموم الادة لان الاخبار عامة لم يفرق فيها بين حال ظهور الثمرة وعدمها فالتمسك يحتاج
الى دليل وقد صحت مالم يمسو من ان الشرع والاخبار وردت فيها قبل الظهور والمضى عدم جوازها

(١) كذا في السنة وكل الصواب وملك - أو من ملك الخ طبراج (مصحف)

ولا بد ان تكون الثمرة ما تحصل في مدة العمل فلو ساقاه على ودي مفروس مدة لا يشر فيها قطعا او غلتا أو متساويا طلق ولو علم او ظن حصول الثمرة فيها صح (متن)

وصحتها اذا لم يقع العمل أو أصلا لا الحداد والتشيس والكيس في الظروف وان بقي العمل أثر ونفع في زيادة الثمرة وجودة ايامها ونهاية ادراكها صحت المساقاة على الاصح وعلى ذلك ينز كلام الاصحاب وقلام المذهب البارع وما وافقه مما لا تقل التزويل شاذ نادر ﴿ قوله ﴾ (ولا بد ان تكون الثمرة مما تحصل في مدة العمل فلو ساقاه على ودي مفروس مدة لا يشر فيها قطعا أو غلتا أو متساويا طلق) كقضى الميسوط والسرائر والشرائع والتذكرة والارشاد وجامع المقاصد والروض والمسالك وجمع البرهان وهو قضية كلام التحرير والايضاح لما تقدم له في المزارعة وبموجب المذهب البارع هنا في صورة العلم بولي (الكفاية والرياض) قلوا وظاهرهما التأمل في ذلك وقد غلت عبارة الشرائع ومن ما ذكر بعدها عن صورة القطع بعدم اشارة لظهوره وقلة صورتي الظن والقساري عليه الاول وفي التذكرة الاجماع على الطلاق في صورة العلم وقد تقدم للمصنف في مزارعة الكتاب انه لو علم المصور كشكل والصحة هنا قضية اطلاق الكلي والمراسم والوسيلة والثنية وجامع الشرائع وقد قلنا في المزارعة ان الصحة قضية خسة عشر كذا أو أكثر لكنا قلنا لعل المتبادر من اطلاقهم انما هو المدة الكلية غير التقصية وقد أسبغنا الكلام هناك في النقض ولا يرام وقد نفى مولانا المقدس الاردبيلي اليد من الصحة اذا حصلت الثمرة في صورتي الظن والقساري لسوء الاطلاق والاصل عدم اشتراط شيء آخر وصدق الشريف وقد أدى جماعه قد غلوا عما تقدم لهم في المزارعة حيث لم يشر وا الى ذلك أصلا وعلى تقدير الاطلاق فالظاهر انه لا يثبت لهامل أجره التل مع علمه لا متبرع فكل من كان وارثا على ان لا يكون له شيء أو استأجر كذلك كما تقدم والظاهر ثبوته له في صورة الجهل خصوصا مع علم المالك بهاء على القاعدة المقررة وهي انه اذا بطل العقد ثبت لهامل أجره التل وهو خيرة التذكرة والمسالك وجمع البرهان وقضية كلام التحرير وصرح المذهب بثبوت الاجرة من غير تفصيل ولا ترجيح في الميسوط ﴿ قوله ﴾ (ولو علم او ظن حصول الثمرة فيها صح) قال في الميسوط والسرائر والشرائع والنافع والتذكرة والتحرير والارشاد والتبصرة والتتبع وجامع المقاصد وايضاح الامم والروض والمسالك والروضة وجمع البرهان والكفاية وفي موضع آخر من الاخير انه المشهور وفي (الرياض) قلوا واطارهم التأمل في ذلك ولا وجه وقد ترك في الشرائع وأكثر ما ذكر بعدها صورة العلم بغيره وقد أهمل في بعض هذه الكتب ظن حصول الثمرة بخلة حصولها وهي في معنى الظن نعم في عبارة التبصرة امكان حصولها من دون قيد غلبة ولا ظن كما ألفت المدة في جهة من البارات كما عرفت آتقا وظاهر كلام المذهب البارع أو صريحه انه لا مصلح في القطع بالحصول ويمكن تأويله وليس في كثير من هذه البارات الترض لخصوص لودي بل أطلقوا الكلمة بأنه يشترط في المدة الظن بحصول الثمرة وغلبة حصولها وحيث بان الظن مناط أكثر الشريعات وان غاية ما يستاد من المادة المستمرة هو الظن الغالب فإذا استأط وحصل بالظن الغالب فليس عليه أزيد من ذلك ويستناد من كلامهم في المقام كما هو صريح جماعة منهم ان عدم الثمرة غير قاذح في صحة المساقاة اذا كان حصولها منظورا عادة حين العقد كما يأتي التبييه وحينئذ فيجب عليه انعام العمل ولو علم بالاقتناع

ولو ساقاه عشر سنين وكانت الثمرة لا تنمو الا في العشر جاز ويكون في مقابل كل السمل
وتصح المساقاة على البعل من الشجر كما تصح على ما يقتضيه السقي (متن)

فيه ولا أجرة له وهو ظاهر الميسر والسرير والتحرير حيث قيل فيها وإن لم يحصل فلا شيء له لأنها
مساقاة صحيحة فإذا لم يتم لم يستحق شيئاً كالتراض الصحيح إذا لم يربح شيئاً فيأجل في كلامهم ومثله
ما لو تفتت البئر كلها أو كلها الجراد كما يجب على حامل التراض انقضاء المال وإن ظهر الحسرة بل
هنا أولى التزم العقد ويوجب السمل واستحل في التذكرة انقضاء العقد لو تفتت البئر واستشكل فيلحق
فيه قارعة بين المالكين بأن المباشر للبيع والشراء العامل في التراض فكان عليه انقضاء المال بخلاف
حامل المساقاة واعترض بأن عند المساقاة لازم فإذا وجب على حامل التراض مع جواز عده فيها أولى
والظاهر كما في جمع البرهان عدم لأنها معاوضة أو كالمعاوضة لمع عدم العوض لا يلزم في الشريعة
السواء تكليفه فكان كمثل المبيع قبل قبضه ولو سلم ذلك في التراض لم يلزم قاهر ولا قلنا بالبيع
فيه أيضاً مع إمكان الفرق ولم نجد هناك وجوب انقضاء المال على العامل إذا طبعه المالك حيث
لاربح وم الشئ في الميسر والمحقق والمصنف في الكتاب والتحرير الا قرره صلى الله عليه وآله وسلم
على اليد ما أخلت حتى تؤذي وقد أخذته قدماً فيجب عليه رده إليه وأنه قد حدث التمييز في السمل
بمنه فيجب رده (وبه) أن المبرر إنما دل على رد المأخوذ ولما رده على ما كان عليه فلا دالة عليه
والتمييز إنما حدث بإذن المالك وأمره والاصل براءة القصة من حل لأعرض عليه وإلحاقه كمال ومال
جماعة من الآخرين إلى عدم ﴿ قوله ﴾ (ولو ساقاه عشر سنين وكانت الثمرة لا تنمو الا في
العشر جاز) كما في التذكرة والارتداد ويجمع المقاصد والروض وجمع البرهان وهو قضية كلام الميسر
وغيره وحاصله أنه لا يشترط في صحة العقد حصول الثمرة في أثناء جميع هذه المدة المشروطة بحيث
تكون في أولها ووسطها أو بحيث يبقى بعد حصول الثمرة منه "كثيرة" من تلك المدة بل يكفي حصولها
في آخر تلك المدة وعليه عدم الالة وإن المساقاة قد انتقلت على جميع الأمور المشروطة فيها من أصل
ثابت وحمل وصحة وخلو بعض السنين عن حصول الثمرة غير قاذح فإن المتبرر حصولها في مجموع المدة
﴿ قوله ﴾ (ويكون ذلك في متاع كل السمل) كما هو صريح جمع البرهان وقضية كلام الباقرين
ولي (التذكرة) ولو أنه أتم قبل سنة الترمع لم يستحق العامل منها شيئاً ولعللته أقدم على أنه لا يحصل إلا
في السنة الأخيرة وقالوا كما عترسنيين وشرط له ثمرة سنة بينها والأشجار مما يتم كل سنة لم يصح
(قلت وجهه) واضح لأنه لا يشترط أن تكون ثمرة تلك السنة بينها والأشجار قد لا تثمر تلك السنة
يكون له شيء وقد لا تثمر الا تلك السنة فلا يكون له شيء ﴿ قوله ﴾ (وتصح المساقاة على
البعل من الشجر كما تصح على ما يقتضيه السقي) كما هو قضية كلام الميسر في عدة مواضع وكلام
غيره كما ذكره في وجه التسمية وغيره وبه صرح في التذكرة والتحرير والمذهب البارع وإيضاح التافع
ويجمع المقاصد بل قال في التذكرة لا نفرد فيه خلافاً من (خالفنا عنه من غل) يجوز المساقاة لأن
الحاجة تدعو إلى المماثلة في ذلك كمعاتها فيما يحتاج إلى السقي (قلت) والمستند من الأخبار وكلام
الاصحاب أن السقي بمضوعه ليس شرطاً في هذه المعاملة بل المدار على السمل الذي يحتاج إليه تلك
الاشجار بحيث لا يحتاج إلى السقي مثل بساتين أطراف الشام لا يكون مستوراً والا بطلت المساقاة فيها

(الثالث) المدة ويشترط تقديرها بزمان معلوم كالسنة والشهر لا بما يحتمل الزيادة والنقصان

مر النهر قال أبو العباس لو قلنا بإختار السقي قامت المصلحة الناشئة من المشروعية والأذن في المسألة عام وإبل كل شجر ونخل ونزدح لا يسقى أو ما سقى الله تعالى في القاموس ﴿ قوله ﴾ (الثالث) المدة ويشترط تقديرها بزمان معلوم كالسنة والشهر لا بما يحتمل الزيادة والنقصان ﴿ أما اشتراط تعيين المدة بهذه العبارة فقد صرح به في المذهب والرواية والفتية والسرائر ويجمع الشرائع والتافع والتبصرة والقيمة وإيضاح التافع وفي (المختف والتتبع) أنه المشهور وقد حكى الاجماع في التذكرة على اشتراط تعيينها سنة أو أكثر أو أقل وفي مائة اجماع الميسوط لأنه حكى الاجماع على اشتراط تعيينها كالأجارة وفي (المسالك) الاجماع على اشتراط تقدير المدة في الجملة وأشار بالجملة الى كلام أبي علي كما ستسم ثم قال بلا فائدة وأما تركها رأساً فيقال القدر قولاً واحداً (قلت) قد ترك ذكر اشتراط المدة واعتبارها في الفتنة والمراسم مع اعتبارها لما في المزاورة وقد ترك ذكرها فيها في النهاية والخلاف لكن الأمر في هذه الكتب الأربعة سهل ولا سبب للخلاف لأنه مسوق لأمور أكثر تقدير وفي خبر أبي الريم يقبل الأرض من أربابها بشيء معلوم الى ستين سنة وأما تقديرها بما لا يحتمل الزيادة والنقصان فهو خيرة الميسوط وقته القرآن لأنها جلا الحال فيها كالأجارة والشرائع والتحرير والارشاد والمختف وشرح الارشاد فخره ويجمع المقاصد والروض والمسالك والروضة وجمع البرهان وفي (الإيضاح ويجمع المقاصد) فيها يأتي لها والمسالك والكتابة أنه المشهور وفي (الرياض) أنه أشهر بل عليه عامة من تأخر انتهى تقدير وذلك على الظاهر قضية كلام كل من اشتراط تعيين المدة كالمذهب وما ذكر بهد إلا أن تحول انت تقديرها بالثمة كما يذهب اليه أبو علي تعيين لما فاعمل ومع ذلك كله نسب ذلك في المنافع الى القيل ثم أنه بعد ذلك مال أو قال بما عليه الاصحاب وصاحب المدايق قال بعدم اشتراط المدة وقال ان ذلك مبني على كون عقد المساقاة لازماً ولا دليل عليه إلا الاجماع وقد اشترط في الشرائع وأكثر ما ذكر بهدا كون المدة مما يمكن فيها حصول الثمرة ولو بالخلقة وقد صرح بذلك أيضاً في الميسوط والسرائر وفي (الكتابة) أنه المشهور وظاهر المذهب البارح أو صريحه أنه لا بد من القطع بالحصول ويمكن تأويله واكتفى في التبصرة بإمكان الحصول كما تقدم بيان ذلك كله وتصور التقدير بالشهر يكون فيها إذا ساقه وقد ظهرت الثمرة وكان فصل في ذلك زيادة كما تقدم وحكي من أبي علي في المختف والمذهب البارح أنه قال لا بأس بمساقاة النخل وما شاكله سنة أو أكثر من ذلك إذا حصرت المدة أو لم تحصر وحكي عنه في المسالك الاكتفاء بتقدير المدة بالثمرة وهذا أخص بما حكاه عنه في المختف ويمكن الجمع فاعمل وجمع بين الحكايتين غير الإسلام في شرح الارشاد والمفاضل القناد وفي (المسالك) ان قوله لا يخلو من وجه وفي (جمع البرهان والكتابة) أنه غير بعيد وفي (المذهب البارح) أنه متروك وفي (الرياض) أنه شاذ وقد استشكل في التذكرة فيما إذا قدرت المدة بأدراك الثمرة وإسهال أنه ليس من هذا القبيل ضعيف ويستشكل فيه المصنف في الكتاب قرياً ولا ترجيح في التتبع وقد يستشهد له بترك ذكر المدة في الفتنة وما ذكر معها وقد استوفينا الكلام في كلام أبي علي وغيره في المزاورة وقد جزموا هنا بطلانهم وقالوا هناك لا يكفي تعيين الزرع عن المدة فينبض على الاشياء بعض على الأقرب وآخرون على الأقوى مع ان أبا علي لم يخالف هناك فلا بد من ملاحظة كلامنا وكلامهم هناك

ولا تقدير لها كثرة فتجاوز أكثر من ثلاثين سنة أما القلة فتقدر بمدة تحصل الثمرة فيها غالباً فان خرجت المدة ولم تظهر الثمرة فلا شيء لهامل ولو ظهرت فلم تكمل فهو شريك والاقرب عدم وجوب العمل عليه ولو قدر المدة بالثمرة فاشكال (مَنْ)

﴿ قوله ﴾ (ولا تقدير لها كثرة فتجاوز أكثر من ثلاثين سنة) باتفاقنا كما في جامع المقاصد وحديثنا كما في التذكرة وهو قضية كلام الميسر وقد قرأنا مخرج التحرير والمسالك والروضة وفي أخبار المحلي الثلاثة وخبر أبي الربيع ما يدل على ذلك كما تقدم ذكرهما في المزارعة ففي بعض أخبار المحلي لا بأس بخياة الأرض من أهلها عشر سنين وأقل من ذلك وأكثر ﴿ قوله ﴾ (أما القلة فتقدر بمدة تحصل الثمرة فيها غالباً) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمسالك وقد تقدم أنه يشترط تعيين المدة التي يمكن فيها حصول الثمرة ولو بالخطأ بالنظر إلى العادة ويختلف ذلك باختلاف الأحوال قد يكون المدة شهوراً ودون وقد تكون سنة وأكثر ولا يشترط تقدير مدة تكمل فيها الثمرة ككلها في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (فان خرجت المدة ولم تظهر الثمرة فلا شيء لهامل) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لأنه عقد عقد آسجياً على مدة معينة تحصل فيها الثمرة غالباً خرجت المدة قبل ظهور الثمرة ووجودها فلا شيء لهامل وإن اطلعت بمسألة لأنه لم يظهر فيه البتة الذي اشترط جزؤه له فكان كما لو لم يزم المضاربة والاصل براءة العمة من وجوب عوض غير المشروط آتاً لكن في التذكرة أن له أجرة مثله لأنه لم يرض بالعمل بمائيل بعوض وهو جزء من الثمرة وهو موجود غير أنه لا يمكن تسليه فلما تقرر دفع العوض الذي اقتضى عليه كانت له أجرة مثله كما في الإجارة الماسدة فليأمل ﴿ قوله ﴾ (ولو ظهرت ولم يكمل فهو شريك) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لأن الشرط حصول الثمرة وطوعاً لا كلاً ونهاية أدراكها له نصية الشروط منها ﴿ قوله ﴾ (والاقرب عدم وجوب العمل) وهو الأصح كما في الإيضاح وفيه قوة كما في جامع المقاصد لأن قاعدة تعيين المدة هو عدم تلقى الحكم الثابت بالتقدير بعدها ولأنه لو وجب لم يشترط تعيين المدة ولأن الواجب بالتقدير هو ما كان في خلال المدة وما بعدها يبقى على الأصل وهو جيد أن لم يكن تقدير المدة باعتبار القلة وقد جزم في التذكرة بالوجوب كما لو انقضت قبل كمالها ويمكن الفرق بين بقاء التقدير وانقضاؤه أن سلم الحكم في الأصل كما هو الظاهر من جملة وقد قول بعدم وضوح الفرق وقد يحتج على ذلك بأن المصلحة في مقابلة العمل إلى زمان بلوغ الثمرة كما هو المروءات المألوف المتبادر المقصود من خلود المساقات وهو المانع على السنة أكلهم حيث يقولون ولو قدمت المدة بإدراك الثمرة إلى غير ذلك وتقدير المدة إنما هو باعتبار التائب فع التخليق لو ملك المصلحة بدون العمل ثم ملك أحد الوضحين لا في مقابلة العوض الآخر فاقول بالوجوب قولي جداً ولعلك جزم به في التذكرة ولم يملك فيه خلافاً عن أحد من العامة ولا تأملاً لكن تنظيره بالنسخ لا يوافق ما تقدم له ﴿ قوله ﴾ (ولو قدر المدة بالثمرة فاشكال) (وقال في التذكرة) بأن قدرت بإدراك الثمرة لم يجز على اشكال وهذا هو الذي أشركنا إليه آتاً وكأله عندنا في الكتابين ليس من قبيل ما يحتمل الزيادة والقصان وهو كما ترى الآن قولنا إن الباحث على ذلك المخرج وقد قال في الكتاب في المزارعة ولا يكفي تعيين المزارع عنها جازماً به وقراءه في التذكرة وقر به في التحرير كما تقدمت الإشارة إليه آتاً وجواز التقدير بإدراك الثمرة

ولو مات العامل قبل المدة لم يجب على الوراث التقيام به فان قام الوراث به والا استأجر الحاكم من تركته من يكمل العمل فان لم يكن تركه او تمذر الاستئجار فليأكل القسغ (متن)

هو الحكمي من أبي علي وقد عرفت انه فعامل اليه أو قال به جماعة في المساقاة ولم يقل به أحد في المزارعة ولعله لأنه احتج به في القسغ بمسحبة يقرب بن شبيب عن الصاق عليه السلام قال سأله عن الرجل يسلي الرجل أرضه فيها الرمان والتخل والتأكل فيقول اسق هذا من الماء وأمره ذلك نصف ما خرج قال لا بأس واجاب عن الاستئلال به بجراب ضيف وهو ان بقي البأس لا يستثم القروم لأنه ان سلم انه حقل فلا بد له من الحكم بتركه فلا بد في الجواب انه لا دلالة فيها على ان هذا هو القند مع أنه لا نعيم فيه بالقبول يكون ذلك من جهة الاقوال التي يكون بين الشاكرين ليقرر الامر بينهما كما تقدم لنا ذلك في الجواب عن الاستئلال به على صحة الاجاب بلفظ الامر الا أن تقول انه لا معنى لتبني البأس حيث وجب به ظاهر (وكيف كان) فنشأ الاعتكال هو ما تقدم منه في باب المزارعة من ان المساقاة عقد مبني على القروم والنجاة فلا يفسد بهما وإن التابت عادة في حكم المعلوم مضاعا الى الجبر الصحيح ومن ان يجوز القروم الخاص في هذا لا يقتضي تجويز كل غرر ولا استئجار فسادا ولا يلزم ذلك في الاجابة ونحوها وقد عرفت المال في الظاهر ﴿ قوله ﴾ (ولو مات العامل قبل المدة لم يجب على الوراث التقيام به فان قام به والا استأجر الحاكم) هذا معنى ما في المبسوط والتحرير من أعمومات العامل فان ثبت عنه فلا كلام وان امتنع لم يغير عليه ومعنى ما في التذكرة والمسالك من انه لو مات ان يقوم في العمل مكانه وليس لك منه من ولا اجباره عليه والوجه في انه لا يجب عليه ولا يغير عليه ظاهر لان المأنة إنما تمتت بالعمل لا بالوراث فلا يلزم المحقوق الا لزمه القروم الا ما أمسكته نفسه من ماله كما أنه لا يجب عليه قضاء ديونه من مال نفسه واما انه ان قام به نفسه وجعلت تركه أولا أو باجرة من مال نفسه او من التركة حيث يكون هناك تركه فلا بد قروم القند وقام مقام مورثه وقد سمعت انه قال في المبسوط ان تاب عنه فلا كلام وفي (جامع المقاصد) انه لا يمتنع قضية ذلك انه يجب على المالك تمكينه من ذلك وتمكين ابيه وذلك اذا كانا اثنين عارفين بأعمال المساقاة والا فله النعم ويعود الامر كما لو لم يمتنع (قال في التذكرة) فان أم السل بنفسه أو استأجر من مال نفسه من يتم العمل وجب على المالك تمكينه اذا كان أميا عارفا بأعمال المساقاة ﴿ قوله ﴾ (والا استأجر الحاكم من تركه من يكمل العمل) كما في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمسالك وهو قضية كلام جامع الشرائع لأنه اذا امتنع الوراث من التقيام بالعمل بنفسه أو بغيره لا يغير على الاستئجار وإنما الواجب عليه تسليم ذلك القدر من التركة والتخلي بين المستحق وحده فيجب على الحاكم ان يتبعض لذلك لأنه المثل ذلك وذلك كله اذا لم تظهر التمرة ولم يكن العامل ميتا لسل بنفسه كما هو واضح وكما سنسح ﴿ قوله ﴾ (فان لم يكن له تركه أو تمذر الاستئجار فليأكل القسغ) كما في الكتب وهو قضية كلام جامع الشرائع والوجه في ذلك اذا لم يحفظ تركه انه موضع ضرورة كما في المبسوط لان التقدير عدم وجود متبرع في الموضحين ويصح الاستئجار بغير أجره فكان له القسغ وحسبي في جامع الشرائع قولا بأنه ليس له القسغ ولم يعمده وفي (المبسوط والتذكرة وكذا جامع المقاصد) انه لا يستعرض الحاكم من التركة بخلاف المحي اذا هرب لانه لافضة لهيب وفي (جامع الشرائع) ان

فإن ظهرت الثمرة بيع من نصيب العامل ما يحتاج إليه من العمل أو بيع جميعه ولو لم تظهر الثمرة
ففسخ المالك لتعذر من يكمل العمل من الميت وجبت أجره للثلث عاصمى ولو كان ميتا بطلت
قبل الظهور له الأجرة (مقن)

لما كان إن يأخذ له في الأكراس وأما إذا ظهر العمل فكذلك لأنه أحد العرضين فثبت عند ظهوره
فذلك الفسخ وفي (المبسوط والتحرير والكتاب) كما يأتي إن عليه الأجرة العامل إلى حين الرقعة في
المؤمنين لأنه عمل محترم قد بذل في مقابلة الحصة التي قد قامت عليه ينسخ المالك فوجبت له
أجرة الكل ولا كذلك لو كان الموت بعد الظهور فإنه يباع بعض الثمرة أو جميعها كما يأتي ﴿قوله﴾
﴿فإن ظهرت الثمرة بيع من نصيب العامل ما يحتاج إليه من العمل أو بيع جميعه كما في جامع المقاصد وكذا
جامع الشرائع لأنه إذا ظهرت الثمرة استحق العامل الحصة منها وإن وجب عليه باقي العمل فيبيع المالك
من نصيب العامل ما يفي بالعمل بالواجب فإنه يوجد راضى أو لم يف بالعمل باع الجميع ثم اتفق عند
الواجب واقتضت الفوعة ويضم من قوله فإذا ظهرت الثمرة إن ما سبق حكم ما إذا لم تظهر كما سبق وهو
كذلك لأن البيع قبل الظهور غير جائز ويضم من قوله بيع من نصيب العامل أنه لم يكن له تركه وفي
(المبسوط والتحرير) إذا ظهرت الثمرة خير المالك بين البيع والشراء فإن اختار البيع وكان بعد بدو
الصالح يمت لها يبيع المالك نصيب الميت ورب الثمن نصيبه وإن كان قبل أن يدو صلاحها فلا
تباع إلا على شرط القطع ﴿قوله﴾ ﴿ولم تظهر الثمرة ففسخ المالك لتعذر من يكمل العمل من
الميت وجبت أجرة للثلث عاصمى﴾ هذا قد تقدم بآيه وأما على حكمه ﴿قوله﴾
﴿ولو كان ميتا بطلت قبل الظهور له الأجرة﴾ تفسر بذلك أنه في الصحيح أطلق في المذهب كقولهم
البارع وإيضاح الفاعل أنه لو عين المالك العامل ومات بطلت المساقاة وليس بمجد والوجه فيها ذكره المصنف
أما انقضاء العقد فمواضع لتعذر متناه وكذلك وحوب الأجرة لأنه عمل محترم مثل ما تقدم وهنا
يقضي إن ما سبق كما سبق إنما هو إذا لم يكن العامل ميتا بل كانت المساقاة على القيمة ويضم من قوله
بطلت قبل الظهور أنها لا تبطل لو كان موت العامل للميت بعد الظهور ووجه أنه قد سبق ملكه لها
فيستصحب ولم يمل زواله بالموت نعم ينسخ العقد فيما بقي لتعذر العقود عليه ويظهر التصحيح أنها لا تنسخ
فيما بقي وليس بمجد (وقال في جامع المقاصد) إذا انقضت فيما بقي ما بقي ينقطع في مقابلة العمل الباقي
بمعدل اسقاط قدر أجرة منه من الحصة ويحتل النظر في قدر الباقي ونسبه إلى مجموع العمل باختيار
الكم والضم واسقاط بعض الحصة نسبة إليها كحصة الثالث من العمل إلى مجموع العمل قل ويزيد
الاحتال الثاني إن انقضاء العقد أخرج باقي العمل عن الاستحقاق فكيف يجب أجرة منه وقال أني
لم أجد في المسئلة تصريحاً يرجع إليه فينظر ما ذكره قلت الاحتال الثاني هو الذي هو عليه في عدة
مواضع من باب الأجرة حيث يكون متعلق العمل شخصياً ميتاً (١) وينسخ العقد أو ينسخ من نفسه
وهو الموافق لقواعد والضوابط فالحكم بعدم صرفه فلا حاجة بنا إلى تصريحهم إلا بما لا احتال
وجوب أجرة المثل أو اسقاط مقدارها من الحصة في صورة التمين لأن ذلك يكون إذا ظهر بطلان
العقد لا إذا فسده أو انقسخ ويكون أيضاً فيما إذا كان العمل مضبوذاً في القيمة ولم يتعذر وجوده
(١) في مسئلة ما إذا استأجر لغيره فمرض صفة أو مرض أو مات المرضي (منه قدس سره)

(الراج) العمل ويجب على العامل القيام بما شرط عليه من دون غيره فان اطلق عقد المساقاة اخفى الاطلاق قيامه ببقاء صلاح الثمرة وزادتها كالحرث تحت الشجر والبر التي تحرث وآلة الحرث وسقي الشجر واستقاء الماء واصلاح طرق السقي والاجابيين وازالة الحشيش المضر بالاصول وتهذيب الجريد من الشوك وقلع اليابس من الاغصان ووزيل الكرم وقطع ما يحتاج الى قطعه والتقيح والعمل بالناضج وتعديل الثمرة والقاط والجنداد واجرة القاططور واصلاح

ثم ان اسقاط اجرة مثله قد يجهل بصح المسألة ولا يخفى ما في قوله فكيف نهب اجرة مثله لان المحتمل انما احتل اسقاط مقدار اجرة المثل من المصقول محتل وجوب اجرة المثل على الثورث بل (قد ط) يقال ان هذا هو الذي ينافيه الاضاح قليلاً ومنه (يدلط) الرجوع في ثبوت الاجرة به اذا مات قبل الظهور واحتل في المسالك بطلان العقد من أصله لان ملكه مشروط باكمال العمل ولم يحصل وهو خيرة ايضاح التاف وهو ضيف جدا وتل في (المسالك) الحق جامع من الاصحاب البطلان اذا شرط عليه العمل بنفسه ولم نجعلها الاطلاق الا لمن عرفتم الحق في الميسر وغيره عدم البطلان بالموت ﴿قوله﴾ (الراج) العمل ويجب على العامل القيام بما شرط عليه من دون غيره (هذا الفرع من مفردات هذا الكتاب وواقعه عليه في جامع المقاصد ومما أنه ان شرط على العامل عملاً خصوصاً كما اذا قل له في من العقد شرطت عليك هذا العمل وان لا تعمل غيره أو قل له شرطت عليك هذا العمل ويسكت عن قوله ولا تعمل غيره وجب عليه ذلك العمل قط دون غيره سواء كان من اعمال المالك أو اعمال العامل ولا يجب عليه ما سواه فنية لشرط وان كان العقد اذا اطلق وجب عليه جميع الاعمال المتعلقة به واذا شرطت عليه جميعاً كان كيداً كما في الميسر والتذكرة والتحرير والمساك وهو قضية كلام الباقي بل يصحح بذلك المصنف فيما أن لكنه ليس فيه ما يضاف ما هنا قليلاً فصار لما صل عند المصنف أنه اذا شرطاً بعض الاعمال دون بعض يكون قد خرجنا عن الاطلاق الى التقييد فوجب اتباعه وهو واضح في الصورة الاولى بقسميه وموضع نظر في الثانية كذلك بل الظاهر ان المالك اذا شرط عليه عملاً من اعماله مثل أن يقول له وشرطت عليك بيان هذا الجدار ويسكت عن قوله وغيره أنه يجب عليه ذلك العمل ولا تسقط عنه احد المتعلق به عرقاً واحدة كما يأتي للمصنف وغيره وقد يكون المصنف اراد بهذه العبارة أنه يجب على العامل القيام بما شرطه عليه المالك من عمله المختص به دون غيره من اعمال المالك فيكون الضمير في منه واجبا الى المالك على حذف مضاف تقديره من عمله ويمد ان فيه حقاً وتقديراً وان المالك لم يجره ذكر وأنه سيذكر ذلك والامر في الاخيرين سهل وبقي اخل بالعمل المشروط بغير المسالك بين نسخ العقد وازامه باجرة مثل العمل كما في التحرير والمساك وكلنا جامع المقاصد فان نسخ قبل عمل شيء فلا شيء وان كان بعده قبل الظهور فالاجرة وان كان بعد ظهور الثمرة فكذلك كما في جامع المقاصد والمساك ﴿قوله﴾ (ان اطلق عقد المساقاة اخفى الاطلاق قيامه بما في صلاح الثمرة وزادتها كالحرث تحت الشجر والبر التي تحرث وآلة الحرث وسقي الشجر واستقاء الماء واصلاح طرق السقي والاجابيين وأزالة الحشيش المضر بالاصول وتهذيب الجريد من الشوك وقلع اليابس من الاغصان ووزيل الكرم وقطع ما يحتاج الى قطعه والتقيح والعمل بالناضج وتعديل الثمرة والقاط والجنداد واجرة القاططور واصلاح

موضع الشمس وقيل الثمرة لغيره وحفظها على رؤس النخل وبهذه حتى تقسم على صاحب الأصل بناء الجدار وعمل ما يستحق به من دولاب أو دالية أو ثناء النهر والكس للفتح على رأي (مذنب)

موضع الشمس وقيل الثمرة إليه وحفظها على رؤس النخل وبهذه حتى تقسم على صاحب الأصل بناء الجدار وعمل ما يستحق به من دولاب أو دالية أو ثناء النهر والكس للفتح على رأي (مذنب) على المال له ضابطان (الأول) ما فيه مستزاد الثمرة (الثاني) ما كان متكررا كل سنة وما يجب على المالك له ضابطان (الأول) ما يفتقر إلى بذل المال (الثاني) ما لا يتكرر غالباً ويصالح في الأصول انتهى (قلت) قد صرح بالضابط الأول فيما يجب على العامل في الميسر والوسيلة والسرير وجامع الشرائع والشرائع والتافع والتبصر وتوايضاح التافع والمساك والفتاح والفتاح والمذهب البارعي في الأخيرين أنه الأشهر وعليه الأكثر لكن الثمرة فيها غير مسوقة لذلك لكنها قد صرح بالضابط الثاني فيما يجب على العامل في الارشاد والمنة والروض والروضة وجمع البرهان والكتابة والرياض وما تلازمان قلت ما فصل به زيادة الثمرة هو ما يتكرر كل سنة مما فيه صلاح الثمرة ونحتاج إليه حصولاً وزيادة وجودة ولم أجده من صرح بالضابط الثاني على المال لكنه فيهم من يطابق كلامهم وما صرح فيه بالضابط الثاني انتهى ما يتكرر كل سنة الارشاد وما ذكر به آتاه من زيادة المال والفتاح وما صرح فيه بما منه حفظ الأصل وصلاحه الميسر والوسيلة وهو قضية كلام بعضهم وهذا أيضاً تلازمان ولا يفتح في قولهم ما لا يتكرر كل سنة ما اذا عرض في بعض الأحوال التكرار فيما يتعلق به بالأصول والآثار وفي زيادة الثمرة وتوايضاحها بالموضع فاعمل المالك كغير الآبار والأجار وبناء الحائط جديده أو بغيره ثم يشكل ما اذا كان مثل ذلك يتكرر كل سنة أو كانت غير بانها هذه الأعمال المسوقة في جانب العامل والمالك أعانها على الصرف والعادة إذ ليس ذلك لتحديد شرعي للجدار على الصرف والعادة فهو قضينا بخلاف ذلك في البان والآثار وأنبأ ولا يضر في ذلك الجبل والفرز في الجملة اقتناعاً بالتدخل المساحة ولو أدخل العامل شيء من ذلك أو بغيره تغير المالك بين فسخ العقد في الجميع أو البعض إن أتى بشيء والزمان بأجرة المثل كذا قال في جامع المقاصد قل ولم أظفر بصريح في ذلك بعد به (قلت) الظاهر أن الإطلاق هنا يجري مجرى الاستعارة وقد تقدم بان المال فيه ما تقدم آتاه ولم أجده نصاباً إذا أدخل المالك شيء من ذلك ثم عد إلى العبارة قوله حتى تقسم قد أشار به إلى خلاف أبي علي حيث قال وكل حال تصلح به الثمرة والزرع فسل المساق عملها إلى أن تبلغ الثمرة والزرع إلى حال يزمن عليها من الفساد فإذا بلغت صار شريكاً لم يجب عليه من العمل شيء الاقسطه الا يشترط عليه والأصحاب على خلافه على الظاهر وبه صرح في الميسر وغيره وفي (المختلف) أنه الأشهر وفي (المذهب البارعي) أن عليه الأكثر قلت لم نجد موافقاً لابي علي وأنته بقره والكس للفتح على رأي أبي علي قول الشيخ والمؤرخين كما في جامع المقاصد وعليه الأكثر كما في المسالك والكتابة وهو خيرة الميسر والتذكرة والارشاد والمختلف وإيضاح التافع والروض وجمع البرهان ولله قضية كلام الباقين لأنه ليس من العمل وإنما هو عين وآية كالداد والقرطاس والمحرط في الاجارة والأصل براءة فمة العامل وفي (المرائر وجامع الشرائع) على العامل لأنه مما يتم به تمام الثمرة وصلاحها الواجبين عليه وأنه مما يتكرر وقد استحسنه في الشرائع وفي (المساك) الأولى الرجوع إلى العادة ومع عدم إيرادها في الأولى السنين

وفي البقر التي تدبر العولاب ترد يدنياً من أنها ليست من العمل فأشبهت الكش ومن أنها تراد للعمل فأشبهت بحر الحرث ولو احتاجت الأرض إلى التسميد فلي المالك شراؤه وعلى العامل تمريره فإن أطلقا النقد فلي كل منهما ما ذكرناه عليه وإن شرطه كان تأكيذاً وإن شرط أحدهما شيئاً مما يلزم الآخر صح إذا كان معلوماً الآن يشترط العامل على المالك جميع العمل فبطل وصح اشتراط الأكثر (متن)

ولا ترجيح في التحرير والتفويض فلي القسمة إلى المتأخرين لم تصادف علماً ﴿ قوله ﴾ (وفي البقر التي تدبر العولاب ترد يدنياً من أنها ليست من العمل فأشبهت الكش ومن أنها تراد للعمل فأشبهت بحر الحرث) وكذا لا ترجيح في التفويض والمساك وجامع المقاصد بل في الاختيار كلاً يعمل ضمن من التوقفت وفي (الميسوط والتبني وجامع الشرائع والمختف) أن البقر على رب المال وفي (السرائر والتحرير والروضة) أنها أي البقر على العامل وفي (التذكرة) أنه الأول وفي (السرائر) أن الحبال والمخالات أيضاً على العامل ويكون العلو والرشا على العامل الميزم في المساك والروضة وفي (الكفاية) الأول الرجوع إلى الرف والعادة قلت لأريب أن استقاء الماء إذا لم ينجح إلى بئير كان ذلك على العامل فكذلك إذا احتاج إليها فأمل ﴿ قوله ﴾ (ولو احتاجت الأرض إلى التسميد فلي المالك شراؤه وعلى العامل تمريره) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لأنه حين تصرف إلى الأرض وليس حلاً فلا يجب على العامل للأصل وفي الأخير أن اشتراط التبيين أحوط وفي (التذكرة) أن على المالك أجرة قلة والأولى الرجوع إلى الرف والعادة كما في الكفاية والسيد جمل السرقين في الأرض ﴿ قوله ﴾ (فإن أطلقا النقد فلي كل منهما ما ذكرناه عليه وإن شرطه كان تأكيذاً) تقدم الكلام ثانيه ويضم من كلام المصنف في أول المبحث لكنه أعاده لينفي عليه بعده ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط أحدهما شيئاً يلزم الآخر صح إذا كان معلوماً إلا أن يشترط جميع العمل على المالك وصح اشتراط الأكثر) إذا اشترط العامل على المالك جميع العمل بطلت المساقاة كما في الميسوط والروضة والشرائع والتذكرة والتحرير والارتداد والقعة وجامع المقاصد والروض والمساك والروضة وجمع البهتان والكفاية وهو قضية كلام الخلاف والسرائر وجامع الشرائع لأن الحصة إنما يستحقها العامل بالعمل فإذا رضى عنه لم يستحق شيئاً وفي (التبني) أنها تجوز لو شرط على العامل في حال النقد ما يجب على رب المال أو بضه أو شرط على رب المال ما يجب على العامل أو بضه وقضية الحاقلة وأما إذا شرط العامل على المالك بعض العمل إذا كان معلوماً قل أو كثر وقد بقي منه شيء في مستزاد الثمرة ولو قليلاً قد صرح بالصحة فيه في الخلاف والتبني والسرائر وجامع الشرائع وشرح الارشاد فلهذا ذكر بعد الميسوط إلى الكفاية ونسج ما في الميسوط وظاهر المساك الإجماع عليه حيث قال ولا فرق بين أن يبقى عليه الأقل ولا أكثر عندنا وحينئذ هو المصلح وهو قولهم صلى الله عليه وسلم عليهم المؤمنون عند شروطهم لكن قضية كلام الشيخ في الميسوط الحاقلة قال إذا ساقه بالثمن على أن يعمل رب المال به فالمساقاة باطلة لأن موضوع المساقاة على أن من رب المال المال ومن العامل العمل ونحوه عند صاحب الرواية وجامع الشرائع في شروط الصحة

ولو شرط ان يسلم منه غلام المالك مع ولو شرط ان يكون عمل القلام خلاص العامل
فالاقرب الجواز (متن)

ان لا يشترط منه عمل صاحب النخل لكنه في الميسوط يجوز ان يشترط العامل على المالك ان
يسلم منه غلامه وان يكون على المالك بعض العمل وهذا هو نفس ذلك أو من قبله وآتي لنا ان عمل
القلام لا يرد على الشيخ وان مراده عمل القلام في بيتان المالك الآخر لكان اعانه للعامل ونحو
ذلك كما صرح هو المالك (وقال في الوسيعة) والشرط سائغ ما لم يرد الى سقوط العمل عن العامل وهو
يخالف ذلك فاعلم وأما اذا شرط المالك على العامل بعض ما عليه من تلك الاعمال أو جميعه فلا أبداً
خلافاً صريحاً في الصحة الا من أي علي بل ظاهر التذكرة ان لا خلاف فيه حتى من العامة وبه
صرح في الخلاف والميسوط والفتية والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمسالك وجمع
البرهان وغيرها مما تأخر وهو قضية كلام الوسيعة لكنه لم يتعرض له في السرائر وجامع الشرائع والفتاوى
والروضة مع تعرضهم لصورة العكس في الشرائع والكفاية لو شرط شيئاً من ذلك على العامل صح صد
ان يكون مسلوماً ولم يتعرض له اذا شرط الجميع وقال أبو علي ليس لصاحب الارض ان يشترط على
المساقي احداث أصل جديد من حفر بئر أو غرس يأتي به لا يكون للساقي في ثمره حق ولو جمل له
في ذلك حوصاً في قسمة لان ذلك يبع الثمرة قبل خروجها فان جمل منه ما يجل بيع الثمرة جاز وهو
كما ترى ليس ذلك من البيع في شيء وقد حكاه في التقييد من دون ترجيح ﴿قوله﴾ ﴿ولو شرطاً﴾
ان يسلم منه غلام المالك صح كما في الخلاف والميسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد
وجامع المقاصد والمسالك وجمع البرهان وكذا المختف وشرح الارشاد لغفر والتقييد وظاهر التذكرة
الاجماع عليه حيث قال متناً بل هو ظاهر المسالك حيث قال فيما يأتي ان المعروف ان الخائف الشافعي
كما سنبين لعدم المنع وعموم الامة كما يجوز ان يدفع للعامل حصة يعمل عليها احتج عليه في الميسوط
بانه ضم مال الى مال وليس يضم عمل الى مال فليأمل والخائف أحد في إحدى الروايتين وبمس
الشافعية محتجين بأن يد البعد كيد سيده وعمله كعمله فكان بمنزلة ما اذا شرط ان يسلم منه المالك
قائه لا يجوز وأجلب عنه في التذكرة بتم الحكم في الاصل والفرق بين عمل البعد وعمل المولى قل
عمل البعد يجوز ان يكون تاماً لعمل العامل ولا يجوز ان يكون عمل رب المال تاماً وقد تمه على ذلك
في المسالك وهو كما ترى ولا فرق عندنا كما في التذكرة بين ان يكون عاملاً بالتمية أو بالشرقة والشافعية
قلوا بالطلاق بلا خلاف بينهم اذا شرط ان يكون التمييز للقلام والعامل يسلم برأيه أو يسلم ما اتمق
عليه رأيهما وقد قل في الميسوط انما يجوز اذا كان الغلام تاماً وقال أيضاً يجوز ان يكون من تحت تدبير
العامل ويجوز ان لا يكون كذلك ولا يكون اسلاً في نفسه فليأمل ﴿قوله﴾ ﴿ولو شرطاً ان﴾
يكون عمل القلام خلاص العامل ﴿لاقرب الجواز﴾ كما هو غير التراجع بعد تردد والتذكرة والتحرير
والارشاد وشرحه لزمه والايضاح وجامع المقاصد والروض والمسالك وجمع البرهان لحظ الاقرب
والاتباع والامع بل ظاهر جامع المقاصد والمسالك الاجماع عليه حيث قصر حكاية الخلاف عن
(علي ظ) التام في الاول وقال في الثاني المعروف ان الخائف الشافعي لكن المحقق والامامة ذكرنا
المسألة على وجه يشر بالخلاف عندنا وقد تكرر هذا منها في مواضع كثيرة قلت المذهب الشافعي في

ووجب تيمينه (متن)

المبسوط قال بعد ان جاز اشتراط حمل غلام رب المال ما نصه ينبغي ان يكون التلام يسمل مع العامل في خاص مال رب المال قاما اذا شرط ان يسمل به في حائط رب المال أو في حائط العامل وغيره فلا يجوز انتهى وهذا نص في الحاققة اذ مناه انه ينبغي ان يفرض المسقط حتى تصح فيها اذا كان هناك بستانان متجاوران مشتركان في الماء مثلا فساواة العامل على أحدهما وشرط عليه ان يسمل غلامه في بستانه الآخر الخاص بالمالك لانه يمينه في كثير من الاحمال المشتركة ويستريح اليه لان كلنا حملا حالما عدلا مينا أمينا أو قول انه أراد ماسيحكيه صاحب جامع المقاصد عن الايضاح أو ماسنحكيه عن شرح الارشاد اما لو فرضنا المسقط انه شرط ان يسمل به في الحائط الذي ساقه عليه فانه لا تصح عنده لانه بمنزلة ما اذا شرط عليه ان يسمل به المالك والشيخ يمنع صحة ذلك كما تقدم وحيث لا يصح من المختلف وما تأخر عنه الغرض على الشيخ في تلك المسقط هذه المسقط كما تقدم ولا يصح من كذا التوارد الغرض بذلك المسقط على الشيخ بهذه المسقط وحيث يستعمل التليل الذي يحكيه من المبسوط فأصل ويكون الوجه في عدم الصحة في الشق الثالث من كلام المبسوط ان حمل التلام في بستان العامل الخاص به اذا كان مساويا لمل العامل في البستان المساق عليه أو أكثر يترتب أن تكون الحصصة بلا عوض من جانب العامل وعلى كل حال فالشيخ مخالف في الشق الذي فيه الحق الثاني والشيد الثاني والجامع من عبارة الشرائع والكتاب والارشاد وغيرها حيث قالوا المراد بالشرط من هذه البارات ان يسمل التلام في المالك المختص بالعامل أو العامل المختص به الخارج عن المال المشترك بينه وبين سيده المساق عليه فلا يلغى الى باقي المساق وكما له من مثل ذلك وقد احتجوا الى الجواز بالأصل والسومات وأنه اذا جاز ان يسمل في المشترك بينه وبين مولاه جاز في المختص وهذا لا يرد على الشيخ لانه لا يميزه وان ذكره في التذكرة بل الذي يرد ويرد عليه ما في مجمع البرهان من انه اذا كان حمل التلام كله في مقابلة بعض عمل العامل صح اذا شرطه وتراضيا عليه وان كان حمل التلام اضاف ذلك فتكون الحصصة في مقابلة عمل العامل وان كان قليلا جازا والحصصة كثيرة جدا فليأمل جيدا (وقال في جامع المقاصد) يهضم من كلام الشارح وقد المصنف ان المراد اشتراط كون حمل التلام للعامل يختص به والظاهر أنه غير المراد والا لم يمتنع الى قوله لخاص العامل بل كان يكفي عنه قوله للعامل على انه لا يحصل له قن عمل غلام المالك في بستان المالك كيف يشترط كونه للعامل وأي قاعدة في هذا الشرط (قلت) القاعدة في هذا الشرط ظاهرة وهي مساعدته على اتمامه المختصة به وفيه تخفيف عن موارد قوله لخاص العامل التخصيص على ذلك لمكان الاشتباه وبعد الفرض فكانه قال للعامل خاصة به ولله الذي دعاه الى كلام المبسوط كما سمعت على أنه ليس في كلامه ما يهضم منه ذلك (قال في الايضاح) وسبقا قرب الموم لانه في الحقيقة شرط لحصصة في مقابلة بعض العمل وهو جائز ويحتمل عدمه لانه شرط العوض له على حمل غيره والاصح الاول هذا كلامه بتمامه ولله غير ظاهر وانص فيا فيه هو ان لخصت ما وجدنا به كلام الشيخ آقا فليأمل نعم قال وقد في شرح قوله في الاشارة وان شرط عمله لخاصه (لخاصة خ ل) جاز ما نصه أي يكون حمل العمل للعامل بشرط ان يكون بعض العمل لا كله فلو شرط كل العمل بل انتهى فليحظ وليأمل اذ يرد على الايضاح أنه حيث لا فرق بينه وبين قوله ولو شرط ان يسمل به غلام المالك ولعل ظاهره النزع الى باقي المبسوط ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويجب تيمينه ﴾ أي التلام المشروط

ونفقت على مولاه فان شرطها على العامل أو من الثمرة صح شرط العلم بقدرها وجلسها ولو شرط للعامل ان اجرة الاجراء الذين يحتاج الى الاستانة بهم في العمل على المالك أو عليها صح ولو لم يشترط فهي عليه ومع الشرط يجب التقدير بالكمية (متن)

عمله بالمشاهدة أو الوصف كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وهو قضية كلام الباين لان الاعمال تختلف باختلاف الاشخاص وقد يكون الباينون بما يشاعون في ذلك ﴿ قوله ﴾ (ونفقت على مولاه) اذا اطلق النقد كما في المبسوط والتذكرة وكذا التحرير وجامع المقاصد واذا شرطت على المالك جاز اجماعا كما في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (فان شرطها على العامل أو من الثمرة صح) كما صرح بالاول في الخلاف والمبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه شرط لا يضاف للكتاب ولا السنة ولا ينافي مقتضى النقد وبالتالي في التذكرة وجامع المقاصد لما ذكر ﴿ قوله ﴾ (بشرط العلم بقدرها وجلسها) اي حيث تشترط على العامل أو من الثمرة كغيره جامع المقاصد فراوا من التزوير واختير في الخلاف والمبسوط والتذكرة ان الاطلاق يحصل على الوسط المتادلانه يشامع مثل ذلك واستدل في التذكرة على عدم وجوب تقديرها بانه لو حسب ذكر صفاتها والتالي باطل ولم يوضح لما بطلان التالي ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط للعامل ان اجرة الاجراء الذين يحتاج الى الاستانة بهم في العمل على المالك أو عليها صح) كما هو قضية كلام الوسيلة وهو خيرة الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وترحه لولده والمختلف والمذهب البارع والتبحيح والروض وجامع المقاصد والمساكن ومعجم البرهان والكفاية فبعض هذه صرح بما في الكتاب وبعضها يشترط كونها على المالك وبعضها يكونها من الثمرة والكل متفقة على خلاف قوله في المبسوط فساد النقد اذا اشترط كون اجرتهم من الثمرة قال اذا ساقاه على اجرة الذين يعملون ويشتان بهم من الثمرة فالتقدير لانه المساقاة موضوعة على ان من رب المال المال ومن العامل العمل فاذا شرط ان تكون اجرة الاجراء من الثمرة كان على رب المال المال والعمل معا وهذا لا يجوز انتهى وقد اطلق الاصحاب على خلافة كما سمعت حيث يكون من العامل عمل في الجنة يحصل به زيادة في الثمرة لسمو الاداة مع عدم المانع اذ باقي عمله مصحح للمساكات وفي (شرح الارشاد) فنشر الاجماع على ذلك قل اذا شرط عليه اجرة الاجراء الذين يعملون بعض العمل صح اجماعا ولا يراد من عبارة الشرائع وغيرها الا هذا المعنى لان نظرم الى المبسوط والمتبادر من كلامه كما فيه جملة ان العامل قد لا يقوم بجميع العمل وحده فيحتاج الى من يعمل معه ويساعده من حراثة وتطور وصاوم ونحو ذلك فاذا شرط اجرة نحو هؤلاء على المالك فسد النقد لكنه قد حكى عنه في التذكرة انه منع من اشتراط ان يستأجر باجرة من المالك في جميع العمل بحيث لم يبق للعامل الا الاستعمال وهو الفرض الذي يأتي ويشهد لذلك سكوت بن ادريس عنه لكن الجماعة قد فهموا منه ما قلنا انه المتبادر من قليسط ذلك وليأمل فيه اذ دلل في عبارة التذكرة سقيا فما احتله في المالك من عبارة الشرائع من ارادة ما يأتي في عمله بناء على ما في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (ولو لم يشترط فهي عليه) لوجوب العمل كله عليه وهو قضية كلام الجماعة بل في جامع المقاصد انه لا ريب ان العامل اذا كان لا يقوم بالعمل وحده واحتاج الى من يساعده فيه فاجرة الاجراء الذين تدعوا الحاجة اليهم على العامل ﴿ قوله ﴾ (ومع الشرط يجب التقدير) في الموضين وما اذا شرطت على المالك او عليها تبطل بدونه كما في التحرير وكذا

اما لو شرط العامل ان يستأجر باجرة على المالك في جميع العمل ولم يبق للعمل الا الاستعمال
ففي الجواز اشكال (الخامس) المار ويجب ان تكون مشتركة بينهما معلومة بالجبرية المعلومة
لا بالتقدير فلو اخص بها احدهما (مقن)

جامع المقاصد وقد يكون قضية كلام الباقين حذرا من العود وقد لا يكون لانه مما يتسامح فيه
﴿ قوله ﴾ (أما لو شرط العامل ان يستأجر باجرة على المالك في جميع العمل ولم يبق له العمل
الا الاستعمال ففي الجواز اشكال) يتشأن ان استعمال الاجراء ومقاولتهم نوع من العمل اذ المالك قد
لا يتعدى الى ذلك ومن ان هذا القول والاستعمال ليس بمل مرة اذ فرق بين العمل والقول الذي هو
استعمال والتبادر من اعمال المساقاة خلاف ذلك والجواز صريح كلام المذهب البارع أو قضية كاتدم
بل قد يلوح من الحلاق كلام المختلف وقد يظهر ذلك من التذكرة (ونسب ظ) فيها هنا احتمال
الجواز الى بعض الثافية وقال هو الذي نس الشيخ رحمه الله عليه كما تقدم والاصح البطلان كفي الايضاح
وشرح الارشاد فنشر بل في الثاني الاجماع عليه وهو قضية كلام التتبع وقد يلوح ذلك من المسالك
وفي (جامع المقاصد) انه لا يخلو من قوة وهذا الاحتمال هو الذي احسنه في المسالك من عبارة الشرائع
كما اشرنا اليه آنفا ﴿ قوله ﴾ (الخامس المار ويجب ان تكون مشتركة بينهما) هو هذا الركن
الخامس وهي الثمرة الخاصة من الاشجار التي هي محل العقد والشهود بينهم في التمييز انه يشترط فيها
ويجب فيها كون حصة العامل منها مشاعة على اختلاف تمييزه في ذلك ففي (النية) يشترط تمييز حق
العامل وان يكون جزءا مشاعا وفي (السرائر) يشترط لحصه معلومة مشاعة وفي (المبسوط) لا يجوز المساقاة
حتى يشترط العامل جزءا معلوما من الثمرة اما النصف أو الثلث وقال ان موضوعا على الاشتراك بلا
خلاف (وقال في الشرائع) الخامس القائمة ولا بد ان يكون للعامل جزء منها مشاعا وهكذا بقية العبارات
وقد عبر المصنف ها بالاشتراك فيها لانه يفيد الشياخ وزيادة وهي انه يشترط ان تكون جميع المار
مشتركة بينهما فلو اشترط كون جزء منها وان قل جدا ثالث بطلت المساقاة لعدم التفتي لاستحقاقه
غير الشرط المخالف لوضع العقد وكيف كان فلا شك في اجاب الشيوخ كما في مجمع البرهان لتكون مساقاة
﴿ قوله ﴾ (معلومة بالجبرية المعلومة لا بالتقدير) يحتمل أن تكون معلومة خبرا بعد خبر لتكون
والأنسب باختيار المعنى أن تكون صفة لمخوف حالاً منه فيكون التقدير حال كون الشركة معلومة
بالجبرية المعلومة والجبرية المعلومة مثل النصف والثلث والرابع واخترها عن الجزئية المجهولة كالجزء
والنصيب فان المساقاة لاتصح اذا كان التقدير بها اجماعاً كما في التذكرة وجامع المقاصد والتقدير الذي
لا يجدي فحصل العلم به في صحتها مثل كذا ومثلاً وكذا فجزاؤني (المبسوط والنية) لا يجوز ان يكون
معلوم المقدار مثل أن يكون ألف ومثل وخمسة مائل كما يأتي وبالملة قد طغنت عباراتهم بانتراط العلم
بقدر نصيب العامل وحسنت وسهله وقد سمعت آنفا كلام المبسوط والنية والسرائر وهو معنى مالي القسمة
والهابة والمراسم المساقاة جائزة بالنصف والثلث والرابع اذ معناه أنها تصح اذا قدرت حصة العامل بهذه
الجزئية المعينة من النصف وغيره من الكسور ﴿ قوله ﴾ (لو اخص بها أحدهما) أي بطلت
كما طغنت بذلك عباراتهم كالمذهب والشرائع والفاخر والحرير والارثاد وشرحه جميعاً المقاصد وغيرها
وهي قضية كلام الباقين حيث اشترطوا الاشاعة والشركة لانهما هما التيقان ﴿ قوله ﴾ (أو

أو أهلا الحصة أو شرط أحدهما لنفسه شيئا معلوما والواحد بينهما أو قدر لنفسه أو مالا معلومة والباقي للملأ أو بالعكس أو اختص أحدهما بجزء غلات معينة والآخر بالباقي أو شرط مع الحصة من الثمرة جزء من الأصل على الشكل (متن)

أهلا الحصة (أي بطلت كافي المذهب والشرائح والتذكرة والتحرير وهو قضية كلام الباين لماثاته يقتضى القند ﴿ قوله ﴾ (أو شرط أحدهما لنفسه شيئا معلوما والواحد بينهما) أي بطلت كافي الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك والكفاية وغيرها وهو قضية كلام الباين لماثاته لموضوع المساقاة قائما مبنية على الاشتراك في الثمرة كأدل عليه القول وفصل التي على الله عابه وآله ولأنه ربما لا يحصل إلا ذلك التدر المين فلا يكون الآخر شيئا ﴿ قوله ﴾ (أو قدر لنفسه أو مالا معلومة والباقي للملأ) أي بطلت كافي المبسوط والقنية والشرائح والتذكرة والتحرير والارشاد وشروحه وجامع المقاصد والمساك والكفاية وهو قضية كلام الباين لما تقدم وفي الأولين أنه لا خلاف في ذلك كما تقدم لكن في جملتين هذه أو قدر أحدهما لنفسه مقدارا معيناً والباقي للآخر فيفضل صورة العكس في الكتاب كما يأتي ﴿ قوله ﴾ (أو بالعكس) كافي الشرائع وجامع المقاصد والمساك والكفاية وقد سمعت مالي جملة من الكتب القديمة والوجه في ذلك ما تقدم ﴿ قوله ﴾ (أو اختص أحدهما بجزء غلات معينة والآخر بالباقي) كافي المبسوط والقنية والشرائح والتحرير والارشاد وشروحه وجامع المقاصد والمساك وجمع البرهان والكفاية وهو قضية كلام الباين لأنه يخرج على شيوخ الثامنة وفي الأولين في الخلاف فيه ﴿ قوله ﴾ (أو شرط مع إحدى الحصتين من اثمره جزءا من الأصل على الشكل) أي بطلت على الشكل وقد تردد أيضا في الشرائع وهو ظاهر الكفاية ويجزم بالبطلان في المبسوط والشرائح والارشاد وتلحقه والروض وفي (الايضاح وجامع المقاصد) أنه الأصح وفي (المساك) أنه أوجه ومال إلى الصحة في جمع البرهان ومنشأ التردد من أن مقتضى المساقاة أن الحصة من الثمرة فإذا دخلت الحصة من الأصل في ما كاه لا يكون العمل المبفول في مقابلة الحصة واقعا في ملك المالك ولا واجبا بالقند إذ لا يقل أن يشترط عليه العمل في ملك نفسه وبه يفرق بينه وبين اشتراط الذهب أو الفضة لانهما من غير المال الذي يسلم به والحصة في الثمرة التي هي في مقابلة عمله في جميع المال المقرود عليه فإذا صار له جزء منه لم يكن له حمل في جميع المال المملوك لانه لم يستحق جميع الحصة لانه لم يسلم في جميع مال المالك إلا أن تقول أنه إذا اشترط الحصة من الأصل كان كاستثناء من العمل في جميع المال المملوك فيكون بعض الحصة في مقابلة العمل في ما يختص به المالك وبعضها بقيته لملك الحاصل بالشرط في القند اللازم لميل إلى ومن أن ذلك يجري مجرى اشتراط شيء غيره من ذهب أو فضة وهو جائز مع حرمان الرقعة بالقرود والشروط (قلت) وقد يجوز جماعة أن ترضع الصبي المملوك بجزء متعدي يتأجره على طعن الخنعة بجزء منها تأمل (وقال في جمع البرهان) ما نجد مانعا من الصحة ومن كونها مساقاة إلا أن يقال قد وقع الإجماع على عدم اعتداد مثل مساقاة وبلغت المساقاة تأمل ومنه يعلم حجة القائل بالبطلان وهو الانتباه بأصول القصد لانه لا يقل من أن يكون مشكوكا فيه فيقتصر فيها خالف الأصل على التيقن ولهذا ما نجد تأييدا للصحة ولو باطل الأقرب ونحوه ومع ذلك قال في الرضا أن في المسئلة قولين وقال أيضا أنه لم يقف على خلاف ﴿ قوله ﴾

أو ساقاه بالنصف ان سقى ناضحا وبالثلث ان سقى عنيا أو بالمكس أو ساقاه على أحد الحائطين لا بينه أو شرط حصة مجهولة كالجزء أو النصيب بطلت المساقاة ولو شرط له النصف من أحد التوعين وثلث من الآخر صح اذا علم مقداره كل منهما (مبن)

﴿ أو ساقاه بالنصف ان سقى ناضحا وبالثلث ان سقى عنيا وبالمكس ﴾ أي بطلت كما في المبسوط والتذكرة والتحرير والمساقاة والمنايع وفي (الكفاية والرياض) أنه الأشهر وله مكان تردد الحق والافلا فبعد مخالفا وجزم بالبطالان أولا في الشرائع لان الحصلة لم تتبين ثم قال وفيه تردد (وقال في الارشاد) ولو شرط فيها سقت الماء النصف وفيها سقى بالناضح الثلث بطل وقد فهم منه في مجمع البرهان أنه أراد غير ما في الشرائع والكتاب وغيرهما وهو الظاهر من الروض أو صريحه قال في (مجمع البرهان) لان الظاهر من عبارة الارشاد ان المراد اذا كان في البستان ما يسقى بالماء أي لا يحتاج الى السقي بثل الناضح بل يحتاج الى ما يهل منه دخول الماء تحت الاشجار وغيره من العمل وفيه ما يسقى بثل الناضح وهو البير وشرط الماء لثلاثة نصف الثمرة مما يسقى بالماء وثلث فيها يسقى بالناضح بطل هذا العقد والبطالان غير واضح وهذه غير المساقاة المذكورة في القواعد والشرائع لان البطلان هناك للجهالة ويمكن أن يقال ان عبارة القواعد أجود من هذه لانها غيرها نعم ان كان المراد منها هو المراد من عبارة القواعد لا شك في ذلك ولكن لا يفهم ذلك من هذه أصلا بل المفهوم ما ذكرنا مع امكان المناقشة في عدم صحة ما ذكر في القواعد والى ذلك تردد في الشرائع فان الصحة ممكنة كما مر في الاجارة ان دخله فارسا فلك كذا أو روميا فلك كذا الا أن يقال أنه خرج بدليل خلص انتهى ما أردنا قوله من كلامه (ونحن نقول) الظاهر ان مراد في الارشاد هو مراده في القواعد والتذكرة والتحرير لانه لا وجه لجزءه فيه بالبطالان مع عدم ظهور وجه فيها فهمه منه مولانا المقدس الاردبيلي بل وجه الصحة ظاهر في ذلك مع السلم لكل منها في الجملة وبه صرح في الكفاية وقد صححوا منه في ما يأتي ان شاء الله تعالى فيها اذا شرط له النصف من أحد التوعين وثلث من الآخر بل صححوا ما اذا شرط له النصف من هذا الحائط من التوعين وان لم يعلم قدر كل منهما (وكيف كان) فالاصح فيها نحن فيه عدم الصحة لمكان الجملة مع عدم وجود شخص لحكمها من اجماع أو رواية كالصحيحين الى اهل البيت والاجارة فنياطين كما قدم بيانه مع عدم القائل بالصحة ها أصلا والحق انما تردد (وليل) انه لم يذكر في أكثر ما ذكرنا من الكتب صورة المكس لغة فائسها ووضح المراد بدونها ﴿ قوله ﴾ (أو ساقاه على أحد الحائطين لا بينه) أي يطلب كما في التذكرة ووجه ظاهر وله لذلك تركه الجماعة ﴿ قوله ﴾ (أو شرما حصة مجهولة كالجزء والنصيب بطلت المساقاة) اجماعا كما في التذكرة وجامع المقاصد كما قدم ولا يحمل على ما ذكر في الوصية فلا ينصرف الجزء الى الشر والسهم الى اثن والشيء الى السدس لان ذلك خلص بالوصية وقوله بطلت جواب لو في قوله فلا يخص الى آخره وقد قدم في مثل هذه الامور التهمة أو الاحدى عشر في باب المزارعة فليحظ ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط له النصف من أحد التوعين وثلث من الآخر صح اذا علم كل منها) كما في الخلاف والمبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتمه وجامع المقاصد وتطبق الارشاد والروض والمسالك ومجمع البرهان والكفاية والمنايع وغيره انه في الخلاف لم يشترط عليه بكل منهما لكنه مراده لا يفتي مدد الرد

ولو ساقاه على النصف من هذا الحائط من التوعين لم يشترط العلم بقدر كل واحد منهما ولو شرط للمالك على العامل شيئا من ذهب أو فضة مع الحصة كان مكروها (متن)

على مالك لأنه حكى عنه أنه لا يميز ذلك حتى تكون الحصص سواء في الكل ومثاله ما إذا اشتمل على نوعين من التخل كالبرقي والمخل وقوت بينهما في الحصة فانه يجب علم العامل بمقدار ما يحصل من هذين النوعين ومعرفة ذلك إنما تكون بالنظر والحرص والتخمين كما صرح به في التذكرة والروض إذا علم بحصة الأنواع يستأنم العلم بقدر كل نوع وإليه أشار بقوله في القصة إذا طامها أي الحصة (وقال في الروضة) أي إذا علم الأنواع قلبي الكتب وغيره والمراد حصة الأنواع لأن العلم بالأنواع عند عدم يستأنم العلم بالحصة أيضا قليلا والامر سهل لوضوح المراد ومنه فهم هذه العبارات كما هو صريح البسيط والتذكرة وجامع المقاصد والمساك أنه إذا لم يعلم لم تصح المساقاة وأنه إذا لم يتاوت بينهما وساقاه على النصف من الجليم لم يشترط العلم بقدر كل منها بل لا يشترط العلم بذلك وإن كانت الاجناس مختلفة (قال في التذكرة) إذا اشتمل البستان على أشجار مختلفة كالزيتون والرمون والتين والكم فساقاه المالك على أن يهمل سبعا واحداً في الجليم كنصف الثمرة أو ثلثها أو غير ذلك صح إجماعاً سواء طامها على قدر كل واحد أو جهلاً أو علم أحداهما دون الآخر وسواء تساوت أو تفاوتت ولو قاوت المالك بينهما لم يصح إذا لم يعلم قدر كل جنس منها لما فيه من التردد والفرق بين الأول والثاني أن قدر حقه في الأول معلوم بالجزئية وإنما الجهول الجنس والقصة قلصة مطلوبة غير مبرورة والمدار على العلم بها وفي الثاني التقدير عاماً بجهول لاحتمال اختلاف ثمره الجنس في القدر وحيث يكون قدره من الكل مجهولاً لأن المستحق على أحد التقديرين نصف الأكثر وثلث الأقل وعلى التقدير الآخر ثلث الأكثر ونصف الأقل والأول أكثر من الثاني ومعلوم أن الجهل بقدر الحصة يبطل وحاصله أنه حيث لا يعرف قدر ما فيه النصف من مجموع البستان فلا يكون قدر النصف من جمعه معلوماً وكذلك لو كان الجنس واحداً والشرع مختلفاً وإلى هذا أشار في الروضة والمساك بقوله خذوا من وقرع أقل الجزئين لاكثر الجنسين مع الجهل به فيحصل التردد لكنه كما ترى غير وافي بتمام المراد وبذلك يظهر لك عدم صحة ما في مجمع البرهان حيث قال إن في القصة اشكال إذا لم تكن الحصة مختلفة لمكان الجاهلية فلا كانت مانعة من الصحة لمنعت هنا فلا يبعد عدم الصحة بناء على اعتبار العلم وعدم الجاهلية لأنه قد علمت أن لجاهلية هناك مع حكاية الاجماع على ذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ساقاه على النصف من هذا الحائط من التوعين لم يشترط العلم بقدر كل منها ﴾ كما قدم بيانه بحيث يرتفع اشكال مجمع البرهان ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو شرط للمالك على العامل شيئا من ذهب أو فضة مع الحصة كان مكروها ﴾ قد حكينا ذلك في باب المزارعة عن كتب الاصحاب من القصة إلى الرياض وإنما خلى عن ذلك الخلاف والبسيط وقته القرآن والتفنية وجامع الشرائع والتفصيح والكتفي والتذكرة لكن في الأخيرين التصريح بمجاوزة الاشتراط ولم يذكر الكراهية وبعض هذه الكتب الستة لم يسق ليان ذلك وفي (المذهب) أن الاحوط تركه وقد استترنا ذلك منهم حيث أجبوا هنا إلا من شذ على الكراهية مع عدم ورود خبر بذلك ولم يتعرض المتقدمون لذلك في الزارعة مع ورود الظهور فلما أنه لا دليل لم على الكراهية إلا الاجماع وأنه يميز كون الخارج بقدر الشرط أو أقل فيكون معه وثبه خاتماً فيكون له المالك أخذه لمكان الضرر وقد قلنا فيه نظر

ووجب الوفاء به ما لم تطف الثمرة أو لم تخرج فيسقط وفي تلف البعض أو لصور
الخروج اشكال (متن)

أذ لو كان الشرط أكثر من الحصة أو متلبا يكون سفا مرجعا لقصد العقد والظاهر أن حكمهم بذلك مبني
على عدم السفه والضرر كما في جميع المسائل وأما دليل المجاوز والزام فمضمون أدلة الوفاء بالقرود
والشروط ﴿ قوله ﴾ (ووجب الوفاء ما لم يطف الثمرة أو لم تخرج فيسقط) كما صرح بذلك كله
في المذهب البلع وجامع المقاصد والمساك والروضة واقتصر على اشتراط عدم التلف في التباين والسرائر
والشرائع والمافع والتذكرة والتحرير وإيضاح المافع وفي (الارشاد والتبصرة والعفة والروض وجميع
البرهان) وجب الوفاء به مع السلامة فيحتل السلامة في الجملة ولو تلف أكثرها كما هو المستند من
قولهم ما لم يطف إذا التبادر منه تلف الكل كما هو صريح جماعة منهم المصنف فيما يأتي وظاهر آخرين قال
في الروضة في شرح قوله في العفة شرط سلامة الثمرة فلو تلفت أجمع أو لم تخرج لم يلزم ويحتل مع
السلامة عرفا وخاصة بحيث لا يتقص شي. يتد به عرفا من الثمرة المتأخرة وعلى التقدير الثاني فرق بينه
وبين التلف وعدم الخروج على ما هو المتبادر منهما كما سمعت إلا أن يقال إن المراد التلف المتد به
فيراقت السلامة عرفا ويخالف السلامة في الجملة أو المراد التلف في الجملة فينكس الأمر لكنه يخالف بما
عرفت وسنسمع الكلام في تلف البعض (وكيف كان) فالوجه في السقوط عند تلف الجميع أو عدم خروجه
أنه لو لاء لكن أكل مال بالباطل كان الماسك قد عمل ولم يحصل له عوض فلا أقل من خروجه لا
عليه ولا له (قلت) الأصل في ذلك الإجماع على الظاهر إذا خلا خلاف الأمن (١) مع موافقة الاعتبار
لمكان حصول ضرر ين عليه ضرر بذهاب ثبه ضباعا وضرر بانخذ الشرط منه فلا يسد دخوله تحت
أكل مال بالباطل فأصل وأما إذا كان الشرط قائل على الماسك فظاهر التذكرة والتحرير إن الأمر
كذلك وفي (المساك) أنه ضعيف وفي (جامع المقاصد) أن فيه نظر لأن العوض من قبل العامل وهو
العمل قد حصل والشرط قد وجب بالقد فكيف يسقط بشي سقط فإن تلف بعض أحد العوضين لا
يجب سقوط البعض الآخر مع سلامة العوض الآخر (قلت) مع أنه عرفا أرضه وأصلح شره ولم
يزرع حتى يقال إن الأرض قصت بالزرع وحينئذ فيمكن الفرق على تأمل ولا ترجيح في جمع البرهان
﴿ قوله ﴾ (وفي تلف البعض أو قصور الخروج اشكال) ونحوه ما في الإيضاح من عدم الترجيح
وقد عرفت إن الأصل في المسقة الإجماع وحصول الضرر المتد به وهما متباين في الفرضين الآن نقول
إن الظاهر من اشتراط السلامة مراده السلامة بالكلية أو العرفية وكلاهما بقضيان بالسقوط عند تلف
البعض مطلقا أو عدم خروجه أو تلف البعض المتد به وعدم خروجه (قلت) لا يصح لم إرادة شي من
الأميرين لأن ذلك مبني على مقابلة الأجزاء بالأجزاء في المساقاة بأن يكون كل جزء من الشرط والعمل
في مقابلة كل جزء من الثمرة وهي متبينة لوجه (الاول) القائل على تقدير وقوعه غير معلوم فلو تحققت
المقابلة لم يكن ما تريد أن نقس في مقابلة الساقط سلوما وبالجملة المجهول غير مضبوط فلا تصح مقابلة
الأجزاء بالأجزاء الثاني أنه لو تلف بعض الثمرة أو قص خروجها عن الباعة لم يسقط شي من العمل

(١) كل في الأصل هنا كلمة معرفة لم نعلم صوابها فاستطاعها فظاهر أن الخلاف المشار اليه
هو من العامة كما فهم من التذكرة حيث قال ومنع العامة جواز ذلك وأبطلوا المساقاة الخ (مصححه)

ولو قال سائقك على ان لك النصف من الثمرة صح وان اشرب من حصته وفي العكس اشكل
فان ابطاء فاختل في الجزء المشروط لمن هو منهما فهو للعادل (مقن)

أصلا في قولنا لو لم تثر الاشجار أو تفت التوت بمخاضة أو غضب وجب على العامل تمام العمل ولم
تضر به وكيف يجتمع هنا مع القاية (الثالث) ان العامل يملك حصة من الثمرة بالتطور فاذا تلف
بعضها تلف في ملك (ملكه ط) بعد استحقاقه اليه والمساواة فلا يسقط بطله شيء من البوص الآخر
وسقوط الشرط ينفك الجميع لا يندح في ذلك لخروجه بالدليل من الاجماع أو الضرر العظيم (الراجح)
وهو خلاص الاخير ان العرض هو ما يخرج قليلا كان أو كثيرا الا ما يخرج خروجه بحسب العادة
فكيف يسقط شرط شيء من المشروط بتخلف العادة مع تأييد ذلك بمسوم الاجاء والعقد والشرط
وقد اكسبنا في جامع المقاصد والمساك والروض عدم سقوطها فيها بل قال الثاني ان نصف القول
بالسقوط ظاهر ووجه احتمال السقوط ان الاجزاء قابل بالاجزاء لانه يسقط الشرط بلف الكل ويجب
كله بمصول الكل فيقال بالمسرح فتكون الاجزاء في مقام الاجزاء ﴿ قوله ﴾ (ولو قال سائقك
على ان لك النصف من الثمرة صح وان اشرب من حصته) أي سكت هنا كافي البسوط والتذكرة
والترديد وجامع المقاصد لان امتثاله الباقي ثامت بالاصل لانه كل مستحق للحرج خرجت عنه
حصة العامل على الباقي على ما كان فلا يحتاج الى النص عليه بخصوصه فكل قاله بملك نصف
عدي هذا ﴿ قوله ﴾ (وفي العكس اشكل) كافي التحرير وقد جزم عدم الصحة في البسوط
أولا وفي (التذكرة) انه أقوى وفي (البسوط) ايضا والاضاح وجامع المقاصد انه الاصح لان تخصيص
بالذكر لا يدل على التخصيص بل الحكم نصف دلالة المفهوم المتصالح ولان الامور المدونة اركانها في
العقد الامر فيها اشيق من أن يكتفي بذكرها مثل ذلك وحكي في البسوط عن بعض الناس القول
بالصحة لان قوله سائقك يقتضي المشاركة فاذا قال لي منها النصف علم انه ترك الباقي لعامل قوله
قال (وروي ابيه فلامه الثلث) حيث علم ان الارب البقي ﴿ قوله ﴾ (قل ابطاء فاختل في
الجزء المشروط لمن هو منهما فهو للعادل) كفي التذكرة والتحرير وستادان العامل ادعى ان المالك قال
له سائقك على ان لك النصف فيكون العقد صحيحا وادعى المالك انه قال ولي النصف فيكون باطلا
وقد جزم المصنف هنا بتقديم قول العامل بيبه اما لانه مدعي الصحة وقد تقدم لمصنف في آخر اب
الاجارة ان قول مدعي الصحة انما يقدم فيها لا يتضمن دعوى أمر آخر غير الصحة طه أراد هنا
ما اذا كانت اجرة المثل بقدر الصحة وكان ذلك عند انتهاء المدة واما لا يظهر من التذكرة من ان تقديم
قوله لمساعدة الظاهر له من حيث ان الشرط انما يراد لاحله لان المالك يملك حصته بالنتج للاصل
لانه لا يشرط وقد غلطي في الامر من في جامع المقاصد اما (الاول) لما تقدم له من أن قوله مدعي الصحة
اما يقدم فيها اذا افتأ على حصول اركان العقد واختل في وقوع الشرط الفساد ومن ان الاختلاف
الذي لا يرتب عليه فاقعة اصلا الا محض نزع مرارة الميمن لا يكاد يقع بمن يقل وقد تقدم تحرير
الكلام في ذلك مبينا وينا بطلان كلامه بطلانه في عدة مواضع فارجع اليه من أراد التوفيق عليه
(واما ادني) بطلان مثل ذلك لا بدعاهما ادليس المراد من الظاهر ما دل عليه القرينة ولا لكان
اذا اختل في ان العقود على البيع وهو ما جرت عليه المساواة أو غيره القول قول مدعية عملا بشاهد

ولو قال على ان الثمرة يتناهبها نصف ولو ساقاه على ستانين بالنصف من احدها والثالث من الآخر صرح مع التبيين والا فلا ولو ساقاه على احدها بينه بالنصف على ان يساقه على الآخر بالتك صرح على رأي (متن)

القرينة وليس كذلك بل المراد بالظاهر ما يندر وقوع مقابله كما اذا جاء المتبايعان مصطحبين واخطائي التفرق بعد البيع مع مضي زمان طويل جدا من وقوعه فان عدم التفرق في السنة الطويلة من الامور النادرة الوقوع ثم قال والذي يقتضيه الظرف القول قول الآخر بينه (قلت) مرادهم بالظاهر للفقهاء الراجح التفرع قرينة او غيرها قالوا له متساوي الطرفين وهو المشكوك فيه والموهم وهو النادر وقد عدوا من تناهض الاصل والظاهر ما اذا ادعى الحال عليه الحال به فإراد الرجوع على المحيل بما أدى فعل المحيل كان ذلك دينا عليك اذ الظاهر كون الحال عليه مشغول السنة لان الظاهر أنه لو لا اشتغال ذمة لا أحيل عليه والاصل براءة ذمة وليست الحوالة على البري فادارة الوقوع وعدوا من الظاهر وقد عدوه على الاصل الاخبار بالطهارة والاخبار باقتضاء السنة وما اذا شك بعد الفراغ من الطهارة والصلة وغية السلم وما اذا شك في عدد الركعات أو فعل من أفعال الصلوة بعد دخوله في آخر واختل في طين الطريق وضاعة الحمام ومبايعة أيدي الخائفين من جلد أو لم وفي الجبل المطروح في بلاد الاسلام اذا ظهر عليه قرائن التذكرة وغير ذلك مما يندر وقوع مقابله بل الظاهر تقديم الظاهر في هذه أيضا كما هو المعروف على الظاهر فالمداري الظاهر على الظن والرجحان وإن كان مقابله متساوي الوقوع وعنده والنقل والرجحان فيأمن فيه غير ما مثل به فان وجد هناك قرينة تورط ظنا ورجحانا قلنا به فتقديم قول العامل فيأمن فيه التبيين لأنه سلم مدعي الصحة وأقوال السلم وإضاله فصلان على الصحة موقفا بمساعدة الظاهر ﴿ قوله ﴾ (ولو قال على ان الثمرة يتناهبها نصف) كلفنا التذكرة وجامع المقاصد كلفنا التأن في حل الاطلاق على ذلك فيما تحقق فيه الشركة كالتوقف والوصية والاقرار لان الاصل في الشركة عدم التناوب ﴿ قوله ﴾ (ولو ساقاه على ستانين بالنصف من احدها والتك من الآخر صرح مع التبيين والا فلا) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وبالصحة مع التبيين صرح في المبسوط والمراد بالتبيين تعيين البستان الذي شرط له فيه النصف والذي شرط له فيه التلث كأن يقول له من هذا النصف ولو لم يبين لم يصح لانه لا يدري الذي يستحق نصفه ولا الذي يستحق ثلثه وفي (التذكرة) لو ساقاه على بستان واحد نصفه بالنصف ونصفه بالتلث تراجم بطل كالتبانين سواء والاصح الصحة كما نص عليه في التحرير ﴿ قوله ﴾ (ولو ساقاه على احدها بينه بالنصف على ان يساقه على الآخر التلث صرح على رأي) هو خيرة الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وشرحه لولده والمختلف ولا يوضح والصحة والتخييع وجامع المقاصد والروض والمساك والروضة وجمع البرهان وهو قضية كلام الوصية وقد تؤخذ عبارة التذكرة بدعوى الاجماع عليه حيث قال صرح عندنا والمراد من هذا المبارات كما هو المتبادر منها كما هو صريح بعضها ان قال ستانين فساقاه على هذا بالنصف على ان يساقه على الآخر بالتلث فالضمير المستكن في يساقه راجع الى المالك ويحصل عوده لفعل فككون البستان الآخر له والمحكم واحد والمعرض في كلام المبسوط الذي هو الاصل في المسألة هو الاول كما هو صريح دليله وان (كان ط) تنظيره صريحاني الثاني وقد ذكر صاحب الروض لباواة الارشاد وهي

ولو تعدد المالك وتفاوت في الشرط صح أن كل حصة كل منهما ولو اتفقا مع وإن جهلها (متن)

كجاء الكتاب قل لرسالة على مثنى على أن يساقه على آخر ثلاثة سان أحدهما الثاني وما ألم بالاول (وكيف كان) قاله في ذلك ظاهر لان هذا الشرط كما في الشروط في العقود اللازمة (وقال في المبسوط) اذا قال ساقيتك على هذا الحائط بالصف على أن أسألك على الآخر بالثالث بطلت لأنه يمتنع في يده ما يرضى أن يساقه من هذا النصف إلا بأن يرضى منه بالثالث من الآخر وهكذا في البيع اذا قال له سلك عيدي هذا بألف على أن تبني عيذك بمخساة فالحال بطل لان قوله على أن تبني وجد فإذا لم ينف به سقط وقص من غير لاجه فإذا بطل ذلك رددوا إلى التمن ما قصاه لاجه وذلك المردود بمحول والمجهول كذلك اذا أضيف إلى معلوم كان الكل بمحولا ويشارك هذا اذا قال ساقيتك على حذين الحائطين بالصف من هذا وبالثلث من هذا حيث يصح لهما صفة وقد وافقه أبو علي في بعض وخالف في آخر قال ولا اختار إيقاع المساقاة صفة واحدة على قطع منفرة وبهذه أتفق حملا من بعض ولا أن يقد ذلك على واحدة ويتفرق في العقد القدر على الأخرى وكلما وجدنا فيما عدا من نسخ المخطوط وهو صريح صاحب الإيضاح حيث استظهره موازنة الشيخ وحكى عنه في المسالك أنه ذهب إلى عكس الشيخ وقال أنه قال إلا أن يقد وله في وجدناه ولا أن يقد (وكيف كان) فما ادعاء الشيخ من الجمل ممنوع لان هذا الشرط كجزء من العقد ليجب القوة به هو فرض أنه لم ينف ذلكك أي لاحالة أيضا لان ذلك لا يقتضي رد النقص من التمر كما ادعاء على يسلط المشروط له على النسخ كما في الاخلال بغيره من الشروط ونقض تفسير البيهقي في يده بما ذكره بل المراد البيع بشئين متفاوتين بالنظر إلى المثلل والاجل أو بصفة الأجل وكثرة ونه يعلم الحال في كلام أبي علي على السنتين ونعم ما قال في المخطوط والوجه عندني جواز جزم هذه العقود في البيع والمساقاة ﴿ قوله ﴾ (ولو تعدد المالك وتفاوت في الشرط صح أن كل حصة كل منهما والا فلا) كما صرح بالأميرين في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والارتداد وطمع القامد والروض والمسالك كأن وكل أحد للمالكين الآخر لان المفروض تعدد المالك وتعدد العامل مثل ساقيتك على أن لك النصف من حقي والثلث من حصة شريكي لان العامل في العرض عالم بقدر نصيب كل واحد منها في ذلك البستان فيحصل له العلم بقدر حصة كل واحد منها ولا يكفيه العلم بالبستان قط لتلازم الحمل بالمصة للضرر بالمصة لأنه يحمل حيقه على أن من دخل بالنصف من ماله (له ظ) نصف البستان مثلا وقد تبين أن له النقص وذلك خلاف ما أقدم عليه والقدر اذا أضى إلى ذلك بطل وفي (التذكرة) أنه لا بد في ذلك أي جواز التفاضل من شريطين (أحدهما) أن يمين حصة كل من الشريكين (الثاني) أن يعلم قدر نصيب كل واحد منها وانما هو من أحدهما يعني عن الآخر كما ذكره الحاشية في المسألة وغيرها كما قدم ﴿ قوله ﴾ (ولو اتفقا مع وإن جهلها) أي اذا اتفق المالك في الشرط كالثلث مثلا مع وإن جمل مقدار حصة كل منها كما في التذكرة والتحرير وجامع القامد والمسالك وجمع البرهان لأن المصة وهي الثلث من المصوع والمصوع معلوم ولا ضرورة إلى العلم بقدر حصة كل منها لمكان عموم الالة والأصل وفي إحال مانية ما يمتنع أن يكون مانا وصورة أن يقول أحدهما بسد توكل الآخر له ساقيتك على أن لك النصف من ثمرة

ولو انعكس القرض بأن تمدد العامل خاصة جاز تساويا أو اختفا ولو ساقاه على أزيد من سنة وقاوت الحصة بينهما جاز مع التبيين ولو ساقى أحد الشريكين صاحبه كان شرط العامل زيادة على نصيبه صح والا فلا ولا اجرة له ﴿ الفصل الثاني في احكامها ﴾ يملك العامل الحصة بظهور الثمرة (متن)

الجميع ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو انعكس القرض بأن تمدد العامل خاصة جاز تساويا أو اختفا ﴾ كما في البسوط والتذكرة والتحرير وحكم المقاعد والمراد التساوي والاختلاف في الحصة كما اذا قال المالك المتحد للعاملين سائيتكما ان لهذا النصف ولهذا العس والباقي لي لان كل واحد منهما قد عرف قدر ما يصيبه من جميع الثمرة فلا غرر على أحد منها لكنه لا بد من العلم بمقدار ما يعلق بكل منهما كما مثنا فلا تصح لو قال لاحدك النصف والآخر السدس ومنه يعرف في حال صورة التساوي ولو أطلق محل على التساوي كما في التحرير وجامع المقاعد ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ساقاه على أزيد من سنة وقاوت الحصة بينهما جاز مع التبيين ﴾ أي تبيين الحصة كل سنة وتبين النصيب جريا بالحكم على أقل مراتب الزيادة وقد صرح بذلك في التذكرة والتحرير وجامع المقاعد وهو أظهر وجهي الشافعية ووجه واضح ولم وجه آخر بل لم كما لو سلم في جنس الى آجال وهو قياس مع الفارق ثم لو أدخل بالتبيين بطلت فقرة والجهة لاختلاف الثمرة باختلاف السنين ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ساقا أحد الشريكين صاحبه كان شرط العامل زيادة على نصيبه صح والا فلا ﴾ كما في البسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاعد لانه اذا كان شريكا له في النصف وشرطا له الثلثين كان له النصف بحق ملكه وثلاث ما بقي بالمساقاة فكانه ساقاه مفردا على نصيبه على ان له سهولت الثمرة ولو فضل هذا صح ولن شرطا له نصف الثمرة أو ثلثها كأن قد ساقاه بغير عوض ويكون قد شرط عليه في الثانية السمل وثلث ثمرته وذلك لا يجرى ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا أجره له ﴾ كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاعد لانه متبرع بالعمل ولم يشترط له في مقابلة عمل أجره فهو مقطوع (وقال في البسوط) ان له أجره المثل وهو قول ابن شريم لان لفظ المساقاة يقتضي اثبات العوض فوجب له وان لم يشترط كما لو قال تزوجتك بلامر وبنتك بلامن وتلفت السلطاني يده (وفي) ان التكاح لا يستباح بالليل وأيضا ان يجب المهر بالقد كان التكاح صحيحا فلا يصح قياس هنا عليه والبع بغير عوض يقتضي عدم الملك فلا يجب تسليمه ولو سلمه كان مضورا ولم يحصل العمل في يده ما وإنما تلف في يد صاحب العمل كامل

﴿ الفصل الثاني في احكامها ﴾

﴿ قوله ﴾ ﴿ يملك العامل الحصة بظهور الثمرة ﴾ اجماعا كما في الروضة والرياض وموضعين من المسالك وعند طائفتا كما في التذكرة وكذا جمع البرهان وبلا خلاف عندما كما في جامع المقاعد ولا فرق فيه خلافا كما في المسالك أيضا والكتابة والرياض أيضا وصرح المتأخرون وهو قضية كلام بعض المتقدمين بل هو صريحهم كما ستسمع في وجوب الزكوة بل لم يملك الخلاف الا من الشافعية في أحد القولين من أحد الطريقين وهو انه لا يملك الا بعد القسمة كالعامل في القراض وهو قياس مع الفارق ومنع الحكم في الاصل ووجه الفرق أن الربح في القرض وقاية لرأس المال والثمره ليست

فلو تفتت كلها الا واحدة فهي بينهما فلان بلغ حصة كل منهما نصا وجبت عليه زكوة والا
فلي من بلغ نصيبه (مقن)

وقاية لشجرة ولهذا لو تفتت الاصول كلها كانت الشجرة بينهما ﴿ قوله ﴾ ﴿ غرقفت جميع الشجرة
الا واحدة فهو بينهما ﴾ كما في المبسوط والتذكرة ومما ان ملك هذه الواحدة لا يتوقف على حصولها
في يده بعد قسمتها فلو أكلتها متف قبل القسمة والحصول ضمنها لها وليست هذه الواحدة وقاية
لثالث من الشجرة فتكون الثلثة بزم التائبين لذلك على القراض كما في المبسوط بدليل أنها لو ذهبت
الاشرة واحدة كان الباقي بينهما وليس كذلك الرجم في القراض لانه وقاية لاه وقاية لاه رب المال بدليل انه
لو ذهب من المال شيء كان من الرجم فإن الفصل فاندفع ما قلناه في جامع المقاصد من ان هذا التفرع
غير ظاهر لان ملك العامل الحصة بالظهور وعدمه لا أثر له في كون الباقي بينهما قنبا وثباتا فلا يمنع
على القول بأنه ملك بالقسمة اشتراكا فيما بقي بعد تلف البعض الى زمان القسمة اذ قطعت الاستماع
على ما يراه من الوجهين فأصل ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان بلغ حصة كل منها نصا وجب عليه الزكوة
والا فلي من بلغ نصيبه ﴾ قريع هذا على ان العامل يملك الحصة بالظهور في حاية الظهور وقد صرح
بذلك في الخلاف والمبسوط والسرائر والشرائع والتذكرة والتحرير واللمعة وجامع المقاصد والمسالك والروضة
وجمع البرهان والرياض وقد حكينا ذلك في باب الزكوة من جعلتم كتب الآخرين في (السرائر) في المقام
ان هذا المذهب أصحابنا بخلاف بينهم وهو المشهور بين الاصحاب كالمجامع المقاصد والمسالك والكتاتيب
والخائف أبو المكارم في التنية فإنه قال يسمي وجوب الزكوة على المملوك في المساقاة والمزارعة لأنها كالاجرة
من عمله قال ولا خلاف في ان الاجرة لا تنصب فيها الزكوة والمصنف في المختار قال انه ليس بذلك البيهقي
الصواب وله أراد ان ذلك محتمل وغير مطلق مطلقا ما ذكره بقول ان استحقاقه وتملكه انما يكون بعد
بدو الصلاح في الشجرة وانقضاء الحسبة في النخلة وتعلق الزكوة بهما فلا ينفي القسمة عليه بأعمال به في
السرائر مكررا له هذا التتميم والتمتة والرسم والكتفي والنهاية والمذهب وحده الراوندني والوسيلة ليست
صريحة ولا ظاهرة في شيء من ذلك أصلا وان أمكن فتحسم ظهور ذلك لمن أراهه وليس للمساقاة
ذكر في الانتصار هذه كتب أصحابنا التي تنفي الخلاف عنهم في السرائر والشريد في البيان استبعد
ان يكون ابن زهرة ممن يذهب الى عدم استحقاق العامل الا بعد بدو الصلاح وما زاد على الاستبعاد
نعم يشهد السرائر جازا الخلاف والمبسوط لكنه في الخلاف لم يستدل عليه بالاجماع وإنما قال دليلا
انه اذا كانت الشجرة ملكا لها وجبت الزكوة عليها متى اذا ولو كان اجاميا ما تركه فلا ينزهر
ان يقول لا تكون ملكا لها الا اذا بدأ صلاحها لانها في تلك الحال يصح ان يملك عليها وتكون
اجرة ونحوها على أنه في السرائر بعد ما قال انه مذهب أصحابنا بخلاف ما استحسن على ذلك
الأكلام الخلاف اذ ليس عنده غيره وأما من ادعى الاجماع أو ظهره ذلك أو نفي الخلاف قلده
عزل على الظاهر على صاحب السرائر فإنه أمال واكثر القائل وقد باب التبع وأما أخبار الباب فهي
خسة أخبار ثلاثة منها يعقوب بن شبيب وفيها لها بلغت الشجرة فلما ادركت الشجرة بمس عبد الله بن
رواحة يقوم عليهم لخصر عليهم فليأمل في دلالتها وليس هذا من اختيار ذلك وأما أردنا بيان
الحال وقد تقدمت هذه المسئلة في باب الزكوة وقد ذكرنا هناك ما لا يشوب به فلا بد من مراجعتها

ولو فقد النقد كانت الثمرة للمالك وعليه اجرة العامل (منع)

﴿ قوله ﴾ (ولو فقد النقد كانت الثمرة للمالك وعليه اجرة العامل) كما في المتن والتمهات والمبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتبصرة والقصة وجامع المقاصد والروض والمساك والروضة وجمع البرهان والماتع والرياض وكلها الكناية لانه قال قالوا وفي التذكرة ان عليه اجرة المثل للعامل وحدها واحداً وفي (المساك) ان الاكثر أطلقوا ذلك وقيدته فيه وفي الروضة بما اذا كان العامل جاهلاً بالنقد وما اذا لم يكن السداد بانتقراط جميع اثره للمالك وقد قيدتها بصورة الاولى في جامع المقاصد لاخبروت مع صاحب المساك على ذلك في الصورتين الكشائي وشيخنا صاحب الرياض بل قال شيخنا لاخلاف ولا اشكال في شيء من ذلك وكأنه لم يلحظ مجمع البرهان والكناية فظاهرهما التأمل في ذلك مع انه في مجمع البرهان هو الذي قيد كلامهم في مثل ذلك في باب الاجارة بما اذا كان جاهلاً والوجه في كون الثمرة للمالك انها غايه ملكه ولم يحصل ما يوجب قبلاً عنه وأما وجوب اجرة المثل للعامل طالع لم يبرع منه ولم يحصل له العوض المشروط له فيرجع الى الاجرة والوجه في اشتراط حله انه لو كان حالاً لكان متبرعاً بالمثل لانه قد حله في مقابلة ما يملك انه لا يحصل له وفي اشتراط عدم كون السداد باشتراط جميع الثمرة للمالك قد غرره على ان لا شيء له وان كان جاهلاً كما قرأنا في باب الاجارة وليس لك ان تقول ان ابقاع الصينة يقتضي أسر المالك له بالمثل فخره الاجرة مطلقاً اذ فيه ان أسر المالك له بالمثل ليس مطلقاً كما هو المفروض في القاعدة المقررة وانما أمره بعوض محصور وهو المخرج من اثره مع علم العامل بعدم حصولها بسبب انقضاء فكلما قالوا مره بالمثل يثير اجرة وهذا له مستفاد من تقييد الشيد بقوله في الاجارة واستيفاء المنفعة أو مضاعف مع فساد النقد يوجب اجرة المثل بما اذا لم يكن السداد بانتقراط عدم الاجرة في النقد أو عدم ذكر كراهية لفحول العامل على تلك مستفاداً منه في باب الاجارة تقييد القاعدة أيضاً بما اذا كانا جاهلين فصنعوا ما كاصحوا هاك لك في المساك لم يقيد قاعدة الاجارة بما اذا كانا جاهلين وقيد القاعدة ها ملك كما عرفت وقد حردنا كلامهم هناك فلا بد من ملاحظته وقد تقدم لنا في باب المزارعة في مثل المسئلة ما دفعه تام في الحاقه وقد احتل في المساك الاكتفاء بالحصة عن الاجرة حيث يستحق الاجرة اذا زادت عن الحصة ووافقه على هذا الاحتمال مولانا القديس الاردبيلي فتدبره على ان لا يكون له سواها في مقابلة حله حتى لو كانت في مقابلة عشر المثل لكان مستقلاً للرائد فيكون متبرعاً به كما يبرع به على تقدير انتقراط جميع الثمرة للمالك وعلى تقدير عله بالنقد (وفي) ما ذكره في المساك من انه لم يقدم على التبرع بسببه أصلاً بل كما يحصل ان يكون الحصة قاصرة عن مقابلة المثل يحصل مساواتها له وزيادتها عليه اضما فخره قدم على عمل يحصل الزيادة والقبضة فيس متبرعاً به بالكلية وان احتل تصورها في بعض الاحوال بخلاف العالم وشرط جميع الحصة للمالك فانه في ابتداء الامر قادم على التبرع المحض على أي تقدير قلت لكنه لا يتم له فيما اذا عين ثمره نخله مئة أو عين اجرة مئة فانه لم يقدم على ما يحصل الزيادة وأورد في الرياض على هذا الاحتمال ان ذلك لو صلب دليلاً لاكتفاء بالحصة عن الاجرة الزائدة لمصلحة دليلنا في الاخرة بالمره حيث لا تحصل قاطبة بالكلية فتدبره على ان لا شيء له ولو فسدت الثمرة ولم تكن هاك فائده وكان ينبغي ان يستدل به انه في نظر ظاهر

ولو ظهر استحقاق الأصول في المساقى أجرة العامل والتبرع تلك فان اقتسامها وتفتت فان رجع المالك على التناصب بالجميع رجع التناصب على العامل بحصة والعامل الاجرة عليه (متن)

قيام الاجماع على ثبوت أجرة له على عمله في غير ما استثنى كما هو المفروض فلا يمكن الاستدلال بذلك على ان لا أجر له أصلا وأورد أيضا في الرياض بأن الحصة إنما وجبت بحيث لا يميز الزيادة ولا النقص من حيث اشتغالها في القدر المأذون على تقدير الصحة وصار الحكم مبينا في المسئلة على قاعدة أخرى من كونه حلا موجبا للاجرة وان المأخذ فيه إنما دخل بذلك ولكن لم يسلّم له لظهور فساد المأخذ فلا بد له من أجرة ورضا العامل بذلك الحصة على تقدير صحة المأخذ لا مدخل له في فرض المسئلة لما يرتبها ورضا المالك لثمة لا يوجب الحكم به ها الا ان يهدد رضا آخره بذلك والمفروض عدمه والا فلا كلام منه (وفي) انه اذا عين له العوض كثيرة نفقة معينة وبذلك المسئلة بذلك فلا بد ان يكون له عند المالك أقل الامرين لان الاكل ان كان مائة معين فلا يعمل غيره لانه كالشرع بالنسبة الى ما زاد لانه قد أقيم عليه حالاً راضياً به متبرعا بالتزاد مع القدر أو فسد وان كانت أجرة المثل اقل فالحكم ظاهر فكذا الاحتمال قوي جداً في بعض الصور كما في فائده لولا إطلاق الاصحاب وله لا يقال ما ذكرنا فليست **قوله** «ولو ظهر استحقاق الأصول في المساقى أجرة العامل والتمرة لذلك» كافي في الميسر والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمساكن وجمع الزهري والمفتاح لانه في الارتداد لم يصرح بكون التمرة لذلك لانه فساد اراد ذلك لان مرادهم جميعا ان المسئلة تكون بالمال كما هو صريح الشرائع وغيرها واذا كانت كانت التمرة لذلك اذا لم يميز عند التناصب لانه لا يقصر عقده عن الفضول بل قد عدوا من الفضول بيع التناصب والقول بأنه لا يتصور هنا اجازة للمالك مع وقوع العمل في تبرع عوض فكيف يرضى بدفع الحصة مع ثبوتها له بما لا يفتقر اليه لانه مجرد استبعاد وانفرض الناس لا تضيق على انه انما يتم لو كان الظهور بعد تمام العمل وكلامهم فيها هو أم فيمكن ان يفرض فيما في عمل يرضى المالك معه بدفع الحصة في مقابلة الباقي (ويجب) ثبوت الاجرة للعامل على المساقى لأجل المالك انه استدعي عمله في مقابلة عوض ولم يسلّم له ولم يدخل متبرعا والمالك له يأمره بل لم يأذن له ويحصل ان يكون له اقل الامرين كما تقدم فيها سلف وفرق واضح بين هلاك التمرة أو غصبها أو سرقتها حيث يكون القدر صحيحا حيث لا يثبت للعامل أجرة لان العامل حيث لا يستحق الا الحصة وقد فاقته ومن ظهور استحقاق التمرة فثبتت له الاجرة لان الاستحقاق يوجب الرجوع الى الاجرة كما عرفت (ويجب) كون التمرة المستحق انها نداء ملكه ولم تنقل عنه بوجه وفي فقههم ولو ظهر استحقاق الأصول ولو كانت التمرة مستحقة ونحو ذلك اشارة الى ان العامل كان جاهلا بالاستحقاق فلا حاجة الى تنبيه كلامهم بذلك مع فرضهم المسئلة كذلك ويأتي بيان حاله اذا كان حالاً **قوله** «ان اقتسامها وتفتت فان رجع المالك على التناصب بالجميع رجع التناصب على العامل بحصة والعامل الاجرة عليه» اذا كانت التمرة باقية فلا كلام كما في الميسر وفيه في انه يأخذها وان كانت تالفة وقد تحت كل حصة في يد المستولي عليها قد اختار المستف ما روى في التذكرة والشيخ في الميسر والمحقق في الشرائع والمحقق الثاني والشديد الثاني وكذا المولى الارديلي ان ذلك الرجوع على العاصب بالجميع وان التناصب يرجع على العامل

ولو رجع على العامل بالجميع فلعامل الرجوع بما وصل إلى التناصب والاجرة ولو رجع على كل منهما بما صار إليه جاز ولو كان العامل عالما فلا اجرة له (ممن)

بمستوان فلعامل الاجرة على المالك وقد وافق على ذلك كله في التحرير الا أنه قال في رجوع التناصب حيث عمل العامل بما اختلف نظر وظاهر الارشاد ان ليس للمالك الرجوع على أحد منها الا بمحضته قال فيرجع المالك على كل منها بتعيينه وواضحة صاحب الروض (ووجه) مالي الكتاب وما وافقه ان التناصب ضامن لجميع الثمرة يوضع يده عليها فإذا رجع عليه بالجميع كان للتناصب الرجوع على العامل بنصف الثمرة لانه استهلكه ولم يكن مالكه لفساد العقد وقد أخذ المالك عوضه من التناصب فكان حقه له خروجه عن ملك المالك بأخذ عوضه من التناصب وللعامل على المالك الاجرة وهو واضح ومحل اتفاق من الجماعة الذين تعرضوا لذلك ولمسل نظر التحرير الى ان المسألة في ذلك كالمثل فيها اذا أحلم المالك ماله المنصوب منه أو الى ان التناصب يدي أنه مالك فليس له الرجوع على العامل لان ذلك يقتضي بان العامل أخذ الحصة بحق والمالك ظله بأخذ العوض منه فلا يرجع على غير ظله لكن ذلك يقتضي بالجزم ذلك دون التأمل والنظر والمفروض في كلامهم على الظاهر أنه لم يصرح التناصب بأنه مالك لكنه خلاف الظاهر وينبغي أيضا تقييد رجوع العامل بالجرة المثل بما اذا لم يصرح العامل بان المالك لساقي فانه يأخذ بأقراره لأن المدعي حيث يجرعه يبيع والينة غير صادقة اذا أمر على ذلك لان كنه تصريحه بتاعلى الظاهر ولعل وجه مالي الارشاد الى ان كلا منهما لم يستول على جميع الثمرة كما استسبح ﴿ قوله ﴾ (ولو رجع على العامل بالجميع فلعامل الرجوع بما وصل الى التناصب والاجرة) قضية ان للمالك الرجوع على العامل بالجميع كما هو صريح التذكرة والتحرير والختلف وجامع المقاصد والمساك وكذا جمع البرهان وقد حكاه في الشرائع قولاً ولم ينفذ لاحد منا قبل المصنف وإنما هو أحد قولين التناصب وفي (المبسوط والشرائح) انه يرجع عليه بنصف الثمرة وهو الذي ملك لانه ما قبض الثمرة كلها وإنما كان مراعياً لها حافظاً لها قائماً من التناصب فلا ضمان عليه وقد سمعت ما في الارشاد وعلى هذا لو تفتت اشارة بأسرها بتغيره قبل القصة أو غصبته لم يضمن لان يده لم تثبت عليه (وحجة الكتاب) وما وافقه ان يد العامل قد تثبتت على جميع الثمرة وان كانت بالثابة واستدامة يد الساق لا ترفع يده فاستحق المالك الرجوع عليه بالجميع فإذا أقرمه لم يكن له الرجوع على التناصب الا بما وصل اليه لانه الذي استقر عن يده وله عليه الاجرة فلو اتى الحصة بفساد العقد كما عرفت لكنه قال في التحرير ان العامل يرجع بالجرة المثل (مثل ط) تعيينه ويحتل بتعيينه على اشكال وقد عرفت وجهه وعلى هذا لو تلف الجميع بتغيره كان ضماناً ﴿ قوله ﴾ (ولو رجع على كل منهما بما صار اليه جاز) كقضية التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وكذا المبسوط لان قرار ضمان ذلك على من تفتت في يده من الرجوع به من أول الامر ولو تلف الجميع في يد العامل ضمان حصته عليه وأما حصة التناصب فان يده عليه يد امانة يزم التناصب لانه أمينه فإذا ظهر كونه ضماناً رجع على التناصب لترويره كما تقدم في التناصب ولو تلف الجميع في يد التناصب نظرت يده هل كانت على حصة العامل يد امانة أم يد ضمان فيترتب على كل منهما مقتضاه ﴿ قوله ﴾ (ولو كان العامل عالماً فلا اجرة) كما هو قضية كلامهم كما عرفت وهو صريح التذكرة وجامع المقاصد والروض والمساك وجمع

ولو هرب السائل فلن يجبر بالسبل عنه أحد أو بذل الحاكم الاجرة من بيت المال فلا خيار
والا فذلك التمسك (متن)

البرهان والمقتضيات لانه متبرع به ولو رجع المالك عليه بالجميع لم يرجع بمصته بل بمصته كالتصاحب خاصة
فلا يتفاوت الحكم مع العلم وعلمه باعتبار ما سبق الا في الاجرة فلا يرجع بها ﴿ قوله ﴾ (ولو
هرب السائل فان تجبر بالسبل عنه أحد أو بذل الحاكم الاجرة من بيت المال فلا خيار والا فذلك التمسك)
قد اتفقت كلامهم على ان المساقاة لا تبطل بهرب السائل لان كلامهم ما بين صريح في ذلك وظاهر فيه
كالصريح فيما صرح به بذلك الميسر والشرائع والتذكرة والمساك وجمع البرهان وغيرها وما ظهره
ذلك الكتاب وما كان على غيره عملا بالاستصحاب كالأجارة والبيع وإن لا يملك فسحقا بقوله ولا
استلذه من السبل مع حضوره بل قال أن يطلعه ويجبره فكيف تمسك بنسبها مع هربه وانفقت كلامهم
أيضا أنه ليس ذلك فسحقا بمجرد هربه وإنما يثبت له ذلك إذا كان هربه قبل ظهور التهمة ولم
يوجد متبرع بالسبل أو الموثقة والسبل أن لا حاكم حتى يرجع اليه حتى يطلعه ويجبره أو يأخذ من ماله أو
يستأجر من بيت المال ولو قرضا عليه يستقرض عليه من غيره أو يستأجر بآجرة مؤقته الى وقت ادراك
الثمرة أو كذا حاكم ولكن لا يجهد بسبل أو كانت يده غير ميسرة أو فسد آتيا الحق فتدعى اختلاف
كلامهم في هذه الشروط لكن هذا هو خلاصة ما في التذكرة وجامع المقاصد والمساك وسلمت ما في
غيرها والخالف في ما نحن فيه المصنف في التحرير والمقدس الأردني قد قال في الاول اذا هرب
السائل فذلك التمسك والبقاء فيحق الحاكم من ماله ان لم يجبر بالسبل أحد فان لم يجد من بيت المال
قرضا مان لم يصد استأجر من يسد آجرة يؤخره الى الادراك فان تصدق استأجر الحاكم وانفق الى
آخره (ثم قال) ايضا وهل ذلك التمسك مع وجود المتبرع بالسبل فيه نظر انتهى قد أتمت له التمسك أولا
من اول الامر ثم تأمل في ذلك مع وجود المتبرع فيكون حرمه أولا بالنسبة الى تكليفه ومع أمهالي
الحاكم وما يلزمه وقال في الثاني أنه يمكن أن يقال اذا كان القدر يتضي كون السبل من السائل لا غير أو
بحيث لا يوجد الشرط من غيره ينبغي جواز التمسك من المالك لزوم المرجح والضرر لو لم يجوز له ذلك
وان وجد متبرع وحاكم بين غيره ليسل يده بل مع الاطلاق والائتان بالسبل المتعطل أيضا خصوصا
مع علم الباطل وتصرف الحاكم ل مع الاحتياج الى اعلامه لان ذلك تكليف منفي بالاصل ولان حقه
تأتم في ذمته أن لا يقل من غيره ولا يجب عليه تخصيص غيره وان أمكنه ولان الخاصة به شرط
السبل واذا ابنى على إسقاط حوقه كما قلوه في المتأخرين من أن لاحدا امتناع من تسليم حتى الآخر
على تقدير امتناع الآخر وكذلك الحال في الاجرة ولان شرط السبل ليس بقل من الشروط في
العقد كلها فانهم صرحوا بان قاعدة الشرط فيها على تقدير عدم اتيان من شرط عليه يجوز التمسك
للاخر ولا هم حوزوا لقيام الخيار بعد التمسك قبل قبض المبيع وان جاء بعدها فحينئذ ثم ان ما ذكره
من الشرط التمسك والتقدير فيما نحن فيه يجري في أكثر العقود مع أهم ما ذكرنا مثل ذلك وقضية
ذلك ان يجوز التمسك في البيع والاجارة وفي غيرها من العقود التي قبل الشروط على تقدير امتناع أحدها
فلا امتنع الشرطي مثلا من بذل الثمن جاز لقيام التمسك كاجاز مثل ذلك في الشرط انتهى ما أردنا
تد من كلامه بقتله أو سناه (ومن قول) أما كلامه الاول فلم أعني حيث يكون قد انتظر على

ولو عمل المالك بنفسه أو استأجر عليه فهو متبرع وللمالك الحصة إذ ليس له أن يحكم نفسه
ولو أذن له الحاكم وجع باجرة مثله أو بما آداه أن قصر عن الاجرة (متن)

المالك بنفسه أو حيث لا يوجد المشتروط من غيره وأما ما بعده فنظر الاصحاب في باب وغيره من
القرود الى انه اذا جئت ملك المالك لبيع أو الثمن أو الاجرة أو المنفعة أو الحصة مثلا بالدليل القاطع
كيف يجوز قوله عنه وفسخ العقد الذي ملكه من دون دليل قاطع لحكم الدليل الاول ويقولون ان
الشروط قد خرجت بدليل خاص من اجماع وغيره (وما عساه يتوهم) من أن جواز ذلك في الشروط
يفضي بالجواز هنا بطريق اول (فمنع) لأن عمل المالك كالبيع وثمة وليس كالشرط في العقد الذي
قضى بتزول العقد من أول الامر وعدم استمراره بخلاف الركن في العقد الذي وقع العقد عليه مستقرا
وليس كالتسليم في التسليم لأن هذا لا يفضي بزوال الملك الثابت وإنما قالوا له ان يتم كل منها من
التسليم حتى يتم لعدم التبرع مع اتفاق الكلمة فيما نحن فيه هذا كلام التحرير وقد يمكن تأويله
وتزويله قليلا ذلك كله ويتأمل فيه وقد جعل المصنف هنا والمحقق في الشرائع فإلا انسخ ان لم
يوجد متبرع ولم يذل المالك وهو معنى قوله في الارشاد ولو حرب ولا يذل جازه انفسخ وهو محتاج
الى التقيد بما سنس (وقال في المبسوط) أما اذا حرب دفع المالك أمره الى الحاكم وأثبت العقد منه فان
وجهه أجبره وإن لم يجده أفتق من ماله ان وجد له مال والا افتق من بيت المال فان لم يكن في بيت
المال مال أو كان لكن كان حاكما هو أم استقرض عليه فان لم يجد من يقرضه قال رب المال تطوع
أنت بالافتق فان لم يتطوع قال اقترضه فان لم يضل وكانت الفرة غير ظاهرة كان له انفسخ ولم يذكر ما
اذا تبرع عليه متبرع غير المالك وقضية كلامه انه يفتق من بيت المال ان كان فيه ماله لا على سبيل
اقترض وفي (جامع الشرائع) أنه اذا حرب أخذ الحاكم من ماله فان لم يكن له مال وقطع عنه العمل
جازه والا فحكم أن يأخذ في القراضه فان لم يضل ولم تكن الفرة ظاهرة جازه انفسخ وقد سمعت
في أول الكلام في المسح حاصل ما في التذكرة وجامع المقاصد والمالك وهو الموافق لاصول المذهب
بل هو المراد من كلام المبسوط بل ومن الجامع وإن ترك فيها ما ترك بما قد سمعت لانه يستفاد مما
ذكر قليلا من المحتاج الى التحرير كلام التحرير في أوله وآخره وأما ما ذكره من القيود مع اختيار
المالك البقاء وعدم انفسخ فهو في محله والجماعة يقولون به وقد سمعت كلامه ايضا ﴿ قوله ﴾ (ولو
عمل المالك بنفسه أو استأجر عليه فهو متبرع وللمالك الحصة إذ ليس له أن يحكم نفسه) هذا اذا كان
قائدا على الحاكم وإن نوى الرجوع اذ لا عبرة ببيتان حاله حينئذ كما اذا عمل واستأجر مع حضور
المالك وليس له أن يحكم نفسه وإن كان حاكما كما هو قضية كلامهم ولله لمكان التهمة وبكونه متبرعا اذا
أفتق من ماله وكان قائدا على الحاكم أو عمل في نصيب العامل كذلك صرح في التذكرة (وقال في
التحرير) ولو عمل المالك بنفسه كان تبرعا ولا بد من تهديد بما ذكرنا وفي (جامع الشرائع) فان لم
يكن حاكم وافثق هو لم يرجع لتبرعه قليلا ﴿ قوله ﴾ (ولو أذن له الحاكم في العمل وجع باجرة
مثله أو بما آداه ان قصر عن الاجرة) أي لو أذن له الحاكم في العمل أو الاستئجار عليه ليرجع صح فاذا
عمل أو استأجر وجع باجرة مثل ذلك العمل أو بما آداه ان قصر عن الاجرة فان زاد لم يرجع بالواحد لوجوب مراعاة
النبطه والوجه في الحكمين ظاهر وإن لم يصرح به في كلام الجماعة لكنه قد يفهم من كلام المبسوط والشرائع

ولو تمرد الحاكم كان له أن يشهد أنه يستأجر عليه ويوجع حيثن ولو لم يشهد لم يرجع وان
نوى على اشكال (مقن)

والإرشاد مع اعلان النظر (ولعلم) ان عدم رجوعه بالزائد انما هو اذا أمكن بدونه وأما اذا قلدر
الاستئجار الا بزيادة عن أجرة الشئ فإنه يرجع للجميع لان ذلك هو الأجرة لان الموضع فيها الى
الزمان والمكان فحق لم يرجع باقل الا بالزائد كان هو العوض والأجرة والى الحكم الثاني في العبارة
أشار في التذكرة بقوله يجوز أن يولي الحاكم الاتفاق عن العامل ويأمره به ليرجع كما يجوز أن
يولي غيره وحكى عن بعض الشافعية المنع لانه منهم في حق نفسه وله ذلك قبل في التصريح باستئذان
الحاكم بعد ان تذكر على الحاكم الاستئجار قال قلن تمرد استأذن المساك واتفق ثم عد الى العبارة قلن
مفهوم قوله ان تصرف غير مراد بطريقه بل المراد نفي ما اذا زاد لا ما اذا ساءى لظهوره ووضوحه مع
تقدم قوله رجع بأجرة منه وقد ارتكب في جامع المقاصد في ذلك شططا ان لم يقل غلطاً (قوله)
(ولو تمرد كان له أن يشهد أنه يستأجره ويوجع) يريد أنه لو تمرد الحاكم ليستأذنه في العمل
والإتفاق كما هو حاصل كلام التذكرة وجامع المقاصد وحاصل كلام البسوط ترتيب ذلك على ما اذا لم
يكن هناك قرض ليأمره بالبيع والشراء ونحوه ماني للجائع ودبه في الشرائع على ما اذا لم يفسخ وتمرد
الحاكم وفي (التحرير والإرشاد) على ما اذا تمرد الاستئذان في الاستئجار الى غير ذلك من عدم التام
كلهم في ذلك والسكل صحيح والمراد بتفرد حصول الثقة الكثيرة في الوصول اليه أو عدم امكان
اثبات الحق عنه أو نحو ذلك كما هو الظاهر وبه صرح جماعة (وكيف كان) قلصت قال كان ذلك
أن يشهد بالحق في الشرائع وقضيه أنه لو أن يفسخ من دون اشداد وهو ظاهر الإرشاد وظاهر التحرير
وغيره أنه يجب عليه الاشهاد حيث قل اشهد في الاتفاق وقضيه أنه لا يفسخ له حيث وقضيه كلام
المصنف هنا وفي التحرير والإرشاد وكلام الحق الثاني والثيد الثاني والقدس الأردبيلي أنه اذا
اشهد رجح وان لم يشترط الرجوع وصريح البسوط والتذكرة وظاهر الجائع أنه اذا أشهد ولم يشترط
الرجوع لم يرجع واختار في التذكرة الرجوع مع اشتراط الرجوع ولا ترجيح في ذلك في البسوط والمجامع
وترد في الشرائع في الرجوع مع الاشهاد ويمكن تمديد كلام المصنف وغيره بما اذا تمكن من الاشهاد
كما سنسمع ووجه ماني الكتاب وما واقعته أنه لو لا أن يكون له ذلك لزم الضرر وهو منفي بالآية والخبر
والوجه في تردد الحق مما ذكر ومن ان الاصل ان لا ينسلط على مال الغير وثبت شيء في ذمة غيره
أمره أو من يقوم مقامه ولعلم يقولون ان الضرر يتدفق بالنسخ وفيه أنه قد يكون غيباً أعظم ضرره بدو كيف
كان فلا يولى الرجوع كما قدم في نظائره من الاتفاق على الرهن والوديعة والبارية بل في جامع المقاصد
ان الرجوع مع الاشهاد موضع وثق (قوله) (ولو لم يشهد لم يرجع وان نوى على اشكال)
قد صرح في البسوط والتذكرة في أول كلامه بأنه اذا اتفق ولم يشهد لم يرجع وهو قضية كلام الباقين
من غير خلاف ولا تأمل الا ممن سترى بل في كلامهم ما يزيد على ذلك كما عرفت من أن بعضهم
تردد من الاشهاد وبعضهم من اشتراط الرجوع وقضية كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين ان
يمكن من الاشهاد أو لم يتمكن ووجه ان الاصل عدم القسطل على شئ ذمة الغير بحق مطالب به فيقتصر
فيه على موضع الوفاق كما في جامع المقاصد وهذا هو الاجماع الذي حكياه عنه آقا ووجه في الايضاح

ولو فسخ عليه أجر فتمثل عمله قبل الحرب ولمع التبرع مع التمين ولو عمل الاجنبي قبل ان يشتر به المالك سلم العامل غير المميز المحصة وكان الاجنبي متبرعا عليه لاعلى المالك (متن)

فان الشارع أمر بالاشهاد ولم يحصل ولم نجد به أمراً الا أن يكون استهض عليه الاجماع واما القول بأنه يرجع مع تضرر الاشهاد لاعم امكانه والقول بأنه يرجع (مع ط) فيه الرجوع مطلقا اشهد ام لم يشهد فانها من وجوه الشافعية والذي رجعه جمهورهم كما في التذكرة انه اذا لم يشهد لم يرجع من غير فرق بين الامكان وعدم الامكان لان عدم امكان الشهود نادر لا يمتنع والمصنف هنا استشكل والذي اختاره الحق الثاني والشيد الثاني انه يرجع اذا نوى الرجوع (وقال في التذكرة) ايضا انه لو تضرر الاعتداء نوى الرجوع ورجع وقال أن الاقرب قبول قوله مع التين ووجه مالي جامع المقاصد والمساك ان الشاهدين لا ولاية لهما على العامل وقافة الاعتداء هو التمكن من استحقاق الرجوع والمتفق للرجوع هو عدم التبرع بقصد التطوع والاصل يقتضي اعتناء اشتراط ذلك (وقال في الايضاح) لتحقيق ان الاشهاد هل هو شرط في الرجوع بنفسه كاذن للمالك مع وجوده وامكانه أو أن السبب هو التية وقت الاتفاق فيقبل قوله لا يهده والاشهاد لا يثبتها وظاهرها خاصة وكلام الاصحاب بمقتضى لما وكذا الروايات فعل الاول لا يرجع وعلى الثاني يرجع وهو الاصح انتهى قلت ظاهر كلام الاصحاب أنه شرط لماسرقت وما تردى في الروايات أراد اذ لا دلالة في روايات الباب قلن كلن قد عني بها قولهم عليهم السلام الاحمال بالنيات وبشكل امره ماوى فمع أنها مسوقة لتفريق ذلك ليست محتملة كما أراد علياً مل ولعل الوجه فيها قر به في التذكرة ان ذلك لا يملك الا من قبله وان الاصل أن الانسان لا يتبرع بسل عن التبرع يحصل عليه فيه غرامة والوجه فيها اختاره فيها عند تضرر الاشهاد لزوم الضرر (وفيه) أن القائلين بعدم الرجوع الا مع الاشهاد يلزمهم أن يقولوا انه اذا تضرر الاشهاد أنه يتسلط على الفسخ ويكونه العمل يقتضي ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل فلذا جاء العامل وادعى عليه المحصة والتبرع حلف على انكار القدورياً و تضرر ذلك ﴿ قوله ﴾ (ولو فسخ فليأجرة مثل عمله قبل الحرب) كما في التذكرة والتحرير وبيع المقاصد والمساك والمراد أنه حرب قبل ظهور الثمرة وفسخ حيث يصح له الفسخ لانه حمل محترم صدر بالاذن في متابعة عرض وقد فلت بالفسخ فتجب قيمته لتضرده ولا تزوع الثمرة على أجرة مثل جميع العمل لان الثمرة ليست معلومة عند العقد حتى يقتضي التقدير التوزيع ولا ان تقول انه ما اذن له بذلك وانما اذن له به في ضمن تمام العمل ثم ان الاذن الضمني ليس كالاصل على انه بهر به اعرض عنه وله ذلك تركه الاكثر قدبر ﴿ قوله ﴾ (وله مع التبرع الفسخ مع التمين) كما في التحرير وبيع المقاصد والوجه في الامرين واضح اما عدم الانقضاء بمجرد الحرب فلا يمكن عود العامل بخلاف الموت فانها تنسخ به مع واما ان له الفسخ اذا كان العامل ميتا فتضرر العمل المال من العامل الشخصي فمات بعض العوض ﴿ قوله ﴾ (ولو عمل الاجنبي قبل أن يشتر به المالك سلم العامل غير المميز المحصة وكان الاجنبي متبرعا عليه) كما في التحرير وبيع المقاصد لان العمل الواجب في ذمة العامل قد حصل والمفروض أنه لم يشترط حصوله من العامل بخصوصه ولا فرق في ذلك بين أن يقصد الاجنبي التبرع على العامل أم على المالك لان العمل ثابت في ذمة العامل فلا يتصور التبرع به على غير من هو عليه ولا أثر لقصد (وقال في جامع المقاصد) لا حاجة الى التقييد بقوله

والعامل أمين فيقبل قوله في التلف وعدم الحياة وعدم التصرف مع الممين (متن)

قبل أن يشتر به المالك فهو مشترك بل مضر لانه مع وجود المتبرع وعدم التمين لا يجوز للمالك التصرف
ويجب عليه تسليم المصة للعامل علم المالك أول ما يعلم انتهى (قلت) قد حكى في التذكرة عن بعض
الشافعية أنه قال لم يتم المالك إلاجابة لانه قد لا يأتيه ولا يرضى بدخوله ملكه نعم لو حمل بالتأية
عن العامل من غير تصور المالك حتى حصلت اليد سلم للعامل نصيبه منها ولكن الاجبي متبرعا عليه
ثم قال في رده الوجه أنه ليس للمالك التصرف مع وجود المتبرع لانه بمنزلة لو وجد للعامل مال يتأجر
منه في العمل أو وجد من يقرض حتى لا يجوز للمالك التصرف كما لا يجوز له ملك ماله مذكور هنا فخرج
من خلاف هذا البعض والوجه في التقيد بغير الممين ظاهر لان الممين اذا تجدد حربه الى ان افاضت
الدية انسخ العقد ويقع عمل المتبرع للمالك وقد ذكر في التذكرة ان مرض العامل وجبه كره به
وفي (جامع المقاصد) أنه لو كان مرضا أو ساء من برده فليس يبعد المالك بوجبه مع احتمال عدم لان العادة
قد تختلف ولم يذكر المصنف ما اذا كان حربه بعد ظهور الشرة وعده انه يباع منها مقدار ما بقي بالعمل
ولو لم يوجد واشتبأ أول ما يف البض بيع الجميع وحفظ ما بقي للعامل اذا بقي له شيء وفي (المسالك) ما اذا
لم يمكن بيعها ولا بعضها كان له التمسك وفيه تأمل بل يرفع امره الى الحاكم يستأجر باجرة موجبة الى
ادراك الثمرة أو نحو ذلك من الاستراض من بيت المال أو غيره فان لم يمكن ذلك يست على المالك
فان أبي قلنا له انصرف فلا حرج لك عندنا وفي (المبسوط ما سألناه) اما اذا مر به بعد ظهورها خيرة المالك
بين البيع والشراء فان اختار البيع وكان بعد بدو التصالح يست لها وان كان قبل بدو التصالح فلا يباع
الا على شرط الطلع وان قال لا أبيع ولكنني اشترى يست عليه وان قال لا أبيع ولا اشترى قيل له
انصرف فما بقي لك حكومة عندنا ولعل مراده ذلك بعد عدم امكان ما ذكرنا ونحو ما في المبسوط ما
حكاه في التذكرة من الشافعية ساكنا عليه وفي (جامع الشرائع) وان كانت ظاهرة واخطار شراها جاز
ويشق من صحة للعامل ما يجب عليه انتهى ﴿ قوله ﴾ (والعامل أمين فيقبل قوله في التلف وعدم
الحياة وعدم التصرف مع الممين) كما في المسالك في التفريع والمحكم في الثلاثة وقد جزم في
التذكرة أولا والتحرير بأنه يقبل قوله في التلف وعدم الحياة ويوزن في الارتداد والروض ويجمع
البرهان بأنه يقبل قوله في عدم الحياة وعدم التصرف وفي (اللمعة والروضة) بأنه يقبل قوله
في التلف (وقال في التذكرة) أيضا ان ادعى عليه المالك خيانة أو سرقة أو تلف أو غط لم تسمع
دعواه حتى يحرمها وهو موافق لقوله في المبسوط اذا ادعى انه خان أو سرق لم تسمع هذه الدعوى
لانها محمولة فاذا حررها وذكر قيمة ذلك صحت الدعوى وهذا مني على ان الدعوى المحمولة لا تسمع
والاجود سامعا كما فصلناه في باب القضاء وهذه قاعدة بابها البق فلا معنى لتخصيص البحث
فيها بهذه الدعوى وفي (الكافي) ان الشريك المأذون له في التصرف مخرج (على ط) مال الشركة
لا يجوز تهيمه والقول قوله الا أن يرتب شريكه فيحلف على قوله وهو وان كان في غير ما نص فيه
لكنه قائم فيه (وكيف كان) فلو جبه في قبوله في الثلاثة أنه مشترك وأمين ذنب عن المالك في حفظ
حصته كامل القراض (وقال في جامع المقاصد) أن تفرع قبول قوله في الثلاثة على كونه اميا غير ظاهر
فان الناصب يقبل قوله في التلف يمينه وكذا في عدم الحياة لانكراه اياها وكذا القول بعدم

ولو ثبتت الحياة فلا تقرب ان يده لا ترفع عن حصته ولها لك دفع يده عن نصيبه فان ضم اليه المالك حافظا فاجرت على المالك ولو لم يمكن حفظه مع الحافظ فلا تقرب دفع يده عن الثمرة والزمام باجرة حامل ولو ضعف الامين عن العمل ضم غيره اليه ولو عجز بالكلية اقيم مقامه من عمل عمله والاجرة في الموضعين عليه (متن)

التفريط بالحصة اليه لا نكول له اليه وان كان ترتب دعوى الثمن عليه لتفريطه متفرعا على كونه امينا اما تقديم قوله فلا (وفمن تقول) ان التفريط في عمله كاشار اليه في التذكرة والمساقاة فيقبل قوله في الثلاثة لانه امين وما عليه الا ايمين ولاه متكررا ايضا وقبول قول القاصب جاء من مقدمة اخرى وهو لزوم تخليد الحبس وغير ذلك كما قدم ذلك في بابه ﴿ قوله ﴾ (ولو ثبتت الحياة فلا تقرب ان يده لا ترفع عن حصته ولها لك دفع يده عن نصيبه فان ضم اليه المالك حافظا فاجرت على المالك) كما اخبر ذلك كله في الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساقاة وكذا الايضاح لانه انما صرح بالاول لكنه يلزمه الباقي (وقال في المبسوط) قيل يكتري من يكون منه لحفظ الثمرة منه وقيل ينزع من يده ويكتري من يقوم مقامه ولم يرجع والوجه في عدم دفع يده ان الناس مسلطون على امورهم والحياة انما تجب دفع يده عن مال غيره لا عن مال نفسه ووجه الرفع ان ثبتت يده على حصته يستلحق اتيانها على حصة المالك وهو كما ترى اذ يمكن دفع ذلك بضم المالك امينا من جهة ما فيه من ترجيح أحد الطرفين بلا مرجع وقد استدل عليه في الايضاح بمسوم النص ولم فرقه والوجه في ان اجرة النائب على المالك خاصة ظاهر لانه قائم مقامه في حفظ ماله وعمله لمصلحة وجهها الزمني على العامل وقد نزل اكثر الشافعية القويين الذين حكموا في المبسوط على حالين وهما ان امكن حفظه بضم مشرف فالاول وان لم يمكن ازيلت يده واستؤجر عليه والمراد انه ثبتت حياته في مال المالك كما هو صريح التذكرة وهو قضية القواعد لان دعوى ثبوت حياته في الجعة لا نسلم الا ان يدعي المساقاة حقا ﴿ قوله ﴾ (ولو لم يمكن حفظه مع الحافظ فلا تقرب دفع يده عن الثمرة والزمام باجرة حامل) قد خالف في الامرين في التذكرة وظاهر الايضاح التوقف كما هو صريح الحق الثاني ووجه التقرب في الامرين انه يجب عليه العمل ويجب عليه حفظ مال المالك كما في ظاهر الايضاح وان شئت قلت المالك ان يحفظ ماله قطعا ولا يتم ذلك الا برفع يده كما في جامع المقاصد فيقال له لا يمكن الحفظ الواجب عليك من حياتك قائم غيرك بعمل يدك وارفع يدك ولا يلزم المالك ان يملك وقد تقرر العمل الواجب عليك فوجب عليك ان تستأجر من يقوم به كما حكاه في التذكرة ووجه التوقف والعدم في الاول ان الحق الثابت لشخص اذا كان لا يتم الا باسقاط حق شخص آخر وازالة يدمن ماله فلا دليل على سقوط ذلك الحق واستحقاق ازالة يده عن حق قضية المساقاة وجوب العمل لا الاستتجار وفي الثاني ان تقرر العمل منه غير واضح لان مجرد الحياة غير كاف في ثبوت تقرر العمل اذ لو جوزنا دفع يده عن الجميع بسبب الحياة امكن ان يقال ان التضرر بسبب المالك فلا يجب على العامل شيء آخر واحتمل في الايضاح تسقط المساقاة على فسخ المساقاة ان لم ينب منه أحد في العمل تجرأ أو باجرة مع عدم تبيته ومطابقا مع تبيته لتقرر العمل حينئذ ﴿ قوله ﴾ (ولو ضعف الامين عن العمل ضم غيره اليه ولو عجز بالكلية اقيم مقامه من عمل عمله والاجرة في الموضعين عليه)

ولو اختفا في قدر حصة العامل قدم قول المالك مع اليمين وكذا لو اختفا فيما تناوله
المساقاة من الشجر ولو كان مع كل منهما ينة قدم ينة الخارج (متن)

كما في التحرير وجامع المقاعد والمراد بالأمين الاجير حيث يكون أمينا وغير معين للعمل والموضعين
ما اذا خفف وما اذا صغر والوجه في الضم والاقامة واضح ان وقف السل عليه وفي كون الاجرة عليه
فيه ان السل الواجب عليه قد نفذ من قبله لضعه أو لم يجره فيجب عليه أن يستأجر من يخلقه هو
لان كان خيرا في جهات قضائه ثم ان أبي استأجر عليه الحاكم أو أجيره عليه اما اذا كان مينا مالكا
الفسخ فان اخذ البقاء واقتضت المدة ولم يعمل انقضت المساقاة بنسبها ﴿ قوله ﴾ (ولو
اختفا في قدر حصة العامل قدم قول المالك مع اليمين) عند علمنا كما في التذكرة وهو منسحب
الاصحاب كما في جامع المقاعد وفي (اليزكوة) أيضا ان اقول قول المالك حذفا سواء كان قبل ظهور
الثمرة أو بعدها وهو الذي استمر عليه رأيه في المبسوط و به جزم في الخلاف والفتاوى السرائر والتذكرة
والحرير والمختص وغيره لان الأصل في المساقاة ان يكون له في ذلك ينة يكون له في ذلك ينة يكون له
مع ينة مع ينة (وقال الشيخ في المبسوط) في أول كلامه فيها يخالفان في (جامع المقاعد) لان وجهها
لان اصابة استحقاق المالك الجميع انقضت بمقدار المساقاة المتفق عليه اذ ليس وقوعه على وجه
دون وجه أصل وكل واحد منكر لا يدعي الآخر ولان العامل منكر لاستحقاق عمله في قايمة الاقل
من الحصة (قلت) فيه ان الأصل عدم خروج المال عن مالكه الا بقوله وهو أصل أصيل دل عليه
الجبر كما فيكون وقبح القدر على وجه دون وجه أصلا وقد قدم في باب الحياطة والاجارة ما تقدم
في المقام ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو اخطف فيما تناوله المساقاة من الشجر) فانه يقدم قول المالك
مع ينة حذفا كما في التذكرة وبه صرح في التحرير وجامع المقاعد ووجهه يظهر عما مر ﴿ قوله ﴾
(ولو كان مع كل منهما ينة قدم ينة الخارج) أي العامل حذفا كما في التذكرة وبه صرح في الخلاف
والفتاوى والشرائع والتحرير والمختص وجامع المقاعد (وقال في المبسوط) وان كان مع كل واحد منهما ينة
قارضا وجهها على مذهبنا الى القرعة وعند المخالف تسقطان ومنهم من قال تستملان وكيف
تستملان فيه ثلاثة أقوال (أحدها) الوقف (والثاني) يقرع (والثالث) يضم ولا وقف حنا ولا
قسمة لانه عقد غيبس فيه الا القرعة وحل يحلف من خرج اسمه الصحيح أنه لا يحلف والا حوط
أنه يحلف وقد أنكر عليه في السراير وجود التناوض وقد ينا في باب المزارعة وجود التناوض عند
الشيخ لان كلامها داخل وذو يد حذفا لان التناوض تابع للعمل والاصل وقضية التناوض كذلك
القسمه وان لم يمكن التناوض الى القرعة ولو كان احدهما داخلا والآخر خارجا عنده قال بتقديم ينة
العدل على محظوره وقد رأينا الكلام في ذلك في باب المزارعة لا بد من مراجعته ولم يذكر المصنفنا اذا
أقام احدهما اليانة دون الآخر وقضية المعروف بينهم ان المالك اذا أقامها لا قبل له منكر ان ياتي
للمصنفنا اذا كان العامل يمين وشهد أحداهما عليه فذلك أنه قيل شهادته وقضيته ان اليانة
تسمع من طرف المالك وبه صرح في المبسوط والتحرير والتذكرة بل في الاخير أنه لو أقام احدهما
ينته حكم بما اجماعا فيكون الاجماع خرجا من القسمة من القسمة لكن المصنف بذلك قبله الشيخ في
المبسوط قط وظاهر الفتاوى والسراير انكار ذلك بل قد يكون ذلك صريحا ﴿ قوله ﴾ (ولو

ولو صدقه أحد المالكين خاصة أخذ من نصيبه ما ادعاه وقبلت شهادته على المنكر ولو كان العامل اثنين والمالك واحدا فشهد أحدهما على صاحبه قبلت ولو استأجره على العمل بحصة منها أو يحميها بعد ظهورها والتم بقدر العمل جاز والا فلا (متن)

صدقه أحد المالكين خاصة أخذ من نصيبه ما ادعاه ﴿ كافي المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد ومناه آية لو كان المالك اثنين ووقع الاختلاف في قدر الحصة فصدق أحد المالكين العامل فيها ادعاه نفذ في حقه فيؤخذ من نصيبه ما ادعاه العامل ﴾ قوله ﴿ وقبلت شهادته على المنكر ﴾ كافي المبسوط وما ذكر بعده من التذكرة فإن فيها أنه لا تجل شهادته لأنه شريكه (وفيه) نظر ظاهر ولعل في جارتها معناه ومعنى البارة أن المصدق للعامل من المالكين إذا شهد له فيها ادعاه وكان أهلاً لشهادة قبلت شهادته على المنكر لاكتفاء المانع لاكتفاء التهمة وإن لم يكن عدلاً أو كان ولم يشهد بالحكم فيه كما لو كان العامل (المالك غل) ولذا وكنا لو شهد المصدق للمكذب على العامل قبلت شهادته إن قلنا بسامع اليقينة من طرف المالك ﴿ قوله ﴾ (ولو كان العامل الاثنين والمالك واحدا فشهد أحدهما على صاحبه قبلت) كافي التحرير وهو قضية كلام المبسوط والتذكرة حيث قال لو أقام أحدهما ينة حكم بها كما تقدم أعفاً وفي (جامع المقاصد) أن في قولها من طرف المالك نظراً لكن في التذكرة الاجماع على ذلك بحيث كانت المسئلة اجاعية اندفع الاشكال انتهى وأنت قد عرفت الحال في ذلك ووجه قبولها اكتفاء التهمة وقد يقضي قوله في التذكرة بعدم قبول شهادة أحد المالكين للعامل لأنه شريكه بعدم القبول ها ﴿ قوله ﴾ (ولو استأجره على العمل بحصة منها أو يحميها بعد ظهورها والتم بقدر العمل جاز والا فلا) الاصل في ذلك قوله في المبسوط ومتى استأجره على أن له سها من الثمرة في مقابلة عمله فإن كان قبل خلق الثمرة فالقصد باطل وإن كانت مخلوقة فإن كان بعد بدو صلاحها فاستأجره بأكملها بشرط القطع صحيح وان استأجره بهم غير مشاع لم يصح لأنه أطلق وأطلقها لا يصح بالقد وإن كان بشرط القطع لم يصح لأنه لا يمكن أن يملك ما وقع عليه القصد الا بقطع غيره وهذا يفسد القصد فانهض الجماعة لتحريره فواقوه على البطان وعدم الجواز إذا استأجره بجزء منها قبل ظهورها بل في المسالك الاجماع على ذلك وفي (الكفاية) نسب إلى الاصحاب وجوبه في التذكرة بما حاصله من ان عرض الاجارة يشترط فيه الوجود والموتية وما متيان هنا وإنما جاز ذلك في المساقاة على خلاف الاصل فنص والاجماع وامساس الحاجة وفاقوه فيها إذا كانت موحدة واستأجره بأكملها أو بعضها وقد بدا صلاحها فاتهم بجزوه وإن لم يشترط القطع كما صرح الامرين في التذكرة وكذا الكتاب لأنه يلزمه ذلك بالاولى يتو الاول في الشرائع والثاني في التحرير وبالاولى ان يجوز في الاول بل يجوزوا استجارها كلها أو بعضها بعد ظهورها وقبل بدو صلاحها مع القطع صرح به في الشرائع والتحرير والتذكرة وظاهر الاخير الاجماع عليه في البعض بشرط القطع حيث قال عندنا بل صريح المسالك وظاهر الكتاب وقضية كلام جامع المقاصد أنه يصح بها كلها أو بعضها حينئذ وإن لم يشترط القطع وكلامهم هذا في على كلامهم في البيع فمن جوز هالك بيع الثمرة بعد ظهورها وقبل بدو صلاحها سواء شرط القطع أم لا يجوزها وهو خيرة تسعة عشر كتاباً ومن منع الا بشرط القطع أو الضمنية أو الزيادة عن عام أو مع الاصل وم الأكثر كما قيل وقد حكى عليه الاجماع جماعة منعها وقد استند في المبسوط ها

والخراج على المالك الا ان يشترط على العامل او طيها وليس للعامل ان يساقى غيره (مقن)

في المنة بشرط القطع فيها اذا استأجره بالبحس بعد بدو الصلاح الى ما سمحت من عدم امكان تسليمه
لاتها تصير حينئذ مشعكة تمنع من شرط القطع لثبوته على اخذ الشريك وقد لا يحصل فيتلو
التسليم لخلاف الشيخ فيها اذا كان بعد بدو الصلاح وقد حكاه في الشرائع فيها اذا كان بعد الظهور
وقبل البدو وله لانه يترتب ذلك بالاولوية واجابوا عن دليل الشيخ بإمكان القطع والتسليم بالاذن كما
في كل مشترك فان امتنع فباذن الحاكم قد كان الاستئجار حينئذ بكل الثمرة فلا اشكال كما في المساقاة
لاعتناء المانع ولهذا اتفقوا عليه ويترتب الاكثر ان يقولوا بالجواز مع النسبية ولا تغل عن قوله في البسوط
غير مشاع وقد خلت عباراتهم عن العلم بقدر العمل كما خلت عبارة الكتب وغيرها مما تصرح عن
نسب الحصة بكونها معلومة وبشكل مراد لا طيها عليهم على أنه لا بد في الاجارة من العلم بالوضعي (وفي هنا
شيء) وهو أنه قد قيل ان هذان بينهما لو استأجره لطنس لخنطة جزء منها وارضاع البئر جزء منه وقد
قدم ان في الصحة خلافا واشكالا ويجب بأنه ليس من ذلك لان الاصل في المساقاة ملاحظة الاصل
قد لا يكون العمل في الثمرة ملحوظا أصلا أو يكون تابعا بخلاف الطمن والارضاع على ان الاصح
هناك الصحة ﴿ قوله ﴾ (والخراج على المالك الا أن يشترط على العامل أو طيها) قد قدم
الكلام في ذلك في المزارعة مسبقا محررا ﴿ قوله ﴾ (وليس للعامل أن يساقى غيره) كما في الشرائع
والذكورة والارتداد والقمة وجامع المقاصد والروض والمساكن والروضة والكفاية وقد فهم ذلك من
البسوط ويلاحظ منه في مسئلة ما اذا عرّب العامل وقد وجه في الشرائع بان المساقاة انما تصح على أصل
مملوك وهو خلاصة ما في جامع المقاصد وله الى أشار بقوله في التذكرة لانه عامل في المال يجوز من ثمانية
ثم يجوز ان يملك غيره وزاد انما أخذناه خاصة لئلا يمتنع دون غيره ونصبتنا انه اذا فهم الاذن من المالك
جاز (وقد يقال) انه يرد على ما في الشرائع ما اذا ظهرت الثمرة وبقي فيها عمل يحصل به زيادة فان كلامه
قد يقضي بجواز المساقاة حيث لا ان المساقاة على الاصل لاجل ثمانية (الا ان يقول) بأنه يقول ان المالك الاصول
وهي حيث ليست مملوكة لا تشترط مقدور ولا يضمملك اليه (وفي) انه بناء على ذلك لا فرق بين المساقاة
والمزارعة حيث يكون مالكا للارض بل قد عرفت ان ظاهر جملة ما صرح به من ان ملك الارض في المزارعة
شرط في صحتها بل في حقيقتها فكيف جازت هناك مزارعة الغير واستتمت هناك الا ان تفرق بينهما بان
المقصود بالقات في المساقاة الاصل والثمره مما فلا تقع الا من المالك والمقصود في المزارعة بالقات انما
هو الزرع والارض لا يقصد (من ط) المزارعة فيها عمل بالقات وحرثها وتسيدها مقصوران فيها فيما للزراعة
قد تحصل انما ان قلنا بان ملك الارض ليس شرطا في صحة المزارعة كان الفرق واضحا الا حيث
تكون الارض مملوكة فلا بد من التزام الفرق حينئذ بالقات والبيع وكذا على القول باشتراط كونها مملوكة
(وربما الكلام) في تسليم هذا الفرق وفي جمع البرهان أنه غير مسلم قال نعم لا بد في المساقاة من
اصول مأذون في العمل بها فيجوز مع الاذن بلا قص والمساوي دون التزام لسوم الاية وهم المانع
اذا فهم الاذن مع المالك (قلت) وله ذلك ترك ذكر ذلك مستظما لاصحاب مع تصريحهم في المزارعة
يجوز المشاركة والمزارعة طههم احقوا ما على ما هناك ولم يترض أحد فذكر المشاركة حاسما لا لا نجد
منها ما يمتنعها أصلا ولا سيما ان قلنا أنه لا يجوز له تسليم العمل وتعام الكلام في المساقاة وادلتها وطرأها

ولو دفع إليه أرضاً ليترسها على أن الترس بينهما فالتفرسة باطلة سواء شرطاً للعامل جزأً من الأرض أولاً والترس لصاحبه ولصاحب الأرض أزيلت وأجرة أرضه لقوات ما حصل الأذن بسببه وعليه إرش النقص بالقطع (متن)

في باب المزاينة ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع إليه أرضاً ليترسها على أن الترس بينهما فالتفرسة باطلة) باجتماع ومراعاة أكثر الدعاة كما في جامع الماصد بالإجماع كما في جمع البرهان وعدداً وعند أكثر الدعاة كما في التذكرة والمساك وعند الأصحاب كما في الكفاية وبيان المأثرة قضية كلام الميسوط والسرائر في مسند الودي وبه صرح في الشرائع والتذكرة والتحرير والإرشاد والقلة وجامع المقاصد والروض والمساك والروضة ويستنبط ذلك ويستفاد من أكثر ما نقله كالكلبي وفيه القرآن والثنية والوسيلة وجامع الشرائع والنافع والنجرة من الشروط والتريف وليس في البعض الآخر إشارة إلى ذلك ولا تلويح كلفته والنهاية والمراسم وغيرها وظاهر جمع البرهان التوقف في البطلان لولا الإجماع لمكان السموات وكذا الكفاية والمنايع بل في الأخيرين جئنا بالتبيل وحجة المظلم أن عقود الماوضات موقوفة على إذن الشارع وهي متبعية لها مما سمحت من دعوى الإجماع ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع إليه أرضاً ليترسها على أن الترس بينهما فالتفرسة باطلة) كما صرح به جماعة وهو قضية إطلاق الباقين وكذلك لا فرق بين أن يكون الترس من العامل كما طعنت به عباراتهم جميعاً وبين أن يكون من مالك الأرض كما هو الظاهر من كلام الميسوط والسرائر في مسند أقسام الودي وبه صرح في التذكرة والقلة وجامع المقاصد والمساك والروضة وجمع البرهان والكفاية والمنايع والوجه في الكل ظاهر بعد تصريحهم بالبطلان إذا شرطت الشركة في الأصول ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع إليه أرضاً ليترسها على أن الترس بينهما فالتفرسة باطلة) ولصاحب الأرض أزيلت وأجرة أرضه لقوات ما حصل الأذن بسببه وعليه إرش النقص بالقطع) كما صرح بالأحكام الأربعة في الكتب السبعة المذكورة في أول المسح مع زيادة جمع البرهان والكفاية والمنايع (أما الأول) فبطلان البطلان (وأما الثاني) فإلا غير مستحق لبقاء (وأما الثالث) (فلا تباط) لم تبطل بمئات بل بحصة لم تسل إليه كما أشار إليه المصنف (وأما الرابع) فمصدوره بالأذن فليس يرق ظاهراً (وقال في المساك) لم يفرق الأصحاب في إطلاق كلامهم بين المالك بالبطلان والمجاهل بل تليهم مؤذن بالتصميم ولا يبعد الفرق بينهما وإن الأجرة لصاحب الأرض مع طه ولا أرض لصاحب الترس (أما الأول) فبالأذن في التصرف فيها بالصفة مع طه بهم استحقاقاً (وأما الثاني) فلفظه بالترس مع طه بهم استحقاقه ويمكن دفعه بأن الأمر لا كان منحصراً في الحصة أو الأجرة لم تكن الأذن من المالك ترواطه الأجرة وإن الترس لا كان بالأذن المالك وإن لم يكن بحصة كان عرفه غير ط لم يستحق الأرض انتهى وقد وافقه على أن كلامهم مطلق الكتاني وحكاية عنه برزت في الكفاية ما كنا عليه وفي (جمع البرهان) في البعدن الفرق (ومن قول) أن المتبادر من كلامهم إنما هي (هو غل) صورته لمجلد بالبطلان وتعليق ظاهر في ذلك حيث قالوا لقوات ما حصل الأذن بسببه كما في الكتاب والتذكرة وقوات ما حصل لأجله كما في جامع المقاصد ومن البعيد أن يريد في المساك تليهم البطلان بأن العقود توقيفه وإن أراد مقلداً دلالة فيه على مراده وتشمع تليهم وجوب طم المخر وتسوية الأرض وقد يدفع ما دفعه في المساك أن هذه الأذن لا عبرة بها لأنها إنما صدرت في ضمن المظنة الباطلة فيكون العامل قد تبرع بالسل ووضع الترس بنير

ولو دفع قيمة القرمس ليلكه أو القلرس قيمة الأرض ليلكها لم يجبر الآخر عليه ولو ساقاه على الشجر وزادعه على الأرض المنخلة بينهما في عقد واحد جاز بأن يقول ساقيتك على الشجر وزادحتك على الأرض أو مملكتك عليهما بالنصف ولو قال ساقيتك على الأرض والشجر بالنصف جاز لأن الزرع يحتاج إلى السقي ولو قال ساقيتك على الشجر ولم يذكر

حق وبه تفرق المسبر قمرس لأنه موضوع بحق وإن صحبة شرعا بخلاف هذا القرمس كما صرح به في الروضة ومنه يعلم حال الملك الآن قول أنه لو تم ذلك قضى بهم أجرة المثل في الاجرة العائدة ونحوها وبه نظر ظاهر لمكان العلم بما تأمل وقد تقدم الكلام في الاجرة العائدة سببا وبأن في المضاربة محروما ويحتمل أن يكون أكل منها أقل الأمرين من أجرة المثل والحصة كما مر منه ثم عد إلى الأرض على (جامع المقاصد) أنه تفاوت ما بين كونه قائما بالاجرة ومقلوما هو خيرة الروضة ويجمع البرهان وقال في جامع المقاصد ويحتمل تفاوت ما بين كونه قائما بالاجرة مستغلا على الأرض ومقلوما وقد اختارها في المساقاة وقال أنه المقول من ارش القصار لأن استحقاقه تقسم بالأرض من جهة أوصافه (وبه) أنه لا يخلو من دور لأن سرعة الأرض فيه متروكة على سره حيث أخذ في تحديده والظاهر أن أجرة لا تختلف باختياره تأمل جيدا ومنه صغر الاسلام أنه تفاوت ما بين كونه قائما مستغلا على الأرض ومقلوما (وبه) مع ما عرفت ترك وصف القيام بأجرة وأمره شيء احتمل تفاوت ما بين كونه قائما مستغلا ومقلوما ذ لا حق له في القيام كذلك وقد تقدم لا في باب المزادة عند قوله ولو ذكر مدة يملن الإدراك فيها في لأرض مائة فتم في المقام (وقال في جامع المقاصد) وهل يجب عليه لم المخر ونسوبة الأرض وارش الأرض لو قصت وقسم العروق لا أعلم بذلك تصرحا والذي يقتضيه انتظار وجوب ذلك وهو حيرة المساقاة ويجمع البرهان والكفاية لأن الأدل أن ما صدر على تقدير تلك المخر من القرمس والمات وجب ضمان كل مافات سببه من منفعة الأرض وقوتها ولا يمكن تشغل الأرض به باستحقاق وجب ترميخ الأرض منه ولم المخر الخاصة بسيوهم كما ينبغي أن يكون الحكم في الاجارة العائدة لبقاء القرمس وما جرى هذا (المعنى ظ) وفي جامع المقاصد والمساك والروضة ويجمع البرهان والكفاية لو أن مالك القرمس ظله ابتداء وجب عليه العلم والنسوية وفي الأول أنه لا بحث فيه لأنه أحدث ذلك في ملكه انبير لتخصيص ملكه ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع قيمة القرمس ليلكه أو أحارس قيمة الأرض ليلكها لم يجبر الآخر عليه) كما صرح بالأمرين في جامع المقاصد لا بأس ما على أموالهم والمداوغة مشروطة بالرضي وقد صرح بالأمر الأول في الشرائع والتدكرة والتحرير والارتداد والقائمة والمساك والروضة ويجمع البرهان والكفاية لا ذكرنا وقد صرح في هذه الكتب القصة أنه لو دفع القرمس الاجرة لم يجبر صاحب الأرض على التيقية لا قد وكذا لورضي صاحب الأرض بالاجرة لم يجبر القلارس عليها كما في جامع المقاصد وظاهر كلام المصنف في المداوغة في منه أن الزرع يجبر على الاتقاء بالاجرة إذا رضي الملك بذلك والتشيخ ذهب إلى مثل دفع في المستجير وذهب إلى منه في التناصب وله لذلك ترك الجماعة تأمل ﴿ قوله ﴾ (ولو ساقه على الشجر وزادعه على الأرض المنخلة بينهما في عقد واحد جاز بأن يقول ساقيتك على الشجر زادك على الأرض أو مملكتك عليهما بالنصف ولو قال ساقيتك على الأرض والشجر بالنصف جاز لأن الزرع

الأرض لم يميز له أن يزوع وكل شرط سائح لا يتضمن الجبهة فانه لازم ﴿ المقصد الرابع في الشركة ﴾ وفيه فصلان (الاول) الماحية وهي اجتراح حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشياح (متن)

بحسب حاج إلى الشيء ولو قال سائقك على الشجر ولم يذكر الأرض لم يميز أن يزوع ﴿ قد قدم الكلام في هذه المسائل التث في أواخر باب المزاورة سيما محررا وينا هناك أن ظاهر كلامه هنا في الاول يعطي بأنه لا بد من تقديم المساقاة وإن ظاهر التذكرة الاجماع على عدم وينا انفي الثانية رجع عن الاشكال هناك إلى الميزم واستوفينا الكلام اكل استيفاء ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكل شرط سائح لم يتضمن جهة فانه لازم ﴾ قد قدم له مثل هذه البارة في أوائل باب المزاورة واستوفينا في ذلك الكلام وينا هناك اختلاف كلامي جامع المقاصد وأنه لا وجه لما قلناه هنا وقد وفق الله فضله وانما قد الحمد لله الشكر لتمامه في ليلة عيد الفطر عند نصفها سنة الف ومائتين وأربع وعشرين على يد مصنفه الاقل الاقل الراجي عن ربه النبي محمد الجواد الحسيني الحسيني العالمي والحمد لله كما هو أهله وصلى الله على محمد وآله المعصومين الذين اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله كما هو أهله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين ورضي الله عن طائفتنا وشأننا اجمين وعن روايات الصالحين (وبعد) فهذا ما برز من كتاب مفتاح الكرامة سبل بمنه واحسانه اتجمله على يد مؤلفه الاقل الاقل الراجي عن ربه النبي محمد الجواد الحسيني الحسيني العالمي عامله الله بطلته الحلي والمفتي ﴿ قوله ﴾

﴿ المقصد الرابع في الشركة ﴾

﴿ وفيه فصلان الاول الماحية وهي اجتراح حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشياح ﴾ قد عرفت بذلك في الشرائع والتأنيق والتذكرة والايضاح وشرح الارشاد لو لم المصنف والمذهب البارح والروض وخت بقية كتبهم من فرصه بأنه المشهور في جميع البرهان لعله لأنه المتبادر من لغة وعرفنا ذكر فيه أنها عقدا وعرفت فيه بأنها عقدا لخلاف والبسوط والكلفي والوسية والتنبية والسرائر وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والمختلف وشرح الارشاد لو لم المصنف والمذهب البارح وجامع المقاصد والمسالك والكتايب والرياض وهي الاربعة الاخيرة فان للشركة مستنيين (الاول) ما ذكرناه أولا (والثاني) أنه عقد ثمرته تصرف الملاك الشيء الواحد على سبيل الشياح وهو أي كونه عقدا قضية كلام أي على وعلى المسد وفي الصلاح ووفق المصنف كما يأتي فيها اذا تفاضل المالان وقضية كلام التباية والكتب واللغة والتضيح وغيرها حيث يثبتون عن الاذن في التصرف والاركان والصحة والبطالان بل في التنية والتحرير وكذا التذكرة والمختلف الاجماع على أنه عقد جائز صحيح وقد نسب في الايضاح إلى البسوط والمخلاف انه يقول أنها ليست عقدا عند الكلام في مسحة ما اذا تفاضل المالان ولم يعبه له أصلا لا في المخلاف ولا في البسوط والوجود في الكتاين ما حكينا وظهر كلام السراي في المسحة المذكورة أنها ليست عقدا مع أنه قد صرح من قبل أنها عقد جائز من الطرفين وفيها أيضا وفي (التنية) الاجماع على أن من شرط صحة الشركة الاذن في التصرف وهذا نص أو كالنص في أنها عقد ونحو

ذلك اجماع الخلاف فكشرف ذلك كله وظاهر الايضاح في المسئلة المذكورة ان تسببا عندا يجوز لهما
اذن كل واحد للآخر وكشرف المال (وقال في جمع البرهان) بعد ان عرفنا بانها اجتماع حقوق المالك
الى آخره قال ان كون الشركة مطلقا عندا على التأمل قدسيا قد يكون لهما وقد يكون مزجا وقد يكون
حيازة تم قد يكون أيضا عندا بان اشترى بعض حيوان بعض حيوان آخر فصارا كلاهما مشتركين واما
شريكين وليس في شيء منها الشركة التي هي عند فني كونها عندا ساعة قال الشركة هي الاجتماع
المعظم فلا معنى لكونها عندا وحيازة تم البقاء على حكمها أمر جائز بمعنى انه لا يجب الصبر على الشركة
بل يجوز فيها واقتضاها فكلمهم يريدون بالتدنى آخر لشركة غير ما تقدم وبالمجاز انه اذا اذن
تجارة وغيرها لا يلزم ذلك بل يجوز منه وطلب القسمة وقال قد ادعى في التذكرة اجماع علماء على
انها تجري في العروض والامان واما لا تصح بدون مزج المالكين وهذا لا يحتاج الى عند ولا الى
ما قد ولل مرادم غير تلك الشركة بل هي باعتبار الاحكام المعربة عليها من جواز التصرف والتجارة
وحصول الربح وغيرها وقال قال في التذكرة المتصور في هذا المقصد البحث عن الشركة الاختيارية
المستقلة بالتجارة ونصبها للربح والثالثة فيمكن ان يوجد تعريف آخر لشركة وتكون هذه الاركان
والاحكام لما دون التي عرفت بالتعريف الشهير فكان المراد بها قد ثمره جواز تصرف المالك في
مال قسمة وغيره وجبته يحتاج الى عند وهو لفظ بل امر دال على الاذن في ذلك بما وجه كلف
بحيث لا يحل غيره حقيقة أو مجازا ولا يحتاج الى قبول قلتي والمقابلة كالي سائر العقود لانه وكيل
واذن في التصرف فني صده من العقود مساهمة وقال قال في التذكرة فلا يصح التصرف بالمازهم
وانما يعلم الرضا والاذن بالفظ المال عليه فاشترط الفظ المال على الاذن في التصرف والتجارة فيه
تأمل لان العلم بالاذن والرضا ليس منحصر في الفظ بل يعلم بالاشارة والنقل والكتابة وهو ظاهر
فكلامه يريد الفظ وما يتم مقامه انتهى ما أردته قوله من كلامه (وقال في الرياض) لا خلاف (فيها)
المستبين والكل بعض المتأخرين الثاني بناء على عدم الدليل على كونها عندا مع مخالفة الاجماع
مضطرب بدلالة ثمرته من جواز التصرف المطلق أو الممين المشروط على ذلك بناء على مخالفتها
بتسببها سياتي الثاني الاصل لحمة التصرف في مال التفسير بدون اذنه فيقتصر فيها على التدرجيتين
وهو مادل عليها صريحا من الجانبين كما نه عليه في التذكرة وعليه يصح المطلق لفظ العقد عليه واما
الاكتفاء فيها بمجرد التران المالك عليها أو الاكتفاء بالتبر الصريحة فيها فلا دليل عليه وعلى فرض
وجوده كما يدعى من ظاهر النصوص مع عدم دلالتها عليه أصلا فلا ريب في منافية هذا المعنى للاول
أيضا لحصول الاول باعتزاز المالكين قرا من دون رضا المشاركين وهو غير الاستعاضة مع الرضا به
وبالتصرف في المالكين مطلقا أو متيقنا على حسب ما يشرع له فانكاره راسا قاسد جدا ولا ينافي التباير
دخول الثاني في الاول دخول الخاص في العام وانه من افراده لتبايرها في الجهة فلما هو كاف في
افراد الخاص من العام في الاطلاق انتهى وفي بعض كلامه نظر كما سيظهر ذلك ثم انه ان اراد بعض
التأخرين مولانا المقدس الاردبيلي قد عرفت انه لم ينكر ذلك راسا وانما انكر كون المعنى المشهور باسمه
عندنا واقصى ما في كلامه الثاني ان حالها حال العقود الجائزة في الاكتفاء بما يدل على
المراد كالوكالة ونحوها ولم يدع انه مستند من النصوص وقد سمعت كلامه يرميه وانما في كلامه
نظر من وجه آخر كما سيظهر ثم وقد وقع ذلك كله لصاحب المصداق لكن لا ينبغي الترض

لكلامه لانه لم يجر عادة أصحابها بقبل كلام الاغيارين على انه خط في المقام خيعة وذلك لانه قد أخذ ما اعترض به عليه صاحب الرضا من المولى الادبيلي وسلك به (على ظ) اليه في الرضا وقال انه لا يشم السقي الثاني من الاخير ولحقه بالمره مع انها ظاهرة في الشركة الاختيارية حيث قبل بها اشتركا بامانة الله عز وجل وشارك في السعة وشارك القمي ويرتد اليه انه قل في التحرير انها عند صحيح بالص والاجماع ويجعل قوله في التذكرة الثاني الصيغة التي قد صرح فيها بأنها عند مراراً متحدة انه ما أراد القدر وان عبر عنه بلفظ الصيغة الموحدة له وقال ان مثل كلام التذكرة كلام السنة والشرائع وقال ان المقصود من كلام الفضلاء يعني الحق والمصنف والشديد انه لا يستفاد من الشركة ازيد من المعنى الاول وانه يترقب التصرف عند حصول هذه الشركة على الاذن وان لم تدخل في باب العقود فما تدعي عن ايها تنضي أمن الذي ادعاء على الاخير لم ما ادعاء على التذكرة أم الذي ادعاء على الفضلاء معناه قال الذي يحكمه صاحب الرضا (وتعبر المثل) ان الشركة بالمسئ المشهور اعني اجتماع حقوق المالك الى آخره لا توصف بالصحة والطلاق لا تدخل له في الحكم الرضوي لانه ان يتحقق هذا التعريف أولاً كان لم يتحقق لم يثبت وان تحقق ثبت سواء كان عقد أو غير عقد كما لو تدعى أحدها ومزج ماله بال الآخر قوماً أو تدعى أجنبي كذلك فلا يمكن وقوعها على وجه صحيح وبطلان وإنما توصف بالصحة والطلاق بالمعنى الثاني باعتبار الاذن في التصرف لكل واحد من الشريكين من الآخر ولا أحدهما دون الآخر ثم توصف بالصحة والطلاق باعتبار المعنى الاول باعتبار ما يقرب عليها من الاحكام فيقالان بعد حصول الامتياز ولو قوماً فيقول كل منهما للآخر قد أذنت لك في التصرف مطلقاً أو في ذلك التصرف الخاص فيقبل الآخر قولاً أو ضلاً أو يقول أحدهما للآخر من دون ان يقوله الآخر ذلك كما هو الشأن في اذا أخرجنا المالكين اثناء وصدا على ذلك وينتد بما اذا قال لا تشارك على ان تصرف أو تصرف كذا أو قال أحدهما شاركك على ان تصرف تصرفاً مطلقاً أو مقيداً فيقبل الآخر وقد تأمل فيما يأتي في جامع المقاصد فيما اذا قال تشاركنا فقال قبلت قوله في جمع البرهان وانه توكل ولن عده عقداً سامعة ليس فيه كنهه في الايضاح منها عند مجاز وقد قال في المختار لا خلاف في صحة عقد الشركة كونه قائم بنفسه وليس مرها على غيره وقد سمحت اجماع النية والتحرير والتذكرة وما ذكر يسلم حال مالي الرضا وكأنه يفعل فيما حكمه عن التذكرة على المحقق قال به عليه في التذكرة (وقال في المسالك) مد ان ذكر المعنيين الاول والثاني قد كان على المصنف يعني الحق ان يقدم التعريف الثاني لانه المقصود بالذات اوينه عليها على وجه بزيل الالتباس عن حقيقتها واحكامها (وقال في جامع المقاصد) في قول المصنف فيما بعد وأركانها ثلاثة ان الضمير يعود الى الشركة التي تقدم تعريفها وهو يتناول الشركة التي ليست بقدر ولا قصد فان كان غرض البحث عن الشركة التي هي عقد فغرضه ان يبره وان كان غرضه البحث عن أحكام مطلق الشركة عليه ان يقيد قوله واركانها ثلاثة ونحو ذلك ما في جمع البرهان (ونحن نقول) ان الامر اوضح من ان يحتاج الى بيان لان الشركة الحقيقية هو اجتماع حقوق المالك وأما الاحكام فتترتب على الاذن في التصرف في المال المشترك كما بينا وذلك عند جاز وله اركان ثلاثة مكلالهم مني على ان المقصود واضح لمكان عدم الشركة في العقود واجتماع حقوق المالك في تعريف الكتاب وغيره بمنزلة الجنس التامل لاجتماعها على سبيل التمهيد وغيره والمراد بالوحدة

والحل اما عين أو منشة أو حق وسبب الشركة قد يكون اوتيا أو قد لا يوزجاً أو حيازة
بأن يتلها شجرة أو يتفرغاه دفعة بآية (مقن)

الوحدة الشخصية لا للبنية ولا التبعي ولا الصفة لعدم تحقق الشركة فيها مع تعدد الشخص والواحد
الواحد فيها هو متعلق الشركة فلا ينافي التمدد لصدق الاجتماع بالمثل المذكور في كل فرد من أفراد
التمدد وخرج بقوله على سبيل التبعي اجتماع حقوقهم في الشيء الواحد المركب من أجزاء متعددة
كالبيت مثلا اذا كان خشبه لواء وحائطه لآخر وأرضه لثالث ولشيد كلام في المقام قد ناقشه فيه
وما انصفوه كما يراه في الحاشية وقد صدح بذلك في آخر كلامه في المسالك ولا يشمل التعريف
شركة الايمان والوجوه ولا ضرر فيه لانه تعريف لشركة الصحيحة عندنا وانظر من كلام المصالح
كما يأتي عدم اشتراط عدم التمييز في نفس الامر بل يكتفون بهمه ظاهرا وإن حصل التمييز في نفس
الامر بل قد حكى في النظر على الاجتماع على حصول الشركة بمزج العروض والايمان مريبا لا يميزه
الامان بل هو ضروري كما تنقسم وهذا يقتضي قولهم في التعريف على سبيل التبعي اذ التباين
منه ان لا يمرض جزء الا وفيه حق لما قلنا ان يراد بالاشارة في التعريف عدم التمييز المطلق
لان الناس في الاعمال والامصار لا يزالون يشاركون في الايمان فيكون المراد بالشركة في شله
حكم الشارع بان هذا المال صار شركة لانه في نفس الامر كذلك والشركة بفتح الشين وكسر
الراء أو كسر الشين وسكون الراء حكم جاعة ﴿ قوله ﴾ (والحل اما عين أو منشة
أو حق وسبب الشركة قد يكون اوتيا أو قد لا يوزجاً أو حيازة بأن يتلها شجرة أو يتفرغاه دفعة
بآية) في البسوط والسرائر ان الشركة على ثلاثة اشرب شركة في الايمان وشركة في المانع وشركة
في المفقود فاما الشركة في الايمان فن ثلاثة أوجه الميراث والقصد والحيازة فاما الميراث فهو اشترك
الوثة في الشركة وأما القصد فهو ان يملك جاعة بيع أو حبة أو صدقة أو وصية وأما الشركة بالحيازة
فهو ان يشترك في الاحتباب والاحتشاش والاصطياد والاختتام والاستقاء صدخله وحيازته وأما
قبل خطه فلا شركة عندنا بينهم لان الشركة بالابدان والاحمال بالخط وكذا في السرائر وأما
الاشترك في المانع فكالاتشارك في منة الوقت ومنة العين المتأجرة وأما الاشترك في المفقود
فمثل الاشترك في حق القصاص وحد القسغ وحق خيار الرد باليب وخيار الشرط وحق المراق
من المشي في الطرقات وما أشبه ذلك وحرره المتأخرون كالمتق والمصف والسيدين وأبي اليس
والحق الثاني وغيرهم قبيحا الحيازة بما اذا كانت دفعة فاما حيث تحقق الشركة في الجملة لكن يكون
اكل واحد من الحاز نسبة عمله ويختلف ذلك بالقوة والصف ولو اشبه مقدار كل واحد فالصالح
أو تملك كل واحد ما بقي له عند الآخر بناء على جواز حبة المصولة له وفي (الروضة) لو حار كل واحد
تتيا من المباح متفرقا عن صاحبه اختص كل بما ساره ان لم يكن عمل كل واحد بنية لركة عن
صاحبه في تملك نصف ما يحوزه والا اشتركا أيضا على الاقوى بالحيازة فتوجب الاشترك مع التعاقب
وقد لا توجب في البنية وقرره ان ذلك مما يقبل التابة فاذا نوى ان يكون بينه وبين شريكه ملك
شريكه نصفه وان لم يعمل فكيف اذا عمل فاذا حصل كذلك حصل الاشترك مع التعاقب في كل
من الصيدين (وبه) ان الشركة في هذا الصيد حصلت دفعة وفي الآخر كذلك لك بما ساد دخلا

وأقسامها أربعة شركة العنان وهي شركة الاموال وشركة الابدان (مقن)

على التأنيب فكل من كلام الاصحاب هو الصحيح واما ان الغلبة لا توجه فظاهر كما لو حاز كل واحد سبدا دفعة من دون نابة ولما قيدوه بالتشيل لم يرد ذلك على من لم يتل كالشيد في الغلبة لكن الامر واضح (أوضح ط) من ذلك وزاد المتأخرون على ما في المبسوط المزج وهو واضح سواء كان اتفاقا أو اختيارا واستدركوا عليه التشيل بالوقف وانما واقع عليه في الفقه الراشدي والتحرير لانه ان كان على محصورين فلا اشتراك في البين والا فلا اشتراك فليأمل لان الطرقات كذلك وقال بعض من تأخر يمكن الامتزاج في الغلبة بأن يستأجر كل منهما دراهم ليستقرن بها حيث يهبرزه متبعة ثم امتزجت بحيث لا يتميز فليأمل وقد يظهر من المبسوط والكتاب وغيرهما ان الجميع يجري في الجميع وليس كذلك وقد تركوا يانه لظهوره ولا ريب ان الاشتراك في البين والغلبة والمحق يجري في الارث والقد وأما المزج والحياسة فلا يشتركان الا في البين الا على فرض استتجار الدرام كالمـ ﴿قوله﴾

﴿وأقسامها أربعة شركة العنان وهي شركة الاموال﴾ شركة العنان جائزة باجماع العلماء في جميع الامصار كما في التذكرة واجماع العلماء كما في جمع البرهان كافة كما في ايضاح النافع ولا خلاف بين المسلمين في صحة الشركة في الاموال كما في المسالك ونحوه ما في الفتية والسرائر وفيها أيضا وفي كشف الرموز والتفحيج الاجماع على ذلك وفي (الاتصار) ان مما افتردت به الامامية ان الشركة لا تصح الا في الاموال ولا تصح بالابدان والتعصم بها مع ذلك مستثناة وقد عرفها المصنف بالام وبذلك طخت عبارات المتعصمين وقد عرفت في التذكرة وكذا التحرير بأن يخرج كل مالا ويمزجه ويشترط العمل فيه بأبدنها ونحوه ما في الفتية والسرائر وكذا المبسوط وقد اختلف فيها اختلفت منه هذه الفتنة على أقوال ذكرها جماعة كثيرون لاحاجة الى ذكرها ﴿قوله﴾ (وشركة الابدان) قد سمعت ما في الاتصار وهي بالغة حدة كما في الخلاف والمبسوط والتذكرة والتحرير وايضاح النافع والروضة وفي (المفاتيح) قالوا في الكفاية انه المعروف من منذهب الاصحاب وفي (الخلاف) ايضا ان عليه اجماع الفرقة وأخبرهم وقد سبق الاجماع أبا علي وتأخر عنه كما في المنهب واتفقت الامامية على بطلانها بعد ابن الجنييد كما في الايضاح ولا خلاف في بطلانها من غير أبي علي كما في المسالك وفي (السرائر) وكشف الرموز والخلف وشرح الارشاد فشرح والتفحيج وجامع المقاصد الاجماع على بطلانها فكأنهم اجموا على قتل الاجماع اذ هو محكي في تسعة عشر كتابا أو أكثر كما سمعت وهو معلوم محصل قلنا لانه قد صرح بطلانها ونها غير جائزة في الفتنة والهاية والمراسم ولوسية وسائر ما أخر عنها الى الرياض وتماخى عن ذلك المذهب وقته الراشدي فالمجبة على ذلك الاجماع والاصل خبر (١) الضرد والفرق وأنه قد شرعي يتوقف على الاذن فلا تصح الى ما في جمع البرهان والكفاية والمفاتيح من انه لا يظهر دليل على عدم الجواز سوى الاجماع فان كان والا فلا مانع ولا الى ما حكي من أبي علي لانه لا دليل لهم على الصحة الا عموم الامر بالوفاء والشروط وهو لا يجري في الباب لانه من العقود الجائزة ويحرم التراضي لا يجب التزم والخروج عن الاصل وانتقل مال هنا وقائمة عمله الى الآخر مع زيادة التفاوت بين المسلمين واقصى ما يقيد التراضي الاباحة بل قد لا يفيد مع جعلها (١) كذا في النسخة وكان الصواب وخبر أوان قنطه بعد ما قلناه قبل الاجماع فليراجع (مصححه)

بأن يشترك اثنان فصاعدا فيها يكتبون بأيديهم تساوت الصنة أو اختلفت وشركة
المفاوضة وهي أن يشتركا فيما يساويان من مال ويلتزمان من غرم ينصب أو بيع فاسد
وشركة الوجوه (مقن)

بالفساد وتدابيرها أو أحدها ولهذا قالوا بعدم اقامة العقود الفاسدة مع الجهل الاباحة مع حصول الرضا
منها نعم لو طاب الفساد وتشاركوا جزاءاته أكل قتل بالاباحة لا يفتد الشركة فهو خارج عما نحن فيه
ومنه يعلم الحال في شركة المفاوضة والوجوه كما يأتي إن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (بأن يشترك
اثنان فصاعدا فيما يكتبونه بأيديهم تساوت الصنة أو اختلفت) لا فرق فيما بين أن يفتق عليها نوعا
أو قدرا أو يفتق فيها أو في أحدها ولا بين أن يملأ في مملوك أو مباح وحكمها أنها إن حلتا فلكل
أجرة حله قل أو أكثر إن تميز ومع الاشتباه بالصالح وإن عمل أحدهما فلا شيء لا تخفى أجرة عمله
﴿ قوله ﴾ (وشركة المفاوضة) بالغة إجمالا كما في السرائر والإيضاح وشرح الإرشاد لو لم
المصنف والمذهب البارع والتجريح ويجمع القاصد وعدة كما في التذكرة والروضة وإيضاح النافع وفي
(المبسوط) أنه الذي يقتضيه مذهبا وفي (المسالك) أنها بالغة إلا عند أبي حنيفة ومرشد وفي
(الكفاية) أنه المعروف بين اصحابنا وفي (المقانيب) لا يوافق نص على ذلك في الخلاف والمبسوط
والوجهية وسائر ما أغر عنهما إلى الرياض وقد دخل من ذلك اجتهاد ولا تصحح
والدلالة والمراسم وقته الزايعي والمذهب والمصلحة على ذلك بعد ذلك الأصل والرد والرد كما
وأنه عند يترقب على الاذن وقد سمعت ماني مجمع البرهان والكفاية ﴿ قوله ﴾ (بأن يشترك
اثنان فصاعدا فيما يكتبون بأيديهم تساوت الصنة أو بيع فاسد) المراد من هذه الشركة أنها
يلتزمان ما يكون طيبا من غرم وما يحصل من غرم فيلزم كل منهما الآخر مثل الذي يلزم أن
جناية رضوان فصبوب قيمة متغيرة امتضاء وكفالة ويقاسمها فيما يحصل له من ميراث أو غيره من ركاز
ولقطة يكتبه في تجارة ونحو ذلك ولا يشتركان من ذلك الأقوات اليوم وثواب البدن وجارية يقرى
بها فإن الآخر لا يشترك فيها وكذا يشتركان من هذه الشركة الجناية على الحر وطلب الخلع والصدق
إذا لزم أحدهما وحكمها أن لكل منهما وعليه ما انفرد به وظاهر العبارة قصر الاشتراك في الغرم على
النصب والبيع الفاسد وليس كذلك كما عرفت عند التأملين بها ولا يصحني قوله فيساويان كما في
بعض النسخ ﴿ قوله ﴾ (وشركة الوجوه) بالغة عندنا كما في التصحيح وإيضاح النافع والمسالك
والروضة وإجمالا كما في السرائر والفتح والشرح الإرشاد والفتح والمذهب البارع والتجريح أيضا ويجمع
القاصد وفي (الكفاية) أنه المعروف بين الاصحاب وفي (المقانيب) قالوا وقد استسقي جماعة من حوالمنا
إجماعهم أنها على وقد نص على بطلانها وعدم جوازها في الخلاف والمبسوط والوسيلة وسائر ما أغر عنهما
إلى الرياض وخلا من ذلك الكتب الستة المذكورة أعلا والمصلحة على بطلانها بعد الإجماع الأصل
والرد والقرى وأنه عند يترقب على الاذن وخلاف أبي علي شاذ حيث جوز شركة الزوجين الذين
لا مال لهما فيشتركان في القامة إلى أجل فيما يرجحان بعد أداء الثمن فهو بينهما وهذا أشهر ما نلتها كما في
التذكرة والمسالك ويجمع البرهان والكفاية وقد سمعت ماني مجمع البرهان والكفاية ومن لخص كلام
الرياض في قل الإجماعات عرف أنه تسامح تسامحا قاصدا قال وهذه الثلاثة بما فيها بالغة باجما عنا كما

وهي أن يبيع الوجه مال الغنم بزيادة ربح ليكون له بعضه ولكل باطل سوى الاول
واوكلتها ثلاثة (متن)

في التنية والاتصار والمخلف والتذكرة (١) ومن التقيح والمكسب والمساك والروضة اذ لم يذ كر في
الاتصار شركة الوجوه والمناوذة ولم يخل في التنية فيها الاجماع ولا في التذكرة في شركة الوجوه
ثم ان بعض مناسب اليه الاجماع قال عندنا وقضية كلامه أنه لم ير المساك والروضة مع تقديم المتأخر
وتأخير المتقدم ﴿ قوله ﴾ ﴿ وهي ان يبيع الوجه مال الغنم بزيادة ربح ليكون له بعضه ﴾ هذا أحد
معانيها وقد تعلى البارة المحصر في ذلك وقد ذكر لها في التذكرة وغيرها ثلاثان أخر أشهرها ما نسبناه
الى ابن الجنيد أننا والثالث أن يشترك وجهه لامل له وغافل فومال يكون السل من الوجه والمال من
الغنم وهو في يده لا يسلم الى الوجه ويكون الربح بينهما والرابح ان يتنازع وجهه في القموفوض يمه
الى حامل ويشترط ان يكون الربح بينهما وحكما عندنا ان احدهما اذا اشترى من دون توكيل الآخر
له أو مع قصد اختصاصه بالشراء فلا حلق للآخر في الربح وان وكله فاشترى لها فهي شركة الثنان
﴿ قوله ﴾ ﴿ والكل باطل سوى الاول ﴾ كما تقدم يأنه ﴿ قوله ﴾ ﴿ وأوكلتها ثلاثة ﴾ كما
في التذكرة وجامع المقاصد وهو مراد لباقيين وان خلت جميع ما رآهم عنه والمراد أن اركان الشركة التي
هي عندوهي الفائرة على السنة القتها التي تصد بها التجارة والربح والاستقاء كما تشهد به الاخبار مثل قول
أبي المؤمنين عليه السلام شاركون من أقل عليه الرزق فأما جلب الرزق وغيره (وقال في التذكرة) لا تصود
في الباب البحث عن الشركة الاختيارية المتعلقة بالتجارة وتحصيل الربح والثالثة قبي البارة نوع
استخدام لا تعد أراد بالضمير معنى وهو ما ذ كرنا وبالمظهر معنى وهو شركة الثنان كتوبه (اذا نزل
السماء بأرض قوم «عريانه» البيت والا فالسابق يقتضى حرد الضمير الى شركة الثنان المتصودة بالثريف
في صدر الباب وهذه لا تتوقف على الاركان المذكورة اذ لو انخط المالان لا يهينة ولا يقصد أو كانا
لصبيين أو مجنونين تحقت تلك الشركة وهذا بناء على ما يأتي فننظر والشيد في مسأله ما اذا اشترط
التفاوت في الربح مع تساوى المالين وبالعكس حيث اخطف الاصحاب في صحة هذه الشركة وبطلانها
قال النضر والشيد ليس الموصوف بالمسعة والبطلان نفس الشركة الثانية اذ لا يمكن وقوعها على
وجوب وقال الاول ان الموصوف بالبطلان اتاهو الاذن والتاى أن الموصوف به اتاهو شرط التفاوت
مع التساوي والذي يتوقف عليه وهو الاذن في التصرف فمسأله لا يتولان بأن الشركة بمعنى العقد هي
الشركة الثانية كما يظهر من التذكرة فبا قيل من أهم ركبة من مخرج المال والتقدير (جامع المقاصد) أن ذلك
ليس بشي وان الموصوف بالمسعة والبطلان اتاهو عقد الشركة وهو القفظ المال على الاذنوان ليس
المراد بالشركة الثانية الاضى العقد وليس المراد بالعقد في كلام القتها الا هي قلت وهو الظاهر من
الشرايح فبا يأتي ورد على النضر والشيد أن الشركة بمعنى العقد اذا لم تكن عين شركة الثنان فهي قسم
من الاقسام الاخر لا تلتاق القتها على انحصار الشركة الصحيحة في شركة الثنان وانحصار مطلق الشركة
في المذكورات الا أن قول أن الشركة الصحيحة تطلق على العقد وعلى شركة الثنان لكنها في
(١) لفظة التذكرة لم تكن في النسخة ولكنها موجودة في الرياض وقول الشارح فبا يأتي ولا في
ابن كزرة يدل على وجودها (معجمه)

(المضادان) ويشترط فيها أهلية التوكيل والتوكل والصيغة وهي ما يدل على الاذن في التصرف ويكتفي قولها اشتركتنا (متن)

الثاني أظهر فقدر ﴿قوله﴾ (المضادان) ويشترط فيها أهلية التوكيل والتوكل ﴿في التذكرة﴾
والتحريرو وجامع المقاصد وهو ما يشترطه الباقون (قال في التذكرة) لأن كل واحد منهما تصرف في
جميع المال أما فيما يخصه فيبقى للمالك وإما في غيره فيبقى للأذن من ذلك التبر فهو وكيل عن صاحبه
وموكل لصاحبه في التصرف في ماله ونحوه ما في التحريرو وجامع المقاصد (وفيه) أن ذلك غير مستبر في
الشركة بل يكفي جواز التصرف من أحدهما ﴿قوله﴾ (والصيغة وهي ما يدل على الاذن في
التصرف) كما في التذكرة وجامع المقاصد والمالك وكذا التحريرو غير أنه قال ويكتفي في الصيغة ما يدل
على الرضا بالمرج وهو نوع من التصرف ويستوفى المال في ذلك وله في التذكرة بما حاصله من أن
الأصل عصمة الأموال على أربابها فلا يصح التصرف فيها إلا بإذنهم وإنا يعلم الرضا والأذن بالفظ
أدال عليه لأن الفضل لا دلالة لها وهذه الصيغة قد تكون قبل المرج فقل على الرضا به وبالتصرف
للاستيفاء والاسترباح وقد تكون بعد المرج فقل على التصرف المذكور إذا لا يشترط تقدمه عندنا كما
في جامع المقاصد ولا كونه في مجلس العقد وقد خلت بقية الكتب عن اشتراط الصيغة ولله لأنها
من العقود الجائزة فيكتفي فيها ما يدل على الاذن ولا يحتاج إلى قبول لفظي ولا إلى المقارنة ولا كون
الفظ منهما مما في مجلس واحد خلافا لبعض العامة فلا يحتاج فيها إلى بيان الصيغة وقد غلب بعضهم
أن المراد بها اختلاط المالكين وأمثالهما فلا يحتاج إلى عقد ولا إلى مصادق كما تقدم وقد عرفت المراد
منها وفي (معجم البرهان) أن العلم بالأذن والرضا ليس منحصرًا في الفظ بل يعلم بالإشارة والفعل
والكتابة وهو ظاهر فكانه يريد في التذكرة الفظ وما يقيم مقامه ولهذا أكتفى بأشركنا مع أنه أهم إذا
الشركة تفصل بالأختيار وغيره ولا يستبرم بمجرد الأذن في التصرف قد أكتفى في هذا بإقرآن وإن لم
يكن الفظ صريحاً في ذلك فلم ينال الدار على العلم بالرضا والأذن كما في الوكالة انتهى (قلت) ستعرف أن
أشركنا صريح في الشركة الاختيارية ﴿قوله﴾ (ويكتفي قولها اشتركتنا) بأن يقول كل منهما
أشركنا وقد قربت في التذكرة وتوافق في جامع المقاصد وهو ظاهر وقد يظهر من التحريرو وقد سمعت كلامه
أقفاً حيث قال ويكتفي إلى آخره لأنه منهم من المقصود عرفاً وهو المظهر وجوب الشافعية وبه ظلاً بوجعية
والوجه الثاني لشافعية أنه لا يكفي تصور الفظ من الأذن أو احتمال قصد الاختيار من حصول الشركة في المال من
غير الاختيار ولا يترتب من حصول الشركة جواز التصرف كالويرة مالا أو اشتراكاً واحدة قائماً بملكاته
وليس لأحدهما التصرف إلا بإذن صاحبه (وفيه) أن المقصود الأمل من هذه الشركة للاسترباح والاستثناء
ولا يكون ذلك بالتصرف خصوصاً مالا ينو بعضه ويحفظ الحكم في الأوث والشراء ليس يتقادم لأن الكلام
في الشركة الاختيارية التي تحقق قصد فيها إلى مرج المالكين ولأن الكلام في الشركة كاشيت يكون إنشاء
وحينئذ لا يحتمل قصد الاختيار ويتبين أن يكون المراد منه جواز التصرف والا فلا سنى له لأن المرج
لا يكون به فليست وهل يكتفي أن يقول أحدهما اشتركتنا فيقول الآخر قبلت أو نعم (قال في جامع المقاصد)
لم أجد في ذلك تصريحاً ويثبت أن يكون قبلت غير كاف لأنه وكيل وموكل فلا يكتفي بذلك إلا بإيجاب
(قلت) قد تقدم أنه يكتفي بالتصرف من أحدهما فيكون ذلك كافياً إذا أراد أن يصرف أحدهما وإمام

(والمال) وهو كما يرتفع الامتياز مع مزجه سواء كان تاماً أو عروضاً أو ظوساً (متن)

فيحصل كفايته من حيث ان المصلحة تغطى بهدا ﴿ قوله ﴾ (والمال وهو كل ما يرتفع الامتياز مع مزجه سواء كان تاماً أو عروضاً أو ظوساً) لا ريب أنه من أركان الشركة وجود المال فلا بد من مال من الجانبين كما طمحت به عباراتهم وقد نقلت به الاجامعات الآتية بل هو ضروري وفي (الكافي والنية والسرائر والتذكرة) في موضع منها وكذا الارشاد أنه لا بد من اتحادها في الجنس وفي (النية) الاجماع على اشتراطه (وفي المبسوط والوسيلة والسرائر ايضاً وجامع الشرائع والتذكرة ايضاً وجامع المقاصد والمسالك والكفاية) انه لا بد من اتحاد الجنس والصفة بحيث لو مرجا لا ارتفع الامتياز وفي (السرائر) الاجماع على اشتراط الاتحاد فيها وفي (الخلاف) ان ذلك مجمع على انقضاء الشركة (بهذا) ولم يملك في التذكرة على ذلك اجماع وقد حكى في الريلف الاجماع على عدم صحة الشركة في الاموال الامع الاتحاد في الجنس والصفة عن النية والخلاف والسرائر والتذكرة ومن لفظ ما حكياه عرف انه خطأ وان لم يجزى في الفلظ وقد خلت قية البيانات من ذلك كله وقد طمحت عباراتهم كال مبسوط والخلاف والكافي والوسيلة والنية والسرائر وغيرها بأنها لا تصح بدون المزج وانما تصح مع المزج وادعى في النية والسرائر الاجماع على ان من شرطها خطأ المالكين حتى يصيراً مالا واحداً (وفي التذكرة وظاهر جامع المقاصد) الاجماع على انها لا تصح بدون مزج المالكين وفي (الخلاف) ان ذلك مجمع عليه (قال في التامم) نصح مع امتزاج المالكين المتحاسبين على وجه لا يمتاز أحدهما عن الآخر اتمن ظيماً والمحصل ان كلتهم متفقة على ان المزج شرط في الصحة متى لم يخطئه لم تصح وما خالف في ذلك الا ابو حنيفة وصاحب الحدائق قال (الاول) اذا قال قد اشركنا انقضت الشركة وان لم يزجا كالوكالة وفيه ان الشركة ليس من شرطها ان يكون من جهة الوكيل مال وقال (الثاني) ان لم تغفر لهم بدليل على ما ذكره ومن اشتراط التجانس والامتزاج بل ظاهر الاخبار السوم ومع ذلك قال ان الاصحاب جروا على ابحاث مخالفيهم (وفي مجمع البرهان) أن في اشتراط التساوي في الجنس تأملاً لانه يجري في غير المتجانسين حيث يرتفع المائز قال ويؤيده ان ليس الا الاشتباه وهو مشترك وأيضاً قد يحصل التفاوت قيمة بوصفا في المتجانسين وحكى عن التذكرة أنه قال فيها قد ييب اذا اشتركا فيما لا مثل له كالتياب وحصل المزج الزافع لتبنيص تقيقت الشركة وقال انه يعلم من ذلك أن عقد الشركة يتحقق في غير المتجانسين من العروض (قلت) كأنه لم يسط الكتاب ولا التحرير ولا المبسوط ولا الشرائع (قال في التحرير والتذكرة) الشركة جائزة في التقديبن اجماعاً وكذا في العروض عندنا سواء كانت من ذوات الامثال ومن غيرها على وجه لا يمكن التمييز منه ومنه بما اذا مزجها مرجا يحصل منه الاختلاط وظاهرهما وجامع المقاصد للاجماع على جريانها في العروض المثلية المتحدة بالجنس والصفة والقييمة وهو خيرة المسالك وظاهر اطلاق الكتب ومزج في جامد الشرائع والشرائع يجريانها في المثلية (وفي المبسوط والخلاف) اذا كانت محكمة أو موزونة وهو خيرة المسالك وظاهر اطلاق الكتب ووجه في آخر كلامه في المبسوط عدم جريانها فيها أي في العروض ذوات الامثال من دون تفصيل وجزم فيه وفي جامع الشرائع والشرائع والكفاية يضم جريانها في غير ذوات الامثال وهو قضية كلام الخلاف بل في المبسوط أنه لا خلاف في ذلك (وفيه) ان مالكا خالف في ذلك ويلزم من ذلك أن لا يميز الشركة في الصرف والفزل والوروش والتياب

فلا يكفي مزج الصحيح بالقرائة ولا السهم بالكتان ولا عند اختلاف السكة وتحصل
الشركة بالمزج سواء كان اختيارا أو اتفاقا والمختلف إنما يتحقق فيه الشركة بالعقد التام
كأن يبيع أحدهما حصته مما في يد صاحبه مما يد الآخر (من)

قالها غير مثلية مع أن حصول المزج مع عدم الامتياز هو الضابط على الظاهر في الباب ولا خصوصية
قبيح والمثل في ذلك وبه صرح في المسالك وكذا جامع المقاصد وقد استفتي عدم جريانها في اقيديات
الى ما ذكره جمهور العامة من أن الشركة إما أن تقع على أعيانها أو أفعالها أو قيمتها لا يميز الأول
لأن الأعيان لا يختلط ولا الثاني لأن الائتمان مدفوعة العقد فلا يصح أن يراد منها الذي اشتراها
به لأنه مدفوع خرج عن ملكه ولا الذي يبيعها به لأنه مدفوع مجهول لم يملك ولا الثالث لأن القيمة
مجهولة وقد تزيد في أحدهما قبل يسه فيشاركه الآخر في من العين التي هي ملكه وقالوا مثل ذلك
في عدم جوازها في الروض ذوات الامثال (وقال في التذكرة) أنه غلط وأنا أقول أن الشركة تقع في
غير ذوات الامثال في الأعيان إذا حصل الاشتناء عند الاختلاط كما هو الشأن في الامتزاج بشيء
الاختيار ثم قال في التذكرة أنها تميز في الروض ذوات الامثال عند طاعتنا لأنه يضمن فيه الماني
السابقة الماسة من الشركة فيما لا يملكه ويستعاد من ذلك عدم اشتراط عدم التميز في نفس الأمر بل
يكفي بصدقه في الظاهر وإن وجد في نفس الأمر والواقع فيكون المراد من الشركة في مثل ذلك أن
الشارع حكم بها لأنه في نفس الأمر كذلك كما نبهنا على ذلك في الكلام على التبريد ﴿ قوله ﴾
﴿ فلا يكفي مزج الصحيح بالقرائة ولا السهم بالكتان ولا عند اختلاف السكة ﴾ لقد ركن من
أركان العقد وهو المزج الرابع لامتياز وقد صرح بعدم الكفاية في الثلاثة في التذكرة وجامع المقاصد
وبالاولين صرح في التحرير وفي (التذكرة أيضا والمسالك) أنه لا يكفي مزج الخلقة الحراء بالبيض وأن
أحد الجنس لا يمكن التخليص وإن عسر والمراد بالقرائة بالغرم ماسقط بالقرض وبالكتاب بذه
﴿ قوله ﴾ ﴿ وتحصل الشركة بالمزج سواء كان اختيارا أو اتفاقا ﴾ كلتي الشرائع والتذكرة والتحرير
والتتبع وجامع المقاصد والمسالك وهو قضية كلام الباحثين وحاصله أنه لا يشترط لصحة الشركة المزج
بالاختيار فلا امتزج المألان اتفاقا من غير اختيار كما لو سقط أحدهما على الآخر أو دورا ما مالا
ومحذوف ثم هذا الشركة بينهما صح ﴿ قوله ﴾ ﴿ والمختلف إنما يتحقق فيه العقد التام كأن يبيع
أحدهما مما في يد صاحبه مما في يد الآخر ﴾ كما هو معنى ما في الميسر وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة
والتحرير وجامع المقاصد والمسالك لينتج المزج الرابع للاشتراك بناء على أن الشركة فيه لا تتحقق
بالامتزاج ومثله المثل مع اختلاف الجنس أو الوصف وما ذكره من الحجة أحد الامتياز إذ مثل البيع
المية وسائر العقود الثلاثة ولا يبين ذلك بيع الحصة من أحدهما بالمصطنع الآخر بل لو باع المصطنع
أحدهما بجن واشترى الحصة من الآخر به صح والمراد بالشركة في هذه الموارد الشركة بالملق الأم
لا يبنى العقد لأن هذه إنما تتحقق باللفظ الدال على الاذن في التصرف بعد ذلك ثم عد الى البشارة
ففي بعض النسخ على ما حكى في جامع المقاصد بأن يبيع وحده كجارة الشرائع ونحوها قد يستفاد منها
التخصيص قسمة كان أولى وأحسن وكان الأولى به على مختاره في التذكرة والتحرير وظاهر الكتاب
ترك إنما كثر في الكتابين (قال في التحرير) قد تقع الشركة في الأعيان المتيهه بأن يبيع الى آخره وقال

ولو باع شمن واحد أو عملا بآجرة واحدة ثبتت الشركة سواء تساوت القيمةان أو اختلفتا
ولكل منهما بقدر النسبة من القيمة وإذا تميز عمل الصانع من صاحبه اختص بآجرته ومع
الاشتباه يحتمل التساوي والصلح ولا بد وأن يكون رأس المال معلوما جسا وقدرنا معنا (مقل)

في موضع آخر في بيان الشركة في العروض المثلية والقيمة مثل أن يبيع نصف سلة بنصف سلة صاحبه
أو يمزجها مزجا يحصل منه الاختلاط (وقال في التذكرة) إذا أراد الشريك أن الشركة في الأعيان المختلطة
بالجنس باع كل منهما إلى آخره ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو باع شمن واحد أو عملا بآجرة واحدة ثبتت
الشركة تساوت القيتان وأختلفتا ولكل منهما بقدر النسبة من القيمة ﴾ أما ثبوت الشركة بينهما سواء تساوت
القيتان أو اختلفتا فحق المخرج المعتبر الناشئ عن البيع والآجرات الصحيحة لحصول العلم بمجموع الثمن الذي هو
شرط وقد حصل ويثبتها فيما إذا عملا بآجرة واحدة في الشرائع والمساكن وهذه وإن اشبهت شركة
الأبدان بحسب الصورة لكنها في الواقع راجعة إلى شركة الأموال أما إذا أجز كل واحد منهما نفسه مفردا
واستحق أجر مفرد ثم أدى إليهما مالا مشتركا للشركة في المال خاصة صورة وسنرى والرجوع في أن لكل منهما
بقدر النسبة من القيمة واضح لأنه يجب إعطاء كل ذي حق حقه وطريقه أن ينسب قيمة مال أحدهما
أو كله إلى مجموع القيتين وتأخذ تلك النسبة من الثمن والآجرة ﴿ قوله ﴾ ﴿ وإذا تميز عمل
الصانع عن صاحبه اختص بآجرته ومع الاشتباه يحتمل التساوي والصلح ﴾ كما في التذكرة لكنه قال
فيها قبل ذلك تذهب إذا اشتركا فيما لا مثل له كالتأجير وحصل المخرج الزام للامتياز فثبتت الشركة
وكان المال بينهما قلن حلت قيمة كل واحد منهما كان الرجوع إلى نسبة تلك القيمة والتساوي عملا
بمصلحة التساوي وقصة هذا الأصل أن يحكم هنا بالتساوي أيضا بل هنا أولى لأنها إذا اشتركا في قطع
هذه الشعرة ولم يعلم مقدار قوتها فإنه قد يقال إن الأصل عدم زيادة أحدهما على الآخر وإن كان
استواءهما وتفاوتهما فمختلفين على حد سواء عند الانصاف ولا كذلك العروض المختلطة في الجنس قلن
تساويها (تساويهما خل) في القيمة فادرجا فلا أصل فيها إذا لا رجحان ولا غلبة لا بحسب العادة
ولا نفس الأمر نعم يتحقق فيها إذا اشتركا في السبب المملك كما إذا اقترعا أو أوصى أو وقف عليهما
لأن نسبة ذلك اليهما على حد سواء ولأن زيادة أحدهما على الآخر تتوقف على زيادة في الاقترار
والوصية والوقف والأصل عدمها ولا كذلك ما نحن فيه ولا السبب ذكره في التذكرة قال صلح في
المؤمنين هو الأصح كما في المسالك ومجمع البرهان في تذهيب التذكرة وجامع المقاصد فيما نحن فيه
ويحتمل القرعة كما في مجمع البرهان في تذهيب التذكرة ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا بد أن يكون رأس المال
معلوما جسا وقدرنا معنا ﴾ اشتراط كون رأس المال معلوم الجنس واقتدر لكل من التريكين من
مفردات الكتاب إذ في التذكرة والتحرير لا يشترط السلم حالة القدر بتقدير الصيغين بأن يعرف كل
ماله مساو للمال الآخر أو أقل أو أكثر وهل هو نفسه أو مثله ولا مقداره كم هو إذا أمكن معرفته من
بدل لأن الحق لا يدعوهم إلا لثان مشترك بحالة كالمشتات وبذلك صرح في المفاتيح وهو أظهر وجهي
الثانية وقد لحظت كتب الأصحاب من المتعم إلى الرياض عما حضري منها فلم أجد أحدا صرح
بما في الكتاب ولا بما في التذكرة والتحرير بل ظاهر أكثرها عدم اشتراط شيء من ذلك حيث يدعون
الشرط ولا يشيرون إلى ذلك بل في جامع المقاصد أنه لا يبعد لاشتراط ما في التذكرة وجها وكأنه لم

فلا يصح في المجهول ولا الجزاف ولا التائب ولا الدين ولا يشترط التساوي قدرا واشترط امتزاجها
﴿ الفصل الثاني في الأحكام ﴾ لا يجوز لأحد الشريكين التصرف في المال المتزوج الا بإذن صاحبه

يلحق جميع كلامه في التحرير قلة قل في موضع آخر منه مثل ما قل في التذكرة كما سمعت ويشهد على ذلك أنه قل ان كلام التحرير يقرب مما اختاره هو (وكيف كان) قالويه فيها اختاره المصنف ان لا يذن لا يدري في أي شيء أذن والمأذون لا يدري ما ذا يستند بالأذن ووجه العلم ان الشركة ليست من عقود الماوضات وانما هي في معنى التوكيل فلا تنفذ في صحتها الجاهل فإذا كان هناك مال مشترك بين اثنين وكل واحد منهما جاهلا بقدر حصته فلا مانع من أن يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف في جميع المال لان الحق لها وقد تراضيا على ذلك ويكون حال الربح كحال الاصل
﴿ قوله ﴾ ﴿ فلا يصح في المجهول ولا الجزاف ﴾ كما وقع مثل ذلك في كلام العامة والتذكرة والتحرير وقد قبله في الكتابين بما اذا لم يمكن العلم به بعد الزوج وفي (جامع المقاصد) ان المجهول مضمون من الجزاف (قلت) قد فرغوا عدم الصفة في المجهول على اشتراط العلم بالجنس كما اذا لم يعلم أنه ذهب أو فضة وان علم قدره وفي الجزاف على اشتراط العلم بالقدر كما اذا حرجا المالين حرجا وان علم جنسه
﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا التائب والدين ﴾ كما في التذكرة والتحرير ولله بردها أنه لما اشترط كون رأس المال معلوم الجنس والقدر لا عرف من التوجيه قضى ذلك عنه بلعن الخلف أو لغواه أنه لا بد من التبيين بذكر الاوصاف الزايدة للجهة ان لم يكن شاهدا فمعاذ الله على المال التائب التبر الموصوف لم يصح وكذا الحال في الدين فصح التفريع لكنه وجبه المنع فيها في التذكرة بانتفاء الزوج فيها لتوقفه على المنصور عند المالين أو وكيلهما قبائلا وفي (جامع المقاصد) ان صف التائب والدين على المجهول والجزاف يؤذن بأنها متفرعان على اشتراط كون رأس المال مينا وهو غير مستقيم كالا معنى انتهى (قلت) فيصير التقدير في العبارة لا بد من كون رأس المال معلوم الجنس والمقدار ومن كونه مينا اذا لم يكن شاهدا ولما لم يكن فيها التصريح بذلك لم يستقم التفريع وقد عرفت التوجيه (وكيف كان) فلا نهد مانعا من صحة الشركة في الدين قبوله لتعلق الوثيقة به وكون أحد المدين غير مميز عن الآخر
﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا يشترط التساوي قدرا ﴾ كما في الخلاف والبسوط وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير وغيره وفي (جامع المقاصد) الا لاجماع عليه وبه أي الحكم لحقت عباراتهم من المنة الى الرياض فبا اذا تناحرا في الربح كما يأتي ان شاء الله تعالى والخاص انما هو الشافعية في أحد التولين فالاجماع عليه محصل معلوم
﴿ قوله ﴾ ﴿ ويشترط امتزاجها ﴾ لده يريد أنه يشترط امتزاج المتماثلين كما يشترط امتزاج المساويين والا فهو مستثنى عنه بما تقدم

﴿ الفصل الثاني في الأحكام ﴾

﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا يجوز لأحد الشريكين التصرف في المال المتزوج الا بإذن صاحبه ﴾ كالمقتضى بهذا المعنى عباراتهم غير أنه قل في البسوط اذا عدا الشركة على المدين وخطها ما كان لكل منهما أن يتصرف في نصيبه وليس له أن يتصرف في نصيب شريكه والتأويل ممكن والوجه ظاهر اذا لا يصح التصرف في مال الغير بغير إذنه ولا فرق في ذلك بين كون الشركة بمزج أو غيره ولا بالمزج بين كونه بينهما أو غيره فوصف المال بالمزوج في العبارة وجامع الشرائع والتابع لبيان ان مجرد

فإن اختص أحدهما بالأذن اختص بالتصرف وإن اشترك ومقتصر للأذن على ما أذن له نظر عين له جهة السفر أو بيع على وجه أو شراء جنس لم يميز التجاوز ولو شرط الاجتماع لم يميز لأحدهما الاقتراد ولو أطلق الاذن تصرف كيف شامو ضمن لو تجاوز الحدود ويجوز الرجوع في الاذن والمطالبة بالقصة (متن)

الامتزاج غير كاف في جواز التصرف ولحقا خلق الحكم بمن التصرف على وصف المزج فاندفع افتراض الرضا على التام ﴿ قوله ﴾ «فإن اختص أحدهما بالأذن اختص بالتصرف» كافي التذكرة وجامع المقاصد وهو معنى ما في التباينة والتقية والسرائر وجامع الشرائع والتحرير من قولهم أنه متى اشترط أن يكون المتصرف فيه أحدهما لم يميز للأخر التصرف فيه إلا بأذنه وفي (التنية) الاجماع عليه ﴿ قوله ﴾ «وإن اشترك اشترك» أي إن اشترك كل منهما في الاذن اشترك في التصرف كما في التذكرة وجامع الشرائع وجامع المقاصد ومعنى ما في التحرير ﴿ قوله ﴾ «ويقتصر المأذون على ما أذن له» كافي الوسيلة والسرائر والتافع والتذكرة والتبصرة والهمة والروضة وهو معنى ما في المبسوط والتبصرة والسرائر والارشاد والروضة وجمع البرهان وفي (التنية) الاجماع عليه ﴿ قوله ﴾ «فإن اشترك اشترك» كافي التذكرة والمساك وهو معنى ما في النهاية والمبسوط والتقية والسرائر وجامع الشرائع والتحرير وفي (التنية) الاجماع عليه ولا فرق مع تبين الحيلة والتوقع بين أن ينهاء عنه غيره ويكت عنه لبقاء التزويك على أصل المنع ﴿ قوله ﴾ «ولو شرط الاجتماع لم يميز لأحدهما الاقتراد» كافي التباينة والسرائر والسرائر والتافع والتذكرة والتحرير وفي (التنية) الاجماع عليه ﴿ قوله ﴾ «ولو أطلق الاذن تصرف كيف يشاء» كافي المبسوط والسرائر والتذكرة والتحرير والمساك وكذا اجماع الشرائع والتافع وهو معنى ما في النهاية لأنه وكيل مطلق أو كلوكيل المطلق وهو يتناول اطلاق اللفظ السفر حيث شاء أم يمنع منه مطلقاً إلا بأذن خاصة وجبان أجودها الثاني كما هو خيرة جامع المقاصد إذ الاطلاق يقتل على الامور التابعة بشرط مراعاة المصلحة كلوكيل وهو مظلة الخطر فلا يكفي فيه الاطلاق ولا يجوز له الاقراض ولا الهابة في البيع ولا المضاربة عليه لأنها ليست من توابع التجارة إلا أن تقتضي المصلحة بشيء من ذلك ولم يفسر استئذان المساك فأمل ﴿ قوله ﴾ «ويضمن لو تجاوز الحدود» وهو معنى ما في النهاية والمبسوط والكافي والوسيلة والتقية والسرائر وجامع الشرائع والتافع والتذكرة والتحرير والارشاد والهمة والمساك والروض والروضة وجمع البرهان وغيره وفي (التنية) الاجماع عليه ولا فرق في التحديد بين أن يدل عليه عموم اللفظ أو خصوصه فمراسف اعتداداً على اطلاق الاذن وقتاً أنه يتناولها كما هو الظاهر ضمن ﴿ قوله ﴾ «ويجوز الرجوع في الاذن والمطالبة بالقصة» كافي الشرائع والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والروض والمساك وجمع البرهان وهو معنى ما في التنية والكافي والمبسوط والتافع وجامع الشرائع والتذكرة والهمة والروضة وقد لحقت عباراتهم بأنها عقد جائز كما تنسج لاجلها في المعنى توكل وتوكل فيصح العزل والرجوع بقوله لا تصرف وعزلتك وفي (المبسوط والتذكرة وجمع البرهان) ما حاصله لو قال أحدهما لصاحبه عزلتك عن التصرف أنزل الخطاب ولا ينزل العازل الا بعزل صاحبه (وقال في التذكرة) أنه لو قال أحدهما فسخت الشركة ارتفع

اذ الشركة من العقود الجائزة من الطرفين وليس لاحدهما مطالبة الشريك بأقامة رأس المال بل يقتسمان الاراض اذ لم يتقاعا على البيع ويضغن بالبنون والموت ولا يصح التأجيل فيها وقسط الربح والخسران على الاموال بالنسبة (من)

العقد وانسخ من تلك المال وانزلا جميعا عن التصرف لارتفاع القدرات وفي (جمع البرهان) انه لم عزل نفسه انزل والظاهر انه لا يحتاج حينئذ للتصرف الى اذن جديد (قلت) هذا مبني على ان الوكيل يحزل برهقه نفسه وانه اذا بدا له وأراد التصرف جاز له ذلك الا أن يعلم الموكل ويرضى برهقه (وكيف كان) حل يضغن بالمطالبة فيه ويحان حل قوله ﴿ (اذ الشركة من العقود الجائزة من الطرفين) اجماعا كما في الفتنة والتذكرة وحكمه في جمع البرهان من التذكرة مستدلا به وسند اليه وقد ملحت بالحكم (جملة) من عباراتهم كالسراير وجامع الشرائع والشرائع والتافع والتحرير والارشاد وشرحه وجامع المقاصد والمسالك وغيرها وهو قضية أكثر كتابهم كما سمت أنا في قوله ﴿ (وليس لاحدهما مطالبة الشريك بأقامة رأس المال بل يقتسمان الاراض اذ لم يتقاعا على البيع) كما في الشرائع وهو معنى ما في المبسوط والوسيلة وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والروض وجمع البرهان والكفاية وهو قضية كلام غيرها للاصل السالم عن المعارض ولانه تكليف فيحتاج الى دليل ﴿ قوله ﴿ (وتنسخ بالبنون والموت) قد صرح بانقضاءها بالموت في الفتنة والنهاية والمبسوط والمراسم والكافي والفتنة والتافع وفي (الفتنة) الاجماع عليه وسماه ان عرض لاحدهما وقد صرح بانقضاءها به وبالبنون في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمسالك وجمع البرهان والكفاية وزيد في التذكرة انقضاءها بالاغناء والحجر والسفه وزيد في التحرير وجامع المقاصد والمسالك على الثلاثة المذكورة انقضاءها بالنفس والوجهي الجميع انها عبارة عن توكل وتوكل والمراد بانقضاء ارتفاع ما اقتضاء عقدتها من جواز التصرف ﴿ قوله ﴿ (ولا يصح التأجيل فيها) كما في الشرائع والتذكرة والخلف والتضيغ وجامع المقاصد والمسالك والكفاية والمناجيع والمواد بدم صحت عدم ترتيب أثره لزومها الى الاجل لانها عقد جاز فلا يؤثر شرط التأجيل فيها بل لكل فسحها قبل الاجل وهو معنى قوله في السرائر لا يلزم فيها شرط الاجل وقوله في الفتنة لا يلزم موجبة اجماعا وقوله في الكافي لا تأثير للتأجيل في عقد الشركة وعليه ينزل ما في الفتنة والنهاية حيث قال فيها الشركة بالتأجيل باطله وقوله في التافع لا تصح موجبة بأن يكون المراد من البيانات الثلاث بطلان التأجيل بمعنى عدم لزومها الى الاجل لان عقد الشركة باطل وكذا قال في الفتنة مقبب ذلك ولكل واحد من الشريكين فرق صاحبه أي وقت شاء ومن الاحتمالات الواحية حل البيانات الثلاث على ما اذا اشترطوا لزومها الى الاجل فنفسه هي أيضا لان الاذن منها في التصرف مبني على اشتراطها لزوم وتوحيها صحة الشرط وحيث قد قد الشروط وقوله في الكافي لا تأثير للتأجيل سواء لا تأثيره في لزوم والا فله أثر أكثر وهو عدم جواز تصرفها بمسده الا باذن مسأف لعدم تناول الاذنه ﴿ قوله ﴿ (ويقسط الربح والخسران على الاموال بالنسبة) يعني اطلاق عقد الشركة يقتضي التقسيط المذكور وهذا هو المراد من عبارة الفتنة والاتصاف والكافي والمراسم والنهاية والخلاف والمبسوط والوسيلة والفتنة والسراير وجامع الشرائع والشرائع والتافع والتذكرة

ولو شرطاً للتفاوت مع تساوي المالكين أو التساوي مع تفاوته فالتقرب جواز له أن عملاً أو أحدهما سواء شرطت الزيادة له أو للآخر (متن)

والتحريم والارشاد وشرحه قوله والبصرة والمخلف والإيضاح والهمة وغاية المراد والمذهب البارع والمختصر والتفصيل وإيضاح النافع وجامع المقاصد وتطبيق الارشاد والروض والمساكن والروضة وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح والرياض وإن اختلفت في التعبير عن ذلك في الصراحة والتفصيل والتصور إذ في الهمة ولو اختلف المالكين اختلف الربح ومن المعلوم أن ذلك لا يستلزم كونه على النسبة وهكذا غيرها (وكيف كان) فلا خلاف في ذلك أصلاً إلا من بعض الهمة كما ستبين (وفي الخلاف والتفتي وشرح الارشاد) فتنظر الاجماع على الأمرين (وفي التحريم) الاجماع على أن الربح تابع لأصل المال وقضية اطلاق عبارات أنه لا فرق في تسيط الربح والخسران على رأس المال بالنسبة وإن يتساوى في العمل أو يفاوت أو يصل أحدهما دون الآخر ولا يصل بل ينمو المال بنفسه لأن الربح بناءً على المال والصل تابع فيقسم الربح على المالكين المتفاوتين بالنسبة مع تساوي السنين مع تفاوتها بل مع عدم عمل أحدهما ويكون صاحب العمل وصاحب الزيادة فيه متبرعا بالعمل أو الزيادة وكذلك الحال إذا تساوى المالكين واحتل ثبوت أجرة المثل متني بالأصل والمخالف في ذلك أبو القاسم الأحملي من الشافعية قال لا يميز الشركة حتى يتساوى المالكين في اقتدر والعمل لأن الربح يحصل بالمال والعمل ولا يميز إن اختلفا في الربح مع تساويهما في المال فكذلك لا يميز إن اختلفا في الربح مع استوائهما في العمل ووجه في التذكرة بأن الأصل في هذه الشركة المال والعمل تابع فلا يضر اختلافه كما يميز مع تساويهما في المال أن يقسم الربح بينهما على السواء وإن عمل أحدهما أكثر عند الكل ويحق الكلام لها إذا نمت المال بنفسه من دون عمل أصلاً فاني لم أجده أحدًا تعرض له إلا صاحب جامع المقاصد فما يأتي إن شاء الله تعالى في مقام آخر وقضية القواعد أن النماء لها على نسبة الأموال أيضاً وإنما تركوه لظهوره ﴿ قوله ﴾ (ولو شرطاً للتفاوت مع تساوي المالكين أو التساوي مع تفاوته فالتقرب جواز له أن عملاً أو أحدهما سواء شرطت الزيادة له أو للآخر) إذا شرطاً تساوي الربح مع تفاوت المالكين أو تفاوتها في الربح مع تساويهما فالصاحب في ذلك على أنحاء (الأول) الهمة وجامع صوح في الانتصار في الشق الثاني ولعله يترجم القول بها في الأول كما نسبوه إليه ولا يسجني ذلك وإن لم يزمه ذلك وهو أي القول بالهمة في الأمرين خيرة أي علي فيحكى عن ظاهره ولم تحك حياره ووالله المصنف فيحكى هو وولمعه عن التذكرة والتحريم والبصرة والكتب والمخلف والإيضاح والمختصر وإيضاح النافع وجمع البرهان والكفاية وهو ظاهر الارشاد وكأنه قال به أو مال إليه في المفاتيح ويأتي من جملة في باب المضاربة عند قوله ولو قارض اثنان واحداً يلزم من القول بالهمة وتوفي (الانتصار) الاجماع على ما حكيتاه مع قوله عند قوله في مقام آخر الاجماع على ما حكيتاه منها وقد ظهر دعوى الاجماع من إيضاح النافع حيث قلنا حيث يصح الشرط جزئياً ولم يلبس باب الصلح عبارات قد تحمل على ذلك منها عبارة الشرائع والنافع ومن الترميز في صلح الروضة حكاه عن الشيخ (الثاني) ما في الخلاف والمبسوط والسرائر والشرائع وشرح الارشاد فتنظر الهمة والتفصيل وجامع المقاصد وتطبيق الارشاد والروضة من أن الشركة تكون بالملق وفي (السرائر) نسبته إلى الأكثر ولم يجهد لاحد غير الشيخ ولعله يهدي إن باب الصلح وأما المكلوم مواثيقه وقد فسر في الشرائع بطلان الشركة

يطلق الشرط والتصرف في (الايضاح) يطلق الاذن لكل واحد منها في التصرف وكل المسال
 مجازا وفي (غاية المراد) يطلق نفس الشرط وما يتوقف عليه كالاذن في التصرف وقالا في (الايضاح) وغاية
 المراد ليس الموصوف بالصفة والبطان نفس الشركة الثانية اذ لا يمكن وقوصا على وجوبه وقل في
 (جامع المقاصد) ان ذلك ليس شي بل الموصوف بذلك نفس عقد الشركة (قلت) قد قدم بيان ذلك
 كله عند قوله واركانها ثلاثة هذا وقد فسر البطان في الروضة يطلق الشرط قال ويقيم بطان
 الشركة وهو معنى ما في جامع المقاصد والمساك من ان الموصوف بذلك نفس العقد اذ المراد به المقتض
 الحال على الاذن في التصرف ويرجع ذلك كله الى يطلق الاذن وان الشركة الثانية هي الاذن في
 التصرف لا انها امر آخر غير الاذن في التصرف حتى تبطل الاذن وتبقى الشركة الثانية كما ذكره
 القنبر والشيد فكانت كلمة الجميع معتقة حتى الشرائع على بطان الاذن (وفي) اما اذا بطل الاذن يلزم
 انه لا يستحق اجرة لعله الزائد على رأس ماله الا ان يقولوا ان الشركة في المسئلة مركبة من الاذن
 والشرط فمقتضى فساد الشرط الذي هو أحد جزئها يكفي في فسادها وهو غير متاف لبقاء الاذن
 وهو باق ما تقدم في مثله في باب الاجارة لكنه في نظر من وجوب الاول انه غير صريح كلام
 اذ هو صريح في دفع الاذن وبطلانها والثاني انه قول أبي الصلاح لانه يرجع الى القول بفساد الشرط
 خاصة فكان الاولى ان يسبروا به فليعلم أرادوا ان هذا اذنين خلافاً وصاماً فخلص الاذن المقيد
 بالرجح المخلص والعام مطلق الاذن في التصرف والرضا به ودفع المخلص لا يستلزم دفع العام اذ عدم
 الاخص أم من عدم العام فحين ان يكون هذا هو مرادهم وتعلم الكلام وتحريره في باب المضاربة
 والاجارة (الثالث) ما يهضم من الكفاي والثنية وجامع الشرائع والتافع من صحة الشركة وعدم لزوم الشرط
 حيث قالوا لم يلزم الشرط وهو المحكي عن القاضي وفي (الثنية) الاجماع عليه ولا تنقل عما تقدم (قال الرازي)
 ما في الوسيعة وغاية المراد والروض والمساك والمذهب البارع من عدم الترجيح لكن ذلك عادة الاخير
 ومن الواسطة انه لو كان التصرف من أحدهما أو منهما مع كون أحدهما أعرف بالتجارة فاقول قول
 المرفضي وقد استحسنته كاشف الرموز بعد ان حكاه عنه ولا يخفى ما في مفهومه ومفهومي ما في التفتيح حيث
 صرح اشتراط الزيادة لصاحب الخبرة وقال انه يستلزم من كلام صاحب الوسيعة ولعله أراد في
 الواسطة ولعله نحو (النظاس) وهو قول أبي حنيفة لانه حنيفة لانه قد جعل المصنف محل النزاع في
 المسئلة ما اذا عملاً أو أحدهما وفي (الشرائع) ما اذا عملاً وفي (غاية المراد) ما اذا عملاً سواء قال اما لو
 عمل أحدهما وشرطت له الزيادة فليجوز ظهر قلت وبه صرح في المبسوط وظهر التذكرة الاجماع
 عليه وفي (الكفاي) انه لا خلاف فيه وفي (الروض) فيه على البتة مع انه صرح في الثنية بعدم لزوم هذا الشرط
 أيضاً بل قد يدعى انه داخل في سعة اجماعه وقد قال في الرضا ان صاحب الثنية يقتل بالبطان في أصل
 المسئلة حيث قال لا يلزم تكيف بغيره على البتة وفي الشرائع وكذا الايضاح انه باقراض أشبه (قلت) لكن
 الرجح في مقابلة عمل فيكون العقد شركة وقراضاً ويلزم منه فيما اذا عملاً وشرطت الزيادة تلزم زاد في السهل
 اما مع تساوي اللذين وزيادة عمل أو مع قصاصهما مع تساويهما في السهل أو زيادته بطريق أولي وفي
 (شرح الارشاد) الاجماع على الصحة فيما اذا كان شرطه لا يتنزل زيادة عمل وهو يقول الاقسام الثلاثة
 والوجه في ذلك اشتراك الجميع في كون الزيادة في الرجح في مقابلة عمل فكان العقد قد مضى ومن الجانبين
 بالنظر الى ان السهل متروكاً بالمال وظاهره التذكرة الاجماع على صحة اشتراط زيادته بل يوجب قصر السهل وقد أطلق

المنع من الصحة في الشرائع فيما اذا عملا وليس في محله لكنه (نفسه ظ) اطلاق الميسوط منه يعلم حال مالي غاية المراد وظاهر الكفاية والرياض انه لا خلاف في الصحة اذا كان لصاحب الزيادة زيادة حمل ولهم استنبطوا هذه الاجامعات مما وجه به ابن ادريس والمتأخرون كلام الشيخ ومن واقعه كاستنص ان شاء الله تعالى والا فكلهم سلق (قال في الخلاف والميسوط) لا يجوز ان يتفاضل الشريكان في الربح مع التساوي في المال ولا ان يساويا فيه مع التفاؤل في المال ونش شرطا خلاف ذلك بطلت الشركة دليلنا ان ماقتله جمع على جوازه وليس على جوازه ما ذكره دليل انتهى ولا تغفل عما حكينا عن الميسوط أننا فيما اذا شرعت الزيادة لصاحب السمل ونحوه كلام غيره من المتقدمين بل اقتصر في الثانية على دعوى الاجماع وقضية منهم كلام الشرائع باطلاه انها لم يسلأ أسلا أو عمل أحدها لم يعمل تاول الزيادة وهو ظاهر اطلاق الميسوط أو قال ان مفهوم كلام الشرائع لان كانه قائل باليطان انه اذا عمل أحدهما تحمل الزيادة والنظر في المفهوم اليه لال الى اذا لم يسلأ فحمل وقضية كلام غاية المراد انهما لو تناولا في العمل فضلا عن ان لا يسلأ أو عمل أحدهما لم تحمل الزيادة أو تقول ان النظر في المفهوم ليس الى اذا لم يسلأ فحمل الزيادة اذا تناولا في العمل أو عمل أحدهما وقضية كلام الكتاب أنه لو لم يسلأ واحد منهما لم يعمل تناولا وانه لو عمل واحد منها حل تناولا فالحمل وغيره وهو مخالف كلام الميسوط والجماعة وقد سمعت اجاع التذكرة واجاع غير الاسلام هنا وفي (جامع المقاصد) انه لم يجد التصريح بمن حل تناولا لم يعمل واحد منها قلت قد سمعت (منهومي ظ) للشرائع وغاية المراد وقال ولعله نظر الى ان مقتضى الشركة انما يحقق بالسل فحينئذ ثبت الشرط اما اذا نفي المال المشترك بنفسه فلاه (قانه غ) لهامل نسبة الاستحقاق (وفيه) ان مقتضى عقد الشركة هو اباحة التصرف لا قس التصرف فان اقتضى العقد استحقاق المشروط للحكم بصحة لم يتوقف على أمر آخر والا لم يستحق بالسل اذ ليس في مقابله ولا اقتضاء العقد (قلت) لم ينظر المصنف الى ما ذكر حتى يوجه عليه النظر والظاهر انه نظر الى ما نسسم هنا تحرير عمل التزاع وما يخلق به في كلام الاصحاب وأنت اذا لحظت كلام من تأخر وجدته قاصراً والتزاع فيه غير محروما خجنتهم فأقوى ما يستدل به القائلين بالصحة بد صريح اجماع الاقتصاد وظاهر التذكرة وايضاح التامم وقولهم عليهم السلام المؤمنون عند شروطهم وقره عز وجل أو فوا بالعقد ان المراد في الشركة على المال أو أنه لا ريب في زيادة النام باجتماع الاموال وتكثرها وان ذلك أمر مطلوب لان من شرطه الاقل قد يحصل له بالاجتماع اكثر مما يحصل له بالانفراد وان الناس مسلمون على أموالهم فتكون الزيادة في مقابلة الزيادة الحاصلة بسبب الخط والافتن في التصرف ليكون ربح شريكه حال اجتماعه وان شرطه الاقل اكثر من حال انفراده فله زيادة في مقابلة زيادة جاء بها الشرط في عقد الشركة ولا يشترط في المقابلة ان تكون واقعية بل يكفي المقابلة التقديرية كما اذا أجره داره بنفقة داره المساوية لداره والف درهم ونحو ذلك وهنا يتناول ما اذا شرعت الزيادة لتبر صاحب العمل كما هو خيرة الكتب فكانت تجارة وتكسبا من تراض جاء بها المخط اذ سنى التجارة التكسب وهو شرطا لا يخالف الكتاب والسنن في عقد الشركة مكان كسائر الشروط في سائر العقود وليس هناك منع واضح منه أو قول ان هنا قال لا أهل منك الا ان يكون لي ثلثا الربح مثلا وان كان عملك مساويا لعملي وشريكك أحسن من خبرتي فتكون الزيادة في مقابلة عملي لم ينفه الا بها فتكون شركة تشبه المضاربة كما قسمه من المختلف ولهذا جعل

الحق والمصنف والشيد على التزاع ما اذا عملا وهو شرط لا يخالف كتابا ولا سنة بالتقريب المقسم
ومنه يعرف حال ما سمعت من جامع المقاصد آتيا حيث قال وله نظر الى آخره أو قول ان المال هنا
بمنزلة العمل في المضاربة فكما يجوز التفاوت في المضاربة بأن يحصل للعامل الاكل والاكثر يجوز هذا
والقياس على الحسبان قياس ومع القاطع لانه بمنزلة ان يشترط ان يتلف من ماله الخاص به يكون
من مال غيره على أنه في الانتصار يجوز اشتراط التفاوت في الرضعة مع التساوي في المال وادعى عليه
الاجماع وفي الاخبار ما يدل عليه اذ هذا كله مع قطع النظر عن اخبار الباب والا في صحة الحللي
أو حسنة إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين اشتروا في مال فرعا فيه ومعا وكان من
المال دين وطيهما دين قال أحدهما لصاحبه أهلي رأس المال ولك الريح وطيك التوى قال لأبى
اذا اشتروا فإذا كان شرطا يخالف كتاب الله فيورد الى كتاب الله تعالى وقد روي بهذه طرق أيضا
مع اختلاف يسير في مته وقد فهم من غير الاسلام والتفليس الاردبيلي في باب الصلح ان المراد
اذا اشتروا ذلك في عقد الشركة وحكي في الروضة عن الشيخ وجماعة ان المهر بالطلاق دال على
ذلك لكنه سمي في نسبة الى الشيخ وقد تأوله الأكثر في الباب المشار اليه ان المراد اذا تراضيا
رضا يحصل به التزم كرقعه في عقد صلح ونحوه كما ترى وبأن الربيع خلو السؤال عن بيان رضا
الآخر وإنما اشتد على صدور القول من أحدهما فيه عليه السلام بذلك على أنه لا بد من رضا
الطرفين واستدلوا به على صحة الصلح فيها إذا اصطاح الشريكان متداقضاء الشركة على ان لا يحدله رأس
المال على الكمال ولا آخر الريح والحسبان والقبي دعاهم الى صرفه عن ظاهره والاستدلال به على
ما سمعت أمران (الاول) انه لو أتى على ظاهره لكان منافيا لمتضى عقد الشركة اذ متضاها ان
الريح والحسبان تابان لرأس المال (وفي) ان ذلك إنما هو عند الاطلاق لا عند الاشتراط والا لا اقتوا
على صحة الشرط اذا كان العمل من أحدهما أو كان أزيد عملا (الثاني) انه لو بقي على ظاهره لعل
مضمونه على ثبوت البأس لو وقع في غير عقد الشركة ومنه لو وقع بعقد الصلح عند ارادة التمسك (وفي)
ان المذهب تابع للمنطوق والنظر في المتطوق الى عقد الشركة فنهاء أنها اذا لم يشترط ذلك في خصوص
عقد الشركة كان فيه بأس فقد تم الاستدلال وانقطع الاشكال مضاعفا الى ما في الاستدلال به على
ما ذكره من الاشكالات منها ان لا محوض في هذا الصلح ومنها ان الزيادة تكون بمنزلة الهبة وان
الحسبان بمنزلة الابراء وليس هاتين بالتمسك ان يقولوا انه شرط يخالف للكتاب والسنة من وجب آخر
وهو ان التماس اذا كان تابا لرأس المال فيكون قد شرط عليه ان لا يملك الا بالتمسك ان يكون ملكا
لصاحب الزيادة (فقول) متى يملكها صاحب الزيادة أقبل المخلول في ملك صاحب الاصل أم بعده
قلن كان الاول كان مخالفا لما شرع الشارع لانه جعل ملك التماس تابا لملك الاصل وان كان الثاني احتاج
الى تأمل جديد (لانا قول) انه يملكه بالظهور قبل المخلول كماله الشجرة اذا صالح عليه قبل يرويه
مثلا ويملك على ذلك اجماعهم على الصحة فيها اذا كان لصاحب الزيادة عمل دون الآخر أو كان
عده أكثر بل ذلك مقوض بما يشترط للعامل في المضاربة فانه يملك المال وان كان تابا لرأس
المال وظاهرهم بل صريحهم ان المسائل الثلاث جلية على الاصل لاخرجة بالاجماع كما شرف
وأوهن شيء. فلي الرضا من ان عموم الايمان بالسقوط والشرط لم يبق على ظاهره لان الشركة
من العقود المجازة وهو ينافي التزم لانه مقوض بما اذا كان العامل أحدهما وشرطا له الزيادة وبما

وقيل تبطل الا ان يشترط الزيادة للعامل (مق)

يشترط للعامل في المضاربة ولهذا عبر جماعة فيما نحن فيه بعدم لزوم الشرط وآخرون كالمصنف في المختلف
 يلزم الشرط فيكون معناه ان اختارا البقاء على الشركة لزم الشرط وهذا لا ينافي جوازها كما هو
 الشأن في شرط المضاربة والوديعة والوكالة واستدل في المختلف على الصحة بأن الشركة بيت على
 الارفق ولو لم يتصرح الجواز لغات هذه المصلحة بهير موجب ولا سبب وتمتدق صاحب المدايق
 فاستدل على الصحة بأنها وعد فيجب الوفاء به وهو كما ترى (وأما حجة القائلين بالبطلان) فقد سمت
 ان الشيخ استدل بأن التسيط على قدر رأس المال مجمع عليه وليس على جواز خلافه دليل واستدل له
 في الاصحاح بأن الشركة ليست عقدا في الحقيقة لوقوعها بدونه والتجارة عند فلا تندرج تحت الآية
 وضاده ظاهر الا ان يكون أراد باقي السرائر من ان هذا ليس باجارة ولا مضاربة فيلزمه اصطفاها
 لان حقيقة المضاربة ان المال من رب المال ومن العامل السدل وهذا قد عمل فلا وجه لاستحقاقه
 الفاضل انتهى وقرضه أنها ليست عقد معاوضة كالاجارة والمضاربة حتى تضم الزيادة الى أحد الطرفين
 (ومعاصه) ان الزيادة ليس في مطالبها عرض والا فلا خلاف في أنها عند كما عرفت في أول الباب
 فلم يترجعه عليه قوله في أنه لا ينحصر العقد الصحيح في هذين على ما أدى اليه نظره القاسد
 لأنه لا خلاف في صحة عقد الشركة وأنه قائم بنفسه انتهى فظهر في السرائر جيد جدا وبه
 تمسك من قال بالبطلان من الآخرين كالمحقق والشيد في غاية المراد والمحقق الثاني والشيد الثاني
 ولهذا المحقق الصفة فيها اذا كان صاحب الزيادة العامل لوجود المعاوضة حينئذ وقد أشار الى ذلك
 في الترائع بقوله أنه بالتراض أنشبه نم قوله في المختلف في رد ابن ادریس أنها حينئذ تركت
 الاجارة والمضاربة نتوجه لانه حاول فيه ادخال الشركة في عقد فيه معاوضة كما ذكرناه في
 الاستلال بقول بالصحة واستدل عليه في التراض باجماع الفقيه المتشد بشبهة السرائر حيث نسب
 فيها الى الاكثر وفيه نظر من وجوه (الاول) أنها موقوفان بشهادة التبع الا أن يكونا استنبط
 ذلك من الاطلاقات وهو تلك المسئلة من الزمن (الثاني) ان الاجماع يحكي على عدم لزوم
 الشرط كما عرفت والشبهة محكية على بطلان الشرط والشركة لكنك قد سمت أنه نسب الى الاكثر في
 استنادها من ذلك نظر (الثالث) ان كلام الفقيه والسرائر مضطرب اشد اضطراب يظهر ذلك من
 لفظ كلامهما وكلام الانتصار وفي الرد على المخالف حيث ان ذلك يقتضي بالصحة والجواز (الرابع)
 ان في كلام الفقيه اضطرابا لا يرجع زواؤه وذلك ان ظاهره الاجماع على عدم لزوم الشرط حيث يكون
 السدل من أحدهما وقد عرفت ان الناس متساوون على الصحة والقرزم لمكان وجود المعاوضة به قضى
 دليل القائلين بالبطلان اذ حدة أدلتهم كما عرفت ان الزيادة لا عرض لها وهذا قد تحقق العرض قد
 ادعى الاجماع على خلاف مقتضى الاجماع ومنه يعلم أنه لم يجر على التراض والاجماع والظاهر أنه
 جعل له هنا الاشتباه من كلام البسوط حيث منع فيه حيث يكون السدل من أحدهما كونه من باب
 التراض وقال أنه تراض باطل لمكان الاشاعة تقوم ان الشركة أيضا باطل مع أنه في البسوط قبل
 ذلك صرح بصحة الشركة في الفرض المذكور وكيف كان فالاقرب هو الاقرب والاشبه بطلان المذهب
 ولا بد من مراجعة المسألة في باب الصلح ﴿ قوله ﴾ (وقيل تبطل الا أن يشترط الزيادة للعامل)

والشريك أمين لا يضمن ما يتلف في يده الا بسد أو قرض وقيل قوله في التلف وأنه ادعى سببا ظاهرا كالنرق مع أمين وعدم اليقظة وكذا لو ادعى عليه الخيانة (معن)

قد تقدم الكلام فيه سببا محمدا وأنه قول الشيخ في المبسوط والمحقق في الشرائع ولم يتعرض للاستدعاء في الخلاف والسرائر وعلى القول بالطلاق في القرض المذكور يقسم الربح بينهما على نسبة المأين ثم يرجع العامل بنسبة مثل عمله من مال صاحبه سواء عملا أو أحدهما ويقاضى من حيث يسهل ولا وكذا ذكره جماعة من المتأخرين (راجع المقاصد) نسبة إلى الشيخ ولم نجد تعرض له في واحد من كتبهم لكن فيأخذ كره الجماعة اشكالا وهو أنه إذا عمل أحدهما وشرط للآخر الزيادة كان العامل يكون متبرعا به فلا أجر له وكذا إذا عملا وشرطت الزيادة للآخر سواء سادى عمله عمل صاحبه أو قصصه فإن من شرط له الزيادة يستحق الاجرة مع البطلان بسبب الشرط وأما الآخر فالظاهر أنه متبرع به لانه دخل على أن ينفذ بغير عوض فليحظ ما تقدم في باب المساقاة فيا إذا ساقى الشريك ولو اصطفا بعد ظهور الربح على ما اشترطه أولا أو على غيره صح الصلح كما تقدم في باب وقد استبانت الكلام فيه في المسألة محمدا ﴿ قوله ﴾ (والشريك أمين) كما في القننة والمبسوط والكافي والنية والسرائر والتذكرة والتحرير والبصرة واللمعة والروضة وغيرها وهو معنى باقي الشرائع وغيرها والتابع والارشاد من قولهم ولا يضمن الشريك ما يتلف في يده لانه امانة والوجه فيه أنه وكل فيكون أمينا من قبل المالك وفي الكافي لا يجرز منه ﴿ قوله ﴾ (لا يضمن ما يتلف في يده الا بسد أو قرض) كافي الشرائع والتابع والتذكرة والتحرير واللمعة والمسالك والروضة والكافي وفي (الرياض) ان عليه الاجماع في النية والروضة ولم أجده ذكر في الكتابين ﴿ قوله ﴾ (وقيل قوله في التلف) كما في المبسوط وجامع الشرائع والسرائر والتذكرة والتحرير والارشاد وشرحه واللمعة وجامع المقاصد والمسالك والروضة والكافي ومجمع البحرين وهو معنى باقي الكافي والنية والسرائر من ان القول قوله ووجه أنه أمين كالستود وفي (الرياض) ان عليه الاجماع في النية والروضة وليس في الروضة ذكر واجماع النية قد يناوله على بعد شديد وقد صرح في التذكرة بأنه يقبل قوله في الحسران وهو قضية المطلق هذه الكتب الثلاثة بل وقضية كلام المبسوط وما ذكرناه بسده لانه إذا قبل قوله في التلف قيل في الحسران ﴿ قوله ﴾ (وان ادعى سببا ظاهرا كالنرق) كما في الشرائع والتذكرة والتحرير والمبسوط وجامع المقاصد والمسالك والروضة ومجمع البحرين وهو قضية المطلق الباقي لان الحكم بأمانة يقتضي قبول قوله في ذلك وأنه قد يكون مادقا في نفس الامر فلا يقبل من لواط بالعين وادى إلى غلبته في المجلس فليأخذ وقد نبهوا بذلك على خلاف الثاني حيث قل لا يقبل قوله في السبب الظاهر الا بالنية واما أنه يقبل قوله في التلف بالامر المخفي كالسرق في (الروضة) الاجماع عليه وقد نص عليه في الشرائع والتذكرة والتحرير وغيرها وهو قضية كلام الباقي ولا سيما من نص على قبول قوله في السبب الظاهر ﴿ قوله ﴾ (مع أمين وعدم اليقظة) الوجه فيها ظاهر وقضية أنه لا تجل من أمين مع تمكنه من يتنوهو كذلك لانه مدع ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو ادعى عليه الخيانة) كما في المبسوط والسرائر والتحرير والارشاد والروض ومجمع البحرين لانه أمين والاصل فيه أنه لم يضمن وأنه على امانته والمراد ان ادعى عليه أنه خافه بقدر معلوم حتى تكون دعواه محرومة تقسم قالها عدم اليقظة كان القول قول المدعي عليه الخيانة مع أمين وهل يقبل قوله

أو التفرط وقبل قوله في قصد ما اشتراه أنه لنفسه أو للشركة فإن قال كان مال الشركة غلصت بالقسمه فاقول قول الآخر في انكار القسمه فهو (ولو خول) أمر الآخذ في قبض البائع به دونه يرى المشتري من نصيب الآخذ لاعتراؤه قبض وكيفية القول قول البائع في الخصومة بينه وبين المشتري وبين المقر ولا تعيل شهادة المقر عليه في حقه وإن كان عدلا والاحتمال واخذ من المشتري ولا يشاركه المقر ثم يحلف المقر ولا تعيل شهادة المشتري له (متن)

في الرد مع التبين لم أجد به تعريفا وقضية اطلاق كلام الكافي والنية والسرائر وقد سمعت غيره ولم يرجع في التذكرة والظاهر المصم لانه قبض لمصلحة فلم يكن كالستودع من هذه الجهة وقال في مضاربة المبسوط ان الصحيح أن المضارب يقبل قوله في الرد وقال ان من قبض الشيء لمصلحة مالكة قبل قوله فيه قولاً واحداً ومن قبضه ومظلم الغنة له كالرهن والمكتر لم يقبل قوله فيه قولاً واحداً وكل من قبضه ليشترك في الاضاع فلي وجين ﴿ قوله ﴾ (والتريط) يعني أن أقول قوله في انكاره التريط كما في جامع الشرائع والتحرير والكفاية ﴿ قوله ﴾ (ويقيل قوله في قصد ما اشتراه أنه لنفسه أو للشركة) كافي المبسوط والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والقصة والروض وجامع المقاصد والمساك والروضة ومجمع البرهان والكفاية لأن مرجح ذلك إلى قصده وهو أعلم به والاشترائك لا يبين التصرف بدون قصد وإنما توجه دعواه عليه حتى يجب عليه الحلف إذا ادعى إقراره بذلك إذ لا يمكن الإطلاع على نيته والاول يتم عند ظهور الرجم والثاني عند ظهور الخسران ﴿ قوله ﴾ (فإن قال كان مال الشركة غلصت بالقسمه فاقول قول الآخر في انكار القسمه) لالصل بمعنى أنه أصل بقائه الشركة وأصل عدم القسمة فلي مدعيها البينة ولو كان في أيديها مال أولى يد أحدهما فقال كل واحد منهما هذا نصبي من مال الشركة وأنت أخذت نصيبك حلف كل منهما لصاحبه ولكن لئال بينهما ولا يخفى أن يد أحدهما يد لهما ﴿ قوله ﴾ (ولو أقر الآخذ في قبض البائع بدونه يرى المشتري من نصيب الآخذ لاعتراؤه قبض وكيفية القول قول البائع في الخصومة بينه وبين المشتري وبين المقر وقبل شهادة المقر عليه في حقه إن كان عدلا والاحتمال والبائع واخذ من المشتري ولا يشاركه المقر ثم يحلف المقر ولا تعيل شهادة المشتري له) كذا ذكر جميع ذلك في التذكرة وجامع المقاصد والمساك مع زيادة إيضاح وانصر في الشرائع على ذكر الخصومة بين المشتري والبائع وهو ما في جامع الشرائع وكذا التحرير والاصل في ذلك كلام المبسوط قال إذا كان جدي بين شريكين فأذن أحدهما لصاحبه في بيع حصة من اليد مع حصة نفسه وقبض منها فباعه بألف درهم صح البيع ثم أن شريك البائع أقر بأن شريكه البائع قبض جميع الثمن من المشتري وادعى ذلك المشتري فإن المشتري يبرأ من نصف الثمن وهو حصة المقر وإنما كان كذلك لأمري (أحدهما) أن البائع وكيفية قبض ثمن حصة والموكل إذا أقر قبض الوكيل فهو كالواقر قبض نفسه (والثاني) إقراره يتضمن إبراء من حصة وهو لو أبرأه برأ وكذلك إذا غلط بما يتضمن الإبراء فإذا ثبت هذا قال بده بمخاضة المشتري أو لا فأنكر القبض وأدعى المشتري كان القول قول البائع مع يمينه لأن الأصل أنه ما قبض شيئا وعلى المشتري إقامة البينة فإن أقام عليه البينة أما شاهدين أو شاهداً وامرأتين أو شاهداً وبين المشتري قبل ذلك ويثبت أن البائع قد قبض

منه انظر فان شهد له بذلك شريك البائع المرفق قبل قبيل شهادته ام لا قيل فيه وجهان
أحدهما لا تقبل لانه شهد قبض الف درهم نصفا له فهو منهم والشهادة اذا رد بعضها رد جميعها والآخر
انها تقبل لان الشهادة في أحد التصديق دون الآخر قسقط في موضع الشهادة وبقيت في غيرهما فعمل هذا
يختلف معه ويثبت القبض بذلك فما اذا لم يكن بينة كان القول قول البائع مع بينة فاذا حلف رجع
على المشتري بنصف الثمن وسلم له ذلك ولم يرجع عليه شريكه بشيء منه لانه مقر بأنه أخذه من
المشتري ظنا وان نكل ودعت البينة على المشتري وحلف وثبت القبض بذلك فاذا فرغ من خصومة
المشتري عاد الى خصومة شريكه وشريكه يدعي عليه القبض وهو ينكر فيكون القول قوله مع بينة
لا ذكرناه وعلى شريكه البينة فان أقام شاهدين أو شاهدا وامرأته أو شاهدا وبينة ثبت القبض
ورجع بماله وان لم يكن بينة حلف البائع فاذا حلف أسقط دعواه من نفسه فان نكل حلف شريكه
وثبت القبض بذلك ورجع عليه بماله هذا اذا بدء بخصامة المشتري ثم نفي بخصامة شريكه
فأذا بدء أولا بخصامة شريكه ثم نفي بخصامة المشتري فالحكم فيه على ما ذكرناه واذا ثبت
هذا ففي أقام المشتري أو الشريك شاهدين على القبض ثبت القبض في حق من أقامه وفي حق صاحب
وان حلف الشريك أو المشتري مع الشاهد الواحد ومع النكول ثبت القبض في حقه ولم يثبت في حق
الآخر وكانت المحاكمة بالقبض بين البائع وبين الشريك أو المشتري انتهى فخره في الشرائع قال ابو ابي
الشريكين سلمة بينهما وهو وكيل في القبض وادعى المشتري تسليم الثمن الى البائع وصدقه الشريك
برأ المشتري من حقه وقبلت شهادته على القاض في الصف الآخر وهو حصه البائع ونحوه كلام ابن ميمون
ومنه ما في التحرير وهو يحرر في غير محله حيث اتصروا على ذكر الاختلاف بين البائع والمشتري كما صدر
المسئلة بذلك في الكتاب ونزكوا ذكر الاختلاف بين الشريكين مع انه المناسب للباب وهو غير مناسب
وان لم يضاوت الحكم ولم يتعرض الحق ولا ابن ميمون حلف البائع وان القول قوله كأما لم يتعرضا للحلف
مع شهادة المقر كما انهما لم يتعرضا لعدم مشاركة المقر البائع حيث يحلف ويأخذ من المشتري وظاهر اطلاق
الشرائع والكتاب ان شهادة المقر مقبولة وان شهد بالجميع وانزوت في البض يزداد الكتاب انه لا فرق
في قبول شهادته بين تقدم خصومته مع البائع وتأخرها مع انه ينبغي انما لو تقدمت خصومته ان لا تقبل
شهادته عليه في الخصومة الثانية لكان سبق الخصومة بينهما ثم عدم قبول شهادة المشتري جار على الملاحه
اذا لفرق فيه بين تقدم لخصمها وتأخرها وهذا لوضوحه لم يتعرض له في المبسوط ثم انه في الشرائع قال ان
الاشهاد من قبول شهادة المقر وظاهره الاطلاق ثم انه في الكتاب لم يتعرض لفرق بين الصورتين في تقدم
احد الخصومتين وتأخرها ولعله لانه ليس هناك فرق كبير وفي قوله ثم يحلف للمقر ابهام ارادة الترتيب
وليس بمراد لانه ذكر قبله الحكم في الخصومتين من دون ترتيب ولم يتعرض لحال قيام البينة في حال ولا
لفرق بينهما وبين الشاهد والبينة ولا لفرق بينهما وبين البينة الرودعة وغيرها وكان الواجب ان يتعرضوا
لا اذا عدم المشتري البينة فطلب الحاكم بين البائع فردعا على المشتري فشكل فانه يتم بمصدة البائع وبعض
الشافعية قال لا يلزم لانه لا يحكم بالنكول وهو غلط لانه ليس حكما بالنكول وانما هو حكم بأمانة بما
المن في ذمة حيث لم يأت بمصدة على الاداء ولم يتعرضوا جميعا لا اذا عدم الاكد البينة فطلب الحاكم
بين البائع فردعا على الاكد فحلف فاخذ منه سهمه فان البائع لا يرجع على المشتري بما أخضعه اليه وبين
المردودة وليس له خصامة في ذلك لا اعتراضه بان ما أخذه الاكد منه علم ولان اعتراف الاكد بقبض

ولو ادعى المشتري على شريك البائع بالتبض فان كان البائع اذن فيه فالحكم كما تقدم وان لم يأذن لم يره المشتري من حصة البائع لانه لم يدفع اليه ولا الى وكيله ولا من حصة الشريك لانكراه والقول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المشتري على الشريك وللبائع للطالبة بقدر حقه خاصة لاعتراؤه قبض الشريك حقه وعلى المشتري دفع نصيبه اليه من غير عين فاذا قبض حقه فللشريك مشاركته فيما قبض وله أن لا يشاركه ويطالب المشتري بجميع حقه فان شارك في التقبض فليعلم ان لا يستوف حقه من المشتري وأخذ من التفاضل نصف نصيبه ويطالب المشتري بالباقي اذا حلف أنه لم يقبض منه شيئا وليس للتقبض منه الرجوع على المشتري بوض مأخذ منه لاعتراؤه يرامة ذمة المشتري (متن)

البائع مرل له من الركاكة لانه قبل ما وكل عليه وقد برى المشتري من سهم الآذن باقراره قليط ذلك وماز يد في التنية والسرائر في المسكة على قولها ولو اقر الذي لم يبع ولا اذن له في التصرف ان البائع قبض الثمن برى المشتري من نصيب القربلا خلاف ﴿قوله﴾ (ولو ادعى المشتري على شريك البائع بالتبض فان كان البائع اذن فيه فالحكم كما تقدم وان لم يأذن لم يره المشتري من حصة البائع لانه لم يدفع اليه ولا الى وكيله ولا من حصة الشريك لانكراه والقول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المشتري على الشريك وللبائع المطالبة بقدر حقه خاصة لاعتراؤه قبض الشريك حقه وعلى المشتري دفع نصيبه اليه من غير عين فاذا قبض حقه فللشريك مشاركته فيما قبض وله أن لا يشاركه ويطالب المشتري بجميع حقه فان شارك في التقبض فليعلم ان لا يستوف حقه من المشتري ويأخذ من التفاضل نصف نصيبه ويطالب المشتري بالباقي اذا حلف أنه لم يقبض منه شيئا وليس للتقبض منه الرجوع على المشتري بوض مأخذ لاعتراؤه يرامة ذمة المشتري) هذه المسكة عكس التي قبلها والاصل فيما المبسوط وقد فرضت المسكة فيه ولي الخلاف والتنية والسرائر وجامع الشرائع والشرايع والتذكرة والتحرير كالكتاب وجامع المقامد قال لا يره المشتري من حصة البائع والشريك لانه هو الذي تعرضوا له لاغير في صورة ما اذا لم يوكل البائع شريكه الاخر في قبض حقه وقد توافقت الكتب المذكورة على ان التزاع بين المشتري والشريك وان المشتري لا يره من حصة البائع ولا من حصة الشريك وجعل في التذكرة التزاع بين الشريكين والامري هنا سهل وقد صرح في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقامد بطلان الكتاب من أن للبائع المطالبة بقدر حقه خاصة وفي (المبسوط وجامع المقامد) كلتي الكتاب انه على المشتري دفع نصيبه اليه من غير عين وفي المبسوط ان البائع ان قبض حقه لم يشاركه صاحبه فيه وتسليم ان المشهور في مثله ان يشاركه ويترتب على ذلك قبول شهادة البائع للمشتري كما يأتي ثم عد الى العبارة قوله فان كان البائع اذن فيه فالحكم كما تقدم مثناه أن الشريك اذا كان مأذونا في القبض من شريكه البائع والفروض قد صدق المشتري في دعواه قبض الشريك فان المشتري يره من حصة البائع لاعتراؤه قبض وكيله كما تقدم في المسكة الاولى فلا بد من زيادة قيد آخر في عبارة الكتاب بان يقال فان كان البائع اذن فيه وصدق المشتري في دعواه قبض الشريك ولا فرق في ذلك وما ذكره من ان يكون الشريك قد اذن للبائع في القبض أو لم يأذن لان الحكم لا يتفاوت عندنا والله اعلم

ولو غاصم المشتري شريك البائع قاضي عليه القبض لم قبل شهادة البائع لانه يدفع من نفسه ضرر مشاركة شريكه فبا يقبضه من المشتري فيحلف وأخذ من المشتري نصف الثمن وإن نكل أخذ المشتري منه النصف ولو باع الشريك سلعة صنفقة ثم استوفى أحدها شيئا شاركه الآخر فيه وإن تعدد المشتري أما لو تعددت الصنفقة فلا مشاركة (متن)

المصنف ولا وجه لقوله ولا قبل قول المشتري على الشريك لانه من قبل يان البيهيات والظاهر من قوله قبله اليمن لانه لم يستوف حقه وقوله إذا حلف أنه لم يقبض منه شيئا أنه يجب عليه الحلف مرتين وهو متجه إذا طالب البائع قبل مطالبة المشتري وحلف للبائع وشكل فيها إذا حلف للمشتري قبل ذلك أنه لم يقبض شيئا فإنه يستحق مشاركة البائع من دون حلف لكان أفعاد الصنفقة والاشتراك في كل جزء من الثمن مع احتمال الحلف أيضا احتلا قويا جريا على ظاهر قوانين الشرع ﴿ قوله ﴾ (ولو غاصم المشتري شريك البائع قاضي عليه القبض لم قبل شهادة البائع لانه يدفع من نفسه ضرر مشاركة شريكه فبا يقبضه من المشتري فيحلف ويأخذ من المشتري نصف الثمن وإن نكل أخذ المشتري منه النصف) هذه العبارة لا تليق من حرازة في التكرير وما جاء في التيسير لأن كلامه هذا من تنمة المسئلة السابقة فإن الحسومة بين المشتري وشريك البائع قد سبق ذكرها وهذه من تنمها ولكن عبارة المصنف توهم أنها مستقلة بالاستقلال وقد جزم المصنف هنا والمحقق في الشرائع والمحقق الثاني والشيد الثاني بعدم قبول شهادة البائع للمشتري بإقباضه الشريك لأن الشهادة تحرر قضا إليه بإجبار أنه إذا قبض نصيبه بعد ذلك لا يشاركه فيه (وقال في المبسوط والخلاف) وإن شهد به ذلك البائع قبلت شهادته قال في المبسوط لأنه يجزى له ثلثه منفعة ولا يدفع بها مضرة لأنه يقول أنه لا يرجع الي من حق شريكه شيء بحال وقد سمعت أنه صرح بأن البائع إذا قبض منه لا يشاركه الشريك في شيء ولا يرجع في التذكرة مع أنه حكم فيها بأن يشاركه ولو بيني التوقف المحقق الثاني أو عدم الجزم لا محال فيما يأتي أن أقول بعدم المشاركة قوي متين (وكيف كان) فإذا علم المشتري البينة بالإقباض لشريك البائع حلف وأخذ منه نصف الثمن إن شاء وإن شاء أخذ من البائع نصف ما أخذه والبالي من المشتري وإن نكل حلف المشتري أن قبضه الجميع وطالبه بالنصف الذي هو للبائع ليدفعه على أنه لا ولاية عليه ﴿ قوله ﴾ (ولو باع لشريكه سلعة صنفقة ثم استوفى أحدها شيئا شاركه الآخر فيه وإن تعدد المشتري أما لو تعددت الصنفقة فلا مشاركة) موضع البحث ما إذا كان بين شر يمكن ضاعدا دين مشترك بسبب واحد كبيع سلعة أو ميراث أو اتفاق كتابه على ذلك في التذكرة وجامع المقاصد والمساك وجمع البرهان والكتابة وغيرها وهو كل ما فرضت المسئلة فيه في الدين وأنه لا يقسم كجامع الشرائع وغيره بل في جامع المقاصد أن ذلك هو المشهور بين الأصحاب قال المشهور بين الأصحاب أنه إذا كان بين اثنين ضاعدا دين بسبب واحد أما عند أميراث أو استهلاك أو غيره إلى أكثره وقد فرضت المسئلة في النهاية والخلاف والمبسوط والروضة والفتنة والسرائر والشرائع والتحرير والأرشاد وشرحه قوله والمسا والروضة والروضة لأنها إذا باع الشريك إلى آخر ما في الكتاب لتسليم إلى الشركة لانه قد يمتنع التصرف فيها بغير الرجم (وكيف كان) فأكل من الشريكين في المال مطالبة الدين بمقتضى من الدين فإذا استوفاه شاركه الآخر فيه كما حكينا

ذلك في باب الدين من مشربين كتاباً أو أكثر من جلها السرائر وحكيما عليه الاجماع عن الفتن
وعن ظاهر الكفاية حيث قال أنه المعروف من مذهب الاصحاب وحكيما هناك عليه الشبهة عن
الروضة وجمع البرهان وعن التصحيح نسبة الى الشيخ وأنبأه وقد تبيننا كتب الاصحاب في الباب
فوجدنا ذلك خيرة أبي علي والقاضي فيما حكى عنها والكافي والنهاية والخلاف والمبسوط والوسيلة
والفتية وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وشرحه لوفيه والمختف والسمة وجامع
المقاصد والروض والمساك والروضة والكفاية والمنايع وهو المشهور كما في جامع المقاصد والمساك
ولروضة وجمع البرهان والمنايع وخيرة أكثر الاصحاب كما في المساك أيضاً والكفاية وقد سمت
انه في دين الكفاية قال أنه المعروف من مذهب الاصحاب وعليه اجماع الفرقة وروايتهم وارادته
كافي الخلاف وعليه الاجماع كما في الفتية وكأنه لا خلاف فيه الا من ابن ادریس كافي بجمع البرهان ومن التريب
انقل في السرائر انه لم يذهب الى ذلك سوى شيخنا أبي جعفر الطوسي في نهايته ومن قدوة به بل شيخنا المنيد
لم يذكر ذلك وكذلك السيد المرتضى ولا نرضاه المستقة ولا وضعا أحد من اصحابنا المتقدمين ولا
ذكرها أحد من القسنيين وإنما ذكر ذلك شيخنا في نهايته الى آخر ما قال (وفيه) ان الشيخ ذكر ذلك
في الخلاف والمبسوط كما ذكر ذلك في نهايته وذكرها هو في دين السرائر ولم يذكر فيها خلافاً وقد
عرفت أنه ذكر ذلك أبو علي وابو الصلاح والقاضي في دين الجواهر وابن حزة وابن زهرة وكلهم
مقدمون عليه لكنه أراد ابن قدما القاضي وابن حزة وقد روى خبر أبي حزة شيخ القسنيين وجميعهم احد بن
رواه أيضاً محمد بن علي بن محبوب وما قيان وقد روى خبر أبي حزة شيخ القسنيين وجميعهم احد بن
عيسى ثم ان طريق الصدوق الى عبد الله بن مسكان فيه أبوه ومحمد بن الحسن بن الوليد والى غياث
فيه أبوه وسعد واحد قد ذكر ذلك ستة من القسنيين هذا وفيه المختف وايضاح النافع والمساك (ان
قول ابن ادریس لا يخلو من قوة وفيه) (جامع المقاصد) أنه قروي متين وكأنه ميل اليه في دين مجمع البرهان
والمنايع كما أنه في دين الكفاية مشكل وفيه (شركة جمع البرهان) ان القولين مشكلان وقد قال
في السرائر الوارد في ذلك ثلاثة أخبار أحدها مرسل وفيه ان الوارد في ذلك ستة أخبار وان
لحظنا طرق التتبع زادت على ذلك وهي صحيحة سليمان بن خالد في التتبع والتهديب عن أبي عبد الله
عليه السلام وموتة عبد الله بن سنان في التهديب عن أبي عبد الله عليه السلام ومنها واحد قل سأله
عن رجلين بينهما مال من دين ومنه عين فاقسم الله بين واليمين قولى الذي كان لاحدهما أو يضمنه وخرج
القي للآخر أبرد على صاحبه قل نعم ما يذهب بالله وما عساه لان تكون استثنائية أو نافية ومثلها
خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليها السلام وموتة بن حمار عن أبي عبد الله عليه السلام وخبر أبي
حزرة عن أبي جعفر عليه السلام مع زيادة في الثلاثة وهي قولها ما اقضى أحدهما فهو بينهما ما يذهب
بما هو منه من دون تفاوت أصلاً قول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر غياث فإنه أربعة أخبار تضمنت
ان ما اقضى أحدهما فهو بينهما وكأنه في دين مجمع البرهان لم يظفر الا بخبر غياث كما أنه وصاحب
المساك في كتاب الشركة لم يظفر بصحبة سليمان بن خالد حيث ربما الاخبار بالارمال والضنف
(وكيف كان) فالضعيف منها من خبر الثورات مستفد بالاجامات والصحيح منها بل الموثق على ان في
الصحيح وحده بل الموثق بلافا مع مواضعها لقواعد أصول المذهب لان المال في ذم الثرما مشترك كما هو
التدبير غير مقسوم لان ما في القيم غير مقبوض ولا تبين حتى تصح قسمة ولا دليل على لزوم قسمة كذلك

مع ان الاصل عدمه مضافا الى الاصل بمنى الاستصحاب وقد حلها في السرائر على ان المال الذي هو الدين كان على رجلين فخذ أحد الشريكين جميع ما على أحد الترمين فالواجب عليه ان يقاسم شريكه لانه أخذ ما يستحقه هو وشريكه (وحاصله) ان قوله عليه السلام ما اقتضى أحدهما فهو بينهما لا صراحة فيه لان مقتضى لم يصرح فيه بكونه مجموع الدين أو حصة مقتضى قط ودلتها على المطلوب متوقفة على إرادة الأمر الثاني والنقطة يحصل الأمرين (وفيه) ان ما الواقعة في الجواب لم يسمو وقضيته عدم الفرق بين ما اذا قبض البض أو الجميع وبين ما اذا تعد الترم أو اتحد ثم ان المفروض أنها اقتسام ذلك وهو يخالف ما اراد وترك الاستعمال في حكاية المال الحصة تنصيه ايضا ثم ان ذلك كله مناف لكلامه واستدلاله في باب الدين وما اذا يقول فيها اذا كان لها على شخص واحد فغير حصة وعشرون درهما واقساما ذلك الحصة لأحد والدرهم للآخر وقد استدل في شركة السرائر على غثارة بدليلين (الاول) ان لكل منهما ان يربي الترم من حقه وبه ويصالح على شيء منه دون الآخر فكما لا يشاركه الآخر فيها وهب وصالح عليه كذلك لا يشاركه ان استوفى وقد روى هذه الملازمة جماعة بالضعف (وقال في المختلف) انه غلط وبه بينا الفرق بين اسقاط الحق وقبضه لان المنفع والقبض انا هو المال المشترك ولا كذلك الاسقاط وقد ردوا عليه بالانزاع والا فكلامه مسوق لان الشريك الواجب لا يشارك من لم يهب ولم يرب (الثاني) ان متعلق الشركة بينهما هو العين وقد ذهبت ولم يبق عوضا الا دين في ذمه فلذا اخذ أحدهما لم يكن قد أخذ عينا من أعيان الشركة بل من أمر كلي في الذمه لا دين الا قبض المال أو وكيله ولا وكلة هنا لانه انما قبض لنفسه ولم يقبض لشريكه بالوكلة وقد أيد هذا الحق الثاني والشيد الثاني بوجوه سبعة كلها غير وجيهة وان قال في جامع المقاصد ان مضيا في غاية المثانة والقوة وان الروايات لا تقاومها وذلك لانه لم يحقق المقام مع غرابة وقرع ذلك من اذ الروايات متضادة مستتضة بالأجاء المتقول بل المحصل قبل ابن ادریس وبعدة متجربة بالشهرات فكيف لا تقاوم بعض تلك الوجوه لو كانت وجيهة اذ حصة منها قد اعترف في المسالك بنسبتها وانما يثبت على عدم تحقيق المقام كما اوضحناه في باب الدين والامتنان الباقين هما اللذان يتناصب المسالك على ان يقول ان قول ابن ادریس لا يخلو من قوة وما انه اذا ضمن ضامن حصة واحد الشريكين صح فيخص باخذ المال المضون من الضامن وان له أجل أحد الشريكين حصة باشتراط ذلك بقصد لازم ونحوه جاز فان قبض الشريك بعد ذلك لم يرجع عليه شريكه بشيء وهذا يقضي بمواز قبض حصة منفردا لاستلزام تميز حصة عن حصة الآخر وما ليسا بشيء لان ضمان الغير وتأجيل أحدهما حصة والبراء والدية والبيع على الدين ومصلحت عنه ومصلحتها على ما في اللزم ونحو ذلك خارجة عما نحن فيه اذ التمييز الدعوى كلف في صحتها اذ لا يمكن غيره وحرم ادة الصلح والضمان والتأجيل والدية والبراء تناوله فوجب السلب بها كذلك اذ لا يمكن غير ذلك وليست كالتبض لان الترم في صورة القبض انما دفع عما في ذمه مالا مشتركا لا يقبل التهمة قبل الدفع لانه حينئذ غير مقبوض ولا متعين ولم يقسم بعده فلا يخص به القابض لانه يمكن حينئذ تميزه وقسمه فلا يمكن فيه التمييز الدعوى اذ لا دليل عليه حينئذ من ادة القصة بل ادلتها قاضية بخلافه لوالاصل عدم لزوم قسمه كما أشرنا اليه آتيا (وقال مولانا المقدس الاردبيلي) لا يخفى ما في حكم المشهور من الاشكال لان ما قبضه الشريك ان تعين كونه من الدين المشترك قبض لشريكه

الرجوع الى الترميم في حصة من ويطم أنه لو تلف في يده يكون الخلف منها ولا يجوز للشريك التصرف فيه بوجه الا باذن شريكه ولا يجب الاداء على المدين بل لا يجوز وقد ادعى على ذلك في شرح الشرائع الاجماع وان هذا الصيغ يبرأه من شكل وان لم يصح كونهم الدين أصلاً كان ملك الترميم وان تبين كون ما قبضه حتى القابض كما يدل عليه حكمه بأنه لو تلف في يده تبين حقه فيه فلا معنى لرجوع الشريك اليه ولا معنى حينئذ لقول ان الدين غير قابل للقسمة وان تبين فيه فلا معنى لكون الخلف كله من ماله ثم أخذ يناقش التذكرة في بعض الكلمات التي لا قائمة في ذكرها ثم قال ان قول ابن ادریس أيضاً مشكل لأنه كيف يختص القابض بما قبض ولم يأخذ الا الحسن المشترك وليس له حينئذ شيء مخصوص وكلامه هذا مع الوجوه الحجة مبني على عدم تحرير القام لانت اول كلامه والوجوه الحجة مبنية على ان حق الشريك الآخر تبين في القبول على جهة الشركة والامر عند المشهور ليس كذلك وتحرير القام أنهم أجعوا على ان لصاحب الدين ان يطالب به منفردا من غير خلاف لان الاصل في مستحق الدين أن يسلط على تحصيله وأجعوا على ان الشريك اذا لم يضر مشاركة يختص بما قبض وهذا واضح لان ابن ادریس يوفق على ذلك قطعاً وأنه يجب على الترميم الدفع اليه اذا طالبه بقدر حقه لان امره يؤول الى انحصاره فيه او مشاركة شريكه له وكلامهما يجب الدفع اليه (وصالك تقول) شريكه لم يطالب فلا يجب الدفع (لأننا نقول) هذا الدفع لم يجب لاجله بل لاجل شريكه المطالب والحال ان القبول ليس جميع ما في القصة حتى يحكم بطلانه لمكان تعلق حق الشريك به وإنما هو بقدر حقه فإذا لم يقتض الشريك مشاركة انصر حقه فيه قدومه على ذلك وانما توقف على امر وقد حصل فبقي القدر الآخر في ذمة المدين للشريك وحينئذ فإذا قبضه المدين شيئاً مبيناً من ماله قد تراضى هو والقابض على حصر بعض الكلي التابت في القصة في هذا القدر القبول والحال ان ما في القصة مشترك فلا يجب حينئذ ان للشريك الآخر اجازة هذا التخصيص في القدر المين فيشاركه فيه وأن لا يميزه فيطالب المدين بحقه لان حق التبيين لا يتم الا برضاه وحينئذ فيبين المين أولاً القابض لان المستحق انما هو قسمة ما لم يجز ولم يقبض اما اذا قبض الشريك ولم يضر شريكه مشاركة فانه يصير من قليل ما اذا خلف ديناً ومينا واقسم الوارثان فاخذ أحدهما المين والآخر الدين فان القسمة حينئذ صحيحة اذ لم يوجد فيها المانع المذكور وهذا هو الوجه في تخييرهم بين المشاركة ومطالبة المدين هو اشترى بما قبضه شيئاً وقف على اجازة شريكه بقدر حقه (وصالك تقول) اذا كان تبين الكلي متوقفاً على رضا الشريك وجب أن يطالب حق الشريك القابض من القبول لان الكلي لا يصح حصره في المين بدون رضا الشريك (لأننا نقول) أنه لم يصر جميع الكل في المين وإنما حصر بعضه فيه وقد رضي القابض بتبين حقه اجماع في المين والتزم سلباً على ماله غير انه كان موقفاً على عدم اختيار الشريك مشاركة وقد حصل كما مره آتافاً فلما القبول قبل اختيار الشريك ذلك نصه القابض والنصف الآخر مقبوض بيده لنفسه قبضاً متوئلاً مراعى باختيار الشريك الرجوع على الترميم فيستقر لصاحبه بالمضى الذي ذكرناه أو على شريكه فيقتل ملكه اليه من حين قبض شريكه لأنه بمنزلة عقد فضولي وتلقه قبل اختيار الشريك من مال القابض على التقديرين قدومه على قبضه وهو قول من الله عليه وآله وسلم على اليد ما اخذت قد اتضح الحال وانضم عن المسئلة كل اشكال وقد حاول في التصحيح هذا التحرير ولم يبقه ونحوه ما في التذكرة ونظام الكلام

ولو تساوى المالان فلذئ أحدهما في العمل للآخر على أن يتساوى في الربح فهو بضاعة
﴿ فروع الاول ﴾ لو دفع الى آخر دابته ليحمل عليها والحاصل لها فالشركة باطلة فان كان الحاصل
قد أجز الدابة فالأجرة للمالكها وعليه أجرة مثل العامل (متن)

قد تقدم في باب الدين سببا محرمًا ثم اتى في المسألة هذا الإجماع الذي حكمه في جمع البرهان عنها
ثم عدالى العبارة بالتقييد بالصيغة في الكتاب وغيره للاحتراز عما لو باع كل واحد نصيبه بقدر على حده
وان كان المقدن لواحد فانها لا يشتركان فيما يقبضه أحدهما من حقه واليه أشار المصنف بقوله لما لو تسدعت
الصيغة الى آخره وقد قيده في جامع المقاصد بما اذا كانت كل واحد من البيعين غير مشترك اما مع
اشتراكها فلا يستقيم ذلك (وفيه) أنه وم على الظاهر لانه اذا باع أحد الشريكين حصة لم يشتركا فيها
يقبضه عنها اجماعا (وليس) ان يبيع غير الشريكين حصة موجب للشركة ذكر الشريكين فيلحق
فيه كانه مستثنى عنه وأشار بقوله وان تعد المشتري الى انه لا فرق في الصيغة بين كون المشتري
واحداً وتعدداً لان الموجب للشركة هو العقد الواحد على المال المشترك ثبتت مقا به جميع الثمن
بجميع المبيع ولان المالك مساوون بالنسبة الى الايباض ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو تساوى المالان واثن
أحدهما في العمل للآخر على أن يتساوى في الربح فهو بضاعة ﴾ كما في المبسوط والسرر والشرائح والمذكورة
وجامع المقاصد والمسالك لان من دفع مالا الى غيره ليعتريه فان شرط كون الربح بينهما فهو قراض
وان شرطه لحامل فهو قرض وان شرطه لمالك فهو بضاعة فللأخذ هنا في بدل الآخر بضاعة لان
القرض تساوي المالكين والشرط تساوي البيعين فلم يكن قد شرط للآخر في شيء فاقضى الاول والثاني
كما هو واضح وليس بشركة لانه لم يملسه لان بناء على عمل المشتركين فيكون عمل الآخر موعة
وتجره لانه لم يشترط نفسه في مقا به عوضا وقد تقدم لنا ولم يباخاف ذلك فالدرا هنا على القرينة
أو يكون المراد ان يتساوى غالبا على عمل المشتركين ﴿ قوله ﴾ ﴿ فروع الاول ﴾ لو دفع الى آخر دابة
ليحمل عليها والحاصل لها فالشركة باطلة ﴿ كفي جامع المقاصد وهو سنى قوله في المذكرة والتحريم لم
يصح بل في الاول لانه لا يصح عند طائفة اجمع وهو ظاهر جامع المقاصد أيضا لانه ليس من أقسام الشركة
والمضاربة بالأعراض غير صحيح والمراد أنه دفعها اليه ليحمل عليها مال غير بالأجرة فلان الله سبحانه
وتعالى بينهما على ما تقتضيه بالسوية أو التناوت وليس المراد أنه دفعها للآخر ليحمل ماله عليها لان ذلك
أجارة لا يمكن فيها معنى الشركة فلا يستحق العامل حينئذ أجرة ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان كان العامل قد أجز
الدابة فالأجرة للمالكها وعليه أجرة مثل العامل ﴾ هذا قريح على بطلان الشركة وهو غير ثالث كرتو جامع
المقاصد وفي الأخير انه قضية كلام الأصحاب ولعله أراد في غير الباب لانه قضية قواعدم والا فم
يترض له أحد غير المصنف في المذكرة والتحريم والكتاب والوجه فيها (ما الاول) قتله عوض
منفعة ماله (وأما الثاني) قتله بذل عمله في حاجة الخدمة من الحاصل الذي كان يستحقه وحده وقد كانت
بضاد الشركة فوجب له أجرة منه لانه لم يبيع منه وحدها هو الموافق لقضوابط ولا أثر لسؤال
المالك ولا العامل فلا وجه له سميت في كلام المصنف ولا قوله في التحريم والحاصل أجرة مثله ان
رضي المالك بالأجرة والا فاقبها الحاصل على قدر أجرة المثل لها لا على ما اشتراه (بقي شيء) وهو ان
المصنف في كتيبه الثلاثة وأكثر العلة الحقوا ان أجز الدابة للمالك اعانها على أن اجارها بائنا المالك

فإن قصر الماثل منها تماماً أن كان بسؤال العامل والا فالجميع وإن قبل حمل شيء ففعله أو حمل عليها شيئاً مباحاً فباعه فالأجرة والثلث له وعليه أجرة مثل العادة للمالك (مقن)

ضمنا كما تقدم لما بين ذلك في باب الأجرة من أن فساد عقدنا إنما هو بالقسبة إلى غير الآدمي من وجوب العمل واستحقاق المسمى ونظر فيه في جامع المقاصد بأن العقد القاسد كيف يشترط تضمنه من الأذن لفعله أن يكون فضولياً يتوقف على الإجازة وهذا المفروض لما نحن فيه أنه أجر عين العادة إذ لو لم تكن الأجرة على عينها كان الأجر للعامل كما يأتي ﴿ قوله ﴾ « فإن قصر الماثل منها تماماً أن كان بسؤال العامل والا فالجميع » يريد أنه إذا كانت الشركة بالكلية وقد أجر عين العادة فاجرتنا للمالك وعليه للعامل أجرة مثله أن وفي الماثل من أجرة العادة بأجرة مثله وأجرة مثل أو زاد فاته يدفع حينئذ إليه أجرة له ويختص هو بالباقي والصورتان مختلفتان في صورة عدم التصور لكونه نادراً والفرق أن قصر الماثل عن الأجرتين تماماً يعني أن الأصل إذا قسطن على أجرة عمل العادة وأجرة مثل العامل قصر عن ذلك فإن العامل أخذ حصة من الماثل بنسبة أجرة عمله وإن كان دفع المالك العادة على هذا الوجه بسؤال العامل لأنه قد رضي بأن يكون له حصة من الماثل وإن كانت من أجرة المثل ويدرج في ذلك ما إذا كان الدفع بسؤال العامل لأنه لا يمكن أن لا يكون ذلك سؤال المالك فالواجب للعامل جميع أجرة مثله وإن زادت على الماثل وهذا التفصيل من مفردات هذا الكتاب لأنه لم يذكر في التذكرة ولا في التحرير ولا حكمه عن أحد من العامة على أن لا ينجذ وفقاً وأما أن قول أن المستثنين نستويان في التماس لأن المفروض حصول رضاها بذلك سواء كان بسؤالها أو سؤال أحدها أو قول أنه يجب للعامل أجرة المثل كاملة ما كانت لكن فوات ما عين له ولا أثر في ذلك لسؤال أحدها كما تقدم وهو الألباب بأصول القذهب وعن الشهيد أنه احتل وجوب أقل الأمرين من الحصة المشروطة والماثل بالتماس (أما الأول) فلاه رضي بها (وأما الثاني) فمعارضة حق المالك ولا ترجيح واحتمل وجوب الأقل أن كان الدفع بسؤال العامل لأنه أتم منه بفعله بسؤاله ووجوب الأكثر أن كان بسؤال المالك لأن المشروط أن كان أكثر قد رضي به المالك وإن كان الماثل بالتماس أكثر ففساد المشروط والمحقق أن هذا كله يبعد عن التحقيق كما في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ « وإن قبل حمل شيء ففعله أو حمل شيئاً مباحاً فباعه فالأجرة والثلث له » كما صرح بذلك كله في موضع من التذكرة وفي موضع آخر منها والتحرير الاقتصادي صورة التثليل والمراد أن العامل لم يوافق عين العادة كما في الأول فكانت عكسها وإنما قبل شيء في ذمته ولم يبين لحله دابة مخصوصة ففعله عليها فإن الأجرة السمة تكون له لأنها في مقابلة عمل في ذمته وعليه المالك العادة أجرة مثلاً كائناً ما كانت وكذا لو حمل عليها شيئاً مباح الأصل كالمطبخ إذا حازه بنية أنه له أو قلنا بأن المباحات تلك بالميازاة ولا يحتاج إلى التية لأن هذا أن يباعه لأن العين ملكه وعليه المالك العادة أجرة المثل لاستيفاء منفعتها التي لم ينفذ المالك عنها ولم يبين لها عرض فوجب أجرة المثل (وأما) أن الاحتياج في تلك المباحات إلى التية هو المختار والذي دلل عليه الأخبار كما تقدم ويأتي قوله نوى في حيازة المباح نفسه وشريكه كان لما وعلى العامل نصف أجرة مثل العادة لذلك العمل وللعامل على المالك نصف أجرة مثله لذلك العمل فالطلاق المصنف هنا مع تروده في أن المباح يشترط ملكه إلى

(الثاني) لو دفع دابة الى سقاء وأخر راوية على الشركة في الحاصل لم يمتدد وكان الحاصل للسقاء وعليه اجرة الدابة والراوية (مقن)

النية خير جيد والمحقق الذي ذهب الى أن التوكيل في تلك المباح لا يترقب صحته على اشتراط النية في تلكه مع الحيابة كما تقدم فإن ذلك في عدة مواضع منها باب القسمة ويأتي في آخر الباب هذا ولو حل عليها ما لا يجزئ أو حل عليها لغيره مجاناً أو يهوى قاسد فله اجرة الكل كما تقدم ﴿قوله﴾ (ولو دفع دابة الى سقاء وأخر راوية على الشركة لم يمتدد وأن الحاصل للسقاء وعليه اجرة الدابة والراوية) كما صرح بذلك كله في المبسوط والسرائر والشرائع والتحرير والارشاد والمختص والروض وبمعجم البرهان وكلما جامع الشرائع والتذكرة وجامع المقاصد والمساك والكفاية وظهر التذكرة الاجماع على عدم انعقادها شركة لتعدد اركانها لان هذه مركبة من شركة الابدان وشركة الاموال مع عدم المزج وصرح في المبسوط وغيره بعدم كونها مضاربة ولا اجارة فلحاصل السقاء وعليه لآخرين اجرة مثل ما علمنا ذلك السبل وقد حكم في المبسوط والتذكرة والتحرير والارشاد وشروحه والمختص والروض والمساك القول بان الحاصل يقسم بينهم اثلاثاً ويرجع كل منها على صاحبه بثلاث اجرة (قال في المبسوط) ولعل أنهم يقسمونه بينهم اثلاثاً وفي الناس من حل الوصه الاول على أنه اذا كان السقاء يأخذ الماء من ملكه والثاني على أنه اذا أخذ من ماء صاحبه وهذا ليس بشيء لانه اذا أخذ من موضع مباح فقد ملكه ولو كان جيباً فريان ويكون الاول على وجه الصلح والثاني من الحكم انتهى وصرح كلامه وتضمنه كلام ما ذكر بعده الشرائع وجامع الشرائع وهذا التذكرة وما ذكر بعدها (١) ان عمل القولين موضع واحد والله لا فرق بين اخذه من ملكه أو من مباح وهو الذي فهم منهم الشيدلي فيايل المراء وصرح التذكرة والمساك وكذلك جامع الشرائع وجامع المقاصد والكفاية أن كلا من القولين مبني على غير ما مبني عليه الآخر كما أشار اليه في المبسوط بقوله وفي الناس من يذهب الى آخره فقد جلا القول الاول مبني على كون الماء ملكاً للسقاء أو بائناً ونوى الملك نفسه أو نوى الشركة وقنا ان النية لا تجري في تلك المباحات وجلا القول (الثاني) بان بنيك على ما اذا أخذ من مباح ونوى الشركة وقنا يجوز النية عليهم يشتركون فيه فيقسم على نسبة أجور أمثالهم أو بالسوية ابتداءً قصده فتكون اجرة وأجرة الراوية والنية عليهم اثلاثاً لمخول كل منهم على أن يكون له ثلث الحاصل والمسلون عند شروطهم غاية الامر انه لم يزل على ذلك الثلث بافتراده فيستقط عن كل واحد ثلث الاجرة المقسومة اليه ويرجع على كل واحد ثلث ويكون في سببه بمنزلة التوكيل لانهم له في التصرف ان قلنا بقاء الاذن الضمني مع فساد العاطفي ولا توقفت الماوضة على الله على اجازتهما فكلام المبسوط وما وقفه متى على أنه لا يحتاج في تلك المباحات الى النية كما صرح به فيه كما سمعت وعلى عدم حوز التوكيل في تلك المباحات (قال الشيد في غاية المراد) كلام المحقق في المسألة فيد ان المأثر ان نوى نفسه ملكاً قلنا وان نوى أنه لغيره لم يملك التبر قلنا واما السبل ففيه وجهان مع حكمه بجواز الاستتجار على الاستغاب والاقتناش ومثل المستأجر ما يحصل وكانه أراد بالاول التبرع النهي وهو احتراز جيد ومناه اما اذا نوى التبرع متبرعاً من دون (١) كذا في القسمة ولا يبعد أن يكون صوب العبارة هكذا . وتضمنه كلام ما ذكر بعده هذا الشرائع وجامع الشرائع والتذكرة وما ذكر بعدها فراجع (مصححه)

ولو كان من واحد دكان ومن الآخر دس ومن ثالث بزل ومن رابع حمل فلا شركة (متن)

توكيل ولا استتجار ولم يملك الثير ولا ملك وعلى التبرع يحمل قوله في الشرائع لو حاش صيماً أو احتطب أو احتش بنية أنه له ولغيره لم يؤثر تلك النية في ملك الثير وكان بأجمعه له خاصة بمثل ذلك صرح في المبسوط ولهذا قال في المسالك هذا يتم لو لم يكن وكلاً لتفسير في ذلك ولا لم يفهم صاحب الحاشي كلام صاحب المسالك في مسئلته وسقط احتياش الصيد والاحتطاب قال أنه متداغم فليحظه من أراد أن يقضي السهم منه وقد يشتر من الشرائع وغيرها عما وقع فيه مثل ذلك بأن مسقط جواز الاستتجار مبنية على القول بأنه يعتبر أن لا يتوي ما ياتي الملك وهو لا ينافي القول بعدم اعتبار النية فإذا توى بذلك المستأجر صح وملك المستأجر وإن قلنا أن تلك المباحات لا يترقب على النية لكنه لا يتم في كلامه الآخر أو يكون ذلك منهم عدولاً لأن كلامهم في المسئلة مختلف جداً هذا الشيخ في المبسوط قد سمعت كلامه في المسئلة وسقط احتياش الصيد وقد حكم فيه أيضاً بمجرز الاستتجار للاحتشاش والاحتطاب كالشرائع وفي باب أحياء الموات اختير النية (وكيف كان) فلم يظهر لنا وجه وجبه قوله في المبسوط في مسئلته أن الأول على وجه الصلح والثاني من الحكم أو من الحاكم على اختلاف النسخ وكأه أراد من جهة الأدلة والقواعد ثم إن القول الثاني ليس إلا أنه لم يجهل أحد من الأئمة قول أنه يرجع إلى تحقيق أجرة المثل وسيسئلون عليه في المسئلة الآتية والقول الأول هو الموافق للقواعد إذا كان الماء من ملكه والذي يقتضيه النظر والاعتبار أن يكون لصاحب الغابة وصاحب الزاوية أقل الآخرين من الأجرة والحصة أي ثلث الحاصل كما مر مراراً فأمل وإيضاح هذا القول ويأتي أنه يقسم الحاصل بينهم أثلاثاً فإن كانت أجرة منهم متساوية فلا بحث وإن كانت متفاوتة رجع كل واحد منهم بثلث أجرة منه على الآخرين مضافاً إلى الثلث الذي حصل له ففرض أن الحاصل اثنا عشر درهماً فإنها تقسم على ثلاثة لكل منهم أربعة ففرضنا أن أجرة المثل للثلاثة ستة دراهم وللأربعة ثلاثة وللزاوية ثلاثة رجع السقا بثلث أجرته وهو اثنان على كل واحد من صاحب الغابة وصاحب الزاوية فيأخذ من كل منهما درهين فيحصل عنده ثمانية ويبقى عند كل منهما درهين ورجع صاحب الغابة على كل من السقا وصاحب الزاوية بثلث أجرته وهو درهم فيحصل له أربعة ويبقى عند صاحب الزاوية درهم واحد وعند السقا سبعة ورجع صاحب الزاوية على كل من السقا وصاحب الغابة ثلث أجرته وهو درهم فيحصل له ثلاثة ولصاحب الغابة ثلاثة وللزواوية وان فرضت التناوت في المجموع فافرض أن الحاصل ستة وأجرة المثل للثلاثة ثلاثة ولصاحب الغابة درهين ولصاحب الزاوية درهم قائم يقتسمون الستة أثلاثاً ورجع صاحب الزاوية الذي قد حصل في يده درهمين وأجرت منه درهم على السقا ثلث درهم وعلى صاحب الغابة بثلث درهم فيصير عنده درهتان وثلثان فإذا أخذ منه السقا درهماً لأنه ثلث أجرته وأخذ منه صاحب الغابة ثلثي درهم لهما ثلث أجرته بقي عنده درهم واحد وبه يعرف حال السقا وصاحب الغابة ﴿ قوله ﴾ (ولو كان من واحد دكان ومن الآخر دس ومن ثالث بزل ومن رابع حمل فلا شركة) يريد أنهم اشتركوا على أن الحاصل بينهم على نهج مخصوص فالشركة فاسدة كأي جامع الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لما تقدم في المسئلة

ثم ان كان عقد اجرة الطحن من واحد منهم ولم يذكر اصحابه ولا نواحيه الاجر اجمع وعليه
لاصحابه اجرة للثل ولو نوى اصحابه او ذكرهم كان كما لو عقد مع كل واحد منهم منفردا
ولو استأجر من الجميع قال استأجرتمكم لطحن هذا الطمام بكذا فالاجر بينهم ارباعا لان كل واحد
لزمه طحن ربه بربع الاجرة ويرجع كل واحد منهم على كل واحد من اصحابه بربع اجرة مثله

الساقية **قوله** ﴿ ثم ان كان عقد اجرة الطحن من واحد منهم ولم يذكر اصحابه ولا نواحيه ﴾
فه الاجر اجمع وعليه لاصحابه اجرة المثل قد ذكر المصنف في المسئلة اربع صور لان عقد الاحارة
الصادر من صاحب الطمام على طحنه اما ان يكون مع واحد من الاربة وقد ذكر اصحابه في عقد
الاحارة او قد ضم بقله اياهم. ذكرهم ولم ينوهم فاما ان صورته وان يكون مع الجميع بأن يكون
قد اجرهم - احب الطام مبينا لطحنه بحيث يلزمهم في ذمهم طمحه ارباعا أو يكون قد اجرى
منه الاجارة على الايمان المذكورة لطحن الطمام المعين وجميع بين اجارة عدة اشياء في عقد واحد عرض
واحد ام لم يعين ولم يقل كل واحد منهم طحن ربح الطمام في ذمهم بربع المسمى ويكون قد استعان
على طحنه بالمانع المملوك لاصحابه كما في الصورة الثالثة فاما ان يكون صورته ولغيره في يانها على ترتيب
الكتاب (والاولى) وهي ما اذا كان العقد من واحد ولم يذكر اصحابه في الكتاب ولا الجان بل الزم
ذمهم طحن الطمام بكذا في (جامع الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد) كما في الكتاب من ان
له الاجر المسمى اجمع لانه عوض العمل الذي الزم ذمته به وعليه اجرة المثل الذي استوفى منفته من
الايمان المذكورة في طحن الطمام المذكور ومن واحد في البارة مئة عقد **قوله** ﴿ وان ﴾
نوى اصحابه او ذكرهم كان كما لو عقد مع كل واحد منفردا لانه ان يكون الزم ذمهم طحن الطمام
بحيث يلزمهم طمحه ارباعا فيكون حكمها حكم الصورة الثالثة وعلى ذلك اقتصر في التحرير في تفسير
ذلك واكتفى في التذكرة بهذه الصورة من الثالثة وهي ما اذا استأجر من الجميع كما اکتفى في جامع
الشرائع بالارابة عن هذه واما ان يكون قد أجره الايمان المذكورة فيكون حكمها حكم الصورة الرابعة
وهذه هي الصورة الثانية وظاهر المصنف في كنهه الثلاثة الاكتفاء بالاذن الصادر في هذا الشركة وان
كان فاسدا كما مر غير مرة وانه لا يحتاج الى اجازتهم بهذا ذلك ولا ان يكونوا قد وكلوه ثانيا غير التوكيل
الذي في عقد الاجارة فينبغي ان يكون مراده في هذه الصورة انهم وكلوه بان يتصرف ولو كان بشغل
ذمهم بشرط تعلقا بالايمان المذكورة **قوله** ﴿ ولو استأجر من الجميع قال استأجرتمكم لطحن
هذا الطمام بكذا فالاجر بينهم ارباعا لان كل واحد منهم لزمه طحن ربه ويرجع كل واحد منهم على كل واحد
من اصحابه بربع اجرة منه ﴾ ففي جامع الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه قد اذن كل واحد
طحن ربح الطمام بربع الاجرة فاذ طحن الطمام بالآلات المذكورة ونوى العمل من غير تبرع كان لكل واحد
ان يرجع على كل واحد بربع اجرة مثل العمل الصادر لانه اذن من جابه والاقتناع بملكه من الرعي
والفكر في تبرع العامل بثلاثة ارباع اجرة مثل عمله في طحن ذلك الطمام لان ربح عمله صرف في
طحن الرعي الذي لزمه طمحه وثلاثة ارباعه في طحن الثلاثة الارباع الباقية التي لزم اصحابه طمحنها
ولم يمس له في ذلك شيئا ميتا فوجب اجرة المثل ويرجع صاحب البخل بثلاثة ارباع مثل طحن
الطمام المذكور بالنسبة الى عمل البخل وكذلك الحال في المكلن والرعي وقضية اطلاق كلامهم انه

ولو قال قد استأجرت هذا الدكان والبزل والرحى والرجل بكذا لطنن كذا فالاجر بينهم على قدر أجرة مثلهم لكل واحد من المسمى بقدر حصته (الثالث) لو صادوا حطباً واحتشوا أوحاز بنية أهله ولنيره لم تؤثر تلك النية وكان بأجمعه (من)

لا فرق بين أن تكون أجرة المثل لكل من هذه الأشياء بقدر ربح المسمى أو أزيد أو أقص فهو كل من المسمى عشرين مثلاً كان لكل واحد خمسة ثم إن أجرة مثل العامل لو كانت أربعة وربع بثلاثة دراهم على كل واحد بدرهم وكذا القول في أجرة مثل البزل لو كانت ستخرج على كل واحد درهم ونصف وعلى هذا القياس وهذه هي الصورة الثالثة وليس المراد من قوله في العبارة قتال استأجرتكم أن هذه صيغة الاجارة ليكون ممن يجوز تقديم القبول على الانجاب وإنما هو تصوير للمستقة ﴿ قوله ﴾ ولو كان قال استأجرت هذا الدكان والبزل والرحى والرجل بكذا لطنن كذا فالاجر بينهم على قدر أجرة مثلهم لكل واحد من المسمى بقدر حصته ﴿ كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد غير أنه قال في التذكرة في حكاية ذلك عن الشافعي في أحد قوله أنه يزعم المسمى عليهم ويكون التراجيع بينهم على ما سبق فظاهره لمكان سكنه عليه اختياره (وفي) أن الاجارة إذا وقعت على أعيان تلك الأشياء لا وجه لتراجيع أصلاً لأنه هنا يسقط المسمى على أجرة المثل لتلك الأشياء باختيار ذلك المثل كما لو جمع في عقد البيع بين بيع ملكه وملك غيره بشئ واحد ورضي الثبر فاقطع الثمن على قيمة المالكين وقيمة المثل هنا أجرة مثله فلا يعقل التراجيع ومعتد فهو كانت أجرة مثل عمل ذلك العامل الربع من أجرة مثل الجميع باختيار ذلك المثل كل له ربع المسمى وهو أربعة ونصف من ثمانية عشر ولو كانت أجرة مثل البزل ثلث أجرة مثل الجميع كان لملكه ثلث المسمى وهو ستة من ثمانية عشر وكذلك أجرة مثل الرسى لو كانت ثلاثة أرباع سدس مثل الجميع كان لملكها ثلاثة أرباع سدس المسمى وهي اثنتان وربع من ثمانية عشر وللك الدكان الباقي وهو سدس وثلاثة أرباع وهو خمسة وربع من ثمانية عشر والمخرج للجميع أربعة ومشرون فهو كان هو أجرة مثل الجميع والمسمى ثمانية عشر مثلاً كان العامل أربعة ونصف وللك البزل ستة وللك الرسى اثنتان وربع وللك الدكان خمسة وربع ومجموع ذلك ثمانية عشر وهذه هي الصورة الرابعة وقد عرفت الفرق بينها وبين الثلاثيناً فافهم ﴿ قوله ﴾ (لو صادوا حطباً واحتشوا أوحاز بنية أهله ولنيره لم تؤثر تلك النية وكان بأجمعه) (كافي الشرائع والتحرير وكذا المبسوط وفي) (جامع المقاصد والمسالك) ينبغي أن يترك على ما إذا لم يكن وكلاً لتفسيره والآن أتى التشكل الذي ذكرناه في الشرائع والكتاب في توقف تلك المباح على النية (قال في جامع المقاصد) فلا يستقيم الجزم بعدم تلك النية إلا إذا لم يكن وكلاً ثم جزم به يكون المجموع له مع النية المذكورة لا يستقيم إلا على القول بأن المباح يملك بمجرد الحيازة ولا عبارة بالنية انتهى وسأنا إذا لو قلنا بوقفه على النية ولكن وكلاً ثبت الملك لها ولو قلنا بعدم توقفه فلا يلزم من القول بعدم توقف تلك المباح على النية عدم توقفه على عدم النية الصادرة عن الملك والا لكان الملك قهراً وإن لم يرد كالارث وهو بعيد عن صاحب جامع المقاصد فكان حكم الشيخ في المبسوط والمصنف والمحقق يملك الحاز بنية أهله ولنيره المأزج مع عمل نظر على القولين أنه توقف تلك المباح على النية وعدمه (ومن قول) ظاهر كلام الاصحاب حيث يتعرضون للمستقة أن

وهل يفتر الحيز في تلك المباح الى نية التملك اشكال (مقن)

ليس هناك الا قولان وظاهرهم انه يملك قهرا وان نوى عدم الملك ولم يحد الثالث الا لمحقق الثاني وهو انه لا يتوقف على النية لكن يتوقف على عدم نية الصارفة عن الملك فكان حكم الشيخ في البسوط والمحقق في الشرائع والمصنف في كتايه يكون المجهوع له وان نوى غيره سه مستحبا على القول بأنه لا يتوقف على النية وصاحب هذا القول لا يتحاشى عن القول بأنه كالأثر كما افصح به جزمهم بكون المجهوع له في المستقل في البسوط والتحرير أنه لو أخذه بنية اه لغيره سقط كان باجمه له وليس لم في رده الا انه بيد وهو كما نرى ويأتي للشيخ والقاضي وابن سعيد والمصنف في مضاربة الكتب انه لو دفع شيكه فمائد فاصيد فمائد وعليه أجرة الشبكة ويستمسك تمام الكلام في المستقلة الآتية وقد سمعت المجمع بين جزمهم هنا وجزمهم بجهة الاستنجار لصيد والاحتشاش والاحتجاب ﴿ قوله ﴾

﴿ وهل يفتر الحيز في تلك المباح الى نية التملك اشكال ﴾ أخر به أنه يحظر اليها كما يشاء في باب القنطرة واستدلنا عليه بالأخبار المستفيضة الواردة فيها بوجود في جوف السمكة بما يكون في البحر المنتشرة على المسيرة والاجامعين الفاعلين من الذكوة ولتحقق وضدتها بالثبوت والاصل والمحقق الثاني على ذلك ابرادات وشبهات واهيات كاستدراك قال في بيان وجه الاشكال ينشأ من أن اليد سبب في الملك ولهذا تجوز الشهادة بمجرد اليد وان الحيازة سبب لحصول الملك في المباحي الجملة قلنا بالاحتياط الا ان اتقى ما يقول المشتغلون انها سبب فاقص فحصل الملك لها في المختار محقق واشتراط النية لا دليل عليه فينفي بالاصل (قن قليل) الاصل عدم الملك الا بالنية لان الاصل في المباح عدم الملك فيستصحب الى أن يحصل التاكل (قلنا) أصلان تلوحان قسائلا وتبقى سبية اليد بغير مراض ومن انه قد تكرر في قوى الاصحاب ان ما يوجد في جوف السمكة بما يكون في البحر يملكه للشعري ولا يجب دفعه الى المائد ولا ترضه ايده ولو كانت الحيازة كافية في التملك لوجب دفعه اليه قال (وفي نظر) لا لا لا نعلم ان ما في جوف السمكة مما لا يدجرا لها ولا كالجزء مثل غذائها يدحوزا بجماعتها ولو سلم قاصي ما يقرم اشتراطها اما قصد الى المحوز بالحيازة والشعري ولو بما امانته التملك فلا ويؤيد الاول انه لو شرطت النية في حصول الملك لم يصح البيع قبلها لانتهاء الملك والثاني معلوم البطلان لاطلاق الناس على فعله في كل عصر من غير توقف على العلم بمحصل النية حتى لو تنازعا في كون العقد الواقع بينها أهرم او استنقاذ لعدم نية التملك لا يثبت الى قول من يدعي الاستنقاذ قال وقال الشاوش الفاضل انه اورد ذلك على والله قاطب حه بان ارادة البيع قترية الملك وهذا الجواب انما يتم فيمن حاز وقول البيع قهر تولاه وارثه الذي لا يملك بالمال أو وكيله المفوض اليه في جميع اموره بحيث يصرف في بيع ما حاز من المباحات بالوكالة العامة لم يدفع السؤال ويرد عليه أيضا ان حيازة الصبي والمجنون على ما ذكره يجب أن لا تتمرر للملك جزمنا لعدم العلم بالنية وعدم الاحتداد باخبارها خصوصا المجنون ولو خلف ميت تركه فيها ما علم كونه مباح الاصل ولم يعلم نية تملكه لا يجب على الوارث تسليمه في الدين والوصية انتهى كلامه برمت (ونحن نقول) قوله لا دليل عليه قلنا قد عرفت ان دليله يد الاصل الاخبار والاجامات المتصلة بالثبوت والاصل بمعنى الاستصحاب مع اعتضاده باصل الاباحة واصل البرائة من وجوب الاجتناب مانع من التملك بأصل عدم الاشتراط

﴿ للتقصد الخالص في القراض ﴾ (من)

لأننا إذا استصحبنا عدم الملك إلى أن يعلم الناقل يتبين ولم يعلم بمجرد اليد والمجازاة لا يصح التسك
 أصل عدم الاستعراض حينئذ وهذا على تقدير تسليم كونه أصلاً أصيلاً والا فهو مبني على تقدير وجود
 عموم أو إجماع يدل على أن المجازاة وحدها سبب ملك والإجماع ممنوع ولم يوجد هذا اللفظ في خبر
 من الأخبار لا تقول بأنهما متعارضان قطاً وعلى تقدير التسليم فالأصل الأول أصيل منضد بعد
 أصلي لا إباحة والبراءة بما عرفت من الأخبار والإجماعات (قوله) أن ما في بطن السمك مما لا يد
 جزأها ولا كلفه مثل عظامها لا يند محوزاً بمجازتها فيه نظراً واضحاً إذ لا ريب في حصول معنى المجازاة
 لجميع ما صار تحت يده فكيف يقول أن ما في بطنها لا يند محوزاً أذني المجازاة لغة ومعرفة الأسلاك
 ومع اليد وما حاك لأن إباحة تحققت الآية فتوات الملك لمرات كثيرة ثم إن ذلك فرع ويورد الميزاني
 أو إجماع وكلاماً (قوله) أقضى ما يلزم الله إلى المحوز بالمجازاة أو الشور، رارياً
 لا آية أن كان معناه أنه يتبر في تحقق المجازاة أما التقصد إلى المحوز أو الشور وما في بطنها لا قصد
 إليه ولا شعور به ضاده واضح لأنك قد عرفت أن معنى المجازاة هو الاستيلاء ووضع اليد وأنها
 حاملان فلا دليل على إحداهما الشور في تحققها مضاعاً إلى ما قد عرفت من كثرة وإن كان معناه أنه يتبر في
 تحقق الملك التقصد إلى المحوز كما في أجزاء السمكة فإن التقصد إلى الأجزاء حاصل إجمالا ولا أقل من
 الشور به وما في بطنها لا شعور به أصلاً فضلاً عن قصده (قوله) أن الآية ليست إلا قصد المجازاة
 نفسه فكيف يقول لا آية (لا أن تقول) أن آية الملك بالمجازاة غير قصد الشيء بها وتوجه النظر إليه
 لا فاعلاً ولا ساعياً (قوله) مع أنه خلاف مذهبه أن التقصد الإجمالي بهذا المعنى أن سلم ما في جوفها
 حاصل في الجملة ولا حاجة إلى العلم والشور فلم يكن يختلف الملك إلا لاختلاف الآية لعلنا لكن أصل عدم
 الملك يقتضي تبرقه على الآية لأنه محل اليقين وما عده مشكوك فيه (قوله) ويؤيد الأول إلى آخره فيه
 أن الذي أطلق الناس على نفسه البناء في اليد على ظاهر الملك لا على الحكم بالملك في نفس الأمر
 والكلام في تحقق الملك للمحيز في نفس الأمر وفيما بينه وبين الله عز وجل لا بحسب الظاهر والفرق
 بين الأمرين ظاهر والجملة لا يلزم من جعل اليد علامة عند اشتباه الحال كونها دليلاً في نفس الأمر
 واستوضح ذلك فيما إذا وضع يده غير تارة فملك أو قال لم أتو الملك ومنه يعلم حال ما أورده على جواب
 المصنف فلهذا ما يقال أن تصرف الوارث والوكيل مبني على الظاهر وإن كان لم يتحقق الملك بغير
 نفس الأمر ولعل الأولى أن يقول في المثال لو تنازعا في الماسة بدل التقصد وأما الإبراد بمجازة الصبي
 والمجنون فجوابه أنه إن بني الحكم في الماسة على الحكم في نفس الأمر في لم يحصل قصد إلى الاختصاص
 بالإباحة فالأصل يقتضي عدم الملك وذلك بالنسبة إلى المحيز نفسه وأما بالنظر إلى غيره فإذا رأى
 تحت يده شيء من ذلك حكم له به ظاهراً ولا يجوز تناوله بغير إذنه لأن الشارع جعل اليد دليلاً ظاهراً
 على الملك فالصبي المميز متبر التقصد والمجازاة وكذا المجنون في بعض حالاته فيأتمل جيداً

﴿ للتقصد الخالص في القراض ﴾

هو والمضاربة لفظان مترادفان على معنى واحد كما في البسوط وقته القرآن والنية والسرار وشرح الفخر
 والمأب البارع وهو معنى ما في الوسيلة وغيرها من أن القراض هو المضاربة وقد صرح في أكثر هذه

وفصوله ثلاثة (الاول) في اركانه وهي خمسة (الاول) القدر فلا يجب قارضتك او ضاربك او عاملك على ان الربح يتناصفين او متفاوتا او القبول قبلت وشبهه من الاتفاق المات على الرضا

ان القراض لغة اهل الحجاز والمضاربة لغة اهل العراق وقد تعرض جماعة للوجه في الاشتقاق وقد صرح في المبسوط وفي القرآن والتذكرة والتحرير وايضاح التافع ان ليس لرب المال اشتقاق من المضاربة فلا يقال له مضارب اسم قائل ولا مقبول وانما يقال للعامل مضارب اسم قائل وصرح جماعة بأنه يقال لرب المال مقارض بكسر الميم والعامل يمتح الرأه قالوا ولما كان صاحب المال طالبا والعامل مضاربا صار الضرب كانه صادر عنها وهذه الماتة جائزة باجماع الامة والكتاب كالمبسوط والسرائر و باجماع الامة ولا خلاف فيه بين الامة كما في المذهب البارع وهو ماني الفتنه من نفي الخلاف وظاهره بين المسلمين وفي (معجم البرهان) ان الظاهر انه لا خلاف فيما بين المسلمين وفي (الروضة) في رد كلام المفيد والشيخ في الباية وفي الصلاح ان اجماع المسلمين يدفعه (قلت) هذه الاجابات ايضا تدفعه وفي (هذه القرآن والتذكرة والمذهب البارع) أيضا والتشريح والكفاية وغيرها انها جائزة بالنس والاجماع وفي (المساك والكفاية) أنه لا خلاف في أنها عقد جائز من الطرفين وبذلك قد قضت عباراتهم لكن في جامع الشرائع أنها عقد لازم من الطرفين قل في التبعة غلطوا لا اخذوه ﴿قوله﴾ (وفصوله ثلاثة (الاول) في اركانه وهي خمسة (الاول) القدر فلا يجب قارضتك أو ضاربك أو عاملك على ان الربح يتناصفين أو متفاوتا) ظاهر العبارة حصر القاضل الايجاب في الثلاثة وليس بمراد لانه غير يمثل ذلك في التذكرة (ثم قال) بهذا ولا يختص الايجاب لفظا وبذلك صرح في المذهب البارع وهو معنى ما في التحرير والتشريح حيث قيل فيها وما ادى معنى ذلك وقضية كل ما قيل فيه أنها عقد كالسرائر وجامع الشرائع وشرح الفخر ولم يبين فيها القاطن اذ القدر ظاهر او صريح في القسط كما تقدم بيانه في باب العارية والوديعة ومعنى ما في المبسوط وفي الراوندى والوسية والفتية والتافع والتبصرة والقيمة والروض والروضة والمناجيج وكذا الباية من قولهم ان القراض والمضاربة ان يدفع مالا الى غيره الى آخره فان فيه تنبيها على انه لا يختص لفظا بل قد يقضي ذلك بأنه لا يحتاج الى القسط ويكتفى فيها بالمعاطات ولا ريب عندنا في جريانها فيها كما بيناه في باب العارية والوديعة وفي (معجم البرهان) أن والكفاية الدليل ما يقتضي سوى اختيار مامل على التراضي أما كون المال قسطا فوجه غير ظاهر وفيه ما سئسح ﴿قوله﴾ (واقبول قبلت وشبهه من الاتفاق المات على الرضا) قضية انه لا بد فيه من القسط وهو قضية كل من قال انه عقد كما انه قضية الضوابط لانه يجب الاكتصار فيها خالف الاصل المال على ان الربح تابع لاصل المال على المتحقق (وقال في التذكرة) الاقرب انه لا يثبت فيه القسط وفي (الروضة) أنه لا يخلو من قوة وقد يشهد به ماني المبسوط وما ذكر بعده من ان القراض أن يدفع الى آخره فامل وانه وكيل في المعنى ويكتفى في الركة القبول القلي لانه قد اعتبر في التذكرة في العقد التواصل بين الايجاب والقبول اذ اختيار التواصل ماف لسم اختيار القبول في القبول الا ان يقال أنه لا بد من التواصل في القبول القلي بان يأخذ المال بعد صيغة الايجاب بلا فصل وهو بعيد جدا لأنهم لم يشرطوا ذلك في القبول القلي في الركة ولا بد من ملاحظة ما تقدم في باب العارية والوديعة وقسمت ماني معجم البرهان والكفاية هنا (وقال في التذكرة) اذا دفع الانسان الى غيره مالا ليعمره فلا يخلو أما

أن يشترط قدر الربح بينهما أولاً فإن لم يشترط شيئاً فالربح باجبه لصاحب المال وعليه أجرة المثل للعامل وإن شرطت أن يجلب الربح للعامل كان المال قرضاً وديناً عليه والربح وانحطارة عليه وإن جلب الربح باجبه له ذلك كأن بضاعة وإن جلب الربح بينهما فهو القراض الذي عقد الباب لاجله انتهى وقد حكمه عنه فيها جماعة ما كهن عليه وقد تبه (به ثا) على ذلك (على نحو ذلك خ ل) في المبسوط والفتاوى والسرائر وجامع الشرائع وغيرها وزيد في الوسيط المستجبه (١) والوديعه وقال في الكفاية تأت قوله وعليه أجرة المثل لا يفتقر من تأمل وكذا قوله كان المال قرضاً وديناً عليه وقد أخذ ذلك من جمع البرهان حيث تأمل في هذين الاخيرين حيث قال أن قوله وعليه أجرة المثل للعامل محل تأمل لأن الأصل عدم لزوم الأجرة بقيام احتمال التبرع إلا أن يكون هناك ما يوجب ذلك ويدل عليه بحيث يكون نصاً ومثلاً قلنا عرفاً غالباً فيلزم أجرة المثل والا فهو تبرع وأجاب عنه في الرياض بأنه مخصوص بصورة جريان عقد القراض وحيث صدور النقد منها حيث أنقضى منها على عدم غلو عمل العامل عن أجرة وعلى عدم التبرع وحيث انتهى احتمال وجوب أجرة المثل مع أن عدم يستلزم الضرر على العامل (وفيه محل) بطله جداً أنه محل القسم على سببه ومثاله على أن العلاء لا وجه لما لأنه يقال في جوابه أنه هو أدخله على نفسه بإقدامه أو إغفاله وتركه ذلك ولعل الأكفد في الجواب هو ما اتفق عليه الأصحاب من أنه من أمر غيره بصل له أجرة عادة والمامل من عاداته ذلك فسل استحق عليه أجرة المثل وقد قال في إجابة جمع البرهان أنه مشهور بل احتمل أنه جمع عليه وقد قلنا هناك أنه عليه وليس من قيل أدنى ديني وأصلتي مالي بك ولم يقل وعليّ عروضة وإن وجه الفرق استمرار الطريقة على ذلك في ذلك وإن الأصل أنه من باب مسامحة الأجرة وقد أشار في جمع البرهان هنا إلى ذلك ولكنه تأمل في كونه من ذلك ولعله لأن كلامهم هناك مفروض فبين دفع لغيره شيئاً أو سلة يعمل فيها عملاً كالنعال والقصاص وقد بينا هناك أنه لا فرق في ذلك كما انصحت به هناك عبارة الأرشاد وغيرها (وقال في جمع البرهان) في التأمل في قوله في التذكرة كان المال قرضاً وديناً إن القرض يحتاج إلى صفة والقرض عدم وجودها وما وجدته إلا مثل قوله آخره في ويكون الربح لك وخروج المال عن ملك مالك ودخوله في ملك آخر يمثل ذلك مشكل فيحصل أنه أراد في التذكرة تكونه قرضاً وديناً أنه إذا تصرف فيه كان ديناً في ذمته (وأجاب في الرياض) بأنه لعل المراد أن اشتراط الربح لهما ما إما يكون في القراض واشتراطه للعامل خاصة إنما يكون في القرض وللك خاصة إنما يكون في البضاعة وهذا لا يدل على حصول القراض والقرض مجرد ذلك كما يوجه ظاهر كلام التذكرة (قلت) كلام التذكرة مسوق لبيان ذلك وذلك يكون إما على سبيل بيان المقابلة التي تكون قبل إيقاع الصيغة في التدين ولعله أراد به قوله لعل أو على سبيل المقابلة فيها لأنها تكون بدون لفظ فكيف إذا كانت يمثل قوله لغيره وعليك ضمانه أو ربحه لك أو لغيره وأصلتي عروضة ونحو ذلك وهذا هو المراد من الأخبار التي ذكرها في الرياض حيث قال ويحصل الاكتفاء بمجرد هذا الاشتراط في القرض للمستبرئة المستنقصة وفيها الصحيح والموتق وغيرها من ضمن تأخرها فليس له إلا راس ماله وليس له من الربح شيء للظهور في أنه بمجرد تعيين التاجر يصير المال قرضاً

(١) المستجبه قيل بضم السين وقيل بفتحها وأما التاء فتشوة فيها فارسي مربوب وفسرها بعضهم فقال هي كذب صاحب المال لو كره أن يدفع مالا قرضاً يأمن به من خطر الطريق والجمع السنافع (المصباح المنير)

وهو عند قائل فشرط الصحة مثل ان لا يسافر للمال أو لا يشتري الا من رجل بينه
وأقشامه وان عز وجوده كالبائت الاحمر أو لا يبيع الا على رجل معين ولو شرط
ما ينفيه فالوجه بطلان العقد مثل ان يشترط ضمان المال او سهما من الثمران أو لزوم
الضاربة أو لا يبيع الا برأس المال أو ثل (من)

وهو في معنى اشتراط الربح فان الامور من فوائد القرض انتهى ولم يتعرض للربح في كونه بالتضمين
يصير قرضا حتى يحصل اشتراط الربح عليه والربح في ذلك ما قلناه من أنه من باب الماطاة في القرض
وظاهر التذكرة وبغيرها مما تأخر منها عدا ما قسمه علم قديم الاجرة العامل في الضلعة (وقال في التضييق)
ان اشتراط الربح نفسه خاصة دون العامل هناك بضاعة فان قل مع ذلك والاجرة لك فهو تركيل في
الاسترباح من غير رجوع عليه وان قال ذلك أجرة كذا قل عينه مضمونة بالمدة وأصل ذلك
لجأرة وان لم يبين نجاة وان سكت فان تبرع فلا أجرة وان لم يبرع وكان ذلك القمل مأجورا فله أجرة
منه وهو جيد جداً وقرب من مطلق المذهب وعليه يؤول كلام التذكرة وما ألقاهما لا تقدم في الاجارة كما
ينها عليه أئمتنا ﴿ قوله ﴾ (وهو عقد قابل لشروط الصيغة مثل أن يسافر بالمال ولا يتقرب
الا من رجل بهه أو قاشا ميتا وان مز وجوده كاليقوت أولاً يصح الا على رجل حين) قد مر في
المبسوط والتذكرة والكتاب فيما يأتي وجامع المقاصد والكفاية بصحة هذه الشروط عدا الاول فإنه لم
يصرح فيها هنا لكنه غلبه كلامهم وبأن التصريح به في عقد وفي (التذكرة) ان هذه الشروط الثلاثة
مخصصة للأطلاق وذلك جائز بالإجماع ونسب فيما جواز هذه الشروط الثلاثة وتزويها ولو قال
وجود ما حقه ومن فصله وكان نادرا الى طائفة ونسب الخلاف في ذلك الى الشافعي وما لك قال ان
ذلك تضييق يحل بقصود المضاربة وفي (جامع المقاصد والمساك) والفتاوى (أما خلاف عندنا في جواز
هذه الشروط الثلاثة وتزويها وان ضاقت بسببها التجارة والملاقاة تنصرون حال عليه وفي (الفتاوى السرائر)
ان تصرف المضارب موقوف على اخذ صاحب المال ان أخذ له في السفر بأمر شرط على ان لا يجبر الا في
شيء من أولها يامل الا انما ميتا خلفت رزمة الضمان وهذا صريح في صحة هذه الشروط وقال في
(السرائر) بعد ذلك بلا فصل بدليل إجماع اصحابنا على جميع ذلك وهو أي الإجماع على جميع ذلك
ظاهر الفتية أيضا وقد فسرت عبارة التامع والتمه حيث قيل فيها يتصر على ما ذكره في المال بزوا
ومكاتها وزواها ومن يشتري منه ويبيع عليه والامر في ذلك واضح لمكان الخلافات لا عقدا لا مانع
غير التضييق وهو غير مانع كالركعة كما أنه لازمة لهذا العقد في قوله الشروط الصيغة اذ كل عقد قابل
لذلك ولعلم انما نصرا عليه لمكان خلاف الشافعي وما لك فليأمل جيدا ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط
ما يتاخره فالوجه بطلان العقد مثل ان يشترط ضمان المال أو ضمان الحسران أو زوم المضارب ان لا يصح الا
برأس المال أو أقل) قد مر بطلان العقد فيما اذا اشترط زوم المضارب على أجل مطلقا بالمسوط وجامع
الشرائع والشرايع والتذكرة والايضاح وجامع المقاصد والمساك وفي (الروضة) انه لا يجوز تصويره ان يقول
قارضتك من علي أن لا أمالك منك فيها ولا أمالك التسخ فيها وفي (التحريروالتمه) أما لا يصح اشتراط
الزوم ولعلنا أرادنا أنه لا يجب الرقابة بالشرط وساحله أنه يستلزم الشرط ويصح القيد وجازة قاله كادت
تكون صريحة في ذلك وقد يكونان موافقين للجماعة كما احتله في الروضة من عبارة التمه وقد اشار

ولو شرط توقيت المضاربة لم يلزم الشرط والقصد صحيح (مقن)

المصنف الى وجه بطلان القصد بان هذا الشرط منافي لمقتضاه واليه استند الشيخ والمحقق ومن وافقهما
وسواء أن القراض في القصد لم يقع الا على وجه قلبي فيكون بطلان وجهه فسادا أن مقتضى القصد ان
لكل منها فسخه لانه جائز فإذا شرط ما ينافي فسخ القصد فساد الشرط ووجه صحة القصد أن بطلان
الشرط لا يقتضي بطلان القصد كما ذهب جماعة الى مثله في البيع (وأجابني جامع المقاصد) بأن القراض
في القصد شرط ولم يحصل الا على الوجه القاصد فيكون غير متبر فبوت شرط الصحة وسواء ان لا يمكن
الاستناد في الصحة الى عموم أو فرد بالقيود لان المصوم مقيد قطعا بالوقت طيلة ما حصل به القراض والقصد.
هذا قد وقع على الشرط القارضون بذلك حصل القراض فإذا اتنى اتنى القراض وهو شرط في الصحة اجماعا ولو لا
اتفاق الكلمة على بطلان الشرط لا يمكن القول بصحته ولا نعلم ما فاعلم مقتضى القصد قبيحا بل وما ذكره في الحال
في الشروط باقية وبطلان في المصريح المذكور في آخر الباب هو الايضاح ونوعية كلامه بالبيان لان الزايع والمخالص
مختلفان لمقتضى القصد هو الاسترباح والا ولا ان يضمن مقتضاه ولا ما حصلته فأمل فيها ﴿ قوله ﴾

﴿ ولو شرط على المثل توقيت المضاربة لم يلزم الشرط والقصد صحيح ﴾ توقيت المضاربة يقع مع
الاطلاق والتقييد فلا خلاف أن يقول قارضك على هذا المال سنة والتقييد أن يقول قارضك سنة
فإذا اقتضت فلا تبع ولا تشتري أو فبع ولا تشتري أو بالعكس ومعنى عدم لزوم الشرط عدم صحة
بعض عدم ترتب أثره عليه وهو لزومها الى الاجل فيكون لكل منها الفسخ متى شاء. وقد أطلق
المصنف كما سمعت هنا وفي (الارشاد) وما يأتي أيضا في الكتاب حيث قال ولا يلزم الاجل ومثله
ما في جامع المقاصد والروض ومجمع البرهان ومثله قوله في التامع. لا يلزم فيها اشتراط الاجل وكذا
ايضاحه وهو معنى قوله في الصحة لا يصح فيها اشتراط الاجل ومثله ما في الرياض (١) وقد قيل فيها
كلها هذا التامع أنه يشر الممنع من التصرف وفيه دلالة على صحة القصد ويجوز في التذكرة عدم لزوم
الشرط وصحة القصد بصورة الاطلاق ومفسح كلامه في صورة التقييد وعكس في التحرير قال لا يلزم
التأجيل تارة يقول قارضك الى سنة فإذا مضت فلا تبع ولا تشتري قاله الشيخ ولو قيل بالجواز كلف
حسنا انتهى وفي (جامع الشرائع) أنه لو قارضه سنة بشرط ان لا يبيع ولا يشتري صح القراض وفقد
الشرط وان شرط ان لا يشتري بعد السنة صح القراض والشرط انتهى (وقال في الشرائع) لو اشترط
الاجل لم يلزم لكن ان قال ان مرت بك سنة فلا تشتري بعدها ومع صح قد صرح بالصحة في بعض
صور التقييد وقد وافقه على الاخير في التحرير وقد سمعت ما في جامع الشرائع ومرادها قصر الصحة
على خصوص المثل لا كما فيه من الشرائع في المسالك من المصوم كما ستمس فيكون كافا في الشرائع
بصحة الشرط في جميع صور التقييد كما هو خيرة التذكرة وما يأتي في الكتاب وجامع المقاصد والمسالك
والروض والكفاية والرياض وصرح في المبسوط والمذهب بما اذا قال قارضك على ألف سنة فإذا
انتهت فلا تبع ولا تشتري بطلان القراض وبالصحة فيما اذا قال قارضك سنة على انك تتبع من
الشراء دون البيع اذا اقتضت السنة قد تحصل من ظاهر كلامهم ان بعضا يقول بطلان الشرط في
صورة التقييد والاطلاق وبعضا يقول به في بعض صور التقييد وبعضا يقول به في صورة الاطلاق قلت

(١) التي وجدته في القسمة هكذا - الرياض - وهو تحريف الرياض أو الروضة قيراج (مصححه)

وبعضا يقول يطلان العقد والشروط في بعض التقييدات وصحتها ما في بعض التقييدات (وكيف كان)
 لحجة القائلين يطلان الشرط وعدم لزومه وصحة العقد حيث يقول قارنك سنة ان الشرط غير متناف
 لمقتضى العقد ولا موجب لفساده لان مرجعه الى تقييد التصرف بوقت خاص وهو غير متناف لمقتضاه
 اذ ليس مقتضى عقد المضاربة الا الاطلاق بخلاف اشتراط لزومها الى اجل قلت قد فسروا
 قولهم لا يلزم التأجيل فيها لا يصح اشتراط التأجيل فيها لو شرط توقيفها لم يلزم الشرط بانه لا يتوقف آثره
 عليه وهو لزومها الى الاجل وهذا يقتضي بان ذلك يفيد اشتراط لزومها فيكون كاشتراط لزومها الى اجل
 ولو كان مرجعه الى تقييد التصرف بوقت خاص ما صح لهم ان يقولوا فسد الشرط ولا ان يقولوا
 لا يصح اشتراط الاجل بل الواجب ان يقولوا كالي المسالك مع العقد والشرط اما الشرط فثاقته
 المنع من التصرف واما العقد فلان الشرط المذكور لا ينافيه ثم ان الثاني قال ان مقتضى عقد المضاربة
 الاطلاق وقد سلم له ذلك المصنف في التذكرة وهو كذلك كما هو واضح لمن تأمل وبعد ذلك كله
 فلا ريب ان معنى قوله قارنك سنة غير معنى قوله قارنك سنة على ان املك النسخ فيها
 لكن عباراتهم غير جيدة جدا وفسر في الرياض قوله في المانع ولا يلزم اشتراط الاجل فيها بان الاجل
 المشترط فيها يجب ان لا يجرى لازم بل كان جائزا لكل منهم الرجوع فيه لجواز أصله وهو القراض لا بخلاف
 قلان يكون الشرط المثلث فيه جائزا بطريق أولى انتهى وهو كما ترى مصادرة محنة بل ياليتها كانت
 مصادرة ثم انه قد تقدم له آقا انه لو شرط على العامل في المضاربة يوما أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك
 ولم الشرط الى غير ذلك مما يأتي عما يلزم اذا اشترط فيها وألغى منه أنه احتل في البارة المذكورتان
 يكون مناهها انه لا يجب أن يشترط فيها الاجل بل يجوز سلقا للاصل والمسمومات مع انه أردف في
 مثلها بقولهم لكه يشر المنع من التصرف بعد الاجل وكما سمعت ثم انما في اضطراب من ذكر التوقيت
 حتى قيل انه متناف متضاد على تقدير عدم منافاه فلا معنى له بالقياس الى المقصود منها وهو تسمية
 المال وليس لها مدة مضبوطة فكيف يوم يترجم انه يجب اشتراطه حتى يقال لا يجب اشتراطه وقد
 احتج في (الميسوط والمهلذب) على بطلان القراض فيما ذكرنا بان مقتضى العقد أن يصرف في المال الى
 أن يؤخذ منه المال فاما ومن القريب لقتالهم جميعا خلافا هذا التحرير فانه حمله فيه مع قوله
 فيه ولا يلزم التأجيل الى آخر ما حكياه عن التحرير وهو خلافه فاني الميسوط الا أن قول ان معنى
 قوله في التحرير لا يلزم التأجيل انه لا يجوز وأنه ضد العقد والشرط لانه حكاية كلام الميسوط ولانه
 قال بعده ولو قيل ما يجوز كان حسنا مضادا الى ما نسقم ويقدم من ذلك ان من قال لا يلزم التأجيل
 ولم يردعه بقوله انه يشر المنع من التصرف كالمحقق في الشرائع والتلف يكون مراده انه لا يصح العقد
 والشرط وجارة الشرائع ظاهرة في ذلك جدا حيث قال فيها بعده ولكن ان قال ان مرث بك سنة
 فلا تشتري بهما صح اذ قضيه ان ما قبله غير صحيح وهذا شاهد أنك على ما فهمته من جارة
 التحرير لانه أن بين هذه البارة وبين التحرير لا يخلو الى مراده ولا مانع من ذلك لعدم الحصة فهم شكر الله سبحانه جميع
 مساعيمهم ومن أردف ذلك بقوله بعد ذلك انه يشر المنع كالارشاد والهمة فمراده ان ذلك فيها اذا
 قال قارنك سنة ولا يشمل ما اذا قال فاذا انتهت السنة فلا تبع ولا تشتري لوجهه ظاهرة ومنه يعلم
 حال ماني الروضة حيث يقتضي كلامها ارادة ذلك من كلام الهممة وسقم ماني المسالك وقد يحتاج

لكن ليس العامل التصرف بده ولو شرط على العامل المضاربة في مال آخر أو أخذ منه بضاعة أو قرضا أو يخدمه في شيء، بجهة فالوجه صحة الشروط (متن)

ثماني المبسوط بما أحجج به الشافعي من أن هذا الشرط مخالف مقتضى العقد لأن مقتضاه الإطلاق ورد رأس المال تاما ومع المتع لا يحصل ذلك ولأن فيه إبطال عرض العامل والأضرار به لأن الرجم قد يكون في يومه بعد السنة واحتج في التذكرة على الجواز بأنه شرط جائز فيجب السبل به وأجلب بأن مقتضاه الإطلاق إذا لم يقطع بالشرط ككثير الشروط في العقود وإن مقتضاه رد المال لو لم يمتعه المالك واضرار العامل يتدفع بالاجرة وقد يكون المالك عاهيا إلى رأس ماله فيقدم دفع ضرره ويصلح على مصلحة العامل (واحتج في المبسوط على الصحة فيما إذا قل قارضتك سنة فإذا انتهت قامت من الشراء دون البيع بأنه شرط ماهر موجب العقد ومقتضاه لأن رب المال أن يمنح العامل أي وقت شاء فإذا عقد على هذا كان شرطا من مقتضى العقد وموجه لم يقدح فيه انتهى وقضية كلامه أنه إذا قل فإذا انتهت السنة فلا يجزى بعدها أن يطل القراض وهذا هو السر في الإحصار في الشرائع والتحرير على قولنا لكن لقال أن مرت بك سنة فلا تشتر بعدها وجع صح لأن ذلك من مقتضى العقد ونوم صاحب المسالك في ذلك وما عاينا قال في شرح كلام الشرائع لأن أماليهم والشراء منوط بأمر المالك فله المتع منها بعد السنة فمن أحدهما أولى ومنه ما عكس بأن قال لا تبع واشتر وأما لم يذكره لأن البيع هو المقصود في هذا المال بجلب الرجم وتحصيل الانقضاء انتهى وصحرو ما في الروضة والرياض وهو وإن كان في نفسه سديما موافقا في التذكرة لكن حل عبارة الشرائع عليه وهو شديد والمحق أن التأجيل في صورتي الإطلاق والتشديد لا يترتب ولا يصح بمعنى أن لكل منها علم الجري على مقتضاه والعقد يكون صحيحا لانه تحديد للمضاربة وتوقيت لما لا اشتراط لزوما حتى يطل عقدتها ففرق الظاهر بين الصبيحتين كما عرفت آنفا لكن في صورة التشديد إذا قل فإذا اقتضت السنة فلا تشتر ولا تبع يكون قد فسخ بعدها وكذلك لا تبع وكذلك مع ولا تشتر ومع ذلك هي قيود وشروط صحيحة ويمكن تنزيل كلامهم على ذلك **قوله** (لكن ليس العامل التصرف بده) قد عرفت أنه قد صرح بذلك في التذكرة والأرصاد والقصة والإيضاح الثامم وجامع المقاصد والروض والمسالك والروضة وجمع البرهان والمناجيب **قوله** (ولو شرط على العامل المضاربة في مال آخر أو أخذ منه بضاعة أو قرضا أو يخدمه في شيء) بجهة فالوجه صحة الشرط قد قسم الماسة الشروط القاسدة قال ماتاني مقتضى العقد وإلى ما تعود إلى جرة الرجم وإلى ما ليس مصلحة فيه مولا هي من مقتضاه ولا يقدحوا هذه الشروط المذكورة في الكتاب من الشروط القاسدة لأنها ليست مصلحة في العقد ولا من مقتضاهه وظلما اشتراط أن يرتقى بالسلطة كأن يلبس الثوب ويستخدم اليد ولهم يستبدون إلى أن هذا العقد على خلاف الأصل فيقتصر فيه على التيقن ونص في التحرير على بطلانها وإفسادها العقد إن اقتضت جهالة وفي موضع من التذكرة أنه لا بأس ونص في موضع آخر منها في تخفيف ذكره أنه يصح العقد والشرط ما فيها إذا اشترط أن يأخذ منه بضاعة وهو غيرته في الخلف وولده في الإيضاح وقد مال إليه أوقال به في الشرائع حيث قل ولوقيل بصحتها كان حسنا وقد فهم منه في المسالك الحكم بذلك وأنه الأقوى وقد حكى في الشرائع والتذكرة القول بطلانها والقول بطلان الشرط

قسط وصحة القيد وهما محتلان من قول العامة أن هذه الشروط فاسدة إذا جعل فاسداً واحداً
 وفساد القيد أيضاً وبالأول جزم القاضي في المذهب وقد صرح به في البسوط في أول كلامه وقال
 في آخر كلامه ولو قلنا القراض صحيح والشروط جائزة لكنه لا يقيم الوقت به لأن البضاعة لا يقيم
 القيام بها لكن قوماً ولسل الحق والمصنفهما من قوله والشروط جائزة إلى آخره أنه باطل والا
 فلا نصرح لاحد منا هذا القاضي ولا من العامة يطلان الشرط قسطاً وسبب ذلك قد نسب ذلك في
 المسالك إلى الشيخ في البسوط ووجه بانه لا يقيم القيام بالبضاعة فلا يفسد اشتراطها على تكون
 لأغية لمناقضتها القيد ويصح القيد انتهى فأمل في التوبة والتوجيه وسلم ما فيه (وقال في جامع
 الشرائع) قوله اعطاء القراض على أن يأخذ منه القاضية جائزة ولم يقيم الوقت به وهو غير البسوط
 ولكن قد قال في جامع المقاصد أن المصنف وجماعة صرحوا بصحة القراض والشروط وصرح في التحرير
 بانه لا يقيم الوقت به وهو حق لأن القيد جائزة عن الطرفين (قلت) قد سمعت أنه في التحرير صرح
 أيضاً بصحة الشرط ونحوه ما في المسالك في آخر كلامه وقال فيها إن الذي يقتضيه النظر إن
 ذلك النسخ لغوات ما جرى عليه القراض فيكون لهامل أجرة المثل وذلك الرجم كنه لكن الشهيد
 الثاني تأمل في كون الرجم كنه ذلك إذا كانت النسخ بعد ظهور الرجم وذلك لهامل له انتهى
 (وفهم قول) أن الاتوى والإشبه بأصول المذهب صحة القيد والشروط وقلة الكتاب وما وافقه إلا
 فيما يقتضي جهالة كاستخدام العبد وليس الثوب ونحو ذلك وفي الكل نظر واضح كل من وجه (أما
 الشيخ) فإنه استدل على بطلانها بما نسبوه وهو أن العامل في القراض لا يعمل عملاً لا يستحق في
 مقابلته حرمات فعل الشرط وإذا بطل الشرط بطل القراض لأن قسط العامل يكون مجهولاً فيه وذلك
 أن رتب المال ما قارض بالتصريف حتى اشتراط على العامل عملاً بغير جمل وقد بطل الشرط وإذا بطل
 ذهب من نصيب العامل وهو التصريف ثم ما زيد فيه لأجل البضاعة وذلك القيد مجهول وإذا ذهب
 من المعلوم مجهول كان الباقي مجهولاً ولهذا بطل القراض وإن قلنا القراض صحيح والشروط جائزة لكنه لا
 يقيم الوقت به لأن البضاعة لا يقيم القيام بها كان قوماً انتهى قد تضمن كلامه أنه إن في هذا الشرط
 أقصد وإن تركه أقصد وذلك لأنه إن وقف فاقى مقتضى القيد لأن مقتضاه أن العامل لا يعمل عملاً بل
 أجرة وأنه إن اخل به اقتضى الجهالة في قسط العامل فيكون قد دقق النظر واستند في بطلانها إلى خير
 ما استند إليه العامة كما سمعت كلامهم ثم أنه استدرك على نفسه في الأول بأن مقتضى عقد المضاربة
 أن يكون عمله في مال القراض بمصلحة من الرجحان خاصة فلا يكون هذا الشرط منافياً لمقتضى القيد
 وأي مناقضة بين أن العمل في مال يرضى وفي آخر يرضى واستدرك على نفسه في الثاني وهو لزوم
 الجهالة بأن هذا الشرط أمر خارج عن المصلحة اللازمة المطلوبة في مال القراض وأما هو شرط فيها إذ
 ليس هو في الحقيقة جزءاً منها فكان شرطاً في عقد جائزة فكان غير لازم إذ شرط الشيء لا يزد عليه
 ولا مقتضياً للجهالة المصلحة فكان شرطاً صحيحاً لا يقيم الوقت به لأن ذكر موعده سواء كان فيه لم يخالف
 مقتضاها وصح وعنه بالصحة وإن تركه لم يرض جهالة في المصلحة فيكون ما نسب إليه في المسالك من
 أنه قائل يطلان الشرط وحده وفساداً لأنه مناف لمقتضى القيد غير صحيح وكذلك ما في الشرائع
 والذكورة من نسبة ذلك إليه إن كان أراد أنه لأن ذلك يقتضي بأنها كصاحب المسالك لم يحرر كلامه
 وإن أراداً غيره قد عرفت أن لا يصرح به أصلاً ولا القاضي وهذا وجه النظر في كلام الشرائع

(الثاني) المتعلقان ويشترط فيهما البلوغ والنقل وجواز التصرف ويجوز تعددهما واتحادهما وتعدد أحدهما خاصة (متن)

والذكورة ويشهد على أن مراده في المبسوط ما فيها من تصريح التصريح بوجامع الشرائع بصحة الشرط والتعد وجوازها وأنه لا يجب الوفاة به ووجه النظر في كلام المبسوط أنه شرط جائز في عقد ما يذهب الوفاة به مادام على العقد ولم يفسخه كإثبات الشروط التي قد صرحوا بتلويها في هذا العقد كما مر وبأنه حلا بمسوم الاسم بالوفاة بالقرود والشروط وقد اجتمعوا على أنه لو شرطه فتنقضي الحضر الزم الشرط ووجب له ما يحتاج فيه إليه من الأكل والمشروب والمركوب والمقيس حكاية في التذكرة وإلى هذا نظر المحقق والمصنف في الكتاب وموضحين من التذكرة ووجه في الإيضاح وهذا هو وجه النظر في كلام جامع الشرائع والتصريح بوجامع المقاصد والمساك حيث قالوا لا يتم الوفاة به ويزيد الأخيران بتلويها أنه أن فسح بعد ظهور الراجح كان كله فذلك لأنه لا يوافق غرض المبسوط والجامع والتحرير ولا غرض الشرائع والكتاب والتذكرة والإيضاح فيكون خروقا لما اتفق عليه المتعرضون لهذا الفرع وإن تأمل الشهيد الثاني فيه ويزيد جامع المقاصد بأن ظاهره أنه فهم من التحرير القول بطلان الشرط وفساده مع أنه صرح بصحته وأنه فهم منه مخالفة المبسوط مع أنه قل كلامه الأخير الذي هو من ماني التحرير وإن اختفا في بعض التصريح وما ذكر يعرف حل القاضي هذا وكلامهم جميعا وكلام العامة ظاهر أو صريح بل صريح في أن حله الشروط من المالك على العامل ولو كانت من طرف العامل على المالك فالحكم كذلك وإن لم يأت المالك بما شرطه عليه العامل كان له فسخ كما هو واضح لأنه ماضي بالحصة التالية إلا بهذا الشرط على أنه قد كان ذلك من قبل ﴿ قوله ﴾ (الثاني المتعلقان) ويشترط فيهما البلوغ والنقل وجواز التصرف (لا ريب في اشتراط ذلك فيها وذلك تركه عند المصنف هنا وفي التذكرة والتحرير والمحقق الثاني واحتراز يجوز التصرف عن الغيبة والنقل والملوك والاصل فيه أن القراض توكل وتوكل في شيء خاص وهو التصرف في التجارة (قال في التذكرة) يتبرئ العامل والمالك ما يتبرئ الوكيل والموكل لا تعرف فيه خلافا ﴿ قوله ﴾ (ويجوز تعددهما واتحادهما وتعدد أحدهما خاصة) كما في التذكرة والتصريح بوجامع المقاصد ويض ذلك صريح في مساوي الباب والوجه في ذلك ظاهر لأنه يجوز للمالكين أن يضاربا عاملين في عقدين وفي الكين أن يضاربا عاملا واحدا في عقدين وبالعكس فيجوز ذلك كله في عقد واحد لأن عقد الواحد مع اثنين كمعدين فإذا تعدد العامل اشترط تعيين الحصة لكل منها ولا يجب تفضيلها بل يجوز أن يجعل لها فيحكم بالتصف لهم مما بالسوية للأصل وقضاء الاملاق وبه صرح في التذكرة والأرشاد وجامع المقاصد والروض وجمع البرهان ولو شرطا تفاوتت بينهما لجعل لاحدهما الرجع والآخر الثلث وأبهم ولم يبين بطلان وإنه من الرجع يزيد والثلث لسوء متلاصيح خدعا كما في جامع المقاصد وعند الشافعي لأن ذلك ينقض عقدين ولو ضارب اثنين في عقدين جاز أن يتصل بينهما فكذا إذا جمعها في عقد واحد والمخالف في ذلك مالك وبيق الكلام في أمر آخر وهو ما إذا ضارب المالك عاملين على مال سلم مشاع قال ضارب كامل هذه الألف فأخذ أحدهما بعضها وحمل به منفردا فربح وبها كثيرا والمامل الآخر حمل بالباقي الآخر ولم يربح أو خسر أو ربح قبل أن يشارك في جميع الربح أو يخصص كل منهما بربحه ولا

وان يكون الدافع وب المال أو من أذن له فهو ضاروب العامل غيره بإذن المالك صح ولكن
الاول وكلا كان شرط لنفسه شيئا من الربح لم يجوز لانه لا مال له ولا عمل ولو ضاروب
بغير اذنه بطل الثاني (متن)

يشاركة الآخر احتلان أظهرهما بحسب الاطلاقات المشاركة والاعتبه بأصول المنع والقرائن
والسنة عمل تأمل ونظر ﴿ قوله ﴾ (وان يكون رب المال أو من أذن له) لان غيرها
أجنبي لا يجوز له التصرف في مال الغير بغير اذنه وهذا القيد قابل للاستجابة فجاز ان يوصيه المالك بركبه
ويشترط في هذا الوكيل ما يشترط في سائر الوكلاء ويجوز لولي العفل ان يوجد أوصيا أو حاكما أو
أسيه أن يقارض على مال العفل والمجنون مع المصلحة ﴿ قوله ﴾ (هو ضاروب العامل غيره
بإذن مالكه صح) كما في الارشاد وجامع المقاصد والروض وفي (التذكرة) انه لا يلزم خلافه
انه ان كان قد شرط الربح بين العامل الثاني والمالك كما صرح بذلك في المبسوط والمذهب وجامع
الشرائع والشرائع والتذكرة في موضع منها والتحرير والمساك وجمع البرهان والوجه ظاهر لانه يكون
حيث لا يملكه أصلا بل لا يكون ذلك قاسدا لقد نفسه وعاقدا بركته من المالك لتبعية فان كان قد
ضارب عليه بعد ظهور الربح وقتا يملك بالظهور استحق نصيبه من الربح وان قلنا يملك بالقسمة أو لم
يظهر ربح قد اجرتا مثل كذا قال في موضعين من التذكرة ويجوز التأمل في تصوير ذلك اذ المضاربة
لا تكون الا بالتقنين فيمكن تصويره بان يكون عمل في بعض وضارب بالباقي ويحتج بجواز ان يأذن
له في ان يملك غيره ليكون ذلك التبر شريفا كما في السبل والربح للمشروط له على ما يراه فيكون كالر
قروض اهداء شخصين وعليه نص في التذكرة وحكي فيه من احد وجهي الشافعية المتع وحل يحصل
الاذن في مضاربة الغير بقوله عمل في المال برأيك وجهان لانه يحصل السبل برأيه في انواع التجارة
ولعل الاخرى المجاوزة كاخيرة التذكرة ﴿ قوله ﴾ (وكان الاول وكلا) كما صرح به في المذهب
وموضعين من التذكرة وهو قضية كلام المبسوط وما ذكر بعده آقا ﴿ قوله ﴾ (كان شرط
لنفسه شيئا من الربح لم يجوز لانه لا مال له ولا عمل) كما في المبسوط والمذهب والشرائع وجامع
المقاصد وغيرها ومضاربه الآخر ليست عملا من اعمال التجارة التي يستحق بها الحصة فكان القراض
قاسدا باطلا والربح كله للمالك وللعامل الثاني اجرة منه كما في المبسوط والمذهب وجامع الشرائع
والتذكرة في موضع منها والتحرير والارشاد وعمل القرض ما اذا كان الشراء بين المال لان وضع
المضاربة على ذلك وبه يفرق بينه وبين ما احتله أخيرا فيها يأتي من ان الربح يقسم بين العفل الاول
والثاني ان كان الاول شرط على الثاني ان يملك النصف والآخر وبها لانه ذكر ذلك فيها اذا كان
الشراء في السنة فلا ثاني ﴿ قوله ﴾ (وان ضارب بغير اذنه بطل الثاني) كما في المذهب
والشرائع والتذكرة والارشاد والروض وجمع البرهان وقيد أي البطلان في التحرير ما اذا شرط الربح
بينه وبين الثاني واحتله قويا في المختف فيها اذا كان الثاني مالاً (وقال في جامع المقاصد) لم أجد التصريح
بكون القيد هنا ضوريا يترقب على الاجابة فيصح مما لا انه يتجه لان القيد اللازم اذا لم يقع باطلا
لكنه ضوريا فليجوز اولى (قلت) قد صرح به في التذكرة في ملاحى حكاية اقوال العامة
سأكتا عليه وظاهره انه راض به وقال في الاسلام في شرح الارشاد ان القضا يستلزم لفظ البطلان

فلن لم يربح ولا تلف منه شيء وده على المالك ولا شيء له ولا عليه وان تلف في يده طالب المالك من شاء منهما فان طالب الاول رجع على الثاني مع طه لاستقرار التلف في يده وكذا مع عدم طه على اشكال ينشأ من التردد (متن)

ثمة في دفع التزم قلت فالمراد ان لا يترتب عليه أثره بالفعل وكان موقوفاً على قول من يقول بصحة بيع الفضولي ثم ان الاجابة انما تتم في بعض الصيغ كالشعس ثم انهم لم يصرحوا ايضا بكون شراء العامل الثاني فضولياً يوقف على الاجابة لكن قضية كلامهم ذلك لان هؤلاء المصريحين بالاطلاق ما عدا الثاني بين قائل بان الربح للمالك وقائل بانه بينه وبين العامل الاول والمفروض في كلام هؤلاء المصريحين ان الشراء كان بين مال المالك جرياً على وضع المضاربة وقاعدتها وما اتفقوا بان الربح الثاني خاصة كما مفروض فيها اذا اشترى في القصة كما شرف ولا قائل ما ولا من العامة بل ولا يحتدل بان الربح لصاحب القرض مثلاً لان البيع قاسم فيكون باقياً على ملكه فيكون الربح له والسرفى ذلك ان الغالب ان المالك اذا ربح الربح ايجاز فيكون للمصريحين به فضولي ايجاز صاحب المال ثم انصر القاضي على قوله بطل ولم يقبله بشيء - ولله لانه لا يصح بين الفضولي كانه عليه باب البيع ثم ان الشيخ في البسوط ويرى بين سيد في الجاسم لم يذكر البطلان أصلاً كما شمس ذلك كله ان شاء الله تعالى - قوله ﴿ وان لم يربح ولا تلف منه شيء - رده على المالك ولا شيء - له ولا عليه ﴾ كانه على ذلك في البسوط وفي التذكرة وجامع المقاصد والمساك وراهم ان لم يميز المالك تصرف العامل الثاني وكما يجب طهره الى المالك يجب على العامل الاول قبوله على طه وأه على اليد ما اخذت حتى تؤدى ولاه ما دأب تسليم وبغير المالك في مطابقة كل منهما بالرد - قوله ﴿ وان تلف في يده طالب المالك من شاء منها فان طالب الاول رجع على الثاني مع طه لاستقرار التلف في يده ﴾ بلا خلاف في ذلك من تعرض له كما شرف والوجه في مطابقة العامل ظاهر وما الثاني فله ان كان مالا كان بمنزلة القاصب في الأمر والضمان وان كان جاهلاً كان بمنزلة في الضمان يعني ان المالك ان يطالبه وقد قدم الثاني باب التصبر ان الجاهل ليس مستقط للضمان اجماعاً وانما يتركان في استقرار الضمان وعدمه فالجاهل اذا كانت يده يد أمانة لا يضمن الضمان اذا تلفت في يده كالتدويع والمرتهن والوكيل والمضارب والمستعير وغير المشروط عليه الضمان وأما اذا كانت يده يد ضمان كالقايض بالسوم والبيع القاسد والمستعير المشروط عليه الضمان فانه يضمن ولم نجد هناك في ذلك خلافاً وأما تأمل في ذلك هناك مولانا المقدس الاردبيلي وليس لك ان تقول ان العامل الاول انما تعدى بالقسم فليس يتناسب ويست يده يد عدوان لان الاصحاب لا يختلفون في عدم الفرق بينهما لان كل دليلهما واحداً وأما رجوع الاول على الثاني مع طه واستقرار التلف في يده فله كما شرف غاصب أو كالتناصب - قوله ﴿ وكذا مع عدم طه على اشكال ينشأ من التردد ﴾ وان يده يد أمانة كالتدويع والمرتهن والوكيل فلا يضمن كما تقدم وهو خيرة البسوط والتذكرة والتحرير والايضاح وجامع المقاصد والمساك ومن انه قد استقر التلف في يده وهذا الوجه ضعيف جداً لما عرفت فكان الاشكال كذلك واستوضح ذلك فيما اذا ظهر استحقاق مال المضاربة وقد تلف في يد العامل من دون تعدد قاته لاضمان عليه ومن التريب ما في الايضاح حيث قال في وجه الرجوع ومن ان القراض لا يستحب الضمان فله من غير تعريض ولا تعد

وان طالب الثاني زجع على الاول مع جملته على الشكل لاعم طمعه وان يرجع فلك خاصة (ممن)

بالنسبة الى المباح انتهى فأسفل ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان طالب الثاني زجع على الاول مع جملته على الشكل ﴾ أسد الزجر كما في الايضاح ويجمع المقاصد لا عرفت ومن القريب عدم الترتيب هنا في المتوسط والتذكرة والتحرير مع اختيار الرجوع فيها في الاشكال الاول وهما من واحد ﴿ قوله ﴾ ﴿ لاعم طمعه ﴾ لانه حيث غلب غلب وقد استمر التفت في يده فيستقر طمعه الغلبان ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان رجع طمعه خاصة ﴾ كما في التذكرة واليه مال في جمع البرهان وفي (الشرائع والتحرير والارشاد والروض) ان الرجوع بين المال والمال الاول وجه ما في الكتاب ان العامل الاول لم يسلم والثاني عقد فاسد وعلى تقدير جواز التضيوي واجازة المالك قارح له خاصة ان اشترى بين ماله وتعبئة المطلق البارة مضافة الى تمسكه في الاختلال الاخير المتبادل لهذا أن الرجوع فلك سواء وقع الشراء بالعين أو في القصة وسواء نوى بالشراء نفسه أو المالك أو العامل الاول مالا كان الثاني أو جاهلا (وفيه) ان الذي تقضي به أصولنا أنه ان اشترى في القصة ونوى نفسه أو أطلق وقم له أي العامل الثاني ولا يستقيم (١) أذا أعل على القول القديم فتشافي وهو أن ما يربحه الناصب ان اشترى في القصة يكون فلك قال لا لا لو جلتا للناصب لانخذ الناس ذلك فدية الى غصب الاموال والحياة في الودائع والبضائع (وقد يجاب) عن ذلك بطلان الفروض في عبارة الكتاب أنه اشترى بالعين جريا على وضع المضاربة جاهلا بالخال فلا إطلاق في البارة كما توهم في جامع المقاصد من قوله ويحصل عدم لزوم الشراء بالعين الى آخره فانه لا يتقابل له الا قوله هنا وان رجع فلك خاصة فان ذلك لا يقتضي على هذا بالاطلاق كما سنبين وجه ما في الشرائع ان العقد قد وقع منه صحيحا فيستحق ما شرط وعقده مع الثاني قلند فلا يقع شرطه (وفيه) مضافة الى ما سبق من قضاء الاصول بأنه ان اشترى بين ماله المالك واجازة كان له وان كان في القصة ونوى نفسه كان العامل الثاني أنه يقتضي بأنه يصح ان يكون الحصة للعامل الاول بشرط كون عقد المضاربة مستمرا على تميز المصلحة بالوكالة أيضا لان الثاني وكيل الاول وهو مبني على أن ذلك يدعاه من افعال التجارة لان يد الوكيل كيد الموكل وهو في محل المنع أو التامل مضافة الى ما سبقه فيها وتبوا عليه من رجوع الثاني على الاول باجرة المثل ملقين غير فرق بين الجاهل والعالم قانه لا يتم الا مع جمل الثاني كما استعرف ذلك (الاط) أن قول ان الشراء في القصة غير وارد كما مر في توجيه عبارة الكتاب وقد تأمل في ورود الاول فأمل وحناك قول ثالث حكاه في الشرائع وظهر أنه لاصحابا وهو ان النصف بين العاملين ويرجع الثاني على الاول بنصف الاجرة وقد ذكره احتلا في التذكرة والتحرير وقد ذكر في التحرير ان الرجوع كله بين العاملين ثم ان لقاعة اختلافا في الصبح وقد تبوا عليه ما تبوا (وفي المسالك) ان هذه الاقوال ليست لاصحابا ولا قلها أحد منهم من قل الخلاف سوى ما اشهرت به عبارة الشرائع وانما هي وجوهنا فيه (قت) كما لم يخط جامع الشرائع وسنبين صوابه ولم وجه رابع وهو أن جميع النصف للعامل الثاني عمله بالشرط ولا شيء للاول اذ لا مال له ولا عمل (وقال في جامع الشرائع) ان قارض يثير اذنه من عمله بالخال اثم وهما ضمانان وان رجع فلي الشرط وان قارضه على ان النصف لرب المال والنصف الآخر بينهما نصفين قسم على ذلك

(١) في الاصل المقول منه هنا كذا لم تتضح لنا قايما مكتوبا خاليا فتراجع (مصححه)

وفي رجوع الثاني على الاول بأجرة المثل احتمال ولو قيل ان كان الثاني مالاً بالحال لم يستحق شيئاً وان جعل له اجرة المثل على الاول كان وجهاً (مقن)

انتهى فأمثل فيه لانه لا يكاد يطبق على أصول ولا على أصول العامة وتستعجى تحرير المقام وفصل في
المبسوط تفصيلاً أوضحه كل الايضاح فقال (وحاصله) انه اذا قارض العامل آخر على انه مباح رزق
المسبحة وتعالى كان بينهما نصين فالحكم في ذلك مبني على مسحة الناصب فن قال ربح الناصب
رب المال كما تشهد به رواياتنا كان رب المال هنا النصف لانه لا يستحق أكثر مما شرط له والنصف
الأخرين العاملين نصين ويشارك ربح الناصب لان رب المال ما شرط لنفسه هناك شيئاً من الربح وهل
يرجع الثاني على الاول بنصف الاجرة فيه وجبان ومن قال ان ربح الناصب كله لنفسه كما هو الأقوى
قد اختلفوا في الربح فقال بعضهم الربح كله للاول والثاني على الاول أجرة المثل وقال بعضهم الربح
كله للعامل الثاني لانه هو المتدعي في التصرف فهو كالناصرب والاول أقوى لان العامل الثاني وإن كان
مشديداً لكنه لا يشتري في ذمة بنية أنه للاول وقم الشراء للاول وحده وكان الربح له وحده ويشارك
الناصرب لان الناصب اشتري لنفسه والثاني الاجرة على الاول لانه لم يمل له ما شرط فعل هذا لانهي ورب
المال الا في الربح قولاً واحداً وهو تفصيل على أصول العامة ولا يتوجب على أصولاً لان الحكم بان
ربح ما اشتراه الناصب في ذمة مالك لم يقل بأحد منا والحكم بان العامل الاول يستحق كل الربح أو
بعضه لا يتأتى على قواعد الباب اذ لا مال له ولا عمل وسبب المصنف عليه في الاحتمال الأخير والاحتياط
عن الاول بان المراد ان الناصب اشتري بين المال لا يتم لانه يتأخر قوله ومن قال ان ربح الناصب
كله لنفسه الى آخره بل في آخره التصريح بأنه اشتري في ذمة ولا معنى أصلاً لقوله الموضوع ثم ماذا
يقول اذا قال العامل الاول ربح هذا بيننا نصين قال هذه الصيغة عند العامل غير الصيغة المفروضة
في كلامه والذي يقتضيه أصول اللعب في الباب وفي باب البيع والنصب وغيرها أن المالك ان أجاز
عقد مضاربة العامل الاول فالربح بينهما وبين الثاني على الترتب وان لم يجره فلا ريب في بطلانه
لكن ان كلف قد اشتري بالعين فاجاز فالربح كله له وللعامل الثاني على الاول الاجرة مع جهله
وان كان قد اشتري في القصة فأن لم ينو أحداً وقع الشراء له وضمان المال عليه لتدعيه
لخالته مقتضى المضاربة وان صرح بالمالك وقف على ايجارته كالشراء بالعين وكذا لو نواه على الاقرب
لان العقود تابعة للقصد وان صرح بالعامل الاول وقع له بالأذن سابقاً أو بالاجازة مع عدمه وكذا
لو نواه على ما تقدم فيقرب الربح له وعليه اجرة الثاني مع جهله ان لم يتدع متقضى للمضاربة وان تدعى
كل المال مضوا وقرار الضمان مع التلف عليه ولم فصل هذا التفصيل فيما تضمنه المصنف على انه مبرحور
وهذا كله اذا كانت حصة القراض صادرة من العامل الاول خارجة على هذا المال على انك نصته
وسكت ويبقى الكلام فيها اذا قل بعد ذلك ولي نصته أو الربح بينها قال لا يصور في هذين اجرة
المالك ﴿قوله﴾ (وفي رجوع الثاني على الاول بأجرة المثل احتمال ولو قيل ان كان الثاني مالاً
بالحال لم يستحق شيئاً وان جعل له اجرة المثل على الاول كان وجهاً) قال في التذكرة وقد عرفت
ان خيرها خيرة الكتاب في ان الربح فإنا لو كان مالاً بالحال لم يكن له شيء لانه تصرف في مال
الغير بغير اذنه مع طه بأنه ممنوع منه وذلك لا يستحب استحقاق شيء وإن لم يكن مالاً رجع على الاول

ويحتمل عدم لزوم الشراء ان كان بالدين وان كان في القيمة احتل اختصاص الثاني به والقسمة
بينه وبين العامل الاول في النصف واختصاص المالك بالآخر ان كان الاول شرط على
الثاني ان المالك النصف والآخر بينهما (متن)

بأجرة المثل وني (الايضاح) انه الاصح ونقضية الاطلاق في الاحتمال الاول والتفصيل في الثاني ان
الاول جاز على تقدير حله وبوجه ولا شك كما في جامع المقاصد انه اذا كان مالا لا يستحق أجرة فلا بد
ان يكون اما احده في صورة الجبل لكن ذلك يقتضي بان لا يذكر العالم في الاحتمال الثاني كما قلناه
الحق الثاني الا ان قول انه ان لم يذكره لأوهم انه يستحق مطلقا فما قيده بفتح الوهم حصل وهم
آخر فذهب اذ الاول على هذا ان لا يذكر الاحتمال الثاني بالكلية (وكيف كان) لوجه استحقاق الأجرة
في صورة الجبل واضح ولما وجه المذهب في هذه الصورة قد قال في الايضاح يحتمل عدم قوله الاصحاب
ولان القراض موضوع على انه ان لم يحصل الربح فلا تأثير له وهذا الربح في حكم المندوم انتهى ولم
نجد ما اذا أراد بقول الاصحاب قلن احدا منهم لم يقل ان الربح فذلك ولا أجرة للعامل الثاني على
الاول اذ كان جاهلا وقد سمعت كلام الشيخ ومحيي بن سعيد وفي (الشرائع والتحرير والارشاد)
ان نصف الربح فذلك ونصفه الآخر للعامل الاول وعليه أجرة الثاني وقد قلنا ان ذلك انما يتم مع جمل
الثاني والموضوع مختلف ومع ذلك حكينا بالاجرة وقد يقال على الايضاح في الوجه الثاني ان ذلك
انما هو مع عدم حصول الربح بالكلية لاسم وجوده وأخذ غيره له فاحتمل عدم الاجرة مع الجبل ضعيف
جدا بل ما احسنه أحد من العامة كما انه لا أجرة له مع العلم قطعا ونظرا بالمال ان المراد بالاحتمال
الاول غير ما في الايضاح وجامع المقاصد وهو ان المراد انه يحتمل ان العامل الثاني يرجع على المالك
بأجرة منه لان فتح حله عاد اليه فاستوفى به هو المالك وليس عالما حتى يكون ضاعفا لا أجر له
ويحتمل ان يرجع به على الاول لانه استوفى وفره كما ذكر العامة هذين الوجهين في مانع فيه ثم
انه استوفى فقال ولو قيل الى أكثره فسلط البشارة من احتمال الايضاح الضعيف وما في جامع المقاصد
﴿قوله﴾ (ويحتمل عدم لزوم الشراء ان كان بالدين وان كان في القيمة احتل اختصاص
الثاني به والقسمة بينه وبين العامل الاول في النصف واختصاص المالك بالآخر ان كان الاول شرط
على الثاني ان المالك النصف والآخر بينهما) قد عرفت ان هذا الاحتمال في مقابلة اطلاق قوله وان ربح
فذلك خاصة وقد عرفت نقضية اطلاقه والاحتياط تنويجه عدم لزوم ان كان الشراء بالدين ظاهر
لانه كسراء الفضولي لان المالك لم يأذن له فيه وهذا غير الاستئابة في البيع والشراء اذ ذلك محرم
عن عقد مضاربة أخرى وقد استدل عليه في الايضاح بالنس على ان من اشترى بين مال غيره بغير
اذنه لم يترتب الشراء وهنا كذلك وله أراد بالنس عقد الاجماع أو اطلاق الاصحاب كما يأتي له شبهة قريبا
أو استنبطه من موارد النصوص (وكيف كان) قلنا الاحتمال لا ريب فيه على أصولنا عند مسلم الاصحاب
فكيف يجهل احتمالا وله أنه أردوه كذلك على مذهب الشيخ والشافعي في الجديد حيث قلنا ان الشراء
بين مال الغير يقع قلنا لا موقوفة فكله قل ان ربح كان فذلك خاصة لانه اشترى بالدين جريا
على قاعدة المضاربة ويحتمل عدم لزوم الشراء ان كان بالدين كما هو مذهب الشيخ وغيره ممن منع
من عقد الفضولي قسم عبارات الكتب عن جميع ما أورده عليها في جامع المقاصد ولو حررها

ولو شرط المريض للعامل ما يزيد من اجرة المثل لم يحسب الزائد من الثلث اذا التقيت بالثلث الثنويت وليس حاصلهما لاتقاء الربح حيث لا وهل للمساواة كذلك اشكال ينشأ من كون النخعة تمر بنفسها فهي كالحاصل (متن)

ما أورد تلك الإيرادات ولا ذكرها ووجه اختصاص الثاني به ان كان الشراء في القصة انه اذا اشترى كذلك ولم يذكر أحدا لفظا ولا نية يقع له فيستحق الربح كله وهذا لا يضح الا اذا كانت الثاني مالا للحال ونوى بالشراء نفسه أو خلق ولم ينو أحدا والمباراة معلقة ولا بد من توفيقها على ذلك لينتج هذا الاحتمال ويغلق الثاني من الاحتمالين فيها اذا كان الشراء في القصة ولكنه حيث يجب الجزم به ولا يكون متعلق الاحتمالين واحدا كما هو ظاهر العبارة اذا تعلق هذا الاحتمال ما اذا علم بالحال ومتعلق الثاني ما اذا جمل ولمسه أراد بيان ذلك بذكر الاحتمالين فكله قال ان الشراء في القصة يقع على وجهين هذا ووجه الاحتمال الثاني انه اشترى المضاربة ونوى المالك فيجب ان يقع الشراء لها على حكمها فيكون لمالك النصف والنصف الآخر لله وبين العامل الاول اذا شرط الاول على الثاني ذلك ولكنه لا يتم على أصولنا لانه اذا اشترى في القصة ونوى المالك أو صرح به لفظا فلا بد من اجازته كالشراء بالبيع واتمايم على مذهب الشافعي في القديم من ان ربح القاصب كله ربح المالك وقضيه ان يكون الربح كله للمالك لكن المالك لا شرط ان له النصف لم يكن يستحق أكثر مما شرط نفسه بخلاف القاصب فان ربح المال لم يشترط نفسه أخذ النصف قط فكان لكل له وكذلك استحقاق العامل الاول شيئا من الربح مع انه لا مال له ولا عمل اتمايم على مذهب الشافعي وأما ما سلف فمصرف من الجزم بأن العامل الاول اذا شرط لنفسه شيئا من الربح لا يستحق شيئا أصلا لانه لا مال له ولا عمل قد وثنا هناك انه لا يخالف ما هنا اذا افترضنا ان الشراء في القصة من دون اذن في القراض وهناك ان الشراء بالبيع مع اذن المالك بذلك على ان الجزم بالحكم فنتبه في غلظه لا ياتي الاحتمال الا ان تقول ان الحكم في ذلك قطعي فيجب الاول تأمل ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط المريض للعامل ما يزيد من اجرة المثل لم يحسب الزائد من الثلث اذا التقيت بالثلث الثنويت وليس حاصلهما لاتقاء الربح حيث لا) قد صرح بعدم احتسابه من الثلث وانه يخرج من صلب المال في المسوط والتذكرة وجمع القاصد والمساك وجمع البرهان وظاهر الاخير أو صريحه اذا خلاص وهو تقنية المطلق والشرائح والارتداد والروض حيث فيها ولو شرط المريض للعامل ربها صح وطك الحصة ووجه ما أثار اليه المصنف انه لا تنويت في ذلك على الوارث لان الربح أمر معدوم منقوع الحصول وليس الا للمريض وعلى تقدير حصوله فهو أمر جديد حصل لسي العامل وحدث على ملكه لم يكن للوارث فيه اعتراض وهذه المسألة من معات المسائل ومشكلاتها وقد أسبغنا فيها الكلام في باب الرضايا واستوفياء استيلاء بها في أهدد العايات ﴿ قوله ﴾ (وهل المساواة كذلك اشكال ينشأ من كون النخعة تمر بنفسها فهي كالحاصل) أي وكذلك القراض قائمها لا ربح بنفسها فيحسب الزائد من الثلث وهو خيرة التذكرة والايضاح وأظهر وجهي الشافعية ومن اعلم بلفظ من تركه شيء لان الثمرة ليست مالا حال المماقة واذا حدثت حدثت على ملك العامل والمريض لم يكن المشروط مالا للمريض وهو الذي قراء في جامع القاصد قال والفرق بان النخعة تمر بنفسها ضعيف

وإذا فسد القراض بفوات شرط فقد انتصرفت وكان الربح باجسه للمالك وعليه لامل أجره المثل

(أما أولاً) قلن لسقي العامل آتاً يتا (ومانيا) قلن التوقع حصوه لا يبعد ما لا قلن المريض لو رغب تخة أو أخطأ لم يمسب عليه الفرة فقلنا وان كان قد قرب زمان ظهوره جأ وكذا التاسب وليس المتنازع فيه يزائد على ذلك أنه أحدث مانع من حدوث الفرة يتأها على ملكه انتهى (وفيه) أن الأولى لا يجدي قضا والثاني غير مسلم عند المحصم ولعل الأولى أن يستدل بأن الأصل عدم المسير على المالك وان تصرفه ماضى الا ما ثبت منه عنه يقين ولم يثبت الا في المال الموجود على تقدير تسليم ذلك لانه مبني على أن معجزات المريض من التلك واختار خلافه وقد أيدعولنا القندس الاردمي خبره بالتذكرة بأنه تصرف في الموجود في الحق وان فتح الباب قد ينير الى حرمان الورثة اذا قد يجعلها مساقاة لازمة بحصة كبيرة جأ بحيث تكون حصة الورثة قليلة جأ ويكون المال دائماً تحت يد الغير وقال ان هذا يجري في المضاربة مع أنه لا خلاف فيها كما عرفت ثم استظهر انها تيطان بالموقت وان شرطاً في عقد لازم كما هو قضية كلامه أو صريحه ﴿ قوله ﴾ (وإذا فسد القراض بفوات شرط فقد انتصرفت وكان الربح باجسه للمالك وعليه لامل أجره المثل) كما صرح بذلك كاه في المبسوط والتذكرة في موضعين منها والوسية والتحرير والكتاب فيما يأتي وجامع المقاصد ومجم البرهان ولعل قنود التصرف قضية مالي الارشاد والروض والمساكن أنه اذا فسد القرض كان الربح للمالك ولعامل اجرة المثل وهذا الأخير يستناد من الخلاف والمذهب والسرائر والجامع وغيرها اذا قد مضت به جاراتهم في مساوي الباب بل قال في ما يأتي في جامع المقاصد أن لا خلاف في قنود التصرف بل قال في مجمع البرهان ان كون الربح للمالك في صورة فساد عقد المضاربة بناء على كون ولو ح الصد على الدين والمثل بالاذن المفهوم منها في المسألة التاسعة الظاهر أنه لا خلاف فيه بين المسلمين انتهى ولم يصرح في الشرائع بشي من ذلك وكلامهم هنا يقتضي بأنه يصح التصرف بالاذن الواقعة في هذا العقد القاسد كما صرح بذلك في الكتب الستة المتقدمة فلا مجال لتحشم حل كلامهم على الرضا بعد العقد ومثل المضاربة التاسعة في اخبار الاذن الضمني المزارة والمساكن القاسد تين والاجارة القاسدة والوكالة القاسدة على وجهنا في الباب يأخون اخبار في الوكالة القاسد تسلوا يستندون في الباب اليه يشبهونه به كما أنهم في باب الوكالة يستندون الى اخبار الاذن في المضاربة يأخذونه مسامحة الحق الثاني فإنه قال ان كان الحكم في المضاربة اتفاقاً فلا بحث والوجه الى الكلام (وكيف كان) فلو جره قوله في الوكالة الروضة والرياض وفي صحة التصرف بالاذن الضمني قولان قالنا لم قالنا ما بالدم في الوكالة ثم كاه مال اليه في جامع المقاصد بل اما استقراره على التوقف ثم عا وجان كفاية لا قولان وهذا وان كان خراجاً عما نحن فيه الا ان له نقلاً تاماً مع المحرص على بيان الحق وعدم ايقاع الناس في الشبه وتسميع الكلام في الوكالة سبباً وقد تقدم أنه حيث تطل الاجارة والمزارة والمساكنة يثبت للاجير والمرار والمساكنة اجرة المثل من غير خلاف وقد يتعاضد ان الوجه فيه اخبار الاذن الضمني ولا يرد على ذلك شي يستند به الما عدم احاره في البيع قولاً واحداً والفرق بين البيع وبين القنود الجائرة كالمضاربة والوكالة والوديعة والبراة ظاهر لان فساد الاذن وعدم اخبار الاذن الضمني انما يكون فيما يكون مساواة أو كالمساواة قالوا في تصرف المشتري في البيع نفسه قائماً هو في مطابقة ملك البائع الثمن فافاد فسد البيع فساد الشرط لم يكن المشتري

مأذونا في التصرف ومن ثم حكمتها وفي المراكمة والمساواة بضاد اشتراط الحصة لانهما في مقابلة السل
المخصوص ولم تحكم بضاد الاذن في تصرف العامل فذلك لانه لم يتايل بشئ لان الشرط التمسك لم يكن
مقابلا للاذن ولا في معنى المعاوضة عنه والحاصل ان الضاد انما يكون فيها في معنى المعاوضة واستوضح
ذلك فيما اذا كان له اذ احضر الطعام او اذا جاء زيد فكل قلمهم اقبلوا على ان هذا التطبيق ليس خلا
بجزاز الا كل عند حضور الطعام وما ذلك الا لعدم المعاوضة وهذا هو الذي اراده في التذكرة في رد نفس الشاغي
عليها بالبيع الخامس حيث قل ان الاذن في تصرف المشتري باختيار انتقال الثمن اليه والبيع الى المشتري
وفي منها ليس بحاصل وهذا انما اذن له في التصرف من الاذن لانفسه انتهى (وتفحيمه) ان العقد
في العقود المارة حيث يكون تقظيا في الايجاب والقبول فلا جاع قائم على ان التطبيق مثلا يفسده
والاجماع قائم ايضا انه يكفي في صحة التصرف ويجوز ان في العقود المارة العلم بالراضن المالك لخرق
عقد القراض مثلا او قراض بالدين فان العقد يعمل لمكان الاجماع على اشتراط العين وعدم التطبيق
وتبطل مشتقات العقد يطلانه من حصة وفرضه في عقد لازم وكونه متفورا ونحو ذلك لا يمنع من
الاذن في التصرف لمكان العلم بالرضا لانه يكفي ذلك اجماعا في العقود المارة ولو كان حاسلا من
الكتابة أو الاشارة ويكون ذلك أي جواز التصرف من مساحة القراض لانهما تركا الصيغة وقارضا
بالدين مساحة او على القراض على شرط من دون صيغة كذلك كان قراض وثبتت للحصة السمات
غيبت بقم ماعد البيع من عقد لازم كالاجارة أو المساقاة والمزارعة أو جاز كالوكالة والقراض ونحوها
بصيغة تقظية ويعرضه البطل من تطبيق ونحوه فانه يعمل العقد وما اشتمل عليه من أجر مستقوصة
وشرط ونحو ذلك ولا يعمل جميع ما ينهم منه حتى الرضا الضمني الذي علمنا ان المدار في هذه العقود
عليه كما يتنا ذلك في باب الاجارة حيث قلنا انه غير البيع وان المدار فيها على تحصيل الاجرة ولا كذلك
البيع فم لو علمنا من أي البيع ان القرض تحصيل الثمن أو القيمة وان مدار هذين المتباينين على ذلك وعمل
هذا البيع باحد البطلان قلنا جاز لكل منهما التصرف في الثمن والامن ولكن من مساحة البيع وقد
أوضحنا ذلك وفيه في باب الوكالة سببا محروا بالامام يزيد عليه وقال المقدس الاردبيلي في الفرق ان
المدار على العلم للاذن وانهم من هذه العقود اذا ضمنا وهو غير الاذن الذي كان العقد متضمنا له
وصريحا فيه ولهذا عبر عنه في التذكرة وفيها بالضمي انتهى قلت كلام المبسوط صريح في انه الاذن
الذي جاء مع العقد وكذا الوسيعة ولا منافاة كما ثبتت الاجرة للعامل فلاله لم يبرع ولم يضمن في مقابلة عوض
معين ولان الضاد يوجب رد كل من الرضين الى صاحبه والعمل بتدبره لانه يجب قيمته وهو أجره
مثلا (فان قلت) قد وقت المصطفى مقابلة السل على تدبير ظهور الرجم في صورة عدم الرجوع يجب أن لا يستحق
أجره مع الضاد (قلت) انحصار عوض السل في الرجوع انما هو على تدبير صحة العقد اما على تدبير الضاد
فوجب أجره المثل لان كل عمل غير يبرع به يجب له أجره المثل لافرق في ذلك بين ان يكون في
المال رجح أولا وربما قيل انه ينبغي اشتراط عدم طه بالضاد وعدم طه بدم الأجرة والحصة
والا فلا أجره لانه حينئذ يبرع ويبرش اليه ما يأتي بهه لكن عباراتهم مطلقة في استحقاق الاجر من
دون تفصيل كما سمت نم قال في جامع المقاصد فيها يأتي انه موضع تأمل وكذا في الاجارة فانفسه قال
ولم أذكر الآن نصريحا في كلامهم بالنس على ذلك قيا ولا اثباتا (قلت) وقد استوفينا الكلام في
ذلك في باب الاجارة ويأتي في اواخر الباب إعادة هذه المسألة ﴿ قوله ﴾ (الا اذا فسد بأن

الا اذا فسد بان شرط جميع الربح فمالك ففي استحقاق الاجرة اشكال ينشأ من رضاه
بالسي عبات (الثالث) رأس المال وشروطه أربعة (الاول) ان يكون قدما (مقن)

شرط جميع الربح فمالك ففي استحقاق الاجرة اشكال ينشأ من رضاه بالسي عبات ﴿ فلا يستحق اجرة
على الاصح كما في جامع المقاصد وكذا جمع البرهان على تأمل وقراءة في المختف ولا ترجيح في التبرير
ومن الملاحم أنه اذا فسد القراض كان الربح فمالك والمعامل اجرة المثل وقد عبر عن هذا الاطلاق في
الايضاح بسوم النص وهو صريح الكتاب في الفصل الخامس في التنازع والايضاح وايضاح التام
وظاهر الخلاف والبسوط والمذهب والوسية والتذكرة لمكان الاطلاق المذكور واجابني جامع المقاصد
بان الاطلاق محمول على تقدير ان لا يدخل بشرط ان لا عوض له فذا دخل على ذلك كان متبرعا
وذلك لانه اذا دخل على ان العقد صحيح ولا حصة له فقد دخل على ان لا عوض له انتهى
(والملازمة ممنوعة ظ) وفي مجمع البرهان ان هنا موجه على تقدير طه بالحكم بأنه لاحصة له ولا اجرة
فيكون متبرعا بخلاف ما اذا اعتقد أنه له اجرة وان لم يكن له حصة فيمكن الرجوع الى قول قوله فها قال
وقد تقدم الكلام في مثل هذه الصورة في الاجارة والمزاولة والمساواة سببا ﴿ قوله ﴾ (الثالث)
رأس المال وشروطه أربعة الاول ان يكون قدما (أي دراهم أو دنانير كما صرح به عباراتهم من غير
قل خلاف ولا اشكال الا من مولانا الاردبيلي كما ستسمع وقد ظهر ذلك من الكاشاني نعم خلت
عنه القصة والمراسم والنهاية والكافي ولهم ليسوا بخالفين كما خلى القسح والانتصار عن الباب
بالكلية وفي (جامع المقاصد) ان ماعد الدرهم والدنانير المسكوك لا تصح المضاربة عليه بأجماع واتفاق
أكثر العامة وفي (الروضة والمناقب) اما تميز المضاربة بالدرهم والدنانير اجماعا مع زيادة وصفها
بالمسكوكين في الاخير وهو ظاهر التذكرة حيث قال الشرط ان يكون من القدين دراهم أو دنانير
مضروبة مقرنة عند طهانا وقد فهم منها في المسالك الاجماع وحكاها فيها أولا وثانيا وقال انه السند
ثم أخذ به ذلك يدعيه (وقال في مجمع البرهان) حكاية مالي التذكرة ان كان هنا صحيحا فلا اشكال
في التفرع والافاشكال بل ينبغي عدم الاشكال في الجواز لسوم أداة القراض ومثل ذلك قال في المضاربة
الغريب والمنشوش (وهن قول) لاريب في صحة مالي التذكرة لانه يحصل معلوم ولا يندح فيه عدم
احداه في الخلاف والتقنية حيث قال فيها ان المضاربة بالانمان مجمع على جوازها ولم يدعي عدم اشتراطها
كما أنه لاريب في مخالفة المضاربة الاصل من وجوده فيقتصر فيها خالفه على التحقن المجمع عليه وليس في
أخبار الباب على كثرتها لان كانت تبلغ ثلاثين خيرا عموم يتناول ما نحن فيه ونحوه وانما اشتملت على
اطلاقات مسوقة لبيان أمور أخرى لا لبيان جواز المضاربة على الاطلاق فكان شرط الاستدلال
بالاصطلاحات مقنونا لانه يشترط فيه عدم سوقها لأمور أخرى غير عمل الاطلاق كما تقدم غير مرة واما
عمومات الايقان بالعمود والشروط قد تقدم غير مرة ان المراد بها ما تداول منها في عصره صلى الله عليه
وآله وهو الذي ضبطه الفقهاء في كتبهم قد كانت شهرة هناك بخلاف ذلك السوم فلما انها قرينة على عدم
تداول ذلك في عصره صلى الله عليه وآله فلا يتناول السوم ويكون ذلك من العقود المقررة لنا هناك
بأطلاق الاصحاب وأكثر العامة على اشتراط كون مال المضاربة من القدين وقد أجاب عن ذلك في
الرياض بأنها من العقود الجائزة فلا يصح الاستدلال بهذه العمومات فيها وقد تقدم لما بيان فساد

فلا يصح القراض بالمروض ولا بالفترة ولا بالقلوس ولا بالهوام للنشوشة ولو كانت ملكا
وبالمال المتاع فأقره الواوثة لم يصح (مقن)

أ نفا ﴿ قوله ﴾ ﴿ فلا يصح القراض بالمروض ﴾ هذا يعرف ما تقدم من القرض ومن الاجامات
خصوصاً اجماع جامع المقاصد ومع ذلك قد نص على عدم جواز القراض بها في السرائر والشرائع والتافع
وال تذكرة والتحرير وغيرها وهو معنى ما في المبسوط والمذهب من أنه لا يصح بالثياب والمليون وهو
قضية كل ما اشترط فيه كون رأس المال حرام او دنايروي (مع البرهان) كان عليه الاجماع المعلوم
من حجة التذكرة (قلت) هو الاصل في ذلك وقد استدل عليه في التذكرة بأنها لو جلت رأس مال ثم
لما اخذ المالك جميع الربح أو اخذ العامل بعض رأس المال لانهما ان يشترط رد ثوب تلك الصفات
أو قيمته وفيه نظر ظاهر لان الدواشي وابن ابي ليلى ان يختارا الاول ويقولان ارتقت قيمته فهو
كالتسيران في مال القراض وان انقضت فهو كزيادة قيمة فيها ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا بالفترة ﴾ كانص
عليه في المبسوط والمذهب والتذكرة والتحرير وهو قضية كلام الخلاف وقته الراوندي والوسيلة والفتية
والسرائر وغيرها مما عبر فيه بالهوام والدنايير بالاستقلال أو في تفسير الامنان مضافا الى الاجامات
المقدمة وفي (غاية المراد) نص الشيخ واتباعه والمتأخرون من اصحابنا على عدم جواز القراض بالفترة
وتردد في الشرائع واستشكل في الارشاد وهو ظاهر وفي شرحه حيث لم يرجع وقد يظهر من جمع
البرهان الميل او القول بالجواز وكذا الكاشاني وفي (المسالك) لا نعلم قالوا بجوازها بها وانما ذكرها
المصنف متوقفا في حكمها ولم يثقل غيره فيها خلافا (قلت) قد عرفت ان غيره منورده ايضا من الخلاف
ظاهر كل من اشترط كون رأس المال من الامنان ووضعها بكونها خالصة من القش كجامع الشرائع أو
اقتصار على الامنان خاصة كالتبصرة لان الامنان تشمل المسكوك وغيرها كما تقدم في باب الصرف ثم انه
لو استدعي المسالك في تردد الشرائع الى اجماع التذكرة هو المستحسن لكان فيه بلاغ لكن لم يقد
على وجهه كما قلناه على ان فيها قلة من ايضا بلاغا ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا بالقلوس ﴾ عند طائفة في
التذكرة وبمسألة الصحة بها صرح في الخلاف والمبسوط والفتية والسرائر والشرائع والتحرير والارشاد
والروض والمسالك وغيرها مضافا الى ما سبق لانها صريضة والخالف محمد بن الحسن الشيباني حيث
جزعها بها استحسانا لانها شامل بها في بعض البلاد وان كان القياس يقضي بالعدم ﴿ قوله ﴾
﴿ ولا بالهوام المنشوشة ﴾ كما في الخلاف والمبسوط والوسيلة والفتية والسرائر وجامع الشرائع والشرائع
وال تذكرة والتحرير والارشاد والروض والمسالك ولا فرق بين كون القش اقل او اكثر كما صرح به في
بعض هذه وهو قضية اطلاق الباقيات الخلق في قهراوندي والتافع والسمو والتبصرة والوضو والكتاية اشترطا
كون رأس المال حرام او دنايير او امانة من دون وضعها بكونها ماله من القش وقضية انه يجوز بها وان
كانت منشوشة مع تسميتها حرام لكن في التذكرة وجامع المقاصد وتطبيق الارشاد والمسالك وجمع
البرهان ان عدم الصحة بالمنشوش اذا لم يكن متاملا به هو كل معلوم الصرف بين الناس جازت به
الحاجة وصح جعله مالا قراض (قلت) ولله حيث لم يبق المنع موضح فضلا من عدم الجدي
والقائمة فأصل وكلام القدماء خال من هذا التبع ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو مات المالك وبالمال متاع فأقره
الوارث لم يصح ﴾ هذا قراء في المبسوط وجزم به في الشرائع والتحرير وجامع المقاصد والمسالك والتذكرة

ولودفع شبكة للمائد بحصة فالصيد للمائد وعليه أجرة الشبكة (الثاني) ان يكون معيناً فلا يصح (يجوز غل) على دين في القمه (متق)

وظاهر الاخير الاجماع عليه وهو يستفاد من قولهم أنها تبطل بالموت ومن قولهم اذا ماتت المسالك انقضى القراض كما في البسوط والتحرير ايضا وخالف صاحب جامع الشرائع قال فان طلب العامل اقراره على المضاربة جاز لان رأس المال بمن وحكمه باقي وهو احد الزوجين للشافعية واحدى الروايتين عن احمد وهو غلط لان العقد الاول بطل بالموت حيث أنه من العقود الجائزة والمالك الآن غير العاقد فلا بد من عقد مستأنف ولا يصح تعديده لكون المال عروضاً ثم يصح اقراره وتعديده على سبيل المعاطاة والتعديده يكون المال متاعاً ليخرج ما اذا كان قدماً فإنه يصح تعديده قسماً وكان ابتداءً قراض اجماعاً حتى من العامة ذكره في التذكرة وهو مما يدفع به أحد الزوجين واحدى الروايتين وقول يجهز بن سعيد وما ذاك الا لمكان البطلان بالمرتبود عليهم أيضاً اتفقهم كما في البسوط على أنه لو مات العامل وبطلت متاع لا يجهز ثم تبرر الوارث على القراض لأنه لا يصح على العروض والاوّل قد بطل الا ان يفرقوا بان ركني القراض من العامل العمل وقد قوت بوقته والركن الآخر المال من المالك وهو باق بينه يهدمونه وانما انتقل الى الوارث وان وارث العامل قد لا يقدر على بيع العروض لوجوه ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع شبكة للمائد بحصة فالصيد للمائد وعليه أجرة الشبكة) كما في البسوط والمذهب والجامع والشرائع بطلان المضاربة بمخالفة مقتضاها وليس باجارة قطعاً ولا يشركه لأنه مركب من شركة الايمان وغيرها وفي (جامع المقاصد) ان هذا مبني على التوكيل في تلك اللياح لا يصور او ان العامل لم يبر بالملك الا لنفسه (قلت) هذا جيد جداً قال فترى بالمجازة المالك له ولصاحب الشبكة وقتنا بمصوّل الملك بذلك كان لكل منهما الحصة الثمرة له وعلى كل منهما لآخر من أجرة مثل المائد والشبكة بحسب ما اسماه من الملك وقد استوفينا الكلام في ذلك في آخر باب الشركة والاصل في ذكر هذا الفرع ذكر البسوط له في الباب سبعة ﴿ قوله ﴾ (الثاني أن يكون معيناً فلا يجوز على دين في القمه) كما في النهاية والبسوط والشرائع والتافع والتذكرة والتحرير والارشاد والمسالك والروضة والختاف وستسم كلامه في ما بعدها وفي (التذكرة والفتح) لا نعلم فيه خلافاً بل في الرياض نفي الخلاف فيه على البت وقال في موضع من مجمع البرهان دليله كانه الاجماع وقد حكى في المسالك ومجمع البرهان والكتابة والرياض عن التذكرة أنه حكى عليه الاجماع وقد سمعت ما فيها (وقال في الكفاية) قالوا وظاهر التأمل فيه والاجماع عليه كما تأمل فيه في مجمع البرهان وترك الترض له في القمه والمراسم والكافي والمذهب والوسيلة والفتاوى والسرائر والقائمة والفتاوى وقد ورد به خبر رواد المشايخ الثلاثة في الكافي عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن التوقي عن السكوني وفي (المذهب) عن احمد بن محمد عن البرقي عن التوقي عن السكوني وفي (التقي) عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل له على رجل مال ففخاه ولا يكون عنده ما يقضيه فيقول هو عندك مضاربة قال لا يصلح حتى يقضيه منه قال فير موقوف أو قري ستر وقد احتشد وانهم بما سمعت قال يني ترك الترض لهذا الفرع من غير أبي الصلاح وابن زهرة وابن ادريس (وكيف كان) فلا فرق في ذلك بين كون الدين في ذمة العامل او غيره ومنه يعلم عدم الجواز بشئ المبيع بل هو اولى كما يأتي في

ولو قال له اعزل المال الذي لي عليك وقد قارضتك عليه قبل واشترى بين المال للمضاربة فاشترأه له وكذا ان اشترى في القرض ولو أقرضه ألقا شهراً ثم هو بدم مضاربة لم يصح ولو قال ضارب به شهراً ثم هو قرض صحيح ولو قال خذ المال الذي على فلان وامل به مضاربة لم يصح ما لم يجدد القرض (مقن)

كلام المصنف وغيره ﴿ قوله ﴾ (ولو قال اعزل المال الذي لي عليك وقد قارضتك عليه قبل واشترى بين المال للمضاربة فاشترأه له وكذا ان اشترى في القرض) كما في التذكرة وحاصله ان القراض باطل وهو معنى ما في المبسوط وجامع الشرائع مع اختلاف في التفسير الذي يختلف به الحكم في موضع آخر (قال في المبسوط) (ولو قال له اقض لي الدين من نفسك واقرضه من مالك فاذا ضلت قد قارضتك عليه فان قبض العامل عن نفسه وغيره لم يصح القبض ولم يقع التمييز وتكون ذمة مشنولة كما كانت والالتف المفردة ملك لمن عليه الدين ومراعاة ان المال المميز باق على ملك الدين وصرح بعد ذلك انه ان اشترى بالمال كان الشراء له ونحوه ما في جامع الشرائع (وقال في المختف) بعد قل كلام المبسوط الوجه عند صحة التوكيل وصحة الافراد اما القراض فلا شك في بطلانه وفي (التحقيق) انما يبطل القراض اذا لم يكن وكلاً واما اذا وكله في عقد القراض مع نفسه وجب له التدارص حتى قلت ليس في كلام المبسوط ما يدل على التوكيل فيه كالأولين وقد صرح في مثل مالي الكتاب بالاطلاق في الشرائع والتحرير والارشاد (وكيف كان) فالوجه فيها قائله من بطلان القراض هو وقوعه على الدين قبل العزل بوجه كون الشراء له انه ان اشترى للمضاربة بين المال كان المال ملكه لان القول لا يبيح للمدين بدون قبض الترم أو وكيله له ونية المضاربة لا أثر لها في الشراء بملكه وان اشترى في القرض القرض ودفع المال وقم الشراء له لان القرض فيه هو الشراء القرض ليقدر فيه مال القراض والغرض ان المال الذي في يده له كفا قرره في التذكرة (واضطره في جامع المقاصد) بأنه لم لا يكون الشراء فضولياً يترقب على الاجازة لانه قد نواه والعقد بالقصد انتهى وهو في محله ﴿ قوله ﴾ (ولو أقرضه ألقا شهراً ثم هو بدم مضاربة لم يصح) كما في التحرير والتذكرة وجامع المقاصد وفي الاخيرين انه لا بد في صحة القراض من تجديد عقد بعد الشهر وقبضه من يد المقرض لان القراض على عوض هذا القرض وقت حصوله فلا يصح بهذه الصيغة اذ ليس بحق الآن وانما هو آيل الى الذي يصير حتماً ودينا هذا حال القراض واما القرض فالظاهر صحة وضعية المضاربة النافذة اليه لم تقع على وجه الشرط حتى تبطل ولم يترضى المصنف في كنه الثلاثة لحكم القرض في هذه ولا التي بعدها ﴿ قوله ﴾ (ولو قال ضارب به شهراً ثم هو قرض صحيح) كقولي في التذكرة وجامع المقاصد وفي (التحرير) ان القراض يبطل ان قلنا بطلان القراض المؤجل قلت قد تقدم الميل الى صحة القراض المؤجل أو القول به وحيث أنه فوجبه صحة القراض أنه عقد جامع لجميع الشرائع والظاهر صحة القرض فيكون كالمؤجر مدة غير منقصة بالقدر وتردد فيه في جامع المقاصد وليس في محله اذ هو حينئذ من الماطاة في القرض ﴿ قوله ﴾ (ولو قال خذ المال الذي على فلان وامل به لم يصح) كما في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمالك وهو قضية كلام النهاية لانه لم يخرج بالاذن من كونه ديناً فشرط الصحة هذا القدر مقتود ﴿ قوله ﴾ (ما لم يجدد

وكذا لو قال بـ هذه السلة فاذا نض منها فهو قراض ولو كان ودية أو غصبا عند غلظان
صح ولو كان قد تلف لم يصح وكذا يصح لو كان في يده ودية أو غصب لم يثقف
فيه فضاؤه الملك به والأقرب زوال الضمان بالتلف (مقن)

الشد في أي بد القرض لانه يقع صحيحاً وإن كان قد رتب عليه عقداً قسداً وقد صرح بصحة القراض
حينئذ جماعة وهو ظاهر ﴿ قوله ﴾ (وكذلك إن قال بـ هذه السلة فاذا نض منها فهو قراض)
يعني يكون القراض قسداً ولا يصح كافي المبسوط والمهذب والسرائر والجامع والشرائع والتحرير
والإرشاد والروض والمسالك وجمع البرهان (وقال في التذكرة) لا يصح عند طائفة لأن من أوجب غير
ملكك عند الشد ومع ذلك هو مجبول ثم إن الشد سلق على شرط فلا يصح كالمع وإن لم نجد الخلاف
الا من أبي حنيفة حيث قال يصح القراض وإن كان سلقاً كالمارة وله أشار إلى ما روي أن النبي
صلى الله عليه وآله الأمير يزيد بن قنن قتل جعفر قال قنن قتل عبد الله بن رواحة (وفيه) إن الأمانة ولاية
كأمانة تحمل التليق والمجاعة وتكون شريفة بين جماعة ولا يجوز شيء من ذلك في العقود جائزة كانت
أو لازمة ﴿ قوله ﴾ (ولو كان ودية أو غصبا عند غلظان صح) كافي في التذكرة وجامع المقاصد
وزاد في التذكرة العارية وصرح في مجمع البرهان بالنصب وسماه أنه لو كان المال الذي قرض عليه عند
زيد مثلاً ودية أو غصبا صح إذا كان المال قسداً لأن كونه في يد الغير لا يمنع الصحة وثبت الضمان
في النصب لا ينافي صحة القراض لأن الضمان قد يجمع القراض كما إذا تعدى العامل في مال المضاربة
وكونه في الأصل أمانة لا يمنع بثوت الضمان بسبب آخر وحكي في جامع المقاصد عن بعض السادة الخلاف
في ذلك لكنه لم يملك في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (ولو كان قد تلف لم يصح) وجه ظاهر أن كان
وقت الشد تاماً وأما الكلام فيما إذا تلف بعد الشد وفيه احتمالان يأتيان عند قوله ولو تلف المال قبل
دورانه في المضاربة ويأتي هناك تصويره وقضية إطلاق البوارت بقاء المضاربة فيأخذ البديل كان قضية
الاحتمال المذكور صحة القراض وعدم الاحتياج إلى تجديد عقد فيما إذا كان المال المنصوب غير مقدر
على تسليمه وقت الشد ﴿ قوله ﴾ (وكذا يصح لو تلفت في يده ودية أو غصب لم يثقف فيه
فضاؤه الملك به) كافي المبسوط وجامع الشرائع والتحرير وكذا الإيضاح وجامع المقاصد وصرح به
في النصب في المهذب والشرائع والتذكرة والإرشاد وشرحه فوله والروض والمسالك وجمع البرهان
وظاهر التذكرة في موضعين الإجماع عليه في صورة النصب وبالأول أنه يجوز في صورة الودية
﴿ قوله ﴾ (ولا قرب زوال الضمان بالشد) كافي جامع الشرائع والتذكرة وكأنه مال إليه في
الإيضاح لزوال العدوان بالأذن في إثبات اليد عليه وهو يقتضي زوال الضمان فالحكم المستصحب قد
زال سيده وهو النصب بالأذن ولا نسلم أن الأخذ ظاهراً سبب الضمان دائماً وإن أذنه ورضي بكونه معه
وأيضا عموم كل قراض لأخيه فيه ما لم يتدفع فيه واردة على استحباب الضمان وقاطعه فإن قلتم بتحقيق
القراض لزومكم القول بعدم الضمان إذ تحقق اللزوم بدون لازمه غير مقبول كما إننا نشك في جريان السوم
هنا غير مسوع لأن كل استصحاب لابد وإن يارضى حوماً فهذا السوم ونحوه لا يارضى الاستصحاب
الا إن تقول إن حفا ليس من ذلك كما هو ظاهر ولأن العامل وكل من المال في التصرف فيه يده
(وقد يجب) من الأول بأننا لا نسلم أن انتهاء حكمه لزوال الحكم لأن طل الشرع عسرت (وفيه)

ويمحتمل بقاؤه الى الاداء مما عما يشتره ولو دفع اليه كيسين وقال قارضتك على احدها
والآخر ودية ولم يبين او قال قارضتك على أيهما شئت لم يصح (متن)

نظر لانه يقتضي يكون منصوب المدة ليس بمدة تأمل (ومن الثالث) بان العامل ليس وكلا وانما فيه
مضى الركيل (وفي) انه يخالف لكتابتهم وقد قيل في ما اذا ومن المنصوب عن الناصب بزوال الضمان
عنه في ومن الكتاب بوجامع الشرائع وجمع البرهان ولا ترجيح هنا في الأخير ﴿ قوله ﴾ (ويمحتمل
بقاؤه الى الاداء مما عما يشتره) كافي المبسوط والمذهب والشرائع والارشاد وشرحه لوجه وجامع
المقاصد والروض والمساك بعضهم صرح بذلك وبعضهم قال وبزوال الضمان قبله الى البائع وهو
بانه لا يزول بالتدليس المستصحب الى ان يعلم الناقل وقوله عليه السلام على يد ما أخفت حتى تؤدي
فيستر الضمان الى ادائه المال الى البائع مما لانه اذا أداه له مما زال بجامع المسلمين كافي الايضاح
وبالاجماع كافي للمساك وبلا خلاف كافي بجامع المقاصد ومما قيل فيه بقاء الضمان فيما اذا ومن
المنصوب عند الناصب الخلاف والمبسوط والشرائع والارشاد والفروس والمحارشي وغاية المرام
وجامع المقاصد والمساك والروضة وهو المحكى عن ابن الترح وفي (المختطف) ان فيه قوة وكأنه مال اليه
او قال به في التذكرة وتردد في التحرير ولا ترجيح في الايضاح وقد استدلوا في بقاءه في باب الرهن
أيضا الى الاستصحاب والمجهر وقد عرفت الجواب عن الاستصحاب وأجيب عن المجهر بانه ليس بنص
على انه عام احضره التخصيص فيخص هنا بما اذا لم توجد الاذن ولم يحصل الرضا وقد استوفينا
الكلام في ذلك في باب الرهن سببا بما لم يوجد في كتاب وقتنا ان القول بزوال الضمان لا يحطون
قوة كما هو الشأن فيما لو أودعه عند الناصب لانه كأنه ليس على خلاف عدم والفرق بينهما بان
الاثبات فيها مقصود بالقات بخلاف الرهن فيه ان لازم القات كالتقصود بالقات وكذلك فيما اذا
أجره له أو أمان له وقد استشكل جماعة فيما اذا أبرأه من ضمانه أو وكاله بالبيع أو الاحتاق وقد تقدم
تمام الكلام في ذلك كله في باب الرهن وقد ذكرنا هناك أقوالهم هنا ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع اليه
كيسين قتال قارضتك على احدها والآخر ودية ولم يبين او قال قارضتك على أيهما شئت لم يصح)
قد صرح بضم الصفة في الاول في التحرير وجامع المقاصد وكلتا التذكرة والارشاد وجمع البرهان
وفي الثاني في الاولين والمبسوط والمذهب والشرائع والمساك لعدم التبيين فكان كما قال بتلك أحد
حذرين البدين وقال في موضع من جمع البرهان كأن دليل اشتراط التبيين بالمعنى المذكور اجماع وقال
في موضع آخر انه ان كون عدم التبيين بالمعنى المذكور مضرا غير ظاهر (قلت) وقد ترك اشتراط
ذلك في جميع ما عدا الكتب العشرة المذكورة وقالت الشافعية في أحد الوجهين اذا تساوى مالي
الكيسين قدرنا أوجبنا صحت المضاربة وفيه قوة كلها تحمل من الجلالة ما لا يحميه العقود اللازمة مضافة
الى الاصل المستفاد من الاطلاقات وتركه الاكثره يقتضي بانه لا اجماع على انه لم يده في التذكرة
وقد جرزوا القراض بالمال المشاع لانه معين ويمرزه به وقد يقال ان ملكت فيه قريب منه تأمل وفي
(التذكرة وجامع المقاصد) انه يصح القراض على الثائب عنها وقت العقد وقال في الثاني ولو اشترط
في البدل وان ظاهر المحللهم يقتضي عدم منافاة ذلك للصفة وقد سبق في المضاربة على المنصوب

(الثالث) ان يكون معلوما فلا يصح على المجهول قدره وفي المشاهد اشكال فان جزواته
فالتقول قول الباعل مع يمينه في قدره (مقن)

ويأتي في اشتراط كونه معلوما ما قد وقع هنا ﴿ قوله ﴾ (الثالث ان يكون معلوما فلا يصح على
المجهول قدره) بلا خلاف الا من المبسوط وجامع الشرائع والمختف والملة وكذا مجمع البرهان
اما المبسوط فانه صرح فيه في آخر كلامه بصحة اقتراض المال المجهول واستجرده في المختف وصرح
في الجامع بموازاة الجواز (وقال في الملة) يعني ان يكون رأس المال معلوما عند العقد وقد بقي متعديدا
في موضع من مجمع البرهان وقد يظهر ذلك مما ترك فيه ذكر اشتراط ذلك كالمذهب والفتية والسرائر
وفيها وقد صرح في الخلاف بدم الاكتفاء بالجواز واضطرب العقل من المبسوط فحكي عنه في
المختف والمذهب الرابع والمقتصر ما حكاه وحكي عنه في الايضاح وايضاح التام وجامع المقاصد
والمسالك والروضة والرياض انه اكتفى بالمشاهدة وقضيه حكايتهم انه لا يجوز به المجهول الغير المشاهد
بل في الرياض ان القول بالاكتفاء بالجواز قول لغير الشيخ في المبسوط ونحوه ما في المسالك لكنه
عبر بمارة أحسن من عبارة الرياض كما يظهر ذلك لمن تأمل (وكيف كان) قد قال في موضع من
مجمع البرهان كانه لا خلاف في عدم صحة اقتراض بالجواز وفي موضع آخر منه انه لا اجماع في ذلك
حكى عن الشيخ ولا في المختف وستسع أدلة كل من القولين عند الكلام على الاكتفاء بالمشاهدة
﴿ قوله ﴾ (وفي المتابعة اشكال) وقد عرفت ما حكى فيه من المبسوط الاكتفاء بالمشاهدة
وفي (مجمع البرهان والكفاية) ان المشهور انه لا تنكفي بالمشاهدة وفي (الرياض) انه الاظهر وطبيعة من
آخر وقد سمعت مالي الملة وفي (كشف الرموز) عليه السبل وفي (التحقيق) انه قول الشيخ وأتباعه وله
أراد في الخلاف وفي نسبة الى الاتباع نظر لان ظاهر اقتاضي مواقة المبسوط كما هو صريح الجامع
ثم يظهر من الوسيلة مواقة الخلاف وهو أي عدم الاكتفاء بالمشاهدة خيرة الترائم والنافع وكشف
الرموز والتذكرة والتحريم والارشاد والايضاح والمقتصر والتحقيق وايضاح النافع وجامع المقاصد والروض
والمسالك والروضة والخاتمة وكذا الكفاية وموضع من مجمع البرهان وهو ظاهر البصرة ولا ترجيح
في غاية المراد وفي (كشف الرموز) خلا من الحق في المدروس ان الاكتفاء بالمشاهدة ليس المرتضى
وهو يدفع الرخصة عن الترائم والنافع وغيرها عما حكى فيه هنا القول ولم يبين قائله لان جهله قولاً
لمبسوط كما صرح جماعة كما عرفت بخلاف الموجود فيه مع ما فيه من الاختلاف في الحكم الا ان يكونوا
قد ارادوا انه يلزم القول بذلك (وكيف كان) فنشأ الاشكال من الاصل المستند من الصوم ويزال
مسلم الضرر ويستدل عليه في المختف بصوم المؤمنون عند شروطهم (وفي) ان الكلام في اصل القدلا
الشرا فيه فأمل وينحصر دليل المبسوط في الاول والثالث ومن يتأمله الجاه ولاقتصارها خالف الاصل
على محل الوثوق مضافة الى ما سنعلم ﴿ قوله ﴾ (فان جزاءه) فالتقول قول الباعل مع يمينه في
قدره) هنا قاله الشيخ لانه لا ذكر في حجة النافع ان رب المال يرجع حين المقاصة الى رأس المال
ويمكن الربح بينهما فإذا كان رأس المال مجهولاً فمقدراً فافاده له اشار الى الجواب عنه بأنه يمكن
افراجه بان قول ان القول قول الباعل مع يمينه وقد واقفه على ذلك المصنف والمجمل على تقدير الجواز
لانه يوافق الاخبار ويحصل به مرة المقدار فلا معنى لقوله في جامع المقاصد لا يخفى ان القول قول

(الراجح) ان يكون مسلما في يد العامل فلو شرط المالك ان تكون يده عليه لم يصح اما لو شرط ان يكون مشاركا في اليد او يراجعه في التصرف او يراجع مشرعه فلا تقرب الجواز (مقن)

العامل مع يمينه لو اختلف هو وروب المال في قدره لانه منكر سواء قلنا بالجواز مع المشاهدة ام لا لقول المصنف قلن جزاءه الى آخره لا يلزم من شيء انتهى ﴿ قوله ﴾ (الراجح ان يكون مسلما في يد العامل) هذا شرطه المصنف في التحرير ايضا والثاقفية وقد يلوح من الايضاح اختياره وفي (جامع المقاصد) انه اولى واهم من الرب وقرب في التذكرة عدم اشتراطه وقد خلت عنه كتب الاصحاب قلبي من التمتع والتمتع الى الرياض بل ظاهر اكثرها عدمه حيث يذكر في سائر الشرائط ويتركونه وما تضمنت عباراتهم اكثر اخبار الباب من ان المالك يدفع المال الى العامل فلم يكن مسوقا لبيان ذلك وانما جروا به على التاليف مع السؤال عن الواقع في الاخبار والا فني الصحيح من انه مالا واشتراط نصف الربح الحديث وفي (الموتقى) في تجر القير يال الى غير ذلك كقول امير المؤمنين عليه السلام من ضمن تاجرا فني باطلها ومومها قضى بعدم هذا الشرط (وكيف كان) فحجة المصنف في الكتاب والثاقفية ان ذلك اي كونه في يد المالك خلاف وضع المضاربة وان ترقى الانسان على ماله بحفظه في يده وان كان امرا سلبا وقد تدعو الضرورة الى الاستعانة بالآخر لحقته لكنه ربما لم يجد عند الحاجة الا لا يساعده على رآيه فبقوت عليه التصرف الربح والقراض موضوع تمهيدا وتوسيعا لطريق التجارة ولهذا القرض احتل فيه ضرر من الجهالة فيصان عما يخل به (واجب من الاول) بان اريد بوضع المضاربة يقتضي القيد فلا تسلم ان القيد يقتضي ذلك لانه سامة على المال بحصة من ربحه وهذا يتحقق مع كون المال في يد المالك والعامل يتردد في المال في الشراء والبيع وتزايها وان اريد بالوضع ان التاليف في العادات ذلك لم يقدح ذلك في جواز الحاققة (وقد يقال) ان المراد غير حدين وهو انها اذا شرعت على هذا الوجه اذ لم يهد ولم يخل ان المضاربة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ان يكون المال في يد المالك وانما المعروف من زمن عصره صلى الله عليه وآله وسلم الى اليوم ان المال يسلم الى العامل ويرشد اليه متى القراض في لغة أهل المجاز مضاعفا الى ما قالوه في تعريف القراض والمضاربة (ومن الثاني) بانه يقتضي بما اذا عين له المالك يوما من التصرف فانه يجوز مع وجود المندوب ﴿ قوله ﴾ (فلو شرط المالك بأن تكون يده عليه لم يصح) كما هو قضية كلام التحرير خلافا في التذكرة فانه قال فيها فلو شرط المالك ان يكون الكيس في يده وفي المتن ما اذا اشترى العامل شيئا جاز وهو اوفق بأصول المنع لانه شرط سائق لا يخالف كتابا ولا سنة وأنه لو لم يشرع لزم قصور صاحب المال اما بترك التجارة او تسليم ماله الى اللاتقن وكلاهما ضرر والتحقق ان يقال ان وضع المضاربة ومشرعيتها على ان يكون المال في يد العامل كما ان وضع الشركة على ان الربح تابع لرأس المال وليس ذلك شرطا فيها لكن اذا اشترط في المضاربة ان يكون في يد المالك جاز كما اذا اشترط التناوب في الشركة فانه يجوز كما تقدم بيانه ﴿ قوله ﴾ (اما لو شرط ان يكون مشاركا في اليد او يراجعه في التصرف او يراجع مشرعه فلا تقرب الجواز) وهو الاصح كما في الايضاح (وقال في التحرير) في انفساد نظر وقضية أن لا تأمل له في الصحة وقد تقدمت الاشارة الى وجه احتمال

ولو شرط ان يسل منه غلام للمالك جاز (الرابع) السل وهو عوض الربح وشرطه ان يكون تجارة فلا يصح على الطبخ والخبز والحرف اما الثقل والكيل والوزن ولواحق التجارة قاتها تباع للتجارة والتجارة هي الاسترباح بالبيع والشراء بالحرف والصنائع واذا اخذ في التصرف واطلق اقتضى الاطلاق ما يتولاه المالك من عرض القماش ونشره

الفساد من انه ربما لم يجده عند الحاجة أو لم يساعده على رآيه وهو ضعيف جداً ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط ان يسل منه غلام للمالك جاز) كما في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وهو خيرة اكثر الشافعية لان البعد مال فاذا دفعه (١) الى العامل قد جعله مينا وخادما فمال فبقم تصرفه له بما تصرفه كما اذا ضم اليه حماره او بنته ليستعين به على قتل الطاع او الركوب اذ المراد بالسلام المملوك ولانه عقد على اصل يتشاركان في قائده فجاز ان يشترطه على رب المال حمل غلامه كالمساقاة والقبول الثاني لبعض الشافعية انه لا يجوز كما اذا شرط عليه أن يسل بنته (وفيه) ان غلامه وعمله مال فصح ضمه اليه كالبينة ولا كذلك ضم نفسه على ان قد قول بصحت على تأمل وظاهر المبسوط والتذكرة ١٦ لا يصح ولا فرق في ذلك عندنا بين ان يقول بشرط ان لا تصرف بالمال دونه او يكون بعض المال في يده او لم يشترط ذلك كما لا فرق بين ان يشترط له حصة من الربح فيكون عاملا ايضا أم لا فيكون كالموظف اليه يتلا او حارثا واما اذا شرط ان يسل منه غلامه المحرقه يكون عاملا

﴿ قوله ﴾ (الرابع) وهو عوض الربح وشرطه ان يكون تجارة فلا يصح على الطبخ والخبز والحرف) كما صرح بذلك كله في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وهو صريح المبسوط في الاخير وتضمنه كلامه في الاولين لانه يسوغ القراض فيها لا يجوز الاستجار عليه وهو التجارة التي لا يمكن ضبطها ولا معرفة قدر السل فيها ولا قدر النوس والحاجة داعية اليها فشرعت للضرورة مع جهالة الوضين والطبخ والخبز وغيرها من الصنائع احوال مضبوطة يمكن الاستجار عليها فلا ضرورة فيها ان ارتكبت مخالفة الاصول وتجهيز القراض فيها ومعنى القراض على هذه الاشياء ان يقارضه على ان يشتري الخطة ويطلعها ويغيرها والطعام لطبخه والنزل لينة والثوب ليصبه او يقصره ونحو ذلك من الحرف والصنائع التي ليست تجارة ولا من توابعها ثم لو فعل هذه الاشياء من دون شرط صرح ولا يخرج الفقهاء ولا الخيز والمطبخ والثوب التسرج او المصبرغ أو المقصور عن كونه رأس مال القراض والقراض بحاله كما لو سمن عبد القراض أو كبر او تعلم سنة كما صرح به في التذكرة وجامع المقاصد وهو احد قولي الشافعية والقول الثاني لشافعية ان هذه الامعان تخرج عن كونها مال قراض فلو لم يكن في يده غيرها اقتضى القراض لان الربح يحتسب له بحال على البيع والشراء قط بل على التغير الحال في مال القراض منه وغير التجارة لا يتأهل بالربح المجهول ﴿ قوله ﴾ (اما الثقل والكيل والوزن ولواحق التجارة قاتها تباع للتجارة والتجارة هي الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرف والصنائع) يريد ان هذه الاشياء ونحوها كالنقد ونشر القماش وطبخه وغير ذلك ليست مقصورة بالذات في التجارة كالقراض على الطبخ والخبز بل هي تابعة لاحقه لتجارة ﴿ قوله ﴾ (فاذا اخذ في التصرف واطلق اقتضى الاطلاق

(١) هذه البارة اعني لان البعد مال فاذا دفعه « كانت مساقاة من التسعة وقد وجدنا في التذكرة قائلين بها (مصححه)

وطيه واحرازه وبه وقبض ثمنه وإيداعه الصندوق واستجار ما يتاد الاستجار له كاللذال والوزان والحال ولو استأجر لا يجب عليه مباشرة فالاجرة عليه خاصة ولو عمل نفسه ما يستؤجر له عادة لم يستحق اجرة ولو شرط عليه ما تنضيق التجارة بسببه لم كان قاضي

فل ما يتولا المالك من عرض القماش ونشره وطيه واحرازه وبه وقبض ثمنه وإيداعه الصندوق واستجار ما يتاد الاستجار له كاللذال والوزان والحال ﴿ قد صرح بأن عليه قبل ما يتولا المالك وان له الاستجار على ما يتاد الاستجار له في الميسر والسرار وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والروض والمساك والروضة وجمع البرهان والكفاية والمقاييس والرياض والوجه فيها ان المضاربة بمنزلة الوكالة المطلقة فيعمل بما يقضي به العرف والعادة ويكون المطلق القدر منصرفا الى ذلك بل الوكالة هنا ذكرا فخالف الوكالة في البيع لان الوكيل فيه ليس وكلا في القبض من دون قرينة ولا كذلك هنا فان القدر صريح في ذلك لان المضاربة من دون قبض وتسلم غير ممكنة عادة كما هو ظاهر وما في الميسر والسرار من تنبيه ذلك بالمحضر فليس خلافا كما هو ظاهر لمن تدبر وقد رتب انقضاء الاطلاق ذلك في البيازة والشرائع والتذكرة والتحرير على الاذن في التصرف ومن المعلوم ان العامل لا يمتنع بعد القدر في جواز التصرف الى اذن آخر فالمراد بالاذن في الكتب الاربعة الاذن الذي تضمنت اطلاق عقد المضاربة وكان الاولى أن يقولوا فيها كاقيل في غيرها ولو اطلق القدر تولى العامل بالاطلاق ما يتولا المالك ولا يخفى على قوله واستجار ما يتاد الاستجار له من المساحة النافذة وقد وقع مثل ذلك في الشرائع والتذكرة والتحرير وكان الاولى ان يقولوا فيها والاستجار لا يتاد الاستجار له (ويحي هنا شي) وهو انه اذا تضمن الاطلاق قبل ما يتولا المالك من عرض القماش ونشره فلم يمتنع الشراء في القيمة لاف المالك يتولا كما هو القالب في التجارة فيحكم به ذلك ظاهرا وباطنا معا وان لم ياذن للعامل مع انهم حكموا بوجوب الشراء بالمعين مطلقا بانه من مقتضيات القدر فهم مطالبون بالقرق مع انه مشترك الاول في قضاء العرف (الآن قول) ان العرف في الشراء في القيمة مختلف فلا سبيل الى حمله من مقتضيات القدر وقاعدة كلية ولعله لم يكن لعدم امتثال المالك قضاء الدين عنه ولا كذلك عرض القماش ونشره فالمراد على العرف وبأن تعلم الكلام ان شاء الله تعالى وقد تقدم ما في دفع (في ظ) هذا ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو استأجر لا يجب عليه مباشرة فالاجرة عليه خاصة ﴾ كلتي جميع الكتب المتضمنة هذا الروضة والمقاييس للاصل والعمل على التوافق المتادلانه قضى بانه عليه فليخصه بأي وجه كان ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو عمل بنفسه ما يستؤجر له عادة لم يستحق اجرة ﴾ كما صرح بذلك أيضا في جميع ما تقدم هذا الكتابين المذكورين لكن في جامع المقاصد والمساك والكفاية التامل في ذلك على اطلاع (قال في جامع المقاصد) ولو عمل على قصد الاجرة في الاستحقاق تنظر وينبغي ان قلنا ان الوكيل في البيع يجوز ان يبيع لنفسه والوكيل في الشراء ان يشتري لنفسه ان قول يجوز استجاره نفسه لذلك العمل هذا انتهى وعمرو على المسالك والكفاية وهو غير جيد لمكان الخلاف من غير توقف والاطلاق حجة بل لم يملك من العامة في ذلك خلاف ولا خلاف العادة والعرف فهو المخصص لما في قولنا ان المالك في ذلك كان له ذلك وفي جامع المقاصد انه لا يمتنع فيه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو شرط عليه ما تنضيق

ضمن كما لو شرط ان لا يشتري الا توپا سينا أو ثمرة بستان معين أو لا يشتري الا من زيد أو لا يبيع الا عليه وسواء كان وجود ما عينه طمأ أو تلوأ ولو شرط الاجل لم يلزم ولو قال ان مضت سنة فلا تشتت بعدها ومع صحت وكذا العكس ولو قال على اني لا املك فيها منك لم يصح ولو شرط ان يشتري أصلا ويشترى كان في ثمنه كالشجر أو انضم الاقرب القصاد لان مقتضى القراض التصرف في رأس المال (الخامس) الربح وشروطه اربعة (الاول) ان يكون مخصوصا بالمتقدين (متن)

التجارة بديه لزم ان تصدى ضمن كما لو شرط ان لا يشتري الا توپا سينا أو ثمرة بستان معين أو لا يشتري الا من زيد أو لا يبيع الا عليه وسواء كان وجود ما عينه طمأ أو تلوأ ولو شرط الاجل لم يلزم ولو قال على ان مضت سنة فلا تشتت بعدها ومع صحت وكذا العكس ولو قال على اني لا املك فيها منك لم يصح ولو شرط ان يشتري أصلا ويشترى كان في ثمنه كالشجر أو انضم الاقرب القصاد لان مقتضى القراض التصرف في رأس المال (الخامس) الربح وشروطه اربعة (الاول) ان يكون مخصوصا بالمتقدين (متن)

التجارة بديه لزم ان تصدى ضمن كما لو شرط ان لا يشتري الا توپا سينا أو ثمرة بستان معين أو لا يشتري الا من زيد أو لا يبيع الا عليه وسواء كان وجود ما عينه طمأ أو تلوأ ولو شرط الاجل لم يلزم ولو قال على ان مضت سنة فلا تشتت بعدها ومع صحت وكذا العكس ولو قال على اني لا املك فيها منك لم يصح

هذا ما رتب عليه وقد قدم الكلام فيه منملا ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط ان يشتري أصلا ويشترى كان في ثمنه كالشجر أو انضم الاقرب القصاد لان مقتضى القراض التصرف في رأس المال) كما هو خيرة المبسوط والسرائر وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والايضاح وجامع القاصد والمسالك ولم يقل فيه في المبسوط والتذكرة عن العامة قول بالصحة ولا احتمال لا أشار اليه المصنف وغيره من المستفتي القراض التصرف في رأس المال بالبيع والشراء وتحصيل الربح بالتجارة ولا كذلك هنا لان فرائدهم فصل من عين المال بغير تصرف ولان المضاربة عبارة عن ساوشتين مساوئة الشراء وبها يحصل لك ظهور الربح ومساوئة البيع وبها يحصل الانقضاء والمضاربة تقتل على ملك العامل لما سماه بقول كل واحد بالضمن (قلت) اطلاق الاخبار يأتي على ذلك كله ويغني عن (الصحيح والموفق) من انهم مالا واشتروا نصف الربح مضافا الى الملاحظات آخر وإلى الملاحظات اكثر عبارات القدماء وبعض المتأخرين فلاحظ وقد تردد في الشرائع في القصاد لان التمام حصل يسي المال اذ لو لا شرائه لم يحصل وذلك من جهة الاسترباح بالتجارة وفي (جامع القاصد) ان ضمه ظاهر لان الحاصل بالتجارة هو زيادة قيمة العين لانما هو على القول بالقصاد يصح الشراء لمكان الاذن ويكون الحاصل بأجمه لك لانه نماء عنه وعليه اجرة المثل للعامل وهل البحث انما هو اذا حصر الربح في الجزء المذكور والا فلا مانع من كون التمام بينهما ويحسب من جهة الربح على بعض الوجوه كالذا اشترى شيئا له غلة فظهرت غلته قبل ان يبيعه فبارة الكتاب والشرائع والتحرير لها غير جيدة الا ان تقول ان الشراء بعيد الحصر والاولى ما في المبسوط من قوله ولو قارنه على ان يشتري أصلا له قائمة ليستجيب الأصل ويطلب قائمته ونحوه ما في السرائر والجامع والتذكرة ﴿ قوله ﴾ (الخامس) الربح وشروطه اربعة الاول ان يكون مخصوصا بالمتقدين (هذا الشرط مستفاد من الاخبار وكلام الاصحاب وان لم يذكر بغير الشريطة

فلو شرط جزأه لاجني فان كان حاملا صح والا بطل ولو شرط لتسلمه حصة منها صح سواء عمل القلام أولا (متن)

الا في التذكرة والتحرير والكتاب ﴿ قوله ﴾ (لو شرط جزأه لاجني فان كان حاملا صح والا بطل) قولا واحداً في الحكمين ما كان في المبسوط وبهما صرح في المذهب والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتفتيح وجامع المقاصد والروض والمساك ومجمع البرهان والمراد بالاجني من كان غير المتقدين وانما لم يصح اذا لم يكن حاملاً لأنه خلاف وضع القراض لان وضعه على ان الربح لمالك باله والعامل منه ووصفه بالاجنية مع كونه حاملاً لان العامل هنا من يكون اليه التصرف في جميع ما يقتضيه القند وهذا المشروط له ليس كذلك بل انما شرط عليه عمل مخصوص كأن يحصل لم الخاضع الى السوق مثلاً أو يدلل عليه ونحو ذلك من الاعمال الجزئية المضبوطة فوجعل حاملاً في جميع الاعمال لكان العامل الذي هو أحد أو كل القند متحدداً وهو غير محل القرض فلا فرق فيه عندنا بين كونه قريباً كالولد أو الولد أو بعيداً فلا بد حينئذ من ضبط العمل الخاص الذي يشترط عليه وكونه من أعمال التجارة هذا هو المستند من كلام جامع المقاصد وبه صرح في المساك في تفسير عبارة الشرائع وهي كناية الكتاب وهو خلاف ظاهر المبسوط والمذهب وكذا التذكرة والتحرير (قال في المبسوط) ببيان ذكر ما اذا شرط لتسلمه هذا اذا شرط الربح لتسلمه فان شرط ثلث الربح لاجني مثل ان يقول ثلث لك وثلث لي وثلث لزوجتي أو أبي أو ولدي أو صديقي فان لم يشترط على الاجني العمل بطل القراض وان شرط ان يكون من الاجني العمل مع العامل صح ويكون كانه قارض عاملين فخرج من هذه الجملة ونحوه ما في المذهب والتذكرة والتحرير وظاهرها المراد بالاجني غير المملوك هذا وقد قال في الشرائع وان لم يكن حاملاً فسدوفيه وجه آخر وفي (المساك) وغيره ان الوجه الآخر انه اذا شرط لاجني يصح الشرط وان لم يصل بمولات الايتام بالشرط والقود وقيل ان المشروط يكون لمالك رجوعاً الى أصله لتلاخيف مقتضى القند ولتقديم العامل على ان له ما عين له خاصة وقال في (المساك) وهذا الوجه لم يذكره غيره وليس بمعروف ولهذا اختلف فيه انتهى قلت قد قال في التحرير ولو قال للعامل لك الثلثان على ان تسلي امرأتك نصفه في القرض نظر (وقال في التذكرة) لم يلزم الشرط فان أوجبته فالأقوى البطلان وحكي فيمن بعض الشافعية ما حكى قد ذكره غيره وكان معروفاً (وقال في التفتيح) وفيه وجه آخر بالصحة لاعمل عليه وقد احتدل هذين الاحثانين في مجمع البرهان ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط لتسلمه حصة منها صح سواء عمل القلام أم لا) في المبسوط والمذهب والتحرير والشرائع والتذكرة والارشاد وجامع المقاصد والمساك ومجمع البرهان وفي (المبسوط) والاجماع على الصحة فيما اذا لم يعمل القلام وصرح الثلاثة الاول ان القلام الشرط له مملوك المالك وهو الذي فيه مولانا لا رد يبي من عبارة الارشاد ومقالة الكتاب والشرائع وغيرها قائلة لكونه غلام المالك وغلام العامل وبهما صرح في التحرير أيضاً وجامع المقاصد والمساك ولا فرق بينهما في الحكم والاصل في ذلك الاصل المستند من عموم آفة هذا القند وغيرها مع علم المانع اذ ليس هو الاخذ حصة من غير مال ولا عمل في صورة عدمه وهو لا يصلح هنا لتلقيه بوجه آخر الى ان مالك حصتين والباقي للعامل وهو على المعروف بين الاصحاب من انه لا يملك أصلاً ظاهر وكذا على القول بأنه لا يملك الا

(الثاني) ان يكون مشتركا فلو قال خذه قراضا على ان الربح لك أو لي بطل (متن)

مع التملك أو قلل القسرية وأما مع السبل فالامر ظاهر ﴿قوله﴾ «الثاني ان يكون مشتركا» كما في التامع والتذكرة والتحرير والتفويض وجامع القواعد وغيره في الشرائع بأنه لا بد من ان يكون الربح مشاعا وقد نه عليه في المبسوط وغيره بأن عقد الضلوة يقتضي كون الربح بينهما يقتضي الاشتراك في الربح واستثنى عنه جملة بقوله في تعريف القراض بحصة من ربحه ومن صرح به بعد ذلك قد أراد التنبه على ان المراد بالحصة القدر المشاع وأنه لا يصح القدر المميز من الربح (وكيف كان) فالاجماع معلوم على اشتراط الاشتراك في الربح وفي (جمع البرهان) بأنه لا خلاف في هذا الشرط وفي كونه داخلا في مفهوم المضاربة (قلت) لو انصوص مستفيضة بأن الربح بينهما والوضعية على المال وفي (المسالك) وكذا الكفاية الاجماع على البطان فيها اذا جعل لاحدهما شيئا مينا والباقي للآخر ﴿قوله﴾ «قد» قال خذه قراضا على ان الربح لك أو لي بطل ﴿كما صرح به في الصورتين في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع القواعد والمسالك وظاهر التذكرة الاجماع على انه قراض فاسد في الصورة الاولى قال فسد اقراض أيضا عندنا ولا تصح الى قوله في المذهب البارح فيه قولان فانه وم جزا كما ستعرف ونس على البطان في الصورة الاخيرة في السرائر والمخلاف على ما حكى عنه في المختص والتفويض ولم أجده فيه وهو ظاهر المختص بل صرح به كما ستعرف وفي (المسالك والكفاية) انه أي بطلان القراض في الصورة الاخيرة المشهور وفيه اتا لم نجد خلافا ولا نقلا له الا قوله في المذهب البارح فيه قولان وقوله في الشرائع ويمكن ان يجعل بضاعة نظرا الى المعنى وفيه تردد وكذا التردد لوقال الربح لك انتهى فهو ليس بمختلف انما هو مفرد في بطلان بضاعة ويأتي فخره على قد يلوح من التذكرة الاجماع عليه لمن لحظ كلامه في الصورة الاولى وأما أبو العباس فقد نفى ما حكاه على ما ذهب من المختلف قال وقال السلامة بحصة السند ولا أجرة للعامل وهو وم فاسد لانه في المختص حكى عن المبسوط والمخلاف بطلان القراض ولما كان قضية ذلك ثبوت الاجرة للعامل بناء على القاعدة المشهورة قال بعد حكاية ذلك والوجه عندى انه لا اجرة للعامل لانه دخل على ذلك فكان متبرعا بالعامل فلا اجرة له فيقتضيه انتهى ولم يتكلم بشي أكثر فيه ولا بعده فهو موافق للشيخ به قراض فاسد لكنه قال هذا القراض المتبدل لا اجرة له لانه دخل على ذلك وقد تقدم مثل ذلك فيما اذا بطلت الاجارة والمزارعة والمساقاة بل المضاربة بطل ذلك وبطلت طرقات ما في المسالك من احتمال حل كلام المختص على البضاعة ووجه تردد المحقق النظر الى المعنى فانه دال على البضاعة وان كان يلتزم القراض لانها لا تنفص لتفظا وما ذكر دال عليها ولا به لا يصح بالافاق فقط ما يمكن حله على الصحيح (وفي) ان قوله خذه قراضا يأتي على ذلك ويظهر ذلك نص في الخلاف ان تم ما حكى عنه والمبسوط والتحرير على انه ليس بضاعة وانما هو قول ابي حنيفة لا غير واحد وجهي الشافعية والشافعية ان عمل الاشكال ما اذا لم يقصد القراض ولا البضاعة اما بان لم يقصد شيئا واطلق فقط أو لم يقصد ما قصد اما اذا قصد الاول فلا اشكال في انه قراض كما انه لا اشكال في انه بضاعة اذا قصدها ولا بد من تزيل كلامه على ذلك ووجه تردده في الصورة الاولى احتمال كونه قرضا فلهذا عليه معنى على نحو ما تقدم وعمل التردد والاشكال ما اذا لم يقصد القراض ولا القراض (١) في السرائر لهذه (١) كذا في المتن وفي البداية مقتطع ولعل مرادها تخصيصها في السرائر أو ذكره أو تعرفه وهذا (مصححه)

إما لو قال خذه فاجبر به على أن الربح لك كان قرضاً ولو قال على أن الربح لي كان بضاعة (الثالث) أن يكون معلوماً فلو قال على أن لك مثل ما شرطه فلان لماله ولم يسلطه أحدهما على

الصورة والمخلاف أن صح ما حكى عنه ليس خلافاً ولا لم يتجمل صاحب الرضا قال ولو اختص الربح بأحدهما كان بضاعة أو قرضاً إذا لم يكن المفع بهينة المضاربة والافتيح لها وعدمها قبل الاختالين على حد سواء ﴿ قوله ﴾ (أما لو قال خذه واجبر به على أن الربح لك كان قرضاً ولو قال على أن الربح لي كانت بضاعة) كما صرح بذلك كله في المبسوط والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير وإيضاح النافع وجامع المقاصد والمساالك والمناقب لأن القنط في هاتين لم يشتمل على ضمنية ما فيه القرض والبضاعة وهي التصريح بالقراض كما في الصورة الأولى وهذا إذا أطلق القنط ولم يقصد شيئاً غير معضي القنط أو قصد القرض والبضاعة (واعترض في جمع البرهان) على قولهم كان المال قرضاً ودنياً بأن القرض يحتاج إلى صيغة خاصة وله أحكام خاصة والقرض عدم وجودها وقصد ما من المال والمال ولا يخرج المال من ملكه بمجرد قوله فاجبر ويكون الربح لك ولم يوجد غير ذلك ولم يعلم كون ذلك ملكاً على أنه قد يكون الماسل أو القابل جاعلاً لا يعلم أنه لا يمكن كون المال قابلاً على ملكه وكون الربح للمال أو مقصوده إعطاء الربح للمال مد كونه له (ونحن نقول) قد قدم أن يجب القرض لا ينصرف في قنط بل يكفي فيه كل لفظ دل عليه على حكمنا من السلف الأكفاء بمجرد الطلب والقررة وفي أخبار الباب من ضمن ثابراً ليس له إلا رأس ماله وليس من الربح شيء فهي ظاهرة في أنه بمجرد تعيين الملك المضارب يصير قرضاً وإن لم يتجمل عند القرض وهو في معنى اشتراط الربح للمال لأن كلاً من لوانم القرض فأمل ثم أنه إذا تصرف به يكون المال ديباً في خدمته لكنه يند ارادة ذلك من قولهم قرضاً وربما يجب أن المراد اشتراط الربح للمال خاصة أنما يكون في القرض وإلا فإنه خاصة أنما يكون في البضاعة وهذا لا يدل على حصول القرض بمجرد هذا الاشتراط وقال في (الرياض) في البضاعة أن ظاهر التذكرة والمساالك وغيرها عدم لزوم الأجرة فيها للمال إلا أنه لا بد من تنزيل كلامهم على ما في التصحيح حيث قال فيها أي البضاعة فإن قال مع ذلك أي مع قوله والربح لي ولا أجرة لك فهو تركيل في الاسترباح من غير وجوب عليه أجرة وإن قال لك أجرة كذلكان كان عين عملاً مضبوطاً بالمدّة أو العمل فذلك أجرة وإن لم يبين فجاءه وإن سكت وكان ذلك الفضل له أجرة عرفاً قد أجرة منه (قلت) لعل غرضهم من تمييز الأقسام لا بيان ما يتعلق به من الأحكام بل قد قول أنهم يقولون أنه لا يلزمه للمال شيء في البضاعة أن لم يكن هناك عرف أو إعادة فالزوم لأن البضاعة عندم لا أجرة لها كما فسرها بذلك في الكفاية وكما هو صريح كلامهم فيها إذا دفع إليها القرض بالصف وشرط أن يأخذ منه القرض (وقال في الوصية) حيث قسم المال المدفوع إلى القرض الودية والقرض والقرض مانعه وإن دفع إليه ليتم به من دون أجرة كان بضاعة ولو دفع إليه ليرد عليه منه في يده آخر فصله ﴿ قوله ﴾ (الثالث أن يكون معلوماً) قال في التذكرة لا خلاف في بطلان القراض مع الجبل بالربح ويستسم كلامهم في ملتبوا على ذلك ﴿ قوله ﴾ (ولو قال على أن لك مثل ما شرطه فلان لم يسلطه أحدهما على) كما في المبسوط والمنهيد والتحرير وجامع المقاصد وهو قضية كلام غيرها لأن شرط فلان لا يوثق بإشلاله لا يمكن تنفذ الوصول إليه بمرت أوغية أو فسيتها هو يفرق

ولو قال ان الرجم يتا فهو تصيف وكذا خذ على النصف او على ان لك النصف وان سكت من حسه اما لو قال على ان لي النصف وسكت من حسه الممل بطل على اشكال ولو قال على ان لك الثلث ولي النصف وسكت من السدس صح وكان لي لك ولو قال خذ مضاربة على الرجم او الثلث صح وكان تقدير النصيب للممل ولو قال لك ثلث الرجم وثلاث ما بقي صح وكان له حصة اتساع لا ممتناه

بينه وبين جعلها بالحساب فبا ياتي بقطع فيه بإمكان الاستسلام ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو قال على ان الرجم يتا فهو تصيف ﴾ كما في المبسوط والمذهب والسر والرواجع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتضييق وجامع المقاصد والروض والمساك ومعجم البرهان وفي الاخير كانه لا خلاف فيه لان الظاهر ان مناه ان جميع ما رمى يكون يتا فاذا كان كل جزء بينهما قسما الخامسة كما قاله فيها اذا قال الموصي هذا لها او آخر بين هذا المال بين هذين لاصل عدم التفاضل لاستواء نيهما الى السبب المنتهي للاستحقاق كما مر منهم مرارا وبه يمل احتمال البطلان كما هو أحد وجهي الشافعية لان النية تصدق مع القنوت ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكذا خذ على النصف ﴾ كما في الشرائع والتحرير والتذكرة وج وكما المساك لان التبادر من هذه الصيغة ان الرجم بينهما نصفين كما مر مرارا لان المراد ان النصف للممل لانه المحتاج الى الاشراف وفي (جامع المقاصد) ان الاصح البطلان لان اللفظ كما يحصل ذلك يحصل ان يكون النصف لك والآخر لا يحتاج الى ذكره لتبعية اللفظ فيفسد واقتراح القيد الى تعيين حصة الممل لا يقتضي كون اللفظ المتحرك محولا عليه قلت التبادر المذكور غير منكر فالاصح الصحة ﴿ قوله ﴾ ﴿ او على ان لك النصف وان سكت من حسه ﴾ كما في المبسوط والشرائع والتضييق وجامع المقاصد والمساك وكذا التذكرة لان الرجم كله حق لك فاذا شرط بعضه للممل بقي الباقي له بمحكم الاصل فلا حاجة الى تعيين حسه وانما هو تأكيدي ونحوه قوله جل شأنه فردته ابراه قلاؤه الثلث ﴿ قوله ﴾ ﴿ اما لو قال على ان لي النصف وسكت من حسه الممل بطل على اشكال ﴾ البطلان خيرة المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتحرير والتضييق وجامع المقاصد والمساك وهو لازم للاصح ولان قال به في منه في المساكة ويحصل الصحة وهو قوي جدا لان التبادر مرعا أن المسكوت عنه للممل لمكان تخصيص استحقاقه النصف بالذكر ومنه فهم القسب هنا مستبراه كالقيد لكانا لم نجد بهما قائلين بغيره (١) ووجه عدم أن دلالة الفهم ضمنية وان الفرق غير مستتر ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو قال على ان لك الثلث ولي النصف وسكت من السدس صح وكان لك لك ﴾ كما في المبسوط والتحرير وجامع الشرائع وجامع المقاصد لتعارض الفهمين فيبقى أصل الاستحقاق غير ماض ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو قال خذ مضاربة على الرجم او الثلث صح وكان تقدير النصيب للممل ﴾ هذه هي معنى قوله خذ على النصف مع زيادة ابيان قوله وكان تقدير النصيب للممل اذ مناه ان النصف المقدر منزل على أنه للممل لانه المحتاج الى تقدير صفيه دون المالك لاستحقاقه للممل ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو قال لك ثلث الرجم وثلاث ما بقي صح وكان له حصة اتساع لانه مناه ﴾ كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمبسوط لكنه مثل فيه بما اذا قال له لك ثلث الرجم وثلاث ما بقي وقال أنه يصح ويكون له سبعة اتساع ووجه قوله في الكتاب انه بمساده اما تطلب أقل عدد له ثلث وما بقي منه بعد الثلث ثلث (١) لعدم تحقق الاجماع وعلى تقديره وما كان ليكون قلته لا يضر الخلاف الا على القول بوجوب الطور (منه)

ولو قال لك ثلث الرجب وربع ما بقي فله النصف ولو قال لك الرجب وربع ما بقي فله ثلاثة اثمان ونصف فمن سواء عرفا الحساب او جهلاء لانه اجزاء معلومة (الرابع) ان يكون الرجب

وذلك تسعة مضروب ثلاثة في ثلاثة فله ثلاثة وثلاثون نسبة ذلك الى المجموع خمسة اتساع (وقال في التذكرة) هذا اذا علم عند القدر ان الشروط كم هو فان جهلاء او احدها غشافية وجهان (احدها) الصحة وهو حسن لسهولة ما تضمنه ومعنى ما في التحرير وما يأتي في الكتاب من قوله سواء عرفا الحساب او جهلاء لانه اجزاء معلومة يعني حقيقة الوجود وليست مثل قوله مثل ما شرط فلان وقد اخطف كلامهم في باب البيع فآثروا ما في القوة القرية وان كان مجهولا بالفضل حال القدر واخرجوا بالقوة القرية ما اذا كانا جاهلين بالحساب حال القدر او احدهما ثم ذهبوا فلهما كان بعضهم قال لا يصح كما هو قضية الكتاب في البيع وذكر في التذكرة ونهاية الاحكام امتعة كثيرة صحيح فيها البيع مع كون البيع مجهولا في الحال لان كان معلوما بالقوة القرية ولست شك في جملة لا تشرع في القدر وانما العلم واختلاف الافتراض باختلاف حامل الحساب ولانه بمنزلة من قن لغة لا يسلط وقد سبق للمصنف في الكتاب والتذكرة ونهاية الاحكام انه لو قال بملك اربعة الا ما يخص واحدا منها اذا وزع الباقي بعد الاستثناء بطل ثبوت الدور الماضي لهما وقال في الكتاب فان علماه بالمعير والمتابعة او غيرهما صح في اربعة اخلاصا بجميع الثمن وقد اوضحنا ذلك وبيناه في باب البيع قد اطلعت مع ان العلم بما في القوة القرية يتحقق وعن الشهيد انه استشكل في صحة العقد فيمن فيه لاذكر انهم ان القدر انما هو العلم في الحال لكن مع صح في الدروس ما اذا كان الا ما يخص واحدا في المال المذكور من غير فرق بين التوزيع بعد الاستثناء وقبله ويمكن ان يقال ان هذا العقد لكونه حائرا يحمل من الجاهل كما لا يحل للاربع ويظهر من جامع المقاصد التأمل في الصحة هنا (وقد قال) انهم جوزوا من غير اشكال ان يبيع مال شخصين صفقة وان لم يعلم في الحال حصة كل منها من الثمن الا بعد الرجوع الى الحساب واستخراج الوصف فيه من اولي الالباب وان يبيع من اثنين صفقة قطعة ارض على الاختلاف بان وراث من اية حصة ومن اية حصة اقل او اكثر وجعل لواحد احد التميمين والآخر الباقي (١) فالقدر المجمع على فيه هو ما يتناه في باب البيع وحاصله ما كان على غير هدية ولا حصة من معرفته وقدرته على تسليمه ومنه تبيين القصة فأقول ﴿ قوله ﴾ (ولو قال لك ثلث الرجب وربع ما بقي فله النصف) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لان اقل عدده ثلث ولما سبق منه ربع حصة ثلثها اثنان وربع الباقي وهو اربعة واحد فاذا انضم الى الاثنين صاروا ثلاثة وهي نصف الستة ﴿ قوله ﴾ (ولو قال لك الرجب وربع ما بقي فله ثلاثة اثمان ونصف فمن) كما في الكتب الثلاثة لانه يفرض الرجب ثمانية فربها اثنان والباقي تسعة وربعها واحد ونصف فالمجموع ثلاثة اثمان ونصف فمن وان شئت قلت الرجب اربعة وربعها واحد والباقي ثلاثة ولا ربع لها فتكرري في خرج الرجب وهو اربعة فنضربها في اصل القريضة وهي اربعة ايضا فالرقيقة عشرة سها اربعة والباقي اثنا عشر وربعها ثلاثة وهي مع الاربعة سبعة والسبعة في الحقيقة ثلاثة اثمان ونصف فمن لان الاثنين عبارة عن ثمن والواحد عبارة عن نصف ثمن ﴿ قوله ﴾ (سواء عرفا الحساب او جهلاء لانه اجزاء معلومة) قد قدم الكلام فيه ﴿ قوله ﴾ (الرابع) ان يكون مقدرا بالمعير لا (١) الذي كان في السبعة . وجعل لكل واحد التميمين والآخر الباقي . فخيرناها الى ما ترى (مصححه)

مقدرا بالجزئية لا بالتقدير كالتصنيف أو قلت هو قال على أن لك من الريح مائة والباقى لي
أو بالعكس أو على أن لك ربح هذه الألف ولى ربح الأخرى أو لك نصف الريح الا عشرة
درهم أو عشرة أو على أن لي ربح أحد التوين أو إحدى السفرتين أو ربح تجارة شهر
كذا بطل وكذا لو قال على أن لك مائة والباقى يتنا وصنع لو قال على أن لك ربح نصفه
أو نصف ربحه (متن)

بالتقدير كالتصنيف والثلث) كما صرح به جماعة واقتضاه كلام آخرين كما ستسمع والمراد بالجزئية الجزئية
المطلوبة كالتصنيف لا المبهمة كالجزء والمخط والصيب والتقدير مثل لك من الريح مائة ونحو ذلك
﴿ قوله ﴾ (هو قال على أن لك من الريح مائة أو بالعكس) أي بطل كما في المبسوط والمذهب
والحرير وجامع المقاصد والمناقب في صورة الأصل وهو قضية كلام الباقيين فيه ولى العكس لأنه
خلاف وضع القراض لأنه ربما لا يربح إلا ذلك التقدير فيكتص به أحدهما وهو خلاف مقتضى القيد
﴿ قوله ﴾ (أو على أن لك ربح هذه الألف ولى ربح الأخرى) أي بطل كما في المبسوط
والمذهب والسرائر والحرير والتبصير والتذكرة لكنه فرض المستغنى الأخير في ما إذا قل على أن يكون
لك ربح ألف ولى ربح الأخرى قال فإن كانا متيزينين أو شرطا تميزهما لم يصح القراض وإن كانا
ممتزجين فلا قرب الصحة وفرض في المبسوط وما ذكر بعده كما في الكتاب بإدانة الإشارة وقولوا وإذا
خطل الاثنين وقال لي ربح ألف ولك ربح ألف صبح لأن الألف الذي شرطا ربحها ليست متيزنة وإنما
كانت تبطل لو كانت متيزنة والظاهر أنه لا فرق بين الصورتين في البطلان إذا كانتا متيزتين والصحة
إذا كانتا ممتزجتين وإن الحكمين واضحا لأنه عند الامتزاج يرتفع التشخيص كما ستفهم (فما غلب)
صورة فلم يبق عليهم ما قاله في جامع المقاصد من أن هذا الحكم على ما فرضه المصنف واضح لا إشكال
فيه لأنه خلاف وضع القراض لأن كلامها مالى قراض والاشتراك في ربحه ولا ربحا انحصر أحد
الاثنين بالربح فيكتص أحدهما أما إذا قال لك ربح ألف ولى ربح ألف فإن كانا ممتزجين أو قصدا
المرج فإنه يصح لأن معناه تصفيف الريح وإن اشترطا تميزهما بالبطلان وكذا لو أراداه بعد الشرط انتهى
إذ الحكم على التقديرين واضح فأمل وقد جزم في الخلاف للميلوز في فرض التذكرة ويمكن حمله على
ما إذا كانا ممتزجين ولهم ذلك أمهلوا ذكر خلافه وفيها حذرا من نسخة سقط في المسئلة فحما
﴿ قوله ﴾ (أو لك نصف الريح الا عشرة دراهم أو عشرة) كما صرح بالبطلان في الأول
في التذكرة والحرير وفي الثاني في جامع المقاصد لعدم الوثوق بحصول ذلك التقدير المين سواء كان
مستقيا أو مضمونا ﴿ قوله ﴾ (أو على أن لي ربح أحد التوين أو ربح إحدى السفرتين أو ربح
تجارة شهر كذا بطل) كما صرح به في التذكرة وبالأخيرين في التحرير والرحمة في الجمع عدم التبين
وعدم الوثوق في حصول الربح فيا عين ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو قال على أن لك مائة والباقى يتنا)
أي يبطل كما في التذكرة والحرير وجامع المقاصد لعدم الوثوق بحصول المين ﴿ قوله ﴾ (أو يصح
لو قال أن لك ربح نصفه أو نصف ربحه) أما الصحة في الصورة فإدانة فلا خلاف فيها كما في الخلاف
والمبسوط وأما في الأولى فهو المشهور كما في المسالك وبها صرح في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع

﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾ ومطالبة اربية (الاول) العامل كالوكيل في تنفيذ تصرفه بالتبطة فليس له التصرف بالتبين ولا بالتبعية فيما ولا شراء الا مع عموم الاذن كأفضل ما شئت أو خصوصه (مقن)

والتذكرة والتحرير والحواشي والتقيح وكذا الحفظ وجامع المقاصد واطور في الخلاف أولا عدم الصحة (ثم قال) ولو قلنا بقول أبي نؤيد كان قويا لانه لا فرق بين التظنين انتهى فكلفت متردداً وبالطلان خيرة الشافعي وأصحابه لا يمكن ان لا يرجع الا نصف المال فيختص به العامل وربما يرجع أكثر من النصف فلا تكون الحصة مطلوبة ووجه التبيد في حواشيه بان الإشارة ليست الى نصف مدين بل الى مدينه فإذا رجع أحد التضمنين فذلك الذي رجع هو المال والذي لم يرجع لا اعتداد به (ولي) جامع المقاصد ان هذا حق ان لم يرد يرجع نصفه ورجع مجموع النصف أي نصف كان أما اذا اريد هذا فغنى أن يطل للمحذور السابق (قلت) اذا كان النصف الرابع المفروض انه المال مشاعاً وأن الذي لم يرجع لا اعتداد به كان كل جزء له ربح نصفه فلا محذور فأمل ثم انه لا يحد في مال اذا ربح أكثر من النصف لانا اذا فرضنا رأس المال مائة دينار ورجع من خمسة وعشرين عشرة ورجعت خمسة وعشرون خمسة ورجعت خمسة وعشرون عشرين ولم يرجع خمسة والعشرون الباقية قليل على ما أمل فيه فاعبر بما قد والحق ان المراد بهذه الكلمة خلاف الآلاف لانه من المعلوم انه لو ربح عشر المال فله نصفه فكل الربح عرفاً اتعا ينسب الى المال فيقال ربحت المائة اذا كانت رأس مال عشرة مثلاً فيكون نصفها ربح خمسة وعشرها ربح واحداً وان كان الربح اتعاً حصل منه قسمي ربح نصفها نصف ورجعها ولذا استند الجماعة الى انه لا فرق بين المظنين وهو واضح لمن تأمل وفي (التقيح) انه ان لم يدين النصف فصحيحة وان عينة ذلك المدين له ربحه ويكون قرضاً والاخر بضاعة (وفيه) ان المفروض انه قال له قارضتك على هذه الآلاف على أن يكون لك ربح نصفها وقد تقدم عن الجماعة بطلان منه وفي (ابحاح القامح) انه اذا قال ضاربك على أن لك نصف ربحها وعليك ضلها كان عقداً قاسداً وله لا يشترط الضمان ﴿ قوله ﴾ ﴿ الفصل الثاني في الاحكام ومطالبة اربية الاول العامل كالوكيل في تنفيذ تصرفه بالتبطة ﴾ كافي التذكرة وجامع المقاصد والمساك وبه أقضيت كتابهم في مطاوي مباراتهم لان المضاربة في الحقيقة نوع وكالة ولكنهما يتركان في أمور لان تصرف العامل دائر مع الربح فله ان يشتري الميب مع حصول القرض به وليس لوكيل ذلك اذ لعل مراد الموكل القنية والسبب لا يتسبها وله ان يبيع بالعرض كذلك ويبيع قد البلد مع التبطة على الاصح ولا يسوغان لوكيل والوكيل ان يشتري نيته وليس للعامل ذلك كما يأتي يان ذلك كله فليس المراد المساواة بينهما في ذلك مطلقاً ﴿ قوله ﴾ ﴿ فليس له التصرف بالتبين ولا بالتبعية فيما ولا شراء الا مع عموم الاذن كأفضل ما شئت أو مع خصوصه ﴾ اما انه ليس له التصرف بالتبين فيما ولا شراء قد صرح به في الوسيلة والتذكرة والنية والتحرير والكتاب فيأتي وجامع المقاصد والروضة وغيرها وما اقتصر فيه على البيع خاصة او الشراء خاصة لعدم القول بالفصل مع اتحاد الطريق لان كل الما مطلقا الخلاف فيا حكمه والميسر وطول الجاه والشرائط والارشاد والتبصرة والمساك ويجمع البرهان اذ قد قيل في بعضها ولعل قدماً لمن المثل أو ليشتر كذلك اذ فمن المثل غير التبين الذي لا يتباين به التمس غالباً ولم يتعرض للتبين في القننة والنيابة والمهلب والنية والسرائر

والنافع بصريح ولا غلو ولا تفرج وتسسم كلامهم في الاطلاق وما ذكر فيه أنه لا يجوز التصرف بالنسيئة نصريحا او بما يدل عليه قوله طبع قدما بقصد البذل أو ليشتري كذلك القنعة والبسوط والجلبام والوسية والنتيقوالسراير والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتبصرة والحقنوجامع المقاصد والمساكن والروضة ومجمع البرهان بل قد يظهر من التذكرة الاجماع على ذلك ولم يظهر من الهابة في النسيئة شيئا لان مقامها مختلف (وليس) ان جعته من كتب الاصحاب لم يترض فيها الاقليل جعاً من أحكام المضاربة كالمراسم والكافي وقته القرن وما قيل فيه الاطلاق يقتضي البيع قدماً بشئ المثل المبسوط والوسية والشرائع والتذكرة والكتاب فيما يأتي والارشاد والتبصرة والروضة والمساكن ومجمع البرهان (وقال في الكفاية) قالوا ان الاطلاق يقتضي الاذني في البيع قدماً لانسيئة بشئ المثل بناء على الحل على التصرف وظاهره ان القائل بذلك جميع الاصحاب مع أنه قال في النافع أنه لو اطلق تصرف في الاستعانة كيف شاء وقيد صاحب ايضاحه والفاضل القنداد كالخلف بمراجعة المصلحة (قال في المختف) يجوز بشئ المثل وبدونه بقصد البذل وبغيره حالا وموَجَّلاً ثم حرموا بالتبعية والمصلحة وكأنه قضية كلام المذهب حيث لم يشر الى شيء من ذلك وفي (القصة) ولو أطلق تصرف بالاستعانة باح لكنه قال بعد ذلك وليشتري قدماً بقصد البذل بشئ المثل فما دون وليس كذلك بشئ المثل فما فوقه فيكون مراده بالاطلاق غير ما في النافع والمختف وهو أنه يتولى ما يتولاه المالك من عرض القماش ونحوه كما قدم (وكيف كان) قد استندوا في عدم البيع بالنسيئة الى التبرير بمال المالك وفي عدم الشراء بها الى احتيل الضرر بطلب رأس المال حتى حصة اثنين مشقة بالملك وقد لا يقدر عليه أولاً فيكون له غرض في غير ما دفع واستندوا الى التحارف اليهود الذي فيه التبعة فذلك ونحصيل الاورباحي عدم البيع والشراء بغير قد البذل وفي عدم البيع بدون ثمن المثل فما فوقه وفي عدم الشراء الا بشئ المثل فما دونه وقد تأمل جماعة من متأخري المتأخرين في ذلك كله لان المصلحة قد تقتضي غير ذلك فان البيع بغير ثمن المثل أو الشراء كذلك قد يكون وسيلة الى رغبة المشتري في شراء ما له الباقي بزيادة كما يتبادر التجاري في بعض الاحيان (وفي) ان هذا مآدر فلا يتناول الاطلاق وقالوا قد تكون المصلحة بالنسيئة شائعة حتى يكون التقد نادراً فالاطلاق يشمل بل لو لم تنفع المصلحة بالنسيئة لكنه احتاط بأخذ رهن أو شراء شيء من مال المشتري بشئ لا يقتص من ثمن البيع موجباً الى أجل جاء احتيل الجواز تجوزت المضاربة أو ميل الى جوازها مع التبعة مطلقاً أو تردد فيه في النافع وشرحه والمختف كما سمعت والكتاب فيما يأتي وجامع المقاصد والمساكن والروضة ومجمع البرهان والكفاية والمختف وقد سمعت صاحبكنا عن القنعة والنهاية والمذهب والنتية والسراير وقد جوز في جامع المقاصد البيع بغير قد البذل واليه مال في التذكرة وجوز فيها وفي الكتاب فيما يأتي والايضاح وجامع المقاصد وفيه ما ليس بالروضة وقد نص على ذلك في التذكرة في ثلاثة مواضع في ورقة واحدة وقال في تلك الورقة اذا أطلق ابن عيينه بقصد البذل بشئ المثل فان خالف ضمن وقال أيضاً لو باع بغير قد البذل مع الاطلاق لم يصح ولسل هذين الموضعين ينافيان المواضع الثلاثة وقد تقدم لما افرق بين الشراء نسيئة وبين تولي ما يتولاه المالك حيث جعلوا الثاني من مقتضيات السقوط دون الاول بأن الشراء نسيئة والبيع به ليس من مقتضيات اطلاق السقوط بمجرد دون تولي ما يتولاه المالك لعدم الاطلاقان بمقتضاه في الاول أعني الشراء والتحرير في الثاني أعني البيع كما تقدم آتياً أو ان ذلك لا خلاف العرف وعدم استقراره فلو

فإن فعل لاسمه وقف على الاجازة والاقرب أنه يضمن القيمة لا علم يفت بالبيع أكثر منها ولا ينحفظ بترك سواها وزيادة الثمن حصلت بشرطه فلا يضمنها (مقن)

استقر العرف واستمرت العادة على ذلك فلا كلام في ذلك وهو أمر آخر فليحفظ وليتدبر (وعلى هذا شيء آخر) وهو انه كيف كان الشراء نسيجه في التوكيل غبطه دين العامل (وجوابه) إن تسليم المال ليس من لوازم الرقعة في الشراء وهذا كله إنما حرم إطلاق الاذن الذي تضمنه عقد القراض اما لو حرم له الاذن كما لو قال اصل كيف شئت أو برأيك فإن له أن يسلم ذلك وكل ما تناوله الموم عند المصنف وفي ظاهر الكتاب والذكورة والتحرير والمخطف وقد سمعت كلامه فيه في المقصد في انتقيج والتطمين في ايضاح التامع والمحقق الثاني في جامع المقاصد (وقال في المبسوط والمخلاف) على ما حكى عنه أنه لو قال رب المال تصرف كيف شئت لم يكن له أن يشترى الا بقصد البلد بمن المثل وهو قول الشافعي وقال في (المسالك والروضة) أنه يجوز له التصرف بالمرض قطعا اما القدومين المثل فلا يخالفها الا مع التصريح نعم يستثنى من ثمن المثل قصان يقاسم به عادة اتفق وقد يظهر ذلك من الكتاب فيما يأتي ويأتي لجامع المقاصد أنه لا يكاد أن يكون بين البيع بالمرض وبينه فرق وهو كذلك وأما اذا خص الاذن بشيء من ذلك جاز قولنا واحدا كما في الكفاية قلت الا ان يكون متافيا للاسترباح كما في التفتيح أو يكون منها ﴿ قوله ﴾ (فإن فعل لاسمه وقف على الاجازة) أي إن فعل العامل شيئا مما ذكر من التصرف بالبن أو بالنسيجة لا مع الاذن وقف على الاجازة ولا يقع باطلا عند القائلين بجواز عقد الفضولي فإن اجازته المالك فقد والا بطل وسكن في التذكرة عن بعض طائفة وعن أحمد في أحد الروايتين أن البيع صحيح فيما باع بدون ثمن المثل وإن لم يجزه المالك وإن العامل يضمن القرض وإن ضرر المالك بغير ضمان القرض وقال فيها أنه اذا أطلق ليس له أن يبيع نسيجه وأنه ان خالف ضمن وحكامه عن مالك وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وسكن عنه في الرواية الاخرى وعن أبي حنيفة أنه يجوز له البيع نسيجه فليحفظ هذا فإنه يضمن في دفع ما يوجبه ولقد والمحقق الثاني من كلامه في التذكرة فيما يأتي لكن هذا البض من طائفة لم يجهده والشيخ في المبسوط صرح فيما نحن فيه بالبطالان ولم يقل أنه ينف على الاجازة كما هو المعلوم من مذهب في بيع الفضولي ﴿ قوله ﴾ (والاقرب أنه يضمن القيمة لأنه لم يفت بالبيع أكثر منها ولا ينحفظ بترك سواها وزيادة الثمن حصلت بشرطه فلا يضمنها) قال في جامع المقاصد هذه المسئلة لم يذكر المصنف موضوعا هل هو تلف العين أو تلف الثمن بعد الاجازة أو قبلها ولا يخفى انه بعد التأمل العادق لا يستقيم ما ذكره على كل واحد من التقديرات اما اذا قدرنا تلف العين قلنا التلف اما ان يكون قبل قبض المشتري أو بعده والاول غير مراد لانه لا ضمان فيه مع عدم التريط لان مجرد العقد الفضولي لا يقتضي الضمان والثاني اما ان يكون التلف مع الاجازة أو بدونها فمع الاجازة يصح البيع ويدخل الثمن في ملك المالك ويخرج المدين عن ملكه فيكون ثمنها من المشتري فكيف يضمن العامل قيمتها ولا حتى ذلك فيها ولا فرق بين وقوع الاجازة قبل التلف أو بعده ان قلنا ان الاجازة كاشفة بخلاف ما اذا قلنا انها جزئية بسبب فإن البيع يطل حينئذ فيكون الحكم كما في عدم الاجازة ولا مع الاجازة يطل البيع وينحصر حق المالك في العين فكيف يجيء احتمال ضمان الزيادة التي اشتمل عليها

ثمن وإن قدرنا تلف الثمن مع الاجازة فلا بحث في أنه غير مضمون وبهونها لا يحسب في ضمان قيمة
العين فلا قيمة ماذكرة في حال والمقتضات التي ذكرها في استلزامه مدخوله أما قوله لأنه لم يثبت بالبيع
أكثر منها فلا ملازمة بين وبين المدعي لأن المطلب ضمانه هو ما حصل بالبيع الصحيح على تقدير
الاجازة فإنه قد صار حاكماً ملكاً فذلك لا يضمن سواء وقريب منه قوله ولا ينحصر بتركه سواء فإنه
لا أثر لفرض ترك البيع بعد صدوره والحكم بصحته وقوله وزيادة الثمن حصلت بتفريطه أبعد من الجمع
فأنه بعد دخولها في الملك لا التفتت إلى السبب الذي اقتضى تخلها من قريضة وغيره وقد سبق في
التصنيف ما يوافق ذلك والتحقق ماذكرنا ثم أنه قال والذي ذكره المصنف في التذكرة أو إرشاديه تلبه
أن موضوع المسئلة ما إذا تلفت العين أو تلف ردعا وتلف حصول الثمن وأجاز الملك البيع بناء على
عدم بطلانه واختاره يضمن الثمن مثلاً بأنه ثبت بالبيع الصحيح وملكه صاحب السلة وقد تلف
بتفريط البائع قال وهذه القيود التي ذكرناها وإن لم يصرح بجمعها في كلامه إلا أن تلبه دال عليها
لأن قوله وملكه صاحب السلة يدل على الاجازة لامتناع حصول الملك مع عدمه وقوله وقد تلفت
بتفريطه يدل على تلف حصوله وأما تلف العين أو تلف حصولها فذكره في أول كلامه وقال في
التذكرة أيضاً ولو قس الثمن من القيمة لم يترتب أكثر من لأن الوجوب انتقل إليه بدليل أنه لو حصل
الثمن لم يضمن شيئاً قال وهو صحيح وشاهد على ماذكرناه أيضاً ثم قال وما أتى به في التذكرة وإن
كان صحيحاً إلا أن مقابل الأقرب في كلامه غير محتمل أصلاً انتهى كلامه في المسئلة برره وقد نوب
وها شديداً فيها حقته وحرره ولفها فيه من عبارة التذكرة وقد سبقه إلى الوم الثاني غير الإسلام في
الايضاح وذلك لأن موضوع المسئلة في الكتاب كما أشار إليه في التذكرة والتحرر هو ما إذا لم يميز
الملك وقد تلفت العين بعد قبض المشتري لما ولا كان قد نوب أو يقال أنه لا يباحا نسيب بضمن أزيد
من قيمتها وقد تلفت بعد قبضها أنه يحتمل أنه يضمن زيادة الثمن الموجب لالتفريط البيع بمضافاً
إلى أنه قد ذهب جملة من العامة إلى أنه يجوز له البيع نسيب أجاب بأن هذه الزيادة غير مستحقة
لأنها حصلت بتفريطه بالبيع التام فلا تكون مضمونة لأن هذا (فناخ ل) البيع وجوده وعلمه
على السواء لم تكن فساداً فلم يثبت وجوده أكثر من القيمة لأنه لا يقتضي في الزيادة ولم ينحصر بصدقه
سواء وضمن القيمة في ذلك صرح في المسالك والكتابة قال في صورته نسيب ان لم يميز الملك وجب
الاسترداد مع امكانه ولو تلف ضمن قيمة المبيع أو مثله لا الثمن الموجب وإن كان أزيد ولا تفاوت
في صورة النسيب انتهى وهو معنى ما في التذكرة والتحرر قد علم الموضوع واستقام الكلام وكانت
الادلة مقبولة غير مدخولة وقد اختلفنا في الايضاح خيرة الكتاب لكنه لم يوضح منه موضوع المسئلة
لمكان ماوجه على التذكرة واستوضح ذلك فيما إذا باع العاقل ومات الملك قبل أن يطل البيع أو
يميزه فإنه قد يقرى احتمال غير الأقرب وأوضح منه ما إذا باع الخبير ووقع منه أحد الأمرين ثم اشتبه
الحال ومات فإن الأقرب في الصور الثلاث أنه يضمن القيمة لما ذكرنا ثم أنه قال في التذكرة قبل
ما حكاه هنا صاحب جامع المقاصد أنه لو خالف ولم يميز الملك بطل البيع وضمن وحكمه من الشافعي
وماك وابن أبي ليلى ومن أحد في إحدى الروايتين وحكى عن أبي حنيفة وأحد في رواية أخرى
أن البيع صحيح لأنه لا يجوز له البيع نسيب وإن أطلق كما تقدم ذكر ذلك ثم قال كل موضع كما يلزم
العاقل الضمان أما لما قلنا في البيع بالنسيب من غير اخذ أو بالتفريط بأن يبيع على غير الموثوق به أو على

وليس له أن يبيع بدون ثمن المثل ولا يشتري بأكثر مما لا يتأبى الناس به فان خالف احتمل بطلان البيع وضمان القرض وعلى البطلان لو تصرف الرد ضمن القرض ولو أمكن الرد وجب

من لا يرضه من الضمان عليه قلنا ضاد البيع وجب عليه قيمته لم يكن مثلاً أو كان وتصور إذا لم يتمكن من استرجاعه أما تلف المبيع أو لامتناع المشتري من رده إليه وإن قلنا بصحة البيع بمثل ان يضمنه قيمته أيضاً لم يمت بالبيع أكثر منها ولا ينقض بتركه سواها وزيادة الثمن حصلت بتركه فلا يضمنها والاقرب انه يضمن الثمن لانه تلف بالمبيع الصحيح وملكه صاحب السلف وقد قات بتفريط البائع ولو قص الثمن من القيمة الى آخر ما تقدم هنا كلامه بتمامه قوله قلنا ضاد البيع قريم على ما تقدمه من قول القولين فكانه قال قلنا ضاد البيع كما هو قول الشافعي وماك وين أبي ليل واحد في إحدى الروايتين وجب عليه قيمته الى آخره وكذا قوله وان قلنا بصحة البيع مثله وان قلنا بصحة البيع وان لم يجر المالك كما يقوله ابو حنيفة واحدي الرواية الاخرى بمثل ان يضمنه والاقرب على هذا القول انه يضمن الثمن لانه تلف بالمبيع الصحيح عند القائلين بهذا القول كما هو ظاهر واضح فلا ريب أن ما فيه من التذكرة في الايضاح وجامع المقاصد ومورد على التذكرة ان احتمال ضمانه بقيته على تقدير صحة البيع بيد جذاً ويرد عليه ما أورده في جامع المقاصد على عبارة الكتاب وهو الذي حله على حل عبارة الكتاب على ما عرفت وأورد عليها ما سمعت الا أن قول ان البيع وان كان صحيحاً لكنه لم يرض به المالك لم يكن له الا القيمة لا ذكر قائل وتقدر قوله ﴿ وليس له ان يبيع بدون ثمن المثل ولا يشتري بأكثر مما لا يتأبى الناس به ﴾ لانه تصرف غير مأذون فيه مع إطلاق الاذن كما قد تقدم الكلام فيه ولله اعاده ليرتب عليه ما يسهل قوله ﴿ فان خالف احتمل بطلان البيع وضمان القرض ﴾ قد ذكر هذان الاحتمالان في التذكرة والايضاح وجامع المقاصد واختير فيها كلها والتحرير الاول ان لم يجر المالك وكذا للبسوط وهو قضية كلام الشرائع وغيرها قال في (التذكرة) فهو اشترى بأكثر من ثمن المثل أو باع بدونه بطل ان لم يجر المالك وبه قال الشافعي واحدي إحدى الروايتين ومن احد رواية اخرى ان البيع صحيح ويضمن العامل القرض وهو قول بعض علمائنا والمشهد الاول انتهى فالمراد بضمان القرض عدم بطلان البيع لان العامل مأذون في التصرف مطلقاً لان المفروض انه أطلق له الاذن والمنع انما كان لفرض القرض وهو يتقدم بضمان القرض فيصح النقد بالاذن السابق ويكون اقله التزاماً بقرض وهو ضيف جذاً كما في جامع المقاصد قال وضمنه حل السيد حميد الدين البارة على أن البطلان وضمان القرض حكمان لثبوتين وليسا احتمالين لشيء فالبطلان مع عدم الاجازة يجب منه استرداد العين وضمان القرض على تقدير التمسك وليس بشيء لانت ضمان القرض وقع مثلاً بالبطلان في البارة فوجب ان ينتهي البطلان منه وايضاً فان استرداد السلة لم يجر له ذكر في البارة ومع ذلك فيكون قوله بد وعلى البطلان ولو تصرف الرد بمثل (وكيف كان) فوجه البطلان ان لم يجر المالك ظاهر ويجب قبيد البارة به لانه حيث تصرف لم يؤذن فيه من قبل ولا من بعد فيقع باطلاً ولا كذلك اذا اجاز لانه لا يضمن حيث من تصرف الاجنبي وبأي الكلام فيها اذا اشترى بأكثر من ثمن المثل قوله ﴿ وعلى البطلان لو تصرف الرد ضمن القرض ولو أمكن الرد وجب رده ان كان باقياً وبقية ان كان قائماً ﴾ حاصل الحكم في المسئلة على القول بالبطلان انه يجب الرد

ردده ان كان باليا ووديعته ان كان قائما والى ذلك الزام من شاء فان رجع على المشتري بالقيمة ورجع
المشتري على المامل بالثمن وان رجع على المامل بالقيمة رجع المامل بالالذمن قيمته على المشتري
ولو ظهر ربح فله ذلك المطالبة بمحضه دون المامل ولو اشترى باكثر من ثمن المثل بين المثل فهو كالبيع

فان خلفت العين أو تضرر دها وجب المثل ان كانت مثلية وان لم تكن مثلية أو كانت ولكن تضر
المثل وجبت القيمة كما افصح ذلك كله عبارة التذكرة وجامع المقاصد والوجه في ذلك كله ظاهر
واضح فان كل الثمن من جنس القيمة ضمن منه النص في الصورتين لان كل محصلا قيمة فثمان
النقص مع الثمن لا يمتنع بصورة تضر الرد كما توجه البارة على لافرق بين التلف وتضر الرد في ضمان
النقص مع الثمن ان كان محصلا قيمة فيها والا تبين ضمان القيمة فيها وفي (لا يضح) أنه يضمن النقص
ولذلك مطالبة به أو قيمته وكيف كان فالباراة خالية عن ذكر المثل غير خالية عن الإيهام مع طول
خال عن الثالثة ﴿ قوله ﴾ (ولذلك الزام من شاء) كما في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع
المقاصد وغيره لان كلا منهما ماد غاصب من القيمة كما هو واضح وقضية طالهم انه لافرق في المشتري
بين كونه مالا أو جاهلا وان لافرق في العين بين أن تكون قائمة فيلزمه بالقيمة أو باقية فيلزمه بردها
﴿ قوله ﴾ (فان رجع على المشتري بالقيمة يرجع المشتري على المامل بالثمن) كما في التذكرة وجامع
المقاصد وهذا لا يخالف مافي المبسوط والتحرير من أنه ان رجع على المشتري رجع بالقيمة ولا يرجع على
المامل لان حكم المسألة ان رجع على المشتري قائما يرجع عليه بالقيمة فالمشتري قايما ان يكون قد دفع
الثمن الى المامل أولا والثمن اما ان يوافق القيمة أو يزيد عليها أو ينقص عنها فان لم يكن دفع الثمن
وكان مساويا لقيمة فلا يرجع فالمشتري على المامل بشيء أصلا وهو متى مافي المبسوط والتحرير وان
كان قد دفع الثمن رجع به مطلقا اذا كان جاهلا كما هو ظاهر وهو متى مافي الكتاب وما وافقه وأما اذا
كان مالا وقد اتفق فلا يرجع له به وكذا اذا كان باقيا على الاصح كما تقدم يات في باب البيع ولم
يترضوا هنا لما اذا كانت القيمة أزيد من الثمن وحكما أنه يرجع بالزيادة مع جهله على الاصح كما سبق
في باب النصب والبيع أيضا وقد يظهر من الكتاب هنا وما وافقه أنه لا يرجع بها ﴿ قوله ﴾
(وان رجع على المامل بالقيمة رجع المامل بزيادة من قيمته على المشتري) هذا اذا كان المشتري مالا
للمال لاستقرار التلف في يده وأما اذا كان جاهلا فانه لا يلزمه الا ما بذله ثما في مقابلة العين لم يفت
عليه سواء لانه ضرر لم يدخل الا على ذلك وقد استشكل المصنف في رجوع المشتري بالمامل على
القاسب بالزيادة لوافقه ومنه يعلم حال مافي المبسوط والتذكرة من أنه اذا رجع على المامل رجع المامل
على المشتري وزاد في التذكرة بالقيمة وقال انه يرد ما اخذه ثما (وقال في التحرير) انه ان رجع على المامل
فالوجه رجوعه بجميع القيمة لا بالتفاوت بين ثمن المثل محذوقا عند ما يتأثر الناس به وبين المسمى وهو
تتيه حسن ولم يذكر ماذا يرجع على المشتري المامل والمامل ﴿ قوله ﴾ (ولو ظهر ربح فله ذلك
المطالبة بمحضه دون المامل) أي لو ظهر ربح بين العين التي باعها بدون ثمن المثل ولم يميز المالك فانه يستحق
المطالبة بالثمن وبمحضه من الربح الزائد على أصل الثمن دون المامل لانه بذل حقه بماذا وقد يقال
انه اذا كان المروض تلف العين دخل الربح في القيمة فليتأمل ﴿ قوله ﴾ (فان اشترى باكثر
من ثمن المثل بين مال المالك فهو كالبيع) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد ومعنى البارة كما

وان اشترى في النعمة لزم العامل ان يطلق الشراء ولم يميز للمالك وان ذكر للمالك بطل مع
عدم الاجازة وليس له ان يبيع الا تحدا بقصد البطل (عنه للشيخ) والاعراب ان له ان يبيع بالعرض
مع النبطة وليس له المزاوة (متن)

هو صريح الكتب الثلاثة انه يتف على الاجازة فان لم يميز بطل ويحتل الصحة وضمان تفاوت كما دل
عليه كلام الكتاب السابق واكتفى عبارة التذكري لان قوله في الكتاب فان خالف يشل البيع والشراء
وقوله احتل بطلان البيع شامل المطلوب لان بطلان البيع يقتضي بطلان الشراء لان البيع والشراء
يتضمنها عقد واحد فليأمل جيدا لانه يمنع من ارادة ذلك لفظ النص والتفريم وغير ذلك ولم يرض
ذلك في غير ما ذكر وانما تعرض في الميسر وغيره لا اذا اشترى في النعمة كما استمع ﴿ قوله ﴾
﴿ وان اشترى في النعمة لزم العامل ان يطلق الشراء ولم يميز للمالك ﴾ قد تقدم لنا الكلام في هذا وما
بجده والمراد باطلاق الشراء عدم ذكر المالك لان البيع ظاهرا يقع وبه صرح الشيخ وجماعه كما استمع
وبهم من قوله ولم يميز للمالك انه ان اجاز المالك صح (١) وهو كذلك لان العقود بالقصد وبه صرح
في جامع المقاعد وكذا المسالك وجمع البرهان وهو خلاف ما فهم من الشرائع والنصرير قال في الاخير
وان كان في النعمة وقع الشراء لم يميز المالك والاوقف على الاجازة انتهى فامل وان بلغ من ذلك
في الحاشية لماعنا قوله نيا يأتي في الكتاب فان اشترى في النعمة من دون اذن وقعه ان يذكر
المالك والابل ان مفهوم كلامه أولا أن الشراء له وان نوى المالك اذا لم يذكره وقضية قوله والا
بطل انه يعطل ان ذكر المالك في الشراء وان اجاز ان يقول ان مراده اذا لم يميز وانما تركه لوضوحه
وسبق ذكره هنا وقال نيا يأتي ايضا وان اشترى في نعمة صح ان لم يذكر المالك والاوقف على الاجازة
ويبني بناء على ما هنا انه اذا نوى المالك ولم يذكره واجاز انه يصح فيقوم حينئذ احوال كون الرجوع
للمالك اذا كان قد تقدم مال القراض فمما لانه يحتفظ كالتصاحب وانصرف في الميسر لا لم يقل فيه بصحة
التفويضي على انه ان لم يذكر العامل تلقى القصد به وكان المبيع له وتعلق الثمن بقصدته وان ذكره فيه
وجبان الصحة والبطالان ثم قال والثاني أولى ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان ذكر المالك بطل مع عدم الاجازة ﴾
لانه عند فضولي يعطل مع عدم الاجازة كما هو ظاهر وبه صرح جماعة لكنه قال سيك الشرائع ولو
اشترى في النعمة لا يصح الا مع اذن المالك وظاهره بقرينة ما بعده انه سى المالك فان اراد
باذن المالك اجازته كان مما نحن فيه وكان قوله لا يصح على حقيقته وان اراد بالاذن مناه للمحقق كان
المراد بقوله الاصح انه لا يترجم ويبني تنزيل كلام المصنف في حاتين المستثنى على ما اذا كان شراءه
في النعمة بازيد من ثمن المثل ليفرق بينه وبين ما سياتي كما سبقت آفاق مراقبة السياق بمجمله على بيان
حكم الشراء في النعمة معلنا لكنا نحن سقنا هنا كلام من حكينا به من الاصحاب على اصلاحه لعدم
الفرق اصلا قطعا ﴿ قوله ﴾ ﴿ وليس له ان يبيع الا تحدا بقصد البطل (عنه للشيخ) والاعراب ان له ان يبيع
بالعرض مع النبطة ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك كله في أول الفصل مبنا مشابها ونفسكت المصنف من البيع
بنصرته البطل كما تعرض للعرض ولا يكاد يكون بينهما فرق كلني جامع المقاعد ﴿ قوله ﴾ ﴿ وليس له المزاوة ﴾
كلني التذكرة وجامع المقاعد لان وضع المضاربة على الاسترباح بالاجارة وليس من المزاوة بل يحل اختلاف

(١) لان قضية المضاربة الشراء المالك (منه قدس سره)

ولا يشتري الابن للملأ فان اشترى في القصة من دون اذن وقع له ان لم يذكر المالك والا بطل وليس له ان يشتري بأكثر من رأس الملأ ولو اشترى عبدا بآلف هي رأس الملأ ثم اشترى بينها آخر بطل الثاني وان اشترى في قصة صح له اذا لم يذكر للمالك والا وقف على الاجازة وله أن يشتري الملب ويرد باليب ويأخذ الارش كل ذلك مع التنبه (متن)

الا من أحد في إحدى الروايتين فان زارع المالك وكان البذر منه أي المالك من مال القراض أو غيره والعمل والموال من العامل لكنها من مال القراض فلا أجره للعامل ويضمن المال ولا أجره للعامل أيضا ان كانت له والبذر من مال القراض وان كان البذر من مال العامل والعامل من مال القراض ولم يجر المالك عليه أجره الأرض والموال واصلاحها وارث القرض وبالله وان زارع غيره وكان البذر والموال من مال القراض قائما فذلك ولا أجره للعامل وعليه أجره الأرض وفيه ما ينف من مال القراض هذا اذا لم يجر المزارعة صاحب مال القراض وان أجاز صحت المزارعة وكان البذر منه وبين مالك الأرض ولا شيء للعامل لانه كاتصاف هذا على ما تنصبه قواعد البايين ﴿ قوله ﴾ (وليس له ان يشتري الابن الملأ فان اشترى في القصة من دون اذن وقع له ان لم يذكر المالك والا بطل) قد تقدم الكلام في ذلك كله من جهة مطلوته ومفهومه واعادته ﴿ قوله ﴾ (وليس له أن يشتري بأكثر من رأس الملأ) لان الشراء انما هو بالعين قط لاقى القصة ولان العقد انما تضمن الشراء برأس المال فلا يخلط على الشراء بما زاد ولان المالك انما رضي من العامل ان يشغل ذمته بما دفع اليه لا بغيره وبذلك صرح في التذكرة وجامع المقاصد وفي (الفتنة والنهاية والسرائر) بما يدل على ذلك وهو قضية كلام الباين في عدة مواضع حيث يقولون في التعريف أن يدفع مالا لتبذره ليعمل فيه وحيث يشترطون في مال القراض ان يكون مينا وان يكون معلوما وقد شرط جماعة ان يكون مسلفا يد المالك الى غير ذلك وقضية المطلق الكتب الثلاثة انه لا فرق في ذلك بين أن يأخذ في ذلك أولا ولا بين أن يميز أولا وقد يقال أنه يفهم من كلامهم أنه يميز ذلك حيث يقولون ولو اشترى في القصة لم يصح الا مع اذن المالك فليأخذ حيا ﴿ قوله ﴾ (ولو اشترى عبدا بآلف هي رأس الملأ ثم اشترى بينها آخر بطل فان اشترى في قصة صح له اذا لم يذكر المالك والا وقف على الاجازة) قد تقدم الكلام في كلام الأخير وما كلام الأول فظاهر قوله هي رأس المال وقوله وان اشترى في قصة ان شراء الأول كان بين الآلف أيضا كما فرض في التذكرة وقال أنه يطل الثاني لانه اشترى بين مال غيره لتبذره وكذا ان اشترى الأول في القصة والثاني بين المال لانه قد اشترى الثاني بعد ان حاربت الآلف مستقدهم الى البايع الأول وان اشترى الأول بالعين والثاني في القصة لم يطل الثاني لكن ينصرف الشراء الى المالك ان لم يسم المالك في العقد أو لم ينزه قاما ان ساء أو نواه فانه ينف على الاجازة لكنه أن دفع الآلف في غنمه وانفها اثنى بطل العقد الأول لانه قد تلف الثمن المين قبل القبض وكذا اذا تمرد دعا لانه كاتلف على الظاهر ﴿ قوله ﴾ (وله ان يشتري الملب ويرد باليب ويأخذ الارش كل ذلك مع التنبه) كافي في البسوط وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والروض والمساكن وجمع الجواهر والكفاية وكذا المفاتيح لان القرض الثاني هو الاسترباح وهو يحصل بالصحيح والمليح ولا يتقيد

ولو اختلفا في الرد والارش فلم جانب النبعة فان اتضت قدم المالك وليس له ان يشتري من يشتق على المالك الا باذنه فان فعل مسح وعق وبطلت المضاربة في غمته فان كان كل للمال بطلت المضاربة (مقن)

بالصحيح وعلى تقدير شرائه جاهلا يأخذ بما فيه النبعة من الرد والاساك بالارشاذ قد يكون احدهما اغبط بالنسبة الى التجارة ولا كذلك الوكيل فان الاطلاق فيه يحمل على الصحيح لان شراءه وربما كان لغنية والبيع لا يناسبها غالبا ﴿ قوله ﴾ ولو اختلفا في الرد والارش فلم جانب النبعة سواء كانت في جانب العامل أم للمالك لان العامل حقا باعتبار ان له حظا من الربح فليس للمالك ابطال حقه من النبعة ولا كذلك الوكيل وبذلك صرح في المبسوط وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان اتضت قدم المالك ﴾ كافي جامع المقاصد لانه اذا اتضت النبعة في كل من الجانبين بالكلية فلا حق للعامل والمالك مسلط على ماله ويتصور صحة البيع حينئذ بان تكون النبعة عند الشراء ثم يزول ويتصور جواز الرد حينئذ فاما لم يكن ماله بالبيع ثم يحدد عليه كما هو المفروض وفي بعض النسخ فان اتضت وصنائه انه اذا اتضت النبعة من الجانبين قدم قول المالك وهو صحيح اذ ليس حينئذ للعامل حق يفوت ﴿ قوله ﴾ ﴿ وليس له ان يشتري من يشتق على المالك الا باذنه ﴾ كما هو صريح التذكرة واللمعة وجامع المقاصد والروضة لانه تصرف منه في غمته لا غير داخل تحت الاذن لانه يقتضي صرف ان وقع صحيحا فيكون العقد باطلا ان كانت الشراء بين المال كما هو صريح كلام المبسوط والغنية والسرائر وجامع الشرائع والارشاد والروض وكذا المختف وفي التحرير وجامع المقاصد والمساك والروضة انه يكون موقوفا على الاجازة واحتل في شرح الارشاد والتفصيح وجمع البرهان البطلان والتوقف على الاجازة كما يأتي بيان ذلك كله ونقصه كلام المبسوط وما ذكره بسببه انه ليس له ذلك وانه فعل حراما كالكتاب وما ذكره من ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان فعل مسح وعق ﴾ أي فان اذن المالك فاشترى صحيح الشراء وعق على المالك فاشترى صحيح الشراء وعق على المالك كما صرح بذلك في المبسوط وما ذكره بسببه في المسئلة المتقدمة مع زيادة التذكرة لان الحلال فيه كلال فاما اذا باشر المتق بنصفه أو وكل فيه وهذا اذا لم يكن في البعد ربيع واما اذا كان فيه ربيع قد قال في جامع الشرائع انه قد قيل انه لا يتق قدر نصيب العامل ولم يحد هذا القائل منا ولا من العامة ولا حكم هذا القول احد غيره ﴿ قوله ﴾ ﴿ وبطلت المضاربة في غمته فان كان كل المال بطلت المضاربة ﴾ وان كان بسبه انفسخ من القراض بقدر قيمة البعد كما صرح بذلك كله في المبسوط والغنية والسرائر وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك وهو قضية كلام الشرائع وغيرها لان غمته بمنزلة التالف قد كان غمته جميع المال كان كما لو تلف جميع مال المضاربة ولو كان بعض المال كان كل شيء بسبه وتستمر المضاربة في الباقي وهذا اذا لم يكن في البعد ربيع كما عرفت أمّا وهل للعامل حينئذ أجره أم لا نقولان خيرة المبسوط الثاني وقد مال اليه الحق الثاني وقد يظهر من المولى الادريسي ولا ريب في التحرير واختير الاول في الارشاد والمختف والعمدة والتفصيح والروض والمساك والروضة وشرح الارشاد لفرض الاسلام وفي الاخير الاجماع عليه لانه قد انفسخ باختيار المالك الذي هو في قوة فسخه ﴿ قال في شرح الارشاد ﴾ وكما أ بطل المالك المضاربة لزم أجره

ولو كان فيه ربح فلعامل للمطالبة بجن حصته والوجه الاجرة (متن)

العامل اجماعاً فيلزم المالك أجرة العامل اجماعاً ويؤيده ان استحقاق الاجرة ليس مقصوراً على هذا العمل وحده بل عليه وعلى ما تقدمه من المراكمت من حين العقد الى حين هذا الشراء فالتحاشى فيه كالتحاشى فيها اذا فسخ بعد ان سعى العامل وباشترى القنصلت وسافر لكته لم يرد على تقدير انحصار العمل في هذا الشراء فله عمل ما موره به وأجرة صدمين فاعل مد نفسه لعمل العوض وبه يفرق بين عمل هذا العامل وعمل الوكيل لان الاجرة ليست من مقتنيات عمله لان الاصل في التبرع وبمضى القراض على العوض من حصة أو أجرة وما ذكره يعلم الوجه في القول الاول لانه باقداه على شراء هذا البعد الذي ينتسب على المالك بعد الشراء بلا قاصرة صار كانه مشرع فلو كمل الذي لم يشتره أجرة فاعل ومن القريب ان مولانا المقدس الاردبيلى لم يثبت لهم ذلك من كلام الارشاد ﴿قوله﴾ ﴿ولو كان فيه ربح فلعامل المطالبة بجن حصته والوجه الاجرة﴾ القول الاول خيرة الميسوما وجامع الشرائع ولا ثالث لما فيها أبعد والثاني خيرة الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والمختلف والايضاح وشرح الارشاد لوجه القيمة والتبصير والروض والمساك والروضة ولا يربح في جميع البرهان وفي جامع المقاصد ان الذي ينساق اليه النظر عدم استحقاق العامل شيئاً ان لم يكن احداهما قول ثالث (قلت) الظاهر اتفاق الخاصة والعامة على عدم الثالث وقد سمت اجماع غير الاسلام والقولان مبنيان على المشورين ان العامل يملك الحصة بالظهور والا فالكلمة متعقبة على ان له الأجرة كافي جامع المقاصد على القول بأنه انما يملك بالانقضاء والقسم لاكتنائها حينئذ لكن هذا الاجماع في محل الشك عند المصنف في التذكرة لانه لم يجرم بالاجرة لانه اول ما افتى بالحصة ثم قوى ثبوت الاجرة فليحظ وعلى الاول فوجه كلام الشيخ أن العامل يملك حصته من الربح بالظهور وان المالك يأذنه في الشراء الموجب لفتح كان كأنه استرد طائفة من المال بظهور الربح وانها وان العامل شريك فيسري انتفى نصيبه فيضمن المالك التعصيب مع يساره والا استنسي البعد فيه وقد روى محمد بن قيس في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجل ألف درهم مضاربة فاشتري أباه وهو لا يعلم قال يقوم فلان زاد درهمها واحداً احتق واستنسي في مال الرجل وهي دالة على صحة البيع وثبوت الحق فقتل على صحة البيع فيها من فيه وان ذلك غير مناف لتقصود القراض ويكون اشتراط الاذن لا يلزم من الضرر ثبت الحصة كاقاله الشيخ لا الأجرة وحجة الحق ان المضاربة بطلت بهذا الشراء لعدم كونه من متعلق الاذن بان شراء المضاربة ما اقتضى التعصيب والبيع وطلب الربح مرة بعد أخرى وهو معنى هنا لكونه مستحقاً لفتح فاذا صرف الثمن فيه بطلت وضمن المالك فلعامل أجرة المثل كالوفسخ المالك بضنه لان العامل قد عمل ما حصل لذلك به نفع مطلوب له وقد اعترض في جامع المقاصد على الأمور الثلاثة (اما الاول) انضى استحقاقه الأجرة قولاً واحداً على القول بأنه انما يملك بالقسمه بيان استحقاق العامل الأجرة انما هو في العمل المحسوب للمضاربة اذا قامت الحصة وقد قرأ أن هذا ليس من أمحال المضاربة بل هو خلاف مقتضاها وليس من مقتنيات التوكيل ثبوت الاجرة فلو كمل على محل مقتضى التوكلة انتهى وبذلك اورد على الثالث (وفيه) انه لا وجه لذلك في الاول بعد قوله انه يستحق الاجرة قولاً واحداً مضاعفاً الى اجماع غير الاسلام وقد سمت مقدّمه وقد عرفت الفرق بينه وبين الوكيل على تقدير انحصار

وان لم يأذن فالإرب البطلان ان كان الشراء بالعين أو في القصة وذكر المالك (متن)

العمل في هذا الشراء وعدمه وبالفروق واجماع النضر يندفع الإبراد عن الثالث أيضاً (وأما الثاني) أعني خيرة الشيخ فإنه أما يتم ان قلنا ان السراية تحقق بالمتق القهري أو باختيار سبب المتق بناء على ان اختيار السبب اختيار للسبب (قلت) هذا بناء على مختار الخلاف وعلى ما يترجم في أحد أقواله في المبسوط فإن بين كلاميه فيه منافاة في مثل ذلك على ما حكاه عنه في المختلف ﴿ قوله ﴾ «وان لم يأذن فالإرب البطلان ان كان الشراء بالعين أو في القصة وذكر المالك» قد تقدم قل الأقوال في ذلك وتفصيل الحال أن يقال اذا وقع الشراء المذكور قلنا ان يكون الشراء بين المال أو في القصة وعلى التقديرين قلنا ان يكون مالاً بالنسب وحكم الشراء المذكور أو جاهلاً بهما أو أحدهما خاصة وعلى تقدير الشراء في القصة أما أن يذكر المالك المانع لفظاً أو ينوي الشراء له خاصة مع علم المالك بالنية وعدمه أو يطلق نية نفسه خارجة عن المقام وقد اختلف في المبسوط والفتاوى والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والفتاوى والآراء وشرحه لوفقه والتفتيح والروض وغيرها ان الشراء يقع بالطلا ان كان بالعين من غير فرق بين العالم بالنسب والحكم والجاهل كما أطلق في التحرير وغيره أنه يفت على الاجازة كما تقدم ذلك كله ولعل مراد المبسوط وما وافقه من التصريح بالبطلان أنه يفت على الاجازة وهو الذي فيه في جامع المقاصد من عبارة الكتاب ويحتل ان يرادوا بالبطلان حقيقة لانه في المبسوط لا يقول بصحة الفضولي وبعض من وافقه يقول بصحة فبصره بالبطلان دون التوقف على الاجازة يقتضي بارادة الحقيقة وهو الذي فيه منهم المصنف في التحرير ووفقه في الايضاح وشرح الارشاد والمقاصد في التفتيح ووجهه كما تقدم أنه منهي عن الشراء المذكور لانه تفسير بعض مناف لقرض القراض (وله) أنه لا يزيد من القاصب (سلباً) لكن غاية التصرف من دون اذن وهو الفضول بينه والهي فيها يبلغ به الفساد والبطلان فيما ذكر أعني ما اذا كان العامل جاهلاً بالنسب والحكم فيما ذكر أعني ما اذا كان العامل جاهلاً بالنسب والحكم فيما اذا اشترى بالعين أو في القصة وذكر المالك صرح في الايضاح وجامع المقاصد لان الاذن في القراض إنما ينصرف الى ما يمكن فيه وتقليه في التجارة للاسترباح ولا يتناول غير ذلك ولا يكون ما سوى ذلك مأذوناً فيه والتباس الامر ظاهراً لا يقتضي الاذن غاية ما في الباب أنه غير آتم في تصرفه اما كونه هو التصرف المأذون فيه فلا وتكليف ما لا يطاق وتوجيهه الى الناقل أما يلزم على تقدير ثبوت الالتم لا على تقدير عدم الاذن في ذلك التصرف اذ لا امتناع في أن يظن المكلف لا مارة ما ليس مأذوناً فيه أنه مأذون فيه نعم لا يكون موافقاً به فاذا انكشف الحال تبين عدم قوّة التصرف لوقوعه في غير محل الاذن فيضمن فيها نحن فيه بتفريطه بتوك الاستعانة في السؤال فان العلم مقدور لنا كما تحقق في علم الكلام والبطلان في جاهل الحكم أقوى لانه غير مقدور وجاهل النسب وان كان مقدور لكن حكمه البطلان أيضاً لما عرفت وفروق بينه وبين الوكيل اذا عزل ولم يعلم في فخذ تصرفه وفسخ الجاهل ولم يعلم المجهول أنه ان التصرف المأثم به في الوكالة والجملة قد ثبت بأصل العقد فيستحب بخلاف ما هنا قلنا التصرف الواقع غير مأذون فيه قطعاً وأما ظن العامل بشمول الاذن له فنظراً الى ظاهر الحال فاذا انكشف الامر تبين عدم الشمول واختلف واضح بينه وبين شراء المبيع اذا تلف بالمبيع لان شراء المبيع صحيح نافذ لانه يجوز شراءه مع العلم

والا وقع العامل (مقن)

بالبسب وانما يقع الترقق فيما اذا اشترى المبيع غير عالم بالبسب وكان مع البسب خائفا من التبعة وانما
 عليها العامل بطن السلامة وكذا كل موضع ثلن التبعة فظهر خلافا قد قال في جامع المقاصد لا أعلم
 الآن نصريحا في حكم ذلك ولتجه عدم صحة المبيع هذا كله مضافا الى اطلاق الاكثر كما عرفت ولم
 يعرف التأمل الا من الكتاب والمساك والروضة وكانه مال الى الصفة في آخر كلامه في التذكرة وقال
 بها كما تستمع ووجه عدم البطلان والحكم بصحة البيع والتحق على المالك وأن لا ضمان على العامل ان
 العقد المذكور انما يقتضي شراء ما ذكر بحسب الظاهر لا في نفس الامر لاستحالة توجه الخطاب الى
 الناطق لاستثائه تكليف مالا يطلق (وحاصله) انه اذن في القراض وهو من أفراد برحمه والتلف
 حصل لمشي في المبيع لم يعلم به (توك) ان تكليف مالا يطلق وتوجيهه الى الناطق انما يقتضي عدم الأثم
 لاصحة العقد (يدفع) حكمهم بصحة العقد التي يظن فيها الربح وان ظهرت على خلاف ذلك بل على
 ضده كذا قال في المساك وبأية دلتا على موضع من ذلك ولله اشارة الى ما لو اشترى من نذر
 المالك حقه فانه يصح الشراء ان لم يعلم العامل بالنذر ومضى على المالك ولا ضمان على العامل مع جهله كما
 نص عليه في تذييب ذكره في التذكرة والكتاب فيما يأتي وقد حكى في الايضاح عن لفظ المصنف انه
 قال انتفى على المالك وتبطل المضاربة ويضمن العامل لانه سبب الاكلاف وهو خلاف ما في الكتابين
 (وكيف كان) فله ليس بما لا يملكه الحق الثاني ورد في المساك ايضا فرقة في جامع المقاصد بين
 المبيع وما لم يحن فيه بروز شراء المبيع اختيارا بانه لم يصادف حله لان كلالنا في حقه لا ربح فيها
 كالبسب المفروض الذي يأتي على النفس والحال انه جاهل به والفرقة منه في حقه اخرى لا دخل له
 في المطلوب (قلت) قد عرفت انه في جامع المقاصد كالتأمل في ذلك حيث قل لا أعلم الآن نصريحا
 في حكم ذلك هذا وان نوى المالك خاصة وقع العامل ظاهرا وبطل باطلا فلا يفتق ويجب عليه
 التخلص منه على وجه شرعي لانه ليس ملكا له في نفس الامر لنية الصارفة عنه وطريق التخلص بان
 يشتد النقاس فيبيع البعد ويستوفي ماله ليقائه على ماله البائع وكذلك الحال في المالك اذا علم ان الشراء
 قراض بالنية او اقرار البائع فانه يملك البيع ويرد كل مال الى مالكه فان لم يمكن فانه يبيع البعد
 ويستوفي ماله وليس له تريم العامل لان غايته ان المال ينفك عنه بتغيره ولا يربط بقيامه جيدا
 هذا ولم يتعرض في البسوط والثنية والسرائر الا اذا ذكر العامل المالك البائع لفظا ولا اذا ذكره
 وانما ذكر فيها انه ان اشترى بتبرأته بالبين بطل وان اشترى في الغيبة وقع العامل وقد تعرض لذكر
 المالك في الشرائع والتذكرة والتحرير والايضاح وجامع المقاصد والمساك ثم عد الى البارة ضد وجه
 المصنف ان مراده فيها بشير الاقرب انه يفت على الاجازة كما صرح به في شرح قوله وفي جاهل
 التسبب او الحكم اشكال وضد الحق الثاني ان مراده به الصفة لانه مال مقوم قابل للعقد في نفسه
 فصح شراؤه كما لو اشترى باذن رب المال وبه صرح في الايضاح في شرح قوله الاقرب والجمع يمكن
 والاولى تحرير معنى البطلان هل هو البطلان المعنوي أو توقفه على الاجازة قبل الاول يحتل الامر بين
 وعلى الثاني يحتل الصفة بمعنى التزم والبطلان من رأس الا ان احتمال الصفة بمعنى التزم مع طه
 بالبسب والحكم بعيد جدا قوله (والا وقع العامل) أي بان لم يكن الشراء بالبين ولا ذكر

مع علمه وفي جاهل بالنسب أو الحكم اشكال ولو اشترى من نذر المالك حقه صح الشراء
وحق على المالك ان لم يعلم العامل بالنذر ولا ضمان ولو اشترى زوجة المالك احصل
الصحة والبطان (متن)

المالك لنظرا ولا نواه بحيث يعلم به البائع وقم الشراء للعامل والم به ظاهرا ﴿ قوله ﴾ (مع علمه)
أي بالنسب والحكم وهو قيد في كل من البطان على تقدير الشراء بالعين أو في القعة مع ذكر المالك
ووقوفه للعامل على تقدير عدمها ﴿ قوله ﴾ (وفي جاهل بالنسب والحكم اشكال) قد علم منشأ
وجهي الاشكال ما تقدم ﴿ قوله ﴾ (ولو اشترى من نذر المالك حقه صح الشراء) ومتعلق
المالك ان لم يعلم العامل بالنذر ولا ضمان ﴿ كما صرح بذلك كله في التذكرة كما سمت وسمت ما
حكمه في الايضاح من لنظ المصنف (وقال في جامع المقاصد) ان القرض يتبين من ينسحب على المالك
غير واضح فان كلامهما لم يتناوله الاذن الواقع في عقد القراض غاية ما في الباب ان التفسير حقه انما
يعلم من قبل المالك وبعالم يعلم به أحد سواء بخلاف من ينسحب عليه بالآية ونحوها لكن لا أثر لهذا القرض
قلت للقرن بينهما ان الموقوف حقه لا ينسحب بمجرد دخوله في ملكه كأما مئلا من موقوف على صيغة التملك
وموسم عليه في ايقاعه فمالم أن يشبه أن يخرجه حتى يبيعه من زيد مثلا ويرم فيه ويشترط
على زيد أن يفتنه ان كان القرض تحصيل حقه وان كان القرض بإشارة حقه باعه من زيد وشروط
عليه أن يبيعه لسروا الذي هو أو المالك أو ابنته مثلا أو يبيعه من تمكن المالك حيث من تملكه وحقه
وعلى حقا لا يدخل تحت المهور والمحرمان من اشتراط يبيعه على البائع فتدبر ويترك فيها بان
العامل يشكر عليه القرض والقضاء أن يقبل قوله لأنه قد فسخ القراض لكن ذلك اذا كان بعد ظهور الرجم
استحق العامل حقه من الرج فلكان الاذن الواقع في عقد القراض متاولا له ولم يكن ضياعا فلا
تغيير فيه بل هو مال صالح للاكتساب قد يظهر في الرج بمجرد شرائه كأمر القروض فلا مانع الا
بمجرد نذر حقه وهو غير محل فوجب أن يكون القرض صحيحا (الا أن قول) ان هذا انما يتم اذا كان
قد قال له علي ان ملكته ان أحته والظاهر ان المراد بقرينة قوله حقه على المالك أنه قال له
علي ان ملكته أن يكون حراً (وفي) أنه يشترط في صيغة التملك عدم التعلق على الشرط
والصحة على ان هذا ونحوه ليس من صيغ التملك في شيء. ومنه قوله له علي ان ملكت سائلا فهو حر
لمكان التعلق ان سلتا صفة التدرج هذه لصيغة أو انها حيث صيغة حتى قيل لم يملك ذلك ﴿ قوله ﴾
﴿ ولو اشترى زوجة المالك احصل الصحة والبطان ﴾ كما احصلها كذلك من دون ترجيح
في التحرير والبطان خيرة التذكرة والايضاح وجامع المقاصد لاشبهه على ضرر المالك باضاح
عقد (التكاسط) باختار موزن نصف الصداق لو كان قبل الدخول وجبه بسد به قال الشافعي
وهو كما ترى على أنه لا يلزم ذلك فيما اذا كان قد اشترى بآية دوم وهي تساوي القاض على تقدير
الشراء بالعين أو اضافة الشراء الى المالك في نفس القرض أو في يده ووجه الصحة انه مال صالح
للاكتساب به وقد اشترى بشئ المثل أو دون مع ظن المصلحة أو العلم بها لمكان زيادة الرج جبا
فوجب ان يقع صحيحا اذا لا مانع الا تضاعف (التكاسط) وهو غير محل فتصوده لان حصول المقلب
الآن آكدًا وتكسب الزوج أكثر به قال بعض الحنابلة وعلى الصحة قد قال في التحرير ولو كان

ولو اشترى زوج المالك بائنا بطل النكاح وبدونه قيل يبطل الشراء لتضررها به وقيل يصح موقوفها ولا يضمن العامل ما يفوت من المهر ويسقط من الثقة وقيل مطلقا فيضمن المهر مع العلم (مقن)

الشراء بعد الفحول استحق المولى المهر وإن كان قبله فشكل (وقال في التذكرة) فيما إذا كان قبل الفحول في لزوم نصف المهر الزوج وبجان فإن قلنا بالقوم رجع به على العامل لأنه سبب تقديره عليه فيرجع به عليه كما لو افسدت امرأة النكاح بالزناح ولم يذكر حكم ما بعد الفحول ولا يرى علم الرجوع به لأنه قد تقرر بالفحول أو يرى الرجوع به كما ذكرناه في بيان الضرر (وقال في الإيضاح) قال المصنف وعلى الصحة بمحمل أن يقال ليس له فيها إلا بائنه لا فيه من إبطال استباحة المالك لوطي. وقد اختار المالك حصوه وبمحمل جواز البيع لأنه لا صح البيع بطل النكاح وبقي حكمها كائنا المملوكات وله سمع ذلك منه شاعرا إذ لم يجهده فيما حضر من كسبه والمحال في المراد بالبطلان على نحو ما تقدم من احتمال إرادة حقيقته أو كونه موقوفة على الإجازة ﴿ قوله ﴾ (ولو اشترى زوج المالك بائنا بطل النكاح) وصح الشراء قلنا كما في التذكرة لاستتاع اجتماع المالك والنكاح واجبا كما في شرح الإرشاد فتعذر قطعا كما في جامع المقاصد ولا شبهة في صحة الشراء كما في المسالك وبها صرح في الميسوط وغيره كما ستعرف لسموم الامة مع عدم المانع لأن لما أن تشقير قسما ووكيلها فالضرر جاز من قبلها ﴿ قوله ﴾ (وبدونه قيل يبطل الشراء لتضررها به وقيل يصح موقوفة ولا يضمن العامل ما يفوت من المهر ويسقط من الثقة وقيل يصح مطلقا فيضمن المهر مع العلم) قد حكيت الأقوال الثلاثة في الإيضاح وجامع المقاصد وكذا المسالك وجمع البرهان واقتصر وفقه في شرح الارتداد على حكاية الأولين وترك الثالث واقتصر في التذكرة على الحكم بإتاني قال فسد الشراء بمعنى أنه يكون موقوفة واقتصر في التحرير والإرشاد على الحكم بالأول لكن قيده في التحرير بالثاني قال الشراء بالعين قال وإن كان في القيمة وذكر المالك بطل مع عدم الإجازة وبمحمل على بعد لكان العاقبة أن يكون مراده بالبطلان فيها ما ذكره في التذكرة وفي عبارة الإرشاد بطل البيع فلا تغفل واقتصر في الميسوط والشرائع على قول القول بالصحة والقول بالبطلان لكنه في الميسوط أراد بالبطلان منه الحقيقي وأراد بالصحة منهاها الحقيقي لا التوقف على الإجازة وإلى ذلك أشار المصنف بقوله مطلقا حيث دل وقيل يصح مطلقا وقد حكمي في جامع المقاصد من السيد العميد أنه قال إن هذا القول لم يفت عليه من كتب أصحابنا وإنما قلناه المصنف وابن سديد ما كتبا عليه ونحو ذلك مالي المسالك ومع أنه قد حكى الشيخ في الميسوط إلا أن قول أنه يمكن في أقوال العامة وهو قول أبي حنيفة وأحد قول الشافعي وهو بعيد جدا لأن الشراء لما فلا بد من رضاها قبل أو بعد ولعل من قال بالصحة إن كان متا أراد مع الإجازة لا مطلقا (وكيف كان) فاقول بالبطلان من دون تقييد بخيرة الميسوط والشرائع والتحرير والروض لتضررها بفسخ نكاحها وسقوط ثمنها وذلك دليل على عدم رضاها وتقييد لا ملحقته من الإذن بدليل حتى يقيم القدر بإطلا لا ذكرناه من القرينة القليلة لولا القول بكونه موقوفة خيرة التذكرة والإيضاح وجامع المقاصد والمسالك وكذا جمع البرهان لأنه شراء غير مأذون فيه فيكون موقوفة (قال في الإيضاح) وهو قول كل من قال بصحة عند الفضولي ووقفه على إجازة المالك (وفيه) إننا للاحق ووالله يقولان في شرائهم والتحرير والإرشاد

وكذا لو اشترى من له عليه مال والوكيل في شراء عبد مطلق لو اشترى اب الموكل لاحتل
الصحة وعدمها والمأذون له في شراء عبد كالوكيل وفي التجارة كالعامل (متن)

بصحة عقد الفضولي موقوفة وقد صرحنا فيها بالاطلاق كما سمعت لما ذكرناه في دليله من دليل العقل
وان كان ضعيفا على القول بالاطلاق وعلى وقوفه ان لم يخرج الحكم ظاهر وان اجازت بطل النكاح ولم
يضمن لما مرأ ولانته على القول بالصحة يضمن المهر مع طه وبه صرح المصنف وغيره ولم يترسوا
لضمانه الثقة ولأنها غير مقدرة بالنسبة الى الزمان ولا وثوق باجتماع شرائطها على لا يمكن منها في
الزمان المستقبل لانه غير واقع منها الا بتدوين البعد احوال ضمانه لما على التصريح ﴿ قوله ﴾
﴿ وكذا لو اشترى من له عليه مال ﴾ أي محتمل بطلان الشراء من رأس ومحتمل وقوفه موقوفة ومحتمل
صحة وقوفه وانصرف في التذكرة على احوال الصحة والاطلاق وبه بالاطلاق ان المالك يشترط بدخوله
في ملكه لاستباح أن يثبت له على ماله مال ولا فرق في المال بين أن يكون مستحقا في الحال كدية
الجنابة خطأ أو في قسمة يتم به بعد التمسك ووجه الوقوف على الاجازة أنه لا يقصر عن الفضولي وهو
الاوفاق بالضوابط ووجه الصحة ان العقد متناول له لانه مال صالح للاستباح في تضمنين السائل
حينئذ اشكل ينشأ من أن سقوط دين المالك بسبب فسخ فكل ضاملا له بسبب الاكلاف كذا قال
في التذكرة وما سبق المصنف في المسئلة السابقة يعني الجرم بالضمين ﴿ قوله ﴾ ﴿ والوكيل في شراء
عبد مطلق لو اشترى اب الموكل لاحتل الصحة وعدمها ﴾ قال في التحرير الاقرب انه يقتض على الاجازة
وفي (الايضاح وجامع المقاصد) أنه الاصح ووجه الصحة من دون توقف عموم الاذن من احوال ارادة
التراب لان شراء الاب اضع في الاخرة وهو مقصود للسلامة بخلاف الفراض فان الفرض منه
الاستباح فلا يكون مأذونا في نحو شراء ابيه ووجه الاطلاق من رأس أن المتبادر ان الفرض من شراء
الوكيل شراء عبد قربة أو عبد نجارة لا من يقتض عليه مع ما فيه من الضرر بخلاف التمسك (وبه) انه يكون
حينئذ فضوليا فيقف على الاجازة ويأتي المصنف وغيره في باب الوكالة انه لو وكله في شراء عبد مطلق
ان الاقرب الجواز والشيخ في المبسوط منع من لان فيه غرراً وقد أخذوه هنا مسلماً ﴿ قوله ﴾
﴿ والمأذون له في شراء عبد كالوكيل وفي التجارة كالعامل ﴾ قال في التذكرة اذا دفع السيد الى عبده
المأذون له في التجارة مالا وقال له اشتره عبدا فهو كالوكيل وان قال اشتره فهو كالعامل ونحوه ماني
جامع المقاصد ومناه انه كالوكيل في احوال الصحة وعدمها وكالعامل في التفصيل السابق ويجزم في
التحرير بأنه ان اشترى بغير اذنه بطل سواء شراء بالعين أو في القيمة وهو قضية المطلق جامع الشرائع
ومرجح المبسوط والتذكرة بعد تحرير وتفصيل وكلام فيها طويل وحاصله انه اما ان يكون اشترى
ابا سيده باذنه أو بدونه فان كان الاول ولم يكن على ابيه دين حتى عليه والا قولان عند العامة كما
اذا احتق الزمان البعد المهر من ومناه انه يقتض أيضا في التذكرة ولله يقول ان الدين تكون في قسمة
وله أو يتبع بها سواء كانت مستحقة في الحال كدية الخطأ أو يتبع بها فيأتمل فيه وان كان بدون اذنه
فان لم يكن عليه دين قولان هامة وان كان عليه دين قولان لم أيضا وعلى القول بالصحة فيما قبل
يقتض على وله قولان ايضا لم وقد عرفت ان الاصح في هذا ونحوه ان يتم موقوفة وقد يقال على العبارة
في اطلاق التنبيه ان البعد اذا اشترى بغيره في القيمة يقتض فلاك وان لم يذكره لفظا ولا بطلان الشراء

ولو اشترى العامل من يشتق عليه ولا ربح في المال صح فان ارتفع السوق فظهر ربح
وقلتا بملك به حق حصته ولم يسر على اشكال اذ لا اختيار في ارتفاع السوق واختياره
السبب وان كان فيه ربح وقلتا لا يملك العامل بالظهور صح ولا حق (متن).

في القصة لا ينصرف اليه بطل ولا كذلك العامل فانه حر يصح أن يشتري نفسه في القصة ولله لا
يرد عليه لوضوح ان المراد غير ذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو اشترى العامل من يشتق عليه ولا ربح
في المال صح ﴾ أي الشراء لقراض قلنا كما في جامع المقاصد لانه لا ضرر فيه على أحد ولا حقوقي
على الرقبة كما في النهاية والنتية والسرائر وغيرها وفي الاخيرين الاجماع عليه كما سنعلم وجزاء به كما في
المبسوط والتذكرة والتحرير والايضاح وجامع المقاصد والمساك فان يصح قبل ظهور الربح فلا كلام
كما في المبسوط ولا بحث كما في التحرير وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان ارتفع السوق وظهر
ربح وقلتا بملك حق حصته ﴾ أي فان بقي في يده وارقم وظهر ربح وقلتا بملك بالظهور لا بالقصة فحق
حصته قلنا كما في المساك ويصرح في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير
والايضاح وجامع المقاصد ووجه واضح لمكان حصول التفتي وادعى كلشلف الرموز الاجماع على ذلك
فيما يأتي من ان العامل يستحق الربح لا الاجرة وادعى في السرائر تراثر الاخبار بذلك في المسئلة
المذكورة وسنسمع ما في الرواية والنهاية والنتية والسرائر وغيرها من الاطلاقات والاجامات ﴿ قوله ﴾
﴿ ولم يسر على اشكال اذ لا اختيار في ارتفاع السوق واختياره السبب ﴾ يريد انه اذا بقي في يده حتى
ظهر الربح وقلتا بملك به وحققت عليه حصته هل يسري التعلق الى الباقي اشكال ينشأ من ان حصول
المال له لم يكن باختياره لانه انما حصل بارتفاع السوق ولا دخل لا اختياره فيه كالارث فكان تهربا
قلا يسري وهو الذي قره في التحرير وقال ان يفتي في الباقي وهو قضية المطلق الصحيحة والاجامات
على ما فهمه الشيخ وجماعة منها واكثر العبارات كما سنعلم ومن انه اختار السبب وهو الشراء اذ لولاه
لم يملك شيئا بارتفاع السوق واختيار السبب اختيار للسبب وهو الظاهر من المطلق الصحيحة عند
امعان النظر كما فهمه جماعة قوله اذ لا اختيار في ارتفاع السوق اشارة الى وجه عدم السراية وقوله
واختيار السبب اشارة الى الوجه الثاني وهو مبتدأ خبره محذوف تقدير ثابت أو نحوه واعترضه
في (جامع المقاصد والمساك) بين ماوجه به في الايضاح وجه عدم الشراء به من ان الشراء ليس هو
مجموع السبب وانما هو سبب مبد والسبب الاقرب انما ارتفاع السوق اذ لا اختيار فيه
قلا يكون الملك بالاختيار لان جزءه غير مقفود (وفيه) انه قد يقال ان السبب اختياره الشراء
واختياره لساكه حتى ارتفع السوق كما به عليه في الايضاح فما مضى الى المطلق الصحيحة كما سنعلم
ولا تغفل ان الرواية واردة في الجاهل والسرابة في هذا التفصيل اذا كان مؤسرا غير المبسوط وجامع
الشرائع والتذكرة والايضاح وفي (المساك) انه أقوى لولا ممارسة المطلق النص وقد عرفت الحال فيه
وسنسمعه وصرح بالتوقف في جامع المقاصد وفي (المبسوط وجامع الشرائع) انه ان كان مصرا حتى نصيبه
واسخر الرقي في نصيب رب المال ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان كان فيه ربح وقلتا لا يملك بالظهور صح ولا
حق ﴾ يريد ان كان فيه ربح وقت الشراء وقبل الشراء بان لشراء بمائة وهو يساوي مائتين وقلتا انه
لا يملك بالظهور صح الشراء من غير اشكال اذ لا مانع منه اذ لا حق كالمظهر وهو صرح في التذكرة

وان قلنا بك فالقرب الصفة فينتق نصيبه ويسري الى نصيب المالك ويتم له حصته
لاختياره الشراء ويحتمل الاستسماة في باقي القيمة لمتى وان كان العامل مؤسراً (متن)

والحرير وجام المقاصد والمساك وعليه ينبغي المبسوط وهذا قسم قوله ولا ربح في المال ﴿ قوله ﴾
﴿ وان قلنا بك فالقرب الصفة ﴾ أي صفة البيع وظاهر التذكرة أنه اجماعي وهو كذلك على الظاهر
لا ستمسه من المبادات وحكاية الاجامات وورد الخبر الصحيح لأن كانت مودة الجبل
وعلم إذن المالك وهو يدل على الصفة في مودة العلم والأذن بالأولية كما قسمه مع وجود مقتضى
وارتفاع المانع اذ ليس هو الحصول الشرر على المالك وهو متفق هنا لأن التمسك على العامل دون
المالك وأول من احتل البطلان ما المصنف في الكتب كما قسم وجهه أنه يلزم منه تعريض مال
المالك لتلف بموته وتعليقه زمناً طويلاً بغير انتفاع لأمور موهوم اذ قد يميز عن السي وعلى تقدير
قدرته عليه قد لا يحصل شيئاً وعلى تقدير تحصيله تمام قيمته أو بعضها قد لا يصل اليه وذلك خلاف مقتضى
القراض بخلاف رضا المالك مع باقي ذلك من تخصيص حق العامل وذلك يشترط بالمالك إلا ان تحول
اذا قول بصحة البيع ولا تحكم بمتى وفيه امراض من القواعد التطبيقية وهو ان كل من ملك أباه
حق عليه فلا بد من تقييد صفة البيع بما اذا إذن له المالك وعلى العامل بالنسب والحكم بالبطلان فيما
منا ذلك لكن فيه امراضاً من الصحة ومن اطلاق التناهي والاجامات الآية لكن الامر في
الاخير سهل اذ جعل هذا الاطلاق خصوصاً لغير المقطوع به اذ لا على الصحة وهو أنه لا يجوز التصرف
في مال الغير بغير رضاه مع أنه يشترط في المخصص ان يكون صريحاً أو كالصريح مما لا ينبغي
وبالحقيقة ان كان هنا اجماع كما هو الظاهر اذ لم نجد خلافاً والا فلا امر مشكل ﴿ قوله ﴾
﴿ ويسري الى نصيب المالك ويتم له حصته لاختياره الشراء ﴾ أي الذي هو السبب واختيار السبب
اختيار السبب وقد عرفت المصريح بالسراية فيما اذا لم يكن فيه ربح وقت الشراء لكنه حصل بارتفاع
السوق ومن صريحه التوقف ومن ظاهره ذلك ومن قرب عندها وقد صرح بالسراية هنا اذا كان
مؤسراً في المبسوط والتذكرة والايضاح وهو قضية جامع الشرائع بل التحرير وان قرب عندها هناك
على تأمل لما في ذلك بل قد يدعى ظهور السهم منه فليحظ وقد صرح بالتوقف هنا أيضاً في
جامع المقاصد وقد يلوح ذلك من الروضة والمساك وقد عرفت ان الصحة عند صدق التأمل
تدل على السراية ومن لحظ الرياض عرف أنه لم يلحظ المبسوط وجامع الشرائع والقواعد والتذكرة
والحرير والايضاح وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويحتمل الاستسماة في باقي القيمة لمتى وان كان العامل مؤسراً ﴾
كان العامل مؤسراً ﴿ هذا خيرة النهاية والفتية والسرائر والشرائع والتامع والارشاد والتجربة والهمة
والنتيج والايضاح والتامع وكذا جمع البرهان بل وكذا المساك والروضة وحكمه في الايضاح من أبي
الصلاح ولم نجد في الكافي وفي (الفتية والسرائر) الاجماع عليه ونسب في جمع البرهان الى فتوى العلماء
ثورة ونفى عنه الخلاف أخرى والبراءة التي حكيت عليها الاجامات وواقعتها عبارات هذه الكتب
المذكورة عبارة النهاية وهي هذه متى اشترى المضارب مملوكاً وكان أباه أو ولده قائم يقوم هو عليه
فإن زاد ثمنه على ما اشتراه اتمت من بحساب ما يصيبه من الربح ويسمى فيما يبقى من المال لصاحب
المال وان قصصه أو كان على رأس المال بقي رقا كما كان انتهى ثم قد دخلت عبارة الشرائع وما تأخر

عنها من قوله وان قص الى أكثره ويد في بعض ما أخرجه انه لا فرق في العامل بين ان يكون مرسراً ومسرراً وهو المحكي عن النبي وقضية إطلاق الباقي كما ان قضية إطلاق الجميع اختلفت بين ان يكون ظهور الربح قبل الشراء أو بعده وأنت خير بأن تقول بما هنا بسهم السراية على العامل وان كان مرسراً مناف لا يأتي ان شاء الله تعالى في بابه الا ان يقولوا انهم غنوا في المقي لكن كلامهم عام ومطلق بحيث يتناول العالم المختار والمجامل او يقولوا ان الشراء مع العلم بالنسب وظهور الربح وقت الشراء ليس بمجروح السبب وهو في هذا القسم بعيد جداً والاصل في ذلك ما رواه الشيخ عن محمد بن عيسى في الصحيح والصنف عن محمد بن عيسى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام والمكلفي في الحسن عن محمد بن عيسى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى أبداً وهو لا يعلم قال يقوم فان زاد درهما واحداً أنتقي واستقي في مال الرجل وكلمهم فصار منها انه ينتق نصيب العامل وينتقى البند في باقي قيمته فالضبير في المقي يعود الى ما زاد والظاهر انه كضبير يقوم وضبير زاد مائة الى الارب لان هذه المضاربة على نسق واحد فكيف كانت على اشتقاق جميعه وان المشعشع هو العامل بمعنى انه يسري عليه فيجب عليه بذلك السعي في تحصيل مال صاحب المال فيكون المراد بالاستثناء المعنى العربي بين الناس وهو السعي والسلب أو يحل على اصدار العامل بانه لا خلاف ولا بحث في الاستثناء ان كان مسرراً أو على تجديد الربح بعد الشراء فانها صالحة فتتبرر على ذلك وعلى ما فهم الشيخ المظم من الرواية تكون دالة بإطلاقها على الاستثناء مرسراً كان أو مسرراً لكن ترك الاستثناء لان التبريم عليه على خلاف الاصل وعلى عدم الفرق في ظهور الربح بين كونه قبل الشراء وعنده وبعده وأما صحة البيع فليجوز مقتضى وعدم المانع اذ لا ضرر على المالك اذا اشترى ما هو على العامل وقد عرفت ما فيه مع الجمل بالنسب وعدم الاذن والفتنة القطعية وأما حله على اصدار العامل والا لوجبت السراية وأما حق نصيب العامل فلا خياره الشراء المقتضي اليه (وفيه) ان مورد الخبر انه لا يعلم انه أبوه فكيف يتم اختياره السبب الا ان تقول ان مروده انه غير عالم بانه ينتق عليه والاول بعيد من حيث القرض والثاني من حيث القفل لان المتبادر من الخبر هو انه لا يعلم انه أبوه وهو الذي فيه وما ذكر يظهر حال قوله في جامع المقاصد فان قام دليل على ان البتق بالشراء موجب لسراية نزول الرواية على اصدار العامل وبالله أنشأ في المسالك والروضة والرياض بقولهما وحلت الرواية على اصدار العامل جميعاً بين الالة اذ في ان دليل السراية هو انه اختار السبب وهو يقتضي بانه عالم بالرواية واردة في صورة الجمل فلوورد يختلف فلا حاجة الى الجمع وأغرب منه ما في الرياض فانه قال حلت الرواية على اصدار العامل جميعاً بين الالة وقال ان الحكم بالاستثناء مع الاصدار والسراية مع اليسار والفرق بين ظهور الربح وتجدد مبيد على القول بالسراية في البتق القهري والاشهر خلافه انتهى وأغرب منه ما في الروضة حيث رواها عن محمد بن حرثم ان كلام الشيخ ومن واقفه هذا صاحب ايضاح التامع في مورد الرواية فان كلام التامع وبغيرها عام وأستحق شامل لسورة العلم والمجل بالنسب والبتق كما عرفت ولا كذلك مورد الرواية نعم ايضاح التامع قيد عبارة التامع بما اذا اشترى غير عالم انه أبوه وقد قلنا ان هذه الصحيحة تدل على صحة الشراء فيما اذا كان العبد يتق على المالك واذن في شرائه كتبت المحصة كما هو خيرة الشيخ حكا لا الاجرة

والإطلاق لانه خالف التجارة ﴿ المطلب الثاني ﴾ ليس للعامل ان يسافر الا باذن المالك فان
 فعل بدون اذن ضمن ونفذ تصرفاته ويستحق الربح ولو أمره بالسفر الى جهة فساهم الى
 غيرها أو بائتياع شيء معين فابتنع غيره ضمن ولو ربح حينئذ فالربح على شرط (مقن)

﴿ قوله ﴾ ﴿ والإطلاق لانه خالف التجارة ﴾ قد تقدم الكلام فيه انما وأنت اذا لحظت
 ما حرمته في الباب عرفت ما في كلامهم رضوان الله عليهم من التصور والاضطراب ﴿ قوله ﴾
 ﴿ المطلب الثاني ليس للعامل ان يسافر الا باذن المالك ﴾ اجماعا لكلي الخلاف والنتيجة والسرائر وظاهر
 التذكرة وجامع المقاصد والمساك والمقانيح مزيدا بالأصل وما يفيهم من أخبار الباب وقوله صلى الله
 عليه وآله المسافر وماله لى قلت الاماوى الله أى نلى حلاك ولا فرق بين أن يكون الطريق آتيا
 أو حوفا وأنه لا يتبادر من إطلاق القيد ولا يفيهم منه الشمول له وقد استدلل عليه في جامع المقاصد
 بسببته الملبى من الصادق عليه السلام وصحبة محمد بن سلم من أحدهما مع ان الاولى واردة فيها
 اذا أمره بائتيان أرض ونهاه عن مجاوزتها والثانية ولوردة فيها اذا نهاه عن الخروج كاستسجما وفيها
 نوع دلالة وتركه في كلام أكثر اصحاب لمكان ظهوره مع انه يستند من حكمهم بالضمان قول واحد
 ولم يخالف في ذلك أحد من علماء الاسلام الا أبو حنيفة ومالك قياسا على الوديعة والمسكن في القيس
 عليه منوع أيضا عندنا ككلى الخلاف وقد تقدم بياؤه في باب ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان فعل بدون
 اذنه ضمن ونفذ تصرفاته ويستحق الربح ﴾ كما صرح بذلك كله في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد
 وكذا التنية والسرائر وفي الآخرين الاجماع على الضمان وهو كالتظاهر مع ما بهد في تناوله استحقاقه
 الربح لانها قالا بهد حكايتهما الاجماع على ذلك بعبارة واحدة ويحتاج على هذا المخالف في صحتنا
 القرض بهذه الشروط بقوله عليه السلام المومنون عند شروطهم وقد ترك الباقر هذا الفرع
 عليهم اكثرا عنه ينزههم لحكم ما اذا أمره بالسفر الى جهة فساهم الى غيرها لمكان انقاد الطريق
 وتقيح القاطع على المك عرفت ان الأكثر لم يترصوا لبيان انه لا يجوز له السفر لم يترصوا لقرعوم
 القريب ان من تعرض لذلك كالشيخين في الفتنة والنهاية والبسوط والمخالف لم يترصوا لهذا الفرع.
 وكيف كان فالاول عدم اخذها لانه يمكن استعادته من الاخبار بل خبر محمد بن أحمد عليها السلام
 كالتظاهر فيه قال سأله عن رجل يسلي رجلا المال مضاربة ويضى أن يخرج قال يضمن المال والربح
 بينهما ومن ينهه المالك عن السفر فساهم يصدق عليه ان سافر بنيراذته فكان هذا العنوان باحقيقه
 مشمولا لمورد الصحيح ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو أمره بالسفر الى جهة فساهم الى غيرها أو بائتياع شيء
 معين فابتنع غيره ضمن ولو ربح فالربح على الترتب ﴾ كما صرح بذلك كله في التنية وجامع الشرائع
 والشرائم والنافع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك والروضة والكتايب والمقانيح وهو قضية
 إطلاق التولية والتحرير ايضا الارشاد والعدة والروض وكذا جمع البرهان بل هو قضية كلام التنية
 والسرائر حيث قالا ويحتاج الى آخر ما تقدم وقد صرح بذلك كله في المتن في خصوص مخالفة أمره
 في جهة السفر وقد حكى الاجماع في التنية والسرائر على أنه يضمن فيها اذا خالف في الامر من أي السفر
 وابتناع الممنوع في (جامع المقاصد) نسب الى الاصحاب وفيه ايضا انه لا بحث فيه وفي (الرياض) انه لا خلاف
 فيه وهو اي الضمان قضية كلام الفتنة والنهاية وفي ظاهر جامع المقاصد وموضحين من المساك الاجماع

على ان الرجم على الشروط فيما اذا خالت في حدين الامرين وفي (ايضاح التامع) ان عليه الفتوى وفي موضع من مجمع البرهان كانه لاخلاف فيه وفي آخر ان الخلاف فيه غير معلوم والاصل في ذلك اخبار البابوي على انهاء (فندا) مادل على حكم الحاقلة في السفر كالصحيحين الذين في أحدهما الرجل يسلي المضاربة وينهى ان يخرج به فخرج قال يشتم المال والرمج بينهما ومن البعيد جدا ان يراد منها ومن غيرها ان الرجم الذي بينهما اما هو رجم غير المنهي عنه بل لا يكاد يصور في غيرها كما ستسم ومثله الصحيح الآخر فهي وحشة الكفائي وخبر ابي بصير وخبر الشام (ومنها) مادل على انه اذا امره بالبيع شي معين فحالفه فاباع غيره ضمن وان الرجم بينهما كوقوع جيل أو صبيحت عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دفع الى رجل مالا يشتري به ضربا من المشاع مضاربة فذهب فاشتري غير الذي امره قال هو ضامن والرمج بينهما على ما شرط وفي (مجمع البرهان) انها اصح الروايات التي في الباب مع ان في طريقها مروي بن حكيم وهو وان قال انتجاني أنه تمتة جليل الا ان الكشي قال انه فطعي ولم نقل اصحى كلامه تصحيح اوضح لانها لا يمتثل ان الرجم الذي بينهما رجم المأمور به لا المنهي عليه ومثله صحيفة الحلبي في الرجل يسلي المال مضاربة فيخالف ما شرط عليه قال هو ضامن والرمج بينهما (ومنها) مادل على ان الرجم له وليس عليه من الرخصة شي الا ان يخاف من شي مما امره صاحب المال في حصة الكفائي من ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلي بالمال مضاربة قال له الرجم وليس عليه من الرخصة شي الا ان يخاف من شي مما امره صاحب المال وفي صحيفة الحلبي الا ان يخاف أمر صاحب المال واذا جرينا في هذه الاخبار الاخيرة على الراجح في القاعدة الأصولية من رجوع الاستثناء الى الجملة الاخيرة خامة كان مقادها أن الرجم على الشرط وهل يندى لو تجاوز بالبين واشتل والتعد وغيرها من وجوه التصرف حيث يمين قولان اذ قد صرح في الرسالة بالتصدي في المثل والتعد وتظاهر التبرير والارشاد والمنة التصدي في الجميع وصريح الرخصة ومجمع البرهان وعدمه (ونحن نقول) هذه الاخبار تدل على التصدي لما صرحنا به او الاول فيقولك لان هذه الامثلة الثلاثة تدل صرح باشتراكها في ضمن القدر كانت دالة تحت عموم قول الحلبي فيخالف ما شرط وقد قال الصادق عليه السلام في جوابه على عومه من دون استئصال هو ضامن والرمج بينهما ونحوه غيره وان لم يصرح باشتراكها قلنا الحكم بصحة المضاربة مع الحاقلة لما شرط عليه صرحا يستقيم الحكم بصحتها مع الحاقلة لا دل عليه عند المضاربة فلو انما كالاتمة المذكورة بطريق أولى وليس يقتضى القدر عدما حتى لو انى بها كان قد خالف مقتضى القدر لانه لو صرح بخلافها كان القدر صحيحا قطعا وندرة للمصلحة فيها اذا باع دون ثمن المثل لا تضر أصلا وليس قائم الا ان يدعي أخية المورد وهي بمنوعة في الجميع (وتمى شي) وهو أنه كيف يستحق رجم عمل لم يكن مأذونا فيه ولم يامل عليه ويكون أكله في ظلاله ضامنا وقد قالوا ان المضارب بمنزلة الوكيل لا يصح له ذلك لكن الاخبار كما عرفت قد تكثر وتضارفت مع اشتغالها على الصحيح المستفيض وتماضت واحضدت بالتأويل والاجتماعات وان في بعض ذلك لبلاغا في جواز الخروج من تلك القاعدة فلا حاجة الى ما تكلفه مولانا المقدس الازدي في تأويلها من ان المراد ان ذلك اذا رضى الملك أو ما اذا علم ان ما شرطه عليه أولى في نظره فكله قال له هذا أولى في نظري فان خالفت كانت ضامن والقرائن على حاله كاذبا استأجره لمصلحة الافراد باعتقاده انه أفضل فانه يجوز له الدلول الى التتم وربما اولت بان المقصود أولا وبالذات انما هو الرجم وان تلك التخصيصات

ولو سوغ له السفر لم يكن له سلوك طريق غوف فان قبل ضمن ولو اخذ في السفر فاجرة
لقتل على مال القراض وقتته في المضر على نفسه وفي السفر من اصل (مال خ) للقراض
كالمصلحة على رأي (مقل)

عرضة لا تؤثر في فساد المصلحة ﴿ قوله ﴾ « ولو سوغ له السفر لم يكن له سلوك طريق غوف
فان قبل ضمن ﴾ كما في التحرير وجامع المقاصد لا فيه من التحرير بل وسوغ له سلوك الخوف فلم
لجواز جماله للتبرير بنفسه ولا ضمان عليه ﴿ قوله ﴾ « واذا اذن له في السفر فاجرة القتل على
مال القراض ﴾ اذا جرت العادة بالاستتجار على قتله كما في جامع المقاصد ولو جرت العادة بمجمله فلا
يعد عدم جواز الاستتجار ﴿ قوله ﴾ « وقتته في المضر على نفسه ﴾ اجماعا كما في جامع
المقاصد والمساك وقد علمنا كما في التذكرة و به صرح في المبسوط والمذهب والوسيلة والفتاوى والسرائر
وجامع الشرائع والتحرير والتذكرة لان الاصل حفظ مال التبرير وعدم وجوب الاتفاق عنه ويدل عليه
صحيح علي بن جعفر وغيره كما يأتي وقال مالك له ان يفتى منه على العادة كانتدا وكسرة السقا
﴿ قوله ﴾ « وفي السفر من اصل القراض كل الفتنة على رأي ﴾ وهو أحد الأحوال الثلاثة
في المسئلة وهي خيرة النهاية والخلاف والمذهب والوسيلة والفتاوى والسرائر وجامع الشرائع والشرائع
والنافع والتذكرة والتحرير والارشاد والتبصرة والمختلف والايضاح والسؤال والفتاوى وايضاح النافع وجامع
المقاصد والروض والمساك والروضة وجمع البرهان والفتاوى وقد حكاه المصنف عن والده وايي علي
وهو المشهور كما في التذكرة وايضاح النافع وجامع المقاصد وجمع البرهان وفي (المساك والكفاية والفتاوى)
انه الاشهر ولا يبيحني ذلك لندرة الخلاف جداً وفي (السرائر) انه الاظهر الصحيح بين اصحابنا المصنفين
وفي (ايضاح النافع) ايضاً انه الاظهر بين قهاتنا وفي (جامع المقاصد) ايضاً انه لمنهبا أكثر اصحابنا وفي
(الخلاف) ان عليه اجماع الفرق واغيارهم وفي (السرائر) ايضاً ان الشيخ رجح في النهاية والخلاف على أهل
نحلة واجماع صاهين أحد أقوال الشافعي (وفي) ان النهاية والخلاف مستقمان على المبسوط وفي (التذكرة)
ايضاً نسبة الى طائفتا لانه عمل فالك وقد اقطع بمنزله الى عمله فكان كلاجيره وقد قال بن الحسن
موسى عليه السلام في صحيح اخيه في المضايقات اتفق في سفره فهو من جميع المال فاذا قدم ببلده فسا
اتفق فن نصيه وقد رواه في الكافي في اتقوا عن السكوني ورواه في الفقيه مرسلاً عن امير المؤمنين
عليه السلام واما لقسوم وذلك اذا الخلق عند القراض كما هو قضية الملاقاة التاوي وحموم النصوص بل
يشاولان ما اذا اشترط خرج ما اذا اشترط كونها على العامل وفي ما اذا اشترط كونها على المالك
بل الثاني تأكيداً كما نص عليه جماعة قلت ولا يجب حينئذ تمييزاً كما نوهه في الروضة لتيوتها بدون الشرط
وفي قائمة اخرى وهو الخروج عن الخلاف لكن في ايضاح النافع ان الفتنة تترجم من دون اشكال
اذا كانا قد علمنا ان ذلك حكم الشارع والا فتي ثروهما فظهر لعدم القراض طبعاً الا ان يقال ان منها
مشتق لعدم الحصران على العامل وفيه تأمل انتهى فأمل فيعترضني الملاقاة النص والفتوى انه يتفق من
اصل المال ولو حصل الربح وفي (المذهب) انه يتفق من اصل المال وان لم يربح وفي (المساك والروضة
وجمع البرهان) كون لم يربح وفي الاولين انه ان ربح كانت من الربح وسواء انه قدم على حق العامل وفي
(ايضاح النافع) ان الفتنة تنجز من الربح وهو قضية كلام بعض الباقيين والمرا بد الفتنة وكل الفتنة الفتنة

فلو كان معه غيره فسط ويحتمل مساواة الخضر واحتساب الزائد على القراض (متن)

الكلية من باب اشاعة الصفة الى الموصوف وهو جميع ما يحتاج اليه من مأكل وملبس ومشروب كما في الفينة والتحرير ومركوب كما في الميسوط والتقيح وآلات ذلك كالقرية ونحوها واجرة المسكن مقصدا كما في المسالك والروضة والكتابة والاقتصاد وهو المراد من الاتفاق بالمعروف في عبارة المهذب والروضة والتذكرة وجامع المقاصد ويجب رد الاعيان الباقية الى القراض ومن التريب احله في التقيح من عبارة النافع وهي كبراة الكتاب ان المراد انه يتفق الزائد من فقة الخضر والباقي يكون من ماله والمراد بالسفر العربي لا الشرعي كما في التقيح والمسالك والروضة وجمع البرهان والكتابة بغير طائفتين وان كان قصيرا او اتم الصلوة الا ان يخرج عن اسم المسافر ﴿ قوله ﴾ ﴿ لو كان معه غيره فسط ﴾ كما في الميسوط والشرائط والتذكرة والتحرير والارشاد والتقيح وجامع المقاصد والروض والمسالك وجمع البرهان والمفاتيح غير انه قال في الشرائع ولو كان لنفسه مال غير مالى القراض وبوجه التقيط ظاهر لان السفر لاجلها فالتقعة عليها من دون فرق بين ان يكون قد شرطها على كل واحد منها أو أطلق مع جمل كل واحد منها بالآخر أما لو لم يملك صاحب القراض الا بالثاني وشرط على ماله كمال التقعة جاز واخصت به ولا شيء على الثاني ولو شرط المالك على العامل أن لا تقعه عليه وأن التقعة على العامل أو على المضارب الآخر صح الشرط ولا كذلك لو شرطها العامل على أحد المضاربين ثم عن التقيط وهل التقيط على نسبة المالكين أو نسبة المملين وبيان وقد جزم في الميسوط بالاول وهو الظاهر من مجمع البرهان وفي (جامع المقاصد) أنه أوجه وفي (المسالك) أنه أجود لان الاستحقاق منوط بالمال لانه الباعث على السفر ولا نظر الى السبل الا أنه يرد عليه أنه لو أخذ مضاربة في حال السفر فانه يمتنع أن لا يستحق فقة أصلا فأمثل والاولى أن يكون النظر الى ظاهر التجربة (١) ولا ترجيح في الكتابة وفصل في التذكرة لجمل التقيط على نسبة المالكين اذا كان ماله لنفسه وقرب تقيطها على نسبة المملين اذا كان المال لغيره ولم يتضح لنا وجهه (ومن المعلوم) ان التقيط إنما هو اذا كان ذلك المال مما يقصد له السفر فتدبر وهذا كله على القول بوجوب كمال التقعة على مال القراض وأما على القول بان التريب هو التقعة الزائدة فالتقيط تلك التقعة خاصة عليها والباقي على ماله (وقال في الايضاح) ما حاصله ان التقيط إنما ينفع على القول بوجوب كمال التقعة وأما على القول بأنه إنما يستحق الزيادة خاصة فان فقتة على نفسه وهو ضئيف جدا لوجود المختص في الموضوعين بل الظاهر انه سهو أو فسه فيه اجماع المصنف له بعد القول الاول ولا دلائل في ذلك على ذلك وكلامه في التذكرة والتحرير مطلق يجري على القولين ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويحتمل مساواة الخضر واحتساب الزائد على القراض ﴾ الظاهر أنه أراد بالأحمال التنبية على قول الشيخ في الميسوط حيث قال ان الاقوى أنه ليس له أن يتفق مال القراض حضرًا ولا سفرًا ثم قال من قال يتفق في قدرها وبيان أحدهما يتفق كمال التقعة والثاني وهو الاصح أنه يتفق القدر الذي يزيد على فقة الخضر لاجل السفر قد جعل هذا القول مبنيًا على القول بالاتفاق الذي لا يقول به وكل من قالنا بالاتفاق قال بأنه يتفق كمال التقعة وما قال أحدنا بأنه يتفق وأنه إنما يتفق الزائد سوى كاشف الزموزلم يقل به أحد قبله ولا بعده وإنما هي ثلاثة أقوال فشاخي فاني اوضح النافع والمسالك وجمع البرهان والكتابة والرياض من ان في المسئلة

ولو ائتمن المالك منه لئال في السفر فنفقه السود على خاص العامل ولو مات لم يجب تكفيته
﴿ المطلب الثالث ﴾ ليس للعامل وطؤامة القراض وان ظهر الربح (متن)

كلامه أقوال ليس في محله اذ الظاهر أن ليس نظرم الى كشف الرموز كما لحظناه نحن بل شيخنا صاحب
الرياض ما رآه وأغرب من ذلك ما في الروضة حيث تقتصر على حكايته ولم يحك خلاف البسوط
ويشهد على ذلك أنه في المختف ما حكمه ولا أشار اليه وتم ما صنع في التحرير والايضاح وجامع
المقاصد حيث حكى فيه كلام البسوط بالمعنى (ومن الغريب) ما عن كثر القوائد حيث جعل قوله
ويحتل احباين من ثمة أحكم ما اذا كان منه مال آخر في مقابل التضييق (أحدهما) كون الثقة كلها
في مال العامل كالحضر لانه اما سافر في تجارته وأراد أن يزود في الزم فآخذ مال القراض مستصحاه
(والثاني) استحقاق الزائد على نفقة الحضر من مال القراض في القراض المذكور لانه مشغول بمصلحته
كما كان حاضرا وإنما لم يسبب السفر التقدر الزائد على نفقة الحضر ومن البعد جداً ما احتله في جام
المقاصد من العبارة وقدمه فقال يمكن ان يكون قوله ويحتل مساواة الحضر الى آخره إشارة الى القول
الذي اخبره في البسوط فترى ما على القول باستحقاق الثقة فيكون مئاة استواء السفر والحضر في ان
مقدار نفقة الحضر من ماله والزائد محسوب من القراض ويكون أحد الماوين ووجه المساواة
مخوفين في العبارة قدومه ويحتل مساواة الحضر السفر في كون مقدار نفقة الحضر من العامل والزائد
من القراض ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ائتمن المالك منه لئال في السفر فنفقه السود على خاص العامل ﴾ كما
في البسوط والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك لانها انما استحققت سفراً للمضاربة
وقد ارتقت بالقسح ولا غرر لئله بمجواز فسح القدر وخالف في ذلك الشافعي في أحد الوجهين
﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو مات لم يجب تكفيته ﴾ من مال القراض كما في البسوط والتذكرة والتحرير
وجامع المقاصد لانه استحق الثقة في حال الحياة وكذا لو مرض فاحتاج الى دواء ونحوه فانه من ماله
﴿ قوله ﴾ ﴿ المطلب الثالث ليس للعامل وطؤامة القراض وان ظهر ربح ﴾ الاصل في المسئلة
ما قاله الشيخ في النهاية قال ولا يجوز للمضارب أن يشتري جارية يملكها الا أن يأذن له صاحب المال
في ذلك ومنه على احتمال قوله في التبصرة لا يطؤ جارية القراض من دون إذن المالك وقضية الملاق
الكتابين أنه لو أذن له المالك قبل الشراء أو بعده جاز له وطؤها بمجرد الاذن سواء ظهر فيها ربح أم
لا وقد واضعها في الشئ الثاني الارشاد قال لو اشتري جارية جاز له وطؤها مع إذن المالك بعده لا قبله
على رأي اذ ظاهره كما هو ظاهر الكتاب والايضاح فيها بد وعاية المراد والروض لمن أجاد التأمل
فيها انه يجوز له وطؤها بمجرد الاذن بعد الشراء سواء كان بلفظ التحليل وبدونه ظهر ربح أم لا وهو
المستاد من كلام الشيخ على طوله والمقتصر وايضاح النافع وقد اشترط في الثلاثة أن لا يكون قد ظهر
فيها ربح قدوا اقروم في بعض ما ذكرنا بل قد يروج من المختصر نسبة ذلك الى الأكثر لمن أسمن
الظرفية وتدبر وهو في بعضه ان كان الاذن بلفظ التحليل وقد يفرق بين عبارة التبصرة وعبارة النهاية
ويمكن ان يكون والمراد من عبارة النهاية أنه لا يجوز للمضارب أن يشتري قراض جارية يملكها الا أن
يأذن له المالك في وطئها بعد الشراء وهو قريب ظاهر تشهد به عبارة النافع فلا يكون مخالفاً لذلك
المخالفة لكن الحق والمصنف هنا وغيرهما فهو ما ان المراد الا أن يأذن له المالك في شرائها ووجه

شهادة عبارة النافذ أنه قال ولا يطو المضارب جارية القراض ولو كان المالك أذن له وفيه رواية بالجواز متروكة انتهى إذ ظاهرها أنه بعد شرائها لقراض لا يجوز وطؤها وإن أذن له المالك وإن الرواية واحدة في جواز ذلك لكنها حتمت متناقضة إذ الرواية ليست واحدة في ذلك (الا أن قول) فقط كان يدفع ذلك خواص عبارة الشرائع قال ولا يجوز المضارب أن يشتري جارية بطأها وقيل يجوز مع الاذن وقد نسب في غاية المراد والروض ماني الارشاد الى نعم الدين وقد سمعت البيارات الثلاث (الا أن قول) له أشار الى قوله في الشرائع بعد ذلك ولو أحلها بعد شرائها صح (وفيه) أنه غير ماني الارشاد ولكن يمكن الجمع مع تكلف قضية ماني الشرائع والتام أخذاً بالظاهر أنه ليس له وطؤها مع اذن المالك له من قبل أومن بعد ظهور ربح أم لا وأنه لو أحلها بعد الشراء لم يفتحل جاز ظهر ربح أم لا وهو حاصل كلام التحرير بعد تحريره وضم مضيه الى بعض وما هو قضية كلام الشرائع من أنه ليس له وطؤها مع الاذن سابقاً ولا حقاً ظهر ربح أم لا هو قضية كلام المبسوط والمذهب وكشف الرموز والتذكرة وجامع المقامد والمساك وفي (جمع البرهان) ان المستحسن المكالات وبأي المصنف أنه لو أذن له المالك في شراء أمة بطأها قبل جاز والاقرب المنع وقد قيل في الايضاح وجامع المقامد أنه أشار باقتيل الى قول الشيخ في النهاية فيكون قول المصنف ليس له طء الى آخره مسوقاً لتبرها اذا أذن المالك له في شراء أمة بطأها كأن يكون قد اشتراها لقراض يجوز له وطؤها اذا أذنه المالك فيقول بين حال ما اذا قوله من دون اذن أنه اذا كان اشتراها لقراض يجوز له وطؤها اذا أذنه المالك فيقول بين حال ما اذا أذن له قبل الشراء تبعه عليه بالعبارة الثانية (وكيف كان) قد استجرا الشيخ بما رواه عن أبي الهذيل عن الحسن بن محمد بن سباع عن محمد بن زياد عن عبد الله بن يحيى الكلبي عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له رجل سألتني أن أسألك ان رجلاً أعطاه مالا مضاربة يشتري له ما يرى من شيء قتل اشترا جارية تكون ملكك والجارية أعماهي لصاحب المال ان كان فيها وضيعة فله وإن كان فيها ربح لله المضارب أن يطأها قال نعم والحسن ثقة فيه ومحمد هو ابن عمرو بن صاحب البقرة أنه قال ظفرت بما يقرب من مائة موضع قد عد فيه حديث الكلبي صحيحاً وقدمها جماعة بالضعف وأغربت ما في كشف الرموز وغاية المراد والمذهب البارع والمختصر والتفصيل لروض في وان الضعف في طريقها سماعاً وهو واقفي اذ فيه غلط من ثلاثة وجوه (أحدها) أنه من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام بل قيل أنه مات في عصر الصادق عليه السلام فكيف يروي عنه حميد بن زياد (وثانيها) ان الموجود في الاصول للحسن بن محمد بن سماع (وثالثها) ان سماعاً ما تتأول وتوجب دلالها ان قوله تكون ملك أذن له في وطئها وتقبل كما فيه المضارب والسائل على الظاهر مع تقرير المصنف عليه السلام فتكون دلت على ان الاذن قبل الشراء كلف في جواز الوطئ سواء كان الشراء لخصوص المالك أو لقراض فتكون دليلاً لنهاية على ما فهموه منها فإذ ذكر في التصحيح ولربما في قوله دلالها من أنها ليست مال مضاربة غير متع ولا صحيح لان كونها ليست مال مضاربة لا يفتق له في ذلك فليتم فانه ربما حق وكذا قولها أنها تضمنت جواز الوطئ بمجرد اذن المالك في شرائها وكونها ماله وهو أهم من تحليله الوطئ ولا دلالة للمع على الخاص اذ فيه ان أحداً قبل المقادير لم تأمل في دلالها مصداقاً الى ما عرفه من فهم المضارب والسائل والتقرير نعم يرد عليه ان الآذن إنما يأذن في وقت يكون له ذلك والاذن قبل البيع والشراء اذن في المسمى (وفيه) أنهم قد جوزوا أن يأذن له في شراء عبد وعته وشراء

فإن قل من غير إذن حد وعليه المهر وولده وحيق أن لم يظهر ربح ولا تصير أم ولد ولو
ظهر ربح انتقد حراً وهي أم ولد وعليه قيمتها (من)

طعام ونحوه وأكله وجبه ويصه والتصدق به كما يأتي في الزكاة إن شاء الله تعالى (الأن قول) إن
أن حل الفرج منحصر في القصد والمكسب والاذن المتقدم لم يصادف أحدهما ولا عدم بالرواية غير الشيخ
في النهاية إن كان عاملاً بها فلا تنهض على تخصيص القاعدة إلا أن قول أن الاذن كتابة من
التحليل والتوكيل فيه هذا ما يفتق بالرواية وكلام النهاية وأما وجه عدم جواز وثقتها إذا كان اشتواها
لقراض أن لم يأذن له فلاها ملك رب المال أن لم يظهر ربح وإن ظهر فهو مشتركة على أصح القولين
وليس لأحد الشريكين وطء الأمة المشتركة بوجه عدم جوازه بالأذن بعد الشراء أن لم يظهر ربح إن
سبب الحل منحصر في القصد والمكسب وقد أوجها التحليل إلى أحدهما ولا بد لتحليل من إيجاب بطله
وقبول والفروض أن لا شيء من ذلك كله إلا أن يحصل كلام من أجاز على وقوع ذلك فيكون
مرادهم بقوله إذا أذن المالك أنه أوقع ذلك بطله قلة قريب جداً ولما إذا ظهر ربح فوجهان للجواز
حينئذ التحليل يستلزم التبييض وهو غير جائز ﴿قوله﴾ (فإن قل من غير إذن حد وعليه المهر
وولده وحيق أن لم يظهر ربح ولا تصير أم ولد) قد تقدم في باب النصف إن الوطء إذا وطأ جارية
التبر من دون إذن مالكا إن الموقوف الذي عليه المنظم وبه نصت الأخبار أنه يلزمه عشر قيمتها
إن كانت بغير اوصفه إن كانت ثيباً وإن القول بأن عليه مهر أمثالها خلاف التحقيق نعم هو متجه في
إذا كان وطأها بقصد متفاد كل منها صحة التكاح لأنه قد دخل على زوم المسير الوطء وقد كانت
بفساد القصد فيجب مهر المثل وتقدم إن أوش الجناية بإزاحة البكورة يدخل في مهر المثل على القول به
وفي الشر على القول به وإن القول بعدم دخوله وأنه يجب لأزالتها شيء زائد هو اما الشر فيجتم عليه
عشران أو الأوش أو أكثر الأصرون من الأرض والشر ضيف وهذا كله إذا كانا جاعلين بالتحريم
ولما إذا كانا طالين وأكرها عليه الشراوصته والمحد ولود رقيق للملك وله أرض النقص والأجرة
وروايته حدا وفي موضع الوطء اشكال أصح أنه لا عرض له لأنها بني المال كانت بغيره عليه أرض
الكلوة وعلى هذه التقادير لا تصير أم ولد قطاً ﴿قوله﴾ (ولو ظهر ربح انتقد حراً وهي أم
ولد وعليه قيمتها) لأنه إذا ظهر ربح صار شريكاً فإن كان يعتقد حل الوطء لكل منها لمكان
ملكه بعضها منها فلا حد عليه إجماعاً واختياراً لمكان الشبهة ولا حد ولكن يسقط عنه بقدر نصيبه الآن
يكون المالك ابنه فإنه لا يحد أصلاً والمراد بالحد هنا الجلد لأن الرجم لا يقبل التبييض وإن الرجم إنما
هو في الزنا المحض ولذلك يلحق به الولد وإن كان حالاً بالتحريم ولزاني العالم لا يلحق به ولو لم يزوج
في ذلك إن الشبهة في الحاق النسب أحد أمرين الشبهة المسقة لحد والثانية مسيس الملك لأن
مسيس الملك يثبت لحق الولد ويجهل أم ولد كما صرحوا به في عدة مواضع منها ما يأتي للصف
قريباً فيما إذا وطأها المالك وبذلك يدفع عنه اشكال جامع للقاصد كما سفسح وأمان الولد ينتقد حراً
فكان مسيس الملك ولا يشترط فيه جهالة بالتحريم بل لو لم بالتحريم حيث لحق به الولد لأن
اختيار المالك يخرج به من كونه زانياً كما عرفت والنسب وسرية الولد لا يقيضان وأمان عليه قيمتها
فلاها صارت أم ولد وسواء أنه تقوم عليه حصة الشريك حين الحل لا ينقض الوطء والمختبر بقيتها عند

وليس للمالك وطو الأمانة أيضاً فان ضل فهي أم ولد ان حقت ولا حد وتحتسب قيمته لو تضاعف اليها بقية المال وان كان فيه ربح فلعامل حصته ولو أخذ له المالك في شراء أمة يطؤها قبل جاز والا قرب للثمن ثم لو أحله بعد القرض صح وليس لاحدهما تزويج الأمانة ولا مكتبة العبد (مق)

الوطي أو يوم القنوم أو الأكثر أقوال أقوالها الأول والقنوم والبيع قهرين وعليه قيمة الوعد يوم سقط حيا على تقدير كونه حيا وسقط من قيمته ما قابل نصيبه كما يتا ذلك كله في باب البيع والتعصب سباً ﴿ قوله ﴾ (وليس للمالك وطو الأمانة أيضاً) كافي المبسوط والمذهب والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وفي الأول كالموضعية المطلق الآخرين انه لا فرق بين أن يكون هناك ربح أم لا لان حق العامل قد تعلق بها والوطي يقتضا ان كانت بكراً ويرضها للخروج عن المضاربة والخط ولا نه ربما يردعي الى احيائها بل قال في التذكرة ان افتقار المبيع في القرضات غير معلوم وأما يفتقن الحال بتضيض المال والموقوفين عدم الربح فالقرب انه يجوز له الوطو وقال اذا قلنا بالتحريم ووطو فالقرب انه لا يكون فسناً (وفيه) انه ينبغي حيث ان لا يجوز له الوطو حتى يفسخ وإن لم يكن ربح ثبوت علاقة العامل بها ثم اتهم قد عدوا الوطأ من البائع فبي الحيار فسناً فينبغي ان يكون كذلك ثم ان قوله أما لو تيقن الى آخره يناقض المطلق قوله ليس له أن يكتب عبد القراض الا برضا العامل ﴿ قوله ﴾ (فان ضل فهي أم ولد ولا حد) كافي التذكرة وفي (جامع المقاصد) اما صيرورتها أم ولد فلا بحث فيه وأما أنه لا حد فلانها اذا لم يظهر ربح ملك له خاصة وأما مع الظهور فقد قال في التذكرة قلان الشبهة حاصلة اذ جماعة يقولون بأنه ليس لعامل فيها شيء الا بعد البيع وظهور الربح واقعة وقد عرفت آخراً ان من الشبهة سيس المالك وصوره ولو بجزء فيها كما صرحوا به في باب البيع ولا حاجة الى تفصيلها من وقوع الخلاف مع أنه يزعم ان كل ما وقع فيه الخلاف بعد شبهة ثم ان المالك قد يكون مجتهداً قاطلاً باستحقاق العامل الربح بظهوره فكيف بعد ذلك شبهة بالنسبة اليه ثم ان لم نجد القائل منا بأنه ليس لعامل فيها شيء الا بعد البيع وظهور الربح واقعة كما نستسمع وقد أشكل الامر في ذلك على الحق الثاني لما رأى عدم صحة تحليل التذكرة ولم يكن عند غيره مع أنه جزم بما قلناه في باب البيع فيها اذا وطأ أحد الشريكين حيث قال لان له فيها حقاً فاضلوه يخرجها من كونه زانيا ﴿ قوله ﴾ (وتحتسب قيمتها ويضاف اليها بقية المال وان كان فيه ربح فلعامل حصته) قال في التذكرة انها تعبر لم ولد وتخرج من المضاربة ولا تحسب قيمتها ويضاف اليها بقية المال فان كان ربح فلعامل أخذ نصيبه وهو الصحيح ولم يضع لواجبه ما في الكتاب اقتضاه انها تحتسب قيمتها وتدفع الى العامل ويضاف اليها بقية المال ليكون الجميع رأس مال القراض لان العقد لا يمثل بذلك وأه اذا كان في المخوذة قيمة ربح فلعامل أخذ حصته من لاه قد نص (وفيه) ما قلناه في جامع المقاصد من أنه ان كان ذلك فسناً فقراض لم يكن لاضافة بقية المال اليها معنى بل لا بد من حد جديد وان لم يكن فسناً فلك العامل لا يستمر على الحصص من الربح بذلك ﴿ قوله ﴾ (ولو أخذ له المالك في شراء أمة يطؤها قبل جاز والا قرب المص ثم لو أحل بعد الشراء صح) قد تقدم الكلام فيه آخراً سباً ﴿ قوله ﴾ (وليس لاحدهما تزويج الامتولا مكتبة العبد) كافي المبسوط والمذهب والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد ووجهه في العامل فيها ظاهر وأما في المالك في

فلان اتفقا عليها جاز وليس له ان يحفظ مال المضاربة بآله الا مع اذنه فيضمن بدونه ولو قال اعمل برأيتك فالقرب الجواز وليس له ان يشتري خراً ولا غزيراً اذا كان احدهما مسلماً وليس له ان يأخذ من آخر مضاربة ان تضرر الاول الا بذته (مقن)

التدريج طلاق القراض لا يرتفع بالتدريج وهو يقتض قينها فيضروان به وأما في الكتابة فلات وضع القراض على الاكتساب بالبيع والشرء وما في سنها والكتابة اكتساب آخر ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان اتفقا عليها جاز ﴾ كما في الكتب الحقة المقدمة لأن الحق لهما لا يندوفا وفي (جامع المقاصد) أنه لا بحث فيه ﴿ قوله ﴾ ﴿ وليس له أن يحفظ مال المضاربة بآله الا مع اذنه فيضمن بدونه ﴾ كما في البسيط والمذهب والسرائر والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وكذا الايضاح لان الشركة صعب لم يأذن له فيه ولاه صيره كالكفالات لانه لا يتقدم على رد المال بينه فكان كلودع والوكيل فإذا فعل كذلك قد تعدى فيضمن ويأثم ويكون الربح على ما شرطه كما في التحرير كما تقدم مثله ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو قال اعمل برأيتك فالقرب الجواز ﴾ كما هو خيرة التذكرة والايضاح وجامع المقاصد وبه قال اكثر النامة لانه قد جعل النظر في المصلحة وفلما موكل اليه وربما رأى الخط للمضاربة في المزج لانه أصح فيدخل تحت عموم اعمل برأيتك لانه مصدر مضاف الى معرفة فكانه قال له اعمل بكل ما تراه في كل موضع على ان أهل العرف لا يظنون من العمل برأيه وتكلموا فلا يلتفت الى ما قيل ان الرأي مصدر لا عموم فيه وقال الشافعي ليس له ذلك لان ذلك ليس من التجارة (وفيه) انه اذا كان فيه خيفة كان من قواها وقد حكى الشارحان ذلك قولاً وظاهراً انه لا ولم يعمده الا لشافعي ﴿ قوله ﴾ ﴿ وليس له ان يشتري خراً ولا غزيراً اذا كان احدهما مسلماً ﴾ كما في الخلاف واليسوط والسرائر والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد بل قد نص على عدم الجواز اذا كان العامل ذمياً فيا ذكر لمكان قول أبي حنيفة انه اذا كان العامل ذمياً جاز له يسهوا وشرها وقول أبي يوسف أنه يصح من الشراء ولا يصح من البيع لانه وكل والوكيل يدخل ما يشتريه أولاً في ملكه ولو كانا ذميين جاز كما في التذكرة وجامع المقاصد وهو قضية البقية ومثلها أم الولد وكل ولا يجوز السلم شراءه فان فعل ضمن كما في البسيط ما لا كان أو جاهلاً كما في التذكرة والوجه في الجميع واضح حتى ضاه مع الجبل ﴿ قوله ﴾ ﴿ وليس له ان يأخذ من آخر مضاربة ان تضرر الاول الا بذته ﴾ كما هو خيرة جامع المقاصد والحاشية واطلق في التحرير قال يجوز للعامل ان يامل آخر ويصي بالمالين وظاهر التذكرة التوقف حيث حكى القولين من العامل من دون ترجيح لاحدهما حكى الجواز عن أكثر الفقهاء والنعم عن الحاشية وحكى في حجة المجهزين انه قد لا يملك بمساهة بأسرها لم يمنع من المضاربة كما لو لم يكن فيه ضرر وكلاهما المشترك وفي حجة المانعين بان المضاربة مبنية على الخط والياء فإذا فعل ما يمنعه لم يكن له لو أراد التصرف في البين وزاد في جامع المقاصد في رد حجة المجهزين انه وان لم يكن ملك متافه بأسرها لكنه تمن عليه صرفاً في العمل لقراض الاول يقتضي العقد ولهذا لا يجوز له ترك المال بتير عمل ولا التضمير عن العمل التي جرت بالمادة انتهى (وفيه) انه اذا كان العقد جائزاً لم يكن يقتضي العقد وجوب صرفها في ذلك كما هو ظاهر على ان وجوب صرفها في ذلك هو معنى ملكه بإفاته بأسرها وما استند اليه في عمل النعم ولمسه فذلك اطلق في التحرير واطبق العامة عند الحاشية

فان ضل ودبح في الثانية لم يشاركه الاول ولو دفع اليه قراضا وشرط ان يأخذ له بضاعة
فالاوى صحتها ولو قارض اثنان واحدا وشرطا له التصف وتفاضلا في الباقي مع تساوي
المالين أو بالعكس فالاوى الصحة (مقن)

التأهية على الجواز وقد مثروا التضرر بان يكون المال الثاني كثيراً يشنه من السي في الاول
أو يكون المال الاول كثيراً حتى اشتغل به غيره اتفق من بعض تصرفاته فيه وقت بعض مصالحه
(وقال في التذكرة) اذا لم يضر الاول بمصلحة الثاني جاز اخذ له الاول ام لم يأخذ قولا واحدا
﴿ قوله ﴾ (فان ضل ودبح في الثانية لم يشاركه الاول) أي بان أخذ مضاربة بدون اخذ
الاول مع تضرره وحمل فيها ودبح كان العامل حصه من الربح ولم يشاركه في الاول وهو خير التذكرة
على تقدير القول بالتحريم وبإجماع القامد والتحرير وقالت المناهية بان يشاركه الاول فيأخذ العامل نصيبه
من ربح الثانية ويضاهي الى ربح المضاربة الاولى ويقاسمه رب الاول وهو ليس من مواضع النظر
العلم لان الربح إنما يستحق مال أو عمل وليس لرب الاول في الثانية عمل ولا مال وتسمى المضارب
بتوك العمل لا يوجب عوضا كما لو ترك التجارة واشتغل بالعلم أو غير ذلك ولو أوجب عوضا لم ينحصر
بتقدير ربحه في الثانية بل كان شيئا مقدراً لا يختلف ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع اليه قراضا وشرط ان
يأخذ له بضاعة فالاوى صحتها) أي القراض والشرط وقد استبنا فيه الكلام في الباب وذكرنا
خلاف البسوط والمذهب ﴿ قوله ﴾ (لو قارض اثنان واحدا وشرطا له التصف وتفاضلا في
الباقي مع تساوي المالين أو بالعكس فالاوى الصحة) كما هو خيرة التذكرة والحق وبإجماع القامد
والمسالك ويقد في الأخيرين بما اذا افترقا شرط التصف له من غير تعيين لما يستحق على كل واحد فك
هو الخروض في مثلم وكلامهم وقد جزم في البسوط والمذهب بضاد هذه الصورة وورد في ذلك
في الشرائع بعد ان جزم أولا بالنساق والتوقف ظاهر الايضاح وجزم في الخلاف والتذكرة بالصحة فيما
اذا افترقا لك التصف من الربح كله من مال حلا وكما من مال الآخر والتصف الآخر بينهما نصين
واختير في البسوط وبإجماع الشرائع خلاف ماقى الخلاف ولا ترجيح في ذلك في التحرير (وتشيع البحث)
في المسئلة ان يقال انه اذا تساوى المالان فيه ست مسائل يجب بيانها ومنها يعرف ما صاحب (الاول)
ان يردوا اليه الفنا مثلا بان يكون له التصف مساويا بمعنى انه يأخذ من أحدهما نصفه ومن الآخر نصفه
والتصف الباقي يقسم بينهما أيضا (والثانية) ان يكون له التصف متفاوتا والتصف الباقي يقسم بينهما
متفاوتا وبمعنى أخذ العامل نصفه متفاوتا وان التصف الآخر يقسم بينهما متفاوتا ان العامل يأخذ من
ربح أحدهما كله مثلا ومن الآخر ثلثه كان يكون الربح ثمانية عشر فيأخذ العامل نصفه وهو التسعة
من زيد كله لاه شرط له الثلث ومن عمرو ستة لاه شرط له الثلث ويقسمان التصف الباقي بالتفاوت
فيأخذ الثلثين من شرطا له الثلث والثلث من شرطا له الثلثين (الثالثة) ان يقولوا لك التصف متفاوتة كله
من مال شريك وكما من مالي وقسم التصف الباقي بيننا نصين (الرابعة) ان يقولوا لك التصف
مساويا مني نصفه ومن شريكي نصفه والتصف الآخر قسمه بيننا الثلثة (الخامسة) ان يقولوا لك
التصف ويسكتان لم يبين أنه على التساوي أو على التفاوت ويقولان ان التصف الآخر قسمه اثلاثا
(السادسة) عكسا وهي ان يقولوا لك التصف متفاوتة والتصف الآخر يتناوينا اهما يقسمانه على

ولو كان العامل اثنين وسلاهما في الربح صح (مقن)

التفاوت أو على السوية اذا عرفت هذا فالصحة في المستثنى الاولين مما لا نزاع ولا خلاف فيها (واما الثلاثة) فالصحة فيها خيرة الخلاف والتذكرة بل في الاول انه الذي يقتضيه منجنا والفساد خيرة المبسوط وجامع الشرائع ولا يرجع في التمرير فستد الصحة العمل بالشرط وحملت الاية بالمقنود وان القراض كما في المختلف عقد مستقل بنفسه وقد ثبت على شرط صحيح ولا يضره وجوب تساوي الشريكين في الربح عند تساوي الماين على ان عدم الوجوب منسحب جملة وهو الذي قضت به الامة وقد جوز جماعة كثيرين في باب الشركة اشتراط التفاوت في الربح مع تساوي الماين وان لم يكن هناك عمل لما ولا لاحدهما فليحظ وجه الخلاف الربح تابع لكل فاذا شرط له التصفين متاوتا كان التصفين الآخر بينهما متاوتا لامساويا فان من شرطه ثلثي ربحه يجب ان يأخذ من الباقي ثلثه لانه نصف (واما الرقة) قضية كلام المبسوط والمذهب الجوز فيها باقتصاد لاجها جزما بما في المستقيلزها ذلك في هذه الاول ولا يلزم القائلين بالصحة في غلظة القول بها في الزاوية نعم يلزم من القول بالصحة في الثالثة القول بها هنا (واما الغلظة) فهي المقروضة في عبارة الكتاب وقد عرفت القائلين فيها بالصحة والقائلين بالفساد ومن تردد أو ظاهره ذلك ويلزم القائل بالصحة في الثالثة القول بها هنا وسند الصحة هنا موهين ما قدم في الثالثة مع زيادة ان مرجع ذلك الى ان أخذ الفضل يكون من حصة العامل لامن حصة الشريك لان الأصل في الخصص التساوي في الربح مع التساوي في المال كل شرط التفاوت المذكور منصرفا الى حصة العامل يعني ان مشطو الزيادة يكون قد جعل العامل اقل مما جله له أخذ النتيجة وهو جائز فيقول الملاقى التقيد على هذا الفرد تنظيرا لجانب الصحة وعلا بالسومات فيكون نصف الشريك متاوتا كصنف المالين فخرج الى المسئلة الثانية التي هي عمل وقاق قوله ان الملاقى التصفين يتبادر منه كونه لأخذ من كل نصفه لأنه أخذ من أحدهما منه ومن الآخر ثلثيه فله على الثاني دين الاول ترجيح بلا مرجع أو عدول عن الرجح واليه نظر المبسوط وما وافقه وفيه ان الرجح ما قد عرفت من التليب والعموم والانصاف أنه لا يفيهم ولا يتبادر من شرط التصفين ولو ذكر معه ما بهد الا انه يأخذه من كل منهما متساويا (واما السادة) فالحال فيها كالحال في المسئلة الثانية كتبها بل قد ندعي ان الصحة فيها أظهر ثم عد الى العبارة اذ مقتضى إطلاقها أنه لا فرق بين كون الماين معتزجين وعنده وأنه لا فرق بين كون حصة العامل مشروطة من مجموع ربح الماين أو من ربح كل منهما وحده وعمل النزاع الاول واما اذا شرطت حصة العامل من نصيب كل منهما بخصوصه فان صحة العقد والشرط تنبئ على سابق في الشركة اذا كان الماين معتزجين وقد سبق للمصنف ان الصحة مشروطة بما اذا عملا أو أحدهما وذلك لا يجري هنا لان العامل غيرها وعمل ما خفاه من صحة اشتراطها والتفاوت مع التساوي وبالعكس كانت المسائل الست صحيحة عندنا واما صورة العكس في البشارة فخرق مما سلف (وقال في جامع المقاصد) اذا عرفت ما قورنا ولحظت كلام الشارح المتأمل عرفت ان صغير واف يحمل العبارة ونحن نقول اذا عرفت ما قورنا ولحظت كلامه وكلام غيره عرفت أنه غير وافي بتحرير المسئلة واستيفاء اطرافها ونقل خلافها ومن التريب أنه وحاصبه المسالك لم يقل في المسئلة خلافا من أحد فلا أقل من ملاحظة المختلف ان لم يقصر لما ملاحظة الخلاف والمبسوط والمذهب وجامع الشرائع بل كان الحق الثاني لم يراجع الشرائع ﴿ قوله ﴾ (ولو كان العامل اثنين وسلاهما في الربح صح)

وان اختلفا في السبل ولو أخذ من واحد مالا كثيرا يسبغ من العمل فيه ضمن مع جعل المالك ولو أخذ مائة من رجل ومثلها من آخر واشترى بكل مائة عبدا فاختطبا اصطفا أو أقرع (متن)

كما إذا قال لكذا نصف الربح فانه يصح ويكونان فيه سواء كالميسر والمذهب والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمساك والروض وجمع البرهان اما الصحة مع التمدد فلا شك فيها كقضاويعها مع التصريح كما هو ظاهر العبارة وأما القساي مع الإطلاق كما هو المخروض في الميسر والمذهب والشرائع فلان الأصل عدم التفضيل كالمثلثان في غير من الرصايا والوقوف والشعور والميات وغيرها ﴿ قوله ﴾ (وان اختلفا في السبل) كافي التحرير وهو قضية إطلاق الباقي لان عقد الواحد مع اثنين كقدين ويصح في القدين ان يجعل لكل واحد منها نصف الربح وان اختلفا على ان مالهما لم يخالف في ذلك وانما منع من المناوأة بين الماملين اذا قارضها في عقد واحد قياسا على شركة لايمان كما حكاه جماعة وحكى عنه في المساك على الظاهر انه اشترط مع ذلك القساي في السبل وقد نص في الشرائع والتذكرة والتحرير والمساك على انه يصح تفضيل احدهما وان تساويا في السبل لان امر المصة على ما يشترطه مع ضبط مقدار طولان القدر مع اثنين بمنزلة عقدين ﴿ قوله ﴾ (ولو أخذ من واحد مالا كثيرا يسبغ من العمل فيه ضمن مع جعل المالك) كافي للميسر والمذهب والشرائع والتحرير والارشاد والروض والمساك وجمع البرهان غير انه لا قيد في الثلاثة الاول يجعل المالك على المثلث فيها الضمان لكنه مراد جزئيا لانه مع صحته يكون وانما يده عليه على غير الوجه المذكور فيه لان تسليمه اليه انما كان ليسل فيه فكان ضاموطفا مع جهة والمطع عليه فلا ضمان اما تقدمه على التوزيع او لانه يكون كالذئبة في التوكيل والمراد بالسبغ من العمل ان يتصرف في المال وتقليه في التجارة وهذا يحصل حال العقد فن تم فرقوا بين عليه وجهه وظاهر عباراتهم انه يضمن الجميع لان وضع يده عليه غير مشروع وقد يتم عدم مشروعية وضع اليد على الجميع للأصل وان عدم القدرة انما هو على تلك الزيادة فلا يندى المنع الى غيرها فلا يضمن الا الزائد الذي لا يتقدر على التصرف فيه وحظه (وقال في المساك) وهل يكون ضامنا للجميع او بقدر الزائد على مقدوره قولان ثم قرئ ضمان الجميع لعدم التمييز وانتهى من أخذه على هذا الوجه ثم قال وربما قيل انه أخذ الجميع دفعة ضمن الجميع وان أخذ مقدوره ثم أخذ الزائد ولم يميز ضمن الزائد خاصة ثم قال يدو يشكل بانته بدونه يده على الجميع حاجز من الميسر من حيث هو مجموع ولا ترجيح الآت لاحد ابرزاة اذ لو ترك الاول وأخذ الزيادة لم يسبغ انتهى (وفي أولا) اما لم يحد هذين القولين ولا القول بالتفضيل لخاصة ولا العامة ولا حكاهما غيره (وقائيا) انه ان كان أخذ الجميع بقدر واحد فلا فرق بين الاخذ بالتوزيع ومده لان وضع اليد على الكل ممنوع فيكون ضامنا للجميع وعليه يقتل الملاق البارات وان كان قد أخذ بقدين فصاعدا بطل العقد المشتل على الزيادة ويجرد وضع اليد على الكل مع تعدد العقد لا يوجب ضمان لكل ثم يجب القول ولا الاشكال ومثل السبغ من المال لكثرة السبغ من نفسه مع كفاي الميسر والمذهب والتحرير ولو تمهد وجب عليه رد الزائد من مقدوره ﴿ قوله ﴾ (ولو أخذ مائة من رجل ومثلها من آخر واشترى بكل مائة عبدا واختطبا اصطفا أو أقرع) اما اذا اصطفا وتراضيا فلا بحث كافي جامع المقاصد وان تراضا أقرع لان كل امر مشكل فيه القربة وقال في

﴿ المطلب الرابع ﴾ العامل بملك الحصة من الربح بالشرط (متن)

(الذكورة) فتأخيه قول غريب ان البدين يلقان على الاشكال الى أن يصلحها انتهى فأسئل وفي (البسوط) والمذهب والذكورة والتحرير) أنها يلعان ويدفع الى كل واحد منها نصف الثمن فان كان هناك فضل أخذ كل منها رأس ماله وانقضا الربح على الشرط (وقال في البسوط) أنه المتصور لاحصاها وقال فان كان فيه خسران فالضمان على العامل لأنه فرط في الخط وسند كما هو صريح الذكورة والتحرير أنه لو كان الخسران لانخفاض السوق لم يضمن لأنه يزيد على القاصب ثم أنه قوى في البسوط القرعة وردة في المذهب بأنه منصوص فلا وجه للقرعة ولعلها أشار الى خبر اسحق بن عمار كما سئله وفي (المختف) ان كلام القولين جائز لآل الص رود في التوين ولم يذكر فيه المنازعة بل الاضاح وفي طريق الرواية قول والقول بالقرعة ليس بعيداً من الصواب انتهى وقد تقدمنا في باب الصلح أنه يمكن عد الرواية من اللسان ومن الصحاح وظاهر كلام الكتب المذكورة هذا المذهب والذكورة أنها اختياران بين بهما مفردين أو مجتمعين ان أمكن كل منها وان الربح تقسم عليهما وان يما مفردين وكان الربح في أحدهما وان ذلك على سبيل القهر ان تأسر (الا ان قول) ان مرادهم في الكتب الاربعة أنها يلعان ما قهر كما في كل مال يخرج غير متيز كما به عليه في المذهب والذكورة حيث استعلا على ذلك فيها بالخير الأكلي لانه قد تقدم في باب الصلح لمصنف أنه لو اشترى رجلين ثوبين واشتريها بهما يلعان ما مفردين فان تساوى في الثمن فكل مثل صاحبه وان تفاوتا فالأقل لصاحبه ومناه أنها يلعان مجتمعين حيث لا يمكن الافتراء لعدم الرافق والحال أنها تأسر أي لم يظهر أحدهما صاحبه صار كالمال المشترك شركة اجارية فلو امتزج الطامان فبقسم الثمن على رأس المال وطبقه تنزل الرواية كما سئسها وان أمكن بهما مفردين وجب فان تساوى فكل واحد ثوب ثوب وان اختلفا فالأكثر لصاحب الأكثر والأقل لصاحب الأقل بناء على التائب من عدم التبين وان أمكن خلافه إلا أنه لا بد لا أثر له شرعا وقد روى اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام أنه قال في الرجل يرضع الرجل ثلاثين درهما في ثوب وأكثر عشرين في ثوب فبث الثوبين ثم يرف هذا ثوبه وهذا ثوبه قال يباع الثوبان ويسل صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس الثمن والآخر خسي الثمن قال قلت فان صاحب العشرين قال لصاحب الثلاثين اشترى بها ثوب قال قد أصفاه وقد حمل بها الاصحاب في باب الصلح على ان ذلك قهري وقال جماعة أنه لا يمتدح بها الى غير مودها من الثياب المتعددة والامنان والامعة واحتدل آخرون التعدية لانعدام الطريق في تمام الكلام في باب الصلح وبما يشبه مسحة التوبين ما لو أودعه رجل درهمين وأكثر درهما واشترى لا يفرط وتقف أحدهما ﴿قوله﴾ ﴿ المطلب الرابع العامل بملك الحصة من الربح بالشرط ﴾ كما صرح به في الاستبصار لانه جه عنوان الباب والنهاية فيها اذا اشترى العامل أبدا أو فقه وفيها اذا خارب بمال اليتيم وفيها اذا خالف أمر المالك وغير ذلك من كلامه فيها وبه طمحت عبارة الخلاف والمبسوط في الباب وباب الذكورة والمذهب فيها يقرب من عشرين موضعا منه وقف الراودي والوسيلة والغنية والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتافع وكشف الرموز والذكورة والتحرير والارشاد وشرحه لولده والبصرة والمختف والابضاح واللمعة وغاية المراد والمذهب البارع والمقتصر والتجيع وجامع المقاصد والروض

دون الاجرة على الاصح وبملك بالظهور لا بالانقضاء على رأي (من)

والمالك والروضة وبهم البرهان والكفاية والمقتضى والرياض وهو المحكي عن أبي علي وهو قول جميع المسلمين كما في الروضة وقول جميع العلماء على اختلاف مذاهبهم الا قليلا من اصحابنا كما في المسالك والكفاية والاعتواذ من اصحابنا كما في المقتضى وعليه الاجماع كما في السرائر وهو المشهور كما في المذهب البارع والمقتصر والمشهور المقتضى به كما في التقيح وعليه الاكثر كما في جامع المقاصد وخاصة من تأخر كما في الرياض والقول بالخلاف قاصر كما في الروضة بل فيها ان اجماع المسلمين يدفعه والخالف المنقيد في الفتنة قال والمضارب أجبر منه والرجح كله لصالح المثل وقال أيضا انه ان شاء اصحابا شرطه لم يفي الرجح وان شاء منه وكان عليه أجرة مثله وقال في موضع من النهاية للمضارب أجرة المثل والرجح لصالح المال وقد روي أنه يكون للمضارب من الرجح بقدر ما وقع الشرط عليه من نصف أو ربع (وقال في المراسم) المضاربة أن يسافر رجل بمال رجل فله أجرة المثل ولا ضمان عليه (وقال في الكافي) اذا دفع المرء لغيره مالا ليضربه أو متاعا ليعيه وجعل له قسما من الرجح لم يشق بينهما شركة وانما له في الحكم أجرة مثله دون ما شرطه والاولى الوقت به وبهذا صرح في الخلاف وقد حكاه في الخلف عن ظاهره وقد حكاه عن القاضي ولم نجد له رأيا في المذهب بل سمعت ما وجدته وقد حكى الجماعة كلام الخلف حرقا فخرقا مستريحين اليه كما أنه في السرائر لم يحك الخلاف الا من النهاية مع انه موافق فيها للاصحاب في عدة مواضع وقد رد في السرائر كلام النهاية باجماعنا وتواتر اخبارنا في ان المضارب اذا اشترى أمله أو وفده وكان فيه رجح انتق عليه وهو دليل متين لكن ليس في ذلك في الجوامع العظم الا خبران لكن الاخبار الدالة على ذلك غير عشرين الخبرين كثيرة مصرحة في الرجح بالشركة وان الرجح بينهما على حسب ما شرط ولو كان مستحقا للاجرة لكان ذلك على المالك لا على الرجح وقد استدلل المصنف بوجهه والركزي على المشهور بمسومات الايتام بالقرود والشروط (وفيه) انها تنقيد الرجوب من حين ايقاعها وهو كما ترى (الا أن قول) انها تنقيد من حين ظهور الرجح قيم الاستدلال وقد انتهت الجماعة لتأويل كلام الخاتمين (قال في كشف الرموز) قال صاحب الواسطة يحصل قول المنقيد على الرجوب وقول المظلم على الاستحباب قال وحل منى الاصحاب كلام المنقيد على ما اذا كانت فاسدة قلت كلام أبي الصلاح صالح لأميرين لانه جل دفع المال للمضارب قد دفع المتاع ليعيه سواء وقال الاول الوقت به وقد احتج المصنف بوجهه لم بان المضاربة مسافة فاسدة والقرارة تام للاصل وحكي في ايضاح النافع عن الحق انه قال لا يعرف لهم مستندا يصح الاعتاد عليه فان تمسكوا بان الحصة مجبرة ليس شيء لانه اجتهد في مقابلة النص والشبهة وبرر منه في المراجعة وفي كلام النهاية حيث لم يميز المضاربة بالدين ما يدل على ان هناك مصاريبين صحيحة وطسدة فكلها شديدة الاضطراب غير ملزمة الاطراف وكلام المراسم به اختصار عمل جفا وكلام السكفي في الباب غير كلف ونحوه كلام الفتنة ﴿ قوله ﴾ ﴿ دون الاجرة على الاصح ﴾ لعل الاصح عدم التعبير بالاصح وان عبر به في الشرائع ايضا لان الحكم من التقنيات التي لا يجرم حرمها التمسك ﴿ قوله ﴾ ﴿ وبملك بالظهور لا بالانقضاء على رأي ﴾ هو الاظهر في روايات اصحابنا كما في المبسوط به صرح في الشرائع والتامم والتفكرة والتحرير والارشاد والبصرة والايضاح وايضاح التامم وجامع المقاصد

والروض والمالك وصح اليرحان والكتابة والقايح وكذا السقوالروضة وفي (صح اليرحان والكتابة)
 المشهور وفي (المالك) انه المشهور بل لا يكاد يحق خلاف ما ولا قل في كتب الخلاف احد من
 اصحابنا ما يخالفه ونحوه مالي القايح وهو غريب منها اذ يقال في المالك بعد ذلك وتسل الامام
 عمر الدين عن والده في هذه المسألة أربعة أقوال فكل واحد جداً وقد قال في جامع المقاصد اخذت
 التتمة في وقت ملكه اياه على أقوال اصحابه بملكه حين الظهور الى آخره وفي (الذكر وجامع المقاصد)
 في ماذا وما المالك امة القراض ان جماعة يقولون انه ليس فاعلم فيها شيء الا بعد البيع وظهور
 الربح والنسبة (وقال في التذكرة) ماذا وما المالك وان كان ربح فهي مشتركة على أحد القولين
 (وقال في التقيح) وقيل ملك بالانضاض ومنه ايضاح النافذ على ظاهر النصيح التوقف في المسألة ومنه
 ما اذا اشترى من يشتق عليه وفي عدة مواضع من التحرير ان قلنا انه ملك بالظهور وان قلنا انه لا
 ملك به الى غير ذلك فاعلاني عني في كتب اصحابنا واتهم على قولين ولم يملك في المبسوط والتذكرة
 الا قولان لكن اخذت المسألة في القولين فبعض انه المشهور وآه ملك بالانضاض وآخره انه
 المشهور وآه ملك بالنسبة ثم طحت عباراتهم وضعت اجاباتهم بان المالك اذا اشترى من
 يشتق عليه وظهور ربح انه يشتق عليه كما تقدم بآه اتفاقاً وبه نقل صحيح محدثين قيس (قال)
 قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى آباء وهو لا يعلم قال
 يقوم فان زاد درهما واحدا انتق ولتسفي في مال الرجل وقد تقدم الكلام فيه وانه دليل
 واضح بل قد ادعى في السرائر زوال الاخبار في ذلك كما عرفت مضاربة الى المالك الاخبار يكون
 الربح بين المالك والمالك وهي كما تناول ما بعد النسبة كذلك تناول حال الظهور وان سبب الاستحقاق
 هو الشرط الواقع في العقد وان الظاهر ان له مالاً وليس غير المالك لان رب المال لا يملك اتفاقاً كما
 في المالك ولا مالاً غيرهما اتفاقاً (وقال في الايضاح) الذي يستاه من والذي المصنف ان في هذه
 المسألة ثلاثة أقوال (الاول) انه ملك بمجرد الظهور (الثاني) انه ملك بالانضاض لانه قبله غير موجود
 خارجاً بل مقدور موهوم ثم يثبت له بالظهور حق مؤكد فيورث عنه وضعت المالك لانه الانكاف
 كالنسبة (الثالث) انه ملك بالنسبة لانه لو ملك قبلها لكان شريكاً في المال فيكون التضمن الحادث
 شاملاً في المال قلنا انحصر في الربح دليل على عدم الملك ولانه لو ملكه لا يخص بربحه (الرابع) ان النسبة
 كشقة من ملك المالك لانها ليست بمل حتى يملك بها انتهى ما أردنا قلنا من كلامه وقد جعل
 الاقوال ثلاثة وذكر أربعة (وكيف كان) فهي اجتهادات في مقابلة التصريح المشيرة بل في الايضاح
 انها متواترة وتتم عدم وجود الربح قبل الانضاض لعدم انحصار المال في العقد فاداً ارتقت قيمة
 العروض فأس المال منه ما قابل رأس المال والزائد ربح وهو محقق الوجود ثم ان الدين مملوك وهو
 غير موجود في الخارج وتتم الملازمة بين الملك وشأن الحادث على الشياح لان استحقاقه مشروط
 بالسلامة فلا منافاة حينئذ بين ملك الحصة وعدم ملك ربحها بسبب زوال الملك ولو اخصص ملك نصيبه
 لاستحقاق أكثر مما شرط له ولا يثبت بالشرط ما يخالف مقتضاه كلما قالوا والابور ان يقال انه شريك
 في المال بقدر حصته وبالجملة شريك في الربح فالتضمن الحادث شائع في المال بقدر حصته وانحصاره
 في الربح دليل على ذلك ومنع الملازمة ممنوع كان تمنع المنافسة فآه المبيع في زمن الخیار ليشترى
 قالوا وبعض هذه وان كان لا يخلو عن نظر لكن الأمر سهل اذ المدار في المسألة على الاخبار

ملكا غير مستقر وانما يستقر بالقصة أو بالانقضاء والفسخ قبل القصة ولو اختلف للمالك أو الاجنبي ضمن لمصلحة وورث عنه (متن)

والاجامات في مسئلة ما اذا اشترى اياه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ملكا غير مستقر وانما يستقر بالقصة ﴾
 كافي التحرير وقضية مقالة القصة في الكناين بالانقضاء كما يأتي انه يسترجع وان كان بعض المال
 أو كله عروضاً والمراد قصة الرم اذ ليس له في رأس المال شركة (وله) ان قصة الرم وحدها لاوجب
 الاستمرار من دون فسخ القراض ولا تخرجه عن كونه وقاية لرأس المال كما يأتي للمصنف
 بذلك في الكتاب قلدار على الفسخ (قال في الايضاح) يستقر بارتفاع القيد وانقضاء المال والقصة
 عند الكل وفي (جامع المقاصد) انه لا بحث فيه ويستسحق للمالك ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو الانقضاء ﴾
 والفسخ قبل القصة ﴿ هذا هو الاكرب كافي الفذ كرتوف (المالك) انه قوي وبهجوم في جامع المقاصد
 واستشكل فيه في التحرير من جهة ان القيد قد ارتفع والمال قد قض غايه الامر انه لم يقسم الرم
 فيخرج بالانقضاء والفسخ عن كونه وقاية ومن ان القصة من تسه حل السائل وفي (الفذ كرتوف) انه
 ليس شيئا قلت لحروجه عن كونه مال قراض بشيز رأس المال وارتفاع القيد وت يعلم انه لا يصح
 التمسك باستصحابه انه كان بحيث لو تف بير بالرم والالورد منه فها اذا قسم ولم يقض لكنه
 لا يخرج عن ضاه حتى يزديه وفي (جامع المقاصد) انه لا ريب في شغل التردد وظاهر عبارة الكتاب
 والتذكرة والتحرير يقتضي اخبار انقضاء جميع المال وظاهر الايضاح انه يكفي انقضاء قدر رأس
 المال وبه صرح في جامع المقاصد وكذا السالك والكفاية واما اذا قسم حيث فظاهر الاول انه
 يستقر عند الكل وصرح في الثاني به لا بحث فيه وهو كذلك لانه نهاية الحال وظاهر عبارات الثلاث
 ان انقضاء قدر الرم لا اثر له وانه لا يستقر اذا حصل الفسخ والمال عروض كله أو بضحيته لم ينش
 رأس المال على القول بوجوب الانقضاء على السائل ثم ان حصلت قصة مع ذلك حصل الاستمرار
 لاقتطاع حكم القراض هذا وفي (المالك) انه على تقدير الملك بالظهور فلا بد لاستقراره من أمر آخر
 وهو اما انقضاء جميع المال أو انقضاء قدر رأس المال مع الفسخ أو القصة ولا سها على قول قوي
 وبدونه يميز ما يقع في التجارة من تلف أو خسار وان عمل وفق انتهى وقد تبين على ذلك صاحب
 الكفاية وصاحب الرياض وكلهم جميعا لم يلاحظوا الكتاب والتحرير فان فيها كما عرفت انه يستقر
 بالقصة مع انه يقدح في دعوى الاجماع عندما التردد والاستشكل ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو اختلف
 المالك أو الاجنبي ضمن له حصة ﴾ كافي التذكرة والتحرير والايضاح وجامع المقاصد والمالك وهذا
 والارث منه غير مختص بان السائل يملك الحصة بالظهور بل لو قلنا انه ايا يملك بالانقضاء أو القصة
 فالحكم كذلك لان له حصة كما اذ قد ملك ان يملك فطالب الخلف سواء كان هو المالك أو غيره لان
 الاختلاف يجري مجرى استرداد المالك جميع المال فيخرج حصة السائل وحيث يقفه الاجنبي يبقى القراض
 في يده كما كان ﴿ قوله ﴾ ﴿ وورث عنه ﴾ باعق أهل القولين كافي التفتيح وقد عرفت أننا
 ان الحكم غير مخصوص بان السائل يملك بالظهور وبه أي الحكم الذي كورصرح في الكتب الحصة
 المتضمنة أننا يقدم على التزماء لتعلق حصة بالعين وله أن يتهم عن العمل بعد ظهور الرم ويسمى في

والريح وقاية لرأس المال فان خسرو ربح جبرت الوضعية من الريح سواء كان الريح والخسران في مرة واحدة أو مرتين وفي صفة واحدة أو اثنين فلو دفع الدين فاشترى بأحدهما سلعة وبالأخرى مثلاً غنرت الأولى وورعت الثانية جبر الخسران من الريح ولا شيء للسلع إلا بعد كمال الاثنين ولو تفعل القراض أو بضمه بعد دورانه في التجارة احتسب التألف من الريح (متن)

انقضاء المال يأخذ حقه منه ﴿ قوله ﴾ (والريح وقاية لرأس المال فان خسرو ربح جبرت الوضعية بالريح سواء كان الريح والخسران في مرة واحدة أو مرتين أو في صفة أو اثنين) أو الريح في خسره والخسران في أخرى لا يعلم في هذا خلافاً كما في التذكرة واجماعاً كالمسالك وقد اجمع أهل الاسلام على انه ان ربح وخسر جبرت الوضعية بالريح كما في جامع المقاصد لان الريح هو القاض على رأس المال وقد روي اسحق بن عمار عن الكاظم عليه السلام انه سأل عن مال المضاربة قال الريح بينهما والوضعية على المال والمال يتناول الاصل والريح ويختص ثبوت هذا الحكم مادام مال المضاربة فيستر مادامت المصلحة باليه ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع الدين فاشترى بأحدهما سلعة وبالأخرى مثلاً غنرت الأولى وورعت الثانية جبر الخسران من الريح ولا شيء للسلع إلا بعد كمال الاثنين) هذا مثلاً إذا حصل الريح والخسران في صفتين في مرة واحدة ﴿ قوله ﴾ (ولو تلف مال القراض أو بضمه بعد دورانه في التجارة احتسب التألف من الريح) تلف بعض المال بعد الدوران في التجارة واضح وأما تلف جميعه كذلك فيكون بان يشتري برأس المال مثلاً ما يزيد قيمته على أصل المال بان يكون فيه الريح تلفت منه مقدار رأس المال والمرد بالهودان التصرف فيه بالبيع والشراء كما في جامع المقاصد والمسالك وعليه انه في التذكرة وليس المراد به مجرد السرقة بقصد والتلف في البعض بعض افراد نقص مال التجارة لانه يكون بانقضاء السوق وبالمرض الحادث والعيوب المتجدد ولا تأمل لاحد في ان النقص الحاصل بانقضاء السوق يجب جبره وأما الحاصل بالبيع والمرض فلم يخل في التذكرة فيه عن احد تأملاً ولا خلافاً في أنه كذلك وأما النقص بالتلف بالآفة السلوية كلاحترق ونحوه ما لا ضل فيه على احد وبالتنصب والسرقة ونحوهما ما يكون الضمان فيه على المثل فقد قال بعض الشافعية في احد الوجوه ان ما كان الضمان فيه على المثل لا حاجة الى جبره بمال القراض لان الضمان فيه على المصاحب والسارق مثلاً وهو يجبر النقص فالحق المصنف بالتلف بحيث يتناول الامر من ما كما في الشرائع تنهياً على عدم الفرق في وجوب الميراث كما يصرح به هنا وهو صريح التحرير ومن السيد السيد دعوى الاجماع على جبر التأليف من الريح بعد دورانه في التجارة ولم يستجده في جامع المقاصد لمكان قوله في التلف في التذكرة الاقرب أنه يجوز وليس في محله وأما هو لمكان احد وجهي بعض الشافعية في التنصب والسرقة كما عرفت وبوجه يستلزم ضعفه وضمف الوجه والاحتمال في غيرها دعوى الاجماع في محلها (وكيف كان) فيما صرح فيه بان تفعل القراض بعد دورانه في التجارة يحتسب من الريح البسوط والشرائع والارشاد والتحرير والابتناع وجامع المقاصد والمسالك وغيرها وفي (التذكرة) أنه اقرب وفي (جمع البرهان) تارة الظاهر أنه لا خلاف في ان التألف مأخوذ من الريح بعد دوران رأس المال في التجارة وأخرى انه اجماع وهو باق ماحكى من كثر القرائن وما صرح فيه بان تلف بضمه كذلك البسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمسالك

وكذا لو قبل دورانه على اشكال (متن)

والكتاب فيما ياتي من الايضاح وكلهم يستندون في الصوريين الى ان القراض هو استعمال المال وسلاطه وبقاؤه والافتتاح يربحه مشتركا بينه وبين العامل فادام رأس المال غير موجود يتلفه على وجه يأخذه المالك فلا يرجع فلا بد من ابقاء أصل المال وقسة الرجح بعد اخراج رأس المال فيلزم كون الاتفاق من الرجح على أنه قد يستاد من الروايات الدالة على كون الرجح بينهما فتقول احدهما عليهما السلام في صحيحة محمد بن مسلم عن الزبير يعلو المال مضاربة وينهى عن ان يخرج به فيخرج ضمن المال والرجح بينهما اذ لا ريب ان المتبادر من الرجح هنا هو ما زاد على أصل مال التجارة فلا بد من اخراج رأس المال كله لانه يسقط وجود الرجح مع كون رأس المال ناقصا وامواجه العلم بقي التمسك والسرقة قد تقدم وفي غيرها قلناه تضمن لا تلقى له تصرف العامل وفجأته ولا عبرة بمجرد الشراء فانه نتيجة عمل التصرف والركن الاعظم في التجارة البيع لانه يحصل الرجح فكان البدل الاتفاق فيما اذا اشترى جدين باثنين ومات أحد البدين بموته فثلاثا لكانت فكلها تلفت بينهما وليس ينشأ من قس المال الذي اشتراه بخلاف القصاص الحاصل بانقضاء السوق والمرض واليبس فلا يجب على العامل جبره وفيه بعد ما عرفت ان مادل على الرجح وقاية لرأس المال من خسر واجاع لادلالة فيه على اشتراط ذلك بكون التمسك بسبب السوق أو من قس المال على ان هذه احتمالات ووجوه لبعض الشافعية والاصح عدمها كما في التذكرة أنه مجبور بالرجح ومنه يعلم صحة دعوى اجاع السيد السيد وروى ما في جامع المقامد والملاك حيث اثبت فيها ويجوز الخلاف وأوهم من ذلك قوله في الاخير ان الاحساب هو المشهور ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو كان قبل دورانه على اشكال) ونحوه ما في الشرائع وجمع البرهان من التردد والتأمل وفي التحرير ان (في ظ) الاحساب نظراً أخيراً ويستحسن ما في الايضاح وجمع البرهان وسواء أنه كذلك يحسب اتفاق من الزعم سواء كان الاتفاق المجمع أو البعض فهنا صورتان ايضا على اشكال في الاحساب ينشأ من أن وضع المضاربة على أن الرجح وقاية لرأس المال فلا يستحقه العامل الا بعد ان يبقى رأس المال بكيفية لغيره على ذلك ولا دخل لاسم دورانه في الحكم بخلافه لان التمسك لكونه مال قراض هو القدر لا الدوران ومن ان التلف قبل الشروع في التجارة يخرج الاتفاق عن كونه مال قراض والاول خيرة المبسوط والمذهب والسرائر في موضع آخر والتذكرة والارشاد وشرحه لولده والحفظ وجامع المقامد والروض والمالك والكنة والفتاوى وتصوير تلف جميع المال قبل دورانه في التجارة يكون فيما اذا اذن المالك للعامل في القراض بان يشترى في القصة فاشترى منها قراض في القصة بقدر مال القراض وتلف المال بغير تعريض قبل الدفع فان البيع لا يفسخ بذلك ولا يقع الشراء للعامل ويجب ان يتل كلام المبسوط وما وافقه على انه اذن له في الشراء في القصة وان الشراء كان قبل تلف مال القراض اما لو كان بعده فان المضاربة تبطل ويفسخ حذفا وقد حكم في الحفظ وغيره الخلاف في المسئلة والمثال من الخلاف وهو كذلك فانه قال في المثال البيع للعامل واثن عليه ولا شيء على رب المال وهو صريح القصة وجامع الشرائع وان حكاه كلام هؤلاء على انه لم يأذن له في الشراء في القصة اوقف الخلاف ونعم ما قال في الحفظ ان كان اذن له في الشراء في القصة فاقول ما قاله في المبسوط وان

سواء كان الخلف لئال أو العوض باحتراق أو سرقة أو نهب أو غوات عين أو انقراض سوق أو طريق عيب والزيادات البينة كالقربة والتنازع محسوبة من الربح وكذا بدل منافع الدواب

لم يكن إذن له ماقول ماكان في الخلاف ونحوه مالي التذكرة والارشاد والروض وجمع البرهان لكن برده عليهم أن القود تابعة للمقصود فإذا تلفت قد سى ذلك قراض ونواه كيف يقع للمعامل إلا أن يقول أنه لم يذكر أنه قراض لفظا وإنما نواه بنية (وفيه) أن هذا لا يدفع الإرادة في نفس الأمر وإن كان يلزم به في ظاهر الشرع وقد يتنازع في باب الوكالة (وليس) أن في المذهب والسرائر والتذكرة والتحرير والارشاد وشروحه أنه إن اشترى في القمة بالأذن لم يملك المال العوض وهكذا يكون الجميع رأس المال (وليس) إذا المصنف سيذكر هذه المسئلة في التنازع ويستعرض لما وقع هناك في الشرائع والسرائر والمختلف والمساك من الاضطراب والغلط وما وقع في المبسوط من الاحساب المرم خلاف المراد وهذا كله فيما إذا تلف جميع المال قبل الدوران ومن يعلم حال ما إذا تلف بعضه كذلك ولم يفرق بينهما في الحكم في المبسوط ولا ترجيح في الصورتين في الايضاح لاختلافهم في تفسير الحسران الذي جعلوا الربح لئوفاً بطل هو كل نفس حصل في مال القراض يد العامل لامن فله ولا تخريجه أو تبدد بعد تصرف العامل بالتجارة أو أنه تلقى بتصرف العامل بجهته أو نشأ من نفس المال الذي اشتراه العامل كالميل قال وقد ذهب إلى كل تفسير من هذه الثلاثة ولم يرد عليه الثاني تفسير واحد ما قال في التفسير الأول يخرج من الربح وعلى الأخيرين لا يخرج قال ولأن القود لم يتأكد بالمال فليس مال قراض بالتلف حقيقة انتهى وكأنه تأمل أيضاً في جمع البرهان في احساب ذلك من الربح أولاً ثم مال بل قال يندم الاحساب للأصل وعدم القليل ولأن الربح هو ما حصل من المال الذي حل فيه فأس المال حقيقة هو المال المستعمل في التجارة المأثر فيها وليس قبل الدوران رأس مال مع عموم الاخبار لانه لو كان سلق التالف داخلياً في رأس المال وأخوفاً من الربح لكان ينبغي أن يقول عليه السلام في صحبة محمود غيرها والربح بينهما يمدان يخرج ما تلف قبل الماملة لأن الربح ما حصل على جميع ما زاد على رأس مال الماملة التي استعملت بالتلف بل على الزائد في كل مائة مائة ولو لا انقضاء الاجماع على جعل المبيع مائة واحدة ونسبة الربح إلى المبيع لما كان اخراج رأس كل مال مائة وقسمه ربعاً فلا شك حيث أن الربح يصدق على الزائد على ما قبضه على أنه رأس مال وإن تلف اضافته قبل استهلاكه ودورانه فهو كان سلق التالف داخلياً لوجب بانه في الروايات فانها من جميع الروايات دليل على عدم احصائه من الربح وإن التالف حيث مثل التالف في يده قبل ذلك ثم ان العامل ملك الربح بالظهور والاصل برامة ذمة وعدم خروج ماله من ملكه انتهى ملخصاً قليلاً ويتأمل فيه قارئ الظاهر ان المراد بالمال ما وقع عليه العقد فلا دليل في الروايات على عدم الاحساب ويستعرض المصنف للمسئلة في موضعين أحدهما في أصل التنازع والآخر في قريسا ﴿ قوله ﴾ (سواء كان التلف قبل أو العوض باحترق أو نهب أو غوات عين أو انقراض سوق أو طريق عيب) المراد بتلف المال تلف عين مال القراض قبل دورانه في التجارة والعوض تلف الماحصل بالتجارة وهو تعميم لتلف بحيث يستوفي جميع افرادة في هذا الحكم كما عرفت آنفاً ﴿ قوله ﴾ (والزيادات البينة كالقربة والتنازع محسوبة من الربح وكذا بدل منافع الدواب ومير ولي. الجوارى حتى لو وطأ السيد كان مسترداً بقدر

ومهر وطىء الجوازي حتى لو وطئ السيد كل مسترد مقداره المقر ولو كان رأس المال مائة
ففسر عشرة ثم اخذ للمالك عشرة ثم عمل السامي فربح للمالك ثمانية وعشرون وثمانية أسباع لأن
للمأخوذ محسوب من رأس المال فهو كالموجود فالمال في تقدير تسعين قلنا بسط المسران
وهو عشرة على تسعين أصابع عشرة المأخوذة دينار وتسع فيوضع ذلك من رأس المال (مقن)

المقر (وقد جلي في التحرير السنن مثل التمرة وقرق ومنها في التذكرة كما توسع ومن النتائج والملازمة
ومثل منافع الموابيع مع الأرض وكسب السيد لا فرق في هذه المنافع بين أن يهب يتسدى يتسدى باستعمالها
أو يهب بآجرة صدرت من العامل فإن العامل أجارها إذا قضت بها المصلحة وقد عد في التذكرة من
ذلك مهر الجارية إذا وثقت يشبه عتيده بالثبته لأنه قد تقدم أنه لا يجوز لأحد منها وطؤها وقد خل
عه التحرير كالمكاتب وقد حسب هذه كلها في التحرير من الربح حتى وطئ العامل واستشكل في وطئ المالك
وقال في (التذكرة) إن الزيادة خمسة كالسنن تعد من مال القراض قلنا وأما المنفعة كآجرة والنتائج ماها
من مال القراض وقال أنه المشهور عن الشافعية لأنها من فوائده وحكى عن بعضهم أنه قال إن كان
ظهور ربح كانت من مال القراض كالسنن والأهلي فذلك خاصة لأنها ليست من فوائد التجارة وقال
أنه من ذهب أكثر هذا البعض ونفى عنه البائس وهو خيرة جامع المقاصد وقال أنه الذي يقتضيه النظر
وقد حكى به عن التذكرة أنه حكمه من أكثر الشافعية وليس كذلك كما عرفت وحكى عن القائلين بأنها
فذلك أنهم اشتقوا بعض أنها محسوبة من الربح وآخرون على أنها لا تعد من الربح خاصة ولا من رأس المال
بل هي شائ من قوله في التذكرة أنها من القراض أي تعد من الربح ووجه كونها فذلك أن المشروط
في عقد القراض إما هو الحاصل بالاسترباح بالبيع والشراء وهذه لم يخلت عنه ملك المالك فافقها
يثوقف على سبب محتمل ثم لو كانت بعد ظهور الربح أنه ذلك (وفيه) أنها إذا حصلت ظهر بها الربح
واستوضح ذلك في السنن في ظاهر التذكرة أن هذه من الربح محل وثق من الحاشية والعامية قال
قلنا ولا نجد في خصوص هذا الباب خيراً منه وبين التمرة إذ بها ظهر الربح وحصل العامل المالك ولهذا أتى
به المصنف في كتيبه الثلاثة إلا أنه أخيراً في البأس عن القول الآخر في التذكرة كما عرفت وقال أنه
المشهور بين الشافعية ولم يحك عن أحد أنه قال أنه من رأس المال خاصة كما عرفت وقد اختلف في جامع
المقاصد في غير ما نقل وقول المصنف حتى لو وطئ السيد كل مسترد مقدار المقر سواء أنه مسترد
مقداره من المال فيستر نصيب العامل كما صرح به في التذكرة فيكون المقر محسوباً من الربح ورأس
المال (واعترضه في جامع المقاصد) بأن رأس المال غير شائع في هذا ليكون محسوباً منها انتهى فأمل
فيه وكان البارة غير قية وقد عرفت أن جماعة يقولون إن المقر ونحوه شائع في الربح ورأس المال فاعمل
ولا تنتقل ﴿ قوله ﴾ (ولو كان رأس المال مائة ففسر عشرة ثم أخذ المالك عشرة ثم عمل السامي
فربح فأرأس المال ثمانية وعشرون وثمانية أسباع لأن المأخوذ محسوب من رأس المال فهو كالموجود فالمال
في تقدير تسعين قلنا بسط المسران وهو عشرة على تسعين أصابع عشرة المأخوذة دينار وتسع
فيوضع ذلك من رأس المال) قد صرح بذلك كله في خصوص المال في الجسوط والشرائع والتذكرة
والتحرير والأرشاد وجامع المقاصد والروض والمساك ومع البرهان ونحوه في جامع الشرائع والفتاوى
وغرضهم بيان أنه لا يجوز من الربح في القرض المذكور مجموع المسران وهو عشرة الناقصة وأما ما عجز عنها

وان أخذ نصف التسعين الباقية في رأس المال خمسين لأنه أخذ نصف التسعين فسقط نصف الخسران للمال وان أخذ خمسين في أربعة وأربعين وأربعة أضعاف وكذا في طرف الربح بحسب المأخوذ من رأس المال والربح فلو كان المال مائة فربح عشرين فأخذها المالك في رأس المال ثلاثة وعشرين ومثلان للمأخوذ سدس لئلا فيقتص سدس رأس المال وهو ستة عشر ومثلان وحظها من الربح ثلاثة وثلاث فيستقر ملك العامل على نصف المأخوذ من الربح

ثمانية وثمانية أضعاف لان العشرة المأخوذة محسوبة من رأس المال فهي كالموجود في ان لها حظا من الخسران لان الخسران من المجموع فإلّا الموجد في تقدير تسعين باختيار العشرة المأخوذة فإذا بسط الخسران عليها وهو عشرة على تسعين أصاب كل عشرة دينار وتسع فيصيب العشرة المأخوذة دينار وتسع فيوضع ذلك أعني الدينار وتسع الذي أصاب العشرة من الخسران مما بقي من رأس المال بعد العشرة وهو تسعون لأنه استرد العشرة فكانه استرد نصفها من الخسران فزويها بالاسترداد عن استحقاق الحيوان لا يصيبها حيث بطل القراض فيها والضايف ان ينسب المأخوذ إلى الباقي ويؤخذ للمأخوذ من الخسران بثلث تلك النسبة في المثال نسبة العشرة المأخوذة إلى التسعين تسع فيصيبها من الخسران تسع الخسران وهو دينار وتسع دينار وقد أراد المصنف في هذه المسئلة وما بعدها من المسائل ان يبين ما يتوهم على الاسترداد في صورة الخسران والربح من الاحكام فبدأ أولا بما يتوهم عليه في طرف الخسران لأنه ذكر ان المالك اذا وطأ كل مسرفا من المال قدر القرض أراد أن يبين ذلك وأكثر الكتب المتقدمة قد اقتصرت فيها على المسئلة المذكورة خاصة مفرقة من دون تقديم استرداد وطر ولا غيره ونحوه ان يقال اذا استرد المالك بعض المال من العامل بعد دورانه في التجارة قلن لم يكن هناك ربح ولا خسران رجع المال إلى القدر الباقي وارتفع القرض في المقدار الذي أخذه المالك وان كان بعد ظهور الخسران كان الخسران موزعا على المسترد وعلى الباقي ولا يلزم جبر حصة المسترد من الخسران كما عرفت وان كان الاسترداد بعد ظهور الربح فالمسترد تابع وبعها وخسرانا على النسبة الخاصة من جلي الربح ورأس المال ويستقر ملك العامل على ما ينصحه بحسب الشرط بما هو ربح منه فلا يسقط بالتقصان الحادث بعده كما سيوضح عليك ذلك في عنوان المثال فيما يأتي ﴿ قوله ﴾

﴿ وان أخذ نصف التسعين الباقية في رأس المال خمسين لأنه أخذ نصف التسعين فسقط نصف الخسران ﴾ وجهه واضح وقد ذكره أيضا في التذكرة وسماه أنه ان أخذ المالك في الصورة المذكورة نصف التسعين الباقية بعد خسران العشرة في رأس المال خمسين منها خمسة وأربعين موجودة ويحبها نصف الخسران وهو خمسة فيصير المجموع خمسين فتجبر هذه الخمسين الربح فيقيم النصف المأخوذ نصف الخسران أيضا فيسقط جبره ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان أخذ خمسين في أربعة وأربعين وأربعة أضعاف ﴾ كما هو واضح أيضا وقد ذكره أيضا لان أربعين منها موجودة ويقيم كل عشرة منها من الخسران دينار وتسع دينار ونحوه ذلك أربعة وأربعة أضعاف فتجبر هذه من الربح ويسقط جبران خمسة وخمسة أضعاف لأنها تمت التحسين المأخوذة ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكذا في طرف الربح بحسب المأخوذ من رأس المال والربح قد كان رأس المال مائة فربح عشرين فأخذها المالك في رأس المال ثلاثة وعشرين ومثلان للمأخوذ سدس لئلا فيقتص سدس رأس المال وهو ستة عشر ومثلان وحظها من الربح ثلاثة وثلاث فيستقر ملك

وهو درهم وتكتال نظر انخفضت السوق وعاد ما في يده الى ثمانين لم يكن للمالك ان يأخذه ليم له
 المائة بل للبل من الثمانين درهم وتكتال ولو كان قد أخذ ستين بقي رأس المال خمسين
 لانه قد أخذ نصف المال فبقي نصفه وان أخذ خمسين بقي رأس المال ثمانية وخمسين وتكتال
 لانه أخذ ربع المال وسلمه فبقي ثلثه ووربه فان أخذ منه ستين ثم خسر فصار منه
 أو بمون فردعا كان له على المالك خسة لأن الذي أخذه المالك انقصت فيه للضرورة فلا
 يجبر ربه بخسرات الباقي لغاؤه إياه وقد أخذ من الربح عشرة لأن سدس ما أخذه ربع (متن)

العامل على نصف المأخوذ وهو درهم وتكتال ﴿ كما صرح بذلك كلفي التذكرة وهو بيان لحكم ما يترب
 على الاسترداد في طرف الربح وضابطه ان تسب المأخوذ الى المبيع وتؤخذ بذلك النسبة من رأس
 المال ومن الربح ففي المال اذا نسبتا الشرين المأخوذة الى المائة والشرين التي هي مجموع الربح
 ورأس المال كانت سدسها وهي محسوبة من المبيع لمكان الشريع فتأخذ من الشرين رأس المال
 ومن الربح بذلك النسبة فسدس رأس المال حيث من الشرين ستة عشر وتكتال وسدس الربح سنا
 ثلاثة وثلاثين فبقي رأس المال بعد اخراج الستة عشر والثلثين ثلاثة وثلاثين ويصل القدر
 في الشرين المأخوذة من رأس المال فيستقر ملك العامل على نصف ربح المأخوذ وهو درهم وتكتال
 درهم لغروجه من كونه وقاية يطلان القراض فيه اذا كان شرط الربح على النصف فله على كل حال
 درهم وتكتال ولا يسقط ذلك بالتضمن الحادث بعده من ثقب أو انخفاض سوق كما سيظهر عليه في النصف
 ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو انخفض السوق وعاد ما في يده الى ثمانين لم يكن للمالك أن يأخذه فبقي له المائة بل
 للبل من الثمانين درهم وتكتال ﴾ هذا ما اشرنا اليه آنفاً أملاً لانخفاض يداخذ المالك الشرين وصار
 جميع ما في يد البل الى ثمانين لم يكن للمالك أخذ الباقي وهو الثمانون ويقول كان رأس مالي مائة فوعدت
 أخفت عشرين فاضم اليها هذه الثمانين فتم لي المائة بل يأخذ العامل من الثمانين درهما وثلثي درهم
 ويرد عليه ثمانية وسبعين وثلاث دراهم لأن نصيب العامل من سدس الربح المأخوذ قد استقر ملكه عليه
 وقد أخذه المالك فتأخذ به ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كان قد أخذ ستين بقي رأس المال خمسين لانه
 أخذ نصف المال فبقي نصفه ﴾ كما ذكر ذلك أيضاً في التذكرة وبيان أنه اذا أخذ من مجموع مائة
 وعشرين ستين فقد أخذ نصف المال ونصف الربح فيستقر ملك العامل على نصف ربح المأخوذ وهو
 خسة والباقي نصف رأس المال وهو خسون يتلقى بخسراته الحيوان من الربح ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان
 أخذ خمسين بقي رأس المال ثمانية وخمسين وتكتال لانه أخذ ربع المال وسلمه فبقي ثلثه ووربه ﴾ قد
 ذكر ذلك أيضاً في التذكرة والمراد أنه اذا كان قد أخذ خمسين من المائة والشرين فهي ربح المبيع
 وسلمه فان ربه ثلاثون وسلمه عشرون فيكون قد أخذ من كل من رأس المال والربح ربه وسلمه
 فربح رأس المال خسة وعشرون وسلمه ستة عشر وتكتال والمبيع أحد وأربعون وتكتال وربع الربح
 خسة وسلمه ثلاثة وثلاثين فالمبيع خسون ويبقى من أصل المال ثمانية وخسون وثلاث هي ثلث أصل
 المال ووربه لأن ثلثه ثلاثة وثلاثون وثلاث ووربه خسة وعشرون فهي رأس المال بعد أخذ الحسين
 ﴿ قوله ﴾ ﴿ فان أخذ منه ستين ثم خسر فصار له أو بمون فردعا كان له على المالك خسة لأن

ولو رد منها عشرين بقي رأس المال خمسة وعشرين ولو دفع الثمن مضاربة فاشترى متاعا يساوي الثمن قبضه بهما ثم اشترى به جارية وضاع الثمن قبل دفعه رجع على المالك بالف وخمسائه ودفع من ماله خمسمائة على اشكال (متن)

الذي أخذه المالك اضغخت فيه المضاربة فلا يجبر ربحه خسران الباقي لمعارضة اليد وقد أخذ من الربح عشرة لأن مدس ما أخذه ربح (قد ذكره أيضا في التذكرة وسنده انه اذا أخذ المالك سبعين ثم خسر عشرين فصار الباقي أربعين فرد العامل الأربعين الى المالك اقتضى القراض فليس للمالك أن يأخذ الأربعين ويضم اليها السبعين ليم له رأس ماله الذي هو المائة بل يأخذ العامل من الأربعين خمسة هي نصف ربح العشرة الأخيرة لاستقرار ملك العامل على الحسب باسترداد نصف المال واغناخ العقد فيه فإذا خسر النصف الآخر لم يجبر من ربح المأخوذ ﴿ قوله ﴾ (ولو رد منها عشرين بقي رأس المال خمسة وعشرين) كما ذكر ذلك أيضا في التذكرة والمراد أنه لو رد العامل من الأربعين الباقية بعد الخسران عشرين سقط نصف الخسران وهو خمسة لأن خسران الحسب عشرة فيبقى رأس المال خمسة وعشرين باحار الحصة التي يجب جبرها من الربح وايضا ان رأس المال كان خمسين فلما خسر ورجع الى أربعين كلفه خسارته عشرة فلما أخذ المالك عشرين تيمم من الخسران خمسة فيبقى عثرون وقد لحقها من الخسران خمسة فإذا ربح جبرها بخمسة والباقي ربح ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع اليه الثمن مضاربة فاشترى متاعا يساوي الثمن قبضه بهما ثم اشترى به جارية وضاع الثمن قبل دفعه رجع على المالك بالف وخمسائه على اشكال) كما في التذكرة وكذا لا ترجع في الاضاح وقد جزم بالرجوع بذلك في المذهب من دون تردد ولا اشكال وهو خيرة جامع المقاصد مع تصنيف الاشكال ونصية كلامهم ان المالك قد أذن له بأن يشتري تلك المضاربة بقدر ماله في القيمة اذ بدون ذلك لا يملك لهم بذلك فليقتلوا ضاع مال المضاربة الذي يريد دفعه فلما وافى كان من قصده ذلك به حين الشراء كان الشراء صحيحا ووقع القرض والعامل ما أما القيمة فقلته عند صدر من أمه في محله ولا يطل بذلك لانه لم يقع البيع على عينه وإنما قصده قصدا وأما وقومه فذلك قلته أذن له في ذلك وليس الثمن زائدا على قدر مال المضاربة فوجب أن يقع القرض بقدر ما تناوله اذ لا امتناع اخبار اذنه في مال غيره فإذا لم يوجب عليه بذلك وهو الف وخمسائة وقومه فلهما قلته قد ملك نصف الربح وهو خمسمائة من الاثنين الذين هما ثمن المتاع وقد قصد أن يؤدي عند الشراء ثمن الجارية من هذا المال الذي هو الاثنان فيكون الشراء للمالك هذا المال وقد ملك ربه فيكون ربح المبيع له فوجب عليه ربح الثمن لم يقصد العامل شراء جميع الجارية لنفسه في ذلك ولا الشراء لنفسه بالثلاثة الأرباع الاخر كما ان هذا الربح الزائد لم يأخذ المالك في الشراء به لنفسه بل قد تقدم ان الشيخ في الخلاف يذهب الى ان الجارية جميعا تكون للعامل كما تقدم بيانه في مثله ووجه كون جميع الثمن من المالك أنه لا يستقر ملك العامل الا بمسلم الخسران ولا يتحقق ذلك الا بالقسط أو القيمة ولا يتحقق بمجرد الانقضاء كما هو المفروض وقد اشترى المضاربة فيكون جميع الثمن لازما للمالك لان الشراء وقع باذنه (وفيه) ان عدم الاستقرار لا ينافي أصل المالك بالظهور على المختار فضلا عن الانقضاء كما هو المفروض ولا يرتفع بملك المالك من أمه وإنما يقع الشراء للمالك بما يملك واذنه لا يؤثر في ملك

فلذا باعها بخمسة آلاف اخذ العامل ذهابها ولحقه المالك من الباقي رأس ماله الثنين وخمسة
وكان الباقي وبما يتبها على ماله على ما شرط له ولودفع اليه القتا اخرى مضاربة واخذ في ضم
احدهما الى الآخر قبل التصرف في الاول جاز وصار مضاربة واحدا فقل (وان خل) كان
بعد التصرف في الاول في شراء المتعم لم يجر لاستقرار حكم الاول فربحه وخسارته مختص به
فلان نص الاول جاز ضم الثاني اليه (متن)

غيره وبعد ذلك كله فالمسألة لا تخفى من شائبة اشكال ﴿ قوله ﴾ (فلذا باعها بخمسة آلاف
أخذ العامل ربهما وأخذ المالك من الباقي رأس المال الثنين وخمسة وكان الباقي وبما يتبها على ما
شرط له) كاتين وجهه بما تقدم به صرح في المذهب والتذكرة وجامع المقاصد بما على وجوب دفع
الحسنة من مال العامل فيستحق ربح الربح حينئذ وهو سبغة وخسرون خارجا عن المضاربة لأنه
دفع ثمنه من خاصة ماله والثلاثة الأرباع الباقية هي التي يجوز فيها التالف لأنها محل المضاربة ومن
المعلوم أنه قد تلف منه ألف بعد دووانه في التجارة وقد دفع في قيمة البارية القتا وخمسة فيكون
رأس المال الثنين وخمسة والعامل بعد ذلك كله ربح وهو ألف ومائتان وخسرون يقسم بينهما على
التوسط ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع اليه القتا مضاربة ثم دفع اليه القتا اخرى مضاربة وأذن في ضم
أحدهما الى الآخر قبل التصرف جاز وصار مضاربة واحدة وان كان بعد التصرف في الاول لم يجر
لاستقرار حكم الاول فربحه وخسارته مختص به) قد صرح بجواز الضم مع الاذن وصحة قبل
التصرف وعدم جواز الضم وعدم صحة القراض الثاني بعد التصرف في التذكرة والمختلف وجامع
المقاصد وظاهر التحرير التوقف في الحكم الثاني حيث قال فيه قال الشيخ يطل القراض الثاني والأصل
في ذلك قوله في المبسوط فان كان القراض الثاني قبل أن يدور الاول في التجارة صح وكذا ما قرأنا
بالنصف وان بعد الدوران لم يصح الثاني ولم يقيد الصحة قبل الدوران بالأذن بالضم وقضيته أنه يجوز
الضم وان لم يأذن لكه حكمه عنه في التحرير فيها اذا أذن له في الضم (وكيف كان) فربحه الاول
أعني جواز الضم مع الاذن قبل التصرف ان القراض عقد جائز يجوز له ربه من أصله فلا بد أن يجوز
له ربح بعض الخصوصيات أعني اقتضاء كل من الضمين ان يكون ربحه وخسارته وضمانه مختصا به
اذا تراضيا على ذلك ووجه الثاني انه اذا كان عرضا كان المانع من صحة الضم موجودا ومن ثم لو
نقض واذن جاز كما يأتي وقد طه الشيخ في المبسوط والمصنف عا في التذكرة باستقرار حكم
الاول وثبوته فربحه وخسارته مختص به (واعتوض في جامع المقاصد) باعتراض بما اذا نص وأذن
وضم فان مقتضى التعليل انه لا يجوز (وفي) ان المراد ما لم ينقض والا فافق وأخذ العامل بجمعها
كما كان وصار كأنه لم يتصرف فيه كما ستمح وقضية قوله ان ربحه وخسارته مختص به ان المقصود من الضم
اشتراكهما في الحكم بحيث يجوز ربح أحدهما وخسر الآخر وصرح في المبسوط والتذكرة وقد يقال
أنه لو ضارب بهما مع المخط أو بدونه فربح أحدهما وخسر الآخر وفسخ المالك في ذي الربح فإنه
لا فائدة للعامل في جيران خسران الآخر يربحه ليستحق الحصة من الربح المتجدد خصوصا مع اختلاف
الحصة فيها لان في ذلك حرمان العامل من هذا الربح فليس المقصود من جواز الضم وعدمه الا
الصيانة وعدمه خاصة فليأتمل ﴿ قوله ﴾ (فلان نص الاول جاز ضم الثاني اليه) كما في التذكرة

وان لم يأخذ في الضم فالقرب انه ليس له ضمه ولو خسر المامل دفع الباقي فاشتم اعاده
للمالك اليه بقصد مستأنف لم يجبر ربح الثاني خسران الاول لاختلاف التقدين وهل يقوم
الحساب مقام القبض الاقرب انه ليس كذلك (مقن)

والخلف وجامع المقاصد وكذا الايضاح لكن قد يلوح من عبارة الكتب انه يقتد بالاذن والقصد الصادر
قبل التض في تصير التقدين عددا واحدا ولا يفرق عن تأمل ولا تعميم ولا اشارة الى ذلك في كلام
الذكرة والخلف (قال في الذكرة) ولو كان المال قد فُض وقيل له الملك ضم الثانية اليه جاز وكان قراضا
واحدا ووجهه حيث يكون قد اذن له في الضم عند التض انه قد صار كأنه لم يصرف فيه وأنه قد روى
محمد بن عدا فرعي أنه قال اعطى الصادق عليه السلام ابني الفاتح مائة دينار فقال له اني بها ثم
قال اما انه ليس بي رغبة في ربحها وان كان طرح مرغوبا ولكن احببت ان يراني الله مترضا فترأده
قال فرجعت بها مائة دينار ثم قبته هلت قد رجعت لك فيها مائة دينار قال اجبتها في يدي رأس مالي فلما
ضم هذا التض فليأخذ جيدا ﴿ قوله ﴾ (ون لم يأخذ في الضم الاقرب انه ليس له ضمه) كما
في الايضاح وبه جزم في الذكرة وفي (جامع المقاصد) انه الامح لانه تصرف غير مأذون فيه وربما
تملك غرض المالك بعدم انطلق فيضمن به وقد سميت آتفا قضية كلام المبسوط ووجه الجواز اتحاد
المالك وانه يجوز لزوم الخط اذ يجوز شراء نصف سلة مشاها باحدهما والاخر بالآخر وهو يستلزم
الضم (وفيه) انه يقتضي مضاربة الغير فانه يجوز ان يشتري نصف سلة بهما والآخر بالآخر بالآخر
﴿ قوله ﴾ (ولو خسر المامل دفع الباقي فاشتم اعاده المالك اليه بقصد مستأنف لم يجبر ربح
الثاني خسران الاول لاختلاف التقدين) لان المفروض انه دفع له الباقي فاشتم اعاده المالك
فيضسخ به اذ هذا القدر كاف في الضسخ كما صرح به بكفاية هذا القدر (١) في الذكرة فاذا اعاده فلا
يد من القدر ثانيا فلما عقد آخر له حكم آخر فلا يجبر بربحه خسران الاول وبه صرح في التحرير
وجامع المقاصد وهو واضح وله ذلك تركه الاكثر ﴿ قوله ﴾ (وهل يقوم الحساب مقام
القبض الاقرب انه ليس كذلك) هذا هو الصحيح كما في الايضاح ولا يحتل سواء ان لم يكن معه
قرينة كما في جامع المقاصد وله اليه اشارة في التحرير بقوله بعد ما حكاه عن آتفا أما لو لم يقبض بل
اذن له في السلف بعد انضائه فالاقرب انه ليس عقد ثانيا بل يجبر من الربح الثاني ما خسره او لا ووجه
القرب اتقاء حقيقة القبض واستصحاب حكم العقد ولا دلالة للحساب على رده بشي من الدلالات
ووجه الاحتمال الآخر ان قاعدة الحساب تميز حق المامل من حق المالك وقد وقع على قصد الضسخ
فيقيد مكان مساويا لقبض كذلك في ذلك (وقال في جامع المقاصد) ان التحقيق ان الحساب مجرّد
لا يفيد الضسخ مالم ينضم اليه ما يقتضيه الا ان هذا لا يكاد يفرق به وبين غيره فان القسمة لا تقتضي
الضسخ بمجرد ما من دون ارادة ذلك كما سيأتي من قريب ان شاء الله تعالى ان قسمة الربح لا تخرج
عن كونه وقاية ولا يقلل القسمة هذا الا تميز الربح من رأس المال وكذا استرجاع المال اعم لا يقتضي
الضسخ بمجرد ما وهو صريح بالتذكرة ومن المعلوم ان المامل لو جمل المال في يد المالك لم يقتض الضسخ

(١) كذا في النسخة والظاهر ان قوله بكفاية هذا القدر حاشية أو نسخة بدل من قوله به نظير ارجع (مصححه)

وليس فاعله بعد ظهور الرجح أخذ شيء منه بنحو ان ذلك للمالك فان نفي قدر الرجح
والقسمة وبقي رأس المال غسرود للفاعل أقل الامرين واحتسب للمالك (مثنى)

لا يمكن كونه لغرض الحفظ الى ان يقضي غرضاً ونحوه فيحفظ لا يحصل لقول المصنف الاكرب الى آخره
لانه ان اراد به مع الضميمة فهو باطل او بدونها فلا يطرق اليه الاحتمال لان الاسترجاع والقسمة اذا
لم يتضمنها القسح بمجرد ما للمساب اوله انتهى قلت غرض المصنف أن الحساب على قصد القسح
وارادته هل يقوم في القسح مقام الدفع والقبض والاسترجاع هل قصد القسح فيفيد القسح كما ائده
القبض على ذلك القصد كما عرفت في ما قبله وبه صرح في التذكرة قل يرتفع القراض بقول المالك لسفت
القراض ودفعته وما ادعى هذا المعنى الى ان قال واسترجاع المال من الفاعل بقصد دفع القراض فكان
حاصل كلام المصنف أن الحساب بمجرد لا يحصل ائده القسح ويقصد فيه من دون ضمنية اخرى
في احتمال ان يربها انه لا يفيد بل يتجه عليه الابرار اصلاً ﴿ قوله ﴾ (وليس فاعله
بعد ظهور الرجح أخذ شيء منه بنحو ان ذلك للمالك) أي ما دامت المصلحة باقية كالمقضية الأصول والقواعد
وبه صرح في التذكرة والتحرير ويواجه المقاصد لان فيه حقا فذلك وربما حدث الحصران فاحتج الى
الميلان بل الامر اوضح من أن يحتاج الى البيان وينبغي أن يكون الحكم في المالك كذلك لان فاعله
حق في الرجح ولا يتميز الا بالقسمة بل لا تعلق برأس المال مع دولام المصلحة وقد تقدم في الاستعلال
على أنه ليس له وطوأة القراض ما له تقع في المقام ﴿ قوله ﴾ (فان نصف قدر الرجح والقسمة
وبقي رأس المال غسرود للفاعل أقل الامرين واحتسب للمالك) كما في المبسوط والشرائع ويواجه
المقاصد والمساالك والكفاية وقد صرح بجميع ذلك هذا احتساب المالك في جميع الشرائع والتذكرة
والتحرير لانه لا عبرة بهذه القسمة لانه لا يستمر ملك احداهما على الرجح ما دامت المصلحة باقية فله
خسر رأس المال جبراً وخسرته من الرجح المأخوذ فيرد الفاعل أقل الامرين ما اخذه ونصف المسألة
كما في المبسوط (وقال في التحرير) أقل الامرين من نصف المسألة وجميع ما اخذه ومثل ما في جامع
المقاصد والمساالك وفي (جامع الشرائع) من حصته في المسألة وبما اخذه ونحوه مالي ارضي ونعم الإبركان
وفي (التذكرة) جبراً ما اخذه فكلامهم ما بين صريح وظاهر في انه يجهز بجميع ما أخذه من رجح ورأس
مال قال في (المبسوط) فان كان القسوم ما تبين نظرت في الحصران فان كان ما قبل الفاعل نصف الحصران
لانه أقل ما قبضه وان كان الحصران ما تبين رد الفاعل كل ما قبضه لانه وفق نصف الحصران وان كان
الحصران ثلث ما قبل الفاعل ما أخذه وليس عليه أكثر من ذلك وقال ان رب المال لاجلته به الى
رد شيء بل الفاعل يرد ورث المال بحسب ما يلزمه من ذلك من جهة انتهى فيكون معنى احتسب
المالك في عبارة الكتاب والشرائع ما ذكره في المبسوط من انه لاجلته به الى اخراج ما أخذه ورده
ودونه فمقد رأس المال بل يكفي ان يحسب أو يحسب عليه من رأس المال سواء اراد بقائه للمقام
لا اما الثاني فظاهر وأما الاول فانه قد يريد الاقتصار على ما بقي في يد الفاعل فلا يجب عليه رد
اصلاً وقد فسر عبارة الكتاب في جامع المقاصد بما نصح واحتسب المالك بأقل الامرين بمعنى انه
يحسب ويرجع ذلك الأقل اليه من رأس المال فيكون رأس المال ما أخذه الفاعل وما بقي انتهى ولله
أراد ما في المبسوط مع ما تراء في العبارة ومثل كلام المسالك وكانه أقرب من ذلك الى ما في المبسوط

وان امتنع أحدهما من القسمة لم يجبر عليها ولا يصح أن يشتري المالك من العامل شيئا من مال القراض ولا أن يأخذ منه بالشفعة ولا من عبده القن ويجوز من المكاتب (متن)

(وكيف كان) توجبه الشريعة لعبارة فيا حكمي غير سديد بخلاف ما سمعت من الجميع قال المردود أقل الأمرين ما أخذه العامل ومن رأس المال لأن الربح ظهر كأن رأس المال ما اتوا بالربح عشرين ناقصة العشرين فالمشرون التي هي ربح مشاعة هي سدس الجميع خمسة أسداسها من رأس المال وسدسها من الربح فإذا اقتسمها استقر ملك العامل على نصيبه من الربح وهو دوم وكان يبقى منه من رأس المال ثمانية وثلاث فإذا خسر المال الباقي رد أقل الأمرين ما خسر ومن ثمانية وثلاث قال ولا يجوز أن يحمل المردود من العامل على تقدير خسران عشرين عشرة كما يفهم كثير لأنه يناقض ما سلف وهذا تفصيل ما أراد والمعامل له على هذا ما تقدم من أن المالك إذا أخذ شيئا وقد ظهر ربح حسب ما أخذه من الربح ورأس المال على تلك النسبة وهذا التوجيه فاسد من وجوه (الاول) أنها إذا اقتضا على أن الأخذ محسوب من الربح كان كذلك لأن التمييز بينها والمال منصرف فيهما والاختلاف إذا وقع على تقدير تمييز منوط براضيتها لم يكن لعدم تأثيره وجه (الثاني) أنه لو كان يدخل في ذلك شيء من رأس المال ما جاز للعامل التصرف فيه لأن المالك لم يأذن إلا في التصرف في الربح ولم يقع القراض والاتفاق إلا عليه (الثالث) كيف يستقر ملك العامل على مالي يده من الربح مع اتفاقها على كونه وقاية وعلى بقائه العامة (الرابع) أن العامل لا يملك شيئا من المال فكيف يتوقف رده على ظهور الخسران (الخامس) أنه بخلاف ما سمعت من جميع من تعرض لهذا القرض وأما حله وقياسه على أخذ المالك فلا يصادف محله لأن المالك لم يأخذ ذلك على وجه القسمة وإنما أخذ ما يده ملكه لكن لا أخذه في ربح وكان ثابتا داخل فيه جزء من الربح على نسبة الأخذ كما تقدم بيانه ولا كذلك العامل فإنه لا يأخذ إلا من الربح ولا يتاسم إلا عليه فلا يناقض ما سلف (قوله) «(ولو امتنع أحدهما من القسمة لم يجبر عليها)» كما في المبسوط وجامع الشرائع وفي (الشرائع والمساك والكتاتيب) أنه إن امتنع المالك لم يجبر عليها وفي (التذكرة والتحرير وجامع المقاصد) أنه إذا أراد أحدهما قسمة الربح مع بقاء المضاربة قامت الآخر لم يجبر عليها والتقييد بالمضاربة مراد بالمبسوط وما ذكر بعده جزءا بل كلام المبسوط صريح في ذلك عند بيان الوجه في عدم إيجاب أحدهما قال لأنه إن كان المالك هو العامل لم يجبر المالك لأنه يقول الربح وقاية لرأس المال فلا تأخذ شيئا من الربح قبل أن تأخذ رأس مالي وابت كان رب المال لم يجبر العامل لأنه يقول متى قبضت شيئا من الربح لم يستقر مالي لأن المال قد ينصرف فيرتضي رد ما أخذت قلت ولعله أخرج وصرف ما وصل إليه فيحتاج إلى غرم ما حصل له بالقسمة وذلك ضرر بل توجه المطالبة ضرر هنا وإذا احتاط في دفع المضاربة لم يطلب أحدهما بالقسمة وامتنع الآخر جازت أحكام القسمة ﴿قوله﴾ «(ولا يصح أن يشتري المالك من العامل شيئا من مال القراض ولا أن يأخذ منه بالشفعة ولا من عبده القن ويصح من المكاتب)» كل شرح بذلك كله في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك وذكر البند والمكاتب استطرادا لكن لا ذكرهما في المبسوط وذكرهما الجامعة والوجه في أنه لا يشتري منه من مال القراض واضح لأنه لا يصح أن يشتري الإنسان ماله ومنه القول في الأخذ بالشفعة (وقد يقال) أنه إذا ظهر الربح يجوز شراءه منه حتى ظهرت الحاجة

والشريك فيصحب في نصيب شريكه وللمطل الذي يشتري من مال المضاربة وإن ظهر ربح
بطل البيع في نصيبه منه ﴿ الفصل الثالث في التلخيص والتلخيص ﴾ القراض عقد جائز
من الطرفين لكل منهما فسخه سواء فسخ المال أو كان به عروض (متن)

إلى الجير به احتلت الصفة وحصل العلم لأن المال غير تام مراعى بعدم الحاجة إلى الجير به وعلى
الجير والصفة لو ظهرت الحاجة إلى الجير به يتم العامل رد قيمة ما أخذ كالو كان بأما لتغير المالك
وألقها ويجهى مثل ذلك في الأخذ بالصفة إذا ظهر الربح وأما عدم صحة شرائين عبد الله فلا
ما يده مال سيده وحكى في الميسر قولاً هو ليس بالصفة لأن المأثور إذا ركبته المدين جائز ليد
الشراء من لاه لا حق ليد فيه وإنما هو حق الترمه وقضاه ظاهر إذ ذلك لا يفرج عن ملك
السيد كسكنى حق الترمه بل المفسر لم يفسد أخذ ذلك قبله لاه اسق مع ما على العرض إلا
أن ذلك لا يندى ما يأخذ السيد الجاني ويسئل قبله وأما أنه إن يشتري من المالك فلا
سلطانه قد انقطع عنه فما يده ملك له وذلك لو امتنع لم يكن القول بما في يده ولا فرق في ذلك بين
المطلق والمشروط وإن كان الحكم في المشروط أضغلاً قد يرد في القرض ويجوز أن يأخذ به بالصفة
كما صرح به في الميسر وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ (والشريك فيصحب في نصيب شريكه) كما
في جامع المقاصد ومما أنه يجوز الشراء من العامل الشريك لكن يصح في نصيب شريكه لاني
نصيب المالك وكذا يأخذ من العامل بالصفة لو اشترى نفسه شيئاً بشركة المالك ولو كان الذي
لذلك من مال القراض ﴿ قوله ﴾ (وللمطل أن يشتري نفسه من مال المضاربة وإن ظهر ربح
بطل البيع في نصيبه منه) سواء أنه يجوز للعامل أن يشتري نفسه من مال المضاربة حيث لا ربح كما
قره في التحرير وفي (جامع المقاصد) أما لو لم يكن ثم ربح فلا المال لتغيره ويجوز شراؤه قطاً وما
يجوز من الربح فهو له انتهى ولقد اختلفا في الحكم لاختلاف شديد ولعل عدم الجزم في التحرير لأن
شراء العامل من دينه إذن المالك كالأشراء التوكيل كإتاني وألان له قطاً بأولاه لا ينقطع بعدم الربح
في التقييدات ولا يخفى أن شراءه من المالك أو من نفسه بأذنه مع انقطاع بعدم الربح ما لا ريب فيه
وأما إذا كان الربح ظاهراً في وقت الشراء بناء على أنه يملك بالظهور بالعلان في نصيبه في غاية الظهور
لا أنه لا يملك شراءه ملك نفسه وإن كان متبرراً

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمد وآله الطاهرين ﴿ قوله ﴾
﴿ الفصل الثالث في التلخيص والتلخيص ﴾ القراض عقد جائز من الطرفين لكل منهما فسخه سواء فسخ المال
أو كان به عروض (جامعاً كما في مجمع البرهان ولا خلاف كما في الكفاية والرياض ولي (النية)
الاجماع على جوازها وإن لكل منهما فسخه متى شاء وبذلك صرح في السرائر والتلخيص كقوله أو يجهى
ما في الكتاب صرح في الميسر والشرائع والتلخيص والتحرير والأشهاد وشروطه والروضة وصرح بأنها
جائزة من الطرفين في الوسية وغيرها وهو المستند من سائر كتب القضاء وبه اقتصرت
على أنهم عند قرضهم لا يتم اشتراط الأجل وهو قضية كلام كل من قال لها تبطل بالموت ومع ذلك
قال في جامع الشرائع أنها عند لازم من الطرفين ولم يحضرني نسخة أخرى إذ لله غلط من قلم التلخيص

ويضيق بموت أحدهما وجنونه وإذا فسح لقراض والمال ناض لا يرج فيه أخذه المالك ولا شيء للعامل وإن كان فيه ربح قسم على الشرط وإن اتسع والمالك مروض فإن ظهر فيه ربح وطلب العامل فيه (متن)

لأنه قد صرح بأنها تنسخ بالموت (لأن قول) أنه يقول أنها كالأجرة عند جماعة كثيرين
 قوله ﴿ ويضيق بموت أحدهما ﴾ كافي البسوط والمجامع والشرائع والتأنيق وشروحه
 والإرشاد وشروحه والتبصرة وغيرهما مطين بأنها وكافة في المضي وليل من تركه أكتفى به بقوله أنها
 جائزة من الطرفين وحيث يموت المالك والوارث علم بأن المال عند العامل كإن كلودية لا يجب ردها
 والا لكان أمانة شرعية يجب ردها فوراً أو إعلام الورث بما كاتم يأنه سببا في باني الوديعة
 (والبارية ط) وظاهر كلامهم على ما قيل عدم جواز الدفع إلى الورث مع عدم العلم بالانحصار ولا
 بعد جواز دفعه لوارث المسلم وإن لم يعلم بالانحصار فيه لأن الأصل عدم الوارث الآخر مع العلم
 باستحقاق الموجود ولا يمارضه أهل عدم استحقاق هذا لكل المال لأن الاستحقاق حاصل ووجود
 مانع آخر غير ظاهر وهذا قاطع جدا في قسم تركه الميت على الدين المظنون مع عدم العلم بانحصار
 الترماء بهم نعم لا يجوز مع الشك في وجود وارث أو غريم آخر ونعم الكلام في عه ويأتي بقية
 أحكام المال عند تعرض المصنف لما ﴿ قوله ﴾ (أو جنونه) كافي الإرشاد والتذكرة وجامع
 المقاصد والمساك ويصح البرهان بوزيد في الأربعة الأخيرة الأخاء والمهر عليه لسه ويزيد في التذكرة
 وجامع المقاصد المهر على المالك هلل لأن المهر على العامل هلل لا يخرج من أهلية التصرف في
 مال غيره باليابة لأن المالك يخرج مروض عنه له من أهلية الاساقاة والعامل من أهلية اليابة لأنها
 وكافة في المضي (وقال في التذكرة) يعتبر في العامل والمالك ما يعتبر في الوكيل والموكل لا نعلم فيه خلافا
 ﴿ قوله ﴾ (وإذا فسح لقراض والمال ناض لا يرج فيه أخذه المالك) كما هو واضح وبه صرح
 في البسوط والتذكرة والتعريف وجامع المقاصد والمساك وفسح القراض قد يكون فسحها أو فسح
 أحدهما أو مروض فاسح من موت ونحوه ويجب تنديد البارة بما إذا لم يكن الفاسح المالك حتى
 يستقيم له الجزم بأن لا شيء للعامل لأنه سيأتي أنه لو كان هو الفاسح الظرفي استحقاق العامل الأجرة
 ﴿ قوله ﴾ (ولا شيء للعامل) قد عرفت الحال فيمؤاتي تمامه وقد يكون المراد أن لا شيء له
 ما ضرب له ﴿ قوله ﴾ (وإن كان ربح قسم أيضا على الشرط) هذا أيضا ظاهر إذا حصل
 الفسخ ونض المال وبه صرح في الكتب الأربعة والمساك وفي الإجماع عليه ﴿ قوله ﴾ (وإن
 اتسع وبالمال مروض فإن ظهر فيه ربح وطلب العامل فيه) أي في أجيال المالك على يده أشكال كما
 نستعمل قد جزم في البسوط بأنه إذا فسح المالك أو العامل والمال كله أو بعضه مروض كان للعامل
 فيه سواء لاح فيه ربح أم لا ونحوه ما في جامع الشرائع وموضع آخر من البسوط وقالوا لا أن يأخذه
 رب المال بقيته وقضية كلامهما أن المالك يجبر على إجابته (وقال في التذكرة) أن للعامل الاستماع
 وعدم قبول قول المالك إذا قال له أنا أخذه بقيته أو قال أصليكَ نصيبك من الربح فإنا قاته قد
 يجد من يشتره بأكثر من قيمته وهو قضية الملاقى قوله في الإيضاح الأصح إيجاب المالك على إجابته
 وقد جعل في جامع المقاصد وجوب تمكنه من البيع مقتضى النظر إذا توقف حصول الفائدة للعامل عليه

أو وجد زبونا يحصل له ربح يبيع عليه ليجر المالك على إيجابه على اشكال وإن لم يظهر ربح ولا زبون لم يجز للمالك (مقن)

والله مال في المالك وفي (الروضة) أن كان به ربح فحاصل يبيع أن لم يدفع المالك إليه حقه ولا لم يجز إلا بهذا المالك وإن ربح حيث لا يكون بالفضل (قلت) وهو قري جداً وهو قضية كلام المبسوط وغيره فيها إذا مات المالك كما يأتي لأن الموت من جهة أسباب الفسخ المستثنان من واد واحد الوجه في ذلك أن وصول العامل إلى حقه حاصل بالقصة فلا يجزى المالك على بيع ماله ولا يزيد حقه على حال الشريك فإنه لا يكفل البيع لأجل شريكه ووجه الإيجاب أنه يجب تمكنه من الوصول إلى حقه وعرض عمله وربما لا يوجد رغب في شراء البص ولا سيما إذا كان العروض سلفاً أو لا يباع الا بمقتضى والحاصل منية على الشريك لأنه يستحق التمكن من الوصول إلى عرض عمله وشي من ذلك لا يقتضي بوجوب مخالفة القاعدة القطعية وهو أنه لا يجزى الإنسان على بيع ماله لتوقف حصول فائدة لتغير عليه على أن الحزم يعني أمكن وصول حقه إليه بالقصة فحاصل القول بأنه يملك بالظهور وأما على القول بأنه إنما يملك بالانقضاء أو القصة فنشأ الاشكال من أنه لا حق له الآن فلا يستحق التدخل على يده وأما له الاجرة ومن أنه ملك أن يملك بالظهور الربح قد المأيلة بما يتوقف عليه حق المالك كذا قال في جامع المقاصد في توجيه هذا الشك وهو كما ترى ووجهه في الإيضاح بأنه لا يكون أقل من الجاهل وقد تم العمل بالظهور الربح وفسخ المالك فاستحق الحبل وهو جزء من الربح وإنما يتم البيع وهو أيضاً كما ترى على أنه قد عرفت أنه لا قائل به ما فلا معنى لتعرضه واقتصر على عمله ونعمته هذه التكاليف (وقال في جامع المقاصد) أن موضع الاشكال ما إذا طلب العامل البيع في المال المأله إذا طلب تأخيرها إلى موسم رواج الشارع فليس له ذلك قلنا انتهى وهو كما ترى ﴿ قوله ﴾ (ووجد زبونا يحصل له ربح يبيع عليه ليجر المالك على إيجابه على اشكال) قال في الإيضاح الأصح أنه يجزى وفي (جامع المقاصد) أن الذي ينساق إليه النظر كما مر وقد سمعت ما في الروضة ومنشأ الاشكال من أنه يمكن حصول عرض عمله إليه بالبيع فيجب تمكنه منه ولأن ذلك يدرجاً لأن الربح هو الزيادة وقد يكون حصولها بسبب خصوص العين لوجود رغب فيها فالتفصل بزيادة عن قبيلها فيجب أن يستحق فيه الحصة لوجودها بالقوة القرية وإن يمكن من البيع التي يتوقف حصولها بالفضل عليه ومن أن هذه الزيادة لا تعد ربحاً وإنما هو ربح يساق إلى مالك العروض لأن حصول الربح إما بزيادة القيمة السوقية أو بحصول الشراء بذلك أما نفس البذل ولو عد ربحاً لم يستحق الربح إلى حين الفسخ لا ما يتجدد بعده إلا أن قول أن هذه الزيادة التي هي الربح موجودة بالقوة القرية فلا تكون كثيراً طيناً وفي (جامع المقاصد) أن الزبون ينتج أدله هو الرغب في الشراء كدله موافق وليس من كلام العرب وهو كذلك لا كما لم يعمدنى تكة الصفاي ﴿ قوله ﴾ (وإن لم يظهر ربح ولا زبون لم يجز للمالك) كما هو خيرة الشرائع والتحرير وجامع المقاصد وكذا المالك وقد سمعت ما في المبسوط وجامع الشرائع واضطراب كلام التذكرة قال في موضع منها وإن لم يكن ربح فحل العامل يبيع إذا طلب المالك وقابل أيضاً به وإن كره المالك وقال بعد ذلك ولم يكن في المالد ربح ورضي المالك لمساك الشارع قبل العامل البيع اشكال ينشأ من أنه قد يجد زبونا يشتريه بزيادة فيحصل له ربح ومن أن المالك قد كلفه مائة البيع وهو

ولو طلب للمالك يمه فان لم يكن ربح أو كان واسقط العمل حقه منه فالأقرب لجباره
على البيع برد للمالك كما أعذه (متن)

شغل لا قائمة فيه وهو الأقوى لان المضارب انما يستحق الربح الى حين التسخ وحصول رغب بريد
انما حصل بعد نسخ العقد فلا يستحق العامل انهمى ولا تنقل من توجيه الشق الثاني ﴿ قوله ﴾
(ولو طلب للمالك يمه فان لم يكن ربح أو كان واسقط العمل حقه فالأقرب لجباره على البيع ليرد
المال كما أعذه) اذا طلب للمالك يمه من العامل ففي (جامع الشرائع) ان له جيره على يمه يأخذ ما
له فاما قد جزم بأنه يجبر غير طارق بين ظهور الربح وعدمه ولا بين اسقاط حقه وعدمه ونحوه ما في
موضع من المبسوط وقد جزم في الشرائع بأنه لا يجب عليه البيع غير طارق ايضا بين ظهور الربح وعدمه
واسقاط حقه وعدمه واستجوده في الروضة (وقال في المسالك) له اقوى في صورة عدم الربح وجزم في
موضع من التذكرة بوجوب يمه عليه حيث لا ربح كما سمعته انما واستشكل في موضع آخر في ذلك
حيث لا ربح ونفري التحرير ويوجه عليه غير طارق بين ظهور الربح وعدمه فهو متوقف على
التقديرين كما هو أي التوقف ظاهر الايضاح وجامع المقاصد في صورة عدم الربح والاطرافه كما في
جمع البرهان لا يجبر لاصالة براءة ذمته من وجوب عمل عليه لا عوض عليه بعد التسخ واما قوله صلى
الله عليه وآله على اليد ما اخذت حتى تؤدعي ففي الاستدلال به فتراذ الآفة يحصل بالمثل والوض
مع قيام احتمالات في تقدير المخلوف اهو الضمان او المفظ او الآفة الى غير ذلك كاستدلال بان
التصير قد حصل منه فيجب رده الى مثله لانه (١) انما صدر باذنه فلا يستحق مشقة ولا ضررا على
العامل واقول بان الاذن انما وقع في التصرف فيه بالبيع والشراء وانه اذا اشترى كان طيان بيع أول
ممنوع والاوجب عليه انضاض ما زاد على رأس المال اذا كان رأس المال فاما ولا قائل به سلكنا
ذلك مع البقاء على العقد لاسم التسخ فأمل لكن سيأتي فيما اذا كان المال ديناً انه يجبر على جبايته من
غير خلاف وهو يقضي بقوة اجباره على يمه الان يدعي وضوح الفرق وأما انه يجبر على البيع اذا اسقط
العامل حقه منه قد جزم به في موضعين من المبسوط وفي (التذكرة والايضاح) انه اقرب وقد سمعت ماني
جامع الشرائع ولا ترجيح في جامع المقاصد وقد سمعت ماني الشرائع والتحرير ووجه القرب يستفاد ما
سبق ويرد عليه مثل ما سبق هذا وينقض قوله هنا واسقط العامل حقه وقوله في التذكرة وقوله في المبسوط
تركزت حتى لك انه يسقط حق العامل من الربح بالاسقاط والترك مع ان الملك الحقيقي لا يزول بالاعراض
الا في مثل الشيء اليسير كالقشة أو كناف كتاع البحر والحيزان التروك من جبهه كلال والي ملكك
بنية لو حصلت مثل حطب المسافر ولا يسقط غير ذلك بالاسقاط عند جماعة ولا فرق في الملك بين ان
يكون مستقرا أو متزولا ويمكن حمل هذه عبارات على ارادة القسط الشرعي من بيع أو حبة أو صلح
فلا تنافي بينها وبين القاعدة لكه قال في المبسوط فيما اذا قال خذ عرضا قد تركت حتى لك ان فيه
وجوب مبينين على القولين في ملك العامل حقه فمن قال يملكها بالقسمة قال كان عليه القبول وقد
حكى ذلك كله في التذكرة ايضا عن بعض الشافعية وقضية ذلك انه لا يسقط ربح العامل بالاعراض
واحتمل في الايضاح سقوطه وفي (جامع المقاصد) ان هذا الاحتمال ليس بشيء قلت قد يتنا في باب

(١) هذا توجيه علم صحة الاستدلال (منه قدس سره)

وكذا يجبر مع الربح ولو نض قدر رأس المال فرده العامل لم يجبر على الفاضل الباقي وكان مشتركاً بينهما ولو رده ذهاباً ورأس المال فضه وجب الرد إلى الجلس ولذا فسح المالك القراض فقي استحقاق العامل اجرة المثل إلى ذلك الوقت نظر (مقن)

القضاء أن جماعة يقولون بأن الأعراس يفيد إباحة التصرف وآخرين أنه يفيد الملك إذا توافر ودعوى استمرار الطريقة على ذلك في الحيوانات الكلبة وما يخرجها الناس من البحر من السنين المتكررة والدرر والأحجار الثمينة والألوان النخس في الأخير من الوارث أو التصديق به فوراً ثم إن عدم ذلك خبر الشكيري (١) ﴿ قوله ﴾ « (وكذا يجبر مع الربح) » كافي التذكرة والإيضاح والمساك وقد سمعت مافي الميسر والوسيلة وجامع الشرائع كما سمعت مافي الشرائع والتحرير واستظهر لي بجمع البرهان أنه لا يجبر وفي (جامع المقاصد) أن المسألة موضع تأمل وإن في الفرق بينه وبين عدم الربح صعوبة ويمكن أن يفرق بأنه إنما استحق الربح في مقابل السل المأذون فيه وهو الشراء، والبيع فيجب عليه القيام به ولأن الفاضل مشتق وموثة فلا ياسب أخذ العامل الحصة وجعل تلك المسألة على المالك وقد يقال على الأول أنه إنما يتم قبل النسخ وأما إذا صار اجتناباً فلا تأمل ثم إن طلب هو الربح فلا بد له من الجبابة ﴿ قوله ﴾ « (ولو نض قدر رأس فرده العامل لم يجبر على الفاضل الباقي وكان مشتركاً) » قد صرح بعدم إيجابه حيث على الفاضل الباقي في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك لأن المؤخر قدر رأس المال وهو الذي يجب رده كما أخذه دين الباقي في نفسه عروضا وأولاه له ولو كان أزيد ولو كان أقل توجه جواز اقتصاره على الفاضل قدره لو قلنا بإيجابه على الفاضل ولو كان النسخ في جميع هذه الصور من العامل فالمحكم كذلك وهو صرح في الميسر والتحرير والمساك وهو قضية كلام الباقيين إلا في الاجرة كما يأتي إن شاء الله تعالى نعم قد يستبعد كثيراً وجوب اجابة المالك له إلى يمينه مع أن النسخ منه (وقال في الكفاية) إذا انسخ عقد القراض فلا يملك ما ان يكون فسخه من المالك أو من العامل أو منهما أو من غير جهتهما كالتو أو الجنون ونحوهما وعلى كل تقدير إما أن يكون المال كله ناضاً أو قدر رأس المال أو يهبه عروضا أو يسه ببحث لا يكون الناض قدر رأس المال وعلى التقدير المذكورة إما أن يكون قد ظهر ربح بالفعل أو بالقوة فهذه صور المسألة والنصوص خالية عن احكامها وقد ذكر فيها أشياء لا أعرف عليها دليلاً سالماً على التحويل انتهى وهي من عبارة المسالك وقد رقاها في إلى اثنين وثلاثين وتركها إذا كان المال ديناً أو يسه وقد عرفت أن هذه الصور المذكورة في الكتب من الأصول والقواعد المستفادة من الأخبار ولم يكن عندنا فيها إشكال بوجوب التوقف بحيث لا يكون أحد طرفيه أقوى أو أقرب أو أظهر أو أشبه ﴿ قوله ﴾ « (ولو رده ذهاباً ورأس المال فضه وجب الرد إلى الجلس) » كافي الميسر والتذكرة إذا طلب المالك ذلك وهو مبني على وجوب البيع على العامل إذا طلبه المالك فكل من قال بالوجوب هناك يؤوله القول به هنا وهكذا من منع أو توقف ولهذا مال إلى عدمه أو قال به في جميع البرهان ومنه ما لو كان الحاصل حراماً ورأس المال صحاحاً أو كان قد خالفنا لنقد رأس المال ﴿ قوله ﴾ « (وإذا فسح المالك القراض فقي استحقاق العامل اجرة المثل نظر) » كافي التحرير والمساك وجمع البرهان والكفاية والخاتمة وعلى النظر والاشكال في الكتب الستة إذا

(١) واقفي اسماءية بن عمر (بخلافه قدس سره)

وإذا انقضى والمال دين وجب على العامل قاضيه وإن لم يظهر ربح (من)

فسخ المالك بعد الشروع في العمل قبل الشراء أو بعده وقبل ظهور الربح كما هو صريح فيها وبيني أن يكون ذلك على التزاع والالتزام أو لا يلتزم به وباع المال ولم يربح شيئا فالتزامه لا يجب به شيء. اذ لم يثبت المالك عليه حينئذ شيئا أصلا ولا يجب على المالك إبقاء ماله دائما في يده حتى يربح أو قد لا يربح وقد ينفق وفيه من الضرر ما لا يخفى ويجزى بالاستحقاق في عنوان البقرة في الشرائع والتافع والارشاد والعدة والروض وفي (الايضاح) أنه الأصح والحق في التذكرة الحكم باستحقاق الاجرة بحيث يتناول ما إذا كان العامل أيضا قال كان فسخا العقد أو أحدهما كان قد عمل كان كان المال فاضا ولا ربح فيه كان فسخا لاجرة عمله إلى ذلك الوقت وكأنه قال بالاستحقاق في جامع المقاصد فيما جلتاه عمل الظر والتزاع اعني ما إذا كان النسخ من المالك بعد الشروع في العمل قبل الشراء أو بعده قبل ظهور الربح وقد قال في الرضا بأن استحقاقه الاجرة في هذا القرض لا خلاف فيه إلا من الشيد الثاني وتبه الحق الأردبيلي وغيره فاستشكل في الحكم بالاجرة على تقدير عدم الربح انتهى ثم انه يظهر منه بعد ذلك انعقاد الاجماع على ذلك بل هو صريحه أو كاد يكون صريحه (وفي) انك قد عرفت فقه المصريح بالاستحقاق مع أن ظاهر الباحثين العلم حيث يذكرون أقسام النسخ على كثرتها واحكامها لم يدرسوا لذكر الاجرة بالكلية مضاعا إلى مالي الكتاب وما سمعت عن التحرير وجامع المقاصد من تقديم على الشيد الثاني وقد وجهوا الاستحقاق بأنه عمل محرم في مقابلة الحصة على تقدير استمراره إلى أن تحصل وهو يقتضي عدم عمله قبل حصولها فإذا خالف قد فوتها عليه يجب عليه اجرة كما إذا فسخ الجاعل بعد الشروع في العمل هذا حاصل ما في جامع المقاصد والمسالك على طوله (وفي) أن مقتضى العقد استحقاق الحصة خاصة أن حصلت لاغيرها كما هو ظاهر وتسلط المالك على النسخ من مقتضياته أيضا فالعامل عالم قادم على ذلك فلا شيء له والا فإني كون المضاربة جائزة لأن معنى الجواز كما تقدم في الجلالة أن له إبطال العقد من امه ورفع حكمه وإثبات الاجرة وانكساره عدم عمله قبل حصول الحصة يقتضي بكونه لازما ولا كانت الجلالة بعد التلبس بالعمل جائزة بالنسبة إلى ما بقي لازمة بالنسبة إلى ما مضى يعني أنه يلزمه اجرة ما مضى مع النسخ بالنسبة إلى المحصور من الرض المبدول لاجرة التل عند جامة فهي عدم بالنسبة إلى ما مضى لازمة لزوما حقيقيا كان عليه اجرة المجهول ولا يلزم أن لا يقدر أحد على اتمام عمل شيء مجهول وثم انت يكل الانسان أكثر عمله بخير عرض ولم يثبت مثل ذلك في المضاربة نعم قد يتصور أن له الاجرة إذا كان العقد موجلا باجل وفسخ المالك قبله وكان مما يتوقع فيه الربح في آخر تلك المدة وما ذكر يعلم حال اطلاق كلام التذكرة وإن المسألة في كلامهم غير محمرة فليحظ ﴿ قوله ﴾ ﴿ وإن انقضى والمال دين وجب على العامل قاضيه وإن لم يظهر ربح ﴾ كما هو صريح المبسوط وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير وكذا جامع المقاصد وهو قضية اطلاق الرسالة بالنسبة إلى عدم الربح وكذا المالك وفي (الشرائع والارشاد والروض) أن عليه جباية السلف وحامل كلام المجمع أنه إذا اخذ له في البيع نسيئة أو في الاسلاف وجب عليه جبايته وظاهرهم أنه لا مجال هنا لاحتمال العلم لكن قد حكى عن حواشي الشيد احتياجه وقد قال المولى الأردبيلي أنه الظاهر وجه الوجوب أن مقتضى المضاربة رد رأس المال على صته والدين لا يغيره يجري للمال وإن الدين ملك

ولو مات المالك قلوبته مطالبة العامل بالتنفيذ وتجديد عقد القراض لو كان المال
ثامنا والا فلا (مقن)

تأخر والذي أخذه كان ملكا تاما قلوبته كما أخذ لظاهر المبر روحه العلم منع كون مقتضى
المضاربة كما ذكر والحال أن الإجابة بأذن المالك مع أصل براءة القيمة من وسوء عليه وضعف
بأن إذن المالك فيه إما كانت على طريق الاستيفاء بدلالة القرائن ولاختصاص المبر ذلك انتهى فذهب
في اقتضاء المبر وما ذكره قوة القول بإجباره على يمينه ومن قال به ثمة فبالأول أن يقول به هنا
وإذا ادعى العامل بعد الفسخ أن فيه ربحا أو قسطا بوجوده فهل له أن يجر المالك على تسليمه على
جبايته احتمالا وللغواز غير بعيد بل قد يقال أنه يشترط عليه إجابه في القرض الثاني لأن الرجوع
المشترك يميز قبضه بدون إذن إلا أن ذلك إن بين منه نظرا أو مشقة ﴿قوله﴾ (ولو مات
المالك قلوبته مطالبة العامل بالتنفيذ) قضية كلامه أنه يجب عليه إجابههم وبه صرح في جامع
الشرائع قال قلوبته التزامه بالبيع وفي (المبسوط والشرائع والتذكرة) كان لهامل يمينه لكن قال في
الشرائع إلا أن يمينه الوارث وهذا الاستثناء ظاهر للمبسوط أو صريحه وقضية كلامهم أنه لا يجب على
الوارث إجابه وقد فهم صاحب جامع المقاصد من عبارة التذكرة هذه حيث ترك فيها الاستثناء أنه يجب
على الوارث إجابه وفي (التحرير) حل لهامل إجابه على اليمين في ما تقدم ومن القرائن أن نسخة
المبسوط في المسألة غير قبة من السقط كان قبة ما عدنا من نسخ التحرير قد سقط ذلك منها (وقال
في الشرائع) بعد قوله كان لهامل يمينه الآن يمينه الوارث وفي قول وهذا القول هو أن ليس لهامل يمينه
ولم يمينه الوارث لأنه حتى التبر لم يجهد لاحد منا وإنما حكمه في التذكرة فيها للشافعية وفقه المالكي
في التذكرة وفي (المسالك) أنه متوجه هنا من التذكرة قضى بالرد في وجوب إجابه الوارث العامل
إلى البيع لا فيه آفته في جامع المقاصد وقد سمت كلامهم فيها إذا انتسخ العقد والمال عروض
وقد ظهر ربح وطلب العامل يمينه قل في المبسوط والجامع والإيضاح وكذا التذكرة أنه يجر المالك على
إجابه وفي (الشرائع والتحرير) أنه لا يجر وهذه من نسخ ذلك لأن الموت من جهة أسباب الفسخ
كما نبهنا عليه هناك وكلام المبسوط هناك يخالف ما فهمه هنا وقد سمت كلامهم فيها إذا طلب المالك
يعمل أربح حيث اختلفوا في أنه إخبار العامل على يمينه عند اختلاف طهرت أن الأكثر على أنه
له ذلك إذا كان فيه ربح والمشتان من نسخ واحد ولما قيل في التذكرة وجامع المقاصد والمالك أن
الحكم هنا كالحكم فيها إذا حصل النسخ في حال الحيوة (قلت) والدليل الليل والتفصيل التفصيل ولله
ذلك لم يتعرض الأكثر لذلك ولم يتعرض المصنف للتفصيل ﴿قوله﴾ (وتجديد عقد القراض
إن كان المال ثامنا والا فلا) كما صرح بالحكمين في المبسوط والتذكرة وجامع المقاصد (أما الأول) فظاهر
(وأما الثاني) بطلان افتضاء عقد القراض إنما يصح إذا كان المال حراما أو دافعا (وقال في التذكرة) إذا أراد
الوارث والعامل الاستمرار على العقد لم يكن لها ذلك هذا كل المال حين موت المالك أو عروضه
وظاهره أنه لا خلاف في الأول ما ولا من الباطة وظاهره في الثاني الإجماع ما حيث قال عدنا وقال
أنه أظهر وجهي الشافعية وأحدى الزواجر عن أحد وفق الوجه الآخر والرواية الأخرى أنه يجوز
تقرير الوارث عليه لأنه ما استصحب قراض قد ظهر فيه جنس المال وقدرة يجر بان على موجب صريح

ولومات العامل فظالمك تقرير وارده على النقد ان كان المال قرضا والا فلا وهل يستند القراض هنا بلفظ التقرير اشكال واذا مات المالك فتمت حصة العامل على غرماته ولومات العامل ولم يعرف بقامال المضاربة بينه صار قابضا في ذمة وصار صاحبا اسوة بالقرضاء على اشكال (متين)

صاحب جامع الشرائع جواز الاستمرار اذا كان عروضا قال وان طلب العامل اقراره على المضاربة جاز لان رأس المال بين وحكمه باق لان العامل بيع السلع لا يفاء رأس المال ومثناه ان المتعين في العروض انما كان لانه يحتاج عند انقضاء القراض الى رد مثلا او قيمتها وذلك يختلف باختلاف الاوقات وهذا المانع غير موجود هنا لان رأس المال غير عروض وحكمه باق فان العامل ان يبيعه ليسلم رأس المال وهو جيد لولا مخالفة الاجماع ولا يضره ما اذا كان في العروض ربح واخسر ان (وعساك تقول) لا اجماع والا لا قال في المبسوط القول بعدم جواز الاستمرار القوي اذ لو كان هناك اجماع لجزم به (لا تقول) ان الاجماع معلوم لان الانصاف بالموت اجماعي فلا بد من تهديد عند وعدم جوازه على العروض اجماعي فلا معنى لقوله في المبسوط انه الاقوى شامل هنا وتعميد النقد عليه اذا كان قابضا لا يفرق فيه بين كونه بعد القسمة او قبلها وللمال ان هناك ربح لانه يجوز القراض على المشاع فيكون رأس المال وصحت من الربح رأس المال ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولومات العامل فظالمك تقرير وارده على النقد ان كان المال قرضا ﴾ المراد من تقريره انشاء وتهديده لانه من المعلوم بطلانه بموت أحدهما كما انه من المعلوم انه اذا كان المال قرضا يجوز مقاضاة الوارث وغيره ﴿ قوله ﴾ ﴿ والا فلا ﴾ أي وان كان عروضا لا يجوز انشاء النقد وتهديده مع وارده وفي (المبسوط) انه لا يجوز قولاً واحداً (قلت) وقد عرفت في فرض موت المالك انه يجوز قوارث تقرير العامل في احد الزوجين واحدى الزوجين ولعل الفرق ان الركن في القراض من جانب العامل العمل وهو يوت بموته ومن جانب المالك المال وهو باق بينه غير انه انتقل الى الوارث وان العامل ما اشترى الا ما يسهل عليه فيه ولا كذلك وارثه ﴿ قوله ﴾ ﴿ وهل يستند القراض هنا بلفظ التقرير اشكال ﴾ اصحه انه لا يستند به جزم في التذكرة لان النقد الاول قد ارتفع فلا بد من قسط صالح للاقتداء والتقرير وقوله متناً تركك او اقررتك على ما كت عليه يشر بالاستدانة فتكون هذه كتابت ومجازات والقود لا تستند بها ووجه الافتقار ان القراض من العقود المجازة يستند بكل لفظ يدل على المراد وهو الاستدانة في التصرف على الصحر المعروف وفي (جامع المقاصد) ان فيه قوة ويشهد له ان الوكالة تستند بكل لفظ مع انها تنجر الى لزوم التصرف كيج الوكيل ونحوه فلا يند بناء استحقاق الحصة هنا ولو بها على الافتقار بكل لفظ ثم انه ممن يذهب الى ان المجازات القرية يستند بها العقود اللازمة وقد تقدم لنا في باب الرديئة ما يظهر منه الحال في المقام ﴿ قوله ﴾ ﴿ واذا مات المالك قدمت حصة العامل على غرماته ﴾ كافي التذكرة وجامع المقاصد وفي الاخير ان الظاهر انه لا خلاف فيه (قلت) وان قل المصحح به لا ان قلنا انه انما يملك بالقسمة فلا حق يخلق بين المال لا بالقسمة لانه ملك ان يملك خلق حقه بالعين مكان مقدما كحق الجناية ولانه متعلق بالمال قبل الموت فكان اسبق كحق الرهن وان قلنا انه يملك بالظهور فالوجه في غاية الظهور لانه شريك ليس لقات من نصيبه شيء ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولومات العامل ولم يعرف بقامال المضاربة بينه صار قابضا في ذمة وصار صاحبا اسوة بالقرضاء على

اشكال) قد فهم ولقد واين اشته ان الاشكال في اصل الضمان وثبوته في ذاته ويشهد له قوله في التحرير في اخذه من التركة اشكال وفي (جامع المقاصد) ان المتبادر من العبارة ان الاشكال في كون صاحبه اسوة الترماء او يقدم بقدر المال (وفي) انه بعد قوله صار ثابتا في ذاته لا يقادرنه ما ذكره هذا هو الذي دعي المتنازعين الى جعل الاشكال في أصل الضمان ثم لو صار ثابتا في الجملة أنه ما قال ولو وجهوا الاشكال اليها كان أولى فليأمل وقد يتوهم إنشاء على الأول بأنه ينشأ من اصالة بقاء المال الى ان يعلم قلته من غير تقييد والتفرض أنه لم يعلم ولمسوم على اليد ما اخلفت ومن انه امانة والاصل عدم التفريط فلا يكون مضبوذا والاصل براءة العمة ايضا ولم يوجد بينه وبين كونه في التركة والاصل عدمه واصالة بقاءه لا يقتضي كونه من جعلها فلا يستحق صاحبه شيئا منها (وأنت خير) بأن الوجه الأول ان تم قضي بتقديم صاحب مال المضاربة على الترماء لأنه ليس بين حق يكون محله العمة بل هو في جهة ماله لكنه لم يعلم منه فيكون ماله كالتشريك الا ان قول ان الضمان وجهه اسوة الترماء لتقصيره بعدم الاصطاف هو عدم البيان فصار حكمه حكم التالف كما تصرف وفيه جامع المقاصد منشؤه على الوجه الثاني بأنه ينشأ من اصالة بقاءه فلما لم يعلم منه كان صاحبه كالتشريك ومن ان التامل يصير خاتما يترك الرعية فانما لم توجد العين كان ذلك بمنزلة التالف اذ لا قل من ان يكون الضمان فصيلولة فيصير صاحبه من جهة الترماء (وكيف كان) فالضمان هنا وصيرورة مال المضاربة ثابتا في ذاته وصيرورة صاحبه اسوة الترماء فظاهر التنازع والتفريعة وكذا جامع الشرائع حيث قال فيه وكان طيه السلام يقول من مات وعنده مال مضاربة ان ماله بينه قبل موته فقل هذا فلان فهو له وان لم يذكره فهو اسوة الترماء وهو من غير السكوني المروي في التهذيب والتمية وقد روى بهذا المتن ضما في الروي والوسائل وقد ذكر في الأولين متى المير من دين زيادة ولا نقصان وعدم الضمان فظاهر الشرائع وقد توافقت المسالك واليه مال وقال به في الكتابة (وقال في النهاية) ومن كان عنده أموال ففاس مضاربة فانت كان من ماله أنه ليعضم كل على ما عين في وصيته وان لم يبين كان بينهم بالسوية على ما تقتضيه رؤس أموالهم (وقال في السرائر) وقد روى ان من عنده أموال الفس وصاق كلام النهاية حرقا لحرقا وقال أورد ذلك شيخنا أبو جعفر في نهايته وهذا اذا حقق وقامت اليقينة برؤس الأموال أو تصادق أصحاب الأموال والورثة وكان في المال ربح وكانت الأموال مختلفة غير متبركة مال كل واحد من غيره كان خسيران وكان المثلط يتخير اخذ أبواب الأموال فاف المسرمان على الماثلط لها لانه فرط في المثلط وهذا تحرير الرواية انتهى وهو كما ترى وقد دقق النظر فتدبر وأورد في الشرائع متى الرواية على مالى النهاية مع مخالفة من جهة أخرى قال اذا مات وفي يده أموال مضاربة فان على مال احدهم بينه كان أحق به وان جهل كانوا فيه سواء وان جهل كونه مضاربة قضى به ميراثا (وقال في المسالك) في ياتها ان متى استوائهم في ذلك المال انه يقسم بينهم على نسبة أموالهم لا ان يقسم بالسوية هذا اذا كانت أموالهم مجتمعة في يده على حدة واما اذا كان المال مجتمعا مع جهة ماله مع العلم بكونه موجودا بالترماء بالنسبة الى جميع التركة كالتشريك وان وضعت التركة أموالهم أخذوها وان قصرت فخلصوا انتهى وبذلك فسر في الرياض حيازة المانع وهو غريب والاظهر ان كلام النهاية وما اقتضاها غير المتبادر من المير مع مالى آخر كلام المسالك من النظر اذ حرمان الورثة مع قصور التركة عن أموالهم أو مساواتها لم يح فرض وجود مال للمورث موقوف

وان عرف قدم وان جهلت عنه واذا تلف المال قبل الشراء انقضت المضاربة فان اشترى بعد ذلك للمضاربة فالتفتن عليه وهو لازم له سواء علم بتلف المال قبل التفتن او جهله (متن)

على انه تمسك او فرط لانه حين لا يضمن الثالث الا مع التمدي أو التفريط وقد تقدم في باب الوديعة انه لو قال عندي ثوب ومات ولم يوجد في التركة ثوب انه ضمن الثوب في تركته كما هو صريح المبسوط وقد حكى في التذكرة والایضاح وجامع المقاصد عن أكثر علماؤه ونسبه لغير الاسلام الى نص الاصحاب وفي (المسالك والكفاية) انه المشهور وقد استدل لهم بالخبر المذكور او احتل انه دليلهم اذ لا فرق بين الوديعة والمضاربة في ذلك والشبهة المحكية هناك غير مستندة وقد استشكل في الضمان فيها اذا كانت عنده ودية في حياته ولم توجد بيننا ولم يسلم بماؤذاه وهي من صنع مستنقذ وقال في (الشرائع) اذا اشترى بالوديعة ثم مات وجهلت عنها قيل يخرج من أصل تركته ولو كان له غرام وضاعت التركة عليهم لحرم المستودع وفي تردد وتروده بمقتل ان يكون في أصل الضمان وان يكون في كيفية يمسى هل يضرب مع الغرام أو يقدم عليهم كما تقدم بان ذلك مبني في باب الوديعة وقد قلنا هناك بعض كلامهم هنا (وقال في جامع المقاصد) انه ان علم بقاء المال في جهة التركة ولم تعلم عنه بخصوصها فصاحبه كالتشريك وان علم بغيره أو عده الى مكان آخر بغير اذن المالك حيث يترقب على الاذن أو علم بماؤذاه الى زمان الموت ولم يعلم الحال بعد ذلك وقصر العامل بترك الوضعية فصاحبه مأمور الغرام بثبوت العوض حيثئذ في ذمته وعليه ثبوت الرواية وان لم يعلم كون المال في جهة التركة ولا وجد سبب يقتضي الضمان فلا شيء له ذلك وقد جعل ذلك في باب الوديعة مقتضى النظر وجعله هنا حقيقة وهو جيد موافق لقضوابط لولا الخبر المشهور سندنا ودلالة بالشبهة هناك فتدبر ذلك ان تقول ان الخبر دال على ان سبب الضمان اخلاصه بالواجب وهو ترك التدين والايضاء به الا ان تقول ان اصله في فعل المسلم والظاهر من حاله ان لا يفتل وواجب ذلك ترددا أو استشكالا هاهنا وقال في (التذكرة) هناك وان الذي يقتضيه النظر عدم الضمان والقي عليه قولي أكثر العلماء ومن انشافية الضمان انتهى ﴿ قوله ﴾ (وان عرف قدم وان جهلت عنه) أي وان عرف بقاء مال المضاربة قدم صاحبه على الغرام وصار كالتشريك وان جهلت عين المال بخصوصها والوجه في الجمع واضح ﴿ قوله ﴾ (واذا تلف المال قبل الشراء انقضت المضاربة) كما في الخلاف والمبسوط في أثناء كلامه فيهما والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمسالك لانه اذا تلف المال قبل الشراء لم يبق للمضاربة موضوع ولا متعلق والتقييد بقبل الشراء لا بد منه لان تلفه اذا كان بعده وكان قد أخذ له في الشراء ليا في العدة لم تنسخ به ووجب على المالك التفتن كما مروياتي ﴿ قوله ﴾ (فان اشترى بعد ذلك للمضاربة فالتفتن عليه وهو لازم له سواء علم بتلف المال قبل التفتن او جهله) كما صرح بذلك كله في التذكرة وجامع المقاصد وكذا الخلاف والمبسوط والتذكرة وقد احتل ذلك في التحرير احتلالا قال احتل القول بوقوع الشراء للعامل ووجب التفتن عليه لانفاخ القراض ولسه اشار بالاحتال الى احتمال البطلان اذا لم يجوز رب المال لان الظاهر انه اشترى للمضاربة خصوصا اذا جهل التلف فيكون كما اذا صرح في العقد بان الشراء للمضاربة فانه يجب ان يكون باطلا اذا لم يجوز المالك وينبغي تهديد الباطل كما في الاشارة بما اذا لم يصرح بذلك في العقد والوجه في ذلك حيثئذ

ولو أجاز رب المال احتل صيرورة الثمن عليه وبقاء المضاربة فإن اشترى المضاربة خلف
الثن قبل هذه فاشترى المضاربة وعندها باق وعلى المالك الثمن (متن)

ان اقتضاه عقد المضاربة يمنع وقوع البيع لها وللميل بالمال لا يقدح في النفع ﴿ قوله ﴾ (ولو
أجاز رب المال احتل صيرورة الثمن عليه وبقاء المضاربة) ونحوه مالي التذكرة قال ولو أجاز احتل
ان يكون قراضا كما لو لم ينفذ المال وعنده كما لو لم يأخذ شيئا من المال (وقال في الايضاح) في توبيعه
صيرورة الثمن على رب المال أنه اشترى المضاربة والشراء المضاربة هو الشراء للمالك لأنها وكلة في
الاقتضاء ثم يصير وكلة في الامتياز وشركة في الامتياز وشركة في الامتياز وقد اجاز المالك لكن لا تكون
مضاربة وقال في توبيعه عدم صيرورة عليه ان المال ثبت ابقاء على العامل والثن له فلا يتقل الا
بعد مستأقون المضاربة اقتضت بالثمن فصار كما لو اشترى قبل قبض شي. المضاربة وأجاز المالك
ونحوه ملعن كنز الفوائد وفي (جامع المقاصد) ان فيه نظر لأنه يوجب ان يظل الشراء أملا ووسائله
انما وقع المضاربة اذ هو الخروض فان لم يصح لها لم يصح أصلا غايته ان الباب انه اذا لم يصح على العقد
بالشراء المضاربة لم يقبل قوله على البائع ولا ريب ان الحكم يلزم الثمن له متاف لبطان البيع
وقد جزم به المصنف فينبغي لبطان ويلزم حيث صيرورة الثمن على المالك بالاجازة لان الشراء انما وقع
له لاستماع وقوع الشراء المضاربة من دون كونه للمالك واستماع المضاربة لا يقدح في صحة الشراء
والالم يقع للعامل مع عدم اجازة المالك قلت فيكون التوقف والاحتال في بقاء المضاربة ولا شك في
ضمنه لان ذلك لا يبعد استئناف عقد ولا يحتمل المضاربة بدون العقد ﴿ قوله ﴾ (فان اشترى
المضاربة خلف الثمن قبل هذه فاشترى المضاربة وعندها باق وعلى المالك الثمن) فظاهر الاقوى كما
في المبسوط والتحرير والمسالك وبه جزم في المذهب والسرائر والتذكرة والارشاد) وجامع المقاصد
والرؤوس وجمع البرهان وكذا الايضاح وفي (المبسوط والمذهب والسرائر والتحرير والارشاد) انه يلزم
صاحب المال عرض الثمن دائما وهو قضية كلام الباين وفي (التذكرة والتحرير) والكاتب والارشاد
وما تأخر عنها فتد ذلك بما اذا كان اذن له في الشراء في القصة وعليه يزول كلام المبسوط وما تأخر
عنه (وقال في الشرائع) قبل يلزم صاحب المال عنه دائما ويكون الجميع رأس ماله وقيل ان كان اذن له
في الشراء في القصة فكذلك والا كان بالخللا ولا يلزم الثمن أحدهما ولم يرجح وقوى في الخلاف ان
المبيع للعامل والثن عليه ولا شيء على رب المال وبه جزم في القصة وجامع الشرائع وهو أحد اقوال
لشافعية ومنه وما اذا قصد المبيع من غيره فانه يصح الاحرام عنه فإذا أفسده الاجير صارته وقيل في
الاحتفال ان كان اذن له في الشراء في القصة فاقول ما قاله في المبسوط وان لم يكن اذن فاقول ما قاله في
(الخلاف) كما تقدم فيما سلف وقال مالك ان للمالك ضمير بين ان يدفع أمّا أخرى وتكون رأس المال
دون الاولى وبين ان لا يدفع ويكون الشراء للعامل وعنده الاقوال الثلاثة العامة وقد رتب خلافهم في
ذلك في التذكرة على ما اذا كان قد اذن له في الشراء في القصة وملاحظة كلامهم يقتضي بذلك التخصيص
الذي في الشرائع ليس لاحد منا ولا من العامة لان اقوال المستجبة أما منزهة على أنه اذن له في الشراء
في القصة أولا فجعل الشراء في القصة في مقابلة القول بأنه يلزم صاحب المال الثمن دائما من مترداته
(وقال في المسالك) ان القول الثاني الذي حكاه في الشرائع لابن اعرس وكأنه عول على ما تسهمه من

وهل يحسب القرض من رأس المال نظر هذا ان كان المالك اذن في الشراء في القيمة والا كان
 الثمن لازما للمبل والشراء له ان لم يذكر المالك والا بطل البيع ولا يلزم الثمن احدهما (متن)

المختلف والا قد سمعت محكيته عن السرائر قال لا فصل بين ان يملك المال قبل التصرف أو بعده
 وعلى الزم قال كل حاله من مال رب المال فوجب ان يكون المالك أدامن الرب لا من رأس المال انتهى
 وكلامه هنا لم يظفر به في المختلف والا نقض والذي قلناه من كلامه في مقابلة كلام الشيخ وغيره لا يدل
 على مذهب له في المسئلة واتامل على أنه لم يرتض كلام الشيخ في الخلاف (قال في السرائر) بصدان حكى
 كلام الخلاف لا يظهر اما ان يكون المضارب اشترى البدين في القيمة لا سيما أو بين حين فان كان
 الاول فالبد المضارب دون مال المضاربة ويجب على العامل ان يدفع من البدين ما هو عليه لا ينسخ
 وان كان الثاني فان البيع ينسخ ويكون البدين ملكا لباثه على ما كان دون العامل ودون رب المال
 فلما تقرر المسئلة وما ذكره شيخنا اختيار أبي الباس بن شريح انتهى لكته ينبغي ان يقول انه يلزمه
 انه ان كان اذن له في الشراء في القيمة ان الثمن يلزم رب المال وعلى كل حال فلا يجزي رد على
 الشيخ بذلك بل الواجب ان يفصل بين ما اذا كان اذن له في الشراء في القيمة وصحة كما تقدم قلناه
 عن المختلف وغيره ولو اضطررنا من الحق بان القولين بالقسبة الى كون المبيع رأس المال فم وشرح
 فساد لا يتم لصاحب المسئلة أيضا لان ابن اديس عن يجهز بان المبيع من رأس المال ثم اعلم ان
 كلام البسوط لا يظهر من تشويش وزيادة ايضاح مع المطالب لانه ذكر المسئلة مرتين من دون قاصرة فلا
 يتم ان هناك مستثنى وان الموضوع مختلف قال اذا دفع اليه القرضا فاشترى به جديا فقراض
 فذلك الاقل قبل ان يدفعه يشته قال قوم ان المبيع للعامل الى ان قال وقال قوم المبيع رب المال على
 رب المال وما ساء رأس المال وهو الاخرى وقال قوم رب المال بالخيار الى ان قال اذا سرق المال قبل
 ان يدفعه في من المبيع قال قوم يكون المبيع للعامل والتمن عليه في الناس من قال اذا تلف المال فلا
 يضمن من أحد أمرين اما ان ينفق قبل الشراء أو بعده فان تلف قبل الشراء شمل ان اشترى السلعة
 والتمن في يده فسرق قبل الشراء فالبيع للشعري وان كان التلف بعد الشراء كانت الشراء فقراض
 ووقع المالك رب المال واحال في يده الى ان قال وقال قوم ان المبيع للعامل والتمن في يده (وكيف
 كان) فالوجه فيها في الكتاب وما وافقه ان هذا الشراء حين صدوره كان المضاربة وكانت حقيقة فلا
 يطل مقدما ينفق المال من يده وقد تنق بالمبيع وانتقل الى المالك فوجب عليه منه وقد تقدم الكلام
 في ذلك مبينا في المطلب الرابع في موضعين منه ﴿ قوله ﴾ (وهل يحسب من المال نظر) قد
 تقدم له في المطلب الرابع ان فيه اشكالا كما تقدم لوجهه في الايضاح عدم التبريج أيضا وقد حكينا احتسابه
 من رأس المال هناك من اثني عشر كتابا أولا البسوط وآخرها الفتاوى وحكي عن القنس الاردوبي
 القول بعدم الاحتساب أو الميل اليه وذكرنا الامة لطرفين واسبقنا الكلام في المسئلة وطرفها
 ﴿ قوله ﴾ (هذا اذا كان المالك اذن في الشراء في القيمة والا كان الثمن لازما للعامل والشراء
 له ان لم يذكر المالك والا بطل ولا يلزم الثمن احدهما) ونحوه ما في التذكرة والادشاد وشرحه ولعل البطلان
 مبني على القول بطلان الفرضي أو يرد به عدم ترتب اثره عليه في المال بل يقع موقوفا على الاجازة فقال
 بحر الاسلام انتفاء يستلزم فقط البطلان قوة في رفع القزوم وكيف كان فان ذكر المالك نقضا في القدر

ولو اشترى بالثمن مدين فلت أحدها كان ثمنه من الربح ولو مات ما انقضت المضاربة ولو
 ما لما اجمع فلان دفع إليه المالك شيئا آخر كان الثاني رأس المال ولم يضم إلى المضاربة الأولى
 وينفذ تصرف العامل في المضاربة القديمة بمجرد الاذن كالوكيل والربح باجمعه في المصروفة
 اجرة المثل للعامل سواء ظهر ربح أولا الا ان يرضى العامل بالسي (بالبيع خ) فجاء كان
 يقول فلو ضرتك والربح كله لي فلا اجرة له حيثما والعامل أمين لا يضمن ما ينفق الا بقصد او
 تقييد سواء كان القصد صحيحا او فاسدا والقول قوله مع الميمين في قدر رأس المال (متن)

ولم يجرى به البيع ولم يلزم الثمن أحدهما وكذا لو نواه من دون قصد وصدة اليانم ولم يجر المالك وان
 كذبه وقم العامل ظاهرا وبغيثي أن يشمل ما يخلصه عند الله تعالى وان نوى المصارف أو كانت الاجارة
 قبل تلف المال ونقض المضاربة والا فلا فاعمل وقد تقدم الكلام في ذلك مرارا واشترط هناك الى ما
 هنا ﴿ قوله ﴾ (ولو اشترى بالثمن مدين فلت أحدها كان ثمنه من الربح) ﴿ كاتدم حكاية
 ذلك من البسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والايضاح وجلس القاصد والمالك وقد يتوجه به
 ادعيا أنه يستند من الاخبار ويتوجه بالدم وهو ان البيناتا في بدل الاف فكتبا قد تقدمت فيها
 الى ما تقدم عند قوله ولو تلف مال القراض أو بضه سد ديوانه في التجارة ﴾ قوله ﴿ (ولو
 مات ما انقضت المضاربة فان دفع إليه المالك شيئا آخر كان الثاني رأس المال ولم يضم الى المضاربة
 الأولى) اما الأولى فظاهر واما الثاني فله قراض مستأنف بعد انقضاء الأول فلا يضم اليه
 ﴾ قوله ﴿ (وينفذ تصرف العامل في المضاربة القديمة بمجرد الاذن كالوكيل والربح للمالك
 وعليه اجرة المثل للعامل سواء ظهر ربح أولا الا ان يرضى العامل بالسي فجاء كأن يقول له قرضك
 والربح كله لي فلا اجرة له حيثما) قد تقدم الكلام في ذلك كله وقد استشكل هناك في اشتقاق
 الاجرة اذا رضى بالسي فجاء ويجوز هنا بالدم ﴾ قوله ﴿ (والعامل أمين) اجماعا كما في
 التنية وبلا خلاف كما يظهر من قوة كلامهم كما في جلس القاصد وبه صرح في البسوط والجامع والشرائع
 والتذكرة والتحرير والارشاد وشروحه واللمعة وجامع القاصد والمالك والروضتين في الاخبار دلالة
 عليه كما تنسج ﴾ قوله ﴿ (لا يضمن ما ينفق الا بقصد او تقييد سواء كان القصد صحيحا او
 فاسدا) اما أنه لا يضمن الا بقصد او تقييد فهو قضية قولهم أنه أمين وفي (التنية) لاجماع عليه وبه
 صرح في أكثر ما تقدم وقد انقصت به كلامه اخبار وحصة محمد بن قيس وابراهيم ومحمد وغير
 اسحق بن عمار في الأول من نصير مالا واشترط نصف الربح فيس عليه ضمان وفي الثاني ليس على
 المضاربة ضمان وفي الثالث الرضبة على المال وفي خبرين أحدهما صحيح فيمن استبضع ليس عليه غرم
 بعد ان يكون الرجل آمينا فلا تحمل واما أنه لا فرق بين كون القصد صحيحا او فاسدا فقتاعة الحرية
 التي تقدم بياتها غير مرة من ان كل عقد لا يضمن بصحيحة لا يضمن بتأسده وذلك لمكان الاستئذان
 ﴾ قوله ﴿ (واقول قوله مع الميمين في قدر رأس المال) كما في البسوط وجامع الشرائع والشرائع
 والجامع والتذكرة والتبصرة والتحرير واللمعة وايضاح الجامع والروضتين والكفاة وغيرها وفي (الرياض) أنه
 لا خلاف فيه وكأنه لم يظفر بما في الايضاح حيث قال الاصمح أن القول قول المالك الا ان يكون هناك

قريبا وتلف فاقول قول العامل بل قد يظهر الخلاف من السرائر حيث قال ومضى اخلف الشريك
 أو المضارب والعامل في شيء من الأشياء كانت البيئة على المدي واليمين على المدي عليه مثل المتعدي
 في سائر الاحكام وتسمع ما يحكيه عن المصنف وفي التذكرة عن ابن المنذر انه اجماع كل من يحفظ
 حقه الم (وقال في التذكرة) لا فرق عندنا بين ان يخطئا وهناك ربح أو لم يكن وهو أصح وجبى الشافعية
 وفأمره الاجماع على ذلك لكن سيأتي له في الكتاب قريبا أنها لو اخطأ في قدر رأس المال فاقول
 قول العامل مطلقا على اشكال وهو يتأني ما هنا الا ان يريد انه يقدم هنا فيها عدا صورة الاشكال وهي
 ما اذا كان هناك ربح وذلك اختبر في جامع المقاصد والمساك فتد ذلك بصورة عدم ظهور الربح وان
 القول حيث قول المالك لا يكون الاختلاف حينئذ في قوة الاختلاف في مقدار حصة العامل أو
 شبهه والقول فيه قول المالك كما ستعرف نتيجة التماسك فجميعه له الا ما افره العامل انتهى وهذا
 له صورتان لا غير (الاولى) ان يخطئا في رأس المال وفي الحصة (والثانية) ان يخطئا في رأس المال
 ويخطئا في الحصة فان اراد الاول كان قولها يكون الاختلاف حينئذ في قوة الاختلاف في مقدار حصة
 العامل سواء ان الاختلاف فيها في قوة الاختلاف في أحدها خاصة وهو الاختلاف في الحصة وان
 اراد الثانية كان معنى قولها المشار اليه انه اذا كان ربح كان الاختلاف في رأس المال في قوة الاختلاف
 في الحصة وان اتفقا فيها لان الاختلاف في الربح لازم لا يفتك عن الاختلاف في رأس المال فيكونان
 كأنهما اخطئا في الحصة لانه لا تلازم بين الاختلاف في رأس المال والاختلاف في الحصة وإنما التلازم
 ظاهرا بين الاختلاف في رأس المال والربح ولعلها اراد الصوريين كما هو ظاهر الاطلاق (وقال في
 الرياض) بعد ان قل كلامها هو حسن الا ان في إطلاقها الحكم بذلك مع ظهور الربح نظرا لعدم
 التلازم بين الاختلافيين اذ قد يخطئان في قدر رأس المال ويقتضيان مع ذلك على كون الحصة من الربح
 مقدارا مينا ولعلها أرادت اذ الاختلاف في مجموع ما في يد العامل فادعى المالك أن ثلاثة ارباعه
 رأس المال والباقي ربح والعامل ان نصه رأس المال والباقي ربح فانه يحجه ما ذكره او انت قد عرفت
 انه لا ريب في التلازم بين الاختلاف في رأس المال والربح كما انه لا ريب في عدمه بين الاختلاف في رأس
 المال والحصة اما اشكال المصنف كأنها لم يدعيا التلازم بين الاخيرين كما ادعاه عليهما في آخر كلامه
 بل فرض المسئلة في المبسوط في ذلك اضي الاختلاف في رأس المال في ذلك والاتفاق في الحصة
 قال قلن دفع اليه مالا قراضا خضى ثلاثة الاف فاتفقا على نصيب العامل وانما انصف من الربح واختلفا
 في رأس المال قال العامل رأس المال الف والربح الفان وقال رب المال رأس المال الفان والربح الف
 كان القول قول العامل لان الخلاف وقع في الحقيقة في قدر ما قبض العامل من رب المال فكان القول
 قول العامل لان الاصل ان لا قبض انتهى فهو صريح في ان الاختلاف في رأس المال مع الاتفاق
 على مقدار حصة العامل والاصل في المسئلة كلام المبسوط والظاهر ان الحق الثاني والشيد الثاني يذهبان في
 صورة المبسوط الى ان القول قول المالك لمكان التلازم بين الاختلاف في رأس المال والربح وان اتفقا
 في الحصة فهما يخطئان في الصوريين وان كانت عبارتهما غير متجهة ثم ان اشكال المصنف الا انه ليس
 في محله كما ان كلام الايضاح وجامع المقاصد والمساك غير محرم اما هو في صورة ما اذا كان هناك
 ربح مدعي ان قدر الربح يتفاوت به قاشبه الاختلاف في القدر المشروط من الربح (وفيه) انه قد
 عرفت الحال في الصوريين ثم انه لا وجه له بعد ظهور دعواه الاجماع في التذكرة على عدم الفرق مع

وقته وعدم التفریط وحصول الحسرات (مقن)

شهادة التبع لما قضاء التواعد بذلك مع ظهور الفرق بين الاختلافين كل الاختلاف في التقدير للشروط
اختلاف في كيفية العقد والاختلاف هنا اختلاف في التبع فيقدم به قول تافيه كما لو اختلف المباحين
في التبع فانقول قول البائع وهذا معنى قضاء التواعد على ان ما كان في قوة الشيء أو شأبه لا يصل
حكمه الا بالادلة ومنه يعلم حال قوله في الايضاح من تقديم قول المالك الا مع التلف بفريط فانقول
قول المالك مضافا الى أنه لا وجه لتقديم قول المالك أصلا مع عدم الرجوع وأما جلع المقاصد فانه قال
في رفع الثاني بين كلامي المصنف ان كلامه هنا فيا هنا صورة الاشكال وهو ما اذا كان ربح وقيل
عند الكلام على الاشكال أنه اذا كان هناك ربح لا اشكال في ان القول قول المالك لانه ينكر
الزائد سواء كان المال باقيا بهته أو تالفا بفريط وقيل اما مع عدم الرجوع اذا كان المال باقيا أو تلف
فبفريط ففي تقديم قول ايها اشكال لجعل الاشكال في صورة عدم الرجوع وجعل مشوؤه من ان العامل
منكر للزيادة ومن ان انكاره زيادة رأس المال يقتضي توفير الزيادة على الرجوع فزيد حصة فيكون
ذلك في قوة الاختلاف في قدر حصة العامل وهنا يقتضي بان هناك ربحا الا ان يصل على الرجوع
المترتب لكنه لا يتم عند ارادة التامسح ثم قال والذي يقتضيه النظر تقديم قول المالك مع الرجوع مع
بقاء العين ومع تلفها وان كان حقيقا غايما لان المالك استحق الجميع قبل التلف الا ما اقر للعامل به
والضمان تابع للاستحقاق قد جعل ذلك مقتضى النظر والتدبر وقد نفي عنه اول الاشكال وجعله واضحا
وأما المسالك فانه وان جعل محل الاشكال ما اذا كان هناك ربح لكنه خلط بين أدلة جامع المقاصد
لانه في جامع المقاصد جعل الوجه في تقديم قول المالك كذا وفي تقديم قوله مع بقاء العين كذا ومع
تلفها كذا وقد سمعت بعض ذلك وقد جعل في المسالك الجميع في توجيه تقديم قول المالك والامر في
ذلك سهل لكنه يرمم خلاف المراد مع عدم انتظام الافة هذا ولا يقتضي عليك الوجه في فرض المسألة
في المبسوط في ما اذا نفي المال لانه اذا كان عروضا ولم يشتر ولا ربح لا يصور في المسألة نزاع
(وكيف كان) فالوجه فيها ذكره المظن ان المالك يدعي عليه قبضا بمنى أنه اقبض الزائد وهو ينكره
والاصل عدمه والاصل براءة ذمته من المال في يد العامل والقول قول صاحب اليد ﴿قوله﴾
﴿وقته﴾ كافي بالمبسوط والمذهب والجماع والشرائع والتافع والتذكرة والتحرير والتبصرة وجامع
المقاصد والمسالك والكفاية وفي (الرياض) أنه لا خلاف فيه ولا فرق في ذلك بين دعواه تلفه بأمره خفي
أو ظاهر ولا بين امكان اقامة البينة عليه وعدمه عندنا كافي في المسالك والوجه في ذلك أنه أمين كاتم
منه غير مرة بل قد قدم أنه يقبل من التناصب ﴿قوله﴾ ﴿وعدم التفریط﴾ كافي في التحرير
والارشاد وشرحه والتبصرة وجامع المقاصد والكفاية وهو قضية قواعد الباقين لانه منكر ولهذا قلنا في
الرياض أنه لا خلاف فيه ﴿قوله﴾ ﴿وحصول الحسرات﴾ كافي للمذهب والشرائع والتذكرة
والتبصرة والتحرير والارشاد وشرحه في الرياض وجميع البرهان وجامع المقاصد والمسالك والكفاية وهو
في الحقيقة في معنى التلف فيكون مشمولا لكلام المبسوط وما ذكره آخفا في (التذكرة) ان هنا
اذا كان دعوى الحسرات في موضع يحتل بان عرض في الاسواق الكساد ولم يحصل لم يقبل وقد
استصعته في جامع المقاصد واستصعده في المسالك (قلت) موحى اذا تحقق عدم احتمال الحسرات

وإتباع الشراء لنفسه أو للمضاربة وقدر الربح وعدم التبعي من شراء البعد مثلا لو ادعاه المالك والأقرب تقديم قول المالك في الرد (متن)

بالكلية ولو احتل ولو ببدا جدا فاقول قوله لأنه حينئذ كدعوى التلف بالأمر المحقق فأسئل
 ﴿ قوله ﴾ (وإتباع الشراء لنفسه أو للمضاربة) كافي بالمسوط والمذهب والسرائر والتذكرة
 والتحرير وجامع المقاصد لأن الاختلاف في بيته وهو إصرها ولا يعلم إلا من قبله ويتصور ذلك فيما إذا
 ظهر ربح أو خسران فيدعى في الأول الشراء لنفسه وفي الثاني المضاربة والمالك ينكر ولا تغفل في هذا
 وما قبله وما بعده مما حكينا عن السرائر ﴿ قوله ﴾ (وقدر الربح) كافي بالتذكرة والتحرير
 والارشاد واللمعة وجامع المقاصد والروض والمساك والروضة ومجمع البرهان وفي (الرياض) أنه لا خلاف
 فيه وكأنه لم يظهر بقوله في المجمع أن اختلنا في الربح قدم صاحب البيعة والاحتال ولا بما سمع من
 السرائر والاختلاف في الربح يكون في أصله وحصوله كأن يقول ما ربحت شيئا وسينص عليه المصنف
 فيما يأتي ويكون في قدره (مقداره خل) وبه عبر الجماعة عدا التذكرة كأن يقول المالك أنه ربح القار
 والاصل مائة (وقال في التذكرة) لو اختلنا في الربح فيشمل الأمرين وذلك لأنه أمين وينكر الزيادة
 ولو قال ربحت ثم خسرت أو ذهب الربح فانه يرجع إلى دعوى التلف وقد قدم قوله في أصل المال
 فيقدم في ربحه ولو قال ربحت القائم قل غلطت وأما ربحت مائة أو تيقنت أنه لا ربح هنا أو قال
 كذبت في الأخبار خفا من انتزاع المال لم يقبل رجوعه لأنه أقرب حق عليه ثم ربح فلم يقبل كائن الكادبر
 كما يأتي بيانه ﴿ قوله ﴾ (وعدم التبعي من شراء البعد مثلا لو ادعاه المالك) كافي بالمسوط
 وجامع الشرائع والتحرير وجامع المقاصد لأنه أمين ومنكر والغصير في قوله لو ادعاه يعود إلى التبعي
 ﴿ قوله ﴾ (والأقرب تقديم قول المالك في الرد) كما هو خيرة التذكرة والتحرير والارشاد
 والتبصرة والإيضاح وجامع المقاصد والروض ومجمع البرهان ولا يقبل قول العامل كافي بالمذهب والسرائر
 والتابع وكشف الرموز والمخطف والتضيح والمذهب البارع وإيضاح التابع والمساك ومجمع البرهان
 والرياض وفقى عنه البعد في الكفاية وقال أنه الأشهر وفق (الرياض) أن عليه عامة من تأخر (وقال في
 المسبوط) أن الصحيح قبول قول العامل ثم أنه قسم الامتاء إلى ثلاثة أقسام قابض لنفسه
 وقابض لنفسه مالكة وقابض يشتركا في النفع وقال أن الأول لا يقبل قوله قولا واحدا والثاني يقبل
 قوله كذلك والثالث على وجهين فهو في آخر كلامه متوقف ولا ترجيح في التحرير في موضع من وقد
 سمعت ما في السرائر (حجة المظلم) أن الأصل عدمه وأن المالك منكر والعامل مدع وما حكوه عن الشيخ
 من أنه استدل بأنه كاستلوع وان في عدم تقديم قوله ضررا عليه فلا أثر له في كلام الشيخ وهو
 أجل من أن يستدل بهذين إذ الأول قياس والثاني جاري في عدم تقديم قول المالك ثم هو عند ذو
 وجهين ففي أول كلامه لخط قوة امانة العامل ثم توقف كافي في التحرير وفي (جامع المقاصد والمساك)
 أنه إذا لم يقبل قول العامل في الرد يتم تخليه للمبسر لأنه إن كان صادقا امتنع أخذ المال منه لأنه
 ليس عنده وإن كان كاذبا فظاهر حاله أنه لا يظهر تكذيبه فيه فيتم تخليه عنه في كثير من
 الصور ألا إن يحمل كلامهم على أن الواجب جبه إلى أن يحصل اليأس من ظهور الدين ثم يأخذ من
 البذل وقال أنه ليس في كلامهم تنصيح ذلك انتهى (قلت) ما كانوا يفعلوا القاسد الذي لا وجه له

وفي عدم اذن الشيعة وعدم الاذن في الشراء بشرة وفي قدر نصيب العامل من الربح ولو قال العامل ما ربح شيئا او ربح ما خسر أو تلف التمام خسر أو تلف الربح قبل بخلاف ما لو قال غلطت أو نسيت (متن)

أصلا إذا افترض أنه ادعى رد مثل البين الذي اخذنا من المالك ولا كذلك لمال في البين التي يدعي الناصب قلنا فإنه إن كان صادقا فنزودها وأما ما فلا يتصور رد مثل أحد التقدين سلفا تصوير ذلك فيما إذا كان عرضا وادعى رده فبقي على ما فيه أما بعد كونه التبع لم نجد لاحد من الناس خصة وعامة كلاما في أنه يحبس حتى يحصل كلامه لا لعل على حصول البأس فبنا المجلس الذي ذكرناه لوجه أصلا من جهة التواطؤ ولأن جهة الأخبار أسلمة جهة قواعد من مذهب فيه من أفراد مستحق المصير والمنكر عدم وأصل الصدق جازي في كل دعوى وأما من جهة الأخبار فقد قدم في باب البين أخبار تولدت على معنى واحد وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يحبس الرجل إذا اتهم على غرائه ثم يأمر فيقسم ماله كافي خير عذر ويمنه الأخبار الأخر نعم في صحيح زرارة كان على عليه السلام كان لا يحبس في السجن إلا ثلاثة ناصب ومن أكل مال اليتيم ظلم ومن اتهم على إمامة فذهب بها لكنه غير معمول به على ظاهره وقد حله الشيخ على المجلس على سبيل القربة أو المجلس الطويل ثم اتهم لم يفسد ذلك إلى الأخبار وأما لسياسة إلى كلام الأصحاب الذي لم نجد **﴿قوله﴾** **﴿وفي عدم اذن الشيعة﴾** كافي في الحرير وجامع المقاصد لأن العامل مدع والمالك منكر **﴿قوله﴾** **﴿وعدم الاذن في الشراء بشرة﴾** كافي في الكتابين المضمين لما ذكر وكذا وادعى عدم الاذن والمالك تخصيمه أو ادعى الاذن في شراء شيء مبيع وأنكر المالك **﴿قوله﴾** **﴿وفي قدر نصيب العامل من الربح﴾** عند طائفة كافي في التذكرة وهو المشهور كافي في الكفاية وفي (الرياض) أنه الأشهر وليس في محله اذ لا خلاف فيما نجد وقد صرح به في المبسوط في آخر كلامه والشرائع والتحرير والارشاد والروض وجمع البرهان لأن المالك منكر فزاد ولأن الاختلاف في فله وهو أبصر به ولأن الأصل تسمية الربح لأن وفي (الكفاية) أن في الكل ظرا وليس في محله وفي (جامع المقاصد) هنا واضح أن كل الاختلاف في حصول الربح لأن المالك يمكن من منع الربح بفسخ العقد ما بعد حصوله فإن كلا منها مدع ومضى عليه قلنا المالك يدعي استحقاق السل بالمصلحة الدنيا والعامل ينكر ذلك فيجزي القول بالتعاقب إن كانت أجرة المثل أزيد مما يدعيه المالك ولا أعلم الآن لأصحابنا قولاً بالتعاقب وإنما هو الشافعي نعم الاختلاف في الربح مطلقا انتهى (قلت) أراض أصحابنا من ظهوره في النزاع إنما هو في المال الذي يملكه المالك فحكم فيه الأصول المتقدمة وأما العمل بعد انقضاء المظالم في دعوى المالك استحقاقه وكذا قبله لأن العقد الجائز لا يستحق به العمل وقد حكى عنه في المسالك القول بالتعاقب مطلقا وقد عرفت أنه عليه بما إذا كانت أجرة المثل أزيد مما يدعيه المالك فلا إن كانت اقل أو مساوية فلا فائدة في حلف العامل فأمثل ولا تقتل عما في السرائر **﴿قوله﴾** **﴿ولو قال العامل ما ربح شيئا﴾** قد تقدم أن قول العامل مقدم **﴿قوله﴾** **﴿أو قال ربح ما خسر أو تلف التمام خسر أو تلف الربح قبل بخلاف ما لو قال غلطت﴾** قد صرح بقبول قوله في دعواه الخسران أو التلف بعد إقراره بالربح وبعدم قبول قوله في دعوى التلف بعد ذلك في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والروض

ولو اختفا في قدر رأس المال فاقول قول العامل مطلقا على اشكال فلو ادعى المالك ان رأس المال ثلثا الحاصل فصدقه أحد العاملين بالنصف وادعى الآخر ثلثت بدم قول التكرع بعينه فيأخذ خمس مائة من ثلاثة آلاف ويأخذ المالك اثنين رأس مائة تصديق الآخر وللآخر ثلث المثلث وهو خمسة وألثلاثه لأن نصيب المالك النصف ونصيب العامل الربع فيقسم الباقي على النسبة وما أخذه الخالف وإنما على قدر نصيبه كالتف من مائة والتف من القرض بحسب من الربح ولو ادعى المالك القراض والعامل القرض فاقول قول المالك

والمالك ومع البرهان والكفاية وقد صرح في المذهب بدم قوله في دعوى التلطأ أما قبول قوله في الأولين فلاه أمين كما قدم وقد قدم ان ذلك اذا كانت دعوى المحسنين في موضع يمثل ككساد السوق ولو لم يمثل لم يقبل وأما الثالث فلان انكروه مكاتب لا قرار كما قدم بيانه ايضا وظاهر احكامهم انه لا فرق بين ان يظهر له ماله أولا وجبا كما لو قال كذبت بترك المال في يدي وبه صرح جماعة منهم القاضي في المذهب وهو في مثل ذلك مسلم وأما لو أخبرنا بأنه يباع بأزيد مما اشتراه فقول الناس الباقين أو كان الواقع كذلك ثم تغير السوق فان ساع قوله ليس بذلك البعد ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو نسيت ﴾ كافي في التحرر وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو اختفا في رأس المال فاقول قول العامل مطلقا على اشكال ﴾ قد قدم الكلام فيه مستوفى ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ادعى المالك ان رأس المال ثلثا الحاصل فصدقه أحد العاملين بالنصف وادعى الآخر الثلث قدم قول التكرع بعينه فيأخذ خمس مائة من ثلاثة آلاف ويأخذ المالك اثنين رأس مائة تصديق الآخر وللآخر ثلث المثلث وهو خمس مائة وثلاثه لأن نصيب المالك النصف ونصيب العامل الربع فيقسم الباقي على التسوية ما أخذه الخالف زائما على قدر نصيبه كالتف منها والتف من المضاربة بحسب من الربح ﴾ كما ذكر ذلك كله في المبسوط والتذكرة وجامع المقاصد (وقال في المبسوط) ان هذه تنطبق على أصول ثلاثة (أحدها) انما اذا اختلف العامل ورب المال في قدر رأس المال فاقول قول العامل (الثاني) انه لا يستحق العامل حصة من الربح حتى يسلم الرب المال رأس مائة (الثالث) ان العاملين كالعامل الواحد ويوجب الثالث بقوله ثلثا يقول الذي صدق المالك حصب من حقه دون حقي (قلت) لاصل الاول لا يعمل به اذا كان المصدق ثقة فامشاهد ولا مانع من قبول شهادته فيقوى جانب المالك فيحلف سمع وتصوير القرض ان المالك ضارب اثنين وشرط لها نصف الربح بينهما بالسوية والنصفه قصرة وانفرا فخص المال ثلاثة آلاف ثم اخطروا قال الرب المال أن رأس المال ثلثان فصدقه أحد العاملين وكتبه الآخر وقال العامل بل دفعت اليك اثنا واحد ثم اقر ما أقر بهم بحلف التكرع لايمان تقديم قول العامل في قدر رأس المال ويقضى فنتكر بموجب قوله والربح يزعم التكرع فلان وقد استحق بعينه منها خمس مائة قسما اليه ويأخذ المالك من الباقي اثنين من رأس المال لا حاق المالك والقرض عليه يبقى خمس مائة تقسم بين المالك والمصدق اثنا ثلاثا وما أخذه التكرع كالتف منها فيأخذ المالك ثلثي خمس مائة والمصدق ثلثا لأن نصيب الرب المثلث من الربح نصفه ونصيب المصدق الربع فيقسم بينهما ثلاثة اسهم وما أخذه الخالف كالتف والثالث من المضاربة بحسب من الربح ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ادعى المالك القراض والعامل القرض فاقول قول المالك فيثبت له

فثبت له مع الميمن ما ادعاه من الحصة ويمتثل التحالف فلعلمل أكثر الامورن من الاجرة
والمشترط ولو اقاما بينة قبل الاول تقدم بينة السائل (قلت)

نخ الميمن مدعاه من الحصة (كما هو خيرة التذكرة لان المال ملكه والاصل لبيعة الربح له فدمي
خلافه يحتاج الى بينة وقد تقدم في باب البرية ان الاصل عدم خروج مال المالك عنه الا بقوة وان
الاصل قبول قوله وان اتص الصحيح الوارد فيمن استودع وجلا الف درهم فضاقت فقال الرجل
كانت مدعي وديعة وقال الآخر كنت عليك قرضا قال المال لازم الا ان يقيم البينة انها كانت
وديعة دال عليه فليأمل ويجب ان يفرض المستأفيا اذا عمل العامل في المال وحصل ربح اذ لو كان
الاختلاف قبل حصول الربح لكان القول قول المالك بينة قلنا لان الاصل بقاء الملك له ولا
معارض ها كذا قال في جامع المقاصد ولعل القطع ليس في حله اذا كانت قد تصرف في المال
لا في كلامها يدعي على الآخر خطأ ويقول ان هذه الاعراض مالي فليأمل (قوله) (ويمتثل التحالف)
اصح لان كل واحد منهما مدع ومنكر فان العامل يدعي خروج المثل من ملك المالك بالقرض والمالك ينكره
والمالك يدعي استحقاق عمل العامل في مقابلته للحصة بالقرض والعامل ينكره فاذا حلف كل منهما لم يما
يدعيه الآخر وجب أكثر الامورن من اجرة المثل والحصة التي يدعيها (وفي) انه تقدم ان العمل لا يستحق
لا بعد اقتضائه كما هو واضح ولا قبل لان الشد الجائر لا يستحق به العمل فأمل ولعل الاوضح مالي
الايضاح من ان كلامها يدعي خطأ ينكره الآخر والاصل عدمه (قوله) (فلسائل
أكثر الامورن من الاجرة والمشرط) (كما هو خيرة التحرير والايضاح وجامع المقاصد مع التزيد في
الاول بما اذا لم تزدد الاجرة ها يدعي العامل وقد وجه المصنف في التذكرة ووجهه في الايضاح انه ان كان
الاكثر نصيبه من الربح قرب المال يتوقف له به وهو يدعي كله وان كانت اجرة مثله أكثر قال قول
قوله بينة في حله كما ان القول قول رب المال في ملكه فاذا حلف ثبت انه ماحل هذا الشرط ولما لم يكن
عمله بماذا باقافها استحق اجرة المثل لاكتفاء الرض في مقابلته وفي (جامع المقاصد) اذا كانت الحصة
يقدرا اجرة المثل او ادون فلا فائدة لبين العامل اصلا لاستحقاقه ذلك بدونها لان أقصى غاية الميمن
أن يقر او ينكل ولا يجب معها سوى ذلك انتهى (وحامده) انه يجب تقييد الحصة بما اذا كانت أزيد
من اجرة المثل (قلت) لا فائدة للمالك في بين السائل اذا كانت الحصة يقدرا اجرة المثل أو أزيد
واما اذا كانت أقصى فالثالثة ظاهرة اذ له يقر فلا يأخذ الا الحصة ويجب تقييد الاجرة أيضا بما
اذا لم تزدد حامد يبع العامل كما في التحرير كما عرفت وليحظر فر بما دق (قوله) (ولو اقاما
بينة قبل الاول تقدم بينة العامل) هذا هو الاقوى كما في التذكرة (قلت) لان القول قول المالك
بينه فشكل البينة بينة العامل لانه المدعي فيبني الجزم بعمل هذا القول وأما على الثاني فانهما تنازعا
فيقسم الربح بينهما نصنهن حكمه في التذكرة عن احمد وفي التحرير عن بعض الجمهور ولمسه اراده
وحكم في جامع المقاصد عن القاضل الشارح انهما يشاكقان ويتماقان ويكون الحكم كما ذكره المصنف
وقال في رده ان المروف في تنازعه بين البينتين هو ما سياتي في باب وهو التوزيع للاصل ثم
للاكثر عددا ثم يقرع ويقضي فتدريج بينه (قلت) هذا فيما اذا كان التنازع فيه في بد ثالث واما

ولو ادعى العامل القراض والمالك الإبزاع قدم قول العامل لأن عمله له فيكون قوله مقدما فيه ويحتمل التحالف فلعامل أقل الأمرين من الأجرة والمدمى ولو ادعى العامل القرض والمالك الإبزاع تحالفا وللعامل الأجرة ولو تلف المال أو غسر فأدعى المالك القرض وللعامل القراض أو الإبزاع قدم قول المالك مع اليمين (مقن)

إذا كان في يد أحدهما كلتي ما نحن فيه فإنه في يد العامل فإنه يقضى للخارج وبخاصة على أنه يقضى لأكثرهما بينة مع يمينه الصحيح ومع السامي للخارج لتقديم بينة فكلامهما غير متفق ثم إذا لم يحد ذلك فيها عندنا من نسخ الإبزاع وبأن الكلام فيها إذا انعكس الأمر فدعى المالك القرض والمالك الإبزاع القراض كما إذا غسر المال أو تلف ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ادعى العامل القراض والمالك الإبزاع قدم قول العامل لأن عمله له فيكون قوله مقدما فيه ﴾ هنا جاز في التذكرة احتيالا وقرب التحالف كما يأتي ولا يرجع في التحرير ولا ريب أن ذلك إنما يتم إذا كان بعد الشروع في العمل ولو كان قبله كنى الانكسار في انتفاع كل من المدينين وهل يتم فيها إذا كان بعد الشروع في العمل وقبل ظهور الربح أم لا بد من فرض ذلك بعد ظهور ظاهر الكتب الثلاثة الإطلاق حكما وتوقفا (ومن قول) (له لا يتم في بعض الصور وذلك لأنه إذا حلف العامل ودعى المالك بقاء القراض فذلك وإن نسخ قلنا قلنا إن المالك إذا نسخ المضاربة قبل ظهور الربح يجب عليه أجرة المثل للعامل وبييت له وتم فرض النزاع وهذا أيضا يقضى بتقديم قوله بيمينه لأن المالك يدعي كون عمله في ماله بمائة والأصل عليه وإن قلنا بالنسخ فلا شيء له أصلا ولا متى نزاع العامل حيث قلنا لأن ذلك إن يقول له هبانه قراض لكني نسخت ولا شيء لك ولا تنقل عن الأصل والنسخ الصحيح القين قدما آخرا ﴿ قوله ﴾ (ويحتمل التحالف وللعامل أقل الأمرين من الأجرة والمشرط) الأقرب كما في التذكرة والاصح كما في الإيضاح والرجح في ما عدا ما إذا كانت الأجرة بقدر الحصة أو أزيد كما في جامع المقاصد أنه في هاتين لو أقر ورد اليمين على العامل تخلف لم يجب شيء - زائد على الأجرة ووجه أن كلاما من العامل والمالك مدع ومدعى عليه لأن المالك يدعي كون عمل العامل له بمائة والعامل يدعي استحقاق الحصة من الربح والأصل أنهما لهما ذلك فيتماثلان ويثبت للعامل أقل الأمرين من أجرة المثل وما يدعيه لأنه إن كان ما يدعيه أقل فواضح عدم استحقاق الزائد وإن كانت الأجرة أقل فلان الزائد على الأجرة قد اندفع بيمين المالك ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ادعى العامل القرض والمالك الإبزاع تحالفا والأجرة للعامل ﴾ كما في التذكرة وجامع المقاصد وفي (التحرير) يمكن الاختلاف ما لم تزد الأجرة ولم يحزم به (وفيه) أنه لا يتصور ما غيره لأنه لا يمكن الاكتفاء بيمين أحدهما لأن المالك يدعي على العامل أن عمله الذي صدره بلا عرض فلا بد من بينة له وللعامل يدعي على المالك استحقاق جميع الربح فلا بد من بين المالك (الأن قول) أنه في التحرير يستند إلى الأصل الذي دل عليه الخبر ويضد بأصول آخر ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو تلف المال أو غسر فأدعى المالك القرض والعامل القراض أو الإبزاع قدم قول المالك مع اليمين ﴾ كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لأن الأصل في وضع اليد على مال الغير ترتب وجوب الرد عليه لمسوم قوله صلى الله عليه وآله على اليد ما أخفت حتى تؤدّي ولأن العامل يدعي على المالك كون ماله في يد عامله ولو تلف لم يجب بذلك والمالك يذكره وقد سمعت فيها من الأصل الذي دل عليه الخبر وليس لك

ولو شرط للمال الثقة أو أوجبناها وأدعى امتناع من ماله وأراد الرجوع لله فذلك سواء
كان المال في يده أو ورده إلى المالك ولو شرطاً لاحدهما جزءاً معلوماً واختصاً لمن هو غير
المالك ولو أنكز القراض ثم ادعى التلف لم يقبل قوله (من)

ان تقول ان المالك أيضاً يحمي على المالك مثل ذمة ماله والاصل عنه لان هذا الاصل قد زال
بمقتضى ابيات يده على مال المالك للمقتضي لكونه في المدة والامر الزايد للمقتضي لاكتفاء المدة وهو
القراض والايضاح لم يقتض الوصل عنه فبعض المالك قبل دعواه ويطلبه بالبرهان **قوله** «
(ولو شرط المالك الثقة أو أوجبناها وأدعى انه اتفق من ماله وأراد الرجوع لله فذلك سواء كان
المال في يده أو ورده إلى المالك)» كافي جامع المقاصد لان المقتضي للاستحقاق في الموردين معلوم ولم
يسلم الاستيفاء فيستحب والمسطح غير معلوم وفصل في التحرير قال اذا أوجبنا الثقة في السر ولو
اتفق من غير المال أما من ماله أو قرضاً ليرجم به في الرجوع اشكال ولو شرط الثقة ثم ادعى الامتناع
من مال نفسه ومطلب الرجوع كان القول قوله مع اليمين سواء تلفت المال في يده أو ورده إلى المالك
انتهى وله نظر في الاول الى انها كسعة الاقارب لم تكن الامانة وسد الخلق فلا تسفر في السنة (وفي)
انها في مقابلة سفره اذ العمل في مقابلة المال والثقة في مقابلة السر ولعل الاختيار يقتضي بان يأخذ في
صورة الشرط كأن يقال انه ترك الاخذ قد اعرض عن الشرط فكل من تبرع بالاتفاق على نفسه
لمكان فعارض الاصل والظاهر في تأمل جيداً **قوله** «(ولو شرطاً لاحدهما جزءاً معلوماً
واختصاً لمن هو غير المالك)» قال في جامع المقاصد كذا ذكره في التذكرة وهو بان الشرط اذا اطلق
انصرف الى نصيب المالك لان رب المال يستحق الربح بالمال ولا يحتاج في شركة الشان الى شرط
الربح فاذا شرطاً كان الظاهر انه شرط ذلك للمالك قال وفيه نظر لانه مع كونه مستحقاً بالمال فشرطه
بالقدر الكسري الموقوع ولو لم يكن كذلك فالدفع كونه من غير تعيين يحصل صرفه بل كل منهما وتوقيف
صحة العقد على الاشتراط للمالك لا يكتفي في صرف الاطلاق اليه ودعوى الظهور الذي ذكره ان لو اد
كون الطالب في المدة ان الاقتصار على ذكر النصيب للمالك فليس معلوم وان اراد ان توقف صحة
العقد عليه فتعني كون الظاهر ارادته من الاطلاق فهو محل تأمل أيضاً وقد سبق ان التنازع في شيء
من اركان العقد لا يقدم فيه قول مدعي الصحة وان كان هذا المقدم من الظهور المدعي حاصله وقد
سبقته هذه المسئلة في القراض والمساواة وتوقف عمل انتهى (ومن قول) قد قدم له في مواضع ان
الظاهر من حال المتعاقبين ارادة العقد الصحيح وان الاصل في العقود الصحة والاصل في فعل الملم
الصحة منها باب الضمان وتقدم له في باب البيع وباب الرهن وباب الاجارة التأمل في تقديم قول مدعي
الصحة ولم تذكر انه تقدم له مثل ذلك في المساواة ولم يدرى ذلك في القراض وقد استوفينا الكلام
في ذلك في باب الاجارة وبما الحال وأزلنا عنه الاشكال **قوله** «(ولو أنكز القراض ثم
ادعى التلف لم يقبل قوله)» كافي التحرير وكذا التذكرة وجمع المقاصد في (الشرايع والارشاد والبرهان
والمساواة وجمع البرهان) ضمن ونفى عليه بالضمان وقال في (الكتابة) قالوا وساق كلام الشرائع وقد
قليل انه ليجرد مالي الكتاب وغيره من ان لا يقبل قوله لاستلزام عدم القبول حبه وتخليه في ان
يدفع اليمين وقد تكون ثلثه فيقبل من البذل وفيه رجوع الى قوله الا ان يراد حبه مدة يظهر فيها

وكذا الردية وشبهها أما لو كان الجواب لا يستحق حندي شيئا وشبهه لم يضمن ﴿ المقصد السادس ﴾ في الوكالة وقضوه ثلاثة (الاول) في أركانها وهي أربة (الاول) المقدم هو ما يدل على استتابة في التصرف (مقن)

اليأس من وجود المدين (والمصلحة) أنه يحبس طويلا لربما أن يقرأ إذا كانت المدين باقية وهذا مجموع مالي جامع المقاصد والمساك وفيه نظر ظاهر إذ مراد الجميع أنه يضمن ولا يقبل قوله في أنه تلف بلائد ولا قريط لا يدفع عنه الضمان لأنه ما نكروه أصل القراض تمتد في المال مكذب للمصروفات لضمن أنكروه الاعتراف بكونه كذا ولا حاجة منا إلى المجلس لأن القراض غير الردية ولعل أن القروض أنه أنكر قائم المال البيت أو أنه الرثم أدنى التلف ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكذا الردية وشبهها ﴾ يريد أنه لا فرق في هذا الحكم بين الردية وغيرها من الامانات لوجود مقتضى في الجميع وقد قال في ردية الكتاب أنه إذا أنكر الردية لم يقبل قوله بشيء ولا سها على الاقوى ثم أنه بعد ذلك استشكل مع قيام البيت وقد حكى هناك عن جماعة وحكي عن الشيعيين أنه أنظر لانكروه تأويلا قبل وحكي في الميسوط عن قوم تفصيلا بقيام بيتها تلفت بعد انكروه فلا تسع وقيل قسم وقال أنه قريب وحكي عن القذرة اختياره وقتا أن فيه نظرا واضحا وقد استوفينا الكلام هناك أكل استيفاء وقتنا كلامهم في المقام ﴿ قوله ﴾ ﴿ أما لو كان الجواب أنه لا يستحق حندي شيئا وشبهه لم يضمن ﴾ كما في الشرائع والفتاوى وحكم القراض والمساك (وقال في الكتابة) قالوا وقد تقدم الكلام فيه أيضا في باب الردية وقد وجوه في الباب بأنه ليس في ذلك تكذيب لينة ولا قسوى الثانية والحمد لله كما هو أحد والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين ورضي الله عنهم طائفتا أجبين وقد وقع الفراغ من هذا المجلد في شهر ربيع الثاني سنة ألف ومائتين وخمس وعشرين على يد معصنه البدالكل الأذل محمد الجواد الحسيني الحسيني السامي طامه الله سبحانه بطقه ورحته واحسانه وطقه في الدنيا والآخرة بمحمد وآله صل الله عليه وآله والحمد لله أولا وآخرا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله كما هو أحد رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه أجبين محمد وآله الطاهرين المعصومين ورضي الله تعالى عن طائفتا أجبين (وبعد) فهذا ما يرمز من محتاج الكرامة سجل الله تعالى آتاه بفضل الله سبحانه على يد مؤلفه البذل الأكل محمد الجواد الحسيني الحسيني الموسوي السامي طامه الله تعالى بأحسن توفيقه في الدنيا والآخرة ﴿ قوله ﴾ ﴿ المقصد السادس في الوكالة وقضوه ﴾ في الاول في أركانها وهي أربة الاول التقدير وهو ما يدل على الاستتابة في التصرف ﴿ الوكالة ﴾ يتبع الواو وكسرها وهي في الأصل اسم لتوكيل والمراد بها هنا التقدير وقد طمعت جهة من عباراتهم بأنها التقدير المال على الاستتابة في التصرف تخرج بقيد التصرف الردية ولم تدخل الوصية لأنها أحداث ولاية لا تبطل بما تبطل به الوكالة لأن الوصي يتصرف بالولاية التي أحلتها له الميت لا بالاذن والوكيل يتصرف بالاذن ولذا تبطل وكالته بالموت والأفهام والمجنون إذ لا إذن بعد الموت ولا وكالة ولا يجوز له أن يوكل والوصي بخلافه في ذلك كله وأما القراض والمزاولة والمساكة فليست الاستتابة في التصرف فيها مقصودة بالذات فلو كانت والمأصل أن المقصود بالذات في الردية الاستتابة في الحفظ والمقصود

ولا بد فيه من إيجاب حال على التصدد (مثل)

بالدات في الوكالة الاستتابة والأخت في التصرف فيما وكل فيه وصياغة الكتاب أحسن من قوله في الشرائع الأول في العقد وهو استتابة في التصرف وأما قوله في القصة هي استتابة في التصرف وهو إما يكون من الموكل ظاهراً لأن الاستتابة تستلزم قبولها قاطبة لم تجردت عنه لم يوثقوا لأن التصرف لما كان لتصددها وكان المستبر من الإيجاب تاسيح في إطلاقها عليه وقد قال في التامع الوكالة عبارة عن الإيجاب والقبول فالإين على الاستتابة في التصرف قتال في التصحيح في هذا التعريف نظر من وجوه (الأول) أن الوكالة الغير صفة قائمة بالوكيل والاستتابة صفة قائمة بالموكل فلا يجوز ترميزها لتباينها وإن كان المقصود بالتعريف العقد الشرعي وذلك هو التوكيل والتوكيل هو الاستتابة فينبغي تقدير الكلام التوكيل هو الإيجاب والقبول فالإين على التوكيل (الثاني) أن كثيراً من الأقوال لا يطلق عليه التصرف مع جريان الوكالة فيها (الثالث) أن التصرف أم من الصحيح والقائد (قلت) قد عرفت أن المراد بها العقد كالبيع والصلح والحرة والكفالة وليس منها ما حيث تكون عقداً شرعياً بالتوكيل كما أن الوكالة حقة قائمة بالتشاورين وليست قائمة بالوكيل خاصة فكلالة في التصحيح خال عن التحصيل وقد اجتمعت الامتيازات جميع الأصناف والأصناف على جواز الوكالة في الحقة وفي (البسوط والسرث) لأنه لا خلاف في جوازها بين الأمة وقد ضمنت عبارات كتب الاستدلال بالاستدلال على جوازها ومشروعيها بالكتاب والسنة والاجماع واستدل جماعة على ذلك بالمثل قالوا أن شدة الحاجة إلى التوكيل ظاهرة إذا كل أحد لا يمكنه مباشرة جميع ما يحتاج إليه من الأعمال **قوله** (ولا بد فيه من إيجاب حال على التصدد) لما كانت الوكالة من العقود المجازة صحت بكل اللفظ يدل على الاستتابة وإن لم يكن على معنى اللفظ المتغيرة في العقود المجازة لا خلاف في ذلك بل الاجماع يحصل معلوم وهل يكفي في كل من الإيجاب والقبول ما يدل عليه ولو بالاتسار التهمة في الأول والنقل المال على الرضا في الثاني في (المقاييس والرياض) أنه لا خلاف في كفاية ذلك فيهما وقتل حكايته في الثاني من التذكرة وفي (مجمع البرهان والكفاية) أنه يكفي في الإيجاب والقبول الكتابة والاتسار وظاهر البسوط والشرائع والكتاب والتذكرة والتحرير واللمعة وجامع المقاصد وكذا الرسم أنه لا بد في الإيجاب من اللفظ لكن في الشرائع والكتاب والتذكرة وجامع المقاصد فما يأتي قريباً أنه لو قال له وكنتي فقال نعم أو أشار بما يدل على التصديق كفي في الإيجاب ولم يقيداً الإشارة بالسبب كما قيدناه في التحرير وهذا يدل على ما سذكروه في بيان كلام القوم وظاهر الكافي والوسيلة والتامع وإيضاحه والتصحيح أنه لا بد في الإيجاب والقبول من اللفظ (قال في الكافي) يشتر إلى إيجاب وقبول ونحو غيره مما ذكره مسلمة وما صرح فيه بكفاية القبول القبول المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير واللمعة وجامع المقاصد والمسالك والروضة وكذا التصحيح في موضع آخر (قل في التذكرة) أن القبول يطلق على متينين (أحدهما) الرضا والرضية فيما فوض إليه وتحيته الرد (الثاني) اللفظ المال على النحو المشهور في البيع وسائر المعاملات ويتبرق الوكالة القبول بالمعنى الأول دون الثاني حتى لو رد ولا بد من استئناف آخر جديد مع علم المورث فيكفي إيجاب التصرف المستجاب فيه والأصل في ذلك أن القابض وكلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل عنهم سوى أمثال أمره ولحصول الفرض المطلوب من الاستتابة لأن المقصود

كقوله وكلتك أو استبتك وغضت إليك أوج أو اشتد أو احتق ولو قال وكلتي قتل
نم أو أشار بما يدل على التصديق كفى في الإيجاب (متن)

الاصلي من الاستتابة هو الاذن في التصرف فلا يرتفع على القبول لفظ كاكل الطعام الى انقال وأما
بالمنى الثاني وهو القبول لفظ فالوجه متدا أنه لا يشترط لأنه اباحة ورفع حجر فاشبه اباحة الطعام فإنه
لا يشتر الى القبول العقلي وليس غرضه الا بيان أنه لا يحتاج القبول الى العقل وليس في كلامه هذا
عناية لكلام غيره وغرضه من الرضا والرغبة أنه لا يرد الوكعة كما هو الشأن في كل وكعة فإنه اذا رد
ايجابا لم يجره التصرف بعد ذلك اذا كان الرجم بحضور الموجب للغير الصريح في ذلك ويستسمعه عند
الكلام على ذلك وقد توم في المسالك وما يبدا قال ما ذكره الحق من كون القبول العقلي هو فعل
ما تمقت به الوكعة هو الظاهر من عبارة كثير من الاصحاب ومنهم العلامة في غير التذكرة وأما في
قال ان القبول يطلق على منين وساق كلامه الذي سمعت وقال أنه يدل على ان القبول العقلي معنى
فعل ما وكل به ولا يكفي مطلقا بل مع اقترانه بالرضا والرغبة ووقعه قبل ان يرد القبول وهو كآمر لم
يقبل به أحد من الخاصة والعامة (وقال في التذكرة) اذا شرطنا القبول لم نكتف بالكتابة والرسالة كالم
كسب بالبيع وان لم يشترط القبول كفت الكتابة والرسالة ولكن مأذونا في التصرف وهو الاقرب عندي
ومنه اذا شرطنا القبول العقلي لم نكتف في ايجاب الوكعة بالمائة فيها كالكتابة والاشارة لأن من
يشترط ذلك كآمر احد وجبى الشافية بزمه ذلك لأنه يكون قد اذعن عضا ووجه ان الاصل عصية سال
المسلم ومنع غيره من التصرف فيه الا باذنه فلا بد ان ياتى بالامر الظاهر الكلف من المتبادل بالباطنة
وهو القول والبيان في الإيجاب والقبول المعبر عما في ضمير الانسان وغاية الافعال العقل وهو شار
الاختلاف ومنشأ التنازع ومنى الشق الثاني وان لم تسترط في قبولها لفظ كفت في ايجابها الكتابة
والرسالة بل والاشارة لانها ساطعة صرفه واباحة حصه وهذا هو الذي حرره في باب الودعية من أن
العقد الجائز أما تكون عقدا وصح نظما في سلكتا حيث يكون ايجابا وقبولها لفظين وحيث لا
يكونان كذلك حيث يكتب اليه الرضى او اعزني أو اودعني أو وكلني فإنها ساطعة العقد الجائز
وقوله ان قبولها قول أو فعل ساطعة في الثاني قلنا وانما هي ساطعة وقد استوفينا الكلام في ذلك هناك
وأقنا عليه الامة والبراهين من كلامهم في ابواب العقود وهو من مفردات هذا الكتاب ﴿قوله﴾
كقوله وكلتك أو استبتك أو غضت إليك أوج أو اشتد أو احتق ولو قال وكلتي قتل نم أو
اشار بما يدل على التصديق كفى في الإيجاب) ومنه في ذلك ما في التذكرة وجامع المقاصد والمسالك
وكذا الشرائع والبحر بر غير أنه لم يذكر فيها به واشتر واحتق وقد قيد الاشارة في الاخير بالسج كما
عرفت وكذا الامة في جميع ذلك غير أنه لم يذكر فيها الاستنهام وذكر موضه الاستيجاب والإيجاب
كقوله وكلتي في كذا فيقول وكلتك وثلاثي في جميع ذلك الرضا والتشيع وقد قال في التذكرة لو قال
أو احتق ونحوها حصل الاذن وهذا لا يكاد يسي ايجابا بل هو امر واذن وانما الإيجاب قوله وكلتك
وفي عدم تسميته في الباب بالإيجاب تأمل على ان ما حكى من تركه صلى الله عليه وآله كان بالامر
ثم قال وقوله اذنت لك في تله ليس صريحا في الإيجاب بل اذن في الافعال (وقال في جامع المقاصد)
وانما لم يكن اذنت لك في الفعل ايجابا صريحا لأنه شبيه بالوعد لاحتمال الاستقبال اتنى فاعلم في

ومن قبول اما لفظاً كقبلت أو وضيت وشبهه أو ضلاً كما لو قال وكنتك في البيع فباح ولا يشترط مقابلة القبول بل يكفي وإن تأخر ثم يشترط عدم الرد منه فلو رد اقتصر العقد ويقتصر في التصرف الى تجديد الإيجاب مع علم الموكل (مقن)

كلاهما إذا هو فعل ماضٍ حالل الرضا وله صرح ما إذا قاله وكنتي قتلتهم إذ هذا يحل الأخبار فلا يكفي إلا إذا علم قصد الانشاء وأما قالوا أنه يكفي حينئذ لأن نعم كذا جواب تخلف الجملة مما هو في قوة نعم وكنتك وقوله وكنتي استنهم حذف إداة والنرض به استعلاء الانشاء على نيج الاستنهم التقريري وكذا الإشارة لأنها حذمت بقوة التلقي في الصلاة فتكفي فيه المماثلة نوساً في مثل هذا العقد ﴿ قوله ﴾ (ومن قبول اما لفظاً كقبلت أو وضيت أو شبهه أو ضلاً كما لو قال وكنتك في البيع فباح) قد قدم الكلام فيه آخفاً ﴿ قوله ﴾ (ولا يشترط مقابلة القبول بل يكفي وإن تأخر) هذا ما في المبسوط والسرائر والشرائع والتذكرة والتحرير والإرشاد والمعة والتتبع وجامع المقاصد والمسالك والروضة وجمع البرهان والكتابة وهو قضية كلام المكلف وفيه التذكرة يجوز القبول عندئذ على الفور والبراني وظاهره الإجماع وقد حكى عنه فيما في جامع المقاصد وفيه المسالك أنه استند إلى الأصحاب ما كهن عليه وقد عرفت أنه قال عندئذ وفي (جمع البرهان) أنه لا شك فيه وقال في المبسوط إن قيل في الحال أنه إن يؤخر إلى أي وقت شاء ولهذا جيع المسلمين على أن القاتب إذا وكل رجلاً ثم بلغ الوكيل ذلك بعد مدة قبل الزكاة انقضت (وقال في الشرائع) يجوز التوكيل في التلحق سواء كان الموكل حضراً أو غائباً بغير خلاف بين المسلمين لما أطلقه في المسالك في مناقشة الشرائع في تلبه ذلك بتوكيل القاتب من زعم الفور وغيره في غير محله ثم أنه قال في المسالك الآن يتل الإجماع واقم في القاتب خاصة ولم يذكره أحد (وفيه) أنك قد عرفت أنه مذكور في المبسوط والسرائر ثم إن التليل المذكور وقع لجماعة ونعم ما قال في الروضة كان يجوز توكيل القاتب موضع وفاق فلما جه أي الشاهد وأيدل عليه الأصل بمعنى السوم والأخبار الواردة في المحصور ففي الخبر من الرجل يمض إلى الرجل يقول له أنت في ثوباً والخبر في رجل يمض إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام بثلاثة دنانير وأمره أن يلقها ويصحبها المال في (المعبر) كالصحيح عن رجل أمر رجلان بزوجه امرأة بالمدية وسماها له والذي أمره بالعراق فخرج المأمور فزوجه إليه الحديث فأمل ولا فرق في القبول بين القول والفضل كما هو قضية الخلاف وبه صرح في التحرير ولا فرق في المدة بين أن تكون طويلة كسنة أو قصيرة وبه في صرح التذكرة وظاهرهم أن نفس الفضل قبول وقد قدم لنا في باب الرومية بناء على ظاهر كلامهم بأنها حينئذ عند أنه ينبغي حصول الرضا والتوكيل قبل الفضل (وفيه) ما لا ينبغي وأما نحن فآنا في راحة من ذلك واستدل عليه في التذكرة بأن قبول وكلا انتهى صلى الله عليه وآله وسلم كان يملهم وكان مترافياً عن توكيله إياهم وهو جيد ولا يقتضي بعدم اشتراط ذلك في سائر العقود كما في جمع البرهان لوجه واضح البرهان ﴿ قوله ﴾ (ثم يشترط عدم الرد فلو رد اقتصر العقد ويقتصر في التصرف الى تجديد الإيجاب مع علم الموكل) كافي التذكرة وجمع المقاصد والمسالك وقد نبه عليه في المبسوط أما الأول فلأن القبول عبارة عن الرضا ومع الرد لا رضا ولا رغبة وأما الثاني فقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر موعبة بن وهب من وكل رجلاً في امضاء أمر من

ويجب ان تكون متجزة (مكرر)

الامور فلو كانت كلمة ابدأ حتى يملكه بالخروج منها كما اعله بالخول فيها وهو صحيح في القية قال في
(جامع المقاصد) انه نص في الباب قلت قد استدل بها الاصحاب على انه اذا عزل الموكل الوكيل
لا يضره الا ان يملكه بالعزل فيكون ضمير يملك واجبا للموكل لا الوكيل ويزيده ان الموكل هو المحدث
عنه فلا تكون نصا في الباب نعم يدل عليه الاصل لمكان الشك في اية التصرف والاذن بعد الرد
بل سكوتة وطه يشتران برضاء فينسك باصة حرمة التصرف ولا تعارضها اصابة بقاء الاذن وهو انما
يكون مع علم الموكل بالرد ولا كذلك اذا لم يعلم وقلم بقاء الاذن وقد جزم المصنف في المطلب الخامس
وولده في الايضاح بان له التصرف مع جمل الموكل ولشكلا معطلة (وقال في جامع المقاصد) هناك
في صورة العلم انه ان وجدت قرينة تدل على الرضا وعدمه حول عليها والا فالأحوط عدم التصرف ولم
يلفت الى الخبر اصلا (وقال في مجمع البرهان) انه يظهر من عدم اشتراط القارة والتمتعظم الاحتياج
الى تهديد اذن آخر بعدد الوكيل بقوله لا قبل ولا اعمل حاضرا كل الموكل أو غائبا لانه قد علم الرضا من
الموكل الذي هو شرط نعم الوكيلة لا يحصل لأنها تنفس بالمرة حتى تحتاج الى اذن جديد لان الاذن
بأن يحكم الاستصحاب ثم ان عدم القبول لا يستلزم رفع اية التصرف التي صدرت بايجاب المالك كما
اذا قال لا آخر كل قال لا اكل ثم انه قد خففت عبارة التذكرة بان الوكيلة أمر قذا كان غير موقت
وليس لقوله فاذا لم يتحل ما أمر به لم يرتفع عنه الأمر الى آخر ما قل وأحال في عبارة رفع الاشكال
واقفه على ذلك صاحب الكفاية والرياض وهي لا تنهض على مقاومة الاصل والنص ولعلمه لو نظروا
بالنص ما انتصروا الى ذلك كلما لان تصنف دلائل بحكياته منهم في المطلب الخامس وهو الذي فيه
منه معظم الاصحاب فيكون الظاهر عدم الاحتياج الى التجديد ومثل ما نحن فيه ما اذا عزل الموكل
نفسه في غيبة الموكل وحضره ويجوز المصنف ذلك في المطلب الخامس ويأتي بيان الحال فيها
بأنه يرى اذا قصد القيد لم يتناول الشرطون الفاعل في بطلان الوكيلة مع بقاء الاذن تظهر في سقوط الجبل
والقدر وفي جمل الشرط في مختلفا لزم اذا لم يأت الثلاث من منتهى واحد هذا وقد تسامح المصنف في إطلاق القيد
على الايجاب ﴿ قوله ﴾ (و يجب ان تكون متجزة) عند علمنا كقولنا تذكرة اجمع كل في جامع المقاصد وفي
(شرح الارشاد لغير الاسلام) ان تطبيق الوكيلة على الشرط لا يصح عند الامامية وكذا سائر القواعد جائزة
كانت اولاً و زمت من (فاية المرام) انه لا خلاف فيه ومع ذلك قال في الكفاية انه المشهور وانغير مرتبط بدليل
واضح ولعل لمكان تأمل مولانا المقدس الازدي و به اي وجوب التمييز صرح في الخلاف والمبسوط
والسرائر والشرائع والنافع والتحرير والارشاد والتمتع والتفريق وجامع المقاصد والمساك والروضة وهو قضية
تجوز الشروح والمواثي حيث سكتوا عما هي متونها ولا يقدح في ذلك عدم تعرضه في المختصرات التي
هي متون اخبار كقصة والراسم والكافي والتهذيب والوسيلة وقته الراوندى والجامع بل لا ذكر لباب
الوكيلة في المتن والانتصار والدليل على ذلك بعد الاجماع قولا وتخصيلا ان الاصل عدم جواز الوكيلة
خرجت التهمة بالاجماع وبعض الاخبار وبقي الباقي واليه اشار في الخلاف والمبسوط بانه لا دليل
على الجواز والصفة اذا لم تكن متجزة وانه مع التعلق بدول الى التوكيل بعد زمان التوكيل ومن شرط
صحتها قدرة الموكل عند التوكيل فبما لم يأت على الاجماع اذا الاطلاقات والمبهمات قطع ما عدا

فلو جعلها مشروطة بشرط متوقع او وقت متقلب بطلت نعم لو تجزأ الوكعة وبشرط تأخير
التصرف الى وقت او حصول شرط جازا كان يقول وكلتلك الآن ولا تصرف الا بعد شهر
واذا فسد العقد لتعلقها على الشرط احتمل تسويج التصرف عند حصوله بحكم الاذن (متن)

الاجماع وذهب جمع من العامة الى جوازها مطلقا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في غزاهم
أميركم جعفر بن كلاب فزيد بن حارثة الحديث ولانه اذا قال انت وكل في بيع عدي اذا قدم الحاج
صح واليه مال القس الاردبيلي اقول به لانه لا دليل الا اجماع فكذا نعم انه يجوز تصرفه عند حصول
الشرط وقال انه لا يبعد فرقا بين التلقين بجمعي شهر والتسويج الممنوع من فعل الموكل فيه الا بشهر
وقال انه لا يبعد فيه فائدة وطال في الاستدلال على ذلك وكان صاحب الكفاية متأملا أيضا في ذلك
وقد عرفت أن الاجماع ليس من مفردات التذكرة وبقي تمام الكلام في ما استدل اليه وفي الملل
الثاني لهامة واما التفسير فليس فكلايل هو ولاية كالوصاية يقبل التلقين والمجابهة ويكون شروعي كما
تقدم في باب المضاربة او قول العقد فيه منجز والتصرف فيه مطلق وهو جائز كما يأتي والعقد فيها من
فيه مطلق وفرق بين تعلق العقد وتجزئه ﴿ قوله ﴾ (فلو جعلها مشروطة بشرط متوقع او وقت
متقلب بطلت) عند طائفة كما في التذكرة و به صرح في الكتب المقدمة هذا الية لكنه قضيه كلامها
وقد سمعت ما في شرح الارشاد فنظر الاسلام وكذا لو قلنا بصفة وهي ما لا يوجد عتقا كطرح
النسك كما صرح به جماعة ولا فرق في الشرط بين ان يكون بدون اداة الشرط كان يقول بشرط
كذا او بادائه مقدمة او مؤخره ﴿ قوله ﴾ (نعم لو تجزأ الوكعة وبشرط تأخير التصرف الى وقت
او حصول شرط جاز) كما في المبسوط والسرار والشرائع والتافع والتذكرة والتحرير والارشاد والامة
والتحقيق وجامع المقاصد والمسالك والروضة وجمع البرهان والكفاية وفي ظاهر جامع المقاصد الاجماع
عليه او هو صريحه وفيه أيضا انه لا بحث فيه وفي (التذكرة وجمع البرهان والكفاية وكذا المسالك)
انه لا خلاف ولا نزاع فيه لان الملقى فيه التصرف لا يتوكل ومنه المثل أعني قوله انت وكل في بيع
عدي اذا قدم الحاج ومنه قوله وكلتلك الآن ولا تصرف الا بعد شهر وهذا وإن كان في معنى التلقين
الا ان العقود لما كانت متعلقة من الشارع نهلت بهذه الضوابط وبطلت فخرج عنها وان افادت
قائمتها و به أيضا يحصل الفرق بين قوله وكلتلك وشرطت عليك كذا وكلتلك بشرط كذا حيث حكوا
بصفة الاول وعلان الثاني لكان الضوابط الشرعية والمراد بالشرط في البعوضة وغيرها التلقين اما
مطلق الاشارة فلا مانع منه كما لو قال وكلتلك وشرطت عليك كذا كما تقدم منه في مثل مراراً
﴿ قوله ﴾ (واذا فسد العقد لتعلقها على الشرط احتمل تسويج التصرف بحكم الاذن) هذا
هو الاقرب كما في التذكرة وفي (المختلف والايضاح وجامع المقاصد) انه لو ورد الوكعة بطلت وله أن
يتصرف بالاذن وهو يوافق ما هنا كما تصرف (قال في التذكرة) لان الاذن حاصل لم يزل فساد العقد
ومار كما لو شرط في الوكعة عرضاً مجهولاً قال به كذا على ان ذلك الشر من ثمة فان الوكعة قصد
ولكن ان باع يصح وهو واحد وبهي الشافية والثاني لا يصح فساد العقد ولا اعتبار بالاذن والضمير
الشخصي في عقد قصد الاترى انه لو باع فيما قاسدا او سلم اليه المبيع لا يجوز للمشتري التصرف فيه
وان تضمن البيع والتسليم الاذن في التصرف والتسليم عليه وليس بجيد لان الاذن في تصرف المشتري

باعتبار انتقال الثمن اليه والمالك الى المشتري وهي - منها ليس بمأصل هنا وإنما اذن له في التصرف
نفسه ليس اليه الثمن وهنا إما اذن له في التصرف من الاذن لانفسه فان كانا بالصحة وهو الذي اعتزله
نحن فأنظر بطلان الوكالة ان سقط الجبل المسمى ان كان قد سمي له جلا ويرجع الى اجرة المثل كما
ان الشرط الخامس في التكاح عند الصداق ويجب مهر المثل وان لم يؤثر في التكاح انتهى (وحاصل
كلامه) الاشارة الى جواب سؤال يرد على احمال الصحة فترده اذا كان جواز التصرف الذي هو قاعدة
عقد الوكالة وأمره ثابتا على كل من تقدير الصحة والفساد في فرق بين الصحيح والفساد هنا (فاجاب)
بان أثر الفساد لا يظهر في الاذن وإنما يظهر في الجبل اذا كانت الوكالة بجعل فانه يطل ويستحق الركيل
اجرة المثل وحقه المثل الثاني بانه انما يتم التعلق فيما يكون ساوياً أو كالمواضة ومن ثم حكنا
بفساد الصداق بالشرط السادس دون العقد وحكنا بفساد الحصة في المضاربة التاسعة دون الاذن في
التصرف وكذا الوكالة المشتقة على جمل فانه لكونه في مقامه السيل يحصل به شبه المواضة فيجب
أن يوجه الفساد اليه حين التعلق بل مطلق الفساد بأي سبب كلف ويقتضي الوكالة الذي هو
عبارة من الاذن في التصرف ثابتا (واعترض) بانه على هذا لا يفسخ اطلاق الفساد على عقد الوكالة
لان الجبل خارج من مفهوم الوكالة ولهذا لا يعتبر في صحة العقد بخلاف اشتراط الحصة في عقد المضاربة
فانه ركن من اركان عقدتها فيسقط اعتبار ما ذكره المصنف في الجواب لاختصاص السؤال أصلاً ورأساً
بل يكون حكمه بفساد الوكالة بالتعلق أولاً واستحال فميز التصرف منه وكونه قائماً على سقوط الجبل
كالتفاهين ثم انه قال ان الذي ينبغي التوقف وقد اعترض المصنف أيضاً القديس الاردبي (اولاً)
بان الاذن انما علم على تقدير الشرط وقد حكم بطلان الاذن والتوكيل لمكان الشرط فكيف يميز
التصرف (وقائماً) بانه انما تظم الاجرة لو فصل ما وكل فيه على ما أمر وقد بطل أمره فقدم اجرة
المثل غير ظاهر (قلت) يردعنا ما اذا حصل الشرط وفصل ما وكل فيه على ما أمر الا ان تقول ان
مراده من الارادتين ان الشارع اتى هذه العبارة بالكيفية فكانها لم تكن (وثالثاً) بانه قد لا يكون
العقد المعلق مشتمل على جمل فلامنى الحكم بالبطلان اذ يجوز التصرف (ورأيها) بانه اذا حكنا بفساد
الوكالة كيف يميز التصرف ويستحق الاجرة ونحن نقول لا ريب ان المراد بالبطلان بطلان عقد
الوكالة كما انه لا ريب في حصول الاذن فيما اذا حصل الشرط والمداوي الوكالة على العلم بالرضا ولو بالاشارة
ويكون من باب مسالة الاجارة فان أوقع الصيغة لفظاً على نحو ما ذكرناه وحصل الشرط كان الاذن
حاصلاً كما عرفت وان أوقفها على نحو آخر كان قال وكذلك في بيع داري ان رضي زيد ولا أجز لك
التصرف الا على تقدير صحة هذا العقد فانه حينئذ لا يصح له التصرف ولا يجري فيه المسألة
اصلاً (اذا عرفت هذا) فلا ريب ان ضد الوكالة مطلقاً مشتمل على توكيل واذن خاص وقد
يكون مشتملاً على امور اخر غير مجرد الاذن في التصرف كأن يكون مشروطاً في ضد لازم
أو متوقفاً على اعياده وبإيجاب وقبول صريحين أو يكون قد جمل لما جلا ولو لم يوافقا توكلاً لاصحياً
فاذا كان قد قلته مثلاً برضا زيد ورضي زيد كانت الصيغة لفظية مشتقة على الإيجاب وقبول وقد
اشتتل على بعض هذه القيود من جمل وغيره فانه بطل بالقصة الى هذه القيود لان العقد القهظلي اذا
علق بطل واذا بطل بطلت مشتقاته ولا يطل الاذن المفهوم من العقد شيئاً بمعنى انه يجوز له التصرف
لمكان العلم بالاذن فيه فيكون هذا التصرف من قبيل المسألة (وحاصله) انه يطل جميع آثاره لا جميع

ما لهم منه حتى الاذن الضمني وان لم يشتتل هذا العقد على شيء من القيود كان باطلا من حيث انه
وكالة لان الشرط في جميع القيود عدم التعلق ويجوز له التصرف من حيث انه عالم برضا الموكل فيكون
من باب المعاملة في الوكالة كما يستفهم ذلك في آخر البحث فتصح دعوى الاجماع على اشتراط
التعيز وتصح القول بان له التصرف وقد فهم الحق الثاني والشيد الثاني والاردبيل وصاحب الرضا
من التذكرة ما فهموا واعتضوا بما اعتضوا (ونحن نقول) على مفاهيم وجروا على فهمهم في الجواب:
حما اعتضوا به ان هناك اذنين باطلا وصحيحا فالصحيح هو الضمني الذي لم يقعد بالقات والبطل
يوجه الى الجبل او الشرط او الرضاء بالتدراو غير ذلك من القيود وان لم يكن شيء من ذلك فثان
ان قولنا اشتراط التعيز في الوكالة انما هو في صورة ما اذا كان هناك جمل او غيره فاذا لم تعيز
بطلت الوكالة والجبل ولا يجوز له التصرف كما به عليه في الرضاء واستوجه صاحب الرضا واما اذا لم
يكن جمل فلا يشترط فيها التعيز فيصح ان يتصرف أو قول هناك اذنين في المشتبه على جمل وغيرها
وبما أمران متبدلان كما عرفت ولما اذا قلنا ليس هناك الاذن واحد ولم فهم الرضاء به الا مع الشرط
كافي للمال الاخير الذي مثابه فلا وجه حيقول بقول صحة التصرف أصلا وانه يفسد بالاشتراط
والتعلق وذلك لا يقتضي على أحد فكيف يقتضي على المصنف الذي هو آية الله سبحانه وتعالى في الكتابين
فلا بد ان يريد ان صحة التصرف في غير هذا المال وان في غيره ما ذهبن لحث لا جمل ولا شرط ولا تفر
وقد علق يوجه الفساد الى الصريح ويقضي الضمني بمعنى يطل التوكيل ويقضي الاذن ولا يحصل ثمرة
وحيث يكون أحد هذه أو غيرها يوجه الفساد اليها لان الاذن الصريح متوجه اليها وتظهر الثمرة ويريد
أن الاذن أم من التوكيل كما قلناه في البعد فانه يكون مأذونا لاوكيلا (١) فقد ظهر ان التعيز ليس
شرطا لمطلق التصرف بل على بعض الوجوه وهو حيث لا يهتم منه الاذن فتنا أوجب يكون
هناك جمل وان الثالثة التي ذكرها المصنف قد تصح وقد لا تصح وان فرضه الاشراق في جنس الثالثة
واتها ليست متحصرة فيما ذكر اذ التالب خلوها عن الجبل وان الثالثة تظهر بدونه وهو بما الاذن
الضمني وان هذا الفرق لا يطل أصل الحكم فساد الوكالة ولا يوجب التسلط بين الحكم فسادها
وصحة التصرف بعد الشرط وان ليس معنى كلاله ان البطل هو الجبل قط وان كان التشبيه بالتكاح
والقراض يوم ذلك بل البطل هنا هو العقد ولكن فهم ضمنا لذن غير الاذن الذي كان صريحا
فيه ومشتريا له ولهذا عبر عنه في التذكرة بالضمني وهذا كله على مذاق الجماعة حيث تكون الوكالة
هنا وذلك حيث يكون هناك إيجاب وقبول فثان وأردنا الجري على متناه والا لحث يعلم الرضاء
ولا يحصل منها نزاع في الجبل أو الشرط أو التدر كان ذلك من باب ساطعة الوكالة ومدار على العلم
بالرضاء وحقق لا يفرق في ذلك بين التعلق وعدمه ووجود الجبل ونحوه وعدمه فان علق ولا جمل
ولا نحوه ووقعت العينة بالإيجاب والتبيل المقتضين كانت قلعة من حيث أنها وكالة لان الشرط
في العقود جميعها عدم التعلق ويجوز التصرف من حيث أنها ساطعة لممكن العلم بالرضاء بعده وان

(١) وقد قلنا انه لو بلغ الوكيل الوكالة فردعا بطلت وله أن يتصرف مع جمل الموكل ووجوده بان
الوكالة شيء مركب من الاذن العام ومن الخصوصية والرد يقتضي رفع الوكالة قط فلاذن الصادر
من المملوك بلى (من قدس سره)

وقائمة القصاد سقوط الجبل للمسي والرجوع الى الاجرة (الثاني للوكيل) ويشترط فيه ان يملك مباشرة ذلك التصرف بملك أو ولاية فلا يصح توكيل الصبي وان كان ممثلا أو بلغ مشرا مطلقا على رأي (مقن)

ومقت الصيغة لفظا بالإيجاب والقبول وقد اشتملت على تعليق ونقد أو جمل أو شرطا في عقد كان التوكيل تبطل من حيث أنها عقد ويطل ما اشتمل عليه عقدا وله أن يتصرف أيضا بالأذن المنوطة في الضمن الا اذا علم عدم الاذن الا على تقدير هذا التعليق شرطا فانه لا يصح التصرف في ذلك بوجه من الوجوه كما فرضناه فيما تقدم وبذلك يحصل الجمع بين الاجماعين اعني الاجماع على اشتراط التمييز والاجماع على جواز التصرف مع العلم بالرضا ثم أنهم جميعا طبقوا مع العلم بالرضا على جواز التصرف في القراض القاسد وان العامل يستحق أجره المثل لما بالمهمة تأملوا واضعوا ضوابطها من منع واحد وقد ارفع الاشكال بحذفه وقد تقدم ثاني باب قراض إضافة ما له تم في المقام وقد أسبغنا إضافة الكلام وانت اذا لاحظت جامع المقاصد والمساك والروضتين والبرهان والاضطرار انك لتستلزم لم تحرف في كلامهم والاولى ان يقول المصنف تعليقها على الشرط ولا يتناسب جمل من باب التمثل ﴿قوله﴾
 ﴿ وقائمة القصاد سقوط الجبل للمسي والرجوع الى الاجرة ﴾ قد تقدم السلام آتيا مسبقا عمدا
 ﴿قوله﴾ ﴿ الثاني الموكل ويشترط فيه ان يملك مباشرة ذلك التصرف بملك أو ولاية ﴾
 والمساك لمباشرة بالملك هو المالك والولاية هو الالب والمجد والوصي على الاختلال ويمكن ذلك في الوصي باخراج الموقوف أيضا لانه تحصل له ولاية أيضا كولاية الوصي وبما في الكتاب صرح في التذكرة والارشاد وجامع المقاصد وجميع البرهان وهو معنى ما في الميسر وغيره من انه كل من يصح تصرفه في شيء - تدخه النيابة (وقال في الايضاح) للموكل كل متسكن شرعا أو ممنوع بالمجهل لا غير من مباشرة فعل يقبل الاستابة بمعنى الملك أو الولاية الهدية أو ما ذنبه فيها شرعا ولو بوساطة وأراد بالمنوع بالمجهل ما اذا منه من اتقاء البيع مثلا جبه به لان العلم بالبيع شرط لصحته فانه ان يوكل قن الجبل به لا يخل بصحة التوكيل وأراد بالاخير الوصي ويوكل التوكيل وقد قال في التذكرة في ويوكل التوكيل فاذا جئت ويوكل التوكيل لم يكن من شرعا التوكيل كون الموكل مالكا للتصرف بمعنى الملكية والولاية وقال في موضع آخر ويخرج من توكيل التوكيل لانه ليس بملك ولا ولي وانما يتصرف بالأذن ثم لو ملك الموكل من التوكيل أودلت عليه قرينة فقد قلت بعد توكيل التوكيل التوكيل باسم الموكل صاره ولاية ذلك للموكل وقال في البدي ليس له ان يوكل فيما افذه لانه انما يتصرف بالأذن وكذا العامل في القراض انما يتصرف من الاذن لا بمعنى الملك والولاية انتهى فأمل فيه وبأني تمام الكلام في هذه الثلاثة ﴿قوله﴾ ﴿ فلا يصح توكيل الصبي وان كان ممثلا وبلغ مشرا مطلقا على رأي ﴾ هو صريح الايضاح وجامع المقاصد والمساك وظاهر التامع والتفصيح وهو قضية كلام السراقر في باب الوصية وكلام غيره كما قسمه في باب الوقت والمراد بقوله مطلقا أنه لا يملك شيئا في جميع التصرفات لان سداد التصرفات بالبرع (وقال الشيخ في النهاية) فكان بلغ عشر سنين ولم يكن كل حقه غيرا فلا يضمن الشيء الا في موضعه كانت وصية ماضية في المعروف من وجوه البر ان قال وكذا يميز صدقة الفلام اذا بلغ عشر سنين وجهه وحقه اذا كان بالمعروف في وجوه البر ونحوه مالي المهنت وكذا الخمسة في

ولا المجنون ولو عرض به التوكيل بطلت الوكالة ولا توكيل القن الا باذن الولي الا فيما لا يتوقف على الاذن كالطلاق والمخلع ولا التوكيل الا باذن موكله صريحا أو غيري (من)

الوصية والوقف والصدقة المعروف ونحوها لم يسم في بعض نسخها وفي (جامع المقاصد) ان هذا القول مشهور واقتصر في مستند الشهرة على جواز تصرفه في الوصية والوقف والصدقة والاخبار الواردة على جواز وصيته اثنا عشر خيرا وفي خبر واحد جواز وصيته وحقه وصدقته وقد اتفقت كلها على الشر سنيين الا ثلاثة اخبار كان فيها ان التلام اذا حضره الموت من دون تخطيط بشر سنيين وليس فيها لمرأى ذكر وان ثبت في الوصية جواز ذلك لمرأى وان ثبت موضع الوقف المتيقن وله يد ابن الشر مرأى وجوز في التنية وصية من بلغ عتقا ويا في باب الوقف تمام الكلام وقد وردت اخبار بجواز طلاقه وقد حمل بها على بن بابويه والشيخ في النهاية والقاضي وابن حزم وقد قلوا في الباب ان كل من صح تصرفه في شيء تدخله التنية صح التوكيل فيه فيلزم من ذلك جواز توكيل السبي في ذلك كله وقد منع عليهم غير الاسلام وأكثر المتأخرين الصغرى وهو قضية كلام ومال السرازمي ظاهر الشرائع والفتاوى التوقف حيث نسب جواز توكيله الى الرواية وذكر في الشرائع الوصية والصدقة والطلاق وجعل موضوع الحكم في التذكرة المميز ومن بلغ خمسة اشبار (وقال في التحرير) لا يلزم مشرا ايجازان بول كل فيه فلا كالموصية في المعروف والصدقة والطلاق على رواية متواترة كانت السنة قيدا في الاخير كان جازما بالجواز في الاولين والتمتع في الثالث وتام الكلام يأتي في باب يعلق الله تعالى وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله ﴿ قوله ﴾ (ولا المجنون ولو عرض به التوكيل بطلت الوكالة) كالمشترائع والتذكرة وجامع المقاصد وترك جملة الترض له والنسب عليه لظهور الحكم فيه بالاستثناءات باشتراط صحة التصرف وأصله وما يأتي من الاجماع على بطلانها بمرضاها لانه اذا عرض له المجنون والاخوه قبل الوكالة وبهذا خرج عن اعلية المباشرة ولا ريب في صحة توكيله حال افاقه ﴿ قوله ﴾ (ولا توكيل القن الا باذن الولي الا فيما لا يتوقف على الاذن كالطلاق والمخلع) وطلب القصص كما في المبسوط والتذكرة والتصحح واله اشار في جامع الشرائع بقوله ونحوها وكذا الشرائع والتحرير وايضاح النافع بإشارة دقيقة وينبغي أن يزيدوا التحرير والتلفظ والعموى على سيده بحق من حقوق (وحاصله) انه ليس له أن يوكل الا باذن سيده فيما يشترطه اذن الولي ولا يمكن فيه الاذن في التجارة فيما لا يخلق بها فلا فرق فيه بين المأذون في التجارة وغيره وعليه نص في المبسوط والتنية والشرائع والتذكرة والمسالك وقد رسم في الكتب والشرائع والتذكرة بالحق فأن أراد به هنا الرقيق الذي لم تنقطع عنه سلطة المولى امتدح فيه المدير وأم الزه دون المكاتب وكل ذلك اذا لم يأذنه ولو اذن له صح سلقا اتفاقا لرواياتنا ﴿ قوله ﴾ (ولا لو كمل الا باذن موكله صريحا أو غيري) كما في الفقه وجامع المقاصد والروضة والمسالك وهو متى ما في الارشاد وشرحه لزمه والتصحح والكتابة من قولم الا باذن موكله أو القرينة وزيد في الاخير الواضحة وقوله في المختار محروما أو ضمنا واقتصر في المبسوط والتنية والسرازمي والشرائع والتافع على قولم الا باذن موكله في (التذكرة والتحرير) ولا لو كمل الا باذن موكله الا اذا كان التوكيل ممن يرتفع الى آخره (وقال في جامع المقاصد) للرد بالتصريح في البارة ماعدا التصريح كما يدل عليه السياق ومنه قوله اصنع ما شئت مع انه ليس

مثل اصنع ما شئت والا قرب الى ارتفاع الوكيل عن البشرية واتساعه وكثرة بحيث يسير من
للبشارة اذن في التوكيل معنى غير هذا الا قرب انه يوكل فيها فادخل ما يمكن منه لا الجليح (مقن)

اذنا في التوكيل صريحا لانه اذا يدل عليه بسومه والمعروف عند الاصوليين ان غوى الخطاب هو ما
لا يدل عليه القنظ بنطوقه وانما هو مسكوت عنه لكن يستفاد من القنظ لكون الحكم فيه اولى من
المنطوق الا ان مثل هذا في الوكالة عزيز الوجود وصوره فيها اذا وكله في امرين احدهما يتسامح فيه
والآخر يطلب الاهتمام به عادة فلا يرادعادة لا مباشرة الوكيل له بنفسه قلنا اذن لعق التوكيل فيه انه يدل على
آمله التوكيل في الآخر ايضا بالاولى يقتل ارتفاع الوكيل العظيم الشأن عن الكسائات او صوره من السل
مع علم الموكل بذلك أو اتساع السل مما يقتضي بانه اولى بالتوكيل من التصريح وقد فسر
الشديد ان في القصة والروضة القسوى اتساع متعلقا بوضع الوكيل عما وكل فيه عادة وذاك في الاخير
صوره عن مباشرة وما حكمه في جامع المقاصد من الاصوليين حق ولكن المعروف بين قضاةهم وكثير
من متأخريهم ان غوى الخطاب ما يستفاد من القنظ بفهم موافقة او مخالفة او قياس مساواة كقوله
ثمالي ولا تأملوا امولهم الى اموالكم ثم في ادراج قوله اصنع ما شئت في القسوى مسامحة لان القنظ
يدل على ذلك باطلاه او عومه ﴿ قوله ﴾ (مثل اصنع ما شئت) قد جزم بالاذن في التوكيل
به في الشرائع والمساك والزوجة ومعهم البرهان والكفاية والمخلاف على ما حكى عنه ولم نعهده فيها عندنا
من نسبه وفي (المبسوط) انه اولى وفي (التحرير) انه القرب وظاهر جامع المقاصد الاجماع عليه حيث
قال قلنا ومنع في التذكرة جواز التوكيل به محتجا بان هذا التسمي انما هو في تصرفه في نفسه ورد
عليه امران (الاول) انه خروج عن مقتضى الصوم في جميع ما شاء (والثاني) انه لو لم يتناول ذلك لم
يؤذ شيئا بدون هذا الصوم يقتضي توكيله تصرفه بنفسه ﴿ قوله ﴾ (والا قرب ان ارتفاع
الوكيل عن المباشرة) اي اذن في التوكيل معنى كما في التذكرة والتحرير والقصة والتضييع والمساك
والروضة والخاتيم وفي (التذكرة) الاجماع عليه وعلى ما اذا صرح من عمله لكونه لا يصح وكانه قال
به في الايضاح او انه متوقف (وكيف كان) فلا سنى قول المصنف هنا الا قرب مع دعواه الاجماع
عليه في التذكرة وقوله دليله ومعنى كونه اذا انه يستفاد من معنى القنظ بملاحظة حال الوكيل لا من
قسم القنظ فهو في الحقيقة دلالة التزامية ووجه القرب ان توكيل العظيم الشأن الذي لا يليق به دخول
السوق في بيع ما لا يباع غالبا الا في السوق لا يكاد يستفاد منه شاهد الحال الا توكيل غيره في ذلك
كما هو واضح ﴿ قوله ﴾ (واتساعه وكثرة بحيث يسير من المباشرة اذن في التوكيل معنى
حدها) ولا نعلم فيه مخالفا كما في التذكرة وبه صرح في المبسوط والتحرير وشرح في الاسلام والايضاح
والقصة والتضييع وجامع المقاصد والمساك والزوجة والخاتيم والوجه فيه نحو الذي تقدم بل الحال فيه
كما اذا حلف السلطان ان يني هذا المسجد او يضرب زيدا قلنا معنى قوله هنا الا قرب (وقول ط)
وله الاصح وليس لاحتمال الدم الا انه لا خلاف مدلول القنظ الوضعي (وفيه) ان القرائن دللت على
ان التوكيل ايضا مراد من القنظ والمدار على العلم ولا يضر كونه غير وضعي كما حرر في عمله والضمير
في اتساعه وكثرته يعود الى الموكل فيه لمكان ظهوره ﴿ قوله ﴾ (فيخلف الا قرب انه يوكل فيها
زاد على ما يمكن منه لا الجليح) جواز توكيله فيها زاد على ما يمكن منه خيرة المبسوط والتحرير

ولا المصير عليه الا فيما لا يتبع الحبر تصرفه فيه كالطلاق والخلع واستيفاء القصاص ولا
يوكل المحرم في عقد النكاح عموماً ولا علاولاً في اتياع الصيد وللمكاتب ان يوكل وللمأذون في

والايجاع والمساك وظاهر التذكرة الاجماع عليه حيث قال قلنا واستشكل في جواز تركيله في الجيع
ثم قرب الجواز (قلت) وهو الظاهر من القصة والتتبع والروضة والمنايع وهو قوي جداً لاكتفاء
الاطلاق مرة ذلك ﴿قوله﴾ (ولا المصير عليه) اي لا يجهز تركيل المصير عليه قلنس أو صفه
وه صرح في البسوط والثنية والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمساك والروضة
وجمع البرهان والكتابة وسأدم فيما منع من التصرف فيه وبه صرح في جده بما ذكره ونسب كلامهم
في لم يمنع منه ﴿قوله﴾ (الا فيما لا يتبع الحبر تصرفه فيه) كما فيا عدى التنية بما تقدم وهي
عشره ﴿قوله﴾ (كالطلاق والخلع واستيفاء القصاص) كما في الكتب المختصة بهذا التنية
والارشاد والروضة غير انه في الشرائع مثل بالطلاق والخلع وأشار الى استيفاء القصاص بقوله وما أشبهه
فيشمل ايضاً التحرير والقذف ويشمل في خصوص القتل الشراء في الآلة وإجارة قسه اذ لا حق
قترناه في ذلك بل هو تحصيل مال لم ﴿قوله﴾ (ولا يوكل المحرم في عقد النكاح) كما في
الشرائع والمساك وجامع المقاصد قال في الأخير لانه غير مأك مباشرة هذا التصرف الآن وهو
شرط عندنا (قلت) فيمنع من اتياع الزكاة وعقد النكاح في حال الاحرام ويشمل ما اذا اوقع الزكاة
حالة الاحرام لتوقع القصد به فلا يجهز نكاح المرأة سينكحها (قال في التذكرة) ومن جواز التوكيل
في طلاق امرأة سينكحها ويحجب بملكه قبله على تجهيز تركيل المصير عليه بما سيأذن له فيما لمولي
وكل علناً عندنا باطل انتهى (وفيه) انه يقضي بأنه لا يجهز ان يوكله في حال حيض زوجته أو
في طهر المواقفة في طلاقها حال طهرها مع ان الظاهر الجواز وقد جاز التوكيل في تزويج امرأة وطلاقها
وشراء مبد وعقده وفي استئذان دين وقضائه ويجوز التوكيل في التخليق خلاص مع الرجعين بينهما
ويؤمره ان لا يجهز التوكيل في شراء الطعام والطعام ولا شراء الضيعة واخراج كوتها ثم ان الحضارة
تستلزم البيع المتعددة الواردة على المال مرة بعد اخرى وليس بوجود حال القصد والفرق بين ما وقع
فيه التوكيل مستقلاً كما في الوقف على من سيوجد تباً لمن وجد فيه تأمل واشكال ونسب ان شاء
الله تعالى تمام الكلام في اول الركن الرابع ثم ان قضية كلامهم انه لا فرق بين كون القصد للموكل
اولاً من موكل عليه فيحرم على المولى حال احرامه التوكيل في عقد الصبي وكذا الوكيل الذي يسوغ
له التوكيل ﴿قوله﴾ (محرم ولا خلا) كما في جامع المقاصد وهو قضية كلام الشرائع والمساك
وقد منع في بيع البسوط والخلاف من ان يتوكل الكافر المسلم في شراء عبد مسلم وقد رده المصنف في
يوم التذكرة والتحرير ونهاية الاحكام بان المنوع منه انما هو المكس وهو ما اذا وكل الكافر المسلم في
شراء عبد مسلم وليس في محله ﴿قوله﴾ (وفي اتياع الصيد) كما في الشرائع والتحرير وجامع
المقاصد والمساك لا متاع مباشرة ذلك التصرف الآن شرماً ولا فرق في تركيله في ذلك بين المحرم
والحل وفي حكم المتك في عقد البيع وتمام الكلام في باب ﴿قوله﴾ (وللمكاتب ان يوكل) كما
في البسوط وغيره لاقتطاع سلطان المولى عنه كما تقدم التنية عليه ﴿قوله﴾ (وللمأذون ان يني)
التجارة فيما جرت العادة بالتوكيل فيه) كما في الشرائع والتحرير وجامع المقاصد والمساك وسنائه ان

العبادة فيها جرت العبادة بالتوكيل فيه والاب والجدة ان يوكل من الصغير والمجنون والحاضر
ان يوكل في الطلاق على رأي (مقلد)

يوكل فيها جرت العبادة بالتوكيل فيه وان لم يصرح السيد بالاختار في التوكيل لامتقاده ذلك من القنط
بضميمة العبادة المقررة (وقال في المبسوط) ليس لعبد المأذون ان يوكل الا باذن سيده لانه كالتوكيل
لسيده ولا يجوز التوكيل ان يوكل فيها جرت العبادة بالتوكيل فيه والاب والجدة ان يوكل من الصغير والمجنون والحاضر
ان يوكل في الطلاق على رأي (مقلد) كافي الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجميع المقاصد والكنافة
وجميع البرهان وفي الاخير له لا خلاف فيه وزيد في التذكرة والارشاد وجميع البرهان والكنافة الرضي
ولجميع اراذوا الرضي على الاولاد لانه له ولاية عليها وقد تقدم ان الرضي في الاخراج له ان يوكل
لانه مثل الميت يصرف بالولاية التي احبها له لا بالاختار اذ لا ينفذ الموت ولا وكالة وبهذا يظهر
الفرق بينه وبين الوكيل حيث انه لا يجوز له ان يوكل ويقل وكالة بالموت والاغناء والمجنون ولا
كذلك الرضي (قوله) (والمجنون) كافي جامع المقاصد وقد ترك الجامعة الترضي له وقد
تقدم ان المجنون الذي اتصل جنونه بمنزله لما بالولاية عليه من غير خلاف واما من بلغ رشيداً ثم جن
ففيه خلاف في كون الولاية لها او للمالك (والمحصل) ان من ثبت له الولاية على غيره ملك مباشرة
التصرف عنه قد ان يوكل (قوله) (والمجنون) كافي جامع المقاصد وقد تقدم ان الرضي في الاخراج له ان يوكل
المبسوط والسرائر وجميع الشرائع والتذكرة وكشف الرموز والتذكرة والتحرير والارشاد
والغنى والمنة والتقيع والمذهب البارع والمختصر وايضاح التلخيص وجميع المقاصد والمسالك والروضة
وجميع البرهان وكشف التمام والمناقب والكنافة وقد صرح في جهة من هذه الكتب بذلك ايضا في باب
الطلاق وظاهر إطلاق الفتنة والخلاف والوصية حيث قيل فيها يجوز التوكيل من النائب والمختار
فيمثل التوكيل في الطلاق وغيره وسنصح ما في طلاق الوصية وقد حكاه كشف التمام من ظاهري
علي وقد نسب كاشف الرموز توكيل المختار في الطلاق الى الفتنة والخلاف والمبسوط والسرائر على
وتيرة واحدة وقد نسب في السرائر ذلك الى الخلاف وقد تقي الخلاف بين المسلمين في السرائر من
صحة التوكيل في الرجعة والطلاق للموكل حاضراً كان او غائياً (وقال في طلاق السرائر) يصح
التوكيل في الطلاق حاضراً كان الموكل او غائياً بغير خلاف بين المسلمين (وقال في باب الوكالة) ايضا
انه لا خلاف بينهم انه اذا خيف شقاق بينهما بمثل الحاكم وجلا من اهل الزوج ورجلا من اهل الزوجة
يدبر ان الامر في الاصلاح بينهما وليس لها القراق الا ان يكون قد وكل من يشاء فيصيح ملاحه
مع حضور موكله بغير خلاف وقال في موضع آخر لا خلاف بيننا مشر الامامية ان حال الشقاق
وبعث الحكيم ان الرجل اذا وكله بحكم الذي هو من اهله في الطلاق فطلق مطلقاً ولا خلاف
الموكل حاضراً في البلد بلا خلاف بين اصحابنا انتهى وفي (جميع البرهان) انه لا يبعد دعوى
الاجماع وفي (جامع المقاصد) نجه الى اكثر المتأخرين وقد عرفت اهم طلاقون على ذلك وفي
(الكنافة) انه اشهر وفي (التذكرة) الوكالة جائزة في كل ما يصح فيه دخول النيابة عند علمائنا كافة مع

ولما ك ان يوكل من الضياء من يباشر الحكومة عنهم (مقن)

حضور الموكل وفيه وصحة ومرضه وهو تابع بأمره اذ الاطلاق حجة والمخالف الشيخ في وكلة
النهاية وطلاتها كل من وكل غيره ان يطلق عنه امرأه وكان غالباً جاز طلاق الوكيل وان كان
شاعداً لم يميز طلاق الوكيل ونحوه ما في قه الرابندي وطلاق الوسيعة وحكمه في المختلف عن
القاضي وقال في طلاق النهاية مثل ما في وكالتها غير انه زاد قوله وكان حاضراً في اليد وقال القتي
في الكافي بشرط غيبة احد الزوجين وان كان في مصر واحلم يضر وفي (كشف الغطاء) يكتفي في الجسم
اعتبار الغيبة عن مجلس الخلاف لكن الشيخ في النهاية نص على اعتباره غيبة عن اليد ولا يرفسوجه
انتهى ونحوه مافي المسالك قال بتحقيق الغيبة بمطابقة مجلس الطلاق وقد سمعت له نص في الكافي على
ذلك ايضاً ثم انه لم ينص في النهاية على ما حكمه منها فكيف التام لكنه يؤيده ذلك وقد سمعت جازئها
كما سمعت مافي فيما خلا في السراحي قال حاضراً في اليد وفي (الرياض) في يد مافي المسالك ان في
كلامه نظراً لان كلام الشيخ يستند صريحاً في عدم الحضور في اليد وعدم كتابة عدم حضور
المجلس انتهى ولم نجد المستند الصريح في الامرين ولا في احدهما ولم ينص الشيخ على عدم كتابة
حضور المجلس ثم يعرف من طريق الملازمة على تأمل في ذلك (وكيف كان) فحجة المظن صحيح
سيد الامرج عن الصادق عليه السلام في رجل يجهل امر امرأه الى رجل قال اشهدوا اني قد جعلت
امر قلاته الى فلان فيطعن البيهز ذلك الرجل قال لم وترك الاستعمال بهذه الصوم وغيره من الاخبار
وانه فعل قائل فتبابة ومن ثم وقع من الغائب اجماعاً محكماً في الشرائع في موضوعين وكشف الرموز
والكتاب في الطلاق والتحرير (وسجد للشيخ بمواقبه) الجمع بين الاخبار العامة في التوكيل وتجاوزة
عن الصادق عليه السلام لتجاوز وكلة في الطلاق حيث حمل على المخبر وحمل غير سيد وغيره على
الغائب وغير زورلة لنفسه وقصور دلالة لا يصلح للتخصيص وقد رماه جماعة بالتدرة والتشدد ويجهز
ان يكون المراد انه لا يضي وكلة بمعنى انها لا تكتفي ثم انه يكتفي في الجسم ان تم الغيبة عن مجلس
الطلاق ولا يحتاج الى ان تكون عن اليد ثم ان الخبر لا ينطبق على مذهب الشيخ بل على قول جعفر
ابن سامة القائل بعدم جواز التوكيل في الطلاق مطلقاً وهو واقفي ليس ما وحكمه في الاستبصار
(وقال في غايه المراد) تصح وكلة في الطلاق عند الاكثر وقتل عن شفاذ انها لا تجوز منهم ابن سامة
قوله ﴿ ولما ك ان يوكل من الضياء من يباشر الحكومة عنهم ﴾ (الامل في ذلك قوله في
النهاية فانظر في امور المسلمين ونما كهم ان يوكل على سفائهم وائتاهم ونواصي عقولهم من مطالب
مخترقهم ويحتج عنهم ولم يسه في الكافي من دون تناوة معنى كل تسع ومرادها اذا كان المأكولاً لم
كا اذا كان ليس للاطعام ايجاد ولا اوصياء وهذا التقيد مراد في ما عبر فيه بمثل ذلك كما فسح وقال في
(التذكرة) لما ك ان يوكل من الضياء والمجاهين والصبيان من يتولى الحكومة عنهم ويستوفي حقوقهم
ويبيع عنهم ويشترى لهم ولا يملك فيه خلافاً ومثل ذلك قال في جلع المقاصد مع زيادة الرمي قال لا يغير
خلاف في ذلك ونحوه مافي المسالك من دون قتي خلاف في ذلك وقريب م مافي الكفاية وقال
في (جمع البرهان) كان دليله الاجماع والتحصير في الشرائع والتحرير على مافي الكتاب واقصر في
الناصح والارشاد ان على لما ك ان يوكل من الضياء مع زيادة البه في النافع ثم ان في الشرائع

ويكره لدوي المرويات مباشرة المصومة (متن)

والمسالك والكفاية والمناجيب انه ينبغي لها ك وفي (النهاية والكتب والتافع والارشاد والتحرير وجامع المقاصد) لها ك وسماه ان يجوز كاقبه الشارحون والمحدثون وفي (الكافي) يتم كل ناظر في أمور المسلمين أن يوكل لاخطاهم وسفاههم وذوي النقص من ينظر في أموالهم ويطلب بحقوقهم ويؤدي ما يجب عليهم انتهى وهذا هو الاشبه بأصول الذهب ان لم تناسبه المباشرة ولعل من عبر بالمجاز أو بالاستعجاب أراد أن له أن يوكل وله أن يباشر ففهم الكلمة (وفي شيء) وهو انه قال في التافع ولا حكم لوكلة المبرع وقد قال أبوالباس هذه المسئلة من خواص هذا الكتاب وقال الشارح الناضل الشيخ إبراهيم لم نسمع هذه المسئلة في غير هذا الكتاب وقال القنداد وأبوالباس ان الناس اخفوا في تفسيرها على قولين وقد اهتم شيخنا صاحب الرياض في ذكر قولين في تفسيرها واطالوا واختبروا خصوصاً أباالباس (وقمن تقول) قد ذكرها الشيخان في الفتنة والنهاية قالوا لا يجب الحكم بها أي الرواية على سبيل التبرع دون انت يقيم ذلك بإيدار الموكل واختياره وقلناظر في أمور المسلمين ونما حكمهم ان يوكل على سفاههم وإيتاهم الى آخر ما سمعت آنفاً فلما ذكر في التافع انها استنباة في التصرف في ان يكون منها ما اذا وكل أحد احداً يتبرأ من له التوكيل وقال لاحكم لوكلة المبرع يعني ان وكلة التوكيل عنه ليست من المراد الرواية التي تترتب عليها الاحكام التي هي محل البحث في شيء بل هي وكلة أخرى فضولية تبرع التوكيل بقبولها لعله يصدورها من غير مالك فيصير المعنى لاحكم لوكلة من توكل تبرعاً فلا يحتاج الى ان يعمل الرواية بمعنى التوكيل لان الرواية صفة قائمة بالتوكيل لان المعنى على هذا لاحكم لتوكيل من وكل تبرعاً سلباً لكن اعادة التوكيل من الرواية اكثر من ان يحصى ولا ينبغي الاعتراض عليه بناء على ما فهمناه بأنه حيث يقع فضولاً موقوفاً فكيف يقول لاحكم لوكلة المبرع سلباً لكن تقول ان المراد ان لاحكم لوكلة المبرع لازم يجب العمل بمقتضاه بل تلك الجارية ويرشد الى ما ذكرناه (قوله ط) بعد ذلك في النهاية من ان لناظر التوكيل الى آخره وما ذكره في منها انه لا يستحق جبلاً ولا اجرة كافي التصحيح وانه لا يستحق اجرة كافي المذهب وقد اختلف كلاماً المذهب والتصحيح في توجيه ذلك وصاحب الرياض حاول في تفسيرها توجيه المذهب وليس دليلاً لا يكاد يفهم منه معنى محصل قليله كلامها من أراد الوقوف على ذلك والنرض التثنية على ذلك للتأنيب الثالث ﴿قوله﴾ (ويكره لدوي المرويات مباشرة المصومة) كافي الشرائع والتافع والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمسالك والروضة ومعجم البرهان (وقال في الكفاية) قالوا يكره لدوي المرويات وفي الرياض انه لا خلاف في ذلك في ظاهر الاصطلاح انتهى فأمل واستندوا الى انها تتضمن الامتنان والوقوع فيها يكره وروائي كتيب الاستدلال ان أمير المؤمنين عليه السلام وكل عقلاً في خصوصه في مجلس أبي بكر وروى عنه انه قال ان لغزوة فمهاوان الشيطان يحضرها وظاهر البسوط انها من طرقات وفي (التذكرة وجامع المقاصد) انها من روايات العامة (وكيف كان) فقد تكررت في كتب الاصحاب مستدين بها وظاهر ما عدا هذه الكتب الثلاثة انها رواية واحدة وظاهر التليل يقتضي عموم الحكم لتبرع ذي المرويات ولله المالك قال في التذكرة يكره للامان ان يباشر المصومة قلت لكنهم لا لم يبالوا لم يتعرض القهاء لحكمهم وربما قيل ان قصور السوء اختصاص المورد بسيد وقد آدم بعد أخيه

ويستحب لهم التوكيل والمرأة ان توكل في التكاح والفسق ان يوكل في تزويج ابنته وولده ايجابا ويجوز ولا وليس سكوت السيد من النبي عن تجلوة عبده اذا له فيها والا قرب بطلان الاذن بالابق وكل موضع لو كمل ان يوكل فيه فليس له ان يوكل الا أمينا (من)

صلى الله عليها وخاتمة الكرامية للاصل يقتضي الاختصاص بدوي المروات (قلت) بل الوجه في ذلك انه يلزم من ذلك تضييع الحق وانهم لا يملكون قبل المكروحات ولا يملكون ولا ما قبل فيهم (ومما تقول) قد خلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صاحب التالة الى رجل من قريش ثم الى أمير المؤمنين عليه السلام وخاتم أمير المؤمنين عليه السلام من رأى معه دوح طمعة وسام زين العابدين عليه السلام زوجة الثيبانية (لا تقول) قد تضييع الحلال لوجوه قبل المكروحات وترك المتعوهات قد كان الامام موسى بن جعفر عليها السلام يترك الواقف اذا اتم او اتم **قوله** »
 (ويستحب لم التوكيل) كما في الفتنة والنهاية والكافي وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والتميم وجامع المقاصد والروضة والمناقب **قوله** » (والمرأة ان توكل في عقد الكساح) كما في المبسوط والشرائع والتذكرة والارشاد وجامع المقاصد والمساكن وجمع البرهان وكلها التحرير وظاهر الثلاثة الاول الاجماع حيث قال في الاول عننا وفي الثاني لا يصرح بالحكم في باب الكساح وقال هنا لان جابرنا فيه ستيرة عننا وفي الثالث الاجماع عليه حيث قال ان لما عنده ان توكل في التكاح لان لما ان يباشر التكاح لما ان توكل فيه خلافا لشافعي **قوله** » (والفقهاء ان يوكل في تزويج ابنته وولده ايجابا وقولا) كما في الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساكن وظاهر التذكرة والاجماع عليه (ومما قلناه) لا يشترط حدة الاب والجد فلان ولايته على ولده في التزويج نائمة فله التوكيل فيه قسمة عموم ادة التوكيل مع عدم الدقة خلافا لشافعية فانه لم فيها وجبان ولا فرق في ذلك بين كونه اتق فيوكل عنها ايجابا او ذكرا فيوكل عنه قبولاً ومنع بعض العامة الاول وأجاز الثاني **قوله** »
 (وليس سكوت السيد من النبي عن تجلوة عبده اذا له فيها) لان السكوت أم من الرضا وقد ذكر هذه المسئلة استلزاما لمشايتها الباب **قوله** » (والا قرب بطلان الاذن بالابق) هنا هو الاصح كما في الايضاح عملا بشاهد الحال فان حال السيد في غضبه على الآتي يشهد بانه يريد التضييق عليه مما أمكنه ولان فيه مقابلة به عند مقصوده لان مر به التخلص من سلطة مولاه فيقابل بمنع من كل تصرف كما قبل القائل بجرمانه الاوث ووجه غير الاقرب ان الاذن قد ثبت فيستحب حلفه قال في جامع المقاصد ان فترقت هنا محالاً **قوله** » (وكل موضع لو كمل ان يوكل به فليس له ان يوكل الا أمينا) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد ونحوه ما في الارشاد وجمع البرهان وفي (جامع المقاصد) ان المراد بالامين السند لان الواجب على الوكيل مراعاة الدقة ولا غيبة في التوكيل الفاسق كما ان الاذن في البيع يقتضي الاذن بشئ المثل ولا يجوز بدونه وكما ان الاذن في البيع يقتضي بانه لا يجوز له تسليم المبيع قبل تسليم الثمن وفي (جمع البرهان) انه لا يبعد ان يكون المراد بالامين من اذعن فيها وكل فيه بعدم اغتياة والحفظ لم يمكن تجوير من هو مثل الوكيل وان كان مطلقا لزماديه وتوقيضه اليه بل الام لم يسم التجريز خصوصا من لا يعرف ان شرط وكيل الوكيل أن يكون أمينا الا من لا يكون في توكيله مصلحة او خرج بالاجماع عدم جواز توكيله خصوصا اذا لم يعلم اليه شيئا أو

الا ان يبين الموكل غيره ولو تمهدت الخيانة وجب للزول وكذا الوصي والمالك اذا ولي القضاء في ناحية واذا اذن الموكل في التوكيل فوكل الوكيل آخر كان الثاني وكلا الموكل لا ينزل بموت الاول ولا بجزله ولا بملك الاول عزله وان اذن له ان يوكل لنفسه جاز وكان الثاني وكلا الوكيل ينزل بموته وعزله وموت الموكل وللأول عزله (مقن)

يكون منه انتهى (قلت) ويرشد الى عدم اشتراط العدل تسيرهما بالامين دون العدل ثم ان من مناهيات العدالة ترك المروءة التي لا دخل لها في الامانة والخيانة ككشف الرأس في المجالس فأمل ثم انه قد يوجد في أهل الكتاب من تأتبه بقتل ولده اليك بل يوجد ذلك في كفار الهند على ما قيل وان ذلك لشاهد في كثير من المسلمين مع عدم العدالة قتل الاشبه بالسومات التي تدل على جواز التوكيل من دون استئصال أن يقال انه اما يشترط أن يوثق بأنه لا يفتن فباوكل فيه وهو الامين في كلامهم والبيعة فيه حاسة والمناظر بين وبين ما نظروا وشكوا به من البيع الررف والعادة والاجماع وشي منها ليس معلوما فيما نحن فيه بل ربما علم خلاه اذ السوق قائم بالوكالة والتوكيل عن الوكيل ووجود العدل في جميع وكالات السوق قادرا وأما قوله في التذكرة فليس له ان يوكل الا امينا لانه لا نظر للموكل في توكيل من ليس بامين فيقيد جواز التوكيل فيما فيه الحظ والنظر (ففيه) ان المصير يحتاج الى التامل ان أراد بالامين العدل وما استدل به عليه اول المعري كما عرفت اذ قد يكون ممن يقطع بعدم خيانتة في ما وكل فيه الى آخر ما عرفت ويأتي بلفظ الله سبحانه وحسن توفيقه تمام الكلام ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (الا ان يبين الموكل غيره) كافي في التذكرة وجامع المقاصد وهو معنى كلام التحرير والمراد انه ليس له ان يوكل الا الامين الا اذا عين الموكل شخصا غير أمين فيبين ولا يجوز تعاقبه (قال في التذكرة) الا ان يبين له الموكل فيجوز سواء كان امينا او لم يكن اقتصارا على ما نص عليه المؤلف ولم يرد ان لم يعلم ان الموكل اما حبه لا اعتقاد اما فيه فأمل ﴿ قوله ﴾ (ولو تمهدت الخيانة وجب للزول) كافي في التحرير وجامع المقاصد وهو معنى قوله في التذكرة فله عزله لان تركه ينصرف في المال مع خيانتة فضيح ومقر يطول المراد منه من التصرف وأخذ المال من يده والا فهو مزبول مع الخطيئة مع شرط عدمها والمشاغبة وبجه هو انه لا يجوز عزله لانه لم يشقق كونه وكيفا في الزول ﴿ قوله ﴾ (وكذا الوصي) اي اذا اراد ان يوكل لا يوكل الا امينا فان تمهدت خيانتة عزله وبه صرح في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ (والمالك اذا ولي القضاء في ناحية) لعل المراد ان الامام عليه السلام او منصوبه اذا فوض اليه تولية القضاء اذا اراد ان يواليا القضاء لاحد فلا يواليا الا امينا فان تمهدت خيانتة عزله ولا يتصور ان يراد بالمسالك المالك في زمان التية لان ذلك جهتها فهو منصوب الامام والا فلا يتصور كونه قاضيا الا أن تقول ان السياق يقتضي يكون المراد انه لا يوكل الا امينا ﴿ قوله ﴾ (واذا اذن الموكل في التوكيل فوكل الوكيل الآخر كان الثاني وكلا الموكل لا ينزل بموت الاول ولا بجزله ولا بملك الاول عزله واذا اذن له ان يوكل لف جاز وكان الثاني وكلا الوكيل ينزل بموته وعزله وموت الموكل وللأول عزله) اذا اذن له ان يوكل قما أنف يأذن له في التوكيل عن الموكل او عن نفسه أو يطلق كأن يقول لهوكلتك بكذا وأذنت لك في توكيل من شئت أو في أن توكل وكلا أو في أن توكل علانا ولم يقل عني ولا من نفسك وقد قدم انه قد

(الثالث) الوكيل ويشترط فيه البلوغ والعقل (مقت)

يكون التوكيل مستقدا من القرائن الحالية كالإسراع خلق حركة أو الحالية كأن يقر له أنت وكيل منوط بأن كان الأول وهو ما إذا أذن له في التوكيل من الموكل على (الكتاب) إن الثاني يكون وكلا الموكل لا يترى بموت الأول ولا بمرته ولا بملك الأول مرته وبذلك صرح في التحرير ونحوه باقي الميسوط والشرائح والتذكرة وجميع المقاصد والمسالك والروضة والكتابة وكذا جميع البرهان والمقتضيات (قال في الميسوط) فإن وكل من الموكل كتابا وكيلا في ذلك لا أن يترى ما ويرى أحدهما في شأنه وليس لأحدهما أن يترى صاحبه وإن مات الموكل بطلت كتابتها وإن مات أحدهما لم يطل وكذا الآخر وعلى هذا التحريم الببارات مع اختلاف يسير وحاصل الجميع أنه يصير وكلا للموكل لا يترى الأمر به أو بما يطل توكيله من حقن أو إغناء أو غيرهما أو خروجها هو أيضا من أهلية التوكلة وقد تركوا هنا لظهوره وإن كان الثاني ليس تكررًا كان الثاني وكيل التوكيل يترى بطل الأول إياه وبمرته وانتهاه وموت الموكل كما في الكتاب والميسوط والشرائح والتذكرة والتحرير وجميع المقاصد والمسالك وجميع البرهان والكتابة وكذا للمقتضيات لأنه ثابت به ووكيله ولا خلاف في ذلك إلا من الشافعي في أحد أقواله وهو أنه لا يترى بمرته لأن التوكيل فيما يتعلق بحق الموكل حق الموكل وأما وجهه وكلا بالأذن فلا يرتفع إلا بالأذن وفي (جامع المقاصد) أنه ضعيف وفي (جميع البرهان) أنه لا يخلو من وجه (قلت) لما ذكره في توجيهه فإنه لا يتكاد ينكر كونه حقا للموكل بالتبعية لأصل التوكيل وبمجرى هذا الخلاف في انتهاه بموت الأول وجنونه ووجه ضعفه أنه لا كان فرعًا على الوكيل يجب أن يكون رغبة منوطًا بهوان كان الثالث فظاهر جاري الكتاب والتحرير أنه وكيل من الموكل وهو الظاهر من التذكرة ظهورًا لا يعني فلا نصح إلى قوله في المسالك أنه توقف فيها وفي (جامع المقاصد) أنه أقرب وفي (جميع البرهان) أنه أصح وظاهر الشرائع أنه يشترط أن يجله وكلا من أو عن الموكل قل إذا أذن توكيله انت يوكل فإن وكل من موكله كتابا وكيلا إلى أن قال وإن وكله عن نفسه كان له مرته ويمكن أن يجعل قوله فإن وكل من موكله مرادًا به حيث يكون الموكل أذن له في ذلك وكذلك الحال في الشق الآخر حذا على تقدير انحصار الأمر في الوحيين والأقلا باحث على ذلك وفي (الروضة والمقتضيات) أن أطلق في كونه وكلا من أو عن الموكل أو غير التوكيل في توكيل أيهما شاء أوجه ونحوه ما في المسالك والكتابة (وكيف كان) فوجه ما في الكتاب أن ذلك هو المتبادر لأن الحق بالإحاطة للموكل فالتأنيته وإن التوكيل تصرف بإذن الموكل فيتم عنه أي الموكل ووجه وقومه عن الوكيل أن الترض تسهيل ذلك عليه ووجه التخيير صلاحية الإطلاق لما لصق الوكيل للأذن فيعمل التفسيرين وفي (المسالك) أنه قريب وأما لو كان مستند الأذن في التوكيل القرائن الحالية فقد قطع في التحرير بأن الثاني يكون وكلا الوكيل واستوجه في الروضة والمسالك (وقال في التذكرة) ينبغي أن يوكل عن موكله ولو وكل عن نسب والشافعية وسكان وفي (جميع البرهان) الظاهر أن الثاني يكون وكلا للموكل وكذا في كل صورة يجوز له أن يوكل وقلت هو كذلك بالنسبة إلى القواعد (وقال في المسالك) وأما لو كان المستند القرائن الحالية فهو كما لو أطلق قوله ﴿الثالث التوكيل ويشترط فيه البلوغ والعقل﴾ كما تضمنت بذلك ونحوه جاريهم كمال الفعل والتكليف وهو قطعي لا ريب فيه إلا من القس الأرديلي وفي (التشريح)

فلا تصح وكالة العبي ولا الجنون والاعرج جواز توكيل عبده (متن)

هذا الشرط مما لا خلاف فيه وقد أشار بذلك الى خلاف التي والقاضي كما سنعلم عند قوله ويستحب
وفي (جمع البرهان) انه لا يجب ما نأمن كون العبي وكلا اذا كان مبرأ من صفة تامة (ثم قال) ولله
اجماع عند الاصحاب والا فليدفع غير ظاهر فأملى انتهى وقد اشترط المحقق في كتابه في التوكيل البلوغ
والنقل وان يكون جازا التصرف وترك الثالث في التوكيل كان توكلا بجواز كون المعبود عليه تقييد
في النقل وكلا كالنقل والسنة مطلقا والبد بشرط اذن سيده وكذا المصنف في الكتاب والتحرير
والارشاد اشترط في الموكل أن يملك مباشرة ذلك التصرف بنفسه وترك اعتبار ذلك في التوكيل لما
عرفت لكنه قال في التذكرة كما يشترط في الموكل التمكن من مباشرة التصرف في الموكل فيه بنفسه
يشترط في التوكيل التمكن من مباشرته لنفسه مع أنه جوز في التذكرة أن يكون وكلا كما سنعلم ولله
أشار الى ما سلف في الحرم ويأتي **قوله** «فلا تصح وكالة العبي ولا الجنون» ولا المنس
عليه ولا فرق في عدم صحة وكالة العبي بين أن يكون مبرأ أم لا بلغ خمس سنين أو خمسة اشهر أم لا
في المبروف أم لا كما هو صريح جماعة وظاهر إطلاق آخرين (وقال في التذكرة) وعلى الزواية المسوقة
تصرفت العبي اذا بلغ خمس سنين في المبروف والوصية يحتل جواز وكاله فيها يملكه من ذلك لكن
المشدد الاول واراد به أنها لا تصح في شيء وقال أيضا وقد استثنى في العبي الاذن في الشئ الى
دار النير والملك وفي اصيل المدينة (وقال في جمع البرهان) اذا جاز التصرف في مال الغير وأكله بمجرد
قوله في الاول ان يكون وكلا في اصيل المفقود الى اهلها وفيها يقطع القيد بمسور الموكل ونحو ذلك الا
ان يقال هناك قرينة دالة على الاذن من غير قوله فليس الاحتداد بمجرد قوله فتكلم من باب الخبر المصروف
بالقرائن ولكن نهر بزم عام غير مفيد بما قلناه فأملى انتهى وقد تقدم في فصل الموكل ويأتي في باب
الوقت ما له فم تم في المقام **قوله** «والاعرج جواز توكيل عبده» كما في الايضاح وهو الاصح
كما في جامع الشرائع وظاهر الكتاب فيما يأتي والشرائع والتحرير والارشاد والمساك وجمع البرهان أنه
لا ريب فيه حيث يأخونه مسلما وكذا التذكرة والكتاب فيما يأتي (قال في الشرائع) على ما في بعض
النسخ ولو وكل ذوجه اوجده ثم طلق الزوجية واحتق البند لم تبطل الوكالة أما لو أذن لبيده في التصرف
ثم احتقه بطل الاذن لانه ليس على حال الوكالة بل اذن تابع لملك انتهى ويأتي بيان نحوه ما في الارشاد
وفي عبارته نوع خفاء وظاهر المبسوط أنه لا يصح توكيله حيث قوى في آخر كلامه انه ليس بتوكيل في
الحقيقة وإنما هو استخدام لمحقق الملك كما ان ظاهر التذكرة في موضع آخر التوقف قال اذا وكل السيد
عبده في بيع او شراء او غيرهما من التصرفات ثم احتقه وباعه فان قلنا ان توكيله لبيده توكيل
حقيقي لم يتناول بالبيع ولا بالتقوي الاذن بهاء عملا بالاستصحاب وان قلنا انه ليس بتوكيل حقيقي
ولكنه استخدام وأمر ارفع الاذن لزوال الملك لانه انما استخدمه بحق الملك وقد زال بالبيع والتق
وثبت ملك غيره فيه يمنع اتمام توكيله بنير اذن فيقطع استعماله وفصل بعض التهاء قال اذا كانت
الصيغة وكلت بتي الاذن وان امره به ارفع الاذن بالتق والبيع واذا حكما بقاء الاذن في صورة
البيع فليست استعانة المشتري لان منافعه سارت مستحقة له انتهى وقال في الكتاب فيما يأتي لو اذن
لبيده في التصرف في ماله ثم احتقه أو باعه بطل الاذن لانه ليس على حدة الوكالة بل هو اذن تابع

ذلك ويمثل بقاؤه وكاله وهو قريب عما في التذكرة عن اضطراب فيها كما تصرف (وقال
في التصريح) لو وكل عبده ثم اعطاه فلا حرب انزاله (وكيف كان) فلو لم يوكّل المولى عبده انه قد
وكالة على قابل فليما لانه يصح ان يكون وكلا لغير السيد اذ اخذ له السيد ولا مانع مما الا كونه
عبدا للموكل ولم تجب مانبه الوكالة فيجب الحكم بالصحة عملا بالسومات ووجه العلم ان التذ
أما يحتاج اليه فيمن لم يملك الموجب التوكل واقضاه ومن المعلوم انه يجب على السيد بمجرد امر السيد
الفضل ولا يتوقف على رضاه وقبوله فما يصدر عليه من مولاه أمر واستجابة وليس من الوكالة في شيء
وان الوكالة قبل الجبل ويلزمها الغلمان مع التمسك وكل منهما متعمد طائفة لانه لا يثبت السيد على عبده
مال ولا يثبت السيد على سيده مال وانما الاذن يدل على انشاء المقوم ونصف بمن كون ذلك لازما
لكل وكالة ولا دليل عليه وكونه أكثر غير قاصح وان العائدة نظير في بطلان الاستجابة بوجه واقضاه
وعنده وفي (جامع المقاصد) انه لا نزاع في أن المولى اذا استجاب عبده في التصرف يصح تصرفه وانما
النزاع في كونه وكالة أو اذا انتهى وهو غير موافق لكلامهم كما تصرف على انه سيأتي له ماله بخلافه
ثم قال وقال فيما يأتي ان الذي يقتضيه النظر الفرق بين الاذن والتوكيل وكون احصل البقاء وعنده
بعد البيع والتمسك انما هو على تقدير التوكيل وهذا ينافي ما ذكره من انشاء عند العلم الشر اذا ظاهر
من التامة ان الخلاف في ان الاستجابة هل تبطل بغيره أم لا فان بطلت كانت اذا والا فوكالة وقضية
ان الوكالة لا تبطل بغير خلاف وكاله هنا يقتضي أن الخلاف على تقدير الوكالة وقد قربني التصريح بطلان
وكاله بتمتته وبوجه وما ذكره في جامع المقاصد من الفرق فهو حق (١) وقد استشكل في ذلك صاحب
المسالك قال قد تقدم في أول الوكالة أنها لا تنصرف في نقد وتأتي بكل ما يدل على الاذن في التصرف
فيشكل الفرق بين توكيل السيد والاخذ في التصرف حيث لا تبطل الوكالة بتمتته ويظل الاذن ثم
قال ان الوكالة ليست أمرا متائرا للاذن فلا فرق بين المستبين (قلت) وعدم الفرق ظاهر المتوسط وفرضه
في المسالك الرد على المحقق حيث فرق كما سمعت فيما سبق وقد عرفت ان الفرق ليس من خواص
المحقق بل هو صريح كلام الارتداد وظاهر التذكرة في الكتاب فيما يأتي وان اضطرب كلامه فيها اذ
كلامه في التذكرة وقد سمعت برمت يقتضي في أوله بالفرق وفي آخره بعده حيث قال واذا حكما بقاء
الاذن في صورة البيع اذ مراده بالاذن التوكيل لان فرض المسألة به وعكس في الكتاب حيث فرض
المسألة بالاذن ثم قال ويمثل بقاؤه وكاله ثم انه لا ينبغي منه هذا الاحتمال بعد قوله ما الاقرب
جواز توكيل عبده اذ سمع انه توكيل حقيقي فيكون كتوكيل الزوجة لا ينزل هذا الاحتياط ولا ذلك
بالملحق (ولم يقل) قد تقدم ثانيا في أول الباب ان الوكالة التي هي عند ان تكون باليجاب والقبول فتنظير
وحيث يقتضيان أحدهما تقوم من مساهة الوكالة ولا يكون هناك الا مجرد الاذن واليه مظهر الجملة في الفرق
أقول ان ثبت ذلك وما كان ليكون ذلك ان المرجح في الفرق كما في مجمع البرهان الى قصد الموكل

(١) لكنه ينافي قوله وانما النزاع في كونه وكالة أو اذا لان ظاهر ذلك انها معصية حقيقية فيصير حاصل
ذلك ان كل لفظ يصدر عن السيد فالسبب على قولين أما انه اخذ لا غير فلا يتصور ان يكون وكالة
ونما وكالة لا غير ولا يتصور أن يكون اداة وهو مخالف للواقع ولا ينفسح من ان ما يصدر عن السيد بالسبب
الى السيد بغيره يكون وكالة عند من جوز وكاله وبغيره يكون اذا (من قدس سره)

ويستحب أن يكون الوكيل تام البصيرة عارفا بالقة التي يحاور بها ويصح أن يكون الوكيل فاسقا (مقن)

لاقتله فان قصد من الوكالة التي تصدر الى الاحرار فهي وكالة وإن قصد الامر والاخذ من حيث أنه مالك أمر وإن البعد خادم مأمور من غير نظر الى وكالة وتوكيل فهي مجرد اذن تابع لمالكية وهذا جار ايضا في الزوجة فليأمل وليعلم انه محبي على القول بجواز التصرف مع تليق الوكالة كما هو المختار توسيع التصرف هنا وإن لم تصح الوكالة فالتأويل بغيره توكيله والتأويل بصدقه يتقون على جواز تصرف البعد فلاثرة النزاع الا فيما اذا كانت الوكالة المستقلة (المستقلة) شرطا في مقتضى لازم أو مشروطة أو كان قد اعتقه أو بعه ولا يتصور الجمل هنا ﴿ قوله ﴾ (ويستحب أن يكون تام البصيرة عارفا بالقة التي يحاور بها) كافي النهاية والشرائح والارشاد والتذكرة والمختف والقصة وجامع المقاصد والمساكن والروضه وجمع البرهان والمناقب والكفاية وفي الاخير انه المشهور وفي الاولين ينبغي لغيره ولله اوفق بالمقام اذ هو ارشاد لا يترتب عليه ثواب ولا أمر به في اخبار الباب حتى يقال بالاستحباب لمكان صدوره وإن علم ان المراد به الارشاد بل لعمري انه صدر تية كما حرق في قوله بل قد يقال له انه هنا وازع (ثم يعلم) انه لعل مراده انه يستحب للموكل اخبار وكيل على هذه الصفات ويستحب لمثل هذا الشخص الجامع لهذه الصفات ان يتوكل والاول اوفق بما يتقاسم من العبارات وقد وجبوا الاول اعني تلم البصيرة بأنه يكون ملما بحق مراد الموكل والثاني بأنه يحصل الترض من توكيله وهو يتناسب معنى الشرط لان الوكالة تنفي باضائه وقد عد في الوصية في شروط الوكالة ان يكون مافلا بصيرا عارفا بالقة التي يحاور بها ومنه مافي المراسم حيث قل لا بد من أن يكون مأمورا عارفا بالحكم الصحيح وكل فهو بالقة التي يتطلبها وقال في الكافي لا يجوز لمسلم ان يتوكل الا لمسلم العاقل الامين الحازم البصير بلعن الحجة العالم بمواقم الحكم العارف بالقة التي يحاور بها وقال القاضي فيها حتى لا يجوز لمسلم ان يوكل على مسلم الا لمسلم العاقل الامين البصير بالنظر والمضطلع بالاحتياج العالم بمواقم الحكم العارف بالقة التي يحاور بها لما زاد على الكافي الا الثقة المضطلع بل القاضي انما منع من ذلك حيث يكون الوكالة على المسلم والجماعة المتأخرون كالمحقق الثاني وغيره نسبو القول بالوجوب الى القاضي وظاهر أبي الصلاح ولا وجه لفتحه مع ان القاضي قولاً آخر بالكرامية (وقال في النونية) لا يجوز لمسلم ان يوكل الكافر بل يظهر منه دعوى الاجماع على ذلك أو هو صريحه وقد اخذوا كالمصنف في المختف مافي المراسم والوصية والنتية ﴿ قوله ﴾ (ويصح أن يكون الوكيل فاسقا) كافي الشرائع والتذكرة والتعريض وجامع المقاصد والمساكن والكفاية وهو قضية كلام المبسوط والارشاد وغيرهما حيث جرز وإن يكون كافرا ومرتدا والضابط ان كل ما لا يكون الكفر والنقص مانعا من مباشرته يجوز ان يكون الفاسق والكافر وكلا فيه وقد عرفت ان القاضي اشترط ان يكون مسلما فلهذا ولعل التوثيق هو الظاهر من التي يلزم من القبطي والفرسي وظاهر الآية لرواية المؤمن فلا يصح عندهم توكيل الخائف وكافه لا ريب في جلال كلامهم على الخلافة لان القاطع القنود وضوحا لا مدخل لوكالة فيها فأمل نعم في اشتراط الاسلام والايمان كلام يأتي وقد ينزل قولهم على التوكيل على المسلم كانه القاضي لا يأتي ومن أي على انه قال ولا يختار توكيل غير ذي الدين من البائسين ولا تستحب وكالة المسلم لمن وجب الدين

ولو في إيجاب التكاح أو كافترا أو عبداً بأذن مولاه (مقن)

البرائة منه ولا توكيله ﴿قوله﴾ (ولو في إيجاب التكاح) يعني أنه يجوز أن يكون الناسق وكلا في إيجاب التكاح ولو كان سلب ولاية الناسق لأن سلب ولاية لا يقتضي سلب صفاته ولا يمنحني هذه العبارة في (المبسوط) وجامع الشرائع والفتاوى الخلف وجامع المقاصد) أنه لا يجوز أن يكون الكافر وكلا في تزويج المسئلة لأنه لا يمكن التصرف فيه ولا في نوع ولاية لم يجعلها الله سبحانه وتعالى لموحى في الرضا عن التنية الإجماع ولم نجد فيها عنداً من نسبها وقال ابن ادريس أنه يحوى في نفسه الجواز وعدم المنع في (التعريب) أنه أقرب وهو كذلك لأنه ليس ولاية بل شبه الاستخدام وعدم ملكه التصرف لوجود المانع وموانه غير كافر مع وجود السبيل وبقي تمام الكلام إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ (أو كافترا) قد قدم الكلام آنفاً ﴿قوله﴾ (أو عبداً بأذن مولاه) اجعلنا كما في ظاهر المبسوط حيث قال عنداً وبه ففقت حياراً منهم على اختلافهم في التعبير عن اقادة هذا المعنى في مضى يجوز توكيله في كل شيء حتى في شراء نفسه في مضى لروكته في شراء نفسه من مولاه وفي مضى كجامع الشرائع لا يجوز وكاله لغير سيده في العقود وفي مضى كالشرائع يجوز أن يكسولاه في إعتاق نفسه وفي مضى كالشرائع أيضاً يجوز وكاله لغيره إذا أذن له مولاه (ووجه) أن عارته مستبرة والمانع كون منافع مملوكة لمولاه فعليه بذل المانع وقضية استقلالهم أنه يجوز وكاله بدون إذنه من دون فرق بين أن يمنح ما وكل فيه شيئاً من حقوق سيده أم لا كالروكته في إعتاق عتق في وقت لم يطلب المولى منه شيئاً أو لم يكن قد منافعاً طلبته ولا بين القليل والكثير لأن منافع كلها ملك لسيده فلا بد من إذنه وحكى في جامع الشرائع القول بأنه يجوز توكيل غيره سيده في العقود لأنه كلام وظاهره أن مراده بغير إذنه أنه لم يمنح شيئاً من حقوقه وهو خيرة التذكرة حيث ذهب إلى جواز توكيله بدون إذنه في قبول عقد التكاح إذا لم يمنح شيئاً من حقوقه وقد حكى عنه في جامع المقاصد والمساكن وتبعها الجماعة أنه ذهب فيها إلى جواز توكيله بدون إذنه إذا لم يمنح شيئاً من حقوقه من دون قيد ولله عدم انفصل وقد وافقه عليه الشيعون الثاني والقدس الأرميني والحراسني والكناشاني إذا لم يظهر من المولى المنع كما في جمع البرهان وبشرط يطلب على من المولى راض بهذه الروكته كما في الكفاية وهو من ماني جميع البرهان ومما سقى قوله في المساكن بشهادة الحلال واختفاء الضرر وبقي المصنف في آخر هذا الركيزة لو وكل زوجته أو عبده غيره ثم طلق الزوجة أو أحق البعد لم تبطل الروكته ولم يقيد توكيل عبده غيره بكونه بأذن مولاه وفي (جامع المقاصد) فيه نظراً لأن المانع أن كان هو أن منافع ملك للمولى فلا يجوز الاعتناع بها من دون إذنه في نظر الشارع ولا فرق فيها بين المانع من حقوق المولى وعدمه وإن كان المانع هو منافع التوكيل لا اعتناع المولى وجب أن لا يفرق بين قليل المانع وكثيرها فيجوز أن يستبره ويستسجه حيث لا يمنح اعتناع المولى كأن يزل وهو يتردد في فرائض المولى ولا يفتي بطلان ذلك (ولا يقل) يتم التلايمحز مخاطبة العبد وعما يورثه بما يستدعي تكلمه (لا أقول) أن ثم سلطان اللازم قد خرج ذلك بإطلاق الناس عليه وجريان السادة المعروفة به فجزى مجرى الشرب من سابقة التبر بغير إذنه انتهى وآخروه يرد أنه لأن المقدد واحد فيأمن فيه وبها حكم يجوز له وهو العمل لمكان القرآن المقررة بعدم المقدد وكلاهما من باب الاستقلال بمناطة والشرب من سابقته مع أن قبول

وان كان في شراء نفسه من مولاه أو في ائتنق نفسه وان يكون امرأة في عقد النكاح
وطلاق نفسها وغيرها وان يكون محجوراً عليه لسفه أو غلس (مقن)

عقد النكاح الذي هو عمل التزاع وإيجابه وما من جهة الكلام فخصيص إيفه بالمجاز دون
بعض تحكيم ثم ان ما ادعى ألباق الناس عليه ليس مسلماً على الخلاف بل تكليه مشروط بعدم منافاته
لشيء من حقوق السيد والاحرم كما اذا قضى بترخيصه عما اراده منه فوراً وله أشار إليه بقوله ان ثم
(وللماصل) اننا نختار الشق الاول ونقول ان القليل التفسير الثاني خارج عن السوم ونستند في ذلك الى
النقل وقرائن الاحوال كما قرر في فقه بل الى الضرورة كما في الاستقلال ولم يبق الا أن نقول ليس له
القبول لانه ليس له ان يقبل نفسه بدون اذن سيده فلا تصح وكالته (وفي) ان المانع وجود المانع وهو
ما يمتنع به من لزوم المهر والنفقة وكذا يصح له ان يتوكل في طرف إيجابه من دون اذنه لصحة عبارته
وليس لك الا ان نقول أنه ليس ان يزوجه بئته (وفي) أنها ان كانت مملوكة فالامر واضح والا فهو
مشغول بمهمة سيده عن البحث عن مصلحتها ولما هنا قد كفي مؤنة ذلك وبالجملة لا ولاية عليها
لانه لا يقدر على شيء ﴿ قوله ﴾ (وان كان في شراء نفسه من مولاه) كما في المبسوط وجامع
الشرائع والشرائع وجامع المقاصد والمساك وهو قضية كلام القاضي كما قسم والمراد ان رجلاً وكله
بأذن مولاه في شراء نفسه من مولاه ونصت هذه في كلامهم بالذكرة فبلغ احتمال البطلان هنا من
حيث ان الشراء يستدعي مظاهرة المشتري ببيع ويتلغ من المظاهرة الاحبارية كافية ومن القاضي انه
قال ان الاقوى انه لا تصح الا أن يأذن له في ذلك فان لم يأذنه فيه لم يصح وفيه ان يسه له رضا
بالتوكيل وهو في مقام آخر يستلزمه حال ما نحن فيه عنده ﴿ قوله ﴾ (ولي ائتنق نفسه) أي
يجوز ان يكون وكيلاً عن مولاه بأذن مولاه في ائتنق نفسه كما في الشرائع والتحرير والارشاد وجامع
المقاصد والمساك وجمع البرهان والكتابة لان المظاهرة الاحبارية كافية ﴿ قوله ﴾ (وان يكون
الوكيل امرأة في عقد النكاح) نكحها كما في الشرائع والتحرير والارشاد وجامع المقاصد
والمساك وجمع البرهان وظاهر انه كذا الاجماع عليه حيث قال إيجاباً وقبولاً عنده (بجمع البرهان)
كانه اجماعي فيها ودلله موصلة الباب مع عدم المانع ﴿ قوله ﴾ (وطلاق نفسها) كما في
الكتب المختصة هذا الشرائع فان فيها التردد وقد قرئ في المنع في المبسوط وفي (السرائر) انه لا يجوز
على الصحيح من الذهب وقد يظهر ذلك من جامع الشرائع حيث نص على ان يجوز لها ان تتوكل
في طلاق حرتها متصراً عليه مستندين الى ان المظاهرة بين التوكيل والمظنة شرط وقد ضفوه بأنه يكفي
في المظاهرة الاحبارية ومهما بسوم ادة الوكالة مع قوته التاية ﴿ قوله ﴾ (وغیرها) (جواز
ط) وكالتها في طلاق غيرها سواء كانت زوجة زوجها أم لا جنسي فواضح لا اشكال فيه كما في
جامع المقاصد والمساك وعليه نص الحالف والتردد لانه قبل التاية وعبارتها فيه مشبهة وهو
أصح وجبي الشافية ونص في انه كذا على جواز توكيل المظنة في رجعة نفسها وتوكيل امرأة أخرى
﴿ قوله ﴾ (وان يكون محجوراً عليه لسفه أو غلس) كما في الشرائع والتحرير والارشاد وجامع
المقاصد والمساك وجمع البرهان وفي الأخير لانهم لا ينفذون الا في السفه قبل الاولى في الغلس لسوم ادة
الوكالة مع عدم ما يصلح لمانية وهو كونه محجوراً عليها في الجملة اذ لا يستلزم منه من التصرف في

ولا يصح أن يكون محرماً في هذه التكاح وشراء الصيد وبه وحفظ ولا مستكفاً في هذه البيع ولو ارتد للمسلم بطل وكالته ولا يصح أن يتوكل القمي على المسلم القمي ولا المسلم (متن)

مال غيره إذ قد يحتج على مال الناس دون مال نفسه وهو يرشد إلى اخبار عبارة وأنه ليس كالصبي والمجنون وقد يقال إن تسليمه المال منه إذ قد ينسب ولا يمكن أخذ البذل منه وإن قيل يأخذه من ماله في الحجة على ما روي في باب فيكون مستتراً لاضاعة ماله أو مال الموكل لكنهم لم يفتوا إليه لتعدد فرضه الأعلى بعض الوجوه بل كانه لا يملك له بما نحن فيه فأصل ﴿ قوله ﴾ « ولا يصح أن يكون محرماً في هذه التكاح وشراء الصيد وبه وحفظه » كافي الشرائع والأرواد وجامع المقاصد والمساك وجامع البرهان لامتناع مباشرة التكاح والأكاح كما قدمناه في الموكل وامتناع اثبات المحرم بعدم الصيد وقصره في بيع وغيره وقد ستم ما تنضم من الخلاف والبسوط ومنع المصنف عليه ﴿ قوله ﴾ « ولا مستكفاً في هذه البيع » كافي جامع المقاصد لا تلائم في الآية فيما لا يميز فيه لثابت ﴿ قوله ﴾ « ولو ارتد للمسلم بطل وكالته » كافي المبسوط والشرائع والتذكرة في موضعين والتحرير والأشاد والقصة وجامع المقاصد والمساك والروضة وظاهره كافي جامع المقاصد والمساك أنه لا فرق في ذلك بين كون الردة عن فطرة أو لا به عليه في التذكرة حيث قال بأن الردة تنافي تصرف نفسه لا نصيره و٩ صرح في الروضة وقد أرادوا بذلك دفع نوم بطلان وكالته لأنهم يحكمون بطلان تصرفاته بوجوه خروج وكالته إن تصرفه حيث نصيره لاضاعة والمنوع من تصرفه لنفسه لكن ذلك لا ينافي بطلانها من جهة أخرى ككونه وكيلاً على مسلم كانه يحكم الكافر حيث كانه صرح به في غير الإسلام وغيره ولا يبعد القول بطلانها في القلبي كما هو خيرة في غير الإسلام في شرح الإرشاد لانه في حكم الميت لانه يجب قتله بل يجب عليه قتل نفسه فهو مشمول بما دمه من البحث عن مصلحة الموكل كما قدمناه في البذل بل هو أفضل منه وقد ستم ما قاله سلاسل والتقي والقاضي والعلوي ﴿ قوله ﴾ « ولا يصح أن يتوكل القمي على المسلم القمي ولا المسلم » أجمالاً فيما كافي صريحاً في التذكرة والتجيب وجامع المقاصد والمفاتيح وظاهر القصة والمذهب البارع والمختصر والمساك والاجامات الآتية في توكل المسلم القمي على المسلم متطابقة عليه بالأولية ولا سنى في الشرائع وغاية المرام من أنه المشهور إلا أن بطل بالمعروف إذ لا نجد مخالفاً أصلاً إذ قد صرح بذلك في الفتنة والمراسم والكافي والنهاية والوسيلة والشرائع والتافع وكشف الرموز وسائر ما تأخر إلى الرياض وإنما خلى عنه في الراوندى وجامع الشرائع لكذلك قد ستمت عن الآتي فيما قدم من منه توكل القمي في تزوج المسلم المسلمة ما يلزم منه هنا بطريق أولى حفاً كونه مضافاً إلى ما يأتي في المسألة التي بعد هذه ثم قد تكرر عبارة الشرائع بالردود حيث قال على القول المشهور ولله انذار إلى ما حيي عن أبي علي قال ولا تختار توكل غير ذي الدين من البائين ولا نستحب وكلة المسلم لموجب الدين البرائة منه ولا توكله انتهى قد جعل الصور الثلاث مكروهة ولعل الأولى والأخيرة مما في الكتب والثانية في كلامه هي الثالثة الآتية في الكتاب فليأمل وقد ظهر التأمل من صاحب الكفاية حيث قال قلوا مع ما ستمت من (وكيف كان) فظاهر الخلافات المتأخرى والاجامات أنه لا فرق في ذلك بين ما يحصل فيه التسلط والسلطة مثل أن يكون القمي وكيلاً على المسلم في استيفاء حق منه أو خاصة وبين غيره كما إذا كان وكيلاً في إيجاع

ويكره ان يتوكل المسلم الذي على المسلم (مفق)

قد سلم على آخر أو في أصالة ديناً بل هذه الاطلاقات كالصرحة في ذلك خلافاً لمولانا الأردبيلي حيث قال ان المتع غير بعيد في القسم الاول وأما الثاني فلا نجد مانعاً منه الا ان يكون هذا اجماعاً أيضاً لان نقطة على والتفريق في عبارات الاصحاب وظاهر الآية لا يدل على ذلك فالظاهر الجواز بناءً على الاصل وهو مآلة الزكاة مع عدم الدليل انتهى وتيمم على ذلك صاحب الكفاية وصاحب الرياض وقد عرفت ان صاحب الكفاية متأمل في أصل الحكم وقد ادعى صاحب الرياض ان هذا التفرق ظاهر الاصحاب ثم قبل الا ان ابن زهرة صار الى المتع من قوله على تزويج المسلمة من المسلم ومن توكل المسلم على تزويج المشتركة من الكافر مدعياً عليه اجماع الامامية فان تم اجماعه والا كما هو الظاهر لعدم حقت بما ذكره على الظاهر كان الجواز أظهر انتهى (وفي) أنه قد قدم من المبسوط وجميع الشرائع واختفت وجميع المقاصد الاثنا عشر من توكل الكافر على تزويج المسلمة من المسلم ولعل الظهور الذي اجماعه قد استفاد من نقطة على ومن استدلالهم بالآية الشريفة وهو لا يكاد ينكر لكن يستبعد عدم تعرض احد ذلك أصلاً فلينأمل جيداً ﴿ قوله ﴾ (ويكره ان يتوكل المسلم الذي على المسلم) كما في المبسوط والمرسوم على ملأ فدا من نسخها والسرائر على ماحكي والشرائع بدورده فيها وكشف الرموز والتشكوك والتحرير والارشاد والتفتيح وايضاح التلخيص وجميع المقاصد والمسالك والروضة ويصح القبرطن وكذا الفتاوى والكفاية (ي) (جامع المقاصد والمسالك والكفاية والفتاوى) انه المشهور وفي (التذكرة) الاجماع عليه وفي (الرياض) ان طبعه من تأخرت الا بالنباس في المختصر (وقال في الخلاف) يكره ان يتوكل مسلم لكافر على مسلم ولم يذكر ذلك أحد من الفقهاء (دليلاً) اجماع التفرقة لانه لا دليل على جوازه انتهى وقد حكى عنه كاشف الرموز القول بالكرامة وجامعة القول بالتحريم وعبارته قاله للأمرين ما ولما في الحرمة أظهر لمكان قصره يعني الدليل على الجواز قدبر وتردد في النسخ فكان التردد ظاهر القلة واختير التحريم وعدم الجواز في المسئلة والنهاية والتكفي والوسيلة والنتيجة المختصر وحكام جماعة من الخلاف كما سمعت وفي (الفتاوى) الاجماع عليه وحكى في المختف عن ابن ادریس انه حكى عن الشيخ في النهاية عدم الجواز وانكره عليه في المختف وحكى فيه عن سلاط المتع والموجود في نسختين من الراسم الجواز (وقال في كشف الرموز) قد اجترت كتب الاحاديث فما ظهرت بغير داود في هذا المعنى وكذا ذكر شيخنا وصاحب البشرى وتوم بعض الشارحين رسالة سلاط وجود حديث مروي بذلك قال ان الخبر الولد بذلك الفتية وقتل المتأخر يعني ابن ادریس ان ذلك الخبر بالمعنى من الاحاديث في الامثال ثبت العرش ثم اقش انتهى كلامه (نحن نقول) من حفظ حجة على من لم يحفظ والتمت مقدم ويشهد لهذين القائلين وجود الحكم في الكتب التي هي متون الاخبار لكن يتبين على من شأن من تأخر القول بالكرامة لاسل والسومات واجام التذكرة المتقدمة بالثبوت معلومة ومثورة في عدة مواضع مضافاً الى ما فيه كاشف الرموز من الخلاف فيقدمان على اجماع الفتية لعدم اعتضاده يعني من ذلك الا الشهرة المتقدمة واجام الخلاف على ما تقدم لكن يوجهه المباحث الناس الا ابا الباس يند على خلافه وقضية دليلهم وهو الآية الشريفة والاولوية للقرينة تعدية الحكم الى غير الذي ولعل اعتصارهم على الذي لتدرة الزكاة والتوكيل مع غير الذي في بلاد

والمكاتب ان يتوكل بحمل مطلقا وتبديره باذن السيد وإذا لم يكن له التبذير لم يكن له ان يوجر نفسه ولا يتوكل لتبديره ولو عين له التجارة في نوع لم يحز له التجاوز عنه ولو وكل اثنين وشرط الاجتماع او اطلق لم يحز لاحدهما التفرد بشيء من التصرف (مقنن)

الاسلام أو فتيه بالاذن على الاعلى (وليس) ان جماعة تعرضوا لباقي الصور وهي ثمان باضافة الصور الثلاث الى باقية وتفصيلها ان كلام الموكل والوكيل والموكل عليه اما مسلم أو كافر فغضبه قسي الوكيل في قسي الموكل ثم المجتمع وهو أدب في قسي الموكل عليه والصور الخمس جائزة بلا خلاف فيصح ان يتوكل المسلم المسلم على المسلم وعلى الذي والقي على القبي بالاجماع في الثلاثة كالقبي المذهب البارع والمقتصر والتفويض ويتوكل الذي على الذي للمسلم والذي اجماعا فيها كما في المقتصر والتفويض وفي المذهب البارع انه لا شك فيه ﴿ قوله ﴾ (والمكاتب ان يتوكل بحمل مطلقا وتبديره باذن السيد) كما في المبسوط والتحرير وجامع المقاصد وكذا التذكرة لا ملاحضه عليه في التصرف التي لا تضعف فيها وسلطان السيد قد انقطع عنه لانه ليس له منه من الاكساب بجميع وجوهه فان يتوكل مع الجسل باذنه وبدونه واما الثاني فلا محذور عليه في اكلان امواله وتضييع مثاقفه ليوذي عوض المكافئة فاذا اذن السيد فلا مانع (وقال في التذكرة) كما تبين جمل فان لم يمت شيئا من حقوق السيد فالاقرب الجواز كافتاء في البند وقد تقدم لنا تقريره ﴿ قوله ﴾ (وإذا اذن السيد في التجارة لم يكن له ان يوجر نفسه) كما في المبسوط وجامع المقاصد وكذا التحرير لان الاجازة لم تقاها الاذن في التجارة ﴿ قوله ﴾ (ولا يتوكل لتبديره) كما في المبسوط والتذكرة وجامع المقاصد وكذا التحرير لانه خارج من مقتضى الاذن ﴿ قوله ﴾ (ولو عين التجار في نوع لم يحز له التجاوز عنه) لانه لا اذن له فيه فكان ممنوعا منه ﴿ قوله ﴾ (ولو وكل اثنين وشرط الاجتماع أو اطلق لم يحز لاحدهما التفرد بشيء من التصرف) لانهم خلافا في جواز تعدد الوكيل كما في التذكرة واما انه اذا وكل اثنين وشرط عليهما الاجتماع لم يحز لاحدهما التفرد بشيء من التصرف فلا شك فيه كما في مجمع البرهان وبه صرح في المبسوط والشرائع والتذكرة والارشاد وجامع المقاصد والمساكن والكفا فيهما فتصح وكذا التحرير بل هو صريحه ايضا لان توجيه اياهما عند هذا الوجه يقتضي انه لا يرضى برأي أحدهما وتصرفه مفرد والمراد باجماعها على القصد صدوره عن رأيهما لا اقطاع كل منهما الصيغة فلو وكل أحدهما الآخر في اقطاع الصيغة أو كلاهما صح ان اقتضت كالتبعا جواز التوكيل والامتنين عليهما اقطاع الصيغة مباشرة فيرقها كل واحد مرة ويمكن ان يكون هذا من مواضع جواز توكيل الوكيل ولو يكون أحدهما يوكل الآخر لثلاثة اقران على انه لا يريد مباشرة الصيغة مرتين غالبا وهذا بخلاف الوصيين على الاجتماع فان يوكل أحدهما الآخر وتوكلهما الثالث جائز والفرق بين الوصي والوكيل ان الوصي يصرف بالولاية كالأول والوكيل يصرف بالاذن فيتم مدلوله وكذا قال في المسالك (وفيه) انه ليس لنا عند صحيح لا يترتب عليه أثر حتى يأتيه عقد آخر وآه شيء غريب غير مهود في الشرع كافي مجمع البرهان فليكن ذلك قرينة على جواز التوكيل كما اذا وكله في أمر لا يقدر عليه كما تقدم قالنا فان مراد الاصحاب باجماعها صدور الموكل فيه من رأيهما سا بهد تشاورهما ونظرهما في المصلحة فان كان عملا بأمرهما وان كان متنا ووقه أحدهما باذن الآخر او وكل ثالثا في (قال في مجمع البرهان) قالنا هرصم

وان كان في الخصومة ولو وجد احدهما بطلت الوكالة وليس للمالك ان يضم الى الثاني امينا وكذا لو غاب ولو وكلهما في حفظ ماله حفظه ما في حرزهما ولو شرط لهما الاقتراد جاز لكل منهما أن يتصرف من غير مشاورة صاحبه في الجميع والا قرب جواز وكالة الواحد من المتخاصمين (متن)

الشبهة في جواز توكيل أحدهما الآخر الا مع صرحها فهو كالأقل قلت لا حاجة الى اشتراط الصريح في توكيل الثالث كما هو الظاهر واما انه لا يجوز لاحدهما التفرّد بشي من التصرف اذا اطلق ولم توجد قرينة على الاجتماع ولا على الاقتراد فندسه في مجمع البرهان الى ظاهر الاصحاب (وقال في الكفاية) قالوا قلت وصرح في الكتب الثمانية المذكورة بما اذا شرط الاجتماع وله الاصل عدم جواز التصرف في مال الغير الا باذنه ولم يصدر عنه الا قوله وكنت كما ولم يفتق من ذلك الا كونهما وكيلين مجتمعين لان كانا حينئذ بمنزلة مخاطب واحد ونشك في ان الخطاب متوجه الى كل واحد منها على الاقتراد فينبغي بالاصل ويرشد الى ذلك الخبر الوارد في الرخصة القائل على كونها ما وكيلين مع الاطلاق وان كل من تعرض لذلك حكم بذلك من دون اشكال حتى من السادة الا ما يظهر من قوله في الكفاية قلوا اذا قد حكمه في التذكرة عن الثاني واحد وأصحاب الرأي ولم يقل فيه خلافا عن أحد منهم مستدين الى انه لم ياذن لاحدهما في الاقتراد ﴿ قوله ﴾ (وإن كان في خصومة) كافي التحرير وجامع المقاصد وحكي عن الثاني انه يجوز لكل منهما الاقتراد في الخصومة ﴿ قوله ﴾ (ولو مات أحدهما بطلت الوكالة) كافي المبسوط والشرائع والارشاد وجامع المقاصد والمسالك ومجمع البرهان والكفاية والمفاتيح والوجه في ذلك ظاهر بعد ما تقدم اذ الحال في ذلك كلال فما اذا ماتا معا أو كان وكلا واحدا فوات ﴿ قوله ﴾ (وليس للمالك ان يضم الى الثاني امينا) كافي المبسوط والشرائع والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمسالك ومجمع البرهان والكفاية والمفاتيح لكن تذكر ذلك في التحرير فيها اذا غلب لانه لا ولاية هنا للمالك بخلاف الرمي لانه لا نظر في حق البيت والقيم له ولهذا اذا لم يوصى اقام الحاكم امينا في النظر للقيم نعم لو غلب الموكل فوات احد الوكيلين واحتاجت أمورنا في ذلك فيها الى الوكيل فليس يبعد ان الحاكم ان يضم الى الباقي امينا في التصرف الذي يتولاه الحاكم عن النائب اذ هو أولى من غيره ونصب غيره ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو غلب أي لو غلب أحد الوكيلين فالحكم كالومات كافي المبسوط والتحرير وجامع المقاصد) ﴿ قوله ﴾ (ولو وكلهما في حفظ ماله حفظه ما في حرزهما) كافي التحرير وجامع المقاصد لان المأذون فيه هو حفظهما ما يوجب اتباع الاذن والمراد بكونه لهما أن يكون الاحراز فيه حتما ولا يجوز لاحدهما الاقتراد بحفظه ولا قسمه ان قبل القصة خلافا لبعض الشافعية ﴿ قوله ﴾ (ولو شرط لهما الاقتراد جاز لكل منهما ان يتصرف من غير مشاورة صاحبه في الجميع) اي جيم متعلق الوكالة لانه قد اذن لكل منهما في ذلك وفي مجمع البرهان) لاشك في انه اذا وكل وصرح بالاقتراء كان كل منهما وكلا برأه يتصرف كل منهما على حدة في البعض والكل وبذلك صرح في المبسوط والشرائع والتذكرة والارشاد وجامع المقاصد والمسالك ومجمع البرهان ﴿ قوله ﴾ (والا قرب جواز وكالة الواحد من المتخاصمين) كافي التذكرة والايضاح (وقال في التحرير) (استبعد جواز) (وقال في المبسوط) بعد ذكر وجهين الجواز

وعن المتألفين فيقولون طريق القصد (متن)

وحده ان الاحوط أنه لا يجوز لأنه لا بد في إيراد المسج في الخاصة من الاستقصاء والمبالغة وذلك
 بعبارة القرضان فيه وفيه (جامع المقاصد) ان المسج على وقف ولا وجه له لوجود مقتضى وانحصار المانع
 اذ ليس هو الا أنه لا بد من الاستقصاء والمبالغة في مقلوبها ولا ريب في تضادها وفيه (اولاً) أنه
 قد لا يكون من غرضها الاستقصاء والمبالغة وإنما غرضها مبرق الملق وذلك أكثر من أن يوصى (وثانياً)
 ان المبالغة والاستقصاء حرام ولا يجوز التوكيل في الحرام قولاً واحداً قال أمير المؤمنين عليه السلام
 من بالغ فيها أثم والاستقصاء على هذا التقدير يجب ان يكون من الجانبين والملقى لا يكون في الجانبين
 فيكون مستحباً لا ليس بحق فيكون غرضها من تركه اعتد الملق واجتنب الباطل فيمكنه إيراد حجة
 كل منها ودافع الآخر وقصد الملق ثم أنه يجوز أن يكون شاملاً لما قلناه أولاً وان جوكل لكل
 واحد على التفريق فكذلك على الجمع **قوله** «(ومن المتألفين فيقولون طريق القصد)» كذا في نسخة
 والارشاد وشرحه قوله والايضاح والروضة وفي الاخيراته لا شك في الاصل القول بفتح كونه موجبا
 قابلاً وكذا في بيع المخطوط والعروس والسخرة والروضة كما تقدم في أواخر باب البيع عند قوله لا يؤولها الواحد
 وقد قلنا هناك أنه قد يظهر من القصة والنهاية والمخالف والوسيلة والارشاد وأنه المقصود من عبارة
 التحرير والمذهب البارع وحكيما عن السرائر المتع من ذلك وأنه تأويل عبارة النهاية ونسب أي المتع
 الشديد في العروس الى كلام الاصحاب وحل قوله في التام في بعض نسخة ولا يجمع بينهما الواحد
 أنه لا يتولى طريق القصد وقضية كلامه ملقي الشرائع والكتاب وغيرها من قولهم ولا يؤولها الواحد على
 ذلك بل حل قولهم ولا يجمع بينهما الواحد على ذلك أيضاً فيكون قد جعل الببارات الثلاث من منع
 واحد وقد احتدل ذلك كله في المسالك (وفي) اننا المصنف والمحقق وغيرهما ممن عبر بذلك لا يرون
 المتع من تولي الواحد الطرفين فعمل كلامهم على ما لا يوافق مفاهيم العرف منهم بمجرد الاحتمال مع
 امكان حله على غيره مما لا ينبغي ثم يصح ذلك لابن اندرس بإقضية الى النهاية لأنه ذهب في موضع
 منها وموضع من البسوط والمخالف الى المتع وحكمه عن أبي علي وقد جعلت الببارات الثلاث في حواشي
 الكتاب وغاية المرام ويطعم المقاصد والميسرة والمسالك على ان المراد منها ان لا يجمع بين الثلاثين
 الشخص الواحد لان البيع مبني على المالك (وفي) اننا قد بينا أنه يمكن نقل الجهد والسي من الجانبين
 على التبع المتعارف بحيث يستعني في القيمة الى الحد الممكن عادة ولم يقصر في اعلام ذوي الرغبات
 الى غير ذلك ولا يشترط علم المولكين بأنه يشتري لاحدهما ويبيع من الآخر فيستحق أجرين وقد يكون
 غرضها مجرد البيع والشراء لا السي في كل ما يوسى كما أسلفنا الكلام في ذلك كله في أواخر باب
 البيع هنا وفي حكم وكذا الواحد من المتألفين بيع التوكيل على وجه الصغير وظاهر ان ذكره الاجماع
 على جواز ذلك وفيه (وكذا لا يوضح وجمع البرهان) أنه المشهور وفي (الكفاية) أنه لا يشترط به طعنت
 جارتهم كما يأتي وإنما نسب الخلاف الى الشيخ في البسوط وقلب الدين الكندي وفي حكمة أيضاً
 بيع التوكيل على نفسه مع اذن الموكل له بذلك وقد أسلفنا الكلام فيه في أوائل باب البيع بما لم يسبقنا
 اليه سابق ويأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى في أوائل المطلب الاول وإلى ذلك اشار في القصة بقوله في
 الباب ويجوز التوكيل فيقولون طريق القصد باذن الموكل اذ مراده أنه يجوز التوكيل ان يبيع على نفسه اذ

حتى في استيفاء القصاص من قسبه والدين منه والحد (مقن)

هو المحتاج للاذن واما حيث يكون وكلاهما فلا يفرق فيمبين ان الموكل وعنده (وكيف كان) حاجة القتال يجوز كون الواحد وكلاهما من المتعاقدين عمومات ايجاب وغيره وان الاكتينية المعتبرة في الايجاب والقبول حاصلة فان الموكل من جهة كونه بالثأر مائة من جهة كونه مضمنا وهذا القدر كلف في تحقق الايجاب والقبول وان الفرق اجسوا كافي للخلاف والمبسوط على انه يجوز للاب ان يقوم بجارة ابنه الصغير على نفسه ويطلقا بعد ذلك وليس المراد الاولية طريق العقد وفي (مجمع البرهان) انه في التمسك ادعى الاجماع ان للاب والجد تولي طريق العقد وقال هو ان الظاهر من كلامهم عدم الخلاف في ذلك مضافة اني اباقي المتأخرين على ان الموكل ان يتولى طريق العقد ويبيع على نفسه اذا اذن له الموكل كما تقدم في البيع ويأتي ان شاء الله تعالى وليس للتأمين الا لزوم كونه قابلا موريا مع الهبة وعدم الماكسة وان شرعا لزوم التفرق وهو لا يحصل بين الشيء وقسبه وقد عرفت انه لا مانع من الاتحاد كافي الاب والجد وهو يدل على عدم اعتبار الماكسة الا ان تقول ان الشقة بينهما من التسامح فتقول قد يتسامح الموكل بملكه وبرامي جانب الموكل ففي علم الله ورضاه جاز واما التفرق فقد أجاب عنه في الخلاف فيها اذا كان المالك الاب أو الجيد وبين (احدهما) ان البيع يلزم من دون تفرق وهو ان يقول بعد العقد لميرت هذا البيع وامضيه وهو كما ترى اما يتم فيما سبق له (الثاني) ان يقوم من مقامه فيكون ذلك بعترة المتبايعين وهو ايضا كما ترى لان المتبايعين لو قاما من موضعا معصمين لم يطل خوارها والمجرب التام في ما نحن فيه ان التصرف ممكن بالنسبة الى الموكلين لان المدار في علمها واما الموكل علمها في العقد خاصة فانه ليس له خيار ولا فسخ ولا الترام واما اختيارها ولا يقطع بمعارضة المجلس واما يقطع بمعارضة المجلس اذا كان حاضرين واستأطعها كما تقدم ياتيه في بابها - (قوله) - (حتى في استيفاء القصاص من قسبه) لا يخفى مالي البارة من عدم مواقة الرؤية لان المظن بجنى انما يصح حيث يكون المظن من جهة المظن عليه نحو أكلت السمكة حتى رأسها وجعل ما بعدها من جهة ما قبلها يحتاج الى فضل تكلف (وكيف كان) قد جوز المصنف هنا وفي التذكرة والمحقق الثاني ان يكون الجاني وكلاهما في استيفاء القصاص من قسبه في النفس كان القصاص أو الطرف لحصول الفرض وانتهاء الهبة واحتل في قصاص التعزير الملع منه ويجزى به كالف التام ولم يرجع المصنف في قصاص الكتاب فيها اذا قال الجاني انا استوفيت القصاص مني ولا اقبل امرة فانه احتل بالقبول وعنده من دون ترجيح وهذا اذا كان الموكل هو الولي أو المجني عليه لا ما اذا كان وكلاهما قد اذن له في التوكيل فان التجنب منه من ذلك الا اذن المجني عليه بل يحتل منع الولي ايضا من لان التفتي لا يحصل الا باستيفاء المجني عليه ومن يقوم مقامه على ميل القهر - (قوله) - (والدين منها) أي يجوز توكيل الدين في استيفاء الدين من قسبه كافي التذكرة وجامع المقاصد لا تقدم وحكي في جامع المقاصد عن السيد وجها بالمع وقال انه ضعيف - (قوله) - (والحد منها) قال في التذكرة لو وكل الامام السارق ليقطع يده جاز ان لو وكله في جلد قسبه لا اقرب المنع لانه منهم يترك الايلاء بخلاف القطع اذ لا منخل للهبة فيه وفي (جامع المقاصد) ما ذكره في التذكرة هو الصواب لانه اما حق الله عز وجل أو حق له سبحانه ولا آدمي فلا

فلو وكله شخص ببيع عبد وأمر بشراء عبد جاز أن يتولى الطرفين ولو وكل زوجته أو عبد غيره ثم طلق الزوجة أو أعتق العبد لم تبطل الوكالة ولو أخذ لعبد في التصرف في ملكه ثم اعتقه أو باعه بطل الأذن لأنه ليس على حد الوكالة بل هو إذن تابع للملك ومحتمل بقاء وكالته لو اعتقه ولو وكل عبد غيره ثم اشتراه لم تبطل وكالته (الركن الرابع) في متعلق الوكالة وشروطه ثلاثة (الاول) أن يكون مملوكا للموكل (مقتضى)

يجوز ارتكابه ما يردن بالاخلال بالإيلاء المستبر فيه قلب ولم أجد من تعرض له في الباب ولا باب الحدود ﴿ قوله ﴾ (ولو وكل شخص ببيع عبد وأمر بشراء عبد جاز أن يتولى الطرفين) هذا تعريض على جواز كون الواحد وكلاهما من المتعاقدين ﴿ قوله ﴾ (ولو وكل زوجته أو عبد غيره ثم طلق الزوجة أو أعتق العبد لم تبطل الوكالة) كافي الشرائع والتحرير وشرح القصر للإرشاد وبجمع المقاصد والمساك والتذكرة بل ظاهر الأخير الإجماع في الأخير حيث قال لم تبطل وكالته البطلان قلنا كما أن ظاهر المبسوط لاختلافه في الأول لكنه لم يرجع في الثاني شيئا وقد يظهر منه في الميل إلى عدم البطلان والوجه فيها ظاهر لأنه لا مدخل للزوجة والبردية في صحة الوكالة لأن توكيل عبد الغير إذن سيده توكيل حقيقي وليس أمراً ولا استخدماً ويغني أن يردى الحق مبنياً للمجهول ويصح مبنياً للمعلوم ولا يضر تحريك التصدير لعدم الجس والقصد على حقه وعدم هذا المبسوط والتحرير ما إذا باعه لغير الموكل قد يقتضي بأن الوكالة حينئذ تبطل ويصرح في التحرير نظراً إلى عدم جواز التصرف بدون إذن المشتري وقد أجل المسالك الأول أنه يزوال ملكه (فيما لا يرد) وبهذا البطلان لما ذكره ويمكن الأذن السابق ثم اختار عدم الزوال لأنه توكيل حقيقي وليس أمراً ولا استخدماً قال ولكن يشترط رضا المشتري وعلى الموكل أن يتأذنه فإن رضي بقاء الوكالة بقيت ولا بطلت وهو خبره جامع المقاصد والمساك وله الظاهر من شرح الإرشاد لقصر الاسلام ولم يفرق في المبسوط بين التيق والبيع في عدم الترجيح (وقال فيما ذكره) ولو لم يتأذن المشتري فقد تصرفه وإن ترك واجباً وأما إذا اشتراه الموكل فعدم بطلان وكالته بعد معرفته أوضح من أن يخفى وقد وافق عليه في التحرير وبآتي التصريح به في كلام المصنف ﴿ قوله ﴾ (ولو أخذ لعبد في التصرف في ملكه ثم اعتقه أو باعه بطل الأذن لأنه ليس على حد الوكالة بل هو إذن تابع ومحتمل بقاء وكالته لو اعتقه) قد تقدم الكلام فيه في أول هذا الركن ﴿ قوله ﴾ (ولو وكل عبد غيره ثم اشتراه لم تبطل وكالته) قد عرف حاله بما تقدم آتاه كما نينا عليه ﴿ قوله ﴾ (الركن الرابع متعلق الوكالة وشروطه ثلاثة الأول أن يكون مملوكا للموكل) قال في جامع المقاصد أي من شرط صحة الوكالة أن يكون التصرف مملوكا للموكل في وقت حدوثه التوكيل والظاهر أن ذلك متعلق عليه عندئذ انتهى قلت لم نجد من صرح بذلك قبل المصنف غير ما يكاد يفهم من للشرائع كما ستمسح ولا بعده غير صاحب التبيين قال الأول أن يكون مملوكا للموكل بمعنى إمكان وقوعه شرعاً في حال توكيله (وقال في الرياض) أن ظاهر المشهور أنه يتصور الإمكان المزبور من حين الوكالة والوقت التصرف بل ظاهر المحكي من التذكرة إجماعاً عليه وبه صرح المحقق الثاني قال الظاهر أنه متعلق عليه

قد وكله على طلاق زوجة سينكها أو حتى يجد سيطرته أو بيع ثوبه يستدريه لم يصح (مفق)

انتهى وليس في التذكرة عبارة يظهر منها هذا الاجماع وقد أشار الى ما حكمه القديس الاريديلي من ظاهر التذكرة وسلمه تمامه وقضية كلاله ان الشرة محقة عنه وقد انصرف في التذكرة والتحرير والارشاد كالكتاب على قوله فيها ان يكون مملوكا لموكل ثم فرغ فيها أنه لا يصح توكيله في طلاق زوجة سينكها أو قد يكون ذلك قضية قوله في الشرائع لا يوكل المهرم في عقد النكاح ولا ايقاع الصيد ولا يصح ثابة المهرم فيها ليس للمهرم ان ينفذ كاتباع الصيد وامساكه وعقد النكاح وقد لا يكون قضية ذلك كما متنع ولو قضى به منع من توكيل الوكيل المأذون في التوكيل فيه حاله وقد بحث كتب الاصحاب في الباب من القضية الى الرياض عن الترضي لهذا الشرط اما عرفت والموجود في كلام الاصحاب اشتراط صفة تصرف فيه لنفسه وصحة مباشرته له ونحو ذلك على اختلافهم في التصريح لم تكرر في كلام الميسرة انه كل ما يملكه بنفسه وأنه ما يملك التصرف فيه لكنه لم يفرغ عليه في التذكرة والتحرير والارشاد قد يكون مراده حين التصرف فيه وحسين الفصل لاجن المقدم فليتامر وقد استشكل فيه أي في هذا الشرط المولى الاريديلي وماحب الكتابات قد أمال في جمع البرهان في بيان الاشكال وقد قال قبل ذلك ان ظاهر عبارة التذكرة ان مرادهم يكون التصرف مملوكا فان المراد به ثبوت ذلك لموكل من وقت التوكيل الى وقت الفصل حيث قال يعني في التذكرة يشترط فيها تحقق به الوكالة ان يكون مملوكا لموكل **قوله** (فلا وكل غيره في طلاق زوجة سينكها لو اوافق يدين سيطرته او بيع ثوبه يستدريه او قضاء دين يستدريه) ما يشبه ذلك لم يصح لان الموكل لا يتمكن من فعل ذلك بنفسه فلا يتحقق فيه إقامة غيره وهو اصح وجوبي الشافية والثاني انه صحيح ويكتفى بمحصل ألملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل وقال بعض الشافية الخلاف عائد الى الاشارة به حال التوكيل كما بهل التصرف ولو وكله في شراء عبده حتى اوفى تزويج امرأته وطلاقها أو في استدانة دين ونحوه صرح ذلك كله لان ذلك مملوك لموكل انتهى وبالله نظر صاحب الرياض حيث قال ظاهر الحكمي من التذكرة اجماعا عليه وما ادرى من ابن ظهير لاجماع ثم انه في جمع البرهان ما قل كلام التذكرة مثل ما قلناه وانما اختصره اختصارا لا يتكاد فهم منه المراد قليلا وخلاصة ما ذكره في جمع البرهان في بيان الاشكال ان الظاهر انهم يجوزون التوكيل في الطلاق في طهر المواقاة والميض ويجوزون التوكيل في تزويج امرأة وطلاقها والتطليق ثلاثا مع الرجعتين بينهما فانه لا يملك الرجعة الا بعد الطلاق (ومن المعلوم) ان عقد القراض مستزم في بيع التمدة الواردة على المال مرة بعد اخرى وهو غير موجود حال العقد فهو صريح في منع هذا الشرط ويشكل على هذا الشرط الاكل والتصرف فيها اذا تجاوز له التصديق واخراج الزكوة من مائة اذا صار اليد ونحو ذلك الى غير ذلك بما ذكرتم انه حكمي عن الحق الثاني انه فرق بين توكيله في طلاق امرأة سينكها وتوكيله في تزويج امرأة وطلاقها بفرق غير حازم ولا كاف ولا واف في دفع جميع الاشكالات لانه قال أي في جامع المقاصد ليس بعيد ان يقال ان التوكيل في مثل ذلك جائز لانه وقع دائما لتبصره ونحوه ما لو وكله في شراء شاتين وبيع احدهما بخلاف ما لو وكله فيها لا يملك استقلاله ما لو وكله في طلاق زوجة سينكها فانه لا يصح والفرق بين وقروح الشيء اصلا وبها كثير لان التامر وقع مكملا بعد الحكم بصفة الوكالة واستكمال أركانها وقد وقع الايمان الى ذلك في التذكرة في

وكذا لو وكل السلم ضميا في ضمير آخر أو يه (متن)

تخصيصات الموكل (قلت) قال في التذكرة أما إذا جله تأبها لأمره الموجودة في الحال فيجوز كانه لو
قال وقتت على من سيوك من أولادي كانه لا يجوز ولو قال على أولادي ومن سيوك جاز (وقال في مجمع
البرهان) ان كلامها بشرها لا دليل لها على ذلك وانه مجرد احتمال غير جازم (قلت) ظاهر
التذكرة الجزم به وقد سمعت جازمها (ثم قال في مجمع البرهان) بل انه فرق غير واضح اذ كل التوكيد
في شيء لا يمتنع لو كان شيء آخر على ان جعل غير الموجود تأبها للموجود مع فرض كون الموجود قليلا
جدا غير مقصود بالثبات وإنما المقصود غيره مطلقا من الاشكال مع عدم التحليل بعد جسامته غير
تأني في دفع جميع الاشكالات كالتوكيد في الإطلاق في طهر الموافقة والميل في وجواز القرائن وعلى
تقدير التسليم يكون كلامهم في هذا الشرط غير تام بل يحتاج الى التقييد والتخصيص ومع ذلك يحتاج
الى الدليل وليس هناك الا الاجماع الذي استظهره الحق الثاني وهو غير واضح مع وجود ما يناقضه
في كلامهم (قلت) ويؤني ان يقول ان ظهور الاجماع ليس باجماع فهو ليس بجازم به مع وعتهم بعدم
نقض من تقدمه الا ما له يظهر من الشرائع (ثم قال) وبالجملة ما نحمد دليلا على هذا الشرط بل
لو كان عليه دليل وكان على جواز التوكيد وقت الميل دليل فوجب القول بالتخصيص واما بعد قيام
الدليل على خلافه وهو ان الاصل عدم اشتراط الملك حال التوكيد وعموم أداة التوكيد مع وضوح
الدليل على اشتراطه حال فعل الموكل فهو وان التوجيه لا شرط إطلاق وليس عدم جواز توكيد المهرم
في الفتح والصيد دليلا على اعتباره حال التوكيد لاحتمال كون ذلك دليل خالص مثل انه استباح في
الجملة أو انه فيه نص صريح أو انه مجم عليه ولو لم يكن شيء منها لا يفيى القول به (والحاصل) ان
القول بنقض دليل واضح مشكل وهذا الفرق يصلح طريقا لتفنن في جواب المنعز المستدل (ثم قال)
ان القول بأنه شرط في وقت الفعل هو مقتضى الدليل ويخرج مثل ما اذا وكله في طلاق امرأة سينكحها
باجاع أو نحوها ان كان لكنت أيضا مشكل مع دعوى الاتفاق ظاهرا وعدم قول صريح بخلافه ويمكن
اختيار أنه شرط وقت التوكيد ويخرج عنه ما تقدم بالاجماع ونحوه ثم أمر بالتأمل وقال ان المستقن
الاشكالات (ومن قول) المستند من كلامهم انه يشترط فيما يصح التوكيد فيه ان يكون ممن تصح
من مباشره والتصرف فيه نفسه أو يكون له عليه ولاية وله اليه سبيل وله به تلق في الجملة بحيث لا
لا يستكر في عرف المشرعة وقبح التوكيد منه فيه وهذا معنى قولهم مملوك له وقت العقد فيدخل في
ذلك الموكل في طلاق حال الميل وحال طهر الموافقة والفاك في القرائن بالنسبة الى المال المقارض عليه
بل التبية فيه ظاهرة والموكل في اخراج الزكاة والصدقة وقت المصداق مثلا والموكل في الشراء والبيع
ما وفي التزويج والطلاق ما بعد الزوجين وبهونها ويخرج عنه جزما ما اذا وكله في طلاق امرأة
سينكحها وما كان منه اذ لا تلق له بذلك أصلا ويخرج عنه استنابة المهرم وزياته فيما ليس للمهرم أن
فيه لكان الاجامات المستبينة وهي تدل على انه لا تلق له به أصلا أو انه له فيه استباح في الجملة
اذ قد يتلذذ بالعقد الى الرأى الصيد ولو تغير كلورد في الكل السائر اذ ذكر العيش نصف العيش (قال الرازي)

هذا ثاني جن جيش جيشي اذ كان ذكر العيش نصف العيش

فليحظ ذلك ولتأمل فيه جيدا فان به ثم دعوى ظهور الاجماع وترفع الاشكالات جميعا ويضيق
الدليل اذ لا توكيد فيما ليس له فيه تصرف ليس له عليه سبيل ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو وكل

أو المحرم عملا في ابتياع حديد أو عقد نكاح أو الكافر مسلما في شراء مسلم أو مصنف ولا يشترط استئثار المالك فهو وكل في شراء من ينمق عليه صح ولو قال اشترى من مالك كره طمام لم يصح لانه لا يجوز ان يشتري الانسان بملكه غيره ولو قال اشترى في

المسلم خفيا في شراء خراومه (اي لم يصح البيع والشراء كما في الخلاف والمبسوط والشرائع والتذكرة وغيرهما وفي الاخير الاجماع عليه لان التصرف في الحر ليس مملوكا لموكل حال القيد بل ليس مملوكا له بحال وعنه في المبسوط بان عقد المراكمة عقد من الموكل فوجب ان لا يملك به لان المسلم لا يملك الحر بلا خلاف ونحوه ما في الخلاف وطلبه في المسالك بانه لا يكتفي بجواز تصرف أحدهما دون الآخر بل يشترط كونها مما قدوين على ان يملك التسل (قلت) وكذلك منع في بيع الخلاف والمبسوط ان يتوكل الكافر المسلم في شراء حديد مسلم ولكن قدره المصنف في التذكرة والتحرير ونهاية الاحكام بان المنوع اما هو العكس وهو ما اذا وكل الكافر المسلم في شراء حديد مسلم وليس في غلته كما تقدم بانه في الموكل لكنهم قالوا فيما اذا عجز المكلف عن غسل الاعضاء أو مسحا في الطهارة المائية أو التزاية حازه ان يستحب من ليس له اطوبة التوكل والتوكل كالصبي والمجنون والساحي والمائل الا ان يقولوا قلبي جامع المقاصد فيما يأتي انه ليس توكلنا حقيقيا لان المدار على نية العاجز فالقرض ايجال الماء الى الضروا وبما فيجزي الا يصل اليه وجه اتفق ﴿ قوله ﴾ (والمحرم عملا في ابتياع حديد أو عقد نكاح) قد تقدم الكلام فيه باختيار حال الموكل وحال الوكيل واعاده باختيار حال الموكل فيه ﴿ قوله ﴾ (والكافر مسلما في شراء مسلم أو مصنف) قد قالوا في باب البيع ان في حكم البعد المسلم المصنف وقد منع المصنف في بيع التذكرة والتحرير ونهاية الاحكام من توكل الكافر المسلم في شراء حديد مسلم كما سمعت آنفا ﴿ قوله ﴾ (ولا يشترط استئثار المالك فهو وكل في شراء ما ينمق عليه صح) وجهها واضح ولما تركه الجماعة اذ لا دخل لاستئثار المالك وعنه فيما وكل فيه ﴿ قوله ﴾ (ولو قال اشترى من مالك كره طمام لم يصح لانه لا يجوز ان يشتري الانسان بملكه غيره) كما صرح بذلك كله في التذكرة وجامع المقاصد لان المعاوضة تقتضي انتقال كل واحد من الوضئين الى مالك البوض الآخر فكان كالو قال الزمان للزمن مع الزمان لنفسك لانه لا يصح اذ لا يتصور بيه لنفسه (وفيه) ان القرائن هنا والمادة تدلان على انه من معاودة القرض فيكون منه انت وكيلي في ان تتعرض لي من نفسك مائة درهم وتقبض ذلك مني وتشتري لي بها كرا من طمام والمادة مستمرة على ذلك بل السوق منهم بذلك يرسل الرجل للرجل الى صديقه من أهل السوق اشترى لي كذا وكذا واحسب على كما نظروا الى القرائن والاعداد في جواز استئانة التوكل الوكيل بقرضه مما وكل فيه ولا ترى لجودم على ظاهر القسط هنا وفي الزمان وجبا وجبها الا أن تقول ما جرت به العادة واستقام به السوق اما هو الشراء في ذمة الصديق كما في المسئلة الآتية (وفيه) انه لا يباحث على ذلك مع ان اقباس الجن من ماله من معاودة القرض ثم ان الصصة فيأمن فيه ظاهر الجامع أو صريحه بل هو صريحه ويصير المصنف في الكتاب في المطلب الخاص والتذكرة والتحرير بانه ان اشترى بين ماله للموكل وقف على اجزائه وقضيت انه يقع للموكل مع الاجازة وان كان الله ينظر باقيا على ملك الوكيل وهو مناف لما هنا ﴿ قوله ﴾ (ولو قال اشترى في ذمتك

فمنك وانقض الثمن حي من مالك صح ولو قال اشترى من الدين الذي لي عليك صح
وبعده بالتسليم الى البائع (الثاني) ان يكون قابلاً لكتابة كايوع البيع والحواطة والضمان
والشركة والقراض والحبالة والمساواة والتكاح والطلاق والحل والمصلح والرهن وقبض الثمن
والوكالة والحارية والاخذ بالشفعة والاراء والوديعة وقسم الصدقات (متن)

وانقض الثمن حي من مالك صح (قال في التذكرة وجامع المقاصد قال في التذكرة) لانه اذا اشترى في
الجهة حصل الشراء للموكل والتمن عليه (قلت) لان الوكيل اذا اشترى في جهة او ياله للموكل جاز
وبمجرد ان يرضى الوكيل من الموكل من ماله أي الوكيل يرضى الاول بالاخر قال انه اشترى في جهة للموكل
وضم البائع في جهة وصرح الثاني الى ما عاقله من الصواب لا يخفى والمال في المستحق الاول
أسهل قليل (قوله) (ولو قال اشترى من الدين الذي لي عليك صح ويرى بالقسم الى البائع)
كل في التذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد لان تعيين الدين من مال بيته أمر راجع الى المدين
لانه خير في جهات القضاء وانما يرضى به الى البائع لان صاحب الدين انما يملكه بقضه ايداً
ما يقوم مقام قبضه وليس المدين وكذا في القبض فقام له الى البائع من الموكل تعيين (وقال في جامع
المقاصد) وهل يفرق بين أن يتم الشراء بالدين أو بالجهة يحصل الفرق لانه في وقت الشراء لم يبين المال
المجسول ثمة للموكل وانما هو باق على ملك المدين أعني الوكيل فلا يتصور وقوعه عرضاً عما يشتره
للموكل ويحصل العلم لانه قد تبين للموكل بالتعيين وان لم يتم الملك وبرادة المدين انما تكون مع
تمام الملك وأما صفة البيع فيكي فيها حصول أصل الملك قال ويخفى التأمل في هذا البحث لانه لا يمكن
لا يضرني سوى ما ذكرته (قلت) فيهم من أمره في الشراء انه وكل له في القبض من نفسه وقبضه
البائع ولا مانع من كونه قائماً وقبضاً من ماله أولاً وقصد القبض له تبين بملك وتم الملك وبرأ
المدين ولا يحتاج في البرادة الى تسليم البائع وصح وقوعه عرضاً عما يشتره ولو تقبل تسليمه البائع
كل من مال الموكل لا للوكيل وان لم يرضه أولاً واشترى في جهة للموكل حصل التعيين والبرادة بمجرد
الاصطاح مع نية الاصطاح من الموكل أو بمجرد الاصطاح (قوله) (الثاني) ان يكون قابلاً لكتابة
كايوع البيع (جواز التوكيل في البيع قد تضمنت به جواراتهم من الميسر الى الرخص في الباب وبغيره
بل كاد يكون ضرورياً وقال في جامع المقاصد لا خلاف في جواز التوكيل في البيع ايجاباً وقبولاً وفي جميع
أحواله كالعلم والصرف والمراعاة وغيرها وفي نواحيه من القبض والقباض والفسخ والخيار باوامة
والاخذ بالشفعة واستطاعها (قوله) (والحواطة والضمان والشركة والقراض والحبالة والمساواة)
قد صرح بجواز التوكيل في حقوق هذه الابواب الستة في قوله التكرار والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد
ولم تذكر الجهة في الميسر والسرائر وذكر في الجهة الحصة الباقية ولم يذكر في شرائع الاثلاث الاولى
ولم ادخل للمراعاة في المساواة وقد صرح بها في التذكرة والتحرير والتوجه في ذلك وفيما يأتي ان
بعض الناس قد يترفع عن مباشرة هذه الامور وقد لا يحسنها وقد لا يفرغ لها لانتهاه بالعبادة أو العلم
أو التدريس أو أمور اخرى وقد يكون مأسوراً بالخلع وعلم الخروج فلا يجوز له التردد في المزاج
والاسواق وبغير ذلك (قوله) (والتكاح والطلاق والحل والمصلح والرهن وقبض الثمن والوكالة
والحارية والاخذ بالشفعة والاراء والوديعة وقسم الصدقات) قد صرح فيها بالاجواز التوكيل

واستيفاء القصاص والمحدود مطلقاً في حضور المستحق وفيه قبض اليد على وجه

في ذكر وهي أحد عشر قمياً في الميسوط وقته القرآن والسرائر والشرايع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وقد صرح بجواز التوكيل في الإبراء في الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد ومناه أنه يصح التوكيل في عقد الكفاح وإيقاع المطلق والمطلق بطريق وقد صرح جماعة بجواز التوكيل في الرجعة منهم المصنف والشيخ وابن أديس وأنه يصح في عقد المصالح والرجوع وقبض المهرين وقبض الثمن في البيع كالمبيع ونحوها الموض في المصالح وغيره وأنه يصح التوكيل في الوكعة بأن يوكل شخصاً في أن يوكل آخر كأمه وأنه يصح في المارية بالنسبة إلى القدر واستيفاء المظالم مع الأذن وأنه يصح في الإبراء والمدة وقبضها بأذن المالك وأنه يجوز توكيل الأهل في قبض الصدقات وفي قبضها على التبرع وتوكيل المالك في دفعها إلى مستحقها (وليس له) يصح وتوكيل الغير في قبض الزكاة والخمس بأن يقول التبرع وكلت في قبض ما يدفعه المالك إلي من زكوة وخمس ماله ولا يستثم ذلك استحقاق المأالبة بل إذا اختار المالك الدفع إلى ذلك التبرع جاز الدفع إلى وكيله وهو غير الشيعي والمصنف في التذكرة والتحرير والمختف والشيد والمحقق الثاني ومنهم من ذلك القاضي وابن أديس ووقف المقداد وأبو العباس (حجة الجواز) للأصل وأنه محل مباح تدخلك النيابة لأنه يجب الدفع للأمام والساعي فكانا كالتوكيلين ولا يستثم ذلك استحقاق المأالبة كما صورته وهذا حديث إجمالي

﴿ قوله ﴾ (واستيفاء القصاص) أي يصح التوكيل في استيفاء القصاص سواء كان في النفس أو الطرف كما صرح به عباراتهم في باب القصاص من دون توقف وقد صرح به في الميسوط والتهذيب والراوندی والسرائر وجامع الشرائع وغيره في حضور المستحق إجماعاً كما في التذكرة وفيها وفي الميسوط وقته الراوندی أنه يصح في غيبه عندنا وظاهر الثلاثة الإجماع عليه أيضاً لكن الموجود في نسخة صحيحة من نسخ قه الراوندی ما نصه القصاص يصح في إثباته التوكيل ولا يصح في استيفائه فيمنع من الرمي ويصح في غيبه عندنا وهو غريب وقاضية وجه بالتمسك في غيبه لأجل الغيب ولا ريباً يرق قلبه حال حضوره فيمنع ولستم خطر الله (وقال في الميسوط) أنه لا خلاف في جواز التوكيل في إثبات حد القصاص ﴿ قوله ﴾ (والمحدود مطلقاً في حضور المستحق وفيه) يريد أنه يجوز التوكيل في استيفاء المحدود سواء كانت حقة مباحة أو حقة قاتلة وهو المراد بالأطلاق ولا يفيد في ذلك خلافاً إلا في الشافعية لكل ما تقدم في القصاص وأما الخلاف في التوكيل في إثبات حدود الله سبحانه وتعالى كما يأتي لأن النبي صلى الله عليه وآله وأئمة الهدى صلوات الله عليهم لم يكرهوا يقينون الحدود بأنفسهم وإنما كانوا يستعينون غيرهم في إثباتها ﴿ قوله ﴾ (وقبض اليد على وجه) كما صرح به عبارات وقضت به قواعد الباب ﴿ قوله ﴾ (والجهاد على وجه) حيث لا يمين بكل الشرائع والتذكرة وجامع المقاصد والتحرير والمختف لكنه ليس في الأخيرين التقيد المذكور في البشارة لكنه مراد جزماً لأنه يبين عليه إذا عينه الإمام عليه السلام ثلاثة بلائه أو الجردة رأيه وفورقته أو دم المسلمين على يده يخاف منه ويرتفع الدفع عليه وهو المحكي عن القاضي لأن الفرض حراسة المسلمين وحفظ عمود الدين وليس الفرض شللاً يمين فيوكل من وجب عليه من لم يجب عليه وقال الشيخ والراوندی في الميسوط وقته القرآن وأما الجهاد فلا تصح النيابة فيه بحال لأن كل من حضر الصف توجه فرض القتال إليه

وأيضا حدود الآدميين لا حدوده تعالى وهذا سبق والرأي والكتاب والسنة والتدبير (مق)

وكلا كان أم موكلا وقال في الأول وقد روي أنه نكح النجاة وقال في الثاني روى أصحابنا وقال في
(التبعية) بعد أن جعل المسألة خلافة بين الشيخ والقاضي والعلامة قوى بعض الفضلاء كلام الشيخ لانه
مع المصنوع يصير فرض من كلا نكحه النجاة قال وحل الرواية على الإجارة وقال وهو حسن وله
أشار بعض الفضلاء إلى قوله في السرائر أن كل من حضر الصف توبه فرض القتال عليه وكلا كان
أم موكلا ولما أن لم يحضر الصف ولا حرج عليه في الخروج فانه يجوز له أن يستحب ويستأجر من
يجاهد عنه على ما رآه أصحابنا انتهى والخبر هو ما رآه عبد الله بن جعفر في قرب الاستد من السدي بن
محمد عن أبي البختري عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام أن عليا عليه السلام سئل عن إجمال
القرض قال لا بأس به أن يقرض الرجل عن الرجل ويأخذ من الجبل والسدي بن محمد ثمة وأبو البختري
سيد بن فيروز قيل أنه من خواص أمير المؤمنين عليه السلام وقد وثق في رجال العامة وقالوا في تبعية قليل
وروى الشيخ بسند متبر فيه محمد بن عيسى أبو واحد ويشهد بقول الشيخ أن الشهيد قال إن جواز
الاستئجار للجهاد مخرج بالإجماع وقد قالوا أما يجوز الاستئجار للجهاد إذا لم أوطن قياهم فيه كناية
عنه أو كان المجرى من لا يجب عليه والذي يظهر لي أن الشيخ هنا لا يظهر من الخلاف وإن نسبوه
إليه لأن قوله أن من حضر الصف توبه القرض إليه لا يظن أن أحدا يخافه حتى حق لو لم أوطن
أن من في الصف فيه الكفاية ومراد العامة حصصة النجاة في الجهاد أن الرجل أن يخرج غيره بإجرة
أو غيرها في الجهاد والشيخ لا يخالفهم في ذلك وهو معنى ما في السرائر وقد صرح بما ذكرناه من دون
تفاوت أصلا في التذكرة في رد كلام الشافعي أن من حضر الصف توبه القرض إليه نسبة الخلاف
إليه في المختلف وتمايه العامة في ذلك لم تصادف محلا وللم أحده من قول الشيخ كذا في
لأصح النجاة فيه بحال وذلك لا يدل على ذلك لأجابه فذلك بقوله لأن كل من حضر القتال آخره
وتكم الكلام في باب المكسب وباب الإجارة ﴿ قوله ﴾ (وأيضا حدود الآدميين
لا حدوده تعالى) كذا في المبسوط وقته القرآن والسرائر والشرائع والتحرير وكلما الخلاف قال في
(المبسوط) أما حدود الله تعالى فلا يصح التوكيل في شيئا إجماعا لأن الله تعالى غير مطالب بها ولا سبب
في المطالبة بها لأنه أمر بقرائها وتعليلها ووجهه في السرائر بأن المعصية فيها غير مسبوقة وإيجاب عنه
في المختلف بإمكان استيعاب حقوق غير المد كالبر والارث وغيرها فسخ التكليف انتهى فأسئل (ونحن
قول) أنهم إن أراحوا أنه لا يصح لإمام ذلك فيه منع ظاهر وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله
قال لقد يائس إلى امرأة هذا فإذا أصرفت فارحها فنادى أنس عليها فأصرفت فارحها فرجت وهو
يحل على أنه لم يكن قد ثبت عنه وقد وكله في أمثاله ولما أخطار الصفة في التذكرة وإن أوادوا أنه
لا يصح لأحد من المكلفين أن يبرئ غيره فلا يكاد يكون له سفي صحيح لأن ذلك التبر الذي يبرأ توكيله
أن علم بالحال فإياه حتى لا أصالة حبة لاستواء المكلفين بذلك وإن لم يعلم بفحاش الله تعالى أوسع من
أن يتولى المعصية به وأما أحكامه من لا يعلم كونه حقا إلا أن تقول هذا ما عاهدنا الشيخ والجمهور وأدام
غير الإمام عليه السلام أو سلطانا كان المبرأ ميا ولا خلافا (خالفه) قبل التذكرة ﴿ قوله ﴾ (وقد
سبق والرأي والكتابة والسنة والتدبير) أي يجوز التوكيل في ضد سبق والرأي وضد الكتابة أيها

والعوى وإثبات الحجة والمقوق والمقصود وإن لم يرض الخصم وسائر العقود والتمسوخ والضابط كل ما لغرض الشارع فيه في التخصيص بالمباشرة من قائل معين إما لا تدخله النيابة فلا يصح التوكيل فيه وهو كل ما تعلق غرض الشارع بإقائه من المكلف بمباشرة كالطهارة مع القدرة وإن جازت النيابة في تسهيل الأعضاء مع السجود والصلاة الواجبة مادام حياً وكذا الصوم والاحتكاف والحج الواجب مع القدرة والتفرد واليمين والهدى والمأضي كالسرقة

وقبولا وفي إيقاع العقد والتدبير كما صرح بذلك جمع ﴿ قوله ﴾ ﴿ والعوى وإثبات الحجة والمقوق والمقصود وإن لم يرض الخصم ﴾ أي يجوز التوكيل في العوى على الغير ولا يختص إلى طه يكون للمدعي به حقا لأنه نائب متب المسوك في إنشاء العوى فكأنه حاك قوله وفي إثبات الحجة أي إثباتها وإيضاحها عند الحاكم كحضور الشاهدين واستشهادهما وعدائهما وفي إثبات الحقوق ما له كالدين أو غيرها كخيار والتجوير والاختصاص بأولية مكان في المسجد أو حجرة في المدرسة ونحو ذلك وفي المصونة سواء رضي الخصم أولا وسواء كان الموكل المدعي أو المدعى عليه وليس للأخر الامتناع لأن كل أحد لا يملك الخصاسة والمطالبة وفي (المختلف) أنه المشهور ثم حكى عن أبي علي أنه منع من توكيل المخاض في المصونة إلا برضا الخصم وعن بعض العامة أنه اعتبر المنع كالرخص والتعذر وبضمهم يجوز مع ستاعة الخصم ونهت لسانه ﴿ قوله ﴾ ﴿ وسائر العقود والتمسوخ ﴾ أي يجوز في سائر العقود كالزحف والمبة والسكنى والعوى والرقى والرصة والأجارة والأقالة إيجابا وقبولا وكذا يجوز في جميع التمسوخ المترتبة على الحيات وكذا في الحجر والأحياء عند بعض والقديم يخبر خلاف فيه ويعلم أن كلما تدخله النيابة وهو على الفور لا يصح التوكيل فيه إذا تعلق الفور به عليه في التذكرة وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ والضابط كل ما لغرض الشارع فيه في التخصيص بالمباشرة من قائل معين ﴾ فإنه على هذا الضابط في الميسر وقته الراوطني والروية والسرار وبه أوضحه صرح في الشرائع والنافع والتذكرة والتحرير والإرشاد والهمة والروضة وجميع البرهان وغيرهما وفي (التفصيح) أنه حسن لا يحتل بشيء وقال جماعة أنه لا يستند إلا من التبع والاستقراء منهم الحق الثاني والشيد الثاني في المسالك والروضة والهندس الأردبيلي (قال في مجمع البرهان) أنه يعلم بالنص الصريح وما بينهم من ظاهره مثل البادات قلت لأن الفرض منها الاقباد والتفصيل فضل الأمور به إلا أنه ورد النص بجواز التولية في الطهارة مع الكبر والحج الواجب كذلك والمندوب مطلقا ثم قال الظاهر من الخطاب التكلفي البدني المباشرة بنفسه حتى يعلم جواز النيابة بدليل وأما غيره مثل الماملات ولهذا ورد النص بالجواز ويؤيده صدق العقود والإيقاعات بخلاف التدوير والنصب والإيلاء والظهار ثم قال والحاصل أنه قد يعلم بالتأمل والنص وإن لم يعلم فلا يجوز ويقتضي التأمل في كل مادة بخصوصها ﴿ تنبيه ﴾ قال في جامع الشرائع يجب ذكر الموكل في الشكاح والمطعم والمصلح من الملم ولا يقيم ذكره في الباقي ﴿ قوله ﴾ ﴿ إنما لا تدخله فلا يصح التوكيل فيه وهو كل ما تعلق غرض الشارع بإقائه من المكلف بمباشرة كالطهارة وإن جازت النيابة في غسل الأعضاء مع السجود والصلاة الواجبة مادام حياً وكذا الصوم والاحتكاف والحج الواجب مع القدرة والتفرد واليمين والهدى والمأضي كالسرقة

والنصب والقتل بل احكامها ترم متعلقها والتسم بين الزوجات لانه يضمن استمتاعها
والظهار والمان وقضاء العدة وفي التوكيل باثبات اليد على المباحات كالانكشاف والاصطياد
والاحتشاش والاحتطاب نظر (متن)

والنصب والقتل بل احكامها تعلق بمطاعها وتسم بين الزوجات لانه يضمن استمتاعها والمان
والايلاء وقضاء العدة) اما العنايت فقد عرفت من صرح به أو بغيره ومن نه عليه ولما الاتهام المذكورة
قد صرح بها كلها في الشرائع والتكليف والتحرير ويصحب المقاصد هذا الايلاء فإنه لم يصرح به في بعضها
وقد ذكر في المبسوط وقته الردي والسراير ما ذكر في الكتب الاماثل ويصف في العدة والروضة
وبالمجلة لا يجد في ذلك مخالفا ولا متريفاً ونسند الى ما في الكتب قوله كالطهارة وان جازت الثيابة
في غسل الاعضاء يريد به أنه ليس له الاستئانة فيما اجتمع حتى التبة بل يجب ان يتولى هو التبة وقد
قدم ان مثل هذا لا يمد توكيلاً حقيقياً ومن ثم يقع من لا يجوز توكيله وقد اطلقوا ما هو ظاهر جاسم
المقاصد على عدم جواز الاستئانة في الصلوة الواجبة مادام حيا الاركتي الطواف وفي ظاهر التذكرة
الاجماع على الجواز اذا مات وقد قدم في باب الصلوة قل الاجامات واستخذ الواجبة من المتدونة
فانها تصح الثيابة فيما في الجملة كصلوات الطواف المتدونة وفي الحج المتدونة وان وجهه صلوة التراب وقد
جوز الشهيد في حواشيه الاستنجار على الصلوات المتدونة (وقال في الروضة) في جواز الاستئانة في سفل
التواضع وجه وفي (المسالك) فيه نظر ومخالق كلامهم في الصوم يقضي بأنه لا يبرق فيه بين الواجب
والمندوب في عدم جواز الاستئانة فيه من المني ومنه الاحتكاف لاشتراطه بالصوم ويجوز الاستئانة
في الصوم بعد الموت تبرعاً وبالأذن وبغرض وبمجاناً وان لم يكن ولياً وكذا الاحتكاف لسوم قوله
صلى الله عليه وآله فدين الله حتى ان يقضى ومن التوكيل في التبرع والهدى والعين والظهار على
أنه زور وبيان وكذا الممان لانه بين واشهاد وكذا الايلاء (وقال في جاسم المقاصد) أنه لا يجوز التوكيل
في رد السلام لانه متعلق بمن سلم عليه انتهى فأسئل نعم التوكيل فيه مؤد الى فوات التورية وقال
وعل يصح التوكيل في السلام فسد سلاماً شرعياً حتى يجب رد جوابه فيه نظر يشاء من اخلاق قوله
تعالى فاذا حيم ومن حله على المعبود (قلت) تحصيل السلام الى الطالب مبدء متعارف بين الناس وقد
لمحت به الشعراء الاقدمون والمفسرون والاسلاميون فيكون متلوقاً في عصره صلى الله عليه وآله
بل لا يمد ذلك بما يكتب في صدور الراسائل لمكان متعارف ذلك قديماً وحديثاً وقد روى في الكافي
عن ابن محبوب عن عبد الله بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال رد جواب الكتاب واجب
كجواب رد السلام والابدي بالسلام أولى بالله ورسوله صلى الله عليه وآله وتام الكلام في باب الصلوة
وزاد في التذكرة أنه لا يصح الثيابة في الاستيلاء لانه متعلق بالولي والولي يختص بالتعامل وهو من
بيان البدليات كونه لا يصح الثيابة في الرضاع والميراث والاشربة ويأتي الكلام في التوكيل بالانكشاف
والشهادة والانكشاف والاحتشاش والاحتطاب ولا يفتنى ما في البشارة من صفات المعاصي على الطهارة
ويحتل صفته على كل ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفي التوكيل في اثبات اليد على المباحات كالانكشاف
والاصطياد والاحتشاش والاحتطاب نظر ﴾ ولشكالك كما في التذكرة والتحرير والارشاد ولا ترجيع
أيضاً في الايضاح والمذهب البارع ومنه من التوكيل في الجميع في الجميع والشرائع وجوزها في الجميع

ولا يصح التوكيل في الشهادة الاعلى وجه الشهادة على الشهادة ولا في كل محرم وفي التوكيل على الاقرار اشكال (ستن)

ومنع منه في الانقطاع في المبسوط وفيه الفرقان والسرائر ويجوز في الاولين في اعياء الموات ومنع منه في الاخير اعني السرائر في الاصطيد وفي بعض نسخ المبسوط في آخر كلامه المنع من التوكيل في اعياء ولم أجد ذلك في النسخة الأخرى (وقال في المختلف) في الباب توى الشيخ المنع من التوكيل في الاحتطاب والاحتشاش وسوغ التوكيل في اعياء الموات وتبعه ابن ادريس وفي الجمع بين المحكمين نظر انتهى وقد حكى في الايضاح والتضييع جميع ما في المختلف والموجود فيها عددا من نسخ الكتابين في الباب ما حكيناه والا ضد تقدم لنا في باب الشركة وباب القنعة وأعياء الموات نقل الاقوال من جميع الكتب والابواب ويان المال وكشف الاشكال فليقف عليه من اراده خصوصا باب الشركة وليس ذلك كله في التباية والمخلاف عين ولا اثر ﴿ قوله ﴾ (ولا يصح التوكيل في الشهادة الاعلى وجه الشهادة على الشهادة) كما في فتاقرآن والسرائر والشرائع والذكرة وجامع المقامد والمسالك وكذا التحرير وظاهر السرائر الاجماع على كونها غير تنطهية على الشهادة قال فيكون شهادة على الشهادة عددا انتهى وذلك لان الشهادة على الشهادة ليست توكيلا في الشهادة بل شهادة يكون فلان اشهد على شهادته وان قلنا شهد عند الحاكم أو ان قلنا شهد بكنا بسبب كذا لوالى يمكن فرضه هنا فاعرف الاول والاخير بالاتفاق المخصوصة فليأمل ثم فيه نوع مشابهة وبسبب هذه المشابهة يكون الاستثناء متصلا والا فهو منقطع ﴿ قوله ﴾ (ولا في كل محرم) هنا يعني به قوله فيما تقدم والمأمري كالسرق الى آخره ﴿ قوله ﴾ (وفي التوكيل على الاقرار اشكال) كما في الذكرة والارشاد والكفاية وكذا التحرير والتضييع وایضاح النافع حيث لا ترجيح فيها ومنع من جوازه وصحت في جامع الشرائع والایضاح وشرح الارشاد لوفه والمذهب البارع وجامع المقاصد ويجوز به الشيخ في اختلاف المبسوط وأبو المكارم في التنية والمصنف في الذكرة والمقدس الاردبيلي في جمع البرهان وفي (غاية المراد) أنه قوي وقد وقع في القنعة والمراسم والكافي والهيأة والوسيلة والتنية والتمام أنه ان عم الوكالة عت سائر الاشياء الا الاقرار بما يوجب حدا وهو يعطى بلخلافه جواز التوكيل في الاقرار الا ما أوجب حدا وسنئين الحال في ذلك مفصلا عند تعرض المصنف له لان عبارات هذه الكتب مخفظة في الجملة لكن ظهور عبارة المراسم والكافي والوسيلة والتنية في التوكيل في الاقرار في غير الحد مما لا يكاد يشكر ويستمع هذه عبارات ربما وقد وقع في التضييع والرياض في شرح عبارة النافع خلل كثير ودم كثير يأتي يانه عند شرح قوله ولو قل وكذلك على كل قليل وكثير وجه المنع ان الاقرار اخبار عن حق فغير في ذمة المقر والقرار التبرير على ان في ذمة زيد مثلا شيئا فغيره اخبار وشهادة عليه ولا يتم التبرير غير التبرير الاعلى وجه الشهادة وأن الاصل برواة القصة ولم يلم كون ذلك اقرار مثبتا في القصة شيئا (وفيه) ان الاقرار قد لا يكون مشغلا لقصة كأن يقول له حسب ما علمي على اقراض وأقبض ما بقي من الحساب وأقر عني بوصول حتى الي من وهذا لا يجبه فيه شيء من دليلي المنع ووجه القصة ان فعل التوكيل فعل الموكل والاخبار بالمحق اخبار عنه ولأنه قول يتم به الحق نقابته الشراء وسائر التصرفات فهو كالبيع وأنه يجوز اطلاق التولي من غير المستطیع للاطلاق كذا

فان ابطاله في جملة مقرا بنس التوكيد نظر (مقن)

قال في غاية المراد ونحوه ماني التذكرة والابحاح وجامع المقاصد (ويرد على الاول) أنه دور اختلافان في كونه وكَيْلا (وعلى الثاني) أنه قياس على اتفاق عمل المعنى أيضا (وعلى الثالث) ان الظاهر من القولي بغير التوكيد والاعتراف اخبار واملا على ليس اخبارا وقد وجه في جامع المقاصد كون الاملا ليس اخبارا بان المولى عليه لو انكر بعد ذوال الفولم يؤخذ به ولم يضح لنا هذا التوجيه بل كاد لا يكون له وجه فالاولى الاستئلال عليه بمسوم اداة التوكيد وان الظاهر أنه يقبل الثبابة له وصورة ذلك ان يقول وكذلك لفرعني لفلان او اقرعني لفلان كافي في التذكرة وهذا يشمل ما اذا قال وكذلك على ان نحاسب عاملي او شرعيي وقرعني بوصول حتى الي او وكذلك في ان قرع من لساني ان تزيد على العا ولا ريب ان معنى ذلك (انه ظ) لازم السني يؤيد تأخيره عنى قائله بك بقرعة القراري وان كانت عبارة التوكيد انشاء اذا لا معنى لقوله وكذلك في ان قولني حتى تزيد كذا الا ان ذلك حق فاذا اخبرت بما في ذممي ولا تسلم انه يشترط في المقر ان يكون الحق في ذم فالتظاهر ان هذا التوكيد اقرار (قال في التذكرة وكذا التحرير) فان قايضة التوكيد يبنني أن بين التوكيد جنس المقر به وقدره ولو قال اقرعني شيء فلان طوبى الموكل بالتصير وفي (التحرير) أنه يجبر على التصير ومضى كلامه في الكتابين أنه على تقدير صحة التوكيد يكون هذا التوكيد اقرارا لان سبب كونه صحيحا أنه قد تضمن خبرا ولخبرها معنى لازم له فيؤخذ به (قوله) الاعتراف اخبار والتوكيد انشاء فلا يكون اقرارا (قنا) التوكيد في الاعتراف يستقيم الخبر والاخبار بشيء يلزم الموكل ان كائسيا فحين وان كان مطلقا لمطلق ويجبر على التصير وأصل البراءة منقطع بالدليل وهو صدور التوكيد فلا يبقى للاشكال في احد الطرفين مجال وقد نه على ذلك كله مولانا الاردبيلي (وفيه) انا وان سلمنا انه يتضمن اقرارا لكنا نقول أنه ليس من التوكيد في شيء اصلا لما اذا ابره عند الحاكم قنا يقول اقر بان تزيد في ذمة عمرو كذا وهو بخلاف قواعد الاقرار بل يكاد يلحق بالكلام الذي لا وجه (لا معنى خ ل) له لا أن نقول بأنه لا بد منا من ذكر الموكل فيقول اقر وكذا او ثابة من عمرو بان تزيد في ذمته كفا فليأصل ﴿قوله﴾ (فان ابطاله في جملة مقرا بنس التوكيد نظر) هذا حين قوله في التحرير فان سناه في كونه اقرارا من الموكل نظر ولا ترجيح أيضا في التذكرة على تقدير عدم صحة التوكيد وقد نص في المبسوط على ان من قال بصحة التوكيد قال بأنه اقرار يلزم الموكل وان من قال لا يصح توكيده انظروا فمهم من قال يكون توكيده واذنه في الاعتراف اقرارا منه ومنهم من قال ان ذلك لا يكون اقرارا منه وقد حكى عنه في الابحاح ما كذا عليه قد انتقد هذه الكتب الاربعة بل الحجة على ان النظر وللخلاف في أنه يصير مقرا بذلك ام لا اما هو على تقدير البطلان والتظاهر منها انه على تقدير الصحة يتبين كونه اقرارا كما هو صريح بعضها كما سمعت فلا وجه لقوله في جامع المقاصد أنه لا يخفى ان عبارة المصنف لا تخفى عن مناقشة لان تجميع كونه مقرا بنس التوكيد على القول بالبطلان غير عامر بل ذلك آت على تقدير البطلان والصحة فكان حقه أن يقول وفي كونه مقرا بنس التوكيد نظر كما صنعني لارتداد لما بيناه على أنه ليس في عبارة الكتاب ما يدل على ان احتمال كونه مقرا بنس التوكيد منزع على القول بالبطلان بل انما فرغ النظر في ذلك على ذلك قد يكون لانه لا احتمال لكونه اقرارا على تقدير

(الثالث) ان يكون معلوماً نوماً من العلم لينتهي علم التردد ظروفاً في شراء عبد افتقر الى وصفه لينتهي التردد (متن)

المسألة كما له فيهم من جامع المقاصد أو ليتبين كونه اقراراً فلا يحتمل العلم وقد يكون مرادها الإشارة الى الخلاف اذ لا خلاف الا بين القائلين بالبطلاق كما ظهر من المبسوط والايضاح ثم ان كلامه في جامع المقاصد يدل على أنه في الارشاد قال فيه نظر كالكتاب وليس كذلك بل جزم بعدم كونه اقراراً ويحتمل أن يكون في ذلك في الارشاد على القول بالبطلاق ظروفاً في كونه في الكتب وغيره لكن أولى فكانت عبارة الكتب انظر وأوقف من عبارة الارشاد عكس ما قال (وليل) أنه في الارشاد استشكل أولاً في صحة التوكيل وعدمه ثم جزم بعدم كونه اقراراً فيكون مرادها أنه لم تثبت صحة التوكيل جزمنا بعدم كونه اقراراً وهذا غير ما لحظه في عبارة الكتاب وقد يكون أراد في الارشاد الإشارة الى جريان الاحكام على تدبري المسألة والبطلاق وان كان لظلال آتاه على تدبير البطلاق (وكيف كان) فما اختير فيه أنه لا يكون اقراراً جامع الشرائع والايضاح وشرح الارشاد قوله والمذهب الجازم وجامع المقاصد والتبصير والكتابة ولا ترجيح في غاية المراد وايضاح النافع وقد عرفت ان خيرة المسألة الأولى المنع من صحة التوكيل فينتج عليه عدم اختيار عدم كونه اقراراً وقد عرفت انها في التقيح والكتابة كالارشاد تردداً في صحة التوكيل وأنه في غاية المراد قال أنه قوي ولم يرجح متوالي في يظهر ان نظر وتدبره انه اقرار سواء قلنا بصحة التوكيل وعدمه واستوضح ذلك فيما اذا قلنا له وكذلك بان قرعني باني بت كتابي فزيد باقية واشترت فرسه الفهم بخمين والي قد استعرضت من حشرين ديناراً وودعت كذا فانه ان لم يكن فرضه بذلك ان ذلك حق له متدعي ولازم لقصي كان كتابها وحلها على الكذب أو كان مسلماً بالمليان وأهل العرف لا يرتابون في ذلك لان هذه الامور اما ان تكون ثابتة في الواقع اولاً والثاني باطل لاستثناؤه اما الكذب الصريح وحده المسلم على الكذب ولا سيما اذا كان عالماً بان ذلك ليس باقراراً وأما المليان وهما ممنوعان فيتمين الاول وهو انه اخبر عن الواقع وأومن شي. استدلاله على عدم كونه اقراراً بان التوكيل في البيع لا يكون يداً في الابرار لا يكون ابراء وبأن الامر بالامر ليس اسماً وبأن رضاه بالشهادة عليه لا يكون اقراراً بالحق لان التوكيل في البيع لا يتضمن البيع اذ لا بد في تحقته من القصد ولا كذلك التوكيل في الاقرار اذ التوكيل فيه كاف في تحقته ونظيره ما اذا باعه بشرط أن يكون وكيله في كذا فانه لا يحتاج بعد ذلك الى انشاء عقد التوكيل اذ هذا القصد كاف في تحقق التوكيل ونظيره ما مثله به ما اذا باعه كتابه بشرط ان يبيعه فرسه والامر بالامر امر اذا كان الامر بمثلها واحكاماً وتقالاً وليس يأمر فيما عدا ذلك بوجوه متاعدهم انطبق تصرف الامر عليه لا قوله على الله عليه وآله وسلم مرسوم بالصلوة وم ابناء مع والوكيل هنا حاك وفاقل فيما اذا قلنا أقر نيابة عن زيد وتوكيله عنه ونظيره ما نحن فيه ما اذا قلنا ان شهد لك فلان بما تدعيه علي فهو صادق لان بعض ما ذكر في توجيه اقرار جاري نحن فيه وليس نظيره ما اذا قلنا ان شهد لك فقد رويت به فليحتمل ما ذكره في الفرق في باب الاقرار ﴿ قوله ﴾ (الثالث) ان يكون معلوماً نوماً من العلم لينتهي علم التردد في بالتحق في التقيح والرياض بل بالغ في الاخير قال يشترط أن يكون معلوماً فلا تصح على المجهول والمجهول بخلاف فيما اعلم انتهى وسلم ان المعلوم يجوز على المجهول وانما

ويكفي لو قال عبدا تركيا وإن لم يستص في الوصف ولو أطلق قال قرب الجواز ولو قال
وكذلك على كل قليل وكثير لم يجوز لتطرق التردد وعدم الأمن من الضرر (متن)

الحالف الشيخ في المبسوط وقد ثبت كتب الأصحاب لم يجد من اشترطه غير من عرف ثم أنفي
الكتاب سيقرب جواز الإطلاق والتوكيل على المبيع على أن اشترط هذا الشرط (يقضي ط) بضاد
باب القراض كما ستعرف ثم قال في جامع المقاصد لا خلاف في أنه لا يشترط أن يكون معلوما من
جميع الوجوه التي تتفاوت باختلافها الرغبات فإن الوكالة عند شرح الارتفاق ودفع الحاجة فيلزمه
المساحة وهو كلام التذكرة غير أنه لم ينف فيها اختلاف ثم قال لكن يجب أن يكون معلوما مبينا من
بعض الوجوه حتى لا يظلم التردد ولا فرق في ذلك بين الوكالة العامة والخاصة ثم أنه في التذكرة بعد
مستثنى أو ثلاث قوى كون متعلقها المطلق المبيع (وقال في جامع المقاصد) أنه لا يجوز عن قوة لم يجوزها
بهذا الشرط بل لا ينبغي التأمل في ذلك لأن السبل في القراض وكيل أو كوكيل بل هو وكيل أمره
صاحب المال بشراء شيء مهم يوركل اختياره إلى نظره ثم إن الحاجة قد تدعو إلى شراء عبد مطلق
مبيع على أي نوع ووصف كان فيكون في شراؤه كذلك مصلحة للوكيل ولا مصلحة في الموصو به
أن طه يبرع من العلم بحيث لا يظلم التردد متسرعا بل لا يكاد يشهد عرقا فليتأمل جيدا
﴿ قوله ﴾ (ويكفي لو قال عبدا تركيا وإن لم يستص في الوصف) إجماعا كما في التحرير
قال لو قال تركيا جار إجماعا (وقال في التذكرة) لا يشترط استصاء الأصناف التي تقطع بالسلم وما
يقرب منها إجماعا (وقال في المبسوط) إن عين له فوما مثل أن يقول تركي أو ذهبي فإن سمي له تخا
جزوا وإن أطلق ذلك فغيره وبما أحدها لا يجوز وهو الاحوط وهذا يقضي بمناقضة هذين الإجماعين
وقد يقال ألا نعلم أنه يقتضي بذلك مسلم تفاوت الكثير بين أفراد التركي (وقال في التذكرة)
وهل يقتصر على ذلك إلى تعيين التي أيضا الأقرب عندنا حكمه وظاهر الإجماع وهو خلاف ما سسته
عن المبسوط فأمل ﴿ قوله ﴾ (ولو أطلق قال قرب الجواز) كما في التذكرة والإيضاح والتحرير
والارشاد وبمجم البرهان مع الجزم به فيما عدا الأولين لسوم الأدلة وانتهاء التردد كما يتناه فيها م وفي
(جامع المقاصد) أنه لا يخلو عن قوة (قلت) قد قالوا في باب القراض الوكيل في شراء عبد مطلق لو
اشترى أبا الموكل احتل الصفة وحدها وقضية كلامهم أنه لا ريب في صحة التوكيل في ذلك حيث
يتنازعون في شيء آخر كما يتناه منفصلا وأشرنا هناك إلى ما عا (وقال في المبسوط) يصح ذلك لأن فيه
غروا ولأنه كما صح التوكيل فيه صح مباشرته بالفضل إجماعا ويلزمه يمكن التضيي كل ما لا تصح
مباشرة بالفضل لا يصح التوكيل فيه وسواء المجهول لا تصح مباشرته فلا يصح التوكيل فيه (وفيه)
أن الوكيل يمينه عند الشراء فلم ياتر شراء مجهول والموكل لم يركه في شراء عبد مجهول ولو كان مطلقا
في شراء عبد يمينه الوكيل كما هو ظاهر واحتل الشيد التفصيل فيما حكى به بما إذا كان المقصود من البذل
التجارة فلا يفتقر إلى الوصف لأن الترض هو الاسترباح وإن كان هو المصلحة أكثر (وفيه) أن
الاسترباح يتفاوت تفاوتاً فيما يتفاوت الأعيان إلا أن يدعى زوال مسلم التردد فذكر ﴿ قوله ﴾ (ولو قال
وكذلك على كل قليل وكثير لم يجوز لتطرق التردد وعدم الأمن من الضرر) كأنه على ذلك في الخلاف والمبسوط
وكذا التفرع في الإيضاح لأنه على الإطلاق فيها إذا قال وكذلك فيها إلى من قليل وكثير كما يأتي ذكره في كلام

وليل يجوز ويضبط التصرف بالصلحة (من)

المصنف (قال في المبسوط) إذا وكل رجلا في كل قليل وكثير لم يصح لأن في ذلك غرراً محتلباً لا تمريها
 زوجه بالقرود ما لا يمكنه الرد. به قريباً إلى ذلك إلى ذهب ما به من ذلك أن يزوجه بأربع ويطبق
 عليه قيل المنحول فيعزم لكل واحدة منهن نصف مهرها ثم يزوجه بأربع أخرى على هذا إلى أن قال إلى
 غير ذلك من أنواع التصرف لأنه أطلق في ذلك فيناول جميع ما يضره ويغنيه وكأنه مال اليد في الشرائع
 أو قال له بل قد نسب إليه جملة القول به وقراء في التذكرة لأنه فرق كالكتاب كالمسحوقين ما إذا
 وكله في كل قليل وكثير من دون أن يضيف ذلك إلى نفسه كما هو المفروض في كلام الخلاف
 والمبسوط وبين ما إذا أخذه إلى نفسه لحكم بالطلاق في الأول والصلحة في الثاني قال إذا قال ووكلتك
 في كل قليل وكثير فإن بعضه إلى نفسه فالأخرى بالطلاق لأنه قطب مبهمة بالناية ولو ذكر الإضافة إلى
 نفسه فقال ووكلتك في كل أمر هو مالي أو في كل أموري أو في كل ما يتعلق بي أو جمع حقوقي أو بكل
 قليل وكثير من أموري أو فرضت إليك جميع الأشياء التي تتعلق بي أو أنت وكيل مطلقاً فتصرف
 في مالي كيف شئت أو فصل الأمور المتعلقة به التي تجري فيها النيابة قال ووكلتك في بيع أملاك لي
 وتعليق زواجي وطلاق عيودي أو لم يضل على ما تقدم أو قال ووكلتك في كل أمر هو مالي ما ياب
 فيه ولم يضل اجناس التصرفات أو قال أفتك مقام نفسي في كل شيء أو ووكلتك في كل تصرف يجوز
 لي أو في مالي التصرف فيه فالوجه عندني الصحة في الجميع وبه قال ابن أبي ليلى انتهى وقد سكت في
 التذكرة من الشيخ أن الوكالة لا تصح في هذه كلها وإن ضاها إلى نفسه وكلامه في الكتابين لا يدل
 على ذلك ولعله فهمه من قوله في الخلاف إذا وكل رجلاً في كل قليل وكثير لم يصح ذلك وبه قال
 جميع الفقهاء إلا ابن أبي ليلى فإنه قال يصح ذلك انتهى وقد سمعت ابن أبي ليلى صحح جميع ما
 صححه في التذكرة والشيخ خالفه في الخلاف أو فهمه من أن التوكيل إنما يكون فيما يملكه الموكل إذا
 بقدر توكيله فيما لا يملكه فظاهر الغلط في الكتابين وإن كان مطلقاً إلا أن التوكيل بقرينة المقام يقيدان
 ذلك إذ كل قليل وكثير لا يتعلق به بالموكل بوجه من الوجوه أصلاً كيف يعقل التوكيل فيه لكنه يقدح
 من ذلك أنه يكون فرقه في التذكرة غير واضح ولعله أراد بالفرق والإضافة إلى النفس إخراج ما إذا
 زوجه بأربع ويطبقن وهكذا قتيلاً لأنه سيتضح لك أنه لا معنى لهذا الفرق أصلاً وإن القوم لم يصلوا
 إلى مراد الشيخ وقد احتج على صحة ذلك في التذكرة بأنه لفظ عام فصح فيما تناوله كالو قال مع مالي
 كله وبأنه لو فصل وذكر جميع الجزئيات المتدرجة تحت اللفظ العام صح التوكيل فكذلك يصح في
 الأجمال ثم ذكر احتجاج القانع بالقرود ودفعه بأنه ينصب باختيار الصلحة (وفيه) أن الجاهل لا يرفع والقرود
 لا يندفع في شئ من هذه الوكالات الخلقية بالأمور المتثرة التي تخفى فيها الصلحة جداً فلا بد من القوام
 أن القرود غير مانع من صحة هذه الوكالات ولا سبيل إلى القول بطلانها لمكان القرود لا يقضى بالقول
 بطلانها فيها إذا وكله في جميع الجزئيات المتدرجة تحت اللفظ العام فنصفه لأن فصلها لا يرفع القرود
 قتيلاً جيداً وليدبر لملك ستعرف تحرير كلام الشيخ ﴿قوله﴾ (وقيل يجوز ويضبط التصرف
 بالصلحة) كما في التذكرة كما عرفت والارشاد وشرحه والايضاح والتفصيل وجامع المقاصد والمساك
 وجمع البرهان وكذا التحرير والكتابة وفي (المساك) أنه مذهب الأكثر وهو ظاهر الباقيين وأمرهم

قني (القصة والمراسم والكافي والنهاية وقته الراودي والوسيلة والقنية وجامع الشرائع والتافع وكشف
الرموز والمختف) وكذا الشرائر فيها حكمي عنها وكذا ايضاح التافع ان المطلق الوكالة يقتضي تسبها
في جميع الاشياء الا ما يوجب الاكراه من الحدود والا ينعى في القصة والنهاية وقته الراودي الا ما يوجب
سندا للحكي الكافي والقنية مع زيادة التأديب في القنية ونحوها والوسيلة ومرادهم بالامتناع من التسبب كلهم
منهم في المختف ونسبه فيه الى المشهور وقال في موضع من القصة والنهاية وان شرط كونها حاشا للموكل
مقتله على الموم وكما عليه عبارة المراسم قال والمعلقة يقوم الوكيل فيها مقام الموكل على الموم ونحوه
قوله في الكافي فان اطلق تحت الوكالة سائر الاشياء الا الاكراه بما يوجب حدا ونحوها فغيرها كل صرح
به في التافع حيث قال وهو الموم الوكالة صح الا ما يقتضي الاكراه وقد استحووا عليه بالاصل المستند من
حوم الادلة وانتهاء الضرر وانقطاع الضرر بعلمة المصلحة في فعل الوكيل وقد رد ذلك المحقق في الشرائع
بأنه يبعد عن موضع القرض وسواء ان القروض انه جله كمنه وكلا في كل شيء فاصح له ان
يشله بنفسه صح ان يشله وما يتبع له لكونه منها او مينا ونحو ذلك يتم منه ليدخل فيه تطبيق نياته
وجهة جميع املاكه ونحو ذلك مما له ان يشله بنفسه وان لوجب الضرر والتقييد خروج من الكسبة
(وأوجب) بما حاشه بان ذلك ليس يحتاج من القرض والكسبة لان القيد مسبر وان لم يصرح بهذا
الموم حتى لو خص فرد واحد قيد بالمصلحة فكيف يثل هذا العلم المنتشر الذي كثيرا ما غنى فيه
المصلحة فرجع المصلحة الى نظر الوكيل يشله ما علم به المصلحة وما اشتمت به المصلحة فتركه ولا له في
فصل ذلك قال وكذلك في حق عيني وتطبيق زوجاني وبيع املاكي مع قول واحد لان كل واحد
منها متضبط برعاية المصلحة على ما اضرفوا به وذلك مشترك بين الامرين وانت تعلم ان الظاهر ان نظر
المحقق ادق وان المصنف ومن واقعه لم يحرروا كلام الشيخ لان هناك مصلحة من مصلحة في نفس البيع
مثلا ومصلحة في كينة فاذا وكله مثلا في بيع كاه فلو اوجب على الوكيل ان يبيعه قدا لانسبه بثن
المثل بقدر البه فاذا فعل ذلك قد راحي بمصلحة وليس عليه ان يقول له لا مصلحة لك في بيعه لا يسلط
على ما له فاذا وكله في كل قليل وكبير قد جله كمنه في البيع في التطبيق والتمتق ونحو ذلك مما يباشره
الموكل بنفسه سواء كان له شيء للموكل في ذلك مصلحة أم لم يكن فلو قيل ان يتولى ذلك كذلك
أي مع المصلحة وبدونها لكنه اذا باع الوكيل أو أطلق أو احتق أو زوج وجب عليه مراعاة المصلحة
في كينية البيع من كونه قدا وثن المثل وبقدر البه وفي كينية الطلاق والزوج وفي كينية التمتع وقصد
الثواب وهكذا فان قدا حينئذ ان لو قيل ان يتولى البيع والزوج مثلا لان للموكل مصلحة فيهما
وليس له ان يطلق نساه ويقتضيه لانه لا مصلحة له فيما كان خروجا عن القرض ويبدأ عن
الكسبة قال الشيخ في السكاين والمحقق في الشرائع يمان من صحة ذلك لا فيه من الضرر العظيم لانه
يتناول جميع ما ينفه ويضره والحديد والشيخ والقضاء يجوزون ذلك وان تناول ما يضره الا ما يوجب
الاكراه من حد كافي الكافي وغيره أو تأديب وتزوير كازيد ذلك في الوسيلة والنية وغيرهما أو ايمان
كازيد ذلك في القصة والنهاية وقته التركن أو يجوزون ذلك من دون استثناء كافي في المراسم كما تقدم
بان ذلك كله وقد حكم في المختف عن النهاية انه استثنى الضرر أيضا ولم يحد ذلك في نستثنى منها
ولم يحكم غيره عنها وليس هنا منا اختيارا للذهب الشيخ لان الظاهر عندنا خلافه وانما هو تحقيق المقام
(وفي هناك شيء) وهو انه وقع في النهاية أنه من وكل غيره في المصلحة والعهدة والمطالبة والمكثول

والشراء ويجمع أنواع ما تصرف فيه بنفسه قبل الموكل عنه ضمن القيام قد صار وكفه يجب له
 ما يجب لموكه ويجب عليه ما يجب على موكله الا ما يقتضيه الاقرار من الحدود والاداب والابان
 ونحوه مالي القنة وقته القرآن فان كان الاستثناء في كلامهم من الاخذ كما فيه كشف الرموز صار
 التقدير يجب عليه ما يجب على موكله الا الحدود فانها تخص بالمكلم لا بالمقروض ذلك بحسب التوكيل
 في الاقرار حتى في الحدود ومن قلنا انه استثناء من قولهم يجب له ما يجب لموكه اذمتاه يصح ما يصح
 لموكه كان سواء انه يصح له أن يتوكل في الاقرار عنه في غير الثلاثة ويرشد الى ذلك عبارة المراسم
 والسكفي والوهبة والفتية (قال في السكفي) كما سمت آتانا فان أطلق عت الوكعة سائر الاشياء الا
 الاقرار بما يجب حدا وهذا هو الذي نبهنا عليه فيما سلف وسيأتي للصفحت ان ليس التوكيل في
 الخصومة اذا في الاقرار وقد ادى في التذكرة الاجماع على ذلك وهو يثاني ما يظهر من التاية وغيرها
 وقد قال في الرياض في شرح عبارة الثام وقد سمعنا في صدور المسئلة اذ لم يخص التوكيل وجه
 كما اذا قال في كل قبل أو كبر مع وحكمه عن التاية والمفيد والملي والقاضي والمليبي الى آخر ما قال
 الي ان قال قضى تصرفات التوكيل خاصة كان أم عاما من وجه لم مطلقا مع المصلحة الا ما يقتضيه
 الاقرار بال مال أو ما يجب حدا أو تزيرا فلا وكعة ولا كما لاكثر كالشيخين والتي وابن حرة وابن زهرة
 والتعداد اما لانه لا يمتنع التاية لاختصاص حكمه بالمكلم اذا أنبا من فقه أولاه خلاف المصلحة
 للشرقة في تسبب الوكعة هذا كله اذا لم يصرح له بالاقرار اما مع التصريح به قال الشيخ في الخلاف
 يصح اقراره الى آخر ما قال وحكي بعض ما حكاه في المسئلة فيما تقدم قسبة ذلك الى الشيخين والتي
 وابن حرة وابن زهرة وهم صرف لانك قد سمعت عبارات هؤلاء ولا تعرض في واحدة منها ذكر
 المال اصلا وقد عول في النقل عن الشيخين وفي الملبين وفي التفصيل على كلام التتبع لانه اخذ في
 هذه الامور الثلاثة برمت وكلام التتبع غير متفق ولا محذور وفي مواضع النقل لمن امن فيه الغلظ ولط
 ما حذرناه ثم ما لمنا قد استدلا على عدم جريان التوكيل في الاقرار اذا هم بنوا ما استدلا به على عدم
 جريانه فيه اذا صرح بالتوكيل فيه ولو لا خوف الاطلاق لينا ذلك كله في ما ذكرناه بل اخرج وموقع في اراءه من
 التحذير عن الاضداد على ما ذكر من نقل ودليل وتفصيل (لكن بقي شيء آخر) في كلامنا
 يجب التثنية عليه وهو انه قل في الرياض ولو هم الوكعة صح اذا خصها من وجه مال أو غيره
 بلا خلاف في الظاهر وبه صرح في التتبع اثنى (وفي) مع سوء التصيد ان من جله ما اذا خصها
 من وجه ما اذا قال مع مالي كله واقبض ديني كلها وقد قلنا انه يجي على قول الشيخ في الكتاين
 عدم الصحة نص عليه الحق الثاني كما ستبين ومن جله ما اذا قل مع ما تلت من مالي واقبض
 ما تلت من ديني فقه يجي على قول الشيخ عدم الصحة كما نص عليه الحق الثاني ومن جله
 ما اذا قال مع ثيتا من مالي واقبض شيئا من ديني فانه نص في التذكرة وجامع المقاصد على عدم
 الصحة وهو داخل في مسند في الخلاف في كلامنا وما ومن جله ما اذا قل وكلتك في كل ساملائي
 المالية او كل مالي الماسة به فانه يجي على قول الشيخ في الكتاين عدم الصحة بل قد تأمل الشيخ
 في البسوط فيما اذا قال له اشتر لي عبدا تركيا ولم يسم له ثمة ومنع من الصحة فيما اذا قال اشتر لي
 عبدا وهذا أحسن مما اذا خصها بوجه مال أو غيره وقد اختلف حرسه المشتال في ذلك على كلام التتبع
 أيضا قال تبيين ما به الوكعة اما بحسب الشخص أو بحسب الصف أو بحسب النوع ولا خلاف في

ولو قال وكلتك بما لي من تطبيق زوجاتي وحق عيدي وبيع اسلاكي جاز ولو قال بما لي من قليل وكثير فاشكل ولو قال بجمع مالي كله والبعض ديوني كلها جاز وكذا بجمع ما شئت من مالي والبعض ما شئت من ديوني ولو قال اشتري عيذا بمائة أو اشتري عيذاً تركياً فالأقرب الجواز والتوكيل بالأبراء يستدعي علم الموكل بالمبلغ المبره منه (متن)

صحة هذه الثلاثة ولكنه أحسن بما اذا خصها بوجه مكلّم التخييع أقرب في الجملة الى الصواب لانهم جعل ذلك في الرياض في مقابل ما اذا خصها بوجه قال بعد ما حكاه عن بلا قامة وكذا اذا لم يخصه بوجه كما اذا وكله في كل قليل وكثير ما له فله على الاقوى ﴿ قوله ﴾ (ولو قال وكلتك بما لي من تطبيق زوجاتي وحق عيدي وبيع اسلاكي جاز) لا يتطابق التردد بالتصديق به صريح في جامع المقاصد وهو قضية كلام المبسوط والشرائح كما قسم وقد سمت ما في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (ولو قال بما لي من قليل وكثير فاشكل) يعرف عما تقدم من التردد ومن انقضاءه بالتقييد بالصلصة وقد صرح في الايضاح هنا بالبيان كما حكاه عنه آخراً وقد فرق المصنف هنا كالشذوذة لكنه هنا استشكل وفي (التذكرة) قال ان الوجه الصحة كما سمت وظاهر جماعة عدم الفرق وفي (جامع المقاصد) في الفرق تردد ﴿ قوله ﴾ (ولو قال بجمع مالي كله واقض ديوني كلها جاز) اجاباً نعم في الاول في التحرير وظاهراً فيه في الثاني وبالصحة في الامور صريح في التذكرة وجامع المقاصد وقال في الاخير انه يبيح على قول الشيخ في المبسوط عدم الصحة (قلت) قال في المبسوط اذا وكلني ببيع جميع ما يملكه صح لان ما يملكه محصور (وقال في الشرائع) لو وكله على كل ما يملكه صح (وكيف كان) فلا فرق في الجواز بين ان تكون أمواله وديونه مطبوعة وقت التوكيل او لا فتقييد بالمطبوعه بعض الشافعية من صحة التوكيل في بيع ما له لجهاته ﴿ قوله ﴾ (وكذا بجمع ما شئت من مالي والبعض ما شئت من ديوني) في التذكرة وجامع المقاصد ولا فرق بين أن يكون الاموال والديون مطبوعة وقت التوكيل أم لا كما تقدم (وقال في التذكرة) لو قال وكلتك في بيع شيء من مالي أو قتلته أو طاعة أو قبض شيء من ديوني ولم يبين فالأقوى البيان واختاره في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ (ولو قال اشتري عيذا بمائة أو عيذاً تركياً فالأقرب الجواز) قد تقدم في الكتاب الحزم بالجواز فيها اذا قال عيذاً تركياً وفي (التذكرة والتحرير) الاجماع عليه فلا سق قوله هنا الأقرب كأقرب الجواز في الكتاب وحزم به في التذكرة والتحرير والارشاد فيها اذا قال اشتري عيذاً فلا وجه لاعتاده وقد حكى في جامع المقاصد عن الشيخ في المبسوط عدم جواز التوكيل في شراء عبد تركي أو زمني من دون أن يسمي تماماً والموجود في المبسوط كما سمت فيها سلف أنه ان سمي فما جاز وان اطلق فيه وبيان الجواز وعدمه وان عدمه أحرم فامل ثم اتا وجهنا في بعض نسخ جامع المقاصد واختاطب الشيخ الى آخره ﴿ قوله ﴾ (والتوكيل بالأبراء يستدعي علم الموكل بالمبلغ المبره منه) (عنه خل) ونورد ذلك على التذكرة قال اذا وكله في الأبراء من الحق الذي له على زيد صح فان عرف الموكل مبلغ الدين كفى ولم يجب اسلام الوكيل قدر الدين وجهه وظاهره مواضة الكتاب لكنه قال بعد ذلك ولو قال وكلتك في أن تقرأ من الدين الذي لي عليه ولم يعلم الموكل قدره ولا الوكيل صح ايضاً عندنا وهذا هو الذي يقتضيه النظر في جامع المقاصد وينزل كلامه على ان الموكل لم يقصد ابراءه من كل ما في ذمته قليلاً أو

ولو لم يأل ابراه من كل قليل وكثير جاز ولا يشترط علم الوكيل ولا علم من عليه الحق ولو قال بيع بما باع به فلان سلته استدعى علم الوكيل بالمبلغ أو الموكل ولو وكله بمخاصمة غرامه جاز وإن لم يمينهم ﴿ الفصل الثاني ﴾ في احكامها ومطالبه خمسة (الاول) في مقتنيات التوكيل اطلاق الاذن في البيع يقتضي البيع ضمن المثل حالا بقصد البلد (ممن)

كثيرا فيشترط عليه حيثما بالتدريس ابراه لا علم الوكيل اما لو قصد ابراه مطلقا فهو بمنزلة ما لو وكله في ابراه من قليل وكثير وأما علم من عليه الحق فليس يشترط أصلا وحكي عن بعضهم في التذكرة اشتراطه بناء على ان ابراه تملك فلا بد من علمه كالا بد من علم المتيقن بما يبيعه من الظاهر انه محض استقنا ﴿ قوله ﴾ (ولو قال ابراه من كل قليل أو كثير جاز ولا يشترط علم الوكيل ولا علم من عليه الحق) لانه لا مانع من وليس علم أحدهما بشرط ولو وكله في ابراه من شيء واقطع فانه يحصل على أقل ما يتول لانه المتين بالاستقنا ولو قال ابراه ما شئت اوشاء فاقبض الصلة ويرجع الى مشيئة او مشيئة القريم ولو وكله في ابراه ضمن الحق الذي عليه صح كالمسح على الجميع في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (ولو قال ج ما باع به فلان سلته استدعى علم الوكيل بالمبلغ أو الموكل) ظاهره انه لا بدلي صفة الوكالة من علم أحدهما لمكان التردد (وأورد عليه في جامع المقاصد) ان علم الوكيل من دون علم الموكل لا يتقدم به التردد فان كان مانعا اشتراط علم الموكل وإن لم يكن مانعا لم يشترط علم واحد منها لكن يجب على الوكيل الاستسلام قبل البيع وأما الصلة (قلت) اذا علم الموكل فلا بد من أن يعلم الوكيل حتى يصح البيع فرجع كلام المصنف الى انه لا بد من علم الوكيل في صحتها وبه يتقدم التردد عن الموكل لانه لا بد له من أصناف الصلة والمعلم بالمبلغ قبل البيع لتعلق العدة به فلا يشترط في صفة الوكالة ولا البيع علم الموكل وقد يرجع اليه كلام التذكرة وان كان ظاهرهما خلافا (قال في التذكرة) في المثال الشرطي في صفة البيع علم الوكيل لان العدة تتعلق به فلا بد أن يكون على بصيرة من الأبراه ولو كان الموكل جامعا بما باع به فلان فرسه لم يضر وظهره انه لا يشترط في صفة الوكالة علم واحد منها وانما اشترط في صفة البيع علم الوكيل (وصالح قول) لشكك عبارة الكتاب بقصد اراد بهما في التذكرة فيكون علم أحدهما شرطا في صفة البيع (لا ما قول) لا يكفي في ذلك علم الموكل وحده بل لا بد من علم الوكيل لانه المتولي البيع وعده فلا بد ان يكون على بصيرة من على انه خلاف الظاهر لان الكلام في احكام الوكالة لا البيع وقد يكون المراد من كلام التذكرة ما أوردنا اليه كلام الكتاب من انه لا يشترط علم الموكل في صفة الوكالة ولا البيع وانما يشترط فيها علم الوكيل فليأمل وينت العلم بما باع به فلان سلته بالية وهل ثبت بقول فلان البائنه او المشتري او اللال الظاهر الاكتفاء في مثل ذلك بذلك وتوقف فيه في جامع المقاصد وقال لا أعلم فيه نصرا ﴿ قوله ﴾ (ولو وكله بمخاصمة غرامه جاز وإن لم يمينهم) كافي في التذكرة وجامع المقاصد عملا يقتضي السوم وفي قول لشاغيا لا يجوز حتى يمين من بمخاصمة لا اختلاف القوية (وقال في المبسوط) انه لو وكله في ابراه لم يدخل كذا اذا وكله في سببهم وبخاصتهم قال وكذا اذا وكله في قرقة كذا في القتراء ﴿ قوله ﴾ (الفصل الثاني في احكامها ومطالبه خمسة (الاول) في مقتنيات التوكيل اطلاق الاذن في البيع يقتضي البيع ضمن المثل حالا بقصد البلد) قد سرح باقتضاء الاطلاق الثلاثة في الخلاف والفتية والسرائر وجامع

الا ما يتبين للناس بطله وليس له أن يبيع بدونه أو بدون ما قدره أن عين ولو جسر من
يزيد على ثمن المثل فالأقرب أملا يجوز فيه ضمن المثل ولو حضر في حصة التلوي في وجوب

الشرائع والذكورة والتحرير والارشاد والصفة والروضة ومجم البرهان والكتاية وكذا المبسوط وفي
(التذكرة) لا يملك الوكيل غير ذلك اجلا وفي (جاسم المقصد) أنه لا خلاف في هذا الحكم أي ان ذلك
حكم الاطلاق وقد صرح في الخلاف والمبسوط والفتية والسرائر أنه لو خالف ذلك كان البيع باطلا في
غيرها (غيرها غل) أنه يقع ضمنيا يترقب على الاجازة وله المراد من غير الخلاف والمبسوط والاصل
في ذلك أنه يجب حمل المقصود على التائب المعارف للمورد لأنه هو المتبادر من ذلك لأن البيع بدون ثمن
المثل تضيق وكذا التأجيل وتغير البذل ومن ثم يحمل المطلق عند البيع على المطلق وقد اتاب المعارف
وحكي في جامع الشرائع القول بالخبر في ذلك الاطلاق وله المراد ما سلسله عن الشيخ ﴿ قوله ﴾

﴿ الا ما يتبين للناس بطله ﴾ قد ترك هذا الاستثناء في الخلاف والفتية والسرائر والتحرير والارشاد
والصفة لكن الظاهر من جامع المقصد أنه لا خلاف فيه وله لأن ضمان المرد في مائة ما يباح به في
العادة والمرف بل بعد حنبل عرفا من ثمن المثل اذ لا يمكن التحرز عنه الا بكامل المائة وليس
نظر الخلاف وما وافقه ان كان في ترك الاستثناء خلاف كما هو الظاهر ان الناس تتفاوت في ذلك فتفاوت
كثيرا وان كان التروك يسيرا فان كان الوكيل يعلم ان الموكل من الامم الاطرب الذين يتسامحون
بذلك والا فلا يصح الا ان تقول يجوز الوكيل ذلك مع الجليل بحاله على الامم الاطرب الا اذا
علم بأنه لا يتسامح بذلك ﴿ قوله ﴾ ﴿ فليس له ان يبيع بدونه ﴾ كما هو قضية كلام الجليل لأنه
غير مأذون فيه فان فعل كان باطلا او موقفا كما تقدم فان سلم العين كان ماديا وحكي في التحرير عن
الشيخ القول بأنه يفتي البيع ويضمن الوكيل التفاوت ولم يعلم مراده من التفاوت فتفاوت بين ما يباح
وبين ثمن المثل أو بين ما يتبين للناس وبين ما لا يتبينون به ولعل الاول أولى لأنه لم يأخذ له قسبة
التائب وهو احسن الروايتين عن احمد وفي (الكتاية) أنه لو لم يجد الا لشعري باطل من ثمن المثل
وعلم اضطرار الموكل الى البيع لم يند جزاء البيع بالاكل اتفق فأمثل وهذا كله اذا علم بالثمن المتاحش
يعنى انه باع بدون ثمن المثل اما اذا جمل ذلك بعد التمس أو بدونه لان المفروض ان الوكيل تام
البصيرة بمراد الموكل فبطله وبيان يأتي بإجها في آخر المطلب الثالث ﴿ قوله ﴾ ﴿ او بدون ما

قدره ان عين ﴾ لأنه تصرف في مال الغير بغير إذن ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو حضر من يزيد على ثمن
المثل فالأقرب أملا يجوز فيه ضمن المثل ﴾ هذا هو الاصح كما في الاصح وجامع المقصد وهو يزم
في التذكرة والتحرير والروضة ومجم البرهان وكذا الكتاية لأنه يجب عليه رعاية المصلحة معصية
معرفة عليها ومن المعلوم عدم المصلحة في ذلك وجوبه للميراث مطلق الاصحاب ان المطلق الوكالة يقتضي البيع
بثمن المثل (وفي) ان ذلك حيث لا يوجد من يشتري بقرانديرا على العادة والقالب وت يعلم أنه يمكن
ان يقال لا يجوز له البيع بما عين اذا وجد باطل الزائد خلافا لفروضة لان الظاهر أنه اما عين له علم
بزيادة اذن المعارف المعلوم ان الانسان لا يبيع بالتقصان مع وجود الزائد كما هو خيرة مجم البرهان
ثم اذا كان الزائد عن لا اعتماد عليه أو كان في ماله شبهة أو كان عن نكوة ماله أو نحو ذلك فلا
التمسك اليه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو حضر في مدة الخيار في وجوب التمسك اشكالا ﴾ والأقرب أنه

التصريح إشكال وله أن يبيع على ولده وإن كان صغيرا على رأي لا على نفسه إلا أن يأذن الموكل
فله أن يتولى الطرفين (مقن)

يجب كما في التذكرة وهو الأصح كما في الإيضاح لأنه يجب عليه مراعاة الأصلح وبه جزم في جامع
المقاصد والروضة وجمع البرهان أن تناولت كالتدبير لمكان اشتراط تصرفه بالنفقة ولا غبطة في عدم
النسخ حيث أن البيع بالزيادة مع تحقها واجب ولا يتم إلا بالنسخ وفي (التحرير) إن الوجه أنه
لا يجب النسخ ولله أن يفرع البيع على الوجه المستبر والنسخ حيث نكسب لا يجب على الوكيل وأنه قد
امتثل ما يجب عليه والأصل براءة ذمته من وجوب النسخ فلا يصح الاستناد إلى النفقة ولا إلى باب
التمتع وينبغي أن الراسب على الوكيل البيع بالزيادة بها أمكنه ذلك عادة وهو ممكن فيجب عليه
فعل ما يجب عليه ولله يضي بهم اشتراط تناول الوكالة ذلك كما في الكتب الثلاثة فيتأمل جيدا
(وفي حاشيته) وهو أنه لو ألقى الوكالة أو قيدها بالأطلاق كأن قلنا أنت وكيل مطلق فهل له أن يستغل
خياره أم لا وهل له أن يجعل على نفسه خيارا المشتري أن كان وكيلاً في البيع وبالعكس (قال في
المبسوط) وهل يملك الوكيل بالأطلاق الوكالة الخيار قبل فيه وجهان أحدهما أنه يملك والثاني أنه يملك
نفسه دون المشتري لا ملاحظ لموكله في شرط الخيار للمشتري وهذا أولى انتهى وفي (التحرير) أنه أتوى
وجزم في التذكرة بأنه ليس له شرط الخيار قبالة إذا وكره في الشراء وأنه ليس له شرط للمشتري
إذا أسره بالبيع ولم أجزم من تعرض لحال استغاله خياره في الباب ولله ما تقدم لهم في باب الخيار من
أنه ليس له وكيل ذلك إلا أن يكون ولياً أو وصياً أو وكيلاً في ذلك أيضاً وقضيت أن الإطلاق لا يقتضيه
وإن قلنا بقوله له كان خارجاً عنه والخصص أنه لا حظ فيه له والواجب عليه مراعاة الخط والمصلحة
فليسقط ولياً في ﴿ قوله ﴾ (وله أن يبيع على ولده وإن كان صغيراً على رأي) هو المشهور
كما في الإيضاح وجمع البرهان والأشهر كما في الكفاية والجمع عليه كما في ظاهر التذكرة حيث قال عندنا
وقد جزم بالحكم في الإرشاد والإيضاح وجامع المقاصد وجمع البرهان والكتابة كما قدم الكلام في
ذلك في الوكيل قريباً وباب البيع (وقال في المبسوط) لا يجوز لأنه يكون في ذلك البيع قابلاً مرجحاً
تلحقه التهمة وحكمه في التحرير من قلب الدين الكيبري ﴿ قوله ﴾ (لا على نفسه إلا أن يأذن
الموكل) أنه أن يتولى الطرفين (هنا مقامان) الأول (إذا ألقى الموكل الأذن) قال به هذا المال
مثلاً من دون انضمام شيء آخر إليه ولم يفهم منه الأذن في البيع على نفسه ولا عدمه فهل يكفي هذا
الإطلاق في جواز بيعه من نفسه أم لا (الثاني) أنه مع ذاته له حل صبح القدر أم لا لزوم كونه مرجحاً
قابلاً مع التهمة وعدم المأكدة وهذا قد أسبغنا الكلام فيه في أوائل باب البيع وحكيته هناك المنع
من صحة العقد عن أبي علي وعن النهاية والخلاف والمبسوط والسرائر وحكيته عن غاية المراد أنه
نسبه إلى كثير من أصحابنا وحكيته الجواز من موضع من النهاية وموضعين من المبسوط أحدهما قوله في
هذا الباب أنه الصحيح وقلنا أنه يظهر من ثلاثة مواضع من التذكرة ودعوى الإجماع عليه منها قوله
في الباب عندنا وحكيته عن التحرير أنه قال أنه الروي وحكيته هناك عن وكالة الكتاب والإرشاد
والصحة والروضة وجمع البرهان والكتابة وقلنا إن الظاهر لمباقي المتأخرين عليه كالمحقق والمصنف
ولله والشيدين والمحقق الثاني وغيرهم كما تقدم في المقام الثاني وفي (جمع البرهان) أنه المشهور وقلنا

وإطلاق الاذن في الشراء يقتضي إتيان الصحيح دون للسبب ضمن المثل بقدر البلد حالا
لامن قسه (متن)

أنه لازم لا يبي الصلاح ويستحبها عليه الادة وقد مضى لنا قريبا في الركن الثالث الركن الاستقلال
على ذلك أيضا محرراً ويان حال ادة الخاف في ذلك وإما المقام الاول قد قلنا في أوائل البيع أن
قضية كلام الكتاب فيه أنه لا يدخل في الإطلاق وقلا أنه صريح في باب الرقعة وأنه صريح
البسوط والارشاد وكذا الخلاف وقلا أنه قال في رقعة التذكرة أنه المشهور وقلا أنه نسب في جميع
البرهان وكذا الكناية التي ظاهراً أكثر المتأخرين عند المصنف في الحفظ والتذكرة منه إيجازه من
دون اعلام وقلا هناك أن الجواز خيرة نهاية الأحكام والخصيص ولو اسحق رهن الكتاب والإيضاح
في باب البيع وحواشي التثيد والمختلف في موضع آخر وكأنه مال إليه أو قال به في جميع البرهان وقد
حكاه جماعة عن أبي الصلاح لكنه في غاية المراد حكاه عن ظاهره وليس في التلخيص ما يثبت ذلك
الاقوله وإذا أراد الموكل عزل الوكيل أو تخصيص الرقعة فليشهد على ذلك ويطه به إن أمكن اعلامه
وهي بالظهور أشبه لكلك أن لحقت تمام كلامه رأيه لا يخلو من ثبوت وقلا أنه استشكل في بيع
التعريف والكفاية وأنه تردد في التذكرة وأنه لا يربح في رقعة التعريف ورقعة غاية المراد وقد ذكرنا
في حجة الاولين أن الاصل عدم جواز التصرف في مال الغير بخلافه وقلا أن هذا لا نزاع فيه فينبغي
أن يكون النزاع في أنه هل يضمن الاذن والرضا من مجرد قوله بيع مالي من دون اضطرار شيء أم لا كما
ذكرناه في عنوان المسألة فيكون دليلهم الاصل وعدم ظهور الخلاف لأن المتبادر من قوله بيع إنما هو البيع
على التعريف وقاعدة وإيداعه بما ورد بها إذا قال لك الرجل اشتري مني قول أبي عبد الله عليه السلام
لا تصح من عندك وإن كان اتقي عندك خيراً وقوله عليه السلام لا يقرن هذا ولا يندس قسه وذكرة
في حجة الآخرين أنه بعد أن أذن له في البيع جاز له لأنه يصدق على يمينه من قسه أنه بيع لقسه
وعرفاً وأتهم يضمن العرف والتبادر وما يحتاج لهم به رواية استحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام يجتري الرجل بدينار يريد شراء دراهم فباعه أرخص مما أبيع قال أصله أرخص مما يحد له
وقد يشهد لهم بما ورد فيها إذا وكله في قسيم مال على فريق هو منهم من أنه يجوز له الاخذ وإن
كان فيه خلافاً وما ورد في جواز صحيح الوصي بنفسه على أن الروايتين ليستا صريحين في المنع من الشراء بل
عن الاعلاء مطلقاً وهو أعم مع أنها ليستا بمقتضى السند مع احتمال ارادة الاولى والاحسن ذلك أو
يكون المنع مع فهم المسح أو من ذلك مع ظن التهمة كما يظهر من الرواية الثانية (وروى الصدوق)
بسناده عن عثمان بن عيسى عن ميسرة قال قلت له يجتري الرجل فيقول اشتري ويكون ملعندي خيراً
من متاع السوق قال إن أنت أن لا يتهلك فاعطه من عندك فإن خفت أن يتهلك فأتته من السوق
(ولعلم) أن الاذن إما أن تكون صريحة أو من قرينة دلالة على الرضا كأن يقول مرادني البيع ونحصيل
الثن ويثني مرابحة ما ذكرناه في أوائل باب البيع عند قوله ولا يتولاها الواحد ويثني عنه مرابحة
ما كتبناه في الركن الثالث الركن ﴿ قوله ﴾ ﴿ وإطلاق الاذن في الشراء يقتضي إتيان
الصحيح دون الميب ضمن المثل بقدر البلد حالا لامن قسه ﴾ إمامنا الإطلاق في الشراء يقتضي
شراء الصحيح دون الميب ففي (التذكرة) الاجماع عليه وبه صرح في البسوط والجامع والتأراخ

والتوكيل في البيع يقتضي تسليم المبيع الى المشتري ولا يملك اليراع من الثمن ولا قبضه (من)

والتحرير وجامع المقاصد والمكتاتيب والمقاييس لان الاطلاق في الوكالة في الشراء يقتضي السلامة ولم يملك المالك الا من أبي حنيفة وقد تقدم الفرق بين التوكيل والمضارب في جواز شراء المبيع الثاني دون الاول ويأتي في الكتاب وغيره أنه ان اشترى المبيع بشئ منه وجعل المبيع وقع من الموكل وان كان بين وجه لم يقع من الموكل ويأتي بان المال في ذلك ان شاء الله تعالى وان المدار على ما يقتضي غالباً من التبين والمبيع فيلزم الموكل ولا يقتضي لا يلزمه وانما انه يقتضي الاتباع بشئ المثل بقضائه حالاً لا من نفسه كمال فيه كمال في المطلق الاذن في البيع باقصة الى الاحكام الاربعة بل الاخبار هنا واردة في الاخير كما تقدم ولله في ذلك جزم بعدم جواز الشراء من نفسه الشديد في غاية المراد وجوز البيع في حواشي الكتب وتردد فيه في غاية المراد وقد نص على جميع ملق الكتاب في جامع المقاصد ومن التفسير أنه نص على الثلاثة الاول في التحرير ولم يتعرض فيه للاخير واغرب منه ان الشيخ والمجاعة تعرضوا لمخال اطلاق الاذن في البيع ولم يتعرضوا له في الشرائع مع أنهم يذكرون بعض أحكامه بهذه بلا فائدة عدا الشرائع على الفخر منها لاجل ما فيه منها في المسالك في (المبسوط) بعد ان ذكر حال اطلاق الوكالة في البيع قال فما اذا وكله في الشراء فلا يجوز له ان يشتري الا بشئ المثل متى اشترى بأكثر لم يلزم الموكل بلا خلاف ثم ذكر أحكامها آخر لا يتعلق لما بقدر البله والمال والبيع من نفسه ونحوه غيره مع ان هذه الاحكام الاربعة تستمد من مطاوي كلماتهم في مواضع متفرقة وبها يقتضي استسلام على ذلك في المطلق الاذن في البيع من ان التنازل في البيع أو المماثلة ذلك فيحصل الاطلاق عليه ﴿ قوله ﴾ (والتوكيل في البيع يقتضي تسليم المبيع الى المشتري ولا يملك اليراع من الثمن ولا قبضه) لما أنه يقتضي تسليم المبيع قد صرح به في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمقاييس وفي (الارشاد) أنه لا يملك تسليم المبيع قبل توفيقه الثمن وقد واقعه على ذلك للشارحان ووقعه في شرحه مولانا المقدس الاردبيلي وماحب المسالك وقد قيد ذلك اعني تسليم المبيع بما اذا كان هذا اداء الثمن الى الموكل أو وكيه الماذون في ذلك في التحرير والتذكرة في مسائل كثيرة وقد نسب في جامع المقاصد منع التوكيل من تسليم المبيع أولاً الى المطلق الاصحاب ونحوه ما في غاية المراد حيث قل حكوا بما نسبه قريبا ويشكل المصنف في ذلك ويقرب التمس قبل احضار الثمن ومراعاة باحضاره تسليمه أو الامم منه (وجهه) في جامع المقاصد كلام الكتاب بان البيع يقتضي ازالة ملك البائع من المبيع ودخوله في ملك المشتري فيجب التسليم اليه لانه من حقوقه (وجهه) في مجمع البرهان كلام الارشاد بأن تسليم المبيع ليس بمداخل في مفهوم البيع وليس هو شرطاً في ذلك فلا يملكه الموكل (قلت) وكونه للمشتري لا يقتضي وجوب اقسام اليه حالاً لان ذلك لو باعه بنفسه حق المبيع حتى يقبض الثمن فكذلك التوكيل ثم لو قلنا بوجوب اقسام على البائع أولاً ثم لم ذلك وقد تقدم في محله أنه غير واجب وان الاصح أنها يتقاضان ثم أنه لا مصلحة في ذلك لقول بل هو مقر بطولاً لا يجزي ما في الكتاب وجامع المقاصد حيث جزأ أولاً بالاكفاء المذكور مع أنها سيقتاران أنه ليس له ان يسلمه قبل احضار الثمن كما عرفت (ومسالك قول) لا تناظر بين الكلامين لان التوكيل عندها يقتضي

تسلم المبيع لكن مراعاة الاحتياط الموكل في حفظ المثل له فثبت بأن الأقرب التمسك به حليقي
 جامع المقاصد (قلت) لا اختلاف موجود سواء كان الباحث على التسليم الاحتياط لوفيه على أن يمنع ذلك
 بل قول يجب عليها ما أن يقتضيا (وكيف كانت) فمنع التسليم قبل تسليم الموكل المثل غير
 التذكرة والتحرير والإرشاد والإيضاح والمساك والكفاية بل لا قائل مريحا ما بأنه أن يعلم المبيع
 من دون احضار المثل وتسلمه اما الموكل أو الوكيل ثم يظهر ذلك من المقتضى في الشرائع حيث لم
 يقيد والتبني في المتوسط جزم أولا بأن له ذلك ثم في الحكم على وجوبه لم يرجع أحدهما فبرج كلامه
 بالآخرة إلى التوقف قال إذا وكل رجلا في بيع ماله فباعه كان له أن يسله إلى المشتري لأن المطلق
 الاذن في البيع يقتضي التسليم لأن ذلك من موجب مقتضاه وهل يقتضي تسليم المثل من المشتري قبل
 فيه وبيان الاحتياط وعنده كان كذا بالاكتمال لم يكن له أن يعلم المبيع إلا مع تسليم المثل فإذا لم يسل
 كان الموكل أن يفره قيمة المبيع ومن قال لا يقتضي لم يكن له أن يفره الوكيل لأنه ما تضمنه في التسليم
 انتهى ولم يرجع واحدا من الوجوه (وكيف كان) فكلامهم في الباب مضطرب جدا إذ قد سمعت ما
 في الإرشاد والتحرير والتذكرة من تهديد تسليم المبيع بما إذا كان بعد أداء المثل وتوقيته (وقال في
 الإرشاد والتحرير) أنه لو كان في الشراء ملك تسليم منه من قبل تهديد ذلك بما كان بعد تسليم المبيع
 إلى الموكل أو وكيه المأذون وقضية كلامهم التفرق بين وكيل الشراء ووكيل البيع وقد اختلف شراح
 الإرشاد في ذلك فقل وقد كلفه في الشراء على ما إذا كان بعد تسليم المبيع كما هو الشأن عنده في
 وكيل البيع وهو خلاف الظاهر المتبادر من الساترين حيث قال في وكيل البيع ووكيل البيع لا يملك تسليم
 المبيع قبل توفية المثل وقال في وكيل الشراء ما سمعت (وقال الشهيد في غاية المراد) في شرح عبارة وكيل
 الشراء لا يرد أنهم حكوا بأنه لا يميز أن يعلم المبيع حتى يسلم المثل ولا المثل حتى يسلم المبيع لأن ذلك
 محمول على من هو وكيل فيما سأل المطلق ولو سلم فلو قيل أن يتحقق حتى يدفع التبريم المبيع أو المثل
 إلى موكله انتهى وهو يرجع إلى تزيل رده على أنه غير جيد ولا يوافق كلام الإرشاد في وكيل البيع
 ومولانا المقدس الأردبيلي أنكر على الإرشاد الفرق بين المستثنى قال إلا أن يدعى أن الفرق هو
 الفرق ثم منع الفرق في الفرق وكذا صاحب الكفاية لم يفرق هنا حال كلام الإرشاد والتحرير وأما
 التذكرة فقد عرفت أنه قد تسليم المبيع في وكيل البيع إذا كان بعد أداء المثل في مسائل عديدة وقال
 في وكيل الشراء إذا اشترى مالا وفي ملك تسليم منه لأنه من تنه وخوفه فهو تسليم المبيع في الحكم
 قضية التشبيه أنه إنما يملك تسليم المثل في ملك تسليم منه لأنه من تنه وخوفه فهو تسليم المبيع في الحكم
 الفرق بين الوكيلين لكن هذا سهل وأما كلام الكتاب فمختلف في وكيل الشراء ولو كان في الشراء ملك
 تسليم منه ولم يقل وهل له أن يعلم قبل احضار المبيع كما قال مشه في وكيل البيع وقضية الفرق بين
 الوكيلين (وقال في المتوسط) بعد ما حكيتاه مع بلا فاسدة وكذلك إذا وكله في الشراء اقتضى ذلك
 الاذن في تسليم المثل وهل يقتضي الاذن في تسليم المبيع حتى على الوجوه كما ذكرناه انتهى (وقال في
 التذكرة) أنه إذا وكله في البيع ومنه من قبض المثل لم يكن الوكيل القبض اجمالا ولو منه من تسليم
 المبيع فكذلك وحكي من بعض النافية الاحتياج على الآخر بأنه من توابع البيع وتعلم العقد وكون
 التسليم مستقلا لمشتري لا يقتضي كون المشتري هو تسليم الوكيل فالمنوع غير المستحق (وفيه) أنه
 إذا سلم المشتري المثل إلى الموكل انقطعت سلطة الموكل من المبيع ووجب على من كان في يده تسليمه إلى

لكن هل لمّا يسلمه للبائع من دون اختيار المثل اشكال الاقرب المانع فيضمن لو تمرد قبض المثل من المشتري ولو هلت قرينة قبض ملكه بأن يأمره ببيع ثوب في سوق غائب عن الموكل أو في موضع يبيع المثل بترك قبض الوكيل له وليس له بيع بضه يبيع المثل الا مع القرينة كما لو أمره ببيع عبدين (متن)

مالكه وكفك الخال في الثمن في جانب الشراء كلفى جامع المقاصد وأما أنه لا يملك الإبراء من الثمن في التذكرة الإجماع عليه (قلت) الحكم من التطبيقات البينات لعدم دلالة الوكالة على ذلك لغة ولا عرفاً ولا شرعاً فلا جاع استعاطي اذ لا مصرح به قبله فيما أجد عند الشيخ في المبسوط وأما أنه ليس له قبضه فقد مصرح به في الشرائع والتذكرة والتحرير والإرشاد وجامع المقاصد والمساك والكتايب وجمع البرهان وفي الأخير كأنه لا خلاف فيه وفي (موضع من المساك) الإجماع عليه ذكره استطراداً ثم لو دلّ به المتهري بمنوان أن يكون وكلاءه في إيصاله إلى الموكل حاز ولكنه ليس بما نحن فيه (وقال في جامع المقاصد) أنه لا فرق في ذلك بين الصرف وغيره خلافاً للشافعية (قلت) قال في التذكرة اتفقوا أي الشافعية على أن الوكيل في عقد الصرف يملك القبض والقبض لانه شرط صحة العقد وكذا في السلم قبض وكيل المسلم إليه رأس المال ووكيل المسلم قبضه إياه لا بماله عندهم ومتدعي في ذلك نظر والوجه أنه لا يملك القبض بحال انتهى وفي (جمع البرهان) أنا نجد أن ما قلناه أوجه لما ذكره من دليهم (قلت) قد تقدم في ما أن المتهري يحصل القبض في الصرف قبل تفرق المتاعدين ففي كل المتاعدان وكيين أحضر تاقضهما في المجلس أو قاض المالكين قبل تفرق الوكيلين فيصح كل من القولين بصلاحه فذين التقديرين لكن قول المصنف أوجه مائسة إلى الملاقاة الإذن في خصوص العقد فبأجل ﴿ قوله ﴾ (ولكن هل له أن يسلم المبيع من دون اختيار المثل اشكال الاقرب المانع فيضمن لو تمرد قبض الثمن من المشتري) قد تقدم الكلام في ذلك ويظهر منها الاشكال ما حكيناه في توجيه كلام الكتاب وكلام الإرشاد من جامع المقاصد وجمع البرهان ﴿ قوله ﴾ (ولو دلت قرينة على قبض ملكه أن يأمره ببيع ثوب في سوق غائب عن الموكل أو في موضع يبيع المثل بترك قبض الوكيل له) لا مصرح بذلك كذا في التذكرة وجامع المقاصد وكذا التحرير حيث قال لو قيل بالملك مع القرينة كان وجهها ولا معنى لها فيه إن كان متأملًا لأن ظاهر حال الموكل أنه لا يرضى بتضييع ماله وأنه إنما أمره بالبيع لتعصيل ثمنه وأنه إن ترك يدي في الصرف مفرطاً مضياً ﴿ قوله ﴾ (وليس له بيع بضه يبيع المثل من الثمن) كافي جامع الشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وقد نص على مثله في المبسوط في الشراء قوله ببيع هذا البضاعة فلا يصح له بيع نفسه بخمسين لأنه إنما وكله في بيع المصروع وهو يتأخر ببيع الأجزاء ولم يوجد منه إذن فيما نفقا ولا عرفاً ولأن في التبييض اضراً في الموكل ولو فعل كان فضولاً فكان كالموكل في شراء عبد فاشترى نصفه وسيجيء أنه له بيع نصفه بكل الثمن وفي (التحرير) أنه لو أمره ببيع عبده بمائة فباع بضه بأقل لم يثم أحكاماً ﴿ قوله ﴾ (البيع القرينة كما لو أمره ببيع عبدين) وكما لو وكله في بيع عبد بمائة فباع نصفه بمائة لأنه قد زاده في هذا خيراً فهو ما ذن فيه من جهة العرف لأنه قد حصلت له مائة وقيمت له زيادة وهل له حينئذ بيع النصف الآخر فيه وبيان لأنه قد لا يرضى فيه للحصول غرضه واستثنائه عن يمينه والقرينة في مسحة البدين استمرار العرف

ولو نص على وحدة الصفقة لم يجز له التجاوز وله حيث أن يشتري من مالكين صفقة
ولو وكله في الشراء ملك تسليمه وقبض المبيع لقبض الثمن ولو وكله في التزويج كان ان
يزوجه ابنته وله ان يرد بالبیب مع الاطلاق (من)

على ذلك وقدره اتفاق من يشتري البدين دفعه ﴿ قوله ﴾ (ولو نص على وحدة الصفقة لم
يجز له التجاوز) وجوب عليه الامتثال لان اذنه لم يتناول غير ما به لانه له فرض في ذلك وقد نص
عليه في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وعليه في المبسوط ﴿ قوله ﴾ (وله ان يشتري من
مالكين صفقة) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد ومن الشافعي أنه لا يصح لان عقد الواحدم
الاثنتين عقدان وفيه انه عند واحد بنقرة اثنين ﴿ قوله ﴾ (ولو وكله في الشراء ملك تسليم
نعم) قد تقدم الكلام في سبب عقد الكلام على ما اذا وكله في البيع ﴿ قوله ﴾ (وقبض المبيع
كقبض الثمن) كما صرح بذلك في الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وشرحه ولعله وظاية المراد
وجمع البرهان وغيرها ومما دام ان الحكم في تسليم الوكيل للمبيع حيث يركبه في الشراء كالحكم في تسلمه
الثن حيث يركبه في البيع وقد عرفت المال في ذلك كما قد سكت ما في المبسوط ﴿ قوله ﴾
(ولو وكله في التزويج كان له ان يزوجه ابنته) كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه كما اذا
وكله في البيع ماله ان يبيعه من ابنته ولم يفرق في التحرير بين الصنعة والكيفية وبمجيء على قول
الشيخ الشافعي اذا كانت صغيرة كالمهر محكي من بعض الشافعية ولو وكله المرأة في تزويجها لم يكن له ان يزوجه
من نفسه لقول مولانا الصافي عليه السلام في خبر الحلبي تنزع من ووجه رأسه واحتل في التذكرة مع
الطلاق التوكيل الجواز ثم له ان يزوجه من ابنته وهو المولى بض العامة وجامع ﴿ قوله ﴾ (وله ان يشتري من
مع الاطلاق) أطلق في المبسوط والشرائع والتحرير والارشاد أنه له الرد بالبیب من دون تقيده بالطلاق وزيد
في الشرائع والارشاد مع حضور الموكل وغيثت وكلمتها التار إلى التنيه على ما في المبسوط حيث ان ظاهر تملكه
ان ذلك مع غيثه وسداد المصنف بالاطلاق أنه أمره بشراء شيء من غير ان يبين شخصه واختاره في
التذكرة في موضعين منها والمساك وجمع البرهان وكذا القاتع أنه ليس له الرد وفي (جامع المقاصد)
أنه لا يخلو عن قوة وظاهر احد الموضعين من التذكرة الاجماع عليه حيث قال عندنا وقد احتج على
مختاره في المبسوط بمرور (الاول) أما كما مقامه مفردة حيث ذكره (الثاني) أما اذا اخر حتى يحضر
الموكل لا يأن فوات الرد بالبیب يموت الملك أو غيثه ووجه في جامع المقاصد بان الوكيل انما يذن
على شراء الصحيح فإذا ظهر اليه كذاه الرد وشراء ما وكل فيه وهو الصحيح على في التذكرة صحة
الشراء بأنه انما يركبه شراء الصحيح في الظاهر وليس مكلفا بالسلامة في الباطن لان ذلك لا يمكن
الوقوف عليه ولا يميز تملكه به ويسمى من التعرض عن شراء سبب لا يلزمه فيه فبقيع الشراء للموكل
وحكي في المساك عن التذكرة أنه حال بهذا توت الرد وقد عرفت أنه حال به صحة الشراء ورد
على أول توجيى المبسوط أنه انما اقامه مقامه في نفس المقد لاني لوازمه التي منها الرد بالبیب اذن
جلتها القبض والاقالة وليس لها مباشرتها اجماعا وعلى الثاني بأنه ان تم وما كان ليكون خص حال
النية وعلى توجيه جامع المقاصد ان قصته أن لا يصح الشراء أو يقع موقوفه وعلى توجيه التذكرة على
ما حواه منها في المساك أنه توجيه لصحة البيع ولا خلاف فيه على جواز الرد ثم أنه مضايير لشراء

ومع التبيين اشكال فان رضي المالك لم يكن له مخالفة ولو استعمله البائع حتى يحضر
للوكل لم يتقدم لبايعه (متن)

والتوكيل اما انقصى الشراء لا الرد ولا تلازم بينهما كما تقدم منه في تسليم المبيع وقبضه اثنان فاقول
بصح الشراء فهوكل ياتي جواز الرد من دون اذنه ولهذا قال سيدي جمع البرهان ما يعرف به وجها
والانصاف ان أهل العرف يعدون ان من اشترى مينا يقض عنه نصف قيمته أو أكثر وكله نوكل
ولم يرد مضيا مغرطا في مال الموكل فيكون التوكيل في الشراء نوكلا في الرد بالميب عرقا كما اذا
وكله في بيع شيء في موضع يضم اثنان بترك قبضه ﴿قوله﴾ (ومع التبيين اشكال) ونحوه
ما في المبسوط من أن فيه وجهين وقرب الرد في الكتاب في أواخر المطبوعات وفي (التحرير) بعد ان
استشكل اما الاشكال فلاختلاف غرضه بهذا صحيحا كان أو معيا واختلاف تعلق غرضه
به بشرط الصفة ولا ترجيح لجاء الاشكال واما وجه القرب فلان الشراء يستلزم رد بالميب والاصل
عدم طه بالميب وانما ظهر التالف أنه لا يرضى بالميب وقد أقامه نظامه قد اردوه قوي جدا ان لم يكن
مينا لما عرفت أما واختير في التذكرة والايضاح وجامع المقاصد والمساك أنه لا يميزه ذلك الامع
الاثنان لانه بالتبيين قد قطع اجتهاده من ولده قد أمره بشراؤه مع طه بيه وأنه قد أمره بادخاله في
ملكه والرد يضاهه والتوكيل في شيء لا يلزم ان يكون في مضاده فالتوكيل في الشراء لا يستدوج فيه
التوكيل بالرد وهو مسلم ان لم يحكم العرف بخلافه كما تقدم بل قول أنه ليس له شراؤه اذا علم بالميب
قبل الشراء وعلى قوله لم يكون له شراؤه ﴿قوله﴾ (فان رضي المالك لم تكن له مخالفة) أي
لو رضي المالك بالميب قبل ان يرد الوكيل لم يكن للوكيل مخالفة ولم يتقدم رده كما صرح بذلك في
التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وهو معنى قوله في الارشاد لو رضي الموكل بطل رده اذ مناه أنه لو
علم برضي قبل أن يرد الوكيل سقط جواز الرد للوكيل ولورد لم يتقدم رده والاورد الوكيل قبل ذلك
فقد على الموكل مع المصلحة وليس له ابطال رده وهو معنى قوله في الشرائع فان منه المالك لم يكن له
مخالفة لان منه من الرد ابطال الوكعة والرضا بالميب في حكم المنع عن الرد وابطال الوكعة والاصل
في ذلك قول الشيخ في المبسوط لو حضر الموكل قبل أن يرد وأبى ذلك كان له اسبا كما وليس
لوكيل ردها أي السلة لان الحق فهوكل دون الوكيل ويقارب المضارب حيث قول له رد السلة
بالميب وان أبي رب المال لان له حقا في تلك السلة انتهى وقد قصد الجماعة ما قصد من التبيين على
الفرق بين الوكيل والمضارب وان اختلفوا في التبعيد فلا يجه ما في جامع المقاصد ان هذا مستثنى
عن لان الموكل يملك منه ما يدل عليه صريح التوكيل فغيره أولى وانضم أعراض المقدس الاردولي
عن عبارة الارشاد بما ذكرناه في بيانها لتوافق كلام المبسوط وكلامه في التذكرة والتحرير والكتاب
والمسألة وما بعدها مبنية على جواز الرجوع بالوكيل على القول به فرضا أو واقعا ﴿قوله﴾ (ولو
استعمله البائع حتى يحضر الموكل لم تقدم لبايعه) كما في المبسوط والتذكرة والتحرير وكذا جامع المقاصد
لانه قد ثبت له الرد في الحال فلا يلزم تأخير رده كما في المبسوط ولاه لا يأمن فوات الرد بهرب البائع
وفوات الثمن منه ولله لا وجه لقوله في جامع المقاصد بشكل بما اذا اقتضت المصلحة ذلك او كانت
خفة الموكل في عدم رد ذلك الميب لان الفرض ان التبعة والمصلحة في الرد كما أفصح به تعليلهم

كان ادعى رضا للوكل استغف الوكيل ان ادعى عليه على قبي العلم ولو رده بخضر للوكل
 وادعى الرضا وصدة البائع على الرضا انما بالزول وان لم يعلم الوكيل لان وصدة به منزل للوكيل عن
 الرضا ولو رضي الوكيل بالسبب خضر للوكل ولو اد الرد فله ذلك ان صدته البائع على الوكالة او
 قلعت البيعة والا ثبت على الوكيل الثمن (متن)

ثم انه يمكن استدراكه وكلامهم مبني على التائب ﴿قوله﴾ ﴿كان ادعى رضا الموكل استغف
 الوكيل ان ادعى عليه على قبي العلم﴾ كافي البسوط والتذكيرة والتحرير وجامع المقاصد قال في
 (البسوط) قلنا قال له البائع قد بلغ الموكل ان السلة مبيعة وقدر في مبيعها وانكر الوكيل ذلك الى ان
 قال قلنا ادعى عليه بذلك خلف باله انه ما يعلم انه رضي به قلت وليس في هذا اليقين ثبوتية عن أحد
 لانه ان اقره الاستغف في حق نفسه دون موكله ﴿قوله﴾ ﴿ولو رده خضر للوكل وادعى
 الرضا صدته البائع على الرد﴾ كافي الكتب الاربعة المتقدمة وفي (البسوط) قلنا خضر قلنا قال
 ما كنت رضىت بالسبب قد وقع الرد موكلة وان قال كنت قد رضىت به قبل الرد وصدته البائع
 على ذلك أو كذبه وأقام البيعة على ذلك لم يقع الرد موكله ولكن في استرجاع السلة انتهى وأما
 اعبروا تصديق البائع له لانه لو كذبه لم يقبل قوله بدون البيعة ثبوت النسخ ظاهر اورد الوكيل
 والرد يطلان الرد وعدم وقوعه موكله انه تبين بطلانه من حين وقوعه وذلك انما يتم على القول بان
 الموكل اذا عزل الوكيل ولم يعلم انزل من حين عزله ايلا لان رضاه به عزل الوكيل عن الرد لانه يقتضي
 سقوط حق الرد فتحت الوكالة اشقة به ﴿قوله﴾ ﴿ان قلنا بالمرل وان لم يعلم الوكيل لان رضاه
 به عزل الوكيل عن الرد﴾ هنا قيد في بطلان الرد قد دخل فيه البسوط بناء على مختاره من انزاله
 بالانزال (بالمرل) وان لم يعلم وهو خيرة الكتاب فيها يأتي عليه لو تركه كان أولى وذكر في التذكرة
 والتحرير وجامع المقاصد وقوله لان رضاه به عزل الى آخره تعليل لبطلان الرد ﴿قوله﴾ ﴿ولو
 رضي الوكيل بالسبب خضر الموكل وأراد الرد فله ذلك ان صدته البائع على الوكالة أو قلعت البيعة
 والا ثبت على الوكيل الثمن﴾ كافي البسوط والتذكيرة والتحرير وجامع المقاصد غير انه لم يذكر في
 البسوط قيام البيعة لوضوحه وقد ذكر فيه وفي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد انه يحلف البائع على
 قبي العلم بان الشراء بالوكالة ويلزم الشراء للوكيل ولم يذكر في التحرير انه يلزم الشراء للوكيل وانما
 قال يحلف ويقتطرد الموكل (والحاصل) انه حيث لا يصدته ولا يكون عنده جبة يكون الاصل
 والظاهر مع البائع لان الاصل عدم التوكيل والظاهر ان من استغف ثبوت قوله فلا يصح ان يحلف
 الموكل لانه مدع ولا طريق له الى العلم بنية الوكيل ولا يحلف الوكيل لاتناع ثبوت حق لشخص
 يبين غيره ثم انه مدع ايضا فيحلف البائع على قبي العلم ان ادعى عليه العلم ويلزم الوكيل بالسبب
 ظاهرا ويجب عليه اداء الثمن ان لم يصدته الموكل انه استغف له وحلف على قبي العلم ان ادعى عليه
 ومنه يعلم الوجه في كلام التحرير فامل جيدا لانه ان يقول انه عزم في الالتزام والقرض انه
 وكيل في الشراء والرد بالسبب وأنه ليس له الالتزام لان الاذن في الشراء لا يقتضيه لاهم في تلك
 ونزاع في تناول الرد فكأنهم سلبون على انه لا يتناول الالتزام لما لانه لا يتناولها او انها اذا تناول الرد
 لا يتناول الالتزام والا فلو كان وكلا في الالتزام وكان على وفق الصلحة ورضي به الوكيل معنى

(الثاني) في تطبيق للوكيل لا يملك الوكيل من التصرفات الا ما يقتضيه اذن الموكل صريحا او عرفا فهو وكله في التصرف في وقت معين لم يكن له التصرف قبله ولا يمددولو عين له المكان معين مع الترض (متن)

على الموكل ولم يكن له الرد فاندفع اشكال جامع المقاصد ﴿قوله﴾ (الثاني في تعيين الموكل لا يملك الوكيل من التصرف الا ما يقتضيه اذن الموكل صريحا او عرفا) كما في التحرير وهو قوله في الشرائع ويقتصر الوكيل من التصرف على ما اذن له وما تشهد به العادة ونحوه مالي التذكرة والعامة وهو المستاد من طحاوي كلمات البسوط وغيره في المسائل التي تأتي حيث يسلطون فيها الصرف والعادة وفي (التألف) يقتصر الوكيل على ما عين له الموكل ولم يفرض له عرف ولا عادة ولذلك قل في التبيين انما يجب ذلك مع تساوي ما فيه وضده في وجه المصلحة أو اختصاص ما عين بها اما لو صار ما عينه مرجوحا في جانب المصلحة عرفا أو شرعا فانه لا يجب الاقتصار على المعين بل لا يجوز كالأمره بالبيع بشرة فباع بشرين أو قال انتري بشرة فاشترى بخمسة قن كل ذلك صحيح ولو خالفه من انتهى (وفي) ان مقتضى الأصل انه لا يجوز له التضييع الا مع القطع بعدم تعلق غرض له في ذلك أصلا فلا يجوز له الجدل بالحال قلله يريد الا يرق المطلق أي لا يمتثل بخصوص أو عدم الاشتراط في البيع أو سبوة المصلحة فانه مندوب الى ذلك شرعا وعدم زيادة الربح من مقدار معين لنقض شرعي الا ان تقول ان هذه الامور تادبر في المطلق فلا يثبت اليها مع الاشتباه (وكيف كان) فالتظاهر ان العادة تجري مجرى العلق وتصرح اذا اطردت ودلت بالاولوية أو دلت القرائن على ما دللت عليه كما اذا أمره بشراء الجدة في الصيف فانه لا يشتري في الشتاء وقد يراد مقتضى العادة ودلائلها من التبيين في قوله في التألف يقتصر على ما عين فأنزل في ذلك كله ولعل الأولى عدم التجاوز عن محل التعلق كما في جامع المقاصد ومجموع البرهان ﴿قوله﴾ (تو وكله في التصرف في وقت معين لم يكن له التصرف قبله ولا بعده) كما في التذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد وهو قضية الملاقات بقية البارات لانه ربما يحتاج الى البيع في ذلك الوقت دون ما قبله وما بعده فان قدم أو أخر وقت على الاجازة ﴿قوله﴾ (ولو عين له المكان معين مع الترض) يريد ان تعيين المكان ليس كتحسين الزمان والبيع على شخص معين بل الحال في المكان انه ان كان له في تعيينه غرض صحيح معين والا فلا ويجوز بيعه في غيره كما صرح بذلك في التذكرة في أول كلامه والتحرير وكذا الارشاد والتقيح بل في البسوط والشرائع والتألف انه اذا وكله في بيع ماله في سوق بيننا فله و باعه في غيرها بذلك الترخيص جاز وصح قالوا ولا كذا لو أمره ببيع من انسان فباعه من غيره فانه يقف على الاجازة فيصير الفرق بين الزمان والمكان ان تعلق الترض بازمان اكثري غالب فيجب اتباع تعيين الموكل فيه والاطلاق منزل على التالف ولا كذلك المكان فان تعيينه غالبا يتم اتفاقا من غير باع عليه وانما الترض حصول الثمن فاذا حصل في غيره جاز والفرق بين المكان والبيع من انسان معين ان التالف عدم تعلق الترض بالمكان فانه كما تقدم ولا كذلك الاختصاص فانه كثيرا مما يتعلق الترض الصحيح بمصلحة شخص فطلب ماله لذلك بل المطلق كلامه فيها اذا أمره ببيع من فلان انه لا يجوز له التخلي ولو علم انه لا يفرض له في ذلك أصلا وقد نسب ذلك الى ظاهر إطلاقهم في المسالك والى ظاهر اكثر البارات في مجمع

كأن يكون السوق معروفة بمجودة التقد أو كثرة الثمن أو حله أو إصلاح أهله أو مودة بين الموكل وبينهم والا فلا ولو عين المشتري ثمين ولو أمره بالبيع بأجل معين ثمين ولو أطلق البرهان ولكنه في التذكرة بعد أن ذكر ما حكى عنه من جواز التصدي في المسكان قال والوجه الثاني للشافعية أنه لا يجوز التصدي لجواز أن يكون له فيه غرض صحيح لم يطلع عليه (وابواب) أنه غير محل النزاع لأننا نفرض السلام فيما لو اتفق الفرض بالكلية أمالو جوازنا حصول غرض صحيح فانه لا يجوز له ووافقه على هذا الحق الثاني قال ويضفي أن يستوي في ذلك الزمان والمسكان ولا يشتركون تلقى الفرض في أحدهما أكثرها وقال لا يجوز المخافة ما لم يعلم انتهاء تلقى الفرض فلا يجوز التحلي مع الجبل لأن ذلك ليس قادرا ووافقه على ذلك صاحب إصباح النامع وصاحب المسالك والمقدس الأردبيلي وأحد الثالث يحاول تنزيل كلام الارشاد على أن الفداء في المشتري المدين والزمان والمسكان على الفرض وعنده فإن علم انتهاء الفرض في الجميع ~~فقط~~ المخافة والا فلا وقال يقتضي أن يحمل كلام الجميع على ذلك وأنت تعلم أن الشيخ والجماعة يدعون أن الفرق والمادة مستحيين على أن تميز السوق أما يقع غالبا من غير باعث عليه ولا كذلك الزمان والأطلاق فيها يتزل على القالب وقصة ذلك أنه لو علم الباعث الصحيح أو علم أو احتل اتبع ما عين فلا نزاع في المسك وأما هو نزاع في حال موضوع طيناسل ويرتد إلى ذلك كلاما التذكرة أولا وآخرها ﴿ قوله ﴾ « كأن يكون السوق معروفة بمجودة التقد أو كثرة الثمن أو حله أو صلاح أهله أو مودة بين الموكل وبينهم ﴾ هذا مائة الفرض التي توجب التمييز في المسكان ﴿ قوله ﴾ « (والا فلا) أي وإن لم يكن مع الفرض لا يمين وفي (المسالك) أنه لو علم انتهاء الفرض في السوق الثلاثي صح البيع في غيره مطلقا لكن لا يجوز قتل البيع المعلقة كان صامعا وأما الثالثة صحة الماسة لا غير ونحوه مالي جامع المقاصد لكنه فرض ذلك في اليد المين في السوق الثلاثي والاصل في ذلك أنه قال في التذكرة أنه لو قال له بع في هذا كذا احتل أن يكون ككوله بع في السوق الثلاثي حتى لو باع في بلد آخر جاء التخصيص أن كان له غرض صحيح في التخصيص لم يجز التصدي والاجاز لكن يضمن الموكل هنا بالقل إلى غير المين وكذا الثمن يكون مضبوطة في يده بل لو أطلق التوكيل في بلد يبيعه في ذلك البلد طرقتل صار ضامنا انتهى (وفي أولا) أما إذا جاز القتل والبيع في غير ما عين كيف يتحقق الصان لأن الجواز أن استعيد من الأدنى المفهوم من كلام الموكل فلا وجه للصان وإن لم يكن مستعدا منه فلا جواز بل هو تصرف من غير إذن بل يفتني التأمل في صحة البيع (قل في جامع المقاصد) لو أراد القتل من البدائي حين له في البيع أو عن هذا التوكيل لم يجز الا بالأذن قلنا من صل كان ضامنا انتهى (وثانيا) أنه يجمع مع عدم الصان في المخافة في السوق بخلاف اليد وهو في محل المتع أو التأمل طيناسل في ذلك كله جيدا ﴿ قوله ﴾ « ولو عين المشتري ثمين ﴾ كما في الميسوط والشرايع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد وجميع البرهان ولم يجز يسه على غيره بذلك الثمن ولا أزيد لا لاختلاف الأغراض في أيمان المتعثرين لاختلافهم في سهولة الماسة والمخوف من التهمة وإمكان استرداد الماسة ونحو ذلك ﴿ قوله ﴾ « ولو أمره بالبيع بأجل معين ثمين ﴾ كما في التذكرة وجامع المقاصد يعني أنه لا يجوز له أن يادقول بمجوزة التضمن قل في التذكرة فيه قولان قلت المعارض العلم باتناء الفرض وعنده ﴿ قوله ﴾ « ولو أطلق احتل البطالان جميعا والقائمة لتقيده بالمصلحة ﴾ ظاهر التذكرة الإجماع على الصحة قال إذا وكله في البيع

أحتل البطلان للجملة والصحة لتقديره بالمصلحة ولو كان في عقد قاسم يملكه ولا الصحيح ولو اسره بالشراء باليمين أو في القصة تين (من)

نسبة ولم يبين الاجل صح عتدا وحل الاطلاق على المتعارف بين الناس وغرضه ان هذا المقدار من التعذر غير قادح لان المتعارف بين الناس يختلف في الجملة واحتمال جهل سنين كثيرة قد يدفع بتقييد التعريف بالمصلحة والمتعارف المختلف اختلافا لا يخفى الى الضرر وقد بران اخبار التين أحوط ﴿ قوله ﴾ (ولو كان في عقد قاسم يملكه ولا الصحيح) كلفي التذكرة والتحرير وجامع القامد والمسالك وجمع البرهان واتصرت في اختلاف والمبسوط والشرائع والارشاد على أنه لا يملك الصحيح وللمهم انما تركوا ذكر عدم ملكه ففاسد لوضوحه وعدم الخلاف فيه اذ قد يظهر من التذكرة أنه واقف بين المسلمين بل وفي جمع البرهان الاجماع عليه لان الله سبحانه وتعالى لم يأذن فيه ولان الموكل لم يملكه فالوكل اولى اولاه سيأتي في الكتاب وغيره أنه لو قال له صالح من المم الذي استحقه بغير فضل حصل الغرر وقد وجهه في التذكرة بان الصلح على الحر وان كان قاسدا فيما يتعلق بالمعرض ولكنه صحيح فيما يتعلق بالقصاص فيصح التوكيل فيما لو فله المثل بنفسه لصح لا نأصح التوكيل في العقد القاسد انتهى وقد قال في صلح الايضاح أنه وقع الاتفاق على أنه لو وكل في الصلح بغير فصالح الوكيل سقط القصاص بما لا يقتضي المصطنع باب الصلح في سقوط القصاص فيما اذا صالح من بغيره ولم يجرم به ذلك ويأتي ان شاء الله تعالى تمام الكلام عند تعرض المصنف به ويمكن الجمع بين الاجامعين بان قول ممد اجامع الايضاح في موضعه خاصة لامن حيث أنه يملك العقد القاسد ويصح التوكيل فيه بل من حيث أن موكله صار بوكه في ذلك كالتبرع هذا وظهر التذكرة وجامع القامد الاجماع على أنه لا يملك الصحيح حيث قال حندا وفي (جمع البرهان) كأنما جعلي وان وجهه ظاهر لانه غير موكل فيه أي لانه لم يأذن فيه فيصح فضولا وخالف ابو حنيفة مستندا الى ان الشراء القاسد يملك عقده فاذا عقد له حندا صحيحا فقد ملكه بما هو اولى ولم يوافق على ذلك أحد منا سوى صاحب التفتيح مستندا الى أنه أمره مركب من شيئين البيع والاجل لا يدخل في حقيقة البيع وحديث فساد الاجل لا يستلزم فساد البيع فاذا يكون مالكا للبيع المطلق فاذا باع سقطا صح وانصرف الى الحال واحتمل ان يملك البيع الى أجل معلوم هو أقل مما يمنحه الاجل المجهول الأمور به وهو كما ترى فساد ولا فرق في ذلك بين ان يكون مالين أو جاهلين أو بالتفريق فهو قال له اشتر كذا الى ادراك الفلات أوج كذا فاشترى بهذا العقد أو باع وسلم اثنين أو المبيع ضمن ﴿ قوله ﴾ (ولو اسره بالشراء باليمين أو في القصة تين) كما في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع القامد والمسالك وجمع البرهان حيث أتى في بعضها بمبارة الكتاب وفي بعض آخر بمنعها والمراد من أمره بشراء باليمين أو في القصة ان يمس له على ذلك كل يقول له في الاول اشتره بين هنا ومنه ما اذا قال اشتر بهذا المال لمكان القابلة المستفادة من الباء كما نص عليه المحقق الثاني والثيد الثاني ووجهه انه يجب تتبع تخصيصات الموكل لاختلاف الاغراض في ذلك غالبا كلف التين المين فانه لا يلزمه بده وبخلافه فان ظهر عدم الغرض في الشراء قلنا باليمين علما أو علنا ينبغي أن يجوز في القصة والعكس والاختصار اولى خصوصا في صورة التين ويأتي المصنف في المطلب الثالث أنه لو أذن له في الشراء في القصة فاشترى

ولو أطلق أو غيره تغيير ولو عين التمتع أو التسيعة تبين ولو أطلق حمل على الحلول بقدر البلد
فإن تعدد فلا غلب فإن تساويا تغيير ولو بأعها قدا بآله يمسا نسيئة مع تعيين النسيئة مع
البيع الا مع القرض كالخوف على الثمن وشبهه ولو اشترى نسيئة بما امره به قدا مع الا
مع القرض كخوفه ان يستخر يقاء الثمن معه ولو وكه في بيع عبد بآله فباع نصفه بها أو
أطلق فباع نصفه ضمن المثل للبيع مع (متن)

بالمعين أنه يحتل الزوم لأن أداه في عقد يوجب الثمن مع تفع يستمر الأذن في عقد لا يوجب الثمن
الا مع بقاءه وأنه يحصل توفقه على الاجرة وما ويجهان فامة ولم يوافقهم على الاول احد من اصحابنا
الا ان المصنف قده فيما يأتي في الاحتمال وهو مخالف ما هنا **قوله** **﴿** ولو أطلق أو غيره
تغيير **﴾** في حصول الإطلاق هنا إذا دفع اليه الثمن وأقال اسرقا في الثمن كما في التذكرة وجامع المقاصد والمساك
لشمول المقتضى لكل منها وقد يأمل فيه مسكن التسليم لكن لا يرد ذلك هنا إذا كان الثمن في يده
أو نحو ذلك ومنه ما قال اشترى بأشهر يقل هذه الأقوال بهذا المأل وهو على شكل **﴿قوله﴾**
﴿ ولو عين القضا والنسيئة تبين في التوكيل في البيع أو الشراء **﴾** لا تقدم كما في التحرير والمراد إذا تعلق
بذلك فرض صحيح ومنسجم ما يفرع على ذلك **﴿قوله﴾** **﴿** ولو أطلق حمل على الحلول بقدر
البلد **﴾** كذا المبسوط والتحرير وجامع المقاصد لجوب الحل على الزاجع الشارف التائب كاتقدم منه في البيع
﴿قوله﴾ **﴿** فإن تعدد فلا غلب فإن تساويا تغيير **﴾** كما في التحرير والتذكرة أما الحل على الغلب
فلا راجح كما هو واضح وأما التغيير مع المساوي فلا تفتاء الرجحان ولا أولو به كما تقدم منه في البيع
﴿قوله﴾ **﴿** ولو بأعها قدا بآله يمسا نسيئة مع تعيين النسيئة مع البيع الا مع القرض **﴾** هنا معنى
ما في المبسوط في موضعين من الشرائع والتافع والتذكرة والتحرير والارشاد والتفتيح وجامع المقاصد
والمساك وجمع البرهان والمفتاح وبقى الكلام في المشتى في (المبسوط والشرائع والتافع والتحرير)
نحو ما في الكتاب اذ في المبسوط لأن له غرضا في (الشرائع) الا ان يكون هناك غرض ونحوه التافع
والتحرير وكاه لا يشمل ما اذا احتل ان له غرضا ويشهد له قوله في الارشاد مع الا ان يصرح
بالمع وقضيته أنه يصح وان احتل ان له غرضا في ذلك بل لو ظن بل لو لم وقد اقره على ذلك في
جمع البرهان لكنه في التذكرة فرض ذلك مع العلم باقتفاء الاغراض وبذلك صرح في جامع المقاصد
والمساك وفيها أنه لا يجوز التضييق وان جعل الحال وهو الصحيح والى ذلك أشار في المفتاح بقوله
ولو احتيالا ومثل يمسا قدا بما يسوغ له يمسا به نسيئة اما نصه عليه أو لكونه متعلقا بين الناس ما اذا
بأعها ضمن المثل أو بأزيد منها لانه في الصور الثلاث محسن قد زاده خيرا وما على المحسنين من سبيل
﴿قوله﴾ **﴿** كالخوف على الثمن وشبهه **﴾** أي كالخوف على الثمن في الحال ويدخل في الشبه ما
إذا كان محتاجا اليه وقت الحلول وما اذا خاف من التحصيل خروجه في الفتنة أو خصوص مال المقسوم
عليهم من النسيئة ونحو ذلك **﴿قوله﴾** **﴿** ولو اشترى نسيئة بما امره به قدا مع الا مع القرض
كخوفه ان يستخر يقاء الثمن معه **﴾** هنا معنى ما في المبسوط والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد
والمساك ومنه ما اذا اشترى نسيئة بأقل مما أمره به فتدبر جميعا ذكر في الكتب الستة في المشتى
قبلا ذكره هنا **﴿قوله﴾** **﴿** ولو وكه في بيع عبد بآله فباع نصفه بها أو أطلق فباع نصفه

وله بيع الآخر وكفنا لو أمره ببيع عشرين بمائة فباع أحدهما بها ولو وكله في شراء عشرين بمائة فاشترى عشرين صح إلا أن يمنه من الأكل ولو قال اشتره بمائة لا بخمسين فاشترى بأقل من مائة وازيد من خمسين أو أقل من خمسين صح ولو قال اشتر نصفه بمائة فاشترى أكثر منه بها صح ولو قال اشترى لي مائة فاشترى مساوياً بأقل صح (من)

من المثل لجميع صح) كافي التذكرة وهو قضية كلام المبسوط وغيره حيث ذكر نحو ذلك في وكل الشراء ومراعاة بالصحة في الكتابين أنه يؤخذ ذلك (وقال في التحرير) إن الأقرب ثبوت الخبر فإليك بين الإجازة والنسخ مع قرب التزم انتهى ووجه الصحة في التذكرة بأنه مأذون في ذلك من جهة الرفق فإن من رضي بمائة ثمة فكل رضي بها ثمة لتصف ولأنه حصل له المائة وأبقى له زيادة كتبه ولا تضره فكان كمال ما به مائة ونصف عبد أو ثوب وفي (جامع المقاصد) أن قاتل أن يقول ربما تلقى الفرض بما نص عليه الموكل لأنه ربما أراد السلامة من قتل العبد أو خاف من ظلم يطلبه نسيئة أو تضر عليه بيع النصف الآخر فلا بد من العلم بأن لا غرض للموكل في المأمور به بخصوصه قال وهذا وارد إلا أني لم أجد ما يوافقه (قلت) لا أجوز له في قتل أهل الرفق لأن الأولوية الرفقة تجري مجرى التصريح ثم لك قد سمعت ما في التحرير فإن فيه ما يوافقه وزيادة لمن أجاد التأمل ولا تغفل عما حكته عن الإرشاد قائم التحرير على طرفي قبيض وفي (التحرير) أنه لو باع مائة (نصفه) (نصفه) بأقل لم يؤخذ إجماعاً ولو وكله مطلقاً فباع مائة (نصفه) بأقل من ثمن المثل لم يجوز (قوله) (وله بيع الآخر) كافي في التحرير لأنه مأذون له في بيعه واستحل في التذكرة المتع لحصول غرض الموكل من الثمن فرجاً لا يؤخذ فيه للاعتناء بموئى (جامع المقاصد) أن ضعف ظاهر (قوله) (وكفنا لو أمره ببيع عشرين بمائة فباع أحدهما بها) كافي التذكرة وجامع المقاصد ووجهه يعلم مما مر مع زيادة قضى بالأولوية وهو افتاء التشخيص وجوز بيع كل منهما بافتراده وغيره في التحرير كما تقدم وفي العبد الآخر الوجوه (قوله) (ولو وكله في شراء عشرين بمائة فاشترى عشرين صح) كافي المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لأنه مأذون فيه عرفاً ملول عليه بالأولوية (قوله) (إلا أن يمنه من الأكل) لا ريب في ذلك لأنه إذا نهى عن ذلك وجب صيانة النبي (قوله) (ولو قال اشتره بمائة لا بخمسين فاشترى بأقل من مائة أو أريد من خمسين صح) قد جزم بالصحة في الأولين في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وأما الأخير فقد قرب الصحة فيه في التحرير واستوجبها في التذكرة وبجزم بها في جامع المقاصد ولا ترجيح في المبسوط والوجه في الأولين يرفق مما تقدم من الإذن عرفاً وأما يخرج عنه ما صرح بالنهي عنه ووجه الصحة في الأخير هو ما ذكر من عدم مخالفة صريح نعيم ثبوت الإذن عرفاً فيما قص من المائة سوى النبي فكان كما لو زاد على الخمسين إلا أن يدل دليل على عدم الرضا بالشراء بما دون الخمسين ووجه العلم أنه صرح بالنهي عن الخمسين تضمن ذلك النبي من الشراء بما دونها فكنا ذكر في المبسوط وسماه أنه لا دخل لمخصوص الخمسين دون ما دونها فكانه قال اشتره بمائة لا بخمسين ولا بما هو دونها ولعل عدم الصحة أصح (قوله) (ولو قال اشتر نصفه بمائة فاشترى أكثر منه بها صح) كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لم يكن الإذن عرفاً (قوله) (ولو قال اشترى مائة فاشترى مساوياً بأقل صح) كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد

ولو قال اشترى شاة ديتار فاشترى شاتين ثم باع احدهما بديتار فلوجه صحة الشراء
ودعوف البيع على الاجازة (مقن)

ومما انه قال في اشترى عداكيا ولم يسمه بشخصه بمائة فاشترى منها ساديا بمائة باقى منها صح لهما
تقدم وكذا لو كان يساوي اكثر من مائة فاشترى بها وان كان لا يساويها لم يجوز وان كان يساوي
(اكثرت) مما اشترى به **قوله** (ولو قال اشترى ديتار فاشترى شاتين ثم باع احدهما بديتار
فلوجه صحة الشراء) هو ملحق بما في الخلاف والذهب كما في جامع المقاصد وفيه ايضا انه مذهب
الشيخ والاصحاب وهو خيرة المبوط والتذكرة والتحرير والارشاد والايضاح وجامع المقاصد وفي
الاخيرين انه لا بد من التقييد بكون كل واحدة تساوي ديتارا او احدهما اما اذا قصت كل
واحدة منهما عن ديتار كان الشراء لا يلزم ويكون فضوليا وان كان مجموعها يساوي اكثر من ديتار
لان المطلوب شراء شاة تساوي ديتارا انتهى (قلت) قد نبه على ذلك في الخلاف والمبوط والتذكرة
والتحرير لانه قد يكون قد تعلق غرض بكون الشاة مما يساوي ديتارا فلا يكون ما ضم اليها ضاربا
هو مأذون فيه عروا ومادة فيكون كالو كنه في بيع شيء بديتار فباعه بديتارين مساقا الى رواية الباقي
الصريحة في ذلك ويأتي في الرواية وبه آخر (وقد يقال) انه اذا قلنا الدار على الاذن العربي والرضا
فلا حاجة الى تقييد الشاة بكونها مما يساوي ديتارا بل يكفي أن يسوى المهرع أكثر من كان العرف
يحكم بالاذن بذلك والرضا به (الا ان تقول) ان ذلك لا يند اذا عروا وان حل على حصول الرضا من
بعد بل لا بد من الدلالة عليه بالاولوية حتى تكون دالة عروا كما يأتي فيها اذا وكه في بيعه بمائة درهم
فباعه بمائة ديتار فانه لا يتوقف على الاجازة اذ لا أولوية حيث نم احصل الاكتمال بذلك في
التذكرة وقال انه لا يتوقف على الاجازة وحيث يمكن أن يقال ان توكيده في شراء شاة بديتارا لا يخل
بالاولوية على شراء شاتين بديتارين وان كان كل واحدة تساوي ديتارا وله ذلك استدلالها على جواز
الفضولي في الشراء كما يأتي ولذلك قال الشافعي في وجه لم ان شرائها مما لا يقع لموكل لكن ينظر
ان اشترى في العمة طموكل واحدة بنصف ديتار والاخرى لموكل ويرد على الموكل نصف ديتار
وان اشترى بالعين فواحدة بذنه والاخرى بدون اذنه فينبى الحكم فيها على حكم عقد الفضولي ولولا ما
يظهر من الخلاف وغيره من دعوى الاجماع الا انتكأول الصفة **قوله** (ودعوف البيع على
الاجازة) كما في التذكرة والتحرير والارشاد والايضاح وفي (جامع المقاصد) لا ريب في ان البيع فضولي
وفي (المبوط) ان فيه وجهين الصفة لان عروا مع احصى الشاتين فاعصى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ذلك والتأني لا يصح لانه لم يأذن له في البيع قال وعلى هذا يكون عروا وكلا مطلقا في الصرف فحكم
في الشراء والبيع على الاطلاق (قلت) وعلى أحد هذين الوجهين أعني الاجازة وكونه وكلا مطلقا تزوا
الحبر المذكور واستدلوا به على جواز بيع الفضولي وشراءه وقد يقال بعدم الوجه الاول ان عروا سلم
الشاة الى المشتري ومكته من الصرف فيها بالبيع والاكل والبيع وغيرها ولم يقل فاعصى سي الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ليجز ذلك وأقره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينبى ان يكون عروا
وكلا عامما في بيع امواله مطلقا او صريحا في مثل ذلك كما نبه عليه في مجمع البحرين لكن يند ما ساجدا
صدر الحبر كما سقسم بل ربما أشعر بخلاف ذلك مضادا الى انه يتنوط في الثاني أن يكون تابا والاول

ولو امره بشراسة لمينة فاشتراها فظهر فيها عيب فالأقرب أن لو كمل الرد بالعيب ولو قال بنحو
بالتف دهرهم فباع بالتف دينار وقف على الاجازة (متن)

عمل خلاف واحد منها أو كلها أم يقال أنه مأذون في ذلك مرة وقد سمعت ما في جامع المقاصد
من فيه الزيب من أنه فضولي فبين أن يكون دليلا على صحة الفضولي بما وشراء لأن قرر رسول
الله عليه وآله وسلم على الشراء والبيع يقضي بأن عند الفضولي لا يقع باطلا في أصله بل يقع صحيحا كما
رضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الشراء والبيع والتسليم وقبض الثمن ثم ذلك كله على هذا لا يكون الشراء
من باب الاذن الشرعي بل من باب الفضولي لولا ما سمعت إلا أن تناوله كالتعرف والردا يقتضيان أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم مرضه جلب فاعلى عروة البارقي دينارا يشترى به شاة لا لا ضيق في قتل آخر قال
أشترى ثوبا بمائة فاشتريت شاة بن دينار فاشتريت شاة بمائة أو ثوبا فاشتريت رجل الطريق فاشتريت
فبت منه شاة بدينار وأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالدينار والشاة قلت يا رسول الله هذا ديناركم
وهذه شاةكم قتال وكيف سمعت لحديثه قال اللهم بارك له في محقة بينه وفي قتل آخر قال له صلى الله
عليه وآله وسلم بارك الله لك في محقة بينك وهذا يقضي بأنه لا يحتاج في الفضولي إلى قول المالك أجبرت
وأضيت البيع بل يكفي الاقضاء التي يستند منها ذلك وأما العلم بالرضا من دون النطق فلا يكفي وقد
قدم لنا في بيع الفضولي ما لم يرجع منه في كتاب ﴿ قوله ﴾ (ولو امره بشراسة لمينة
فاشترها فظهر فيها عيب فالأقرب أن لو كمل الرد بالعيب) قد استشكل المصنف فيه فيما تقدم وقد
قدم الكلام فيه في أواخر المطلب الأول وفيه رجوع من الاشكال إلى التوى ﴿ قوله ﴾ (ولو
قال بع بالآلاف درهم فباع بالتف دينار وقف على الاجازة) كافي في التحرير وجامع المقاصد وأول كلامه
في التذكرة قال في التحرير لو كان الثمن أو بهنه من غير الجنس اختلف إلى الاذن وقال في التذكرة (إذا
اذن له في البيع بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بمائة ثوب أو بمائة دينار وعشرين درهما أو بها كان
غير مامين له لم يصح لأن الآتي به غير الأمور بحسبه ولا هو مشتمل على تحصيل مأمور بتحصيله ثم
احتل قويا جواز البيع بذلك ونحوه إلا أن يكون له غرض صحيح في التخصيص بالدرهم لاستفادة
الاذن في ذلك مرة قال من رضي بدهم رضي مكانه بدينار بغير مجرى ما إذا باعه بمائة درهم ودينار
ومنع أولا يمه بالتأيب لأنها من غير الجنس ثم احتل مع الزيادة الجواز ثم ذكر في وكيل الشراء أنه
لو قال له اشتره بمائة دينار فاشتره بمائة درهم فالحكم فيه كالحكم فيما قال له ببيع بمائة درهم فباعه بمائة
دينار ثم قال الأقرب الجواز انتهى (قلت) لو قضية ذلك انتهى ما في التذكرة أنه يكفي في صحة عروة كون
مجموع الشاتين يساوي أكثر من دينار ولا يحتاج إلى تقييد الشاة بكونها مما تساوي دينارا وهذا ما
اشترى إليه فيما تقدم وقد استبعد القس الأردبيلي عمل التذكرة وأورد عليه في جامع المقاصد نحو
ما ذكرناه في خبر عروة بأن القرائن العرفية وإن دلت على حصول الرضا بذلك التصرف إلا أن ذلك
لا يند إذا ولا أنه لا يكفي حصول الرضا بعد بل لابد من حصوله قبل التصرف لما لصريح الاذن أو
لذلك عليه بطريق أولى وإنما يكون ذلك حيث يكون المسكوت عنه من جنس المذكور لفظا وبأنه خضع
هذا الباب يقضي إلى الحكم على مال التبر بمجرد التخصيص وبال التبر يجب أن تكون مياته وسرته
أزيد من ذلك ثم لو احتل التوكيل بقرائن قوية تشهد بشيء سين لم استبعد التحويل عليها ولا يتأني

ولو صالح على خنزير أو أبراء فاشكال وليس الوكيل بالمسومة أن يشهد لموكله فيها (متن)

بالتصان وبأنه الغر على التظليل لا يقتضي بحسبه بالقد التهي عنه شرعا إذ لا دليل عليه لأن القاصد لا يترتب عليه الترمم إذا لم يجد له هذه الكلمة موصفا كما أوضحناه في باب الوقت فما إذا جنى على البد الموقوف حتى الموقوف عليم الموجودين قبل من مدع من البطون الاستيلاء وقد استشكل في باب الصلح في حصول الغر أو صلحه عن القصاص بحر ولهذا قال في جامع القاصد إن الأصح بقاء القصاص وإليه مال أو قال به القنص الأردبيلي لكن يأتي على ذلك كله أنه قال في صلح الإيضاح أنه وقسم الاتفاق على أنه لو وكل في الصلح بغير صلح الوكيل سقط القصاص عما كان قد قدم بيان ذلك عند قوله ولو كله في عقد قاسد لمكان قد قدم لنا الجمع ما يرتفع به الخلاف ونظم به الكلمة ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو صالح على خنزير أو أبراء فاشكال ﴾ يريد أنه إذا وكله في الصلح من القصاص على خر بخلاف وصالح على خنزير في (التذكرة) أنه لترويض القصاص مستقيا كان كل وجه جزم في الإرشاد وجميع البرهان وفي (الإيضاح وجامع القاصد) أنه لا تروى لمكان المخالفة لأنه لم يفل ما أمره به وهو أظهر وجهي الشافعية والوجه الثاني لم حصول الغر لأنه قد رضي باستقائه من دون عوض لأنه لا يملك الحر غير مائة التوكيل في الاستطاع والإبراء يأتي طريق كان لحينه فو صالح على ما يصح موصفا كالبد والترب صبح وقد يقال أنه إذا خالف وصالح على خنزير صبح ولا كذلك إذا أبرأ أو صالح على ما يصح عوضا للظهور إرادة الاستعفاف إذ القروض العلم بعدم الصحة يتأمل ﴿ قوله ﴾ (وليس الوكيل في المسومة أن يشهد لموكله فيها) كافي البسوط والشرائح والتذكرة والتحرير والإرشاد وجامع القاصد وشهادات السرائر والتحرير والمساك وكذا الكتاتبة وفيها أنه المشهور وقد قيمت كلامهم في الباب وبها الشهادات فلم نجد لم غير ما سمعت إلا قولهم قبل شهادة الوكيل والوصي في جرح شهودنا لمعي على الموكل أو الميت فيها وكل فيه أو أوصى إليه في لائهما يدلمان بذلك سقوط ولا يهتسا أن لم يكن لها اجرة ذكر ذلك في السرائر والشرائح والكتيب والتحرير والإرشاد والمساك وكشف التام قالوا لأنها تدفع ضررا ولم نجد من تأمل في ذلك في البابين في القاصدين قبل القنص الأردبيلي ولا قبل أحد منهم فيه خلافا حتى من العامة فإنه لم يقل فيه خلاف عنهم في البسوط ولا في التذكرة غير صاحب الكتاتبة فإنه قل الخلاف من ابن الجبيل وهو وهم لاهم إنما حكوا عنه الخلاف في الوصي قالوا أنه قبل شهادة الوصي بمال اليتيم وكأه مال إليه ككشف التام حيث قال في الوصي إن المشهور رد شهادته بقيمة بالولاية على المال وحكي الخلاف عن أبي علي وأيد قوله بمكتابة الصغار وفيها ظهور أو نوح اشطر بالقبول ثم قال وفي تأثير هذه التهمة ونحوها فيا لا لاجرة له على حنئه أو إصلاحه انتهى فان قلنا أن الوكيل والوصي من واد واحد والحكم فيهما واحد كان أبو علي محقا وكشف التام متأملان قلنا أن حكمها مختلف لم يكن تلك تعلق بهذه ولهذا لم يخالف في الوكيل أبو علي ولا تأمل فيه ككشف التام بل جزم به كما سمعت لكن فيه أن القاص على عدم قبول شهادة الوصي أكثر من القاص على عدم قبول شهادة الوكيل ولعل ذلك لمكان مكتابة الصغار الأخرى للشرة بعدم القبول وان حكمها واحد لكن خلاف أبي علي وتأمل ككشف التام لا يضره كالا يضره خلوية أن يكتب عنه في البابين وان كان قد يلوح من بعضها أنه قبل شهادته حيث يذكرون من رد شهادته لتهمة ويذكرون الوصي

الا اذا مره قبل المصومة ولو وكل اثنين بالمصومة ففي انفراد كل منهما اشكال (منه)

والشرع في غيرها ولا يذ كونه لكن فيها عقد بطر او يوحى من المبسوط والتذكرة لا خلاف في عين المسلمين
(ويكف كل) كالجسمي ذلك في القامين التهمة وإن شهادته في الأول غير له ولاية ونضا وتبلغ عنه في
الثاني أي جرح الشهود ضررا وفي (جمع البرهان) انما لا نسلم ان مطلق الولاية والوكالة تقع بل قد تكون
ضررا ويكون مثلاً ما عدا من قبول شهادة العدل المقبول يحتاج الى التليل بعد التليل على قبول شهادة
العدل المخصص بالشرائط سوى هذا المتنازع فأما انتهى وقد تبعه على ذلك صاحب المحقق وقد
تقرر عبارة الكفاية بذلك وهو كما ترى اذ لا ريب ان الوصاية والوكالة ولاية ومطلان والغالب في
الناس مطالبا وبيل الفرض اليها وإن تركها لم تركها لأمور أخر كخوف الاشكال والمنع عن امور
ملكه وشفاة (واشتهت ظ) ﴿ قوله ﴾ (الا اذا مره قبل المصومة) يريد أنه اذا مره
عن الوكالة قبل الشروع في المصومة وشهد له في ذلك قلت كما في المبسوط والشرائع والتحرير
والارشاد والتذكرة وجميع المقاصد والمساك وجميع البرهان وظاهر الآية الأخيرة الاجماع عليه
حيث قال في الاولين عدنا وقصر الخلاف في الثالث على بعض الماتوني في الأخير الى الاصحاب
لعدم التهمة حيث لا ماثبت خصا ولا اثبت لنفسه حقا فكتبه ما هو شديد قبل التوكيل وهو قال ابو
حنيفة والثامي في أصح الوجهين وله وجه آخر بالمدى وإن كان قد خضع حال وكذا فهم حال وشهد
لم تسمع كما هو صريح بعض ما ذكره منسوب البعض الآخر الذي عبر بهار الكتاب ونحوه لا يحفظ
منهم يريد تنحية قوله وظاهر الصدق فيها ادعاء أولا ومثله في عدم القبول ما اذا قلنا حال وكانت ثم
رعت لتهمة الوكالة كما هو نص التحرير والارشاد وجميع البرهان وهذا كله اذا جرى الامر على التواصل
واما اذا طال الفصل فظاهر كلام المصنف القعود في التبريل وفي (جامع المقاصد) ان كل من الامرين
محتمل قلت فظاهر القبول مع كثرة الطول وت يعلم أنه لا نزاع في قبول شهادة التوكيل على الموكل ولا
في قبولها في الولاية له عليه مطلقا كما في جميع البرهان وقد فني عنها الريب في جامع المقاصد وهو
كذلك وقد نص على قبول شهادته في الولاية له عليه في الكتاب أيضا وفيما ذكر بعده فينبض بالمطوق
وبعض القهري والمقبوم ﴿ قوله ﴾ (ولو وكل اثنين بالمصومة ففي انفراد كل منها اشكال)
اصحه عدم جوازه كما في الايضاح وجامع المقاصد وهو الحق كالتذكرة وفي جزي في المبسوط والشرائع
والارشاد والمساك وجميع البرهان لأن الاصل عصية مال للمسلم قبض لاحد ما أن ينفرد بالتصرف
حتى يرافقه الآخر ولأن توكيل الاثنين يؤذن بجمع اكتفاء بكل منهما مفردا والتناضد مطلوب في
اظهار المحبة ولا عسر في الاجماع كما لو وكلها بالبيع ونحوه أو أوصى اليها أو عليها بصفتها مع ما فيها
بصفاته وما والمجاز خيرة أي على حكمته في الايضاح أنه (لا ظ) يسر اجتماعها على المصومة
ويحصل الفرض بكل منهما لأن الفرض نشر القهري واحضار الجواب عند لما ك ولا فرق في ذلك
بين الاجتماع والانفراد بخلاف البيع ونحوه مما يقتصر الى تناضح الاداء وعلى الاول لم يمت احدهما
أو غلب لم يكن للآخر التصرف ولا لهما ك اقامة آخر مقامه الا ان يحتاج الى ذلك فاما أول من مره
بالوكالة ونصب غيره كما تقدم ياته وبيان سفي اجتماعهما ﴿ قوله ﴾ (ولو وكل في المصومة لم

ولو وكله في العسومة لم يقبل اقراره على موكله قبض الحق ولا غيره في مجلس المحكم وغيره
ولو اذله في تبييت حتى لم يملك قبضه وبالكس ولو وكله في بيع شيء أو طلب شفعة أو عسمة لم
يملك تبييتها ولو قال اقبض حتى من فلان فلا قبض من وكيله لامن ولورثه لو مات ولو
قال اقبض حتى الذي على فلان كان له مطالبة الورث (متن)

يقبل اقراره على موكله قبض الحق ولا عبرة بمجلس المحكم ولا غيره (كما صرح بذلك كلفي التحرير
وقوله على جامع الشرائع وفي التذكرة) الا جماع عليه قال في اقرار وكيل المدي عليه الحق المدي لم يقبل
سواء اقر في مجلس المحكم أو غيره عند طائفة أجمع وقد تقدم الكلام فيه ﴿ قوله ﴾ (ولو اذن
له في تبييت حتى لم يملك قبضه وبالكس) كافي الشرائع وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد
وجامع المقاصد والمساك وبمعجم البرهان وكذا المبسوط حيث جزم به في صورة الاصل وحكى القولين
من دون ترجيح في صورة العكس والوجه فيها انه ان أحدهما غير الآخر فلا يكون التوكيل في أحدهما
توكيلا في الآخر والمراد انه لو وكله في اثبات حتى له غيره لم يملك قبض ذلك الحق ولا استيفاء
لانه قد لا يأتته على ذلك وانما يشاؤه لغة ولا عرفا ولا يجوز له استيفاء المد والقصاص بحال ولو
وكله في القبض لمجسد من عليه الحق لم يملك الاثبات لافرق في ذلك بين العين والمدين وقال ابو حنيفة
ان كان ديناً ملك الاثبات دين العين وقد يقال اذا كان الموكل مالاً بمجسود التبريم كلف التوكيل
في القبض وتوكيلا في اثبات الحق لانه مقدمة لتوقف القبض عليه (وفي) ان أحمل وجوب التبريم من
المجسود ممكن كما ان أحمل انه اذا صرح على جوده استلزم غيره في تبييته لانه اجبرته قائم لا يفرق
لكن هذا يقتضي بأنه مع العلم بالمجسود والاصرار يكون وتوكيلا في الاثبات ﴿ قوله ﴾ (ولو وكله
في بيع شيء أو طلب شفعة أو عسمة لم يملك تبييتها) كافي التحرير وجامع المقاصد وهو قضية كلام
التذكرة لا تقدم في مثله من ان أحدهما غير الآخر وكونه طريق اليه عند المجسود لا يستلزم تعليق
التوكيل به ﴿ قوله ﴾ (ولو قال اقبض حتى من فلان فلا قبض من وكيله لامن وارثه لو مات
ولو قال اقبض حتى الذي على فلان كان له مطالبة الورث) كما صرح بذلك كلفي المبسوط والشرائع
والتذكرة والتحرير والارشاد وجامع المقاصد والمساك وبمعجم البرهان لان الفرق بين السبطين ظاهر
لانه في الاولى اذا مات فلان تضر الآخر منه بعد موته فهو بمنزلة تلف ما وكل فيه فلا يكون له الاخذ
من ورثته لان التركة في اخذ الحق من فلان لا تستلزم التركة في الاخذ من تركته باحد الفلانات
بل له الاخذ من وكيله لان يده يده ويأنه ان من مثله باقبض ومبدها التبريم فصار مبدء القبض
ومنتهى فلان التبريم فلا يمسى الى وارثه وليس الوارث كالوكيل فان الوكيل نائب والوارث مالك
واستوضح ذلك فيما لو حلف على فعل شيء فانه يبحث بفعله وكيله لا بفعله ولورثه وجهة الموصول والعلة
في الصيغة الثانية صفة الحق ولا تضر فيها بالتبويض منه فالوكيل يبيع الحق حيث ما وجدوه هذه الصفة
لتوضيح والتشخيص ان لم يكن له حق على أحد غير هذا الحق فكيف كانت كالعصاة في قولنا اهدأ ابني
العاصم أو اقامه فان له اصلا وان اهدأ او تهد فلا اشار فيها بمصدر القبض من فلان وان كان له حق
على غير فلان فالامر أوضح من ان يحتاج الى البيان فانها تكون للاحتراز عن الدين الآخر الذي في
خدمة الآخر ولك ان تقول ان ذلك كما انما يتم بملاحظة التهمة والاعتراف لا يفرق بينهما الا ان قول

ولو اخذ الباعث حتى عبده او ثمره في ابراء غرمائه او جسمه او زوجته في طلاق نسائه
فلا يقرب دخول المأذون (المطلب الثالث) في حكم المظافة اذا خالفه في الشراء فان
اشترى في القصة ثم قد اتفق صح ان اطلق ويقع له ان لم يجز الموكل (مقن)

انه اذا قلن فرق حامل (قوله) (ولو اخذ لبيد في حتى عبده او ثمره في ابراء غرمائه
او جسمه او زوجته في طلاق نسائه فلا يقرب دخول المأذون) ظاهر الايضاح النحول ووافق في
التحرير في حتى البعيد وبراء الترمذ وطلاق النساء وخالف في جسد الترمذ وخصومتهم قارب عدم
النحول ونص في المبسوط على عدم النحول في ابراء الترمذ وجسمه وطلاق النساء وفيها اذا وكله
في تريقه في في الترمذ والمساكين وني (جامع المقاصد) لا يلاحظون قوله ولا يرجع في جامع الشرائع
وجه القرب ان النظام في جسد التمسك به لانتفاء الخصص بناء على ان المطلب يدخل في عموم المطلب
ولا مانع الا كونه مطلقا وهو غير صالح لثابتية ويحتل الدم بناء على عدم دخوله فان ذلك هو الشاهد
الى انهم عرّفوا فان كون الشخص مدنا مبرحا لا ينتقل الذهن اليه عند الاطلاق ولا يتناهى أهل
العرف وقد قدم الكلام فيه في باب الكسب مبينا مبينا (قوله) (المطلب الثالث في
حكم المظافة اذا خالفه في الشراء فان اشترى في القصة ثم قد اتفق صح ان اطلق ويقع له ان لم يجز
الموكل) المظافة تكون في جسد القتل أو صفة أو صفة ومن المظافة ان يأمره بشر او عبدا في شريه جارية
وان يأمره بالشراء بين حين فزيد عليه ويشترى في القصة والمراد بالطلاق عدم اضافة الشراء
الى الموكل قطعا مع صدق لية حتى يصح ان يترب عليه ما يستمر ويصرف ويوقع الشراء مع المظافة
والشراء في القصة في المبسوط وجامع الشرائع والارشاد وهذه كونه والتحرير والايضاح
وجامع المقاصد والمساكين وجميع البرهان والكفاية مع التقييد في بعضها بما اذا لم يجز الموكل ولكن
لا يصريح في الشرائع والارشاد والكفاية بكون الشراء في القصة لكه ظاهر منها (ولعل) ان مثل
المظافة ما اذا أذكر الموكل الزكاة كما صرح به جماعة وقد قيد المصنف هنا وفي التحرير المظافة المذكورة
بما اذا قد اتفق وهو ظاهر كلام التذكرة وني (جامع المقاصد) أنه لا تامة قوله ثم قد اتفق لان الحكم
ثابت مع المظافة المذكورة سواء قد اتفق أم لا ولعل غرضه انه ان قد اتفق من ماله لم يتبع أن يقع
للموكل ان ايجازه كما قد يزعم وان قدم من مال الموكل لم يتبع ان يقع للموكل ان لم يجز الموكل كما
سنسسه عن البيهقي (وكيف كان) ظاهر ان مرادهم ان القصة تنفي لان المطلب منه وقد اضاف
الشراء الى نفسه ولم يذكر الموكل قطعا ولم يشتر بين المال وقد خالف ما أمره به فتنفى القصة اذا أحرم
التبريم أفند حجة من يقرب (الا أن تقول) ان المفروض انه اذا خالفه كل نواه بالشراء ولم يوافق في العقود
تامة المقصود فلا يقع له في قس الامر ولا للموكل ويقع على ملك البائع وانما يقع للموكل ولو أخذ
به في ظاهر الشرع كما به عليه في الايضاح (وقال في جامع المقاصد) انه كلام صحيح وان عبارة
الكتاب لا تأباه قلت وفيه عبارات لا تأباه حتى كلام المبسوط كما سنسسه لكن قد قدم في باب
المضاربة ان العمل اذا خالف واشترى في القصة بنية مال القراض ولم يتوقفه أنه يقع له والتمن عليه
وقد صرح به هناك جماعة كجمهور ولم يلتزموا الى نية القراض ولا الى ذكره في متن القيد وقد اضطرنا
عليه هناك بما ذكرناه هنا قبله (وكيف كان) لهذا السند يقع موقوفة في قس الامر على ايجاز الموكل

وان أجزأ فالأقرب وقوعه له وان أضاف الشراء للموكل وقف على الإجازة وان اشترى بالمعين وقف على الإجازة (مكن)

قن لم يميز كان باطلا في نفس الأمر ويقع لازما في ظاهر الشرع ويستخلص من الباتم بما يأتي ولو قلنا بان عقد الفضولي يقع باطلا قلنا بأنه يقع للوكيل ظاهرا لا في الواقع (وقال في المبسوط) ثم البيع لان التصرف لغيره في القصة يلزمه اذا لم يلزم ذلك الغير الذي تصرف له فيه انتهى وهو لا يأتي أن يكون المراد ثمة البيع في ظاهر الشرع وان لم يقل بالفضولي أنه (لا نه ظ) قال في الشرائع كل موضع يطل فيه الشراء للموكل قن كان ساه لم يقع عن أحدهما وان لم يكن ساه فقص به على الوكيل وبذلك عند (عبر ظ) المصنف فيما يأتي من الكتاب ومرادها كل موضع يطل فيه الشراء للموكل ويمثل وقوعه للوكيل فنظر مال الوكيل باحار القصة وعدها وكل ذلك انما يكون اذا كان الشراء في المقول يميز المسالك الموكل فاذا أوقع الصيغة على عين مال الموكل ولم يميز فلا مجال لاحتمال وقوعه للوكيل لانه يصير بمنزلة ظهور استحقاق أحد الموضعين فلا معنى لقوله في المسالك لا بمن قيده بعدم الشراء بين مال الموكل والابطال الشدان لم يميز المسالك ثم نسبنا في قريانه ان اشترى بين مال المالك ولم يميز ولم يصدقه الباتع بأنه اشترى بالمالك يقع له ظاهر او ضمن في ذلك التمسك المدفوع ﴿ قوله ﴾ (وان أجزأ فالأقرب وقوعه له) كما هو قضية كلام كل من قال بصحة الفضولي لانه عقد فضولي فيقف على الإجازة كما هو واضح واحتمل القاضي عبد الدين فيا حكمي عنه ان لا يقع للموكل لانه لما اشترى على خلاف ما أمره به ولم يذكره في العقد ولم يشتر بين المال بل في ذمته وجب أن يقع للوكيل فلا يتصل بالإجازة الى الموكل لان الإجازة لا تنقل ماله مملوك لغيره ملكا مستقرا الى غيره (وفي) ان العقود تابعة للقصد فكيف يقع للوكيل ولم ينو الا ان يكون أراد في ظاهر الشرع فأصل وقد يكون عدم وقوعه للموكل لتقم نيته منه فيكون كعدم رضاه به بصدقه ولله أراد أن المصنف اراده بغير الأقرب اذ لم تقف على كلامه اذ لا يتناسب من المصنف القائل بصحة الفضولي ان يريد بغير الأقرب بطلان الفضولي مضافا الى تركه فيما بعده مع أنها من واحد واحد فيتأمل ﴿ قوله ﴾ (وان أضاف الشراء الى الموكل وقف على الإجازة) كما في التذكرة والمسالك وطيه استقرأه في التحرير وفي (جامع المقاصد) أنه يقف على الإجازة لا محالة (قلت) واليه يرجع كلام الشرائع والأرشاد والكتاب فيما يأتي في آخر المطالب حيث قيل فيها كل موضع يطل الشراء للموكل قن كان ساه عند العقد لم يقع عن أحدهما اذ مناه أنه لا يقع عن الوكيل لانه خص الشراء بالموكل فقط ونية والقود تقيم القصد ولا يقع عن الموكل لما قلناه أمره وقضية ذلك ان يكون فضوليا يقف على الإجازة وهما في الكتاب الثلاثة بمن يقول بصحة الفضولي ثم كلام المبسوط لا يرجع الى ذلك قال فيه وجبان أحدهما انه يطل البيع ولا يلزم الوكيل والثاني أنه يلزم الوكيل لانه تصرف سلفا في القصة لغيره فاذا لم يلزم ذلك الغير لزمه هو كما اذا لم يذكر أنه يشترى لموكله والاوّل اصح انتهى ولم يترض المصنف هنا لاحتمال البطلان لا بلفظ الأقرب ولا بغيره وهذا يقتضي بان الاحتمال القابل للأقرب فيما قبله غير القول بالبطالان في الفضولي كما نبهنا عليه آخفا والمراد بإضافة الشراء الى الموكل ذكره قلنا ﴿ قوله ﴾ (وان اشترى بالمعين وقف على الإجازة) كما في التحرير وجامع المقاصد والمسالك

فإن فسخ الموكل بطل ثم إن صدقه البائع أو ثبت بالبيعة وجب عليه رد ما أخذه والأخف
وضمن الوكيل الثمن المدفوع ولو خافه بالبيع وقف على الإجازة ولو أخذ له في الشراء
بالدين فاشترى في القصة كان له فسخ (من)

وكذا التذكرة وبزم في المبسوط وموضع من التذكرة يعلن البيع إذا كلف حين الشراء ذكر أنه
يشترى الموكل ولم يعرض لثبوته على الإجازة وقال إن لم يذكر في العقد أنه لموكل وأدى له ثوبه
فإن صدقه البائع بطل البيع وإن كلفه حلف البائع على نفي البيع انتهى ولا فرق في ثبوته على الإجازة
حيث يكون الشراء بين المال بين أن يكون إضافة إلى الموكل لثبوت الإجازة أو بية أجنبية قط لم يمتنع لانه
كالحاقه في البيع كما منسوخ ولا بد من فرض ذلك أنه وقع بعد قبض الثمن ليصح ترتيب كلامه إلى آخر
المسألة عليه كما ستعرف ولو قال وكذا لو اشترى بالدين لكان إلى آخر ما تجرد قوله ﴿ فإن ﴾
فسخ الموكل بطل ﴿ لانه يصير كظهور استحقاق أحد الزوجين وعليه نص في التذكرة والتحريم ويصاح
المقاصد وقد سمعت أنه جزم في المبسوط والتذكرة بالبيان مطلقا قوله ﴿ ثم إن صدقه ﴾
البائع أو ثبت بالبيعة وجب عليه رد ما أخذه أي كان صدق البائع المشتري بأن المال لموكل وأنه
خافه أو كانت البيعة بذلك وجب على البائع رد الثمن الذي أخذه للظهور بطلان البيع وبه صرح في
التحريم ويصاح المقاصد وعليه نص في المبسوط والتذكرة في صورة التصديق ولعل الزوجاني عدم تعرضها
لبيعة لأنها لا تنسجم عندنا مع المذهب لما سبق قوله ﴿ ولا خصوص في الوكيل الثمن المدفوع ﴾
كما في التحريم ويصاح المقاصد وسمعت أنه إن اتفق الأمران كان القول قول البائع مع بينه وحلف على
نفي العلم بأن هذا الثمن لموكل إن أدى الوكيل عليه العلم وحكم بالبيع ظاهرا للوكيل وعلى ذلك كله نص
في المبسوط والتذكرة في صورة عدم التصديق ويجب عليه لموكل عرض الثمن المدفوع لأخذه بانه
ماد تخلف وقد وقع في الشرائع والكتب فيما يأتي والإرشاد أن كل موضع يعلن الشراء لموكل كان
معاده عند العقد لم يحم من أحدها والاقتضي به على الوكيل كذا ذكرناه أننا وقضيه ذلك أنه لا يحم حنا
بالبيع ظاهرا للوكيل إذا حلف البائع على نفي العلم قولها إن معاه لم يقع من أحدها ﴿ فإن قلت ﴾ مرادها
في الكتب الثلاثة لا يقع من أحدها في نفس الأمر ومما وقع للوكيل ظاهرا لا في نفس الأمر ﴿ قلت ﴾
قولها والاقتضي به على الوكيل ظاهرا وفي الظاهر يظهر منه أنها أرواها في الأول عدم الوقوع من أحدها
ظاهرا وباطنا ولا لم يكن لتفصيل وجه إلا أن يقول إن المراد معاه وقد سمع الباقي وقد سمعت كلام
المسلك أضاف في ذلك وجها فلا تغفل ولا يسعني ما في جامع المقاصد من تغييره تصديق البائع وعدمه
بالحاقه وعدمه بل الأولى كافي المبسوط من تصديقه بأن المال لموكل وعدمه وليس لك أن تقول أنه
لا بد من فرض الحاقه إذ لم لا يصدقه البائع لأن المسألة مفروضة في صورة الحاقه ﴿ قوله ﴾
﴿ ولو خافه في البيع وقف على الإجازة ﴾ في كل صور الحاقه كما صرح به في التذكرة وجامع المقاصد
فقد قال به في هذا المبدأ بعد أن فرغ من فضولي في بيع الآخر لا غير ما دون فيه فكل كالأجنبي بالقبض عليه
وذلك بخلاف مسحة الشراء فإنه يشتري في القصة ولا يضيف إلى الموكل يتم مع عدم الإجازة كالتقدم به
ويبين ما فيه للمحال أن البيع في جميع صور الحاقه كالشراء بين مال الموكل عند الحاقه وفي السرائر أنه
لو خافه في البيع كان بالهلا ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو أخذ له في الشراء بالدين فاشترى في القصة كان له ﴾

ولو انعكس احتمل الزوم لأن أدته في عقد يوجب الثمن مع ثقله يستلزم الألف في عقد
لا يوجب الثمن إلا مع بقاءه والبطلان للمخالفة وتعلق الترض وهو طريق القسبة في الثمن
أو كراهية النسخ بطلب المبيع ولو باع بدون ثمن المثل وقف على الإجازة وكذا لو اشترى
بأكثر منه ولو أذن له في تزويج امرأة غيره (مقن)

النسخ (وجبا واحدا كما في جامع المقاصد وهو كذلك لأنه لم يذكر فيه في البسوط ولا التذكرة غيره
وقد حكينا فيما سلف من جملة كثيرين من أصحابنا أنه لو أذن له بالشراء بالدين معين وقد وجهه في
البسوط بأن له فرضا بالشراء بين المال وهو أن لا يلزمه البيع مع تلف الثمن لأن الثمن إذا كان مبيئا
بطل البيع بثقله قبل تسليمه وإن كان غير معين لم يطل ﴿قوله﴾ ﴿ولو انعكس احتمل الزوم
لأن أدته في عقد يوجب الثمن مع ثقله يستلزم الأذن في عقد لا يوجب الثمن إلا مع بقاءه﴾ هذا غير
الاصح من وجهي الشافعية ولم يرقه الشيخ في البسوط ولا ابن سيد في الجامع ولا المصنف في
التذكرة والتحرير ولا المحقق الثاني في جامع المقاصد بل قال الأول الأولى البطلان والثاني لم يصح
لموكله ويجزى في التذكرة بأنه فضولي (جامع المقاصد) أنه لا يصح واه به يبيع كلام التحريم وقد تقدم
لمصنف في المطلب الثاني أنه لو أمره بالشراء بالدين في القصة معين وحكيه هناك عن ثمانية كتب
وقد وجه الزوم بما ذكره المصنف وياه ابن الأذن في القضاة في يترك إلى الضرر المذكور يقتضي
الأذن فيما خلا عنه بطريق أول فيستاد الاستلزام الذي ادعاه المصنف في العبارة من باب مفهوم
الموافقة (وبه) أن الأولى الرقبة ممنوعة لأن فيه ضررا باجبار وتقسما باعتبار أكثره
الترض قد يعلق بذلك المبيع على كل حال سواء سلم ما سلم إليه أو تلف وربما ذكره كونه المدفوع ثمتا
لتعلق الشبهة عنه إليه ونحو ذلك من المقاصد ﴿قوله﴾ ﴿والبطلان للمخالفة وتعلق الترض
وهو طريق القسبة في الثمن أو كراهية النسخ بطلب المبيع﴾ هذا هو الاحتمال الثاني الذي
اختاره الجامعة والمراد بالبطلان هنا عدم الزوم ووقوعه على الإجازة كما تقدم حكاية ذلك في مثل
ذلك من غير الإسلام ونسبته إلى الأصحاب على الظاهر ويرشد إلى إرادة ذلك هنا ذكر الزوم في
الاحتمال الأول وإن الفضولي عنه موقوف غير بطل والمراد بالنسخ الانقضاء لأن العقد ينسخ
بفسخ عند تلف المبيع ﴿قوله﴾ ﴿ولو باع بدون ثمن المثل وقف على الإجازة وكذا
لو اشترى بأكثر منه﴾ كما صرح بهما في التحرير وجامع المقاصد وهما قضية كلام الباقرين في
عدة مواضع وبالأول صرح في جامع الشرائع ولا فرق في ذلك بين أن يبين له ثمن المثل أو يعلق
فان الاتفاق محمول عليه ولوجه في ذلك مخالفة إذن المالك ويحيى على قول الشيخ البطلان له قول
بصفة البيع واه يضمن الثأوت كما تقدم يائه وكل ذلك مع طه بذلك وقد تقدم ويأتي الحال فيما
إذا كان جاهلا ﴿قوله﴾ ﴿ولو أذن له في تزويج امرأة غيره﴾ أي فالأقرب الوقوف على
الإجازة كما يأتي وبه صرح في التحرير وظاهر التذكرة الإجماع على ذلك حيث قال إذا وكله في
تزوج امرأة مبيئا فزوجه أخرى بطل العقد عند العامة وكان فضوليا عندنا (قلت) ولا يحتمل وقوعه
لو وكل كما قيل في الشراء لأن من شرط صحة التكاثر ذكر الزوج فإذا كان غير اسمه لم يقع له ولا
لو وكل لأن المقصود من التكاثر إيمان الزوجين بخلاف البيع ولهذا يجوز له أن يشتري من دون نسبة

المشترى في (النهاية والمبسوط) الميزم بطلان التكاثر في (الايضاح) انه الامح (قال في المبسوط)
 بطل التكاثر في حق الموكل وفي حق الوكيل بلا خلاف غير ان اصحابنا رويوا انه يتم الوكيل نصف
 مهرها انتهى وهو خيرة التصريح (وقال في النهاية) ازم الوكيل مهرها لانه فرها وفي (جسم الشرائع) ان
 عليه نصف مهرها من دون تعرض لتوقف على الاجازة ولا بطلان وصريح للنهاية انه ادعى الوكالة
 حيث قال لانه فرها وله هو الظاهر من المبسوط والجلس ولمسه اشار في المبسوط بما روي اصحابنا
 الى صحيفة أبي صيدة الخلاء الروية في التتبع والتأليف من أبي عبد الله عليه السلام في رجل أمر
 رجلاً أن يزوجه امرأة من أهل البصرة من بني نهم فزوجه امرأة من أهل الكوفة من بني نهم قال خالف
 أمره وعلى الأمور نصف الصداق لاهل المرأة ولا عدة عليها ولا ميراث بينهما فقال له بعض من حضر
 قال أمره أن يزوجه امرأة ولم يسم أرضاً ولا قرية ثم جدد الأمر أن يكون أمره بعد ما زوجه قتل ان
 كان للأمر بنته انه كان أمره أن يزوجه كان الصداق على الأمر لاهل المرأة وإن لم تكن بنته كانت
 الصداق على الأمور لاهل المرأة ولا ميراث بينهما ولا عدة ولما نصف الصداق ان كان فرض لها
 صداق وإن لم يكن سعى لها فلا شيء لها وهي نص في نصف المهر وقاهرة لو نص في بطلان التكاثر
 أو أشار الى خبر عمر بن حفص الزاهد فيمن أنكر الوكالة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال
 لآخر انطلق في فلانة فما قلت من شيء مما قلت من صداق أو سنت من شيء أو شرطت فلذلك
 رضائي وهو لازم لي ولم يشهد على ذلك ذهب وخطب له وبطل من الصداق وغير ذلك مما ظاهريه
 وسأله فما ان رجع اليه انكر ذلك كله قال يتم لما نصف الصداق وذلك انه هو الذي ضيع حها
 فلما لم يشهد لها عليه بذلك الذي قال لما حل لها أن تتزوج ولا يهل للولاء فيها به وبين الله تعالى ان
 يلقها لان الله تعالى قال فامسك بهن أو تسريحاً لهن فان لم يسل فهو ما نهم فيها به وبين الله
 تعالى وكان الحكم الظاهر حكم الاسلام قد اباح لها ان تتزوج وقد فصل المصنف هنا قربة الزام
 الوكيل بالمهر أو نصفه مع ادعاءه الوكالة وسقوط حبه اذا عرفت المرأة أنه فضولي واختاره وفيه في
 الايضاح وفيه وفي جامع المقاصد ان هذا التفصيل لم يذكره القائلون بوجوب المهر وأصفه بل اختلفوا
 القول بالوجوب ولم يشترطوا (قلت) قد عرفت مالي النهاية والمبسوط والجامع من فرض مستحفاً اذا
 ادعى الوكالة ولها ارادوا القائلين بالوجوب فيها اذا وكله وانكر الوكالة لانهما صاعدا من سنخ واحد
 لكن نظر القائلين بوجوب نصف المهر الى المهر صريح أو كالصريح في ادعاء الوكالة حيث قل في عليه
 السلام انه هو الذي ضيع عليها الى آخره على ان كلام جماعة كبير من صريح في ذلك كما نسج
 ان شاء الله تعالى الا ان قول ان ذلك ما اذا انكر وكلامها في صورة الحاقلة (وفي) انك قد عرفت
 ان لا اطلاق في صورة الحاقلة انما تعرض لما قبلها النهاية وهي صريحاً لكت لا تصور الزامه بشيء
 مع عليها بأنه فضولي سواء خالف أو انكر هنا وقد اختلف في جامع المقاصد في مستحفاً وفي المشتبهين
 الاخيرين لان كانت الثلاث عنه من سنخ واحد ان الوكيل لا يتم مهرها ولا نصفه وقال نعم ان كان
 الوكيل قد ضيع منه أنه ذلك وقد اتبع بذلك المصنف في ما يأتي وجماعة كما يأتي (وفي) انه اذ لم يتحقق
 الزوجية وكان لما الزوج كيف تأخذ منه مهرها اذ الضمان فرع الثبوت أو وجود سبب الحق كضمان ما يحدته
 المشتري في المبيع ولا شيء منها والاصل براءة المشتري يأتي كضمان تجميعه (ولم) ان الشيخ قال
 ان العقد التمسولي في التكاثر وغيره يقع باطلا مستنداً الى اخبار عامية والمسلم على خلافه كما تقدم في

أو زوجة بنير اذنه فلا تقرب الوقوف على الاجازة فان اجاز صح العقد والا فلا والاقرب
 التزام الوكيل بالمر أو نصفه مع ادعاء الوكالة اما لو عرفت الزوجة أنه مضولي فالوجه سقوط
 للمهر مع عدم الرضا (مقن)

بابه وقد احال ابن اديس في الرد عليه وأنه قال به في غيره قل ما صرح به في الباب في التناهي والميسر
 مني على ذلك أو أنه أراد بالطلاق التوقف وعدم التزم فامر غير مرة ﴿ قوله ﴾ (أو زوجة
 بنير اذنه) هذا يعرف بما تقدم ويأتي وليس من مسائل الكتاب ﴿ قوله ﴾ (فلا تقرب
 الوقوف على الاجازة فان اجاز صح العقد والأقلا) هذا أيضا يعرف بما مروى في ﴿ قوله ﴾
 (فلا تقرب الزام الوكيل المهر أو نصفه مع ادعاء الوكالة اما لو عرفت الزوجة أنه مضولي فالوجه سقوط
 المهر مع عدم الرضا) قد اشار بهذا الى المسئلة المشهورة وهو ما يأتي له في فصل النزاع من قوله ولو
 زوجة امرأة فانكر الوكالة ولا يثبت حلف النكر والزام الوكيل المهر وقيل النصف وقيل يطل ظاهرا ويجب
 على الموكل الطلاق أو الفسخ مع صدق الوكيل ثم لو ضمن الوكيل المهر فالوجه وجوبه عليه أجمع
 ويحتمل نصفه ثم المرأة ان ادعت صدق الوكيل لم يجز ان تزوج قبل الطلاق ويحتمل تسقط المرأة
 على الفسخ أو الحاكم على الطلاق انتهى وقد تضمن كلامه احكاما ولا بد قبل ياتيا من بيان موضوع
 المسئلة والظاهر ان المسئلة مفروضة في كلامهم فيها اذا زوج مدعى الوكالة مع كافرست المسئلة بهذه
 العبارة في التام والملة وشروح التام ككشف الرموز والمذهب والمقتصر وايضا في التام والروضة
 وجمع البرهان وبه صرح في التحرير في موضع مع وكذلك التذكرة في موضع آخر بل كل من قال
 بوجوب نصف المهر فظاهره ذلك لانه اما استدل الى خبر عمر الفاروق أو الصريح في ذلك وعليه اقتصر
 الراوندي حيث حكاه برت بل القاطب بوجوب كل المهر يظنونه بأنه فوته بتصميمه وضح حقا بترك
 الاشهاد وهذا يقتضي بذلك وبه أي ادعاء الوكالة فسر القديس الاردبيلي عبارة الارشاد وقد سمعت
 ما في النهاية آقا تفصيل للمصنف هنا قد ذكره القائلون بوجوب المهر ونصفه وليس الامر كما قال وفيه
 والمحقق الثاني وما أرى ذلك الاختلاف منها بل من المصنف هنا حيث قرب في الشق الاول وحصر
 الوجه في الثاني الا ان تستدبر ما تقدم من ان التفصيل اما هو في صورة الحافسة لاني صورة الانكار
 ويجاب بما عرفت ايضا ولما ان القول قول الموكل مع يمينه اذا انكر الوكالة فلا أجده خلا لا صالة
 مدعى وحوم الخبر الجين على من انكر واما الزام الوكيل المهر فهو خيرة التناهي والوسية في ما اذا مات
 الموكل وانكر دونه الوكالة والشرائع والتام وكشف الرموز والتحرير والارشاد والكتاب فيما يأتي وهو
 الحكي عن القاضي والسكندري وقوله في السرائر فيما حكى لان المهر يجب بالسعد كلا ولا يقتصر الا
 بالطلاق المتقود بالتمام وقد فوته الوكيل عليها بتصميمه في الاشهاد فيضنه كذا قال جماعة كثيرين اقتصره
 من الخبر (وفي) انه مني على ان العقد صحيح والمفروض عدم تحقق الزوجية وإن لما ان تزوج بل الموافق
 لاصول المذهب فساد سلنا الصحة ولكن قضيتها لزوم المهر على الموكل لا الوكيل ولا قصير لسم
 وجوب الاشهاد عليه في الشريعة مع أنه على تقدير كونه تاما وان البض يضمن بالتفويت مقصور على
 صورة قصيره وقد لا يكون قصر بان يكون أشهد ثم توفي بالشهد فقليل أخس وقد عدل عن في الايضاح
 وجهه بأنه أثر بأنه أخرج بعضها من ملكها بموض لم يسلم لها فكان عليه الضمان قلن كل من أثر

بإخراج ملك من غيره بموثر لم يسلم له لفريقه ضمه وهو كما ترى أيضا نعم ان البضخ خير
 الاملاك لا يضمن الا باستيفاء فاعلم وقد يؤيد هذا القول بخبر محمد بن مسلم الواردة في رجل زوجته امه
 ولم يقبل فقد قال فيه الباقر عليه السلام ان المر لازم لانه وقد عمل بها الشيخ واتبعه على ظاهره من
 دون دعواها الوكالة وحلها الحق والمصنف وغيرهما على ما اذا دعت الوكالة مسترجمين اليه كما مسلم
 حنهم وقد فرض المسألة في العلة فيها اذا ادعت الوكالة من الابن وانكر وحكم بان عليها نصف المهر وقد
 استدل به بهذين الخبرين أيضا مع أن خبر محمد قابل للتأويل بان لا ضمان تأخذه من الزوجة لكنه خلاف
 فهم الاضطراب قاطبة وأما القول بإثباته نصف المهر فهو غير الميسر والسراير على ما حكى عنها اذ لم
 اجده فيها وبجام الشرائع والتذكرة في موضعين والعلة وكذا الايضاح واليه مال في الروضة وقد
 عرفت ان الراوندى اقتصر على إيراد الخبر فيكون عاملا به كالمصدق في التقييد حيث روى الصحيحة
 فاعلم وفي (المساك والكنافة) انه المشهور ونسب في الروضة الى الأكثر وحكى في الرياض عن الحق اثنائي
 انه قال انه المشهور ولم يجهده وفي دعوى الشهرة نظر ظاهر اذ القائل بالاول اكثر كما مر مستندين
 في ذلك الى الصحيح والخبر وقد سبها آقا لكن الصحيح لا يظهر من اضطراب لانه الصحيح فيمن
 خالف الآمر ان عليه نصف الصداق لاهل المرأة وفيمن انكر الآمر ان عليه الصداق لاهل
 المرأة ان كل فئة والاقل المأمور الصداق لاهلها ثم قال ولما نصف الصداق قد
 ظهر من مرار ان الصداق لاهلها واصله لا لحقهم من المال والارادة ان نصفه لما ان كان فرض لما
 وقرق فيه بين خالف الآمر وشكره بما سمعت مع مخالفتها للاصول التي ان تقول قد انقضت كلمة
 القوم على ثبوت مبرها في الجملة وه يخرج بالخبرين من الاصل ان لم يبلغ ذلك الاتفاق درجة
 الاجماع والاقية بلاخ بل قد تقول ان النصف بذلك الاتفاق مقطوع به في ضمن الكل أو وحده
 فاعلم وان امرضت من ذلك قلنا ان تمت شبهة ذلك جبرت دلائل الصحيحة وسند الخبر مع
 مواقتها لاهل برادة القصة من تعلم المهر وسلامتها من مما يصلح كعادتها في اثبات الزيادة
 (وكيف كان) فلا يبغي الامراض من الخبرين لا سعة من الجماعة في مسكة تزويج الام ولولها
 من ظهور انها مع ادانتها الوكالة الى الحكم مسلم مفرغ من قلبه ويتأمل (ولما القول) بالبيان
 قول من حكمه الحق وتبته الجماعة وقد اعترف الشديد في غاية المراد وجماعة يسمي النظر مقابلة
 ولا يستجني مقابلة قولين الاولين (قال في الشرائع) وقيل بحكم بطلان النقد في الظاهر وبجيب على
 الموكل ان يلقها ان كان يعلم صدق الوكيل وان يسوق اليها نصف المهر وهذا قوي انتهى وفي
 (المساك والروضة) أيضا انه قوي وقد (التحرير والمختار) ان فيه قرة وفي (الارشاد وغاية المراد) انه جيد
 وفي (التفصيل) انه هو الذي يتضمّن النظر وفي (ايضاح التافه) انه أنسب في النظر وأنه قوي وفي (جامع
 المقاصد وتعليق الارشاد) انه أصح لانه اذا أنكر الوكالة وحلف على قضاها اتى التكليف ظاهرا ومن
 ثم يباح لما ان تزويج بلا خلاف كما ستعرف وقد صرح به في الرواية فيفي المهر أيضا لان ثبوته
 يتوقف على لزوم النقد وهذا وأبو حنيفة وأبو يوسف والثاني على أنه لا يلزم الوكيل شيء. واما انه
 يجب على الموكل الصلح مع صدق الوكيل فهو محل وقت بل ضروري به أنصحت الرواية وفي (جامع
 المقاصد) أنه لا ريب فيه وقد نقل في الكتاب والسنة انتهى فيلحق سرا أو مسلما كأن كانت زوجتي
 فهي طالق كما صرح بذلك جماعة (قال في الروضة والمساك) ولم يكن الرأى والامثلة ما نالته امر تمل

حاله كقول من يعلم ان اليوم الجمعة ان كان اليوم الجمعة قد بطلت كذا وتيمه على ذلك حرقا غرقا في
الرياض وقال ان هذا اذا لم يكن الاكثار مستقنا الى نسيان التوكيل والا فلا يصح وهذا مبني على
ان الوصف المنوع ان يقول بطلت ان جاء الليل وما في النار كما هو منصب جملة كثيرين جهلا
كما قضى به الفقه وبعضهم انه اهم منه وما اذا قال بطلت ان كان اليوم الجمعة وما يطلق ان ذلك
اليوم الجمعة وبه قضى القليل والمصرح به قليل الاول ليس هذا من التلخيص والتزويق في شيء لانه
على امر معلوم وستنته عند جملة من نهر هذا ومن يجهل من باب الوصف المنوع كالاول ان
كان ما لا يجوز اذا كان تابعا لانه يكون مقوما لصحة مصححا لاجابه وباتي فمصنف في البحث
الثاني من مباحث النزاع في الكتاب والتذكرة وكذا التحرير وكذا الشيخ في المبسوط ان كل شرط
علا ويورده فانه لا يوجب شكافي البيع ولا يقره وان الذي يوجب الشك والوقوف هو ما اذا كان
المعلق عليه مجهول المصروف وبذلك جزم في الايضاح ويصاح المقاصد فيما يأتي أيضا وقضية ذلك ان
الوصف بجميع أفعاله لا يند الفرد وإنما يند هذا التلخيص لكن الشك الثاني في تبيد التواعد قل
الاجاع على عدم صحة تعليق الفرد على الشرط ولو قدر علم حصوله كالمعلق على الوصف الذي يعلم
حصوله كقول الشمس والله بان الاختيار يحسن الشرط دون أنواعه وأفراده وأما أنه مع ضمان
الوكيل المبرمج عليه المهر أو بضعه قد حلت الرواية عليه في الايضاح والتضييق ويصاح المقاصد
والمساك وفي (ايضاح التام) ان في الرواية اشارة اليه من قوله أو ضمنت من شيء (وفي)
ما مر من انه ضمان ما لا يوجب الا ان يقول ان الوكيل أقر في ضمن دعوى الوكالة بزم المهر على الموكل
وقت الضمان فهو لازم عليه ضمانه وان لم يثبت العقد بالنسبة الى الموكل لانه ثابت بالنسبة الى الضامن
فيضمن الجميع كما هو خيرة التضييق والمصنف لانه لم يحصل ما يقتضي سقوط نفسه وهو الطلاق وهو
جيد لكن لا تحصل الرواية عليه كما في ايضاح التام والتضييق لأنها نص في التصريح وبوجه وجوب النصف
خاصة حيث حل الخبر عليه وان اكتفاء النكاح ظاهرا بالبين بمنزلة التصريح فيتنصف به المهر وهو خيرة
التذكرة وفي (الايضاح) انه اصح وأما أنها ليس لما التزويج قبل الطلاق وان ادعت صدق الوكيل
فلا خلاف أنها بغير زوجة وبه صرح في التحرير وجملة كافي البهاس والمقاصد والمحقق الثاني والشيد الثاني
وغيرهم وليس في الملاقى الظاهر ما يفتاه بناء على وروده مورد التالاب من عدم تصديقها الوكيل لكن في
التذكرة مانعه أنها تزوج وان لم يطلق الموكل لانه لم يثبت قطعا خبري على ظاهر الملاقى الخبر وأما
اذا لم تكن حاله ولم تعرف بصدقه فان لما التزويج لاكتفاء الزوجية ظاهرا وبه وقد صرح به في الخبر
مرتين ولم أجد فيه خلافا وفي (الرياض) ان عليه الاصحاب كافة (وفي) انه قد خلت عنه اكثر البيارات
والعلم بالمسك غير نص الاصحاب كافة وفي (ايضاح التام) أنها لا تحتاج الى التصريح وأما أنه لا يبرر
الموكل على الطلاق في (جامع المقاصد) أنه لا ريب في أنه لا يتصور اجباره عليه لانه لا نكاح ظاهرا
فكيف يتصور مطالبة به صرح في المنع البارع والمساك والروضة وهو قضية كلام التضييق
وايضاح التام (وقال في التذكرة) الا ترى الاكراه لازمة الاحيل واذا انقضت عنها بما لا ضرر عليه فيه
تلقه النكاح القاسد قلت بل اشبه الاحتكار وأما انه اذا لم يطلق احتل تسلط المرأة على التصريح
أو الحاكم على الطلاق فان بناء المرأة من دون نكاح ولا تقتضيه عظم وقد اتفق تسلطها عليه في
ايضاح التام وقال الاحوط ان يكون باذن الحاكم أو هو يفسخ واحسنه أي تسلطها على التصريح في

ولو وكله في بيع عبد بائة فباعه بائة ونوب صح وكل تصرف خالف الوكيل فيه الموكل
فحكمة حكم تصرف الاجنبي واذا وكله في الشراء امتثل وبع الشراء عن الموكل ومقتل الملك
اليه لالى الوكيل (مقن)

الضريح احتلا وجزم في المنصب الرابع بأن الحاكم يفسخ لما رويته نسله على الإطلاق انه لا ولاية على المنع ولا ريب ان الفكر متبع على تقدير وقوع التوكيل اذ الواجب عليه القيام بمقتضى التزوية او الطلاق وهنا يتم اذا ادعت صدق التوكيل وقد ذهب جم غفير في باب النكاح الى انها اذا كانت باهية بقره لو تعهد اصاره ان لما الفسخ والاكثر من هؤلاء على ان الحاكم يملكها ان لم يملكها الزوج مع امر الحاكم له في فراجع ولا تزيج في المساك والروضة فاحصل تسلطا وتسلط الحاكم عليه او على الطلاق وبتأذنها على ذلك حتى يطلق او يموت ويحق الكلام فيها ان لم يدع التوكلة قبل النظر انه غرضي او وكيل احتلان لظهورها الاول لانه لا فرد من قبله وهو خيرة جامع المقاصد واكثرها تناولوا الثاني فان الرجل يأتي طلبا ولا يصرح به وكل **قوله** (ولو ركه في بيع عبدا فانيهاه بما توثب صحيح) قد تقدم الكلام في ذلك وانه قال في التذكرة ان لو قل له بانه قد قدم انه لا يجوز له البيع باقل فان باع الاقل كان موقوفا ولو باعه باكثر من مائة درهم فان كانت الكثرة من غير المجلس مثل ان يبيعه بمائة درهم وتوثب جائزا عند طائفة سواد كانت الزيادة نكاحا او كثيرة وسواء كانت الزيادة من الامانة او لا اما زيادة مضرة ولا تضره انتهى وقد سمعت فيها صك صاحبكاه عن الشيخ وما عن الشهيد **قوله** (وكل تصرف خالف فيه الموكل ففسخه كالايجبي) ان كان مراده انه كالايجبي بالنسبة الى خصوص الخاتمة في البيع في انه لا يقع باطلا بل موقوفا على الاجازة فان اجاز صحيح والا بطل فهو حق صحيح وقد تقدم آثافا لكن بعض افراد الخاتمة في الشراء كذلك كما اذا اشترى بدين مال الموكل وان اراد بالنسبة الى الخاتمة في البيع والشراء ما قد تقدم له في الخاتمة في الشراء تفصيل (منها) انه لو اخذ له في الشراء في القصة فاشترى بالدين انه لا يقع موقوفا بل يحصل ثبوت له موكل (ومنها) انه اذا خالفه واشترى في القصة وملك ولم يجز الموكل انه لا يقع باطلا بل يقع التوكيل **قوله** (واذا ركه في الشراء قتل وقب الشراء عن الموكل وينقل الملك اليه لا الى الوكيل) كما في المبسوط والثنية وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والحرر والارشاد وجامع المقاصد والمسالك وفيه وفي التذكرة الاجماع من ذلك اني الثاني والاجبات وفي (جامع المقاصد) انه لا خلاف فيعمل ما ذكره في التذكرة وقد سمعت ان فيها الاجماع وقد يدعى على ذلك اجماع الثنية وقد استدلل عليه في المبسوط والثنية بانه لو اشترى الموكل ما تنبه او ولده لموكل لم يمتنع عليه فهو كان الملك انتقل اليه لا يمتنع ولم ينتقل الى الموكل فلم يملك الخلاف الا عن ابي حنيفة حيث حكم بانه يقتل او لا الى الوكيل ثم ينتقل الى الموكل معتدا بان حقوق القتل تنطبق به كما لو اشترى باكثر من ثمن المثل ولم يذكر الموكل لفظا فانه يقتل اليه ولا ينتقل الى الموكل وبان الخطاب انما جرى منه ودخوه بان الاحكام لا تنطبق به وانما تقتل به في المثل ظاهرا لعدم العلم بقصد الخطاب انما وقع منه على سبيل التوبة وعروض بشراء الاب والوصي فانه واقف فيه على وقعه للمثل ابتداء (قال في التذكرة) انه او مدعى بعض الحنفية ما يترتب انتفاق ابي الوكيل ونحوه ممن يمتنع عليه لو اشترى لموكل ولم يقل به أحد فاجاب بانه في الزين الاول

فأشترى أب نفسه لم يشتق عليه وإذا باع من مدين ملك الموكل الثمن وإن كان في القصة
فلا وكيل والموكل المطالبة به وعن ما اشتراه في القصة يثبت في ذمة الموكل وللبائع مطالبة
الوكيل أن يجعل الوكالة (متن)

يقع الوكيل في الزمن الثاني ينتقل إلى الموكل قال فآخذه به لم يرجع الانتقال في الزمن الثاني
إلى الموكل دون التقبولا يعني أنه لو انتقل إلى الوكيل كان الالتزام ترجيح التقبولا لا سبني على التقلب
باعتراضهم ﴿ قوله ﴾ ﴿ فأشترى أب نفسه لم يشتق عليه ﴾ (قال في جامع المقاصد) أما جامع
ثابت وأنه لم يخالف فيه أحد آخرى وعلى ذلك أن تحريره على عدم انتقال الملك إلى الوكيل غير
حسن ﴿ قوله ﴾ ﴿ وإذا باع من مدين ملك الموكل الثمن ﴾ هذا لا ريب فيه كما في جامع المقاصد
وهو صريح في المبسوط والتذكرة والتحرير لآه بتركة البيع ويحيى فيه خلاف أبي حنيفة لكنه لم يقل
عنه فيه خلاف ولا ريب أنه لا المطالبة به ولا يحتاج إلى التصريح به ﴿ قوله ﴾ ﴿ وإن كان في القصة
فلا وكيل والموكل المطالبة به ﴾ كما في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لكن ليس في المبسوط
التعرض لقصة قال إذا وكل رجلا في بيع ما له فباعه كان للوكيل والموكل المطالبة بالثمن وإنكر أبو حنيفة
جواز مطالبة الموكل بالثمن محتجا بما روي عنه من أن حقوق القصد تعلق بالوكيل وقد تقدم منه والوجه في
جواز مطالبة الموكل واضح وأما الوكيل فإنه قد سبق له أنه لا يملك من دون إذن قبض الثمن فكيف
ثبت له المطالبة به والوكيل لم يناول الثمن قبض ولا مطالبة فلا يصح ذلك الاحتياط بأن المنع من
التبض لا يقتضي النسخ من المطالبة إذ ليس من لوازم المطالبة القبض فيطالب وعند الأقباس يتولاه
الموكل لا يملك كما سمعت (١) أنه لا سلطان له على الثمن بوجه ولا جواب إلا أن الترض من هذا
الكلام الرد على أبي حنيفة فعلق الحكم في الموكل وذكره الوكيل فيما أعاد على ما سبق من
أنه لا بد له من الاذن في القبض وفي (جامع المقاصد) أن على ظاهر الباءة مؤاخلة وهي أن حكمه
ملك الموكل الثمن في الأولى يوم عمله في الثانية كما أن حكمه بثبوت المطالبة لكل من الموكل والوكيل
في الثانية يوم خلاه في الأولى (وفي) أن مفهوم القب وان كان حجة في عبارات الفقهاء وبه يثبت
الوفاق والخلاف فينبغي في الحكم من غير المذكور لكن البديهة أن ذلك في غير ما إذا كان غير
المذكور من البديهة الواضحة ﴿ قوله ﴾ ﴿ وعن ما اشتراه في القصة يثبت في ذمة الموكل ﴾ بلا
خلاف فيه حدنا كما في جامع المقاصد وهو صريح في التذكرة والتحرير والامر واضح
وللالتراض الرد على بعض الشافعية قال أنه يثبت الثمن في ذمة الوكيل فيما قبلنا مطالبة من شأمنها
﴿ قوله ﴾ ﴿ وللبائع مطالبة الوكيل أن يجعل الوكالة ﴾ بلا خلاف فيه حدنا كما في جامع المقاصد
صرح على آخر المطلب الرابع والتذكرة والشرائع والأرشاد وجمع البرهان والمساك والكتابة (وقال في التذكرة)
إذا علم البائع أن الملك للموكل لم يكن له مطالبة الوكيل إنما يطالب الموكل خاصة عند تنفذه ما في التحرير
وهو المفهوم من عبارة الشرائع والأرشاد والكتابة في آخر المطلب الرابع والتذكرة والتحفظ وجامع المقاصد
والمساك وجمع البرهان والكتابة لكن قيد في ماعدا الأولين والتحفظ ما إذا لم يكن سلم الثمن للوكيل وقيدوا
التقيد بما إذا لم يكن الشراء بين الثمن كأيضا في آخر المطلب الرابع وكان في هذا الموضع في التذكرة لم يظفر

وحيث لو أبرأه لم يبره للوكل وإذا اشترى ميباً بمن مثله وجعل الميب وقع من الموكل وإن علم وقف على الاجازة مع التية والافضي على الوكيل وإن كان يبين وعلم لم يقع من الموكل الا مع الاجازة (من)

يقوله في المبسوط اذا اشتراه وذكر في القصد انه يشترى له لو كان يبايعه أن يطالب أبها شاء من الوكيل والموكل ويكون دخول الوكيل في هذا التصرف بمنزلة دخول الثامن في الضمان فان اصابه كان له الرجوع على الموكل بما يوزن منه لانه وكل له بذاته في الشراء وذلك يتضمن تسليم الثمن وكان لا فرق في الشراء اذا فيه وفيما يخصه الى أن قال وكذلك ان كان وكيله في البيع فان اشترى أن يطالب من شاء منها بتسليم المبيع اليه انتهى قد لحظ غير ما لحظ بعض الشافعية من أنه يدخل في ذمة الوكيل بما لم يخطأ أمراً آخر هو لازم المصنف حيث تقدم لم يبي الكتاب والارشاد والتحرير وكذا التذكرة انه لو كان في الشراء ملك تسليم منه ونحوه كلام جامع المقاصد الا أن غنى الملازمة بين ملك تسليم الثمن وسالطه له به مع طه بالوكالة والمتم بمنزلة وقد تقدم الكلام فيه وقد عول المجتهد في قتل خلافة على كلام المختص لانه لم يزل يعلم كلامه كما يأتي بين ذلك كله في أواخر المطلب الرابع وقال في جامع المقاصد اعلم انه اذا كان الثمن في ذمة الوكيل فبائع مطالب به أيضاً سواء كان ما يده متيناً في القصد أم لا بان دفعه اليه ليصرفه ثمما فاشترى في الذمة قال ومبارة المصنف لا تنافي هذا (قلت) فهو ما ينافي باطله اذ فهو ما ليس فبايع مع العلم بالوكالة مطالب الوكيل بمال وقد ناقش آتياً في مفهوم يهيمه ضيف ويأتي ان شاء الله سبحانه وتعالى تحقيق ذلك في آخر المطلب الرابع

﴿ قوله ﴾ (وحيث لو أبرأه لم يبره الموكل) أي حين جواز المطالبة للوكيل فانما أبرأه من الثمن لم يبره الموكل كافي في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وفي الاخير انه لا خلاف فيه عندنا لان الثمن ليس في ذمة وانما هو في ذمة الموكل ولا ريب انه اذا أبرأ الموكل يبرى الوكيل

﴿ قوله ﴾ (وإذا اشترى ميباً بمن مثله وجعل الميب وقع من الموكل) كافي في المبسوط والتذكرة والارشاد وجامع المقاصد وهو قضية كلام البايعين لانه انما يبره شراء الصحيح في الظاهر وليس مكلفاً بالسلامة في الباطن لان ذلك لا يمكن الوصول اليه فلا يجوز تكليفه به لانه مما لا يطاق لان الميب مما لا يفتنى على اهل المعرفة وقد فعل ما وكل به في طه والقرض انه في طه غير ميب والمراد بمن مثله من مثله صحيحاً لا ميباً ولذلك يثبت له الارشاد اجلاً ولا يلتفت الى قول المالكة ما بهت بهذا الثمن الا لكونه ميباً وظلت على المشتري به

﴿ قوله ﴾ (وان علم وقف على الاجازة مع التية) كافي في الارشاد وجامع المقاصد ومجمع البهوان اعرفت فيما سبق من اعتماد الاجماع على انقضاء التوكيل بشراء السلم دون الميب ثم يضل ما وكل فيه فلا يقع للموكل فيكون فضولاً لكن ذلك انما هو مع التيقن للمراد بها نية الشراء للموكل في من القصد

﴿ قوله ﴾ (والافضي على الوكيل) أي لو دخل القصد من التية لفتا قضي بالشراء على الوكيل ثم مر ان لم يصدقه بأرادة الموكل الا مع الاجازة وقد خلت عن ذلك كله عبارة الارشاد ولكنه مراد منه لانه أشار اليه فيما بعد

﴿ قوله ﴾ (وان كان يبين وعلم لم يقع من الموكل الا مع الاجازة) كافي الكتب الثلاثة الآتية لانقضاء التوكيل الشراء بمن المثل فذا اشترى بزيادة مالاً لم يبال لم يزل ما وكل فيه وكان فضولاً يقف على الاجازة مع التية

وان جعل فكذلك وكل موضع يعطى للشراء للموكل فان ساء عند المقدّم لم يقع من أحدهما ولا
قضى به على الوكيل ظاهراً **الطلب الرابع** في ضمان الوكيل أمين لا يضمن ما ينفق
في يده الا مع تد أو تريط ويده يد امانة في حق الموكل فلا يضمن وان كان بجمل (متن)

ويؤنها يقع الوكيل ظاهراً كما تقدم فيما قبله وتركه فلم به من **قوله** **﴿وان جعل فكذلك﴾**
كما في الارشاد وسماه انه ان جعل التبين وقت الشراء فله حكم كما اذا كان حالاً وحكي عن الشهيد أنه
نسب الى المصنف انه فرق بين التبين واليب ان اليب قد يفتى فلا يمكن التكليف بالشراء الصحيح
بمختلف التبين فانه يمكن الوقوف عليه بأدنى ملاحظة لاشتهار القيمة عند أهل المعرفة قال وفيه لمختراف
بأن اليب ان كان منه لا يفتى على منه كان كالتيبين وان التبين ان كان منه يفتى على منه كان كاليب
وناقشه في جامع المقاصد بان المختار هو ما اذا لم يكن من أهل المعرفة لا أثره لانه يجب على مسؤال
أهل المعرفة ثم يمكن أن يقال ان بعض التبين قد يفتى جداً كما في قيم الجواهر وما جرى مجراها وفي
بعض العيوب قد يسأل الوقوف عليه ويقطع عليه من أهل الخبرة بسهولة فيكون مقتضى الفرق المذكور
الزوم فيما يفتى غالباً من اليب والتبين دون ما لا يفتى منها (قلت) للثالثة في غير هذا لان الشهيد
جرى على التاليف المروف بين الناس والمجع على استنباه عند التقابل بل قال جماعة بوجوده من ان
من شأن الوكيل ان يكون تام البصيرة فيما وكل فيه ليكون ملياً بتحقيق مراد الموكل والممار على التصدير
وعنده والتاليف ان المتهري بالتبين مقصور لانه لا بد للوكيل من سرعة القيمة بالسؤال عنها غالباً وان
كان حارفاً لانها تختلف باختلاف الاوقات اذ السوق تختلف الاسعار على اختلاف الاوقات فاذا غلب
وسأل لا يبين وقد يضاف التاليف نادراً فيفتى كما يفتى ذلك في قيم الجواهر ونحوها وأما اليب فالامر
في الظاهر ظاهر وأما المعنى فلا يفتى فيه النقص والسؤال خصوصاً في مثل الجواب فالتاليف فيه في
الوكيل عدم التصدير اذا كان تام البصيرة فرجع الامر الى ان الوكيل بالقيمة الى التبين مكلف غالباً
ببعض الامر قدرته عليه ويؤنه يكون مقصراً وبالقيمة الى اليب مكلف بالظاهر لعدم قدرته على
سرعة غالباً الا بعد زمن طويل ويجهد جيد شديداً لا يكلف به الوكيل فاطلاق الحكم فيها الى الكتابين
مبنى على ذلك فليحظ ذلك لانه قد تقدم المصنف في التذكرة في باب المضاربة في وطى المالك امة
الافراض ما يعطى أنه لا يمكن معرفة قيم المتقومات في الواقع وقد تقدم في باب المكاسب في ثاني
الركان ان اطلاق التناوب والاخبار لم يفرق فيها بين الوكيل والاصل وهي الاصل في اخبار التبين
فليحظ ذلك أيضاً وقد قلنا في باب المكاسب أنه لم يوافق المصنف هنا على كونه مضمولاً أحد ولم يذهب
اليه الا في الكتابين **قوله** **﴿وكل موضع يعطى للشراء للموكل فان ساء عند المقدّم لم يقع**
عن أحدهما والا فتضي به على الوكيل ظاهراً﴾ كما صرح بذلك كله في الشرائع والارشاد الا أنه قال
فيه فتضي به على الوكيل من دون قيد بالظاهر وقد تقدم الكلام في هذه البارة في أول هذا
المطلب في موضحين وان المراد منها هل هو حيث يشتري بالقيمة لوفيقها وبالعين قلنا انها على الثاني
لا تنطبق على قولهم أنه حيث يشتري بالعين مع الحافاة ولم يجر المالك ولم يصدقه البائع بأنه اشترى
بين مال الوكيل أنه يقع للوكيل ظاهراً **قوله** **﴿المطلب الرابع في ضمان الوكيل أمين لا يضمن ما ينفق**
يضمن ما ينفق في يده الا مع تد أو تريط ويده يد امانة في حق الموكل فلا يضمن وان كان بجمل﴾

وأذا قبض الوكيل عن المبيع فهو إمامة في يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمته بتأخيره

أما أنه أمين ولا يضمن ما يثق في يده إلا بعد أوترط فقد شغعت به جواهرهم في (الروضة والمسالك) أنه محل وفاق وفي (الربط) أنه أي الإجماع ظاهر التنية والفتاوى من التنية أنه لا يتأوله إجماعاً ولي (المبسوط والسرائر) أنه لا خلاف في أنه أمين لا يضمن ما يثق في يده وظاهرهما فيه بين المسلمين والملاحقات الإجماعات وفي الخلاف تشمل ما إذا كان الوكيل يجهل به بدونه كما صرح بذلك جماعة وليس الوكيل بالجليل من الأعمدة النادرة للوكيل (وقال في جامع المقاصد) ما نصه قوله والوكيل أمين إلى قوله وإن كان يجهل بلوح من كلامهم أنه لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام انتهى فهذا الإجماع محكي على أنه أمين لا يضمن ما يثق في يده إلا مع التصديق أو التصريح وإن يده يدامان في الموكل به لا يضمنه إذا تفت من دون الآخرين وإن كان الوكيل يجهل قلستاد من تتبع فتاوهم في الباب من مواضع متفرقة وإجماعاتهم أن القول قول الوكيل في دعوى التلف مطلقاً مع الجبل وبدونه ميباً كان أو ممن مبيع قد قبضه على وجه شرعي قيت الوكالة أو زالت ولا يستأد منها أكثر من ذلك ولا يستأد من قولهم أنه أمين مع إردائهم له بقولهم أنه لا يضمن من دون تعد وتقرط الا ذلك ولعل الأصل في ذلك الأغيار العامين أنهم الموثقون تضمن الامين وعدم تحريم المستضم المال فيها أو يسرق إذا كان أميناً إلى غير ذلك مما يدل عليه أو يشهد به وأما أنه يقبل قوله في الرد وفصل ما وكل به كما إذا وكله في قبض دينه فادعى أنه قبضه من المدبرين وسله إليه وانكر الموكل وغير ذلك مما يأتي مما اختلفوا فيه ولعل الأصل في الاختلاف في هذه وفهرها اختلاف الأصول وتعارضها إذا كان الأصل عدم الرد وعدم النقل كذلك الأصل براءة القدمة والأصل في فعل المسلم الصحة كما يأتي (وقال في مجمع البرهان) بعد أن قل إجماع جامع المقاصد الذي سبقت وأجماع المسالك أن الحكم لا يخلو من إجماع واشكال لأنه ليس بمسلم لما المراد بكونه أميناً أو قبول قوله مع يمينه وعدم ضمانه في كل ما يدعيه من تلف المبيع والتمن ومن رده إلى الموكل وتسليمه إليه ومن أنه فعل ما وكل به وحصل محصور بما ليس يجهل أو أم أو أنه محصور بمقاء الوكالة أو أم أو محصور بالبعض وأن الإجماع المذمى في الشكل أو البعض مع أنه خلاف الأصل مع أنه محتمل لأنه لو ضمن لزم سد باب الوكالة فتمسك بقية من عبارات التذكرة في المسائل التي وقع فيها التراجع بين الموكل والوكيل كدعوى الوكيل فصل ما وكل به ودعواه الرد ودعواه التلف وخلاف بعض العامة في دعواه التلف وأنه لا يقبل قوله فيه إذا ادعاه بأمر ظاهر ثم قال ما عرفنا دعوى الإجماع خصوصاً إجماع المسلمين الذي ادعاه الحق الثاني وليس منه ما يباي في التلف الاختلاف فادري البعض العامة كما سبقت وقال ثم قد تشبهوا بمقتضاها في أن القول قول الوكيل في دعوى التلف مطلقاً مع احتمال تخصيصه بما إذا لم يكن يجهل وقصره على أسماها بخلاف بعض العامة كما عرفت وأت قد عرفت الحال وإن ليس في المسئلة ومما قد اجماعات إجمال ولا لشكل وإن المراد من كونه أميناً مسلم يقبلاً وهو أنه لا يضمن مع التلف وأنه لا معنى لترديه في معنى الامين في كلامهم إذ يلزم تقسيم الخاص إلى العام ومن الريب أن صاحب المسائل أخذ كلام القديس الأردبيلي وأخذ يشع به على الأصحاب في مقامات متعددة كما قسم ﴿ قوله ﴾ (وإذا قبض الوكيل عن المبيع فهو إمامة في يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمته بتأخيره إلا مع

الامع السلب وامكان الدفع ولا يضمن مع المنفق قال زال فأخر ضمن (من) .

السلب وامكان الدمع ولا يضمن مع المنفق قال زال فأخر ضمن (كما صرح بذلك كله في المبسوط والشرائع وجامع المقاصد والمساك ومواضع من التذكرة وقد ترك في الجامع والتحرير والسنة والروضة والمساك والكتابة والمناجيج ومواضع من التذكرة قوله قال زال فأخر ضمن لكنه قضيتها ولم يترض بذلك في المساك مع ذكره في الشرائع وفي هذا الموضع من التذكرة قال أنه لا يعرف فيه خلافا واقتصر في الارشاد على قوله يجب التسليم مع المطالبة والقدرة قال أخر ضمن ولم يترض هللر ولمسك لمكن ذكر القدرة في (جمع الإيهان) الظاهر أنه لا خلاف في وجوب الدفع مع السلب والقدرة على التسليم وجوبا غوريا وكلا كان او غريبا أو مستورا أو ودعيا وكذا في خروج الامين عن الامانة بالتأخير فيصير ضامنا كالقاصب وانما الخلاف في بطلان ما يثني الدفع من البارات والقوانين الاصولية تقتضي البطلان على بناء الوجوب القوي في الدفع وعدم استثناء وقت البادات وعدم كون البادة مضيقا قال وهو ظاهر بل نجد الاتفاق في ذلك بعد التأمل حيث نجد ان القائل بعدم يقوله وكذا الحكم في كل القنوديات كالتذكرة والحس والمال الموصى به في القراء بل ما دفع للمصرف الى مصرف الا أنه لا تشترط المطالبة اذا كان المصرف عاما كالتذكرة فإنه لا يترقب على السلب اذ ليس مطالب حين صرح به في المدوس وكذا اذا كان خاصا وما علم به وكذا الواجب لتعدد وشبهه والتكاثرات ولكن في القنودية هنا تأمل والاصل يضيها وكذا عدم كون الامر قنود وقد قدم لنا في باب الدين الكلام في هذه المسئلة وقد بينا فيها بطلان أسد التايات وقد قلنا في باب الوديعة ان الكتاب والسنة والاجماع تدل على وجوب الرد مع السلب وان القاعدة المقررة قاضية بذلك وهي وجوب الانتصار في وضع اليد على مال الغير على القدر المتحقق منه اذنه والمطالبة برده قاضية باتساعه فلا يجوز ابقاؤه بعدها وتلقاها مطلقا بالتأخير ولو كان قليلا لتبرع بغيره بوجوب الضمان وليس كالتأخير الشفعة عرفيا وقتنا ان المنفعة على الشرعي وعادي وقتنا ان المنفعة الشرعية كالحق المصلحة وان كانت نافذة عند بعض وعند بعض أنه يقطع النافذة وان العادي كالتنقل المرفوع قائم عند بعض وليس بغير عند آخرين وان الفراغ من الحمام وأكل الطعام ليس عند المصنف في الكتاب والتذكرة والمحقق الثاني في جامع المقاصد وهذا في التحرير اطارا وفي (المساك والروضة والكتابة) ان فيه وجهين (وقال في المساك) في الباب ان الفراغ من الحمام وأكل الطعام ونحو ذلك من الاعذار صرح في التذكرة (قلت) وفي جامع الشرائع وقال في المساك والسلب أنه أي المصنف في التذكرة في الوديعة حكم بأنه لا يضمن في ردعها مع السلب الا بتسليم الوصول الى الوديعة وأكمل صلوة القرض دون الغل وغيره من الاعذار الرعية مع ان الامر في الوديعة أسهل لأنها مبنية على الاحسان الحسن الذي يناسب القليل بخلاف الوكالة اذ قد تدخلها افراض فركل قليل وغيره فلا أقل من المساواة انتهى وما اوردته وارد عليه قال لم يرجع في الفراغ من الحمام وأكل الطعام في الوديعة في المساك والروضة وقد جزم به في الباب في الروضة قال هو أخر مع الامكان مرة بأن لا يكون على حابة يريد قضاءها ولا في حمام أو أكل طعام ونحوهما من الاعذار الرعية ضمن وهو ظاهر اوصريه في المساك كما سمت يقال له لا أقل من المساوات وكذلك صنع في (جامع ط) المقاصد لم يدعذين عندنا في الوديعة ودعها في الباب ﴿ قوله ﴾ (ولو

ولو وعد به بارد ثم ادعاه قبل الطلب لم يسع منه الا ان يصدقه الموكل وفي سماع يت
اشكال ولو لم يصدقه لكن سطر برده مع امكانه ثم ادعى التلف لم يقبل منه الا بالينة (متن)

وعده بارد ثم ادعاه قبل الطلب لم يسع منه الا ان يصدقه الموكل وفي سماع يت اشكال الاصل في
ذلك قوله في الميسر قما اذا لم يكن له ضرر مثل ان يكون المال معه حاضرا او هو قارع غير متيسر مثل
طفره الى وقت آخر مثل ان يقول له ارده عليك غدا صار ضامنا لذلك لانه شدد بترك الرد مع
الامكان فان ادعى بعد ذلك التلف ذكر انه كان له تلف قبل المطالبة او ادعى الرد قبل المطالبة لم
يقبل قوله في ذلك لانه صار ضامنا ضامنا قما اذا قال تلف قبل المطالبة او ردده قبل المطالبة وانما اقيم
الينة على ذلك قبل تبديل يته لم لا فيه ويجهل (أحدا) وهو الصحيح انها تسع منه لان فيها على
تلف او ردده عليه لم يزم الضامن كذلك اذا قلت عليه الينة (وقائي) لا تسع لانه كتبها
بقوله ارده عليك وقا آخر لان ذلك يقتضي سلامة وبقوله في يده وفي الناس من قال هذا القول
أصح وأرجح لانه بقوله الثاني مكتوب بقوله لاول ومكتوب ليت بقوله الاول واما اذا صدق على نفسه فقد اقر
برأيه فلا يميزه مطالب وليس كذلك الينة لانه لم يرد صاحب المال بل هو مكتوب لما كتبه
لم يتم الينة ولم يرد صاحب المال فزبه الضامن انتهى قد فرض السطحة فيا اذا ادعى التلف قبل
المطالبة ولود قبلها كما فرضت كذلك في التذكرة والتحرير والمخلف وقد استدل على القولين في
التذكرة بما استدل به في الميسر من دون ترجيح كما انه في التحرير اشكال كالكتاب لك في
التلف كونه في الايضاح رجع بطلان يته وقواه في جامع المقاصد وهو كذلك ثم عد الى
جارية الكتاب في (الايضاح) ان الضمان البرز في ادعاء راجع الى التلف بقرينة ما به وفي (جامع المقاصد)
انه راجع الى الرد وقال انه المتبادر الى التهم والمناصب لقوله قبل الطلب لان الحكم هنا لا يقتضيه بما
اذا ادعى التلف قبل الطلب بل فواضي حصوله قبل الرد فالامر كذلك ايضا فكان الاول ان يقول
ثم ادعاه قبل الرد لانه استدل (قلت) القالب ان زمان الطلب وزمان الرد واحد لان الرد جواب
الطلب ولما فرضت المسئلة في الكتب الثلاثة في التلف والرد قبل الطلب كما عرفت ثم ان الحكم
لا يختلف الا ان تقول ان مراده في جامع المقاصد بالطلب المصاد بد الرد لانه خلاف ظاهر
الميسر او صريحه الذي هو الاصل في ذلك ثم دعوى الرد لثمن أو لثمن قبل الطلب نظير في الثاني
وجه قوة عدم السماع ان الينة ليست كالقول من كل وجه وانما سماع فرع سماع المعنى اذا تقرر
في قبول الينة سبق المعنى الصحيحة عليها والشرط متف والا عد في ذلك تعليق الميسر وهو التمسك
لان عدم سماعه على التعليق الاخير لكان تبرها فهو تعليق عدم شرط يمكن وجوده لانه ان يرتفع على
حكم آخر عند التامين والليل بالتناقص دفع لما من أصليا وفي (جامع المقاصد) انظر تأويله
كسبانه واعماله على قول وكيفية أو مكتوب ورد اليه وهو ذلك قبل لان ذلك مما تم به الجواب وقد
يرى الشخص في أمثال ذلك على ظاهر المال قد بلغت المداخلة في هذا الحد ثم الصرور لم يرضوا
لا اذا ادعى التلف بد الطلب والورد وقضية كلامهم انه تسع يته وهو كذلك كما سنبه عليه
﴿ قوله ﴾ (ولو لم يصدقه لكن سطر برده مع امكانه ثم ادعى التلف لم يقبل الا بالينة) كما في
التذكرة والتحرير رأي فلو لم يصدقه الموكل بالرد في الصورة السابقة لكن سطر برده مع امكانه

ولو أمره قبض دينار من مال مودع قبض دينارين ثلثا ظلك مطالبة من شاء بزيادة
ويستقر الضمان على الوكيل والاقرب ضمان المأذون فيه (مقن)

بأن آخره من غير عذر فانه يصير ضمانا بذلك ويخرج عن الامانة فاذا ادعى التلف قبل الطلب لم يقبل
منه ذلك الا بالينة لانه صار ضمانا وخرج على الامانة كذا على في التذكرة ولعل الوجه في كونه
ضمانا انه قهر لان الواجب عليه الرد ان كان باقيا والجواب بالتفان كان تأله لان الجواب حتى
للموكل كما ان الجواب حتى للدمي طالما يجب من غير عذر كان مقصرا فكان خائفا ضمانا فقبل جيدا
(وأورد عليه في جامع المقاصد) من وجه آخر وترك هذا على حله وهو ان الضمان لا يأتي بقول دعوى
التلف باليمين كما قدم في الناصب مع انه مواخذ بانتق الاحوال والمحال فيما اذم ادعى الرد في حله
الصورة قبل الطلب كالحال فيما اذا ادعى التلف قبل الطلب وكا ان الحكم كذلك لو طلبه فوعده ثم
ادعى التلف بعد الوعد والمطلب فانه لا يقبل منه الا بالينة لانها لا تأتي دعواه كما تأله لو ادعى التلف
قبل الوعد لكنا قبضنا التلف في البارة بكونه قبل الطلب لان المراد بالتلف التلف المبرور سابقا وهو
التلف قبل الطلب لكن قوله لم يصد لانا لو لا القيد لضي كونه قبل الطلب ما احتجنا في تصوير المستحق
الى قوله ولم يصد لانا قد عرفت ان دعواه التلف بعد الطلب وبعد الوعد ايضا كذلك لعدم التاني
(وكيف كان) فاذا قامت البينة بالتلف قبل الطلب فبأنه فيه فلا ضمان سواء كان عالما بالتلف حين
المطل أم لا لعدم وجود الثاني المانع من سلبها فبأنه سبق كذا في جامع المقاصد وهو مطالب بوجه
عدم الضمان اذ حكمه وحكم المصنف في التذكرة بالضمان في مستحق الكتاب يقضي به هنا وكذا ما
وجبهنا به نحن فليحيط **قوله** (ولو أمره قبض دينار من مال مودع قبض دينارين ثلثا
ظلك مطالبة من شاء بزيادة ويستقر الضمان على الوكيل) كافي التحرير ويطلع المقاصد والمراد انه
قبض الدينارين دفعة لانه لو قبض على الناقب كان قبض الاول صحيحا لا ضمان فيه فلو فرض على
الناقب لم يستقر قوله والاقرب الى آخره ولعل المراد ايضا ان المستودع كان طالما يكذب الوكيل أو
صدقه بمجرد دعواه الوكيلة كما ستعرف وأما ان مطالبة من شاء منها فلان هذا ضمن نفسه وهنا
تدعى قبضه وأما استقراء الضمان على الوكيل فلان التلف استقر في يده فاذا رجع عليه المالك لم يرجع
على أحد ولو رجع على المستودع رجع عليه وقد صرح بذلك كله في التذكرة فيما اذا كان أحده عليه
دين فقدم الرسول أزيد مما أمره قبضه فلا فرق بين أن يكون المال مودعا لو دينا **قوله** (والاقرب
ضمان المأذون فيه) وفي (الايضاح) انه الاصح وظاهر التحرير أنه لا يضمن لانه ترك
ذكره وفي (جامع المقاصد) ان فيه قوة وبعدم الضمان صرح في التذكرة في مثله وللهو الاقوى لعدم تقييد
المأذون بكونه واحدا أو متفردا والآن في قبض دينار في الجملة يمكن ولا حاجة الى تشخيصه كما انه
يمكن الاجراء منه كذلك فاذا انضم الى غيره لم يخرج من كونه مأذونا فيه وكون المبرور غير مأذون في
قبضه لا يقتضي كون اياه كذلك واستوضح هذين فيما اذا انضم اليه دعواه فذلك لا أولوية لاحد الدينارين
على الآخر في كون احدهما مضمونا دون الآخر قلنا فيه لا حاجة الى نسبة الضمان وعدمه الى واحد
سعين شخص ليرد ما قلت اذ يكفي تعلق الحكم باحدهما كما اذا اشترى ديناره دينار غيره وقبضها باسا
من دون اذن الغير بل استوضح ذلك فيما اذا كان من مال المانح كما يأتي بلا قائل فانه لم يضمن

ولو كان من مال المانع لم يكن له مطالبة الباعث بأكثر من الدينار ومطالب الرسول بأثره ولو أمره بقبض دراهم من (من خ ل) دين له عليه قبض الرسول دنانير عوضاً فإن أخبره الرسول بالأذن في الصرف ضمن الرسول والا فلا ولو وكله في الإيداع فأودع ولم يشهد لم يضمن إذا أنكر للودع (متن)

الرسول كلا منها ممن قبضه ما قرره حديثه لأن ما ذكر في وجه القرب جار فيه وهو أن المأذون فيه دينار واحد غير غلط والقبض خلاف ذلك فالقبض ليس بمأذون فيه مزم ضامه كنه ولأنه لا أولوية لأحدهما على الآخر في كون أحدهما مضمناً دين الآخر فليست وقد أطلق المصنف على أحدهما كونه مأذوناً فيه فصار جميعاً قدراً وقد فرض المسألة في الإيضاح بأن كلاهما عالم بالزيادة وفرضها في جامع المقاصد بأن المستدع جاهل بها مفرد يقول الوكيل لاه قال في وجه استقرار الدين على الوكيل أن التردد نشأته وكلا الطرفين غير متحمس لأن المسألة تصور لما وبكل واحد منهما في تصور جبل ضمان المستدع مع جله إذا حول على مجرد دعواه للوكالة على قائل كما يأتي لاه إذا اعتنى عند الحاكم فقيه قائل ومراد المصنف ضمان المأذون فيه أن ذلك أن يطلب من شاه ويستقر الضمان على الوكيل وفي (الإيضاح) أن المراد أو ضمان القاضى وإن أراد استقراره فذاك لكاه قال في وجه عدم ضمانه أن الخطأ ليس منه فليحط ﴿ قوله ﴾ (ولو كان من مال المانع لم يكن له مطالبة الباعث بأكثر من الدينار ومطالب الرسول بأثره) كما في التذكرة وجامع المقاصد لانه وكيل الباعث في قبض أحد الدينارين وهو ما قد يمازاد ماداً فقال في هذه ضمان المأذون فيه على الآس الباعث ولا أثر على الرسول وقد عرفت أنه يلزم المصنف تضمن الرسول كليهما لأن المأذون فيه دينار واحد غير غلط (الا أن تقول) لا حاجة في هذا الفرض إلى فرض الدفعة وهو متجه في صورة علم الدافع بأن الزائدين بأمر الباعث وصورة توريده على قوله كما عرفت في سابقه ﴿ قوله ﴾ (ولو أمره بقبض دراهم من دين له عليه قبض الرسول دنانير عوضاً فإن أخبره الرسول بالأذن في الصرف ضمن الرسول والا فلا) أي وإن لم يخبره الرسول بالأذن في التصرف وقف للقبض كل من ضمان الباعث كل مخرج بذلك كعلي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لانه إذا أخبره الرسول قد فرغ فيكون الضمان عليه لقف القبض عدواً في يده (الا أن تقول) أنه لا ريب في ضمان الرسول لكن حل لباعث مطالبة المانع لانه استراح إلى قول الرسول من دون تقيت وبيان كما تقدم وأما كونه من مال الباعث إذا لم يخبره طلاه إذا أمره بقبض دينه وهو دراهم فإذا دفع إليه دنانير كان قد صار له من غير أمره وللشرط في الصرف رضا الطرفين وقد دفع المدين إلى الرسول غير ما أمره به المرسل فكان الرسول وكلاً لبايعات في تأديته إلى صاحب الدين ومصادره إياه إذا تقب في يد وكيله كان من ضمانه ﴿ قوله ﴾ (ولو وكلني الإيداع فأودع ولم يشهد لم يضمن إذا أنكر المودع) كما في المبسوط والشرائع والارتداد وشرحه لونه والصفة وجامع المقاصد والمساك والروضة وجمع البرهان ورواية المبسوط والشرائع والكتب والفتاوى كونه والتحرير والمخلف واستشكل في ذلك في الباب في التذكرة وكذا التحرير لعدم الترجيح فيه كما تقدم الكلام في ذلك كله في باب الروضة وحكيها عن المسالك والكمالية أنه حكى فيها القول بأنه يجب الاشهاد في الروضة وقالوا لم نجد لأحد من أصحابنا في باب الروضة ولا الوكالة ولا الرحمن ولا الضمان ومثل الوكالة في

ولو أنكر الأمر الدفع الى المودع فاقول قول الوكيل لانهما اعتقدا في تصرفه فيها هو وكل فيه ولو كان وكيلنا في قضاء الدين فلم يشهد بالقضاء ضمن على اشكال وكل من في يده مال لتبذره أو في قمته له ان يتبع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بقبضه (مقن)

الايضاح في عدم وجوب الاعتداد رد الوديعة على وكيل المودع كما صرح به المصنف والمحقق الثاني في ودية الكتاب مستدين في الاول الى ان الودائع خفا الاختفاء وأنه مطلوب فيها ومع عدم جريان العادة بذلك وفي الثاني الى أن قول المستودع مقبول في الرد والتلف ولا يلزم عدم الاعتداد في تبرعه والمطلوب ايجال الحق الى مسحه ويد الوكيل كيد الموكل فكلا لا يجب الاشهاد عند الدفع الى المودع فكلا الى الوكيل وينبغي الاعتداد فيها وفيما يأتي الى أصل البرائة وعدم كون الاشهاد من مقتضيات الرخصة ﴿ قوله ﴾ (ولو أنكر الأمر الدفع الى المودع فاقول قول الوكيل لانها اعتقدا في تصرفه فيها وكل فيه) حل وقم على الوجه المذكور فيه فلا يتوجه عليه مطالبه ولم يصر خاتفا أم لا والاصل براءة ذمت وعدم خيانتة فقدم قوله يبيته كما صرح بذلك في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ (ولو كان وكيلنا في قضاء الدين فلم يشهد بالقضاء ضمن على اشكال) وهو ما في الشرائع من الردود وقد نص على الثبوت في ذلك في المبسوط والتذكرة والتحرير والارتداد وشرحه لوفقه والايضاح والتمهة وجامع المقاصد والمسالك والروضة وضمان الكتاب وجامع المقاصد ووديتها ودهن المبسوط والتذكرة والتحرير والايضاح ومثل الذين تسلم المبيع وتسلم المستبر والمشتجر العين المستأجرة او المؤجرة وقد قيد جماعة الملاحقة بما اذا لم يكن الاداء بمضرة الموكل واختلف في بيع البهائم عدم وجوب الاشهاد وقد مال اليه اوقال به في المختار للاصل وانه ليس من مقتضيات التوكيل والأمر (قلت) مع استمرار الطريقة على عدم لزوم سد باب الرخصة ووجه الوجوب ان الوكيل أمين والمطلوب هو كل اقطاع المطالبة وبراءة الامة بدفع ثابت يمكن الرجوع اليه عند الحاجة فإذا ترك كان قد قصر وخان مع امكان دعوى الاجماع حيث يحكون بذلك على سبيل الجزم من دون اشكال ولا تردد الا ممن عرفت مع اننا لا نجد خاتفا مصرحا بذلك قبل مولانا المقدس الاردبيلي وبما الكلام في المسئلة وأطرافها في باب الوديعة ﴿ قوله ﴾ (وكل من يده ما نلتبذره أو في قمته له ان يتبع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بقبضه) كافي الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والتمهة وجامع المقاصد والمسالك والروضة والمناقب وفي (الكتابة) انه الأشهر وهذا هو القوي ووجه صاحب الحدائق في تادوي من حضره كلامه وقال ان التفاصيل لم يقف على قائل بما لنا وأماننا في التذكرة الى الشافية ويظهر لنا انه لم يضره المبسوط ولا جامع الشرائع ولا التحرير كما نسحق (احتجوا) بأن تكلف العين ضرر عظيم وان كان صادقا وأخذ الشارع فيها ورتب الثواب عليها خصوصا ذوى المراتب فان ضرر القرامة عليهم أسهل من ضرر العين وقد تنادى عن البين زين العابدين وغير الساجدين عليه السلام من رب العالمين بمروزيته الخارجية حين ادعت عليه مهرها لما عند قاضي المدينة قال له البين قاربه القار عليه السلام يدفعه اليها اجلالاً لله سبحانه أن يصف به وان كان صادقا ولا ريب ان قد افهم أن يشهد أيضاً لكن الظاهر أنهم أرادوا اثباته على الفرد الاثنى واختر في المبسوط ان المطالب بالتسليم ان كان ممن يقبل قوله في التلف والرد مثل المودع والوكيل بلا جمل لم يكن له

سواء قبل قوله في الرد أولا وسواء كان بالحق بينة أولا (متن)

ذلك ولكن له أن يرد ذلك متى أخر الرد لزم الغشيان لأنه لا حاجة به إلى الشهادة لأن أكثر ما يترقبه منه أن يهدي عليه المال فإذا ادعى هو الرد كان القول قوله متى يثبت فإذا لم يكن به حاجة إلى الإيقاع يمكن له الامتناع من الرد وواقعه على ذلك صاحب الشرائع وزاد ما إذا لم يكن مشهورا به عليه فإن كان قد اشتهر عليه كونه الامتناع حتى يشهد (وقال في التحرير) بعد أن وافق ما في الكتاب ما نصه هذا إذا لم يرد الاضهاد إلى تأخير الحق فإن ادعى إلى ذلك فلو جوب بغيره فبما يقبل فيقول المانع مع البين (وقال في مجمع البرهان) الذي فتح هذا الباب شكلا إذ قد يشترط وجود دليلين مقبولين خصوصا في زماننا فإن أهل بيتهم من الصلوة جماعة بل عارت مدونة بالكلية لعدم العدل مع صورة الأمر في ذلك ويرتكبون الظلم مع صورة الأمر به بالصانع والاجماع فلا يبعد عدم الجواز مع التمسك أو التمسك مع صاحب المال من أنه ادعى بدل العقل والنقل على قبضه خصوصا إذا استتم فوات المصالح مع أن ما يتعرف دليلا واضحا على جواز ذلك المم الاشكال البين وهو لا يلوّض العقل والنقل على أنه قد لا يتم بل قد يعلم من حال صاحب المال احتياجه ذلك وأنه لا يحظر منه وعلى تقديره فليس بالمتضمن منع المال عن مالكه مع أنه قد لا يثبت تكليفه بذلك لعدم حضور الحاكم في ذلك البلد وأنه قد يبعد أبواب المسامحة مثل الدين والعارية والاجارة وغيرها كان الشهود إنما تنفع مع الحاكم على ما قلناه وقد لا يكون الحاكم وقد يموت الشهود أو تخرج من شرط القبول وبالحكمة الحكم الكلي مشكل إلا أن يكون نص أو إجماع ولكن لا إجماع لأنه قال في التذكرة فالأقرب أن له ذلك انتهى ما أردنا قوله من كلامه وقد فرغ في نفي الإجماع إلى الأقرب وكأنه لم يظفر بالمسوط وجامع الشرائع والتحرير والظاهر أن مراد الأصحاب أن له الامتناع حيث يخاف الضرر والتضييق ولا تكفر لأنه لا ضرر ولا ضرار وما كانوا يريدون إلا ذلك والأحكام كالمسرع تحت المبدأ المستقيم خاتمة أن يسقط عليه وإذا كان المراد ذلك والحكم كذلك كان المالك خدما على ذلك ولا حاجة في ذلك لنقل ولا نقل فأملى (ولم يلم) أن هذا إنما يكون في الحقوق الخاصة المتعلقة بالأشخاص التي تحتاج إلى البين أو الشهود فلا يصح المسامحة على قولهم كل من في يده مال لينه أو في ذمته إلى أكثر أنه يشمل نحو الحقوق الواسعة كالزكاة فأملى حتى في القصة أو في يده على تقدير عزمها وليس له التأخير إلى أن يشهد على دفعها هذا وفي التذكرة وجامع المقاصد أنه لا فرق في ذلك بين الدين والتعاضد وهو كذلك (ولم يلم) أنه قد عبر في الشرائع والتحرير كالكتاب وقد ناقشها الحق الثاني والشيد الثاني في قولها في الكتب الثلاثة حتى يشهد صاحب الحق قبضه بأنه إذا لم يدفع إليه كيف يشهد بالقبض فإنه ليس بصحيح وقالوا كل الأول أن يقول حتى يشهد على قبضه (وبه) أي بما معنى وأنه لا فرق فيها أصلا لاجتماع إراداته أنه إن يتبع من الصلح حتى يشهد على قبضه بعد القبض فهو مبدون إرادته قبله عاد المحذور وإن أراد حبه صحتا (سلنا) ولنا قول الباء بمعنى على كونه تعالى ونه من أن تأخره بقطار أو قول يصح الاضهاد بالقبض قبل القبض إقامة لرم الشهادة كما صححوا ذلك في القبالات التي ترم الشهادات قوله ﴿سواء قبل قوله في الرد أولا وسواء كان بالحق بينة أولا﴾ كما صرح بذلك في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك والروضة وكذا الشرائع وهو قضية إطلاق الباقين

وإذا شهد على نفسه بالقبض لم يزعم دفع الوثيقة وإذا باع الوكيل ما تعدى فيه برئ من الضمان بالتسليم إلى المشتري لأنه تسليم مأذون فيه فكان كقبض المالك (مقن)

﴿ قوله ﴾ « وإذا شهد على نفسه بالقبض لم يزعم دفع الوثيقة » كما في التحرير وجامع المقاصد ولا يميزها كما في الأول أيضا لأنه أي صاحب الحق لا يأمن أن يدعى عليه الدافع للمدين أو المستودع مثلا بما قبضه فيحتاج إلى التبين قسيان البينة أو موتها أو نحو ذلك ولا حاجة برادة فثبت من وجوب دفع ملكه إلى غيره وقد يقال أن الأول ماض بطلان الدافع لا يأمن أن يدعى عليه بما قبضه مرة أخرى وقد تكون ملكا للدافع كما هو المتعارف فيبني أن يدفع له وثيقة تضمن برأته مما كان في يده أوفي فتمت ولله لذلك تركه الباقرن ﴿ قوله ﴾ « وإذا باع الوكيل ما تعدى فيه برئ من الضمان بالتسليم لأنه تسليم مأذون فيه فكان كقبض المالك » أما أنه يبرأ إذا تعدى بالتسليم فقد صرح به في الميسر والجامع والشرائع والتذكرة والتحرير والكتاب فيما يأتي في أوائل المطلب الخامس وجامع المقاصد والمسالك والكتابة وفي (التذكرة) الإجماع عليه وفي (المسالك) أنه لا خلاف فيه في ذكره المصنف ولأن المشتري قد ملكه فإذا أوصل إليه باذن المالك زال الضمان وهل يزول الضمان بمجرد البيع (وجها ط) أقربها العلم وفقا للمحقق الثاني والشيد الثاني والمصنف في التذكرة في أول كلامه وقال بعد ذلك نحن فيه من المترددين (وقال في التحرير) به نظر وقد وقع سقط في الميسر في المقام وكأنه لا يرجع فيه (وجه الزوال) أنه تذهال ملك الموكل عنه بالبيع ودخل في ملك المشتري وضمانه ووجه العلم أنه ربما بطل العقد بطله قبل قبض المشتري فيكون التلف من ملك الموكل (وليس) أنه إذا باعه وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يده وإن كان أصله مضمونا لا يعقبه باذن الموكل كما في الميسر والتذكرة والتحرير والمسالك ومنه ما تعدى في الثمن ثم اشترى به وقبض المبيع ولورد عليه بسبب غي مرد الضمان وجها آخرهما العلم كما في المسالك وفيما يأتي من الإيضاح وجامع المقاصد أنه الأصح وفي (التحرير) أن الوجه مرد الضمان به جزم في التذكرة واستشكل في الكتاب فيما يأتي (وليس) أن في المسالك أن موضع الاشكال على تقدير جواز رده عليه أي الوكيل ولله فيه من قولهم فرد المشتري عليه كما في التذكرة والتحرير من قوله فيما يأتي من الكتاب فإن رد المبيع عليه وقد يضمن من ذلك الرد على الموكل ثم أي لم أجد بعد فصل التبع تصريحا بجواز رده عليه إلا ما سمت من حقه العيارات ولا تصريحا بأنه إن تسلّم المبيع حيث من دين اذن جديد ولما قول أنه ذلك إذا لم يعلم المشتري بوكاله ولا تصريحا بأنه هل ينزل عن الوكالة بفضل هذا البيع أم نفي وكاله وينبغي التثبت والتأمل في ذلك وقضية كلامهم جملتها ما تعدى الوكيل لا تبطل وكاله وإن ضمن وبه صرح في الميسر والجامع والشرائع والتذكرة والتحرير والأشواذ وجامع المقاصد والمسالك وجميع البرهان بل لا خلاف فيه إلا أن في طي ومن الشافعية في أحد الوجهين لاجبا أمانة فترقم بالتسليم كالوديعة (وفي) أن الوديعة أمانة محضة والوكالة مركبة من الأمانة والأذن فإذا تعدى زالت أمانته وبقي اذنه ووكاله كما هو الشأن في الرهن إذا تعدى فيه فانه لا يبطل به كونه وثيقة ويصير مضمونا على الرهن ثم تبطل ووكاله إذا تعدى فيما تشترط فيه عداكه كوكيل ولي الأيتم وولي الوفا ويتعرض المصنف لهذه المسائل في أوائل المطلب الخامس

وإذا وكله في الشراء ودفع الثمن إليه فهو أو الموكل المطالب به وإن لم يسلم إليه وإنكر البائع كونه وكيلًا طالبه والأقلوكل (متن)

﴿قوله﴾ (وإذا وكله في الشراء ودفع الثمن إليه فهو أو الموكل المطالب به) كافي التذكرة وجامع المقاصد والمسالك وجمع البرهان والمقتضيات والمراد أنه دفع إليه مالا ليحبه ثنًا وإطلاقي عبارة الكتاب يتناول ما إذا اشترى الوكيل في القصة ثم دفع إليه الثمن وما إذا اشترى بين ذلك مالًا إلى يده لا يجوز للبائع مطالبة الموكل وإنما يطالب الوكيل لأنه قد أنصرت عنه في ذلك المال للمعين وبذلك صرح في هذا التذكرة من الكتب الأربعة وأشار إليه فيها إشارة وتحريره أنه متى كان الثمن معينًا والمطالب به من هو في يده سواء في ذلك الوكيل والموكل وإن كان في القصة ودفعه للموكل إلى الوكيل يصرفه في الثمن غير البائع في مطالبة أيها شاء مع حله بالوكالة أما الوكيل فلأن الثمن قد يده وما الموكل فلأن الشراء ليسا دفعه لم ينصرف في الثمن بحدوثي (الشرايع والأشهاد والكتاتيب) إن المطالبة تخص بالموكل مع العلم بالوكيل (لا ط) مع الجليل (أما الأول) فلا يتراءى بأنه وكيل وإن الثمن ليس في يده فلا حق له عنده (وأما الثاني) فلأن القدوم به فالثمن لازم له فكلامه في صورة العلم بالوكالة لا بد من حله على أن الموكل لم يسلمه الثمن كما يأتي في المصنف في الكتاب والتذكرة والأقلوكل الثمن إلى الوكيل وأذن له في التسليم قد عرفت أن البائع مطالبة من شاء منها ولا بد أيضًا من تحديد ذلك بما إذا كان الشراء بالقيمة لأنك قد عرفت حال ما إذا كان بالسنة وهناك قيد آخر تأتي ولم يفت إلى شيء من ذلك في المبسوط قال وإذا اشترى وذكر في العقد أنه يشتري لموكله كان البائع أن يطالب أيها شاء من الوكيل والموكل ويكون دخول الوكيل في هذا التصرف بمنزلة دخول الغضن في الثمن فإن أملاه كان الرجوع على الموكل بما ورن لأنه توكل له بإذنه في الشراء وذلك يضمن تسليم الثمن وكان الاذن في الشراء إذا فيه وفيما يضمنه انتهى وظاهر كلامه الأول أنه لم يسلمه الثمن كما أنه قد يظهر من كلامه الأخير أن الموكل سلمه الثمن فصرر خلافه على صورة ما إذا لم يسلمه كما في جامع المقاصد أنه لم يصادف به كما أن القول بأنه لحظ ما لحظه بعض العامة من أنه يدخل في ذمة الوكيل بما في المسالك ليس في محله وكلها لم يلحقا آخر كلامه بل عول على ما حكى عنه في المختف والشرايع وفيما حكاه مع خال عظيم لأنه اقتصر في الشرائع على قوله إذا اشترى لوكيله كان البائع بالخيار أن شاء طالب الموكل وإن شاء طالب الوكيل وفي (المختف) اقتصر على أول كلامه إلى قوله بما ورن والأقارن لازم للمصنف في كتب الأربعة وإن وافقه في أنه لو وكله في الشراء ملك تسليمه وإذا ملك تسليمه وكان في يده أم لم يكن كان البائع مطالبًا لأنه هو من سلمه تسليم الثمن فكيف يسعونه خلافًا لمقتضى الجمع بين كلاميه يقتضي بأنه إذا كان مأذونًا في تسليم الثمن فإن كان سلمه سلم والأسلم من عنده كما تقدم لنا حكيمة ذلك كله ﴿قوله﴾ (وإن لم يسلم إليه وإنكر البائع كونه وكيلًا طالبه والأقلوكل) وبمثل انكار كونه وكيلًا قوله لا ادري وقد عرفت الوجه في مطالبة الموكل في صورة ما لم يكن ولا يمكن في ذلك أعتراف الموكل بها لا يمكن توأمتها على استلزام حق البائع من مطالبة الوكيل لكن هنا الرجوع على من شاء منها صرح به في التذكرة وكذا المسالك وفي (جمع البرهان) أنه غير بعيد خصوصًا إذا كان المرقوق ولا يمكن الأخذ به الآن

(وفي مطالبة الوكيل منع العلم اشكال خ) ولو تلف المبيع في يد الوكيل بعد ان خرج مستحقا طالب المستحق البائع او الوكيل أو الموكل الجاعلين ويستتر الضمان على البائع (متن)

فيه تأملا لان صاحب اليد مرفأه تغيره ولم يتكره من آخره فيبني القبول الا اذا كان بعد العقد فلا يقبل قوله (قلت) الكلام فيه طيأمل في كلامه وقد عرفت الوجه في مطالبة الوكيل في صورة الجبل تكو به وكلا حيث لا يكون التمس في يده والمراد بالجبل المستتر من حين العقد الى حين القبض فهو سهل ما حين العقد ثم ثبت وكاله فيه وجهان مطالبة الموكل ومطالبة الوكيل لانه قد لا يكون راضيا بمطالبة الموكل لو علم ابتداء بان الشراء له وهو ضيف جدا **قوله** (وفي مطالبة الوكيل مع العلم اشكال) هذا شارة الى ما هو من كلام المبسوط وهو مذكور في بعض نسخ الكتاب ولم يذكر في بجة ما عدا من نسخه كما أنه عليه السلام لم يشرع في الإيجاب ويأمن القامد **قوله** (ولو تلف المبيع في يد الوكيل بعد ان خرج مستحقا طالب المستحق البائع أو الوكيل أو الموكل الجاعلين ويستتر الضمان على البائع) قد تقدم لنا في باب المكسب ان من اشترى عينا وتسلها وسلم ثمنها وتلفت في يده ثم ظهر انها مستحقة فان مالكا غير في الرجوع بقيتها ان كانت قيمة على البائع والمشتري لان كلا منها جرت يده عليها فان رجع على البائع لم يرجع للمشتري بالثمن ان كان يقدر قيمتها فما دون لان المشتري دخل على انها اذا تلفت يكون ثمنها في مائة الثمن وان كان الثمن ازيد من القيمة رجع بالزيادة من الثمن لان كون السنين مضوطة عليه يقتضي ضمانها بقيتها دون ما زاد وان رجع على المشتري رجع المشتري بالثمن كيف كان زادت القيمة على الثمن أولا وان الامسح أنه يرجع بما زاد من القيمة على الثمن لانه دخل على انها مضوطة عليه بالثمن لا غير فاذا غرم زيادة لم تكن محسوبة عليه فيرجع بها على البائع (اذا قرر هذا) فاذا وكاله في الشراء فاشترى عينا وقبضها الوكيل حيث يسوغ له القبض وتلفت في يده بغير ترميط ثم ظهر استحقالها كان المالك بالخيار في مطالبة كل من البائع والوكيل والموكل بالقيمة اما البائع فلا يثبت يده على الثمن ومثل الوكيل وأما الموكل فلا ان الوكيل ثابته ويده يده وذلك اذا كان الوكيل جاهلا بالنصب أما مع العلم فلا لان الموكل لم يأذن له في قبض المنصوب مع ان الاذن فيه لا اعتباره ويستتر ضمان ما زاد على الثمن من القيمة على البائع العالم بالنصب اذا استرجع الموكل منه الثمن على تقدير تسليمه لانه لا يتصور أن يجب على البائع رد الثمن وضمان القيمة أيضا لان يدا لمشتري يد ضمان بالثمن على معنى أنه ان تلف المبيع يكون من في مائة الثمن فيحصل من هذا ان قرار ضمان الثمن على الموكل وقرار ضمان ما زاد عليه من القيمة على البائع لان الثمن المدفوع الى البائع باق على ملك الموكل فاذا غرم البائع القيمة لم يكن للموكل استرجاع الثمن متلاني كان يقدر القيمة فما دون ثم لو كان زائفا استحق أخذ الزائد (وقال في التذكرة) في المستحق ان فالك مطالبة الوكيل فان لم يكن قد غرم رجح بما غرمه على الموكل لان ما يمت لاضمان عليه وان رجح على الموكل لم يرجع على الوكيل بل استتر الرجوع على الموكل فله يرد أن ضمان الثمن يستتر على الموكل أو ان ذلك بالنسبة الى الوكيل لان الرجوع على البائع وعارة التذكرة ولا يصح غير من عبارة الكتاب حيث قال فيما لو تلف المبيع في يد الوكيل ثم ظهر كونه مستحقا وأما عبارة الكتاب فمسللة لانه اذا تلف المبيع في يد الوكيل بعد علمه بأنه مستحق لتغيره ولم يردده فوراً كان قرار الضمان عليه وان كان جاهلا وقت قبضه

وحل الوكيل الرجوع على الموكل لشكل ولو قبض وكيل البيع الثمن وتلف في يده فخرج المبيع مستحقا رجع المشتري على الوكيل مع جهله ويستتر القضاة على الموكل والا فله (مأن)

وتقييد الوكيل والموكل بكونهما جاهلين تتوجه مطالبتهما غير جدي بل يطلب كل واحد منهما ماله كان أو جاهلا تم اذا كان الوكيل مالا مالا شي على الموكل لانه لم يوكله في قبض المصوب اما وكه في قبض المبيع بحسب الظاهر طيس لانه ان يقول هذا وكذلك ويده بذلك نعم لا بد من التقييد المذكور في استقرار القضاة على البائع **قوله** (وحل الوكيل الرجوع على الموكل لشكل) أي حل الوكيل الرجوع على الموكل لو رجع المالك على الوكيل على تقدير جهلهما واستقرار القضاة على البائع في اشكال من أن يده يده وقبضه قبضه لانه اما وقع القبض باذنه وزاد في الايضاح ان الموكل عاود الوكيل مفروء والمفروء يرجع على الفار ومن أنه لما ظهر فساد العقد بالاستحقاق صار الوكيل كالبائع ملك القيد بغير حق وبغير اذن من الموكل لانه اما اذن في قبض المبيع المثل الى ملكه دون ما ظهر استحقاقه فيظهور الاستحقاق انكشف أنه غير مأذون في قبضه وقد حصل التلف في يده والموكل غير قاض ولا تلف مباشرة ولا تسببا (وبه) أنه يحتم تكليفه بما في نفس الامر وانما كنه قبض المبيع ظاهرا فلا يزول الاذن بزوال الاستحقاق (وقال في جامع المقاصد) توسط تبيننا الشبهة فتوى عدم الرجوع الا مع تبين السلة ظرا الى أنه مع تبينها عند وكه في قبضها فلا يشهد ذلك بكون البيع صحيحا بخلاف ما اذا وكه في قبض المبيع (وقال في الايضاح) الاصح أنه يرجع وي (جامع المقاصد) في الرجوع مطلقا قوة كما اشار به في الشذرة وإن قرروا القضاة على البائع انتهى ثم قال بعد كلام طويل ما حاصله أنه ان رجع المالك على الوكيل بالقيمة فان الوكيل يخبر بالرجوع بها زاد من القيمة على الثمن على البائع أو الموكل وقرار ضمانه على البائع وأما مقدار الثمن فانه يرجع به على البائع ان كان قد قبضه ولم يسترجعه الموكل منه وان استرجعه فالرجوع به على الموكل قطعا ولا يبيح فيه اشكال وإن كان في يد الوكيل فلا يرجع به على أحد ومن هذا يعلم ان المطلق عبارة المصنف الاشكال في رجوع الوكيل على الموكل ليس بمجيد بل جرمه بتغيير المستحق في الرجوع على من شاء من الثلاثة الذين من جلتهم الوكيل يتلقى هذا الاشكال انتهى وهو متعريب لان الاشكال جاء من أنه لا ظهر المبيع مستحقا ظهر أن الوكيل غير مأذون وقد تلف المال في يده فيكون مضروبا عليه بالثمن وما زاد من القيمة يرجع به على البائع ولا يرجع له على الموكل بشي منها لانه لا ظهر أنه غير مأذون كان أجنبيا عن الموكل وما قطع به من رجوعه على الموكل بالثمن ان كان قد استرجعه وأنه لا يبيح فيه اشكال مبني على الوجه الآخر من الاشكال وهو أنه مأذون ومكلف قبض المبيع ظاهرا فالمرصوع فيها (فيها ط) يخلف والا فكيف قال هذا قطعا وقال هناك فيه قوة مؤذنة بالتردد والاشكال نعم المتاع بين جرمه بتغيير المالك بالرجوع على من شاء من الثلاثة والاشكال في رجوع الوكيل على الموكل ظاهرة لان الموكل أن يقول له اذا ظهر أنه أجنبي عني وأنه غير مأذون عني وإن يده ليست يدي كيف يصح لك الرجوع علي **قوله** (ولو قبض وكيل البيع الثمن) وقف في يده فخرج المبيع مستحقا رجع المشتري على الوكيل مع جهله بالوكلة ويستتر على الموكل والا فله (مأن) معناه على ما بين من الكفاءة أو تصريحه ان الوكيل في البيع كان وكلاهما قبض الثمن وإن تلف

ثم السطاب المخلص في النسخ الوكالة عند جازر من الطرفين لكل منهما فسبها
وتعطل بموت كل واحد منهما أو جنونه أو انهماه (متن)

كان من دون تقييد فاذا باع وقضى التمن ثم خرج البيع مستحقا وكان المشتري جاهلا بوكالة
الوكيل فانه يرحم عليه لانه اثبت يده على ماله بغير حق ويرجع الوكيل على الموكل ويستقر عليه لمثل
ما تقدم آنفا وان كان المشتري عالما بانه وكيل فانه يرجع على الموكل كما هو ظاهر (وقال في جامع المقامد)
ان الوكيل يرجع على الموكل مع حله بخلاف ما اذا كان عالما انه لم يقض بوكالة الموكل حينئذ لانه انما
وكله في قبض ما يكون ثمة ولو بحسب الظاهر لانه قبض مال الغير ثم قال ولو اضر قوله مع جهله قوله
ويستقر على الموكل لكان أولى لان الزم على الوكيل مع جهله وطهروا ما يستقر اذعان على الموكل
مع جهله انتهى وهو كما ترى خلاف صريح البارة لاجلها افسحت بحمل المشتري بالوكالة وليس الراد
منها بحمل الوكيل يكون البيع مستحقا ثم انه على هذا التقدير لا يكاد يفصل متعنى صحيح لبارة اذا
جرينا على ظاهرها كما قد وجدت بعض النسخ خالية عن التقييد بالوكالة ﴿ قوله ﴾ السطاب
المخلص في النسخ الوكالة عند جازر من الطرفين لكل منهما فسبها ﴿ كما طغنت به عباراتهم تصريحاً
في المبسوط والفتاوى والرسالة والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وغيرها واقتضاء أمن كلامهم من الرزل
والبطلان بالموت والجنون والاعفاء وقد يظهر من التنية الاجماع على ذلك كله (وقال في التذكرة) لا تلم
خلاف من احد في انها عند جازر من الطرفين وفي (مجمع البرهان) الظاهر انه لا خلاف فيوقد يجب في
عند لازم وقال كانه لا خلاف في جواز نسخ الوكيل وكالة نفسه بحضور الموكل وفيه باذنه وعدمه
وكانه مجمع عليه وكذا الموكل في الحقة بان يزول الوكيل بحضوره والظاهر ان الرزل باخبار التتلا يكون
فيه خلاف انتهى ولا ريب في ان ما في جامع الشرائع من انها عند لازم سهو من قلم النسخ
﴿ قوله ﴾ (وتعطل بموت كل منها) هذا ايضا قد طغنت به عباراتهم من دون خلاف حتى
من العامة وفي (المبسوط) انه لا خلاف فيوقد ظاهره فقه بين المسلمين وفي (مجمع البرهان) انه يفهم من التذكرة
الاجماع على ذلك وقال في موضع آخر كانه لا خلاف في ذلك وفي (التنية) انها تبطل بموت الموكل بلا
خلاف وظاهره فقه بين المسلمين وما حكمه عنها في الرياض لم يصادف الواقع وقضية ذلك انه لو
تصرف بعد موت الموكل قبل ان يبين خبره وتم باطلا موقوفا على اجازة الزوجة وفي (مجمع البرهان) كانه
لا خلاف في ذلك (قلت) ويظهر من التذكرة في مسئلة الرزل الاجماع على ذلك وفي (المرسل) ان كان
أملك بعد ما توفي فليس لما صدق ولا ميراث وبعد ذلك كله تمذهب في المداق وقال حنفي في بطلانها
بالموت توقف ولا كذلك المال في الرزل كما يأتي بيان ذلك بانه انشاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (أو
جنونه أو انهماه) كذا أطلق في المبسوط والشرائع والتتافم والتحرير وفي (المساك) ان بطلانها بالجنون
والاعفاء محل وقف وفي (الكفاية) نسبت الى الاصحاب وفي (مجمع البرهان) انه يفهم من التذكرة الاجماع
على البطلان بمرضها وبالحجر ونحوه وفي (المساك) لا فرق عندنا بين طول زمان وقصره ولا بين الجنون
الحقيق والادواري وكذا لا فرق بين ان يلم الموكل مريض البطل وعدمه انتهى وظاهره الاجماع
وبذلك صرح في التذكرة والروضة وكذا التحرير والكتاب في باب الموكل كما تقدم وهو قضية اطلاق
الرجوع ونحوه في جامع الشرائع على انها لا تبطل باغواء ساعة وعلى انها لا تبطل بالجنون الحقيق غير مخالف

أو المحر على الموكل لشفه أو لفسخ فيما يتم المحر التوكيل فيه ولا يبطل بفسخ التوكيل إلا فيما يشترط فيه أماته كولي اليتيم وولي الوقف على المساكين وكذا ينزل لو فسق موكله (مق)

فيها ويجوز على جواز تصرف التوكيل مع رده ومع بطلان الوكالة بتبليها على شرط جواز تصرفه من بعد زوال المنافع عن التوكيل للأصل بمعنى الاستصحاب وقد يلزم بالاستصحاب عدم الجواز فأصل وبعد زواله عن الموكل من دون حاجة إلى تهديد عند رده وإنما يكون بطلانها في زمان الفسخ قبل ما يتم موثوقا على الإجازة إذ الإجماع في غير ذلك غير مطعون والظاهر أن من وكل ملام صاغرما لأحاجة - إلى تعديده وملكه وقد قلنا بدخول السيد القاتل في ملك المهرم بعد زواله عنه كما أنه على ذلك كله في جميع البرهان (وفيه) أيضا أنه لا خلاف في وقوعه بطلان إذا تصرف حال المحر ونحوه (قلت) ويظهر من التذكرة في مسألة الإجماع على أنه لو تصرف بعد جبن الموكل ولا يملك المحر وتم بطلان ولا ريب في بطلانها براءة من فطرة كما صرح به في جامع الشرائع وقال الشيخ القاضي لا يبطل براءة التوكيل والموكل وقد صرح في التذكرة والتحرير والكتاب فما يأتي والمساك والروضة وجامع المقاصد أنها لا يبطل بالسكر إلا أن يشترط في التوكيل المدقة كوكيل ولي اليتيم وولي الوقف كما يأتي وصرح في السنة المذكورة أولا بالمسوط والشرائع والقصة وجميع البرهان أنها لا يبطل بالتمتع المتداول وزاد في السنة مالم يزد إلى الإغناء وهو خروج من محل الفرض لأنها يبطل حينئذ من حيث الإغناء لا من حيث التعمد وعدم البطلان بالتمتع مطلقا ضروري والالم تيق وكذا يوما ولية مصلان إذا كان له في المسوط لم يقيد بالمتداول بل أطلق ﴿ قوله ﴾ « والمحر على الموكل لشفه أو لفسخ » قلنا المحر والشرائع والتذكرة والتحرير ونحوها وفي (جميع البرهان) أنه يضمن من التذكرة الإجماع على معنى (المسوط والتذكرة والتحرير) أنه لو وكل أحدا فيها له التصرف فيه كالطلاق والمهر واستيفاء القصاص صح وإليه أشار في الشرائع بقوله المحر على الموكل فيما يتم المحر من التصرف فيه ﴿ قوله ﴾ « ولا يبطل بفسخ التوكيل » قال في التذكرة لو فسق التوكيل لم ينزل من الوكالة إجماعا لأن من أهل التصرف والمحكم صرح بجأه كما سنفسح ﴿ قوله ﴾ « إلا فيما تشترط فيه أماته كولي اليتيم وولي الوقف على المساكين » قلنا التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك والروضة لخروجه من أهلية التصرف وحاصله أن كل موضع يشترط فيه لصحة التوكيل كون التوكيل دلا على أن الوكالة تبطل فيه لو فسق التوكيل بخروجه من أهلية التصرف وذلك كوكيل ولي اليتيم في البشارة حذف مصاف تقديره كوكيل ولي اليتيم كما صرح به في التذكرة والتحرير فإنه لا يجهز لولي على الفل من جرى مجراه فتوى التصرف له وطيه إلا أن كان دلا وكما وكيل ولي الوقف على المساكين ونحوه من جهات القرب ومثله وكيل قسمة المحس والركوات ونحوها وقد يتكلف في تصحيح البشارة بإرادة التوكيل من الولي وهو على بده محتاج إلى حذف مصاف إليه كان يقال كوكيل ولي اليتيم لأنه ليس بوكيل اليتيم وإرادة التفتيش كأن يقال ينزل التوكيل بفسخه حيث يعتبر أماته كما ينزل ولي اليتيم وولي الوقف على المساكين (وفيه) أنه بشكل إطلاق قوله وكذا يبرل لو فسق موكله فإنه ليس كل موضع يفسق التوكيل ينزل التوكيل التي تشترط أماته وأما إذا حلت على المولى الأولى فإن هذا الحكم صحيح لخروج الموكل عن أهلية التوكيل ﴿ قوله ﴾ « وكذا ينزل لو فسق موكله » أي كما ينزل وكيل ولي اليتيم

أما وكيل الوكيل عن الموكل فانه ينزل بنفسه لا ينسق موكله ولا تبطل بالثبوت وان طال زمانه ولا السكر ولا بالتعدي مثل أن يلبس الثوب أو يركب الهابة وإن لزمه الضمان فاقا سلمه إلى المشتري يرى من الضمان ولو قبض الثمن لم يكن مضموماً فإن رد المبيع عليه بسبب عاده الضمان لا انتهاء العقد للزبل له على اشكال وتبطل بزل الوكيل نفسه في حضرة الموكل وفيه تبطل الموكل له سواء اعطاه الزبل أولاً على رأي (متن)

ينسق نفسه ينزل بنفسه موكله لخروجه من أهلية التوكيل والتصرف ﴿ قوله ﴾ (أما وكيل الوكيل عن الموكل فانه ينزل بنفسه لا ينسق موكله) لا ذكر أن وكيل ولي القيم وما كان مثله في الحكم ينزل بنفسه ونسق موكله فيه على أن وكيل الوكيل عن الموكل ليس كذلك فانه إنما ينزل بنفسه لا ينسق موكله ولا ينسق الوكيل الأول (أما الأول) فلما تقدم من أنه ليس بالوكيل أن يركل إلا أمانة عدلاً إلا أن يبين الموكل غيره (وأما الثاني) فلانه رب المال ولا يشترط فيه أن يكون عدلاً (وأما الثالث) (فلانه لا) وكيل رب المال ولا ينافيه النسق ﴿ قوله ﴾ (ولا تبطل بالثبوت وان طال زمانه ولا بالسكر) قد تقدم الكلام فيها قريباً ﴿ قوله ﴾ (ولا بالتعدي مثل أن يلبس الثوب أو يركب الهابة وإن لزمه الضمان) فاقا سلمه إلى المشتري يرى من الضمان ولو قبض الثمن لم يكن مضموماً فإن رد المبيع عليه بسبب عاده الضمان لا انتهاء العقد للزبل له على اشكال ﴿ قد اشتمل كلامه على خمس مسائل قد تقدم الكلام فيها كلها في أواخر المطلب الرابع وقد حررها هناك فمر برأيا شافيا مبينا ﴿ قوله ﴾ (وتبطل بزل الوكيل نفسه في حضرة الموكل وفيه) كما صرح به في المبسوط والفتاوى والشرائع والتذكرة والتحرير في أول الباب وبجامع المقاصد والمساك والكفاية والمنايع وكذا الارشاد وغيره (وقال في مجمع البهجة) ثابته كانه لا خلاف فيه وأخرى كانه جمع عليه (قلت) كأنه ضروري ثم إن ظاهر الفتاوى الإجماع عليه واشترط أبو حنيفة حضور الموكل وقال بعض الناصية إن كانت صيغة الموكل ج واجتق وخبرها من صيغ الأمر لم ينزل برد الوكالة وعمره نفسه لأن ذلك إذن وأبهره فاشبه ذلك ما إذا أباح الطعام لشهره وفي (المبسوط والتحرير) فإذا وجد فسخ الوكيل حلت وكلته وانقر تصرفه بعد الفسخ إلى تجديد عقد الوكالة (قلت) فلي هنا فاذعزل نفسه وتصرف كمن هواليا وفي (الكفاية) إن الأشهر أنه يمكنه السيل بمقتضى التوكيل بلا إذن مجدد (وفي) إن الترخيص لهذا القترح بخصوصه قليل واحتدل في التذكرة الصفة مع التنية عملاً بالاذن العام الذي تضمنت الوكالة وفي (الكفاية) أنه أقرب وكذا مع المصنوع وعدم الرضا منه وقد تقدم الكلام في ذلك مبينا محرراً في أوائل الباب لأنها من سنخ ما إذا رد الوكيل الوكالة (الاض) من سنخ ما إذا صدقت الوكالة لعدم التحيز كما تقدم ويأتي لأنه سيعرض المصنف أيضاً لما إذا رد الوكالة في آخر هذا المطلب ﴿ قوله ﴾ (ومرل الموكل له له سواء اعطاه الزبل أولاً على رأي) لم يواحه عليه أحد بل سأل الناس على خلافه ثم قال القائل القطعي أنه مقتضى النظر لكن الفتوى على خلافه وقال هو في المختلف أنه ليس بردي ولعل الوجه في كونه مقتضى النظر أن الأصل جواز الفسخ والا لكان لا رما وانه يشترط في صحة فعل الوكيل رضا الموكل وإن التجارة لا بد أن تكون

عن تراض ومن المعلوم عدم الرضا بعد الفسخ والقول وإن القول وضع متديلاً بغيره إلى رضا صاحبه فلا
يختص إلى عمله كالمطلق والمحقق وأنه قد يلزم المخرج والضييق فإنه قد تعرض له المسئلة ولا يمكن من
الاعلام والاشهاد والرجعة في المطلق فلا بد وأن يكون له حيل إلى ذلك وأنه لو اعتق البطل الذي
وكله على يده أو حقه لا منزل وكفنا لرباه عاذاً لم يعتبر العلم في القول الضمني ففي صريح القول أولى
والرواية التي أرسلها الشيخ في الخلاف والمبسوط من أن الوكالة تنسخ في الحال ولا يفت الفسخ على
علم الوكيل وقد أعمل ذكرهما في الرسائل وأول هذا القول يرجع إلى أحد شقي القول الثاني لأنه لا بد
لنا من أن يقول بأنه يجب على الموكل الاشهاد لأن قوله بعد تصرف الوكيل قد عزته غير مقبول
(وليل) أن قول الصادق عليه السلام يترن بين العامة يعني الوكيل عن الوكالة ولا تملك بالقول
يؤذن بطلان هذا القول وذبح الشيخ في النهاية وأبو الصلاح في الكافي وأبو جعفر بن حمزة في الوسيلة
وأبو المعظم في التبية والقصد في التصحيح إلى أنه لا ينزل إلا بالاعلام أو الاشهاد إذا لم يتمكن من
الاعلام وقد نفي عن الناس في الخلف وحكي عن القاضي والقبط الكندي وحكا جملة كثيرين
عن ابن ادریس ولم أجده في السرائر في الباب ولعل الأصل في ذلك في الخلف وبه الحاجة ويستسم
ما في كشف الرموز عن ابن ادریس وتظهر التبية الاجماع عليه ولا دليل عليه من الاخبار بل هي دالة
على عدم اخبار الاشهاد كغيره من الامور والملايين سبابة وكان دليله الجمع بين الامة والاقوال في الحق
بصل الاخبار على تمكنه من الاعلام ولم يذهبوا لاختيار الشاهدین في نظر الشارع ومضاف إلى أنه لا
يد من الاشهاد كما قدم بيانه ووجه المخرج في الحق مضافاً إلى ما تقدم آتياً واجماع التبية دليل مستد
يشهد به التبع اذلا خلاف من تقدمه الامن للخلاف ولكن يوجه عدم الثبات المتأخرين اليه كما نسمع
(وقال في كشف الرموز) ان بما ذكره في التبية رواية عرضنا ضابطاتها لفلان وهي لاتصلح مسطرة
انتمي لكننا لم نجدها وقد حكى من هؤلاء في الايضاح أنه ينزل بالاعلام والاشهاد من دون تعبد بالاذن
لم يتمكن من الاعلام وقد عول عليه مستريحاً اليه المحقق الثاني وأبو الباس في كتابه لان نظراً لما عليه
والشيد الثاني في كتابه والفاضل القلبي والفاضل المقداد الخراساني وشيخا صاحب الزياض وكلهم
قد اختلفوا ولم يرجعوا إلى كتب القوم بل لم يلاحظوا الخلف في ذلك وفي التبية وكشف الرموز) ان الموكل
إذا تمكن من الاعلام ولم يعلم لم ينزل اجماعاً وهو صريح في التبرير والمشهور بين الاصحاب خصوصاً
التأخرين كما في المسالك والكتابة أنه لا ينزل ما لم يعلم بالقول وإن اشهد وفي (مجمع البرهان والمقاييس) أنه
المشهور وكذا لم يصادف محله كما عرفت فيما تقدم من عدم وهذا القول هو المعنى من أبي علي وحكا في
جانب القاصد من المبسوط وما زاد فيه على أن نقل به وجان (أصحاً) ان الوكالة تنسخ في الحال خلافت
الفسخ على علم الوكيل (الثاني) ان الوكالة لا تنسخ حتى يعلم الوكيل ذلك وكلا الوجهين قد رواه
أصحابنا انتهى فهو متوقف كما حكى عنه ذلك أيضاً وحكا في كشف الرموز عن ابن ادریس وقد
عرفت أنه لم نجد له في السرائر ذكراً وقد سمعت ما حكوه عنه وقد حكاه في الخلاف عن كتابه يعني
التهذيب وليس في الوكالة في الاستبصار باب (وكيف كان) هذا القول خيرة التهذيب والخلاف وهو
الراوندی وجامع الشرائع والشرائع والنافع وكشف الرموز والتحرير والارتداد والايضاح والعدة
والمختصر وايضاح التام وجامع المقصد والمسالك والروضة والكتابة والماتيج وكذا المختصر قد سمعت
ما حكاه عنه مما سلف وفي (الذكرة) أنه لا بأس به وكأنه مال اليه أو قال له المقدس الادريسي بعد

أن قال ان المستخرج من المشكلات وكذا أبو العباس في المهذب وقد يظهر من إيضاح التلخيص الاجماع
عليه حيث قال عليه القوي وقد قالوا في باب التمسك أنه لو وكلة في استيفاء التمسك فمعه قبله ثم
استوفى فان علم بالمرل عليه التمسك وان لم يعلم فلا تمسك ولا دية وقد جزم به كل من تعرض له
وقد حكينا هناك عن عدة كتب ولم نقل فيه خلافا ولا تردداً من أحد وقد قال الشارحون أنه متى
على عدم لامرئ بالمرل ما لم يعلم وقالوا فيها اذا عني ولم يخبره فالتمسك أنه لا تمسك وعليه الدية لأنه
بأشرف كل من غلبه مباح العلم ولم يكن ويرجع بها على الموكل لأنه غره ولا يحتج ما في قولهم غلبه فاعلم
والفرض أنهم لم يفتوا في باب التمسك الى القولين الآخرين أصلاً ثم الشيخ في المبسوط في الباب
أعني في باب الوكالة قال من قال ان الوكالة تنسخ وان لم يعلم الوكيل قال غره جناية خطأ ومن قال العلم
شرط قال وقم الاستيفاء وقفه وبالأخير صرح جماعة في الباب منهم ابن سعيد والأصل فيه ما رواه
الصلوق والشيخ عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل وكل آخر على وكلة في
امضاء أمر من الأمور واشهد له بذلك مدين فقام الوكيل فخرج لامضاء الأمر قال اشهدوا أي قد
عزلت فلاناً عن الوكالة قال ان كان الوكيل قد أمضى الأمر الذي وكل فيه قبل أن يزل الوكالة
فان الأمر واقع ماض على ما أمضاه الوكيل كره الموكل أم رضي (قلت) فان الوكيل أمضى الأمر
قبل أن يعلم بالمرل أو يئنه أنه قد عزل عن الوكالة فالأمر ماض على امضائه قال نعم قلت له فان يئنه
المرل قبل أن يمضي الأمر ثم ذهب حتى أمضاه لم يكن ذلك بشيء قال نعم ان الوكيل اذا وكل ثم
قام من المجلس فامضاه ماض أمراً والوكالة ثابتة حتى يئنه المرل عن الوكالة بئنه أو يشافه بالمرل
عن الوكالة وهي صحيحة في القية لأنه رواها عن محمد بن أبي عمير وعن هشام بن سالم وطريقته الى
أبي حمير صحيح وكذا في التهذيب على الصحيح في البيهقي وأما طريقته الى محمد بن علي بن محبوب
فلا شبهة في صحتها وإن قيل فيه ما قيل (وقال في الخلف) أنها أصح ما يئنه وقد وست
بالصحة في التذكرة وجامع المقاصد والمسالك والروضة وجمع البرهان والكفاية ولم توسم بها في كشف
الرموز والإيضاح والمهذب البارز والفتح وإيضاح الثام والمناجيع (وكيف كان) فلا تأمل لنا في
ستعنا ولكن فمنها بعض الشيء وهو ان الحصر المستفاد منها اضافي لأنه يشمل البيع والمقايض
الموكل بنفسه ذلك مع ان ذلك عزل فوكيل بلا خلاف أو عقيد يقاء الوكالة على حالها من دون أن
يتم بها شيء من ذلك أيضاً لا يضر (١) وما رواه القتيبي في الصحيح حيث قال روى جابر بن يزيد
ومروية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال من وكل رجلاً على امضاء أمر من الأمور فالوكالة
ثابتة أيها حتى يعلم بالخروج منها كما علمه بالمرل فيها فان طريق القتيبي الى مروية بن وهب صحيح
وان كان فيه محمد بن علي ما يؤوله لكن قد استدلل بها في جامع المقاصد في أوائل الباب على ان الوكيل
اذا عزل الوكالة انقضت واحتاج في التصرف الى تجديد الايجاب مع علم الموكل وقال أنها نص في
الباب فيكون الضمير في يئنه راجعاً الى الوكيل لا الى الموكل وما رواه حماد بن عيسى وهي طريقة
جداً مشتقة على قضاء أمير المؤمنين عليه السلام والصادق عليه السلام بزوجية المرأة لمن عقد له
عليها انحرافاً مع أنه أشهدت شاهدين على عزل أخيها الذي وكلته في تزويجها من فلان قبل إيقاع
التكاح إلا أنها ما شهدا على حضور الوكيل واعلامه به قال أمير المؤمنين عليه السلام لشهود كيف
(١) كذلك في التمهيد صحيح البارة هكذا من دون أن يتيقن منها شيء وذلك أيضاً لا يضر فراجع (صحيح)

تسبون قالوا أشهد أنها قالت أشهدوا أنني قد عرفت أنني قلنا من الوكالة بتدويني علنا إلى أن قال عليه السلام أشهدكم على ذلك بطل منوعه قالوا لا قال قد شهدون أنها أعطت البرل كما أعطت الوكالة قالوا لا قال أرى الوكالة تابعة للكساح أو أم لا فخرج فجاء قتل خط يدها برك الخلق فيها قالت يا أمير المؤمنين أسكنني أم أعطت البرل وأنه لم يعلم برلي أبدا قبل الكساح قال ونهضت قال نعم يا أمير المؤمنين فغضبوا بئس و كانه وأجاز الكساح وهي فيه صريحه في ألياب منجورة بالشيرة مستنضة بالأخبار الاخرى وما يطور من ايضاح الخافض من دعوى الاجماع بل هي صحيحة في القالب الذي حذى لانه قال فيه روى عن حماد بن سبابة وطريقه إليه صحيح نعم في بعض النسخ كما حكاه المولى الاصيل من بن سبابة (ومارواه) في القالب عن عبد الله بن مسكان من أبي حلال الرازي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل وكل رجلا رجلا بطلاق امرأته اذا حاضت وطهرت وخرج الرجل فبدا له تشهد أنه قد أهمل ما كان أمره به وأنه قد بدا له ذلك قال عليه السلام قبل أمه وليهم الوكيل وكان اعلم أمه لا دخال السروط عليها ولا فلا ترغب إلى تزوج آخر غيره ولا يهض ما تقدم في حجج القولين الاولين على صراحة هذه الالة اذ رواية الخلاف والمبسوط مرسومة ودوايه كشف الرموز لم نجدها على أنها مرسومة أيضا وقولهم ان الوكالة من العقود المجازة فكل الفسخ وان لم يعلم الوكيل والا كانت حادثة لازمة فيه ان زوجه في هذه الصورة لا يفتي بجوازها من أصلها فجوازها مشروط بالأعلام وكمن حقه جاز يرضى له التزم فن الجاهلية يتم الجاهل مع شروع الجاهل الا مع بذل متابعة جاهل على أنه لا يفتي اليه في متابعتها وانما قاعدة اعتبار الرضا فيخرج عنها بالأخبار (وأما القياس) على الإطلاق والفتى فروع التناقض اذ التناقض والطلاق فكذلك ولا يفتي ذلك بغير العاقد ولا كذلك البرل في الوكالة فثبت بات وهو الذي عند من الوكيل فامل (وأما الخروج) ففارض بطله قائم قد يضل أمور كثيرة ولم يعلم فيفسر أو يشغور المحقق إلى أهله لكن هنا يمكن دفعه بإخذه قصاصا مع أنه أدخل على نفسه بطله بجواز العقد وذلك لا يمكن دفعه اذ قد لا يتمكن من الاعلام ولا سيما في الطلاق الذي يكرهه الله تعالى ولا يتمكن من الرجعة ولم يدخله على نفسه اذ لا يعلم ان الله يحدث له الرجعة فامل فلا بد أن يكون تمهيد (وأما الاستدلال) بعدم اعتبار العلم بالبرل الشخصي في صريحه أولى فيه ان فرق بعدم وجود التنازل في الضمني فلا محل للوكالة (وأما الاستدلال) بالخروج لهذا القول ففارض بذلك ومفروض المثلث على أنه يمكن دفعه كما عرفت (وأما الاستدلال) به بان الجاهل مضور وبغير مكلف فتابعها رضى الامم والمواصلة لا اثبات الصحة في ساقه لم تصارف اذن المالك وان هو الاكتمال على مال الغير بطلان انه ماله فهو إنما يضر اذا كان جاهلا صرفا في غير ما أمر به أعني البادات وفيها اذا كان التزعم قادر التزعم وذلك في غير ما كان من قبل الاسباب ثم ان العلم بكونها عقدا جائزا وبما كان تغيير المصالح يمنع ذلك وآتي الكلام في وعلى المالك وبغيره مما لا يجوز تغييره مثل العس وبغيره وأنه هل يضر الوكيل بضم الموكل ذلك كالجواب والفتى لم لا عند فرض المصنف له (في شيء) وهو ان مقتضى صحيحة مربة بن وهب وخبري الملا بن سبابة وأبي حلال حيث قيد فيها الاقرار بطله عدم اقراره بالطلاق وان كان من حل أو عدلين وهو قضية كلام النهاية والخلاف والمبسوط وفيه الراوي في الثانية وجامع الشرائع والشرائع والتافع وكشف الرموز والتحرير والارشاد والكتاب والايضاح واللمعة والمذهب والمقتصر والتجيب وبغيرها حيث قيد الاقرار فيها بطله كالأخبار وظاهر النية وبغيرها

وتختلف متعلق الوكالة كوت البند الموكل في يمينه وكذا لو وكله في الشراء بدينار دفعه إليه

الاجماع عليه (وفي التذكرة) في عدة مواضع والتحرير والكتاب فيما يأتي في مواضع وجامع المقاصد
التصريح بأنه لا يثبت العزل بخبر الواحد بل في صريح جامع المقاصد وظاهر التذكرة لو صرح بها الاجماع
عليه (وقال في جامع المقاصد) هناك قد سبق أنه إذا بقى العزل بخبر الواحد انزل وهذا ينافيه (وأجاب)
بأن انزاله بخبر الواحد مشروط بشيوت العزل بعد ذلك قال فائدة الأخبار حينئذ كون العزل الواقعي
غير نافذ لولاء أي الأخبار لحمل الوكيل بالأشياء العزل في الواقع به انتهى (وحاصله) أنه إذا أخبره
الثقة بالعزل أنه أن يصرف فإن ثبت بعد ذلك أنه عرفه كان تصرفه باطلا موقوفاً على الإجازة
وإن لم يثبت لموت ونحوه كان نافذاً فإذا عرفه وأشهد شاهدان على عرفه ولم يخبره لم يضر
واقفاً ولا ظاهراً وإن أخبره الثقة بالعزل واقفاً لا ظاهراً وهو قاطع لا يكاد ينفك عنهم من الأخبار ولا كلام
الاصحاب مع مخالفة لقواعدهم أكتفى في التذكرة في موضع منها في ظاهر كلامه وجامع المقاصد
والمساك والرامة والكتابة والرياض بالمراد بخبر الثقة كما أوضح به صحيفة هشام (قال في المساك)
لا يضر على مقتضى ظاهر كلامهم إلا بمشافهة به أو بلوغه الخبر بمن يفيد قوله التواتر والظاهر أنهم
لا يريدون هذا المعنى قطاً لا قد علم مستند الحكم خصوصاً أخبار الشاهدين فإنه حجة شرعية فيها هو
أقوى من ذلك انتهى ويرفع قطعه ماسية من التناهي والاجامات وكان قوله الظاهر مع قوله قطاً
غير ملزم لأنه يرجع إلى أنه ظن القطع على تقدير تفصيل هذا القطع الجاري مجرى الاجماع فهو مطالب
بأخذه إذ المصريح به قبله إثبات وأخبار الشاهدين علم شرعي وليس مستند الحكم منحصر في خبر
هشام على أنه ماض بالأخبار الثلاثة التي قيد الانزال فيها بالعلم فلا بد من الترجيح أو الجمع إن
أمكن والترجيح للأخبار الثلاثة لما فيها من تضادها بالاجماعين الصريحين واجماع التنية
وعمل الاصحاب في ظاهرهم بها عدا أوجبهم على أن يضمن كل مصنف قد وافق الاصحاب فاعدا
التذكرة وفيها في مواضع أخر فيحصل صحيح هشام على ما إذا أضاف خبر الثقة العلم جماعاً وهو غير منكر
في بعض الثقة إلا أن فيه حلاً لطلاق على التردد الدادر وفطر حقي خصوص ذلك لأعراض الاصحاب
منه ويمكن الجمع بحمل العلم على ما يمين التلن (قال في الروضة) المراد بالعلم هنا بلوغه الظاهر بقوله من قبل
خبره وإن كان عدلاً (قلت) لأنه هو الذي اتحد عليه الجملة لكنهم يخصمون التلن بالظن المستند
من أخبار الثقة فهو مجاز أي تخصيص في المجاز أو قيد العلم ونخصه بما إذا لم يخبر بالعزل لمكان
صحيفة هشام وهذا جمع لأخبار عليه لولا ماسية من الاجامات والتناهي الصريحات وإلحاق
المعلم ظاهراً على خلافه وما وقع لمولاء الجملة فهو من ضعف التتبع ﴿ قوله ﴾ (وتختلف
متعلق الوكالة كوت البند الموكل في يمينه) أي يجعل الوكالة بنفس متعلقها والمراد بمتعلقها ما دل عليه
لفظها متعلقة كاليد الموكل في يمينه أو تضمنتاً كالدينار فيما إذا وكله في الشراء بدينار لأن متعلق الوكالة
الشراء وكونه بالدينار وملاها بنفس متعلقها المعاني كوت البند بما لا يشية فيه ولذلك لم يترضه
في جامع المقاصد وبه صرح في الشرائع والتذكرة والتحرير والإرشاد والمساك وجمع البرهان وظاهر
الأخبار أنه قطعي وستسمح الاجامات في المسمى بالتلف فيه أولى ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو وكله
في الشراء بدينار دفعه إليه فضاغ أو أقرضه الوكيل وتصرف فيه سواء وكلفه في الشراء به أو مطلقاً)

فقلت أو ضاع أو اقرضه الوكيل وقصر في سواه وكله في الشراء بينه أو مطلقا لانه وكله في الشراء به وسمناه ان يقضه ثمتا قبل الشراء أو بعده ولو عزل الوكيل عوضه دينارا واشترى به وقف على الاجازة فان احازموالا وقع عن الوكيل ولو وكلف في قتل زوجته أو بيع عبده أو قبض داره من فلان قبلت بالبيعة طلاق الزوج وحق البيوع القادر بطلت الوكالة

أي بطل الوكالة كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك فترات متعلق الوكالة الضمني خير ان في التذكرة والتحرير استغرق وهو بمعنى قوله هذا القرض الوكيل أي ارض الموكل الوكيل ولعل تقييده في الكتب الثلاثة بالتصرف به ان يردده بينه قبضى الوكالة كذا قيل وفيه نظر ظاهر فالظاهر انه أراد الضمني من خلاف من قال انه لا يملك الا بالقبض والتصرف أو الضمني من وقعه مساطاة فانه لا يملك حيث لا بالتصرف فيلزم ان تصرفه قطعا وقد وجدنا في بعض النسخ ان في التذكرة أو تصرف فيه ويحتمل لا اشكل فيه وقد فهم في جامع المقاصد من العبارة ماله خلق المراد قال الظاهر ان التقييد بتصرفه فيه أما يحتاج اليها اذا كان الاقرض شون اذن الموكل اما باذنه ما يخرج عن ملكه بالاقرض فيثبت متعلق الوكالة قد فهم ان القرض هو الوكيل (وكيف كان) لا فرق في ذلك بين ان يكون قد وكله في الشراء بينه أو مطلقا لانه وكله بان يقضه ثمتا في الجملة اما حين الشراء أو بعده فاذا ذهب أو خرج عن ملك الموكل قد تملك الشراء به فيتمتع بملك متعلق الوكالة ولانه لو ضم الشراء حيث لزم الموكل ثمن لم يردده ولا رضي بقرضه كاذر ذلك في التذكرة وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ (لانه وكله في الشراء به وسمناه ان يقضه ثمتا قبل الشراء أو بعده) كما صرح بذلك كافي التذكرة وفي (جامع المقاصد) ان كل ظاهر مؤاخذ لانه ليس معنى التوكيل في ذلك ان يقضه قبل الشراء ثمتا وهو ظاهر وكأنه اراد بما قبل الشراء حين ابتاع النقد ولا يضر وجوب تأخير التسليم عن قبض المبيع لانه ربما كان متبوضا أو اذن الموكل أو يقال هذا مستلزم القوي وان دل العرف ودعاية الاحتياط على خلافه ﴿ قوله ﴾ (لو عزل الوكيل عوضه دينارا واشترى به وقف على الاجازة فان احازموالا وقع عن الوكيل) قال في التذكرة انه اذا استقرض الوكيل ثم عزل دينارا عوضه واشترى به فهو كالشراء لانه من غير اذن لان الوكالة بطلت والدينار الذي عرقه عوضا لم يصرفه لوكله حتى يقبضه فان اشترى به فهو كوكله وقف على اجازته فان اجازته التمن والازم الوكيل الا أن يسميه في النقد أي فيطل اذا صدقه البائتم أو قامت له البيعة على ذلك والا وقع فهو كوكله ظاهر وعلى ذلك يقتل اطلاق الكتاب (وقال في التحرير) انه لو اشترى الوكيل بين ماله لغيره شيئا فالوجه التوقف على الاجازة لا وقوع الشراء الوكيل وقبضه كلامه في الكتب الثلاثة ان البيع يقع للموكل مع الاجازة وان كان الشراء بين الدينار الذي هو باق على ملك الوكيل وهو مناف لما تقدم في الكتاب والتذكرة في متعلقات الوكالة من قوله لو قل اشترى من ماله كره طام لم يصح لانه لا يجوز أن يشتري الانسان ماله ما يملكه غيره لكننا هناك رجعنا للصحة وقتنا أنه من مساطاة القرض لسكن القرائن (وقال في جامع المقاصد) لو وكله في عزل الدينار وقبضه لانه لم يكن الشراء به بالوكالة فترات متعلقا وماله غيره انتهى فأقبل في قوله هذا مال غيره ان قرىء بالاضافة لا بالتوصيف ﴿ قوله ﴾ (ولو وكله في قتل زوجته أو بيع عبده أو قبض داره من فلان قبلت بالبيعة طلاق الزوج وحق البيد وبيع القادر بطلت الوكالة) كما صرح بذلك كافي في التذكرة والتحرير

وتبطل الوكالة بفعل الموكل متعلق الوكالة وما يتأقبا مثل أن يوكله في طلاق زوجته ثم يلاؤها فانه يدل عرفا على الرغبة واختيار الامساك (مقدم)

وكذا جامع المقاصد يزول تصرف الموكل الذي هو المدافى صحة الوكالة وفي (المبسوط والثنية) أنه إذا أعتق العبد الموكل في يده أو باعه الموكل قبل بيع الوكيل فإن الوكالة تنسخ بلا خلاف ونص في التذكرة على بطلانها متى الموكل في يده وقد يظهر منها أنه لا خلاف فيه ﴿ قوله ﴾ (وتبطل الوكالة بفعل الموكل متعلق الوكالة) كافي الشرائع والتذكرة والارتداد وجامع المقاصد والمساك وجمع البرهان وقد سمت ما في المبسوط والثنية من دعوى الاجماع أنها كسبت ما يظهر من التذكرة فأصل وفي (المساك) أنه ظاهر لا متاع تحصيل الماحصل وفي (جمع البرهان) تارة الظاهر أنه لا خلاف في ذلك وأخرى أنه ظاهر إذا لا شك في ثبوت ذلك في قول الوكالة وسلم عدم اقتضاء الوكالة عدمه إذا لا متاعا بين التوكيل وجواز فعله لنفسه غاية ذلك أن يكون ذلك فسا ومن المعلوم أنه لم يبق ما وكل فيه مبرومة تلف ما وكل فيه والظاهر أن مراده منه متعلق الوكالة إنما هو الفعل الصحيح وبه صرح في الحرر وفي (التذكرة) أنه لو باعه يبا قسداً احتل البطان (قلت) إن علم بالتفاد لا تبطل لعدم حصول ما يقتضي الرزل لأن قصد العقد لا يقتضي الخروج عن الملك فلا يدل على الرزل بوجه وأما وجه التفاد فقد استشكل فيه المصنف بما يأتي في ما قاله (في جمع البرهان) ما حاصره أن قلنا إن حرزه على البيع مثلا مع قصد الرزل عزل أو حرزه مع الفعل عزل وإن لم يكن الفعل صحيحا وفي المحل حاء البطان والا فلا فأصل جيدا والظاهر البطان وبأي تمام الكلام وقد أضحت الاخبار يقاء الوكالة حتى قلنا الرزل وقد نفس الاخبار بالقول لانه ينزل بفعل الموكل ذلك بنفسه إذا كان صحيحا قطعا ولا فرق في ذلك بين علم الوكيل وعدمه قبل فعله ما وكل فيه ولا فرق في البيع الصحيح بين كونه بخيار لها أو لا حيا كما هو مقتضى إطلاقهم ومثل بيع العبد الموكل في يده اجازته لأنها إن منعت من البيع فأنته ودخلت في النوان والافني علامة التتم فأصل وبه خرج جاربه وبأي الكلام في تدوير العبد وكذا ﴿ قوله ﴾ (وما يتأقبا مثل أن يوكله في طلاق زوجته ثم يلاؤها فانه يدل عرفا على الرغبة واختيار الامساك) كلامه هذا يقتضي أن يكون مبنا على حصول الرزل بمجر الرزل لانه ذكره بعد قوله لكن غرط في ذلك تلف ما وكل فيه وما فعله بنفسه كوت العبد وبه هو مقتضى يدل على أنه ليس مبنا على ذلك وإن مراده أن الرزل يحصل بالوطى مثل حصوله بالتلف بفعل ما وكله فيه هو صريح التصريح وظاهر التذكرة قطعا وإن نسب إليها في المساك التوقف قاله توقف في التذكرة في حكم الوطى والتقدمت سابقا يعني تقدمت الوطى التي تحرم على غير الزوج وإن قل في جامع المقاصد في التذكرة كما احتل البطان واستشكل في الحررات يعني تقدمت الوطى لا تمتد في التذكرة بتيارات النسخ وهي فسخت الوكالة أو بطلتها إلى أن يركل الوكيل نفسه أو يوجد من أحدهما ما يقتضي فسخ الوكالة فإذا وكل في طلاق زوجته ثم يلاؤها احتل بطان الوكالة فلهذا رطله لما على رغبة فيها واختياره امساكا وكذا لو وطأها بعد طلاقها رجيا كان ذلك راجعا لما إذا اتفق الوطى رجسها يد طلاقها فلا يقتضي استبقائها على زوجيتها ومنع طلاقها أولى وإن باشرها دون التزوج أو قبلها أو فعل ما يحرم على غير الزوج بل تنسخ الوكالة في الطلاق اشكال ينشأ من حصول الرجعة به وعدمه انتهى فقد مد من أقسام الرزل ولم يذكر فيه احتمالا

وكذا لو فصل ما يحرم على غير الزوج * (من)

آخر وذكر دليله وما عقبه بشي. وقد جهل أول من الرجعة وقرئ منه وبين المتقدمات وسجل الاشكال في المتقدمات مبنيًا على الاشكال في الرجعة فنه وجوبه قضى بما استظهرناه من هو الذي استظهره المولى الاردبيلي وقد فصل في المسئلة تمصيصا طويلا لاتساعه القواعد ولا الاجبار فقال ان كل الوطؤ والفصل المهرم دالا على الرغبة مقرونا بالتمادة على الطلاق والتوكيل فهو مثل العزل وان كل مقرونا بدمها فيمكن أن لا ينزل وان انتبه الامر استعمل منه ويقل قوله في ذلك على الظاهر ومع عدم الامكان فلا يبدى بقاء الوكالة لان هذا الفصل لا يدل على العزل ولا على عدمه ولا على الرغبة وعدمها اذ يجوز ان يقول اني اطلقها واحمل الآن ما أريد من الملاذ وانطى وقال ان الرواية دلت على بقاءها حتى يعلم العزل والظاهر عدم العلم وقد عرفت الحل في الرواية بالنسبة الى الفصل غير مرة وقال ان حصل الفسخ القوي من القضاء العرف بذلك فلا يبدى العزل ثم أمر بالتأمل ثم استظهر أنه فصل الموكل فذلك قاصدا للعزل كان ذلك محرلا قال ويدل على ذلك اعتراض الحق الثاني والثبيد الثاني على دليل التذكرة وقد استصفاه عدم فصل كلامها بان الوكالة قد تجت وتنتقضها الوطؤ غير معلوم ودعوى الاولى ممنوعة والفرق قائم فان الطلاق سبب قطع علاقة التكليف فيما فيه الوطؤ الذي هو من توابعه بخلاف الوكالة وأبدى من فصل المهرم على غير الزوج قال فان هذا الاعتراض صريح في أنه لو كان متانيا لكان محرلا فذا كان مقرونا بالتاني وهو قصد الاساءة فلا شك في كونه محرلا صحتها لكن في أنها اذا منا من العزل بصريح العزل فكيف يقولان هنا بذلك انتهى ما أردنا قوله من كلامه وقد قال في جامع المقاصد فتوقف بحال ونحوه ماني الكفاية من عدم الرجوع وقرئ في المسالك عدم البطلان وكلامها في غير محل لا تقبل انوطا بمنزلة حتى الموكل السيد ويه بل بمنزلة نفسه لانه قد صير المحل غير قابل للطلاق ولا صالح للوكالة فيه لانه لا يصبح في طهر الوكالة ولا للميض وقد كان مستند الوكالة ومتضاها أنه يعلقها قبل المراجعة وقد تبين بطلان عدم بقاء الوكالة بعدة مسكن وجود المانع من فعل الموكر فيه وهذا هو الذي دعاه في التذكرة الى الفرق بين الوطى. وقصدناه وادعاء الاولوية واحتمل أنه اراد أن فصل الآن ما حصل له به الفسخ وقضاء الشهوة وان الطلاق يكون بعد الطهر والميض أو بعد تبين الحمل بمعنى ثلاثة اشهر وان ذلك المقصود بالبحث فيبعد جليا ويأتي منه فيما اذا باع يدا صحيحا وجعل له الخيار من يقضي هذا المشتري وطره من المبيع ثم فسخ لبقى وكلة التوكيل ويه به ذلك لمن شاء وهو خلاف ظاهر اطلاقهم كما عرفت آتفا فالظاهر أن الوطؤ المذكور كالمبيع والنسب كما هو صريح التحرير وظاهر التذكرة والكتاب وجمع البرهان ﴿ قوله ﴾ وكذا لو فصل ما يحرم على غير الزوج ﴿ كما هو خيرة التحرير قد عرفت أنه استشكل فيه في التذكرة من حصول الرجعة به وعدمه (وبه) بان الاجماع محكي في الخلاف والتنية وغيرها على ان الرجعة تكون بالفصل كالوطى. والتفصيل والى اذا صدر ذلك من غير التائم والساهي وقد عرفت ان في جامع المقاصد والمسالك أنه ابدى في احتمال البطلان من الوطى. (وقال في مجمع البرهان) أنه ان علم من الرغبة والامساك يكون مثل العزل باقرولا ولا تلايكون محرلا ثم احتمل كونه محرلا مطلقا لانه يذني أن يكون للموكل طريقا الى العزل ولان فاشرع رغبة وحضا على بقاء التكليف وقد يقال أنه لا دلالة له على العزل بحال لانه ما عدل عن الوطى.

بمختلف التوكيل في بيع سرته ولو وكله في بيع جديتم أحته حقا صحيحا أو باه كذلك
بطلت الوكالة ولا تبطل مع فساد ماله وحته مع علمه ومع جهله اشكال والأقرب في التدوير
الابطال ولو بلغ الوكيل الوكالة فردها بطلت واقتصر فيها إلى تجديد عقده وله أن يصرف
بالأذن مع جهل الموكل (متن)

إلى التضييق والمباشرة فيها دون الفرج إلا حراما على بقاء الوكالة طاملا ولائها لم تصير (تصريحه) (تصريحه)
بذلك بمنزلة التافة الصداق أنت ذلك صار بمنزلة القول والتصريح بالمرء وقد تقدم بيان حاله
﴿ قوله ﴾ (بمختلف التوكيل في بيع سرته) قال في جامع المقاصد إن الفرق غير ظاهر لأن
المرء أن تاتي الوكالة في المطلق من حيث العلاقة على الرغبة تاتي بالوكالة في البيع وفي (المساك) إن الفرق
صحيح قلت قد تقدم في باب بيع الحيوان أن مرأا الامة لا يمنع من صحة بيعها فلو باعها من غير
استبراء ثم وصح وقد أجمع المسلمون قاطبة من طاه وأحرام أن مرأا الحرة بمن من صحة طلائها في
ذلك الطهر والحيض الذي بعده فكلن وطوعا علامة على الرغبة فيها ما باها بالوكالة حرمة وشرا ولا
كذلك وطوعا الامة الموكل في بيعها فانه أم فلا دلالة فيه شرعا ولا حرمة للمشرعة بعد معرفة الشرع
بل ولا لقوام لأن منهم من يقول أراد أن يقضي فنه ويبيها ولا يرد منه في طلاق الحرة لتتابع
المرتين لا شأنا للحكم فيها طاملا ﴿ قوله ﴾ (ولو وكله في بيع جديتم أحته حقا صحيحا أو
باه كذلك بطلت الوكالة ولا تبطل مع فساد ماله وحته مع علمه ومع جهله اشكال) قد تقدم الكلام
في المستثنى الأولين وقد جعل منشأ الاشكال مع الجهل في الإيضاح من انتفاء السبب ومن قصد
إلى سبب العزل والإجماع ما يقتضيه ذلك كاف (ثم قال) والتحقيق أن قصد السبب هل يستلزم
قصد للسبب الحق ذلك مع العلم بالسببية فله إن كان بالقصد مع علمه بسببية الصحيح لعزل العزل
وإن كان بالسببية لم يعزل لأنه لم يقصد بذلك العزل ولا أوجب بسببه سبب العزل (ثم قال) هكذا قال
المصنف ومن ما قال انتهى ولا أراه من التحقيق في شيء كقولنا في جامع المقاصد أنه منشأ من بقاء الملك
وسلطة التصرف والثالث في سبب العزل ومن أن العقد الصحيح سبب في العزل وقد قصد وحاول
إيجاده ثم قال فيه نظر لأن العقد الصحيح سبب في العزل من حيث ترتب الخروج من الملك عليه وذلك
معتود مع ظهور فساد ماله ثم إن قصد به العزل فليس بعيد الانزال به ولا فلا انتهى (وقال في التحرير)
لو باه فيما قصد لم يبطل وإحالة يتناول صورة الجهل والعلم والتحقيق إن عزمه على البيع صحيحا
كان أو فاسدا وإحالة بمنزلة حركة بالقول فكلن كأنه قال عزمك فلا يجبي فيه حال العزل بالقول
في أنه هل يعزل بمجرد وإن لم يملكه الغير أم لا قلن كان البيع صحيحا كان بمنزلة تلف الموكل فيكون
كان قلنا لم يزد من العزل بالقول ﴿ قوله ﴾ (والأقرب في التدوير الإبطال) كافي جامع المقاصد
وفي (الإيضاح) أصح وبه وبالكاتب جرم في التذكرة والتحرير لأن التدوير يقتضي بقاء الملك إلى
حين الوفاة ثم زواه بالتق وهو مناف لوكالة في بيعه أو عقده قبلها وقد تقدم أن هل ما ينفاه موجب
لعزل ووجه غير الأقرب إن الملك باق دائم والتدوير غير لازم وفي (جامع المقاصد) أنه ليس بشيء
والوجه في الكتابه ظاهر لأنها ترفع تصرف المولى فيه ثم هناك محل البيع ﴿ قوله ﴾ (ولو بلغ
الوكيل الوكالة فردها بطلت واقتصر إلى تجديد عقده وله أن يصرف بالأذن مع جهل الموكل) قد تقدم

يخرج طه اشكال ويجسد الوكيل الوكالة مع العلم بما ورد لها على اشكال لا مع الجبل أو غرض
الاخفاء وصورة الزل أن يقول فسخت الوكالة أو قطعتها أو أهلكها أو عزلتك أو صرفتك
عنها أو أزلتك عنها أو نبهه عن فعل ما أمره به (ما وكل فيه خل) (متن)

الكلام في ذلك كله في أول الباب عند قوله ثم يشترط عدم الرد فورد اقتضى القيد ويختص
التصرف إلى تحديد الإيجاب مع علم الموكل وأسبغ الكلام فيه ﴿قوله﴾ (ومع طه اشكال)
هذا أيضا قد قدم الكلام فيه وقد حكينا هناك من التذكرة وجامع المقام والمساكن المبرم بالاحتياج
إلى تحديد الآخر مع علم الموكل بآراءه وقفا أنه قد نبه عليه في المبسوط وحكيّا هناك من الإيضاح عدم
الرجوع هنا وعن (جميع المقاصد) أنه قال إن وجدت قرينة على رضاه عن فعله عاينها والا فلا يحرم
عدم التصرف ومن السبب أنه قد استعمل على خلافه هناك بصريح صراحة بن وهب في الفتوى وقد
استعمل به المصنف على أن الوكيل لا يشرط إلا مع العلم بالمرل وحكيّا من المصنف أنه اشتمل للأصل
والثالث في بقاء الآخر وللأصل بمعنى الاستصحاب إذ لم يوجد ما يبرم الآخر والأصل بقاء ما كان على
ما كان ورجعنا هناك بقاء الآخر وإن بطلت الوكالة وقفا أن القادة تظهر في سقوط الجبل وفي التذ
وفي جملها شرطا في عند لازم فلا بد من مراجعة ذلك وقد احتل في جامع المقاصد ظهور القادة في
سقوط الجبل مقتصرًا عليه غير جازم به ولا مستطيراه وهو في غير محله كما بيّنا في محله في أوائل
الكتاب وقد قلنا هناك أن هذه المسألة وعزل الموكل نفسه وفساد الوكالة لعدم التجزؤ ونحوه من واد
واحد ﴿قوله﴾ (وجسد الوكيل الوكالة مع العلم بما ورد لها على اشكال لا مع الجبل أو غرض
الاخفاء) قد قرب في التذكرة أن الانكشاف كان تقييما أو غرض في الاخفاء لم يكن رد وإن قصد
ولا غرض له في الاخفاء كان ردًا وفي (الإيضاح وجامع المقاصد) أن الأصح أنه ليس ردًا وهو الموافق
للضوابط لأن سبب التوكيل وهو العقد قد تحقق لأنه المفروض فيستصحب بسبب المرل غير متحقق
إذ لا تصرّف بالمرل والجسد بضملا يكون مرلا مستلزما له (أما الأول) قلنا المرل انتفاء وهذا أخبار
(وأما الثاني) قلنا جموده لا يترقب على الرد لاحتمال إرادة منى آخر ويجوز تطرق الاحتياط مع
الشك في حصول سبب المرل كلف في التمسك به على أن كونه صدق غير مقطوع به (قوله)
الأصل في جرد الممل الصدق وهو يستدعي حصول الرد (فيه) أنه إنما يحصل على الصدق إذا لم يدل الدليل
على كذبه فلم يعمد على الواقع ولا يجب علينا أن نمسك بوجود سبب آخر شرعي لم يدل دليل على وجوده
ليكون خرجا عن الكذب على أنه قد يكون المباحث غير مسلم ثم إن الجرد وارد متافيان لأن الرد
يستدعي الاعتراف بصدور الوكالة وللبعد انكشافا من أصلها وأحد المتافين لا يستلزم الآخر وليس
لوجه الآخر إلا أن الأصل في جرد الممل الصدق وأن الجرد حكم بينهما دائما وهو المخرج من الرد
وأنه قد قلنا مطلقا أعني في كل الأحوال فيقتضي الحكم بينهما في المستقبل وهذا معنى النسخ وإن
بقاها فرع وجودها ورفع الأصل يستلزم رفع الفرع (و يدفع ط) ذلك كله أن الجرد قد يكون لاسر
آخر غير الرد مع العلم بطلان كلام وإن المرل انتفاء وهذه أخبارات ظليحة ذلك وليتأمل فيه
﴿قوله﴾ (وصورة المرل أن يقول الموكل فسخت الوكالة أو قطعتها أو أهلكها أو عزلتك أو
صرفتك عنها أو أزلتك عنها أو نبهه عن فعل ما أمره به) مثله ما في التذكرة والشرح وغيره أنه في

وفي كون انكار الموكل الوكالة فسحا نظر **(الفصل الثالث)** في النزاع وفيه بحثان (الاول)
فما ثبت به الوكالة وهو شيان تصديق الموكل وشهادة عدلين ذكرين (مقتن)

الاخير عبر عن الاخير بقوله لا تصرف واشتم من التصرف فالتفتي بالمثال من الشونان وقد ذكر في
المبسوط التسخ والتفض والبرل ثم قال فيه كما قال في التذكرة وما اشبه ذلك من افظ البرل أو المؤدية
منه ولم يذكر في الشرائع صرفك وأزلك ولا نيه من فعل ما أمره به لكن ذلك كله داخل تحت قوله
وما جرى مجراه وهذه صورة البرل بالقول وأما البرل الضلي فقد تقدم ما يدل عليه **(قوله)**
(وفي كون انكار الموكل الوكالة فسحا نظر) قد استشكل أيضا في الحرر ولا ترجيح في التذكرة
وفي (الايضاح ويامع المقاصد) ان الأصح أنه ليس فسحا (وقال في الاخير) ان منشأ النظر هنا
يظهر عامر في وجود الركيل وفي عبارة الايضاح هو من قلم التاسخ فلا تغفل عنه وبه تشهد التسخ
المستددة **(قوله)** **(الفصل الثالث في النزاع وفيه بحثان الاول فيما ثبت به وهو شيان تصديق
الموكل وشهادة عدلين ذكرين)** أما الاول فلا ريب فيه ولا خلاف ولعل تركه الأكثر وظاهر
التذكرة بل صريحها وصريح جمع البرهان الاجماع عليه وبه صرح في الوسيلة وبه ما تأخر وربما
عبروا عنه بقرار الموكل واعترافه وأما الثاني فكذلك وظاهر التذكرة أو صريحها وصريح جمع البرهان
الاجماع عليه وفي (المقاييس) تقي الخلاف فيه بل هو ضروري قد أرسى الشارح قواعد شرعية تبدا
محضا ولهذا قيل انهما من قبيل الاسباب الموجبة لحكم على الحاكم لا من حيث أداة الظن وظاهر كلامهم
كما في جمع البرهان أنه لا بد في الاتبات بالشاهدين من ضم حكم الحاكم الا ما اشتكى كلاله ودليله
غير واضح وكذا الحكم والمستحق فانه غير مضبوط كما اعترف به في المسالك (قلت) قد يتنا في باب
القضاء وضوح الدليل واتضح السبيل وما استظهره من كلامهم من أنه لا بد من حكم الحاكم قد
صرح به في التذكرة أيضا بل قد يلحج منها حيث لم يقتل فيه خلافا عن أحد من العامة أنه لا خلاف
فيه كما هو كذلك ولا ريب في أنه مخصوص بما اذا كان هناك منازع كان ينكرها الموكل والا فلا
ادعاء من دون منازع فلا حاجة الى حكم الحاكم كما هو قضية القاعدة الكلية من أن من ادعى ولا
منازع له فانه يسع قوله لان كان الاصل في فعل المسلم وقوله الصحيح ذلك قبلوا قول المرافعي الخروج من
السلام لم يلم كتبها وموت الزوج وانما حلت نفسها بزوج محلل وطلاته لها وقول أخذ الكيس القائل أنه
لي بل دعوى القبر القبر بل طبق الناس على ارسال الوكلاء بالاموال الى البلدان البعيدة التي يشتر فيها
اقامة البيعة على الوكالة بل قال هو أنه لم يقتل عن أحد من آل الله سبحانه وتعالى ولا من العلماء التوقف
في ذلك وكانوا يشتركون من الوكلاء ويتجهون الهدايا منهم وأن كل أحد يعلم ان انضم مثلا ليست ملكا
لقتاب وكذا ما رثه البزار ونواكه البقال بل قالوا يجوز الاخذ من الصبي والبيد الى أن قال الظاهر
انه لا كلام فيه وقال ان الظاهر من كلامهم عدم ثبوتها بالاستئذان (قلت) هذا الظهور من كلامهم في غيبة
الظهور اذ في بعض البارت كقوله في الارشاد ولا تثبت الا بعدلين اتفقا وكقوله في الحرر بواتم تثبت
الى آخره وكقوله في الكتاب وهو شأن لان مفهوم القسبي جاراتهم حقه فيثبت الرقاق والخلاف وكقوله في
الوسيلة انما تثبت بالبيعة واعتراف الموكل وكقوله في السرائر لا نسع الا ان يقيم به شاهدين عدلين
وعبرة التذكرة تشر بذلك لانه قال ثبت الوكالة بقرار الموكل وشهادة العدلين ولا تثبت بشهادة رجل

ولا يثبت تصديق القسم ولا بشهادة النساء ولا بشاهد وامرأتين ولا بشاهد وعين (مثنى)

وامرأتين الى آخره ونحوه عبارة الجاسع نعم ليس في عبارة الميسوط ظهور ولا اشارة (وقال في مجمع
البرهان) قد يكون المصغر اشارة بالقبية الى رجل وامرأتين ورجل وعين وفقا لقولنا هذا الكلام
لما صرحوا بانيه بالاستفاضة مثل رواية المسال ولا يجد العقل فرقا بين هذه الامور بحيث
يثبت بها بعض دون آخر فينبغي ان يجري في الكل كما يتم من المسالك لكن في كون ذلك دليلا
على ان الظاهر انه لا يصلح بها في الحد والريم والتمثل كان الجراة على ذلك من غير نص واجماع
مشكل فكيف مع ظهور النعم من الاكثر بحيث قد يكون اجماعا فالتصميم مشكل وكذا التخصيص
بالنعم حين البعض الا ان يكون دليل خلص نعم يمكن ذلك في مثل الرواية بقرائن بحيث يعلم او
يقرب من العلم بحيث ما يفي الا الاحتمال الذي يأتي في العلوم العادية وفي (الكفاية) انه يفهم من كلامهم
انما لا يثبت بالاستفاضة والامر كذلك ان لم يعتبر في الاستفاضة العلم والا فبه اشكل مع رجحان
القول بالثبوت قلت في عين حيث القول بالثبوت اذا ما بسد العلم من اشكال ﴿ قوله ﴾
﴿ ولا يثبت تصديق القسم ﴾ اجماعا كما في ظاهر التذكرة او صرحا ومنه ان الرواية لا يثبت
تصديقه من ادنى عليه انه منه مال يزيد مثلا وانه وكيفية قبضته معنى انه لا يتوهم عليه جميع
احكام الرواية لانه تصديق في حق غيره اذا كان الحق الذي يدعي الرواية فيه عينا فهو كان دينا في
وجوب دفعه اليه فلو ان كما يأتي ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا يشاهد النساء ولا يشاهد
وامرأتين ولا يشاهد وعين ﴾ اجماعا في الثلاثة كما في التذكرة وبلا خلاف كما في المفاتيح ولا يعلم فيه
فيه مخالفا كما في المسالك ولا خلاف حقا في عدم ثبوت الرواية بما يثبت به المال كما في جامع المقاصد
وفي (مجمع البرهان) ان الدليل على عدم ثبوتها بالشاهد والامرأتين والشاهد واليمين الاجماع والاصل
مع عدم الدليل ان الدليل على الثبوت بها انما هو في المال والرواية ولاية وان كانت مشتقة على المال
ايضا اذ ليس هو المقصود لاصل بخلاف الوصية بالمال (وفي) ان الدليل موجود وهو صحيح محذور
سلم كما نسسه (وقد ظ) ضمن قبول الشاهد واليمين في حقوق الناس والرواية حتى وقضية قبي
المخلاف في الكتب الثلاثة لم يفتروا بقول الشيخ في الميسوط في باب الشهادات انه قد حكى عنه
كأنه القام انه قوي قبول شاهد وامرأتين في المطلق والمطلق والرواية والسبب حذرة الامة
وحكى عن الصدوق والمفيد والشيخ في النهاية وسائر واين زهرة واين حجة ماهر ظاهر في قبول
شهادات النساء في الرواية وقد سلطت بعض ذلك في باب الشهادات فوجدته كذلك وقد سمعت انه
قال في الوصية في الباب انما ثبت بالينة وهي تشمل الشاهد الواحد والامرأتين ولعلم يستدلون في
الرواية ونحوها الى صحيح محدثين سلم كما يأتي وتفرض بيان ان المخلاف موجود كما به عليه بقوله في
الشرائع ولا يشاهد وامرأتين ولا يشاهد وعين على قول مشهور انه اشار الى مخالفتهم لانه لا ما احتله
في المسالك من انه متوقف في عموم الحكم بحيث يشمل ما اذا ادعى على رجل وكذا يشمل لاني اصله
مع انه توجيه قاصد من وجوه (منها) ندرة الفرض فكيف ينزل عليه هذا الإطلاق وعدم القائل به
كما قضى به بتمام الحق الثاني وتبعا كما تسع (والثالث) انه اذا كان جازما بعدم ثبوتها بالشاهد
واليمين والشاهد والامرأتين فكيف يتوقف في حومه وكيف يحسن قرنه واستدانه من هذه العبارة

ولا بد من اتفاقها فلو شهد أحدهما أنه وكله يوم الجمعة أو أنه وكله بفظ عربي والآخرون يوم السبت أو بالجمية لم ثبت ما لم ينضم إلى شهادة أحدهما ثالث (مكرر)

هذا وقد قل في جامع المقاصد أن قلت إذا ادعى شخص على آخر جمل وكذا ثبت بشاهد وبين قلت لا يحضرني الآن به تصريح وبوجه الشكوت ظاهر إذ لا غرض له في الولاية حينئذ ولو كان قبل العمل فظاهر اطلاعهم عدم الثبوت انتهى وقد وافقه على الأمرين أي ثبوت المال في الأول أي بعد العمل وعدمه في الثاني أي قبله في المساك والروضة ومثل الأول بما إذا أقام ذلك بالسرقة فانه ثبت المال لا القطع لكنه مير في الكتابين من ذلك بما إذا ادعى وكذا بمثل وكان الأولى أن يقول جمل وكذا كما في جامع المقاصد وقد تأمل في جمع البرهان في الأصل والتظهير وقال إن المال ما يثبت الاتبوت السرقة فكيف لا يلزم القطع وقال وكذا الكلام هنا وقد تبين على ذلك صاحب الحدائق مدعي أنه من مستخرجاته فتدقق به قائلا أن ثبوت الجمل والمال دون الوكالة والسرقة لا ينطبق على اقتراده والأصول بل هو بما يشكره بنجسة القول وأنت تعلم أنه لمن في طاعة كل محمد صلى الله عليه وآله فاطمة إذ الكل ملقبون على ذلك مع أنه موافق للأصل ولا يشكره الاصطفاة القول إذ فيه جمع بين صحيح محمد بن مسلم لو كان الأمر إلينا لاجرتنا شهادة الرجل إذا علم منه غير مع بين الخصم في حقوق الناس والمطروق جمع مضاف إلى جمع معرف فيفيد السوم والوكالة حق والمال المدعى حقوقه غير جليل لم يقطع إذا لم يكن شهود وقولهم عليهم السلام لا يبين في حد فعمل غير محمد بالقبيل إلى المال والمجهرين بأفنية إلى الحد فأوجبوا ثبوت المال من دون قطع مضاف إلى إجماع الأصحاب على ذلك في باب الحدود والقضاء والشهادات وكمن حكم ببعض كما إذا ادعى زوجية امرأة وإنكرته وبالعكس إلى غير ذلك **قوله** (ولا بد من اتفاقها فلو شهد أحدهما أنه وكله يوم الجمعة أو أنه وكله بفظ عربي والآخرون يوم السبت أو بالجمية لم ثبت ما لم ينضم إلى شهادة أحدهما ثالث) يريد أنها لو اختلفا في تاريخ الإيقاع أو في القصة لم ثبت الوكالة كما هو خيرة الميسوط وجامع الشرائع والتذكرة والتحرير والإرشاد وشرح مولده وجامع المقاصد وفي (المسالك والكتابة) أن المشهور في عبارات الأصحاب أن الشاهدين بالوكالة إذا اختلف تاريخ ما بينهما به لم تثبت الوكالة بذلك لأن كل صيغة واحدة في وقت منهما لم يتم بها شاهدان وأحدهما غير الأخرى ونسبة الشهادة إلى البارات في عملها لأن المصريح بذلك خسة والمخالف الحق في الشرائع ومولانا المقدس الأردبيلي وصاحب المفاتيح واستشكل في الكتابة (قال في الشرائع) لو شهد أحدهما بالوكالة في تاريخ والآخري في تاريخ آخر فثبتت شهادتهما نظرا إلى السادة في الأشهاد إذ جمع الشهود لذلك في الموضع الواحد قد يفسر انتهى وقواء تعلي أن شهادتهما على نفس الوكالة في تاريخين ودليله يقضي أن شهادة الثاني وقت على الإقرار كما ذكره في الميسوط والتذكرة مستدلين به على جواز الاختلاف في التاريخ في الإقرارين لأن الصيغة إذا وقت مرة كل ما يندع أقاررا ومثل ذلك في اختلاف قواء ودليله قوله وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله بالجمية والآخري بالجمية لأن ذلك يكون إشارة إلى المعنى الواحد إذ هذا التعليل يقضي بأن شهادة الثاني وقت على الإقرار بالتوكيل كما عرفت وعلى هذا فيكون منه شهادة أحدهما بالاتفاق والآخري بالإقرار في وقتين كما قبل عند المظن لو شهدا بالإقرار معا في وقتين إلا أن يكون أراد أنه كرد

الإنشاء لشيء وقعت في الأول وربما قيل أنه قد يكون تكرير الإنشاء لفرض آخر من الأغراض منها
 الأشهاد أو لكون أحد الشاهدين حريا قال زيد بحضوره وكذا ولم يكن منه غيره ثم قال أولاد ابن
 شهيد مع شاعدا آخر في وقت آخر لم يجد إلا فارسا قال زيد بحضوره وكذا ذكرهم شواهد وانتقل
 بذلك مولانا المقدس الأردبيل قال ما حاصه مع بيان فيه عبارات واضحة حامل دليلهم على اشتراط
 الاتفاق في التاريخ والصفة والعبارة إذا كانتا متساويتين لا تفرقا أنه لا يفتي بثبوت العقد من التصاب الشرعي
 ولم يحصل مع الاختلاف فيها إذا كان المشهد به إنشاء ولما إذا كان للمشهد به إقرارا كان التصاب
 يحصل مع الاختلاف فيها أي الثلاثة للذكورة وذلك لأن الوكالة إنشاء لا يخرج له قصد مخاطبته
 والإقرار لا يخرج في نفس الأمر قصد الأخبار بمخاطبته ومن المعلوم أنه لا يتم من تعدد الظهور تعدد
 الخارج عن التماسن قد يصل فلا واحدا وبغيره مرارا متتبعه في أوقات متتبعه بالمخاطف غطفة
 ومتتبعه ولا يخلق بذلك الفصل تعدد ولا اختلاف بتعدد الأخبار واختلاف باختلاف التوقيعي
 إنشاء من تعدد زعمائها ومكتبا واختلاف منها بموجب اختلافها والمحال أنه لم يشهد شاهدان على فرد من
 هذه الأفراد المقتضى بل إنما قام لها شاهد واحد كما هو المقرض قال وهذا الفرق مبني على أنه أوقع عددا
 واحدا والفرقة مرارا متتبعه ومن المفضل أن يكون أوقع عقودا متتبعه وقد أقرنا وليس لكم إلا أن
 احتمال الاتحاد كان في قبول الإقرار والاصل عدم التعدد والذي هو المانع من قبول الإقرار فحقق
 الاتحاد ليس شرطا بل استحالة كاف والاحتمال الآخر بغير الأصل (وفيهِ) أن الظاهر من كلامهم
 أن الاتحاد والاتفاق شرط سلبا لكن إذا كان التعدد والاختلاف مانعا يفتي بالبرزوخة ويجوز أن
 الأصل عدمه مع صدور الإقرار بخطا يشكك إيجابه في الشهادة (قلت) هذا تقييد صاحب المسالك
 وما كان يؤثر وقوم ذلك منها (١) لأنه مبني على احتمال فسد لا يفتي بحصول أن يلتفت إليه
 وهو أنه أوقع عقودا كثيرة وقربا ومن المعلوم أن العقد بعد العقد فهو عند العلماء والأعوام
 ثم قد يتم ذلك نادرا شيئا وقعت في الأول كما عرفت آقا وتوهم أي المولى الأردبيل أن الظاهر
 أن الاتفاق والاتحاد شرط فيه أن ذلك صريح التذكرة والتحرير فكانه لم يلحظها وقال المقدس
 الأردبيل في الرد على المشهور في السائر وأيضا إذا كان الاختلاف مانعا فليس لشاهد إذا سمع
 التوكيد أن يقول وكذا أو هو وكيل بل يجب عليه التمسيل لاحتمال أن يوجد الخلاف مع شاهد آخر
 خصوصا إذا لم يكن وقت السماع مع أحد مع أهم ما شرطوا في شاهد الوكالة ولا في الحكم الاستمرار
 والتتميل بل يمكن مجرد قوله أنه وكيل (قلت) لعل هذا الكلام خال عن التمسيل لأن الكلام
 إنما هو حيث يخطان والمعار على فهم الشاهد الإقرار أو الإنشاء ثم قال ولا نجد دليلا على عدم اعتبار

(١) فإنه قال بأن قيل إن تعدد الخبر لا يستلزم تعدد الخبرته كذلك لا يستلزم اتحاد بل هو
 أهم منها فلا يدل على أحداها ولا يوجب به بان الإقرارين مستلزمان لحصول التوكيد في الجملة قد
 حصل التمسلي بثبوت ويبقى احتمال التعدد في الخبرته ولغناه وذلك غير قاطع لأن المانع إنما هو
 التعدد وهو غير مسلم فيجب التمسك بالتقضي إلى أن يثبت خلاص اعتقاده بإسائه عدم التعدد هذا
 كلامه في المسالك وهو كما نرى مما لا يفتي ذكره وذلك اعتراضه مولانا الأردبيل بما سمع وما
 كان نثره وقوم ذلك منها (مع قدس سره)

[illegible]

لو شهد أحدهما فقط وكذلك والآخر استبكتك أو جعلتك وكلا أو جريا فأن
كانت الشهادة على القدر لم تثبت وإن كانت على الأقل لو ثبتت ولو قال أحدهما شهد أمركم
وقال الآخر شهدناه أفذه في التصرف ثبتت لأنها لم يحكما فقط للوكل ولو شهد أحدهما
أنه وكله في البيع والآخر أمركم وبدأ أو أنه لا يبيع حتى يستأمر وبدأ لم تتم الشهادة (متن)

من الواضحات لأن الأول اختلاف في الأخبار عن السبب فلا يضره اختلاف نوابه ولنا أنه والثاني
اختلاف في السبب فلا بد من الاتفاق فيها ﴿قوله﴾ (وكلا أو شهد أحدهما فقط وكذلك
والآخر استبكتك أو جعلتك وكلا أو جريا) كان كانت الشهادة على القدر ثبت وإن كان على الأقل
ثبت في كافي المبسوط في الباب والأقرار وهو يحصل الجمع بين كلمات المبسوط في الباين وعليه
فيه في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد فلي هذا لأهمك بالثبوت وعدمه إلا بدلا لضعف لأن القدر
معدل لأن يكون إنشاء أو إخبارا وعن أبي علي أن الوكالة تثبت بذلك وفي (الحلف) إن التحقيق أنها
إن شهدا بالإنشاء فالحق ما قاله الشيخ وإن شهدا بالأقرار فالحق ما قاله ابن الجني (وقال في الشرائع) ولو
اختلفا في لفظ القدر بأن يشهد أحدهما أن الموكل قال وكذلك ويشهد الآخر أنه قال استبكتك لم يقبل
لأنها شهادة على عقدين إذ صحت كل منهما بخلافه للآخر وفيه تردد إذ مرجع إلى أنها شهدا في
وقت واحد أما لو عدل من حكمة فقط للوكل واقتصرا على إيراد المتي جاز وإن اختلفت عبارتهما انتهى
مكلامه هنا نص صريح في أنها اختلفا في إنشاء لفظ القدر وهو يقتضي بأن كلامه الأول كان في
اختلافهما في الأقرار به ومنشأ تردده أن اختلفا في ذلك حل هو مانع مطلقا سواء أتمد الوقت أو
تعدا وانه إذا بيع إذا تعد الوقت كان يشهد أحدهما أن القدر الواقع منه في الوقت المين كان فقط
وكذلك ويشهد الآخر أنه يبيع كان فقط استبكتك فيها لا ترد في عدم الثبوت وأما إذا تعدد قبه
تردد كما إذا قال أحدهما أنه قال وكذلك في وقت وآخر أنه قال استبكتك في آخر ومعدل أن يكون
مراده بالتردد أن هذا الاختلاف بمعدل أن يكون مع التمام الوقت فلا تثبت الوكالة فيكونان متكافئين
فتمسك شهادتهما وأن يكون مع تعدده ثبت ولا كان الأصل في فضل المأمور وقوله لن يصلح على الوجه الصحيح
وجب أن يصلح على الثاني إذا لم يكن التصرف منه وكيف كان فهو إما خافه أو تعدد فليست كلامه وليتأمل
فيه والمجرب بيلم وإيراد المذهب كفي للوكل ﴿قوله﴾ (ولو قال أحدهما شهدناه وكلا أو جريا) والآخر
اشهدناه أفذه في التصرف ثبتت لأنها لم يحكما فقط للوكل في كافي المبسوط وجامع الشرائع والتذكرة
والتحرير وجامع المقاصد وهو معنى آخر كلامه في الشرائع لأن المقروض في هذه الصورة في الكتب المذكورة
أنهما ملحا فقط وهو مفرقا بينه وبين ما إذا شهد أحدهما أنه قال وكذلك وقال الآخر أنه قاله
أفذه لك في التصرف قالوا بأنها في هذه اختلفا في لفظ القدر لاني أدناه كائن على ذلك الشيخ في
الأقرار المبسوط والحاجة في الباب ولسل العلق أنه لم يأت في الأولى فقط قال وأن في الثانية أو علم
ذلك من مراده لأنه ليس في المثال السابقة لفظ قال مما قالوا أنه مراد به لفظ القدر أو بمعدل له والامر
في ذلك سهل ﴿قوله﴾ (ولو شهد أحدهما أنه وكلني بيع عبده والآخر أنه وكله وبدأ أو أنه
قال لا يبيع حتى تستأمر وبدأ لم تتم الشهادة) في كافي التذكرة والتحرير وجامع المقاصد لأن مقتضى
الشهادة الأولى استقلاله بالبيع والثانية عدمه وأنه لا يصح له التصرف وحده وذلك يقتضي تعدد القدر

ولو شهد أحدهما أنه وكه في بيع عبده والآخر أنه وكه في بيع عبده وجاريته ثبتت وكأله
العبد كان شهد بأحد الصفقة فاشكال وكذا لو شهد أحدهما أنه وكه في بيع عبده والآخر
في بيع عبده وإن شاع لم يرو ولو شهدا بركاهته ثم قال أحدهما قد عزله لم يثبت الوكالة ولو كان
لشاهد بالنزل ثلثا ثبتت الوكالة دون وكذا لو شهدا بالوكالة وحكم بها الحاكم ثم شهد
أحدهما بالنزل (ثبتت الوكالة دون النزل نيل) (متن)

المشهور به قوله ﴿ ولو شهد أحدهما أنه وكه في بيع عبده والآخر في بيع عبده وجاريته
ثبتت وكالة العبد ﴾ كافي التذكرة والتحرير وبجام المقاصد لاقتضاها على وكالة العبد وزيادة الثاني لا
قدح لعدم استلزام ذلك تعدد العقد ﴿ قوله ﴾ ﴿ كان شهد بأحد الصفقة فاشكال ﴾ أصح
علم الثبوت كافي الأيضاح وهو الأقوى كافي جامع المقاصد لأن الوكالة في بيع العبد حقتا متناهية
الوكالة في بيعه منضيا إلى الجارية نفس على انعقاد الصفقة في شهادة الثاني وشهادة كل من الشاهدين
على توكيل متاخر فلا أثر لثبوت واحد من التوكيل لأن أحدهما يشهد ببيع العبد وحده والآخر يثبت
بيعه وحده ممكن كشهادة شاهد بتركه في البيع والآخر بتركه يزيد بل الإجماع ما مستفاد من
ظاهر الفتاوى ولها من فيه من النص على انعقاد الصفقة والمستفاد من الظاهر غير المستفاد من النص
لأن الوجه الثاني ضعيفا إذ ليس هو الاتفاق للشهادة على الوكالة في بيع العبد ولا يسمع انفرد أحدهما
بالزيادة وانعقاد الصفقة زيادة لأن ذلك ليس زيادة جاءت بعد تعلم التوكيل كزيادة في المسح التي
بعد حله لأن الانعقاد متاخر فكأنه قال أنه وكه في بيعها وفي كونه صفقة ولا يرضى بنبر ذلك فلا
يقوم أحيل إلا الآخر ترك الجزء الثاني على عدله لا يكون اكتمالا على وجهها كما قام فيها بآتي فاطلاق
التذكرة والتحرير منزل على ما إذا لم يشهد الثاني بأحد الصفقة ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكذا لو شهد أحدهما
أنه وكه في بيعه زيد والآخر في بيعه زيد وإن شاء لم يرو ﴾ يعني أن الوكالة ثبتت بذلك زيد كما
ثبتت الوكالة في بيع العبد فإذا شهد أحدهما أنه وكه في بيع عبده والآخر أنه وكه في بيع عبده
وجاريته من دون تعرض لصفه على انعقاد الصفقة وهو خيرة التحرير لمكان كمال التصلب في الوكالة في
البيع زيد وحده الزيادة في كلام أحدهما جاءت بعد تمام التوكيل فهي لا تستقيم التصديق
وسكوت الآخر عنها إما لعدم سماعها أو لعروض نسيان أو لاقتصاره على الشهادة بأحد
منه في الوكالة باختياره على عدده يفرق بينه وبين ما قبله كما سمعت وله أن يفرق بينهما في
التذكرة قال على اشكال ولا وجه له كافي جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو شهدا بركاهته ثم
قال أحدهما عزله لم يثبت الوكالة ﴾ كافي المبسوط والتذكرة والتحرير يرجع أحد الشاهدين عن
الشهادة قبل الحكم فلا يميز الحكم بإجماع المسلمين إلا من أدى ثور وله إليه أشار في المبسوط بقوله أنه
ما أثبت له وكالة ثابتة في الحال ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو كان الشاهد بالنزل ثالثا ثبتت الوكالة دون ﴾ كما
في التذكرة والتحرير وبجام المقاصد تمام التصالب بالنسبة إلى الوكالة دون النزل فلا يثبت إلى شهادة
الثالث سواء كان قبل الحكم أو بعده إلا أن يشهد به آخر ﴿ قوله ﴾ ﴿ وكذا لو شهدا بالوكالة
وحكم بها الحاكم ثم شهد أحدهما بالنزل ﴾ أي ثبتت الوكالة دون النزل كافي المبسوط والتذكرة
والتحرير وبجام المقاصد لانه إجماع يرجع بعد حكم الحاكم فلا يفتى بإجماع المسلمين وكذا لو رجع

والاقرّب للضمان ولو شهدا معا بالنزل ثبت ولا يثبت ثبوته بخبر الواحد ولا بالنزل ويصح
سماع اليقظة بالوكالة على القائب وقبيل شهادته على موكله وله فيها لا ولاية له فيه ولو
شهد المالكان بان زوج استما وكل في طلائها لم يقبل وكذا لو شهدا بالنزل وبمحكم الحاكم
بطله فيها (البحث الثاني) في صورة النزاع وهي ستة مباحث (الاول) لو اعتق في اصل
الوكالة لعدم قول النكر مع بينة (مقل)

الاشهادان كافي الثلاثة الاخيرة للاجتماع الذي سمته وان شهدا بالنزل لا على جهة الرجوع ثبت القول
كافي التذكرة والحرر (قوله) (والاقرّب للضمان) كافي جامع المقصد وكذا الايضاح
لأنه سلف التبريل الحرف بال خبره يبرهن بقاء شهادته بطلانها فكان طامسا لما يترتب عليها من
تلف أو ضمان ووجه غير الاقرّب أنه أخير بالصدق في الوكالة والدول ولا ضمان على ما أخير بالصدق
ولا يند ذلك وجوباً (وفيه) ان سكوت من القول يقتضي الاستدلال في بقاء التوكيل الى زمان الحكم الى
شهادته وشهادته بالنزل قبل ذلك يقتضي الرجوع عن تلك الشهادة فيضمن ما يتلف بشهادته وهو
التلف ولو رجعا ضماً ما تلف على السوية (قوله) (ولا يثبت الوكالة بخبر الواحد ولا بالنزل)
وقد تقدم الكلام في المحكيين الاول في أول هذا الفصل والثاني في أواسط المطلب الخامس مبيناً
عمراً (قوله) (ويصح سماع اليقظة بالوكالة على القائب) إجماعاً كافي التذكرة وجامع
المقصد خلافاً لابي حنيفة وقد نص عليه في المبسوط في موضعين وغيره (قال في التذكرة) (يصح سماع
اليقظة بالوكالة على أنه ينبغي ان يضاف للقائب وكل في كذا عند طائنا اجمع) (قوله) (وقبل
شهادته على موكله وله فيها لا ولاية له فيه) قد تقدم الكلام فيه في أواخر المطلب الثاني
(قوله) (ولو شهد المالكان بان زوج استما وكل في طلائها لم يقبل وكذا لو شهدا بالنزل)
قد صرح بالمحكيين في التذكرة والحرر وجامع المقصد لاجلهم ان قضا لا ضماً في الضروريتين (أما
الاول) فلا يخفى الشهادة زوال حق الزوج من البض الذي هو ملكها (وأما الثانية) فلا يخفى انما
الثقة على الزوج (قوله) (وبمحكم الحاكم بطله فيها) كغيرها من حقوق الله سبحانه وتعالى
وحقوق الناس إجماعاً كافي الاتصاف والمخالف والتنية والسرار والمخالف أو على وهو تاذ مخالف
لضروري القبح حيث الحق الامامية على علامة في طلبة اليقظة من حجة نساء العالمين

مع طله بطايرها وصديقاً الى ما قال في الاتصال (قوله) (البحث الثاني في صورة النزاع
وهي ستة مباحث الاول لو اعتق في أصل الوكالة عدم قول النكر مع بينة) كافي الترائم
والتمام والحرر والارتداد والمصلحة وجامع المقصد والمساك والروضة وجمع البرهان والكتابة وسية
(الرياض) أنه لا خلاف فيه وفرضت المسئلة في المبسوط والتذكرة فيما اذا ادعى التوكيل وقضبة
كلام غيرها كما هو صريح الكتاب كما سمعته أنه لا فرق في النكر بين كونه التوكيل أو الموكل والحجة
فيها الأصل وصحة الخبر اليقظة على المحمي واليمين على من أنكر ويتصور انكار التوكيل ما اذا كانت
الوكالة مشروطة في عقد لازم لا مطلقاً في حين العزم كما اذا شرط ايقاعه في وقت معين وقمضي
أو استمر منه جارية وشرط أن يوكفه في بيع عديسات المدعى البائع حصول التوكيل المشروط
بستر العقد وأنكره المشتري ليتزول ويقطع على الفسخ كما هو المشهور وكان القول قول الموكل لو

لا يضمن البينة سواء كان المديني هو الوكيل أو الموكل أو ادعى المشتري البينة وأنكر الموكل
 أنقصى على المشتري بالثمن سواء اشترى بين أو في البينة إلا أن يذكر في القصد الاتباع
 له فيبطل ولو زوجه امرأة فأنكر فيها الوكالة ولا ينة فيها حلف المنكر والزم الوكيل
 المهر وقيل النصف وقيل يبطل القصد ظاهراً أو يجب على الموكل الطلاق أو الدخول مع صدق
 الوكيل نعم لو ضمن الوكيل المهر فالوجه وجوبه اجمع عليه ومحتمل نصفه ثم المرأة أن
 ادعت صدق الوكيل لم يميز أن تزوج قبل الطلاق ولا يجبر الموكل على الطلاق فيحتمل
 تسلط المرأة على التصح أو الحاكم على الطلاق ولو زوج الثالب بامرأة لا دعاه الوكالة فأنات
 الثالب لم تره إلا أن يصدها للوثة أو ثبتت الوكالة بالبينة ولو ادعى وكالة الثالب في
 بعض ماله من غريم فأنكر التبريم الوكالة فلا يبين عليه (من)

أنكر أصل الوكالة كذلك القول قوله واختلفا في بعض كيفياتها كإثباتي في البحث الثاني لأنه يرجع إلى
 الاختلاف في أصل الوكالة كما ستعرف أن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ «وعدم البينة» هذا التبريد
 لا يمتنع وإن تركه الجملة لشدة ظهوره ﴿ قوله ﴾ «سواء كان المديني الوكيل أو الموكل» كما تقدم
 يأنه ﴿ قوله ﴾ «أو ادعى المشتري البينة وأنكر الموكل قضى على المشتري بالثمن سواء اشترى
 بين أو في البينة إلا أن يذكر في القصد الاتباع له فيبطل» كما تقدم مثل ذلك مراراً (وحاصله) أنه
 اشترى شيئاً قاضي أنه ثالب من زيد مثلاً في شرائه وأنكر زيد قاته بحلف ويقضى على المشتري
 بالثمن في ظاهر الشرع سواء اشترى بين قدا كانت بين أو غيره أو في البينة إلا أن يكون قد ذكر
 في متن القصد أنه قبل زيد واشترى له قاته لا يقضى عليه بالثمن بل يقع باطلاً لا زيدا قد نفي
 التوكيل يمينه ومنه ما إذا صدقه البائع أو قامت البينة على أن البين التي وقع الشراء بها ملك زيد
 فأمره وإثباتي مثل ذلك في البحث الثاني في شراء الجارية ﴿ قوله ﴾ «ولو زوجه امرأة فأنكر
 الوكالة ولا ينة حلف المنكر والزم الوكيل المهر وقيل النصف وقيل يبطل القصد ظاهراً أو يجب على
 الموكل الطلاق أو الدخول مع صدق الوكيل نعم لو ضمن الوكيل المهر فالوجه وجوبه اجمع ومحتمل
 نصفه ثم المرأة أن ادعت صدق الوكيل لم يميز أن تزوج قبل الطلاق ولا يجبر الموكل على الطلاق
 ويحتمل تسلط المرأة على التصح أو الحاكم على الطلاق» هذا قد تقدم الكلام فيه مبيناً محروفاً في
 المطلب الثالث في حكم الحالة ﴿ قوله ﴾ «ولو زوج الثالب بامرأة لا دعاه الوكالة فأنات
 الثالب لم تره إلا أن يصدها للوثة أو ثبتت الوكالة بالبينة» كما في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد ولما
 اختلف الوارث أن ادعت طه بالوكيل فإن حلف فلا ميراث والاحتقت إذا علمت وأخفت كما نص
 عليه في جامع المقاصد وهو ما مبني على أنه إذا ادعى طه شيئاً قات لا أدري حلف المديني ويثبت
 الحق أو على أن التكليف يثبت بشاهد وبين إذا ادعت الزوجة دون الزوج ﴿ قوله ﴾ «ولو
 ادعى وكالة الثالب في بعض ماله من غريم فأنكر التبريم الوكالة فلا يبين عليه» عينا كمال أودينا
 كما في المبسوط والحررر والارشاد والايضاح وشرح الارشاد لولمه والفتاوى وكذا الشرائع على تردد
 له في الدين كالكتاب وإن كان الخلاف بينهما يشمل الدين من دون أشكال وكما في التذكرة وجامع المقاصد

وكانت حجة لم يشر اليه في الكتاب ولا في غيره من الكتب الثلاثة في ان التزم بالقبول اذا صدق
 في ذلك الزم من شدة منع النكاح الوكالة ولا يرجع اليها على الاصح وكذا لو كان الحق دينا
 على اشكال (متن)

والمسالك والكتابة ان كان المال ديناً وأما ان كان ديناً فينبغي لجامع المقاصد وما ذكره ان يحكم
 فيها بوجه اليقين عليه فيه لانه المختار فيها أي الكتب الثلاثة في ان التزم بالقبول اذا صدق
 المدني ومن المقرر عدم ان اليقين اما توجه اذا كان المختار بحيث لو أقر فقد اقراره وعند هؤلاء ان
 التزم ينفذ اقراره في الدين لا في الدين وأما المبسوط وما ذكره من جهة الاختيار فيها فلا يترتب القبول
 اذا صدق ان كان المال ديناً وذلك اختيار فيها أنه لا يترتب عليه اليقين مطلقاً تصريحا في بعضها
 وظهورا يصدق به في بعض ومن تردد في وجوب القبول في الدين ينبغي أن يتردد في توجه اليقين اليه
 لكنه في الشرع يتردد في وجوب القبول ويترتب بضم توجه اليقين في الدين والدين ويترتب في الشرع
 بتوجه اليقين عليه اذا كان ديناً وأنه يترتب بتسليمه اذا لم يترتب في عدم توجه اليقين عند هؤلاء
 بين أن تكون على البيت ان أمكن ونفي العلم لو ادعاء عليه كما صرح به في المبسوط والتحرير وغيرهما
 والأشهر من أي حجة أنه أن صدقه لا يجب عليه تسليم اليقين وان كذبه كان له احلافه فكلام
 المبسوط متوجه اليه ولعل فرضهم المستد في القالب لان المختار يمكن الرجوع اليه فينبغي ان كان له احلافه
 كالتائب وعلى كل حال قائما يتم كلامهم هنا على المقاصد التي ذكرها المصنف هنا لا على المقاصد
 الاخرى المشهورة في باب القضاء كما ستسما قريبا ﴿ قوله ﴾ (ولو صدقه وكانت ديناً لم يترتب
 بالقبول) قلنا في الايضاح والمسالك وحاشا في معنى الاجماع عند السائل بالحق وبمصرح في المبسوط
 وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد وشرحه قوله وجامع المقاصد والمسالك والروضة
 والكفاية لان ذلك اقرار في حق الغير فلا ينفذ على (المبسوط والتذكرة وجامع المقاصد والمسالك
 والروضة والكفاية) أنه لو دفع لم يمنع من الدفع اذ لا متنازع فيها الآن والمسالك على حجة وقد
 تأمل في جمع البرهان في وجوب القبول لصدقه وأنه لو لم يترتب له الدفع ولا معنى له بعد اطلاق
 الاصحاب في الاول وامكث الفرق كما يأتي وشرح القليل ونظام الكلام في باب القضاء فيها
 ﴿ قوله ﴾ (ولو دفع اليه كان ذلك مطالبة من تاء باعادتها) فترتب ايديها على ملك لانها
 حاديتان هنا بالدفع وذلك باثبات اليد وصرح في المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع
 المقاصد والمسالك والروضة والكفاية والقواعد مطالبة الوكيل باحضارها لو طلب به كافي التحرير والمسالك
 والروضة ﴿ قوله ﴾ (فان تفتلزم من ذائع انكروا كقولنا يرجع أحدهما على الآخر) كما صرح به في
 الكتب الثمانية الخمسة مع زيادة جامع الشرائع (أما الاول) فليكن المدون كالمعروف (وأما الثاني)
 فتصاها على ان المالك كاذب في أنكر الوكالة وعلم في المطالبة والمظلم لا يرجع على غير طاعة
 ولا بد أن يحمل كلامهم على أنها تفتل في يده بشيء قريط كما صرح به في التذكرة والتحرير
 وجامع المقاصد والمسالك والروضة والكفاية والافراط الوكيل ورجع على التزم رجوع على الوكيل كما
 صرح به في أكثر ما ذكر وهو ظاهر ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو كان الحق ديناً على اشكال) كما في
 التحرير وفيه تردد كما في الشرائع وقد اختير في المبسوط والجامع والارشاد وشرحه قوله

الا انه لو دفعه هنا لم يكن ذلك مطالبة الوكيل لانه لم ينزع عين ماله اذ لا يدين الا بقبضه أو قبض وكيله وقترم السود على الوكيل مع بقاء العين وقتها بضرط (متن)

والإيضاح والفاتيح أنه لا يؤمر بالتسليم وهو ظاهر المصنف في باب القضاء (١) وجامع المقاصد وتطبيق الأرشاد والمساك والروضة والكتايب أنه يؤمر به وهو المحكي من أبي حنيفة (حجة الأولين) أن الدين مساو للدين لأن تسليمه انما يكون من الموكل ولا ينفذ اقرار الترم عليه باستحقاق غيره لقبض حقه وان التسليم لا يؤمر به الا اذا كان مبررا لقمة ومن ثم يجوز لمن عليه الحق الامتناع من تسليمه ماله حتى يشهد عليه وليس هنا كذلك لأن النائب يبقى على حجه وللمطالبة الترم بالحق لو انكر الوكالة فكان كالواقف أن هذا وصي العقل وإن دفع اما على جهة كونه مال النائب أو الدافع والقسمان باطلان لأن النائب لم يثبت توكيله والدافع انما يجب عليه تسليم النائب (وحجة الآخرين) أن هذا التصديق اقضى وجوب التسليم لانه اقرار في حق نفسه خاصة اذ الحق لا يدين الا بقبض ماله أو وكيله فاذا حضر وانكر بقي دينه في ذمة الترم فلا ضرر عليه وانما ألزم الترم بالدفع لاعتراضه بزمومه له واستحقاقه الاخذ فلا يجوز منع الحق من مستحقه فكان كما اذا اقر بدين أو عين من بركة انسان أو أقر بأنه مات ووراثه فلان قاته يكلف الدفع اليه ولا يكلف اليقظة وتوقف وجوب التسليم على كونه مبررا مطلقا ممنوع اذعاج الاتحاد يقوم احتمال الموت للشاهدين والنقض وعدم التمكن منهما على ان البراءة هنا خاصة بزمه والاحتجاج بجواز الامتناع للشهاد انما يقتضيه على المدفوع اليه وهو ممكن بالنسبة الى مدعي الوكالة واذا أقر أن هذا وصي يجب عليه الدفع اليه لانه كما لو قال هذا وورثه أوله عندي كذا وعنده وصيه فليأمل في هذه المسئلة ومنسجم كلامهم في الوارثين وفي ادعى عليه أنه احاله عليه وتسليم ذلك التدرج من مال المدين على أنه مال النائب به اعتبار ان أحدهما كونه مال النائب في حق المدين والآخر كونه مال النائب منه واقرار المدين فاقباله بالنسبة الى الاجبار الاول لانه في حقه خاصة وهو كاف في وجوب التسليم كما اذا ادعى زوجه امرأة فانكرت وحلفت وكان وجوب التسليم ليس عمل تأمل بعد حصول العلم القطعي بالوكالة ولا يخصص هنا قوله صلى الله عليه وآله اقرار القتل على انفسهم جائز بل لولا عدم الخلاف في عدم وجوب تسليم العين مع ظهور الفرق اذ لا تعلق للعين بالتزم أصلا قلنا به فيها ونعم الكلام في باب القضاء فاننا قد استنبهنا **قوله** ﴿ الا أنه لو دفعه هنا لم يكن ذلك مطالبة الوكيل لانه لم ينزع عين ماله اذ لا يدين الا بقبضه أو قبض وكيله ﴾ قد نص على أنه ليس ذلك مطالبة الوكيل في البسوط والجامع والشرائع والتحرير وجامع المقاصد لما ذكره المصنف من التوجيه وهو ظاهر **قوله** ﴿ وقترم السود على الوكيل مع بقاء العين أو تلفها بتريط ﴾ كما في الشرائع والتحرير وجامع المقاصد والمساك والكتايب وأطلق في البسوط انه مع التلف لم يرجع على الوكيل وسببه (جامع الشرائع) أنه لا يرجع للتزم وصاحب الدين على مدعي الوكالة ونحوه ما في التذكرة في آخر فروع المسئلة ويجب تحصيل كلامها على ما اذا لم يبق الدين وكلام البسوط وكلامها على ما اذا حلفت بتريط فتبين ظهور الوجه في ذلك لانها مع بقاء لا أحد يدفعها

(١) في البارة تنص وكان الصواب . وفي الشرائع وجامع المقاصد الخ . فان مختار الشرائع وجامع المقاصد انه يؤمر به كما يلزم من جامع المقاصد (مصحة)

ولا دوك لو ظنت بنير قريظ وكل موضع يجب على الترميم الدفع لو الر ترمه المين لو انكر ولو ادعى انه وارث صاحب الحق فكذبه حلف على قتي العلم فان صدقه على ان لا وارث سواء لزمه الدفع (من)

لان المدين قد استوفى دينه ولو قيل حينئذ لا يدعي استحقاقها فيجب عليه ردها الى الترميم وأما مع ظنها بالتقريط فهي في ذمة الوكيل ولا مدعي لها غير الترميم ﴿ قوله ﴾ (ولا دوك لو ظنت بنير قريظ) كما في الشرائع والتحرير وجامع المقاصد والمساكن والكفاية لبراة التناقض من صدقها بزعم الترميم لصديقه وكذا فيكون أمينا وزعمه ان المدين ظالم بالمطالبة والاخذ ﴿ قوله ﴾ (وكل موضع يجب على الترميم الدفع لو أقر يترمه المين لو انكر) هذه قاعدة مشهورة كافي المسالك وبها صرح في الشرائع والتحرير وهي متى ما في البسوط والتذكرة وشرح الارشاد فخر الاسلام والكفاية لان قائمة المين اقراره أو ردها على المدعي فيحلف فيكون كما لو أقر المنكر فحلف لا ينفذ قراره لاسيما لتوجه المين عليه ولم قاعدة أخرى وهي أن كل ما يتوجه للجواب عن الدعوى فيه يتوجه مع المين وهذه ليست مطرودة لخروج الحدود عنها الا أن قول ان الدعوى حقيقة شرعية في غير الحدود وهذا ينفع في غير مسألتنا أعني ما اذا ادعى الوكعة عن النائب (وماك تقول) قد قال جماعة ان المين المرعونة كاليتمة فيجب توجه المين هنا وان لم يجب الدفع باقراره (لا تقول) قد بينا ان المين المرعونة أصل رؤسه ويست كالأقار واليتمة لعدم المراد ذلك على تأمل لتأنيذك كما بينا في باب فتحصر القائمة هنا في اقراره فحلف ينفذ اقراره فتوجه اليه فاذا نكل قضى عليه به أو ردها لما حكم حكما شريفا على اختلاف الرأيين وحيث لا ينفذ لا يتوجه فلا رد لسلنا لكن أقصى ما حثنا أنها كاليتمة في حق المتخاصمين دون النائب فلا تزيد اليه بالنسبة الى النائب على اقراره لانا لو قلنا أنها كاليتمة مطلقا لا ثبت حينئذ على الترميم فحلف مقرا وسأ على من لم يحاكم ولم يظلم وهو صاحب المال حيث قضت عليه بأنه وكل وهو مع مخالفته لقواعد الشريعة لا يوافق التشبيه ولا يناسب التوجيه وقد استوفينا الكلام في باب القضاء ﴿ قوله ﴾ (ولو ادعى أنه وارث صاحب الحق فكذبه حلف على قتي العلم) كما في البسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمراد أنه ادعى أنه وارث صاحب الحق خاصة كما صرح به في التحرير وجامع المقاصد وكذا البسوط لانه اذا صدقه على انه وارث الحق لم يجزه دفع شي. اذ لا تسلطه على القسمة والتوجه فيما ذكره ظاهر لانه اذا ادعى عليه ان لا وارث سواء اقراره وصدقه نفذ اقراره كما يأتي فاذا ادعى عليه انه وارثه ولا وارث غيره فانكر المدعي عليه ولا ياتيه وسلم له المدعي الجبل بذلك لم يتوجه عليه بين لعدم توجه الدعوى عليه نعم ان ادعى عليه العلم بذلك وانكر حلف على قتي العلم فكلن قالو تحت أن زيدا باع مالا في يد بكر قادمي عمرو على بكر انه المشتري فان دعواه لا تسع فان ادعى عليه العلم بذلك فان صدقه أمر بالسليم والا حلف على قتي العلم ولنا في ذلك تأمل حررناه في محله وقد اخترنا ان المدعي يحلف ويأخذ ونسبنا ذلك الى ظاهر الاصحاب والاختيار (وقال في جامع المقاصد) فيما نحن بيني أن يكون ذلك بعد ثبوت الموت (قلت) مقتضى كلام البسوط والتذكرة والتحرير والكتب ان اقرار من يده المال بالموت كلف ﴿ قوله ﴾ (وان صدقه على ان لا وارث له سواء لزمه الدفع) في المين والمدين اجماعا كما في التحرير وبه صرح

ولو ادعى الخائب عليه فصدقه احتجلا قويا وجوب الدفع اليه وعدمه لان المانع غير
مير لا احتال انكلوا المحيل ولو قال الترمي هو وكيل لا تستحق المطالبة لم يثبت اليه لا يثبت كذب
بنية الوكالة على اشكال ولو قال من ذلك الموكل حلف الوكيل على قضي العلم ان ادعاءه والا حلال
وكذا لو ادعى الابراء أو القضاء (الثاني) ان يحتفظا في صفة التوكيل بان يدعي الوكالة في

في الميسر وجامع الشرائع والتذكرة وجامع المقاصد وقرب في اقرار الكتاب انه لا يلزم دفع الدين
وواقفه على ذلك ولله والمحقق الثاني لانه اقرار في حق النير ﴿ قوله ﴾ (ولو ادعى احالة
الخائب عليه فصدقه احتجلا قويا وجوب الدفع اليه) هذا الاحتمال خيرة الميسر وجامع الشرائع وفي
(التحرير) انه الوجه وفي (التذكرة) انه القرب وفي (الايضاح وجامع المقاصد) انه اصح لانه اقره بحق في
ذمة ليس بين فكلن كالوارث فيقبل بالنسبة اليه لسوم اقراره بمقتله والفرق بينها وبين مسج
الوكالة انه هناك اما اقر الوكيل باستحقاق اليد على مال النير ولم يقره كما هنا بل في ذمته كالمو واضع
مضاق الى نصف وجه الاحتمال الآخر فكلن الاولى بالمصنف ان يحزم به ولا أقل من أن يقره أو
يقويه ﴿ قوله ﴾ (وعدمه لان الدفع غير ميرى لا احتال انكلوا المحيل) هذا ذكره الثاني
في توجيه العلم وتنبه على ذلك الشيخ والجماعة وهو بمكانة من النصف لانه لم يازن مع المستحق من
حقه لا احتال الانكار الذي يصير الدفع غير ميرى ثم المستحق مطلقا حتى مع الاشهاد لبقاء احتال
عدم الابراء منه لا احتال موت الشاهدين أو ظهور فسقها أو معاقبة في يد لا يمكن فيه من الوصول
اليها كما عرفت آنفا ﴿ قوله ﴾ (ولو قال الترمي هو وكيل لا تستحق المطالبة لم يثبت اليه لانه
تكذيب لينة الوكالة على اشكال) اما انه لا يثبت اليه ولا تسع دعواه قد صرح به في الميسر
والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك ولم يملك في الميسر والتذكرة عن العامة في
ذلك خلاف ولا اشكال مستبين الى ان في ذلك طنا على الشهود لانه اثبتوا شهادتهم استحقاق
المطالبة والمصنف استشكل من أن عدم استحقاق المطالبة قد لا يكون لكذب البينة لامكان طرو
البرل أو الابراء أو الادعاء الى الموكل أو الى الوكيل الآخر وغير ذلك فهو أم والعلم لا يدل على الخاص
فقس دعواه ومن ان مقتضى اقامة البينة استحقاق المطالبة فحينئذ رد مقتضاها ولا يرجع في
الايضاح (وقال في جامع المقاصد) التحقيق ان هذا القول مشترك بين تكذيب البينتين دعوى الشرعية
فلا يثبت اليه لا اشتراك بين ما يسع وغيره ولا لا يبعد دعوى شرعية فلا تستحق الجواب كذا ادعى
ان هذه ابنة امي حتى يأتي بما يكون دعوى قلت المتبادر من هذه الكلمة تكذيب البينة وذلك
احتمالات بعيدة وذلك لم يثبت اليها الشيخ والجماعة ﴿ قوله ﴾ (ولو قال من ذلك الموكل حلف
الوكيل على قضي العلم ان ادعاءه) كما في الميسر والشرائع والتذكرة وجامع المقاصد لان دعوى شرعية
قسس ﴿ قوله ﴾ (والا فلا) كما في الكتب المتقدمة لان الدعوى على الموكل واليمين لا تدخلها
النيابة ﴿ قوله ﴾ (وكذا لو ادعى الابراء أو القضاء) كما في الميسر وجامع الشرائع والشرائع
والتحرير وجامع المقاصد ووجه واضح ولله ذلك لم يذكره في التذكرة ﴿ قوله ﴾ (الثاني
ان يحتفظا في صفة التوكيل بان يدعي الوكالة في بيع البند أو البيع بألف أو نسيئة أو شراء عبدا وبشرة
قال الموكل في بيع الجارية أو باتنين أو قد أو في شراء جارية أو بنسيئة قدم قول المالك مع اليمين)

مع المبدأ أو اليقين بالثبوت أو لمدينة أو في شراء عبد أو بشرية فقال للوكيل بل في بيع الجارية
بالعين أو تملا أو في شراء جارية أو بمخسة فلم قول الموكل مع اليقين (مقدم)

فقد اتفقنا ما إذا اتفقا على أصل المبدأ وأخطأ في الكيفيات والمقادير وقد صرح بتقديم قول المالك في
جدة من هذه الأمثلة في التذكرة و زاد عليه أمثلة أخرى أربعة منها في التحرير وبهيمها في جاسم
المقاصد وصرح بذلك اعني تقديم قول المالك فيما إذا ادعى أنه اذن له في بيعه بمخسة فملا فقال بشرية
في الميسوط والارشاد والمخفف وجمع البرهان وبكتابة قلنا حلف الموكل على اليقين واستناد اليقين أو
كانت باقية ومثلا أو قيسنا أن كانت تالفة وحكى في المخفف الخلاف في ذلك عن الشيخ في النهاية
وأنه قال يلزم الملال أمام ما حلف عليه المالك وحله على تقدير استعادة اليقين من المشتري والقيمة
وكون القيمة مساوية لا ادعاء المالك ولم نجد ذلك في نسختين من نسخ النهاية والأصل في ذلك
كله أن الوكيل يدعي خلاف الأصل فاقول قول الموكل لأن الأصل عدم الاذن فيما يدعيه الوكيل
فيكون الموكل منكراً والأصل عدم خروج المالك من ملكه ما حلف الا براءة الآية والأصل عدم خروجه
عن يده إلا بقوله فغير الصحيح كما تقدم فغير مرة ولأن ذلك قبل الموكل والأصل فيه أن يكون
اعرف به من غيره لأنه أعرف بحاله ومقاصده الصادرة عنه ولأنه كما أن القول قوله في أصل العقد
فليكن كذلك في الصلة لأنه يرجع إليه كما ستعرف وذلك لا تكن القول قول الزوج في أصل الطلاق
كان القول قوله في عدة الفلقات هي شيان (الأول) أن كلام الموكل يرجع إلى دعوى الحماية على
الوكيل فيقدم قوله لإثباته والأصل عدم نيائته وعدم خراجه (والجواب) من ذلك بما تقدم لنا في باب
الاجارة فيما إذا اخطأ في تعلم الترتيب قياساً أو بقاء ما حلف عليه أنما يجازا اعتماداً على الترتيب فيصنف
هذا لأن اختلافها في سعة الترتيب يعني إلى الاختلاف في أصل الترتيب فلا تكون وكأنه من حقيقة
المحصل فلو وجه تقديم قوله حينئذ وقد أوجعنا الحال هناك (الثاني) أنه قد قال هنا في التذكرة
أنه إذا اخطأ الخياط وملك الثوب قال الخياط امرئتي قطعه قبا وقال المالك بل قيسا كان القول
قول الخياط مع أنها لو اختلفا في أصل الاذن كان القول قول المالك والفرق بينهما بأن المالك هناك
يريد إلزام الخياط بالأرض والأصل عدمه وهنا الموكل لا يلزم الوكيل غرامة وإن زعمه الثمن قائما زعمه
بحكم إطلاق اليقين انتهى ومثله ما في الميسوط ومثله أن الموكل لا يدعي على الوكيل غرامة وإنما يثبت
أنه لصاحب الجارية (وفي) أنه يترجم في بعض الصور كما يأتي مع أن المشهور أن القول قول المالك
وهو غيرته في اجارة التذكرة وقد استدعوا إلى قوله مقدم في أصل الاذن فكنا في حقه لأن مرجعه
إلى الاختلاف في الاذن على طريقين مخصوص وقد قلنا هناك أن لا خلاف إلا من الترخيص في وكالة
الخلاف والميسوط قط وحكى هناك كلام التذكرة هنا وقالنا أن من قدم قول الخياط لا بد له من
من القول بالخلاف فهنا يحلف لنفي الأرض وهناك يحلف لنفي الاجرة وأنه نهى على ذلك في التذكرة
وقال أنه ليس بجيد لأن الاختلاف إنما وقع في الاذن ولم يرتض لان ذلك لا يعني كون المالك مدعياً
وقلنا أن التحقيق أن المالك إما أن يقتصر على أن ينكر الاذن في قطعه قيسا أو يقول لاستحققتني
اجرة بل يجب عليك رد الاجرة التي دفعتها إليك وأنا مطالب بها والأرض وكلنا أن كلام الاصحاب
مبنى على الأول وهو أن المالك إنما قاله بانكروا الاذن في قطعه قيسا والخلاف في بيان الحال ورفض

فلو ادعى الاذن في شراء الجارية بالعين قال بل اذنت في شراء غيرها أو فيها يالغ وحلف
فان كان الشراء بالعين بطل العقد ان اعترف البائع ان الشراء لغيره أو يالغ غيره والا حلف
على قضي العلم ان ادعاء الوكيل عليه فينزع الوكيل الثمن للموكل ولا تحمل له الجارية لهما مع
الصدق للموكل ومع الكذب للبائع (متن)

الاشكال هذا وتقدم قول الموكل في هذه المسائل انما هو بالنسبة الى الوكيل واما بالنسبة الى المشتري
ففيه تفصيل طويل لانه اما ان يصدق الموكل أو يكذب ويصدق الوكيل أولا يصدق واحدا منها
مع بناء العين أو كلها فان كذب الموكل كان القول قول المشتري فان ادعى الموكل العلم حلف على نفسه
وبقيت العين في يده كما ستعلم ذلك كله فيما اذا باع الوكيل نسيئة وانكر الموكل الاذن في ذلك
قوله ﴿فلو ادعى الاذن في شراء الجارية بالعين قال بل اذنت في شراء غيرها أو فيها يالغ وحلف فان كان الشراء بالعين بطل العقد ان اعترف البائع ان الشراء لغيره أو يالغ غيره﴾ هذه
عامة سبق بيان الحال فيها في جملة المسائل الآتية وان القول فيها قول الموكل بميمه واعادها لبيان ما ينزع
عليها من المسائل ويلحقها من الاحكام التي ذكرها في الميسوط وحاصل ما فيه وفي التذكرة والتحرير
وجامع المقاصد أنه اذا وقع الاختلاف للذكر وحلف الموكل على قضي ما ادعاء عليه الوكيل قل كان
الشراء الجارية بين مال الموكل قل العقد يسل ظاهرا بمعنى أنه يقع موقفا على الاجازة كما تقدم منه
مرارا أو بمعنى أنه يستند من انكراهه وحلف على حمله رده وعدم الرضا به والاجازة له لكن قد تقدم
في محله أنه لا بد من التفظيحه وان فراد ان يقول لمحتواه لو قل لم أبيع كان له الاجازة بعد ذلك
وقد قلنا كلامهم في الباب هناك وهذا اذا اعترف البائع بان شراء الجارية بين مال الموكل كما عبر
بذلك في الميسوط والتحرير وكذا التذكرة وهو يعني عن قوله في الكتاب ان الشراء لغيره أو عال
غيره بل احدهما يعني عن الآخر لان القروض ان الشراء بالعين فيكون الثاني بل يتبين لان المظلم
على أنه لا يصح ان يشتري بال نفسه لغيره فيكون الاول (وكيف كان) فلو ادعى في ذلك ان التوكيل اتى
بين الموكل ومثل اعتراف الموكل كما في جامع المقاصد ما اذا قامت البيعة على ذلك لكن تصور بذلك
مع فرض أنه لم يذكره في العقد لا يخلو من تكلف ولا فائدة ترك في الميسوط والتحرير واما بطلانه واقفا
فبني على صدق الموكل وهذا اذا لم يذكره في العقد قل ذكر في العقد ان المال لفلان أو ان الشراء
له وقع باطلا أيضا كذلك لان المال بيده ولم يتعلق به حق الغير قبل الشراء فيفسد اقراره فيه
قوله ﴿والا حلف على قضي العلم ان ادعاء الوكيل عليه﴾ أي وان لم يستوف البائع بان
الشراء بين مال الموكل أو لم يستوف واحد من الامرين على قضيتسوق (سباق خل) البارة وادعى
عليه الوكيل العلم بذلك حلف البائع على قضي العلم لهما بين فمقت بتي فعل غيره وذلك لا تكون على
القطع وهو معنى ما في الميسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وبه افضحت عباراتها قوله ﴿قوله﴾
﴿فيغير الوكيل الثمن للموكل﴾ يعني أنه اذا حلف البائع على قضي العلم لم يسل البيع وان كان قد حلف
الموكل على قضي التوكيل المعنى بل يصح ويلزم الوكيل البيع ظاهرا ويغرم الثمن للموكل لان القروض
ان الشراء بين مال موكل ومعنى ما في الكتب الاربعة المتقدمة وبه افضحت عباراتها قوله ﴿قوله﴾
﴿ولا تحمل له الجارية لهما مع الصدق للموكل ومع الكذب للبائع﴾ لا تحمل له الجارية قطعا كما في

فيشترها عن هي له في الباطن. قال امتنع رفع الامر الى الحاكم ليأمر صاحبها ببيعها برفق وليس له جبره عليه فان قال ان كانت الجارية لي قد يشتكها أو قال الموكل ان كنت اذن لك في شرائها بالتين قد يشتكها فالترب الصحة لانه أمر واقع بطلان وجوده فلا يضر جبهه شرطاً وكذا كل شرط علماً بوجوده فانه لا يوجب شكاً في البيع ولا ينفذه (متن)

جامع المقاصد وهو صرح في التحرير وهو المسموع من الميسر والتذكرة في هذه الصورة لانه لا ملأه فيها أصلاً وان كان البيع لازماً له ظاهراً لأنها مع الصدق لموكل ومع كذبه عليه والشراء باله وعدم انبازته لبيع وكذا لا يعمل له وطوعاً لا يعمل له التصرف فيها وله مراد من قوله لا يملأه الا ان قول أنه له فيها اذا امتنع من هي له من بينها له كما يأتي ﴿ قوله ﴾ (يشترها عن هي له في الباطن) هذا بيان طريق حلها في ذكره في التحرير وجامع المقاصد في صورة الشراء بالهين وذ كر نحوه في الميسر والتذكرة في صورة الشراء في القصة وهو ان يشترها عن هي له في الباطن فانه يملأه فليتحمل في ذلك بعه أو غيره ﴿ قوله ﴾ (ان امتنع رفع الامر الى الحاكم ليأمر صاحبها ببيعها برفق وليس له جبره عليه) هذا حاصل ما ذكر في الميسر والتذكرة والتحرير في ما اذا كان الشراء في القصة وظاهر العبارة ظاهرها حكمه في الميسر من قوم وجوب الزم الى الحاكم (وكيف كان) فالوجه في ذلك انه المرجح وقوله تأثير في الفرس يأمر من أخيره الوكيل انه صاحبها ببيعها بكلام مشتت على الرق والتعريب في تقليص أنية المؤمن من ورطتها ولا يبرزه اجاره على ذلك لانها ملكة مظهرة مع انه لا يجب بيع مال شخص على آخر غير سبب يقتضيه حيث يتبع ولا يجب الحاكم الى مثله فالاولى كما في الميسر والافقوى كافي التذكرة وفيه في صورة الشراء في القصة انها تكون في يده لصاحبها وله عليه ما زمة من الثمن وانه له ببيعاً واستيلاء حقه من الثمن لتعذر وصول حقه اليه الا بذلك وقامه ولجوه آخر (منها) ان الجارية تصير ملكاً فوكيل ظاهرها وأما كما قوله في المتأخرين اذا تحالفا فان البيع يحصل للبائع ملكاً ظاهراً وأما ولهم وجه آخر مشتت على حجة وكذب صريح وهو أنه يبرز رجلاً ويدهي عليه ديناً عند الحاكم ويذكر ان هذه الجارية ملك له رهناً عنه بعه وقد حل عليه الحق وامتنع من ببيعها فيأمر الحاكم ببيعها شاع باذنه (وكيف كان) ظل الاولى له حيث ان لا يستعمل بالبيع وان كان له ذلك في الدين المائل لان المظهر الذي في الدين متفق على لانه متى أقر صاحب الدين عند الحاكم بالدين لم يأمن ان يملأه به فيطالبه به فيترد الحاكم ويسد اليه وهذا المظهر متفق على الا ان قول ان هذا لا يصلح سنداً لوجوب الاستدانة ﴿ قوله ﴾ (فان قال ان كانت الجارية لي قد يشتكها أو قال ان كنت اذن لك في شرائها بالتين قد يشتكها فالترب الصحة لانه أمر واقع بطلان وجوده فلا يضر جبهه شرطاً وكذا كل شرط علماً بوجوده فانه لا يوجب شكاً في البيع ولا وقوله) كالمصرح بذلك في التذكرة والايضاح وجامع المقاصد وكذا الميسر والترايع والتحرير وفي (جامع المقاصد والمساك) ان الخلق اما يأتي الاكراه في العقود والايقاعات حيث يكون الملق عليه محمول الحصول وقصة ذلك ان التوفيق باقسامه لا يأتي الا شاء في العقود وهو خلاف العرف في الاصول وخلاف الاجماع المحكي في تحيد التواعد على عدم صحة تعليق العقود على الشروط سواء كانت معلومة الوقوع كقروح الشمس أو محتملة الوقوع كما تقدم لامي المقلب الثالث فيها اذا اذنه في

ولو ان المشتري في القصة منع المشتري ان كان كل واحد قد توصل الى شراؤها من الوكيل فان ابيتم الاخذ
الحاكم في بيعها او مضها وتوفيقه من ثمنها ولو اشتراها الوكيل من الحاكم بماله على الوكيل بطل
وقر ادهى الاخذ في البيع نسيئة لعدم قول الموكل مع بيعه (مقدم)

تزوج امرأة فزوجه غيرها بان ذلك كله وقد حل غير الاكراه في الاضاح وجامع المقاصد وهو عدم
الصحة بانه شرط وتعلق وان صورة التعلق كالسحق وان شرطه قد حل على البيع على شرط كاذب
عنده قاله باطل بزعم القاضى في الحاكم لاستيفاء التماسه وضف بان المطلوب حصول البيع بالتمام
بحسب الواقع لا بزمه هذا (ومعك قول) ان قوله باطل ويؤيده انما يتم بالقصة الى الوكيل والموكل
ولا يتم بالقصة الى البائع لانه ربما لا يعلم الحال على حسب الواقع ويجب بانه يمكنه في العلم بوقوع
الشرط وصحة العقد قول الوكيل وان لم يعتد ذلك في حقه ولما حكم بصحة التكاثر بعبود دعوى
الوكالة من النسيئة مع جهل القاعد الآخر بها كما هو الشأن في مائر العقود حل قوله (وان
اشترى في القصة مع الشراء) ان زاده ولم يسه بل اطلق كما في البسوط والتذكرة والتحرير وهو
مضى قوله في جامع المقاصد ان لم يثبت انه اخاف الشراء الى الموكل والمراد صحة الشراء له ظاهره
وقد نص في البسوط والتحرير على البطلان ان ذكر ان الشراء لموكله والمراد انه صدقه البائع كما في
التذكرة وان كذبه ثم الشراء لوكيل كما لو اكسر على التبة كما تقدم بيان الوجه في ذلك كله مراراً
قوله (وقد كان مادقا توصل الى شرائها من الموكل) بهي طريق امكنه بنفسه او غيره كما
سنته آتاني صورة الشراء بالسيخ (قوله) (ان استع اذن الحاكم في بيعها او مضها وتوفيقه
من ثمنها) كما في جامع المقاصد وكان البيلة تسلي انه يتبين عليه استئذان الحاكم وفي (التحرير)
انه يجوز للحاكم ان يتولى بيعها وفي (البسوط والتذكرة والتحرير وكذا جامع المقاصد) انه يجوز لوكيل
بيها ومناه انه لا يتبين على الوكيل استئذان الحاكم بل يقتل هو بالبيع واستيفاء الثمن كما في المدون
المائل اذا نظر صاحب الدين له بشي يخالف جنس دينه مع السجز من الاجبات عند الحاكم الا ان
تتول بالفرق كما سنته آتانا ولعل عدم التكليف بذلك أولى ويجوز للحاكم ان يأخذ له في بيعها وان
الزوم بالبيع ولم يعلم يصدق الوكيل لانه ان كانت لوكيل فلا محذور أصلاً وان كانت للموكل فاستتاعه
سلط الحاكم على الاذن في البيع فلا حرج ايضاً (قوله) (ولو اشتراها الوكيل من الحاكم بماله
على الموكل جاز) كما في جامع المقاصد ومناه انه اذا طلب الحاكم من الموكل البيع فلتعنى قول الحاكم
البيع فان الوكيل صادقاً فالحاكم ولاية على المنتج في مثل ذلك وان كان كاذباً انت الصيغة فلا يرد
عليه ان التثبت عند الحاكم كونها لوكيل ظاهراً فكيف يبيعه ايحاً لانه لا محذور في ذلك
(قوله) (ولو ادهى الاذن في البيع نسيئة قدم قول المالك مع بيعه) كما في البسوط والتذكرة
والتحرير وجامع المقاصد وقد فرض ذلك أي تقديم قول المالك في الكتب الاربعة فيها اذا كذبه
الوكيل والمشتري وقال أنك وكلت في البيع نسيئة وقضية ذلك ان المشتري يتصرف بوكالة الوكيل ولا
يقول انه ليس وكيل وانما باع ملكه وأنه يمكنه يمين الموكل على عدم الاذن في النسيئة بالقصة الى
المشتري ايضاً اذا اعترف أي المشتري بالوكالة وان لم يكن خاصاً له فيسترد الموكل السيخ ولطهم
يستردون الى انه لا خلف ما أنه أذن لوكيل في ذلك التصرف انقضى ذلك رفع ذلك التصرف (وقال)

في جامع المقاصد) ان تقدم قول الموكل أنما هو بالقسيه الى الوكيل وأما بالنسبة الى المشتري فقاما
 يقدم قول المالك اذا اعترف المشتري بالوكالة أو ثبت ذلك بالية انتهى (وتقرير المسئلة) ان قول
 الموكل بالقسيه الى الوكيل مقدم في كل حال وأما المشتري فهو إما منكر بالوكالة بالكلية أو منصرف بها
 مصدق للموكل أو مصدق للوكيل أو لا يصدق أحدا منهما كأن يقول لا أعلم الحال (فان كان الاول)
 قد قال في التذكرة فان انكر المشتري الوكالة وقال ان الياحع باع ملكه قالوا كل حين يحتاج الى اقامة
 البينة فان لم يكن بينه قدم قول للمشتري مع يمينه على نفي العلم بالوكالة لأنها بين على نفي فعل التبرقان
 حلف آخر المبيع في يده ويكون للموكل الرجوع بالقسيه على الوكيل ان كذب في عدم اذنه له في القسيه
 بعد حلف الموكل له وان نكل المشتري عن اليمين على نفي العلم حلف الموكل على ثبوتها وحكم يطلان
 البيع وان لم يحلف ونكل فهو كما لو حلف المشتري وقال ونكول الموكل من بين الرد في خصومة
 المشتري لا يمتنع من الحلف على الوكيل فاذا حلف عليه قد أن يرم الوكيل قسيه المبيع أو منعه والوكيل
 لا يطالب المشتري بشي حتى يصل الاجل مؤاخذه له بموجب تصرفه فاذا حل نظر ان رجح الوكيل
 عن قوله الاول وصديق الموكل فلا يأخذ من المشتري لا أقل من الامرين من القسيه او اثنين لانه ان
 كان اثنين أقل فهو موجب عقده وتصرفه فلا يقبل رجوعه فيها يترتب من زيادة البين وان كانت القسيه
 أقل فهي التي غرمها فلا يرجع الا بما غرم لانه قد اعترف بضاد العقد وبذلك كله صرح في جامع
 المقاصد بل لانه قل البارة بأما ولا يخفى ان رجوعه بأقل الامرين حينئذ يجرى الى قوله اما يتم حيث
 لا يصدق المشتري الموكل كما هو المفروض ونحوه شقان والا فلو صدقه كما صدقه الوكيل رجح عليه
 الوكيل بالقسيه قلت أو كثرت كما صرح في المبسوط والتحرير ولم يثبت لنا في التذكرة وجامع
 المقاصد حكمه في ما اذا رجح قبل حلول الاجل ولعلها يقولان أنه لا يطالبه أيضا بشي حتى يصل فيطالبه
 حينئذ بأقل الامرين ثم قالوا وان أسرأي الوكيل على قوله الاول ولم يرجح طالبه بالثمن فإنه كان
 بقدر القسيه أو أقل فذلك وان كان أكثر قال يرد بزمه للموكل وينكرها فيحفظها او يتردها
 الى القاضي وفي (جامع المقاصد) ان الثاني أوضح دليلا ولو توصل الى ايصالها للموكل بصورة حدية
 ونحوها قدم التسليم الى القاضي (قلت) لو قيل بأنه يتصدق بهذه الزيادة في المسئله وفيما يأتي كما هو
 الشأن في المسال المجهول المالك فنحوه تحت عموم اخباره لم يكن وجبها لان المالك بزمها أو أحدها
 معلوم (وعصاك تقول) ان انكسر التوكيل عزل حل رأي فكيف استحق الاخذ ورجاؤه ان الاخذ ما
 نشأ من الوكالة وانما نشأ من ان الموكل قد ظله بزمه وقد ظفر بجنس حله بل لو كان من غير الجنس
 جاز ولا يخرج على القولين في الظن بغير جنس الحق في غير هذه الصورة لان المالك ثم باع به نفسه
 ويمنع التبرع بخلاف الموكل هنا (الا أن تقول) أنه انما يتم في ما عدا الزيادة لانه انما يتم فيها اذا
 كان وكلا في القبض ولم قل ان الانكسر يوجب العزل فلو لم يكن وكلا فيه أو كان وكلا وقتا يعزل
 بالانكسر كما هو خلاف المختار لنا فاما يرجع بأقل الامرين اذا رجح عليه في هذه الصورة وفي غيرها
 بما يأتي حيث قول له الرجوع بالثمن خصوصا على القول بان الانكسر يقتضي العزل وهذا كله اذا انكر
 المشتري الوكالة وأما اذا اعترف بها وهو الثاني فاما أن يصدق الموكل ويصدق الوكيل أو لا يصدق واحدا
 منها فان كان الاول قد نكل في التذكرة فان اعترف بها فان صدق الموكل قال بيع باطل وطيرد المبيع
 ان كان باقيا ولو نكل قالوا كل بالخيار ان شاء غرم الوكيل لانه تعدى وان شاء غرم المشتري فصرح بعدم

وبأخذ العين فإن قلت في يد المشتري رجع على من شله بالقيمة فإن رجع على المشتري رجع على الوكيل بما أخذ منه من الثمن (مقن)

يد مضمونه وقرار الضمان على المشتري لحصول الهلاك في يده وإن رجع الموكل عليه لم يرجع على الوكيل بل يرجع عليه بالثمن الذي سله لخروج المبيع مستحقا (قلت) وذلك صريح في المبسوط والتحرير ونجاء المقاصد والكتابة لكن في الأولين أن ذلك في صورة ما إذا صدقه وأنه إن رجع على الوكيل بالقيمة رجع بها على المشتري في الحال وفي (جامع المقاصد) أنه اندرج الموكل على الوكيل قبل الإبل فيها نحن فيه وهو ما إذا صدق المشتري الموكل برجع الوكيل بالثمن على المشتري بعد الحلول لا قبله ووجه واضح لأنه مكذب للموكل وحكم زيلته على القيمة ما تقدم (وإن كان الثاني) فقد قال في التذكرة وإن صدق أي المشتري الوكيل نعم قول الموكل مع يمينه وإن حلف أخذ العين وإن نكل حلف المشتري وبقيت العين له (قلت) مراده أن المشتري يحلف أن الموكل أخذ له في ذلك ولا يعني عليك الفرق بين حله وبين ما إذا أنكر الوكالة قائمه هناك يحلف على قبي العلم أن ادعاء عليه ولم يبين لنا ماذا نكل المشتري من ذلك أي العين المودودة ولا ما إذا نكل الوكيل أيضا عنها وله يقول أن الحكم يكون كالو حلف الموكل ولم يبين لنا أيضا ما إذا رجع عليه حيث أوباده به وسباني المصنف فيها إذا باع بألف وقال إنما أذنت بالعين وقد قلت العين أنه إذا رجع على المشتري لا يرجع على الوكيل بشيء إن صدقه وقد قال في جامع المقاصد أنه غير جيد وأنه يرجع بالثمن إذا لا مصرف أولى به من رد ماله نعم لو كان فيه زيادة عن القيمة أنه لا يرجع بها وذلك جزم فيها يأتي في جمع البرهان والكتابة قال إن كان الثمن أقل أو مساويا أخذه قساصا وإن كان أزيد من القيمة لم يرجع بالزائد (قال في الكتابة) وبين الزائد في يد الوكيل مجهول المالك (وقال في جمع البرهان) يعني أن يرد المشتري أو الوكيل إلى المالك لأماله برصها وتلقي (التذكرة) وإن رجع على الوكيل لم يكن للوكيل أن يرجع في الحال لأنه يستوفى أنه ظهر بالرجوع عليه وأما يستحق الثمن الموهل فإذا حل كان للوكيل أن يرجع عليه بأقل الأمرين لأن القيمة إن كانت أقل فصاحب السلة يقول أنه لا يستحق إلا ذلك وإن كان الثمن المسمى أقل رجع به لأنه يقر بأن صاحب السلة ظنه بأخذ القيمة وإن كذبه أحدها دون الآخر رجع على المصدق وحلف على المكذب ويرجع حسب ما ذكر في تكذيبها له وهو يتدرج في بعض ما تقدم (وإن كان الثالث) وهو ما إذا لم يصدق المشتري واحدا منها فالظاهر أنه إذا حلف الموكل استرد العين إن كانت باقية وإن كانت تالفة فإن رجع على المشتري رجع على الوكيل بأكثر الأمرين إذا كان جاهلا على ما تقدم لنا في باب البيع لأنه مفروض أقدم على ضمانه بما دفع من الثمن لا بالقيمة وإن رجع على الوكيل رجع على المشتري بالثمن إن لم يرجع إلى تصديق الموكل والا رجع بأقل الأمرين بعد الحلول ﴿ قوله ﴾ (وبأخذ العين) أي يأخذ الموكل العين وقد علمت أنه يستردها في جميع الصور المتقدمة إذا كذبها ولم يصدقها إلا في ما إذا أنكر المشتري الوكالة بالكلية وحلف على قبي العلم كما عرفت آنفا والامر فيها إذا صدقه واضح ﴿ قوله ﴾ (فإن قلت في يد المشتري رجع على من شاء بالقيمة) قد عرفت اتفاق كلمة المبسوط والتذكرة والتحرير وجمع المقاصد على ذلك حيث يستوفى المشتري بالوكالة أو يثبت بالينة كما عرفت تفصيل ذلك وكما سسمه ﴿ قوله ﴾ (فإن رجع على المشتري رجع على الوكيل بما

وان رجع على الوكيل لم يكن للوكيل ان يرجع في الحال بل عند الاجل باقل الامر من الثمن والقيمة ولو ادعى الاذن في البيع بلف قال انما اذنت بالبيع خلف الموكل ثم يستبد البين ومع تلف المثل أو القيمة على من شاء فان رجع على المشتري لم يرجع على الوكيل ان صدقه وان رجع على الوكيل رجع الوكيل عليه باقل الامر من ثمنه وما اقتصره (من)

أخذ منه الثمن قد عرفت ان ذلك اذا ثبت أصل التوكيل بأمر المشتري أو ثبت بالبيعة وحلف الموكل على نفي ما يدعيه الوكيل وكذا اذا فكل المشتري عن البين على نفي العلم وحلف الموكل على ثبوت الوكالة كما تقدم لكنه يرجع بأكثر الامر من القيمة والثن اذا كان جاهلا بالحق لان القيمة اذا كانت أكثر ملاه مفرد قد أقدم على ضمانه بما دفع لا بقيمة كما أوضحناه في باب البيع لكن انتقال في المتوسط هنا ان رجع على المشتري أخذ من جميع القيمة ولم يكن له ان يرجع على الوكيل بشي وهو مخالف بظاهر ما اختاره من رجوعه بأكثر الامر من كونه ظاهر الكتاب وكما ذهب اليهم جماعة استشكل فيه آخرون وان كان الثمن أكثر رجع به فساد البيع كما هو ظاهر قوله ﴿ وان رجع على الوكيل لم يكن للوكيل ان يرجع في الحال بل عند الاجل باقل الامر من الثمن والقيمة ﴾ كافي المتوسط والتحرير فها اذا كذب المشتري والوكيل الموكل في دعواه أي وأصرف المشتري بأصل التوكيل وبه ما فيه كما تقدم ويأتي وما اذا انكر المشتري الوكالة بالكلية وتكفل عن البين على نفي العلم وحلف له الموكل على ثبوتها وحلف للوكيل على نفي التوكيل في القضية قلت الوكيل في هذه الصورة يتبوعها لا يطالب المشتري في الحال عند المصنف في التذكرة والمحقق الثاني بل عند الاجل قلنا حذر رجع الى تصديق الموكل طالب المشتري باقل الامر من ثمنها وان اصر طالبها عندنا بالثن كله ويدفع ما زاد من على القيمة الى القاضي وكذا يرجع الوكيل بالثن كله بعد الاجل اذا صدق المشتري الموكل ورجع الموكل عليه أي الوكيل عند المحقق الثاني ولو قلنا بان الاكراه يقتضي العزل أولم يكن وكلا كما هو اطلاق العبارة ورجع باقل الامر دائما كما تقدم آنفا ولعل اطلاق المتوسط والتحرير باقل الامر ملحوظ به ذلك ويرجع الوكيل على المشتري اذا رجع عليه الموكل بعد الاجل باقلها عندنا اذا صدق المشتري الوكيل والموكل تركه ورجع على الوكيل ويرجع عندنا باقلها ما اذا لم يصدق أحدهما ورجع الوكيل بعد الحلول الى تصديق الموكل وفيها اذا كذبه الوكيل فخط غفط عليه ثم رجع الى تصديقه بعد الحلول فالعبارة على اطلاقها غير مستقيمة الا أن تقول أنه بناء على أنه مبيع وكي في القبض كما هو قاعدة الوكيل أو على ان المبيوع يقضي بالعزل وان استشكل فيه بما سلف فأصل قوله ﴿ ولو ادعى الاذن في البيع بلف قال انما اذنت بالبيع خلف الموكل ثم يستبد البين ومع تلف المثل أو القيمة على من شاء فان رجع على المشتري لم يرجع على الوكيل ان صدق وان رجع على الوكيل رجع الوكيل باقل الامر من ثمنه وما اختره ﴾ كما صرح بذلك كله في الارتداد ونجم البرهان وكذا الكناية (وقال في جامع المقاصد) الحكم في هذه كالحكم في المسئلة السابقة بنير تمازت (قلت) ولله في ذلك لم تعرض لها في المتوسط والتذكرة والتحرير وقال في جامع المقاصد هذا انما يستقيم بعد ثبوت أصل التوكيل مع حلقه على نفي ما يدعيه الوكيل (قلت) هذا هو المفروض كما يظهر لمن تدبر في الكتابين وقد تعرض المصنف عما وفي الارتداد في صورة تصديق المشتري

(الثالث) أن يحتققا في التصرف كأن يقول تصرفت كماذنت من بيع أو حتى فيقول للوكيل لم تصرف بعد فالأقرب تقديم قول الوكيل لأنه أمين وقادر على الانشاء والتصرف إليه (متن)

الوكيل الم تعرض له ولا غيره في تلك الصورة في المسئلة السابقة وهو أنه إن رجع على المشتري لم يرجع على الوكيل أن صدقه ولم يستجبه في جامع المقاصد قال لأنه مع تصديقه إياه لا يستحق الوكيل الثمن المدفوع إليه والموكل لا يدينه وقد اغرم المشتري عوض البين فلا مصرف أولى به من هذا ثم لو كان فيه زيادة من القيمة التي أن لا يرجع لها انتهى وأنت قد سمعت تحرير ذلك أما والظاهر أن المسئلة مفروضة في كلام المصنف في الكتابين في أن الوكيل لم يقبل الثمن من المشتري لأنه لا يملك أخذه فراحه فيها أن المشتري لا يرجع على الوكيل بشيء من حاله لأنه لم يقره لأنه مصدق له وذلك لا ينفي أخذه الثمن منه لو كان سلمه له كما هو ظاهر أو يحصل على أنه تلف الثمن في يده من دون قريظا قوله ليس بجيد غير جيد ولا صحيح ويجب على المشتري أن كان اشترى بين شخصيه فمطل للموكل بل يجب عليه أن كان الثمن أزيد من القيمة أن يسلمه القيمة والزائدة بل إن لا يسلم الوكيل شيئا أصلا إن تمكن من ذلك ولكن قد دفع الثمن للوكيل بأذن الموكل (وقال في جامع المقاصد) لا يفي أن قوله وإن رجع على الوكيل رجع عليه بأقل الأمرين أما يتم إذا لم يثبت أصل التوكيل ورجع الوكيل إلى تصديق الموكل فثبت ذلك انتهى (قلت) قد عرفت أنه المصنف في التذكرة قيدا للمسئلة السابقة رجوع الوكيل بأقل الأمرين على المشتري إذا رجع الموكل عليه بهذا التيد وقال أنه إن أصر رجع بكل الثمن كما بيناه أما وزنا العبارة على أحد وجهين وقد قدم أنه يرجع بأقل الأمرين في عدة مواضع إذا ثبت أصل التوكيل وأنه يرجع بكل الثمن إذا لم يثبت أصل التوكيل عند المشتري وأصر الوكيل على دعواه لأن الثمن كله هو كمال على زعم المشتري وكذلك إذا ثبت أصله عند المشتري صدق الموكل ولم يصدق وأصر الوكيل كما تقدم ذلك له في جامع المقاصد قال وإن كان الثمن أزيد دفع الزيادة لما تم ثم حيث يرجع الوكيل إلى تصديق الموكل بين عليه المطالبة بأقل الأمرين وما يظهر وجه مقالته القدس الأردبيلي قال قول الحق الثاني لا يخفى أن ذلك إنما هو إذا لم يثبت أصل التوكيل إلى آخره غير ظاهر لأن الحكم المذكور ثابت على تقدير ثبوت وكالته لم يتغير إلا أنه لو كان الثمن زائما فإنه يسلم الموكل بل ما بينهم وجه (متن غل) لرجوعه بأقل الأمرين على المشتري على تقدير عدم ثبوت أحيث لا يكون المال هو كمال بزم المشتري فيرجع عليه بكل الثمن إلى أن قال على أنه يصير الثمن يعني متن القواعد في غاية الزكاة ولعل في العبارة غلطا يعني عبارة جامع المقاصد وقد عرفت أنها صحيحة والنسخ المتعددة فيها شواقة ﴿قوله﴾ (الثالث) أن يحتققا في التصرف كأن يقول تصرفت كماذنت من بيع أو حتى فيقول الموكل لم تصرف بعد فالأقرب تقديم قول الوكيل لأنه أمين وقادر على الانشاء والتصرف إليه (ولأنه منكر على بعض تلويح النكر لأنه إذا ترك تركه ولو كان الظاهر من كون التصرف إليه وقد عرفت على الانشاء أنه أوقع الفعل لا إنشاء المتعضي فمأخوذ ما أشار إليه المصنف ولصور الضرر وسد باب الوكالة لأنه ربما كان صادقا وتلفرت اليقنة ولم يتمكن من أخذه ممن اشتراه فكله بذلك ضرر ظاهر ولأن الاختلاف في فله وهو أعلم به ولأنه محسن فاعلمه من سبيل وبذلك جزئي الارشاد والسلة وفي (المبسوط) أنه الصحيح وفي (الشرائع) أنه لا شبه وفي (المسالك) أنه أجود وفي (الروضات)

ويحتل تقديم قول الموكل للأصل الحال على عدم الزام الموكل بالقرار غيره (متن)

أقوى وهو الانسب بكونه أمينا ومتصرفا لتبره بتقديم قوله وبه كما في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾
 ﴿ ويحتل تقديم قول الموكل للأصل الحال على عدم الزام الموكل بالقرار غيره ﴾ ولأن الأصل عدم التصرف
 والأصل بقاء الملك على مال ماله ولأنه منكر ظاهر والأمانة سلطانة ممنوعة وكذلك الضرر على أنه
 مراض بملكه والاعرفية ليست بحجة ولكنه لا يجزم به على الإطلاق أصلا غير أنه قال في مجمع البرهان
 كأنه أظهر (وقال في التذكرة) في موضع منها أن كان النزاع قبل عزل الوكيل فالأقرب تقديم قوله أى
 الموكل وحزم بتقديم قوله أن كان النزاع بعد عزله مع أنه تفصيل آخر في التذكرة تستسمه عند تمام الكلام
 يختلف هذا التفصيل وبواطن البسوط في أحد شقيه وفي (جامع المقاصد) أنه امتن دليلا وقال فتوقف الحال
 ولا ترجيح في موضع من التذكرة وصرح بالتردد في التحرير في تقديم قول الوكيل في (مجمع البرهان) لما حاصله
 أنه يجب على الموكل أن لا يني على الظن والظاهر وأصل عدمه بل لا يجوز له الخلف حتى يعلم عدم
 وإن كان عزيزا كأن يكون سه ولم يماره والحال أن العمل يحتاج إلى المراقبة أو حصل الجوارح وهو
 ذلك وعلى كل حال فاقول الأول هو الأقوى والأشبه والأعرف بين أهل السوق وسيرتهم مسترة
 على تصديق الوكيل وهو المستند من ظواهر الأخبار لمن لحظها في أبواب الامانات كالدومة والعاوية
 والاجارة وغيرها وقد مثل المسئلة في التحرير بما إذا قال بهت أو قبضت وقف في يدي فقال في المسالك
 لا يحتاج إلى تقييد ذلك بكون الثمن قد تلف في يد الوكيل كما ذكره بعضهم بما اشترى به لأن دعوى التلف
 أمر خارج عن المسئلة لأن حاصل هذه المسئلة أن الموكل يدعي عدم التصرف ليرفع العين والوكيل
 يدعي الفعل سواء ترتب عليه مع ذلك دعوى التلف أولا إذ دعوى التلف أمر خارج قد تقدم سابقا
 وإلى ذلك أشار في الرضة بقوله لا فرق بين قوله في دعوى التصرف بهت وقبضت وقف في يدي
 وغيره لاشتراك الجميع في المعنى ودعوى التلف أمر آخر وقد خبط بعض المشين عليها خبطا مع أنه غير
 منكر التحقيق وكان الشيد الثاني لم يلمح التذكرة في مقام آخر ولا الكتاب ولا الأرشاد فإنه فصل
 في الثلاثة تفصيلا مشتلا على أن دعوى التلف ليست أمرا آخر بل لما دخل عظم في المسئلة إذا قال
 قبضت وقف الثمن في يدي وهو أن الوكيل إنما يقدم قوله في التلف بعد ثبوت وصول المال إليه
 (وحاصله) أنه إذا باع وقبض الثمن وقف في يده وأنكر الموكل قبض الثمن فلو قيل بالكلية كما هو
 المقروض في التحرير وإن شئت قلت وأنكر التصرف بالكلية وكانت الدعوى بعد تسليم المبيع المشتري
 لأن الموكل لم يجد في يده وكله ميبا ولا تخا فاقول قول الوكيل مع يمينه لأن دعوى الموكل تترتب منها
 خيانتان يكون سلم المبيع قبل أن يتسلم الثمن لأنه لا يجوز له تسليمه إلا بعد قبض الثمن مضاقا إلى
 الأصول المتقدمة وغيرها من دفع الثمارة عنه وأما إذا كانت الدعوى قبل تسليم المبيع مع وجوده في
 يد الوكيل فاقول قول الموكل لأنه لا يترتب منه خيانة وإن قول الوكيل في التلف إنما يقدم إذا ثبت
 وصول المال إليه مضاقا إلى ما تقدم من أدلة عدمه فالصنف في التحرير متردد في تقديم قول الوكيل
 في الجميع ولا فرق عنده بين الجميع ويشهد على ذلك أنه في التحرير حكى عن البسوط في هذا العنوان
 في صورة التلف التي مثل لها في التحرير أنه أقوى قول الوكيل مع أنه في البسوط لم يترض في هذا
 العنوان لصورة التلف أصلا وما ذاك إلا لأنه فهمه من إطلاق كلامه وأنه معرض عن هذا التفصيل

ولو قال اشتريت لنفسي لو لك قدم قوله مع البيهقي (متن)

الذي هو الاظهر عند الشافعية ولم يعرض المسألة في الخلاف (وليس) ان هذا التفصيل حكمه في التذكرة
عن الشافعية وظاهره حيث سكت عليه ارتضاؤه وقد قدم له قبل ذلك بلاضافة ان الاقوى عدم قبول
قول الوكيل وقال في آخر كلامه ان هذا التفصيل وتقديم قول الوكيل انما هو اذا استلزم دعوى
الموكل حياته اما اذا اذن له في التسليم قبل قبض الثمن أو ألحق في البيع بمن مؤجل وفي القبض بعد
الاجل فهذا لا يكون خاتما فالتسليم قبل القبض لا اختلاف كالاختلاف قبل التسليم ومناه أنه يقدم
قول الموكل حيث لم يثبت الى التفصيل بالمرل وعدمه فكان كلامه فيها مضطرب هذا كلامهم في
هذا العنوان فبما وإثباتا وهو ما اذا اختلفا في التصرف قال تصرفت كما أذنت من بيع أو حق أو فهو
ذلك كأن يقول بعت ويترك الموكل ذلك أو يقول بعت وقبضت وظف الثمن في يدي ويترك الموكل
القبض بالكلية فضلا عن التصرف كلام آخر أول من ذكره الشيخ في المبسوط وهو أنه اذا وكله في
قبض دينه من غريم له قال الوكيل قبضت وقف في يدي وصدة الترم في ذلك وانكر الموكل فان
في المبسوط والتذكرة والشرائع والتحرير والكتاب أنه يقدم قول الموكل على اشكال في الثلاثة الأخيرة
وكذا جامع المقاصد والكفاية وفي (الابحاح والمسالك) كما من الشيد ان هذا اختلاف في التصرف
فيبقى الحكم على الخلاف في ذلك وفي (الابحاح) ان الاصح تقديم قول الوكيل هنا وفي (المسالك)
أنه الاقوى وأليه مال في جامع المقاصد وأطبقوا جميعا في هذه الكتب على التذكرة على أنه لو أمره ببيع
السلعة وتسليمها وقبض منها فارقا لبيع وتسليم المبيع وقبض الثمن وقبضه في يده من غير تقييد وصدة
المشترى كان القول قول الوكيل وفرقوا بين المشتريين بان قول الموكل في المسألة الأولى مستند بالاصل
وليس ثم ما ينافيه بل لا دعوى له على الوكيل لان الموكل يدهم بقائه المال على المدين دون الوكيل
لأنه يقول له لاستحق عليك شيئا لانك لم تحبض المال ولهذا اذا حلف المدي طالب المدين ولا يثبت
له يمينه على الوكيل شيء فكان بمنزلة ما اذا ادعى من عليه الدين دفع المال اليه وهو يتكوه فالقول
قوله فكذلك هنا صرح بذلك كله في المبسوط (وأما المسألة الثانية) قول الموكل وان كان متضاهيا
فيها بالاصل أيضا إلا أنه يخفى خيانة الوكيل وتخريبه شلبيه المبيع قبل قبض الثمن وفي (الشرائع
وجامع المقاصد والمسالك) كما من الشيد ان في الفرق نظرا لاشتراكهما في كون النزاع في تصرف الوكيل
وقد تقدم ان قوله مقبول فيه فينبغي ان يقدم قوله في صورتين (قلت) ولهذا استشكل جماعة في تقديم
قول الموكل في الأولى ويرى تقديم قول الوكيل في الثانية وأما التذكرة فقد سمت ما فيها من المواضع
المعددة وحيث يقدم قول الوكيل فل يحصل بذلك براءة المشتري من الثمن وجان قوى ذلك في
التذكرة واستظهره في المسالك لان الحق واحد ويحتل البدن لاصالة عدم الاداء وانما قبل من الوكيل
لأنه لا يثبت له هذا المعنى معقودي المشتري اذ لا يقبل قوله في ذلك لو كان النزاع منه ابتداء وقد قضى عنه
البأس في التذكرة أيضا ﴿ قوله ﴾ (ولو قال اشتريت لنفسي أو لك قدم قوله مع البيهقي) كما في
التحرير والارشاد وجامع المقاصد والمسالك والكفاية وكذا التذكرة وجامع الترائع وظاهر الشرائع
أنه يقدم قوله من دون بين وقد يدعى ان ذلك ظاهر الارشاد وليس كذلك لانه خرط في سلك
مسائل لا بد فيها من البين وقد تأمل في جمع البرهان في ما اذا قال اشتريت لك ووافق فيها اذا قال

ولو قال اشتريت بجاه فقال الموكل بخمسين احتمل تقديم قوله الوكيل لا أمين والموكل لانه
علم والوكيل ان كان الشراء بالعين لانه التلوم لما زاد على الخمسين والموكل ان كان الشراء في
القيمة لا التلوم (الرابع) ان يختلف في الرد فلو ادعى الوكيل رد العين أو رد ثمنها فقدم قول الموكل

اشترت نفسي ومنه ما في موضع آخر من الكفاية أما تقديم قوله في المشتين فان الاختلاف واجب
ان قصد ولا يعرف الا من قبله وهو أصرفيته فيرجع اليه كما وجهه بذلك في الشرائع وغيرها
وأما ان ذلك مع اليقين فلا يمكن اطلاع الموكل على ذلك بإقراره قبل ذلك وقد يكون مبنيا على
ساح دعوى التهمة وأما تقديم قوله من دون بين فاما أن يكون بناء على عدم سماع دعوى التهمة أو
يكون الموكل قد صرح بأنه قصد ذلك من غير وجه محتمل وفي (مجمع البرهان) ان موضوع المسئلة
ان الموكل علم ذلك بطريق شرعي حشده كان يكون حاضرا وقت الاتباع فذكره أو الموكل وأما
اذا سلم له انه أطلق فالظاهر ان القول قول الوكيل بنزاع اذا لا يمكن دعوى انه قصد غير ما ادعى
انتهى وهو يختلف ظاهر ما سمع من تعليلهم وصرح المسالك والمعرض في التذكرة انه اشترى بدارم
الموكل ولم يسه في القدر بل أطلق واشتقا وقال ان القول قول الوكيل ووزن الدرام ودفعها بعد
حصول القدر وحكي عن اصحاب أبي حنيفة ان القول قول الموكل قال واخطوا فيها اذا تصادقا على
انه لم ينزعه ولا للموكل فابو يوسف على ان الحكم للدارم ومحمد بن الحسن ان الحكم للوكيل
والاول لما انفصل ﴿ قوله ﴾ (ولو قال اشتريت بجاه فقال الموكل بخمسين احتمل تقديم
الوكيل لانه أمين والموكل لا تعلم والموكل ان كان الشراء بالعين لا التلوم لما زاد على الخمسين والموكل
ان كان الشراء في القيمة لا التلوم) قد ذكر في المسئلة ثلاثة احتمالات ولا بد فيها من فرض كون
المبيع يساوي مائة كافي التحرير وجامع المقاصد والمسالك والروضة والا لم يكن الشراء صحيحا والاحتمال
الاول خيرة البسوط والصفة وفي (شرح الارشاد) لو انه أه اول وفي (جامع المقاصد والروضة) أقوى
وفي (المسالك) قوي لانه أمين ولانه محسن فلا سبيل عليه غير اليقين ولان الظاهر ان الشيء انما يشتري
بقيته ولانه قد يكون صادقا كما هو الظاهر فيلزم اضراره بالثمن وقضية إطلاق هؤلاء ان القول قول
الوكيل وان كان قد اشترى في القيمة بل قد نسب ذلك في التحرير الى البسوط والاحتمال الثاني خيرة
الشرائع والارشاد وكذا التذكرة ومجمع البرهان للاصل أي أصل برأيه من الزائد ولانه مكر ولا تعلم
وان ذلك أثبت حتى يبايع على الموكل والاصل في ذلك الاصل (وفي) ان التمسك به بعد فرض
ان المبيع يساوي مائة استلحق البائع ظاهرا بنزوجه بل الاصل بقاء المتنازع فيه في ذمته لان الاصل
عدم استحقاق العين بالثمن الاقل والظاهر عدم شراء مائة بخمسين وقد رماه بالصف في جامع
المقاصد والاحتمال الثالث وهو التفصيل مذبح أبي حنيفة لانه ان كان اشترى بين مال الموكل وهي
المائة كان أي للوكيل حارما لان الموكل يطالبه رد ما زاد على خمسين فيقدم قوله وان كلف قد
اشترى في القيمة قدم قول الموكل لانه غارم لان الوكيل يطالبه بإتائهم من الخمسين وقد رده في
التذكرة بإبطال الفرق المذكور من حيث ان التلوم في الموضعين هو الموكل لان الوكيل اما أن يطالبه
بالثمن أو يرد به من مال الموكل الذي حرق به وفي (مجمع البرهان) ان وجهه غير واضح ولا ترجيح
في التحرير وعبارة المراد كالكتاب ﴿ قوله ﴾ (ان يختلف في الرد فلو ادعى الوكيل رد العين أو رد

على رأي وتول الوكيل ان كان يتبرجل على رأي (من)

فمنها قدم قول الموكل على رأي (موافقاً في السرائر والاشهاد والاختصاص والامتناع والمساك والروضة وجمع البرهان والكتابة) وتال في التحرير) لو قيل له كان حسناً وفي بعض هذه الجزم بذلك وفي بعضها يلتزم الاشبه والاقرب ولا يصح لأنه منكر والاصل عدم الرد قولهم عليهم السلام على اليد ما أخفت ولا يزم سبب قبول الوكالة اذ الاشهاد ممكن وقد قالوا أنه لا امتناع حتى يشهد بخلاف التلق لانه قد يظن في موضع لا يمكن فيه الاشهاد مع أنه قد ادعى عليه الاجماع هناك ولا اجماع هنا ومنهم من حقق المقام ﴿ قوله ﴾ (وقول الوكيل ان كان يتبرجل على رأي) مشهوراً كافي السرائر وشرحاً للسيري على ما حكى والكتابة وهو مذهب الشيخ والاتباع كافي في غاية المراد وهو يدل على الاجماع قبل ابن ادریس اذ لم يجد مخالفاً فيه وظاهر المذهب الجواز أو صريحه الاجماع عليه حيث قال الامام على ثلاثة أقسام (الاول) من قبل قوله في الرد اجماعاً وضابطه من قبض العين لتتم المالك فهو محسن يحسن قبض قوله في ردّها حذراً من مخالفة الاحسان بالامانة واستحالة العلامة من حيث ان الاصل عدم الرد وجزم في كتاب شراء بمرآة الاصحاب انتهى فاشمل فياحكمه من المصنف وهو خيرة الميسر والمذهب القاضي على ما حكى في جامع السرائر والتابع وكشف الرموز والتوضيح وايضاح التابع وجامع المقاصد وكأنه قال به أو مال اليه في التذكرة وفي بعضها الجزم بذلك وفي بعضها الاشبه والاصح وآه حسن ونحو ذلك قد اشتغل كلامهم على حكمين منطوقاً من الاكثر وضوحاً من الكتاب ونحو ما تقول دون الجدل وعدمه (سألا الاول) قلناه أمين محسن احساناً محضاً لانه قبضه لمصلحة المالك فكان كلودي قد تقدم لنا في باب الوديعة نقل الشرائع المستنبضة والاجامات الكثيرة الصريحة والتفاهرة على قبول قوله في الرد ولا طارق أصلاً كما أوضحناه وبنائه هنا واستشهادنا عليه بكلامهم في باب المضاربة هناك مضافاً الى الاخبار الناهية من ربي الامين بالهمة وتكليفه اليه وهذه الاخبار انحصرت من الاخبار القاطعة على ما ذكره وهي ان اليه على الدعي واليمين على من انكر وقد احتضنت بالضرورة الحكمة في السرائر وغيرها مضافاً الى ما يظهر من غاية المراد كما عرفت وما في المسالك والروضة من ان الامانة لا تستلزم القبول كما لم تستلزمه فيما اذا كانت يجمل مع اشتراكها في الامانة وكذلك الاحسان والسبيل المتني خصوصاً فان اليه سبيل طارف شيء لا عرفت من أن الاخبار مستنبضة بذلك وذلك لطخت عباراتهم مستعدين اليها في أبواب الامانات بل قال هو في الروضة من دون قاصد لو اختلف في التلق حلف الوكيل لانه أمين قد تمسك بها ولم يستند في ذلك الى غير ذلك أصلاً ولولا الاجماع المحصل من كلامهم في المقام على عدم قبول قوله اذا كان هناك جمل قلنا بقبول قوله مطلقاً لمكان عموم تلك الاخبار ولا منافاة بين قبول قوله دون الجدل وعدمه مع الاجماع اذ العلم المخصوص حجة في الباقي هذا مع تسليم اشتراكها في الامانة وعدم الفرق واضمحور الامانة المحضة والتي مع الجمل غير متعلق بين المال كالمروء والمستأجر وانما هو لازم لقصة الموكل فيكون قبضه قبض امانة محضة ولا يخلو من وجه لولا اشتغال قوله على تعلق الحق بامانة الموكل مستقراً ولله هو الباحث على الاجماع التارخ (وما ذكرناه) يعلم ضعف ما ضف به في السبيل بتوجيه اليه عليه وهو سبيل كما اعترف به في حاشية على الروضة قال السبيل المتني نكرة في سياق التني فيم وتخصيصه

ولوا انكر الوكيل قبض المال ثم ثبت بينة واختراف قاضي الرد او التفت لم نسمع به (مق)

يعنى المراده بآيات البين عليه اجماعا لا يعنى حجية في الباقي فيق دالا على عمل النزاع ثم قال الا ان يدعى ان السبيل لا يتناول مثل ذلك قلت هي دعوى يكتبها العرف والفتنة لان الموم لقوى يتناول التادر وغيره ثم قد يدعى ان البين ليست من افراد السبيل بالكلية على تأمل في ذلك (وليس لك ان تقول) لو قيل قوله في الرد بدون الجلس للجبب الامانات أكثر المحر (لانا قول) ان ذلك جار في التفت فانه قيل قوله فيمنعها كان أو ظاهرا في الودية ردا وتنازع انا بعد افسق التساق أبين عن البين لظهور تأثيرها ولا تصح الى قوله في المساك ان ظاهرا عدم الخلاف في تقديم قول اليمين والموصى له في عدم القبض وهو يريد تقديم قول الموكل للاشتراك في الحق بل ربما كان الاحسان هنا أقوى لمكان الفرق بين الماتمين من جهة النص والتنازع اما النص فلان مورد اليمين من اتهام من اتهمه بالخطاب انا توجه فني دفع اليه المال بنون وكفة أو ودية أو عارية لا من كان حده مال لغيره بنون ولا ية أو وصاية أو نحو ذلك وأما الفتوى فلانه يأتي عن المبسوط وغيره ان كل أمين ادعى رد الامانة على من لم يأتمه وأنكر المدعى عليه كان القول قوله يثبت كما يأتي الكلام في قريبا (وكيف كان) قد عرفت ان استناد الاصحاب في الباب الى انه أمين في المسقة وغيرها في باب الودية وغيرها اتمها واستناد الى الاخبار التي أشرت اليها آقا وذكرناها كما ذكروها في باب الودية والاجارة وغيرها لما خلقه صاحب الحديث بقوله أنهم غفروا عن ملاحظة هذه الاخبار ولم يظفروا عليها مكرها لذلك فحقت عدم سرقة أو عدم الملاحع على كلام الاصحاب وكيف لا يظفرون عليها ولم يزلون يستدلون بها ومنهم وصلت اليه وأيم الله ان أمر هذا الرجل لسبب وما أحرأه يقول الشارع

وابن البون اذا ما لقي قرن لم يستلم صورة البهل القلبيس

﴿ قوله ﴾ (ولو انكر الوكيل قبض المال ثم ثبت بينة واختراف قاضي الرد أو التفت لم نسمع به) كما أطلق كذلك في التذكرة والتحرير وكذا جامع المقاصد لانه كتبها بجموده فان قوله ما قبضت يتضمن أنه لم يرد شيئا وقد تقدم المصنف في باب الودية أنه لو جسدتها فاقبضت البينة عليه قاضي الرد أو التفت من قبل فان كانت مينة بجموده انكار أصل الودية لم يقبل قوله بنير بينة ولا منها على الاقوى لتناقض كلامه وقد حكينا ذلك هناك عن الشيخ والمحقق والتبديد والمحقق الثاني وحكي في مضاربة الكتاب عن الشرائع والتذكرة والتحرير والمساق والكتابة أنه لو انكر الودية والقراض ثم ادعى التفت بعد الاقرار أو البينة ضمن ولم تقبل دعواه وحكي في باب الودية أيضا كلامهم في هذا الباب وقلا هناك أنه قال في الارشاد في الباب أنه ان ادعى نقا أو دأجيل المجرود لم يقبل قوله ولم نسمع به لعدم سماع دعواه ومسته لانه أكذب دعواه بالمجرود وكل من أكذب دعواه لم نسمع به وقال ولو ادعى الرد بعد المجرود سمعت دعواه ولا يصدق لحياة ونسمع به (وقال في جامع المقاصد) أنه لا يظن من قوة لعدم التنافي وغاية أن يكون بالمجرود مفعليا فذا رجع الى الاختلاف أوقفت به الآية قاضي الرد بعد المجرود لم يكن مكذبا لئنه والاقرن أنه لو اعترف بالقبض ثم ادعى تجدد التفت لا نسمع دعواه وهو باطل انتهى ولم يصح لنا الفرق لانه في المومضين أكذب دعواه بالمجرود ولله ذلك فهم مولانا المقدس الاردبيلي من قوله في الارشاد لو ادعى الرد بعد المجرود أنه

وقيل قول الوصي في الاتفاق بالمعروف لاني تسليم المال الى الوصي له وكذا الاب والجد
 له والمحاكم وأمينه لو انكر الصبي بعد رده التسليم اليه والشريك والمضارب ومن سمعت
 في يده ضالة (مقن)

قال قبضت بعد ذلك الزمان الذي انكرت القبض فيه وودعه اليك وكان ذلك يمكن عادة تسع سنة
 ودعواه لانه ما صدرت ما ينافيه ويكذبه وهو معنى صحيح لكن فيه ظن من وجهين (الاول) انه
 خلاف ما صرح به اول من احتله ولم أكثر التنازع كافي جامع المقاصد (والثاني) ان قوله لحجته
 ينافيه لانه حيث لم يثبت ليس بمقتضى (الا ان قول) انه خان حيث قبض المبيع وما قبض الثمن فيبيحني أن
 قرض المسقة في أنه سلم المبيع أولا فليأمل في ذلك وقد حكيت في باب الوديعة عن البسوط أنه حكم
 قصيلا عن قوم وقوله هو واخذه في التذكرة وهو أنه ان شهدت بيته بالتلف بعد انكروه وجعله لم
 تسع وان شهدت بالتلف قبل الانكروست لان الوديعة الى حين ظنها كانت على اماته وطريان
 الجسد لا يقدح في اماته ولله عكس تفصيل الارشاد وحكيان أبي علي ان دعواه التلف تسع من
 غير بيته فاذا خلف سقط الضمان لان انكروه يجوز أن يكون عن سهو وبيان ووده في المختف بأن
 انكروه مكذب لدعواه ولم يدع التبيان وان ادعاه وكان من التأمل الممكن سبع وقضيت أنه ان أظهر
 لانكروه تأويله ممكن قبل كما صرح به الشهيد في الوديعة وكذا المقتضى الثاني والمقتضى الاربعة في
 الباب هنا (وقال في الارشاد) أملاو ادعى التلف بعد الجسد قبل قوله مع بيته ليبري من رد بين
 الثمن ولكنه لا كان خاتمة الغنيان فيؤدي المثل أو القيمة وان كان قوله مقبولا في دعوى التضامن
 ذلك مع عدم ظهور خيانه وواقعه على ذلك الكركي والاردبيلي ﴿ قوله ﴾ (وقيل قول الوصي
 في الاتفاق بالمعروف) كافي بالمبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمساك والكنافة
 وحبر الكتاب والايضاح وفي الاخير أنه لا شك في ذلك لسر اقامة البيعة في كل وقت
 ولا فرق بين كونه عليه نفسه أو على دوايه أو عقاره كافي حبر الكتاب وغيره وفي غيره أيضا أنه
 لا فرق بين الاتفاق والبيع للمصلحة والقرض لها والتلف من غير تفریط كما أنه لا فرق في ذلك
 بين الوصي وغيره من الاولياء والشريك وعامل للمضاربة ومن حصل في يده ضالة فاتفق عليها ونعم
 الكلام في المسقة وأطرافها والفرق بين بيع الاب أو الجسد عقاره وبين بيع الوصي وأمين المحاكم
 في باب الحبر والمراد بالمعروف الاتفاق الأمور به شرعا الخسالي من الاسراف ﴿ قوله ﴾
 (لاني تسليم المال الى الوصي له وكذا الاب والجد له والمحاكم وأمينه لو انكر الصبي بعد رده التسليم
 اليه والشريك والمضارب ومن حصل في يده ضالة) كما صرح بذلك كافي بالمبسوط والشرائع والتذكرة
 والتحرير وجامع المقاصد والمساك وكذا الكفاية قل أحدا من هؤلاء اذا ادعى تسليم المال فانه يكلف
 بالبيعة وفي (المساك) انظارهم عدم الخلاف في تقديم قول الوصي له والبيعة في عدم القبض قلت هنا
 ما اشرنا اليه آتيا وقد تقدم التحية على ذلك في باب الحبر (قال في البسوط) ان الضابط في ذلك ان
 كل أمين ادعى رد الامانة على من لم يأتمه وانكر ذلك المدعى عليه كان القول قوله فيه مثل المستودع
 يدعي الرد على وريثة المودع والمقتضى يدعي رد القصة على صاحبها أو واريته والاب والجد والمحاكم وأمينه
 والشريك أو المضارب اذا ادعى رد المال على وريثه صاحب المال وكل من حصل في يده مال لتيرته لان جميع

(الخامس) ان يحتفظ في التلف هو احدى الوكيل كف للال أو تلف الثمن الذي قبضه فكذلك
للوكل قدم قول الوكيل مع العيين وكذا الاب والجد والحاكم وأمينه وكل من في يده
امانة ولا فرق بين السبب الظاهر والمخفي ولو قل بعد تسليم المبيع قبضت الثمن ثم تلف
في يدي قدم قوله لان الموكل يحميه خائفا بالتسليم بعد الاستيفاء ولو ظهر في المبيع عيب يردده
مولاه يعمون رد المال على من لم يأثمهم عليه وتعلم الكلام في باب الوديعة ﴿ قوله ﴾
(الخامس) ان يحتفظ في التلف هو احدى الوكيل كف للال أو تلف الثمن الذي قبضه فكذلك الموكل قدم قول الوكيل
مع العيين ﴿ كل في المبسوط والمجامع والشرائع والتائيم والتذكرة والتحرير والارتداد والمقتضى جامع المقاصد
والمساك والروضة وجمع البرهان والكفاية وفي (جمع البرهان) انه المشهور وفي (الكفاية) نسبتا الى الاصحاب
وفي (المساك) الاجماع عليه وقد حكى في جمع البرهان وغيره عن جامع المقاصد ولم أجد ذكره في
المسألة لكنه ذكر في اول مطلب الزاح انه يلوح من كلامهم انه لا خلاف في ذلك بين طوائف الاسلام
وقد أوضحناه هناك وأزانا من مولانا الاردبيلي الاشكال بل قال هو هناك انه يشتم رائحة
اجماع اصحابنا على ان القول قول الوكيل في دعوى التلف مطلقا مع احتمال تخصيصه بما اذا لم يكن
جبل وكيف كان فالاصل في قبول قوله في التلف مع الجبل وبدونه الاجماع المحكي في المبسوط والسرائر
وجامع المقاصد على انه في خصوص التلف أمين فيدخل تحت الاغيار والمأمن اتمامه وقد يعتمد عليه اقامة
البينة على التلف فتعني الشارع بقوله وبذلك يخصص الاصل وحوم المجر كما سمت فيما سر مضافا
الى الاجامعات والشرائح التي قدمت في الوديعة ومن السبب انه قال في الحدائق هذا الاجماع
المعنى ان كان على التلف خاصة فان أحدا لم يذمه وقد سمت دعواه من جملة ثم اتا لم نشر هنا
على تخالف أصلا من ان الشيخ في ودية المبسوط لم يقبل قوله وقول الوصي اذا احدى التلف بأسر
ظاهر الا بالينة مع انه هنا صرح بعدم الفرق بين كون التلف بأسر ظاهر أو باطن وقد حكينا هناك
عن الصدوق في المنتقى والشيخ في النهاية والقرسي في الوصية انه يقبل قوله بدون بين (وقال في التبيين)
معنى ثالثا رضي الله تعالى عنهم على ذلك وحكيته عن أبيه على وأبي الصلاح أنه لا يمين عليه الا مع التهمة
الا أن قول أن الوصي مزية خاصة لكن بعض ما ذكرناه في ادلتهم مما يتناول المقام وتعلم الكلام هناك
﴿ قوله ﴾ (وكذا الاب والجد ولما ك وأمينه وكل من في يده امانه) يريدان كل أمين يدعى
التفصقات يقدم قوله مع العيين كما صرح بذلك كله في المبسوط والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد وقد
مثل في المبسوط بالارضية المذكورة والشرية والمضارب والمترمين والمقتضى والمودع والاجير
المشرك حتى انه ذكر المسام وقد قدم فيه الكلام ﴿ قوله ﴾ (ولا فرق بين السبب الظاهر
والمخفي) كما في المبسوط والتذكرة والتحرير والمقتضى وجامع المقاصد والروضة والمساك وهو قضية الحلاق
الباقين وظاهر المسالك الاجماع عليه حيث قل حنفا وقد قال في باب الوديعة انه المشهور وحكيته في
باب الوديعة الاجماع عن التذكرة وفي الخلاف عن جمع البرهان وانه قد روى خلاف الشيخ هناك
في التلف بالامر الظاهر المشهود ﴿ قوله ﴾ (ولو قل بعد تسليم المبيع قبضت الثمن وتلف في
يدي قدم قوله لان الموكل يحميه خائفا بالتسليم قبل الاستيفاء) قد قدم الكلام فيه عند الكلام
على الاختلاف في التصرف ﴿ قوله ﴾ (ولو ظهر في المبيع عيب يردده على الوكيل دون الموكل

على الوكيل حوز الموكل لأنه لم يثبت وصول الثمن إليه والأقرب رده على الموكل ولو قال قبله
تقدم قول الموكل لأن الأصل بقاء حقه (متن)

لأنه لم يثبت وصول الثمن إليه والأقرب رده على الموكل ﴿ القول الأول وتعليله فشيخ في المبسوط
وقد رميا بالضعف في الإيضاح وجامع المقاصد والمساك لأن البائع في الحقيقة هو الموكل ووصول الثمن
إليه وعدمه لا مدخل له في هذا الحكم أصلاً بل في جامع المقاصد والمساك أنه لا يجب رده على الوكيل
لأنه ينزل بالبائع أن لم يكن وكيلًا في قبض المبيع على تبريره بالبائع وفي الإيضاح وجامع المقاصد
والمساك أن موضع الخلاف ما إذا علم كونه وكيلًا كما يرشد إليه التلخيص وقد قرب المصنف رده على
الموكل في (الإيضاح) أنه أصبح وفي (المساك) أنه أقوى وفي (الشرائع) لا يقله كان أشبه وفي (التحرير)
لو قيل به كان أقرب هذا كلامهم والذي أراد أنهم جميعاً لم يحدروا كلام المبسوط ولأن حرره المحقق
والمصنف في التحرير حيث قالوا ولو قيل فمن المعلوم أن رده المصنف والمحقق الثاني والثيد الثاني لم
يحدروا بل لم يسلطوه حيث روي عليه بالضعف واستنبطوا من التلخيص أن موضع الخلاف ما إذا علم
كونه وكيلًا إذ لو سلطوا المبسوط لعلوا أنه صريحه والذي في المبسوط على ما صحت من النسخة التي
عندي لأن كانت كثيرة الخطأ وإن عندي نسختين منه في الباب لكن لم يكن عندي في خصوص هذا
المقام الذي هو آخر هذا الباب إلا النسخة المذكورة الخطأ إذا وكل رجلاً في بيع ماله وقبض منه قاضي أنه
قبض الثمن وتنف في يده أو دفعه إليه وعدمه المشتري على ذلك وقال الموكل ما قبضه الوكيل كان
القول قول الوكيل على أصح الوجهين فإذا حلف برى فإذا وجد المشتري بالمبيع حياً كان له رده
بالبائع فإن أقام البينة على أنه دفع منه إلى الموكل أو الوكيل كان له رد المبيع على أيها شاء ومطالبته
بالثمن وإن لم يكن بينه لم يكن له مطالبة الموكل بالثمن ورد المبيع عليه لأنه ما أثر قبض الثمن منه وليس
للوكيل مطالبة الموكل ويكون القول قول الموكل مع بيته أنه لا يعلم أنه قبض الثمن من المشتري
فإذا حلف لم يكن له مطالبة لأن قيمة بيته على ما يدفعه من قبض الثمن من المشتري وثقه في يده وأدناه
إليه انتهى ما حصلنا من كلامه وهو كلام قوي لا بأس به لأن الموكل إذا لم يقبض الوكيل الثمن وحلف على
عدم العلم بذلك كان صدره جرح المشتري بالوكيل عليه بالثمن لا يظنون قوته قال في التذكرة في المسئلة فإذا حلف
الوكيل أنه قبض وتنف الثمن في يده وثقتا براءة المشتري ثم وجد المشتري بالمبيع حياً فإن رد على
الموكل وغرمه الثمن لم يكن له الرجوع على الوكيل لاعتزاه بأن الوكيل لم يأخذ شيئاً وإن رد على الوكيل
وغرمه لم يرجع على الموكل والقول قوله مع بيته في أنه لم يأخذ منه شيئاً ولو خرج المبيع مستحقاً رجح
المشتري بالثمن على الوكيل لأنه دفعه إليه ولا يرجع له على الموكل انتهى قد جوز الرد على الوكيل وقال
أنه لا يرجع على الموكل وجزم فيها إذا ظهر المبيع مستحقاً لرجوع المشتري بالثمن على الوكيل وأنه لا يرجع للمشتري
على الموكل وليس في كلام المبسوط إلا تخيير الرجوع على أيها شاء فإن ذلك قضية كلام التذكرة
والأمر فيه أي التخيير في كلام المبسوط حين التأويل قريب يمكن ولا يضمن مراعاة نسخة أخرى ليتضح
الحال ولا يخفى مطلق كلام التذكرة من التأمل وما حكاه عنها موجود في نسختين منها ﴿ قوله ﴾
﴿ ولو قال قبله قدم قول الموكل لأن الأصل بقاء حقه ﴾ أي لو قال الوكيل قبل تسليم المبيع قبضت
الثمن وتنف في يدي قدم قول الموكل لأن الأصل عدم القبض وبقاء حق الموكل عند المشتري وأما

ولو أقر قبض الدين من التبريم قسم قول الموكل على اشكال (السادس) ان يختصا في
التعريض والتعدي فاقول قول الموكل (متن)

يقدم لمول الموكل في التلق اذا ثبت وصول المال اليه الى غير ذلك بما تقدم هذا الكلام على الاختلاف
في التعريف قوله ﴿ ولو أقر قبض الدين من التبريم قسم قول الموكل على اشكال ﴾ من
ان الاختلاف في فعل الموكل وأنه أمين ومن اساق بقاء حتى للموكل عند التبريم كما تقدم بان ذلك
والفرق بينه وبين ما قبله هو الحمد لله كما هو أمه أولا وآخر وأظهراً وباطناً والمعلوق والسلا على غير
خلفه أجمين محمد وآله الطاهرين المصومين وقد من الله سبحانه بفضل وإحسانه وبركة محمد وآله
على الله عليه وآله لأنهم هذا الجزء من كتاب محتاج الكرامة بعد انصاف القيل من الآية التاسعة
من شهر رمضان المبارك سنة الف ومائتين وخمس وخمسين على يد مصنفه الاقل الأذل محمد الجواد
الحسيني الحسيني الموسوي العامل عامه الله سبحانه وتعالى بفضلته ورحمته وكن مع شوش البابل
واختلال الحال وقد أحاطت الأعراب من حوزة القائلين بقضاة الوهابي المطرجي بالنجف الأشرف
ومشهد الحسين عليه السلام وقد قطعوا الطرق ونهبوا زوار الحسين عليه السلام بعد منصرفهم من زيارة
نصف شعبان وقتلوا منهم جماعة كثيراً وأكثر القتل من السهم وربما قيل أنهم مائة وخمسين وقيل أقل
وفي جملة من زوار العرب في الحقة ما تقدموا أن يأتوا الى النجف الأشرف ليعظمهم عام في الحقة
وبعضهم مضى الى المسكة ونحن الآن كأننا في حصار والأعراب الى الآن ما انصرفوا وهمم الكوفة
الى مشهد الحسين عليه السلام يفرسعين أو أكثر على ما قيل والمخاض متخاذلون يخشون كأن آل
هوج وآل جشم يقتلون كأن والي بغداد جاءه وال آخر وأنه سزول وما الآن يتقاتلون وقد غت علينا
أخبارها لا تشاع الطرق وبذلك طست عزرة في الأقامة في هذه الأطراف ولا قوة الا بالله العلي العظيم
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين ورضي الله تبارك وتعالى عن طسائنا
أجمين وحشرهم (وجعلهم غل) في اعلا جنان النجيم

هذا آخر كلام المصنف قدس الله روحه وفي تم كتاب الاجارة وزواياها الى آخر التركة

(ويلى كتاب الوقوف والعتايا) لانه قدس سره لم يكتب شرحاً على السبق

والرماية وقد عني بتصحيحه قبل الطبع وبهذه ووضع له التهرت ويجدول

الحق والصواب البعد القدير الى خور ربه التي بحسن بن الرحم المبد

عبد الكريم الحسيني العامل نزيل دمشق الشام غفر الله له ولوالديه

سائلاً من نظر فيه العناء بالخير له ولوالديه ولن سقى في طبعه

أوأمان عليه ولجج المؤمنين وكان القراع من طبعه في

٢٤ من شهر ربيع الاول سنة ١٣٢٧ من الهجرة

المدينة طيبة الشورى بالقاهرة مصر

والحمد لله وصلى الله على نبيه وآله

وأصابعه وسلم تسليماً

آمين

﴿ يان انطا الهام في الجزء السابع من كتاب مفتاح الكرامة مع صوابه ﴾
المقتل على « احياء الموات » و « الأجار » و « الزلزعة » و « الهلقة »
و « الشركة » و « القراض » و « الرقبة »

لهم ان هذا الجزء يتألف من نسخة مصححة ولكه وقع فيه أخطاء بعضها من النسخة
وبعضها حلة الطبع فإني قد الطبع من أوله إلى آخر المسألة على نسخة ثانية غير المطبوع منها ومن
أول الشركة إلى آخر القراض على نسخة الأصل التي بخط الشارح « قيس سره » وقابلنا الرقبة على
النسخة المطبوع منها التي لا تضمن صحتها وإن كانت مصححة لعدم تيسر غيرها ووضعنا هذا الجدول
لمرة الصواب في المرة الأولى المصححة والثانية لسطر ونفصل فيها نعمة والكلمة الأولى أو أكثر الخط
والكلمة الثانية أو أكثر الصواب ونفصل بينها نعمة فن كان يجب الكلمة الثانية هكذا « ط » فهو
علامة على ان القارض أنها الصواب وإن كان يجبها هكذا (خ ل) فهو علامة على انها نسخة بدل
عن الأولى لأن كان يجبها هكذا (خ) فهو علامة على وجودها في بعض النسخ دون بعض وبقيت
أخطاء كثيرة لا نفي على المطالع لم تبه عليها حيا ولا اختصار

١٦٥٧ الموات . الموات ٢٥٥٢ الأولية . الأولية ٣٥٣ وجود . ورود دخل ٦٥٣ الموات . الموات
٢٤٥٣ والأراضي . الأراضي ٢٥٥٣ فال . فالي ٣٥٣ أنها . على أنها ٢١٥٤ وملك .
وملك ٢٦٥٤ وفي المصوب . والمصوب ٣٥٤ الذكرى . الذكرى ٣٣٥٥ برضاه . برضاه
٢٤٥٥ فيه . شبهه ٣٥٥٥ أم . أم يجوز له ١٥٦٦ اندوست . اندوست ٢٥٥٩ بيان . بيان
٢١٥٧ الاستيلاء . استيلاء المسلمين ٢٥٥٨ القارة . القارة ٣٥٥٨ احياء . احياء ٢٨٥٩
والمورور . وظهوراً ١٦٥١٠ ابن عبد البراء . كذا في نسختين وفي نسخة ابن البراء وفي الذكرى ابن
عبد البر وكان الصحيح ابن عبد البر أو ابن البراء (مصحح) ٢٥١٠ ابن البراء . قد مر اختلاف
النسخ (مصحح) ٣٥١٠ أيضا . لرضا ١١٥١١ مستند . مستنداً ١١٥١١ لجأت . جأت
١٨٥١١ من أدلة الاصطلاحية (ومن أدلة الاصطلاحية غل) . ومن أدلة الاصطلاحية
٢٦٥١١ ملكها . حكمها ٢٥١٣ موت . الموات ٢٥١٣ قاض . قضى ٢٨٥١٣ الصوم .
المسود ٣٥١٤ سبب . بسبب غل ١٤٥١٤ نية . نية عليه ٣١٥١٤ لمصلحة . بمصلحه ١٥٥٢٤ لما
١٥١٦ قرر الصلح . قرر البذل بالصلح ٨٥١٦ أثبت . ثبت ١٦٥١٦ الثالث . اثبت ١٩٥١٦ عبر . عبر
عن ١٨٥١٨ أنقص . انقص ٦٥١٨ قادراً . قادراً ٢٥١٩ انتهى . قهر ١٩٥١٩ اللازم . اللازم ١١٥١٩
القاضع . القاضع إلى غير القاضع ١٣٥١٩ يسوق . يسرق غل ١٥٥١٩ القديس . القديس ١٨٥١٩
مانع . مانع . تابع غل ١٩٥١٩ العادة . أماره ١٩٥١٩ لها . له ٣٢٥١٩ عشرون . وعشرون
فواظ ٢٥١٩ انظر . انظر ١٣٥٢٠ لها . له ١٤٥٢٠ الاجاع . جاعة ٣١٥٢٠ بالواد . بالواو
٣١٥٢٠ نسخة . نسختين ٢١٥٢٠ الآية . الآية ٣٥٢٢ المحيطان . المحيطان ٢٥٢٢ قيد . قيد
٢٣٥٢٣ مثل . مثل ٢٣٥٢٣ الضرر . الضرر ١٥٥٢٣ لها . بها غل ٢٥٢٣ في . في ٢٦٥٢٣
خاص . خاص ٢٦٥٢٣ التحوير . المحرر ٢٦٥٢٣ تم . يتم ٢٧٥٢٣ احياءه . احيائه ٢٨٥٢٣
٢٦٥٢٣ قبل . قبل ٢٦٥٢٣ البين . البين ٣٥٢٣ البين . البين ١٥٥٣٠ فوق . فوق ٢٥٣١ ست . ست ٣١٥٣١

٧ والزمي . والزمي ٢٢٠٣١ والامام . أو الامام ٢٥٠٣١ الصرية . البصرية ١٧٠٣٢ وأظهرها
وأظهرها ٢٥٠٣٢ يحكم . يحكم ١٦٠٣٣ حتى . حتى ٢٣٠٣٣ لا ليل . لا ليل ٢٥٠٣٣ الى . الى
الى ما لي . الى ما لي ٢٠٣٤ وكان . وكان ٢٢٠٣٥ وفيها . وفيها ٢٤٠٣٥ انقرا . انقرا ٢٨٠٣٨
٢٣ نب . نب ٢٠٣٩ السكن . السكنى ١٥٠٣٩ ثاواني . ثاواني ٢٤٠٣٩ الاحياء . الاحياء
٤٠٤٠ مال . مال ٤٠٤٠ وقضية . وقضية ٦٠٤٠ الوقوف . الوقوف ١١٠٤٠ اصل . اصل
٦٠٤١ مشكل . مشكل ٦٠٤١ وقد . وقد ١٣٠٤٢ واليهبوط . وفي الهبوط ١٤٠٤٢ لها . لها
بها ٢٨٠٤٢ ولما . ولما ٢١٠٤٢ بران . بران ١٤٠٤٣ تمكن . تمكن ١٦٠٤٣ وليل . ليل
٤٣ ٢٤٠٤٣ وفي . وفي ٢٠٤٤ وجب . وجبت ٧٠٤٤ وجبا . وجبا ١٠٠٤٤ اقتران . اقتران
٤٤ ١٠٠٤٤ شرقة . شرقة ٢٠٤٥ لا تطير . تطير ١٤٠٤٥ هنا . هنا ٤٠٤٦ وكان . فكان
٤٦ ٧٠٤٦ بلوخ . وهو بلوخ ٢٠٤٦ أيضا . هنا ٢١٠٤٦ لها . لها ٢٥٠٤٦ بكه . بكه
٤٦ ٢٧٠٤٦ وسنسه . سنسه ١١٠٤٦ فرق . فرق ٢٨٠٤٦ في . في ٦٠٤٩
قالب . القالب ١٩٠٤٩ قسم . قسم ٢٢٠٤٩ المذكورة . والمذكورة ٥٠٥٤ ان . ان قصد ٧٠٥٤ لا ي . لا ي ١٩٠٥٤ يحفر
يحفر ٥٤ ٢٩٠٥٤ في ذلك . في ٢٨٠٥٤ وقال . وقال ٧٠٥٥ انقرا . انقرا ١٩٠٥٥ لها . لها
٥٦ ٢٧٠٥٦ ارض . ارض ١٠٠٥٧ الى . الى ٤٠٥٨ فيما يكون . فيما يكون ٢٣٠٥٨ الحسن ابن الحسن
٥٨ ٢٦٠٥٨ دوسه . دوسه ٢٧٠٥٨ والورود . والورود ٣١٠٥٨ شد . شد ٥٩٠٥٩ كلا . كلا
٥٦ ٤٠٦٠ شد . شد ١٥٠٦٠ حابة . حابة ٩٠٦١ التكن . التكن (ظ) ١٤٠٦١ احلتا . احلتا
٦١ ٣٠٠٦١ اليه . اليه ١٠٠٦٣ وقد . قد ١٧٠٦٣ السقة . السقة ٢٢٠٦٣ التفرغ . التفرغ
٦٤ ٢٥٠٦٤ جهل . جهل ٢٧٠٦٤ حتى . حتى ٢٥٠٦٦ والسف . والسف ٣٠٠٦٦ قنبا . قنبا
٦٧ ٧٠٦٧ عاهد . عاهد ١٣٠٦٧ وسير . وسير ١٤٠٦٧ السرائر . السرائر ٣٠٠٦٧ هنا
الامصار الا . الامصار ١٢٠٦٨ حيا . حيا ١٥٠٦٨ يحفرها . يحفرها ٢٢٠٦٨ والمرز
والمرز خل . المرز ١٣٠٧٠ مسود . مسود ١٣٠٧٢ وقال . وقال ١٢٠٧٣ بلطون . بلطون ١٢٠٧٣
خادم . خادم ٢١٠٧٤ لا يتضي . لا يتضي ٢٤٠٧٤ والتعز . والتعز ٢٧٠٧٤ كهي . كهي
٧٤ ٢٨٠٧٤ الملك . الملك ٣٠٠٧٥ ظاهرها . ظاهرها ٣١٠٧٥ الميع . الميع ١٩٠٧٦ وبجره . وبجره
٧٦ ١١٠٧٦ ومن . ومن ١٢٠٧٦ خالف . خالف ١٥٠٧٦ حدث . حدث خوف
٧٦ ٢٠٠٧٦ والروض . والروض ٩٠٧٧ أو غيره . أو غيره ١٥٠٧٧ الآخر . الآخر ٧٧
١٧٠٧٧ في أول . في أول ٣٣٠٧٧ على القالب . والقالب ٤٠٧٨ الاحياء . الاحياء
٧٨ ١٩٠٧٨ نم وما . نم وما ١٩٠٧٨ ما . ما ٢٥٠٧٨ المؤجر . المؤجر ويكون ٢٠٠٨٠
فودج . فودج المستأجر ٩٠٨٠ اضيقين . ضيقين ١٥٠٨٠ وأظهر . وأظهر ١٥٠٨٠
والروض . في نسخة كما هنا وفي نسختين والروض والروض (مصحف) ٢٢٠٨٠ ملك . ملكه ٨٠
٣٠٠٨١ نسختين . ثلاث نسخ ٣١٠٨٠ والروض . والروض ١٨٠٨١ بجبل . بجبل
٨١ ٢٠٠٨١ التوجه . التوجه ٢٤٠٨١ الملقى . الملقى ١٩٠٨٢ مصفا . مصفا ٧٠٨٣
٨٢ ١٥٠٨٣ والروض . كذا في جميع النسخ (مصحف) ٨٦٠٨٦ في لغوي . من لغوي ٨٦

١٦٠٨٧. الثاني. الى الساري ٨٦ * ٢١ للتاليه. الثانيه ٨٧ * ٧ قدم من قدم. قدم ٨٧ * ١٦
 د. لا الا ٨٧ * ١٧ هذا. هذا ٨٧ * ٣٦ وهو المحكي. والمحكي ٨٨ * ١٨ القيه. القيه ٨٩ * ٨٩
 ٤ لم. ولم ٨٩ * ١٥ وهو صريح. وصريح ٨٩ * ٢٠ والتليس. والتليس ٩٠ * ٩٠
 ٢٧. المسمى. المسمى ٩٠ * ٢٧ لا. لا ٩١ * ٩١ المارضة. المارضة ٩١ * ٦ واته. واته ٩١ * ٩١
 ٩٥ الضرر. الضرر (خل) ٩١ * ١٥ وابن أبي. وابن أبي ليلي ٩٢ * ١٩ بدر. بدر ٩٣ * ٦
 لم. وان لم ٩٤ * ١٢ البحث. البحث ٩٤ * ١٥ ويوصف. ويوصف ٩٤ * ١٨ الضرر. الضرر ٩٤ * ٩٤
 ٢٤. قال. انه قال ٩٥ * ٩٥ تيدوا. تيدوا ٩٧ * ١٩ المسلم. المسلم ٩٨ * ٤ منع. منع ٩٩ * ٢
 يخرج السبي في الفتح. يخرج السبي في الفتح ٩٩ * ٣ موزه. موزه ٩٩ * ٢٤ لان. لان ١٠٠ * ٣٠
 ١٠٠. وانما الوصي. وانما الوصي ١٠٠ * ٣٣ وهو. وهو ١٠١ * ١٣ وهو. وهو ١٠١ * ٣٠
 الاشكال والارشاد. اشكال الارشاد ١٠٢ * ٦ استوفيت. استوفيت ١٠٢ * ١٣٥ هذا. هذا قطعا
 ١٠٢ * ١٤. العين. العين ١٠٢ * ١٥ الجاهل. الجاهل ١٠٣ * ٩ والبيع ١٠٣ * ١٧
 الضرر. الضرر بالمشاهد ١٠٣ * ٢٨ والاختلاف. والاختلاف الموجهين ١٠٣ * ٣٠ لان. لان مضي
 (ظ) ١٠٣ * ٣١ يكره. يكره ١٠٤ * ١١ القاء. القاء ١٠٤ * ١٦ الفرق. الفرق ١٠٤ * ٢٨
 الجبر. والجبر (ظ) ١٠٥ * ١٠. يلغى. يلغى ١٠٥ * ١٦ والصوف. والصوف ١٠٦ * ١٤
 يجب هذا. يجب الا بهذا ١٠٦ * ١٥ قلن (كلم ظ). قلن ١٠٦ * ٣٠ قد. وقد ١٠٦ * ٣١
 اوتيت. ونسبة ١٠٧ * ١٣ يجرى. يجرى ١٠٧ * ١٩ فكنا وكنا. فكنا وكنا ١٠٧ * ٣١
 زياده ١٠٩ * ٣ قال. وما قال ١٠٩ * ٤ ولد. ولد ١١٠ * ٣٣ قضيت. قضيت ١١١ * ٦
 يكون. يكون ١١١ * ١٢ يلتك. يلتك ١١١ * ٢١ وقال. وقال ١١١ * ٢٤ شي. شي ١١٢ * ١١٢
 ١٠ كلام القته. كلامها خل ١١٢ * ٢ يأتي. يأتي ١١٢ * ١١ فبصاه. فبصاه ١١٢ * ١١
 كما يأتي ١١٢ * ٣٣ هو. وهو ١١٤ * ١٧ استلت. استلت ١١٤ * ٣٠ مراد. مراد ١١٥ * ١٠
 ٦ اطلاق. الاطلاق ١١٥ * ١١ استيقاها. استيقاها ١١٥ * ٢٥ وفرد مألوف. وفرد مألوف ١١٥ * ٢٥
 ٢٨ * ١١٥ كلامهم. كلامهم خل ١١٦ * ٢٧ وقضيت. وقضيت ١١٧ * ٢٠ عليها. عليها ١١٧ * ٢٠
 استل. استل ١١٧ * ٢٠ وظهور. وظهور ١١٧ * ١٤ خالف. خالف من خالف ١١٨ * ١٠
 قن. قن ١١٨ * ١ استر الأجر. استر الأجر ١١٨ * ٤ الحق ان. الحق ان ١١٨ * ٩
 يستحق. يستحق التسليم الا ١١٨ * ٩ هذا. هذا ١١٨ * ٣٠ انان. انان ١١٩ * ١٢ سلم المستأجر
 سلم العين المستأجر ١١٩ * ٢٠ قال في. قال في ١٢٠ * ٢٠ فجب. فجب خل ١٢٠ * ١٥ دخل. دخل ١٢٠ * ١٥
 ١٢٠ * ٢٢ في الحام. الحام ١٢١ * ٢٠ ان. ان ١٢١ * ٢٠ العين. العين اليه ١٢١ * ١٦ بخل. بخل ١٢١ * ٢٢
 ٢٣ * ١٢١ جرى. جرى ١٢١ * ٢٤ قن. قن اخذ ١٢٢ * ٨ حتى. حتى ١٢٢ * ١١ يقضي.
 يقتضي ١٢٢ * ٣١ الرض. الرض ١٢٣ * ٢٠ اوكن. اوكن ١٢٣ * ١٩ وفي. وفي ١٢٣ * ٢٥ والتقيح.
 والتقيح والمسالك ١٢٣ * ٢٦ وله. وله ١٢٤ * ٢٠ عليه. عليه ١٢٤ * ١٦ في قيرها هذا. فيها هذا ١٢٥ * ٢٤
 ٢٤ * ٢٤ المتز. المتز ١٢٦ * ٣٠ بهذا الكفن. بهذا الكفن ١٢٦ * ١٩ لا كره. لا كره ١٢٧ * ٥ لا كره.
 لا كره ١٢٧ * ١١ ان. ان ١٢٧ * ١٣ ما كره. ما كره ١٢٧ * ٢٠ كل. كل ١٢٨ * ٢٩ واجرها. واجرها ١٢٨ * ٢٩
 باكثر مما استأجرها ١٢٨ * ٣٢ كذا. كذا ١٢٩ * ١٠ فظاهر. فظاهر ١٢٩ * ١٢ يثني.

يلبثه ١٢٩ • ١٤ • فك • ١٢٩ • ٢٧ • سل • ١٢٩ • ٢٩ • والمصانغ • ١٣١ • ١١
 اي القدر لك • لك اي القدر ١٦٥١٣١ من علم • مع علم ١٣١ • ٢٥ • لا • ١٣٢ • ٢٩
 مقصودا • مقصودا ١٣٢ • ٣٠ • الاخير • الاخير اخي القرض المعلوم ١٣٣ • ١٤ • اشتل • اشتلا ١٣٣
 ٢٤ • وان • ١٣٦ • ١٥ • واجيرا • او اجيرا ١٣٦ • ١ • اليه • عليه ١٣٦ • ١٨ • والقدر • والقدر خ ل
 ١٩ • ١٣٦ • ١٩ • ليريقه او ليظه • ١٣٧ • ١ • ام • لما ١٥١٣٨ • ١٥ • ١٣٨ • ١٥٥ • ١٣٨ • ١٣٦
 من ١٣٩ • ٢٩ • القرم • القرم ١٤٠ • ١ • والتشم • او التشم ١٤٠ • ٣ • اموالهم • اموالا ١٤٠ • ١٣٠
 الفرق • الفرق ١٦٥١٤٠ • ١٤٠ • ١٩ • ١٤٠ • ١٩ • لما • ١٤١ • ٣ • عليه • عليها خ ل ١٤١ • ٤
 لتاجها • التاج لتاجها ١٤١ • ١٥ • قرضها • قرضها ١٤١ • ١٩ • قرضها • قرضها ١٤٢ • ١٨ • ارادات
 يقطع • اراد ان يقطع ١٤٣ • ١٤ • حرجا • حرجا ووضع الذي ١٤٣ • ١٤ • كثيرة • كثيرة القبة
 اثني ١٤٤ • ٨ • يحصل • يحصل ١٤٤ • ١٦ • بالقرض • بالقرض ١٤٤ • ٢٧ • بسم الكراهية هنا
 وجامع (في جامع خ ل) الشرائع • بالكراهية هنا في جامع الشرائع ١٤٥ • ٦ • قصت • قصت ١٤٥
 ١٣ • بالاستحقاق • بالاستحقاق ١٤٥ • ١٧ • الاخرين • الاخيرين ١٤٥ • ٢٦ • الاول • الاول ١٤٦
 ١ • ارضا • الارض ١٤٦ • ٣ • او • وان ١٤٦ • ٥ • حوفي • حوفي ١٤٦ • ٩ • طاسة • طاسة ١٤٦ • ٥
 ١٤ • كان في • كان ١٤٦ • ١٩ • غير قصد • قصد غير ١٤٦ • ٢٣ • بنية • بنية في علم المستاجر كان
 ١٤٦ • ٢٩ • لا تمين • لا تمين ١٤٧ • ٩ • ربح • ربح ١٤٧ • ١٤ • فسخها فسخها ١٤٧ • ٣١
 او يقيم • ويقيم ١٤٨ • ١١ • المصف • وقوى المصف ١٤٨ • ٢٧ • الوجه • الوجه ١٤٩ • ٣١
 استندوا • استند ١٥٠ • ١٦ • في كل • في ١٥٠ • ٢٨ • بالزمان • اما بالزمان ١٥٠ • ٣٢ • مضبوط
 • مضبوطة ١٥١ • ٦ • افتر • والا افتر ١٥١ • ١١ • والمساك • او المساك ١٥٣ • ٢١ • القبط • القبط او
 ضيق القبط ٢٥١٥٤ • ٢٥ • غير • الى غير ٢٥١٥٤ • ٦ • من وضع • كوضع ٢٥١٥٤ • ١٥٥ • الواحد • واحد ١٥٥ • ١٥
 و ١٨ • اعاد • اعاده ٢٥١٥٤ • ٢٥ • وان • واما ان ٢٢٥١٥٤ • ٣٢ • اوحى • او ١٥٥ • ١٥٥ • ٩٥ • ١٥٥ • ٩٥ • ٩٥ • ٩٥
 ١٥٧ • ٢٧ • اذا • ١٥٨ • ٢٧ • وهو • وهي ١٥٩ • ١٨ • وضبط • وضبط ١٦٠ • ١٦ • والرجوع
 • والرجوع ١٦٠ • ٢٧ • فيه • فيه اي التبع والحرف ١٦٠ • ٢٨ • شبه ضيف • شبه ضيف ١٦١
 ٧ • اضرار • اضرازا ١٦١ • ٢٩ • تردده • تردده ١٦٢ • ١٥٥ • لم • لم ١٦٢ • ٢٠ • ولا • ولا ١٦٢
 ٢٨ • الضرر • الضرر ١٦٥ • ١٩ • من • ومن ١٦٥ • ٢٨ • صفة • علم صفة ١٦٦ • ٦ • عليه
 عرق ٢٠ • ١٦٦ • يستاد • مستاد خ ل ٢٧ • ١٦٦ • تسليم • تسليم ٣٠ • ١٦٦ • في الوكالة • وفي الوكالة خ ل
 ١٦٧ • ١ • بشرط • بشرط ٢٥١٦٧ • ١٨ • عن • ٢٥١٦٧ • ١٩ • حر • من حر خ ل ٢٥١٦٧ • ٢٥ • اظاها • واظاها
 ١٦٨ • ١٤ • باقرتها • باقرتها ٢٥١٦٩ • ٣٥ • والا • ولا ٢٥١٦٩ • ٧ • جائز • امر جائز ٢٥١٦٩ • ٣٠ • هناك
 ١٧٠ • ٢٣ • السج • السج • ١٧١ • ١٣ • تقول • يقول ١٧١ • ٢٥ • العمل • او العمل ١٧١ • ٥
 ٢٨ • لا • ولا ١٧٢ • ١٢ • وفي الميسر • والميسر ١٧٤ • ٢١ • اجازته • اجازته ١٧٤ • ٢٤ • وهو
 وحل ١٧٤ • ٢٦ • اراد • اراد به ١٧٥ • ٦ • والا • ولا ١٧٥ • ١٩ • فيها • فيها ١٧٥ • ٢٦ • واحد
 واحدا ٢٥١٧٦ • ٦ • الثاني • الثالث خ ل ٢٥١٧٦ • ١٩ • لا • لانها ٢٥١٧٨ • ٧ • ولا • وكان ٢٥١٧٨ • ٢٧ • الزمان
 • الزمان قبله ٢٥١٧٩ • ١٥ • هنا • هنا يمكن ٢٥١٧٩ • ٢٣ • وشكل • وشكل ٢٥١٨٠ • ٣ • الاول • الاول
 ٢٥١٨٠ • ١٣ • هنا • هناك خ ل ٢٥١٨١ • ٢٥ • لاحد • لاحد ٢٥١٨١ • ٥ • جاز • جاز ٢٥١٨١ • ٢٥ • بقم القدر

٢٤٠١٨٢ بالاداب . بالاداب ٢٢٠١٨٤ من . من ١٨٥٠١٨٥ حقه . حقه ١٠٠١٨٥ القور . القور ١٨٦
 ٢٥ الحضور . من الحضور ١٥١٨٧ يرم . يرمه ٢٤٠١٨٧ تبه . تبه ١٩٥١٨٨ واتهي . انتهى ٢٥١٨٩
 البض . البض ٢٥١٩٠ حمل . الحمل ١٩٠١٩٠ بالمل . بالمل وجب ٢٠٠١٩٠ ظهر . ظهر ٢٥١٩٠
 ٢٠٠١٩٠ ولا . ولا ٢٩٥١٩١ عبادته . عبادته ٢٠٠١٩٢ واحشا . واحشا وان احشا حل ٢٠٠١٩٢ ذلك .
 ذلك في باب للكسب ٢٣٠١٩٢ الصور . الصور ١٣٥١٩٣ والور . والور ٢٢٥١٩٤ او اياها .
 واياها ٢٤٥١٩٤ البض . على البض ٢٩٥١٩٤ حطبا . حطبا ١٩٤٠٢١ حد . حد ٢٢٥١٩٥
 تكبها . تكبها ٦٥١٩٦ تسيه . تسيه ٦٥١٩٦ والكفاني . الكفاني ١٦٥١٩٦ والكان . لكان ١٩٦
 ٢٩٥ نيا . نيا ١٥١٩٧ وحل . حل يجر على تسليم الله الوجه المتع مع الوجوب واليواز لا مه . وحل
 ٢٠٠١٩٧ الهبة . الهبة ٢٢٥١٩٧ الهبة . الهبة ٢٢٥١٩٧ لان . لا ٢٥١٩٩ اجرة . اجرة ٢٥١٩٩
 الاجر . الاجر ٨٥١٩٩ كعوا . كعوا ٧٥٢٠٠ تشخيص . وتشخيص ١٨٥٢٠٠ تين . تين على ٢٠٠
 ٣٠٠ مقود . مقودا ٥٥٢٠١ الله . الله ١٠٥٢٠١ كنى . كنى ١٧٥٢٠١ قوله . قوله ٣٠٠٢٠١
 والفرض . والفرض ١٥٢٠٢ الابل . والبقر . البقر والابل ١٧٥٢٠٢ من . من ١٠٥٢٠٢ من . من ١٠٥٢٠٢
 ٢٠٥٢٠٣ استجره . استجره ٢٧٥٢٠٣ الوالي . الوالي ٩٥٢٠٤ صحت . صحت ٢٤٥٢٠٥ ما . ما
 ٢٤٥٢٠٦ احد . احد ٢٥٢٠٧ او الكوره . والكوره ٨٥٢٠٧ والادويه . والادويه ١١٥٢٠٨ البر .
 البر ٢٢٥٢١١ استجر . استجر ٩٥٢١٢ اذا استجرها ٩٥٢١٢ اجرة . اجرة ٥٢١٢
 ١٥ يتمان . يتمان ٥٥٢١٣ وجوب . وجوب الاخر الذي اشترى اليه آقا لكن فيه ان تقدير الشرط به
 ان يحتاج الى قسم شديد وقال في جامع المقاصد ويمكن ان يريد وجوب الاجرة . وجوب الاجرة ٥٢١٣
 ١٧ بالقرن . بالقرن ١٠٥٢١٥ تشا . تشا ١١٥٢١٨ قرب . قرب ٥٢٢٠١٤ يركب .
 ليركب ١٥٥٢٢٠ ضرار . ضرار ١٩٥٢٢ تشا . تشا وتوزعها ما تشا ١٥٢٢١ الى . ولا الى ٥٢٢١
 ١٤ تيه . تيه ٢٢١٠٢٢ ذلك . ذلك ٢٢٢٠٢٢ الثاني . الثانية ٢٢٢٠٢٢ بقى . بقى
 ٢٢٢٠٢٢ سبب . سبب ٢٢٢٠٢٢ وهو . وهو ١٢٥٢٢٨ اة . اة ١٣٥٢٢٨ اة . اة ٢٢٢٨ ١٨ كانت . كانت
 ٢٢٢٠٢٢ حقيقة . حقيقة ٢٢٢٠٢٢ اة . اة ١٧٥٢٢٩ منه . منه ٢٢٢٠٢٢ القوة .
 القوة ٢٢٢٠٢٢ ٢٦٥٢٢٦ انم . انم ٢٢٢٠٢٢ وقيد . وقيد ٢٢٢٠٢٢ وفاق . وفاق ٢٢٢٠٢٢
 ٥ الاخيرة . على الاخيرة ٢٢٢٠٢٢ قتا . قتا ٢٢٢٠٢٢ سيرا . سيرا ٢٢٢٠٢٢ وقضيه . وقضيه
 ٢٢٢٠٢٢ تلم ارش . ارش ٢٢٢٠٢٢ تعيد . تعيد ٢٢٢٠٢٢ ايتاها . ايتاها ٢٢٢٠٢٢ الوالي .
 الوالي ٢٢٢٠٢٢ والروضة . والروضة ١٠٥٢٤٠ المهن . المهن ٢٤١٠٢٤ لان . لان ٢٤١٠٢٤
 ٢٠٥٢٤٧ والتم . والتم ١٧٥٢٤٤ نسخة . نسخة ٢٤٥٠٢٤ حبه . حبه ٧٥٢٤٦ تأمل . تأمل ٢٤٥٢٤٧
 سبب . سبب ٢٢٤٨٠٢٢ بشرط . بشرط ١٨٥٢٤٩ فبصل . فبصل ٢٥٠٢٥٠ تبت . تبت ٢٥٠٢٥٠
 ٢٥١٠٢٥١ الارتماء . الارتماء ٥٥٢٥١٠٢٥ من اة . من اة ٢٥١٠٢٥١٢٥ ما . ما ٢٥٢٥٢٤٥ مواضع .
 موضع ٢٥٢٠٢٥٢ ابي . صريح ابي ٢٥٢٠٢٥٢٣ تردد . ترددا ٢٥٥٠٢٥٥ الى . الى المشتربة ولو تفتت
 به ردها الى ٢٥٥٠٢٥٥ ضمن . ضمنا ٢٥٥٠٢٥٥ ان . ان ٢٥٥٠٢٥٥ تكون القاب . تكون القاب ٢٥٦٠٢٥٦
 ١٦ وحصة . وحصة ٢٥٦٠٢٥٦ اليد . على اليد ٢٥٦٠٢٥٦ الحقة . الحقة ٢٥٦٠٢٥٦ اجمع . اجمع
 ٢٥٦٠٢٥٦ ليس . ذلك ليس ٢٥٦٠٢٥٦ الاستجاب . الاستجاب ٢٥٦٠٢٥٦ لاخير . لاخير ٢٥٦٠٢٥٦

[illegible]

الزراعة . المزرعة ٣٣٢٠ وهو . أو هو ٣٣٣٠ ٢٠ فإن الحكم . ياء لحكم ٣٣٣٠ ١٩٠ ٢٠ فيه
 ٣٣٣٠ ٢١٠ غير . من ٣٣٣٠ ٢٩٠ حقوة . حقوة ٣٠٣٣٠ ٢٠ اشار . اشارة من ٣٣٣٠ ٣١٠ واحد .
 واحدا ٣٣٤٠ ١١٠ فيقول . فيقول لما ٣٣٤٠ ١٣٠ طعم . طعم ٣٣٤٠ ١٦٠ قد . قد ٣٣٤٠ ١٦٠
 اثنين . اثنين ٣٣٤٠ ١٨٠ قد . قد ٣٣٥٠ ٤٠ المرات . المرات ٣٣٥٠ ٥٠ الثاني . الثاني ٣٣٥٠ ٥٠
 ١٨ من الضيق . مع الضيق ٣٣٥٠ ٢٠ النظر . النظر ٣٣٥٠ ٢٤٠ أيضا . أيضا ٣٣٥٠ ٢٩٠ ووصف .
 ووصف ٣٣٦٠ ٤٠ حيث . حيث ٣٣٦٠ ٤٠ ان يشترط . ان يشترط ٣٣٦٠ ١١٠ والتشيل . والتشيل
 ٣٣٦٠ ١٨٠ مزاجه . مزاجه ٣٣٦٠ ١٥٠ ووقت . ووقت ٣٣٦٠ ١٤٠ و . و ٣٣٦٠ ١٧٠
 يكون . تكون ٣٣٦٠ ٢٢٠ زراعة . زراعة ٣٣٦٠ ٦٠ والو . والو ٣٣٦٠ ١٧٠ والروضة (١) . والروضة
 ٣٣٦٠ ١٧٠ وفي جامع . وفي جامع ٣٣٦٠ ٢٦٠ من . من ٣٣٦٠ ٢٤٠ الحصة . الحصة ٣٣٦٠ ٢٤٠
 اشكالا . اشكالا ٣٣٦٠ ٢٠ غيرهما . غيرهما ٣٣٦٠ ٨٠ عرفا . عرفا ٣٣٦٠ ٣٠ استيقا . استيقا
 ٣٣٦٠ ٢٢٠ طينال . طينال ٣٣٦٠ ٢٠ بقية بحصة من ثمرها . بقية بحصة من ثمرها ٣٣٦٠ ٢٢٠
 ٢١ فهو . فهو ٣٣٦٠ ٢٠ وغير . وغير ٣٣٦٠ ٣١٠ وظفا . وظفا ٣٣٦٠ ٢٨٠ بالزراعة
 وظفا ٣٣٦٠ ١٠ ما . ما ٣٣٦٠ ١١٠ الباعث . الباعث ٣٣٦٠ ١٤٠ ما ان . ما ان ٣٣٦٠ ٢٨٠
 ولا ٣٣٦٠ ٢٠ من الاجارة . من الاجارة ٣٣٦٠ ١٠ اللازم . اللازم ٣٣٦٠ ١٠ الظاهر . الظاهر
 ٣٣٦٠ ٢٩٠ طعم . طعم ٣٣٦٠ ٣٠ لفظ . لفظ ٣٣٦٠ ١٥٠ السهم . السهم ٣٣٦٠ ٢٠ لحد . لحد
 ٣٣٦٠ ٢٤٠ ما . ما ٣٣٦٠ ٢٢٠ لا اشكل . لا اشكل ٣٣٦٠ ٢٢٠ وظاهر . وظاهر ٣٣٦٠ ٢١٠ لا ترة . لا ترة
 ٣٣٦٠ ٩٠ الثاني (١) . راجعا نسخة صبيحة فوجدناه انما كما فلا هل لمشاة ١٨٠ ٣٣٦٠ ١٠ لا
 ٣٣٦٠ ٢٩٠ ملك . ملك ٣٣٦٠ ٢٩٠ انما . انما ٣٣٦٠ ٨٠ والايضاح . والايضاح ٣٣٦٠ ١٦٠
 ادى . ادى ٣٣٦٠ ١٧٠ لا يثبت . لا يثبت ٣٣٦٠ ٢٩٠ ويجه . ويجه ٣٣٦٠ ٢٩٠ ويشكل
 . ويشكل ٣٣٦٠ ٢٠ ولان . ولان ٣٣٦٠ ٨٠ يكون . يكون ٣٣٦٠ ١٨٠ وفيه . وفيه
 ١٨٠ ٣٣٦٠ ٢٩٠ بقية . بقية ٣٣٦٠ ١٩٠ بحيرة . بحيرة ٣٣٦٠ ١٠ بالوجب . بالوجب ٣٣٦٠ ١٥٠ ولم . ولم
 ٢٥٠ ٣٣٦٠ ٢٩٠ من الحصة . من الحصة ٣٣٦٠ ٨٠ بل . بل ٣٣٦٠ ٢٩٠ ان هذا هو الذي ينبغي . وهذا هو
 الذي ينبغي ٣٣٦٠ ١٦٠ واذا . واذا ٣٣٦٠ ٢٥٠ صلا . صلا ٣٣٦٠ ١٢٠ بالضا . بالضا ٣٣٦٠ ٢٥٠
 ١٣٠ ما يتكرر . ما يتكرر ٣٣٦٠ ٢٥٠ لم . لم ٣٣٦٠ ٢٩٠ والظف . والظف ٣٣٦٠ ١١٠
 ويكون . ويكون ٣٣٦٠ ١١٠ في . في ٣٣٦٠ ١٩٠ احتج . وقد استج ٣٣٦٠ ٢٤٠ يكون . يكون ٣٣٦٠ ٢٦٠
 ١٧٠ الى . الى ٣٣٦٠ ٢٢٠ خاصة . خاصة ٣٣٦٠ ٢٦٠ وله الذي دعاه الى كلام البسوط . وله
 الذي دعاه الى ذلك كلام البسوط ٣٣٦٠ ٢٠ الاشاد . الاشاد ٣٣٦٠ ١٢٠ وجب . وجب ٣٣٦٠ ٢٥٠
 ١٧٠ اجرة . اجرة ٣٣٦٠ ١٢٠ ونسب . ونسب ٣٣٦٠ ٢٢٠ حلا . حلا ٣٣٦٠ ٢٥٠
 يطلب . يطلب ٣٣٦٠ ٢٠ كل . كل ٣٣٦٠ ٢٠ اشتل . اشتل ٣٣٦٠ ١٠ منها . منها ٣٣٦٠ ٢٠
 يأتي في الكتاب ٣٣٦٠ ١٦٠ من . من ثرة ٣٣٦٠ ٢٢٠ اشكل . اشكالا ٣٣٦٠ ٥٠ ينف . ينف ٣٣٦٠ ١٠
 شرط . بشرط ٣٣٦٠ ١٣٠ ما . ما ٣٣٦٠ ١٦٠ من . من الثاني ٣٣٦٠ ٢٨٠ الاول . الاول ٣٣٦٠ ١٠
 ٣٦٠ ٥٠ ملك . ملك ٣٣٦٠ ٧٠ لا . لا ٣٣٦٠ ١١٠ فيقابل . فيقابل ٣٣٦٠ ٢٦٠
 ١٣٠ خرجت . فلما خرجت ٣٣٦٠ ٢٢٠ مدية . مدية ٣٣٦٠ ٥٠ وقوة . وقوة ٣٣٦٠ ٢٢٠

[illegible]

كانت ملك عليه الشقة والخيار والمعد فان كان الثاني فلا بحث وان كان الاول فلا ضرر أيضا فان
 القدر على ما يجوز في الترتيب وهذا الفرد قد جاز لكان فيوجه وان كان قوله غير شام لان كان
 اطلاق الخاص على العام ليس بتام «سائيه» (متقدس سره) ٣٩١ = ١٩ = الشركه - الشركه ٣٩١ =
 ٢٠ = يشترك - يشترك ٣٩١ = ٢١ وكذا - كذا ٣٩٢ = ٤ = واضح (أوضح ٥) - أوضح ٣٩٢ = ١٣
 وفيها - وفيها ٣٩٢ = ٥٠ = في ٥٠ = وفي ٣٩٢ = ٢٤ = نسبه - نسبه ٣٩٢ = ٢٧ = خبر (١) - خبر ٣٩٢ = ١٥٣٩٢
 يكتبون - يكتبون ٣٩٣ = ٣٠ = في ٥ = في ٣٠ = ٣٩٣ = ٣٠ = فيها - فيها ٣٩٤ = ٣ = والتذكير لم نجد لفظة
 التذكير في نسخة لاصل بخط الشرح قد (مصححه) ٣٩٤ = ٩ = لا يسل - لا يسله ٣٩٥ = ٣١ =
 كما في ٣٩٥ = ٢٢ = وقد يظهر من (وقد يظهر من خ ل) ٣٩٥ = ٢٧ = ذلك - ذلك ٣٩٦ = ٧٠ = لا ارتفع
 - لا ارتفع ٣٩٦ = ٨ = ط - ط ٣٩٦ = ١٧ = يزج - يزج ٣٩٦ = ٢٨ = المظلمة في الجنس
 والصفه ٣٩٦ = ٢٩ = موزونة وهو خيرة المساك وظاهر اطلاق الكتاب - موزونة ٣٩٦ = ٣٢ = ذلك
 ذلك ٣٩٧ = ٧ = لا يخط - لا يخط ٣٩٧ = ٨ = يلك - يلك ٣٩٧ = ١٥ = لا - لا ٣٩٧ = ٢٥ =
 لا يشترك - لا يشترك ٣٩٧ = ٣١ = التخصيص - التخصيص ٣٩٨ = ١١ = مفرد - مفرد ٣٩٨ = ١٢
 ينسب - ينسب ٣٩٨ = ٢٠ = تساوبا تساوبا خ ل - تساوبا ٣٩٨ = ٢٧ = مفردات - مفردات
 هذا ٣٩٩ = ٣٠ = اذا لا يصح - قبح ٣٩٩ = ٣١ = المزوج - في الزوج ٣٩٩ = ١٢ = والروضة - وروض
 ٤٠٠ = ١٩ = وهو - وهل ٤٠٠ = ٢٣ = يسر - يسر ٤٠١ = ٩ = جة ط - جة ٤٠١ = ١٠٥٤٠١ = وان
 ٤٠١ = ٢٤ = فيها - فيها ٤٠١ = ٢٥ = وكذا - وكذا ٤٠١ = ٣١ = بني - بني ان ٤٠٢ = ١٠ = يصل
 - يصل ٤٠٢ = ١١ = مع - ومع ٤٠٢ = ١٣٥٤٠٢ = يجرز - يجرز ٤٠٢ = ٢٤ = نك - نك ٤٠٢ = ٢٦٦٥٤٠٢ = جامعة
 - جامعة ٤٠٢ = ٢٨ = قال حيث - قال ٤٠٣ = ١ = وكل - في كل ٤٠٣ = ١٣ = انه - انه هو ٤٠٣ =
 ٢٣ = الخامس - الخامس ٤٠٣ = ٢٦ = الكفاية - الكفاية الظاهر ٤٠٣ = ٢٨ = لكن - لكن ٤٠٤ = ١٥٤٠٤ =
 ط - قضية ٤٠٤ = ١٣ = مخالف - بخلاف ٤٠٤ = ١٥ = شوي ط - شوي ٤٠٤ = ١٦ = قلا - قلا (ق)
 (خ ل) - قلا ٤٠٤ = ٢٣ = المراد - المراد ٤٠٤ = ٢٣ = اوانه - اوانه ٤٠٤ = ٢ = من - من ٤٠٤ = ١٣
 كا - وهو كا ٤٠٤ = ٢٥ = المال - المال في الملك ٤٠٤ = ٢٨ = يلك - يلك بالشرط ٤٠٤ = ١٣ = في انه
 - في المختف انه ٤٠٤ = ٢٤ = وفي ٤٠٤ = ٢٨ = عل - عل خ ل ٤٠٤ = ١ = اوانه - وان ٤٠٤ = ٧
 وكذا - كذا ٤٠٤ = ١٠ = الشريك - شريك ٤٠٤ = ١٣ = وغيرها والماف والارشاد - والتلف والارشاد
 وغيرها ٤٠٤ = ٤ = وان - ان ٤٠٤ = ٣ = قسقط في موضع التهمة وثبت في غيرها - التي في نسخة
 الاصل (وسقط في موضع التهمة وثبت في غيرها) - مصححه ٤٠٤ = ١٣ = ومع - ومع ٤٠٤ = ٢٦ =
 احد - احد ٤٠٤ = ٣٢ = فاخذ - واخذ ٤٠٤ = ٢٠ = فيها - فيها ايضا كلام ٤٠٤ = ٢٢ = قال - حيث
 قالوا ٤٠٤ = ٢٧ = انه - ان ٤٠٤ = ٢٨ = منه - منه ٤٠٤ = ٣٠ = والفروض - والفروض ٤٠٤ = ٤١١
 = ٤ = مشاركه - مشاركه وان أحد المتعري ٤٠٤ = ٦ = لا - انه ٤٠٤ = ١٧ = يمر - لم يمر ٤٠٤ = ٢٢
 ان قبضه - انه قبضه ٤٠٤ = ٢٨ = المؤمن - المؤمن على ٤٠٤ = ٣ = لان القضي - لان القضي
 ٤٠٤ = ١٤ = احدها - احدها حقه ٤٠٤ = ٣١ = لو الاصل - والاصل ٤٠٤ = ١٥ = حقه - حقه ٤٠٤ = ٥٥
 تبعت - تبعت حقه ٤٠٤ = ٢٩ = ذلك نصفه - نصفه ملك ٤٠٤ = ٣٠ = لصاحبه - قاضيه ٤٠٤ = ٣٢
 بقدمه - قدومه ٤٠٤ = ١٦ = الفرض - الفرض ٤٠٤ = ٢٥ = فلاجرة - فلاجر ٤٠٤ = ٣٠ = سته -

سنة ٤١٦ هـ - ١٠ محرم - تحفة عليا ٤١٦ هـ ١١ عن ذلك - كما اذا كان المأصل التي مشروا وجرة
 منه ثمانية واجرة مثل الحياة التي عشرة ٤٢ قسم المأصل التي التي عشرة مشرين جزءا فيأخذ
 ثمانية اجزاء والباقي التي مشروا (حاشية منه قد) ٤١٦ هـ ١٩ والمأصل - والمأصل ٤١٦ هـ ٢٠ الاولى
 - الاولى ٤١٦ هـ ٢٥ قبل - قبل حل ٤١٦ هـ ٣٠ و ٤١٧ هـ ٣٠ قبل - تلك ٤١٧ هـ ٦٥ وان موكان
 ٤١٧ هـ ١٦ الشرائع وجامع الشرائع وهذا التذكرة وما ذكر بعدها - هذا الشرائع وجامع الشرائع
 والتذكرة وما ذكر بعدها ٤١٧ هـ ٢٠ الثاني ظ - الثاني ٤١٧ هـ ٢٨ المأصل - المأصل ٤١٨ هـ ٢٥ ولم ٤١٨ هـ
 ٨ هـ - تلك ٤١٨ هـ ٩ الآخر - الاخير ٤١٨ هـ ٢٥ الجمع - الجمع ٤١٨ هـ ٢٦ وانبرت -
 واجرة ٤١٨ هـ ٢٩ الدية - الدية ٤١٩ هـ ٣١ فوجب - فوجب ٤٢٠ هـ ٨ هـ - صيغة ٤٢٠ هـ
 ١٢٥ فامر - وظاهر ٤٢٠ هـ ١٣ يسقط - يسقط ٤٢٠ هـ ٢٢ التلاوة - التلاوة ٤٢٠ هـ ٣٣ حازر -
 اجاز ٤٢١ هـ ٢١ نية - نية ٤٢٢ هـ ٦ السك - السك ٤٢٢ هـ ٩ ونورد - ونورد ٤٢٢ هـ ١٢٥
 سلم - سلم الى ٤٢٢ هـ ٣٦ قيد - قيد ٤٢٢ هـ ٢٨ حكم - حكم ٤٢٣ هـ ٤ التامع - التامع والمساك
 ٤٢٣ هـ ١٠ منه - ومنه ٤٢٣ هـ ١٥ القاضل - القاضل ٤٢٣ هـ ٢٢ ان والكفاية القليل ما والكفاية
 ان القليل لا ٤٢٣ هـ ٢٣ قضية - قضية ٤٢٤ هـ ٤ قبه (بظ) على ذلك (على نحو ذلك غل) - قبه
 على ذلك على نحو ذلك ٤٢٤ هـ ١٥ انه عليه وليس - انه ليس ٤٢٤ هـ ١٦ الاصل - الاصل فيه
 ٤٢٤ هـ ٢٧ اوريه لك - اوريه لك ٤٢٥ هـ ٨ والاجرة - ولا اجرة ٤٢٥ هـ ١٢ ان - ان لا
 ٤٢٥ هـ ١٤ البسوط - البسوط والشرايع ٤٢٥ هـ ١٦ فيها - فيها ايضا ٤٢٥ هـ ٢٧ الملك - الملك
 ٤٢٥ هـ ٢٨ اجل - اجل ام ٤٢٥ هـ ٣٠ ولا - ولا ٤٢٦ هـ ١٨ الرض - الرض ٤٢٦ هـ ٢١ قرة
 - بان ٤٢٦ هـ ٢٤ ٢٩ تشعري - تشعري ٤٢٧ هـ ٧ بهم - لهم ٤٢٧ هـ ١٣ لاغير - غير ٤٢٧ هـ ١٣
 منهم - منها ٤٢٧ هـ ٢٨ تشعري - تشعري ٤٢٨ هـ ٤ عرض - عرض ٤٢٨ هـ ٩ هو - هو من ٤٢٨ هـ
 ١١ ان - ان ٤٢٩ هـ ٦ وجب - وجب ٤٢٩ هـ ٨ الوقف - الوقف ٤٢٩ هـ ١٥ وفي - وفي كلام
 ٤٢٩ هـ ٢٢ وفي - وفي ٤٢٩ هـ ٢٦ السبل - السبل ٤٢٩ هـ ٣٣ ولا - لا ٤٣٠ هـ ١٤ حال - حال
 كلام ٤٣٠ هـ ١٦ وان - وان ٤٣٠ هـ ٢٦ للاصل - اصل عدم التفضيل (حاشية منه) ٤٣٠ هـ ٣٢
 يشارك - يشارك ٤٣١ هـ ١٨ بقوله - بقوله ٤٣١ هـ ٢٥ ين - ين الملك ومن ٤٣١ هـ ٣٢
 الى - ان ٤٣٢ هـ ٢٨ الصبغ - الصبغ ٤٣٢ هـ ٢٨ يده يده - يده يده ٤٣٣ هـ ٧ المال - المال ٤٣٣ هـ
 ٧ هـ - يمل - يمل شيئا ٤٣٣ هـ ١١ ولا يستقيم (١) ابدا - ولا يستقيم هذا ٤٣٣ هـ ١٣ لا ينفذ - لا ينفذ
 ٤٣٣ هـ ١٥ قوه - قوه اخيرا ٤٣٣ هـ ١٩ د - د اي الملك ٤٣٣ هـ ٢٣ ذلك (الاط) - ذلك ٤٣٣ هـ ٢٤
 وقد - بل قد ٤٣٣ هـ ٢٩ د - د ٤٣٣ هـ ٣٠ طه - طه ٤٣٤ هـ ٢٤ المقصود - المقصود
 المقصود ٤٣٥ هـ ١٨ د - د ٤٣٥ هـ ٢٣ اذ ٤٣٥ هـ ٢٤ حيث - حيث قبل ٤٣٧ هـ ١٠ الوقت
 بالموت ٤٣٧ هـ ١٨ منها - منها ٤٣٨ هـ ١٤ قرض - قرض سبعة ٤٣٨ هـ ١٥ أو المساقاة - والمساقاة
 ٤٣٩ هـ ١٠ ممنوعة ظ - ممنوعة ٤٣٩ هـ ١٤ ظهر - ظهر ٤٣٩ هـ ٢٠ حكاية - بعد حكاية ٤٣٩ هـ ٢٢
 القلوس - بالقولس ٤٤٠ هـ ١٩ هو - هو ٤٤٠ هـ ٣١ قائل - اذ قد يسقط البطلان للمائة الاولى
 (حاشية منه قد) ٤٤١ هـ ١٠ بالرة - بالرت ٤٤١ هـ ١٥ يشركه - بشركة ٤٤١ هـ ١٦ على - على ان

١٩٥٤٦ - التبركة - التبركة شكا ٢٠٥٤٤٦ الباب شكا - الباب ٢٩٥٤٤١ يقضي ٤٤٢
٥٥ - امر - امر ٩٥٤٤٢ من - من ٩٥٤٤٢ يقع - يقع ١٧٥٤٤٢ الأفراد - الأفراد ١٧٥٤٤٢ على ١٦٥٤٤٢
القول - القول ٢٣٥٤٤٢ القرض - القرض ١٠٥٤٤٢ - الامير زيد كان قبل الجعفر قال - قال الامير زيد
كان قبل الجعفر ١٠٤٤٢ - لان - الموروفي نسخة الاصل الا ان (مسح) ١٠٤٤٢ - الثالث بالاناسم
١٩٥٤٤٤ من - حدة ٧٥٤٤٤ وهو - وهو يقضي ٨٥٤٤٤ - الد ١٨٥٤٤٤ وكذا - وكذا الحال ١٩٥٤٤٤
اجان - اجاره ٤٤٤٤ ٢٢٥٤٤٤ والارشاد - والارشاد والروض ٢٢٥٤٤٤ - كالو ٤٤٤٤ ٢٤٥٤٤٤ اجاج -
اجاجا ٤٤٤٤ ٢٢٥٤٤٤ اوجسا - ووجسا ٤٤٤٤ ٢٢٥٤٤٤ كليا - لانها ٤٤٤٤ ٣٠٥٤٤٤ اشترط - اشترط ٤٤٤٤ ١٠٥٤٤٤
حكايهم - حكايهم حة ٤٤٤٤ ٣٢٥٤٤٤ وقضيت ان - وقضيت ٤٤٤٤ ٧٥٤٤٤ لان السيد مال فاذا فيه (١) -
لا - اذا فيه ٤٤٤٤ ١٥٥٤٤٤ الزاج - الزاج الفصل ١٧٥٤٤٤ لا - لا ٤٤٤٤ ٢٦٥٤٤٤ الحال - الحاصل
٤٤٤٤ ٢٥٤٤٤٤ يجب - يجب ٤٤٤٤ ٢٢٥٤٤٤ في ظ حقا - حقا ٤٤٤٤ ٣٠٥٤٤٤ حقا ٤٤٤٤ ١٦٥٤٤٤ وانتم - وانتم
خل ٤٤٤٤ ٢٤٥٤٤٤ المال - المال الفصل ٣٠٥٤٤٤ يستحق - يستحق ٣٠٥٤٤٤ أم - أم ٤٤٥٠ ٧٥٥٠ في - في
٤٥٠ - ٢٦٥٤٤٤ المقاسد - المقاسد والروض ٤٥٠ - ٣٠٥٤٤٤ وفيها - وفيها حاصل الموثون حدة رولهم ٣٤٥٠
٢٥٤٤٤٤ الظير ٤٥٤٤٤٤ فيها - فيها ٤٥٤٤٤٤ ١٧٥٤٤٤ وانما ٤٥٤٤٤٤ ٣٠٥٤٤٤٤ قراض - قراض فاسد
٤٥٤٤٤٤ ٣٢٥٤٤٤٤ القراض ولا القراض (١) - القرض ولا القراض على نحو ما تقدم والالكن قرض في القول
وقراضا فاسدا في الذي بلا خلاف وعدم القرض ٤٥٤٤٤٤ ١٨٥٤٤٤٤ المراد - المراد ٤٥٤٤٤٤ ١٨٥٤٤٤٤ وورثه
٤٥٤٤٤٤ ٢٢٥٤٤٤٤ بها - بها ٤٥٤٤٤٤ ٢٢٥٤٤٤٤ القوم - القوم ٤٥٤٤٤٤ ٢٣٥٤٤٤٤ الفرق - الفرق ٤٥٤٤٤٤ ٢٧٥٤٤٤٤ تصف -
التصيب ٤٥٤٤٤٤ ١٢٥٤٤٤٤ منها - منها ٤٥٤٤٤٤ ١٤٥٤٤٤٤ تحقق - تحقق ٤٥٤٤٤٤ ٢١٥٤٤٤٤ واحد احد الصيين - وللآخر
الباقى (١) - لكل واحد احد الصيين والآخر الباقى ٤٥٤٤٤٤ ١٤٥٤٤٤٤ اذا - اذا ٤٥٤٤٤٤ ١٧٥٤٤٤٤ انما (١) انما
صورة - فيها صورة ٤٥٤٤٤٤ ١٩٥٤٤٤٤ والاشترك - ولا اشترك ٤٥٤٤٤٤ ٢٣٥٤٤٤٤ كانا بمنزحين - كانا بمنزحين
٤٥٤٤٤٤ ٤٥٤٤٤٤ والتضيح - والتضيح والمساك ٤٥٤٤٤٤ ١٧٥٤٤٤٤ واضح - الذي في نسخة الاصل وانتم (١) فانتم
٤٥٤٤٤٤ ٢٢٥٤٤٤٤ بالقية - بالقية ٤٥٤٤٤٤ ٣١٥٤٤٤٤ المراد بشن ٤٥٤٤٤٤ ١٦٥٤٤٤٤ بالمساك ٤٥٤٤٤٤ ٢٤٥٤٤٤٤
مطلقا - أي بالهن والتضيح وبغير نقد اليد والروض حاشية من قدم ٢٨٥٤٤٤٤٤ أطلق - أطلق
انقضى ٤٥٤٤٤٤ ٧٥٤٤٤٤ في - في ٢٨٥٤٤٤٤٤ في القداد - والقداد ١١٥٤٤٤٤٤ يسامع - ما يسامع ٤٥٤٤٤٤ ٣١٥٤٤٤٤
يسبب - يسبب ٤٥٤٤٤٤ ٤٥٤٤٤٤ ملكا - ملكا ٢٢٥٤٤٤٤٤ في - لا متعلق ٤٥٤٤٤٤ ٥٤٤٤٤٤ أيضا - أيضا لا ٤٥٤٤٤٤ ٥٤٤٤٤٤
٢٨٥٤٤٤٤٤ ولو - ولو ٤٥٤٤٤٤ ١١٥٤٤٤٤٤ من القية - ضامن القية ٤٥٤٤٤٤ ٣١٥٤٤٤٤ وقد - بل قد ٤٥٤٤٤٤ ٤٤٤٤٤٤
٢٨٥٤٤٤٤٤ المال ٤٥٤٤٤٤ ١٠٥٤٤٤٤٤ يقع - يقع ٤٥٤٤٤٤ ١١٥٤٤٤٤٤ ان - لو ٤٥٤٤٤٤ ١٤٥٤٤٤٤٤ ان - ان ٤٥٤٤٤٤ ١٦٥٤٤٤٤٤ لجاز
أجاز الا ٤٥٤٤٤٤ ٤٥٤٤٤٤٤ لم ٤٥٤٤٤٤ ٢٥٥٤٤٤٤٤ لا يصح ٤٥٤٤٤٤ ٣٠٥٤٤٤٤٤ القرض - القرض ٤٥٤٤٤٤ ٢٣٥٤٤٤٤٤
و ٢٣٥٤٤٤٤٤ كلام - كلام ٤٥٤٤٤٤٤ او الامساك - او الامساك ٤٥٤٤٤٤ ٢٠٥٤٤٤٤٤ فاشترى صح الشراء - وحقق
على المال ٤٥٤٤٤٤٤ ٤٥٤٤٤٤٤ يرد على - يشترى وعلى ٤٥٤٤٤٤ ٢٥٥٤٤٤٤٤ المضاه - المضاه ٤٥٤٤٤٤ ١٩٥٤٤٤٤٤
فيا ذكر ارض ما اذا كان العاقل جاهلا بالنسب والحكم فيها - فيها ٤٥٤٤٤٤٤ ٤٥٤٤٤٤٤ تراه - تراه ٤٥٤٤٤٤ ٢٧٥٤٤٤٤٤
حده (الملك ط) حده حده ٤٥٤٤٤٤ ٣١٥٤٤٤٤٤ الملك ط - الملك ٤٥٤٤٤٤ ٤٥٤٤٤٤٤ قد يرد - قد يرد ٤٥٤٤٤٤ ١٣٥٤٤٤٤٤
وبها - وبها أي صحة الشراء وبطلان التكاك ٤٥٤٤٤٤ ١٤٥٤٤٤٤٤ قضا - بنها ٤٥٤٤٤٤ ٢٨٥٤٤٤٤٤ والتحرير -
والتحرير والارشاد ٤٥٤٤٤٤ ٢٩٥٤٤٤٤٤ دليل على - دليل ٤٥٤٤٤٤ ٢٨٥٤٤٤٤٤ أيضا - أيضا ٤٥٤٤٤٤ ٢٩٥٤٤٤٤٤ يقع - يقع

[illegible]

[illegible]

اذ كان اذا سني ٥٣٣ = ٢٤ شاهد . شاهد ٥٣٣ = ١٥ الامراء . امرأة ٥٣٣ = ١٦ المولي . المولي
 ٣٣٥٣٣ كلامهم . الكلام ٥٣٣ = ٤ والحال وفي حكم . والحال وفي حكم الحرم ٥٣٥ = ٢٦ قاتوة . قاتوت
 ١٨٥٣٦ بحصى . بحصى ٥٣٦ = ٣١ الروايات ولله . الروايات ولله ٥٣٧ = ٤ عليها . عليها والها
 ١٥٣٨ ولي . ولي ٥٣٨ = ٧ من . من ان ٥٣٨ = ١٢ نادرا . نادرا ٥٣٨ = ٢٦ ذلك . ذلك ان
 كان ٥٣٩ = ٣ . قلت هو . قلت وهو ٥٣٩ = ٣١ التوكيل . التوكيل ٥٤٠ = ١٩ قطع كالم . قطع ٥٤٠
 ٢٠ والشرائع . وفي الشرائع ط ٥٤٠ = ٢٩ اذن . اذنه ٥٤١ = ١٦ الفرق . الفرق ٥٤١ = ٢١ في
 الكتاب . والكتب ٥٤١ = ٢٣ لان . لانه ٥٤٢ = ٢٦ جوز وان . جوزا ان ٥٤٣ = ٨ كثر . كثر
 ٥٤٣ = ٩ قد تقدم الكلام . تقدم الكلام فيه ٥٤٣ = ٢٢ بشرط . بشرط ٥٤٤ = ٦٥ الثاني . الثاني
 ٥٤٤ = ١٠ ليس . ليس له ٥٤٤ = ٢٤ الذهب . الذهب ٥٤٤ = ٢٤ ان يبرز . ان يبرز ٥٤٤ =
 ٢٥ هزتها . هزتها ٥٤٤ = ٢٧ فواضع . واضع ٥٤٦ = ١٣ نسخها . نسخها ط ٥٤٦ = ٢٦
 الآحاد . لا يفتي اخذ البارة فلوريم (مصحح) ٥٤٧ = ١٧ عين . عين له ٥٤٧ = ٢٢ انه . انه
 ٥٤٧ = ٣٢ وكل . وكلا ٥٤٩ = ١٥ الواحد . الواحد على ٥٤٩ = ١٦ ما . حل ما ٥٥٠ =
 او قد . وقد ٥٥٢ = ١٥ قوله . قوله وكل غيره في طلاق زوجة سينكها او اطلاق رقيق سينكها يوم
 ثوب يشتره . قوله وكل غيره في طلاق زوجة سينكها او اطلاق رقيق يشتره ٥٥٤ = ٢٥ منهم .
 منهم ٥٥٥ = ١٦ التأمل في . تأمل ٥٥٥ = ١٧ في الشراء . بالشراء ٥٥٦ = ١٣ للاصل . الاصل ٥٥٦ =
 ٢٤ الا في . الا من ٥٥٧ = ١ والكاتب . والكاتب ٥٥٧ = ١١ وروي . وروي الخبر ٥٥٨ =
 ٢٥ المملات . المملات فلا تظن ٥٥٩ = ١٨ حق . أحق ٥٥٩ = ١٩ وشاهد . وشاهد ٥٥٩ = ٢٢ القالب
 . القالب ٥٥٩ = ٢٥ محسوب . محسوب ٥٥٦ = ١٤ وان . وان ٥٥٦ = ٢٤ التوكيل . صحة لتوكيل ٥٦١ =
 ١١ اخبرت . اخبرت به اخبرت ط ٥٦١ = ٢٦ حكم . حكم ذلك ٥٦٢ = ٣٠ ليعين . ليعين ٥٦٢ = ٢٥
 . ملو . ملو ٥٦٤ = ١٣ ضاها . ضاها ٥٦٤ = ٢٦ يقد . يقد ط ٥٦٤ = ٢٧ المتبر . المتبر . المتبر
 ٥٦٥ = ١١ د . د ٥٦٥ = ١٩ كنية . كنية ٥٦٥ = ٢٣ أطلق . أطلق ط ٥٦٦ = ٩٥ وغيرها . وغيرها ٥٦٧ =
 ٣٢ النظر . النظر ٥٦٨ = ٢٥ يخاصة . في خاصة ٥٦٨ = ٦٥ قليل . كل قليل ٥٦٩ = ١٥ حضر . حضر
 ٥٦٩ = ٦٥ غير ما حل . غير ما حل ٥٧٠ = ٢٩ دعوى . دعوى ٥٧١ = ١٤ فيني . فيني ٥٧١ = ٢٠ استحق
 . استحق ٥٧١ = ٢٣ خلافا . خلافا ط ٥٧٢ = ٢٤ ويستشكل . ويستشكل ٥٧٣ = ٢٢ سلم . سلم
 ٥٧٤ = ٢٥ قرية . قرية على ٥٧٤ = ٢٧ في الموكل ولو . بالموكل فو ٥٧٥ = ٢٥ قبض . قبض
 ٥٧٥ = ٢٥ كان . كان له ٥٧٥ = ١٩ التناظر . ظاهر ٥٧٥ = ٢٩ توبخي . توبخي ٥٧٦ = ١٤ يكون . يكون
 وكلا ط ٥٧٦ = ١٧ يند . يند ٥٧٦ = ٣٢ الفرض . الفرض ٥٧٨ = ٥٥ وهو متى ٥٧٩ = ١٥ اصلاح
 . اصلاح ٥٧٩ = ١٧ البيع . البيع ٥٨٠ = ١٦ عقد . عقد ٥٨٠ = ٢١ مركب . مركب ٥٨٤ = ١٧ بالالف
 . بالف ٥٨٥ = ١٤ تنيه . تنيه ط ٥٨٨ = ٣٠ ثبته . ثبته حل ٥٨٨ = ١٠ انه ان . كذا وجد طراج
 (مصحح) ٥٨٨ = ١٩ طريق . طريقا ط ٥٨٩ = ٢٦ للموكل . الى الموكل ٥٩٠ = ٩٥ مال . حال ٥٩٠ =
 ٢٩ لو لو حل ٥٩١ = ٣٠ نسخ . نسخ ٥٩١ = ٦٥ في البيع . في العلم ٥٩١ = ٩٥ لكان الى آخره أجود .
 الى آخره لكان أجود ط ٥٩١ = ١٥ لانها . لانها ط ٥٩١ = ٢٤ الباقي . الباقي ٥٩٢ = ١٢ التحريم .
 التحريم ٥٩٣ = ٢٤ صريح . وهو صريح ٥٩٣ = ٢٧ التبايه . في التبايه ط ٥٩٥ = ١١ دعوى . دعوى

٥٩٥ ١٥٠٠ مرار. مرارا ٢٠٠٥٩٥ من عام. ما ٢٢٥٥٩٥ الى. ان ٢٢٥٥٩٥ متابع. بقائه ٥٩٥
 ٢٩٥ فيني. فيني ٣١٥٥٩٥. و ٥٥٥٩٦ الاول. كذا في النسخة قبل راجع (مصحف) ٥٩٦
 ٢١٥ وان. ان ٥٥٥٩٧. المنع. المنع ١٧٥٥٩٧. اجاز. اجاز ٢٤٥٥٩٧ من. على ٣١٥٥٩٧
 اورد. اورد ١٥٥٥٩٨ اب قنة. اب قنة ٢٢٥٥٩٨ لكن. لكن ٢٢٥٥٩٩ لا يفي. يفي
 ٢٤٥٦٠٠ اخبار. اخبار ٢٠٥٦٠١ وهل هو ط. وهل هو ط ٢٢٥٦٠١ راحة. راحة ٣١٥٦٠١ الارديل
 . لارديل يرت ١٠٥٦٠٢ على. على ١٤٥٦٠٢ لنرو وشبه. لنرو وشبه ٢١٥٦٠٢ العادي
 . العادي ١٥٦٠٣ لان. لان ١١٥٦٠٣ لاول. لاول ٢٥٥٦٠٣ والافند. والافند ٥٥٦٠٥
 قضيته. قضيته ٢٨٥٦٠٦ البين. البين ٢٥٥٦٠٩ كتب. كتب ٥٥٦١١ يقول. يقول ٢٣٥٦١١ من
 . من حيث ٣١٥٦١١ ويتر. ويتر الضمان ١٣٥٦١٢ من. في ٣٢٥٦١٢ لا تبطل. تبطل ٥٦١٣
 ٢٩ يتبر. يتبر ٢٣٥٦١٤ يمكنه. يمكنه ٢٤٥٦١٤ مجدد. مجدد ٢٩٥٦١٤ سالم. سالم ١٢٥٦١٥
 في الخلف. الخلف ٢١٥٦١٥ الخراساني. والخراساني ٨٥٦١٦ في باب. باب ٢٧٥٦١٦ ماجلوية.
 ماجلوية ٢٥٦١٧ من. على ١٠٥٦١٧ ذلك. في ذلك ٢٢٥٦١٧ بالمرل. بالمرل ٢٤٥٦١٨ مجاز
 . مجاز في مجاز ٢٥٦١٩ بالتصرف. بالتصرف فيه لاه مالم بالتصرف فيه لاه مالم
 يتصرف به. بالتصرف ٥٥٦٢٠ متى. متى البند ٢٨٥٦٢٠ ان. ان قال او ٨٥٦٢١ والخط. والخط
 ١٠٥٦٢١ اه. اه ان ٢٤٥٦٢١ ويه. ويه ٢٨٥٦٢١ تكون. تكون ١٩٥٦٢٢ يني. يني لفظ
 ٢٨٥٦٢٢ اصح وه. والكتاب. اه اصح وه. والكتاب ٢٥٦٢٣ قد قدم. قد قدم ١٤٥٦٢٣ كا كا
 ٥٦٢٣ ٢٠ سترما. ولا سترما ٢٤٥٦٢٤ بل. وقد ٢٥٦٢٧ ٨ الاخبار. الاخبار ٢٥٦٢٨ كان.
 كما ١٠٥٦٢٨ ١٠٥٦٢٨ تضي. تضي ٨٥٦٢٩ الباقين. الباقين ٢١٥٦٢٩ ثبت. ثبت ٥٥٦٣٠
 خل. خل ١١٥٦٣١ يتضي. يتضي ٢٤٥٦٣١ الى. الى آخر ٣٥٦٣٢ فانكر فيها. فانكر ٢٥٦٣٢
 او يجب. ويجب ٢٣٥٦٣٢ قد قدم. قد قدم ٢٩٥٦٣٢ دعي. ادعي ١٢٥٦٣٣ اليت. اليت ٥٦٣٥
 ١١ قراره. اقراره ١٩٥٦٣٦ تهادتهم. تهادتهم ٢٥٦٣٧ ٢٥٦٣٧ بالبين. بالبين ٢٥٦٣٧ او. ان ٥٦٣٧
 ٢٥ الى. الى ان ١٥٦٣٨ بالبين. بالبين ٣١٥٦٣٨ عبارتها. عبارتها ٢٢٥٦٤١ قدم. قدم على ٦٤١
 ٣٣٥ لفرغ. لفرغ ٢٥٦٤٣ ٥٥٦٤٣ من. من ١٠٥٦٤٣ اليه ٢٥٦٤٤ لها. لها ٢٥٦٤٤ ٢٠ وما
 . وما ذكر ٢٥٦٤٤ ٢٩٥٦٤٤ ولحصول. ولحصول ٢٥٦٤٤ ١٧٥٦٤٤ خارج. خارج ١٣٥٦٤٧ العقد. العقد
 لا يتر فيه ٢٥٦٤٧ ٢٦٥٦٤٧ شراء. شراء ميايدي ١٥٥٦٤٨ يضا. يضا ٢٩٥٦٤٨ الحل
 الجبل الا ان قول ان الجبل ٢٥٦٤٨ ١٣٥٦٤٨ التأويل ٢٥٦٤٨ ٦٥٦٤٨ والسلام ٥٥٦٤٨
 ١٣٥٦٤٨ ١٣٥٦٤٨ ١٣٥٦٤٨ وخون ٢٥٦٤٨ ٢٩٥٦٤٨ القاهره. القاهره بمصر القاهره
 انتهى بيان الخط والصواب ونسبته تعالى العصة من خط المقال والمقال

